

1957年10月

0365

جوہم

بجزو السراپم من میں اود فی شرح منشیق الامیر

(فهرسة الجزء الرابع من نيل الاوطار من أسرار منتهى الاخبار)

صيفة

٢	كتاب الزكاة
٣	باب الحث عليها والتشديد في منعها
١٢	باب صدقة المواسي
٢٣	باب لازكاة في الرقيق والخيل والحر
٢٥	باب زكاة الذهب والفضة
٢٧	باب زكاة الزرع والثمار
٣٢	باب ما جاء في زكاة العسل
٣٤	باب ما جاء في الركاو والمعدن
٣٥	(أبواب انراج الزكاة)
٣٥	باب المبادرة الى انراجها
٣٦	باب ما جاء في تحصيلها
٣٨	باب تفرقة الزكاة في بلدها ومراعاة المتصوص عليه لا القيمة وما يقال عند دفعها
٤٠	باب من دفع صدقته الى من ظننه من أهلها فبان غنيا
٤١	باب برائة رب المال بالدفع الى السلطان مع العدل والجور وأنه اذا ظلم بزيادة لم يحتسب به عن شيء
٤٣	باب أمر الساعي أن يعد الماشية حيث ترد الماء ولا يكلفهم حشدها اليه
٤٣	باب حجة الامام المواسي اذا تنوعت عنده
٤٤	(أبواب الاصناف الثمانية)
٤٤	باب ما جاء في الفقير والمسكين والمستلة والغني
٥٠	باب العاملين عليها
٥٢	باب المؤلفة قلوبهم
٥٢	باب قول الله تعالى وفي الرقاب
٥٣	باب الغارمين
٥٤	باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل
٥٦	باب فايد كفي استيعاب الاصناف
٥٧	باب تحريم الصدقة على بني هاشم ومواليهم دون موالى أزواجهم
٦٠	باب نهى المتصدق أن يشتري ما تصدق به
٦١	باب فضل الصدقة على الزوج والاقارب
٦٤	باب زكاة القطر
٧١	(كتاب الصيام)

- ٧١ باب ما يشب به الصوم والفطر من اشهرود
- ٧٤ باب ما جاء في يوم الغيم والشك
- ٧٨ باب الهلال اذا رآه أهل بلدة هل يلزم بقية البلاد الصوم
- ٨٠ باب وجوب النية من الليل في القرض دون النفل
- ٨٢ باب الصبي يصوم اذا أطاق وحكم من وجب عليه الصوم في اثنا عشر
- أواليوم
- ٨٤ (أبواب ما يطل الصوم وما يكره وما يستحب)
- ٨٤ باب ما جاء في الطحاة
- ٨٨ باب ما جاء في القي والالا كصال
- ٩٠ باب من أكل أو شرب ناسيا
- ٩١ باب التحفظ من الغيبة واللهو وما يقول اذا شتم
- ٩٣ باب الصائم يتمضمض أو يغتسل من الحر
- ٩٤ باب الرخصة في القبلة للصائم الا لمن يخاف على نفسه
- ٩٦ باب من أصبح جنباً وهو صائم
- ٩٨ باب كفارة من أفسد صوم رمضان بالجماع
- ١٠١ باب كراهة الوصال
- ١٠٢ باب آداب الافطار والسهور
- ١٠٦ (أبواب ما يبيح الفطر وأحكام القضاء)
- ١٠٦ باب النظر والصوم في السفر
- ١٠٩ باب من شرع في الصوم ثم أفطر في يومه ذلك
- ١١١ باب من سافر في اثنا عشر يوم هل يفطر فيه ومتى يفطر
- ١١٢ باب جواز قصر الصلاة اذا دخل بلدة ولم يجمع إقامة
- ١١٣ باب ما جاء في المريض والشيخ والشيخة والحامل والمرضع
- ١١٥ باب قضاء رمضان متتابعاً ومتفرقاً وتأخيرها الى شعبان
- ١١٨ باب صوم النذر عن الميت
- ١٢٠ (أبواب صوم التطوع)
- ١٢٠ باب صوم ست من شوال
- ١٢١ باب صوم عشر ذي الحجة وتا كيد يوم عرفة اقله الحاج
- ١٢٣ باب صوم المحرم وتا كيد عاشوراء
- ١٢٧ باب ما جاء في صوم شعبان والاشهر الحرم
- ١٣١ باب الحث على صوم الاثنين والخميس
- ١٣١ باب كراهة افراد يوم الجمعة ويوم السبت بالصوم

- ١٣٥ باب صوم أيام البيض وصوم ثلاثة أيام من كل شهر وان كانت سواها
 ١٣٦ باب صيام يوم وفطر يوم وكراهة صوم الدهر
 ١٣٨ باب تطوع المسافر والغاوي بالصوم
 ١٣٨ باب في ان صوم التطوع لا يلزم بالشرع
 ١٤١ باب ما جاء في استقبال رمضان باليوم واليومين وغير ذلك
 ١٤٣ باب النهي عن صوم العيدين وأيام التشريق
 ١٤٥ (كتاب الاعتكاف)
 ١٥١ باب الاجتماع في العشر الاواخر وفضل قيام ليلة القدر وما يدعى به فيها وأى ليلة
 هي
 ١٦٠ (كتاب المناسك)
 ١٦٠ باب وجوب الحج والعمرة وفوائدهما
 ١٦٤ باب وجوب الحج على الفور
 ١٦٦ باب وجوب الحج على المعضوب اذا أمكنته الاستئابة وعن المت اذا كان قد
 وجب عليه
 ١٦٨ باب اعتبار الزاد والراحلة
 ١٦٩ باب ركوب البحر للحج الا ان يغلب على ظنه الهلاك
 ١٧٠ باب النهي عن سفر المرأة للحج وغيره الا بمهرم
 ١٧٣ باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه
 ١٧٣ باب صفة الصبي والعبد من غيرا يجاب له علمهما
 ١٧٥ (أبواب مواقيت الاحرام وصفته وأحكامه)
 ١٧٥ باب المواقيت المكانية وجواز التقدم عليها
 ١٨٠ باب دخول مكة بغير احرام لعذر
 ١٨٢ باب ما جاء في أشهر الحج وكراهة الاحرام به قبلها
 ١٨٣ باب جواز العمرة في جميع السنة
 ١٨٣ باب ما يمنع من أراد الاحرام من الغسل والتطيب ونزع الخيط وغيره
 ١٨٨ باب الاشتراط في الاحرام
 ١٨٩ باب التخيير بين التمتع والافراد والقران وبين ان أفضلها
 ١٩٩ باب ادخال الحج على العمرة
 ٢٠٢ باب من أحرم مطلقاً أو قال أحرمت بما أحرم به فلان
 ٢٠٣ باب التلبية وصفتها وأحكامها
 ٢٠٧ باب ما جاء في فسخ الحج الى العمرة
 ٢١٧ (أبواب ما يجتنبه المحرم وما يباح له)

- ٢١٧ باب ما يجتنبه من اللباس
- ٢٢٢ باب ما يصنع من أحرم في قبض
- ٢٢٤ باب تظلل المحرم من الحر أو غيره وانتهى عن تغطية الرأس
- ٢٢٦ باب المحرم يتقدم بالسيف للحاجة
- ٢٢٧ باب منع المحرم من اقتداء الطبيب دون استدامته
- ٢٢٨ باب النهي عن أخذ الشعر الأعدى وبيان قديته
- ٢٣٠ باب ما جاء في الحجامة وغسل الرأس للمحرم
- ٢٣١ باب ما جاء في نكاح المحرم وحكم وطئه
- ٢٣٤ باب تحريم قتل الصيد وضمائه بنظيره
- ٢٣٦ باب منع المحرم من أكل لحم الصيد إلا إذا لم يصد لأجله ولا أعان عليه
- ٢٤٣ باب صيد المحرم وشجره
- ٢٤٥ باب ما يقتل من الدواب في الحرم والأحرام
- ٢٤٦ باب تنظيف مكة على سائر البلاد
- ٢٤٧ باب حرم المدينة وتحريم صيده وشجره
- ٢٤٨ باب ما جاء في صيد دوج
- ٢٥٧ (أبواب دخول مكة وما يتعلق به)
- ٢٥٧ باب من أين يدخل إليها
- ٢٥٧ باب رفع اليدين إذا رأى أيتها وما يقال عند ذلك
- ٢٥٩ باب طواف الندوم والرمل والاضطباع فيه
- ٢٦٢ باب ما جاء في استلام الحجر الأسود وتقبيله وما يقال حينئذ
- ٢٦٤ باب استلام الركن اليماني مع الركن الأسود دون الآخرين
- ٢٦٦ باب الطواف يجعل البيت عن يساره ويخرج في طوافه عن الحجر
- ٢٦٧ باب الطهارة والستر للماواف
- ٢٦٨ باب ذكر الله في الطواف
- ٢٧٠ باب الطواف راكبا كالعذر
- ٢٧٢ باب ركعتي الطواف والقراءة فيهما واستلام الركن بعدهما
- ٢٧٣ باب السعي بين الصفا والمروة
- ٢٧٦ باب النهي عن التحال بعد السعي إلا للمعتق إذا ليسق هديا وبيان متى يتوجه الممتع إلى متى يحرم بالمحج
- ٢٨٢ باب المسير من متى إلى عرفة والوقوف به وأحكامه
- ٢٨٨ باب الدفع إلى مزدلفة ثم منها إلى متى وما يتعلق بذلك
- ٢٩١ باب رمي جرة العتبة يوم النحر وأحكامه

- ٢٩٥ باب النحر والحلاق والتقصير وما يباح عندهما
 ٢٩٨ باب الافاضة من متى للطواف يوم النحر
 ٢٩٩ باب ما جاء في تقديم النحر والحاق والرمي والافاضة بعضهم على بعض
 ٣٠٢ باب استحباب الخطبة يوم النحر
 ٣٠٤ باب اكتفاء القارن لنسكية بطواف واحد وسعي واحد
 ٣٠٧ باب المبيت بمكة ليالي منى ورمي الجمار في أيامها
 ٣١٠ باب الخطبة أوسط أيام التشريق
 ٣١٢ باب نزول المصعب اذا نفر من منى
 ٣١٣ باب ما جاء في دخول الكعبة والتبرك بها
 ٣١٥ باب ما جاء في ما من مزعم
 ٣١٧ باب طواف الوداع
 ٣١٩ باب ما يقول اذا قدم من حج أو غيره
 ٣١٩ باب الفرات والاسمار
 ٣٢٢ باب تحلل المحصر عن العمرة بالنحر ثم الحلق حيث حصر من حل أو حرم وانه لا قضاء عليه
 ٣٢٧ (أبواب الهدايا والضحايا)
 ٣٢٧ باب في اشعار البدن وتقليد الهدى كله
 ٣٢٩ باب النحر عن ابدال الهدى المعين
 ٣٣٠ باب ان البدنة من الابل والبقر عن سبع شياهو بالعكس
 ٣٣٢ باب ركوب الهدى
 ٣٣٤ باب الهدى يطيب قبل الهل
 ٣٣٥ باب الاكل من دم القتع والقران والتطوع
 ٣٣٧ باب ان من بعث بهدى لم يحرم عليه شيء بذلك
 ٣٣٩ باب الحث على الاضحية
 ٣٤١ باب ما حث به في عدم وجوبها بتخصية رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمته
 ٣٤٤ باب ما يثبت به في العشر من اراد التضحية
 ٣٤٥ باب السن الذي يجزئ في الاضحية وما لا يجزئ
 ٣٤٨ باب ما لا يضحي به لهيبه وما يكره ويستحب
 ٣٥٢ باب التضحية بالخصى
 ٣٥٢ باب الاجتزاء بالشاة لاهل البيت الواحد
 ٣٥٤ باب الذبح بالمصل والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة له
 ٣٥٥ باب نحر الابل قاعة معقولة يدها اليسرى

- ٣٥٦ باب بيان وقت الذبح
 ٣٦٠ باب الاكل والاطعام من الاضحية وجواز ادخالها ونسخ التمس عنه
 ٣٦٣ باب الصدقة بالبلود والبلال والنهي عن بيعها
 ٣٦٤ باب من أذن في انتهاب أضحيته
 ٣٦٦ (كتاب العقيقة وسنة الولادة)
 ٣٧٤ باب ما جاء في القرع والعتيرة ونسخهما

• (فت) •

• (فهرسة الجزء الرابع من عون الباري) •

صفحة	
٢	باب وجوب الزكاة
٩٦	(أبواب صدقة القطر)
١٠٧	(كتاب وجوب الحج وفضله)
٢٢٧	(أبواب العمرة)
٢٤٢	(أبواب الحصر)
٢٤٨	باب جزاء الصيد وفهوه
٢٧١	فضائل المدينة
٢٩٥	(كتاب الصوم)
٢٦٧	(كتاب صلاة التراويح)

• (تمت) •

الجزء الرابع من نيل الاوطار من أسرار منتقى
الاخبار لامام المحققين شيخ الاسلام
والمسلمين محمد بن علي الشوكاني
نفع الله به القاسي
والداني

م

وبهامشه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري لشيخنا الامام العلامة المالك المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فسمع الله
تعالى في مدته وهو نرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
نهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي نفع الله تعالى برحمته
وأسكنه مسج جنته

تفسير

٤

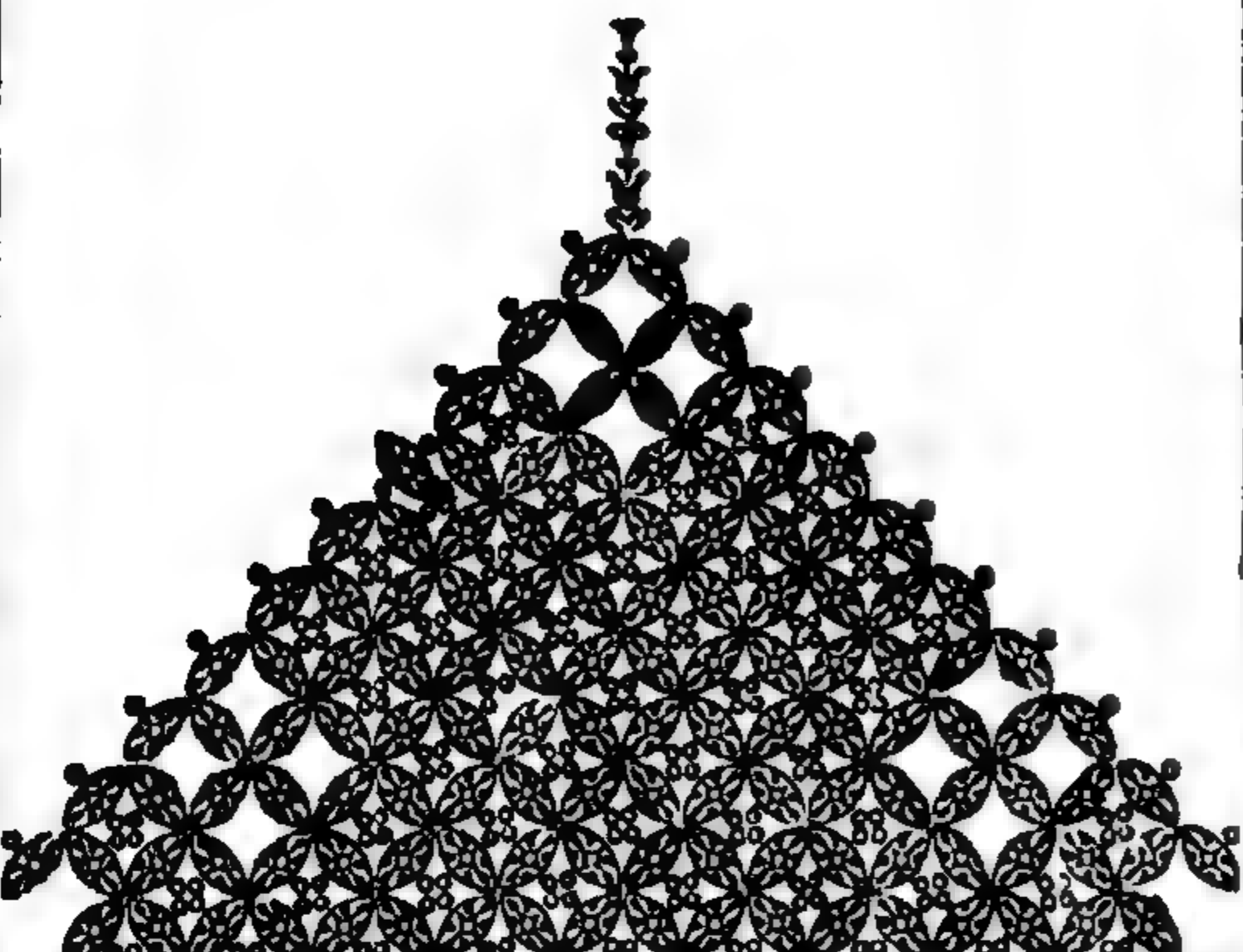
سليم

٢٤١

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •
قال في الفتح البسملة ثابتة في
الاصل

• (باب وجوب الزكاة) •

وهي في اللغة التطهير والاصلاح
ولتمام المدح ومنه ولا تزكوا
انفسكم وفي الشرع اسم لما
يخرج عن مال او بدن على وجه
مخصوص سمي به ذلك لانها
تطهر المال من الخبث وتقيبه
من الاكفات والنفس من
ردية البخل وتثمر لها فضيلة
الكرم ويستجلب بها البركة في
المال ويمدح المخرج عنه قال
ابن العربي تطلق الزكاة على
الصدقة الواجبة والمندوبة
والنفقة والحق والعفو وتعرفها
في الشرع اعطاء جرم من النصاب
الحولي الى فقير ونحوه غير
هاشمي ولا مطلي ثم لها ركن
وهو الاخلاص وشرطه هو
السبب وهو ملك النصاب
الحولي وشرط من تجب عليه
وهو العقل والبلوغ والحرية



بسم الله الرحمن الرحيم

• (كتاب الزكاة) •

لزكاة في اللغة التماية قال زك لزوع اذا نما وترد ايضا في التطهير وترد شرعا
بالاعتبارين معا اما بالاول فلان اخراجها سبب للنماء في المال اوعى في ان الابريكثر
بسيها اوعى في ان تعلقها بالاموال ذات النماء كالتجارة والزراعة ودليل الاول ما نقص
مال من صدقة لانه ايضا عرفوا بها كما جاء ان الله تعالى يربي الصدقة واما الثاني فلانها
طهرة للنفس من رذيلة البخل وطهرة من الذنوب قال في الفتح وهي الركن الثالث من
الاركان التي بنى الاسلام عليها قال أبو بكر بن العربي تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة
والمندوبة والنفقة والعفو والحق وتعرفها في الشرع اعطاء جرم من النصاب الى فقير
ونحوه غير متصف بمانع شرعي يمنع من الصرف اليه وجوب الزكاة امر مقطوع به في
الشرع يستغنى عنه كلف الاحتجاج له وانما وقع الاختلاف في بعض فروعهما فيكفر
باجدها وقد اختلف في الوقت الذي فرضت فيه قال اكثره بعد الهجرة وقال ابن خزيمة
انهما فرضت قبل الهجرة واختلف الاولون فقال النووي ان ذلك كان في السنة الثانية
من الهجرة وقال ابن الاثير في التامية قال في الفتح وفيه نظر لانها ذكرت في حديث ضمام
ابن ثعلبة وفي حديث وفد عبد القيس وفي عدة احاديث وكذا في مخاطبة أبي سفيان مع
هرقل وكانت في اول السابعة وقال فيها يا امرئ نابلزكاة وقد اطلال الكلام الحافظ على
هذا في اوائل كتاب الزكاة من الفتح فليرجع اليه

وأما حكم وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة وحكمة وهي التطهير من الأدناس ورفع
الدرجة واسترقاق الأسرار انتهى وهو جيد لكن في شرط ٣ من يجب عليه اختلاف والزكاة أمر

(باب الحث عليهم والتشديد في منهاها)

(عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال انك تأتي
قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوك
لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوك فأعلمهم
أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن هم أطاعوك لذلك
فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب رواه الجماعة)
قوله لما بعث معاذاً كان بعثه سنة عشر قبل حج النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره
البخاري في آخر المغازي وقيل كان ذلك في سنة تسع عند منصرفه من تبوك رواه
الواقدي بإسناده إلى كعب بن مالك وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات عنه ثم حكى ابن
سعد أنه كان في ربيع الآخر سنة عشر وقيل بعثه عام الفتح سنة ثمان واتفقوا على أنه
لم يزل باليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكر ثم توجه إلى الشام فمات بهم واختلف هل كان
والباء أو فاضلاً فحزم ابن عبد البر الثاني والغساني بالاول قوله تأتي قوماً من أهل
الكتاب هذا كالتوطئة للوصية تستجمع همته عليهم الكون أهل الكتاب أهل علم في
الحلة فلا يكون في مخاطبتهم كخاطبته الجهال من عبدة الأوثان قولاً فادعهم الخ إنما
وقعت البداية بالشهادتين لأنهم أصل الدين الذي لا يصح بشي غيرهما فن كان منهم غير
موجباً لمطالبة متوجهة إليه بكل واحدة من الشهادتين على التعيين ومن كان موحداً
فالمطالبة له بالجمع بينهما قوله فإن هم أطاعوك الخ استدلال به على أن الكفار غير مخاطبين
بالفروع حيث دعوا أولاً إلى الإيمان فقط ثم دعوا إلى العمل ورتب ذلك عليه بالنسبة
وتعقب بأن مفهوم الشرط مختلف في الاحتجاج به وبأن الترتيب في الدعوة لا يستلزم
الترتيب في الوجوب كما أن الصلاة والزكاة لا ترتب بينهما في الوجوب وقد قدمت
أحداًهما على الأخرى في هذا الحديث ورتب الأخرى عليه بالقول قوله خمس صلوات
استدل به على أن الوتر ليس بفرض وكذلك تحية المسجد وصلاة العبد وقد تقدم البحث
عن ذلك قوله فإن هم أطاعوك لذلك قال ابن دقيق العيد يحتمل وجهين أحدهما أن
يكون المراد أن هم أطاعوك بالاقرار بوجوب عليهم والتزامهم به والثاني أن يكون
المراد الطاعة بالفعل وقد رجح الأول بأن المذکور هو الأخبار بالفريضة فتعهدوا بالإشارة
إليها ويرجع الثاني أنهم لو أخبروا بالفريضة فبادروا إلى الامتناع بالفعل لكن لم يشترط
التلفظ بخلاف الشهادتين فالشرط عدم الإنكار والأذعان للوجوب وقال الحافظ
المراد التقدير المشترك بين الأمرين فن امتثل بالاقرار أو بالفعل كفاء أو بهما فأولى وقد
وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر الصلاة فإذا صلوا وبعد ذكر الزكاة فإذا أقرروا
بذلك فخذ منهم قوله صدقة زاد البخاري في رواية في أموالهم وفي رواية له أخرى افترض

مطوع به في الشرع يستغنى
عن تكلف الاحتجاج له وإنما
وقع الاختلاف في بعض فروعه
وأما أصل فرضية الزكاة فن
بجدها كفر وهي أحد أركان
الاسلام يقاتل الممتنعون من
أدائها وتؤخذ منهم وإن لم يقاتلوا
فهرأ كما فعل أبو بكر الصديق
رضي الله عنه (عن ابن عباس
رضي الله عنهم أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بعث معاذاً إلى
اليمن) سنة عشر قبل حجة الوداع كما
عند البخاري في آخر المغازي
وقيل في آخر سنة تسع عند
منصرفه من غزوة تبوك رواه
الواقدي وابن سعد في الطبقات
وقد أخرجه الدارمي في مسنده
عن أبي عاصم ولفظه في أوله أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما
بعث معاذاً إلى اليمن قال انك ستأتي
قوماً أهل كتاب (فقال ادعهم)
أولاً (إلى) شينين (شهادة أن لا إله
إلا الله وأني رسول الله فإن هم
أطاعوا) أي انقادوا (لذلك) أي
الانقياد بالشهادتين (فأعلمهم)
من الأعلام (أن الله قد افترض
عليهم خمس صلوات في كل يوم
وليلة) فخرج الوتر (فإن هم
أطاعوا لذلك) بأن أقرروا
بوجوبها أو بادروا إلى فعلها
(فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم

صدقة) أي زكاة (في أموالهم تؤخذ من) مال (أغنيائهم) المكسب وغيرهم (وترد على فقرائهم) وفي نسخة في وبدأ
بالأهم فالأهم وذلك من التلطف في الخطاب لأنه لو طالبهم بالجميع في أول الأمر لفترت نفوسهم من كثرتها واقتصر على الفقراء

من غير ذكر بقية الاصناف لما قبله الاغنياء لان الفقراء هم الاغلب والاضافة في قوله فقراتهم تفيد منع صرف الزكاة للكافر وفيه منع نقل الزكاة عن بلد المال وهم اعم من أن يكونوا فقراء أهل تلك البلاد وغيرهم وأجيب بان المراد فقراء أهل اليمن بقرب نسبة السباق فلو نفاها عند وجوبها الى بلاد آخر مع وجود الاصناف أو بعضهم لا يسقط الفرض وفي هذا الحديث الحديث والعمدة وأخرجه البخاري أيضا في التوحيد والمظالم والمغازي ومسلم في الايمان وأبو داود في الزكاة وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه (عن أبي أيوب) بن خالد بن زيد الانصاري (رضي الله عنه) ان رجلا قيل هو أبو أيوب الراوي ولا مانع ان يسم نفسه لفرض له وأما سميت في حديث أبي هريرة الا في باعري فيعمل على انه مدد أو هو ابن المنفق كما رواه البغوي وابن السكن والطبراني في الكبير وأبو مسلم الكجي وزعم الصريفي ان ابن المنفق اسمه ابيط بن صبرة وافد بني المنفق (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أخبرني بعمل يدخلني الجنة) أي بعمل عظيم أو معتبر في الشرع (قال) القوم (ماله ماله) وهو استفهام والتكرير لئلا كيد (وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أرب ماله) أي حاجة جاءت به أي له أرب بنفع الهمة ولراوما زادة

من غير ذكر بقية الاصناف لما قبله الاغنياء لان الفقراء هم الاغلب والاضافة في قوله فقراتهم تفيد منع صرف الزكاة للكافر وفيه منع نقل الزكاة عن بلد المال لان الضمير فيه يعود على أهل اليمن وقيل يرجع الى فقراء المسلمين

عليهم زكاة في أموالهم قوله تؤخذ من أغنيائهم استدله على ان الامام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها ما ينفعه واما ما ينفعه من امتنع منهم أخذت منه قهرا قوله على فقراتهم استدله بقول مالك وغيره انه يكفي اخراج الزكاة في صنف واحد وفيه بحث كما قال ابن دقيق العيد لا احتمال أن يكون ذكر الفقراء لكونهم الغالب في ذلك وللمطابقة بينهم وبين الاغنياء قال الخطابي وقد يستدل به من لا يرى على المدبون زكاة اذ لم يفضل من الدين الذي عليه قدر نصاب لانه ليس بغني اذا اخراج ماله مستحق لغرماته قوله فيك وكرائم أموالهم كرائم منصوب بفعل مضمر لا يجوز اظهاره والكرائم جمع كريمة أي نفيسة وفيه دليل على انه لا يجوز زكاة ماله صدق أخذ خيار المال لان الزكاة لمواساة الفقراء فلا يناسب ذلك الاجحاف بالمالك الا برضاء قوله واتق دعوة المظلوم فيه تنبيه على المنع من جميع أنواع الظلم والنكته في ذكره عقب المنع من أخذ كرائم الاموال الاشارة الى ان أخذها ظلم قوله حجاب أي ليس لها صارف يصرفها ولا مانع والمراد انها مقبولة وان كان عاصيا كما جاء في حديث أبي هريرة عند أحمد - دمر فوعد دعوة المظلوم مستجابة وان كان فاجرا ففجره على نفسه قال الحافظ واسناده حسن وليس المراد ان الله تعالى حجابا يحجب عنه الناس قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث وقد احتج به على وجوب صرف الزكاة في بلدها واشترط اسلام الفقير وانما يتجرب في مال الطفل الغني عملا بعمومه كما تصرف فيه مع الفقير انتهى وفيه أيضا دليل على بعث الساعة وتوصية الامام عامله فيما يحتاج اليه من الاحكام وقبول خبر الواحد وجوب العمل به واجباب الزكاة في مال المجنون لله - موم أيضا وان من ملك نصابا لا يهمل من الزكاة من حيث انه جعل ان المأخوذ منه غني وقابل بالفقير وان المال اذا تلف قبل التمكن من الاداء سقطت الزكاة لاضافة الصدقة الى المال وقد استشهد بكل عدم ذكر الصوم والحج في الحديث مع ان بعث معاذ كان في آخر الامر كرامة - دم وأجاب ابن الصلاح بان ذلك نقصه من بعض الرواة وتعقب بانه يقضى الى ارتفاع الرقوى بكثير من الاحاديث النبوية لاحتمال الزيادة والنقصان وأجاب المصنف بان اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر وهذا كرر في القرآن فمن لم يذ كر الصوم والحج في هذا الحديث مع انها من أركان الاسلام وقيل اذا كان الكلام في بيان الاركان لم يخل الشارع منه بشيء كحديث بني الاسلام على خمس فاذا كان في الدعاء الى الاسلام اكتفى بالاركان الثلاثة الشهادة والصلاة والزكاة ولو كان بعد وجود فرض الحج والصوم لقوله تعالى فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة مع ان نزولها بعد فرض الصوم والحج (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته الا أحيى عليه في نار جهنم فيجعل صدائع فسد كوى بها جنباه وجهته حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان

للتقابل أي له حاجة بسيرة قاله الزركشي وغيره وتعقبه في المصابيح فقال ليس مبتدأ مقداره محذوف الخبر بل مبتدأ مذكور الخبر ساغ الابتداء به وان كان منكرا لانه موصوف بصفة يرشد اليها ما الزائدة والخبر هو

قوله له وأما قوله أي حاجة له يسيرة وما لا تقبل فليس كذلك بل ما زائدة منه على وصف لائق بالهل واللائق هنا بقدره عظيم
لأنه قال عن عمل يدخل الجنة ولا أعظم من هذا الأمر على أنه يمكن ٥ ان يكون له وجه وروى أبو بقاء

الماضي كعلم أي احتاج فسأل
لحاجته أو فطن لما سأل عنه
وعقل يقال أرب إذا عقل فهو
أرب وقيل تهب من حره
وحسن فطنته ومعناه فقهه
وقيل هو دعاء عليه أي سقطت
أرابه وهي أعضاؤه كما قالوا ترب
عينه وليس على معنى الدعاء بل
على عادة العرب في استعمال هذا
اللفظ وروى أرب بكسر الراء
مع التنوين مثل حذرا أي حاذق
فطن يسأل عما يعنيه أي هو
أرب فحذف المبتدأ ثم قال ماله
أي ما ثلثه قال في الفتح ولم أقف
على صحة هذه الرواية وروى
أرب بفتح الجيم رواء أبو ذر قال
القاضي عياض ولا وجه له
انتهى وبالأول أولى (تعبد الله
ولا تشرك به شيئا) ولا بن عساكر
بأسقاط الواو (وتقيم الصلاة
وتؤتي الزكاة وتصل الرحم)
تحسن اقربائك وخص هذه
الخصلة نظرا إلى حال السائل
كأنه كان قاطعا للرحم فأمر به
لأنه المهم بالنسبة إليه وعطف
الله وما بعدهما على سابقهما من
عطف الخاص على العام إذ
العبادة تشمل ما بعدهما ودلالة
هذا الحديث على الوجوب فيها
غموض وأجيب بأن سؤاله عن
العمل الذي يدخل الجنة يقتضي
ان لا يجاب بالنوافل قبل

مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى سبيله أما إلى الجنة وأما إلى النار وما من صاحب أهل
لا يؤدى زكاتها إلا بطعها باقاع قرقر كما فرما كانت تسقى عليه كما مضى عليه أنراها
ردب عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى
سبيله أما إلى الجنة وأما إلى النار وما من صاحب غنم لا يؤدى زكاتها إلا بطعها باقاع
قرقر كما فرما كانت قنطوره باطلا فها وتقطع قرونها ليس فيها عقصاء ولا جملاء كمل
مضى عليه أنراها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين
ألف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله أما إلى الجنة وأما إلى النار قالوا فالحمل يارسل الله قال
الحمل في نواصيها أو قال الحمل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة الحمل ثلاثة هي
رجل أبرو رجل جرس ترول رجل وزر فأما التي هي له أبر فالرجل يتخذها في سبيل الله
ويعددها ولا تغيب شيئا في بطونها إلا كتب الله له أبر أو لو رعاها في صرح فأتا كات من
شيء لا كتب الله لها أبر أو لو سقاها من نهر كان له بكل قطرة تغيبها في بطونها أبر حتى
زكرا أبر في أبو الهاء أو رواتها ولو استمت نمرقا أو شرب من كتب له بكل خطوة يحطوها
أبر وأما الذي هي له تر فالرجل يتخذها تكمرا وما يجملا ولا يسي حق ظهورها
و بطونها في عسرها ويسرها وأما التي هي عليه وزر فالذي يتخذها أشرا و بطر أو بدحا
وراء الناس فذلك الذي هي عليه وزر قالوا فالجر يارسل الله قال ما نزل الله على فيها
شيئا إلا هذه الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة
شرا يره رواء أحمد ومسلم) قروا ما من صاحب كنز قال الامام أبو جعفر الطبري الكنز
كل شيء يجمع بعضه على بعض سواء كان في بطن الارض أو في ظهورها قال صاحب العين
وغیره وكان مخزونا قال القاضي عياض اختلف السلف في المراد بالكنز المذكور في
القرآن وفي الحديث فقال أكثرهم هو كل مال وجبت فيه صدقة الزكاة فلم يؤد فاما مال
خرجت زكاته فليس بكنز وقيل الكنز هو المذكور عن أهل اللغة ولكن الآية منسوخة
بوجوب الزكاة وقيل المراد بالآية أهل الكتاب المذكورون قبل ذلك وقيل كل ما زاد
على أربعة آلاف فهو كنز وان أدبت زكاته وقيل هو ما فضل عن الحاجة ولعل هذا كان
في أول الاسلام وضيق الحال واتفق أئمة الفتوى على القول الأول لقوله صلى الله عليه
وآله وسلم لم لا تؤدى زكاته وفي صحيح مسلم من كان غنمه مال لم يؤد زكاته مثل له شجاعا
أقرع وفي آخره فيقول أنا كنزك وفي لفظ مسلم لم يدل قوله ما من صاحب كنز لا يؤدى
زكاته ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها فقولته ثم يرى سبيله قال المروى
هو بضم الياء التسمية من يرى وقتهما ويرفع لام سبيله ونصيبه أقوله إلا بطعها باقاع قرقر

الفرائض في عمل على لزكاه الواجبة وبأن الزكاة قريبة الصلاة المذكورة مقارنة للنوح بدو بانه وقف دخول
الجنة على أعمال من جعلتها أداء الزكاة فيلزم ان من لم يعملها لم يدخل الجنة ومن لم يدخل الجنة دخل النار وذلك يقتضي

الوجوب قال النووي معناه ان يحسن الى ذوى رحمك بما يسر على حسب حالك من اتفاق أو سلام أو زيارة أو طاعة أو غير ذلك انتهى ويؤخذ منه انه يخص به

٦

بعض العلماء بالخض عليه بحسب حال المخاطب واقتضاه لالتبس عليه

أكثر مما سواها المنة - تنها عليه
واما التسمية في أمرها وهذا
الحديث رواه ما بين كوفي
واسطى ومسندي وأخرجه
البخاري أيضا في الادب ومسلم
في الايمان والانساق في الصلاة
والهـ لم يـ (عن أبي هريرة رضي
الله عنه ان اعرابيا) من سكن
البادية وهل هو السائل في
حديث أبي أيوب السابق أو
غيره سبق ما فيه (أبي النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال داني)
بضم الدال وتشديد اللام (على
هل اذا علمته دخل الجنة قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (تعبد
الله) وحده (لا تشرك به شيئا) فيه
ان المشرك لا يدخل الجنة كما
ان الموحيد دخلها وقد قال تعالى
ان الله لا يغفر أن يشرك به
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
(وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدى
الزكاة المفروضة) غاير بين
القيدين كراهة لتكرير اللفظ
بالواحد أو آخره من صدقة
التطوع لانها زكاة افوية أو
من المجهلة قبل الحول فانها زكاة
لكن ليست مفروضة (وتصوم
بمضان) ولم يذكر الحج اختصارا
أو نسبا نا من الراوى وقال في
الفتح لانه كان حينئذ حابيا (قال)
الاعرابي (والذى نفسى بيده
لا أزيد على هذا) المفروض أو على

القاع المستوى الواسع في سوى من الارض قال الهروى وجمعه قبة وقيعان مثل جار
وجيرة وجيران والقرقر بقاين مفتوحين وراين أو لاهما ساكنة المستوى أيضا من
الارض الواسع والبطح قال جماعة من أهل اللغة معناه الالتقاء على الوجه قال القاضي
عياض وقد جاء في رواية البخارى تحبب وجهه باخفافها قال وهذا يقتضى انه ليس من
شرط البطح ان يكون على الوجه وانما هو في اللغة بمعنى البسط والمد فقد يكون على وجهه
وقد يكون على ظهره ومنه سميت بطحا مكة لان بساطها قوله كافر ما كانت بمعنى لا يفقد
منها شيء وفي رواية لمسلم أعظم ما كانت قوله تن عليه أى تجرى عليه وهو يفتح
القوية وسكون السين المهملة بعدها نون مفتوحة ثم نون مشددة قوله كليمضى
عليه آخرها ردت عليه أولاها وقع في رواية لمسلم كليمر عليه أولاها ردت عليه آخرها
قال القاضي عياض وهو تغيير وتضعيف وموايه الرواية الاخرى بمعنى المذكورة في
الكتاب قوله ليس فيها عقصاء الخ قال أهل اللغة العقصاء متوية القرنين وهى يفتح العين
المهملة وسكون القاف بعدها صاد مهملة ثم ألف معدودة والخطاء بجمع مفتوحة ثم لام
ساكنة ثم حاء مهملة التى لا قرن لها قوله تنطحه بكسر الطاء وقصها الغتان حكاهما
الجهورى وغيره والكسبر أفصح وهو المعروف في الرواية قوله الخيل في نواصيها الخير
جاء تفسيره في الحديث الاخرى الصحيح بانه الابر والغنى ونبيه دليل على بقاء الاسلام
والجهاد الى يوم القيامة والمراد قبيل القيامة يسير وهو وقت اتيان الريح الطيبة
من قبل البين اتى تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة كما ثبت في الصحيح قوله فاما التى هى
له أبر هكذا فى أكثر نسخ مسلم وفي بعضها فاما الذى هى له أبر وهى أوضح وأظهر قوله
في مرجع بجمع مفتوحة ورامسا كنة ثم جيم وهو الموضع الذى ترى فيه الدواب قوله ولو
استنت شرقا أو شرفين أى جرت والشرف بفتح الشين المجهمة والراء وهو العالى من
الارض وقيل المراد مطلقا أو مطلقين قوله اشرا وبارا وبذا قال أهل اللغة الاشر بفتح
الهمزة والشين المجهمة المرح والباج والبطر بفتح الباء واحد من أسفل والطاء
المهملة ثم واء هو الطغيان عند الحق والبذخ بفتح الباء الموحدة والذال المجهمة بعدها خاء
مجهمة وهى معنى الاشر والبطر قوله الا هذه الآية القاذرة الجامعة المراد بالقاذرة القاطلة
النظير وهى بالذال المجهمة المشددة والجامعة العامة المتناولة لكل خير ومعروف
ومعنى ذلك انه لم ينزل على قبيصانص بينهما ولكن نزلت هذه الآية العامة وقد يحتاج بهذا
من قال لا يجوز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ويجاب بانه لم يظهر له فيها شيء ومحل
ذلك الاصول والحديث يدل على وجوب الزكاة في الذهب والفضة والابل والغنم وقد
زاد مسلم في هذا الحديث ولا صاحب بقر الخ قال النووي وهو أصح حديث ورد في زكاة
البقر وقد استدل به أبو حنيفة على وجوب الزكاة في الخيل لما وقع في رواية لمسلم عند
ذكر الخيل ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رعاها وتناول الجمهور هذا الحديث على ان

لما جعلت منك في تأديته لقومى فانه كان وقد هم وزاد مسلم شيئا أبدا ولا أنتقص منه (فماولى) أى أدبر (قال النبي صلى الله
الله عليه وآله وسلم من صر ان ينظر الى رجل من أهل الجنة فيستظر الى هذا) الاعرابى أى ان داوم على فعل ما أمر به لقوله

في حديث أبي أيوب عند مسلم ان تمسك بما أمر به دخل الجنة قال في الفتح أو يحتمل على انه صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك
فأخبره قال القرطبي هذا الحديث وكذلك حديث طلحة في قصة الاعراب وغيرهما دلالة على جواز ترك

٧

التطوعات لكن من دام على ترك السنن كان نقصا في دينه فان كان تركه تم او فاقها او رغبة عنها كان ذلك فسقا يعني لو روى لوعب عليه حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم من رغب عن سنتي فليس مني وقد كان صدر الصحابة ومن تبعهم يواطعون على السنن مواطبة لهم على الشرائع ولا يفرقون بينهم في اغتنام نوابهم ما وانما احتاج اليه الى التفرقة لما يترتب عليه من وجوب الاعادة وتركها ووجوب العقاب على الترك ونفيه واهل اصحاب هذه القصص كانوا يدعي هذه بالاسلام فاكثرت منهم بفعل ماوجب عليهم في تلك الحال لئلا ينقل عنهم فيما لاحق اذا انشروا صدورهم لفهم عنه والحرص على تصحيح نواب المندوبات سبغت عليهم انتهى وفيه ان المبشر بالجنة اكثر من الشجرة فكما ورد النص في الحسن والحسين وأمهات المؤمنين فتحمل بشارة الشجرة انهم يشرعون دفعة واحدة أو بلفظ بشر بالجنة أو ان العدد لا ينفي الزائد (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان

المراد بجاهد بها وقيل المراد بالحق في رفايم الاحسان اليها والقيام بعقوباتها وسموها والمراد بظهورها اطرافها اذ اطلبت عاريته وقيل المراد حق الله بما يكسبه من مال العدو على ظهورها وهو خمس الغنمة وسياق الكلام على هذه الاطراف التي دل الحديث عليها قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل ان ترك الزكاة لا يقطع له بالنار وآخره دليل في اثبات العموم انتهى (وعن أبي هريرة رضي الله عنه لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم وكان أبو بكر وكثرت من كفر من العرب وقال عمر كيف تقايل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أصرت ان أقاتل الناس حتى يذولوا لا اله الا الله من قالها فقد عصم مني ماله ونفسه الا بجهنم وحسابه على الله تعالى فقال والله لا أقاتل من فرق بين الصلاة والزكاة فان الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أقاتلهم على منعها قال عمر فوالله ما هو الا أن قد شرع الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت انه الحق رواه الجماعة الا ابن ماجه ليكن في لفظه لم والترمذي وأبي داود ولوموني عقالا كانوا يؤدونه بدل العناق قوله وكثرت من كفر من العرب قال الخطابي أهل الردة كانوا صنعة في صنعة ارتدوا عن الدين وابتدوا الله وعدلوا الى الكفر وهم الذين عناهم أبو هريرة وهذه الفرقة طائفتان احدهما اصحاب مسيلة الكذاب من بني حنيفة وغيرهم الذين صدقوه على دعواه في النبوة واصحاب الاسود العنسي ومن استجاب له من أهل اليمن وهذه الفرقة بأسرها منكرة لنبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم مدعية النبوة غيره فقاتلهم أبو بكر حتى قتل مسيلة باليهامة والعنسي بمنعاه وانقضت جوعهم وهلك أكثرهم والطائفة الاخرى ارتدوا عن الدين فأنكروا الشرائع وتركوا الصلاة والزكاة وغيرهما من أمور الدين وعادوا الى ما كانوا عليه في الجاهلية فلم يكن يبعد الله في الارض الا في ثلاثة مساجد مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد عبد القيس قال والصنف الاخر هم الذين فرقوا بين الصلاة وبين الزكاة فأنكروا وجوبها ووجب أدائها الى الامام وهو لا على الحقيقة أهل البني وانما يدعوا به هذا الاسم في ذلك الزمن خصوصاً لخواصهم في غمار أهل الردة وأضيف الاسم في الجملة الى أهل الردة اذ كانت أعظم الامرين وأهمهما وأرخ مبدأ قتال أهل البني من زمن علي بن أبي طالب عليه السلام اذ كانوا منفردين في زمانه لم يخلطوا باهل الشرك وقد كان في ضمن هؤلاء المنافقين لئلا يكتم من كان يسمع بالزكاة ولم يمنعها الا أن رؤسائهم صدوهم عن ذلك الرأي وقبضوا على أيديهم في ذلك كبتى يروع فانهم قد كانوا جمعوا صدقاتهم وأرادوا أن يبعثوا بها الى أبي بكر فنعهم مالك بن نويرة من ذلك وفرقها بينهم وفي أمر هؤلاء عرض الخلاف ووقعت الشبهة لعمر بن الخطاب فراجع ايا بكر وناظره واحتج عليه بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصرت ان أقاتل الناس الحديث

أبو بكر (رضي الله عنه خليفة بعده) (وكثرت من كفر من العرب) بعض بعبادة الاوثان وبعض بالرجوع الى اتباع مسيلة وهم أهل اليهامة وغيرهم واستقر بعض على الايمان الا انه منع الزكاة وتاويل انها خاصة بالزمن النبوي لانه تعالى

قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم الآية فنفذ صلى الله عليه وآله وسلم لا يطهرهم ولا يصل عليهم
 فتكون صلواته سكالهم (فقال ٨ عمر) بن الخطاب رضى الله عنه لا يكر رضى الله عنه (كيف تقاتل

الناس) وفي حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم أمرت) أى أمرنى الله (أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) وكان عمر رضى الله عنه لم يستخضر من هذا الحديث إلا هذا القدر الذى ذكره ولا فقد وقع فى حديث ولده عبد الله زيادة وان محمدا رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وفى رواية العلامة بن عبد الرحمن حقه يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بما جئت به وهذا يوم الشريعة كلها ومقتضاه ان من يهدش بأعجابه صلى الله عليه وآله وسلم ودهى إليه فامتنع ونصب القتال نجب مقاتله وقتله اذا أصر (فن قالها) أى كلمة التوحيد مع لوازمها (فقد عصم) فى ماله ونفسه) فلا يجوز هدره واستباحة ماله بسبب من الأسباب (الابصقة) أى بحق الاسلام من قتل النفس المحرمة أو ترك الصلاة أو منع الزكاة بتأويل باطل (وحسابه على الله) فيما يسره فينبى المؤمنين ويعاقب المتأفك فاحتج عمر رضى الله عنه بظاهر ما استخضره مما رواه من قبل أن يتطرق الى قوله الابصقة ويتأمل شرائطه

وكان هذا من عمر تعلقا بظاهر الكلام قبل ان يتطرق فى آخره ويتأمل شرائطه فقال له أبو بكر ان الزكاة حق المال يريد أن القضية قد تضمنت عصمة دم ومال متعلقة باطراف شرائطها والحكم المعلق بشرطين لا يحصل بأحدهما والاخر معدوم ثم قايسه بالصلاة ورد الزكاة اليها فكان فى ذلك من قوله دليل على ان قتال الممتنع من الصلاة كان اجماعا من الصحابة ولذلك رد المختلف فيه الى المتفق عليه وقد اجتمع فى هذه القضية الاحتجاج من عمر بالعموم ومن أبي بكر بالقياس ودل ذلك على ان العموم يخص بالقياس وان جميع ما تضمنه الخطاب الوارد فى الحكم الواحد من شرط واستثناء مراعى فيه ومعتبر بحته فلما استقر عند عمر صحة رأى أبي بكر وبان له صوابه تابعه على قتال القوم وهو معنى قوله فعرفت انه الحق يشير الى انشراح صدره بالحجة التى أدلى بها والبرهان الذى أقامه نصوصا ودلالة وقد زعم زاعمون من الرافضة ان أبابكر أول من سبى المسلمين وان القوم كانوا متآولين فى منع الصدقة وكانوا يزعمون ان الخطاب فى قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم ان صلواتك سكن لهم خطاب خاص فى مواجهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم دون غيره وأنه مقيّد بشرائط لا توجد فى غير سواه وذلك انه ليس لاحد من التطهير والتركية والصلاة على المتصدق ما كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ومثل هذه الشبهة اذا وجبت كان ذلك مما يذرفه أمثالهم ويرفع به السيف عنهم وزعموا ان قتالهم كان عسفا وهولا قوم لا خلاق لهم فى الدين وانما رأس مالهم الهبة والتكذيب والوقية فى السلف وقد بينا ان أهل الردة كانوا أصنافا منهم من ارتد عن الملة ودعا الى نبوة مسيلة وغيره ومنهم من ترك الصلاة والزكاة وأنكر انشراح كلها وهولا عدم الذين سماهم الصحابة كفارا ولذلك رأى أبو بكر سبى ذرارهم وساعده على ذلك أكثر الصحابة واستولد على بن أبي طالب عليه السلام جارية من سبى بنى حنيفة فولدت له محمد بن الحنفية ثم لم ينقض عصر الصحابة حتى أجمعوا على ان المرتد لا يسبى فاما ما نهوا الزكاة منهم المقيمون على أصل الدين فانهم أهل بغي ولم يسموا على الانفراد كفارا وان كانت الردة قد أضيفت اليهم لم يشاركهم المرتدين فى منع بعض ماله من حقوق الدين وذلك ان الردة اسم لغوى فكل من انصرف عن أمر كان مقبلا عليه فقد ارتد عنه وقد وجد من هؤلاء القوم الانصراف عن الطاعة ومنع الحق وانقطع عنهم اسم الثناء والمدح وعاقبهم اسم القبيح لم يشاركهم القوم الذين كان ارتدادهم حقا واما قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وما ادعوه من كون الخطاب خاصا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان خطاب كتاب الله على ثلاثة أوجه خطاب عام كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الآية ونحوها وخطاب خاص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشر فيه غيره وهو ما بين به عن غيره بسمحة التخصيص وقطع التشريك كقوله تعالى ومن الليل فقم بعبه نافله لك وكقوله خالصا لك

(فقال) له أبو بكر رضى الله عنه (والله لا قاتل من يرف) بتشديد الراء وقد تحذف (بين الصلاة والزكاة) أى قال أحدهما واجب دون الآخر ومنع من اعطاء الزكاة متأولا كما مر (فان الزكاة حق المال) كما كان

الصلاة حق البدن أي قد خلت في قوله لا يحقه فقد تضمنت عصمة دم وماله معاملة باستيفائها بشرائطها والحكم المعاق بشرطين
لا يحصل بإحدهما والاخر معدوم فكأن تناول العصمة من لم يؤد حق ٩ الصلاة كذلك لا تناول العصمة من

لم يؤد حق الزكاة وادلم تتناولهم
العصمة بقوله في عموم قوله
أمرت أن أقاتل الناس فوجب
قتالهم حينئذ وهذا من لطيف
النظر أن يقاب المعترض على
المستدل لدله فيكون أحق به
ولذلك فعل أبو بكر فـ لم له عمر
وقاسه على الممتنع من الصلاة
لأنها كانت بالاجماع من رأى
الصحابه فرد المختلف فيه إلى
المتفق عليه فاجتمع في هذا
الاحتجاج من عمر بالعموم
ومن أبي بكر بالقياس فدل على
ان العموم يخص بالقياس وفيه
دلالة على ان العموم لم ينفك
من الحديث الصلاة والزكاة
كأحدهما غيرهما أولم يستحضرا
اذ لو كان ذلك لم يحتج عمر على أبي
بكر ولو سمعه أبو بكر لرده على
عمر ولم يحتج إلى الاحتجاج بعموم
قوله لا يحقه لكن يحق ان
يكون سمعه واستظهر به هذا
الدليل النظري ويحق كما قال
الطبي ان يكون عمر ظن ان
المتأله إنما كانت لكفرهم
لأنهم هم الزكاة فاستشهد
بالحديث وأجاب الصديق بأن
ما أقاتلهم لكفرهم بل لأنهم
الزكاة (والله لو منعوني عناقا)
بفتح المهملة الاتي من المعز
(كانوا يؤدونها إلى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لقاتلهم

من دون المؤمنين وخطاب مواجهة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو وجميع أئمة
في المراد به سواء كتبه تعالى أم الصلاة لدلولك الشمس وكقوله تعالى فاذا قرأت القرآن
فاستعذ بالله وهو ذلك ومنه قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وهذا غير مختص به بل
بشاركه فيه الأمة والقائده في مواجهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم بالخطاب انه هو
الداهي إلى الله والمبين عنه معنى ما أراد فقدم اسمه ليكون سلوك الأمة في شرائع الدين
على حسب ما ينسب لهم وأما التطهير والتزكية والدعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم
أصاحب الصدقة فان الفاعل لها قد ينال ذلك كله بطاعة الله وطاعة رسوله فيها وكل
ثواب موعود على عمل بر كان في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم فانه باق غير منقطع قوله حتى
يقولوا لا اله الا الله الخ المراد به ذاهل الاوثان دون أهل الكتاب لأنهم يقولون لا اله الا الله
ويقاتلون ولا يرفع عنهم السيف قوله لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة قال النووي
ضبطناه بوجهين فرق بتشديد الراء وتحقيقها ومعناه من أطاع في الصلاة وجمد
في الزكاة ومنه ما قوله عناقا بفتح العين بعدها نون وهو الاتي من أولاد المعز وفي الرواية
الآخرى عقالا وقد اختلف في تفسيره فذهب جماعة إلى ان المراد بالعقال زكاة عام قال
النووي وهو معروف في اللغة كذلك وهذا قول الكسائي والنضر بن شميل وأبي عبيد
والمبر وغيرهم من أهل اللغة وهو قول جماعة من الفقهاء قال والعقال الذي هو
الحبل الذي يعقل به البعير لا يجب دفعه في الزكاة فلا يجوز ائتماله عليه فلا يصح حمل
الحديث على هذا وذهب كثير من المحققين إلى أن المراد بالعقال الحبل الذي يعقل به
البعير وهذا القول محكي عن مالك وابن أبي ذئب وغيرهما وهو اختيار صاحب التحرير
وجماعة من حذاق المتأخرين قال صاحب التحرير قول من قال المراد صدقة عام
تعسف وذهب عن طريقة العرب لأن الكلام خرج مخرج التضييق والتشديد والمبالغة
فيه تنضي قلة ما عاز به العقال وحذارته وإذا حمل على صدقة العام لم يحصل هذا المعنى
قال النووي وهذا الذي اختاره هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره و ذلك أقول أنا ثم
اختلفوا في المراد بقوله منعوني عقالا فتنبيل قدر قيمته كافي زكاة الذهب والفضة
والمعشرات والمعدن والرأز والقطرة والمواشي في بعض أحوالها وهو حيث يجوز دفع
القيمة وقيل زكاة عقال اذا كان من عروض التجارة وقيل المراد بالمبالغة ولا يمكن تصويره
ويرد ما تقدم وقيل انه العقال الذي يؤخذ مع القريضة لأن على صاحبها تسليمها
برباطها واعلم انها قد وردت أحاديث صحيحة قاضية بأن مانع الزكاة يقاتل حتى يعطيها
ولعلمهم تبلغ الصديق ولا النار وقولوا بلغتم ما خالف عمر ولا احتج أبو بكر بتلك الحجة
التي هي القياس فنهأ ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن
محمد رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأجرتهم

٢ نيل ح على منعهما قال عمر رضي الله عنه (فوالله ما هو الا أن قد شرح الله
صهدرا أبي بكر رضي الله عنه) (اقتلهم فعرفت انه الحق) بما ظهر من الدليل الذي أقامه الصديق نصا وإقامة الحجة لانه

قلده في ذلك لان الجهد لا يقاد مجتمدا واذكر البغوي والطبري وابن شاهين والحاكم في الاكابر من رواية حكيم بن حكيم
ابن عباد بن حنيفة عن فاطمة بنت خشاف ١٠ السليمة عن عبد الرحمن الظنري وكانت له صحبة قال بهت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى رجل من أنجب ان
قوله من منعه صدقة فاني ان
يعطيه افرده اليه الثانية فاني ثم
رده اليه الثالثة وقال ان أبي
فاضرب عنه اللفظ للطبري
ومداره عندهم على الواقدي عن
عبد الرحمن بن عبد العزيز
الامامي عن حكيم وذكره
الواقدي في أول كتاب الرد وقال
في آخره قال عبد الرحمن بن عبد
العزيز فقلت لحكيم بن حكيم
ما أوى أبابكر الصديق قاتل
أهل الردة الاعلى هذا الحديث
قال أجل وخشاف ضبطه ابن
الثير بفتح المجهمة وتشديد الشين
المجهمة وآخره فامو في الحديث ار
حول التاج حول الامهات ولا
يجزأخذ العناق وهذا مذهب
الشافعية وبه قال أبو يوسف
وقال أبو حنيفة ومحمد لا يجب
الزكاة في المسئلة المذكورة
وهذا الحديث على المبالغة
وهذا الحديث أخرجه البخاري
أيضا في استنباه المرتدين وفي
الاعتصام ومسلم في الايمان
وهذا الترمذي وأخرجه
النسائي أيضا وفي المحاربة
قال في الفتح واختلف في أول
وقت فرض الزكاة فذهب
الاكثر الى انه وقع بعد الهجرة
فقيل في السنة الثانية قبل

الاسلام وحسابهم على الله وأخرج البخاري ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها
وحسابهم على الله وأخرج مسلم والنسائي من حديث جابر بن عبد الله نحوه وفي الباب
أحاديث (وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول في كل ابل سائمة في كل أربعين ابنة لبون لا تفرق ابل عن حسابها من اعطاها
مؤنجر اقله أجرها ومن منعها فانا آخذوها وشرطاً بله عزمة من عزمت ربنا تبارك وتعالى
لا يحل لآل محمد منها شيء رواه أحمد والنسائي وأبو داود وقال وشطرماله وهو حجة في
أخذها من الممتنع ووقوعها موقعا) الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وقال يحيى
ابن معين اسناده صحيح اذا كان من دون بهز ثقة وقد اختلف في هز فقال أبو حاتم لا يحتج
به وروى الحاكم عن الشافعي انه قال ليس بهز حجة وهذا الحديث لا يشتهر أهل العلم
بالحديث ولو ثبت انما يه وكان قال به في القديم ثم رجع وسئل أحمد عن هذا الحديث
فقال ما أدري وجهه وسئل عن اسناده فقال صالح الاسناد وقال ابن حبان لولا هذا
الحديث لا دخلت بهز في الثقات وقال ابن حزم انه غير مشهور والعدالة وقال ابن
الاطلاع انه مجهول وتعقب ابانه قد وثقه جماعة من الأئمة وقال ابن عدي لم أر له حديثا
منكر او قال الذهبي ما تركه عالم قط وقد تكلم فيه انه كان يلعب بالشرطي قال ابن
القطان وليس ذلك بضائر له فان استباحته مسئلة فتية مشهورة قال الحافظ وقد
استوفيت الكلام فيه في تلخيص التهذيب وقال البخاري بهز بن حكيم يختلفون فيه
وقال ابن كثير الاكثر لا يحتج به وقال الحاكم حديثه صحيح وقد حسن له الترمذي عدة
أحاديث وثقة واحتج به أحمد واسحق والبخاري خارج الصحيح وعلق له فيه وروى عن
أبي داود انه حجة عندهم نواد في كل ابل سائمة يدل على انه لا زكاة في المعلوفة قوله في كل
أربعين الخ سائة في تنصيل الكلام في ذلك تزياد لا تفرق ابل عن حسابها أي لا يفرق أحد
الخطيبين ما كره عن مالك صاحبه وسباني أيضا تحقيقه قوله مؤنجر أي طابا بالاجر
قوله فانا آخذوها استدله على انه يجوز للامام ان يأخذ الزكاة قهرا اذا لم يرض رب
المال وعلى انه يكتب بنية الامام كاذب الى ذلك الشافعي والهادوية وعلى ان ولاية
قبض الزكاة الى الامام والى ذلك ذهب المعتزلة وأبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي
في أحد قوليه قوله وشطرماله أي بعضه وقد استدله على انه يجوز للامام ان يعاقب
بأخذ المال والى ذلك ذهب الشافعي في القديم من قوليه ثم رجع عنه وقال انه منسوخ
وهكذا قال البيهقي واكثر الشافعية قال في التلخيص وتعقبه النووي فقال الذي ادعوه
من كون العتوبة كانت بالاموال في قول الاسلام ليس بثابت ولا معروف ودعوى

فرض رمضان أشار اليه النووي في باب السبر من الرخصة وجزم ابن الاثير في تاريخه بان ذلك كان
في التاسعة وفيه نظرو في حديث نعمان بن شعيب وحديث رقد عبد القيس وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة كذا مخاطبة

أنس في قصة ضمام بن ثعلبة المذكور في البخاري في كتاب العلم وقوله ١١
أنس في قصة ضمام بن ثعلبة المذكور في البخاري في كتاب العلم وقوله ١١

هذه الصدقة من أغنيائنا
فتمسكها على فقرائنا وكان قدوم
ضمام سنة خمس وأتم الذي وقع
في التاسعة بهت المال لاخذ
الصدقات وذلك يستدعي تقديم
فريضة الزكاة قبل ذلك وبما
يدل على أن فرض الزكاة وقع
بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام
رمضان إنما فرض بعد الهجرة
لان الآية الدالة على فرضيته
مدينة بلا خلاف وثبت عند
أحمد وابن خزيمة أيضا والنسائي
وابن ماجه والحاكم من حديث
قيس بن سعد بن عباد قال أمرنا
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بصدقة الفطر قبل أن
تنزل الزكاة ثم نزلت فريضة
الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن
ننقله اسناده صحيح ورجاله رجال
الصحيح الأبا عمار الراوي له عن
قيس بن سعد وهو كوفي اسمه
عريب بالمهمل المنقوص ابن
حميد وقد وثقه أحمد وابن معين
وهو دال على أن فرض صدقة
الفطر كان قبل فرض الزكاة
فيقتضى وقوعها بعد فرض
رمضان وذلك بعد الهجرة
وهو المطلوب وأدعى ابن خزيمة
أنه افترض قبل الهجرة قال
الحافظ وفيه نظر وقد بسط
الحافظ في الفتح القول في ذلك
فانظره (وعنه) أي عن أبي

الفسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ وقد نقل الطحاوي والغزالي الإجماع على نسخ
العقوبة بالمال وحكي صاحب ضوء النهار عن النووي أنه نقل الإجماع منلهما وهو
يخالف ما قد منعه في نظر وزعم الشافعي أن النسخ حديث ناقة البراء لانه صلى الله
عليه وآله وسلم حكم عليه بضممان ما فسدت ولم ينقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم في تلك
القضية أضعف الغرامة ولا يخفى أن تركه صلى الله عليه وآله وسلم المعاقبة بأخذ المال
في هذه القضية لا يستلزم الترك مطلقا ولا يصلح للتمسك به على عدم الجواز وجعله ناسخا
البسته وقد ذهب إلى جواز المعاقبة بالمال الإمام يحيى والهادوية وقال في الغيب لأعلم
في جواز ذلك خلافا بين أهل البيت واستدلوا بحديثهم بهذا وجه النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بتحريق بيوت المخالفين عن الجماعة وقد تندم في الجماعة وبحديث عمر عند أبي
داود قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا وجدتم الرجل قد غل فاحرقوا ماله وفي
اسناده صالح بن محمد بن زائدة المديني قال البخاري عامة أصحابنا يحبون به وهو باطل
وقال الدارقطني أنكره على صالح ولا أصل له والمخنوط أن سالما أمر بذلك في رجل غل
في غزاة مع الوائد بن هشام قال أبو داود وهو هذا أصح وبحديث ابن عمرو بن العاص
عند أبي داود والحاكم وأبيه في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر أحرقوا
متاع الغال ونسروه وفي اسناده زهير بن محمد قيل هو الخراساني وقيل غيره وهو مجهول
وسألت الكلام على هذا الحديث في كتاب الجهاد وله شاهد من كورهنات وبحديث
أن سعد بن أبي وقاص سلب عبدا ووجدته يصيد في حرم المدينة قال سمعت النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يقول من وجدتموه يصيد فيه فخذوا سابه أخرجه مسلم وبحديث تميم
كأن الضالة أن يردوها ومنها حديث تميمين من أخرجه غير ما يابا كل من الثمر المعلق
مثليه كما أخرجه أبو داود وسكت عنه وهو المنذرى من حديث عبد الله بن عمرو بن أبي
صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الثمر المعلق فقال من أصاب بشيء من ذي حاجة غير متخذ
خبينة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئا
بعد أن يؤويه الجارين فبلغ عن الجح فله القطع ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه
والعقوبة وأخرج نحوه النسائي والحاكم وصححه وسألت في كتاب السرقة ومن الأدلة
قضية المددي الذي أغلظ لأجله الكلام عوف بن مالك على خالد بن الوليد لما أخذ سابه
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ترد عليه أخرجه مسلم وبارق على بن أبي طالب
عليه السلام لطعام المختكر ودور قوم يتبعون الخمر وهدمه دار جرير بن عبد الله
ومشاطرة عمر لسعد بن أبي وقاص في ماله الذي جاءه من العمل الذي بعثه إليه وتضمنه
لحاطب بن أبي بلاتعة مثلي قيمة الناقة التي غصبها عبيده وانتكروها وتغليظه هو وابن
عباس الدية على من قتل في الشهر الحرام في البلاد الحرام وقد أجيب عن هذه الأدلة
باجوبة اما عن حديثهم فبما فيه من المقال وبما رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد

هريرة (رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تأني الأبل على صاحبها) أي يوم القيامة وعبر على لبشر
بأسعلائهم أو تسلطها عليه (على خير ما كانت) عنده في القوة واليمن ليكون أثقل لوطئها وأشد لنكابتها فيكون زيادة

في عقوبته وأيضاً فقد كان يود في الدنيا ذلك في إيهامها في الآخرة أكمل (إذا هو لم يعط فيها حقها) أي لم يؤدز كلها (تطام
باخفائها) جمع خف وهو لا بل كالطاف ١٢ للغنم والبقر والحمار والبغل والفرس والقدم للآدمي

ولم من طريق أبي صالح عنه
ما من صاحب إبل لا يؤدى
حقها منها إلا إذا كان يوم
القيامة يطعم لها إبقاع قرقر أو فر
ما كانت لا يفقه منها قصه ولا
واحد انطام باخفائها وتعضه
بافواهها كلها هرت عليه
أولاهارت عليه آخرها في يوم
كان مقدار خمسين ألف سنة حتى
يقضى الله بين العباد ويرى
سيد له إماماً إلى الجنة وإماماً إلى
النار (وتأني الغنم على صاحبها)
أي يوم القيامة (على خير
ما كانت) عنده في القوة واليمن
(إذا لم يعط فيها حقها) أي
زكاتها تطام بظلافها وتطعمه
بشرونها) وفيه إن الله يحبس
البهائم ليعاقب بها مانع الزكاة
والحكمة في كون تعداد كلهما مع
أن حق الله فيها إنما هو في بعضها
لأن الحق في جميع المال غير
متميز زاد في رواية ليس فيها عقصاء
ولا جلهاء ولا أعضاء وزاد فيه ذكر
البقر أيضاً وذكر في البقر والغنم
ما ذكر في الإبل وتطعمه بنخ
الطاء وبكسر هاء على الأشهر بل
قال الزين العرائفي أنه المشهور
في الرواية (قال ومن حقها) يريد
حق الكرم والمواساة وشرف
الاخلاق لأنه فرض قاله ابن
بطل (أن تحلب على الماء) يوم
ورودها كما زاد أبو نعيم وغيره

والحافظ في التخصيص عن إبراهيم الحربي أنه قال في سببها هذا المتن لفظة وهم فيها
الراوى وإنما هو قانا أخذوها من شطر ما له أي يجعل ما له شطرين ويخصيه عليه المصدق
وبأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة فاماماً لا يلزمه فلا وبما قال
بعضهم أن لفظة وشطر ما له بضم الشين المبهمة وكسر الطاء المهملة فعل مبني للمجهول
ومعناه جعل ما له شطرين يأخذ المصدق الصدقة من أي الشطرين أراد ويحجب
عن التدحج بما في الحديث من المقال بأنه عملاً لا يقدر بمنزلة وعن كلام الحربي وما بعده
بأن الأخذ من خير الشطرين صادق عليه اسم العقوبة بالمال لأنه زائد على الواجب
وأما حديثهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاحراق فاجيب عنه بأن السنة أقوال
وأفعال وتقريرات والهم ليس من الثلاثة ويرد بانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يهم
الإبلا بآثار وأما حديث عمر فبما فيه من المقال المتقدم وكذلك أجيب عن حديث ابن
عمر وأما حديث سعد بن أبي وقاص فبأنه من باب القدية كما يجب على من يصيد صيد
مكة وإنما عذب صلى الله عليه وآله وسلم نوع القدية هنا بأنها سلب العاضدية فتصر على
السبب لقصور العلة التي هي هذه الحرمة عن التعدي وأما حديث تغريم كاتم الضالة
والمخرج غير ما يأتى كل من الثمر وقضية المددى فهي واردة على سبب خاص فلا يجاوزها
إلى غيره لأنها وسائر أحاديث الباب مما ورد على خلاف القيام لورود الأدلة كتاباً وسنة
بتحريم مال الغير قال الله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة
لأنها كالأموالكم بينكم بالباطل وتدلوها إلى الحكام وقال صلى الله عليه وآله وسلم
في خطبة حجة الوداع إنما دماءكم وأموالكم وأعراضكم الحديث قد تقدم وقال لا يحل
مال امرئ مسلم إلا بطيبته من نفسه وأما تحريق على طعام المحسكرو ودور القوم وهدمه
دار جبرير فبهما قد سلم صحة الإسناد إليه وانتهاض فعله للاحتجاج به يجب عنه بان ذلك من
قطع ذرائع الفساد كهدم مسجد الضرار وتكسير المزامير وأما المروى عن عمر من ذلك
فيحجب عنه بعد ثبوته بانه أيضاً قول صحابي لا يفتض للاحتجاج به ولا يقوى على تخصيص
عمومات الكتاب والسنة وكذلك المروى عن ابن عباس قوله عزمة من عزمات ربنا
قال في البدر المنير عزمة خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلك عزمة وضبطه صاحب إرشاد
الفقه بالنصب على المصدر وكلا الوجهين جائز من حيث العربية ومعنى العزمة في اللغة
الجدة في الأمر وفيه دليل على أن الأخذ بذلك واجب مفروض من الأحكام والعزائم
القرائض كما في كتب اللغة

• (باب صدقة المواشي) •

(عن أنس أن أبا بكر كتب لهم أن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم على المسلمين التي أمر الله بها ورسوله فمن سئلها من المسلمين على وجهها

لم يحضرها لمساكين النازلون على الماء ومن لا ابن له فبهم أيعطى من ذلك اللبن ولأن فيه رفقا بالماشية فليعطها
قال العلماء وهي ذم منسوخ بآية الزكاة أو هو من الحق الزائد على الواجب الذي لا عتاب بتركه بل على طريق المواساة وكرم

الاخلاق كما هو استدلاله من يرى ان في المال حق وقا غير الزكاة وهو مذهب غير واحد من التابعين وفي الترمذي عن فاطمة بنت قيس عن علي الله عليه وآله وسلم ان في المال حق ما سوى الزكاة ١٣ ووقع عند أبي داود من طريق أبي عمرو

فأبى عطها ومن سئل فوق ذلك فلا يعطه فيمادون خمس وعشرين من الابل الغنم في كل خمس ذود شاة فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها ابنة محاص الى خمس وثلاثين فان لم تكن ابنة محاص فابن لبون ذكراً فإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها ابنة لبون الى خمس وأربعين فإذا بلغت ستاً وأربعين ففيها حقة طروقة الفحل الى ستين فإذا بلغت واحدة وستين ففيها جذعة الى خمس وسبعين فإذا بلغت ستاً وسبعين ففيها بنت لبون الى تسعين فإذا بلغت واحدة وتسعين ففيها حقة نطروقة الفحل الى عشرين ومائة فإذا أدت على عشرين ومائة نقي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فإذا تباين أسنان الابل في فرائض الصدقات فمن بلغ عنده صدقة الجذعة وأبست عنده جذعة وعنده حقة فأبست قبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر تاله أو عشرين درهماً ومن بلغ عنده صدقة الحقة وأبست عنده الجذعة فأبست قبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً وشاتين ومن بلغ عنده صدقة الحقة وأبست عنده ابنة لبون فأبست قبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر تاله أو عشرين درهماً ومن بلغ عنده صدقة ابنة لبون وأبست عنده الاحقة فأبست قبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ومن بلغ عنده صدقة ابنة لبون وأبست عنده ابنة لبون وعنده ابنة محاص فأبست قبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر تاله أو عشرين درهماً ومن بلغ عنده صدقة ابنة محاص وليس عنده الا ابن لبون ذكراً فإنه يقبل منه وليس معه شيء ومن لم يكن معه الا أربع من الابل فليس فيها شيء الا أن يشاء ويهاوي صدقة الهنم في سائمتها إذا كانت أربعين ففيها شاة الى عشرين ومائة فإذا زادت ففيها شاتان الى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى ثلثمائة فإذا زادت ففي كل مائة شاة ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس الا أن يشاء المصدق ولا يجمع بين مفترق ولا يشرق بين مجتمع خشية الصدقة ومن كان من خليطين فأنهما يتراجعا بينهما بالسوية وإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة شاة واحدة فليس فيها شيء الا أن يشاء ويهاوي الرقة ربع العشر فإذا لم يكن المال الا تسعين ومائة فليس فيها شيء الا أن يشاء رجا رواه أحمد والنسائي وأبو داود والبخاري وقطعه في عشرة مواضع ورواه الدارقطني كذلك وله فيه في رواية في صدقة الابل فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة قال الدارقطني هذا السناد صحيح ورواه كاهن ثقات الحديث أخرجه أيضاً الشافعي والبيهقي والحاكم قال ان حرم هذا كتاب في نهاية الصحة على به الصدوق بحضرة العلماء ولم يخالفه أحد وصححه ابن حبان أيضاً وغيره قوله ان أبابكر كتباهم في لفظ البخاري

الغداني ما يفهم ان هذه الجملة وهي ومن حقها الخ مندرجة من قول أبي هريرة لكن في مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر وفيه فقلنا يا رسول الله وما حقة قال اطراق لحملها وإعارة ولدها ومنعها وحملها على الماء وحمل عليها في سبيل الله فبين انما مرفوعة كتابه عليه في النسخ لكن قال الزين العراقي الظاهر انها أي هذه الزيادة أبست متصلة كما بينه أبو الزبير في بعض طرق مسلم فذكر الحديث دون الزيادة ثم قال أبو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول هذا لقول ثم سألت جابراً فقال مثل قول عبيد بن عمير قال أبو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول قال قال رجل يا رسول الله ما حق الابل قال حلبها على الماء قال الزين العراقي فقد بين ان هذه الزيادة إنما معها أبو الزبير من عبيد بن عمير رسالة لاذ كرجاء فيها انتهى لئلا يفتقد هذه الجملة وحدها عند البخاري مرفوعة من وجه آخر عن أبي هريرة في الشراب في باب حلب الابل على الماء وهذا يفي قول الحافظ ابن حجر ان مرفوعة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ولا ياتي) خبر به في النهي (أحدكم يوم القيامة بشاة بجمعه

على رقبته له إيمار) بضم المنة النخبة أي صرحت قال ابن المسيب ومن لطف الكلام ان النهي الذي أولاه النبي يحتاج الى تأويل أيضاً فان القيامة ليست دار تكليف وليس المراد منهم عن ان يأتوا بهذه الحالة إنما المراد لا تمنعوا الزكاة فتأثروا كذلك

فالتنهي في الحقيقة إنما يشر سبب الاتيان لانفس الاتيان وفي رواية ثغاف وهو صياح الغنم أيضا ورجحه ابن التين (فيقول يا محمد فاقول) له (لا أمالك شيئا) أي للتحريف ١٤ عنك (قد بلغت) اليك حكم الله (ولا يأتي) أحدكم يوم

أقامة (يعبر) ذكر الابل وأنشأ (يحمي) على رقبته له (وغاه) صوت الابل (فيقول يا محمد فاقول) له (لا أمالك شيئا) من الله شيئا (قد بلغت) اليك حكم الله تعالى ﴿ (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم من آناه الله) أي أعطاه (مالا فلم يؤدز كانه منله) أي صور له (يوم القيامة) ماله الذي لم يؤدز كانه (شجاعا) ضم الشين وهو الحية الدكر أو الذي يقوم على ذنبه ويؤثب الرجن والفسارس وربما بلغ الفارس (أفرع) لاشعر على رأسه لكثرة شعره وطول عمره (له ريبتان) أي زبدتان في شذقيه يقال تكلم فلان حتى زبد شذقه أي خرج الزبد عليه أو هما نابتان يخرجان من فيه وردعه دم وجود ذلك كذلك أو هما النكتتان السوداوان فوق عينيه وهو أوحش ما يكون من الحيات وأخبسه (بطوقه) أي بجعله طوقا في عنقه (يوم القيامة ثم ياخذ) الشجاع (بلهزميته) يعني شذقيه (أي جاني القدم) ثم يقول الشجاع له (أنا مالك أنا كنزك) يخاطبه بذلك ليزداد غصه وتمكنا عليه (ثم تلا) صلى الله عليه وآله وسلم (لا يحب بين الدين

ان أبا بكر كتب له هذا الكتاب الموجه الى البحرين هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله قوله التي فرض رسول الله معني فرض هنا أوجب أو شرع به في أمر الله تعالى وقيل معناه قدر لان ايجام انابت بالكتاب فيكون المعنى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين ذلك قال في الفتح وقدير الفرض بمعنى البيان كقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم وبمعنى الانزال كقوله ان الذي فرض عليك القرآن وبمعنى الحل كقوله ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له وكل ذلك لا يخرج عن معنى التقدير ووقع استعمال الفرض بمعنى اللزوم حتى يكاد يغلب عليه وهو لا يخرج عن معنى التقدير وقد قال الراغب كل شيء ورد في القرآن فرض على فلان فهو بمعنى اللزوم وكل شيء ورد فرض له فهو بمعنى لم يحرم عليه وذكر ان معنى قوله تعالى ان الذي فرض عليك القرآن أي أوجب عليك العمل به وهذا يؤيد قول الجمهور ان الفرض مرادف لالوجوب وتشرىق المنفعة بين الفرض والواجب باعتبار ما يثبتان به لا مشاحة فيه وانما النزاع في حمل ما ورد من الاحاديث الصحيحة على ذلك لان اللفظ السابق لا يحمل على الاصطلاح الحادث انتهى في يد ورسوله في نسخة رسوله بدون واو وهو الصواب كما في البخاري وغيره قوله ومن سئل فوق ذلك فلا يعطه أي من سئل زاد على ذلك في سن أو عدده له المنع ونقل الراغب الاتفاق على ترجيحه وقيل معناه فلم يمنع الساعي وليتول اخر اوجه بنفسه أو يدفعها الى ساع آخر فان الساعي الذي طلب الزيادة يكون بذلك متعديا بشرطه ان يكون أمينا قال الحافظ ليكن محل هذا اذا طلب الزيادة بغير تأويل انتهى واهل يشير بهذا الى الجمع بين هذا الحديث وحديث ارضواكم بدينكم عند مسلم من حديث جرير وحديث ياتيككم ركب مبغضون فاذا أتوكم فرحبوا بهم وخالوا بينهم وبين ما يغفون فان عدلوا لانفسهم وان ظلموا فاعلموا وأرضوهم فان غامزكاةكم رضاهم أخرجه أبو داود من حديث جابر بن عتيك وفي نسخة للطبراني من حديث سعد بن أبي وقاص ادفعوا اليهم ما صلو الخس فتكون هذه الاحاديث محمولة على ان للعامل تأويل في طلب الزائد على الواجب قيل الغنم هو مبتدأ وما قبله خبره وهو يدل على ان اخراج الغنم فيما دون خمس وعشرين من الابل متعين واليه ذهب مالك وأحمد فلا يجزى عندهما اخراج بعير عن أربع وعشرين وقال الشافعي والجمهور ويجزى لانه اذا أجزأ في خمس وعشرين فاجزأوه فيما دونها بالاولى قال في الفتح ولان الاصل ان يجب في جنس المال وانما عدل عنه رفقا بالمالك فاذا رجع باختياره الى الاصل أجزأه فان كانت قيمة البعير مثلا دون قيمة أربع شياه فقيه خلاف عند الشافعية وغيرهم والاقيس انه لا يجزى انتهى قوله في كل خمس ذود شاة الذود بفتح الذال المهجمة وسكون الواو بعدها الهمزة قال الاكثر وهو من الثلاثة الى العشرة لا واحدا من لفظه وقال أبو عبيدة من الاثنين الى العشرة قال

يجزون) الآية أي لا يحب بين الماخلون جعلهم خيرا لهم وفي رواية الترمذي في نسخة منه سطر توب ما يجزأ به يوم القيامة وفيه دلالة على ان المراد بالتطوق حقيقة خلافا لما قال ان معناه سيطوقون الاثم وفي تلاوة الرسول

صلى الله عليه وآله وسلم الآية عقب ذلك دلالة على انما انزلت في ما نهي الزكاة وعليه **كثير المفسرين** وقد أخرجه أيضا في التفسير النسائي في لزكائه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ١٥ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

وآله (وسايس فيما من خمس أوقى) بخوار بغصيرياء من النضفة (صدقة) فليس بكنز لأنه لا صدقة فيه فإذا زاد شيء عليها ولم تؤدز كأنه فهو كنز والواقفة أربعون درهما بالنصوص المشهورة والاجماع كما قال المروني في شرح المذهب وروى الدارقطني بسند فيه ضعف عن جابر يرفعه والواقفة أربعون درهما وعذر ابن عمر من حديثه مرفوعا أيضا الذي سار أربعة وعشرون قيراطا قال وهذا وإن لم يصح سند في الاجماع عليه ما يعني عن استناده والاعتماد بوزن مكة تحديدا والمتقال لم يختلف في جاهلية ولا اسلام وهو اثنتان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقشر وقطع من طرفيها ما في وطال وأما الدراهم فكانت مختلفة الاوزان وكان التعامل غالبا في عصره صلى الله عليه وآله وسلم والصدرا الاول بعده الدرهم البغلي نسبة الى البعل لأنه كان عليها صورته وكان غامية دوائق والدرهم الطبري نسبة الى طبرية نسبة الاردن بالشام وتسمى بنصيبين وهو أربعة دوائق فجمعها وقسمها درهمين كل واحد ستة دوائق وقيل أنه فعل زمن بني أمية وأجمع أهل ذلك العصر

وهو مختص بالاناث وقاس سبويه تقول ثلاث ذود من الدود مؤنث وليس باسم كسر عليه مذكر قال القرطبي أصله ذاد ذودا إذ دفع شيئا فهو مصدر وكان من كان عنده دفع عن نفسه مرة الفقر وشدة انفاقه والحاجة وقال ابن قتيبة انه يقع على الواحد فقط وأنكر أن يراد بالذود الجمع قال ولا يصح ان يقال خمس ذود كما لا يصح ان يقال خمس ثوب وغلطه بعض العلماء في ذلك وقال أبو حاتم السجستاني تركوا القياس في الجمع وقالوا خمس ذود لخمس من الابل كما قالوا ثلثمائة على غير قياس قال القرطبي وهذا صريح في ان الذود واحد في لفظه قال الحافظ ولا شهر ما قاله المتقدمون انه لا يطلق على الواحد قوله فإذا باعت خمسا وعشرين فقيمها ابنة مخاض بنت الخناض بفتح الميم بعدها خامسة خفيفة وآخرة صاد مبهمة هي التي أتى عليها أول ودخلت في الثاني وحلت أمها والمخاض الحامل والمراد انه قد دخر وقت جهلها وان لم تحمل ردها يدل على انه يجب في الخمس والعشرين الى الخمس والثلاثين بنت مخاض واليه ذهب الجمهور وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن علي عليه السلام ان في الخمس والعشرين خمس تيامنا اصارت ستا وعشرين كان فيها بنت مخاض وقد روى عنه هذا مرفوعا وهو قولا قال الحافظ واستاد الرفوع ضعيف قوله فابن ابي ذر وهو الذي دخل في السنة الثالثة وصارت أمه لبونا وضع الحمل وقوله كرنا كبدا قوله ابن ابون ربيعة ليل على جواز العدول الى بن اللبون عند عدم بنت الخناض بفتح الخاء وبداية لبحاري انتهى وحقة الحقة بكسر الهمزة وتشديد القاف والجمع حقا بال كسر وطروقة الفتح لفتح أوله ي مطروقة خلوية بمعنى خلوية والمردنم بافتان يطرقتها لنعل وهي التي أتت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة بفتح الفاء جعدة الجدة بفتح الجيم والدال المبهمة وهي التي أتت عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة بفتح الفاء في كل أربعين بنت لبون المراد انه يجب بهد مجاورة المائة والعشرين بواحدة في كل أربعين بنتا ون فيكون لواجب في مائة واحد وعشرين ثلاث بنتا لبون والى هذا ذهب الجمهور ولا اعتبار بالمجاورة بدون واحدة كنصف ارثا أو ربع خلافا لاصطغري فقال يجب ثلاث بنتا لبون بزيادة بعض واحدة ويرد عليه ما عند الدارقطني في آخره هذا الحديث وما في كتاب عمر الا في بانظ فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ومئة له في كتاب عمرو بن حزم والى ما قاله الجمهور ذهب الناصر والهادي في الاحكام حكى ذلك عنه ما المهدى في البحر وحكى في البحر أيضا عن علي وابن مسعود والنخعي وحادوا والهادي وأبي طالب والمؤيد بالله وأبي العباس ان الفريضة تستأنف بعد المائة والعشرين فيجب في الخمس شاة ثم كذلك واحتج بهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم وما زاد على ذلك استوفت الفريضة وهذا واضح كان محمولا على الاستئناف المذكور في الحديث أعني ايجاب بنت اللبون في كل أربعين والحقة في كل خمسين جمعا بين الاحاديث لا يقال انه يرجح حديث الاستئناف فجهلني

عليه وروى ابن سعد في الطبقات ان سمع الملك بن مروان أول من أحدث خبرها ونقش عليها ستة وخمسين وسبعين وقال الماوردي فعليه عمر ومضى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان منقشا ومضى نقص من المنقال ثلاثة أعشاره كان درهما وكل

قال ابن المنير أضاف خمس الذود
 المفرد والجمع وأما قول ابن قتيبة
 انه يقع على الواحد فقط فلا
 يدفع ما نقله غيره انه يقع على
 الجمع انتهى والاكثر على ان
 الذود من الثلاثة الى العشرة
 لا واحده من لفظه وانكر ابن
 قتيبة ان يراد بالذود الجمع وقال
 لا يصح ان يقال خمس ذود كما
 لا يصح ان يقال خمس فوب
 وغلطه العلماء في ذلك لكن قال
 أبو حاتم السجستاني ترى وا
 القياس في الجمع فقالوا خمس
 ذود لخمس من الابر كما قالوا
 ثلثمائة على غير قياس قال
 الشرحي وهذا صريح في ان
 الذود واحد في لفظه والاشهر
 ما قاله المتقدمون انه لا يقصر
 على الواحد وقال في القاموس
 من ثلاثة ابصرة الى عشرة
 أو خمس عشرة او عشرين
 أو ثلاثين أو مابين الثلثين الى
 التسع ولا يكون الا من الابر
 وهو واحد وجمع أو جمع
 لا واحده أو واحد جمع أو ذود
 (وايس فيمادون خمسة أو ثلث)
 من غم أو حب (صدقة) والاسق
 جمع وسق وهو سستون صاعا
 واصاع أربعة أمداد والمد
 رطل وثلاث بالبعد ادى فالاسق
 الخمسة ألف وسقانة وطل
 بالبعد ادى ورطل بقصد ادى
 الاظهر مائة وعشرون درهما
 وأربعة أسباع درهم (عن أبي هريرة روى الله عنه قال روى الله صلى الله عليه وآله وسلم من القواعد
 صدق بعدل ثمرة) يسكون ايم والعدل عند الجمهور يفتح العين المثل وبالكسر الحمل بكسر الحاء أى بنية ثمرة (من كسب

الرجوع الى ايجاب شاة في كل خمس الى خمس وعشرين على حسب التفصيل المتقدم بانه
 متضمن للايجاب يعني ايجاب شاة مثلاً في الخمس الزائدة على مائة وعشرين وحديث
 الباب وما في معناه متضمن للاسقاط لاننا نقول هو وهم نأثي من قوله واذا زادت في
 كل أربعين فظن ان معناه في كل أربعين من الزيادة فقط وايس كذلك بل معناه في كل
 أربعين من الزيادة والمزيد وحكي في الفتح عن أبي حنيفة من قول علي وابن مسعود
 ومن معهما وقيل في البصر بانه يقول بذلك الى مائة وخمس واربعين ثم له فيما زاد
 روايتان كالذهب الاول وكالمذهب الثاني قوله ويجعل معها شاتين الخ فيه دليل على
 انه يجب على المصدق قبول ما هو أدون ويأخذ بالتفاوت من جنس غير جنس الواجب
 وكذا العكس وذهبت الهاديونية الى ان الواجب انما هو زيادة فضل القيمة من المصدق
 أو بالمال ويرجع في ذلك الى التقويم لكن أجاب الجمهور عن ذلك بانه لو كان كذلك
 لم ينظر الى ما بين السنين في القيمة وكان العرض يزيد تارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك
 في الامكنة والازمنة فلا يقدر الشارع التناوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك
 هو الواجب في الاصل في مثل ذلك ولو لا تقدير الشارع بذلك لتعذبت بنت الخاض مثلاً
 ولم يجز ان تبدل ابن ابونع مع التفاوت وذهب أبو حنيفة الى انه يرجع الى القيمة فقط عند
 التعذر وذهب زيد بن علي الى أن الفضل بين كل ستمين شاة أو عشرة دراهم قوله
 الا أن يشاء ربها أي الى أن يتطوع متبرعاً قرضاً فاذا زادت فشيهاشأتان قد ورد ما يدل
 على تعيين قل المراد من هذه الزيادة المطلقة في كتاب عمرو بن حزم فاذا كانت احدى
 وعشرين حتى تبلغ مائتين ففيها شاتان وقد تقدم خلاف الاصطغري في ذلك قول
 في كل مائة شاة مقتضاه انما لا يجب الشاة الرابعة حتى تفي بأربعة شاة وهو مذهب
 الجمهور وعن بعض الكوفيين والحسن بن صالح ورواية عن أحمد اذا زادت على الثلثمائة
 واحدة وجبت الأربع قوله هرمة بفتح الهاء وكسر الراء هي الكبيرة التي سقطت
 أسنانها قوله ولا ذات عوار بفتح العير المهملة وضمة هاء قبل بالفتح فقط أى معيبة وقيل
 بالفتح العيب وبالضم العور واختلاف في متسدا ذلك فلا كثر على انه ما ثبت به الرد في
 ايسع وقيل ما يمنع الاجز في ارضية ويدخل في المعيب المريض والذي ذكره بالنسبة الى
 الاثنى والغير بالنسبة الى سن أهم بر منه قوله ولا تيس بفتح فوقية مفتوحة وياه
 تخنية ساكنة ثم سين مهملة وهو محل الغنم قوله الا أن يشاء المصدق قال في الفتح اختلاف
 في ضبطه يعني المصدق فلا كثر على انه بالتشديد والمراد المالك وهو اختيار أبي عبيد
 وتقدير الحديث لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب أصلاً ولا يؤخذ التيس الا برضا المالك
 لكونه محتاجاً اليه في أخذه بغير اختياره انما ربه وعلى هذا فالاسنة ثمانية مختص
 بالثالث ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد وهو الساعي وكأنه أشير بذلك الى التفويض
 اليه في اجتهاده لكونه يجري مجرى الوكيل فلا يتصرف بغير المصلحة فيتعبد بما يقتضيه

وأربعة أسباع درهم (عن أبي هريرة روى الله عنه قال روى الله صلى الله عليه وآله وسلم من القواعد
 صدق بعدل ثمرة) يسكون ايم والعدل عند الجمهور يفتح العين المثل وبالكسر الحمل بكسر الحاء أى بنية ثمرة (من كسب

طبيب) حلال (ولا يقبل الله الا الطيب) تأكيده لتقرر المطلوب في النفقة (وان الله يقبلها بيمينه) قال الخطابي ذكر اليمين لانها في العرف اعز والاخرى لما هان وقال ابن اللبان نسبة الايدي ١٧ اليه تعالى استعارة لثقاتي اقرار

علوية يطهر عنها تصرفه وبطشه
بدأ واعادة وتلك الانوار متفاوتة
في روح القرب وعلى حسب
تفاوتها وسعة دوائرها تكون
رتبة الخصم يصح لها طهر عنها
فتور الفضل باليمين ونور العدل
بالبدل الاخرى والله تعالى منزه
عن الجاحضة انتهى ومذهب
السلف ان اليمين والبدل والقدم
ونحوها مما ورد في القرآن
والسنة صفات له سبحانه وتعالى
يجب امر اراد على ظاهرها من
دون تأويل وتكييف وتعطيل
وتحريف وهو الحق لا يتغير
بالاتباع ومذهب الخلف
التأويل لذلك وهو ضعيف
مرجوح لا يتشبه بالاكل من
لم يفتقر من بصر العرفان
ولم يشم من روائح السنة
والقرآن ما يمتد به قابله ويرمخ
به حلاوة الايمان وفي رواية
سبل الاخذها بيمينه وفي رواية
سلم في قبضها وعند البرار من
حدث عائشة فيلقاها الرحمن
بيده (ثم يريها صاحبه) بمضاعة
الاجر والمزيد في الكمية (كما
يرى أحدكم فلوله) بفتح الفاء وضم
اللام وتشديد الواو المفتوحة
المهملانه يولي أي يقطع وفيه
هو كل فطيم من ذات حافر والجمع
أفلاء قال أبو زيد اذا فطنت الفاء
شدت الواو واذا كسرت

القواعد وهذا قول الشافعي انتهى قوله ولا يجمع بين مة ترق ولا يفرق بين مجمع خشية
الصدقة قال في الفتح قال مالك في الموطأ مع هذا أن يكون النقر الثلاثة لكل واحد
منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجوز فيها حتى لا يجب عليه مكالهم فيها الا شاة
واحدة أو يكون الخليطين ما تناساة وشاة فيكون عليهم ما فيها ثلاث شياه فيفرقونها حتى
لا يكون على كل واحد منهما الا شاة واحدة وقال الشافعي هو خطاب لرب المال من
جهة والساعي من جهة فامر كل منهما أن لا يحدث شيئا من الجمع والتفرق خشية الصدقة
قرب المال بخشي ارتهن الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل والساعي أن يقل الصدقة
فيجمع أو يفرق لتكفر في قوله خشية الصدقة أي خشية أن تكثر أو تقل فلما كان محتملا
للامرين لم يكن الجمل على أحدهما أولى من الاخر فحمل عليه ما مع الكن الذي يظهر أن
حمله على المال أظهر واستدل به على أن من كان عنده دون المصاب من الفضة ودون
المصاب من الذهب مثلا انه لا يجب ضم بعضه الى بعض حتى يصير صابا كاملا فيجب عليه
فيه الزكاة خلا فان قال بالضم كالمالكية والهادوية والحنفية واستدل به أحمد على
أن من كان له شاة يولد لا تبلغ النصاب وله يولد آخر ما يوفيه منها انها لا تنضم قال ابن
المنذر خافه الجمهور رقة ما لو اتجمع على صاحب المال أم والمولود كانت في بلدان شري
ويخرج منها الزكاة واستدل به أيضا على ابطال الحيلة والعمل على المقاصد المدلول عليها
بأقرائن قوله وما كان من خليطين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية قال في الفتح
اختلف في المراد بالخليطين فعند أبي حنيفة انهما الشريكان قال ولا يجب على أحد
منهما ان يبيع ملك الا مثل الذي كان يجب عليه لو لم يكن خلطا وتعتبه ابن جرير بأنه لو كان
تدبريهما مثل جهه في الحكم لبطات فائدة الحديث وانما انتهى عن أمر لو فعله كان فيه
فائدة ولو كان كما قال لم يكن لتراجع الخليطين بينهما معنى ومثله في أبي حنيفة
روى البخاري عن سفيان وبه قال مالك وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث ذ
بافت ما شئتم من النصاب زكيا واخلطت عندهم أن يجتمعوا في المهرج والمبيت والموض
والفعل والشركة أشهر من هذا ومثله ذلك روى سفيان في جامعه عن عمر والمصير الى
هذا لتفسيره من غير وعما يدل على ان الخليط لا يستلزم أن يكون شريكا قوله تعالى وان
كثيرا من الخلطاء وقد بينه قبل ذلك بقوله ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة واعتذر
بعضهم عن الحنفية بأن الحديث لم يبلغهم أو أرادوا ان الاصل ليس فيه دون خمس
ذود صدقة وحكم الخليط بخالفه ويرد بان ذلك مع الاقرار وعدم الخلطة لا اذا انضم
مادون الخمس الى عدد الخليط يكون به الجميع نصا فانه يجب تركية الجميع له هذا
الحديث وما ورد في معناه ولا بد من الجمع هذا ومعنى التراجع كما قال الخطابي ان يكون
بينهم ما أربعون شاة مثلا لكل واحد منهم ما عشرون قد عرف كل منهم ما عين ماله فباخذ
المصدق من أحدهم ما شاة فيرجع المأخوذ من ماله على خليطه بقيمة نصف شاة وهي تسمى

٣ نيل ح سكت اللام بحرو و سرب به الله لانه يز يد زيادة فينة ولان
الصدقة تنال العمل وأجور ما يكون المتاج الى الترية اذا كان فطيم فلولوا حسن العناية به انتهى الى حد الكمال وكذلك

عمل ابن آدم لاسمها الصدقة فان الصدقة اذا تصدق من كتب طبيب لا يزال نظر الله اليها يكسبها نعت الكمال حتى ينتهي
بالتضعيف الى نصاب يقع المناسبة ١٨ بينه وبين ما قدمه نسبة ما بين القمرة الى الجبل وفي روايه الترمذي من

حديث أبي هريرة أيضا قوله أو مهره وامر عبد الرزاق من وجه آخر عنه مهره أو فضله وعند البزار من روايته أيضا مهره أو وصيفه أو فضله ولا بن خزيمة من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة قوله أو قال فضله وهذا يشعر بأن أولئك قال المازري هذا الحديث وشبهه انما عبر به على ما اعتادوا في خطابهم ليهنهم واعنه فيمكن عن قبول الصدقة باليمين وعن تضعيف أبرها بالترية وقال عياض لما كان الشيء الذي يرضى يمتنى باليمين ويؤخذ به المستعمل في مثل هذا واستعمل المقبول انقول القائل تلقاه اعرابه باليمين أي هو مؤهل للمجد والشرف وليس المراد بها الجارحة قال الترمذي في جامعه قال أهل العلم من السنة والجماعة تؤمن بهذه الاحاديث ولا تنوهم فيها تشيها ولا نقول كيف هذا هكذا روى عن مالك وابن عيينة وابن المبارك وغيرهم وأسكرت الجهمية هذه الروايات انتهى قال في الفتح وسبأني الرد عليهم أي على الجهمية في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى (حتى تكون مثل الجبل) يعني القمرة وعند الترمذي بلفظ حتى ان اللقمة تصبح مثل أحد

خاطمة الجوارق قوله وإذا كانت ساعة الرجل ناقصة من أربعين شاة شاة لفظ شاة الاول منصوب على انه عجز عدد أربعين وانظ شاة الثاني منصوب أيضا على انه عجز نسبة ناقصة الى الساعة قوله وفي الرقة بكسر الراء وتخفيف القاف هي الفضة الخالصة سواء كانت مضر وبه أو غير مضر وبه قال الحافظ قبل أصلها الورق في ذفت الواو وعوضت الهاء وقبل تطلق على الذهب والفضة بخلاف الورق وعلى هذا قيل ان الاصل في زكاة النقاد نصاب الفضة فاذا بلغ الذهب ما قيمته ما تنادى بهم فضة خالصة وجبت فيه الزكاة وهي ربع العشر وهذا قول الزهري وخالفه الجمهور وسبأني البحث عن ذلك في باب زكاة الذهب والفضة (وعن الزهري عن سالم عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كتب الصدقة ولم يخرجها الى عماله حتى توفي قال واخرجها أبو بكر من بعده فعمل بها حتى توفي ثم أخرجها عمر من بعده فعمل بها قال فلتد ذلك عمر يوم هلك وان ذلك لمقرور بوصيته قال فكانت فيها الى الابل في خمس شاة حتى تنتهي الى أربع وعشرين فاد بلغت الى خمس وعشرين فنتها بقت مخاض الى خمس وثلاثين فان لم تكن بقت محاسن فابربون فاذا زادت على خمس وثلاثين فنتها بقت اون الى خمس وأربعين فاذا زادت واحدة فنتها حقة الى ستة فاد زادت فنتها جردع الى خمس وسبعين فاذا زادت فنتها فنتها مائة الى تسعة فاد زدت فنتها حقتان الى عشرين ومائة فاذا كثرت اذيل فنتي كل خمسين حقة وفي كل أربعين ابنة مائة وفي العثم من أربعين شاة شاه الى عشرين ومائة فاذا زادت فنتها شاة الى مائتين فاذا زادت فنتها ثلاث شاة الى ثلثة فاد زادت بعد فليس فيه شيء حتى تبلغ أربع مائة فاذا كثرت الغنم فنتي كل مائة شاة وكذلك لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مشتري حقة الصدقة وما كان من خلية بين فنتها ما يترابها بالسوية لا تؤخذ هرمة وذات عيب من العثم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن وفي هذا الخبر من روايه الزهري عن سالم مر سلا فاذا كانت احدى وعشرين ومائة فنتها ثلاث بنات ابون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة فاذا كانت ثلاثين ومائة فنتها بقت ابون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة فاذا بلغت خمسين ومائة فنتها ثلاث حقتان حتى تبلغ تسعا وخمسين ومائة فاذا كانت ستين ومائة فنتها أربع بنات ابون حتى تبلغ تسعا وستين ومائة فاذا كانت سبعين ومائة فنتها ثلاث بنات ابون وحقة حتى تبلغ تسعا وسبعين ومائة فاذا بلغت ثمانين ومائة فنتها حقتان وابنتان ابون حتى تبلغ تسعا وثمانين ومائة فاذا كانت تسعين ومائة

وقال وتصدق ذلك في كتاب الله تعالى الله الربا ويربى الصدقة وفي رواية اخرى مصرح بان فنتها ثلاثون الاية من كلام أبي هريرة ولم من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة حتى تكون أعظم من الجبل ولا بن خزيمة

وجه آخر من القاسم حتى يوافي يوم القيامة وهي أعظم من أحد - و زاد عبد الرزاق في رواية - من طريق القاسم أيضا
متصدقوا والطاهران المراد بهما ان عيها تعظم لتثقل في الميزان ١٩ ويحتمل ان يكون ذلك - معبراه عن

نواها (عن حارثة بن وهب)
الخزاعي أخى عبد الله بن عمر بن
الخطاب لأمه (رضي الله عنه
قال - سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله (وسلم يقول تصدقوا فإنه
 ياتي عليكم زمان يمشی الرجل)
فيه (بصدقة فلا يجد من يقبلها
 بقول الرجل) الذي يريد المتصدق
 ان يعطيه الصدقة (لوجبت بها
 بالامس) حيث كنت محتاجا
 اليها انبلتها فاما اليوم فلا حاجة
 لي بها) والطاهران ذلك يدفع
 في زمن كثرة المال وفيه قرب
 الساعة كما قال ابن بطال قال
 بن المنذر والمقصود المثلث على
 التحذير من التسويف بالصدقة
 لما في المسارعة اليها من تحصيل
 الثواب كورق قبل لان التسويف
 بهما قد يكون ذريعة الى عدم
 التقال لها اذ لا يتم مقصود
 الصدقة الا بصادقة المحتاج اليها
 وقد أخبر الصادق انه سيقع فقد
 الفقراء المحتاجين الى الصدقة
 بان يخرج الغني صدقته فلا يجد
 من يقبلها فان قيل من أخرج
 صدقته مثاب على نيته ولو لم يجد
 من يقبلها فالجواب ان الواجد
 يثاب ثواب المجازاة والفضل
 والنار يثاب ثواب النضل فقط
 والاول أربع وفي الحديث المثلث
 على الصدقة والاسراع بها
 والتهديد بمصر وفان أحرها

ففيها ثلاث - حقا وابنة لبون - حتى تبلغ تسعا وتسعين ومائة فإذا كانت مائة ففهيها
 أربع - حقا أو خمس بنات لبون أي السنين وجدت أخذت رواه أبو داود - الحديث
 أخرج المرفوع منه أيضا الدارقطني والحاكم والبيهقي ويقال تفرد بوضعه - ثمان بن
 - بن وهو ضعيف في الزهري خاصة والحفاظ من أصحاب الزهري لا يصح لونه رواه
 أبو داود والدارقطني والحاكم عن أبي كريب عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري
 قال هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي كتب في الصدقة وهي عند
 آل عمر قال ابن شهاب أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها وهي التي اتسخ
 عمر بن عبد العزيز من عبد الله وسالم أخى عبد الله بن عمر فذكر الحديث وقال البيهقي
 تابع - ثمان بن حسين على وصلة سليمان بن كثير وأخرجه ابن عدي من طريقه ولكنه
 كما قال الحفاظ لين في الزهري وقد اتفق الشيخان على إخراج حديث سليمان بن كثير
 والاحتجاج به وأخرج مسلم حديث ثمان بن حسين واستشهد به البخاري قال
 الترمذي في كتاب العلال سألت البخاري عن هذا الحديث فقال أرجو أن يكون
 محفوظا وثمان بن حسين صدوق انتهى وضعف ابن معين هذا الحديث وقال تفرد به
 سليمان بن حسين ولم يتابع ثمان بن حسين وسليمان ثقة دخل مع يزيد بن المهلب
 خراسان وأخذوا عنه وفي رواية للدارقطني في هذا الحديث ان في خمس وعشرين
 حس شيئا وضعفها لانها من طريق سليمان بن أرقم عن الزهري وهو ضعيف وعلم ان
 المرفوع من هذا الحديث هو بعض من حديث أنس السابق وقد تقدم شرحه - قوله
 ففهيها بنتا لبون وحقة الحقة عن خمسين وبنات لبون عن ثمانين وكذلك اذا بلغت مائة
 أربعين ففهيها حقتان عن مائة وبنات لبون عن أربعين واذا بلغت مائة وخمسين ففهيها
 ثلاث حقات عن كل خمسين حقة واذا بلغت مائة وثمانين ففهيها أربع بنات لبون عن كل
 أربعين واحدة واذا بلغت مائة وسبعين ففهيها ثلاث بنات لبون عن مائة وعشرين
 حقة عن خمسين واذا بلغت مائة وثمانين ففهيها حقتان عن مائة وبنات لبون عن ثمانين
 واذا بلغت مائة وتسعين ففهيها ثلاث - حقات عن مائة وخمسين وبنات لبون عن أربعين
 واذا بلغت مائتين ففهيها أربع حقات عن كل خمسين حقة أو خمس بنات لبون عن كل
 أربعين واحدة وهذا - يخالف ما تقدم في حديث أنس لان قوله فيه ففهيها أربع بنات
 لبون وفي كل خمسين حقة معناه مثل هذا لافرق بينه وبينه الا أنه مجمل وهذا مفضل
 وزاد أبو داود في هذا الحديث بعد قوله ولا ذات عيب فقال وقال الزهري اذا جاء المصدق
 قدمت الشاة أن لا تأكلها شرارا وثلاثا خمارا وثلاثا وسطا فياخذ من الوسط (وعن معاذ
 بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن وأمرني ان اخدم من كل
 ثلاثين من البهريتين ما أوتيت من كل أربعين مسنة ومن كل حالم دينار أو عدله
 معاقر رواه الخمسة وإس لابن ماجه فيه حكم الحالم * وعن يحيى بن الحكم ان معادا

عن مسندها ومطلعهما حتى استعنى ذلك الفقيه المسحق ففهيها لا يخلص ذمه العسي لما طر في وقت الحاجة وهذا
 الحديث من الرباعيات ورواه عنه قلابي وواسطي وكوفي وفيه التحديث والسماع والقول بأخرجه أيضا في الفقيه ومسلم

في الزكاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال فيفيض) يفتح اليامن فاض الاناء فيضا ٢٠ اذا امتلأ (حتى يسم رب المال من يقبل صدقته) من أهم

والهم الحزن ضبطوه بفتح أوله
 وضم الهاء من الهم وهو ما يشغل
 القلب من أمرهم به وأسند
 الفعل اليه لانه كان سببا فيها
 حصل لصاحب المال وبضم
 الهم وكسر الهاء من أهمه الأمر
 اذا أفلمته وقال النووي ضبطوه
 بوجهين أشهرهما بضم أوله
 وكسر الهاء والمعنى انه يتلق
 صاحب المال ويجزئه أمر من
 يأخذ منه زكاته لانه لا يفتقر المحتاج
 لاخذ الزكاة اعموم الغنى لجميع
 الناس والثاني بفتح أوله وضم
 الهاء من هم بمعنى قصود ورب
 فاعل ومن مفعول أى يقصده
 فلا يجده انتهى (وحتى يعرضه)
 بفتح أوله (فيقول الذى يعرضه
 عليه لا أربى) بفتح أى
 لا حاجة لى لاستغنائى عنه قال
 الزركشى والكرماني
 والبرماوى كانه سقط من الكتاب
 كلمة فيه وقول البرماوى
 كانه كرماني وغيرهما وقد وجد
 ذلك في زمن الصحابة كان تعرض
 عليهم الصدقة فيأبون قبولها
 يشيرون به الى نحو حكيم بن
 حزام اذ دعاه الصديق رضى الله
 عنه ليعطيه عطاء فأبى وعرض
 عليه عمر بن الخطاب فسمعه
 من النبي فلم يقبله ورواه الشيخان
 وغيرهما ولكن هذا انما كان
 لزهدهم واعراضهم عن الدنيا

قال بهنوق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصدق أهل اليمن فأمرنى أن آخذ من البقر
 من كل ثلاثين تبيعا ومن كل أربعين سنة فعرضوا على أن آخذ ما بين الأربعين
 والخمسين وما بين الستين والسبعين وما بين الثمانين والائة من فقدمت فأخبرت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فأمرنى أن لا آخذ فيما بين ذلك وزعم ان الاوقاص لا فريضة فيها
 رواه أحمد الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه والدارقطنى والحاكم وصححه أيضا
 من رواية أبي واثل عن مسروق عن معاذ بن واه أبوداود والنسائي من رواية أبي واثل
 عن معاذ بن واه الترمذى والدارقطنى الرواية المرسلة ويقال ان مسروق قال يسمع من
 معاذ وقد بالغ ابن حزم في تقرير ذلك وقال ابن القطان هو على الاحتمال ويغنى ان يحكم
 حديثه بالاتصال على رأى الجمهور وقال ابن عبد البر فى التمهيد اسناده متصل صحيح
 ثابت ورواه عبد الحق فنقل عنه انه قال مسروق لم يلق معاذ أو تعقبه ابن القطان بان
 أباهم راى ما قال ذلك فى رواية مالك من حميد بن قيس عن طاوس عن معاذ وقد قال
 الشافعى طاوس عالم بأمر معاذ وان لم يلقه لكثرة من اتبعه من أدرك معاذ او هذا مما لا أعلم
 من أحد فيه خلافا انتهى قال الحافظ فى التلخيص ورواه البزار والدارقطنى من طريق
 ابن عباس بانظرا لما بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذ الى اليمن أمره أن يأخذ من
 كل ثلاثين من البقر تبيعا أو تبيعة جذعا أو جذعة الحديث لكنه من طريق بقية عن
 السعوى وهو ضعيف ورواية الثانية المذكورة عن معاذ أخرجهما أيضا البزار وفى
 اسنادها الحسن بن عمارة وهو ضعيف ويدل على ضعفه ذكره فى القدر معاذ على النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ولم يتقدم الا بعد موته وقد أخرج نحو هذه الرواية مالك فى الموطأ
 من طريق طاوس عن معاذ وليس عنده ان معاذ قدم قبل موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بل صرح فيها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مات قبل قدومه وحكى الحافظ عن
 عبد الحق انه قال ليس فى زكاة البقر حديث متفق على صحته يعنى فى النصب وحكى أيضا
 عن ابن جرير الطبرى انه قال صح الاجماع المتيقن المقطوع به الذى لا اختلاف فيه
 ان فى كل خمسين بقرة بقرة فوجب الاخذ به اذا ما دون ذلك مختلف فيه ولا نص فى ايجابه
 وتعقبه صاحب الامام بحديث عمرو بن حزم الطويل فى الديار وغيرها فان فيه فى كل
 ثلاثين باقورة تبيع جذع أو جذعة وفى كل أربعين باقورة بقرة وحكى أيضا عن ابن
 عبد البر انه قال فى الاستذكار لا خلاف بين العلماء ان السنة فى زكاة البقر على ما فى
 حديث معاذ وانه النصاب المجمع عليه فيها انتهى قوله من كل ثلاثين من البقر فيه
 دليل على ان الزكاة لا تجب فيما دون الثلاثين واليه ذهب المعتز والنقهاء وحكى
 فى البحر عن سعيد بن المسيب والزهري انه سأل فى خمس وعشرين منها كالا بل ورد
 ان النصب لا تثبت بالقياس وان لم قاله من مانع قوله تبيعا أو تبيعة التبع على
 ما فى القاموس وانها ما كان فى أول سنة وفى حديث عمرو بن حزم جذع أو جذعة

مع قلة المال وكثرة الاحتياج ولم يكن انقبض المال وحيث فلا يستشهد به فى هذا المقام وقال فى الفتح قوله
 ان ذلك يكون فى آخر الزمان (عن عدى بن حاتم الطائى) (رضى الله عنه) والده الجواد المشهور ورواه سلم سنة تسع أو عشر وتوفى

بعد الستين وقد أسن قبل بلغ مائة وعشرين وقيل مائة وعثمانين (قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يجاهه رجلا) قال في الفتح لم أعرفه (أحدهم أبشكو العيلة) أي الفقر ٢١ (وأنشأ يشكو وطع السبيل)

أي طريق من طائفة يتصدون في المكاني لاخذ مال أو لقتل أو أرباب مكابرة اعتمادا على الشوكة مع البعد عن الغوث (فتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمأ قطع السبيل فانه لا ياق عليك الاقليل حتى تخرج العير) الابل تحمل الميرة (الى مكة بغير خفير) بزنة فعيل المجيء الذي يكون القوم في خنارته وذمته (وأما العيلة فان الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقه لا يجده من يسلها) لاستغنائها عنها (منه ثم ليتفن أحدكم بيزيدي الله عز وجل) ليس بينه وبينه حجاب هذا على سبيل التمثيل والا فلباري سبحانه وتعالى لا يحيط به شيء ولا يحجب به حجاب وتما يستزعي عن أبصارنا بما وضع فيهم من الحجب للعجز عن الإدراك في الدنيا فاذا كان يوم القيامة كشفها عن أبصارنا وقواها حتى نراه معاينة كما نرى القمر ليلة البدر (ولا ترجمان) بفتح الزاء وفيها وضم الجيم (يترجم له ثم ليقتول له أم أو تك مالا) زاد أبو الوقت ولدا (فليقتولن بلي ثم ليقتولن ألم أرسل اليك رسولا فليقتولن بلي فينظر عن يمينه فلا يرى الا النار ثم ينظر عن شماله فلا يرى الا النار فأتقن

قوله نسخة حكى في النهاية عن الازهرى ان البقرة والشاة يقع عليهما اسم المسن اذا كان في السنة الثانية والاقتصار على المسنة في الحديث يدل على انه لا يجزئ المسن ولكنه انخرج الطبراني عن ابن عباس مرفوعا وفي كل أربعين سنة أو مئة سنة قولاً ومن كل عالم دينار فسر أبو داود بالهتل والمراد به أخذ الجزية ممن لم يسلم قوله معافا بالعين المهملة حتى من همدان لا ينصرف لما فيه من صبغة منتهى الجوع واليهم تنسب الثياب المعافرية والمراد هنا الثياب المعافرية كما فسره بدلت أبو داود قوله ان الاوقاص الخ هي جمع وقصر بفتح الواو والقاف ويجوز اسكانها وابدال الصاد سيما وهو ما بين القرطين عنه بالجهور واستعمله الشافعي فيمادون النصاب الاول وقد وقع الاتفاق على انه لا يجب فيها شيء في البقرة في رواية عن أبي حنيفة فنه أوجب فيها بين الاربعين والستين ربع مئة وروى عنه وهو المصحح له انه يجب قسطه من المسنة

(وعر رجل يقال له سمر عن مسدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه ما قال انما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ناخذ شاة والشاة التي في بطنها ولدها وعن سويد بن غفلة قال أنا ما صدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمعه يقول ان في عهدى ان لا أخذ من راضع لبن ولا تفرق بين مجتمع ولا تجمع بين مفترق وأنا رجل بياقة كوماه فاني أن ياخذها واهما أحد أو أودا وانا في الحديث الاول أخرجه أيضا الطبراني وسكت عنه أبو داود والمنذري والمافظ في التلخيص ورجال السنن ثقات والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وفي اسنانه هلال بن خباب وقد وثقه غير واحد وتكلم فيه بعضهم قواد يقال له سمر بكسر السين المهملة وسكون العين المهملة وآخروه كذا في جامع الاصول ومختصر المنذري وفي كتاب ابن عبد البر بفتح السين المهملة وهو ابن ديسم بفتح الدال المهملة وسكون الياء التحتية وفتح السين المهملة الكنان الديلي روى عنه ابنه جابر هذا الحديث وذكر الدارقطني وغيره ان له حجة وقيل كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما جاء في هذا الحديث قواد مر راضع لبن فيه دليل على انه لا تؤخذ ذالز كامن الصغار التي ترضع اللبن وظاهره سواء كانت منفردة أو منضمة الى الكبار أو أوجها فيها عارض هذا بما أخرجه مالك في الموطأ والشافعي وابن حزم ان سمر قال لسامية سفيان بن عبيد الله الثقفي اعتد عليهم بالخذلة التي يروح بها الراعي على يده ولا تأخذها كسماي وهو مبنى على جواز التخصيص بذهب الصمالي والحق خلافه قوله كوماه بفتح الكاف وسكون الواو هي الناقة العظيمة السنن والحديثان يدلان على انه لا يجوز زلا صدق ان يأخذ من خيار الماشية وقد اخرج الشيخان من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذ الى اليمن قال له اياك وكرائم أموالهم وقد تقدم الكلام على قوله ويشرق بين مجتمع ولا يجمع

أحدكم لنار ولو بشق تمره فان لم يجد) شيئا يصدق به على الاحتياج (به طه طيبة) يرد بهما ويطيب قلبه ليكون ذلك سببا لنجائه من النار قال في الفتح وهذا موافق لحديث أبي هريرة الذي قبله ومشعر بان ذلك يكون في آخر الزمان وحديث أبي موسى

الا في بعده يشعر بذلك أيضا وقد أشار عدي بن حاتم كفاي علامات النبوة الى ان ذلك لم يقع في زمانه وكانت وفاته في خلافة معاوية بعد استقرار أمر السور فأتني ٢٢ قول من زعم ان ذلك وقع في ذلك الزمان قال ابن لنين انما يقع

ذلك بعد نزول عيسى حين تخرج الارض بركاتها حتى تشبع الرمانة أهل البيت ولا يبقى في الارض كافر (عن أبي موسى) الاشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لياتن علي الناس زمان) قيل هو زمان عيسى عليه السلام (بطوف الرجل فيه بأصدقة من الذهب) خمسة بالذكر بالغلة في عدم من قبل الصدقة لان الذهب أعز الاموال وأشرفها فاذا لم يوجد من يأخذه فغيره بطريق الارض والنقد عدم حصول القبول مع اجتماع ثلاثة أشياء طواف الرجل بصدقته وعرضها على من يأخذها وكونها من ذهب (ثم لا يجدها أحد يأخذها منه ويرى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة بالذنوب) أي يتجهن اليه (من قلة الرجال) بسبب كثرة الحروب والقتال الواقع في آخر الزمان اتوا به صلى الله عليه وآله وسلم يكثر الهرج (وكثرة النساء) ورواه هذا الحديث كاسم كوفيون وأخرجه مسلم بسند البخاري (عن أبي مسعود الانصاري) حنيفة بن عمرو بن قعبلة البصري مشهور بكفائته وجرم البخاري بأنه شهم بدرا واستخلف مرة على الكوفة وتوفي قبل سنة أربعين أو فيها وصح في الاصابة انه مات بعد هلاله ادره اماره المعيرة على الكوفة وذلك بعد سنة أربعين قطعا (رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أمر نأ بالصدقة انطلق أحدها

بمن مفسد (وعن عبد الله بن معاوية الغضري من غاضر ذقيس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ثلاث من فعلهن طم طم الايمان من عبد الله وحده وأنه لا اله الا الله واعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه رافدة عليه كل عام ولا يعطى الهرمة ولا الدرنة ولا المريضة ولا الشرط الثمينة ولكن من وسط أموالكم فان الله لم يسألكم خيره ولم يأمركم بشره رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الطبراني وجود اسناده وسماه آتم سنداً ومناوذاً كره أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة مسنداً وعبد الله هذا له صحبة وهو معدود في أهل حص قبل انه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاحديين واحداً والغضري بالغين والصاد المجتهد في قوله رافدة لرافدة المعينة والمعطية والمراد هنا المعنى الاول أي معينة له على اداء الزكاة قوله ولا الدرنة بفتح الدال المهملة مشددة بعد هاء ام مكسورة ثم نون وهي الجرباء قاله الخطابي وأصل الدرنة الوسخ كافي القاموس وغيره قوله ولا الشرط الثمينة الشرط بفتح الشين المجعلة والراء قال أبو عبيد دهي صغار المال وشراره والقيمة لخبيلة بالين قوله ولكن من وسط أموالكم الخ به دليل على انه يعني ان يخرج الزكاة من أوساط المال لا من شراره ولا من خياره (وعر أبي بن عتب قال عني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة فافترت برجل فلم أجد عليه في ماله الا ابنة مخاض فأخبرته ان صدقته فقال ذلك ما لابن فيه ولا ظهر وما كنت لا قرض الله ما لا يفي به ولا ظهر ولكن هذه مائة معينة فخذها فقلت ما أنا بأخذ ما لم أؤمر به فهذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منك تريد تخرج معي وتخرج بالرافة حتى قد مناعا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره الخبر وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم ذلك الذي علمت وان قطعت تخبر قبل انامك وأجرك الله فيه قال في هذا ما رواه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبضها ودعاه بالبركة رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضا أبو داود بإتم مما هنا وصححه الحاكم وفي اسناده محمد بن اسحق وخلاف الأئمة في حديثه مشهور اذا عمن وهو هنا قد صرح بالتحديث قوله ولا ظهر يعني ان يفت الخاض است ذات لين ولا مصلحة للركوب عليها قوله ولكن هذه مائة معينة لفظ أبي داود ولكن هذه مائة قيمة عظيمة معينة قوله منك قريب زاد أبو داود فان أحببت ان تأتيه فتمرض عليه ما عرضت علي فافعل فان قبله منك قبلته وان رده عليك رددته قال فاني فاعل فخرج معي بالناقاة التي عرضت علي الخ قوله فأخبره الخبر لفظ أبي داود فقل لياي الله أتاني رسولك ياخذ مني صدقة مالي وإيم الله ما قام مالي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا رسوله قط به له بجمعت مالي فزعم ان ما على فيه الا ابنة مخاض ثم ذكر نحو ما تقدم والحديث يدل على جواز أخذ سن أفضل من السن

انما في الاصابة انه مات بعد هلاله ادره اماره المعيرة على الكوفة وذلك بعد سنة أربعين أو فيها وصح في الاصابة انه مات بعد هلاله ادره اماره المعيرة على الكوفة وذلك بعد سنة أربعين قطعا (رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أمر نأ بالصدقة انطلق أحدها

الى السوق فيجامل) بضم الباء وكسر الميم فعلا مضارعا وفي رواية فتجامل فعلا ماضيا اي تكلف الجمل بالاجرة ليكسب ما يصدق به (فيصيب المد) في متابله بجرته فيصدق به (وان لبعضهم

٢٣

اليوم لمائة ألف) من الدراهم

أو لدا نيرة أو الامداد ولا يصدق

زار البخاري في التفسير كانه

يعرض بنفسه وأشار بذلك الى

ما كانوا عليه في عهد النبي صلى

الله عليه وآله وسلم من قلة

الشيء والى ما صار واليه بعده

من التوسع لكثرة الفتوح

ومع ذلك فكانوا في العهد

الاول يتصدقون بما يجودون

ولو جهدوا والذين أشار اليهم

آخر بخلاف ذلك وفي الحديث

الحث على الصدقة بما قل وبما

جل ولا يحد بقر ما يتصدق به

ون ليسير من الصدقة يستقر

المتصدق من النار (من

عائشة رضي الله عنها قالت

دخلت امرأة) قال الحافظ ابن

حجر لم أعرف اسمها ولا ابتيها

(معها ابنتان) كائنتان (لهما

نساء) عناء (فلم تجد عندي

شيئا غير تمر) واحدة (فاعطيتها

اياها) لم تردّها خائبة وهي تجد

شيئا أمثالاً لقوله صلى الله عليه

وآله وسلم لها لا يرجع سائل

منه ذلك ولو بشق تمره رواه البزار

من حديث أبي هريرة (فقسمتها)

السائلة (بين ابنتيها ولم تأكل

منها) شيئا لما جعل الله في قلوب

الامهات من الرحمة (ثم قامت

تفريحت فدخل النبي صلى الله

عليه وآله وسلم علينا فاجبرته

بشأن السائلة (فقال من ابتلي

من هذه البنات)

لاشارة الى امثال من ذكر السابعة أو الى جنس البنات مطلقا (بشيء)

وسمى ابتلا ووضع الكراهة لهن (كن لهترا)

لم يقل ابتلا بالجمع لان المراد الجنس المتناول للتقليل واليكثير أي بجبا

اني تجب على المالك ان يرضى بذلك وهو مما لا علم فيه خلافا (وعن سفيان بن عمار الله
لثقي ابن عمر بن الخطاب قال تعد عليهم بالسخلة بحملها الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ
الا كولة ولا الربى ولا الماحصر ولا تفل الغنم وتأخذ الجذعة والنبية وذلك عدل بين
غذاء المال وحياره رواه مالك في الموطأ الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن حزم
وأغرب ابن أبي شيبة فرواه مرفوعا قال حدثنا أبو أسامة عن التماس بن فهم عن الحسن
ابن مسلم قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سفيان بن عمار الله على الصدقة
الحديث ورواه أيضا أبو عبيد في الاموال من طريق الاوزاعي عن سفيان بن عمار الله
لمحارب بن ابراهيم بعث صدقة فاذكر محو من تعد عليهم بالسخلة استدله على وجوب
الزكاة في الصغار وقد تقدم في المرفوع من حديث سويد بن غنلة ما يخالفه قول
الا كولة بفتح الهمزة وسم الكاف العاقر من الشياه والثاة تعزل لاد كل هذا
في الشاموس وما لا كولة بضم الهمزة والكاف فهي قبيحة لما كول وايت مرادة
هنا لان السياق في تعداد الخيارات قوله الربى بضم الراء وتشديد الباء ما وحده هي
الشاة التي تربي في البيت للبيتم قوله ولا تفل الغنم غنمه من أخذ مع كونه لا يعد
من الحيار لان المال يحتاج اليه لينزوع على الغنم تروا وتأخذ الجذعة والنبية المراد
الجذعة من اصار ونبية من المعز ويدل على ذلك ما في بعض روايات حديث سويد
ابن غنلة المتقدم لم يصدق قال اعمام حقتنا في الجذعة من الضأن والنبية من المعز
قوله بين غداء المال انما بالعين المهمة المكسورة بعدها ذال مهمة جمع غذى كغنى
الخصال وقوله تعد عليهم في قوله لا تفل الغنم التي تؤخذ في الصدقة هي المتوسطة
بين الحيار والسرار وفي المرفوع النهي عن كرايم الاموال كما تقدم من حديث معاذ
وعن المعيب كما تقدم في حديث أنس وعمر والامر بأخذ الوط كما تقدم في حديث
العاقرى

• (باب لاز كافي الرقيق والحبل والحجر) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المسلم صدقة في عبده
ولا درسه رواه الجماعة ولا يداود ليس في الحبل ولرقيق زكاة كذا رواه الطبري ولا احمد
ومسلم ليس في العبد صدقة الا صدقة النظر وعن عمرو بن دينار عن اهل الشام قالوا
انما قد أصبنا وألا حبل وورقة نجب ان يـ= ولناهم از كاه وطهور قال ما فعله
صاحبنا قلى فافعله واستشار أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفيهم على رضي الله عنه
ونال على هو حسن ان لم تكن جزية رتبة يؤخذون بها من بعد ذلك رواه أحمد وعن
أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخيرة فيها زكاة فقال ما جاني
فيها نبي الا هذه الآية الفاذة فمن يعمل منقال ذرة خيرا يره ومن يعمل منقال ذرة شر يره

من هذه البنات) لاشارة الى امثال من ذكر السابعة أو الى جنس البنات مطلقا (بشيء) من أحوالهن أو من أنفسهن
وسمى ابتلا ووضع الكراهة لهن (كن لهترا) لم يقل ابتلا بالجمع لان المراد الجنس المتناول للتقليل واليكثير أي بجبا

(من الزيادة) ومما سببه الحديث للترجمة من جهة ان الام المذكورة لما سمعت القصة بين ابنتيها صار لكل واحدة منهما ما شق قمره
وقد دخلت في عموم كلام الصادق ٢٤ المصدق انهم يستمر من النار لانهم امن ابتلى بشئ من البينات فاحسن

اليقين ومما سببه فعل عائشة
للتترجمة من قوله والقبيل من
الصدقة وللاية من قوله والذين
لا يجحدون الاجتهاد هم لقولها
في الحديث فلم تجد عندي غير قرة
وفيه شدة حرص عائشة امتثالاً
لرغبة صلى الله عليه وآله وسلم
وفي هذا الحديث التصديت
والاخبار والعنفنة والقول
وأخرجه أيضاً في الادب وكذا
مسلم وأخرجه أيضاً الترمذي
في البر وقال حسن صحيح (عن
أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء
رجل الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) قال في الفتح لم أنف
على اسمه قبل يحتمل أن يكون
اباذر لانه ورد في مسند أحمد انه سأل
أى الصدقة أفضل وكذا عنده
الطبراني لكنه أجيب جهده من
مقبل أو سر الى فقير (فقال
بارك الله أى الصدقة أعظم
أجراً قال ان تصدق وأنت صحيح
شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى)
أى تطمع في الغنى لمجاهدة
النفس حينئذ على اخراج المال
مع قيام المانع وهو الشح اذ فيه
دلالة على صحة القصد وقوة
الرغبة في القربة (ولا تعجل حتى
اذا بلغت) أى الروح أى قاربت
(الحلقوم) مجرى النفس عند
العرخرة (قلت لفلان كذا
وافلان كذا) كتابة عن الموصي

رواه أحمد (وفي الصحيحين معناه) الاثر المروي عن عمر قال في جمع الزواجر له ثقات
عبد ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه قال ابن رشد أراد بذلك الجنس في الفرس
والعبد لا الفرد الواحد اذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعد للركوب
ولا خلاف أيضاً ان لا تؤخذ من الرقاب وانما قال بعض الكوفيين تؤخذ منها بالقيمة
وقال أبو حنيفة انها تجب في الخيل اذا كانت ذكراً وانما انظر الى التسلسل وله
في المنفردة وايتان ولا يرد عليه انه يلزم مثل هذا في سائر السوائم اذا انقرضت لعدم
التسلسل لانه يقول انه اذا عدم التسلسل حصل فيها التمولل كل والخيل لا تؤكل عنده قال
الحافظ ثم عنده ان المالك يضر بين أن يخرج عن كل فرس ديناراً أو يقوم ويخرج
ربع العشر وهذا الحديث يرد عليه وأجيب من جهته بحمل النفي فيه على الرقبة
لا على القيمة وهو خلاف الظاهر ومن جملة ما يرد عليه حديث علي بن سعيد أي داود
باسناد حسن مرفوعاً قد عفوت عن الخيل والرقيق فها هو اصدقة الرقة وسياق واستدل
على الوجوب بما وقع في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال
في الخيل لم يمس حق الله في ظهورها وقد تقدم الجواب عن ذلك في شرح حديث أبي
هريرة ومن جملة ما استدل به ما أخرجه الدارقطني والبيهقي والطيب من حديث جابر
عنه صلى الله عليه وآله وسلم في كل فرس ساعة ديناراً وعشرة دراهم وهذا الحديث مما
لا تقوم به حجة لانه قد مضى الدارقطني والبيهقي فلا يقوى على معارضة حديث الباب
الصحيح وقد تقدم أيضاً ما روى عن عمر انه أمر عامله بأخذ الصدقة من الخيل وقد تقرر ان
أفعال الصحابة وأقوالهم لا حجة فيهم الا سيما بعد اقرار عمر بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم وأبا بكر لم يأخذوا الصدقة من الخيل كما في الرواية المذكورة في الباب وقد احتج
بظاهر حديث الباب الظاهرية فقالوا لا تجب الزكاة في الخيل والرقيق لا للتجارة ولا لغيرها
وأجيب عنهم بما رزقنا التجازة بآية بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم
هذا الحديث ولا يخفى ان الاجماع على وجوب زكاة التجارة في الجملة لا يستلزم وجوبها
في كل نوع من أنواع المال لان مخالفة الظاهرية في وجوبها في الخيل والرقيق الذي
هو محل النزاع مما يطل الاحتجاج عليهم بالاجماع على وجوبها فيها فالظاهر ما ذهب
اليه أهل القولية ان لم تكن جزية الخ ظاهر هذا ان علياً لا يقول يجوز اخذ الزكاة من
هذين النوعين وانما احسن الاخذ من الجماعة المذكورة لكونهم قد طلبوا من عمر
ذلك وحديث أبي هريرة المذكور في الباب هو طرف من حديثه المتقدم في أول
الكتاب وقد شرحناه هناك وقد استدل به على عدم وجوب الزكاة في الحر لان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم سئل عن زكاةها فلم يذكر فيها الزكاة والبراءة الاصلية مستصعبة
والاحكام التكليفية لا تثبت به دليل ولا أعرف قائل من أهل العلم يقول بوجوب
الزكاة في الحر غير تجارة واستغلال

(باب)

له والموصي به فيما (وقد كان فلان) أي وقد صار ما أوصى به للوارث فيبطل ان شاء اذا زاد على
الثلث أو أوصى به للوارث آخر والمعنى تصدق في حال عجزك واختصاص المال بك وشع نفسك بأن تقول لا تملك مالك لثلاث

تصير فقيرا لا في حال سقمك وسياق موتك لان المال حينئذ يخرج منك وتعلق بغيرك قال الخطابي فيه ان المرض يقصر يد المالك
عن بعض ملكه وان سخاوته بالمال في مرضه لا تنفعه من سعة البخل ٢٥ فلذلك شرط صحة البذل رشع المال لانه

في المالين يجب له مال وقفا في
قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر
معه الفقر وأحد الامرين
للموصي والثالث للوارث لانه
اذا شاء أبطله قال الكرماني
ويحتمل أن يكون الثالث
للموصي أيضا لوجهه عن
الاستقلال بالتصرف فيما يشاء
فلذلك تنص نوابه عن حال
الصحة قال ابن بطال وغيره لما
كان الشيخ غالب في الصحة
فالسماح نية بالصدقة أصدق
في النية واعظم للأجر بخلاف
من ينس من الحياة ورأى مصدر
المال لغيره وهذا الحديث
نخرجه أيضا في الوصايا ومسلم
والساق في الزكاة (عن عائشة
رضي الله عنها ان بعض أزواج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلن)
الضمير للبعض الغير المعين قال
في الفتح ولم أقف على تعيين
السائلة منهن عن ذلك الا عبد
ابن حبان من طريق يحيى بن
عماد عن أبي عوانة بهذا الاسناد
عن عائشة قالت فقلت وقد
أخرجني الله من هذا الوجه
بأنظفقتان بالنون (للنبي صلى
الله عليه وآله وسلم) أنا أمير بك
لحوقا) أي يدركك بالموت (قال
أطولكن بدا فأخذوا قصبة
يذرعونها) أي يقدرونها بذراع
كل واحدة كي يعاوا أيهن

• (باب زكاة الذهب وفضة) •

(عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد عذوت لكم عن
صدقة الخيل والرقيق فهما وصدقة الرقة من كل أربعين درهما درهما وليس في تسعين
ومائة شيء فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة درهم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وفيه نظر
فقد عذوت لكم عن الخيل والرقيق وليس فيهما دون المائتين زكاة رواه أحمد والنسائي)
الحديث روى من طريق عاصم بن ضمرة عن علي ومن طريق المسرث الأعور عن علي
أيضا قال الترمذي روى هذا الحديث الأعمش وأبو عوانة وغيرهم ما عن أبي اسحق
عاصم بن ضمرة عن علي وروى سفيان الثوري وابن عيينة وغير واحد عن أبي اسحق
عن الحرث عن علي وسألت محمد بن يعقوب البخاري عن هذا الحديث فقال كراهه ما عندي
صحيح انتهى وقد حسن هذا الحديث الحافظ وقال الدارقطني الصواب وقنه علي علي
الحديث يدل على وجوب الزكاة في الفضة وهو مجمع على ذلك ويدل أيضا على أن زكاة
ربع العشم لا أعلم في ذلك خلافا ويدل أيضا على اعتبار النصاب في زكاة الفضة وهو
اجماع أيضا وعلى أنه مائة درهم قال الحافظ ولم يخالف في أن نصاب الفضة مائة درهم
الا ابن سبب الاندلسي فانه قال ان أهل كل بلد يتعاملون بدراهمهم وذكر ابن عبد البر
اختلاف في الوزن بالنسبة الى دراهم الاندلس وغيرهم من دراهم البلدان قبل وبعدهم
اعتبر النصاب بالعدد لا بالوزن وهو خارق للاجماع وهذا البعض الذي أشار اليه هو
المريسي وبه قال المغربي من الظاهرية كما في البحر وقد قوى كلام هذا المغربي الظاهري
المغربي الصنعاني في شرح بلوغ المرام وقال انه الظاهر ان لم يمنع منه اجماع وحكي في
البحر عن مالك أنه يغتفر نقص الحبة والحببتين ولا بد أن يكون النصاب خالصا عن الغش
كما ذهب اليه الجمهور وقال المؤيد بالله والامام يحيى انه يغتفر اليسير وقدره الامام يحيى
بالعشر فيادون وحكي في البحر عن أبي حنيفة أنه يغتفر ما دون النصف وساقى تحقيق
مقدار الدرهم وفي الحديث أيضا دليل على أنه لا زكاة في الخيل والرقيق وقد تقدم
الكلام على ذلك (وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيما دون
خمس أوقم من لوز صدقة وليس فيما دون خمس ذود من ابل صدقة وليس فيما دون
خمس أوسق من تمر صدقة رواه أحمد ومسلم وهو لا جدول بخاري من حديث أبي سعيد
وعن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كانت لك مائة درهم وحال
عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء يعني في الذهب حتى يكون لك عشرون
دينارا فاذا كانت لك عشرون دينارا وحال عليها الحول ففيها نصف دينار رواه أبو داود
حديث أبي سعيد المشار اليه هو متفق عليه وله في البخاري ليس فيما دون خمسة

أطول جارحة (فكالت سودة) بنت زمعة كما زاده ابن سعد
(أطولهن بدا) من طريق المساحة (فعلنا بعد) أي بعد ان تقرر كون سودة أطولهن بدا بالمساحة (انما) كانت أطول بها

الصدقة) اي عانا الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد باليد العضو وبالطول طواها بل اراد العطاء وكثرته قال بسدها استعارة
للصدقة واطول ترشح لها الله ثم ٢٦ للمستعار منه (وكانت أسرنا لحو قايه) صلى الله عليه وآله وسلم

(وكانت تحب الصدقة)
واستشكل هذا بما ثبت من
تندم موت زينب وتاخر سودة
بعدها وأجاب ابن رجب بأن
عائشة لانه في سودة بتواها
فعائشة أي بعد ان أخبرت عن
سودة بالطول الحقة في ولم تذكر
سبب الرجوع عن الحقة إلى
الجواز لا الموت فتعين الحل على
الجواز انتهى وحينئذ لا يصح في
وكانت في الموضع عين عائشة على
الزوجة التي عنها صلى الله
عليه وآله وسلم بقوله أطول لكن
يداوان كانت أبعد مذكور
أزهو من انبام الدليل على انها
زينب بنت جحش كما في مسلم
طريق عائشة بنت طلحة عن
عائشة بلطف فكانت طواما
يدار زينب بنت جحش لانها كانت
تعمل وتصدق مع انفاقهم على
انها أولهن موتا فتعين أن
تكون هي المرادة وهذا من
اضمار ما لا يعلم غيره كقوله تعالى
حتى تبارك بحجاب وعلى هذا
فلم تكن سودة مرادة قطعا
وأيضا الضمير عائدا عليها لكن
يعبر على هذا ما وقع من
التصريح بسودة عند البخاري
في تاريخه الصغير عن موسى بن
إسماعيل بهذا السند بالنظر
فكانت سودة أسرنا وقول
بعضهم انه يجتمع بين روايتي

ووقف من انقر صدقة وليس فيه دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس
ذود من ابل صدقة وحديث على هو من حديث أبي إسحق عن الحرث الاعور وعاصم
ابن ضمرة عنه وقد تقرر من أن البخاري قال كلاهما عند صحاح وقد حسنه الحافظ
والحرث ضيف وقد كذبه ابن المديني وغيره وروى عن ابن مهدي بن ثوبان وعاصم وثقه
ابن المديني وقال النسائي ليس به بأس قرأه خمس أواق بالتشوين وبالثبات التحسين
مشدد او مخففنا جمع أرقبة بضم الهمزة وتشديد التثنية وحكي اللحياني وقيسة بخلاف
الاف وفتح لوار قال في الفتح بمقدار الأرقية في هذا الحديث أربعون درهما بالاتفاق
والمراد بالدرهم الخالص من النخعة وهو كان مضروبا وأو غير مضروب قال عياض قال
أبو عبيد ان الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن مروان فجمع العلماء فجمعوا
كل غير درهم سبعة من قبل قال وهذا يلزم منه أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم
أحال نصاب لزكاة على أمر مجهول وهو مشكل والصواب ان معنى مائة ل من ذلك أنه
لم يكن شيء منها من ضرب الاسلام وكانت مختلفة في لوزن عشرة مثالا ووزن عشرة
وعشرة ووزن ثمانية فاتفق رأي على أن تنسب بالكفاية العربية ويصير وزن واحد
وقال غير لم يتغير المثلث في جاهلية ولا اسلام وأما الدرهم فاجمعوا على أن كل سبعة
مناقل عشرة دراهم انتهى قرا من الورق قد تقرر الكلام عليه وكذا تقدم الكلام على
قوله خمس ذود تراخى أو جمع وسؤ بفتح الواد ويجوز كسرهما كما حكاه صاحب
المحكم وجمعه جند أو ساق كحل وأحوال وهو متون صاعا بالاتفاق وقد وقع في رواية
ابن ماجه من طريق أبي البخاري عن أبي سعيد نخوة هذا الحديث وفيه والوق ستمون
صاعا وأخرجه أبو داود أيضا لكن قال ستمون شخرة وما ولاد ارقطى من طريق عائشة
الوق ستمون صاعا وفيه دليل على أن لزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوق وسبقنا
البحث عن ذلك في عشرون دينار الدينار مثقال والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم
والأروهم سبعة دواين والدائق قيراطان والقيراطان وجان والاطسوج حبةان والحبة
سدس من درهم وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءا من درهم كذا في الله موس في فصل
الميم من حرف الكاف وفيه دليل على أن نصاب الذهب عشرون دينارا والى ذلك ذهب
أكثر ورؤى عن الحسن البصري أن نصابه أربعون وروى عنه مثل قول الأكثر
ونصابه مائة بريق نفسه وقال طاووس انه يعبى نصابه التتوييم بالفضة فما بلغ منه
ما يقوم بمائتي درهم وجبت فيه الزكاة ويرد الحديث قوله حال عاها الطول فيه دليل
على اعتبار الطول في زكاة الذهب ومثله الفضة والى ذلك ذهب الأكثر وذهب ابن
عباس وابن مسعود والصادق والباقر والناصر وادعى أنه يجب على المالك إذا
استدان نصابا أن يركبه في الحان ثم يكافؤله في الرقة ربع العشر وهو مطلق مقيد
بهذا الحديث فاعتبار الحول لا بد منه والضعف الذي في حديث الباب مخير بما

البخاري ومسلم بأن زينب لم تكن حاضرة خطابه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك قالوا لو بسودة باعتبار من عند
مضرا ذلك معارض بما راد ابن حبان أن نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجتمعن عنده فلم يغادر منهن واحدة رأيا

في الفتح بأنه يمكن أن يكون نفسه بغيره بسودته من أبي عوانة لكون غير هالم بقة عدم له ذكر لان ابن عيينة عن فراس قد خالفه في
دلائل وروى عن الشعبي التصريح بأن ذلك لزينب زينة ربيعة راية الحاكم في المناقب من من يذكره في الظاهر

٢٧

قالت عائشة فكانا اذا اجتمعنا في

بيت احدنا باعد وفاة النبي صلى

الله عليه وآله وسلم غدا يدينا في

الحدارت تطاول فلم نزل نفعل ذلك

حتى توفيت زينب بنت جحش

وكانت امرأة قصيرة ولم تكن

أطولنا نعرفنا حينئذ أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم انما أراد

بطول اليد الصدقة وكانت

زينب امرأة صناعة باليد تدبغ

رثا رزوت تصدق في سبيل الله

قال الحاكم على شرط مسلم وهي

رواية ميمونة مرجحة لرواية

عائشة بنت طلحة في أمر زينب

وهي على شرط مسلم وروى ابن

أبي خزيمة من طريق القاسم بن

معن قال كانت زينب أول نساء

البي صلى الله عليه وآله وسلم

لحوا فيه فهذه روايات بعضها

بعضها بعضها ويحصل من مجموعها

أن في رواية أبي عوانة وهو ما

عن أبي هريرة رضي الله عنه

رسول الله صلى الله عليه وآله

(وسلم قال قال رجل) من بني

اسرائيل كما عند أحمد

(لا تصدق بصدقة) هو من باب

الالتزام كالذم ولا القسم فيه

مقدر كانه قال والله لا تصدق

وزاد في رواية أبي عوانة الآية

وكرر في المواضع الثلاثة وكذا

مسلم وبذلك تحصل المطابقة بين

الحديث وترجمته بصدقة السر

عند ابن ماجه والدارقطني والبيهقي والعقيلي من حديث عائشة من اعتبار الحول وروى
اسناده حارث بن أبي الرجال وهو ضعيف وجماعة الدارقطني والبيهقي من حديث ابن
عمر مثله وفيه اسم عبد بن عياش وحديثه عن غير أهل الشام ضعيف وجماعة الدارقطني
من حديث أنس وفيه حسن بن سباه وهو ضعيف قوله فقيم نصف دينار فيه دليل
على أن زكاة الذهب ربع العشر ولأعلى فيه خدفا

* (باب زكاة الزرع والثمار) *

(عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقتا سمار والعجم العشور وفيما
سقى بالساية نصف العشور ورواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وقال ابن جرير وأبو يعقوب
وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء والعيون أو كما
يقربا عشر وفيما سقى بالفتح نصف العشر ورواه الجماعة لا سيما لكن انظر النسائي
وأبي داود وابن ماجه بعد ما يدل عن رواية قوله والغيم بفتح الغيم وهو المطر دجا
في رواية أبي بلال قال أبو عبيد هو ما جرى من المياه في الأنهار وهو سبيل دون سبيل
الكبير وقال ابن السكيت هو الماء الجاري على الأرض قوله العشور قال النووي
ضبطناه بضم العين جمع عشر وقال القاضي عياض ضبطناه عن عامة شيوخنا بفتح
العين وقال وهو اسم للمغرب من ذلك وقال صاحب المطالع أكثر الشيوخ بتولونه بضم
وصوابه الفتح قال النووي وهذا الذي ادعاه من أصواب ليس بصحيح وقد اعترف بأن
أكثر الروايات وهو بالصم وهو الصواب جمع عشر وقد اتفقوا على قواهم عشور أهل
الذمة بالصم ولا فرق بين الله ظير قوله بالساية هي البعير الذي يستقى به الماء من البئر
ويقال له الناضح يقال منه سناسنوسنوا إذا استقى به قوله فيما سقت السماء المراد
بذلك المطر أو الثلج أو البرد أو الطل والمراد بالعيون الاسم الجارية التي يستقى منها من
دون اعتراف بالآلة بل ناسح اساحة قوله أو كما عثرنا هو بفتح العين له صلة وفتح الناء
المثلثة وكسر الراء تشديد التثنية وحكى عن ابن الأعرابي تشديد المثلثة وروى ثعلب
قال الخطابي هو الذي يشرب بعروقه من غير سقى زاد ابن قدام عن القاضي أبي يعلى
وهو المستنقع في بركة ولحواها يصب اليه ماء المطر في سواني تسقى اليه قال واشتقاقه
من العافور وهي الساقية التي يجري فيها الماء لال الماشي يتعثر فيها قال ومثله الذي
يشرب من الأنهار بغير مؤنة أو يشرب بعروقه كان يغرس في أرض يكون الماء قريبا من
وجهها فتصل اليه عروق الشجر فيستغنى عن السقى قال الحافظ وهذا التفسير أولى من
الملاقى أبي عبيد أن العثرى ما سقته السماء لأن سياق الحديث يدل على أن ما يركب كذا
قول من فسر العثرى بأنه الذي لا حمل له أنه لا زكاة فيه قال ابن قدامة لا أعلم في هذه
التفرقة التي ذكرها خلافا لقوله بالفتح بفتح النون وسكون الصاد المجهمة بعد حاء مبهمة

على رواية أبي ذر أن لو كانت جهر الماشي عليه حال الغنى لانه في الغالب لا يحسن بخلاف لا تخرب (فخرج بصدقته) ليضعها
في يد مستحق (فوضعه في يد سارق) وهو لا يعلم أنه سارق (فأصبحوا) أي القوم الذين فيهم هذا التصديق (يتصدقون تصدق)

الليلة (على سارق) اخبار بمعنى التجب أو الانتكار ولا بن لهيعة على فلان السارق (فقال) المتصدق (اللهم لك الحمد) على
تصدقني على سارق حيث كان ذلك ٢٨ بارادتك لا ارادتي فان ارادتك كلها جميلة ولا يحمد مدعي المكروه

سوان (لا تصدقن) الليلة
(بصدقة) على مستحق (تخرج
بصدقة) ليضعها في يد مستحق
(فوضعهما في يد) امرأة (زانية
فأصبحوا) أي بنو اسرائيل
(يتخذون تصدق الليلة على)
امرأة (زانية فقال) المتصدق
(اللهم لك الحمد) على تصدق
(على) امرأة (زانية) حيث
كان بارادتك قال في الفتح ولذي
يظهر أنه لم يوقض ورنى
بقضاء الله فحمد الله على ذلك
الحال لأنه لم يمدد على جميع
الحال لا يحمد على المكروه
سواء وقد ثبت أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان اذا رأى
مالا يجهجه قال اللهم لك الحمد على
كل حال (لا تصدقن) الليلة (بصدقة
تخرج بصدقة فوضعهما في يد
غني فأصبحوا يتخذون تصدق)
الليلة (على غني فقل اللهم لك
الحمد على سارق وعلى زانية وعلى
غني) زاد الطبراني فساء ذلك
(ثاني) في منامه (تقبل له) في
رواية الطبراني في مسند
الشاميين عند أحمد بن عبد
الوهاب عن أبي اليمان بن
الاسناد فساء ذلك فأنى في
منامه وأخرجه أبو نعيم في
المستخرج عنه وكذا الاسماعيلي
من طريق علي بن عيسى عن
شعيب وفيه تعيين أحد

أي بالسانية قوله بعلا بفتح الباء الموحدة وسكون العين الموحدة ويرى بعضهم اقال في
القاموس البعل الارض المرتفعة غطرت في السنة مرة وكل فخل وزرع لا يسقى أو ما سقته
السماء انتهى وقيل هو الاشجار التي تشرب بعروقها من الارض والحد يشان يدلان على
أنه يجب العشر فيما سقى بماء السماء والامار ونحوهما مما ليس فيه مؤنة كثيرة ونصف
العشر فيما سقى بالنوايح ونحوها مما فيه مؤنة كثيرة قال النووي وهذا متفق عليه
وان وجد مما يسقى بالنصح تارة وبالمطر أخرى فان كان ذلك على جهة الاستواء وجب
ثلاثة أرباع العشر وهو قول أهل العلم قال ابن قدامة لا نعلم فيه خلافا وان كان أحدهما
أكثر كان حكم الاخر كما لا كثر عند أحمد والنووي وأبي حنيفة وأحمد قولي الشافعي
وقيل يؤخذ بالتقسيم قال الحافظ ويحتمل أن يقال ان أمكن فصل كل واحد منهما أخذ
بحسابه وعن ابن القاسم صاحب مالك العبرة بما تم به الزرع ولو كان أقل (وعن أبي سعيد
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس
أواق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة رواه الجماعة وفي لفظ لا أحد ومسلم والنسائي
ليس فيما دون خمسة أوساق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمس
لثلاث وعن أبي سعيد أيضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الوسق ستون صاعا رواه
أحمد وابن ماجه ولا أحد وأبي داود ليس فيما دون خمسة أوساق زكاة والوسق ستون
مخنوما) قوله ليس فيما دون خمسة أوسق قد تقدم تفسير الوسق والاذود قوله
الوسق ستون صاعا هذا الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان من طريق عمرو بن
بجي عن أبيه عن أبي سعيد وأخرجه أيضا النسائي وأبو داود وابن ماجه من طريق
البحر عن أبي سعيد قال أبو داود وهو منقطع لم يسمع أبو البختري من أبي سعيد وقال
بوحاتم لم يدركه وأخرج البيهقي نحوه من حديث بن عمر وابن ماجه من حديث جابر
واسناده ضيف قال الحافظ وفيه عن عائشة وعن سعيد بن المسيب وحديث ليس فيما
دون خمسة أوسق صدقة مخصص لعموم حديث جابر المتقدم في أول الباب وحديث
ابن عمر المذکور بعده لانهم ما يشملان الخمسة الاوسق وما دونها وحديث أبي سعيد هذا
خاص بتدريس الخمسة الاوسق فوجب الزكاة فيما دونها والى هذا ذهب الجمهور وذهب
ابن عباس وزيد بن علي والنفخي وأبو حنيفة الى العمل بالعام فقلوا تجب الزكاة في
القليل والكثير ولا يعتبر المصاب وأجابوا عن حديث الاوساق بأنه لا ينتهض تخصيص
حديث العموم لانه مشهور وله حكم المعلوم وهذا غايته على مذهب الحنفية القائلين
بأن دلالة العموم قطعية وان العمومات القطعية لا تخص بالظنيات ولكن ذلك
يجري فيما نحن بصدد فان العام والخاص ظنيان كلاهما والخاص أرجح دلالة
واسنادا فقدم على العام تقدم أو تأخر أو قارن على ما هو الحق من أنه يفي العام على

الاحتمالات التي ذكرها ابن التين وغيره قال الكرماني قوله أي في منامه أو سمعها تنام أو سمعها تنام
ملكاً وغيره بأخباره نبأ أو أنناه عام وقال غيره أو أنناه ملكاً فكلما فقد كانت الملائكة تسلم بعضهم في بعض الامور وقد

ظهر بالنقل الصحيح انها كلها لم تقع الا الاول كذا في الفتح (اما صدقتك) زاد أبو أمية فقد قبلت فاما (على سارق فاعله أن يستعف عن مرقته وأما الزانية فاعلمها أن تستعف عن زناها) باقصر ٢٩ (وأما لغني فاعله يعتبر فيمنفق عطاءه

الله) وفيه أن الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجات من أهل الخير ولهذا نهجوا من الصدقة على هؤلاء الاصناف الثلاثة وفيه أن نية المتصدق اذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموضع واستجاب اعادة الصدقة اذا لم تقع الموضع وأن الحكم للطاهر حتى يتبين سواه بركة التسليم والرضا ودم التضجير بالقضاء كما قال بعض السلف لا تقطع الخدعة ولو ظهر لك عدم القبول وهذا في صدقة التطوع أما الواجبة فلا تجزى على غنى وان ظنه فقيرا خلافا لأبي حنيفة ومحمد حيث قال لا تقطع ولا تجب عليه الاعادة وهذا الحديث أخرجه مسلم والسناني في لزكاته (عن معن ابن يزيد) السلي الصابي (رضي الله عنه قال ابعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (سلي الصابي (وجدي) الاخفش الصابي ابن حبيب السلي (وخطب على) من الخطبة بكسر الخاء أي طلب من ولي المرأ أن يزوجهامني (فأنكحني) أي طلب لي النكاح فاجبته (وخاصمت اليه) صلى الله عليه وآله وسلم قال الزرب كني والبرماوي كأنه سقط ههنا من البخاري ما ثبت في غيره وهو

الخاص مطلقا وهكذا يجب البناء اذا جهل التاريخ وقد قيل ان ذلك اجماع والطاهر أن مقام النزاع من هذا القبيل وقد حكى ابن المنذر اجماع على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض الا أن أبا حنيفة قال تجب في جميع ما يقصد بزراعته غلة الأرض الا الحطب والقصب والحشيش والشجر الذي ليس له ثمر انتهى وحكى عياض عن داود ان كل ما يدخل الكيل يراعى فيه النصاب وما لا يدخل فيه الكيل ففي قليله وكثيره الزكاة وهو نوع من الجمع وقال ابن العربي أقوى المذاهب وأحوطها للمساكين قول أبي حنيفة وهو لقسم بالعموم انتهى وههنا مذهب ثابث حكاه صاحب الجرع عن الباقر والصادق أنه يعتبر النصاب في القرو والزيب والبر والشجر اذهى المعتاة فانصرف اليها وهو قصر للعام على بعض ما يتناوله بالدليل (وعن عطاء ابن السائب قال أراء عبد الله بن المغيرة أن يأخذ من أرس موسى بن طلحة من الخضر اوات صدقة فقال له موسى بن طلحة ليس لك ذلك از رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ليس في ذلك صدقة رواه لا ترم في سنته وهو من أقوى المراسيل (احتجاج من أرسله به) الحديث أخرجه أيضا لدارقطني والحاكم من حديث اسحق بن يحيى بن طلحة عن عمه موسى بن طلحة عن معاذ بن عطاء وأما الثناء والبطيخ والرمان والقضب فعن عطاء عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وفيه ضعف وانقطاع وروى الترمذي بعضه من حديث عيسى بن طلحة عن معاذ وهو ضعيف وقال الترمذي ليس يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء يعني في الخضر اوات وانما يروى عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل لا يكره الا ارقطني في العمل وقال الصواب مرسل وروى البيهقي بعضه من حديث موسى بن طلحة قال عندنا كتاب معاذ رواه الحاكم وقال موسى تايي كبير لا يشكر أنه اتي معاذ وقال ابن عبد البر لم يأت معاذ ولا أدركه وكذلك قال أبو زرعة وروى البزار والدارقطني من طريق الحرث بن نيهان عن عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة عن أبيه مرفوعا ليس في الخضر اوات صدقة قال البزار لانهم أحدا قال فيه عن أبيه الا الحرث بن نيهان وقد حكى ابن عدي تضعيفه عن جماعة والمشهور عن موسى مرسل ورواه الدارقطني من طريق مروان ابن محمد السبخاري عن جرير عن عطاء بن السائب فقال عن أنس يدل قوله عن أبيه واهله تضعيف منه ومروان مع ذلك ضعيف جدا وروى الدارقطني من حديث علي بن مهزيب وفيه الضعف بن حبيب وهو ضعيف جدا وفي الباب عن محمد بن جحش عند الدارقطني وفي سنده عبد الله بن شبيب قيل عنه انه يسرق الحديث وعن عائشة عند الدارقطني أيضا وفيه صالح بن موسى وفيه ضعف وعن علي موقوف عند البيهقي وعن عمر كذلك عنه والحديث يدل على عدم وجوب الزكاة في الخضر اوات والى ذلك ذهب مالك والشافعي

فالحنفي يعني حكم لي أي أظفرني بمرادى يقال فلج الرجل على خصمه اذا ظفربه (وكان أبي يزيد أخرج دفائره تصديقها فوضعهما) أي الدفائير (عند رجل في المسجد) قال في الفتح لم أقف على اسمه وفي السياق حذف تقديره واذا ن له أن تصديقها

على المحتاج اليها اذ نام طائفا (بجنت فأخذتها) من الرجل الذي أذن له في التصديق بها باختيار منه لا بطريق الغصب (فأثبته بها) أي بالصدقة (فقال والله ما أباك أردت) ٣٠ على الخصوص بالصدقة بل أردت عموم الفقراء أي من

غير حجر على الوكيل أن يعطى الولد وقد كان الولد فقيرا (فخاصته) يعني أبيه وهذه الخاصية تفسر تلك صمت الأول (الحى رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال لك ما نويت من أجر الصدقة (يا يزيد) لأنك نويت الصدقة على محتاج وابنك محتاج اليها فوقع الموضع وإن كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها (ولك ما أخذت يا من) لأنك أخذت محتاجا اليها وإنما أضافها صلى الله عليه وآله وسلم لأنه دخل في عموم الفقراء المأذون للوكيل في الصرف اليهم وكانت صدقة تطوع قال في الفتح وفيه دليل على العمل بالمطلقات على إطلاقها وإن أحق أن المطلق لو خاربها لفر من الأفراد لتعدد الأنظمة واستدل به على جواز دفع الصدقة الى كل أصل وفرع ولو كان من تلزمه نفقته ولا حجة فيه لأنها واقعة حال فاحتمل أن يكون ممن كان متقلا لا يلزم أيام يزيد نفقته وفيه جواز الاقتصار بالمواعظ الدينية والتحدث بنعم الله وفيه جواز التحاكم بين الأب والابن وإن ذلك بمجرد دلالة كون عتوقا وجواز الاستخلاف في الصدقة ولا تصح صدقة التطوع لأنه

وقالا غناجب الزكاة فيما يكال ويدخر لا يقتات وبه قال أبو يوسف ومحمد وأوجبها في الخضر اوات الهادي والقسم الا الحشيش والطيب لحديث الثامن شركا في ثلاث ووافقه ما أبو حنيفة الا أنه استثنى السعف والتبن واستدلوا على وجوب الزكاة في الخضر اوات بعموم قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وقوله وما أنخرجنا لكم من الارض وقوله وآتوا حقه يوم حصاده و بعموم حديث فيما سقت السماء العشر ونحوه قالوا وحديث الباب ضعيف لا يصلح تخصيص هذه العمومات وأجيب بأن طريقه يقوى بعضها ببعض فيتمخص تخصيص هذه العمومات ويقوى ذلك ما أخرجه الحاكم والبيهقي والطبراني من حديث أبي موسى ومعاذ حين بعثهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم فقال لا تأخذوا الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل وما أخرجه الطبراني عن عمر قال انما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في هذه الاربعة فذكرها وهو من رواية موسى بن طلحة عن عمر قال أبو زرعة موسى عن عمر مرسل وما أخرجه ابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلقظ انما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب زاد ابن ماجه والذرة وفي اسناده محمد بن عبيد الله العرزمي وهو متروك وما أخرج البيهقي من طريق مجاهد قال لم تكن الصدقة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا في خمسة فذكرها وأخرج أيضا من طريق الحسن فقال لم ينرض الصدقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا في عشرة فذكر الخمسة المذكورة والابل والبقر والغنم والذهب والفضة وحكى أيضا عن الشعبي أنه قال كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أهل اليمن انما الصدقة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب قال البيهقي هذه المراسيل طرقها مختلفة وهي يؤكدها بعضها وبعضها حديث أبي موسى ومعهما قول عمرو بن علي وعائشة ليس في الخضر اوات زكاة انتهى فلا أقل من انتفاء هذه الاحاديث لتخصيص تلك العمومات التي قد دخلها التخصيص بالانوساق والبقر العوامل وغيرها فيكون الحق ما ذهب اليه الحسن البصري والحسن بن صالح والثوري والشعبي من أن الزكاة لا تجب الا في البقر والشعير والتمر والزبيب لا فيما عدا هذه الاربعة مما أخرجت الارض وأما زيادة الذرة في حديث عمرو بن شعيب فقد عرفت ان في اسنادها متروكا ولا يمكنها معتمدة بمسند مجاهد والحسن (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيحصر النخل حتى يطيب قبل أن يؤكل منه ثم يخبر بهم ويأخذونه بذلك الخرص أو يدعونه اليهم بذلك الخرص لكن يحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتفرق رواه أحمد

فوع اسرار وفيه أن للمتصدق أجر ما فواه سواء صادق المستحق أو لا لان الاب لا رجوع له في الصدقة وأبو علي ولد بخلاف الهبة والله أعلم وهذه الحديث من أفراد البخاري (عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله

عليه) وآله (وسلم اذا انقث المرأة) على عيال زوجها وأضيانه ولمح ذلك من طعام (زوجها الذي في بيتها) المتصرف فيه اذا
أذن لها في ذلك بالتصريح أو بالهجوم من اطراد العرب فعات ٣١ رضاء ذلك حال كونها (غير مفسدة) له

بأن لم تجاوز عبادة ولا يؤثر
نفسه نه وقيد الطعام لان لزوج
يسمح به عادة بخلاف الدراهم
والدنانير فان اتفاقها منه بغير
أذنه لا يجوز فلو اضطرب العرف
أو شكت في رضاه أو كان
شخصا يشك بذلك وعلمت ذلك من
حاله أو شكت فيه حرم عليها
التصدق من ماله الا بصريح
أمره وإير في حديث الباب
تصريح بجواز التصديق بغير
أذنه نعم في حديث أبي هريرة عند
مسلم وما أنقثت من كسبه من
غير أمره فان نصف أجره له لكن
قال النووي معناه من غير أمره
الصريح في ذلك القدر المعين
ويكون معها اذن عام ساق
متناول لهذا القدر وغيره اما
بالصريح أو بالهجوم كما مر قال
النووي وقال الخطابي هو على
العرف الجاري وهو اطلاق
رب البيت لزوجه طعام
الضيف والتصدق على السائل
من باب الشارع ربة البيت لذلك
ورغب فيه على وجه الاصلاح
لا الفساد والاسراف وفي حديث
أبي أمامة الباهلي عند الترمذي
مرغوعا وقال حسن لا تنفق
امراة شيئا من بيت زوجها الا
بأذن زوجها قيل يا رسول الله ولا
الطعام قال ذلك أفضل أموالنا
وفي حديث سعد بن أبي وقاص

وأبو داود وعن عتاب بن أسيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث على
الناس من يحرص عليهم كرومهم وغارهم مرواه الترمذي وابن ماجه وعنه أيضا قال
أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أريحرص العنب كما يحرص النخل فتؤخذ
من كانه زيبا كما تؤخذ صدقة النخل غراروا أبو داود والترمذي وعن سهل بن أبي
حذمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا حرصتم أخذوا ودعوا الثالث فان
لم تدعوا اثلاث فدعوا الرابع رواه الخمسة الا ابن ماجه حديث عائشة فيها واسطة
بين ابن جريح والزهرى ولم يعرف وقد رواه عبد الرزاق والدارقطني بدون واسطة
المذكورة وابن جريح ممدلس فله تركه ما تدايسا ذكر الدارقطني الاختلاف فيه
فقال رواه صالح عن أبي الاخير عن الزهرى عن ابن المسيب عن أبي هريرة وأرسله
معمر ومالك وعقيل وليذكر وأبا هريرة وحديث عتاب بن أسيد أخرجه أيضا باللفظ
الاول أبو داود وابن حبان وباللفظ الثاني النسائي وابن حبان والدارقطني ومدايره على
سعيد بن المسيب عن عتاب وقد قال أبو داود لم يسمع منه وقال ابن قانع لم يذكره وقال
المنذرى تطاعه ظاهرا لأن مولده سعيد في خلافة عمر ومات عتاب يوم مات أبو بكر
وسبقه الى ذلك ابن عبد البر وقال ابن السكن لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من وجه غير هذا وقد رواه الدارقطني بسند فيه الواقدي فقال عن سعيد بن المسيب عن
المسور بن مخرمة عن عتاب بن أسيد وقال أبو حاتم الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أمر عتابا مرسل وهذه رواية عبد الرحمن بن ابي بصير عن الزهرى
وحديث سهل بن أبي حذمة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وصحاحه وفي اسناده عبيد
لرحمن بن مسعود بن يار الراوى عن ابن أبي حذمة وقد قال البزار انه اشربه وقال ابن
السلطان لا يعرف حاله قال الحساكم وله شاهد باسناده متفق على صحته أبو عمر بن الخطاب
أمر به ومن شواهد ما رواه ابن عبد البر عن جابر بن جابر عن جابر بن جابر عن جابر بن جابر
وفي اسناده ابن ابي حذمة والاحاديث المذكورة تدل على مشروعية الحرص في العنب
والنخل وقد قال الشافعي في أحد قوليه بوجوبه من تدل على حديث عتاب من أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أمر بذلك وذهبت العترة ومالك وروى عن الشافعي الى أنه جائز
فقط وذهبت الهادوية وروى عن الشافعي أيضا الى أنه مندوب وقال أبو حنيفة لا يجوز
لأنه رجم بالغيب والاحاديث المذكورة ترد عليه وقد قصر جواز الحرص على مورد
النص بعض أهل الظاهر فقال لا يجوز الا في النخل والعنب ووافقه على ذلك شريح وأبو
جعفر وابن أبي الفوارس وقيل يقام عليه غيره مما يمكن ضبطه بالحرص واختلاف
في حرص الزرع فاجازه للمصلحة الامام يحيى ومنعته الهادوية والشافعية تقول ودعوا
الثالث قال ابن حبان له معنيان أحدهما أن يترك الثالث والرابع من العشر والثاني ما

عند أبي داود لما يبيع رول الله صلى الله عليه وآله وسلم النساء قامت امرأة فقالت يا رسول الله انا كل على آباءنا وأبنائنا قال
أبو داود وأرى فيه أزواجنا في محل لنا من أموالهم قال الرطبي تأكله وتمديه قال أبو داود الرطبي أى يفتح الرء الخبز

والبقول والرطب بضم الراء المقر ومحة ل من هذا ان الحكم يختلف باختلاف عادة البلاد وخال الزوج من فاسحة وغيرها
وباختلاف حال المذقة منه بين أن يكون ٣٢ يسر ابتساح به وبين أن يكون له خطر في نفس الزوج بخل بمثله

وبين أن يكون ذلك رطبا يخشى
فساده ان تأخر وبين غيره (كان
لها أجرة بما أنفقت) غير
مفسدة (ولزوجها أجرة بما
كسب) أي بسبب كسبه
(وللغازن) الذي يكون يسهده
حفظ الطعام المتصدق منه
(مثل ذلك من الأجر) لا ينقص
بعضهم أجره (بعض) أي من أجر
بعض (شبا) وفي هذا الحديث
التحديث والعنينة وتابعي عن
تابعي عن صحابي ورواه كاهم
كوفيون وجرير رآي أصله من
الكوفة وأخرجه أيضا في الزكاة
والبيوع ومسلم في الزكاة وكذا أبو
داود والترمذي وأخرجه النسائي
في عشرة النساء وابن ماجه في
التجارات (عن حكيم بن حزام)
بالهاء والزاي الأسدي المكي ولد
يحيى الكعبة فيم أحكام الزبير
ابن بكار وهو ابن أخي أم
المؤمنين خديجة وعاش مائة
وعشرين سنة شطرها في الجاهلية
وشطرها في الإسلام وأعتق مائة
رقبة و حج في الإسلام وصعه مائة
بنة ووقف بعرفة بمائة رقبة في
أعتاقهم أطواق الفضة مئة و ش
فيم اعتقاه الله عن حكيم بن حزام
وأهدى ألف شاة ومات بالمدينة
سنة خمسين أو مئة أربع أرغمن
ونحوه من أو مئة ستين (رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه)

أن يترك ذلك من نفس الثمرة قبل أن تعشر وقال الشافعي أن يدع ثلث الزكاة أو ربعها
ليفرقها هو بنفسه وقبل يدع له ولاهله قدر ما يابا كاون ولا يخرص وأخرج أبو نعيم في
الاصابة من طريق الصلت بن زيد بن الصلت عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم استعمله على الخرص فقال أثبت لنا النصف وبق لهم النصف فانهم
يسرقون ولا تصل اليهم (وعن الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه قال سمى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجعور وروى الحبيب أن يؤخذ في الصدقة قال
الزهري تمر بن من تمر المدينة رواه أبو داود وعن أبي أمامة بن سهل في الآية التي قال الله
عز وجل ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون قال هو الجعور وروى الحبيب فسمي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ان يؤخذ في الصدقة (الذي رواه الثاني) الحديث الاول
سكت عنه أبو داود والترمذي ورجال اسنادهم رجال الصحيح والحديث الثاني في
اسناده عبد الجليل بن حبيب الحمصي ولا بأس به وبقيته رجاله رجال الصحيح وقد أخرج
نحوه الترمذي وقال حسن صحيح غريب من حديث البراء قال في قوله تعالى ولا تيمموا
الخبيث منه تنفقون نزلات فينا معشر الانصار كنا أصحاب فحل فكان الرجل يأتي من فحله
على قدر كثرته وقلة وكان الرجل يأتي بالقنوق والقنوق في المسجد وكان أهل
الصفة ليس لهم طعام فكان أحدهم اذا جاع أتى القنوق ففصر به بعضاه فسقط البسر
والتمرفيا كل وكان ناس من لا يرغب في الخير يأتي الرجل بالقنوق فيه الشيبس والحشف
واقنوق قد انكسر فيعلقه فأنزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقوبات
ما كسبتم وما أنخر جناكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم يا خذيه
الا أن تغمضوا فيه قال لو أن أحدكم أهدى إليه مثل ما أعطى لم يأخذه الا على انغماض
وحياء قال في كتابه ذلك يأتي أحدنا بصالح ما غنمده قوله الجعور بضم الجيم وسكون
العين المهملة وضم الراء وسكون الواو بعد هاء راء قال في القاموس هو تمر ردى قوله
ولون الحبيب بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون التحتية بعد هاء كاف قال في
القاموس حبيب كزبير تمر دقل قوله الرذالة بضم الراء بعد هاء ذال معجمة هي ما اتقى
جده كافي القاموس وقوله سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ فيه دليل
على أنه لا يجوز للمالك أن يخرج الردى عن الجعور الذي وجبت فيه الزكاة نصافي
التمرو قياسا في سائر الاجناس التي تجب فيها الزكاة وكذلك لا يجوز للمصدق أن يأخذ
ذلك

• (باب ما جاء في زكاة العسل) •

(عن أبي سبرة المتقي قال قلت يا رسول الله أن لي نخلا قال فأد العشور قال قلت
يا رسول الله أحلى جبلها قال فخمى لي جبلها رواه أحمد وابن ماجه وعن عمرو بن

رأله (وسلم قال البد العلياء) المذقة (خير من البد السدلي) السائلة وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور
وقد بسط الخافض ابن حجر الاقوال في بيان المراد من العلياء والسدلي لان طول بند كرهانم قال وكل هذه التاويلات المتعسفة

تضمحل عند الاحاديث المتقدمة المصححة بالارادفاولي ما قسرا الحديث بالحديث ومحصل ما في الآيات المتقدمة ان أعلى
الأيدي المنفعة ثم المتعفة عن الاخذ ثم الاخذ بغير سؤال وأسنل ٣٣ الأيدي السائلة والمناعة والله أعلم

(وابدأ بن تعول) ونيه تقديم
تفقه نفسه وعياله لانهم منحصرون
فيه بخلاف تفقه غيره زاد
الناسي من حديث طارق
الهماري أمك وأباك وأختك
وأخاك ثم أدناك أدناك وروى
النسائي أيضا من حديث أبي هريرة
قال رجل يا رسول الله عندي
دينار قال تصدق به على نفسك
قال عندي آخر قال تصدق به
على زوجك قال عندي آخر قال
تصدق به على ولدك قال عندي
آخر قال تصدق به على خادمك
قال عندي آخر قال أنت أبصر به
ورواه أبو داود والحاكم لم يكن
بتقديم الولد على الزوجة (وخبر
الصدقة عن ظهر غنى) أي
لا صدقة كاملة الا عن ظهر غنى
قال في الفقه معنى الحديث أفضل
الصدقة ما وقع من غير محتاج
الى ما تصدق به لنفسه أو لغيره
تلقاه صدقة قال الخطابي انظر
الظاهر يرد في مثل هذا الشباها
للكلام والمعنى أفضل الصدقة
ما أخرجه الانسان من ماله بعد
ان يستبقى منه قدر الكفاية
ولذلك قال بعده وابدأ بن تعول
وقال البيهقي المراد غنى يستظهر
به على التواضع التي تنوبه
والتمكيز لا ظم هذا هو المعنى
في معنى الحديث قال النووي
ان التصديق بجميع المال

شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أخذ من العسل بعشر دراهم
ابن ماجه وفي رواية له جاءه لال أحد بنى من عان الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بعشور رخل له وكان له أربعين واديا يقال له سلة فحمله له ذلك الواري فلما روى عن
الخطاب كتب قتيان بن وهب الى عمر يسأله عن ذلك فكتب عمر ان أدى اليه ما كان
يؤدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عشور رخله فاحمله له سلة والافانها وذياب
غبت يا كله من بشا رواه أبو داود والنسائي ولا يروى في رواية بنحوه وقال من كل عشر
قرب قربة) حديث أبي سياره أخرجه أيضا أبو داود والبيهقي وهو منقطع لانه من رواية
سليمان بن موسى عن أبي سياره قال البخاري لم يدرك سليمان أحد من الصحابة وليس في
زكاة العسل شيء يصح قال أبو عمر بن عبد البر لا يقوم بهذا جهة وحديث عمرو بن شعيب
قال الدارقطني يروى عن عبد الرحمن بن الحرث وابن هبة عن عمرو بن شعيب مسندا
ورواه يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرو بن شعيب عن عمر مرسلا قال الحافظ فهذه
عنه وعبد الرحمن وابن هبة ليسا من أدل الاتقان لكن تابعهما عمرو بن الحرث أحد
الثقات وتابعهما اسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن ابن ماجه وغيره وفي الباب عن ابن
عمر عند الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في العسل في كل عشرة أزقاق
زق وفي اسناده صدقة السمين وهو ضعيف الحافظ وقد خواف وقال النسائي هذا حديث
منكر ورواه البيهقي وقال تفرد به صدقة وهو ضعيف وقد تابعه طلبة يزيد عن موسى
ابن يسار ذكره المروزي ونقل عن أحمد بن حنبل انه سأل البخاري عنه فقال
هو عن نافع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرسلا وعن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود
الرزاق وفي اسناده عبد الله بن عمر بن عبد الله وهو متروك وعن سعد بن أبي ذياب عن
البيهقي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمله على قومه وانه قال لهم أدوا العشر
في العسل وفي اسناده منير بن عبد الله ضعيف البخاري والازدي وغيرهما قال الشافعي
وسعد بن أبي ذياب يحكى ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره فيه بشيء
وانه نثر رأاه هو فتطوع له به قومه قال ابن المنذر ليس في الباب شيء ثابت قوله متعان
بضم الميم وسكون المثناة بعد هاء مملوءة وكذا المتعنى قوله سلبية بفتح الميم مملوءة واللام والباء
الموحدة هو وادبني متعان قاله البكري في معجم البلدان وقد استدل بالحديث الباب
على وجوب العشر في العسل أبو حنيفة وأحمد وإسحاق وحكاها الترمذي عن أكثر أهل
العلم وحكاها في البحر عن عمرو بن عباس وعمر بن عبد العزيز والباقي والمؤيد بالله
وأحمد في الشافعي وقد حكى البخاري وابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن عمرو بن عبد
العزيز انه لا يجب في العسل شيء من الزكاة وروى عنه عبد الرزاق أيضا مثل ما روى عنه
صاحب البحر ولا يمكنه بأسناد ضعيف كما قال الحافظ في الفقه ذهب الشافعي ومال

بصبر على الاضاعة والفقار لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه قال ولختار ان معنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام
بمسح لمن لا دين عليه ولا له مال لا يصبرون ويكون هو ممن
نيل ع
بصبر على الاضاعة والفقار لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه قال ولختار ان معنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام

بحق النفس والعمال بحيث لا يصير التصديق محتاجا بعد صدقته الى اجدد في الغنى في هذا الحديث حصول ما تدفع به الحاجة الضرورية كالا كل عند

عن نفسه الاذى وما هذا سبيله فلا يجوز الا بشار بل يحرم وذلك انه اذا أثر غيره أدى الى اهلاك نفسه أو الاضرار بها أو كشف عورته فإعانة حقه أولى على كل حال فاذا سقطت هذه الواجبات مع الاضرار وكانت صدقته هي أفضل لاجل ما ينفعه من غصص الفقر ونفقة مشقة وجهه لا يدفع التمارض بين الادلة انتهى (ومن يستعف) يطلب العفة وهي الكف عن الحرام وسؤال الناس (يعفه الله) أي يسهل به عفتنا (ومن يستغن يغنه الله) أي من يطلب الغنى يعطيه الله ذلك (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وهو على المنبر) قال ابن عبد البر فيه اباحة الكلام للخطيب بكل ما يصلح من موعظة وعلم وقربة (وذكر الصدقة) وفيه الخت على الاتفاق في وجوه الطاعة (والتعنف) أي كان بعض الغنى على الصدقة والتعنف على العفة وفيه تنضيل الغنى مع القيام بحقوقه على الفقير لان المطاع انما يكون مع الغنى (والمسئلة) ولم والتعنف عن المسئلة وفيه كراهية السؤال والتعنف عنه ومحل ما إذا تدفع له ضرورة من خوف

والتوري وحكام ابن عبد البر عن الجمهور الى عدم وجوب الزكاة في العسل وحكامه في البحر عن علي عليه السلام وأشار العراقي في شرح الترمذي الى ان الذي نقله ابن المنذر عن الجمهور وأولى من نقل الترمذي واعلم ان حديث أبي سيارة وحديث هلال ان كان غير أبي سيارة لا يدلان على وجوب الزكاة في العسل لانهما تطوعا بها وحي لهما بدل مأخذ وعقل عمر الله فامر بمنزل ذلك ولو كان سبيلا سبيل الصدقات لم يخبر في ذلك وبقيته أحديث الباب لا تنتمض للاختصاص بها ويؤيد عدم الوجوب ما تقدم من الأحاديث القاضية بان الصدقة انما تجب في أربعة أجناس ويؤيده أيضا ما رواه الحميدي بإسناده الى معاذ بن جبل انه أتى بوقص البقر والعسل فقال معاذ كلاهما لم يأمرني فيه صلى الله عليه وآله وسلم بشيء قوله والافانها هو ذباب غيث أي وان لا يؤذوا عشورا لنحل فالعسل مأخوذ من ذباب النحل وأضاف الذباب الى الغيث لان النحل يقصده واضع القطر لما فيها من العشب والخشب قوله يا كاه من يشاء يعني العسل فالضمير راجع الى المقدر المحذوف وفيه دليل على ان العسل الذي يوجد في الجبال يكون من سبق اليه أحق به

• (باب ما جاء في الركا زوا المعدن)

عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اللهم اجبر جبارا والبرج جبار والمعدن جبار وفي الركا زوا المعدن وعن ربيعة بن عبد الرحمن عن غير واحد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقطع بلال بن الحرث المزني هادن القبلية وهي من ناحية الفرع فتلك المعدن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم رواه بوداود ومالك في الموطأ الحديث الاول له طرق والفاظ والحديث الثاني أخرجه أيضا الطبراني والحاكم والبيهقي بذكر قوله وهي من ناحية الفرع الخ قال الشافعي بعد أن روى هذا الحديث ليس هذا مما ينبت أهمل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا اقطاعه وأما الزكاة في المعدن دون الخمس فليت مروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي هو كما قال الشافعي وقد روى هذا الحديث عن الدراودى عن ربيعة المذكور موصولا وكذلك أخرجه الحاكم في المستدرک وكذلك ابن عبد البر ورواه أبو سبرة المديني عن مطرف عن مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن بلال موصولا لكن لم يتابع عليه ورواه أبو أويس عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده وعن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس هكذا قال البيهقي وأخرجه من الوجهين الآخرين بوداود وسأني حديث ابن عباس المشار اليه في باب ما جاء في اقطاع المعدن من كتاب أحباء الموات قوله اللهم اسميت البهية عجماء لانها لا تنكح قول جبار أي هدر وسأني الكلام على ذلك قوله وفي الركا زوا المعدن الركا بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي مأخوذ من الركن يفتح الراء يقال ركنه يركنه اذا دفعه فهو من كوز وهذا متفق عليه

قال

حديث ابن عمر بإسناده في مقال مرفوعا ما أعطى من سعة

بأفضل من الاخذ اذا كان محتاجا (البداء العلي خیر من البداء السلفي قاله العلياهي المصنف) اسم فاعل من أنفق ورواه

أبو داود وغيره المتعفة ورجحه الخطأ قال لأن الساق في ذكر المسئلة والتعفف عنها وقال شارح المشكاة تفسيره بالعمدة
يناسب الجمل وبالمسئلة غير مناسب لكن انما يتم هذا الوقتصر على قوله ٢٥

بقوله (و) اي (السائل) هي
السائلة (لأنها على علو المنفعة
وسئلة السائلة ورذالتها هي
ما يستنكف منها فظهر بهذا
ان ما في البخاري ومسلم أرجح
من احادي رواي أبي داود
فلا ودراية ويؤيد ذلك رواية
حكيم عند الطبراني باسناد صحيح
مرفوعا يد الله فوق يد المعطي
ويد المعطي فوق يد المعطي ويد
المعطي أسفل الايدي وعند
النسائي من حديث طارق
المحاري قد من المدينة فاذا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قائم على
المعبر يخطب الناس وهو يقول
يد المعطي العليا وهذا نص يرفع
الخلاف ويدفع تعسف من
تعسف في تأويله ذلك كقول
بعضهم العليا لا آخذة والسائل
المسألة أو العليا لا آخذة
والسائل المنفعة وقد كان اذا
أعطى الفقير العطية يجعها في
يد نفسه ويأمر الفقير ان
يتناولها لتكون يد الفقير هي
العليا أدب مع قوله تعالى ألم يعلموا
ان الله هو يقبل التوبة عن
عباده ويأخذ الصدقات قال
فلما أضيف الاخذ ان الله تعالى
توضع لله فوضع يده أسفل من
يد الفقير لا آخذة وقال ابن
العرني والتحقق ان السائل يد
السائل وأما يد الاخذ فلا لان

قال مالك والشافعي الركا زدن الجاهلية وقال أبو حنيفة والثوري وغيرهما ان المعدن
ركاز واحتج لهم قول العرب ركز الرجل اذا أصاب ركازا وهي قطع من الذهب تخرج
من المعادن وخالفهم في ذلك الجمهور فقالوا لا يقال للمعدن ركاز واحتجوا بما وقع
في حديث الباب من التفرقة بينهم بالعطف فدل ذلك على المغيرة وخص الشافعي الركا ز
بالذهب والفضة وقال الجمهور ولا يختص واختاره ابن المنذر قوله القبلية منسوبة الى
قبل يفتح القاف والباء وهي ناحية من ساحل البحر بين ما وبين المدينة خمسة أيام والفرع
موضع بين نخلة والمدينة والحديث الاول يدل على ان زكاة الركا ز الخمس على الخلاف
السابق في تفسيره قال ابن دقيق العيد ومن قال من انفعها ار في ركاز الخمس امام طائفة
أو في اكثر الصور فهو أقرب الى الحديث انتهى وظاهره سوء حال الواجد له مما أودعها
والى ذلك ذهب الجمهور فيخرج الخمس وعند الشافعي لا يؤخذ منه شيء وانفقوا على انه
لا يشترط فيه الحول بل يجب اخراج الخمس في الحال والى ذلك ذهب المعتز قال في الفتح
وأغرب ابن العربي في شرح الترمذي فحكى عن الشافعي الاشتراط ولا يعرف ذلك في شيء
من كتبه ولا كتب أصحابه ومصرف هذا الخمس مصرف خمس التي عند مالك وأبي
حنيفة الجمهور وعند الشافعي مصرف الزكاة وعن أحمد روايتان وظاهر الحديث
عدم اعتبار النصاب والى ذلك ذهب الحنفية والمعتز وقال مالك وأحمد وأصحق يعتبر
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيما دون خمس أواق صدقة وقد تقدم وأجيب بان
الظاهر من الصدقة الزكاة فلا تتناول الخمس وفيه نظر قوله قتلك المعادن لا يؤخذ منها
الا الزكاة فيه دليل لمن قال ان لو اوجب في المعادن الزكاة وهي ربع العشر كالشافعي
وأحمد وأصحق ومن أداتهم أيضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم في الرقة ربع العشر
ويقاس غيرها عليها وذهب المعتز والحنفية والزهري وهو قول الشافعي الى انه يجب
فيه الخمس لانه يصدق عليه اسم الركا ز وقد تقدم الخلاف في ذلك

• (أبواب اخراج الزكاة) •

• (باب المبادرة الى اخراجها) •

(عن عقبه بن الحرث قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم العصر فامر ع ثم دخل البيت
فلم يلبث أن خرج وفات أو قبل له فقل كت حلفت في البيت تبرأ من الصدقة فذكرت
ان أيتها فقسمته رواه البخاري وعن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول ما خلطت الصدقة مالا فط إلا أهلكته رواه الشافعي والبخاري في تاريخه
والحميدي وزاد قال يكون قد وجب عليك في مالك صدقة فلا تخرجها في ملك الحرام
الحلال وقد احتج به من يرى تعلق الزكاة بالعين قوله تبرأ بكسر المثناة وسكون
الموحدة الذهب الذي لم يصف ولم يضرب قال الجوهري لا يقال الا للذهب وقد قاله

يد الله هي العطية ويد الله هي الاخذة وكلتاها عليا وكلتاها ميم اسمى وهو رضى بان البعث انما هو في بدال آدميين وأما
يد الله عز وجل فباعتبار كونه مالك كل شيء نسبت يده الى الاعطاء وباعتبار قبول الصدقة ورضا ميم بانسب يده الى الاخذ وقد

روى أصح في مسنده ان حكيم بن حزام قال يا رسول الله ما الدال على اني تعطي ولا تأخذ وهو صريح في ان الاخذة ليست بعليا وقد ذكر أبو العباس

٢٦

بعضهم في النسخة نهي وأطلقه بعضهم على جميع جواهر الأرض قبل ان تصاغ وتضرب حكاة بن الانباري عن أبيه كذا في كذا أشار إليه ابن دريد قوله ان أئمة أي تركه بيت عندي قول فقسمته في روايه للبخاري فامرت بقسمته والحديث الاول يدل على مشروعية المبادرة بخارج الصدقة قال ابن بطال فيه ان الخير ينبغي ان يسار به فان الآفات تعرض والموانع غنغ والموت لا يؤمن والتسويق غير محمود زاد غيره وهو انخلص للذمة وأنني للحاجة وأبعد من الماطل المذموم وأردني للرب تعالى وأمحي للذنب والحديث الثاني يدل على ان مجرد مخالطة الصفة لغيرها من الاموال سبب لاهلاكه ونقضه وان كان الذي خلطها بغيرها من الاموال عازما على اخراجها بعد حين لان التراخي عن الانخراج لا يبعد ان يكون سببا لهذه العقوبة أعني هلاك المال واحتجاج من اصح به على نفي الزكاة بالعين صحيح لانها لو كانت متعلقة بالذمة لم يستقم هذا الحديث لانها لا تكور في جز من أجز المال الذي يستقيم اختلاطها بغيرها ولا كونها سببا لاهلاكها مخالطته

(باب ما جاء في تجليلها)

(عن علي عليه السلام ان العباس بن عبد المطلب سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تجليل صدقته قبل ان يحل فرخص له في ذلك رواه النجاشي وعن أبي هريرة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على صدقة فقيل منع ابن جميل وخالد بن الوليد وعباس عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يتم ابن جميل الا أنه كان قديرا فاغناه الله وأما خالد فاكم تظلمون خالد اقد احبس أدراعه وعناده في سبيل الله تعالى وأما له عباس فهي علي ومثلها معها ثم قال يا عمر ما شعرت ان عم الرجل صوابه روى أحمد وسلم وأخرجه البخاري وليس فيه ذكر عمر ولا ما قيل له في العباس وقال فيه فهي عليه ومثلها معها قال أبو عبيد أرى والله أعلم انه أخر عنه اصدقة عامين الحاجة عرضت للعباس وللإمام اربؤس على وجه لنظر ثم يأخذه ومن روى فهي علي ومثلها فقال قال ثعلب من صدقة عامين ذلك العام والذي قبله حديث علي أخرجه أيضا الحاكم والدارقطني والبيهقي وفيه اختلاف ذكره الدارقطني ورجع رساله وكذا رجه أبو داود وقال الشافعي لا أدري أثبت أم لا يعني هذا الحديث ويشهد له ما أخرجه البيهقي عن علي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انا كنا احبنا فاسقنا العباس صدقة عامين رجاله ثقات الا ان فيه انقطاعا ويعضده أيضا حديث أبي هريرة المذکور بعده قوله يتم بكسر القاف وقصها والكسر أفصح وابن جميل هذا قال ابن الاثير لا يعرف اسمه لكن وقع في تعليق التاضي حسين الشافعي وتبعه الرويان ان اسمه عبد الله وذكر الشيخ سراج الدين بن الملائق ان بعضهم سماه حميدا ووقع في

مدرج فيه ولم يذكر ذلك في مسنده اني نعم في كتاب العمادة للمسكري باستادله فيه انقطاع عن ابن عمر انه كتب الى بشر بن مروان اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول اليد العليا خير من اليد السفلى ولا أحسب السفل على الا السائل ولا العليا الا المعطية فهذا يشهد بان التفسير من كلام ابن عمرو يؤيده ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال كنا نحدث ان اليد العليا هي المنفقة قاله في الفتح وفي هذا الحديث الحديث والنعنة ورواه ما بين بصرى ومدني وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الزكاة (عن أبي موسى رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاءه السائل أو طلبت اليه حاجة قال انتمعوا تؤجروا) سواء قضيت الحاجة أم لا (ويقضي الله على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم) ما شاء) وهذا من مكارم أخلاقه صلى الله عليه وآله وسلم ليصلوا جناح السائل وطالب الحاجة وهو فحان باخلاق الله حيث يقول نبيه صلى الله عليه وآله وسلم اشفع نشفع واذا أمر على الله عليه وآله وسلم بالشفاعة عند مع الله بأنه مستغن عنها

لان عند شانه من نفسه وبأشمان جوده فالشفاعة المسببة عنده من محتاج الى تحريه بداعية رواية الى الخبر منها كذا بطريق الاولى وهذا الحديث أخرجه أيضا في الادب والتوحيد وسلم وأبو داود في الادب والترمذي في العلم

والنسائي في الزكاة (عن أسماء بنت أبي بكر) الصديق (رضي الله عنه) ما قالت قال لي النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) لا توكي يقال أوكي ما في صفاته إذا شته بالوكاه وهو الخيط الذي يشده برأس القربة أي

٢٧

رفيو كي علمك أي لا توكي مالك من صدقة خشيعة تنادى فتقطع عندك مادة الرزق (وفي رواية) يهضم فيحصى الله عليه (عليه) والاحسان معرفة قدر الشيء وزنا وعددا وهو من باب المقابلة واحصا الله هاهما المراد به قطع البركة أو حبس مادة الرزق أو عاسبة عليه في الآخرة وفي هذا الحديث الحديث والاحسان والعفة ورواية تامة عن صحابة ورواه كلهم مديون لا عبادة فكوفي وأخرجه البخاري في الأبهة ومسلم في الزكاة وكذا النسائي (وفي رواية) لا توكي من أوعيت المتاع في الوعاء إذا جعلته فيه ووعيت الشيء حفظته والمراد لازم الإيعاء وهو الامساك (فيروي الله عليكم) وإسناده إلى الله مجاز عن الامساك (أرضي ما استطعت) فعل أمر من الرضخ وهو العطاء اليسير أي أنفق من غير احتياق أي ما دمت مستطبعة قادرة على الرضخ وفي هذا الحديث الحديث والاحسان والعفة وأخرجه أيضا في الزكاة والاهبة ومسلم في الزكاة والنسائي فيه وفي عشرة النساء (عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أرايت) أي أخبرني عن حكم (أشياء

رواية ابن جرير أبو جهم بن حذيفة بدل ابن جهم وهو خطأ لطباق الجميع على ابن جهم وقول الأكرانه كان انصاريا وأما أبو جهم بن حذيفة فهو قرشي فافترقا نسبه وأعتاده جمع عتاد يفتح العين المهملة بعدها فوقية وبعد الالف دال مهملة والاعتاد آلات الحرب من السلاح والدواب وغيرها ويجمع أيضا على اعتدة ومعنى ذلك أنهم طلبوا من خالد زكاة أعتاده ظنهم أنهم أهل التجارة وإن الزكاة فيها واجبة فقال لهم لا زكاة فيها على فقالوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن خالد يمنع الزكاة فقال أنكم تظلمونه لأنه حبسها وقتها في سبيل الله تعالى قبل الحول عليه فلا زكاة فيها ويحتمل أن يكون المراد لو وجبت عليه زكاة لأعطاهم ولم يشعربها لأنه قد وقف أمواله لله تعالى متبرعا فكيف يشعربها واجب عليه واستنبط بعضهم من هذا وجوب زكاة التجارة وبه قال جمهور السلف والخلف خلا لداود وفيه دليل على صحة الوقف وصحة وقف المنقول وبه قالت الأمة بأسرها لا بأحنية وبه بعض الكوفيين وقال بعضهم هذه الصدقة أتي منها ابن جهم وخالد والعباس لم تكن زكاة إنما كانت صدقة تطوع كاه الثاني عياض قال ويؤيده ابن عبد الرزاق روى هذا الحديث وذكر في روايته أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يندب الناس إلى الصدقة وذكر تمام الحديث قال ابن النصارى المال كمي وهذا التأويل أليق بالقصة ولا يظن بالصحابه منع الواجب وعلى هذا فعذر خالد واضح منه أن خرج ماله في سبيل الله فبأنى له مال يجتمل للمواساة بصدقة التطوع يكون ابن جهم شفع بصدقة التطوع فعتب عليه وقاله العباس هي على مثلها معها أي أنه لا يمتنع إذا طلبت منه انتهى كلام ابن النصارى قال القاضي عياض ولكن طهر الحديث في الصحيحين أنهم في الزكاة أقروا به ثم روى الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة وإنما كان يمتنع في القريضة ورجح هذا النووي قولاه في على ومثلها معها عما يقوى أن المراد به أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأخذ بهم أنه تجمل من العباس صدقة عامين ما أخرجه أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمرانا كأنهما صدقة مال العباس عام الأول وما أخرجه الطبراني والبراز من حديث ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يملك من العباس صدقة عامين وفي إسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف ورواه البراز من حديث موسى بن طلحة عن أبيه نحوه وفي إسناده الحسن بن عمارة وهو متروك ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وفي إسناده منديل بن عني والعريزي وهو ما مضى في الصواب أنه مرسل ومما يرجح أن المراد ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أراد أن يتحمل ما عليه لأجل امتناعه لكفاه أن يتحمل مثلها من غير زيادة وأيضا الحمل على الامتناع فيه سوطن بالعباس والحديثان يدلان على أنه يجوز تحميل الزكاة قبل الحول ولو أعمين في ذلك ذهب الشافعي وأحمد وبوخليفة وبه قال الهادي والقاسم قال المؤيد بالله

كنت أتحذث أي أتعبدا وأتقرب والخشيت في الأصل لأنهم فكاهه أراد أني عني لأنهم وعن ابن مسعود أن التحنث التحنث الله العتق بلفظ كنت أتحنث بها يعني أتبرع بها قال عياض روى جماعة من الرواة في البخاري بالمثلثة

رواية ومعه في (بم في الجاهلية) قبل لاسلامه (من صدقة أو عتاقة) وكان أعتق مائة رقبة في الجاهلية وحمل على مائة بعير (وصلة رحم فهل) لي (فيها من أحر فقال ٣٨ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسلمت علي) قبول (ما سلف) لك (من

خير) وقال الحري في معناه ما تقدمت من الخير الذي عظمته هو له ويؤيد ظاهر هذا الحديث ما رواه الأرقط في غرائب ماله من حديث أبي سعيد مرفوعا ذا لم الكافر في سنه اسلامه كتب الله له كل حسنة كان زلفها ومحا عنه كل سيئة كان زلفها وكان عمله بعد ذلك الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف والسيئة بشأها إلى أن يتجوز الله عنها لكن هذا لا يخرج على أنواعه الأصولية لأن الكافر لا تصح منه في ذلك كفره عبادة لأن شرطها النية وهي متعذرة منه ونما يتب له ذلك الخير بعد اسلامه تفضلا من الله سبحانه قال في الفتح وأما من قال إن الكافر لا يثاب لحمل معه في الحديث على وجوه أخرى منها أن يكون المعنى أنك بتلك ذلك اكتسبت طباعا جميلة فانتفعت بتلك الطباع في لاسلام أو تكون تلك العادة قد مهدت لك مهونة على فعل الخير أو أنك اكتسبت بذلك ثناء جميلا فهو باق لك في الاسلام أو أن ببركة الخير هديت إلى الاسلام لأن المبادئ عنوان الأعمال أو أنك بتلك الأفعال رزقت الرزق الواسع قال ابن الجوزي

وهو أفضل وقال مالك بن نيرة وسفيان الثوري وداود وأبو عبيد بن الحرث ومن أهل البيت السائر أنه لا يجزئ حتى يحول الحول واستدلوا بالأحاديث التي فيها تعليق الوجوب بالحول وقد تقدمت وتسام ذلك لا يضر من قال بعبادة لتجيب لأن الوجوب متعلق بالحول بلا نزاع وإنما النزاع في الاجزاء قبله

(باب تسرقة لوكاة في بلدها ومراعاة المنصوص عليه لا القيمة وما يقال عند دفعها)

عن أبي بصير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخذ الصدقة

من أغنيا متابعيها في فقرائها ما عنت غلاما يتبعها فاعطاني منها قلو صا رواه الترمذي

وقال حديث حسن وعن عمر بن حصين أنه استعمل على الصدقة فلما رجع قيل له أين

لمال قال والله ما أرسلتني أخذا من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم ووضعناه حيث كنا نضعه رواه أبو داود وابن ماجه وعن طاوس قال كان في كتاب

معاذ من خرج من مخلاف إلى مخلاف فإن صدقته وعشرته في مخلاف عشرة روات

الأثرم في سننه) الحديث الأول هو من رواية حمص بن غياث عن أشعث عن عون بن

أبي بصير عن أبيه وهو لاهل الثقات الأشعث بن سوار فقيه مقال وقد أخرج له مسلم متابعه

قال الترمذي بعد ذكر الحديث وفي الباب عن ابن عباس والحديث الثاني سكت عنه

أبو داود والبخاري ورجال أسناده رجال الصحيح إلا إبراهيم بن عطاء وهو صدوق

والحديث الثالث أخرجه أيضا سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى طاوس الملقب من انتقال

من مخلاف عشرة فصدقته وعشرته في مخلاف عشرة وفي الباب عن معاذ عند الشيخين

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعثه إلى اليمن قال له خذها من أغنياهم وضعها في

فقرائهم وقد استدل بهذه الأحاديث على مشروعية صرف زكاة كل بلد في فقرائه له

وكرهية صرفها في غيرهم وقد روى عن مالك والشافعي والثوري أنه لا يجوز صرفها في

غير فقرائه البلد وقال غيره هم أنه يجوز مع كراهية لما علم بالضرورة أن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم كان يستدعي الصدقات من الأعراب إلى المدينة ويصرفه في فقرائه

المهاجرين والأنصار كما أخرج النسائي من حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال جاء رجل

إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كدت أقتل بعدك في عتاق أو شاة من الصدقة

فقال صلى الله عليه وآله وسلم لولا أني أعطيت فقرا المهاجرين ما أخذتها وما أخرجها

اليمن في وعلقه البخاري عن معاذ أنه قال لاهل اليمن اتقوني بكل خيس وأبيس آخذ

منكم مكان الصدقة فانه أرفق بكم وأنفع للمهاجرين والأنصار بالمدينة وفيه انقطاع

وقال الأسماعيلي أنه مرسل فلا حجة فيه لاسيما مع معارضته لحديثه المتفق عليه الذي

تقدم وقد قال فيه بعض الرواة من الجزية بدل قوله الصدقة أو يحمل على أنه بعد كناية

من في اليمن والأما در معاذ أيضا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله من مخلاف

قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى عن جوابه فانه سأل هل لي فيها من أجر فقال أسلمت علي الخ ما أسلفت من خير والعتق فعل خير فيك أنه أراد أن يقدف من خير الخير يدح فاعله ويجازي عليه في الدنيا فقد روى مسلم من

حدث أنس مرفوعا يشاب في الدنيا بالرزق على ما يفعل من حبه قال ابن المنير لم يثبت الحكم من أجل قوة الاختلاف فيه قال الحافظ ابن حجر لا مانع من أن الله يشب في إحسانه في الإسلام ثواب ما ٣٩ كان صدر منه في الكفر فضلا

الح فيه دليل على أن من انتقل من بلد إلى بلد كان كالماله لاهل البلد الذي انتقل منه
 مهما أمكن إبطال ذلك اليهم (وعن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بعثه إلى اليمن فقل خذ الحب من الحب والشافق من العنم والبعير من الابل والبقرة
 من البقر واهأبوداود وابن ماجه والخبراوات المقدرة في حديث أبي بكر تدل على ث
 القيمة لا تشرع والا كانت تلك الخبرات عبثا) الحديث صحيحه الحاكم على شرطهما
 وفي أسناده عطاء عن معاذ ولم يسمع منه لأنه ولد بعد موته أو في سنة موته أو بعد موته
 بسنة وقال البزار لا نعلم أن عطاء سمع من معاذ وقد استدل بهذا الحديث من قال إنه يجب
 الزكاة من العين ولا يعدل بها إلى القيمة إلا عند عدمها وعدم الجنس وبذلك قال إمامي
 وأقاسم والشافعي والامام يحيى وقال أبو حنيفة والمؤيد بالله اسمان تجزئ مطلقا وبه قال
 الناصر والمنصور وبان و أبو العباس وزيد بن علي واستدلوا بقول معاذ اتقوني بكل خمس
 وإليس فإن الخمس والليس ليس القيمة عن الاعيان التي تجب فيها الزكاة وهو مع كونه
 فعل صحابي لا حجة فيه فيه انتطاع وإرسال كما قدمنا في الشرح للحديث الذي قبل هذا
 فالحق أن الزكاة واجبة من العين لا يعدل عنها إلى القيمة إلا عند الضرورة والخبريات تضمن
 الجيمع خبران وهما يجيز به الشيء وذلك نحو قوله في حديث أبي بكر السابق ويجعل
 معها شاقين أن استبد برأيه وأوعشرين درهما فان ذلك ونحوه يدل على أن الزكاة واجبة
 في العين ولو كانت القيمة هي الواجبة لكان ذلك كذلك لانهما لا يتخالف باختلاف الأزمنة
 والامكانة فتقدير الجبران بمقدار معلوم لا يناسب تعلق الوجوب بالقيمة وقد تقدمت
 الإشارة إلى طرف من هذا (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 إذا أعطيت الزكاة فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا اللهم اجعلها مغنما ولا تجعلها معرمارا
 ابن ماجه وعن عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاكم
 قوم يصدقونهم قال اللهم صل عليهم فانهم أبي أبو أوفى يصدقونه فقال اللهم صل على آل أبي
 أوفى متفق عليه) الحديث الأول أسناده في سنن ابن ماجه هكذا أحد شيوخنا سويد بن سعيد
 حديث الولاء بن مسلم بن البخاري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة فذكر والبخاري بن
 عبيد الطائفي متروك وسويد بن سعيد فيه مقال وفي الباب من وثق بن حجر عبد النسائي
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل يثب بناقته حسنة في الزكاة اللهم بارك فيه
 وفي آله قولا فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا كأنه جعل هذا القول نفس الثواب لما كان له
 دخل في زيادة الثواب لا اللهم صل عليهم في رواية على آل فلان وفي أخرى على فلان
 قولا على آل أبي أوفى يريد أبا أوفى نفسه لأن الآل يطلق على ذات الشيء كقوله في قصة
 أبي موسى لقد أوفى من مارا من حمير آل داود وقيل لا يقال ذلك إلا في حق الرجل
 الجليل قاله واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحرث الأسدي ثم هو وبنه عبد الله بركة

واحسانا انتهى وفي ٥٥
 الحديث الحديث والنعمة
 ورواية تاجي عن تاجي عن
 صحابي وأخرجه أيضا في السبع
 وأدب والعق و أخرجه مسلم
 في الايمان (عن أبي موسى
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال الخازن المسلم
 الامين الذي ينفذ) بنامه كسورة
 مثقلة وخفيفة مضارعة أيضا
 أرنفذ من الانعزال أو من
 التعميل وهو الامضاء (وربما
 قال يعلى ما أمر به) من الصدقة
 (كالموقوفه طيب به نفسه
 قد فقهه إلى) الشخص الذي
 أمره) مبيد له من قول أي الذي
 أمر الأمر (به) أي بالدفع
 (أحد المصدقين) بفتح التاء
 لكن أجره غير مضاعف له عشر
 حسنات بخلاف رب المال فهو
 نحو قولهم في المبالغة القلم أحد
 أساتين وقيد الخازن بكونه
 مسلما لأن الكافر لا يثب له
 ويكونه أمينا لأن الخائن غير
 ماجور ورتب الاجر على
 اعطاه ما أمر به لئلا يكون خائنا
 أيضا وان تكون نفسه بذلك
 طيبة مثله لم لينة فبقية قد
 الاجر والجعل كل الجعل من
 يخل بماله غيره وان يعطى من
 أمر بالدفع اليه لا غيره وهذا
 الحديث أخرجه أيضا في الوكالة

والاجارة ومسلم في الزكاة وكذا أبوداود والنسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ما من يوم يصبح العباد فيه) ينزل فيه أحد (الاملاك ينزلان فيقر أحدهما اللهم أعط منقذاً) ماله في طاعة (خائفا) بفتح

اللام أي عوضا كقوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ر قوله ابن آدم أنفق يتفق عليك (ويقول) الملك (الآخر اللهم اعط
مساكننا) ر د بن أبي حاتم عن أبي
الدردما قال نزل الله تعالى في ذلك فأما من أعطى واتقى إلى قوله العسرى

وقوله لهم اعط مساكننا عو
من قبيح المداكاة لأن تلف
ليس بعطية وظاهره كما قال
القرطبي يسم الواجبات
والمندوبات لكن المندوبات
المنسوبات لا يستحق الدعاء
بالتلف نعم إذا غلب عليه اجل
المذموم بحيث تطيب نفسه
بإخراج ما فيه إذا أخرجه
ورواة هذا الحديث كاهن
مدينون وأخرجه مسند الزكاة
والناس في عشرة النساء وكذا
أخرجه من حديث أبي الدرد
أحمد وابن حبان في صحيحه
والناس في صحيحه وأبو
من طريق الحاكم بالخط من
يوم طاعت فيه شمس الأوك
بجنتيها ملكا يسيان نداء
يسمعه خلق الله كاهن غير المتأثر
بأيهما الناس هو إلى ربكم ن
ما قرأ في خبر مما أكثروا
بآيت الشمس لا وكان
بجنتيها ملكا يسيان نداء
يسمعه خلق الله كاهن غير المتأثر
الله اعط منة فأخذا وأما
مسكاننا ونزل الله في ذلك قرآنا
في قول المالكين يأيهما الناس
قالوا إلى ربكم في سورة يونس
بالله يبعث إلى دار السلام
يحيى من يشاء إلى صراط
ستقيم ونزل الله في قوائمه اللهم
عط منة فأخذا وأما

لرؤا تحت الشجرة واستل بهما الحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء وكرهه
من جمهور قال ابن السكيت وهذا حديث يعكر عليه وقد قال جماعة من العلماء يدعوه
أخذ الصدقة للمتصدقين هذا الدعاء لهذا الحديث وأجيب عنه بأن أصل الصلاة الدعاء
لأنه يختلف بحسب المدعولة وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على أمته دعاء لهم
لغيره وصلاة أمته دعاء له بزيادة اقربته والرفق ولذا كانت لا تليق بغيره وفيه ليل على
أنه يستحب الدعاء عند أحد الزكاة عطيها وأوجه بعض أهل الطاهر وحكام الخناطى
وجه البعض الشافعية وأجيب بأنه لو كان واجبا لعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الساعة وهو راسا مأخذا الإمام من الصدقات والديون وغيرها لا يجب عليه فيه
الدعاء فكذلك الزكاة وأما لا يهتبه محل أن يكون لوجوب خاصية لكون مسلاته
على الله عليه وآله وسلم سكاكهم بخلاف غيره

• (باب من دفع صدقة إلى من طنه من أهلها مباح غيبا) •

(عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رجل لا تصدق بصدقة
تخرج صدقته فوضعها في يد سارق فصبروا يصدقون تصدق على سارق قال اللهم لك
الحمد على سارق لا تصدق بصدقة تخرج صدقته فوضعها في يد زانية فصبروا يصدقون
تصدق البيلة على زانية فقال اللهم لك الحمد على زانية فقال لا تصدق بصدقة تخرج
صدقته فوضعها في يد غنى فصبروا يصدقون تصدق على غنى فقال اللهم لك الحمد على
زانية وعلى سارق وعلى غنى فأتى قبل له أما صدقة لا فقد قبلت أما الزانية فلعلم الله استعف
به من زناها ولعل السارق أن يستعف به عن سرقة واهل الغنى أن يعتبر فيمنع مما آتاه
الله عز وجل متفق عليه) قال رجل لوقع عند أحد من طريق ابن لهيعة عن
الأعرج في هذا الحديث أنه كان من بني إسرائيل فإد لا تصدق زانية في رواية متفق
عليها له ذلك وهذا لا ينفذ من باب الالتزام كالأذمة ولا التسم فيه مقدركا أنه قال
ر الله تصدق قوله في يد سارق أي وهو لا يعلم أنه سارق وكذلك على زانية وكذلك على
غنى قوله تصدق بضم أوله على البناء المعجول قوله لك الحمد أي لاني لأن صدقتي وقعت
في يد من لا يستحق ذلك لحدوث كان ذلك بارادتك لا بارادتي قال الطبري لما عزم أن
يتصدق على مستحق فوضعها في يد سارق حمد الله على أنه لم يبق له أن يتصدق على من هو
أسوأ حالا أو أجرى الحد مجرى التسبيح في استعماله عند مشاهدته ما ينبغي منه تعظيما
لله تعالى فلما نهى عن فعله نهى هو أيضا قال الله لك الحمد على سارق أي تصدقت
عليه وهو مستحق بحذوف قال الحافظ ولا يعني به هذا الوجه وأما الذي قبله بأبهى منه
ولدى يظهره قول والله سلم وفوض ورضي بقضاء الله حمد الله سبحانه على تلك الحال لأنه

لنهار إذا نزل إلى قوله للعسرى وقوله يجيبته آية جسه بهم الجيم وسدون النون وهي الباحية
الحديث الترغيب في الاتفاق في وجوه البرهان ذلك موعود عليه بالخلف في العاجل زيادة على الثواب الآجل وتضمنت

الآية الكريمة الوعد بالتيسير ان يتحقق وجود البر والوعيد بالتيسير بمكة والتيسير المذكور اعم من أن يكون
لاحوال الدنيا أو لاحوال الآخرة وكذا دعاء الملك بالخلف ٤١ يحتمل الامر بين وأما الدعاء بالتلف فيجوز ان تلف

ذلك المال بعينه أو تلف نفس
صاحب المال أو المراد به فوات
أعمال البر بالتشاغل بغيرها قال
النووي الاتفاق المردوح ما كان
في الطاعات وعلى العيال
والضيقات والتطوعات (وعنه)
أي عن أبي هريرة (رضي الله
عنه) أنه سمع رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم) يقول
مثل البخيل والمنفق كمثل
رجلين عليهما حبيبتان من
حديد لا تكراهما بالوحدة وفي
رواية بالنون وهي بالوحدة
ثوب شخصه ومن ولا مانع من
اطلاقه على الدرع (من ثوبهم)
جمع أي إلى تراقيمها) جمع
ترقوة العظماء من المنرفين في
أعلى الصدور من رأس المنكبين
إلى طرف ثغرة الصدر (وأما
المنفق فلا يتفق) شيئا رالا
سبغت أي امتدت وغطت (أو
وفرت) من الوفور والشك
من راوى أي كذا (على
جلده حتى تخفى أي تستتر في
رواية تجن من أجن الشيء إذا
ستره) بنانه أي أصابعه وروى
بنيانه وهو تصحيف وفي رواية
حتى تغشى أنامله (وتعشرو
ثره) تقول عفت الديار إذا
درست وعفاها الريح إذا
طمسها وهو في الحديث متعدد
أي تمحو أثر مشي به لسبوغها

المجود على جميع الاحوال لا يحمده على المكره سواء وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم كان اذا رأى مالا يعجبه قال الحمد لله على كل حال - اه فأتى وقيل له في رواية
الطبراني فساء ذلك فأتى في منامه وكذلك أخرجه أبو نعيم والاسماعيلي وفيه تعيين أحد
الاحتمالات التي ذكرها ابن اتمين وغيره قال الكرماني قوله أي أرى في المنام أو سمع
هاتفاملكا أو غيره أو أخبره نبي أو أفاء عام وقار غيره أو أفاء ملك فكله فقد كان الملازمة
تلكم بعضهم في بعض الامور وقد ظهر بما سلف ان الواقع هو الاول دون غيره قوله
اما صدقتك فقد قبلت في رواية الطبراني ان الله قد قبل صدقتك في الحديث لانه على ان
الصدقة كانت عندهم شئصة بأهل الحاجة من هه الخبير له اذا تجبوا وفيه رغبة
المتصدق اذا كانت صالحة قبلت صدقته ولولم تقع الموقع واختلقت انتهت في الاجزاء
اذا كان ذلك في زكاة الفرض ولا دلالة في الحديث على الاجزاء ولا المنع ولهذا ترجم
الجزء على هذا الحديث بالنظر الاستفهام فقال باب اذا صدق على غنى وهو لا يعلم ولم
يحزم بالحكم قال في الصحيح فان قيل ان الخبر إنما تضمن قصة حصة رقع الاطلاع فيها على
قبول الصدقة برؤيا صادقة تناقضية فمن أين يقع تعميم الحكم فالجواب ان التخصيص
في هذا الخبر على رجاء استعناف هو الدال على تعدية الحكم فيقتضى ارتباطه بالتبطل
بهذه الاسباب انتهى

باب برائة المال بالدفع الى السلطان مع العدل والجور

وانه اذا ظلم بزيادة لم يحتسب به عن شيء

(عن أنس ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أدبت الزكاة المرسولة
فقد برئت منها الى الله ورسوله قال نعم اذا أدبتا الى رسول الله برئت منها الى الله ورسوله
فلان أجرها وانما على من بدلها محتمل لا محذور قد احتج به ومعه من يرى المجمل في الامام
اداه لك عنده من سمان اقتراء دون الملك وعن ابرهيم عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم قال انها ستكون بعدى أثره وأمور تمسكروها قالوا يا رسول الله ما
تأمرنا قال تؤدوا الحق الذي عليكم ويسانون الله لدى ابيكم متفق عليه وعن وائل بن
حجر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجل يسأله فقال أرايت ان كان علينا
أمر ائتمموا به حتى نأمر بالواحقهم فقال ائتمموا وأطيعوا فانما عليهم سمعنا ما
وعليكم ما سمعتم رواه مسلم والترمذي وصححه الحديث الاول أخرجه أيضا الحرث بن
وهب وأورد الحفاظ في التلخيص وسكت عنه وفي الباب عن جابر بن عتيق مرفوعا
عند أبي راود بلانظ سياة لكم ركب مبهضون فاذا أتوكم فرجبوا بهم واخلوا بينهم
وبين ما يتفنون فان عدلوا فرفقهم - موار ظلموا فعلموا وأرضوهم فان تمامز كاتكم
رماهم وعن سعد بن أبي وقاص عند الطبراني في الاوسط مرفوعا دفعوا اليهم ما صلوا

٦ نيل ح يعنى ان الصدقة تستر خطايا المتصدق كما يستتر الثوب لذي يجبر
على الايض أثر مشي لابس به برور الذيل عليه فضرب المثل بدرع سابعة فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه والمراد ان

الجلود اذا ذهب بالصدقة انفسها صدر وطابت به انفسه فتوسعت بالانتفاق (وأما الجليل فلا يريد ان يتفق شيئا الا لوقت) أي
التصقت (كل حادثة) يسكون الالام ٤٢ (مكانها هو يوسعها ولا تتسع) نهرب المثل برجل أراد ان يلبس

درعا يستحسن به فخا يدها يدها
ويزار تمر على سائر جسده
فاجتمعت في عنقه فلم تمت ترقوته
والله في ان الجليل اذا حدثت
نفسه بالصدقة تمت نفسه
وضاق صدره وانقبضت يدها
(عن أبي موسى رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال على كل مسلم صدقة) أي على
سبيل الاستحباب المتأكد ولا
في المال سوى لزكاه الا
على سبيل النسيب ومكارم
الاخلاق كما قاله الجمهور (فقالوا
يا بني الله فمن لم يجد ما يصدق به
(قال بعمل يده من ينفع نفسه
ويصدق قالوا فان لم يجد قول
يعتد اذا لم يجد المهور)
أي المعلوم والمأجر (فقالوا فان
لم يجد) أي لم يتدر (فول عليه عمل
بالمعروف) وعند البخاري في
الادب من وجه آخر عن شعبة
فإن أمر بطيرا أو بالمعروف وزاد
أبو داود وأبو داود والسيوطي
عن أبي بكر (وليسك عن الشر
فإنما) أي الخصلة التي هي
الامساك (له) أي للامساك
(صدقه) وظاهره ان الامر
بالمعروف والامساك عن الشر
رتبة واحدة وليس كذلك بل
الامساك هو الرتبة الاخيرة قول
الزبير بن المنبر انما يحصل ذلك
للممسك عن الشر اذا نوى
بالامساك لقربة بخلاف محض
الترك والامساك أعظم من تركه

لنهر وعن ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وأبي سعيد عند سعيد بن منصور
و برأي شعبة ان رجلا سألهم عن الدفع الى السلطان فقالوا ادفعها الى السلطان وفي
رواية ان قال لهم هذا السلطان يفعل ما ترون فادفع اليه زكاتي قالوا نعم ورواه البيهقي
عنهم وعن غيره هم أيضا وروى ابن أبي شيبة عن طريق قزعة قال قلت لابن عمر ان لي مالا
فالي من أدفع زكاته قال ادفعها الى هؤلاء القوم يعني الامراء قلت اذا يتخذون بها شيئا
وطيبا قال وان وفي رواية انه قال ادفعوا صدقة أموالكم الى من ولاه الله امركم فمن بر
فانفسه ومن أثم فعليه وفي الباب أيضا عند البيهقي عن أبي بكر الصديق والمغيرة بن شعبة
وعائشة وخرج البيهقي أيضا عن ابن عمر باسناد صحيح انه قال دفعوها اليهم ونسروا
الخروج ونسروا أيضا عن حديث أبي هريرة انك انك اصدق فاعطه صدقة فان اعتدى
عليك فقله ظهرك ولا تلعنه وتل لهم اني احسب عندك ما أخذته في قوله أثره بفتح
الهمزة راء المثلثة هي اسم للاستئثار الرجل على أصحابه والاحاديث المذكورة في
الباب استدل بها الجمهور على جواز دفع الزكاة الى سلاطين الجور واجرائهم اوحكى
المهمل في البحر عن العترة وأحد قول الشافعي ان لا يجوز دفع الزكاة الى الظالمين ولا
يجزئ واستدلوا بقوله تعالى لا ينال عهدى الظالمين ويحارب بان هذه الآية على تسليم
صحها الاستدلال بها الى محل النزاع عمومها مخصص بالاحاديث المذكورة في الباب وقد
زعم بعض المتأخرين ان دلالة المذكرة لا تدل على مطالب الجوزين لانها في المصدق
والنزاع في الرواية وهو غلغل عن حديث ابن مسعود وحديث وائل بن حجر المذكورين في
الباب وقد حكى في التقرير عن أحمد بن عيسى والباقر مثل قول الجمهور وكذلك عن
المنصور وأبي مضر وقد استدل امامنا أيضا بما رواه ابن أبي شيبة عن خزيمة قال سأل
ابن عمر عن زكاة فتل دفعها اليهم ثم سأله به ذلك فتل لاتدفعها اليهم فانهم قد
ضاعوا الصلابة وهذا مع كونه قول صحيح ولا حجة فيه ضعيف الاسناد لانه من رواية
جابر الجعفي ومن جملة ما احتج به صاحب البحر للثانين بالجواز بانهم لم يزلوا يؤخذ كذلك
ولا تعاد وجبنا عليها لم يثن على من أخطأ الخوارج وأجاب عن الاول بانه ليس باجماع وعن
الثاني ان ذلك كالمدرأ ومصلحة اذا تصرع بالاجزاء ولا يحنى ضعف هذا الجواب
وا في ما ذهب اليه الجمهور من الجواز والاجراء (وعن بشير بن الخصاصية قال قلنا

يا رسول الله رقومنا من أصحاب الصدقة يعتمدون علينا أفنكفكم من أموالنا بقدر
ما يعتمدون علينا فقال لا رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا عبد الرزاق وسكت عنه
أبو داود والمنذري وفي اسناده ديسم السدي عن ذكره ابن حبان في النقات وقال
في التقرير مقبول وفي الباب عن جرير بن عبد الله وأبي هريرة عند البيهقي والحديث
استدل به على انه لا يجوز كتم شيء عن المصدقين وان ظلموا وتعذوا وقد عورض ذلك
بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم من سئل فوق ذلك فلا يعطه كما تقدم في حديث أنس

الطويل
عن غيره وكان قد صدق عليه بالسلامة منه فان كان شره لا يتعدى
نفسه فقد تصدق على نفسه بان منها من الانتم قال وليس ما تضمنه الخبر من قوله فان لم يجد ترتيبا وانما هو لا يوضح لما فيه

من يجز عن خصاله من الخصال المذكورة فإنه يمكنه خصال أخرى فمن أمكنه أن يعمل بيده فيصدق وأن يغيب الملهوف وأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويسلك عن الشر فليقبل الجميع ٤٣ ومقصود هذا الباب ينزل منزلة

الطويل الذي رواه عن كتاب أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تقدم الجمع بين هذا الحديث وبين ذلك هناك قال ابن رسلان لعل المراد بالمنع من السكت أن ما أخذ الساعي ظمأ يكون في ذمته لرب المال فإن قدر المالك على استرجاعه منه استرجعه والاستعانة في ذمته

(باب أمر الساعي أن يعد الماشية حيث ترد الماء ولا يكانهم حشدها إليه)

(عن عبد الله بن عمرو وابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال تؤخذ صدقات المسكين إلى مياههم رواه أحمد وفي رواية لأحمد وأبو داود لا يجلب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في ديارهم) الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى والمحقق في التلخيص وفي إسناده محمد بن إسحق وقد عنع عن في الباب عن عمران بن حصين عن أحمد وأبي داود والنسائي والترمذي وابن حبان وصححه أحمد بن حنبل حديث الباب وعمر بن أسعد عن أحمد وابن حبان وعبد الرزاق وأخرجه النسائي عنه من وجه آخر قوله لا يجلب بفتح الجيم واللام ولا جنب بفتح الجيم والنون قال ابن إسحق معنى لا يجلب أن تصدق الماشية في موضعها ولا تجلب إلى المصدق ومعنى لا جنب أن يكون المصدق باقصر مواضع أصحاب الصدقة فتجنب إليه فهو أعز ذلك وفسر مالك الجلب بأن تجلب الفرس في السباق فيحرك وراه شيء يستحب به فيه في الجنب أن يجنب مع الفرس الذي ساق به فرسا آخر حتى إذا دنا تحول لراكب عن الفرس المجنوب فسبق قال ابن الأثير له تفسيران فذكرهما وتبعه المنذرى في حاشيته والحديث يدل على أن المصدق هو الذي يأتي للصدقات ويأخذها على مياه أهلها لأن ذلك أسهل لهم

(باب سمى الإمام المواشي إذا تنوعت عنده)

عن أنس قال عدت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الله بن أبي طلحة ليجسكه ووافيته في يده الميسم يسم أهل الصدقة أخرجه وأبو داود ابن ماجه دخلت على فاطمة صلى الله عليه وآله وسلم لم وهو يسم غنما في آذانها عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمران في الظاهر ناقة عيب فقال أم نعم الصدقة أو من نعم الجزية قال أسلم من نعم الجزية رعاها ان عليها ميسم الجزية رواه الشافعي) قول الميسم بكسر الميم وسكون الياء التسمية وفتح السين المهملة وأصله موسم لأن فاهه وأولكنها لما سكت وكسر ما قبلها قلبت يا وهي الحديدة التي يوسم بها أي يسمها وهو نظير الخاتم وفيه دليل على جواز رسم أهل الصدقة ويطبق غيرهما من الأنعام والحكمة في ذلك تميزها وإبرادها من أخذها ومن النقطها ولهم فيها أصحاب فلا يشترها إذا تصدق بها أمثالا لا يعود في صدقته قال في الفتح ولم أقف على تصريح بما كان مكتوبا على ميسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا أن ابن الصباغ

الصدقات في الأجر ولا سيما في حق من لا يقدر عليها ويقتسم منه أن الصدقة في حق النادر عليها أفضل من الأعمال القاصرة ومحصل ما ذكره في حديث الباب أنه لا بد من الشئنة على خلق الله وهي أبا المال أو غيره والمال إما حاصل أو مكتسب وغير المال إما فعل وهو الأمانة وأما ترك وهو الامساك انتهى وبسط في التلخيص في بيان ذلك والذي ذكرناه فيه كناية ورواة هذا الحديث كوفيون الأشيخ البخاري فبصري وشعبة فواسطي وفيه الحديث والعنعنة ورواية الابن عن أبيه عن جده وأخرجه مسلم والنسائي في الزكاة (عن أم عطية رضي الله عنها) أنها قالت بعثت إلى نسيبة أم عطية (الانصارية بشاة) من الصدقة (فأرسلت) نسيبة إلى عائشة رضي الله عنها) رقة كانت مقتضى الظاهر أن تقول بعثت إلى بضمير المتكلم الجرو والكماء ببرت عن نفسها بالظاهر حيث قالت إلى نسيبة موضع المضمرة الذي هو ضمير المتكلم الجرو وأما على سبيل الالتفات أو جردت من نفسها ذاتا تسمى نسيبة وأيس أم عطية غير نسيبة بل هي هي ونحو هذا التوهم زاد ابن

السكن هنا عن الفربري قال أبو عبد الله أي البخاري نسيبة هي أم عطية (منها) أي من الشاة (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عندكم نسي (فقلت لا) نسي عندنا (أما أرسلت به) أم عطية (نسيبة من تلك الشاة فقال هات فقد

بلغت محالها) أي وصات إلى الموضع الذي تحمل فيه بصيرورته ملكا للصدقة بهنأ عليهم وصحت منها هديهم وانما قال ذلك لأنه
كان يحرم عليه أكل الصدقة وترحم البخاري لهذا الحديث ٤٤ باقظ باب قدركم يعطى من الزكاة ومن

الصدقة وحكم من أعصى ما
انتهى وأشار بذلك إلى الرد على
من كره أن يدفع إلى شخص واحد
قدر الزكاة وهو محكي عن أبي
حنيفة وقال محمد بن الحسن
لأنه بأس به وقال غيره لفظ الصدقة
بسم النرض والنزل ولزكاة
كذلك لكم الانطوق غالباً الأعلى
المزروض دون التطوق عن أبي
أخس من الصدقة من هذا
الوجه ولفظ صدقة من حيث
الاطلاق على الشرض ترادف
الزكاة لأن من حيث الإطلاق على
النزل وقد تكررت في الأحاديث
لفظ الصدقة على المزروضة
ويمكن الأغلب التفرقة والله
أعلم (عن أنس رضي الله عنه
أب بكر الصدقة يدق رضي الله
عنه كتب له) الفريضة التي
تؤخذ في زكاة أيوان (التي
أمر الله رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) به (ومن
بلغت صدقته بنت مخاض) بن
كان عنده من الإبل خمس
وعشرون إلى خمس وثلاثين
وبنت لخماس الأثني من الإبل
وهي التي تملأ عام سميت به لأن
أمها أن لها أن تلحق بالخماس
وهو وجع الولادة وإن لم تحمل
(وايستعبد أي بنت المخاض
موجوده وعنده بنت لبون)
أنثى وهي التي أن لها من ثمة

من أشافعيه نزل إجماع الصحابة على أن يكتب في ميسم الزكاة أو صدقة وقد كره
بعض الحنفية الوسم بالميسم لدخوله في عموم النهي عن المثلة وحديث الباب يخص
هذا العموم فهو حجة عليه وفي الحديث اعتناء الإمام بأموال الصدقة وتوليها بنفسه
وجواز تأخير القسمة لأن الوسم لا يستغنى عن الوسم قوله أن عليه بسم الجزية الخ فيه
دليل على أن وسم إبل الجزية كان يفعل في أيام الصحابة كما كان يوسم إبل الصدقة

(أبواب الرضا ف اثمانية)

(باب ما جاء في الفقير والمساكين ومسألة واغنى)

(عن أي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس المسكين الذي تردده القمرة
والقمرة تان ولا الأقمرة والأقمرة متان انما المسكين الذي يتعفف أقرؤا ان شئتم لايسألون
الناس إماماً وفي لفظ ليس المسكين الذي يطوف على الناس تردده للقمة والأقمرة
والقمرة والقمرتان ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن به فيتمصّدق عليه ولا
يقوم فيه مال الناس متفق عليهم ما) قوله ولا الأقمرة والأقمرة تان في رواية للبخاري إلا كاة
والا كتان قولاً يغنيه هذه صفة زائدة على الغنى المبني إذا يلزم من حصول اليسار
للمرء أن يغني به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر وكأن المعنى نفي اليسار المقيد بدبانه يغنيه
مع وجود أصل اليسار وفي الحديث دليل على أن المسكين هو الجامع بين عدم الغنى
وعدم تقطن الثامر له لما يظن به لاجل تعذره وتظهره بصورة الغنى من عدم الحاجة
ومع هذا فهو مستعفف عن السؤال وقد استدله من يقول أن الفقير أسوأ حالاً من
المساكين وأن المسكين الذي له شيء لكنه لا يكفيه والفقير الذي لا شيء له ويؤيده قوله
نعماني أما السنية فكانت لما كين يعملون في الصر فسماهم مساكين مع أن لهم
سنية يعملون فيها وإلى هذا ذهب الشافعي والجمهور وكما قال في الفتح وذهب أبو حنيفة
والاعترة إلى أن المسكين دون الفقير واستدلوا بقوله تعالى أو مسكيناً مربة قالوا لأن
المراد أنه يلصق بالتراب للعري وقال ابن القاسم وأصحاب مالك إنهم ما سواه وروى عن
أبي يوسف ورجحه الجلال قال لأن المسكنة لازمة للفقير إذ ليس معناها الذل والهوان
فانه ربة كان يغني النفس أعز من الملوك إلا كابر بل معناها العجز عن إدراك المطالب
الذي ربه والعاجز سالك عن الانتهاض إلى مطالبه انتهى وقيل الفقير الذي يسأل
والمساكين الذي لا يسأل حكاه ابن بطال وظاهره أيضاً أن المسكين من اتصف بالتعفف
وعدم الخفاف في السؤال لكن قال ابن بطال بعناء المسكين الكامل وليس المراد نفي
أصل المسكنة بل هو كقوله أتدرون من المناس الحديث وقوله تعالى ليس البر إلا أية
وكذا قرر رد القرطبي وغير واحد ومن جملة جمع القول الأول قوله صلى الله عليه وآله وسلم
الاهم أحبني مسكيناً مع تفرقه من الفقر الذي ينبغي أن يعول عليه أنه يقال المسكين

من
فمنه ابونا رافاً ما قبل منه أي من المال من الزكاة (ويعطيه المصدق) كحدث أخذ الصدقة
وهو الساعي الذي يأخذ الزكاة (عشر بن درهم) فضة من النقرة الخالصة وهي المراد بالدرهم الشرعية حيث أطلقت (أو

واحدة فصرف الخطاب للمالك وقال أبو حنيفة معنى لا يجمع بين متفرق ان يكون بين رجلين أربعون شاة فاذا اجعها
فشاة واذا فرقا فلا شيء ولا يفرق بين مجتمع يكون ٤٦ لرجل مائة وعشرون شاة فاذا فرقا المصدق

أربعين أربعين فثلاث شاة
وقال أبو يوسف معنى الأول أن
يكون للرجل ثمانون شاة فاذا
المصدق قال هي يسقى وبين
اخوتي لكل واحد عشرون فلا
زكاة أو يكون له أربعون
ولا خونه أربعون فيقول كلها
لي فشاة (وفي رواية عنه) أي
عن أبي رضي الله عنه (ان أبي
بكر رضي الله عنه كتب له
الزينة التي فرض رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم
فكان من خيل طيز فتم ما
يتراجعان بينهما بالروية) يريد
ان المصدق اذا أخذ من أحد
الخلطين ما وجب أو بعضه من
مال أحدهما فان يرجع الخياط
الذي منه الواجب أو بعضه
بقدر حصته الذي خاطبه من
مجموع المالين مثلاً في المثل
كأشمار والحبوب وقيمة في
المقوم كالابل والبقر والغنم فلو
كان لكل منهما عشرون شاة رجعت
الخليط على خليطه بقيمة نصف
شاة لا بنصف شاة لانها غير مثابة
ولو كان لهما مائة ولا أكثر
نحوه فأخذ الساعي الشاتين
الواجبتين من صاحب المائة
رجع بثلاث قيمتهما أو من صاحب
الخمسين رجع بثلاث قيمتهما ومن
كل واحد مائة رجع صاحب
المائة بثلاث قيمة شاة وصاحب

الرجل غنيا فذهبت الهادوية والحنفية الى أن الغنى من ملك النصاب فيحرم عليه أخذ
الزكاة واحتجوا بما تقدم في حديث معاذ بن قول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تؤخذ من
أغنيا ثم وترد في فقراتهم قالوا فوصف من تؤخذ منه الزكاة بالغنى وقد قال لا تحل
الصدقة لغنى وقال بعضهم هو من وجد ما يغني ويغنيه حكام الخطابي واستدل به
أخوه أبو داود وابن حبان وصححه عن سهل بن الحنفية قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من آل وعنده ما يغنيه فانه يستكثر من النار قالوا يا رسول الله وما يغنيه
قال قدر ما يعديه ويغنيه وسياق وقال الثوري وابن المبارك وأحمد وأبو جعفر وجماعة
من أهل العلم هو من كان عنده نحوون درهما أو قيمته واستدلوا بحديث ابن مسعود
عند الترمذي وغيره مرفوعاً عن يسأل الناس وله ما يغنيه جامع يوم القيامة ومثله في
وجهه نحوه قيل يا رسول الله وما يغنيه قال نحوون درهم أو حسابهم من الذهب
وسياق وقال الشافعي وجماعة اذا كان عنده نحوون درهمين أو أكثر وهو محتاج فله ان
يأخذ من الزكاة وروى عن الشافعي ان الرجل قد يكون غنيا بالدرهم مع الكسب ولا
يغنيه الف مع ضيقه في نفسه وكثرة عياله وقال أبو عبيد بن سلام هو من وجد أربعين
درهما واستدل بحديث أبي سعيد الآتي بلانظ وله قيمة أو قيمة لان الأربعين الدرهم قيمة
لأوقية وقبل هو من لا يكفيه غله أرضه للسنة حكام في البحر عن أبي طالب والمرضى
قوله ولا الذي مرة سوى مرة بكسر الميم وتشديد الراء قال الجوهري المرة القوة وشدة
العقل ورجل صرير أي قوي ذو مرة وقال غيره مرة القوة على الكسب والعمل واطلاق
المرة هنا وهي القوة مقيده بالحديث الذي بعده أعني قوله ولا اقوى مكتسب فيؤخذ من
الحديثين ان مجرد القوة لا يقتضي عدم الاستحقاق الا اذا قرن بها الكسب وقوله سوى
أي مستوى الخلق قاله الجوهري والمراد استواء الاعضاء وسلامتها قوله جلدين
بساكن اللام أي قويين شديدين قال الجوهري الجلدة يفتح اللام هو الصلابة والجلادة
تقول منه جلاد الرجل بالضم فهو جلدي يعني ساكن اللام وجلديين الجلدة والجلادة
قوله مكتسب أي مكتسب قدر كسايته وفيه دليل على انه يستحب للامام أو المالك الوعظ
والتهذير وتعرف الناس بان الصدقة لا تحل لغنى ولا الذي قوة على الكسب كما فعل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويكون ذلك برفق (وعن الحسن بن علي قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تأكل حوت وان جاء على فرس رواه أحمد وأبو داود
وهو حجة في قبول قول السائل من غير تحليف واحسان الطائفة وعن أبي سعيد قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم من سأل وله قيمة أو قيمة فقد ألحق رواه أحمد وأبو
داود وآتاني وعن سهل بن الحنفية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من
سأل وعنده ما يغنيه فانما يستكثر من جهنم قالوا يا رسول الله وما يغنيه قال ما يغنيه

نحوه بن ثلثي قيمة شاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان اعرايا سأل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن الهجرة) أي ان يبايعه على الإقامة بالمدينة ولم يكن من أهل مكة الذين وجبت عليهم الهجرة قبل الفتح

(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ويحك) كلمة وتوجع من وقع في هلكة لا يستصحبها (ان شأنها) أى القيام بحق الهجر
(شديد) لا يستطيع القيام بها الا القليل ولعلها كانت متعذرة ٤٧ على السائل شاقة عليه فلم يجبه اليه

(فهل لك من ابل تؤدى صدقة) زكاتها (قال نعم) الى ابل تؤدى زكاتها (قال فاعل من وراء الحار) أى القرى والمدن وكأله قال اذا كنت تؤدى فرض الله عليك فى نفسك ومالك فلا تبالي ان تقيم فى بيتك ولو كنت فى أبعده مكان (فان الله ان يترك) أى ينقصك (من) ثواب (عملك) وهذا الحديث أخرجه أيضا فى الهجرة والادب والهيبة ومسلم فى المغازى وأبو داود فى الجهاد والنساق فى البيعة والبيهقى (عن أنس رضى الله عنه أن أبابكر رضى الله عنه كتب لفريضة الصدقة التى أمر الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة) بفتح الجيم والذال المجهمة التى لها أربع سنين وطعنت فى الخامسة (وليت عنده جذعة وعنده حقة) بكسر الحاء وفتح القاف المشددة التى لها ثلاث سنين وطعنت فى الرابعة (فأما تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين) بضم الشا الهجرية عن خمس من الابل يدفعها للمصدق (ان استيسر تاله) أى وجسد تانى مائتته (أو عشرين درهما) فضة من النقرة وكل منهما أصل فى نفسه لا بدل لانه قد خيف ما وكان ذلك معهما لا يجبرى مجبرى

أوبعث به رواء أحمد وأحجبه وأبو داود وقال يعقوب بن يعقوب عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل وله ما يغنيه جاءت يوم القيامة خدوشا وكدوشا فى وجهه قالوا يا رسول الله وما غناه قال خسر درهما وحسابه من الذهب رواء الخمسة وزاد أبو داود وان ما جبه والترمذى فقال رحل لغيره ان نعمة لا يحدث عن حكيم بن جبير فقال سفيان حدثنا زهير بن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد) أما حديث الحسن بن علي فالذى وقد نأى عنه فى النسخ الصحيحة من هذا الكتاب ان الراوى للحديث الحسن بن علي وفى سنن أبي داود وغيرهما ان الراوى للحديث الحسن بن علي وهذا الحديث فى إسناده يعلى ابن أبي يحيى - مثل عنه أبو حاتم الرازى فقال مجهول وقال أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن قد روى من وجوه صحاح - ضور الحسين بن علي عنده - ولله عليه وآله وسلم وأهله بين يديه وتقبيله إياه فأما الرواية التى برويها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكلها مراسيل وقال أبو القاسم البغوي فى محجته نحو ما من ذلك وقال أبو عبد الله محمد بن يحيى بن الخزاز سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهله ولم يكن يديه وبين أخيه الحسن بن علي الأطهر واحد وحديث أبي سعيد سكت عنه أبو داود والمذرى ورجال إسناده ثقات - عبد الرحمن بن محمد أبي الرجال المذكور فى إسناده قد وثقه أحمد والدارقطنى وابن معين وذكره ابن حبان فى الثقات وقال رجلا خطأ وحديث سهل بن جهم بن حبان وصححه وحديث ابن مسعود حسن الترمذى وقال وقد تكلم شعبة فى حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث قول وان جاء على فرس فيه الأمر بيمين الطن بال - لم الذى امتن نفسه بهذا السؤال فلا يقابل بسوء الظن به واحتماره بل بكرمه باظهار السرور له ويقدر ان الفرس التى تحته عارية أو أنه ممن يجوز له أخذ الزكاة مع الغنى كمن تحمل جمالة أو غرم غرمالاص - لاح ذات البين قول له قيمة أو قيمة قال أبو داود زاده شافى روايته وكانت الاوقية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين درهما قوله فقد ألحق قال الواحدى الاضاف فى اللغة هو الاصلاح فى المسئلة قال أبو الاسود الدؤلى ليس للسائل الملقب من ل الرد قال الزجاج معنى فى ألحق شمل بالمسئلة والالاف فى المسئلة هو ان يشتمل على وجوه الطلب بالمسئلة كاشتمال الالاف فى الغطية وقال غيره معنى الاضاف فى المسئلة أنه ما أخذ من قولهم ألحق الرجل اذا مشى فى لطف الجبل وهو أمر - له كأنه استعمل الخشونة فى الطلب قولاً فانما يستكثر أن يطلب الكثرة قوله ما يعقوب بفتح العين أيضا فى رواية التخيير يكون المعنى ان الانسان اذا حصر له أكله فى النهار نداء أو عشاء كفته واستغنى بها وعلى رواية الجمع يكون المعنى

تدبيل لقيمة لاخلاف - لان فى الازمنة والامكنة فهو تدبيل بصر قدره الشارع كالصاع فى المصرة (ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عندها حقة وعنده الجذعة فانها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق) بتخفيف الصادى السائى (عشرين

درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الابنت لبون) أنثى (فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطى) المصدق
بالتشديد وهو المال (شاتين أو
٤٨ عشرين درهما ومن بلغت صدقة بنت لبون) وهى التى لها ستان وطهنت

فى الثالثة (وعنده صدقة فأنما تقبل
منه الحقة ويعطيه المصدق)
بالخفيف وهو الساعى (عشرين
درهما أو شاتين ومن بلغت
صدقة بنت لبون وليست عنده
وعنده بنت مخاض وهى التى
لها سنة وطهنت فى الثانية) فأنما
تقبل منه بنت مخاض ويعطى
أى المال (معها) المصدق
(عشرين درهما أو شاتين) فبسه
ارجس كل مرتبة بشاتين أو
عشرين درهما وجواز النزول
والصعود من الواجب عنده
الى سن آخر يابى والخيار فى
الشاتين والدرهم لا فاعها سواء
كان مالا أو ساعيا وفى
الصعود والنزول للمالك فى
الأصح وهذا الحديث طرف من
حديث أنس (وعنه) أى عن أنس
(رضى الله عنه) أب بكر رضى
الله عنه كتب له هذا الكتاب لما
وجهه الى البحرين) أى عاملا
عليها وهو أمم لا فليم مشهور
يشغل على مدن معروفة فاعها
هجره **كذا** ينطق به بالنظ
التثنية والنسبة اليها بحجج رانى
(بسم الله الرحمن الرحيم هذه
قريضة) أى نسخة قريضة
(المصدق التى فرض رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم على
المسلمين) بفرض الله (والى أمر
الله به رسول الله صلى الله عليه وآله

أنه إذا حصل له فى يومه أكلتان كتمام قوله خد وشابضم الخاء المجهة جمع خدش وهو خدش
الوجه بظفر أو حديدة أو نحوها ما قوله أو كدوشا بضم الكاف والدال المهملة وبعد
الواو شين مجهزة جمع كدش وهو الخدش قوله أو حساب من الذهب هذه رواية أحمد
ورواية أبى داود أو قيمته من الذهب وهذه الأحاديث الثلاثة قد استدل بكل واحد منها
طائفة من المتأخرين فى صد الغنى وقد تقدم به أن ذلك ويجتمع بينهما أن القدر الذى يحرم
السؤال عنده هو أكثرها وهى الخ. ون عملا بلزادة (وعن سمرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إن المسئلة كذبها الرجل وجهه إلا أن يسأل الرجل سلطا نانا أو
فى أمر لابد منه رواه أبو داود والنسائى والترمذى وصححه وعن أبى هريرة قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لأن يغدوا أحدكم فيحطب على ظهره فيصدق
منه ويستغنى بدع الناس خيره من أن يسأل رجلا أعطاه أو منعه مئة منق عليه وعنه
أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أكل الناس أموالهم تمشى فأنما يسأل
جرا فليس يتقل أو يستكثر رواه أحمد ومسلم وابن ماجه) قوله كدهذا لفظ الترمذى
وابن حبان فى صحيحه ولفظ أبى داود كدوش وهو آثار الخوش قوله إلا أن يسأل الرجل
سلطا فاقبه دليل على جواز سؤال السلطان من الزكاة والخمس أو بيت المال أو نحو ذلك
فيخص به عموم أدلة تحريم السؤال قوله أو فى أمر لابد منه فيه دليل على جواز المسئلة
عند الضرورة والحاجة التى لابد عندها من السؤال نسأل الله السلامة وقوله وعن
أبى هريرة الخ فيه الحث على التعفف عن المسئلة والتزعم عنها ولو أمعن المرء نفسه
فى طلب الرزق وارتكب المشقة فى ذلك ولولا قبح المسئلة فى نظر الشرع لم يفضل ذلك
عليها وذلك لما بدخل على السائل من ذل السؤال ومن ذل الرد إذا لم يعط ولم يبدخل على
المسؤل من الضيق فى ماله أو أعطى كل سائل وأما قوله خيره فليس بمعنى أفعل
التفضيل إذ لا خير فى السؤال مع الندرة على **الذكر** باب والأصح عند الشافعية أن
سؤال من هذا حرام ويحتمل أن يكون المراد بـ **الذكر** بـ **الذكر** بحسب اعتقاد السائل
وتسمية الذى يعطاه خيرا وهو فى الحقيقة بشر قوله تكثرا فيه دليل على أن سؤال
التسكير محرم وهو السؤال لقصد الجمع من غير حاجة قوله فأنما يسأل جرا الخ قال القاضى
عياض معناه أنه يعاقب بالنار قال ويحتمل أن يكون على ظاهره وأن الذى يأخذه يصير جرا
يكوى به كما ثبت فى ماع الزكاة وعن حلال بن عدى الجهنى قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول من بلىه معروفاً عن أخيه عن غير مسئلة ولا اشراف ففسر
فليقبله ولا يردعه فأنما هو رزق ساقه الله اليه رواه أحمد وعن ابن عمر قال سمعت عمر يقول
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطينى العطاء فأقول أعطه من هو أفقر اليه من

وسلم أى قبلها وأضيف القرض اليه لأنه دعا اليه وحل الناس عليه أو معنى فرض قدر لان الإيجاب
بأن القرآن على سبيل الإجمال وبين صلى الله عليه وآله وسلم بحجة بتدبير الأنواع والأجناس (فمن سئلها) أى فى سئل الزكاة
فقال

(من المسكين على وجهها فليعطها) أي على الكسفة المذكورة في الحديث من غير تعديل بدليل قوله (ومن سئل فوقها) أي زائداً على القريضة المعينة في السن أو العدد (فلا يعط) الزائد ٤٩ على الواجب وقبل لا يعطى شيئاً من الزكاة - هذا المصنف - من زكاة

فقال خذها إذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف ولا سائل في ذلك وما فلا تتبعه نفسك متفق عليه) حديث خالد بن عدي أخرجه أيضاً أبو يعلى والطبراني في الكبير قال في جمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح قوله ولا اشتراف نفس الاشراف بل جهة التعرض للشيء والحرص عليه من قولهم اشرف على كذا إذا تناول له وقبل لا يمكن المرتفع مشرف لذلك قال أبو داود وسألت أحمد عن اشراء النفس فقال بل لا يشترط وقال يعقوب بن محمد سألت أحمد عنه فقال هو ان يقول مع نفسه يبعث الى فلان بكذا وقال الاثم بضيق عليه ان يردده اذا كان كذلك قوله يعطيني ما أتي ما يدل على ان عطية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لغيره بسبب العمالة كما في حديث ابن السعدي ولهذا قال الطحاوي ليس معنى هذا الحديث في الصدقات وانما هو في الاموال وليست هي من جهة الفقر ولا كمن شيء من الحقوق فلا قال عمر أعطه من هو أفقر اليه مني لم يرض بذلك لانه انما أعطاه لمعنى غير النقر قال ويؤيده قوله في رواية شعيب خذ فقوله فدل على ان ليس من الصدقات واختلف العلماء فمن جاءه مل هل يجب قبوله أم يسدب على ثلاثة مذاهب - حكاه أبو جعفر محمد بن جرير الطبري بعد اجماعهم على انه مندوب قال النووي الصحيح المشهور والذي عليه الجمهور انه مستحب في غير عطية السلطان وأما عطية السلطان يعني الجائز فخرها نيم وأباحها آخرون وكرهها قوم والصحيح انه ان غلب الحرام فيما في يد السلطان حرمت وكذا ان أعطى من لا يستحق وان لم يغلب الحرام فباح - لم يكن في القابض مانع يمنعه من اقصاق الاخذ وذوات مائة الاخذ واجب من السلطان وغيره وقال آخرون هو مندوب في عطية السلطان دون غيره وحديث خالد بن عدي يردده قال السافظ ويؤيده حديث سمرة في السنن الآ - يسأل اذا سلطان قال والتشويق في المسئلة ان من علم كونه ماله لا فلا ترد عطيته ومن علم كونه ماله حراماً فحرم عطيته ومن شك فيه فلا احتياط رده وهو الورع ومن اباحه أخذاً صل انتهى قال ابن المنذر واحتج من رخص بأن الله تعالى قال في اليهود سماءون لا تكذبوا كلون للصحف وقدر من الشارع صلى الله عليه وآله وسلم درعه عند يهودي مع علمه بذلك وكذا أخذ الجزية منهم - مع العلم بأن أكثر أموالهم من غن الثمر والخزير والمعاملات الفاسدة قال السافظ وفي حديث الباب ان الامام ان يعطى بعض رعيته اذا رأى لذلك وجهاً وان كان غيره أخرج البيهقي وأورد عطية الامام ليس من الادب ولا سمع من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم لقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه قوله من هو أفقر اليه مني ظاهره ان عمر لم يكن غنياً لازمة فخذت على الاثر الذي الاصل وهو الاقتدار الى المال ولكن ظاهره ان صلى الله عليه وآله وسلم له بالاختصاص لم يكن مستشرفاً ولا سائلاً انه لا فرق بين كونه غنياً وفقيراً وهكذا في قبول المال من غير السلطان لا فرق فيه بين الغني والفقير على ظاهر حديث خالد بن عدي وسيكرر المصنف حديث خالد بن عدي هذا

الزكاة - هذا المصنف - من زكاة بطالبه - فوق الزائد فاذا ظهرت خيائته سقطت طاعته وحينئذ يتولى اخراجه أربعة طلبة - ايع آخره ثم شرع في بيان كيفية القريضة وكيفية أخذها وبدأ بزكاة الابل لانها غالب أموالهم فقال (في أربع وعشرين من من الابل) زكاة (فأدونها) أي في دون أربع وعشرين (من الغنم من كل خمس شاة) أي لاجل كل خمس من الابل (فاذا بلغت) ابله (خمس وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض اتي) قيد بالاتي لانها كبد كما ية لرأيت بهيبي وسمعت باذني (فاذا بلغت) ابله (ستاء وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون اتي) ان لا مهمان تلده (فاذا بلغت) ابله (ستاء وأربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الجمل) أي استقصت ان يغشاها الفحل (فاذا بلغت) ابله (واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها بنت لبون اتي) سميت بذلك لانها أجذعت مقدم اسمائها أي أسقطته وهي غايه - فان الزكاة (فاذا بلغت) ابله (يعني ستاء وستين الى تسعين ففيها بنت لبون فاذا بلغت) ابله (احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حنتان طروقة الجمل فاذا

زات) ابله (على عشرين ومائة) واحدة فصاعداً (ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة) فواجب مائة وثلاثين بنت لبون وحقة وواجب مائة وأربعين بنت لبون وحقتان

وهكذا (ومن لم يكن معه إلا أربع من الأبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء بها) أي يتبرع ويتطوع (فإذا بلغت خمساً من الأبل ففيها شاة) فرض صلى الله عليه وآله وسلم ٥٠ (في صدقة الغنم في ثمانتها) أي راعيها إلا المعلوفة وفي ثمانتها كما قاله في شرح المشكاة

في كتاب لحيمة رند كريمة الكلام عليه هنالك أن شاء الله تعالى

• (باب العامل في علمها) •

(عن بسر بن سعيد بن السدي المالكي قال استعملني عمر بن الخطاب في الصدقة فلما فرغت منها وأديتها إليه أمرني بعمله فقلت انما علمت له فقال خذ ما أعطيت فاني علمت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ولم فعلماني فقلت مثل قولك فقال لي رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم لم اذا أعطيت شيئا من غير أن تسأل فكل وتصدق متفق عليه) قوله أن ابن السدي هو أبو محمد عبد الله بن وقدان بن عبد الله بن عبد شمس بن عبد ود بن نصر بن مالك بن حنبل بن عامر بن لؤي بن غالب وانما قيل له السدي لأن أباه استرضع في بني سعد بن بكر بن هوازن وقد ذهب ر. ول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد عبا وقال وفدت في نفر من بني سعد بن بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمالكي نسبة إلى مالك بن حنبل قوله بعمله قال الجوهري العمالة بالضم رزق العامل على عمله قوله فعلماني بتشديد الميم أي أعطاني أجره عمل وجعل لي عمالة فقولا من غير أن تسأل فيه دليل على أنه لا يحل أكل ما حصل من المال عن مسئلة وفي الحديث دليل على أن عمل الساعي سبب لاستحقاقه الأجرة كما وصف الفقر والمسكنة هو السبب في ذلك وإذا كان العمل هو السبب اقتضى قياس قواعد الشرع أن المأخوذ في مقابلته أجره ولهذا قال أصحاب الشافعي تبعاله أنه يستحق أجره المثل وفيه أيضا دليل على أن من نوى التبرع يجوز له أخذ الأجرة به. لذلك ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على أن نصيب العامل يطيب له وإن نوى التبرع أو لم يكن مشروطا انتهى (وعن المطلب بن ربيعة بن الحارث

ابن عبد المطلب أنه والفضل بن عباس انطلقا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فانتم تكلموا أحدهما فقال يا رسول الله جئناك لتؤمرا علي هذه الصدقات فنصيب

ما يصيب الناس من المنفعة ونورى اليك ما يؤدى الناس فقال ان الصدقة لا تنبغي ل محمد

ولا آل محمد انتهى أو ساخ الناس مختصرا لا جدوم. لم وفي انظر لهما لا تحل ل محمد

ولا آل محمد) قوله أو ساخ الناس هذا بيان لعل التحريم والارشاد إلى تنزه الآل

عن أكل الأوساخ وانما سميت أوساخا لأنها تطهرة لأموال الناس وتوهمهم كما قال

نعمالي تطهرهم وتتركهم بها فذلك من التشبيه وفيه إشارة إلى أن الحرم على الآل انما

هو الصدقة الواجبة التي يحصل بها تطهير المال وأما صدقة التطوع فنقل الخطابي

وغیره الاجماع على أنها محرمة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وللشافعي قول أنها

تحل وتحل لا على قول الأكثر وللشافعي قول بالتحريم. يأتي الكلام في تحريم

الصدقة الواجبة على بيها ثم وظهر هذا الحديث أن التحل لهم ولو كان أخذهم لها

من باب العمالة واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة والناسير العمالة معاوضة

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بأنه طوق ودلالة غيرة عليه

بمنفعة

(وفي مائتي درهم من الرقة)

بكسر الراء وتخفيف الناف والواو عيوض عن الوار نحو العبدية والوعد النضرة المضروبة وغيرها (ربيع العشير)

خمس دراهم وماز على المائتين فيحسب به فيجب ربع عشرة وقار أبو حنيفة لها وقص فلا شيء على ما زاد على مائتي درهم حتى تبلغ أربعين درهما فاضة ففيه حينئذ درهم واحد وكذا في كل أربعين ٥١ (فإن لم تكن) أي الرقعة (أو تسعين

بمنفعة والمنفعة مال فهي كالأشياء بجماله وهذا قياس فاسد الاعتبار لصداقته للنصر قال النووي وهذا ضعيف أو باطل وهذا الحديث صريح في رده قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق هذا الحديث ما لفظه وهو يمنع جعل العامل من ذوى القربى انتهى وقد عقب بأن الحديث إنما يمنع دخول ذوى القربى في مهم العامل ولا يمنع من جعلهم عمالا عليها ويعطون من غير ما فاته حائز بالاجاء وقد استعمل على عليه السلام من

لعباس رضى الله عنه (وعن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا لحازن المسلم الامين الذي يعطى ما أمر به كاملا وفرا طيبة به نفسه حتى يدفعه إلى الذي أمر به أحد المتصدقين متفق عليه) قولنا طيبة به نفسه هذه الارصاف لابد من اعتبارها في تحصيل أجر الصدقة للحازن فإنه إذا لم يكن مسلما لم تصح منه نية التقرب وإن لم يكن أمينا كان عليه وزر الخيانة فكيف يحصل له أجر الصدقة وإن لم تكن نفسه بذلك طيبة لم يكن له نية فلا يؤجر قوله أحد المتصدقين قال القرطبي لم يزوه بالالتينية ومعناه أن الخبز بما فعل متصدق بصاحب المال متصدق آخر فهمامة صدقات قال ويصح أن يقال في الجمع فتكسر التاف ويكون معناه أنه متصدق من جملة المتصدقين والحديث يدل على أن المشاركة في الطاعة توجب المشاركة في الأجر ومعنى المشاركة أن له أجرا كما أن لصاحبه أجر وليس معناه أنه يزاحم في أجره بل المراد المشاركة في الطاعة في أصل الثواب فيكون له ذات ثواب وله ذات ثواب وإن كان أحدهما أكثر ولا يلزم أن يكون مقدار ثوابه مساويا بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه فإذا أعطى المالك خازنه مائة درهم أو نحوها لم يصلها إلى مستحق للصدقة على باب داره فأجر المالك أكثر وإن أعطاه مائة أو غنيما أو نحوها ما حيث ليس له كثير قيمة لم يذهب به إلى محتاج في مائة بهيمة بحيث يتسايل ذهاب المائتي البهائم أكثر من الرمانة ونحوها فأجر الخازن أكثر وقد يكون الذهاب مقدارا الرمانة فيكون الأجر سواء قال ابن رسلان ويذهب في الخازن من ينفذ الرجل على عياله من وكيل وعبد وامرأة

رعلام ومن يقوم على طعام الضيفان (وعن بر يذعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال من استعملناه على عمل فزقناه رزقا فانا خدعناه فهو غلول رواه أبو داود الحديث سكت عنه أبو داود والمذري ورجال أسناده ثقات وفيه دليل على أنه لا يحل للعامل زيادة على ما فرض له من استعمله وإن ما أخذه بعد ذلك فهو من الغلول وذلك بناء على أنها اجارة ولا كنفها فاسد يلزم فيها أجرة لمثل ولهذا ذهب البعض إلى أن الأجرة المفروضة من الاستعمال للعامل تؤخذ على حسب العمل فلا يأخذ زيادة على ما يستحقه بقيل يأخذ ويكون من باب الصرف وفي الحديث أيضا دليل على أنه يجوز للعامل أن يأخذ حقه من تحت يده ولهذا قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه تنبيه على جواز أن

ومائة فليس فيها شيء) لعدم النصاب والتعبير بالتسعين يؤهم إذا زادت على المائة والتسعين قبل بلوغ المائتين أن فيها زيادة وليس كذلك وإنما ذكر التسعين لأنه آخر عقد قبل المائة والحساب إذا جاوز الاتحاد كان تركيبه بالعنود كعشرات والمئتين والالوف فذكر التسعين ليبدل على أن لا صدقة فيما نقص عن المائتين ولو بعض حبة الحديث الشنخيل ليس فيما دون خمس أو أقل من الورق صدقة (الأن يشاء رجا) وهذا كقولهم في حديث الأعرابي في الإيمان الآن تطوع (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له الصدقة (أتى أمر الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بها) ولا يخرج في الصدقة المفروضة (هرمة) الكبيرة التي سقطت أسنانها (ولا ذات عوار) بفتح العين أي معيبة بماترقبه في البيع وهو شامل للمريض وغيره وبالضم العور في العين الأمن مثلها من الهرمات وذات العوار وتكفي مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط وكذا لا تؤخذ صغيرا لما في سن الاجزاء (ولا ليس) وهو خجل الغنم أو مخصوص بالعمى لقوله تعالى ولا تهمو

الحديث منه تنفقون (الاماشاء المصدق) كحديث أخذ الصدقات الذي هو وكيل الفقراء في قبض الزكوات بأن يؤدى اجتهاده إلى أن ذلك خير لهم وحينئذ فالاستثناء راجع لما ذكر من الهرم والعور والذي كورة ثم يؤخذ ذابن اللبون أو الحلة

عن خمس وعشرين من الابل عمدة ثبت الخاض والذكر من الشياه فيمادون خمس وعشرين من الابل والبيع في ثلاثين
من البقر للنص على الجواز فيها ٥٢ الا في الحق فلا قياس وخرج بهيب البيهقي الاضحية ولو انقسمت

باخذ العامل حقه من تحت يده فيقبض من نفسه لنفسه انتهى

• (باب المواة قلوبهم) •

(عن انس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يشاء شيئا على الاسلام الا أعطاه
قال فانما رجل فسأله وأمر له بشيء كثير بين جملتين من شاء صدقه قال فارجع الى قومك
فقال يا قوم سلوا فان محمد يعطى عطاء من لا يخشى الفاقة رواه أحمد بابا في صحيح
وعن عمرو بن تغلب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أبق عيال أو سبي فقهه فأعطى
رجلا وترك رجلا فطمعه أن الدين تركه عتوا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فوالله
اني لا أعطى الرجل وادع الرجل والذي ادع احب الي من الذي أعطى والى كفى أعطى
أموالنا أرى في قلوبهم من الجزع والهلع وأكل أموالنا الى ما جعل في قلوبهم من
الغنى والخير منهم عمرو بن تغلب فوالله ما أحب أن لي بكلمة رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم جر لم رواه أحمد والبخاري) الحديثان يدلان على جواز التأليف لمن لم يرخ إيمانه
من مال الله عز وجل وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة منها أعطاه صلى الله عليه وآله
وسلم أبا سفيان بن حرب وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والاقرع بن حابس وعباس
بن مرداس كل انسان منهم مائة من الابل وروى أيضا أنه أعطى علقمة بن علاثة
مائة ثم قال لا نصار لمسا عتوا عليه الا ترضون ان يذهب الناس بالشاة والابل وتذهبون
برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى رجالكم ثم قال لما بلغه أنهم قالوا يعطى مناديد
نجد ويدعماء فعات ذلك لا بالفهم كفى صحيح مسلم وقد ذهب الى جواز التأليف العترة
والجاني والبلخي وابن مبشر وقال الشافعي لا تألف كافر اذ ما الفاسق فيعطى من
مهم التأليف وقال أبو حنيفة وأصحابه قد سخط بانتشار الاسلام وغلبته واستدلوا
على ذلك باصتناع أبي بكر من اعطاه أبي سفيان وعيينة والاقرع وعباس بن مرداس
واظهار جواز التأليف عند الحاجة اليه فاذا كان في زمن الامام قوم لا يطيعونه الا
لدينا ولا يقدرون على ادخالهم تحت طاعته بالقسر والعاب فله ان ياتلهم ولا يكون لفتوى
الاسلام تأثير لانه لم يقع في خصوص هذه الواقعة وقد عذب ابن الجوزي أسماء المواة
قلوبهم في جرهم فبأغوا نحو الخمين نفسا

• (باب قول الله تعالى وفي الرقاب) •

(وهو يشمل به مومه المسكاتب وغيره وقال ابن عباس لا بأس أن يعتق من زكاة ماله
ذكره عنه أحمد والبخاري وعن البراء بن عازب قال جاء رجل الى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال دني على عمل يقر بنى من الجنة ويهني من النار فقال اتق
النسمة وذلك الرقبه قال يار ول الله أو ليسوا احدا قال لا اتق النسمة أن تفسد بعتقها

المشيمة الى صحاح ومراض
أولى سلمية ومعية أخذ صحبة
وسلمية بالقسط في أربعين ثاة
نصفها صحاح ونصفها مراض
وقية كل صحبة ديناران وكل
مريضة دينار فخذ صحبة بقية
صحبة ونصف مريضة وهو دينار
ونصف وكذا لو كان نصفها
سليما ونصفها معيبا كما ذكرتم
ان الاكثرين كما قاله الحافظ ابن
عمر على تشديد صدق الصدق أي
المتصدق وتقدر الحديث حينئذ
ولا تؤخذ هزيمة ولا ذات عوار
أصلا ولا يؤخذ اتيس الارضا
المالك لكونه محتاجا اليه في
أخذ به غير رضاه انما ربه
وحينئذ قال استثناء مختص
بالتيس واستدل به له الكمية
في تكليف المالك سليما وهو
مذهب المدونة وعن ابن
عبد الحكم لا يؤخذ من المعيبة
الا أن يرى الساعي أخذ المعيبة
لا الصغيرة (عن ابن عباس رضي
الله عنهم ما حديث بعث معاذا الى
اليمن تقدم وفي هذه الرواية قال
انك تدم على قوم أهل كتاب
وذكر باقي الحديث ثم قال
في آخره وتوفى أي احذر
(كرائم أموال الناس) أي
تقاسمها من أي صنف كان جمع
كريمة وهي العزيرة عند رب المال
اما اعتبار كونها كولة أي

وفى

مستمنة لا كل أو ربي بضم الراء وتشديد الباء أي قرية العهد بولادة وقال الازهرى الى خمسة

عشر يوما من ولادتها لان الزكاة لمواساة العترة فلا ياسب الا بعمال الاغنياء الا ان رضوا بذلك (عن أنس بن مالك

رضي الله عنه قال كان أبو طلحة (زيد الأنصاري رضي الله عنه) أكثر الأنصار المدينة مالا من
ببرحاء) بكسر الباء أو بفتحها اسم قبيلة أو امرأة أو بتر أو بستان أو أرض ٥٣

وفيها الغلات ذكرها في النسخ

وغیره مع اختلاف في ذلك

(وكانت ببرحاء) (مسند قبيلة)

المسجد) النبوي أي مقابله

قرية منه (وكان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم)

يدخلها ويشرب من ماء فيها) أي

في ببرحاء (طيب قال أنس) رضي

الله عنه (فلما أنزلت هذه الآية

إنه لا اله الا الله) أي ان تبلغوا

حقيقة البر الذي هو كمال الخير

اولا تنالوا بر الله الذي هو

الرحمة والرضا والجنة (حتى

تنتهوا عما تحبون) أي من

بعض ما تحبون من المال

أو مما يعمله وغيره كبذل الجاه

في معاونة الناس والبذل في

طاعة الله والمهجة في سبيل الله

(قام أبو طلحة) رضي الله عنه

(إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ان

الله تبارك وتعالى يقول لن

تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون

وان أحب أموالى إلى ببرحاء

وانها صدقة لله أرجو بها

أى خيرها (وذخرها) بضم الذال

المهجة أى أقدمها فأذخرها

لأجلها (عند الله فضعها

يا رسول الله حيث أراك الله)

فونس تعيين مصرفها إليه صلى

الله عليه وآله وسلم لكن ليس

فيه تصريح بأن أباطلحة جعلها

حسابا (قال فقال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم) بفتح الباء وسكون المجهة كهل وبلفظ غير مكررة هنا قال في التمام وس قل في الأفراد بفتح ساكنة

وبفتح مكسورة وبفتح منونة وبفتح منونة مضمومة وتكرر بفتح للمبالغة الاول منون والثاني مسكن ويقال بفتح مسكنين وبفتح

وفك الرقبة أن تعين في غمها رواه أحمد والدارقطني وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم لم قال ثلاثة كلهم حق على الله عون الغزى في سبيل الله والمكاتب الذى

يريد الاداء والناس كح المتعذر رواه النسابة (الأبداود) حديث البراء بن عازب قال

في جمع الزوائد رجاله ثقات وحديث أبي هريرة قال الترمذي حسن صحيح قوله المكاتب

وغیره قد اختلف العلماء في المراد به نعالى وفي الرقاب فروى عن علي بن أبي طالب

وسعيد بن جبيرة والليث والنوري والعزرة والحنفية والشافعية وأكثر أهل العلم ان

المراد به المكاتبون بمائون من الزكاة على الكتابة وروى عن ابن عباس والحسن

البصري ومالك وأحمد بن حنبل وأبي نوري وأبي عبيد والبيهقي مال البخاري وابن المنذر

ان المراد بذلك انهاء شترى رقاب لتعتق واخبروا بانهم بالواختصت بالمكاتب لدخل

في حكم العارمين لانه غارم وبان شتر الرقبة لتعتق أولى من اعانة المكاتب لانه قد يعان

ولا يعتق لان المكاتب عبدا ما بقي عليه درهم ولان الشراء يتيسر في كل وقت بخلاف

الكتابة وقال الزهري انه يجمع بين الأمرين واليه آثار المصنف وهو الظاهر لان الآية

تحتل الأمرين وحديث البراء المذکور فيه دليل على ان ذلك الرقاب غير عتقها وعلى ان

اعتق واعانة المكاتبين على مال الكتابة من الاعمال المقربة من الجنة والمبعدة من النار

قوله حق على الله فيه دليل على ان الله يتولى اعانة هؤلاء الثلاثة ويتفضل عليهم بم بأن

لا يحوجهم لكن بشرط أن يكون الغزى غارما في سبيل الله والمكاتب يريد الاداء

والله كح متعذرا وقد اختلف في المكاتب اذا كان فاسقا هل يعان على الكتابة أم لا

فذهبت الهادوية الى أنه لا يعان قالوا لانه لا قرينة في اعانته وقال الشافعي والامام يحيى

والمزني بالله انه يعان وهو الظاهر

(باب الغارمين)

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المسئلة لا تحل الا لثلاثة لذى فقر مرقع

أولذى غرم مقطع أولذى دم موجه رواه أحمد وأبو داود وعن قبيلة بن مخارق

الهلالى قال نعمت حلة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أسأله فيها فتنازل أقم

حتى تأتينا الصدقة فنامر لك بها ثم قال يا قبيلة ان المسئلة لا تحل الا لثلاثة رجل

تحمّل حلة لثلاث المسئلة حتى يبيعهم انهم يبيعك ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله

لثلاث المسئلة حتى يصيب قواما من عيش أو قال مداد من عيش ورجل أصابته فاقة

حتى يتول ثلاثة من ذوي الحجام من قومه اقصد أصابته فلا فاقة لثلاث المسئلة حتى

يصيب قواما من عيش أو قال مداد من عيش فاسوا حق من المسئلة يا قبيلة فسكت

يا كاه صاحبها اختاروا أحمد وسلم والشافعي وأبو داود) حديث أنس قد تقدم

الله عليه وآله وسلم) بفتح الباء وسكون المجهة كهل وبلفظ غير مكررة هنا قال في التمام وس قل في الأفراد بفتح ساكنة

وبفتح مكسورة وبفتح منونة وبفتح منونة مضمومة وتكرر بفتح للمبالغة الاول منون والثاني مسكن ويقال بفتح مسكنين وبفتح

يخرج من مائة دينار كذا يقال عند الرضا والاعجاب بالشيء أو البغض والمذح انتهى فن تونه شبهة باسماء الاصوات كصه
ومه (ذلك مال رابع ذلك مال رابع) أي ٥٤ ذوريج كلابن وتامر أي ربيع صاحبه في الآخرة أو مال مروح

فأعل بمعنى منقول (وقد سمعت
ما قلت وأنى أرى أن يجهلها
في الاقربين فقال أبو طلحة أفعول
برفع لام أفعول فعلا مستقبلا
(يا رسول الله فقصها) أي يري
(أبو طلحة في أقاربه وبنى عمه)
من عطف الخاص على العام
وهذا يدل على أن اتفاق أحب
الاموال على أقرب الأقارب
أفضل وأن الآية تم الانشاق
الواجب والمستحب قاله
البضاوي لكن انشكل دلالة
الحديث على الترجمة لانها تزكاة
على الأقارب وهذا ليس زكاة
واجب بأنه أثبت لزكاة حكم
الصدقة بالعباس عياها قوله
الكرمانى فليتناول وقال ابن
المنبر صدقة التطوع على
الأقارب لم ينقص أجزائها
بوقوعها موقع الصدقة والصلة
معا كانت صدقة الواجب
كذلك لكن لا يلزم من جواز
صدقة التطوع على من يلزم
المره نفقته أن تكون الصدقة
الواجبة كذلك (عن أبي
سعيد الخدري رضى الله عنه
حديثه في خروج النبي صلى الله
عليه وآله وسلم إلى المصلى فندم
وفي هذه الرواية قال فلما صار
إلى منزله جاءت زينب بنت
معاوية أو بنت عبد الله بن
معاوية بن عتاب الثقفية

في باب ما جاء في الفقير والمسكين والمسئلة وتقدم الكلام عليه هنالك قوله حمالة بفتح
الحاء المهملة وهو ما يتحمله الانسان ويلتزمه في ذمته بالاستدانة ليدفعه في اصلاح
ذات اليدين وانما تحل له المسئلة بسببه ويعطى من الزكاة بشرط ان يستدين لغير معصية
والى هذا ذهب الحسن البصرى والباقر والهادى وأبو العباس وأبو طالب وروى
عن الفقهاء الاربعة والمؤيد بالله انه يعان لان الآية لم تفصل وشرط بعضهم ان الجملة
لا بد ان تكون لتسكين فتنة وقد كانت العرب اذا وقعت بينهم فتنة اقتضت غرامة في دية
أو غيرها فقام أحدهم فتمنع بالتزام ذلك والقيام به حتى ترتفع تلك الفتنة الماثرة ولا شك
ان هذا من مكارم الاخلاق وكانوا اذا عاوا ان أحدهم يحمل حمالة يادروا الى معوته
وأعطوه ما تبرأ به ذمته واذا سأل لذلك لم يعدة تصافي قدره بل نفرا قوله فنامر لك بنصب
الراء قوله رجل يجوز فيه الجر على البدل والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف قوله جائحة
هى ما اجتاحت المال وأتانه انلا فظاهرا كالسبيل والحري بقوله فواما بكسر القاف
وهو ما تقوم به حاجته ويستغنى به وهو بفتح القاف الاعتدال قيل سداد هو بكسر
السين مائتة بالحاجة والخلل وأما السداد بالفتح فقال لازهرى هو الاصابة في النطق
والتيدير والرى ومنه سداد من عوز قوله من ذوى الجبابكسر الحاء المهملة مقصور
العتل وانما جعل العقل معتبرا الآن من لا عقل له لا يحصل الثمة بقوله وانما قال من قومه
لانهم أخبر بحاله وأعلم بباطن أمره والمال مما يحسن في العادة ولا يعلمه الا من كان خيرا بحاله
وظاهره اعتبار شهادة ثلاثة على الاعسار وقد ذهب الى ذلك ابن خزيمة وبعض أصحاب
الشافعى وقال الجمهور قبل شهادة عدلين كسائر الشهادات غير الزنا وحلوا الحديث على
الاستصحاب قوله فاقعة قال الجوهري الناقة الفقير والحاجة قوله فسكت بضم السين
وسكون الحاء المهملة ملتين وروى بضم الحاء وهو الحرام ومسمى مهتالا يسكت أى يحق
وهذا الحديث مخصوص به في حديث سمرة بن جندب سؤال الرجل للسلطان وفي الامر
الذى لا بد منه فيزاد ان على هذه الثلاثة ويكون الجميع خمسة

• (باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل) •

عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل الصدقة لغنى الا في سبيل
الله أو ابن السبيل أو جارف فقير تصدق عليه فيهى لك أو يدعوك رواه أبو داود وفي لفظ
(١) لا تحل الصدقة الا لخمسة لعامل عليها أو رجل اشتراها بما له أو غارم أو غارم في سبيل الله
أو مسكين تصدق عليه بما هادى منها الغنى رواه أبو داود وابن ماجه الحديث أخرجه
أيضا أحمد ومالك في الموطأ وابن ماجة وابن خزيمة وابن حبان والبيهقى والطحاكم وصححه
وقد أعل بالارسال لانه رواه بعضهم عن عطام بن يسار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولكنه رواه الاكثر عنه عن أبي سعيد والرفع زيادة يتعين الاخذ بها لقول لغنى قد قد صنا

ويقال لها أيضا ربطة وقع ذلك في صحيح ابن حبان فهو هذه القصة ويقال هاتان عند الاكثر
ومن جزم به ابن سعد وقال الكلابة ربطة هى المروفة بزيغ وبه جزم الطحاوى فقال ربطة هى زيغ (امرأة ابن
(١) قوله لا تحل الصدقة الا لخمسة فى أبي داود لا تحل الصدقة لغنى الا لخمسة بتقديم وتأخير اه مصر

مسعود) عبد الله (تستادن عليه نقبل بارمول الله) القائل بلال (هذه زينة فقال أي الزينة) أي زينة منهن فعرف باللام مع كونه عالما بالسكر - حتى جمع (نقبل امرأة ابن مسعود) قال ثم

٥٥

من أمرت اليوم بالصدقة وكان
عندي (حلي) بضم الحاء وكسر
اللام (لي فأردت أن أصدق به
فزع ابن مسعود أنه وولده أحق
من تصدقت به عليهم فقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم صدق
ابن مسعود) وجهه مطابقه
لأربعة شمول الله صدقة للفرض
والنفل وإن كان السياق قد يرجع
النفل لكن السياق يقتضي
عمومه - قاله البرماوى كغيره
واحتمجه على جواز دفع زكاة
المرأة لزوجها التفسير وهو
مذهب الشافعية وأحمد في
رواية ومنعه أبو حنيفة ومالك
وأحمد في رواية وأجابوا عن
الحديث بأن قوله في الرواية
الثانية ولو من حلي يمكن بدل على
التطوع وبه جزم النووي
واحتجوا أيضا بظاهر قوله
(زوجك وولدك أحق من
تصدق به عليهم) لأنه يدل على
انحصار صدقة تطوع لأن الولد
لا يعطى من الزكاة الواجبة
اجتماعا وأجيب بأن الذي يمنع
إعطائهم من الصدقة الواجبة
من يلزم المعطى نفقته والام
لا يلزمه النفقة ولها مع وجود
أبيه وأجيب بأن الإضافة للتربية
لأولاده فكأنه ولده من غيرها
وعلى منعهما من إعطاء الزوج
به ودما نفقته إليها في النفقة

الكلام عليه في باب ما جاء في التقدير مسكين قوله في سبيل الله أي للعازي في سبيل الله
كافي الرواية الأخيرة قوله أو ابن السبيل قال المفسرون هو المسافر المنقطع بأحد من
الصدقة وإن كان غيبا في بابه وقال مجاهد هو الذي قطع عليه الطريق وقال الشافعي ابن
السبيل المستحق للصدقة هو الذي يريد السفر في غير معصية فيعجز عن بلوغ مقصده
الأبوة قوله لعامل عليه قال ابن عباس ويدخل في العامل الساعي والكاتب والقاسم
والحائز الذي يجمع مع الأموال وحافظ المال والعريف وهو كالنقيب للقبيلة وكلهم
عمال لكن أشهرهم الساعي والباقي أعوان له وظاهر هذا أنه يجوز الصرف من الزكاة
إلى العامل عليهم أسواء كان هاشم أو غيره هاشمي ولكن هذا يخص بحديث المطلب بن
ربيعة المتقدم فإنه يدل على تحريم الصدقة على العامل الهاشمي ويؤيده حديث أبي
رافع إلا في باب تحريم الصدقة على بني هاشم فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم
لم يجوز له أن يصحب من بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الصدقة لكونه من
موالي بني هاشم قوله أو رجلا أشترها بما له فيه أنه يجوز أن يراد من الزكاة شراؤها
ويجوز لأخذها بها ولا كراهة في ذلك وفيه دليل على أن الزكاة والصدقة إذا ملكها
الأنخذ تغيرت منها وزال عنها اسم الزكاة وتغيرت الأحكام المتعلقة بها قوله أو غارم
وهو من غرم لا نفسه بل لغيره كصلاح ذات البين بأن يخاف وقوع فتنة بين شخصين أو
قبيلتين فيستدين من يطلب صلاح الحال بينهما ما لا تسكين النائرة فيجوز له أن يقضي
فذلك من الزكاة وإن كان غنيا قال المصنف رحمه الله تعالى ويحمل هذا الغارم على من
يحمل جملة لصلاح ذات البين كافي حديث فيبصرة المصلحة نفسه أنه في حديث أنس
أولى غرم مقطع انتهى قوله فاهمدي منها الغنى فيه جواز إهداء التقدير الذي صرفت
إليه الزكاة به ضامناتها إلى الأغنياء لأن صدقة الزكاة قد زالت عنها وفيه أيضا دليل على
جواز قبول هدية التقدير للغنى وفي هذا الحديث دليل على أنها لا تحل الصدقة لغير
هؤلاء الخمسة من الأغنياء وما ورد بدليل خاص كان مخصوصا بهذه العموم كحديث عمر
المتقدم في باب ما جاء في التقدير المسكين (وعن ابن لاس المزاعى قال حملنا النبي صلى الله
عليه وآله وسلم على أهل من الصدقة إلى الحج رواه أحمد وكره البخاري تعليقا وعن
أم معقل الأسدي أن زوجها جعل بكراتى سبيل الله وانها أرادت العمرة فأتت
زوجها المكركه أبي فانت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكرت له فأمره أن يعطيها وقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج والعمرة في سبيل الله رواه أحمد وعن يوسف بن
عبد الله بن سلام عن حذيفة أم معقل قالت لما حج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمحة
الوداع وكان لنا جمل فحمه له أبو معقل في سبيل الله وأصابنا مرض وهلك أبو معقل وخرج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامرغ من حجته جنته فقال يا أم معقل ما منعك أن

فكأنهم يخرجهم معارض يودعون دلا في التطوع ويلزم منه بطلان ما قيل في حديثه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم (ولم ليس على المسلم) خصه وإن كان الصحيح عند الأصوليين والفقهاء تكليف الكافر بالتطوع لانه

ما دام كافرا لا يجب عليه الانحراج حتى يلم فاذا أسلم سقطت لان الاسلام يجب ما قبله (في فرسه) الشامل للذكور والاثني وجمعه
الحبل من عير انقطه (وغلامه) ٥٦ أي عبده (صدقة) خلافا لابي حنيفة رحمه الله في انائها أو ذكورها

وانها بيت أو جب في كل فرس
دينار أو ربع عشر قيمته على
التخمين قال في الفتح واستدل به
من قال من أهل الظاهر بعدم
وجوب الزكاة فيه مطلقا
ولو كانا للتجارة وأجيبوا بأن
زكاة التجارة ثابتة بالاجماع كما
نقله ابن المنذر وغيره فيخص
به عموم هذا الحديث انتهى
قلت وهو الرابع قال الشوكاني
وقد نقل ابن المنذر الاجماع على
زكاة التجارة وهذا النقل ليس
بصحيح فأول من يخالف في ذلك
الظاهرية وهم فرقة من فرق
الاسلام قال وقد كانت التجارة
في عصره صلى الله عليه وآله وسلم
قائمة في أنواع مما يتجر به ولم ينقل
عنه ما يفيد ذلك ويؤيد عدم
الوجوب حديث الباب انتهى
وبسط القول على ذلك في ترجمته
للمتن في فراجعته (عن أبي
سعيد الخدري رضى الله عنه
قال ان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم جلس ذات يوم) أي قطعة
من الزمان فذات يوم صفة
لقطعة المقدرة ولم يتصرف لأن
إضافته من قبيل إضافة المسمى
إلى الاسم وليس له تمسك
في الظرفية لزمانية لانه ليس من
أسماء الزمان (على المسبب
وجلسنا حوله فقال ان مما
أخاف عليكم من بعدى ما يفتح

تخرجي قالت لقد تهيأنا فهاك أبو معقل وكان لنا جمل هو الذي شجع عليه فأوصى به
أبو معقل في سبيل الله قال فهاخرجت عليه فان الحج من سبيل الله رواه أبو داود حديث
ابن لاس سبأ في الكلام عليه وحديث أم معقل أخرجه بنحو الرواية الاولى أبو داود
والنسائي والترمذي وابن ماجه وفي اسناده رجل مجهول وفي اسناده أيضا إبراهيم بن
مهاجر بن جابر الجبلي الكوفي وقد تكلم فيه غير واحد وقد اختلف على أبي بكر بن
عبد الرحمن فيه فروى عنه عن رسول مرران الذي أرسله إلى أم معقل عنها وروى عنه
عن أم معقل بغير واسطة وروى عنه عن أبي معقل والرواية الثانية التي أخرجهما أبو
داود في اسنادهما محمد بن اسحق وفيه مقال معروف قوله ابن لاس هكذا في نسخ الكتاب
الصحيحة بالفظ بن والذي في البخاري أبي لاس وكذا في التشرية من ترجمة عبد الله
ابن عتبة ولاس بسين ٥٥ - له خراعي اختلف في اسمه فقيل زياد وقيل عبد الله بن عتبة
٥٥ - له ونون مفتوحة بن رقيب غير ذلك لا صحة وحديثان هذا أحدهما وقد وصله مع
أحمد ابن حنيفة والحاكم وغيرهما من طريقه قال الحافظ ورجاله ثقات الا أن فيه عن
ابن اسحق وإياه - ذات وقف ابن المنذر في ثبوته وأحاديث الباب تدل على ان الحج والعمرة
من سبيل الله وان من جعل شيئا من ماله في سبيل الله جازله صرفه في تجهيز الحج
والعمرة وان كان شيئا من كونه جازلا للحاج والمعتمر عليه وتدل أيضا على انه يجوز
صرف شيء من سهم سبيل الله من الزكاة إلى قاصدين الحج والعمرة

• (باب ما يدكر في استيعاب الاصناف) •

عن زياد بن الحرث الصدائ قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله ولم فبايعته فأتى
رجل فقال أعطني من الصدقة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله لم يرض
بحكم نبي ولا عبر في الصدقات حتى يحكم فيها هو وفجزها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك
الاجزاء أعمايتك رواه أبو داود وروى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال - له بن
صخر اذهب إلى صاحب صدقة بني زريق فقل له فليدفعها اليك) حديث زياد بن الحرث
لصدائ في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الاقربني وقد تكلم فيه غير واحد وحديث
سلمة بن صخر له طرق وروايات يأتي ذكر بعضها في اصباغ وهذه احداها وقد أخرجهما
بهذا اللفظ أحمد في مسنده باسناد فيه محمد بن اسحق ولم يصرح بالحديث مع هذا فلهذه
الرواية تعارض ما سبأ في من الروايات الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعانه
بعمق من عمر من طريق جماعة من الصحابة وانما اورد المصنف هذه الرواية ههنا
للاستدلال بها على ان الصرف فيمن لزمته كفارة من الزكاة جائز قوله فجزاها بتشديد
الزاي وهذا الحديث مع الآية يرد على المزني وأبي حنيفة بن الوكيل من أصحاب
الشافعي حيث قال انه لا يصرف خمس الزكاة إلى من يصرف اليه خمس الف والغبنة

عليكم من زهرة الدنيا وزينتها) حسن ما يجمع الدانية لال الغنائم وغيرها (فقال رجل) لم اعرف اسمه ويرد
(يا رسول الله أو يأتني الخير بالشر) أي تصير نعمة الله التي هي زهرة الدنيا عقوبة ووبالا (فكتب النبي صلى الله عليه وآله)

(وسلم) انتظار الوحى (فقبل له) أى ال (ما شأنك بكلم رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم ولا يكلمك) (ظنوا) أى إلى الله عليه وآله وسلم أنك رمس أنته قال أبو سعيد (مروأينا من الرؤيه ٥٧ ورواية فارينا بضم الهمزة) أى فقط

(أنه ينزل عليه الوحي) أي مبنياً
للمنعول (قال) أبو سعيد
(فسبح) صلى الله عليه وآله وسلم
(عنه الرضا) لمرق الكثير
(فقال أين السائل وكانه) صلى
الله عليه وآله وسلم (جده) أي
السائل فهموا أولاً من سكوته
عنه فسؤاله انكاره ومن قوله
أين السائل جده لما رأى فيه من
الإنشراح أنه صلى الله عليه
وآله وسلم كان إذا مر استدار
وجهه الكريم (فقال) صلى
الله عليه وآله وسلم (أنه لا يأتي
الخير بالشرا) أي ما قدر الله أن
أن يكون خيراً لا يكون خيراً وما
قدر أن يكون شراً لا يكون شراً
وإن الذي أخاف عليكم تضييعكم
نعمة الله ودمرفيكم أياها في غير
ما أمر الله فلا تعلق ذلك بنفس
النعمة (و) أن ربكم مثالي
أحدهما مثل المفرد في جمع
الذات هو (أن مما ينبت الرِّيح)
من الانبات والريح هو
البادول الذي يستسقى به
ما ينبت (فلا حبطا) (أو يلم)
بضم أوله وسر اللام أي
يقرب من القتل والحبط هو
دأب يصيب البعير من أحرار
العشب أو من كلاتيب يكثر
منه فيقتنخ فيه لك أو يقارب
الهلاك فكذلك الذي يكثر من
جمع الدنيا لا سيما من غير حلها

ويرد أيضا على أبي حنيفة والثوري والحسن البصري حيث قالوا يجوز صرفها الى
بعض الاصناف الثمانية حتى قال أبو حنيفة يجوز صرفها الى الواحد وعلى مالك حيث
قال يدها الى أكثرهم حاجة أي لان كل اصناف يدفع اليهم الحاجة فوجب اعتبار
أكثرهم حاجة

• (ب) بضریم اصدافہ لی غنہائیم وموارہم و مولیٰ ازواجہم •

[illegible]

٨
 ع
 ومنع الحق حقه من الاخره بدخوله النار وفي الدنيا باذى
 اذ اسر له وحدهم ايا. وغير ذلك من أنواع الاذى. واستناد الاتبات للرابع مجاز على رأى الشيخ عبد القاهر الجرجاني اذا المسند

اليه ملائكة لافعل وليس فاعلا حقيقة انه اذا فاعل هو الله تعالى والسكاكي يرى ان الاسناد ليس مجازيا وان المجازي في الربيع فاعله استعارة ٥٨ بالكاتبه على ان المراد به الفاعل الحقيقي بقدر نسبة الاسناد اليه

(الا) بالتشديد (آكلة الخضر) الاستثناء مفرغ والاصل عما يثبت الربيع ما يقتل آكله الا آكل الخضر او قال الطيبي الاظهر انه منقطع لوقوعه في الكلام المثبت وهو غير جائز عند الزمخشري الا بالتأويل ويجوز أن يكون متصلا لكن يجب التأويل في المستثنى والمعنى ان من جملة ما يثبت لربيع شيا يقتل آكله الا الخضر منه اذا اقتصد فيه آكله وتحسرى دفع ما يؤذيه الى الهلاك وفي بعض النسخ الاباء تخفيف كانه قال الا نظروا آكلة الخضر واعتبروا بشانها (أكلت) أى أى فان آكلة الخضر اكلت (حتى اذا امتدت خاصرتها) أى جنبها أى امتلأت شبعها وعظم جنبها ثم أفادت عنه سر بها (استقبلت عين الشمس) تستمرى بذلك ما كات وتجتريه (فطلت) أى ألفت السرقين مـ لا رقيقا (وبالت) فيزول عنها الحيط وانما تحيط الماشية لانها تملئ بطونها ولا نشاط ولا تبول فتنفخ بطونها فيعرض لها المرض فتملك (ورفعت) اتسعت في المرعى وهذا مثل المنتصد في جمع الدنيا المؤدى عنها الناسج من وبائها كالبحر آكلة الخضر التي ليست

عليه وآله وسلم باسلامهما ودعاهما ومنهم من حينا والطائف ولهما عقب عند أهل النسب قال ابن قدامة لانهم خلافا في ان بنى هاشم لأهل لهم الصدقة المفروضة وكذا قال أبو طالب من أهل البيت حكى ذلك عنه في البحر وكذا حكى الإجماع ابن رسلان وقد نقل الطبري الجواز عن أبي حنيفة وقيل عنه تجوز لهم اذا حرموا منهم ذوى القربى حكاه الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الأبهري منهم قال في الفتح وهو وجه له بعض الشافعية وحكى فيه أيضا عن أبي يوسف انه يحل من بعضهم له بعض لمن غيرهم وحكاه في البحر عن زيد بن علي والمرضى وأبي العباس والامامية وحكاه في الشفاء عن ابني الهادي والثمام العياني قال الحافظ وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز المنع جواز التطوع دون الفرض عكسه والاحاديث الدالة على التحريم على العموم ترد على الجميع وقد قيل انهم انوار تواتر عنوايا ويؤيد ذلك قوله تعالى قل لا أسألكم عليه أجرة الا المودة في القربى وقوله قل ما أسألكم عليه من أجر ولو أكلها لاله أو شك أن يطعموا فيه واثبته تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم ان الصدقة أوساخ الناس كما رواه مسلم واما ما استدلل به القائلون بجهل الهاشمي من الهاشمي من حديث العباس الذي أخرجه الحسك في النوع السابع والثلاثين من علوم الحديث باسناد كاه من بنى هاشم ان العباس بن عبد المطلب قال قلت يا رسول الله انك حرمت علينا صدقات الناس هل تحل لنا صدقات بعضنا لبعض قال نعم فهذا الحديث قد اتهم به بعض رواه وقد أطل صاحب الميزان الكلام على ذلك فليس بصالح التخصيص تلك العمومات الصحيحة وأما قول العلامة محمد ابن ابراهيم الوزير بعد ان ساق الحديث ما لفظه وأحسب له متابعا لشهرة القول به قال والقول به قول جماعة وافرة من أئمة العترة وأولادهم وأتباعهم بل ادعى بعضهم انه اجماعهم ولعل توارث هذا بينهم بقوى الحديث انتهى فكلام ليس على قانون الاستدلال لان مجرد الحديث بانه ان له متابعا رذاهاب جماعة من أهل البيت اليه لا يدل على صحته واما مدعوى انه مـ أجمعوا عليه فباطل باطل ومطولات مؤلفاتهم ومختصراتها شاهدة لذلك وأما قول الامير في المنحة ام اسكنت نفسه الى هذا الحديث بعد وجدان سنده ومعضده من دعوى الاجماع فقد عرفت بطلان دعوى الاجماع وكيف يصح اجماع لاهل البيت والقاسم والهادي والناصر والمؤيد بالله وجماعة من اكابرهم بل جمهورهم خارجون عنه وأما مجرد وجدان السند للحديث بدون كشف عنه فليس مما يوجب كون المنقصر والحاصل ان تحريم الزكاة على بنى هاشم معلوم من غير فرق بين ان يكون المزكى هاشميا أو غيره فلا ينقو من المعاذير عن هذا الحرم المعلوم الا ما صرح عن الشارع لا مانعة الواقعون في هذه الورطة من الاعذار الواهية التي لا تخلص ولا مال يصح من الاحاديث المروية في التخصيص والكثرة كلة الزكاة من آل هاشم في بلاد اليمن خصوصا

من أحرار البقول وجيدها التي ينبت الربيع بتوالي امطاره قصص وتنم ولكنهم من البقول التي ترعاها المواشي بعد هيج البقول ويسمها حيت لا تجدد واما فلا ترى المناسبة تكثرت من أكلها ولا تستقر ثم اوقيل الربيع قد

ينبت أحرار العشب والكلا في كل ما خفي في نفسها وانما ياتي الشر من قبل آكل مستنذ منهم في الجحيم تنفتح أسلحة
منه وتأتي خاصرته ولا يقطع عنه في السر يعاقبه ذامنل ٥٩ الكافر ومن ثم أكد القتل بالحبط

أي يقتل قتلا حبطا والكافر هو الذي تحبط أعماله أو من قبل آكل كذلك فيشرقه الى الهلاك وهذا مثال للمؤمن العالم لنفسه المنهون في المعاصي أو من آكل مسرف حتى تنفتح خاصرته ولكن من يتوخى إزالة ذلك ويحصل في دفع مضرته حتى يرضى ما كل وهذا مثال المقصر أو من آكل غير مشروط ولا مسرف يا كل منها ما يسد جوعه ولا يسرف فيه حتى يحتاج الى دفعه وهذا مثال السابق الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة لكن هذا ليس صريحا في الحديث لكنه ربما يشهد منه (وان هذا المال) زهرة الدنيا (خضرة) من حيث المنظر (حلاوة) من حيث الدوق وخص الخضر لانه أحسن الألوان وما ذكرهم صلى الله عليه وآله وسلم ما يحاف عليهم من فتنة المال أخذه رفهم واداء تلك الفتنة بقوله (فهم صاحب المسلم ما أعطى منه المسلم) وابتيم وابن السبيل أو كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) شئ من يحبي الراوي وفي الجهاد من طريق فليح بلقط فجعله في سبيل الله واليتامى والمساكين وابن السبيل (وأنه من يأخذ) أي المال

أرباب الرياسة قام بعض العلماء منهم في الذب عنهم وتحليل ما حرم الله عليهم مقاما لا يرضاه الله ولا تاد العلماء فالف في ذلك رسالة هي في الحقيقة كالمرايا الذي يحس به الظمان ما حتى اذا جاءه لم يجده شيئا وارتبلى به أرباب النباهة منهم وقد يتعالم بعضهم بما قاله البعض منهم ان أرض اليمن خراجية وهو لا يهران هذه المنة مع كونهم من أبطال الباطلات ليست مما يجور التقلد فيه على مقتضى أصواتهم قاله المستعان ما أسرع الناس الى متابعة هوى وان خالف ما هو معلوم من الشريعة المطهرة واء لم ان ظاهر قوله لا تحل لنا الصدقة عدم حل صدقة الفرض والتطوع وقد نهى عن جاعة منهم الخطابي الاجماع على تحريمها عليه صلى الله عليه وآله وسلم وتعقب بأنه قد حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولاً وكذا في رواية عن أحمد وقال ابن قدامة ليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة وأما أبو النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أكثر الحقيقة وهو المصحح عن الشافعية والحنابلة وكذا يرمي الزيدية اسم تجوز لهم صدقة التطوع دون الفرس قالوا الآن لم يحرّم عليهم انما هو أو اخ الناس وذلك هو لزكاة لا صدقة التطوع وقال في ان رانه خص صدقة التطوع القياس على الهبة والهبة ولو وقف وقال أبو يوسف وأبو العباس انما يحرم عليهم كصدقة الفرس لان الدليل لم يفسد (وعن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لم يبعث رجلا من بني محزون على الصدقة فقال لا يرفع اصبعي فيما تصيب بها قال لا حتى آي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاسأله واصلق فساله فقال ان الصدقة لا يهر لداوان موالى القوم من أنفسهم رواه البخاري قال ابن ماجه رحمه الله (الترمذي) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وصححه وفي الباب عن ابن عباس عند الطبراني قوله من أنفسهم يضم افاء ولفظ الترمذي مولى القوم منهم أي حكمه حكمهم الحديث يدل على تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونحوها على آله وقد نفى الكلام على ذلك وبديل على تحريمها على موالى آل بني هاشم ولو كان الاخذ على جهة العمالة وقد افهم ما فيه قال الشافعي حرم على موالى من الصدقة ما حرم على نفسه وبه قال أبو حنيفة وهو مروى أيضا عن الناصر والشافعي وأصحابه واليه ذهب المؤيد بالله وأبو طالب وهو مروى عن الناصر وابن لما جشون وقال مالك ويحيى وهو مروى أيضا عن الناصر والشافعي في قوله انها تحل لهم قال في البحر لان على التحريم مذكورة وهي الشرف قلنا جزم الخبر يدفع ذلك انتهى راصب هذا الله في مقابل هذا الدليل الصحيح من القرائن التي يعتبر بها التيسير (وعن أم عطية قالت عت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاشاة من الصدقة فبعثت الى عائشة منها بذي فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هل عندكم من شيء فمالت لا الا رذيلة بعثت اليها من الشاة التي بعثت بها اليها فقال

(بغير حقه) بان يجمعه من الحرام أو من غير احتياج اليه ولم يخرج منه حقه الواجب فيه فهو (كل ذي باكل ولا يشبع) لانه كلما بال منه شيئا ازدادت رغبته واستقل ما عنده ونظر الى ما فوقه (و يكون) ماله (ثم يدا عليه يوم القيامة) بان ينطق

الله الصامت منه بما فعل به أو يمثل مثاله أو يشهد عليه الموكلون بكتب الكسب والاتفاق وفي هذا الحديث الحديث
والعنينة والسماع وأخرجه
الصدقة على اليتامى قال ابن
المنبر عير بالصدقة دون الزكاة
لتردد الخبرين صدقة القرض
والطوع لكون ذكر اليتيم جاء
متوسطا بين المسكين وبين
السبل وهو آمن من مصارف الزكاة
وقال ابن رشد لما قال رب ليس
على المسلم في نفسه صدقة علم أنه
يريد الوجهة ادلة خلاف في
التطوع فلما قال الصدقة على
اليتامى أحال على موهود (عن)
زينب امرأة عبد الله بن مسعود
رضي الله عنهم ما حدثنيها المتقدم
قريبا وقالت في هذه الرواية
انطلقت الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فوجدت امرأة من
الانصار على الباب حاجتها من
حاجتي وهي زينب امرأة أبي
معوذ يعني عقبة بن عمرو
الانصاري كما عند ابن كثير في أسد
الغابة (فرعلينا الال) المؤذن
(فقلنا) له (سل النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أي جزئى عنى أ- أنق
على زوجي وأيتام لي في حجرى)
وللتساقى على أزواجنا وأيتام
في جهورنا وللطبايسى انهم بنو
أخيه أو بنو أخته أو نساقى أيضا
من طريق علقمة لاحداهما
فضل مال وفي حجرها بنو أخاها
أيتام وللأخرى فضل مال
وزوج خفيف ذات اليد وهذا
كتابها عن الفقر (فأله فتال نعم)

٦٠ البخارى أيضا في الرقاق ومسلم في الزكاة وكذا النساقى وأستدل به على

ما قد بلغت محلها متفق عليه وعن جويرية بنت الحارث ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم دخل على فقير فقار قدمه فقلت لا والله ما عندنا طعام الا عظم من شاة
أعطيتهم مولانا من الصدقة فقار قدمه فقلت محلها رواه أحمد ومسلم) قولاه هل
عندكم من شئ أى من الطعام قوله نسبية قال في الفتح بالنون والمهملة والموحدة صغرا
أم أم عطية انتهى وأما نسبية بفتح النون وكسر السين فهي أم عمارة قوله بلغت
محلها أى انهم انصرفوا فيها بالهدية لصحة ملكها اليها انتقلت عن حكم الصدقة لحث
عمل الهدية وكانت تحوز لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف الصدقة كما تقدم
لما قال ابن بطال قال في الفتح وضبط بهضم بكسر هاء من الحاء لول أى بلغت
مستقرها والاول اولى انتهى والحدديث يدل على ان موالى أزواج بنى هاشم ليس
حكمهم حكمكم موالى بنى هاشم فتحل لهم الصدقة وقد نقل ابن بطال اتفاق الفقهاء على
عدم دخول الزوجات في ذلك وفيه نظر لان ابن قدامة ذكر ان الخلال أخرج من طريق
ابن أبي حنيفة عن عائشة انها قالت نأل محمد لا تحل لما الصدقة قال وهو ما يدل على
تحريمها قال الحافظ واسناده الى عائشة حسن وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا وهذا يقدح
فيما نقله ابن بنال وذكر ابن المنبر ان التحريم الصدقة الى الأزواج قول واحد واما يقال
ان قول البعض بدخولهن في الآل يستلزم تحريم الصدقة عليهن فان ذلك غير لازم
وفي الحديثين أيضا دليل على انه يجوز لمن تحرم عليه الصدقة الا كل منها بعد مصيرها الى
انصرف وقتقائها عن مبيبة أو هدية أو نحوها وفي الباب عن عائشة عند البخارى
وعنه ابن أبي عمير ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أتى بلحم فتألت له هذا تصدق به على بريرة
فقال حولها صدقة وله هدية

(بسمى المتصدق وان يشتري ما تصدق به)*

عن عمر بن الخطاب قال سمعت علي بن ابي طالب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان
تشتريه وظننت انه يبيعك برخص فساات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تشتره
ولا تبيع صدقتك وان أعطا كعبدكهم قال العائذ في صدقة كالعائذ في قيمته متفق عليه
وعن ابن عمر ان عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان يشتري ما تصدق به
تباع فاراد ان يشتريه افسال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فقال لا تصدق به ولا تشتريه
رواه الجماعة راد البخارى فبدل ذلك كان ابن عمر لا يترك ان يتباع شيئا تصدق به الا جعله
صدقة) قوله عن عمر هذا يشهد على ان الحديث من مسند عمر والرواية الاخرى تقتضى
انه من مسند ابن عمر ورجح الدارقطني الثاني قوله سمعت علي بن ابي طالب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان يشتري ما تصدق به
ولا تشتريه ولا تبيع ومنهم من قال كان عمر قد حبسه وانما ساع للرجل يبعه لانه حصل فيه
هزال هز بسببه عن العائذ بخليل وضعف عن ذلك واتتهى الى حالة عدم الاتباع به

بجزئى عها رواها أجران أجر القرابة) أى صلة الرحم (واجب الصدقة) أى توابعها قال المازرى ويرج
الظاهر جله على الصدقة لواجبه لوالها من اجزاء وهذا اللفظ انما يستعمل في الواجبة انتهى وعليه يدل تبويب

البخاري ليدن ما ذكره من ان لاجراء انما يستعمل في الواجب ابرار قوة واحد اقل من ذلك لان الاصول اربع انتصروا في
المسئلة فذهب قوم الى ان الاجراء اعم الواجب والمندرب وخصه آخرون ٦١ بالواجب ومنه ومنه في المسئلة

واعلمه لما زرى ونصره ما قرأ في
ولا صفهاني واستبعد الشيخ
تو ليس اليك و قال ان
كلام الله تعالى يقتضي ان
المسئلة يرضى بالاجراء
كان فرض وقد تعقب القسري
عيسى لما زرى بان قوله ولو
م حاكم وقوله في ورد في
بخرار رواية عند البخاري
وغيرها كتاب اسراء سمعنا
ابن سدين وكانت تسمى عليه
وعلى رده يدلان على انها صدقة
تدفع ويهجرم الا وى وسيره
ولو قوله ان تجزئ عني وى
الواقعة من المار كما اخف ان
صدقتها على زوجها لا تحصل
لها الماراد وقد سبق الحديث في
باب الزكاة على الاقارب وفيه
اسماء فاهت الى صلى الله عليه
واله وسلم باسوان وشاهها
وهما لم تقع مشاهدة فتقبل بحمل
الولى على الجواز وانتهى على
لن بلال والظاهر انهما
قضية ان احدهما في والها عن
تصدقها بغيرها على زوجها
ورها والاخرى في سؤالها
عن امة وفي الحديث الحث
على الصدقة على الاقارب
والحث على صلة الرحم وجواز
تبرع المرأة بماله بغير اذن
زوجها وفيه عظة للنساء وترغب
ولى الامر في افعال الخير للرجال

ويرجع الاول قوله لا تعد في صدقة ولو كان حبسا لله به تر فاداعه لم يحسن
القيام عليه وقصر في مؤنته وخدمته وقيل لم يعرف مقدارها فارادى به بدون قيمته وقيل
معنا ان عمله في غير ما جعل له الاول اظهر قوله وان اعطا كبدتهم ومه لغته في
تقديمه وهو الحامل له على شرائه من لا تعدد انما يسمى بشره بخصر عود في الصدقة
من حيث ان الغرض منها ثواب الآخرة فاذا اشترى ما يرضى مكانه اختار عرض
الديناء في الآخرة فصدقه راحة في ذلك المقصد والذى سوغ فيه كانه انما في قيمته
استدل به على تحريم ذلك انما حرّم قال القرطبي وهو هو ما هو من سيار
الحديث ويحتمل ان يكون التشبيه لتنفيز خصه المكون انما يستدرو وهو قول
الاكثر ويلحق بالصدقة الكفارة والتدرو غيرهما من شروث شر لا يتك ان يحتاج
الحق ان كان انما يشترى شيئا بصدقة لا يتركه ما كانه حتى يصدق به فكل
فهم ان النهى عن شراء صدقة انما هو ان ان يملكها لمن يرددها صدقة ويثبت
يدل على كراهة الرجوع عن الصدقة وان شرائها بخص نوع من الرجوع فيهم ومن
مكرها وقيل يعارض هذا الحديث الحديث المتقدم عن أبي عبد الله في صدقة
لرجل اشتراها بماله جمع بينهما بحمل هذا على كراهة التبرع والى ان المصنف رحمه
الله تعالى رحمه قوم عدل على امتزجهما بحمل قوله رجل اشتراها بماله في خبر
أبي سعيد يدل عليه اتباع ابن عمر وهو روى الخبر ولو فهم منه التبرع وعلمه روى
بصدقة تستند اليه انتهى واطاها رانه لمعارضه بين هذا وبين حديث أبي سعيد
المتقدم لان هذا الصدقة تطوع وانما في صدقة التبرع فيكون لشر مجازا في
صدقه اسريضة منه لا يتصور الرجوع فيه حتى يكون التبرع مشبه بالصدقة
اليدفع منه يتصور الرجوع فيها مكرها مشبه وهو الشراء بغير رض حديث لباب
في الطاهر ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ان امرأته
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فماتت كبرت صدقة على أبي بوليد فبرئها من
وتركت تلك الواحدة قال وجب أجره ورجعت اليه في ميراثه ويجمع مع خبر ذلك
الشيء المتصدق به بالميراث لان ذلك ليس مشبهما بالرجوع عن الصدقة وسائر
المعارضات

(باب اضل الصدقة على الزوج والا قارب)

(عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
تصدقن يا معشر النساء ولو من حليكن قالت مرجعت الى عبد الله فقالت انك رجل حفيظ
ذات ايد وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أمرنا بالصدقة فانه زناه فان كان
ذلك يجزئ عني والى صرفته الى غيركم قالت فقالت عبد الله بل اتتبه أنت قالت فانطلقت

ولنساء والتحدث مع النساء الى جانب عند أمن العفة والتكويف من المواخذة بالذنوب وما يتوقع بسببها من العذاب وفيه
فتيا العام مع وجود من هو أعلم منه وطالب الترقى في تحمل العلم وفي هذا الحديث الحديث راحة والاول ورواه كاه

كوفون الاعراب بن الحرث وفيه رواية مصابي عن مصابة ونابي عن نابي عن مصابي وأخرجه مسلم في الزكاة عشرة النساء وابن ماجه في الزكاة

٦٢

رواية مصابي عن مصابة ونابي عن نابي عن مصابي وأخرجه مسلم في الزكاة عشرة النساء وابن ماجه في الزكاة

عبد الله بن هلال الخزومية ربيعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولدت بارض الحبشة وحفظت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يورث عنه وعن أزواجه وذكره البخلي في ثقات التابعين قال في الإصابة كنه كان يشترط للصحة البلوغ وذكره ابن سعد فيمن لم يرد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئا روى عن أزواجه وأم سارة هي أم المؤمنين هذه (فوت) أي زيب ولا يذرع عن أم سارة وهو أصواب كمالا يعني (قلت يارول الله لي أبرأ أن أنفق على بني أبي سارة) بن عبد الأسد وكن تزوجها نبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو هان أي سلة لمة وعمر ومحمد وزيب وزرعة (ثمهم بن) منه (هنا) أنفق عليهم فلما أبرأ أنفق عليهم (قال في الفتح) ليس في الحديث نص يرجح بان الذي كنت نفقه عليهم من الزكاة فكان لقدر المشرك من الحديث حصول الاتفاق على الإتمام انتهى وفي هذا الحديث تصديق والعنونة والقول ورواه ما بين كوفي ومدني وفيه رواية نابي عن نابي هشام وأبو مصابة عن مصابة زيب وأما (عن أبي هريرة) رضي الله عنه قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

بذا أمر أم من الانصار بباب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاجتي حاجتها قالت وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد ألقيت عليه المهابة قالت فخرج علينا بلال فقلنا أنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآخبره أن امرأتين بلباب يسألانك أيجزي الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى أيتام في بيوتهم ولا تخبر من نحن قالت قد دخل بلال فآله فقال له من هما فقال امرأتان من الانصار وزيب فقال أي الزيانب فقال امرأتان عبد الله فقال لهما أجرا أن أجرا القربة وأجر الصدقة متفق عليه ولفظ البخاري أيجزي عني أن أنفق على زوجي وعلى أيتام لي في بغيري (قوله انك رجل خفيف ذات اليد هذا نسبة عن الله - قر وفي انظر للبخاري ان زيب كانت تنفق على عبد الله وأيتام في بيوتها فبالت اعبد الله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيجزي عني أن أنفق عايتك وعلى أيتام في بغيري من الصدقة الحديث قوله فإذا امرأتان من الانصار من النساء والطيب السبي يقال لها زيب وفي رواية للنسائي انطلقت امرأتان عبد الله يعني ابن مسعود وامرأة أبي مسعود يعني عقبة بن عمرو الانصاري استدل بهذا الحديث على أنه يجوز للمرأة أن تدفع ركنها إلى زوجها وبه قال النوري والشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمدى لروايتين عن مالك وعن أحمد بن حنبل المهادي والناصر والمؤيد بالله وهذا انما يتم دليله بعد تسليم هذه الصدقة صدقة واجبة وبذلك جزم المازري ويؤيد ذلك قولها أيجزي عني وتعقبه عياض بان قوله ولو لم يكن وليكن وكوم صدقتها كانت من صدقاتها يدار على التطوع وبه جزم النواوي وأولوا قولها أيجزي عني أي في الوفاية من انما ركنها خافت ان صدقتها على زوجها لا يحصل لها المقصود وما أشار إليه من الصناعة احتج به الطحاوي بقول أبي حنيفة انما أيجزي زكاة المرأة في زوجها فانخرج من طريق رافضة امرأة ابن مسعود انها كانت امرأة صنعا البدين فكانت تنفق عليه وعلى ولده فها يدل على انها صدقة تطوع واحتجوا أيضا على انها صدقة تطوع بما في البخاري من حديث أبي عبد الله النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها زورك ووليك أحق من تصدقت عليهم ولو الان الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالاجماع كما نقله ابن المنذر والمهدي في البحر وغيرهما وذهب هذا بان الذي يمنع اعطائهم من الصدقة الواجبة من تلزم المعطى نفقته والام لا يلزمها نفقة ابنهم مع وجود أبيه قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق الحديث وهذا عند أكثر أهل العلم في صدقة التطوع انتهى والظاهر انه يجوز للمرأة أن تصرف زكاتها إلى زوجها ما أولوا فاعدم المانع من ذلك ومن قال انه لا يجوز فعليه الدليل وأما ثانيا فلان ترك استنصاه صلى الله عليه وآله وسلم لها ينزل منزلة لعموم فلما لم يستنصاهما عن الصدقة هل هي تطوع أو واجب فكانه قال أيجزي عنك فرضا كان أو تطوعا وقد اختلف في الزوج هل يجوز له ان يدفع زكاته إلى زوجته فقال ابن المنذر

بالصدقة الواجبة أرا ان تصوع وزجه بعضهم تحسبنا للظن بالصداقة اذ لا يظن بهم منع الواجب اجعوا وعلى هذا مذهبنا لا نأخر ما له في سبيل الله في مال يحتمل المواساة ونعقب بهم ما منعوا به دا ولا عندا أما ابن

72

أجمعوا على أن الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة شيئا لأن نفقة الواجبة عليه وبما أن
 قال أن التعديل بالوجوب على الزوج لا يوجب امتناع الصرف أي بالانفقة الواجبة
 عليه غيبة كانت أو فقرة فالصرف أي الذي يقطع عنه شيئا وأما الصدقة على الأصول
 والنصول وبقيمة القرابة فيبقى الكلام عليها وعن لما بن عامر عن لثي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال الصدقة على المـ بين صدقة وهي على ذي رحم ثنتان
 صدقة وصله زواجه وأحمد وابن ماجه والترمذي وعن أبي أيوب قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم أن أفضل الصدقة الصدقة على ذي الرحم الكاشح رواه أحمد وله مثله من
 حديث حكيم بن حزام وعن ابن عباس قال إذا كان ذوو قرابة لا تعولهم فاعطهم من زكاة
 مالك وإن كنت تعولهم فلا تعطهم ولا تنجملهم المن تعول رواه الأثرم في سننه حديث
 سلمان أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والدارقطني والحاكم وصححه الترمذي قال
 الحافظ وفي الباب عن أبي طهمة وأبي امامة عند الطبراني في كتاب الكاشح هو المضمحل العدة
 وقد استدل بالحدودين على جواز صرف الزكاة إلى الأقارب سواء كانوا ممن تلزمهم النفقة
 أم لا لأن الصدقة المذكورة في مالم تقيده بصدقة التطوع وليكن قد تقدم عن ابن المديني
 وصاحب البحار ما حكى الإجماع على عدم جواز صرف زكاة إلى الأولاد وكذا
 سائر الأدول والنصول كافي يعرفه قال مسئلة ولا يجزئ في أصوله وفصوله مطلقا
 إجماعا وقال صاحب ضوئه أنهم إن دعوى الإجماع وهو قال وكيف بمحمد بن الحسن
 ورواية عن العباس أنها تجزئ في الآباء والأمهات قال قلت والمسئلة في البصر تنسب
 إلى قائل فضلا عن الإجماع وهذا وهم منه رحمه الله تعالى فإن صاحب الضرصرح
 ينسبها إلى الإجماع كما حكىناه سالنا فقده نسب إلى قائل وهم أهل الإجماع لأنه يدر
 لما روى عن أبي العباس ومحمد بن الحسن ما في البخاري ومحمد بن يعقوب قال أخرج
 أبي دناير يتصدق بها عند رجل في المسجد فحقت فأخذتها فقال والله ما أياك أرتفعت
 نفقته إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فقال ما نويت يا يزيد ولا تأخذ
 يا معن وسبق في الحديث في كتاب لو كلة أن شاء الله تعالى وإسكنه يحتمل أن تكون
 الصدقة صدقة تطوع بل هو ظاهر وقد روى عن مالك أنه يجوز الصرف في بني البني
 وفيما فوق الجد والجد وأما غير الأصول والنصول من القرابة الذين تلزم نفقتهم فذهب
 الهادي والقياس والناصر والمؤيد بأنه وما نواشاهي إلى أنه لا يجزئ لصرف المـ
 وقال أبو حنيفة وأصحابه وإنما يجزئ يجوز ويجزئ إذ لم ينص على الدليل لعموم الأدلة
 المذكورة في الباب وقال الأقول أنها مخصصة بالعباس ولا أصل له وأما الأثر المروي عن
 ابن عباس في كلام صحابي ولا حجة فيه لارلاجه في ذلك مصرحا ويؤيد الجواز
 والأجزاء الحديث الذي تقدم بانظر وجهك ولهذا أحق من تصدقت عليهم وترك

تاكيد النفي والمبالغة فيه ما ثبت شيء وذلك الشيء لا يقتضي اثباته فهو منتفأ أبدا ويسمى مثل ذلك عند علماء البيان تاكيدا
المدح بما يشبه الالزام وبالعكس فمن الاول الحق قول الشاعر ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * بمن فلول من قراغ الكتاب

ومن انماي هذا طديث رشبه اي ما ينف
قيني ان يعطي مما اعطاه الله ولا يكفر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(وَمَا خَدَعَكُمْ أَتْمِلُونَ خَلْقًا)

۴. بر ظاهر دون ان قبول

تظلموه باضمير على الام

تَفْهِيمُ الشَّانِ، وَعَظْمُ الْأَمْرِ.

والمعنى اظلمونه بظلمكم. مذكرا:

ما عند فنه (قد احتبس) ^۴ی

وقف قبر الحول (درامه) جمع

در یکسر لعل و هو لزدیده

(وَأَعْنَدُ فِي كَنْزِ تَجَارَةٍ لِي

الحمد ینہ فی پیل اللہ) اندر کا:

عليه فيها وأعد بضم الـ الجمع

عند فتحه بين ما به و لرجز مر

السلح والذوب والآلات الحربية

قیس وروہ و بعض روایات البخاری

وَأَعْبَدِي وَوَحْدَتِي ع. ح. ك.

عباس و هو مولى ربيعة

و احتیاج رفیقه و محسنه

ولیٰ اللہ عیبہ را لہو . یغیہ

قول من خبره تنوع خبره

العلم به مرجع بايع و نقله

بہ نعلی . وہ ۔۔۔ دیکھو کہ

آفلورن - لد ای بی بیتم

الى لميع رهولم بيع وكيف بيع

اندرس وقت، اندرون وقت، خیره

وہر حد اور بذور علی اللہ علیہ

و له . حاسب له ما فعله من

ذات من و کتودنی پیل نه

واللّٰهُمَّ مِّنْ مَّوَدِّ لَزَاكَةِ لَيْكِ

بِزَمَنِهِ اَعْمَاءِ لَزَكَاتِ اصْفِ

واحد در هر دول مالت و غیره

حداقالتاسامی فی وجوب فسادها

على ما صنف الاماميه وادخل به
الكتاب اذا لم يدر

خالذ كاهما حيسه فكيف يمكن ذلك مع تعين ما حيسه اصرفه وان كان طلب منه زكاة المال الذي لم يحيسه من العين والحارث والمأشبة فكيف يحاسب بما وجب عليه في ذلك وقد تعين صرف ٦٥ ذلك الحيس الى جهته ثم انشأ

عن ذلك باحتمال ان يكون المراد بالتميس الارصاد لذلك لا الوقف فـ يزول الاشكال لكن هذا الاشكال انما يتأتى على القول بأن المراد بالصدقة المقروضة اما على القول بأن المراد التطوع فلا اشكال كما لا يخفى (وأما العباس بن عبد المطالب فم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى) أى الصدقة منه (عليه صدقة) ثابتة يستصدق بها (ومثلها معها) أى ويصدق بها (ومثلها كرمائه فيكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم الزمه بتضعيف صدقته لكون ذلك أرفع ل قدره وأنبه ذكره وأنبى للذنب عنه أو المعنى ان أمواله كالصدقة عليه لانه استدان في مناداة نفسه وعقيل فصار من العارمين الذين لا يلزمهم الزكاة وهذا التأويل على تقدير ثبوت لفظة صدقة واستبعادها البيهقي لان العباس من بني هاشم فحرم عليهم الصدقة أى وظاهر هذا الحديث انهم اصدقة عليه ومثلها معها فانه أخذها منه وأعطاه له وحمل غيره على ان ذلك كان قبل تحريم الصدقة على آل صلى الله عليه وآله وسلم واسلم من طريق ورقاء وأما العباس فنهى على ومثلها ثم قال

الحديث فرض أى قدر وهو أصل في اللغة كما قال ابن دقيق العيد لكن نقى في عرف الشرع الى الوجوب فالجمل عليه أولى وقد ثبت ان قوله تعالى قد أفلم من تركي نزلت في زكاة الفطر كما روى ذلك ابن خزيمة قوله زكاة الفطر أضيفت الزكاة الى الفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان كذا قال في الفتح وقال ابن قتيبة والمراد بصدقة الفطر صدقة النفوس مأخوذة من الفطرة التى هى أصل الخلقة قال الحافظ والأول أظهر ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث زكاة الفطر في رمضان وقد استدل بقوله زكاة الفطر على ان وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر من رمضان وقبل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لان الليل ليس بحلال الصوم وانما يتبين الفطر الحقيقي بالا كل بعد طلوع الفجر والأول قول الثوري وأحمد واسحق والشافعي في الحديث واحد الروايتين عن مالك والثاني قول أبي حنيفة والليث والشافعي في القديم والرواية الثانية عن مالك وبه قال الهادي والقاسم والناسر والمؤيد بالله ويؤيده قوله في حديث ابن عمر الا أتى أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة ولكم الم تقي القبلية بكونها في يوم الفار قال ابن دقيق العيد الاستدلال بقوله زكاة الفطر على الوقت ضعيف لان الاضافة الى الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضى اضافة هذه الزكاة الى الفطر من رمضان وما وقت الوجوب في طلب من أمر آخر قوله صاعا من تمر أو صاعا من شعير قال في الفتح انتصب صاعا على التخيير أو انه منه قول ثان قول على العيد والحار ظاهره يدل على ان العيد يخرج عن نفسه ولم يقل به الاداود فقال يجب على السيد أن يمكن عبده من الاكتساب ايها ويدل على ما ذهب اليه الجمهور من كون الوجوب على السيد حديث ليس على المرفى عبده ولا فريضة صدقة الا صدقة الفطر وانظروا مسلم ليس في العبد صدقة الا صدقة الفطر قوله الذكرو لا شى ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر وقال مالك والشافعي والليث وأحمد واسحق يجب على زوجها تبعا للنفقة قال الحافظ وفيه نظر لانهم قالوا ان أعسر وكانت الزوجة أمة وجبت فطرته على السيد بخلاف النفقة فافترقا واتفقوا على أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة مع ان نفقة التزم وانما احتج الشافعي بما رواه من طريق محمد بن علي الباقر مرسل اذوا صدقة الفطر عن قومون وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في اسناده ذكر على وهو منقطع وأخرجه من حديث ابن عمر واسناده ضعيف وأخرجه أيضا عنه الدارقطني قوله والصغير والكبير وجوب فطرة الصغير في ماله والمخاطب بانخراجها رايه اركان للصغير مال والاوجب على من تلزمه نفقته والى هذا ذهب الجمهور وقال محمد بن الحسن هي على الاب مطلقا لم يكن له أب فلا شى عليه وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري لا تجب الا على من صام واستدلوا بما بحديث ابن عباس الا أتى بلفظ صدقة الفطر طهره للصائم قال في الفتح وأوجب بأن

٩ نيل ح يا عمر أما شعرت ان عم الرجل صنواً بيه فلم يقل فيه صدقة بل فيه دلالة على انه صلى الله عليه وآله وسلم التزم بانخراج ذلك عنه لقوله نهى على ويرجى قوله ان عم الرجل صنواً بيه أى مثله فنى

هذه النقطة اشعار بما ذكرنا فان كونه صنوا لاب يناسب ان يحمل عنه أي هي على احسانا الله وبراه هي عندى قرص لاني استلفت منه صدقة عامين وقد ورد ذلك ٦٦ صريحاً في حديث علي بن عبد الله الترمذي لكن في اسناده مقال وفي

حديث ابن عباس عند الارطقي باب صدقة فيه ضعف بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمر ساعياً فأتى العباس فاغاط له فاحمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان لعمري قد استأنفنا زكاة ماله العام والعام المقبل وبسط القول على ذلك في الفتح ثم قال وفي الحديث بعث الله امام العمال بلجابه الزكاة وتنبيهه العاقل على ما أنعم الله به من نعمة الغنى بعد الفقر يقوم بحق الله عليه واعتب على منع الواجب وجواز ذكره في غيبته بذلك ونحوه الامام عن بعض رعيته مريب عليه ولا يعتذر عن بعض الرعية بما يسوغ الاعتذار به (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسالاً من الانصار) قال لما فظ ابن حجر لم أعرف أهمهم لكن في حديث الساماني ما يدل على ان أبا سعيد المذكور منهم (سأله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فاعطاهم ثم سأله فاعطاهم (زاد أبو زر ثم سأله فاعطاهم) حتى نفد بكسر الهمزة وبالذال أي فرغ وفي (ما عنده فقال ما يكون عندى من خير فان أخره عنكم أي لن أجعله ذخيرة لغيركم أول أحب وأخبا

ذكر التطهير خرج مخرج الغالب كما تم اتجاهاً على من لا يذنب كتحقيق الصلاح أو من أسلم قبر غروب الشمس بالخطبة قال فيه ونقل ابن المنذر الاجماع على انه لا تجب على الجني وكان أحمد يستحب ولا يوجب قوله من المسلمين فيه دليل على اشتراط الاسلام في وجوب الفطرة فلا تجب على الكافر قال الحافظ وهو أمر متفق عليه وهل يخرجها عن غيره كقولته المسلمة نقل ابن المنذر فيه الاجماع على عدم الوجوب لكن فيه وجه للشافعية ورواية عن أحمد وهل يخرجها المسلم عن غيره الكافر قال الجمهور ولا خلافاً لعمامة الخبي والنوري والحنفية واسحق واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على مسلم في عبده صدقة لاصدقة الفطر وأجاب الجمهور بأنه يبنى عموم قوله في عبده على خصوص قوله من المسلمين في حديث الباب ولا يخفى ان قوله من المسلمين أعم من قوله في عبده من وجه واخص من وجه فتخصيص أحدهما بالآخر تحكمه ولا يمكنه يؤيد اعتبار الاسلام ما عند مسلم بالنظر على كل نفس من المسلمين حر أو عبد واحتج بعضهم على وجوب نحرجهما عن العبد أن ابن عمر راوى الحديث كان يخرج عن عبده الكافر وهو أعرف مراد الحديث وتعقبه بأن ذلك لو صح حمل على انه كما يخرج عنهم تطوعاً ولا مانع منه وظاهر ما حديث عدم الفرق بين أهل البادية وغيره واليه ذهب الجمهور وقال الزهري وربعة والبيت ان زكاة الفطر تختص بالحنثرة ولا تجب على أهل البادية قول أسوز لقرنالمهله ولزاي أي احتاج يقال أعوزني الشيء اذا حثبت اليه فلم أقدر عليه وفيه دليل على ان الفطر فضل ما يرج في صدقة الفطر في يوم أو يومين فيه دليل على جواز تعجيل الفطرة قبل يوم الفطر وقد جوز الشافعي من أول رمضان وجوز الهادي والقاسم وأبو حنيفة وأبو العباس وأبو طالب لوالى عامين عن البدين الموجود وقال الكرخي وأحمد بن حنبل لا تقدم على وقت وجوبه الا ما يغتفر كيوم أو يومين وقال مالك والناسر والحسن بن زياد لا يجوز لتعجيل مطلقاً كالصلاة بل الوقت وأجاب عنهم في البحر بأن زكاهم أقرب وحكى الامام يحيى اجماع السلف على جواز التعجيل أي لا صاعاً من طعام الخ ظاهره المعايير بين الطعام وبين ما ذكر بعده وقد حكى الخطابي ان المراد بالطعام هما الخنطة وانه اسم خاص له قال هو وغيره قد كانت النقطة طعام تستعمل في الخنطة عند الاطلاق حتى اذا قيل اذهب الى وزن الطعام فهم منه سوق القمح واه اغلب العرف نزل اللفظ عليه لانه لما غاب استعمال اللفظ فيه كان خطوره عند الاطلاق أغلب قال في التلح وقد ركد لك بن المنذر وقال ظن بعض أصحابنا ان قوله في حديث أبي سعيد صاعاً من طعام محتمل قال صاع من خنطة وهذا غلط منه وذلك أن أبا سعيد أجل الطعام ثم نسبه ثم أورد طريق حنث بن ميسرة عند البخاري وغيره نأبأ سعيد قال كما يخرج في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر صاعاً من طعام قال أبو سعيد وكان طعاماً من الشعير والزبيب والاقط والتمر وهي

وأمنهكم اياه (ومن يستغنى) أي يطلب العنة عن السؤال ريعه الله أي يرزقه العنة أي الكف ظاهرة عن الحرام (ومن يستغن) يظهر الغنى (يفقه الله من يتصبر) يعالج الصبر ويتكافه على ضيق العيش وغيره من مكاره الدنيا

قال في شرح المشكاة قولنا بعث الله يريد أن من طلب من نفسه العفة عن المال لم يظهر الاستغناء عن الله أي بصبره عفا ما ومن ترقى من هذه المرتبة إلى ما هو أعلى من أظهر الاستغناء عن

٦٧

بصبر الله قلبه غنى ومن فاز
راقدح المعلى وتصبر وان أعطى
لم يتبل فهو هو ذا الصبر جامع
لمكارم الاخلاق (بصبره الله)
برزقه الله الصبر (وما أعطى
أحد عطاء خبيراً وأوسع من
الصبر) لانه جامع لمكارم
الاحلاق أعطاهم من الله عليه
وآله وسلم لحاجتهم ثم نبههم على
موضع النصب له (عن أبي
هريرة رضى الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال والذى تشي بيده انما حلف
بتوبة الامرونا كيدته (لان
ياخذكم حبله فيصططب)
أي يجتمع الخطب (على ظهره)
فهو (خبره) ليست خبره من
أول النقصيل اذ لا خبر في
الوال مع القدرة على
الكتاب والاصح عند
اشاعة ان سوال من هذا حاله
حرام ويحتمل ان يكون المراد
بالخبر فيه بحسب اعتقاد السائل
وتسميته الذي يعطاه خيراً وهو
في الحقيقة شروا الله أعلم (من أن
بأنى رحلاً) أعطاه الله من فضله
(وبسأله أسطاء) فحمله ثقل المنة
مع ذل السؤال (أو منعه)
فالسبب للذل والخيبة
والحرمان أعادنا الله من كل
شئ وفي الحديث الحث على
التعفف عن المسئلة والتعز

مظاهرة فيما قال يخرج الطحاوى نحوه من طريق أخرى وأخرج ابن خزيمة والحاكم
في صحيحهم ابا سعيد قال لما ذكرنا عنده صدقة رمضان لا يخرج لما كنت أخرج
في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع
أقط وقال له رجل من القوم أو مدين من قم وقال لا تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أحملها
قال ابن خزيمة كرا الحنطة في خبر أبي سعيد هذا غير محفوظ وأدري من الوهم ويدل
على أنه خطأ قوله فقال رجل الخ اذ لو كان أبو سعيد أخبرهم كانوا يخرجون منه ما
لما قال الرجل أو مدين من قم وقد أشار أيضاً أبو داود إلى أن ذكر الحنطة فيه غير محفوظ
قوله حتى قدم معاوية فزاد مسلم حجاباً ومعقراً وكام الناس على المنبر وزاد ابن خزيمة وهو
يومئذ خليفة ثانياً من معمر السام بفتح السين الموحدة راسكان الميم وبالمدى التمع
الشامى قال ليوى غسك بتول معاوية من قال بالمدين من الحنطة رقيه نظر لاند فعل
صحابي قد خاف فيه أبو سعيد وغيره هو أطول حديث منه راعى مجال أنى صلى الله
عليه وآله وسلم وقد سرح به رأى رآه لانه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
ابن المنذر لانه لم يسمع خبراً يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد عليه ولم يكن
البر لم يثبت ذلك الوقت له الشئ اليسير منه فلما كثرت في زمن الصحابة رأوا ان نصف
صاع منه يقوم مقام صاع من الشعير وهم لا تفتقر جازاً بعدل عن قولهم انه الى قول
هناهم ثم أسد عن عفا وعلى وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء
بنت أبي بكر أسيد قال اخذوا صبيحة انهم رأوا ان وزكاة النظر نصف صاع من قم
اتمى وهذا مصير منه الى اختيار ما ذهب اليه الحنفية يمكن حديث أبي سعيد دال على
انه لم يوفى على ذلك وكذا ابن عمر فلا يجتمع في المسئلة قول لم يذ كر الحنطة أو يعنى
لم يذ كر حرف لتخفيف في شئ من طرق الحديث هواد وصاعاً من أقط بفتح الهمزة وكسر
الشاف وهو ابن عباس غيرة من زرع الزيد وقال لارهرى يتخذ من اللبن الخبيص يطبخ
ثم يترك حتى ينصل رقة اختان في اجرائه على قواير حدهما انه لا يجزئ لانه غير مقتات
وبه قال أبو حنيفة انه أجرا حراجه بدلاً عن القيمة على قاعدته والقول الثاني انه يجزئ
وبه قال مالك وأحمد وهو الرابع لهذا الحديث الصحيح من غير معارض وروى عن أحمد
انه يجزئ مع عدم جده من غيره وزعم المنار روى انه يجزئ عن أهل البادية ودرن أهل
الحاضرة وهم يجزئ عنهم لا خرف وتعقبه النووي وقال قطع الجمهور بأن الخلاف
في الجميع قول الاصاع من دقيق ذكر لدقيق ثابت في سنن أبي داود من حديث أبي سعيد
أيضاً واكنه قال أبو داود ان ذكره دقيق وهم من ابن عيينة وقد روى ذلك ابن خزيمة
من حديث ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تؤدى زكاة رمضان
صاعاً من طعام عن الصغير والكبير والحر والمملوك من أدى سلتاً قبل منه وأحسبه
قال من أدى دقيقاً قبل منه ومن أدى سو يقابل منه ورواه الدارقطني ولكن

عنها ولو امتن المرء نفسه في طلب الرزق وارتركب المشقة في ذلك ولو لا مع المسئلة في نظر الشارع لم يفضل ذلك عليها وذلك لما
يدخل على السائل من ذل السؤال وذل الرد اذا لم يعط ولما يدخل على المسؤول من الضيق في ماله ان أعطى كل سائلاً ما سأل

عن الزبير (بن العوام) رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال لأن يأخذ أحدكم حبله فبأن يجزئة الخطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها)
 أي يمنع (وجهه) من أن يريق ما به السؤال قاله المظهرى ومن فوائد

٦٨

الاستغناء
 والتصدق كما في مسـ لم يفتدق
 به ويستغنى عن الناس فهـ و
 (خـ يرله من أن يسأل الناس)
 أي من سؤالهم ولو كان
 الاكتساب بعمل شاق
 كالاكتساب وقدرى عن عمر
 فبأذ كره ابن عبد البر مكسبة
 فيها بعض الدناءة خير من مسألة
 الناس (أعطوه) ما سأل (أو منعه)
 وفي الحديث فضيلة الاكتساب
 بعمل اليد وقد ذكر بعضهم أنه
 أفضل المكاسب وقال الماوردى
 أصول المكاسب الزراعة
 والتجارة والصناعة قال ومذهب
 الشافعى ان التجارة أطيب
 والاشبه عندى ان الزراعة
 أطيب لانها أقرب الى التوكل
 قال النووي فى شرح المذهب
 فى صحيح البخارى عن المقدم بن
 معديكر ب عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال ما أكل أحد
 طعاما قط خيرا من أن يأكل
 من عمل يده الحديث قاله
 ما نص عليه الرسول صلى الله
 عليه وآله وسلم وهو عمل اليد فان
 كان زراعا فهو أطيب المكاسب
 وأفضلها لانه عمل يده ولان فيه
 نو كلاً كما ذكره الماوردى ولان
 فيه تشعاعا للمسلمين والدواب
 ولانه لا بد فى العادة أن يؤكل
 منه بغير عرض فيحصل له أجره

قال ابن أبي حاتم سألت أبا عن هذا الحديث فقال منكر لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن
 عباس وقد استدل بذلك على جواز اخراج الدقيق كما يجوز اخراج السويق وبه قال
 أحمد وأبو قاسم الأنطاكى لانه مما يكال ويقتنع به الفقير وقد كفى فيه الفقير مؤنة
 الطحن وقال الشافعى ومالك انه لا يجزئ اخراجه حديث ابن عمر المتقدم ولا منافعه
 قد نقصت والنص ورد فى الحب وهو يصلح لما لا يصلح له الدقيق والسويق قوله من سلت
 بضم السين المهـ حلة وسكون اللام بعد هـامشنة فوقية نوع من الشعير وهو كالحنطة
 فى ملاسته وكالشعير فى برودته وطبعه والروايات المذكورة فى الباب تدل على ان
 الواجب من هذه الاجناس المنصوصة فى النطرة صاع ولا خلاف فى ذلك الا فى البر
 والزيب وقد ذهب أبو سعيد وأبو العالية وأبو الشعثان والحسن البصرى وجابر بن
 زيد والشافعى ومالك وأحمد وأصحق والهادى والقاسم والناصر والمؤيد بالله الى ان
 البر والزيب كذلك يجب من كل واحد منهما ما صاع وقال من تقدم ذكره من الصحابة
 فى كلام ابن المنذر وزاد فى البصر أبابكر واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وزيد بن علي
 والامام يحيى ان الواجب نصف صاع منهما والقول الاول أرجح لان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فرض صدقة الفطر صاعا من طعام والبر مما يطلق عليه اسم الطعام ان لم يكن
 غالبا فيه كما تقدم وتفسيره بغير البراغما هو لمائة صاع من أنه لم يكن معهم ولا
 يجزئ دون الصاع منه ويمكن أن يقال ان البر على تسليم دخوله تحت لفظ الطعام
 محصر بما أخرجه الحاكم من حديث ابن عباس مرفوعا بلانظ صدقة الفطر مائة صاع
 من قم وأخرج نحوه الترمذى من حديث عمرو بن سعيد عن أبيه عن جده مرفوعا أيضا
 وأخرج نحوه الدارقطنى من حديث عصمة بن مالك وفى اسناده الفضل بن المختار وهو
 ضعيف وأخرج أبو داود والبيهقى عن الحسن مرفوعا بلانظ فرض رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم هذه الصدقة صاعا من تمر أو من شعير أو نصف صاع من قم وأخرج أبو
 داود من حديث عبد الله بن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعب بلانظ قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر صاع من بر أو قمح عن كل اثنين وأخرج سفيان
 الثورى فى جامعته عن علي عليه السلام مرفوعا بلانظ نصف صاع بر وهـ هذه تنتهض
 بمجموعها لأخصيص وحديث أبي سعيد الذى فيه التصريح بالحنطة قد تقدم ما فيه على
 انه لم يذكر اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك (وعن ابن عمر ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم أمر بزكاة القطاران تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة قرواه
 الجماعة الا ابن ماجه) قوله قبل خروج الناس الى الصلاة قال ابن التين أى قبل خروج
 الناس الى صلاة العبد وبهـ صلاة الفجر قال ابن عيينة فى تفسيره عن عمرو بن دينار عن
 عكرمة قال يقـ دم الرجل زكاته يوم الفطر بين يدي صلاته فان الله تعالى يقول قد أفلم

وان لم يكن من يعمل يده بل يعمل له غلاته وأجرائها فكتسابه بالزراعة أفضل لما ذكرنا وقال
 فى الرخصة بعد حديث المقدم هذا فها صرح فى ترجيح الزراعة والصناعة ليكون من عمل يده ولكن الزراعة أفضلها

لهوم النفع به الا كدى وغيره وعموم الحاجة اليها والله أعلم وغاية ما في هذا الحديث تنذير للاحتياط على الله والى وليس فيه انه افضل المكاسب فاعلم ذلك لئلا يسهل لاسيما في بلاد الحجاز ٦٩ ليكثر ذلك فيها (عن حكيم بن حزام

رضي الله عنه قال سالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعطاني ثم سألته فاعطاني ثم سألته فاعطاني ثم سألته فاعطاني) بتكرير الاعطاء ثم قال يا حكيم ان هذا المال في الرغبة والميل اليه وحرص النفوس عليه لنا كفة اتي هي (خضرة) في المنظر (حلاوة) في الذوق وكل منهما يرغب في على اشراده فكيف اذا اجتمعا وقال في التفتيح قاتيت الخبر تنبيه على ان المبتدأ موث والتقدير ان مودة هذا المال أو يكون اثنان للمعنى لانه اسم جامع لشيء كثيرة والمراد بالخضرة الروضة الخضراء أو الشجرة الناعمة والحلوة المستخلصة الطم (فن أخذه) أي المال بسخاوة (نفس) من غير حرص عليه أو بسخاوة نفس المعطى (بورك) له فيه ومن أخذه بأشرف نفس أي مكتسبا له بطلب النفس وحرصها عليه وتطلعها اليه (لم يبارك له) أي لا أخذ فيه (أد في المعطى) (وكان) أي الاخذ (كل ذي باكل ولا يشجع) أي كذي الجوع الكاذب بسبب سقم من غلبة خاطر سوداوى أو آفة يسمى جوع الكلب كلما ازداد كلاً ازداد جوعاً فلا يجدها ولا

من تركه كذا كرامته صلى ولا بن خزيمة من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن هذه الآية فقال نزات في زكاة الفطر وحل الشافعي التقييد بقبل صلاة العيد على الاستحباب اصدق اليوم على جميع النهار وقدر واه أبو معشر عن نافع عن ابن عمر بلفظ كان يأمرنا أن نخرجها قبل أن نصلي فإذا انصرف قسمه بينهم وقال اغنواهم عن الطلب أخرجه سعيد بن منصور وروى لكن أبو معشر ضعيف وهم ابن العربي في عز هذه الزكاة لمسلم وقد استدل بالحديث على كراهة تأخيرها عن الصلاة وحله ابن حزم على التحريم وعن ابن عباس قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر طهارة لصائم من اللغو والرفث وطعمة

للمساكين من إذا هاق قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن إذا هاق بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات روى أبو داود وابن ماجه الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وصححه قوله طهارة أي تطهير النفس من صام رمضان من اللغو وهو ما لا ينبغي عليه الطلب من القول والرفث قال ابن الاثير الرفث هنا هو النعش من الكلام قولا وطعمة بينهم الطاء وهو الطعام الذي به كل وفيه دليل على ان النظر تصرف في المساكين دون غيرهم من مصارف الزكاة كما ذهب اليه الهادي والقاسم وأبو طالب وقال المنصور بالله هي كالأزكاة فتصرف في مصارفها وقوا المهدى قوله من إذا هاق قبل الصلاة أي قبل صلاة العيد قوله فهي زكاة مقبولة المراد بالزكاة صدقة النظر قولا فهي صدقة من الصدقات يعني التي تصدق بها في سائر الاوقات وأمر القبول فيها موقوف على مشيئة الله تعالى والظاهر أن من أخرج الفطر قبل صلاة العيد كان كمن لم يخرجها باعتبار اشتراكهما في ترك هذه الصدقة الواجبة وقد ذهب الجمهور الى أن أخرجها قبل صلاة العيد إنما هو مستحب فقط ويجزى ما بانهم انجزوا الى آخر يوم النظر والحديث يرد عليهم وأما تأخيرها عن يوم العيد فقال ابن رسلان انه حرام بالاتفاق لانها زكاة فوجب أن يكون في تأخيرها أنما يكفي أخراج الصلاة عن وقتها وحكي في البحر عن المنصور بالله وقتها الى

آخر اليوم الثالث من شهر ربيع الأول (وعن اسحق بن سليمان الرازي قال قال مالك بن انس أبا عبد الله كم قدر صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال خمسة أرطال وثلاث بالعمري أنا حزنه فقلت أبا عبد الله خالفت شيخ القوم قال من هرقلت أبو حنيفة يقول ثمانية أرطال فعضب غضبا شديدا ثم قال جلست يا فلان هات صاع جدي يا فلان هات صاع فلان يا فلان هات صاع جدي قال اسحق فاجتمعت أصع فقال ما تحبظون في هذا قال هذا حديثي أبي عن أبيه انه كان يؤدي بهذا الصاع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال هذا حديثي أبي عن أخيه انه كان يؤدي بهذا الصاع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال لا أخر حديثي أبي عن أمه انه أقت بهذا الصاع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ينجع فيه الطعام وقال في شرح المشكاة لما وصف المال بما قيل اليه النفس الانسانية يجيلتها رتب عليه بالاناء من بين أحدهما تركه مع ما هي مجبولة عليه من الحرص والشر والميل الى الشهوات واليه أشار بقوله ومن أخذه بأشرف نفس وثانيهما كنهها

من الرغبة فيه الى ما عند الله من الثواب واليه أشار بقوله بسخاوة نفس في الحديث بالسخاوة عن كف النفس عن
الحرص والشره كما كفى في الآية ٧٠ بتوقي النفس عن الشح والحرص المحبولة عليه عن السخاوة لان من

توقى عن الشح يكون سخيا مفلحا في
الدارين (والابد العليا) المنقحة
(خير من الدنيا السفلى) السائلة
(فقال حكيم فقلت يا رسول الله
والذي بعثت بالحق لا أرى
لا أنقص (أحد بعدك) أي
بعد سؤالك أو لا أرى غيرك
(شيئا) من ماله أي لا آخذ من
أحد شيئا بعدك وفي رواية
اسحق قلت فوالله لا تكون
يدي بعدك تحت أيدي العرب
(حتى تفرق الدنيا فكان أبو
بكر) الصديق (رضي الله عنه
يدعو حكيم الى إعطاء مائة
أي يتبع (ان يقبله منه) خوف
الاعتقاد فتجاوز به نفسه الى
ما لا يريد فخطمها عن ذلك وترك
ما يريه الى ما لا يريه (ثمان
عمر) بن الخطاب (رضي الله
عنه دعاه ليعطيه فبى) أي امتنع
(ان يقبل منه شيئا فقتل) عمر
لمن حضره مباينة في براءة
سيرته العادلة من الخيف
والخصيص والحرمان بعير
مستند (انني أشهدكم معشر
المسلمين على حكيم اني أعرض
عليه حقه من هذا التي فيأبى
ان يأخذه) فيه انه لا يستحق من
يت المثل شيئا الا بإعطاء الامام
ولا يجبر أحد على الأخذ وانما
أشهد عمر على حكيم لما مر (فلم
يرزأ حكيم أحد من الناس بعد

وسلم فسال مالك أبا حذرت هذا فوجدتها خذلة أرطال وثلاث روه لدارقطني) هذه
القصة مشهورة أخرجهما أيضا ليعقبي بالسند جيد وقد أخرج ابن خزيمة والحاكم من
طريق عروة عن أسماء بنت أبي بكر مائة مائة كانوا يخرجون زكاة النطري في عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمال الذي يفتات به أهل المدينة وللبحاري عن مالك
عن رفع عن ابن عمر كان يعطى زكاة رمضان عبد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمال
القول ولم يختلف أهل المدينة في الصاع وقد روي عن ابن الصعبة انه يومنا هذا انه كما قال
أمر الخ زكاة أرطال وثلاث بالعرفي وقال العراقيون منهم أبو حنيفة انه ثمانية أرطال
وهو قول مردود تدفعه هذه القصة المسندة الى صبيان الصحابة التي قررها النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقد رجح أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم صاحب أبي حنيفة بعد هذه
الرواية الى قول مالك وترك قول أبي حنيفة قولنا أبا حذرت باعطاء الملهة المستوحدة
هذه ازي مفتوحة ثم رابعا كنه أي قدرته قوله أصع صاع فار في البحر والاداع
أربعة مائة اجماعا (فائدة) قد اختلف في القدر الذي يعتبر ملكه لمن تلزمه الفطرة
وشال الهادي والتاسم وأحد قول المؤيد بالله انه يعتبر ان يملك قوت عشرة أيام فاضل عما
استثنى الفقهاء وغيره لفطرة لما أخرجه أبو داود في حديث ابن أبي عمير عن أبيه في رواية
بزيادة غنى أو فقير بعد حر وعبد ويجاب عن هذا الدليل بأنه وان أودع عدم اعتبار العنى
لشرعي ولا يقيده اعتبار ملك قوت عشرة وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه انه يعتبر
ان يكون المخرج غنيا عن شرعيه واستدل بهم في البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
ثمانية مائة ما كانت عن ظهر غنى واثني مائة على زكاة المال ويجاب بأن الحديث
لا يقيدها بطلب لانه يلفظ خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى كما أخرجه أبو داود
ومعارس أيضا لما أخرجه أبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعا أفضل
الصدقة جهدا لقل وما أخرجه الطبراني من حديث أبي امامة مرفوعا أفضل الصدقة
سر الى فقير وجهد من مقل وفقره في انهم بقدر ما يحفر حال قليل المال وما أخرجه
الشافعي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه واللفظ له والحاكم وقال على شرط مسلم من
حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبق درهم مائة ألف درهم
وقال رجل وكيف ذلك يا رسول الله قال رجل له مال كثير اخذ من عرضه مائة ألف
درهم فتمت في بها ورجل ليس له الا درهمان فأخذ أحدهما فمات صدق به فهذا اصدق
ينصف ماله الحديث وأما الاستدلال بقياس فغير صحيح لانه قياس مع الفارق اذ وجوب
الفطرة متملق بالابدان والزكاة بالاموال وقال مالك والشافعي وعطاء وأحمد بن حنبل
واسحق والمؤيد بالله في أحد قوليه انه يعتبر ان يكون مخرج الفطرة مال كالفقير يوم
وايله لما تقدم من أنها طهرة للصائم ولا فرق بين العنى والفقير في ذلك ويؤيد ذلك ما تقدم
من تفسيره صلى الله عليه وآله وسلم من لا يحمل له السؤال بين يملك ما يغديه ويعشيه وهذا

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى توقى) لعشر سنين من امارته معاوية صالفة في الاحتراز
إذ مقتضى الجلبلة الاشراف والحرص والنفس مراقبة ومن جام حول الحي يوشك ان يقع فيه قال النووي اتفق العلماء على
هو

النهى عن السؤال من غير ضرورة واختلاف أصحابنا في مسألة القادر على الكسب عن وجهين أحدهما أنها حرام لظاهر الأحاديث والثاني حلال مع الكراهة بثلاثة شروط أن لا يذل ٧١ نفسه ولا يلجأ في السؤال ولا يؤذى لسؤل

فما فقدوا احد من هذا السروط

حرام بالاتفاق انتهى وقد
مثل القاضي أبو بكر
المرادي للأوجب بالمريدين في
ابتداء أمرهم ونازعه العراقي
بأنه يطلق على سؤال المريد
في ابتداءهم اسم الوجوب
وأنما جرت عادة الشيخوخ في
تهذيب أخلاق المبتدئين بعمل
ذات المكسر أنهم إذا كان في
ذات أصلهم ما للوجوب

المرعى ذلا وعند أبي داود
و نسائي من حديث ابن
الرازي انه قال يا رسول الله
الآل فتال لا وان كنت ساذلا

لماذا نسال الله الحبيب أى من
أرباب الأموال الذين لا ينفون
ما لديهم من الحق وقد يعلمون
المستحق من غيرنا فما أعرفوا

بالسؤال المحتاج أعطواهم منهم
من حقوق الله أولسرا من
بترك بدعائهم وترى جبارهم
تحت طائر الزوال فضيب

الحاج والسرور لوجه الله
الحديث المجمع الكبير عن أبي
داود رحمه الله عن علي بن
الحسين بن أبي حمزة

من سألني بحمد الله وبلغه من
سألني بحمد الله فمفعول
سأل هجرا وفي هذا الحديث

لحديث والاحبار والجمعة
ثلاثة من التابعين وأخرجه
الزكاة قال في النسخ قال ابن أبي
ان الاخذ مع سخاوة النفس

هو - قال ان النصوص اطلقت ولم يخص غنيا ولا فقيرا ولا حججا ولا اجنبا في تعبير
المقدار الذي يعتبر ان يكون مخرج الفطرة مال كاله ولا سيما والعلة التي شرعت له
الفطرة تموجودة في الغنى والفقير وهي التطهرة من الغر والروث واعتبار كونه واجدا
بقوت يوم وليلة هي لا بد منه لار المقصود من شرع الفطرة اغناء انقر في ذلك اليوم
كما أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وس
زكاة الفطر وقال اغنؤهم في هذا اليوم وفي رواية يبيح اغنؤهم عن طواف هذا
اليوم وأخرجه أيضا ابن سعد في الطبقات من حديث عائشة وأبي سعيد ولولم يعتبر في حق
المخرج ذلك ان من أمرنا باغنائه في ذلك اليوم لا من المأمورين بخراج الفطرة
واغنائه غيره وبهذا يدفع ما عترض به صاحب البحر عن أن دل هذه المقالة من أنه يلزمه
إيجاب الفطرة على من لم يملك الا دون قوت اليوم ولا فائز به

• (کتاب الامام) •

قال النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح الصيام في اللغة الامساك وفي الشر
امساك مخصوص زمن مخصوص بشروط مخصوصة انتهى وكان فرض صوم شهر
رمضان في السنة الثانية من الهجرة

* (ب.ب. ما یثبت به الصور و انظر من الشهود) *

[illegible]

الحديث الأول: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ
السَّيِّدِ قَالَ: أَمَرَ بِإِلَافَةِ نَادِيٍّ: النَّاسُ: يَشُومُوا وَنُيُصُومُوا. الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ
أَخْرَجَهُ إِضًا: لِدُرِّمِيِّ وَابْنِ حِبَّانَ وَابْنِ كَيْسَانَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ حَرْمٍ وَكَاهِلٌ وَابْنُ
أَبِي بَكْرٍ بَنُو نَافِعٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْهُ: وَالْحَدِيثُ الثَّانِي أَخْرَجَهُ أَيْضًا: ابْنُ حِبَّانَ وَابْنُ دَرَقُطْنِ
وَالْبَيْهَقِيُّ وَالْحَافِي كَمَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ رَوَاهُ: مَرْسَلًا وَقَالَ النَّسَائِيُّ: أَرَادَ بِاصْوَابٍ وَسَمَاعٍ
بَنُو حَرْبٍ إِذَا تَمَرَّدَ بِأَصْلِهِ: مِنْ حِجَّةٍ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي عَمَّارٍ وَابْنِ عَمْرِو بْنِ
دَرَقُطْنٍ وَابْنِ أَبِي بَكْرٍ فِي الْأَوَّلِ طَمَنَ طَرِيقُ طَاوُسٍ قَارِ شَهَدَتِ الْمَدِينَةُ وَبِهَا ابْنُ عَمْرِو ابْنِ
عَبَّاسٍ فَنَجَّاهُ إِلَى وَالِيهَا وَشَهِدَ عِنْدَهُ عَلَى رُؤْيَةِ هِلَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ سَأَلَ ابْنُ عَمْرِو
ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ شَهَادَتِهِ فَأَمَرَاهُ أَنْ يَحْجِزَهُ وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أجازَ
شَهَادَةَ وَاحِدٍ عَلَى رُؤْيَةِ هِلَالِ رَمَضَانَ وَكَانَ لَا يَحْجِزُ شَهَادَةَ الْإِفْطَارِ إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ قَالَ

البحار ي أيضا في الوصايا وفي الخمس والرفاق ومسلم في لز كاهن القرمذ في الزهد والنسائي في الزكاة قال في النسخ قال ابن أبي
عز في حديث حكيم فرائد منها انه يقع الزهد مع الاخذ فان ضاوة النفس هوزهدا ومنها ان الاخذ مع ضاوة النفس

يحصل أجر الزهد والبر كذا في الرزق فتبين ان الزهد يحصل خيري الدنيا والآخرة وفيه ضرب المثل بما لا يعقله السامع من الامثلة لان الغالب من الناس

٧٢

البركة هي خلق من خلق الله بوضرب لهم المثل بما يعهدون قالوا كل انما يا كل لشبع فان اكل ولم يشبع كان عناه في حقه بغير فائدة وكذلك المال ليست الفائدة في عينه وانما هي لما يحصل به من المنفعة فاذا كثر عند المرء بغير تحصيل منفعة كان وجوده كالعدم وفيه أنه ينبغي للامام ان لا يبين للطالب ما في مسألتهم من الفساد الا بعد قضاء حاجته تقع مواعظته له الموضع لتلا تخيل ان ذلك سبب الله من حاجته وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثا وجواز المنع في الرابعة وفيه أيضا ان سؤاله على ليس بهار وان رد السائل به ثلاث يس عكروه وأن الاجمال في اطاب مقرون بالبركة وزد الحق بزيادة في مسأله من طريقه عن الزهري في آخره فأتى حين من وانه ان أكثر ترش مالا (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله) (و) لا يعطيني اعطاهم) بسبب العمالة كما في مسلم لأم الصدقات وليس من جهة انذر (فاقول اعطه من هو أوفر اليه مني) غير بافقر ليفيد نكتة حسنة

الدارقطني تفرد به - حديث بن عمر الابلي وهو ضعيف والحديثان المذكوران في الباب يدلان على انها قبل شهادة الواحد في دخول رمضان والى ذلك ذهب ابن المبارك وأحمد ابن حنبل والشافعي في أحد قوايه قال النووي وهو الأصح وبه قال المؤيد بالله وقال مالك والبيهقي ولا وزاعي واثوري والشافعي في أحد قوايه والهادوية انه لا يقبل الواحد بل يعتبر اثنان واستدلوا بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب الآتي وفيه فان شهد شاهدان مسلمان فصوموا وافتروا وبحديث أمير مكة الآتي وفيه فان لم يره وشهد شاهدان عدل زظاهرهما اعتبار شاهدين وتأولوا الحديثين المتقدمين باحتمال ان يكون قد شهد عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيرهما وأجاب الاولون بأن التصريح بالاثنتين غاية ما فيه المنع من قبول الواحد بالانهوم وحديثنا الباب يدلان على قبوله بالمنطوق ودلالة المنطوق أرجح وأما التأويل بالا حتمال المذكور فتعسف وتجويز لو صح اعتبار منه - له كان منضيا الى طرح أكثر الشريعة وحكي في البحر عن الصادق وأبي حنيفة واحده قول المؤيد بالله انه يقبل الواحد في الغيم لاحتمال خفاء الهلال عن غيره لا الصحو فلا يقبل الاجماع له بعد خدائهم واختلف أيضا في شهادة خروج رمضان فحكي في البحر عن العترة اجمعوا والفتهاء انه لا يقبل في الواحد في هلال شوال وحكي عن أبي ثور انه يقبل قال ابو روي في شرح مسلم لا تجوز شهادة عدل واحد على هلال شوال عند جميع العلماء لا بأثر رجوزه بعد دل انتمى واستدل الجمهور بحديث ابن عمر وابن عباس المتقدمين وعمارة تقوم به حجة لما تقدم من ضعف من تفرد به وأما حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وحديث أمير مكة الايمان فهما واردان في شهادة دخول رمضان أما حديث أمير مكة فظاهر اقله فيه نسكنا بشهادتهم ما وأما حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ففي بعض النسخ انه أن يشهد شاهد عدل وهو مسلم متقى من قوله فاكلوا عدة شعبان في كلام في شهادة دخول رمضان وأما اللفظ الذي سيذكره المصنف أعني قوله فان شهد مسلمان فصوموا وافتروا واقع كونه مفهوم الشرط قد وقع الخلاف في العمل به هو أيضا ما رضى بما تقدم من قبوله صلى الله عليه وآله وسلم لخبر الواحد في أول الشهر وبالقياس عليه في آخره لعدم الدارق في خلافه مثل هذا المذهب لا ثبات هذا الحكم به وإذا لم يدل على اعتبار الاثنتين في شهادة الافطار من الأدلة الصحيحة فالظاهر أنه يكفي فيه واحد بقياسا على الاكتفاء به في الصوم وأيضا التعبد بتقبل خبر الواحد يدل على قبوله في كل وضع الامور الدليل بخصيصه بعدم التعبد فيه بخبر الواحد كاشهادة على الاموال ونحوها فالظاهر ما قاله أبو ثور ويمكن أن يقال ان مفهوم حديث عبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب قد عورض في أول شهر بما تقدم وأما في آخر الشهر فلا يفتض ذلك القياس ما عارضته لاسيما مع تأييد حديث ابن عمر وابن عباس المتقدمين وهو وان كان ضعيفا فذلك غير مانع من صلاحية التأييد فيصلح ذلك المذهب المعتضد بذلك الحديث

وهي كون الذئير هو الذي يملك شيئا ماله انما يتفق فقير أو فقرا إذا كان الفقير له شيء يتقرب له وهو الذي لا شيء له البتة كان الفقرا كله - م سوا ليس فيه - م أفقر قاله صاحب المصابيح

لتخصيص

وبعضهم يقول بكونه وهو محمول على ما اذا كانت العطية من السلطان الجائر والكراهة محمولة على الورع وهو المشهور ومن تصرف الساف والتحقيق في المسألة

٧٤

ان من علم كون ماله حلالا فلا ترد عطيته ومن علم كون ماله حراما

تحرمة عطيته ومن شك فيه فلا احتياط رد وهو الورع ومن أباحه أخذ بالاصل وفي الحديث ان الامام ان يعطى بعض رعيته اذ ارأى لذلك وجه وان كان غيبه حوج اليه منه وان رعت عطية الامام ليس من الازب ولا سيما من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه **ع** عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بال رجل يبال الاس (ي) تكثرا وهو غني (حتى ياتي يوم القيامة ليس في وجهه مزرعة لحم) بل كانه عظم ولمرعة القطعة من اللحم او النعنة منه وخص الوجه **ع** ما شاء الله العتوبه في موضع الخباية من الاعضاء لكونه اذل وجهه السؤال وانه ياتي ساقا ان تدروا اجزاء وقد يريده حديث مسعود بن عمرو عند الطبراني والبخاري فروعا لا يرل اليه ليسار وهو غني حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه وقول التور بشي قد عرفنا الله تعالى ان الصور في الدار لا تسر تحتها ف باختلاف المعاني قال الله تعالى يوم تبيض وجوهه وتود وجوهه فالذي يدل وجهه اغبراس في الدنيا من غير

أرض الحيشة وهو صغير وقبل ولد بارض الحيشة هو وأخوه محمد بن حاطب واستعمل على مكة سنة ست وستين قوله وانكواها هو أهم من قوله صوموا الرؤيته لان النفس في اللغة العبادة وكل حق لله تعالى كذا في القاموس قوله فاعز ثلاثين يوما فيه الامر تمام لعدة وسما في الكلام على ذلك قوله ممان فيه دليل على انه لا تقبل شهادة الكافر في الصيام والافطار وقد استدلل بالحديثين على اشتراط العدد في شهادة الصوم والافطار وقد تقدم الجواب عن ذلك الاستدلال فتراد شاهد عدل فيه دليل على اعتبار العدد في شهادة الصوم وعارض ذلك من لم يشترط العدد في حديث الاعرابي تقدم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحتج به بل اكتفي بمجرد تكلمه بالشهادتين وأجيب بانه أسلم في ذلك الوقت والاسلام يجب ما قبله فهو عدل بمجرد تكلمه بكلمة الاسلام وان لم ينضم اليها عمل في تلك الحال

(ب ما جاء في يوم الغيم والشك)

عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ادأ رأيتوه وصوموا اذا رأيتوه فافطروا فاذا عم عليكم فاقدروا له أخرجاهم والناس في بن ماجه وفي لفظ الشهر تسع وعشرون ليلة ولا تصوموا حتى تروه فان غم عليكم فاكلوا الامة ثلاثين رواه البخاري وفي لفظ الله ذكر رمضان يضرب يريه فقال الشهر هكذا وهكذا وهكذا ثم عقد ايمانه في الناحية صوموا رؤيته وفطر والرؤية فان غم عليكم فاقدروا ثلاثين رواه مسلم وفي رواية فان عا الشهر تسع وعشرون وتصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه فان عم عليكم فاقدروا لاروه مسلم وأحمد وزاد قال نافع وكال عدله دامت من شعبان تسع وعشرون في رواية من ينظر فافطروا فان ذلك وان لم ير ولم يحل دو منظره بحباب وقد قرأ صحيح منظر ان كان دو منظره بحباب وقت صحيح صائما قوله اذا رأيتوه أي الهلال هو عند الاسماعيل لفظ سمعت ول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الهلال رمضان اذا رأيتوه ففصموا **ع** كذا أخرجه عبد الرزاق وظاهره ايجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت الهلال أو نهاه الكنه محمول على صوم اليوم المستعمل وهو ظاهر في النسخ عن ابتداء رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيره ولو وقع الاتصاف عن هذه الجملة لكان ذلك المراد به لكن اللفظ الذي رواه اكثر الرواة أوقع لانه شبهة وهو قوله فان غم عليكم فاقدروا له فاحتمل أن يكون المراد التفرقة بين الصوم والغيم فيكون التعليق على الرؤية متعلقا بالحدود اما الغيم فله حكم آخر ويحتمل ان لانه رقة ويكون الثاني مؤكدا لاول والاول ذهب اكثر الحنابلة والى الثاني ذهب الجمهور فلو المراد بقوله فاقدروا له أي قدروا أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين ويرجع هذا لرويات المصرح بها كمال الامة ثلاثين قول فان غم يضم المجهلة وتشديد

باس وشرور قبل لتوسع واكثر يسيرة في هـ بذهب الله عه يظهره من صورة

المعنى الذي خفي علمهم منه انتهى ولفظ الناس يوم المسلم وغيره فيؤخذ منه جواز وال غير المسلم وكان بعض الصالحين اذا

احتج بسأل ذمالة لا يعاقب المسلم بسببه لورده قاله ابن أبي جرة وظاهر الحديث الوعيدان يسأل سؤالا كثيرا أو البخاري فهم أنه وعبدان سأل كثيرا والفرق بينهما ظاهر فقد يسأل الرجاء دائما ٧٥ وليس متكررا لدوم فتقاربه

واحتياجه لكن اقواله ليس
ان المتروك عدو السائل عن غنى
وكثرة لان سؤال الحاجة مباح
ورعا ارتفع عن هذه الدرجة
وعلى هذا نزل البخاري الحديث
كرد في المصاييح وسبقه اليه ابن
المزني في الحاشية (وقال صلى الله
عليه وآله وسلم) (ان الشمس تدنو)
أي تقرب (يوم القيامة) فيسخن
الناس من دوقها فيهرقون
(حتى يملح العرق نصف الاذن)
ووجه ذكر نوال الشمس هنا هو
ان الشمس اذا كانت يكون ارضاها
ان اللحم له في وجهه أكثر وأند
سببه (فيمنعهم كذا) استعاثوا
بأدم ثم استعاثوا (يوسف ثم)
ستعاثوا بمحمد صلى الله عليه وآله
(وسلم) فيه اختصار اذ يستعاث
أيضا به من ذكر من الانبياء
كما لا يخفى عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن لني صلى
الله عليه وآله (وسلم) قال ليس
المسكين) بكسر الميم وقد تنفع
في الكمال في المسكنة (لدي
يلوف عني الناس) ليسألكم
صدقة عليه (ترده) لا تقبض
واستعانت واقرة واخرتان
واكن مسكين) اكمل في
المسكنة (الذي لا يجي غنى
بعينه) أن شيئا يتبع مرتعا من
حاجته (ولا يظن به) أي لا يعلم
بجأله (في صدق عليه) ويقوم

المهم أي حال بينه وبينكم هباب أو نحوه سواء قدر والافان أهل لعدة يسأل قدرت
الشيء أقدره وأقدره يسأل قدره وضعها وقدرته وأقدرته كما جاءني واحدره من
العدة دبر كما قال الخطابي ومعناه عن الشافعية والخنسية وجهه ورأسه والخلف
فأندروا له تمام الثلاثين يوما لا كما قال أحمد بن حنبل وغيره ان معناه فذروه تحت
السحاب فانه يكفي في رد ذلك الروايات المصرية بالثلاثين كما تقدم ولا كما قال جماعة
منهم ابن شريح ومطرف بن عبد الله وابن قتيبة ان معناه قدروه بحسب المنازل قال
في الفتح قال ابن عباس (البر لا يصح عن مطرف) وأما ابن قتيبة فليس هو بمن يعرج عليه في
مثل هذا ولا كما قال ابن العربي عن ابن شريح أن قوله (رواه خطاب بن خصه الله
به) هذا العلم وقوله (فأكلوا) لعدة خطاب للعامة لانه كما قال ابن العربي أيضا يستلزم
اختلاف وجوب رمضان فيجب على قوم بحسب الشمس والقمر وعلى آخرين بحسب
العدد قال وهذا بعيد عن النبلاء قوله الشهر تسع وعشرين طاهره حشر الشهر في تسع
وعشرين مع أنه لا يخصص فيه بل قد يكون ثلاثين والمعنى ان الشهر يسكون تسعة
وعشرين أو اقل من ذلك والمراد شهر رمضان يؤيد قول مارفع في رواية لا من
حديث الباب فقط الشهر يكون تسعة وعشرين ويؤيد الثاني قول بن مسعود وصحبه
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسعة وعشرين أكثر مما ثلاثين أخرجه أبو داود
والترمذي وصحبه عن عائشة عند أحمد بإسناد جيد قوله (لا تصوموا حتى تروا دليل المراد
تعليق الصوم بالرؤية في كل أحد بل المراد بذلك رؤيته لبعض ما راى على رأى الجمهور
أو اثنان على رأى غيرهم وقد تقدم الكلام على ذلك وقد عرفت بتعليق الصوم بالرؤية فمن
ذهب الى الرأى أهل البلد برؤية أهل البلد غير ما وسأني تحتية من الشهر هكذا هكذا
الحق قال المروى حاصله ان الاعتبار بالهلال لان الشهر قد يكون ثمانين وقد يكون
باصناف تسعة وعشرين وقد لا يرى الهلال فيجب اكمال العدة ثمانين قال قاتوا وقد يتبع
المتخصص متوالي في شهرين وثلاثة وأربعة ولا يتبع أكثر من أربعة وفي هذا الحديث
جو زاعة دلالة على قوله (فتح الباب والتماء السوية) وبهذه الآية هو لعدة على ما في
القاموس قوله أصبح صاعدا به دليل على ابن عمر كان يقول بصوم الشهر وسأني بسط
الكلام في ذلك (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا
لرؤيته وافطروا لرؤيته قال غبي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين رواد البخاري ومسلم
وقال فان غبي عليكم فعدوا ثلاثين وفي انظر صوموا لرؤيته فان غبي عليكم فعدوا ثمانين
رواه أحمد وفي انظر رأيت الهلال فاصوموا اذا رأيتموه فافطروا فان غم عليكم فعدوا
ثمانين يوما رواه أحمد ومروان بن ماجه والنسائي وفي لفظ صوموا لرؤيته وافطروا
لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم أفطروا رواه أحمد والترمذي وصحبه) قوله

فيسأل الناس) وقد يستدل بقوله هذا على أحد محلي قوه تعالى لا يسألون الناس حاجة فأن معناه نفي السؤال أصلا وقد يقال
لفظة يقوم تدل على التأكيدي في السؤال والتأكيدي في السؤال هو الخلاف والترمذي من حديث ابن مسعود من فوعان يسأل

وفی سما۔ حکیم بن جبیر رہیضعین

۷۷

صوم الرزينة الام للثاقبة لا تعليل وسياق الكلام الى ذلك في باب ما جاء في استقبار
رمضان بايوم وايومين فان غني يفتح لغز المجبة كسر الباء او حدة شذفة وهو
اعني غم مأخوذ من اعباوة وهي عدم الفطنة استعار ذلك لغناء اهللال قوله قال غني
بصم لعين المجبة وتشديد الما وتخفيفها انها مغموم وهو بمعنى غم ونقل ان
المراد انه روى غني بالعين الميمية من العمى وهو بعينه لانه ذهب بالبصر عن
المشاهدة ثم اصبيرة راها قولنا الحديث يدل على ان يجب على من لم يشاهد
هل لا اخبره من شاهده ان يكمل عدة شعبان ثلاثين يوما ثم يصوم ولا يجوز ان يصوم
ما لاثنين من شعبان خلافا لقل بسوم يوم واحد وسياق ذكرهم ويكمل عدة
رمضان ثلثين يوما ثم ينظر في خلاف ذلك (وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
عليه وآله لم صوموا لرزينة واضروا لثبته حال بكم بيهه صا فكم لوا
المرتين ان تقبلوا لهما تساروا احدوا لسانى وتردى معاه رخصه
ووهى فظ بدانى قالوا لعدة عدة من رواه من حديث ابي براس عن عائدة
عن عكرمة عنه وفي فظ لا تندموا الشهر بصيام يوم ولا يومين الا ان يكون شيأ يصومه
لم ندوموه حره مودو حتى تروه عن حال دوما عمامه فاعوا لعدة ثلاثين
ما اظروا رواه ابو ارد رعن عائشة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكسب
من هذين مائة فظ من غيره يصوم لرؤية رمة فان عم عليه لعدة رتين يوما
م صم روه نجر ابو او والدارقطنى وقال اسحاق بن عمار عن حماد بن عمار
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تندموا شهر حتى تروا الهال او تكموا
لعدة صومو حتى تروا لهما رتكموا رواه ابو داود ولساني وعن حماد
بن اسحق عن من صم بايومين من شهر رمة فندم حتى اقامه محمد صلى الله عليه وآله
رسلم رواه لعدة لانه رخصه بمرمد وهو بجارى علينا حديث ابن عباس
خرجه أيضا بن حبان وابن خزيمة والحاكم وهو من صحيح حديث حماد بن عمار
يداس فيه وابقش أيضا قاله من رواية شعبة عنه وكان شعبة لا يأخذ عن ثيوخ
الاسو فيه ولا ما اتفقوا وحديث عائشة رخصه أيضا لاكم وحديث حذيفة
خرجه أيضا ابن حبان من طريق جرير عن منصور عن ربيع عن حذيفة وحديث عمار
خرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة وصحاه الحاكم والدارقطنى وابيهق من حديث
صدين زفر قال كان عند عمار فذكره وعائنه الجدارى في رخصه عن من وليس هر عدم لم
رة روه من عزه اليه قال بن عبد البر هذا سند عندهم مرفوع لا يمتثلون في ذلك
زعم ابوالمهماد وهو من مرقوف ورد له رواه الحق بن اهويع عن كبيع عن

عن هدا بن عبد الله بن بعض أصحابنا
كانور و بن مبارك وأحمد
واسحق قارووع قوم في لث
فتألو اذا كان عند درهمين
درهم أو أكثر وهو محتاج فلا
يأخذ من الركة وهو قول
الشافعي وغيره من أهل العلم
أما وعن ابن عمر بن الخطاب قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم من أتى وعنده درهمين
فتأبى بهما أكثر من إحداهما وقال
يارسول الله ما يعنيه قول قدر
ما يغنيك به ويغنيك به أخرجه أبو
داود وصححه بن حبان قال
الشافعي فيكون لرجل غني
بالدرهم مع الكسب ويدنيه
أما في معصية في نفسه واثرة
عليه له وفي المصيبة مدح أخرى
أحمد قول أبي حنيفة أن له في
من ماله ما لا يجزم عليه أخذ
الركة وقيل إحداهما ربعون
درهما وهو قول بن سلام وهو
الطاهر من تصرف البخاري
لأنه تبع ذلك قوله تعالى يسألون
لباس أحسن ﴿٢٠﴾ عن أبي حميد
أحمد بن علي بن أبي حمزة قال
غزو مع رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم غزوة تبوك)
فغيره ضرر وكانت في رجب
سنة تسع (٢٠٠) وذي القعدة
مدينة قبية - مدينة واشام
(أذ مرأتني مع عدد الحافظ

ابن حجر رحمه الله عليه في حديثه لها - جبه - وحبر قال بسم الله في القوم ينجي لا يجمع الا بتدبير المكرة
المنه على الاطلاق بل اذا لم تحصل فائدة فهو رجل يتكلم اذا تحلوا الديار من رجل متكلم ولو اقترن بالمكررة قرية فتحصل بها

كان صلى الله عليه وآله وسلم على بغلة يضاء أهداه له فروة الجذامي وهذا يدل على المغيرة قال وفيما قاله القاضي من التوجيه
نظروا قد قبل أنه كان له من لبعال ٧٨ دلال ونضة والتي أهداه ابن العلماء والابنية والغلة التي أهداه له

كسرى وأخرى من دومة الجندل
وأخرى من عند النجاشي كذا
في السيرة المخطاى قال وقوله
في تغريبه بيزبغة ابن العلماء
والابنية فان ابن العلماء هو
صاحب ابلة ونقص ذكر ابلة
أتى أهداه له فروة الجذامي
(وكتبه) نبي صلى الله عليه
وآله وسلم (بردا) الضمير عند على
ملك ابلة وهو الله
(وكتب) صلى الله عليه وآله ولم
(له) أى الملك ابلة (بحرهم) أى
يملدهم والمراد أهل بحرهم لأنهم
كانوا سكانا بساحل البحر
والمعنى أنه أقره عليهم بما اتزمه
من الجزية وانظر الكتاب في
ذكر ابن الصق بعد ابلة
هذه أمية من الله ومحمد لبي
رسول الله ليوحنا بن روية
وأهل ابلة اساقنتهم وسائرهم
في البر والبحر لهم ذمة الله وذمة
النبي ومن كان معه من أهل
الشام وأهل اليمن وأهل البحر
فمن أحدث منهم حدثا فانه
لا يحول ماله دون نفسه وانه
طيب لمن أخذ من الناس وانه
لا يحل ان يمنعوه ما يريدونه من
بر والبحر هذا كتاب جهيم بن
الصلت وشرح جليل بن حسنة
بأذن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم (فأتى) صلى الله عليه
وآله وسلم (وادي القرى) المدينة
السابق ذكرها قريبا (قال

ثم قال لان اصوم المح فاصوم لقيام شهادة واحد عنده لال كونه يوم شك وأيضاً الاحتجاج
بذلك على فرض انه عليه السلام استحسب صوم يوم الشك من غير نظر الى شهادة الشاهد
انما يكون حجة على من قال بان قوله حجة على انه قد روى عنه القول بكراهة صومه حتى
لأن عنه صاحب الهدى قال ابن عبد البر وعن روى عنه كراهة صوم يوم الشك عمر بن
الخطاب وعلى بن أبي طالب وعمار وابن مسعود وحماد بن عيسى وابن عباس وابو هريرة
وأوس بن مائل والحاصل ان الصحابة مختلفون في ذلك وليس قول بعضهم بحجة على أحد
والحجة ما جئنا من الشارع وقد عرفته وقد استوفيت الكلام على هذه المسئلة
في الابحاث التي كتبتها على رسالة بلال وسياتي الكلام على اسئلة بال رمضان يوم
أو يومين في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى

• (باب الهلال اذا رآه أهل بلدة هل يلزم بقية البلاد الصوم) •

(عن كريب بن أبي رافع) لبعثته الى معاوية بالشام فقال فتقدمت الشام فقضيت حاجتها
واستقر على رمضان وأما بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر شهر
فقال النبي عبد الله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيتم الهلال فقلت رأينا ليلة الجمعة
فقال أنت رأيته فقلت هم ورأى ما سمعوا وصاموا وصام معاوية فقال لا تكرأينا ليلة الجمعة
السبت فلانزل الصوم حتى يكمل ثلاثين أو نراه فقلت لا أكتفي برؤية معاوية وصيامه
فقال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يروا الجماعة الا البخاري وابن
ماجه (عن) واستقر على رمضان هو بضم التاء من استقر قاله النووي قوله أفلا تكتفي
شأن أحد رواه عن هو بالخطاب لابن عباس أو بنون الجمع للمتكلم وقد تمسك بجديث
كريب هذا من قال انه لا يلزم أهل بلد رؤية أهل بلد غيرها وقد اختلفوا في ذلك على
مذاهب ذكرها صاحب الشيخ أحدها انه يعتبر لأهل كل بلد رؤيتهم ولا يلزمهم رؤية
غيرهم حكاه ابن المنذر عن عكرمة والثاني من محمد بن سالم واسحق وحكاة الترمذي عن
أهل العلم ولم يحكسوا وحكاة الماوردي وجهان شافعية وثانيها انه لا يلزم أهل بلد
رؤية غيرهم لأن ثبت ذلك عند الامام الاعظم فيلزم الناس كلهم لان البلاد في حقه
كبلد الواحد اذ حكمه نافذ في الجميع قاله ابن الماجشون وثالثها انها ان تقاربت البلاد
كان الحكم واحدا وان تباعدت فوجهان لا يجب عند الأكثر قاله بعض الشافعية
واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاة البغوي عن الشافعي وفي ضبط البعد أوجه
أحدها اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصبيداني وصححه النووي في الروضة
شرح المذهب ثانيها مسامحة التصرف قطع به البغوي وصححه الرافعي والنووي ثالثها
باختلاف الأقاليم حكاه في الفتح رابعها انه يلزم أهل كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم
بلا عارض دون غيرهم حكاه السرخسي خامسها مثل قول ابن الماجشون المتقدم

للمرأة) صاحبة المديقة المذكورة قبل (كم جات) وجاءه هنا بمعنى كان أي كم كان (حديثك) أي ثمرها سادسها
وليسلم فسأل المرأة عن حديثها كم بلغ ثمرها (قالت عشرة أسبق) ينصب عشرة على نزع الحافض أي بقية ديار عشرة أسبق

أوعلى الحال وتعهقه في المصايح بأنه ليس المعنى على أن ثمر المدينة جاء في كونه عشرة أوسق بل لا معنى له أصلاً انتهى أي بمقدار ذلك (نصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) مصدوره صوت ٧٩ بدل من عشرة أوسق أو عطف به إن أها

ولا يذخر خرص بالرفع خبر مستند
محمداً في أي هي خرص ويجوز
رفع عشرة وخرص على نقـدير
المصـل عشرة أوسق وهي
نصر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كذا قاله **الكرمانى**
والبرماوى والمناظر ابن حجر
والعيسى والزركشى وتعهقه
الدمعنى بأنه مناف لنقـديره
أولاً جاءت بمقدار عشرة أوسق
(نقل النبى صلى الله عليه وآله
(وسلم) أنى متجمل إلى المدينة
فإن أرا منكم أن يتجمل إليها
(معى وليتجمل) وفي تعاقب سليمان
ابن بلال الموصول عند النبى على
ابن حريصة أقبلنا مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حتى إذا
دنا من المدينة أخذ طريقاً غرباً
لأنها قرب إلى المدينة وترك
الأسرى قال في الفتح فنبه به بأن
قوله أنى متجمل إلى المدينة أى
أى سالك الطريق الدريسة فمن
أرد فليأت معى يعنى من له
اقتدار على ذلك دون بقية
الجيش (فلما أشرف على المدينة
قال هذه طابة) غير منصرفه
(لما رأى أحداً قال هذا جبل)
مصغراً ولا أربعة جبل (يحبنا
ونحبه) حقيقة ولا ينكر وصف
الجناد أنه يحب الرسول كما حنت
الاطوانه على مفارقتهم صلى الله
عليه وآله وسلم حتى سمع النور

سادسها أنه لا يلزم إذا اختلفت الجهتان ارتداً عما وافقهما كان يكون أحدهما مسلماً
والآخر جبلاً أو كان كل بلد في إقليم حكمه الهدى في البحر عن الامام يحيى الهادوية
وحجة أهل هذه الأقوال حديث كريب هذا ووجه الاحتجاج به أن ابن عباس لم يرد
برؤية أهل الشام وقال في آخر الحديث هكذا أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فدل ذلك على أنه قد حفظ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يلزم أهل بلد العمل
برؤية أهل بلد آخر وأعلم أن الحجة إنما هي في المرفوع من رواية ابن عباس لا في اجتهاده
لذى فهم عنه الناس والمنشأ إليه بقوله هكذا أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
هو قوله فلا تزال نصوص حتى تكمل ثمرتين والأمر الكائن من رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله وسلم هو ما أخرجه الشيخون وغيرهم بالنظر في تصوموا - حتى تروا الهلال ولما نظروا
حتى تروه فان غم عليهم - كلوا العدة ثلاثاً وهذا يمتنع - أهل المدينة على -
الانفراد بل هو خطاب لكل من يصلح له من المسلمين فلا يستدل به على لزوم رؤية أهل بلد
غيرهم من أهل البلاد أظهر من استدلاله على عدم الزم لأنه إذا رآه أهل بلد فشد
وأه المساكين فيلزم غيرهم ما لهم ولهم لم توجه الدلالة في كلام ابن عباس إلى عدم لزوم
رؤية أهل بلد لاهل - آخر كان عدم لزوم مقيد بأدليل العقل وهو أن يكون بين
القطرين من البعد - وزعمه اختلاف المطاع وعدم عمل ابن عباس برؤية أهل الشام
مع عدم البعد الذى يمكن معه الاختلاف عمل الاجتهاد وليس يحجه ولو سلم عدم لزوم
التقيد بالعدل فلا يشك عالم الأدلة قاضية بأهل القطر يعمل بعضهم بغير بعض
وشهادته في جميع أحكام الشرعية ولزوم من جهته و كان بين القطرين من
البعد ما يجور معه اختلاف المطاع أم لا فلا يشك في تخصيص الأبدان ولو سلم صلاحه
حديث كريب هذا التخصيص فينبغي أن يقتصر فيه على محل الصان كالنصر معلوماً
أو على المفهوم منه أن لم يكن معلوماً لوروده على خلاف القياس ولم يأت ابن عباس
بما أنبى صلى الله عليه وآله وسلم ولا يعنى النقطة حتى تنطرق في عمومها وخصوصها - اجاءا
بصية من جهة أشارهم إلى قصة هي عدم عمل أهل المدينة برؤية أهل الشام - على تسليم أن
ذلك المراد ولم نفهم منه زيادة على ذلك حتى نجعله خاصة بالعموم فينبغي الاختصار
على المفهوم من ذلك الوارد على خلاف القياس وعدم الالتفات به ويجب على أهل
المدينة العمل برؤية أهل الشام دون غيرهم ويمكن أن يكون في ذلك حكمة فيعتلها
ولو سلم صحة الإسناد وتخصيص العموم به فغايتها أن يكون في المحلات التى ينهض البعد
ما بين المدينة والشام أو أكثر أو أقل من ذلك ولا وهذا ظاهر فينبغي أن يتقرر
مادام لم يذهب إلى اعتبار البريد أو الساجية أو البلاد في المنع من العمل بالرؤية ولذى
ينبغي اعتنا به ما ذهب إليه المالكية وجماعة من الريدية واحد أراه المهدي مهم وحكام
المرطبي عن شيخه أنه إذا رآه أهل بلد لزم أهل البلاد كلها ولا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد

بها حتى سألها وكما أجهار حجراً كالسالم عليه قبل الوحي فلا ينكر أن يكون جبل أحد جميع أجزاء المدينة تحببه وتحن
إلى لقائه حال مفارقتهم إياها وقال الخطابي أريد به أهل المدينة وسكانها كقوله في الواسأل القرية أى أهلها فيكون على

حذف مضاف وأهل المدينة الانصار ثم قال لمن كان معه من اصحابه (لا أخبركم بخبر دور الانصار) الا للتنبية ودور جمع دار
يريد به القبائل الذين يسكنون الدور ٨٠ وهي لخال (قالوا بل) أخرنا (قال دور بنى النجر) بفتح النون

البر من أن هذا القول خلاف الإجماع قال لانهم قد أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد
من البلدان كخرا مان والندلس وذلك لأن الإجماع لا يتم والمخالف مثل هؤلاء الجماعة

(باب وجوب النية تمر الليل في الترض دون النقل)

(عن ابن عمر عن حصة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من لم يجمع الصيام قبل
الغروب فلا صيام له رواه الخمسة) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وصححه
مرفوعا وأخرجه أيضا الدارقطني قال في التلخيص واختلاف الأئمة في رفعه ووقفه فقال
ابن أبي ساتم عن أبيه لا أدري أيهما أصح في رواية يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر
عن الزهري عن سائر رواة صحاح بن حازم عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم بن عبد الله بن أبي بكر
الزهري لكن الوقت أشبه وقال أبو داود يصح رفعه وقال الترمذي هو قوف أصح
ونقل في العار عن البخاري أنه قال هو خطأ وهو حديث فيه اضطراب الصحيح عن ابن
عمر موقوف وقال الذي أصاب عند موقوف ولم يصح رفعه وقال أحمد ما به عندي
ذات سنة دو قال ما كفي لأربع صحيح على شرط الشيخين قال في المستدرک صحيح
على شرط البخاري وقال البيهقي رواه ثقات لا انه يرى موقفا وقال الخطابي أسنده
عبد الله بن أبي بكر الزبيا فمن الثقة بقوله قال بن حزم لا اختلاف فيه يزيد الخبير
قوله وقال الدارقطني كلهم ثبت في كلام التلخيص وقد تقرر في الأصول وعلم
الاصطلاح ان لرفع من ثمة زيا تمهولة واعتاق بن حزم ان الاختلاف يزيد الخبر
قوة لان من رواه مرفوعة عاتق روه موقفا باعتباره طارق وفي الباب عن عائشة عن
الدارقطني وفيه عبد الله بن عباد بن محمد وأبو ذر ذكر ابن حبان في لينة عنه وعن ميمونة
بنات سعد بن عباد رقتي أيضا باطحة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقول من
أجمع الصيام من ايها فيصم ومن أصبح لم يجمعه فلا يصم وفي اسناد الواقدي
الحديث به دليل على وجوب تبييت الأية رابعا في جز من أجز الليل وقوله ذهب
في اثبات عمره جابر بن يزيد من الـ ابو الماسر والمؤيد بالله ومالك ولايت وابن أبي
دئب ولا يفرق بين الترض والنقل وقال أبو طلحة وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل
وهار رانقام لا يجب التبييت في استطوع ويروي عن عائشة أم اتصح النية
بعد الرول وروى عن علي عليه السلام والماسر رأي حنيفة وأحمد بن حنبل لشافعي انها
تصح النية بعد لزوال وقالت الهادوية يروي عن علي وابن مسعود والنخعي أنه
لا يجب التبييت الا في صوم القضاء ولا في المطاوع والكفارات والوقت النية في غير
هذه من غروب شمس اليوم الأول الى بقية من غروب يوم الذي صام وقد استدل
القاتلون بأنه لا يجب التبييت بحديث سلمة بن الأكوع والربيع عند الشيخين ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر رجلا من أسلم أذن في الماس فترض صوم عاشورا

وتشديد الجيم تيم برؤية وهي
بالنجار فيما قيل لانه اختل
بتدزم ثم دور بنى عبد الله
ثم دور بنى ساعدة أو دور بنى
الحارث بن الخزرج وفي كل دور
الانصار يعني خيرا إذا كان النطق
غير المحذوف من كلام الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم لم يرهو
مراد وفي الحديث مشروعية
الطرح واختلاف التلخيص
هو دور واجب أو مستحب في
الصغير من الشافعية وجهها
بوجوبه وقال الجمهور هو
مستحب الا ان تعاقب بحق
لمحجور فلا أو كان شر كونه غير
مؤتمن فيجب سقوط مال الغير
واختلاف أيضا ربيعة صر
بالنقل ويلحق به الغالب أريهم
كل ما ينفع به وطاوعا
وبالقول فلشرح الثاني
وبعض أهل الظاهر والثاني
قول الجمهور رالي اثباتها
البدري ردي في نفي قول
الماسر أو يرجع الى ما آل
اليه الحال بعد ان مات الأول
قول مالك وطائفة راناف قول
الشافعي من تبعه رهل يأنى
خارس راحد عارف ثقة أرلابد
من ثين روهما قولان للشافعي
والجمهور وعلى القول واختلاف
أبضا هل هو اعتبار أو تبيين
وهما قولان اشأى أظهرهما

الثاني وقتة تجوز تصرف في جميع الثمرة ولو أكلت الثمرة بعد الطرح أخذت منه الزكاة
بحسب ما حرص فيه أثبت ما من أعلام النبوة كالأخبار عن الشيخ وما ذكر في تلك القصة وفيه تدبر باتباع وتعليمهم

وأخذ الحذر عما يتوقع الخوف منه وفضل المدينة والإتصار ومشروعية المقابلة بين الفضل بالأجل والتعيز ومشروعية الهدية والكفاة عليها وفي السنن وصحيح ابن حبان ٨١ من حديث سهل بن أبي خبيثة مرفوعا إذا خرصتم

نحو ذواودعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع وقال بظاهره الأئمة وأحمد وأبو حنيفة وغيرهم وفهم منه أبو عبيد في كتاب الأموال أنه القدر الذي إذا كان به حسب احتياجهم اليه فقال يترك قدر احتياجهم وقال مالك وسفيان لا يترك له شيء وهو المشهور عن الشافعي قال ابن العربي والمصنف من صحيح النظر أن يعمل بالحديث وهو قدر المونة ولقد جربناه فوجدناه كذلك في الأغلب مما يؤكل رطبا (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيما سقت السماء) من باب ذكر الحمل وإذا راد الحمال أي المطر (والعبون أو كان عقريا) بفتح العين المهملة والمثلثة وكسر الراء وتشديد التثنية ما يسق بالسيل الجاري في حفر وتسمى الحفرة عاثورا لعمدة المار بها إذا لم يعملها قال الأزهري وهو المسمى بالبعلي في الرواية الأخرى قال الخطابي هو الذي يشرب بهروته من غير سقي زاد ابن قدامة عن القاضي أبي يعلى وهو المستنقع في بركة ونحوها يصب إليه ماء المطر في سواني تشقه قال ومثله الذي يشرب

ألا كل من أكل فليسك ومن لم يأكل فليسك وأجيب بأن خبر حفصة متأخر فهو ناسخ لجوازها في التمار ولو لم يرد النسخ فالنية انما هي في ثمرة عاثورا لكن الرجوع إلى الليل غير مقرر النزاع فيما كان مقدورا فيخص الجواز بمثل هذه الصورة أعني من ظهر له وجوب الصيام عليه من التمار كالجئون يقيموا في الكوفة ولم يكن انكشف له في التمار أن ذلك اليوم من رمضان واستدلوا أيضا بحديث عائشة الآتي وسيأتي الجواب عنه والحاصل أن قوله لا صيام ذكره في سياق النبي فيم كل صيام ولا يخرج عنه إلا ما قام الدليل على أنه لا يشترط فيه التبييت والظاهر أن النبي توجهه إلى العدة لأنه أقرب المجازين إلى الذات أو متوجهه إلى ذات الشرعية فيصل الحديث للاستدلال به على عدم صحة صوم من لا يثبت النية إلا ما خص كالصورة المتقدمة والحديث أيضا يرد على الزمري وعطاء وزفر لأنه لم يوجبوا النية في صوم رمضان وهو يدل على وجوبها ويدل أيضا على الوجوب حديث انما الأعمال بالنيات والظاهر وجوب نية كل يوم لأنه عبادة مستقلة مسقطه فرض وقتها وقد روي من قاس أيام رمضان على أعمال الحج باعتبار التعدد لا لافعال لأن الحج عمل واحد ولا يتم إلا بعمل ما اعتبره الشارع من المناسك والاخلال بواحد من أركانه يستلزم عدم إجزائه قوله يجمع أي يعزم بقول أجمعت على الأمر أي عزم عليه قال المنذري يجمع يضم الياء آخر الحروف وسكون الحيم من الإجماع وهو أحكام النية والعزيمة ينال أجمعت الرأي وأجمعت بمعنى واحد (وعن عائشة قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقلنا لا فقال فاني أذن صمتم ثم أنا يا يوم آخر فقلنا لا يا رسول الله هدي لنا حيس فقال أرفيه فقلنا أصبحت صائما فكل رواه الجماعة إلا البخاري وزاد في إسناده فاني ثم قال انما مثل صوم المتعوق مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فان شاء أمضاها وان شاء حبسها وفي إسناده أيضا قال يا عائشة انما بمنزلة من صام في غير رمضان أو في التطوع بمنزلة رجل أخرج صدقة ماله بخادته بما شاء فأمضاها وبخلفها

من الإهمار بغية مونة أو يشرب بهروقه كان يغرس في أرض يكون المسافر يامن وجهها فيصل إليه عروق الشجر فيستقي عن السقي قال في الفتح وهذا التفسير أولى من إطلاق أبي

عبيد ان العثرى ما سقته السماء لان سياق الحديث يدل على المغيرة وكذا قول من فسر العثرى بأنه الذي لا حول له لانه لازكاة فيه قال ابن قدامة لانعلم في هذه التفرقة ٨٢ التي ذكرها خلافا (العشر) أي العشر واجب فمما سقت السماء

(وما سقى بالفتح) بفتح النون وسكون المجهمة بعدها حاء مهملة أي ماسقى من الآبار بالغرب أو بالسانية فواحية (نصف العشر) والفرق ثقل المؤنة هذا وخففها في لاؤل والناضح اسم لما يسقى عليه من بعر أو بقره ونحوهما (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤخر بالتمر عند صرام النخل) أي قطع التمر عنه فيجبي هذا بقره وهذا من تمره حتى يصير عنده كوما من تمر أي حتى يصير التمر عنده كوما وهو ما اجتمع كالعمرسة وفي رواية كوم بل رفع على انه تامة فلا تحتاج إلى خبر وقال في المصابيح الخبر عنده ومن للبيان (لجعل الحسن والحسين) ابنا فاطمة (رضي الله عنهما) وعما (يلعبان بذلك التمر فاخذ احدهما) وهو الحسن بفتح الحاء (تمره فجعله) أي المأخوذ (في فيه فنظر اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فأنزجها من فيه فقال أما علمت أن آل محمد هم بنوها ثم بنو المطلب عند الشافعي زاد في الفتح على الأرجح من أقوال العلماء الشافعي أشركهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سمهم ذوى التبري ولم يعط

يجعل عوض لاقط لدقيق والفتيق قاله في النهاية وقد استدل بحديث عائشة من قال انه لا يجب تبنيث النية في صوم التطوع وهم الجمهور كما قال النووي وأجيب عنه بما صلى الله عليه وآله وسلم قد كان نوى الصوم من الليل وانما أراد افطاره لضعف عن الصوم وهو مخجل لاسيما على رواية قلعة بدأ أصبحت صائما ولو سلم عدم الاحتمال كان غاية تخصيص صوم التطوع من عموم قوله فلا صيام له قوله غما مثل صوم المتطوع الخ فيه دليل على انه يجوز نامة تطوع بالصوم أن يفطر ولا يلزمه الاستمرار على الصوم وان كان أفضل بالاجماع وظاهره ان من أنظر في التطوع لم يجب عليه القضاء واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة ومالك والحسن البصري ومكحول والنخعي انه لا يجوز للمتطوع الافطار ويلزمه القضاء اذا فعل واستدلوا على وجوب القضاء بما وقع في رواية للدارقطني وإبي في حديث عائشة بالخط واقضى يوما مأكلا وانكم ما قالوا هذه الزيادة غير محدودة قوله كان أبو الدرداء هذا الاثر وصلة ابن أبي شيبة وعبد الرزاق قوله وبعدة أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة أما أثر أبي طلحة فهو له عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأما أثر أبي هريرة فهو له البيهقي وعبد الرزاق وأما أثر ابن عباس فهو له الطحاوي وأما أثر حذيفة فهو له عبد الرزاق وابن أبي شيبة أيضا

• (باب المبي بصوم اذا طاق وحكم من وجب عليه الصوم في أثناء شهر أو اليوم) •

(عن الربيع بنت معوذ قالت أرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غداة عاشوراء الى قرى الانصار اتى حول المدينة من كان أصبح صائما فليتم صومه ومن كان أصبح مفطرا فليتم بقية يومه في كتابه بذلك نصوه ونصوه صبياتنا الصغار منهم ونذهب الى المسجد فنجعل لهم اللعبة من العهن فاذا بكى احدهم من الطعام أعطيناه اياه حتى يكون عند الافطار أخرجه قال البخاري وقال عمر لنشوان في رمضان ويكف صبياتنا صيام وضربه قوله الربيع بتشديد الياء صغرا ومعوذ بكسر الواو المشددة وهو ابن عون ويعرف بابن عترة قوله اللعبة بضم اللام المشددة بعدد ما بين مهملة سا كثة ثم بموحدة ثم تاء تانيث وهي الشيء الذي يلعب به الصبيان قوله من العهن أي المصوف قيل هو المصوب وخ منه قوله أعطيناه اياه حتى يكون عند الافطار وقع في مسلم أعطيناه اياه عند الافطار وهو مشكل ورواية البخاري توهم انه سقط منه شيء وقد رواه مسلم أيضا من وجه آخر فقال فيه فاذا مالونا الطعام أعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يتواصوا ومهم قوله لنشوان هو بفتح النون وسكون المجهمة كسكران وزنا ومعنى وجهه نشاوى كسكرارى قال ابن خالويه سكر الرجل فانشى وغل يعني وقال صاحب المحكم نشا الرجل واتنى ونشى كله بمعنى سكر وقال ابن التين النشوان السكران سكر اخفقا وهذا الاثر وصلة له سعيد بن

أحدا من قبائل قريش وغيرهم وتلك اللعبة عوض عوضه بدل لا عمار موه من صدقة رهند أبي منصور حنيفة ومالك بن وهاشم فقط وقيل قريش كلها عن أبي حنيفة في المطلب روايتان (لا ياكلون الصدقة) وظاهره يتم الفرض

والنقل لكن السياق يخصهم بالفرض لان الذي يحرم على اله انما هو الواجب قال في الفتح كان يحرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفرض والتطوع كما نقل فيه غير واحد منهم الخطابي الاجماع لكن حكى غير واحد

٨٣

عن الشافعي في التطوع قولا وكذا في رواية عن أحمد وافظه في رواية لم يوثق لا تحل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته صدقة الفطر وركعة الاموال والصدقة يصرفها الرجل على محتاج يريد بها وجه الله فاما غير ذلك فلا ليس به كل معروف صدقة قال ابن قدامة واپس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة وانما أراد ليس من صدقة الاموال صدقة الفرض والهبة وفعل المعروف وكل غير محرم قال الماوردي يحرم عليه كل ما كان من الماء متقوما وقال غيره لا تحرم عليه الصدقة المأنة كياه الا بار وكالمسا جسد واختلاف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الانبياء أو كلهم سواء في ذلك وهل يلحق به آله في ذلك أم لا قال ابن قدامة لا نعم لم خلافه في ان بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة كذا قال وقد نقل الطبري الجواز أيضا عن أبي حنيفة وقيل عنه تجوز لهم اذا حرموا هم ذوى القربى كمال الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الامير منهم وهو وجه لبعض الشافعية وعن أبي يوسف يدل من بعضهم لبعض لامن غيرهم وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز المانع حوازا للتطوع دون لفرض عكسه وأدلة المنع ظاهرة من حديث الباب وغيره واقوله تعالى قل ما أسألكم عليه من أجر ولو أحلها لآله أو لشأنكم ان يطعنوا فيه واقوله خذ من أموالهم صدقة

منصور والبغوي في الجمعيات بالنظر ان عمر بن الخطاب اتى برجل شرب الخمر في رمضان فلما دنا منه جعل يقول للمخمرين والقوم وفي رواية البغوي فلما رفع اليه عنقه قال عمر على وجهك ويحك وصيبتا صيام ثم أمر به فضرب ثمانين سوطا ثم سيره الى الشام الحديث استدلل به على ان عاشوراء كان فرضا قبل ان يشرع رمضان وعلى انه يستحب أمر الصبيان بالصوم للتمرين عليه اذا أطاقوه وقد قال باستحباب ذلك جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري والشافعي وغيرهم واختلف أصحاب الشافعي في تحديد السن التي يؤمر الصبي عندها بالصيام فقيل سبع سنين وقيل عشرة وبه قال أحمد وقيل اثنتا عشرة سنة وبه قال اسحق وقال الاوزاعي اذا أطاق صوم ثلاثة أيام تباعا لا يضعف فينحل على الصوم والمشهور عن المالكية ان الصوم لا يشرع في حق الصبيان والحديث يردعاهم لانه يبعد كل البعد ان لا يطعم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وأخرج ابن خزيمة من حديث رزينة بفتح الراء وكسر الزاي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر برضعائه ورضعاه فاطمة فية تنزل في أقواهم وبأمر أمهاتهم ان لا يرضعن الى الليل وقد توقف ابن خزيمة في صحته قال الحافظ واسناده لا بأس به وهو يرد على القرطبي قوله لعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمل بذلك ويعدان يكون أمر بذلك لانه تعذيب صغير بعبادة شاقة غير متكررة في السنة انتهى مع ان الصحيح عند أهل الأصول والحديث أن الصحابي اذا قال فعلمنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان حكمه الرقع لان الظاهر اطلاع عليه مع توفر دواعيهم الى سواهم اياه عن الاحكام مع ان هذا لا مجال للاجتماع فيه لانه ايلام لغيره فكيف فلا يكون الابدال ومذهب الجمهور انه لا يجب الصوم على من دون ابيه ولوغ وذكر الهادي في الاحكام انه يجب على الصبي الصوم بالاطاقة صيام ثلاثة أيام واجتنب على ذلك بما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا طاق الغلام صيام ثلاثة أيام وجب عليه صيام الشهر كله وهذا الحديث ذكره السيوطي في الجامع الصغير وقال أخرجه المروزي عن ابن عباس وافظه تجب الصلاة على العلام اذا عقل والصوم اذا طاق والحدود والشهادة اذا احتلم وقد حمل المروزي كلام الهادي على لزوم التأديب وحله السادة الهادي وثيون على انه يؤمر بذلك

فهو يد او عمرينا (وعن سفيان بن عبد الله بن ربيعة قال حدثنا رفدما الذين قدموا على

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسلام تقيف قال ودموا عليه في رمضان وضرب

عليه م قبة في المسجد فلما أساروا ما بقي عليهم من الشهر رواه ابن ماجه وعن

عبد الرحمن بن مسلمة عن عمه ان أسلم أتت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال صومتم

يومكم هذا قالوا لا قال فأتوا ببقية يومكم واقضوا رواه أبو داود الحديث الاول اسناده

في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن يحيى ثنا أحمد بن خالد الوهبي حدثنا محمد بن اسحق

المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز المانع حوازا للتطوع دون لفرض عكسه وأدلة المنع ظاهرة من حديث

الباب وغيره واقوله تعالى قل ما أسألكم عليه من أجر ولو أحلها لآله أو لشأنكم ان يطعنوا فيه واقوله خذ من أموالهم صدقة

تطهرهم وترى كيف هم ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصدقة أو ساخ الناس كما رواه مسلم فيؤخذ من هذا جواز
التطوع دون المرض وهو قول أكثر الحنفية ٨٤ والصحيح عن الشافعية والحنابلة وأما عكسه فقالوا

ان الواجب حـ ق لازم لا يلحق
بأخذ هذه ذلة بخلاف التطوع
ووجه التفرقة بين هاتين
وغیرهم ان موجب المنع رفع
يد الأدنى على الأعلى فأما الأعلى
على مثله فلا ولم أر ان أجاز مطلقا
ولا إلا الامتداد عن أبي حنيفة
انتمى وفي الحديث ان الدقل
يجب لحرام كالكبير ويعرف
لاي شيء منه انفسا على العلم
فيأتي عليه وقت التكليف وهو
على علم من الشريعة (عن
عمر رضى الله عنه قال سمعت
رجلا (على فرس في سبيل الله)
أى جهلته حولة من لم تكن
له حولة من المجاهدين مذكرا
وكان اسم العرس فيما ذكره ابن
سعد في الطبقات الورد وكان لقيم
الدارى فأهداه للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم فأعطاه عمر ولم
يعرف الحافظ ابن حجر اسم
الرجل (قاضاه) الرجل (الذى
كان عنده) بقوله القيام عليه
بالخدمة والعلف والحق وإرساله
لأمرى حتى صار كالثي الهالك
(فأردت ان أنتريد فقطنت انه
يبيع برخص فسألت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) عن ذلك
(فقال لا تشتر) وظاهر النسي
التحريم لكن الجمهور على انه
للتنزيه فيكره ان تصدق بشئ
أو أخرجه في زكاة أو كفارة أو

عن عيسى بن عبد الله بن مالك عن عطية بن سفیان بن عبد الله فذكره رجال اسنادهم فيهم
الثقة والصدق ومن لا بأس به وفيه عن عنة محمد بن اسحق وهذا الحديث هو طرف من
حديث قدوم ثقيف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانزاله لهم المسجد والحديث
الثاني أخرجه الترمذى أيضا من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن مسلمة عن عمه فذكره
الحديث الاول يدل على وجوب الصوم على من أسلم في رمضان ولا أعلم فيه خلافا
والحديث الثاني فيه دليل على انه يجب الاصل على من أسلم في شهر رمضان ويلحق به
من تكلف أو أقام من الجنون أو زال عذره المانع من الصوم وانه يجب عليه القضاء
لذلك اليوم وان لم يكن مخاطبا بالصوم في قوله قال في الفتح وعلى تقدير ان لا يثبت هذا
الحديث في الأمر بالقضاء فلا يتعين القضاء لان من لم يدرك اليوم بكامله لا يلزمه القضاء كن
بلغ أو أسلم في أثناء النهار قال المصنف رحمه الله تعالى به ان سابق حديث الربيع وما بعده
ما لفظه وهذا حجة في أن صوم عاشوراء كان واجبا وان الكافر اذا أسلم أو بلغ الصبي في
أثناء يومه لزمه امساك وقضاؤه ولا حجة فيه على سقوط تبين التوبة لان صومه انما لزمهم
في أثناء اليوم انتهى وقد قدمنا الكلام على جميع هذه الاطراف

• (أبواب ما يطل الصوم وما يكره وما يستحب) •

• (باب ما جاء في الجماعة) •

(عن رافع بن رافع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر الحاجم والمحجوم
رواه أحمد والترمذى ولا يحدوا بى داود بن ماجه من حديث ثوبان وحديث شداد بن
أوس مثله ولا أحمد وابن ماجه من حديث أبي هريرة مثله ولا أحمد من حديث عائشة
وحديث اسامة بن زيد مثله وعن ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى على
رجل يحجم في رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم وعن الحسن بن عمار بن سنان
الا تحجم انه قال مررت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أتحجم في غمان عشرة
أيلة فأتيت من شهر رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم رواه ما أحمد وهو ما يدل على ان
من فعل ما يفطر جاعلا يفصد صومه بخلاف التامى قال أحمد أصح حديث في هذا
الباب حديث رافع بن رافع وقال ابن المدينى أصح شئ في هذا الباب حديث ثوبان
وشداد بن أوس) حديث رافع أخرجه ابن حبان والحاكم وصححه قال الترمذى ذكره عن
أحمد انه قال هذا أصح شئ في هذا الباب وبالغ أبو حاتم فقال هو عندى من طريق رافع
باطل ونقل عن يحيى بن معين انه قال هو أضعف أحاديث الباب وحديث ثوبان أخرجه
أيضا النسائى وابن حبان والحاكم وروى عن أحمد انه قال هو أصح ما روى في الباب
وكذا قال الترمذى عن البخارى وصححه البخارى تبعه على بن المدينى نقله الترمذى في

فأروا فخذ ذلك من القربات ان يشتريه ممن دفعه هو إليه أو يتيه أو يملكه باختياره منه فأما اذا ورثه
منه فلا كراهة فيه وكذا لو انتقل الى ثالث ثم اشتراه منه المتصدق فلا كراهة وحكى الحافظ العراقي في شرح الترمذى

كراهة شرائه من ثالث انتقل اليه من المتصدق به عليه عن بعضهم لرجوعه فيه تركه كالحرم على المهاجرين سكنى مكة بعد
هجرتهم منها لله تعالى قال ابن المنذر ايسر لاحد ان يتصدق بصدقة ٨٥ ثم يشترى به النسي لثابت ويلزم من ذلك فساد

البيع الا ان يثبت الاجماع على
جوازها وأشار صلى الله عليه
وآله وسلم الى العلة في نهيه عن
الابتغاء بقوله (ولا تملأ في صدقتك
اي بطريق الابتغاء ولا غيره فهو
من عطف الهام على الخاص
وفيه دلالة على انه لا يملأ
لا بئس (وان أعداكم بدوهم)
اي لا ترغب فيه البتة ولا تنظر
الى رخصه وامكن النظر الى انه
صدقتك وقد أورد ابن المنذر هنا
سؤالا وهو ان الغنياء في انهم
عادته ان يكون بالانفاق او
الادنى كقوله تعالى فلا تقل
اهما ائني ولا تخافا ان اعطاهما
بدرهم اقرب الى الرجوع في
الصدقة مما اذا باعه ب قيمته وكلام
الرسل صلى الله عليه وآله وسلم
هو الحجة في النجاسة وأجاب بان
المراد لغالب الدنيا على لا شرة
وان وفرها عطيا فاذا اؤدها فيها
وهي موفرة فلا تيزه فيها
وهي موفرة أخرى وأولى وهذا
على وفق التساعدة انتهى (فان
العائد في صدقته كالعائد في
قيمه) النساء للتعليل أي كما
يقع ان يني مني كل كذلك
يقع ان يتصدق بشئ ثم يجره الى
نفسه بوجه من الوجوه وفي
رواية لشيخين كالكلب يعود
في قيته فشم به باخس الحيوان
في أخس أحواله تصويرا للتميز

الامل وحديث شاذ بن أوس أخرجه أيضا النسائي وابن خزيمة وابن حبان ومعهما
ومعه أيضا أحمد والبخاري وعلي بن المديني وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا النسائي من
طريق عبد الله بن بشير عن الأعشى عن أبي صالح عنه وله طريق أخرى عن شقيق بن نور
عن أبيه عنه وحديث عائشة أخرجه أيضا النسائي وفيه حديث ثوبان الآخر أخرجه
أيضا النسائي وهو أحد أفاظ حديثه أشار اليه أولا وحديث معتل بن سنان في استاده
عطاء بن السائب وقد اختلط ورواه العجلي في الكبير وأخرجه أيضا النسائي وذكر
الاختلاف فيه وفي الباب عن أبي موسى عند النسائي والحاكم ومعه علي بن المديني
وقال النسائي رفته خطأ والموقوف أخرجه ابن أبي شيبة وعلمه البخاري ورواه أيضا
بدون ذكر أفطر الحاجم والمجوم له وعن بلال عند النسائي وعن علي عند النسائي أيضا
قال علي بن المديني اختلاف فيه على الحسن وعن أنس وجابر وابن عمر وعبد بن أبي وقاص
وأبي يزيد الانصاري وابن مسعود عند ابن عدي في الكامل واليزر وغيرهما وقد استدلل
بأحاديث الباب القائلون بفطر الحاجم والمجوم له ويجب عليهم ما الفضاؤهم على وعطاء
والاوزاع وأحمد واهنق وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وأبو الوليد النيسابوري
وابن حبان حكماء عن هؤلاء الجماعة صاحب الفتح ومنه خرج بانهم يقولون انه يفطر الحاجم
والمجوم له وهو يرد ما قاله المهدى في البحر وتبعه المقرئ في شرح بلوغ المرام وصاحب
ضوء النهار من انه لم يقل أحد من العلماء بان الحاجم ينظر ومن القائلين بانه يفطر
الحاجم والمجوم له أبو هريرة وعائشة قال الزعفراني ان الشافعي علق القول به على صحة
الحديث وبذلك قال الداودي من المالكية وذهب الجمهور الى ان الجماعة لا تفسد
الصوم وحكام في البحر عن جماعة من الصحابة منهم علي وابنه الحسن وأنس وأبو سعيد
الخدري وزيد بن أرقم وعن العترة وأكثر الفقهاء والحسن البصري وعطاء والصادق
قال الحارثي عن رويته عن ذلك من الصحابة سعد بن أبي وقاص والحسن بن علي وابن
مسعود وابن عباس وزيد بن أرقم وابن عمر وأنس وعائشة وأم سلمة ومن التابعين والعلماء
الشيعة وعروة والقاسم بن محمد وعطاء بن يارو زيد بن أسلم وعكرمة وأبو العالية
وابراهيم وسفيان ومالك والشافعي وأصحابه الا ابن المنذر وأجابوا عن الاحاديث
المدكوكة بانهم منسوخة بالاحاديث التي سنأت وأجيب عن ذلك بما سنذكره في شرحها
وأجابوا أيضا بما أخرجه الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في المعرفة عن ثوبان انه
صلى الله عليه وآله وسلم انما قال أفطر الحاجم والمجوم لانهما كالبغتان ورد بان في
استاده يزيد بن ربيعة وهو متروك وحكم ابن المديني بانه حديث باطل قال ابن خزيمة جاء
بعضهم بالهوية فزعم انه صلى الله عليه وآله وسلم انما قال أفطر الحاجم والمجوم لانهما
كالبغتان فاذا قيل له فالقيمة تفطر الصائم قال لا فعل هذا لا يخرج من مخالفة الحديث

وتنفيضا منه قال في المصابيح وفي ذلك دليل على المنع من الرجوع في الصدقة لما اشتمل عليه من التنفير الشديد من حيث شبه
الراجع بالكلب والمرجوع فيه بالنهي الرجوع في الصدقة برجوع الكلب في قيته انتهى يجرم بعضهم بالحرمة قال قتادة

لأنهم اتوا بالامر ما والصحيح أنه للتنزيه لأن فعل الكلب لا يوصف بتحرير من الأكل كما يفعله فالحرام الذي هو العود بتشييمه
 بهذا المستند وهو مستند على تحريم ٨٦ ذلك لأن النبي حرام قال القرطبي وهذا هو الظاهر من سياق

الحديث ويحتمل أن يكون التشبيه للتنبيه خاصة لكون النبي مما يستند به وهو قول الأثر في الحديث كراهية الرجوع في الصدقة وفضل العمل في سبيل الله والاعانة على الغزو بكل شيء وإن العمل في سبيله غنيك وإن لا يعمل به والارتفاع بثمة (عن ابن عباس رضي الله عنهما) قال وجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم شاة ميتة أعطيت بمولانا مبرنة قال في الفتح لم أقف على اسم هذه المولانا مبرنة هي أم المؤمنين (رضي الله عنهما من الصدقة) وهذا موضع التبرجة لأن مولانا مبرنة أعطيت صدقة فلم يذكر عليه صلى الله عليه وآله وسلم فدل على أن موالا أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم فحل لهم الصدقة كهن لأنهن لسن من جملة الأول ونقل ابن بطال الاتفاق عليه لكن فيه نظر فقد روى الخلال فيما ذكره ابن قدامة من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة قالت لما آل محمد لا تحل لنا الصدقة قال ابن قدامة وهذا يدل على تحريمها قال في الفتح واسناده إلى عائشة حسن وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا وهذا لا يقدح فيما نقله ابن بطال وروى أصحاب السنن ومحمد الترمذي

بلاشبهة وإجابوا أيضا بأن المراد بقوله أفطر الحاجم والمحجوم أنه ما سمي ينظر أن باعتبار ما يؤول الأمر إليه كقوله تعالى أني أراي أعضر خرا قال الحافظ ولا يفتي تكاف هذا التأويل وقال البغوي في شرح السنة معنى أفطر الحاجم والمحجوم أي تعرضا للأفطار أما الحاجم فلأنه لا يأمن ومول شيء من الدم إلى جوفه عند المص وأما المحجوم فلأنه لا يأمن من ضعف قوته بخروج الدم فقول أمره إلى أن ينظر وهذا أيضا جواب متكاف وسأني التصريح بما هو الحق (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم رواه أحمد والبخاري وفيه إلفظ احتجم وهو محرم صائم رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه وعن ثابت البناني أنه قال لاس بن مالك أكنتم تذكرون الخامة للصائم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا لا أمن أجل الضعف رواه البخاري وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إنهم احتجموا في الصوم والخطامة للصائم أبقاها على أصحابه ولم يحرمهم ما رواه أحمد وأبو داود وعن أنس قال أول ما كرهت الخطامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فزبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أفطر هذا إن لم يرضه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعد في خطامة للصائم وكان أنس يحتجم وهو صائم رواه الدارقطني وقال كلهم ثقات ولا أعلم له علة) حديث ابن عباس ورد على أربعة أوجه كما حكاه في التلخيص عن بعض الحفاظ الأول احتجم وهو محرم الثاني احتجم وهو صائم الثالث كالأرواية الأولى التي ذكرها المصنف الرابع كالرواية الثانية التي ذكرها المصنف وقد أخرج الألفظ الأول من الأربعة الشيخان من حديث عبد الله بن بريدة وله طريق شتى عندنا في غيره من حديث أنس وجابر والثاني رواه أصحاب السنن من طريق الحكم بن ميسرة عن ابن عباس لكن أعل بانه ليس من مسند الحكم بن ميسرة وله طريق أخرى والثالث أخرجه من ذكر المصنف وكذلك الرابع وأعله أحمد وعلي بن المديني وغيرهما لاجد ليس فيه صائم وإنما هو محرم عند أصحاب ابن عباس وقال أبو حاتم هذا خطأ أخذه فيه ثريك وقال الحدي أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن محرما أصليا نه خرج في رمضان في غزاة الفتح ولم يكن محرما انتهى وإذا صح فينبغي أن يحمل على أن كل واحد من الصوم والأحرام وقع في حالة مستقلة وهذا لا مانع منه وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم صام في رمضان وهو مسافر وزاد الشافعي وابن عبد البر وغير واحد أن ذلك في حجة الوداع قال الحافظ وفيه نظر لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان مفطرا كما صح أن أم الفضل أرسلت إليه بتدح ابن فشر به وهو واقف بعرفة وعلى تقدير وقوع ذلك فقد قال ابن

وابن حبان وغيره عن أبي رافع مرفوعا لا تحل لنا الصدقة وإن موالا القوم من أنفسهم وبه قال خزيمة
 أحمد وأبو حنيفة وبعض المالكية كابن الماجشون وهو الصحيح عند الشافعية وقال الجمهور ويجوز لهم لأنهم ليسوا بأمهم

حقيقة ولذلك لم يفوضوا الخس ونشأ الخلاف قوله منهم أو من أنفسهم هل يتناول المساواة في تحريم الصدقة أو لا ويرجع الجمهور
أنه لا يتناول جميع الأحكام فلا دليل فيه على تحريم الصدقة لكنه ٨٧ ورد على باب الصدقة وقد اتفقوا على

أنه لا يخرج السبب وإن اختلفوا هل يخص به أو لا ويمكن أن يستدل لهم بحديث الباب لأنه يدل على جوازها إلى الأزواج وقد تقدم أن الأزواج ليس في ذلك من جملة الآل وإلا لكانت أخرى بذلك قال ابن المنبر في الماشية إنما أورد البخاري هذه الترجمة ليعق أن الأزواج لا يدخلوا بين في الخلاف ولا يحرم عليهم الصدقة قولاً واحداً إلا لأن الظن أنهما قال به بعض الناس بدخول الأزواج في الآل أنه يطرد في موالين فبين أنه لا يطرد وإنما لم يترجم البخاري لأزواجه صلى الله عليه وآله وسلم ولا لما رواه لأنه لم يثبت عنده فيه شيء (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هلا اتفقتم بجلدها قالوا إنهم أمة قال إنما حرم أكلها أي الأكل حرام لا الجلد (عن أنس رضي عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال أتى بهم تصدق به علي بريرة فقال هو (أي الأكل عليهم صدقة) هو (أي الهدية) ثم أقطع عليها على المبتدأ لا زيادة الاختصاص أي لا علينا الزوال وصف الصدقة وكمها الكونها صارت ملكاً بريرة ثم صارت هدية فالصحيح ليس أكلها كالأكل والصدقة منه لثواب الآخرة والهدية تملك الغير

خزينة هذا الخبر لا يدل على أن الخجامة لا تنظر الصائم لأنه إنما احتجهم وهو صائم محرم في سفر لا في حضر لأنه لم يكن قط محرماً مقيماً بل قال وللمساقر أن ينظر ولو نوى الصوم ومضى عليه بعض النهار خلا فإن أبي ذلك ثم احتج له لكن تعقب عليه الخطابي بأن قوله وهو صائم دال على بقاء الصوم قال الحافظ قلت ولا مانع من إطلاق ذلك باعتبار ما كان عليه حالة الاحتجام لأنه على هذا التأويل نعم أفطر بالاحتجام انتهى وحديث أنس الأول اعترض على البخاري فيه بأنه سقط من أسناده مجيد ما بين شعبة وثابت البناني وقال الحافظ أن الخلل وقع فيه من غير البخاري وبين وجه ذلك وحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه أيضاً عبد الرزاق قال في الفتح وأسناد صحيح والجهالة بالصحابي لا تضر وقوله إبقاء على أصحابه متعلق بقوله نهى وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري بأسناده هذا وانقطعت عن أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم قالوا إنما هي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الخجامة للصائم وكرهها للضعيف أي للثلاث بضعف وحديث أنس الآخر قال في الفتح رواه كلهم من رجال البخاري وفي الباب عن أبي سعيد الخدري قال رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخجامة أخرجه الترمذي وابن خزيمة والدارقطني قال الحافظ أسناده صحيح ورجاله ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه واستشهد به حديث أنس المذكور وحديث آخر عند الترمذي والبيهقي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث لا يفتارن التي هي الخجامة والاحتلام وفي أسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وقال الترمذي هذا الحديث غير محفوظ وقد رواه الدراوردي وغير واحد عن زيد بن أسلم مرسلين وأبو داود عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورجحه أبو حاتم وأبو زرعة وقال أنه أصح وأشبه بالصواب وتبعهما البيهقي وقال الدارقطني رواه كامل بن طلحة عن مالك عن زيد بن أسلم ولا يرجع عنه وليس هو من حديث مالك قال ورواه هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ولا يصح وأخرجه في السنن وفي الباب عن ابن عباس عند البزار وهو موقوف عن ثوبان عند الطبراني وسنده ضعيف وقد استدل الجمهور بالأحاديث المذكورة على أن الخجامة لا تنظر وإنما كان حديث ابن عباس لا يصلح لإسقاط الأحاديث السابقة إما أولاً فإنه لم يعلم تأخره لما عرفت من عدم انتهاض تلك الزيادة أعني قوله في جهة الوداع وأما ثانياً فإما به فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بعد عوم يشمله أن يكون مخصصاً من العموم لارتفاع الحكم العام نعم حديث ابن أبي ليلى وأنس وأبي سعيد يدل على أن الخجامة غير محرمة ولا موصوفة لا فطار الحاجم ولا المحجوم فيجمع بين الأحاديث بأن الخجامة مكرهة في حق من كان يصف بها وترداد الكراهة إذا كان الضعف يبلغ إلى حد يكون سبباً للإفطار ولا تذكره في حق من كان لا يصف بها وعلى كل حال تنجب الخجامة للصائم أولى بيمينه من قول أفطر الحاجم والمحجوم على الجواز هذه الالة الصارفة له عن معناه

شيئاً تقريباً إليه وأكرامه في الصدقة نوع ذلك لا تخذ فلذلك حرمت الصدقة على صلى الله عليه وآله وسلم دون الهدية وقبل لأن الهدية يناسب عليها الدنيا فتزول المنة والصدقة يراد بها ثواب الآخرة فتبقى المنة ولا ينفق أن يمن عليه غير الله وقال

البياض اذ انصف ذق على المحتاج بشئ ملكه وصار له كثر ما يملك به فله ان يهدي به غيره كماله ان يهدي سائر امواله بلا فرق وهذا موضع الترجمة لان بريرة من ٨٨ جملة مواليات عائشة وتصدق عليها في الحديث ما ذكره ابن جبريل

الحقيقي

(باب ما جاء في التي والا كماله)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ذرعه التي فليس عليه قضاء ومن استقاء عمدا فليس قرأ رواه الترمذي في الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والدارقطني والحاكم وله الفاظ قال انساق وقفه عطاء على أبي هريرة وقال الترمذي لا يعرفه الا من حديث هشام عن محمد عن أبي هريرة تفرد به عيسى بن يونس وقال البخاري لا أراهم في حفظه وروى من غير وجه ولا يصح اسناده وقال أبو داود وبهذه الحقاظ لا تراهم في حفظه وروى في روايته ليس من ذاتي يعني انه غير محفوظ كما قال الخطابي وصححه الحاكم على شرطه وفي الباب عن ابن عمر موقوف فعند مالك في الموطأ والشانبي باقظ من استقاء وهو صائم عليه القضاء ومن ذرعه التي فليس عليه القضاء قوله من ذرعه قال في التلخيص هو يفتح الذال المجهة أي غلبه قوله من استقاء عمدا أي استدعى التي وطالب بخروجها نعمة والحديث يدل على انه لا يطل صوم من غلبه التي ولا يجب عليه القضاء ويطل صوم من تعمد اخراجه ولم يغلبه ويجب عليه القضاء وقد ذهب الى هذا علي وابن عمر وزيد بن أرقم وزيد بن علي والشانبي والناصر والامام يحيى حكى ذلك عنهم في البحر وحكى ابن المنذر والاجماع على ان تعمد التي يفسد الصيام وقال ابن مسعود عكرمة وربيعة والهادي والقاسم انه لا يفسد الصوم سواء كان غالبا أو مستفرا بما لم يرجع منه شئ باختیار واستدلوا بحديث أبي سعيد المتقدم في الباب الذي قبل هذا بانظ ثلث لا يفتن التي من الخبث والاحتلام وأوجب بان فيه المقال المتقدم فلا يضر معه للاستدلال ولو لم صلاحية لذلك فهو محمول كما قال البيهقي على من ذرعه التي وهذا يدل منه لان ظاهر حديث أبي سعيد ان التي لا يفتن مطاوعا وظاهر حديث أبي هريرة انه يفتن نوع منه خاص فيبني العام على الخاص ويؤيد حديث أبي هريرة ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والانسائي وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منبته والحاكم من حديث أبي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فافطر قال معبدان بن أبي طلحة الراوي له عن أبي الدرداء فقلت ثوبان في مسجد دمشق فقلت له ان أبا الدرداء أخبرني فذكره فقال صدق أنا صليت عليه وضوءه قال ابن منبته انه منقطع متصل وتركة الشبان لاختلاف في اسناده قال الترمذي جوده حسن المعلم وهو أصح شئ في هذا الباب وكذلك قال أحمد قال البيهقي هذا حديث مختلف في اسناده فان صح فهو محمول على التي عامدا او كانه كان صلى الله عليه وآله وسلم صائما تطوعا وقال في موضع آخر اسناده مضطرب ولا تقوم به حجة (وعن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوزة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ يكره انما كراهة تغزبه على الصحيح لذى علمه الا كثرون كما قاله النووي افراد الصلاة على غيره الانبياء انه صار شعارا لهم اذ اذكروا فلا يطق غيرهم فلا يقال أبو بكر صلى الله عليه وسلم وان كان المعنى صحيحا كما لا يقال

(وبعضه الى العين تقدم) في هذا الكتاب (وفي هذه الرواية واتق دعوة المظلوم) أي تجنب جميع انواع الظلم لا يبدعو عليك المظلوم وانما ذكره عقب المنع من اخذ الكرامت للاشارة الى أن اخذها ظلم (فانه ليس بينه) أي المظلوم وفي رواية ينهأ أي دعوة المظلوم (وبين الله سبحانه) وان كان المظلوم عاصيا لحديث أحمد عن أبي هريرة باسناد حسن مرفوعا دعوة المظلوم مستجابة وان كان فاجرا فنجوره على نفسه وليس لله سبحانه يحبه عن خلقه (عن عبد الله بن أبي اوفى رضى الله عنه) اسمه عائشة بنت خالد بن الحارث الاسدي وهو آخر من مات من الصحابة بالكون سنة سبع وعشرين قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتاه قوم بصدقتهم أي بن كاذ أموالهم قال اللهم صل على آل فلان أي اغفر له وارحمه والآل يطلق على ذات الشئ كقوله في قصة أبي موسى اقتدأوني من مارا من عن أمير آل داود يريد داود نفسه (فأناه) صلى الله عليه وآله وسلم (أبي) أبو أوفى (بصدقته) فقال اللهم صل على آل أبي اوفى امتثالا لقوله تعالى وصل عايم وهذا من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم اذ يكره انما كراهة تغزبه على الصحيح لذى علمه الا كثرون كما قاله النووي افراد الصلاة على غيره الانبياء انه صار شعارا لهم اذ اذكروا فلا يطق غيرهم فلا يقال أبو بكر صلى الله عليه وسلم وان كان المعنى صحيحا كما لا يقال

قال محمد عز وجل وان كان عزيزا عليه لالان هذا من شعاعه كراقة تعالى قال في الصحيح واستدل به أي بهذا الحديث على جواز الصلاة على غير الانبياء وكرهه مالك والجمهور قال ابن ٨٩

عليه وآله وسلم انه أمر بالاعتدال في الصوم وقال لا يتقوا فيه الصائم رواء أبو داود
والبخاري في تاريخه وفي اسناده مقال قريب قال ابن معين عبد الرحمن هذا ضعيف
وقال أبو حاتم لارارى هو صدوق الحديث قال ابن معين أيضا ومنكر وقال الذهبي
انه روى عن سعيد بن اسحق فقلب اسمه أولا فقال عن اسحق بن سعيد بن كعب ثم غلط
في الحديث فقال عن أبيه عن جده ثم النعمان بن عبد خير معروف وقد استدل به هذا
الحديث ابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالا ان السكك يفسد الصوم وخالفهم القمرة والقهه
وغيرهم فقالوا ان السكك لا يفسد الصوم وأجابوا عن الحديث بأنه ضعيف لا ينتهض
للاحتجاج به واستدل ابن شبرمة وابن أبي ليلى بما أخرجه البخاري تعليقا ورواه البيهقي
والدارقطني وابن أبي شيبة من حديث ابن عباس باللفظ المتقدم مما خرج
قال واذا وجد طعمه فقد دخل ويجاب بان في اسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف جدا
وفيه أيضا شعبة مولى ابن عباس وهو ضعيف وقال ابن عدي الاصل في هذا الحديث انه
موقوف وقال البيهقي لا يثبت مرفوعا ورواه سعيد بن منصور وموقوفان طريق الاعمش
عن أبي ظبيان عنه ورواه الطبراني من حديث أبي امامة قال الحافظ واسناده أضعف
من الاول ومن حديث ابن عباس مرفوعا واحتج الجمهور على ان السكك لا يفسد
الصوم بما أخرجه ابن ماجه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اكحل في رة رمضان
وهو صائم وفي اسناده بقبه عن الزبيدي عن هشام عن عروة والزبيدي المذكور اسمه
سعيد بن أبي سعيد ذكره ابن عدي وأورد هذا الحديث في ترجمته وكذلك قال البيهقي
وصرح به في روايته وزاد انه مجهول وقال النووي في شرح المهذب رواء ابن ماجه باسناد
ضعيف من رواية بقبه عن سعيد بن أبي سعيد وهو ضعيف قال وقد اتفق الحافظ على ان
رواية بقبه عن الجمهور وابن مردودة انتهى قال الحافظ وليس سعيد بن أبي سعيد مجهول
بل هو ضعيف واسم أبيه عبد الجبار على الصحيح ورفق ابن عدي بين سعيد بن أبي سعيد
الزبيدي فقال هو مجهول وسعيد بن عبد الجبار فقال هو ضعيف وهو واحد ورواه
البيهقي من طريق محمد بن عبد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم كان يكحل وهو صائم قال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا حديث منكر وقال
في محمد انه منكر الحديث وكذا قال البخاري ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث
ابن عمر قال في التلخيص وسنده متارب ورواه ابن أبي عاصم في كتاب الصيام لعنه حديث
ابن عمر أيضا باللفظ خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم وعينه مملوءة نان من
الاثم وذلك في رمضان وهو صائم ورواه الترمذي من حديث أنس في الاذن فيه لمن
اشتكت عينه وقال اسناده ليس بالقوى ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في هذا الباب شي ورواه أبو داود ومن فعل أنس قال الحافظ ولا بأس باسناده قال وفي
الباب من بريرة مولا عائشة في الطبراني وعن ابن عباس في شعب الايمان للبيهقي

١٢ نيل ح الى أجل مسمى (نخرج في البصر فلم يجد مركبا) أي سفينة
يركب عليها ويحس الى صاحبه أو يهتف فيمضي دينه (فأخذ خشبة فنقرها) قورها (فأدخل فيها ألف دينار) وزاد أيضا

في الكفاية وصحيفة منه الى صاحبه (فرحيما) أي بالخشبة (في البحر) بقصد ان الله تعالى يوصلها الرب المال (تخرج الرجل الذي كان أسلفه) آلاف دينار (فأذا بالخشبة ٩٠ فأخذها لاهله حطبا) أي يستعملها في استعمال الحطب

في الوقود (فذكر الحديث) بتمامه وأتى به البخاري في باب الكفاية في القرض (فلما نشرها) أي قطع الخشبة بالمشارة (وجد المال) الذي كان أسلفه وموضع الترجمة قوله فإذا بالخشبة فأخذها لاهله حطبا وأدنى الملاينة في التطابق كاف وقال ابن المنير موضع الاستشهاد انما هو أخذ الخشبة على انها حطب فدل على اباحة مثل ذلك مما يانظره البصر اما بما ينشأ منه كالعنبر أو مما سبق فيه ملك وعطب وانقطع ملك صاحبه منه على اختلاف بين العلماء في تلك هذا مطلقا أو موصلا وإذا جاز ذلك لخشبة وقد تقدم عليها ملك مقلد فتصور العنبر الذي لم يتقدم عليه ملك أولى وكذلك ما يحتاج الى معاناة ونعيب في استخراجه أيضا وقد فرق الاوزاعي بين ما يوجد في الساحل فيخذه من أوفى البحر بالغوص ونحوه فلا يثني فيه وذهب الجمهور الى انه لا يجب فيه شيء الا ما روى عن عمر بن عبد العزيز كما أخرجه بن أبي شيبة وكذا الزهري وقال الحسن في العنبر والاوزان الخمس وهو قول أبي يوسف ورواية عن أحمد وهذا الحديث أخرجه أيضا في الكفاية والاستقراض واللقطة

واظهار ما ذهب اليه الجمهور لان البراءة الأصلية لا تنتقل عنها الا بدليل وليس في الباب ما يصلح للنقل لاسيما بعد ان شذبه هذا الحديث من عضدها وعلى فرض صلاحية حديث النظر مما دخل الاحتجاج به يكون كحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخص ما تسكحل وكذلك على فرض صلاحية حديث الباب يكون محمولا على الامر باحتساب السكحل المطيب لان المروح هو المطيب فلا يتناول ما لا طيب فيه ويمكن أن يقال حديث الا كحال منارو للامر عن حقيقة أنه على لوجوب فيكون الا كحال مكروهها ولا يمكنه بعد أن ينزل صلى الله عليه وآله وسلم ما هو مكروه قوله بالاعتد بكس الهمزة وهو بحر لتكحل كما في القاموس

(باب من أكل أو شرب ناسيا)

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما لله أطعمه وسقاه رواه الجماعة الا القسائي وفي لفظ اذا أكل أصائم ناسيا أو شرب ناسيا فانما هو رزق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه رواه الدارقطني وقال أسناده صحيح وفي لفظ من أفطر يوما من رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة قال الدارقطني في تفرده ابن مرزوق وهو ثقة عند الانصاري لفظ الدارقطني الا قول أخرجه من رواية محمد بن عيسى بن الطماع عن ابن عليه عن هشام عن ابن سيرين عنه وقال بعد قوله اسناده صحيح ان روايته كلها بثقات واللفظ الثاني أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال الحافظ في بلوغ المرام وهو صحيح وقد تعقب قول الدارقطني انه تفرده محمد بن مرزوق عن الانصاري بان ابن خزيمة أيضا أخرجه عن ابراهيم بن محمد الباهلي عن الانصاري وبان الحافظكم أخرجه من طريق أبي حاتم الرزي عن الانصاري أيضا فالانصاري هو المتنردبه كما قال البيهقي وهو ثقة قال في الفتح والمراد انه ان ترد به اسقاط القضاء فتعطل لا يعمين رمضان وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي سعيد مرفوعا من أكل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه قال الحافظ واسناده وان كان ضعيفا لكنه صالح للمتابعة فاقول درجات الحديث بهذه الزيادة ان يكون حسنا فيه لم للاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائر بما هو دونه في القوة ويعتضد أيضا بأنه قد أفتى به جماعة من الصحابة من غير مخالفاتهم كما قال ابن المنذر وابن حزم وغيرهم انهم على وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر هو موافق لقوله تعالى ولا يكن يؤخذكم عما كسبت قلوبكم فالنسيان ليس من كسب القلوب وموافق للقياس في ابطال الصلاة بعدم الاكل لانه نسيانه انتهى وقد ذهب الى هذا الجمهور ورفقا الواس كل ناسيا فلا يقصد صومه ولا قضاء عليه ولا كفارة وقال مالك وابن أبي ليلى والقاسمية ان من أكل ناسيا فقد بطل صومه ولزمه القضاء واعتذر بعض المالكية عن الحديث بأنه خبر واحد مخالف

والشروط والاستثناء والنسيان في اللقطة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه ان رسول الله لقاعدة صلى الله عليه وآله (وسلم قال الجاهل جبار) أي البهيمية التي لا تسكحهم غير مضمون ولم يجرها جبار ولا بد في رواية

الخاري من تقدير اذلامه فيكون الجاهل تقسم اهدرا وقد روى في رواية - لم على ان ذلك المقدر هو الجرح فوجب المصير له
اكن الحكم غير مختص به بل هو من انبأ به على غيره ولو لم تكن ٩١ رواية اخرى على تعيين ذلك المقدر

لم يكن لرواية البخاري عموم في
جميع المقدرات التي يستقيم
الكلام بتقدير واحد منها هذا
هو الصحيح في الاصول لان
المقتضى لا عموم له والم-راد انما
اذا انقلبت وصدمت انسانا
فانقلبت أو تلفت ماله فلا غرم
على مالكها ما اذا كان معها
فعليه ضمان ما تلفت منه سواء
انقلبت له لا أو غيرها وسواء كان
سائقها أو راكبها أو قائدها
وسواء كان مالكها أو أجنبي
أو مستأجرا أو مستعيرا أو غاصبا
وسواء انقلبت يدها أو رجلها
أو عظامها أو ذنبها وقال مالك
القائد والراكب والسائق كلهم
ضامنون لما أصابت الدابة الا
أن ترجع الدابة من غير أن ينزل
بها شيء ترجع له وقال الحنفية ان
الراكب والقائد لا يضمنان
ما تلفت الدابة برجلها أو ذنبها
الا أن أوقفها في الطريق
واختلفوا في السائق فقال
الحنابلة دورى وآخرون انه ضامن
لما أصابت يدها أو رجلها لان
النفقة يرى عينه فامسكه
الاحترار عنها وقال اكثرهم
لا يضمن النفقة أيضا وان كان
يراها اذ ليس على رجلها ما يمنعها
به فلا يضمنه الصرع عنه بخلاف
الكدم لامكان كسها بلجامها
ومعه صاحب الهداية وكذا

للقاعدة وهو اعتذار باطل والحديث قاعدة مستقلة في الميام ولو فتح باب رد الاحاديث
الصحيحة بمثل هذا الما بقي من الحديث الا القليل ولقد من شاء ما شاء وأجاب بعضهم أيضا
بجمل الحديث على التطوع حكاه ابن التين عن ابن شعبان وكذلك قاله ابن القصار
واعتذر بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان وهو محل غير صحيح واعتذر فاسد بده ما وقع
في حديث الباب من التصريح بالقضاء ومن الغرائب غرائبك بعض المتأخرين في فساد
الصوم وجوب القضاء بما وقع في حديث الجامع بلانظر واقتر يومامكانه قال ولم يسأله
هل جامع عامد أو ناسيا وهذا ما وقع في أول الحديث فانه عند سعيد بن منصور وبه نظر
وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تب الى الله واستغفره وتصدق واقتض يوما
مكانه والتوبة والاستغفار انما يكونان عن العمد لا عن الخطأ وأيضا بعد تسليم تبريل
تردد الاستفصال منزلة العموم يكون حديث الباب مخصصا له فلم يبق ما يوجب ترك
العمل بالحديث واما اعتذار ابن دقيق العيد عن الحديث بان الصوم قد فات ركنه وهو
من باب المأمورات والقاعدة ان النسيان لا يؤثر في المأمورات فيجيب عنه بان غاية هذه
القاعدة المدعاة ان تكون بمنزلة الدليل فيكون حديث الباب مخصصا لها قوله فاعلم الله
أطعمه وسقاه هو كناية عن عدم الاثم لان الفعل اذا كان من الله كان الاثم منتفيا بقوله
من أفطر يوما من رمضان ظاهره يشمل الجماع وقد اختلف فيه فبعضهم لم ينظر الى هذا
العموم وقال انه ملحق بمن أكل أو شرب وبعضهم منع من الاطلاق لقصور حالة الجماع
عن حالة الاكل والشرب وافرغ بعضهم بين الاكل والشرب القليل والكثير وظاهر
الحديث عدم الفرق ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد عن أم اسحق انها كانت عند النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فأتي بقصعة من ثريدأ كالت معه ثم تذكرت انها صائمة فنالها
ذوالدين الا أن بعد ما شبعت فنالها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم أتى صومك
فأعسا هو رزق ساقه الله اليك

باب التحفظ من الغيبة واللغو وما يتناول اذا غتم

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث
يومئذ ولا يصخب فإن شابه أحد أو قاتله فليقل اني امرؤ صائم الذي نفس محمد بيده
يخلف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ولا صائم مرحنان يشرحهما اذا أفطر
فرح بقطره واد التي ربه فرح بصومه متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه
وشربه روى الجماعة الا مسنونا والنفائي قوله فلا يرفث بضم الفاء وكسرها ويجوز
في ماضيه التثنية والمراد به هذا الكلام القاحش وهو بهذا المعنى يفتح الراوي والفاء وقد

قال الحنابلة ان الراكب لا يضمن ما تلفه اليه برجلها قلت ولينظر في أدلة هذه التفاصيل (والبشر) يحضرها الرجل
في ملكه أو في موات فيسقط فيها رجل أو ذنب أو على من استأجره لحفرها فيملك (جبار) لا ضمان فيه اما اذا حفرها في طريق

المسلمين أو في ملك غيره بغير إذن قتاف فيه الإنسان وجب ضمانه على عاقلة حافره أو الكفارة مال الحافره وان تلف به غيره
 ان آدمي وجب ضمانه في مال الحافره ٩٢ كذا في القسط الثاني (والمعدن جمار) اذا حفره في ملكه او في موات

أيضا الاستخراج ما فيه فوقع فيه
 انسان وانهار على حافره
 لا ضمان فيه أيضا (وفي الركاز
 دفن الجاهلية (الخمس) في
 عطف الركاز على المعدن دفن
 على تغايرهما وان الخمس في الركاز
 لا في المعدن وانما في لائمة لاربعة
 وجهور العلماء على انه سواء
 مكان في دار لاسلام أو دار
 الحرب خذ فالله من حيث فرق
 وشروطه النصاب والتقسيدان
 لا حول ومذهب أحمد أنه
 لا فرق بين التقدين فيه وغيرهما
 كالنحاس والحديد والجواهر
 اظهر هذا الحديث وهو مذهب
 الحنفية أيضا لكنهم أوجبوا
 الخمس وجهه لوجه فيا والحالة
 أوجبوا ربع العشر وجهه لوجه
 زكاة وعن مالك روايتان
 كالقولين وحكى كل منهما عن ابن
 ابي قحافة قال في الفتح الركاز
 بكسر الراء المثل المدفون مأخوذ
 من الركز يقال ركزه ركزه ركزا
 اذا دفنه فهو ركوز وهذا
 متفق عليه واختلف في المعدن
 وقال مالك وابن ادريس الركاز
 دفن الجاهلية قال جمهور الاثمة
 ان ذلك وجد في عبارة الشافعي
 وأخذ عمر بن عبد العزيز من
 المعدن من كل ما تبين خمسة
 وجعله بمنزلة الركاز يؤخذ منه
 الخمس وقال الحسن ما كان من

يطلق على الجماع وعلى مقدماته وعلى ذلك مع النساء أو مطلقا قال في الفتح ويحتمل ان
 تكون النهي لما هو أهم منها وفي رواية ولا يجهل أي لا يفعل شيئا من أفعال الجهل
 كالصباح والسفوف ونحو ذلك قوله ولا يصحب الصنوب هو الرجة واضطراب الاصوات
 من الصنم قال القرطبي لا يفهم من هذا أن غير يوم الصوم يباح فيه ما ذكر وانما المراء
 ن المنع من ذلك يتأخر بالصوم قوله أو قتاله يمكن حمله على ظاهره ويمكن أن يراد بالقتل
 للعين فيرجع إلى معنى الشتم ولا يمكن حمل قتاله وشتمه على المفاعلة لان الصائم مأمور
 بأن يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك وانما المعنى اذا جاء متعرضا لمقاتلته أو مشاتمته
 كأن يدهأه بقتل أو شتم اقتضت العادة أن يكافئه عليه افا المراد بالمفاعلة ارادة غير الصائم
 ذلك من الصائم وقد تبادر المفاعلة على وقوع الفعل من واحد كما يقال عالج الامر
 رعانا قال في الفتح وأبعد من حمله على ظاهره فقال المراد اذا بدرت من الصائم بمقابلة
 الشتم بشتم على مقتضى الطبع فليزجر عن ذلك ومما يبعد ذلك ما وقع في رواية فان شتمه
 أحد قومه الهامر وصائم في رواية لابن خزيمة وإن كنت قائما فاجلس ومن الرواة من
 ركز قوله اني امرؤ صائم مرتين واختلف في المراد بقوله اني صائم هل يخاطب بها الذي
 يشتمه ويقال له أو يقولها في نفسه وبالنسبة لغيره المتولى ونسبه الراعي عن الأئمة ورجح
 النووي في الاذكار الاول وقال في شرح المذهب كل منهما حسن والقول باللسان أقوى
 ولو جزمهم باللسان حسنا وقال الرواية ان كان رمضان فليقبل بلسانه وان كان غيره فليقبله
 في نفسه وادعى ابن العربي ان موضع اختلاف في التطوع واماني القرص فليقبل بلسانه
 قطعا قولنا والذي نفس محمد بيده هذا القسم لتصد التاكيد قوله الخلق بضم الميم
 وللام وسهـ ونون الوو بعدها قال عياض هذه الرواية الصحيحة وبعض الشيوخ
 يقول بفتح الخاء قال الخطابي وهو خطأ وحكى عن القاسمي الوجهين وبالغ النووي
 في شرح المذهب فقال لا يجوز فتح الخاء واحتج غيره لذلك بان المصادر التي جاءت على فعمل
 بفتح أوله قبله ذكرها يبيويه وغيره وليس هـ ذامنها والخلق بفتح راءه القم قوله
 طيب عند الله من ربح المسك اختلف في معناه فقال المازني هو مجاز لانها جرت العادة
 بتقريب الروائح الطيبة منها فاستعير ذلك لتقريب الصائم من الله فالمعنى انه أطيب عند
 الله من ربح المسك عندكم أي يقرب اليه أكثر من تقريب المسك اليكم وإلى ذلك أشار
 ابن عبد البر وانما جعل من باب المجاز لان الله تعالى منزّه عن استطابة الروائح لان ذلك
 من صفات الحيوان والله يعلم الاشياء على ما هي عليه وقيل المعنى ان حكم الخلف والمسك
 عند الله على خلاف ما عندكم وقيل المراد ان الله يجازيه في الاخرة فتكون نكته
 أطيب من ربح المسك كما يأتي المكوم وربح جرحه بفوح مسكا قاله القاضي عياض
 والمراد ان صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ربح المسك حكاه القاضي عياض
 أيضا وقال الداودي من المغاربة المعنى ان الخلق أكثر قوايا من المسك حيث نذب اليه

ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس وما كان في أرض السلم ففيه الزكاة وفي لفظ اذا وجد العسكر في
 في أرض العدو ففيه الخمس واذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة قال ابن المنذر ولا أعلم أحدا فرّق هذه التفرقة غير الحسن قال

البخاري قال بهض الناس المعدن ركاز قال ابن النسي المراد به أبو حنيفة قال الحافظ ابن حجر وهذا أول موضع ذكر فيه البخاري بهذه الصيغة ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من الكوفيين ممن ٩٣

أبو حنيفة والثوري وغيرهما

أني إن المعدن كالركاز واحتج بهم بقول العرب أركز الرجل إذا أصاب ركازا وهي قطع من الذهب تخرج من المعادن والجهة للجمهور فترقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن المعدن والركاز يواو العطف فصح أنه غيره قال وما ألزم به البخاري القائل المذكور قد يقال إن ذهب الشيء أو ربح ربحا كثيرا أو كثرة أركزت حجة بالغة لأنه لا يلزم من الاشتراك في الأسماء الاشتراك في المعنى إلا أن وجب ذلك من يجب التسليم له وقد أجمعوا على أن المال الموهوب لا يجب فيه الخس وان كان يقال له ركاز فكذلك المعدن وأما قول البخاري ثم ناقض أي بعض الناس وقال لا بأس أن يكتمه أي عن السامع ولا يؤدي الخس فليس كما قال وإنما أجاز له أبو حنيفة أن يكتمه إذا كان محتاجا بمعنى أنه يتأول أن له حقانيات المال ونصيبا في التي فإجاز له أن يأخذ الخس لنفسه عوضا عن ذلك لأنه أسقط الخس عن المعدن انتهى وقد نقل الطحاوي المسئلة التي ذكرها ابن بطلان وتقتل أيضا أنه لو وجد في داره معدن فليس عليه فيه شيء وبهذا يتجه اعتراض

في الجمع والاعباد ومجالس الذكر ورجحه النووي وقد اختلف هل ذلك في الدنيا أو في الآخرة وقال الأول ابن الصلاح والثاني ابن عبد السلام واحتج ابن الصلاح بما أخرجه ابن حبان بلفظ فم الصائم حين يخاف من الطعام وكذا أخرجه أحمد وبما أخرجه أيضا الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب من حديث جابر بلفظ فان خلوف أفواههم حين يمسون أطيب عند الله من ريح المسك قال المذكري استاده مقارب واحتج ابن الصلاح أيضا بأن ما قاله هو ما ذهب إليه الجمهور واحتج ابن عبد السلام على ما قاله بما في مسلم وأحمد والنسائي أطيب عند الله يوم القيامة وأخرج أحمد هذه الزيادة من وجه آخر ويترب على هذا الخلاف القول بكراهة السؤال للصائم وقد تقدم البحث عنه في موضعه قوله للصائم فرحتان إذا أفطرا الخ قال القرطبي معناه فرح بزوال جوعه وعطشه حيث أبيع له الفطر وهذا الفرح طبيعي وهو السابق إلى الفهم وقبل أن فرحه انظره انما هو من حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته قال في الفتح ولا مانع من الحمل على ما هو أعم مما ذكره فرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك فمنهم من يكون نومه مباحا وهو الطبيعي ومنهم من يكون مستحيبا وهو أن يكون تمام العبادة والمراد بالفرح الذي ربه أنه ينرج بما يحصل له من الجزاء والثواب قوله الزور والعمل به زاد البخاري في رواية والجهل وأخرج الطبراني من حديث أنس من لم يدع الخي والكذب قال الحافظ ورجاله ثقات والمراد بالزور الكذب قوله فليس لله حاجة الخ قال ابن بطلان ليس معناه أنه يؤمر بأن يدع صيامه وانما معناه التحذير من قول الزور وما ذكره قال في الفتح ولا مفهوم لذلك فإن الله لا يحتاج إلى شيء وانما معناه فليس لله ارادة في صيامه فوضع الحاجة موضع الارادة وقال ابن المنير في حاشيته على البخاري بل هو كتابة عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن رد عليه شيئا طلبه منه فلم يقم به لا حاجة لي في كذا وقال ابن العربي مقتضى هذا الحديث أن لا يثاب على صيامه ومعناه أن ثواب الصيام لا يقوم في الموازنة بآثم الزور وما ذكره واستدل بهذا الحديث على أن هذه الأفعال تنقص ثواب الصوم وتعقب بأنهم أصغائرة فكفر باحتساب الكفار

• (باب الصائم يتعمض أو يغتسل من الحر) •

(عن عمر قال هشتت يوما فقبلت وأنا صائم فأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت صنعت اليوم أمرا عظيما قبلت وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرايت لو تعمضت بما وأنت صائم قلت لا بأس بذلك فقال صلى الله عليه وآله وسلم فقيم رواء أحمد وأبو داود وعن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصيب الماء على رأسه من الحر وهو صائم رواء أحمد وأبو داود) الحديث الأول أخرجه أيضا النسائي وقال أنه منكر

البخاري والعرق بين المعدن والركاز في الوجوب وعدمه إن المعدن يحتاج إلى عمل ومؤنة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الركاز وقد جرت عادة الشرع أن ما غلبت مؤنته خفي عنه في قدر الزكاة وما خفي زيد فيه وقبل انما جعل في الركاز الخس لأنه

مال كافر فنزل من وجده منزلة الف ثم فكاه أربعة أخماسه وقال ابن المبارك الر كاز مأخوذ من أركزته في الأرض اذا غرزه فيها واما المعدن فانه يغت في الأرض ٩٤ بغير وضع وأضع هذه حقيقة ثم ما اذا افترقا في اصلها فكذلك

في حكمهما انتهى ما في الفتح وقال الر كاز حصره الشافعية فيما يوجد في الموات بخلاف ما اذا وجد في طريق مسلول أو مسجد نهر لقطه قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ومن قال من الفقهاء بان في الر كاز الخمس اماما مطلقا وفي الصور فهو أقرب إلى الحديث وخصه الشافعي بالذهب والفضة وقال الجمهور لا يختص واختاره ابن المنذر واختلفوا في مصرفه فقال مالك وأبو حنيفة والجمهور مصرفه مصرف خمس انتهى وهو اختيار المزني وقال الشافعي في أصح قولي مصرفه مصرف الزكاة وعن أحمد روايتان ويبنى على ذلك ما اذا وجده الذي فعند الجمهور يخرج منه الخمس وعند الشافعي لا يؤخذ منه شيء واتفقوا على انه لا يشترط فيه الحول بل يجب انراج الخمس في الحال وأغرب ابن العربي في شرح الترمذي فحكى عن الشافعي الاشتراط ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه ولا من كتب أصحابه انتهى وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحدود والنسائي في الزكاة وأورده البخاري في الاحكام (عن أبي حميد الساعدي) عبيد الرحمن أو المنذر (رضي الله عنه) قال

وقال أبو بكر البزار لا نعلمه يروي عن عمر الا من هذا الوجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والحديث الثماني أخرجه أيضا النسائي ورجال اسناده رجال الصحيح قوله حششت بشينين معجمين أي نشطت وارتحت والمهشاش في الاصل الارتياح والخفة والنشاط كذا في القاموس قوله رأيت لو تمحضت الخ فيه إشارة إلى فقه بديع وهو ان المضمضة لا تنقض الصوم وهي أول الشرب ومفتاحه فكذلك القبلة لا تنقضه وهي من دواعي الجماع وأوائله التي تكون مفتاحه والشرب ينقض الصوم كما ينقضه الجماع فكما ثبت عند عمران أوائل الشرب لا تنقض الصوم كذلك أوائل الجماع لا تنقضه زعماني الخلاف في التقبيل فإنه يصيب الماء على رأسه الخ فيه دليل على انه يجوز للصائم ان يكسر الخربصب الماء على بعض يديه أو كاهه وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ولم يفرقوا بين الاغتسال الواجبة والمنوثة والمباحة وقالت الحنفية انه يكره الاغتسال للصائم واستدلوا بما أخرجه عبد الرزاق عن علي بن النعمان عن دخول الصائم الحمام وهو مع كونه أخص من محل النزاع في اسناده ضعف كما قال الحافظ واعلم أنه يكره للصائم المبالغة في المضمضة والاستنشاق لحديث الامر بالمبالغة في ذلك الا أن يكون صائما وقد تقدم واختلاف اذا دخل من ماء المضمضة والاستنشاق إلى جوفه خطأ فقالت الحنفية والقاسمية ومالك والشافعي في أحد قولي والمزني انه يفسد الصوم وقال أحمد بن حنبل راصق والأوزاعي والناصر والامام يحيى وأصحاب الشافعي انه لا يفسد الصوم كالناسي وقال زيد بن علي يفسد الصوم بعد الثلاث المرات وقال الصادق بن عبد الله المفضل غير قربة وقال الحسن البصري والنخعي انه يفسد ان لم يكن لغرض

باب الرخصة في القبلة للصائم الا لمن يخاف على نفسه *

(عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتبلمها وهو صائم متفق عليه وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبل وهو صائم ويأشتر وهو صائم ولكنه كان أمما لكم لاربه رواه الجماعة الا النسائي وفي لفظ كان يقبل في رمضان وهو صائم رواه أحمد ومسلم وعن عمر بن أبي سلمة انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي قبيل الصائم فقال له سل هذه سلمة فاخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك فقال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال له أما والله اني لاتقاكم لله وأخشاكم له رواه مسلم وفيه ان أفعاله حجة وعن أبي هريرة ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المباشرة للصائم فرخص له وأتاه آخر فنهاه عنها فاذا الذي رخص له شيخ واذا الذي نهى عنه شاب رواه أبو داود حديث أبي هريرة سكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص وفي اسناده أبو العباس الحرث بن عبيد سكتوا عنه

استعمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من الاسد) ويقال الازد بالزاي (على صدقات وقال بن سليم) بضم السين وقع الادم (يدعى ابن اللبنة) بضم الادم وسكون التاء قاله ابن حديد وحكى فتح الادم وحكاها المنذري قال

في الفتح واسمه عبد الله ولم أعرف اسم أمه وكان من بني تلب بن حنظلة من الأزد وقيل اللثبية أمه
الله عليه وآله وسلم لما وجد معه من جنس مال الصاغة وادعى أنه أهدي

٩٥

وقال في التقريب مقبول وقد أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس ولم يصرح برقمه
والبيهقي من حديث عائشة مرفوعاً وأخرج نحوه أحمد من حديث عبد الله بن عمرو وقوله
كان يقبلها فيه دليل على أنه يجوز التقبيل للصائم ولا يفسد به الصوم قال النووي
ولا خلاف أنه لا تبطل الصوم إلا أن أنزل بها ولكنه متعقب بأن ابن شبرمة أفتى بإفطار
من قبل ونقله الطحاوي عن قوم ولم يسمهم وقد قال بكسر هذه التقبيل والمباشرة على
الاطلاق قوم وهو المشهور عند المالكية وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر
أنه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمهما وأباح السلف مطائناً
قوم قال في الفتح وهو المذکور صحباً عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
وطائفة وبالغ بعض الظاهرية فقال أنهم مستحبة وفرق آخرون بين الشاب
والشيخ فأباحوا للشيخ دون الشاب فكأن حديث أبي هريرة المذکور في الباب وما
ورد في معناه وبه قال ابن عباس أخرجه مالا وسعيد بن منصور وغيره وأورد آخرون
بين من يملك نفسه ومن لا يملك واستدلوا بحديث عائشة المذکور في الباب وبه قال
نيمان والشافعي ولكنه ليس الاقوال لعائشة نعم نهيته صلى الله عليه وآله وسلم لم يشأ
وأذنه للشيخ يدل على أنه لا يجوز التقبيل لما خشي أن يعلله الشهوة وظن أنه لا يملك نفسه
عند التقبيل لذلك ذهب قوم إلى تحريم التقبيل على من كان قد ترك به شهوته الشاب
مظنة لذلك ويعارض حديث أبي هريرة ما أخرجه النسائي عن عائشة قال أهرى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبلني فقلت اني صائمة فقال وتناصم تقبلني وعائشة كانت
شابة حينئذ أن يـكون حديث أبي هريرة شتمه بالرجال والله بعد ذلك الرجال
والنساء سوا في هذا الحكم ويمكن أن يقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم من حال
عائشة أن لا تحرك شهوته بالتقبيل وقد أخرج ابن حبان في صحيحه أنه صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم كان لا يمس شيأ من وجهها وهي صائمة فدل على أنه كان يحجبها ذلك إذا قامت
تزيها منه إياها عن تحرك الشهوة ليكونها أيسر مثله وقد لـ حديث عمرو بن أبي سلمة
المذکور عن جواز التقبيل للصائم من غير فرق بين الشاب وغيره وحديث أبي هريرة
أخص منه فيمنع العام على الخاص واحتج من قال بتحريم التقبيل والمباشرة مطلقاً بقوله
تعالى فالآن باشروهن قالوا فنفع من المباشرة في هذه الآية ما را وأجيب عن ذلك أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المأمور عن الله تعالى وقد أباح المباشرة فمما را فدل على أن
المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مادونه من قبلة ونحوها وغاية ما في الآية أن تكون
عامّة في كل مباشرة مخصوصة بما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم وما أذربه والمراد
بالمباشرة المذكورة في الحديث ما هو أعم من التقبيل مالم يبلغ إلى حد الجماع فيكون
قوله كان يقبل ويأشتر من ذلك العام بعد الخاص لأن المباشرة في الأصل التقاء
البشرتين ووقع الخلاف فيما إذا باشر الصائم أو قبل أو نظر فأنزل أو أمذى فقال

الاموال المملوك ولغيره ما من أخذه أو من التقطها أو غيرها صاحبها فلا يشترط إذا تصدق بها أمثاله لا يعود في صدقته فهو
مخصوص من عموم النهي عن تعذيب الحيوان وقد نقل ابن الصباغ من شافعية إجماع الصحابة على أنه يستحب أن يكتب

في ماشية الا كاذر كاذر وصدق في الذبايح عن انس انه رآه يسبح غمما في آذانها ولا يسبح في الوجه انتهى عنه قال في الفتح ولم أقف على تصريح بما كان مكتوبا في ميسم ٩٦ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث الباب حجة على من كره

الوسم من الخنقية من الميسم لدخوله في عموم النهي عن المثلة وقد ثبت ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدل على انه مخصوص من العموم المذكور للساجدة كالختان في الادي قال المهاب وغيره في هذا الحديث ان الامام ان يقضه ميسما وليس للناس ان يقضوا نظيره وهو كالخاتم وفيه اعتناء الامام باموال الصدقة وتوليها بنفسه ويلتحق به جميع أمور المسلمين وفيه جواز ايلام الحيوان للحاجة وفيه قصد اهل الضرر التحريك المولود لاجل البركة وفيه جواز تأخير القسمة لانهم لو عجلت لاستغنى عن الوسم وربما كانت اعمال المهنة وترك الاستعانة فيها للرغبة في زيادة الاجر ونفي الكبر والله أعلم انتهى وفي هذا الحديث الحديث بالذفر اذ والجمع والقول وانخرجه في اللباس

بسم الله الرحمن الرحيم

(الباب) فرض (صدقة النظر) اضيفت الصدقة للنظر لكونها تجب بالنظر من رمضان وقال ابن قتيبة المراد بها صدقة النفوس مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخلقة المرادة بقوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها قال في الفتح والاول أظهر

الكوفيون والشافعي بقضي اذا نزل في غير النظر ولا قضاء في الامضاء وقال مالك واصحق يقضي في كل ذلك ويكفر الا في الامضاء فيقضي فقط واحتج له بان الانزال أقصى ما يطلب في الجماع من الالة اذا في كل ذلك وتعقب بان الاحكام علقته بالجماع فقط وروى ابن القاسم عن مالك انه يجب القضاء على من يشرأ وقبل فاعط انزل اولم ينزل امذى أم لم يذو أنكره غيره عن مالك وروى عبد الرزاق عن حذيفة ان من تأمل خلق امرأته وهو صائم بطل صومه قال في الفتح واسناده ضعيف قال وقال ابن قدامة ان قبل فانزل أفطر بلا خلاف كذا قال وفيه نظرفه حكى ابن حزم انه لا يطر ولو أنزل وقوى ذلك وذهب اليه قوله لا ربه بفتح الهمزة والراء بالموحدة أي حاجته ويرى بكسر الهمزة وسكون الراء أي عضوه قال في الفتح والاول أشهر والى ترجيحه أشار البضاري بما أورده من التفسير انتهى وفي الباب عن عائشة عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبلها ويصم اسمها قال الحافظ واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على انه لم يتبع ريقه الذي خالطه ريقها وعن رجل من الانصار عند عبد الرزاق باسمه نادى صحيح انه قبل امرأته وهو صائم فامر امرأته فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم عن ذلك فقال اني فعل ذلك فقال زوجها ترخص الله لنبيه في أشياء فرجعت فقال أنا أعلمكم بحمد ود الله وأتقاكم وأخرجه مالك لكنه أرسله

(باب من أصبح جنباً وهو صائم)

(عن عائشة ان رجلاً قال يا رسول الله تدر كني الصلاة وأنا جنب فاصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم وأنا تدر كني الصلاة وأنا جنب فاصوم فقال است مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله اني لارجو أن أكون أخيراً كما علمكم بما أتني رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن عائشة وأم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم في رمضان متفق عليه وعن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبح جنباً من جماع لا حل ثم لا يفطر ولا يقضي (أخرجاه) هذه الأحاديث استدل بها من قال ان من أصبح جنباً فاصومه صحيح ولا قضاء عليه من غير فرق بين ان تكون الجنابة عن جماع وغيره واليه ذهب الجمهور ورجح النووي بانه استقر الاجماع على ذلك وقال ابن دقيق العيد انه صار ذلك اجماعاً وكالاجماع وقد ثبت من حديث أبي هريرة ما يخالف أحاديث الباب فانخرج الشيخان عنه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال من أصبح جنباً فلا صوم له وقد بقي على العمل به حديث أبي هريرة هذا بعض التابعين كما نقله الترمذي ورواه عبد الرزاق عن عروة بن الزبير وحكاها ابن المنذر من طاوس قال ابن بطال وهو أحد قولي أبي هريرة

و يؤيده قوله في بعض طرق الحديث زكاة الفطر من رمضان انتهى قال في الكفاية يقال للمخرج قال في زكاة الفطر فطرته بضم الفاء وهو غريب والذي في شرح المهذب وغيره كبير الفاء لا غير قال وهي مولدة لا عربية ولا معربة

بل اصطلاحه لاقتهما انتهى فتكون حقة شرعية على المختار كالملاوة قال الامام مدة التطور كذا القمار وزكاة

فرضها في السنة الثانية من الهجرة في شهر رمضان قبل

العبد يومين (عن ابن عمر

رضي الله عنه) ما قال فرض

رسول الله صلى الله عليه وآله

(وسلم) أي أوجب وما أوجبه

فباصر الله وما كان ينطق عن

الهووى (زكاة الفطر) مؤ

صوم رمضان ووقت وجوبها

غروب الشمس ليلة العيد

لكونه أضافه الى التطور وذلك

وقت التطور وهذا قول الشافعي

في الجديد وأحد واحد في

روايتين عن مالك وقال أبو

حنيفة طلوع الفجر يوم العيد

وهو قول الشافعي في القديم

قال البخاري ورأى أبو العباس

وعطاء وابن سيرين أنهما فريضة

وهو مذهب الشافعية والجمهور

وأنما قصر البخاري على ذكر

هؤلاء الثلاثة ليكونهم مخرجوا

بفرضيتها والافقة نقل ابن

المذرور وغيره الإجماع على ذلك

لكونه معارض بأن المنفعة

يقولون بالوجوب دون الفرض

وهو مقتضى قاعدتهم في أن

الواجب ما ثبت بدليل ظني وقال

المرداوي من المنايا في

تنقيحها وهي واجبة ونحو

أيضا فرضا نصا ونقل المالكية

عن أنسب أنهما سنة مؤكدة

قال بهرام وروى ذلك عن

مالك وهو قول بعض أهل

الظاهر وابن اللبان من الشافعية وهو

مخالف للظاهر قال ابن دقيق العبد

قال الحافظ ولم يصح عنه لأن ابن المذرور ورواه عنه من طريق أبي المهرزم وهو ضعيف وحكي

ابن المذرور أيضا عن الحسن البصري ورواه ابن عبد الله بن عمر أنه يتم صومه ثم يقضيه

وروى عبد الرزاق عن عطاء مثل قواه ما قال في القم ونقل بعض المتأخرين عن الحسن

ابن صالح بن يحيى إيجاب القضاء الذي نقله عنه الطحاوي استنباهه ونقل ابن عبد البر

عنه وعن النخعي إيجاب القضاء في الفرض دون التطوع ونقل الماوردي أن هذا

الاختلاف كله انما هو في حق الجنب وأما المحل فاجمعوا على أنه يجزئه وتعقبه الحافظ

بما أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن أبي هريرة أنه أفق من أصبح جنباً من احتلام أن

ينظر وفي رواية أخرى عنه عند النسائي أيضا من احتلم من الليل أو واقع أهله ثم أدركه

الفجر ولم يغتسل فلا يصح وأجاب القائلون بأن من أصبح جنباً يقطر عن أحاديث الباب

باجوبية منها أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يورده الجمهور بأن الخصائص

لا تثبت إلا بدليل وبأن حديث عائشة المذكور في أول الباب يقتضي عدم اختصاصه

بلى الله عليه وآله وسلم بذلك وجميع بعضهم بين الحديثين بأن الأمر في حديث أبي هريرة

أمر إرشاد إلى الأفضل فإن الأفضل أن يغتسل قبل الفجر ولو خاف جاز ويجوز حديث

عائشة على بيان الجواز وقد نقل النووي هذا الجمع عن أصحاب الشافعي وتعقبه الحافظ

بأن الذي نقله البيهقي وغيره عن أصحاب الشافعي هو سلوك طريقة الترجيح وعن ابن

المذرور وغيره سلوك النسخ والنسخ قال الخطابي وقواه ابن دقيق العيد بأن قوله تعالى

أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم يقتضي إباحة الوطء ليلة الصوم ومن جملته

لوقت المقارن لطلوع الفجر فيلزم إباحة الجماع فيه ومن ضرورته أن يصبح فاعل ذلك

جنباً ولا يشترط صومه ويقوى ذلك أن قول الرجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قد غفر

الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر يدل على أن ذلك كان بعد نزول الآية وهي انما نزلت

عام الحديبية سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية ويؤيد دعوى النسخ

رجوع أبي هريرة عن النعمان بذلك كما في رواية البخاري انه لما أسبر عما قالت أم سلمة

وعائشة فقال هما أعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية ابن جريج فخرج

أبو هريرة عما كان يقول في ذلك وكذا وقع عند النسائي أنه رجع وكذا عند ابن أبي شيبة

وفي رواية للنسائي أن أبا هريرة أحال بذلك على الفضل بن عباس ووقع نحو ذلك في

البخاري وقال انه حدثه بذلك الفضل وفي رواية أنه قال حدثني بذلك أسامة وأما

ما أخرجه ابن عبد البر عن أبي هريرة أنه قال كنت حديثكم من أصبح جنباً فقد أقطر

وان ذلك من كيس أبي هريرة فقال الحافظ لا يصح ذلك عن أبي هريرة لأنه من رواية عمر

ابن قيس وهو مترك ومن حجج من ذلك طريق الترجيح ما قاله ابن عبد البر انه صح وقرئ

حديث عائشة وأم سلمة وأما حديث أبي هريرة فأكثر الروايات عنه انه كان ينقض بذلك

وأيضا رواية اثنين مقدمة على رواية واحد ولا سيما وهو ما روي جتان للنبي صلى الله

على التقدير كقولهم فرض القاضي ثقة التميمي في أن فرض يعني قدر وهو ضمه في مخالف للظاهر قال ابن دقيق العبد

هو اصل في اللغة لكن نقه في عرف الشرع الى الوجوب فان قيل عليه اولي انتهى قال في الفتح ويؤيده تسميته تارة كانه قوله في الحديث على كل حرو عبد

٩٨

عليه وآله وسلم والزوجات أعلم بالحوال الا زواج وأيضاً روايتهم موافقة للمنعول وهو ما تقدم من مدلول الآية وللمنعول وهو ان الغسل شيء واجب بالانزال وليس في فعله شيء يحرم على الصائم فان الصائم قد يحتسب بالنهار فيجب عليه الغسل ولا يفسد صومه بل يتيقن اجماعاً قوله ولا يتضي عزاء المصنف الى البخاري ومسلم لم ولم ينجده في البخاري بل هو مما انقربه مسلم في نظر في ذلك

• (باب كفارة من أفسد صوم رمضان بالجماع) •

(عن أبي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هلك بك يا رسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً قال لا قال ثم جلس فألقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعرق فيه ثم قال تصدق بهما قال فهل على أفقر من أفقرين لا يتبعها أخرج اليه منافضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه وقال اذهب فأطعمه أهلاًك رواه الجماعة وفي افظ ابن ماجه قال اعتق رقبة قال لا أجده قال صم شهرين متتابعين قال لا أطيق قال اطعم ستين مسكيناً وذكره وفيه دلالة قوية على الترتيب ولا من ماجه وأبي داود في رواية وصم يوماً مسكناً وفي افظ لادارة طفي فيه فقال هلكك وأهلكك فقال ما أهلكك قال وقعت على أهلي وذكره وظاهر هذا انها كانت مكرهة في الباب عن عائشة عند الشيخين ولفظ الدار قطن الذي ذكره المصنف قال الخطابي انه تقر به على من منصور عن ابن عيينة وذكر البيهقي أن الحاكم نظر في كتاب علي بن منصور فلم يجد هذه الاقطة به في هلكك وأهلكك وأخرجهما من رواية الاوزاعي وذكر انها أدخلت على بعض الرواة في حديثه وان أصحابه لم يذكروها قال الحافظ وقدر رواها الدار قطن من رواية سلامة بن روح من عقيل عن ابن شهاب قوله جاء رجل قال عبد الغني في المهمات ان اسمه سلمان أو سلمة بن صخر البياضي ويؤيده ما وقع عند ابن أبي شيبة عن سلمة بن صخر أنه ظاهر من امراته وأخرج ابن عبيد البر في التمهيد عن سعيد بن المسيب أنه سأل سلمان بن صخر قوله هلكك استدله على انه كان عامداً لان الهلاك مجاز عن العصيان المؤدى الى ذلك فكتابه جعل المتوقع كالواقع مجازاً فلا يكون في الحديث حجة على وجوب الكفارة على الناس وبه قال الجمهور وقال أجمد وبعض المالكية انها تجب على الناس واستدلوا بتركه صلى الله عليه وآله وسلم لا يستفصال وهو ينزل منزلة العموم قال في الفتح والجواب انه قد تبين حاله بقوله هلكك واحترق وأيضاً وقوع النسيان في الجماع في شهر رمضان في غاية البعد قوله وقعت

في عوم قوله تعالى وآتوا الزكاة فبين صلى الله عليه وآله وسلم لم تفاصيل ذلك ومن جهتها زكاة الفطر وقال تعالى قد أفلم من تركي وثبت انها نزلت في زكاة الفطر وثبت في الصحيحين اثبات حذيفة الزلاح لمن اقتصر على الواجبات قبل وفيه نظر لان في الآية وذكر اسم ربه فصل في لزوم وجوب صلاة العيد ويجاب بأنه خرج بدليل عموم من نفس لا يدل القول لدى انتهى وقال ابراهيم بن عليه وأبو بكر بن كيسان الاصح نسخ وجوبها واستدل اهما بحديث الف في وغيره عن قيس بن سعد بن عبادة قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصلاة الفطر قبل ان تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نقه له لكن في اسناده راو مجهول وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ لان الزيادة في جنس العبادة لا توجب نسخ الاصل المسزبد عليه لاحتمال الاستفاه بالامر الاول ولان نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر غير ان محل سائر الزكوات الاموال ومحل زكاة الفطر الرقاب كما تبين عليه الخطابي

(صاعاً من تمر) وهو خمسة أرطال وثلاثون درهماً على الاصح عند الرازي ومائة وثمانية وعشرون درهماً او أربعة مائة مائة باع درهم على

الاصح عند النورى فالصاع على الاول ستمائة درهم ثم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث دراهم وعلى الثاني ستمائة درهم وخمسة وثمانون درهما وخمسة أمباع درهم والاصل الكيل وانما

٩٩

وعلى الثاني ستمائة درهم قدر الوزن متظاهرا قال

في الروضة وقديت بكل ضبط الصاع بالارطال فان الصاع المخرج به في زمن النبي صلى الله عليه وآله لم يكن معروفا ويختلف قدره وزنا باختلاف جنس ما يخرج كالذرة والحب وغيرهما والصواب ما قاله الدارمي ان الاعتقاد على الكيل بصاع معاير بالصاع الذي كان يخرج به في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن لم يجده لم يجهده لزمه اخراج قدر يقين انه لا ينقص عنه وعلى هذا فالتقدير بخمسة ارطال وثلاث تقریب وقال جماعة من العلماء الصاع أربع سنات يكفى رجل معتدل الكفسين حكام النورى في الروضة وذهب أبو حنيفة ومحمد الى انه ثمانية ارطال بالرطل المذكور وكان أبو يوسف يقول كنوا بهما ثم رجع الى قول الجمهور لما تناظر مع ما ثبت بالمدينة فراه الصبيان التي توارثها أهل المدينة عن أسلافهم من زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أو صاعا من شعير) ظاهره انه يخرج من أيها شاء صاعا ولا يجزئ غيرهما وبذلك قال ابن حزم ~~لكن~~ ورد في روايات أخرى ذكر أجناس أخر قاله

على امرأتي في رواية ان رجلا أفطر في رمضان وبهذا استندت المالكية على وجوب الكفارة على من أفطر في رمضان بجماع أو غيره والجمهور والمطلق على المقيد وقالوا لا كفارة الا في الجماع قوله رتبة استدل الحنفية باطلاق الرتبة على جواز اخراج الرتبة الكافرة وأجيب عن ذلك بأنه يحمل المطلق على المتبدي في كفارة القتل وبه قال الجمهور والخلاف في المسئلة مبسوط في الاصول قول ستمين مسكينا قال ابن دقيق العيد أضاف الاطعام الذي هو مصدر أطم الى ستمين فلا يكون ذلك موجودا في حق من أطم سنة مساكين عشرة أيام مثلا وبه قال الجمهور وقالت الحنفية انه لو أطم الجميع مسكينا واحدا في ستمين يوما كفى ويدل على قولهم قوله فاطمه أهلا وفي ذلك دليل على ان الكفارة تجب بالجماع خلافا لمن شذذ فقال لا تجب مستندا الى أنم الو كانت واجبة لما سنطت بالاعسار وتعب يمنع القوط كما ساقى رفيه أيضا دليل على أنه يجزئ التكفير بكل واحد من الثلاث الخصال وروى عن مالك انه لا يجزئ الا الاطعام والحديث يرد عليه وظاهر الحديث انه لا يجزئ التكفير بغير هذه الثلاث وروى عن سعيد بن المسيب انه يجزئ اهداء البدنة كما في الموطأ عنه مرارا وقد روى سعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب انه كذب من نقل عنه ذلك وظاهر الحديث أيضا ان الكفارة بالخصال الثلاث على الترتيب قال ابن العربي لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نقله من أمر بعد عدمه الى أمر آخر وليس هذا شأن التخيير ونزع عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن ذلك فتعال ان مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير وقرره ابن المنير وقال البيضاوي ان ترتيب الثاني على الاول والثالث على الثاني بالاعتدال على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فتتزل منزلة الشرط والى القول بالترتيب ذهب الجمهور وقد وقع في الروايات ما يدل على الترتيب والتخيير والذين رووا الترتيب أكثر ومعهم الزيادة وجمع المهلب واقربط بين الروايات بتعدد الواقعة قال الحافظ وهو بعيد لان القصة واحدة والمخرج متحد والاصل عدم التعدد وجمع بعضهم بحمل الترتيب على الاولوية والتخيير على الجواز وعكسه بعضهم قوله فاني النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضم الهمزة لاكثر على البناء للجمهور والرجل الا في اسم ووقع في رواية للبخاري في رجل من الانصار وفي أخرى للدارقطني رجل من ثقيف قوله بمرق فيه غمر بفتح المهملة والراء بعدها فاف وفي رواية القنابي باسكان الراء وقد أنكر ذلك عليه والصواب النسخ كما قال عياض وقال الحافظ الاسكان ليس بمنكرو وهو الزنبريل والزنبريل هو المكتل قال في الصحاح المكتل يشبه الزنبريل يسع خمسة عشر صاعا ووقع عند الطبراني في الاوسط انه أتى بمكتل فيه عشرون صاعا فقل تصديق هذا وفي اسناده ابن أبي سليم ووقع مثل ذلك عند ابن خزيمة من حديث عائشة وفي مسلم عنها في عرقان فيه ما طعمام قال في النسخ ووجهه ان القم كان في عرق لكنه كان في عرقين في حال

القطلاي قال في النسخ ولم يختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على هذين الشيئين الا آخر جبهة أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبيد الله بن أبي رواد عن نافع بن رزاذقة السات والزيب والسات نوع من الشعير انتهى فالت وهو

فما قال له بالدارسبة جور منه
مسلم في كتاب التميز عن عبد العزيز

قال الحافظ أما الزيب فبأنه في حديث أبي سعيد وأما في حديث ابن عمر فقد حكم
فيه بالوهم (على العبد والحر) ظاهره ان العبد يخرج عن

نفسه وهو قول داود الطاهري
منفردا به قال يجب على
السيد ان يعكس عبده من
الاكتساب لها كما يجب عليه
ان يكتفه من الصلاة وخالفه
أصحابه والناس واحتجوا
بحديث أبي هريرة مرفوعا
ليس في العبد صدقة الا صدقة
القطر أخرجه مسلم وفي رواية
له ليس على المسلم في عبده
ولا فرسه صدقة الا صدقة
القطر في الرقيق وذلك يقتضي
أنه ما لبث على العبد بل على
سيده وقد تقدم ما عند
البخاري قريبا في الاستثناء
ومنه ضاع انما على السيد وهل
يجب عليه ابتداء أو يجب على
العبد ثم يعملها السيد وجهان
للشافعي والى الثاني فحذا البخاري
وقال البيضاوي وجعل وجوب
زكاة الفطر على السيد
كألو وجوب على العبد مجزا
ليس هو أهلا لأن يكف
بالواجبات المالية ويؤيد ذلك
عطف الصغير عليه (والذكر
والأنثى) ظاهره وجوبها على
المرأة سواء كان لها زوج أم لا
وبه قال الثوري وأبو حنيفة
وابن المنذر وقال مالك والشافعي
والليث وأحمد وأصحق يجب
على زوجها الحاقا بالنفقة وفيه

التحصيل على الدابة ليكون أسهل فيجته مل ان الاتي به لما وصل أفرغ أحدهما في
الاسترخاف قال عرفان أراد ابتداء الحبل ومن قار عرق أراد ما آل إليه وقد ورد في
تقدير الاطعام حديث على عذبه الدار قطنى بالمقظ يطعم ستين مسكينا لكل مسكين مد
وفيه فاني بخمسة عشر صاعا فقال اطعمه ستين مسكينا وكذلك عند الدار قطنى من
حديث أبي هريرة قال الحافظ من قال عشر ون أراد أصل ما كان عليه ومن قال خمسة
عشر أراد قدر ما يقع به الكفاية قوله تصدق به هذا استدلال به وبما قبله من قال ان
الكفارة تجب على الرجل فقط وبه قال الاوزاعي وهو الأصح من قول الشافعي وقال
الجمهور تجب على المرأة على اختلاف بينهم في الحر والامة والمطاعة والمكرهة وهل
هي عليه أو على الرجل واستدل الشافعي بـ كونه عن اعلام المرأة في وقت الحاجة
وتأخير البيان عن الإيجوز ورد بانهم اعترف ولم نأل فلا حاجة ولا جامع احتمال
أن تكون مكرهة كما رددنا الى ذلك قوله في رواية الدار قطنى هلكت وأهلكا قلت قول
فهل على أفقر من هذا يدل على انه فهم من انه حر لا بالتصدق أن يكون المتصدق عليه
فقيرا قوله فابن لا يتيها بالعتيق تقيسة لاية وهي الحر والحررة الارض التي فيها التجارة
سود يقال لاية ولوبة ونوبة بالنون حكاهن الجوهري وجماعة من أهل اللغة والضعف عائد
الى المدينة أي ما بين حرق المدينة قوله فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل سبب
ضحكه ما شاهد من حل الرجل حيث جاء خاتما على نفسه راغباني فدائم ما أمكنه
فلما وجد الرخصة طمع في أن يأكل ما أعطيه في الكفارة وقبل ضحك من بيان الرجل
في مقاطع كلامه وحسن بيانه ونوسله الى مقصوده وظاهر هذا انه وقع منه ضحك
يزيد على التبس فيحصل ما ورد في صفة صلى الله عليه وآله وسلم أن ضحكه كان التبس على
غالب أحواله قوله فاطعمه أهلا استدلال به على سقوط الكفارة بالاعسار لما تقرر من
انما لا تصرف في النفس والعبد ولم يزل صلى الله عليه وآله وسلم استقرارها في ذمته
الى حين يسار وهو أحد قول الشافعي وجزم به عيسى بن دينار من المالكية وقال
الجمهور ولا تسقط بالاعسار قالوا أو ليس في التسبب ما يدل على سقوطها عن المعسر بل فيه
ما يدل على استقرارها عليه قالوا أيضا والذي أذن له في التصرف فيه ليس على سبيل
الكفارة وقيل المراد بالاهل المذكورين من لا تلزمه نفقتهم وبه قال بعض الشافعية
وربما وقع من التصريح في رواية بالعيال وفي أخرى من الاذن له بالكل وقيل لما كان
عاجزا عن نفقة أهله جاز له ان ينفق الكفارة فيهم وقيل غير ذلك وقد طول الكلام عليه
في الفتح قوله ومسر ومساكنه يعني مكان اليوم الذي جامع فيه قال الحافظ وقد ورد
الأمر بالقضاء في رواية أبي أويس وعبد الجبار وهشام بن سعد ككلامهم عن الزهري
وأخرجه البيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري وحديث إبراهيم بن
سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة وحديث الليث عن الزهري في

تطرا لانهم قالوا ان أعسر وكانت الزوجة أمة وجبت فطرتها على السيد بحدف لنفقة فانقرا
وأنفقوا على ان المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة مع ان نفقتها تلزمه وإنما احتج الشافعي بما رواه من طريق محمد بن علي

الباقى من سلافة حديث ابن عمر وزاد فيه عن عونون وأخرجه البيهقي من هذا الوجه نزادنى اسناده ذكره على وهو منقطع أيضا وأخرجه من حديث ابن عمر واسناده ضعيف أيضا

١٠١

وقال اسناده غير قوى قال فى

المجموع والحاصل ان هذه اللفظة من عونون ليست بثابتة

وقال فى السيل لشوكانى

ولا تقوم بذلك حجة (والصغير)

وان كان يتبعها خلافا لمحمد بن

الحسن وزفر (والكبير) ظاهره

وجوبها على الصغير امكن

المخاطب عنه وابنه فوجوبها

على هذا فى مال الصغير والافعل

من تلزمه تنقته وهذ اقول

الجمهور وقال محمد بن الحسن

هى على الاب مطلقا فان لم يكن

له اب فلا شئ عليه وعن سعيد

ابن المسيب والحسن البصرى

لا تجب الاعلى من صام واستدل

اهما بحديث ابن عباس مرفوعا

صدقة الفطر طهارة للصائم من

الغو والرث أخرجه أبو داود

وأجيب بان ذكر التطهير

خرج مخرج الغالب كما انما تجب

على من لم يذنب كتحقق الصلاح

او من أسلم قبل غروب الشمس

بلحظة ونقل ابن المنذر الاجماع

على انها لا تجب على الجنين قال

وكان أحمد يستحب ولا يوجب

ونقل بعض الحنابلة رواية عنه

بالاجباب وبه قال ابن سزم

مكن قيده بمائة وعشرين

يوما من يوم حمل أمه به وتعقب

بان الحمل غير محقق وبانه

لا يسمى صغيرا لانه لا عرفا واستدل بقوله فى حديث ابن عباس طهارة للصائم على انها تجب على الفقى وقد

ورد ذلك صريحا فى حديث أبي هريرة عند أحمد وفى حديث ثعلبة بن أبي صعيرة عند الدارقطى وعن الحنفية لا تجب الاعلى

الصحيحين بدونه او وقعت الزيادة أيضا فى مرسى سعيد بن المسيب وفان بن جبير والحسن ومحمد بن كعب وبمجموع هذه الطرق الاربع يعرف ان لهذه الزيادة أصلا وقد حكي عن الشافعى انه لا يجب عليه القضاء واستدل بانه لم يقع التصريح فى الصحيحين بالقضاء ويجب ان عدم الذكر فى الصحيحين لا يستلزم العدم وقد ثبت عند غيرهما كما تقدم وظاهر اطلاق اليوم عدم اشتراط الفورية

• (باب كراهة الوصال) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوصال فقالوا انك تنهيه فقال انى

است كما حدكم انى أظلم بطعمى ربي ويسقى وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ياكم والوصال فقبل انك توامل قال انى أيت بطعمى ربي ويسقى

فا كما - وامن العمل ما تطيقون وعن عائشة قالت نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عن الوصال رحمة لهم فقالوا انك توامل قال انى است كما حدكم انى بطعمى ربي

ويسقى متفق عليه وعن أبي سعيد انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يقول لا تواملوا فإياكم أراد ان يوامل فليست واصل حتى السحر قالوا انك توامل بارسل

الله قال است كما حدكم انى أيت لي مطعم بطعمى وساقى يسقى رواه البخارى

وأبو داود وفى الباب عن أنس عند الشيخين وعن بشير بن الحصاصية عند أحمد بن حنبل

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوصال وقال انما يفعل ذلك النصارى

وأخرجه أيضا الطبرانى وسعيد بن منصور وعبد بن حميد قال فى الفتح اسناده صحيح

وعن أبي ذر عند الطبرانى فى الاوسط وعن رجل من الصحابة عند أبي داود وغيره قال فى

الفتح واسناده صحيح بلانظ نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الطامة والمواملة ولم

يحرمهما وقد تقدم قوله بطعمى ربي ويسقى قال فى النسخ اختلاف فى معناه فقبل

هو على حقيقة وانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة

له فى ليلالى صيامه وتعقبه ابن بطال ومن تبعه بانه لو كان كذلك لم يكن مواصلا وبان

قوله أظلم يدل على وقوع ذلك فى النهار وأجيب بان الرابع من الروايات لفظ أيت دون

اظلم وعلى تقدير الثبوت فليس حمل الطعام والشراب على الجواز أولى من حمل انظلم

على الجواز وعلى التنزل فلا يضر شئ من ذلك لان ما يؤتى به الرسول على سبيل الكرامة

من طعام الجنة وشرابه لا يجزى عليه أحكام المسكين وقال الزين بن المنير هو محمول على

ان اكله وشربه فى تلك الحال كماله الماتم الذى يحصل له الشبع والرى بالاكل والشرب

ويسقر له ذلك حتى يستيقظ فلا يطل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص من أجره

وقال الجمهور وهو مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة فكانه قال يعطى فى قوة

لا يسمى صغيرا لانه لا عرفا واستدل بقوله فى حديث ابن عباس طهارة للصائم على انها تجب على الفقى وقد

ورد ذلك صريحا فى حديث أبي هريرة عند أحمد وفى حديث ثعلبة بن أبي صعيرة عند الدارقطى وعن الحنفية لا تجب الاعلى

من . لان انصابا ومقتضاه انما لا تجب على الفقير على قاعدته . هم في الفرق بين الغنى والفقير واستدل لهم بهديث أبي هريرة
المتقدم لاصدقة الاعن ظهر غنى

١٠٢

الاكل الشارب وهذا هو الظاهر قوله ابا نعم والوصال وقع في رواية لاجد مر تيزوفي
رواية المال ثلاث مرات واسنادها صحيح قوله فاكفوا بسكون الكاف وبضم اللام أى
احلوا من المشقة في ذلك ما تطيقون . وكى عياض عن بعضهم انه قال هو
ولا يصح لغة قوله رجة لهم استدلال به من قال ان الوصال مكروه غير محرم وذهب الاكثر
الى تحريم الوصال وعن الشافعية وجهان . ريم والكراهة . وأما حديث الباب تدل
على ما ذهب اليه الجمهور وأجابوا بان قوله رجة لا يمنع التحريم فان من رجهته لهم أن
حرمه عليهم . هم ومن ادلة القائلين بعدم التحريم ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه
واصل بأصحابه لما أتوا أن يفتوا عن الوصال فواصل بهم يوم ما ثم رأوا الهلال فقال
لو تأخر لزدتكم . كالتسكيل . هم حين أتوا أن يفتوا وهكذا في البخاري وغيره . وأجاب
الجمهور عن ذلك بأن واصلته صلى الله عليه وآله وسلم لم يمتهم به . هم فلم يكن تقريراً
بل تقريراً وتذكيراً واحتمل ذلك منهم لاجل
بأنه ظهر أنهم حكموا انتهى وكان ذلك ادعى الى قبولهم ما يترتب عليه من المال في
العبادة والتمتع
الادلة على ان الوصال غير محرم حديث الرجل من الصلابة
باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم الوصال ومنهم ما روى البزار والطبراني من حديث
سيرة قال نعم
الحصانة على الوصال بعد انهم
كما قال الحافظ وقد ذهب الى جوازهم مع عدم المشقة عبد الله بن الزبير وروى ابن أبي شعبة
عنه بإسناد صحيح أنه كان يواصل خمسة عشر يوماً ذهب اليه من الصحابة اخت أبي سعيد
ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي نعم وعامر بن عبد الله بن الزبير وابراهيم بن زيد التيمي
وبوالجوزاء كما في الفتح وهو الظاهر فلا أقول من أن تكوره
صارفة لانهم
النية وحرمته مع النية وذهب أحمد
المالكية الى جواز الوصال الى السهر لحديث أبي سعيد المذكور في الباب ومثله
ما أخرجه الطبراني من حديث جابر بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يواصل من صحر
الى صحر وأخرجه أحمد
على
فيبقى العام على الخاص ويكون المحرم ما زاد على الامسالك الى ذلك الوقت

• (باب آداب الافطار والسحور) •

عن ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا أقبل الليل وأدبر النهار

ونبات

والفطرة (أن تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة) أى صلاة العيد وأخرج أبو داود

وابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه من حديث ابن عباس قال فر ضرر
والله عليه وآله وسلم زكاة الفطر

يومه ومن تلزمه نفقته قال ابن
بزيرة لم يدل دليل على اعتبار
النصاب فيها لانها زكاة
بديهة لا مالية قال الحافظ
الشوكاني السيل وظاهر
الاحاديث بان النشرة طهارة
لصائم من اللغو والرفث
وطهارة للمساكين وهكذا
ما ورد من الامر باغناء الفقراء
في هذا اليوم يدلان على ان
المعتبر وجود قوت هذا اليوم
فمن وجدوه وجدوا زيادة عليه
أخرجها عن الفطرة ومن لم يجد
الاقوت اليوم فلا فطرة عليه
لانه اذا أخرجهما احتاج الى
النفقة في هذا اليوم وصار
معه ما يفي فطرة واذ صح ما ورد
من ايجابها على الغنى والفقير
فقد عرفت ما هو الغنى وعرفت
ان الفقير من لا يجد ما يجده
الغنى في يجاب الفطرة على
الفقير لا يستلزم ان يخرج قوت
يومه (من المسلمين) دون
الكفار لانه طهارة والكفار
ليسوا من أهلها ذكره غيره واحد
ان ما يكافئها من بين
الثقات وفيه نظر فتدرواها
جماعة ممن يعتمد على حفظهم
كما ذكرهم في الفتح والتمطاني
فراجع ان ثبت (وأمر) صلى
الله عليه وآله وسلم (بها) أى

لهرة الصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين فمن أدامها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أدامها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات قال الحافظ الشوكاني فهذا يدل على أنه

١٠٣

زكاة فطور بدل صدقة من صدقات التطوع والكلام في زكاة الفطر فلا تجزئ بعد الصلاة وفي الصحيحين من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر بزكاة النظر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة فهذا يدل على أن وقتها يوم الفطر قبل الخروج إلى صلاة العيد ويمكن قدره في البضاري وغيره من حديث ابن عمر أنهم كانوا يعطون قبل الفطر يوم أو يومين فيقتصر على هذا التدرج في التججيل وهو مستفاد أيضا من حديث فن أدامها قبل الصلاة فهي صدقة مقبولة فإن المراد القبلية القرية لا القبلية البعيدة التي تنافي حديث أنها طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين انتهى وفي هذا الحديث الحديث والعنونة والقول وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كأن يخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يوم الفطر صاعا من طعام) هو البر لقوله في الحديث الثاني

وغابت الشمس فقد أفطر الصائم وعن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه ما وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقول الله عز وجل إن أحب عبادي إلي أعجلهم فطورا وأحمد (الترمذي) حديث أبي هريرة قال الترمذي حديث حسن غريب وفي الباب عن عائشة عند الترمذي وصححه أنه مثلت من رجالين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وآله وسلم أحدهما يجمل الإفطار ويجمل الصلاة والآخر يؤخر الإفطار ويؤخر الصلاة فتتأخر أيهما يجمل الإفطار ويجمل الصلاة قبل إتمامها عبد الله بن مسعود قال هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والآخر أبو موسى وعن أبي هريرة حديث آخر عند أبي داود والنسائي وابن ماجه بإسناد قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الدين ظاهرا ما عجل الناس الإفطار لأن اليهود والنصارى يؤخرون وعن سهل بن سعد حديث آخر عند ابن جبان والحاكم بإسناد لا تزال أمتي على سقاية ما لم تنتظر بفطرها اليوم وعن أبي ذر عند أحمد وسماوي وعن ابن عباس وأنس أشار إليهما الترمذي قال ابن عبد البر حديث تجليل الإفطار وتأخير الصوم صحيح متواترة وأخرج عبد الرزاق وغيره بإسناد قال الحافظ صحيح عن عمرو بن ميمون الأودي قال قال صاحب محمد صلى الله عليه وآله وسلم لم أسرع الناس الإفطار وأبطأهم صورا بقوله إذا قبل الليل زاد البضاري في روايته من ههنا وأشار بأصبعه قبل المشرق والمراد وجود الظلة قوله وأدبر النهار زاد البضاري في روايته من ههنا يعني من جهة المغرب قوله وغابت الشمس في رواية للبضاري وغربت الشمس ذكر في هذا الحديث ثلاثة أمور وهي وإن كانت متلازمة في الأصل لكنها قد تكون في الظاهر غير متلازمة فقد ينظر إقبال الليل من جهة المشرق ولا يكون إقباله حقيقة بل لوجود أمر يغطي ضوء الشمس وكذلك أدبار النهار فن تم قيد بغروب الشمس قوله فقد أفطر الصائم أي دخل في وقت الفطر كما يقال أنجد إذا أقام بنجد وأتاهم إذا أقام بتهامة ويحتمل أن يكون معناه فقد صار فطرا في الحكم ليكون الليل ليس ظرفا لصيام الشهر وإنما هو ظرف خبره معناه الأمر أي فليطهر ويرجح الأول ما وقع في رواية عند البخاري فقد حل الإفطار قوله ما عجلوا الفطر زاد أبو ذر في حديثه وأخروا الصوم وأخرج ابن جند وسماوي ومنظومة أي مدة فعلهم ذلك امتثالاً لسنة ووقفا عند حد ما قال المهاجرون والخمسة في ذلك لا يزال في النهار من الليل ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة ينهي وأيضا في تأخيرها تشبها باليهود فإنهم يفطرون عند ظهور النجوم وقد كان الشارع يأمر بمخالفتهم في أفعالهم وأقوالهم واتفق العلماء على أن محل ذلك إذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو بإخبار عدلين أو عدل وقد صرح الحديث القدسي بأن محجل الإفطار أحب عباد الله إليه

أوصاعا من شعير قال التوربشتي والبرأ على ما كانوا يفتنون في الحضر والقر فلولاً أنه أراد بالطعام البر لذكره عند التفضيل وحكي المنذري في حواشي السنن عن بعضهم اتفاق العلماء على أنه المراد هنا وقال بعضهم كانت لفظة الطعام

(وكان طعامنا الشهيرو الزيب والاقط) وهو ابن جازمة فيه زبدة فان أفسد الملح جوهره لم يجز وان ظهر عليه ولم يقسه وجب بلوغ خاصه صاعا (والقمر) زاد الطحاوي من طريق أخرى ١٥٥ عن عباس فلا يخرج غيرة وهو يؤيد

تغليب ابن المنذر ان قال ان قوله صاعا من طعام يعني ان قال صاعا من حنطة كما مر وحل البرماوي كانه كرماني الطعام هنا على اللغوي الشامل لكل مطعم قال ولا يتأني تخصيص العام فيما سبق بالبرلانه قد عطف عليه الشهيرو فدل على التعاير وليس هو من عطف الخامس على العام نحو وفا كنه وتخل ولا يمكنه وحبريل فان ذلك انما هو فيها اذا كان الخامس أشرف وهما بالاعكس انتهى فليتأمل مع ما سبق قال النوروي غسك بقول معاوية من قال بالمدين من الحنطة وفيه نظر لانه فعل صحابي قد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح معاوية بأنه رأى رآه لانه سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يروى في حديث أبي سعيد ما كان عليه من شدة الاتباع والتمسك بالأثار وترك العدول الى الاجتهاد مع وجود النص وفي صنيع معاوية وموافقة الناس له دلالة على جواز الاجتهاد وهو محمود لكنه مع وجود النص فاسد الاعتبار قال الحافظ الشوكاني في الدراري وقد ذهب بعض الصحابة الى أن الفطرة من البراءة صاع

يقوى البصر الذي يضعف بالصوم وهذا أحسن ما قيل في المناسبة وبيان وجه الحكمة وقيل لان الحلو يوافق الايمان ويرق القلب واذا كانت العلة كونه حلوا والحلوله ذلك التأثير فيلحق به الحلو بات كاهاماما كان أشد منه في الحلوة فيضعوى الخطاب وما كان مساويا له فليكنه وحديث معاذ بن زهرة فيه دليل على انه بشرع للصائم ان يدهو وعند افطاره بما اشغل عليه من الدعاء وكذلك ما ذكرناه في الباب قوله صاحب سوات أي شرب شربات والمسوة المرة الواحدة (وعن أبي ذر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول لا تزال أمتي يجرم ما أئرو السهور ويهلوا السطرو رواه أحمد وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تسهروا فافا في السهور بركة تروم الجماعة اذ أباداود وعن عمرو بن اعاس دل قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان فاصلا ما بين صيام او صيام أهل الكتاب أكله السهور رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه) حديث أبي ذر في اسناده سليمان بن أبي عمير ان قال أبو حاتم محمد بن حبان في الباب عن أبي ليلى الانصاري عند النسائي أي عوادة في صحبه بنحو حديث أنس وعن ابن مسعود عند النسائي والبخاري بنحوه أيضا وعن أبي هريرة عند النسائي بنحوه أيضا وعن قرية بن ياس المزني عند البخاري بنحوه أيضا وعن ابن عباس عند ابن ماجه والحاكم بالفظ استعينوا بطعام السهر على صيامهم امار وبقية لولة النهار على قيام الليل وله شاهد في عمل ابن أبي حاتم عنه وتشم له روايات لابن داسه في سنن أبي داود وأخرجه ابن حبان بالفظ نعم سهور المؤمن القوم عن ابن عمر عند ابن حبان بالفظ ان الله وملائكته يصلون على المتسهرين وفي رواية له عنه تسهروا ولو بجرعة من ماء وعن زيد بن ثابت عند الشيخين انه كان بين تسهره صلى الله عليه وآله وسلم ولم يدخلوه في صلاة قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية وعن أنس عند البخاري بنحوه وعن أبي سعيد عند أحمد بالفظ السهور بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء فان الله وملائكته يصلون على المتسهرين ولا يصيب من سهر من طريق أخرى تسهروا ولو بقلعة قوله ما أخره السهور أي مدة تأخيرهم وفيه دليل على مشروعية تأخير السهور وقد تقدم قول ابن عبد البر ان أحاديث تأخير السهور صحاح متواترة قوله فان في السهور بركة بفتح السين وضمها قال في الفتح لان المراد بالبركة الاجر والثواب فيناسب الضم لانه مصدر وألبركة كونه يقوى لي الصوم ويغسله ويخفف المشقة فيه فيناسب الفتح لانه اسم لما يتسهر به وفيه دليل على مشروعية التسهر وقد نقل ابن المنذر الاجماع على فدية السهور انتهى وليس بواجب لما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه انهم واصلوا من مقويات مشروعية السهور ما فيه من المخالفة لاهل الكتاب فانهم لا يتسهرون كما صرح بذلك حديث عمرو بن العاص وأقل ما يصل به التسهر ما يتناوله المؤمن من ما كول أو مشروب ولو بجرعة من ماء كما

وقد حكاه ابن المنذر عن علي وعثمان وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأما به اسماء بنت أبي بكر باسانيد صحيحة كما قاله الحافظ واليه ذهب أبو حنيفة وقد عكروا بحديث ابن

والشعير والارزو الذرة والدخن والقرو والزيب والاقط غير العاس الا ان يقتات غير العشر والاقط كالبز والقطن والبيق
واللحم والابن فانه يخرج منه على المشهور كذا في التفسير ١٠٧ وانظر من الحديث ان اوتخبر قال

الحافظ في الفتح وكان البخاري
اراد بتزريق التراجم الاشارة
الى ترجيح التخيير في هذه الانواع
انتهى (على) ولي (المخير) ادى
لمحتتم لم ينسأله ان كان له ما
او على من التزمه نفقته وبه
قال الاثمة الاربعه والجمهور
خلافا لمحمد بن المنهال حيث
قال على الاب مطلقا (والكبير
والحر والمملوك) وهذا آخر
كتاب الزكاة وبقي التوفيق

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب وجوب الحج وفعله) *
قدمه على الصيام لما سببه لطيفة
ذرها الحافظ هدى السارى
مقدمة فتح لبارى ورتبه على
مقاصد متفاسدة كما يتضح من
احاديث الباب والحج بفتح الحاء
وكسر هاء يه ما قرى فالفتح لغة
أهل العالية والكسر لغة نجد
وفرق سيدي يه يه ما بفتح ال
المكسور ومصدر اوامع المال فعل
والفتح مصدر اوامع المال فعل
ابن السكيت بالفتح القصد
وبالكسر القوم احتجاج وقال
الجوهري والجنة بالكسر المرة
الواحدة وهو من الشواذ لان
القياس بالفتح وهو صبي على
اختباره انه بالفتح الاسم وفي
الحج في لغة القصد وقال الخليل
شئرة القصد الى معظم وفي

عليه وهذا خبر به انه سال عن صيام القريضة لان الرخصة انما تطلق في مقابل ما هو
واجب وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم عنه انه قال يا رسول الله اني
صاحب ظهر أعاليه أسافر عليه وأكرهه عما صادني هذا الشهر ربي في رمضان وأنا
أجد اني قوة وأجد لي أسوأ صوم هون على من أن يؤخره فيمكروا به فاقبال أي ذلك شئت
وفي هذا الحديث دلالة على استواء الصوم والقطار في السفر قبله في شهر رمضان هذا
لنظم مسلم وفي البخاري خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله لم في بعض أسفاره وبرواية
مسلم يتم المراد من الاستدلال ويوجه به الرد على ابن حزم حيث زعم ان حديث أبي
الدرداء هذا الاجتهاد لا محتمل ان يكون ذلك الصوم تطوعا وقيل ان هذا السفر هو
غزوة الفتح وهو وهم لان الدرداء ذكر ان عبيد الله بن رواحة كان صائما في هذا السفر
وهو استشهاده بموتة قبل غزوة الفتح بخلاف وان كانتا جميعا في سنة واحدة وأيضا
لذين صاموا في غزوة الفتح جماعة من الصحابة ولم يستثن أبو الدرداء في هذه الرواية مع
أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يبعد عنه بن رواحة وفي هذا الحديث دليل على أنه
لا يكره الصوم لمن قوى عليه قبل في سفر في رواية للبخاري وابن خزيمة انه غزوة الفتح
قوله ورجل لا قد ظلال عليه زعم مغطاي أنه أبو اسير قيل وعز ذلك الى ميم مات الخطيب
ولم يقل ذلك في هذه القصة وانما قاله في قصة الذي نذرا بصوم ويقوم في الشمس وكان
ذلك يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخاطب قال الحافظ لم تقف على اسم هذا
لرجل قرأ ليس من ابراهيم قد أشار البخاري الى أن السبب في قوله صلى الله عليه وآله
وسلم هذه الآية له هو ما ذكر من المشقة التي حلت للرجل الذي ظلم عليه وفي ذلك دليل
على ان الصيام في السفر لمن كان يشق عليه ليس بفيلة وقد اختلف السلف في هذه
المسئلة أعني صوم رمضان في السفر فقاتل طائفة لا يجزئ الصوم عن الفرض بل من
صام في السفر وجب عليه قضاؤه في الحاضر وهو قول بعض الظاهرية وحكا في البحر
عن أبي هريرة وداود والامامية قال في الفتح وحكى عن عمرو بن عمرو وربيعة
والزهري وابراهيم النخعي وغيرهم انه صلى الله عليه وآله وسلم واختلفوا بقوله تعالى فن كان منكم مريضا
أو على سفر فعدة من أيام أخر قالوا في ظاهر قوله فعدة أي فالواجب عليه عدة
وتأوله الجمهور بان التمسير فافطر فعدة واحضروا يضاهي في حديث ابن عباس
المذكور في الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفطر في السفر وكان ذلك آخر
الامرين وار الصلاة كانوا يأخذون بالآخر فالأختر من فعله فزعوا ان صومه صلى
الله عليه وآله وسلم في السفر منسوخ وأجاب الجمهور عن ذلك بأن هذه لزيادة مدرجة
من قول لزهري كما جزم بذلك البخاري في الجهاد وكذلك وقعت عند مسلم مدرجة وباء
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صام بعد هذه القصة كما في حديث أبي عبد الله المذكور
في آخر الباب بلا ظن لندرا يتناصوم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم بعد ذلك

الشرع القصد الى البيت الحرام باعمال مخصوصة يلزمها وقوف بعرفة ليلة عاشوراء ليلة وطواف ذي طهر اختص بالبيت
عن يساره يعمد وجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة وأجمعوا على أنه لا يتكرر الجاهل ارض كالنذر واختلف هل هو

على الفور وأما التراخي فعند الشافعية على التراخي واليه ذهب النخعي وصاحب المقدمات والتمسائي من المالكية وحكي
ابن القصار عن مالك أنه على الفور وتابعه ١٠٨ العراقيون وبشره صاحب الذخيرة وصاحب العدة وابن

برزبة لاكن القول بالتراخي ممتد
بعدم خوف القوات واختلاف
في وقت ابتداء فرضه فقبل قبل
الهجرة وهو شاذ وقيل بعد هاتم
اختلاف في سنته فالجهمي ورعي
انما سنة ست كما صححه الرازي
في السير وتبعه عليه النووي في
الروضة ونقله في شرح المذهب
عن الرضا لانهم انزل فيه قوله
ثم لي وأقوا الحج والعمرة مرة
وهذا مذهب علي ان المراد بالعام
ابتداء الفرض ويؤيده قراءة
أقوا أخرجه الطبري بإسناد
صحيح عنه ثم وقيل المراد
بالعام الاكمل بعد الترتيب
وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل
ذلك وقد أخرجه صلى الله عليه
 وآله وسلم الى سنة عشر من غير
مانع يدل على التراخي وقد وقع
في قصة ضمائم ذكر الامر بالحج
وكان قدومه على ما ذكر
الوافدي سنة خمس وهذا يدل
ان ثبت على تقدمه على سنة
خمس أو وقوعه فيه ما به جزم
الرافعي في كتاب الحج وأما فضله
فهو مشهور ولا سيما في الوعيد
على تركه في الآية **عن** ابن
عباس رضي الله عنهم ما قال كان
الفضل بن العباس وهو شقيق
عبد الله أمهم أم الفضل لبابة
الكبرى (ريفي) - ول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم)

في السفر واحتجوا أيضا بما أخرجه مسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج
عام الفتح في رمضان فقام حتى بلغ كراع النخيل وصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه
حتى تظا الناس ثم شرب فقبل له به - ذلك ان بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة
وفي رواية ان الناس قد شق عليهم الصيام وانما يتظرون فبما فعلت فدعا بقدر من
ماء بعد العصر الحديث وسأني وأجاب عنه الجمهور وبأنه انما سبهم إلى العصيان لانه
عزم عليهم فخالقوا واحتجوا أيضا بما في حديث جابر المذكور في الباب من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم ليس من البر الصوم في السفر وأجاب عنه الجمهور بأنه صلى الله عليه وآله
وسلم إنما قال ذلك في حق من نكح عليه الصوم كما سبق بيانه ولا شك ان الافطار مع المشقة
الزائدة أفضل وفيه نظر لان العمرة به موم اللفظ لا بخصوص السبب ولكن قيل ان
السياق والقرائن تدل على التخصيص قال ابن دقيق العيد ويغني أن يتنبه للفرق بين
دلالة السبب والبيان والقرائن على تخصيص العام وعلى مراد المتكلم وبين مجرد ورود
العام على سبب فان بين المقامين فرقا واضحا ومن أجراه ما يجري واحدا لم يصب فان
مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي التخصيص به **ك**نزول آية المرفة في قصة رداء
صفوان وأما السياق والقرائن الدالة على مراد المتكلم فهي المرشدة إلى بيان الجملة
في حديث الباب وأيضا في البراءة بتلزم عدم صحة الصوم وقد قال الشافعي يحتمل ان
يكون المراد ليس من البر المأمور من الذي من خلفه ثم وقال الطحاوي المراد بالبر هنا البر
لكامل الذي هو أهلي المراتب وليس المراد به اخراج الصوم في السفر عن ان يكون برا
لان الافطار قد يكون أبر من الصوم اذا **ك**ن لا تقوى على اقامه العدة وقال الشافعي
في البر المذكور في الحديث محمول على من أبي قبول الرخصة وقد روى الحديث
التمسائي باللفظ ليس من البر ان الصوم في السفر وعليكم برخصة الله التي رخص لكم
فأقبلوا قال ابن القطان اسماها حسن متمل يعني الزيادة ورواها الشافعي ورجح ابن
خزيمة الاول واحتجوا أيضا بما أخرجه ابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف عن فروعا
الصائغ في السفر كالمطير في الحضر ويجاب عنه بان في اسماها ابن لهيعة وهو ضعيف
ورواه الاثر من طريق أبي سامة عن أبيه فروعا قال الحافظ والمهناظ عن أبي سامة عن
أبيه موقوف **ك**ذا أخرجه التمسائي وابن المنذر ورجح وقفه ابن أبي حاتم والبيهقي
والدارقطني ومع وقفه فهو منقطع لان آبا سامة لم يسمع من أبيه وعلى تقدير صحته فهو
محمول على الحالة التي يكون الفطر فيها أولى من الصوم كحالة المشقة كما بين الأدلة
واحتجوا أيضا بما أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه عن أنس بن مالك الكوفي
بلفظ ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة ويجاب عنه بأنه محتمل فيه كما قال
ابن أبي حاتم وعلى تسليم صحته فالوضع لا يستلزم عدم صحة الصوم في السفر وهو محل النزاع
وذهب الجمهور ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوى عليه

را كما خالفه على الدابة (بجاءت امرأته من خنم) غير مصرفة قال لبرماوى كالزكوى للعلماء ووزن
العمل من مجيئه من قبائل اليمن وتعليقه في المصايح فقال ان لم يحل هذا على سبيل قلم من المصنف أو الغلط من الناسخ فهو

يجب اذ ليس فيه وزن الفعل المعتبر عندهم ولو قيل بأنه على وزن دسرح لزم منع صرف جمعوه وهو باطل بالاجماع انتهى
(بفضل الفضل ينظر اليها وتنظر اليه) زاد البخاري في أبواب ١٠٩ الاسئلة ان كان النفل رجلا وضيفا

أي جيلا وأقبلت امرأة من خنم
وضيفة وطفق النفل ينظر اليها
وأعجبته حسنها (وجعل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) لم
يصرف وجه الفضل الى الشق
الآخر) بكسر الشين وفتح الهمزة
(فقلت) أي المرأة (بارك) ولله
ان فريضة الله على عباده في الحج
أدركت أبي) حال كونه (شيئا
كبيرا لا يثبت على الراحة) لا
واختلفت طرق الأحاديث في
السائل عن ذلك. ل هو امرأة
أورجل وفي المسؤل عنه أيضا
ان يحج عنه هل هو أب أو أم
أو أخ فأكثر طرق الأحاديث
الصحيحة دالة على ان السائل
امرأة سالت عن أبيها كما هو في
أكثر طرق حديث الفضل
وحديث عبد الله أخيه وحديث
علي وفي الثاني من حديث
الفضل ان السائل رجل سأل
عن أمه وفي صحيح ابن حبان من
حديث ابن عباس ان السائل
رجل يسأل عن أبيه وعند
انسائي أيضا ان امرأة سألت
عن أبيها وفي حديث بريرة عند
الترمذي ان امرأة سألت عن
أمها وفي حديث حسين بن عوف
عند ابن ماجه ان السائل رجل
سأل عن أبيه وفي حديث سلمان
ابن عبد الله ان عمة قالت
يا رسول الله توفيت أمي وهذا

ولم يشق به وبه قالت المسترور روى عن أنس وعثمان بن أبي العاص وقال الاورعي
وأحمد واسحق ان القطر أفضل عملا بالرخصة وروى عن ابن عباس وابن عمر وقال عمرو بن
عبد العزيز واختاره ابن المنذر أفضل ما أيسرهما من يسمل عليه حيث نذ ويشق عليه
قضاؤه به. وذلك فالصوم في حقه أفضل وقال آخرون هو مخير مطلقا والاول ان يقال
من كان يشق عليه الصوم ويضره وكذلك من كان معرضاً عن قبول الرخصة فالقطر
أفضل أما الطرف الاول فلما قدمنا من الأدلة في حجج القائلين بالمنع من الصوم وأما
الطرف الثاني فلحديث ان الله يحب أن توفى رخصه وقد تقدم وحديث من رعب عن
سفي فليس مني وكذلك يكون الصيام أفضل في حق من خاف على نفسه المحب والربا
اذا صام في السفر وقد روى الطبراني عن ابن عمر انه قال اذا سافرت فلا تصم فانك ان
تصم قال أصعبك ا كفوا الصيام ا دفعوا اللسان وقاموا بأمرك وقالوا فلا نصاب
فلا تزال كذلك حتى يذهب أجرك وأخرج نحوه أيضا من طريق أبي ذر ومن ذلك
ما أخرجه البخاري في الجهاد عن أنس مرفوعا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا تطربن لما خدتموا الصائمين ذهب المقطرون اليوم بالاجر وما كان من الصيام خاليا
عن هذه الامور فهو أفضل من الافطار ومن أحب الوقوف على حقيقة المسئلة
المراجع قبول البشري في تيمم البشري لعلامة محمد بن ابراهيم قوله الكندي بفتح
الكاف وكسر الدال المهملة قوله وقد يذبضم القاف مصغرا وبين الكندي ومكة
مرحلتان قال عباس اخذت الروايات في الموضع الذي أفطرت فيه النبي صلى الله عليه
وآله وسلم والكل في ذممة واحدة وكلها متقاربة والجميع من عمل هذه فان قولاً أجده في
قوة ظاهرة ان الصوم لا يشق عليه ويقوت به حق وفي رواية لمسلم الى رجل أسرد الصوم
وقد جعل المصنف رحمه الله تعالى هذا الحديث قويا للدلالة على فضيلة افطار قوله
صلى الله عليه وآله وسلم فنأخذ به الحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح فأثبت للاخذ
بالرخصة الحسن وهو أرفع من رفع الجناح وأجاب الجمهور بأن هذه ذافين يخاف ضررا
أو يجد مشقة كما هو صريح في الأحاديث وقد أسلفنا تحقيق ذلك قوله انكم قد دونتم
من عدوكم والقطر أقوى اليكم فيه دليل على ان القطر ان وصل في سفره الى موضع قريب
من العدو وأرلى لانه ربما وصل اليهم انعدوا الى ذلك الموضع الذي هو مظنة ملاقات العدو
ولهذا كان الافطار أولى ولم يهتموا بما اذا كان لقاء العدو مظنة ملاقات العدو
لان الصائم يضعف عن منازلة القران ولا سيما عند غلبان مرابيل الضراب والطعان
ولا يخفى ما في ذلك من الاهانة لجنود المحقين وادخال الوهن على عامة المجاهدين من المسلمين
(فائدة) المسافة التي يساح الانطار في هي المسافة التي يساح التصرف في احوال
هنا كالحلاف هناك وقد قدمنا تحقيق ذلك في باب القصر فليرجع اليه

(باب من شرع في الصوم ثم أفطر في يومه ذلك)

محمول على التعدد (انما ج عنه) أي أي يجوز ان أنوب عنه فاج عنه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) يحج عنه (وذلك في حجة
الوداع) وفيه جواز الحج عن الغير وتمسك الحنفية بعمومه على صحة حج من لم يحج نيابة عن غيره وخالف الجمهور ونحوه بن ج

عن نفسه الحديث الصحيح ابن خزيمة وابن حبان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يابى عن شربة فقال أجمعت عن نفسك قال لا قال هذه ١١٠ عن نفسك تم اجمع عن شربة قال الحافظ الشوكاني في السيل

وظاهر الحديث انه لا يجوز ان لم يجمع عن نفسه ان يجمع عن غيره وسواء كان مستطيماً وغير مستطيماً لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسنه في هذا الرجل لدى نفسه يابى عن شربة وهو ينزل منزلة العموم فيمنعني الاعتقاد على هذا الحديث ومن زعم ان في السنة ما يمارسه فلا يطالب منه التمسك به وأما ما استدل به صاحب البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم هذه عن نبينا وجمع عن نفسك فلا أدري من رواه يوم كتب عليه في شيء من كتب الحديث لمقدمة وقد روى الدارقطني حديث نبينا موافقاً للحديث شربة لا يمتح لهالة ثم زعم صاحب البحر وتقدم قول من قال ان امم شربة نبينا ثمى ومنع ماله الحج عن المعضوب مع انه راوى الحديث قال الفرطابي رأى ماله ان ظاهراً حديثاً من جهة مختلف لما ظهر القرآن فخرج ظاهراً القرآن ولا شذ في ترجمه من جهة وآثره انتهى ولا يمكن يقال هو عموم شربة ومن باه حديث الواردة في ذلك ولا تعارض بين عام وخاص وقال الشافعي لا يستنبط الصحيح لافي فرض ولا نقل وجوز أبو حنيفة وأحمد في المنع له طائفة

(عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرج الى مكة عام الفتح فصام حتى بلغ كراع الغمر صام اياماً من معه فقيل له ان الناس قد شربوا اليوم وان الناس ينظرون فيعاصمك فدعا به من معه بعد العصر فشربوا واناس ينظرون اليه فافطر بعضهم وصام بعضهم فلمعه اننا اصاموا فقال أولئك العصاة رواه مسلم والذائق ولترمذي ومعه وعن أبي سعيد قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على نهر من ماء السماء والاس صيام في يوم صائف مشاة ربي الله صلى الله عليه وآله وسلم على نهر له وقد لاثم أبو أيهم الناس قال فابوا قال اني لست مثلكم اني أبسر كم اني راكب فابوا فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخذله فنزل فشرب وشرب الناس وما كان يريد أن يشرب ومن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح في شهر رمضان فصام حتى مر في طريق وذنبت في شجرة ذاهية فقل فعدش الناس فجعلوا يدعون اعناقهم وتتوق أن يسميهم ليه قال فعدش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتدح فيه ما فأسكه على من رأى الناس ثم شرب فشرب الناس رواه أحمد) حديث ابن عباس أخرجه نحوه البخاري في المغازي من طريقه لداود عن عكرمة عن ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان والناس صائمون ومنظر فلما استوى على راحلته دعا فام من ابن أخته فوضعه على راحلته ثم نظرا الناس وسما في وزاد في رواية أخرى من طريق طار عن ابن عباس ثم دعا بماء فشرب ثم ارأوا أخرجه من طريق أبي الاسود عن عكرمة أوضع من سباق خالد واقطعه فلما بلغ الكديد بلغ ان الناس في عليهم صام الصيام فدعا به من ابن فأسكه يده حتى رآه لمار وهو على راحلته ثم شرب فأشار فمأول رجلاً الى جنبه فشرب والاحاديث في هذا ما نرى شهد بعضها البعض قول كراع الغمر هو بضم الكاف والغمر بفتح الغين الميم وهو اسم وار امام عسبان وهو من أموال أعلى المدينة وفيه دليل على انه يجوز له ان يفرأ ان ينظر بعد ان توى الامام من الليل وهو قول الجمهور وقال في الفتح وهذا كما فيمألونوى الصوة في السفر فمألونوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فله أن ينظر في ذلك النهار منعه ان يفرأ وقال أحمد واما حق بالجواز واختاره المزني وهذا هو الحق لحديث جابر المذكور في الباب لما تقدم من كراع الغمر من أموال أعلى المدينة رطب حديث ابن عباس الذي ساق في الباب الذي بعده هذا انه صلى الله عليه وآله وسلم أفطر حين استوى على راحلته وهذا الحديث أيضاً يروى عن بعض السلف ان من اتمل رمضان في الحضر ثم سافر بعد ذلك فليس له ان ينظر وقد روى عن علي عليه السلام نحو ذلك

الحديث لقرينة تدرك بدقة النظر من دلالة الحديث على تأكيدها من الحج حتى المكاف لا يعذر باسناد بقرينة يفرجه عن المباينة بنفسه بل يلزم ان يكتسب غيره وهو يدل على ان في مباشرة فصلاً عظيمًا وهذا الحديث أخرجه

أيضا في المغازي والاستئذان ومـ في الحج وكذا أبو داود والترمذي والذائي وابن ماجه (عز ابن عروزي) الله عنهم ما قال
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يركب رحلته ١١١ بذي الخليفة) وهي أجرة ما واقتب من مكة

(نحوه) من الهدايا وهو رفع
لصوت بالتلبية أي مع الاحرام
(نحوه) أي الرأفة
(به قاعة) وهذا الحديث أخرجه
مـ لم والله أني قال ابن المنير
أراد البخاري أن يردعـ لي من
زعم أن الحج ماشيا أفضل لأن
قوله لم يقدم الرجال على الركبان
فبما لو كان أفضل لكانه على
الله عليه وآله وسلم وناسج على
الله عليه وآله وسلم لم قاصدا لذلك
ولم يـ رم حق استوت به
راحته قال ابن المنذر اختلف
في الركوب والمشي للرجل
أفضل فقال الجمهور والركوب
أفضل لفعل النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ولا يكون أعون على
الدعاء والابتغال والمناجاة من
الشدّة وقال الحق بن راهويه
المشي أفضل لما فيه من التعب
قال في الفتح ويحمل أن يقال
انه يختلف باختلاف الأحوال
والانخفاض انتهى قلت قول
الجمهور وأرجح وأوفق بالكتاب
العزير والسنة المطهرة لأن
الله سبحانه قال من استطاع
اليه سبيلا والاستطاعة الزاد
والراحلة كما مره على الله عليه
وآله وسلم (عز ابن عروزي) الله
عنه أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم (عز ابن عروزي) الله
عنه أن رسول الله صلى الله عليه

باسنار ضعيف والجمهور على الجواز وهو الحق واستدل المانع من الافمار بقوله تعالى
فمن شهد منكم الشهر فليصمه تنويع فتنم الحنفية دليل على أن قوله فليصمه لا يقتصر
على أجهده الصوم أو حتى العجب والرياء أو طنب به لرغبة عن الرخصة بل يقتضي ذلك
من يقتدي به يتابعه من وقع له في هذه الأمور لئلا يـ ونه في قوله
الحال في حقه أفضل منه سبيله إيمان ويدل على ذلك قوله في حديث أبي سعيد وما كان
يريد أن يـ قوله أو أنك له صاغة استدلال به من قبل أن القطر في السفر منتم ومن قال
بأنه أفضل وقد تقدم الجواب عن ذلك قوله في يوم صائف يـ ان المطر عند ذلك قد
الحر كما يكون في أيام الصيف أفضل لانه مائة المنة وان يـ مع المسافرين من
امام أو عالم أـ فطرية فتسدى به الناس وان لم يكن محتاجا إلى الفطار لما تقدم
أنه أيسر كم أني راكب يـ في أي سيركم مشقة ثم يـ ذلك بقوله أني راكب قر في سير
المطهر أي في أول الشهيرة قال في انه امور فخر النهار والسير أو في الجمع فهو رتبه
انتم تتوق أنفسكم أـ نشانه قال في اقاموس ناسق الـ فوافوا وقاوتها وقاها
اشفاقا انتهى ترى فأمـ على يده في رواية البخاري فرفعه الى يده قال الحافظ وهاه
لروايته كله لأن الرفع انما يكون بالـ ودواجب الكرماني بأن المعنى يحتمل أن يكون
رفعه الى قصي طول بد أي انتهى الرفع الى انصافها وفي رواية أبي داود فرفعه
الى فيه نرا حتى رآه لـ اس في رواية البخاري إبراهيم النـ وفي رواية للمصنف في لير
بسم أوله واسرار الموفق التكميلية بالناس بالنصب على المدح والمنة

باب من فرق اثنا يوم هل ينظر فيه ومتى ينظر

(عن ابن عباس قال سرجـ ولله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان الى حنين والناس
يحتفلون فصائمهم فطار قلـ اتوى على راحلته مدعابا من ابن أوما فوضعه على
راحلته أو راحته ثم ظر له اس المنارون للصوام أطار وارواه البخاري) هذا أحد
الفاظ حديث ابن عباس وقدور بالفاظ شائعة في البخاري وغيره وقد تقدم في
بعضها وكذا المصنف ههنا لاسـ تدلال به على انه يجوز للمسافر لا فطار عند ابتداء
السفر أو قوله فيه ههنا استوى على راحلته الحوقال الشامي من أصبح في حضر مسافرا
فليس له أن ينظر الا أن يثبت حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم انه أفطار يوم
الكديدا انتهى والحديث المذكور قد ثبت كما تقدم وليكن الا تقوم به الحجة على افطار
من أصبح في حضر مسافر الا أن يثبت ثمانية أيام بل هو حجة على انه يجوز
لمن صام أياما في شهر أن ينظر وقد ترجم عليه باب اذا صام أياما من رمضان ثم سافر
والذي تقوم به الحجة على جواز افطار من أصبح في حضر مـ افرا هو حديث الباب وكذلك
حديث جابر المتقدم في الباب الاول كما تقدم تحقيق ذلك قال المصنف رحمه الله

كما مر في شرحه هذا الى أن المصنف أفضل للعاج من انظره (وكانت) أي الرحلة التي ركبها (زملته) بالزاي أي حاملته
وحاملة متباعدة لان الزملة البعير الذي يستطهر به الرجل للرجل من متاعه وطعامه فاقتدى به صلى الله عليه وآله وسلم أنس وقد روى

مع الأبرار على الحال وفيه ترك الترفه حيث جعل متاعه فحتمه وركب فوقه وتروى سعيد بن منصور عن طريق هشام بن عروة قال كان الناس يهجرون ونهتهم ١١٢ أنزودتهم وكان أول من حج على رسل وليس بحتمه شي عثمان بن عفان رضي الله عنه

(عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها) قالت يا رسول الله ترى الجهاد أفضل العمل أم نعتد بذلك لكثرة ما نسع من فضائله في الكتاب والسنة وقد رواه جرير عن حبيب عند النبي بلغة قال فاني لا أرى عملا في القرآن أفضل من الجهاد (أفلا يجاهد قال لا) تجاهدن (لكن أفضل الجهاد حج مبرور) اختلاف في ضبطه لکن قال أكثر بضم الكاف خطا بالنسوة قال القاسمي وهو الذي تميل إليه نفسي وفي رواية بكسر الكاف وزيادة ألف قبلها بلغة الاستدراك قال في الفتح والأول أكثر فائدة لأنه يشتمل على اثبات فضل الحج وعلى جواب سؤالها عن الجهاد وما بهما جهاد النفس من مجاهدة النفس والمحتاج إليه هنا كونه بعمل الحج أفضل الجهاد ورواه هذا الحديث ما بين مروزي وبصري وواسطي وكوفي ومدني وفيه رواية المرأة عن خاتمها فان عائشة أم المؤمنين حالة عائشة بنت طلحة لان أمها أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق وأخرج به أيضا في الحج والجهاد والنسائي في الحج وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول

ان ساق الحديث قال شيخنا عبد الرزاق بن عبد القادر صوابه خير او مكروه لانه قد دها في هذا الشهر فاما حينئذ فكانت بعد الفتح بأربعين ليلة انتهى والفتح كان لعشر بقين من رمضان وقيل لتسع عشرة ليلة خلت منه قال في الفتح وهو الذي اتفق عليه أهل السير وكان خروجه صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في عاشر شهر رمضان فاذا كانت حينئذ بعد بأربعين ليلة لم يستقم ان يكون السفر اليها في رمضان (وعن محمد بن كعب قال أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفر او قد رحلت لراحته وليس شاب السفر وما يطعم ما كل فقلت له سنة فقال سنة ثم ركب رماه الترمذي وعن عبيد بن جبر قال ركب مع أبي بصرة الغفاري في سنة من الفسطاط في رمضان فدفع ثم قرب غداه ثم قال اقرب فقلت استأين البيوت فقال أبو بصرة أرغبت عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يروا أحدا وأبو داود) الحديث الاول ذكره الحافظ وسكت عنه وفي استناده عبيد بن جعفر والد علي بن المديني وهو ضعيف والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري والحافظ في التلخيص ورجال استناده ثقات وأخرج البيهقي عن أبي اسحق عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل انه كان يسافر وهو صائم فبقي طر من يومه قوله من الفسطاط هو اسم علم لمصر العتيقة التي بناها عمرو بن العاص والحديثان يدلان على انه لا يجوز للمسافر ان يفطر قبل خروجه من الموضع الذي اراد السفر منه قال ابن العربي في الممارسة هذا صحيح ولم يقل به الا أحمد اما علما وثانها وامنهما لكر اختلافوا اذا كل هل عليه كفارة فقال مالك لا وقال أشهب هو من اقول وقال غيرهما يكفر ونحوه أن لا يكفر راحة الحديث واقول أحدهما عذر يبيح الافطار فطر يانه على الصوم يبيح الفطار كما مرض وفرق بأن المرض لا يمكن دفعه بخلاف السفر قال ابن العربي وأما حديث أنس فصحيح يقتضي جواز الفطر مع أهبة السفر ثم ذكر ان قوله من السنة لا بد من أن يرجع الى التوقيف والاختلاف في ذلك معروف في الأصول والحق ان قول الصحابي من السنة ينصرف الى سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقد سرح هذا ان الصايان بان الافطار للمسافر قبل مجاوزة البيوت من السنة

(باب جواز قصر للمسافر اذا دخل بلادا ولم يجمع الإقامة)

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم غزا غزوة الفتح في رمضان وصام حتى اذا بلغ الكديد الماء الذي بين قديد وعسفان فمزل مة فطرا حتى انسلخ الشهر ورواه البخاري ووجه الترجمة منه ان الفتح كان لعشر بقين من رمضان هكذا جاء في حديث متفق عليه) الكديد وقديد قد تقدم ضبطهما وتفسيرهما والحديث يدل على ان المسافر اذا أقام ليلة مترددا اجاز له ان يفطر مدة تلك الإقامة كما يجوز له أن يقصر وقد عرفنا ذلك

من حجته) وفي رواية عند البخاري من حج هذا البيت ولمسلم من أتى هذا البيت وهو يشمل الايمان للحج والعمرة ولا دار في من طريق الاعشى عن أبي حازم بسنة فيه ضعف الى الاعشى من حج أو اعمر (فلم يرفث) في

يقتلث الفاعل المضارع والماضى **انصحن** الاصح المضم في المضارع والفتح في الماضي أى الجماع أو القمض في القول
أو خطبه الرجل المرأة فيما يتعلق بالجماع وقال الأزهرى كلمة جامعة ١١٣ لكل ما يربده الرجل من المرأة

وكان ابن عباس يخصه بما
خو طب به الناس وقال عياض
هذا من قول الله تعالى فلا رث
ولا نسوق والجهور على ان المراد
به في الآية الجماع انتهى قال
في الفتح والذي يظهر ان المراد به
في الحديث ما هو أعم من ذلك
والله تعالى القمض وهو المراد
بقوله في الصيام فاذا كان صوم
أحدكم فلا يرفث (ولم ينسق)
أى لم يأت سبحة ولا مصيبة
وأغرب ابن الأعرابي ان لفظ
الفسق لم يسمع في الجاهلية ولا في
أشعارهم وإنما هو إسبلاى
وتعقب بأنه كثر استعماله
في القرآن وحكايته عن قبل
الاسلام وقال غيره أصله
افسقت الرطبة اذا خرجت
بغير ذنب فسمى الخارج عن
الطاعة فاسقا قال سعيد بن جبير
في الآية الرث اثبات النساء
والفسوق السباب والجدال
المراء يعنى مع الرفقاء
والمكارين ولم يذكر في الحديث
الجدال في الحج اعقاده على
الآية واكتفاء بذكر البعض
وترك ما دل عليه ما ذكر أو تركه
قصد الان وجوده لا يؤثر في ترك
مفطرة ذنوب الحاج اذا كان
المراد به المجادلة في أحكام الحج
لما يظهر من الأدلة أو المجادلة
بطريق التعميم لا يؤثر أيضا لان

في باب قصر الصلاة من حطر رحله في بلد وأقام به يتم صلاته لان مشقة السفر قد زالت
عنه ولا يقصر الا الى مقدار المدة التي يقصر فيها صلى الله عليه وآله وسلم مع اقامته ولا شك
ان قصره صلى الله عليه وآله وسلم في تلك المدة لا يبنى القصر فيما زاد عليها ولو كرر
ملاحظة الاصل منعت من مجاوزة الار القصر للمقيم لم يشترعه الشارع فلا يثبت له
الابدليل وقد دل الدليل على انه يقصر في مثل المدة التي أقام فيها صلى الله عليه وآله وسلم
وقد تقدم الخلاف في مقدارها فيقتصر على ذلك وهكذا يقال في الافطار الاصل في المتيمم
ان لا يفطر الا في مشقة السفر عنه الا لا يدل على جواز له وقد دل الدليل على ان
من كان مقيما يلد وفي عزمه السفر يفطر مثل المدة التي أفطرها صلى الله عليه وآله وسلم
بمكة وهي عشرة أيام أو واحد عشر على اختلاف الروايات فيقتصر على ذلك ولا يجوز
الزيادة عليه الا بدليل فان قيل الاعتبار باطلاق اسم المسافر على المقيم المتروك بقوله
اطلعه عليه صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان اقوم سفر كما تقدم في القصر لا بالمشقة لعدم
انضباطها قلنا قد تقدم الجواب عن ذلك في القصر فليرجع اليه

• (باب ما جاء في المريض والشيخ والشيخة والحامل والمرضع) •

(عن أنس بن مالك الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله عز وجل
وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحلي والمرضع الصوم رواته في لفظ
بعضهم وعن الحامل والمرضع) الحديث حسنه الترمذى وقال لا يعرف لابن مالك هذا
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير هذا الحديث الواحد انتهى وقال ابن أبي حاتم في علمه
سألت أبي عنه يعنى الحديث فقال اختلف فيه والصحيح من أنس بن مالك القشيري
انتهى قال المنذرى ومن يسمى بأنس بن مالك من رواة الحديث خمسة هم ابيان هذا وأبو
حزرة أنس بن مالك الانصارى خادم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنس بن مالك
والد الامام مالك بن أنس روى عنه حديث في اسناده نظر والرابع شيخ حمى حدث
والخامس كوفي حدث عن حماد بن أبي سليمان والاعمش وغيره ما انتهى وينبغي أن
يكون أنس بن مالك القشيري الذي ذكره ابن أبي حاتم سادسا ان لم يكن هو الكعبي
والحديث يدل على ان المسافر لا صوم عليه وقد تقدم البحث عن ذلك وانه يصلي قصر او قد
تقدم تحقيقه وانه يجوز له الحلي والمرضع الافطار وقد ذهب الى ذلك العترة والفتها اذا
خافت المرضعة على الرضيع والحامل على الجنين وقالوا انها تنهار حقا قال أبو طالب ولا
خلاف في الجواز وقال الترمذى العمل على هذا عند أهل العلم وقال به من أهل العلم
الحامل والمرضع يفطران ويقضيان ويطعمان وبه يقول سفيان ومالك والشافعي
وأحمد وقال بعضهم يفطران ويطعمان ولا قضاء عليهم ما وان شاء ناقض ما ولا طعام عليهم ما
وبه يقول اصحق انتهى وقد قال بعدم وجوب الكفارة مع القضاء الا وزاعى والأزهرى

الفاحش ما دخل في صوم الرفث والحسن منها ظاهر في عدم
التأثير والمستوى الطرفين لا يؤثر أيضا قاله في الفتح (رجع) أى من ذنوبه (كيوم ولدته أمه) أى بغير ذنب يجر يوم على

الأعراب واقفقه على البناء وهو المختار في مثله لأن صدر الجملة المضاف إليها مبنى أي رجع مشابه النفس في أنه يخرج بلا ذنب
كما خرج بالولادة وهو يشمل الصغار ١١٤ والكبار والتبنيات قال في الفتح وهو من أقوى الشواهد لحديث

العباس بن مراد بن المصريح بذلك وله شاهد من حديث ابن عمر في نفسه يروى أنه يهوى ولدا رقيقا رجع مع كهيئة يوم ولدت أمه لكن قال الطبري أنه محمول بالنسبة إلى المطام على من تاب وعجز عن وقائهما وقال الترمذي هو مخصوص بالعباسي المتملقة بحقوق الله خاصة دون العباد ولا تسقط الحقوق أنفسها فمن كان عليه صلاة أو كفارة ونحوها من حقوق الله تعالى لا تسقط عنه لأنهم أحق بالذنوب إنما للذنوب تأخيرها فنفس التأخير يسقط بالحج لاهي أنفسهم أفلا أخرها به - منه تجدد ثم آخر بالحج المبرور يسقط ثم الحرفة لا الحقوق (عن ابن عباس رضي الله عنهما) قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت أي - قد الموضع الآية للإحرام وجعلها موقفاً وإن كان مأخوذاً من الوقت إلا أن العرف يستعمله في مطلق التحديد اتساعاً ويحتمل أن يريد به تعلق الإحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشرط المعتبر وقد يكون بمعنى أوجب كقوله تعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً وبؤيده الرواية الثانية بلفظ فرضها رسول الله صلى الله عليه

والشافعي في أحد أقواله وقال مالك والشافعي في أحد أقواله أنهم اتلزم الموضع لا الحمل إذ هي كالريض (وعن سلمة بن الأكوع قال لما نزلت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين كان من أراد أن يفطر وينتدى حتى أنزلت الآية التي بعدها ففرضها روى الجماعة إلا أحمد وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل فهو حديث سلمة وفيه ثم أنزل الله فمن شهد منكم الشهر فليصمه فأثبت الله صيامه على المقيم الصحيح ورضخ فيه للمريض والمسافر وثبت الإطعام لا الكبير الذي لا يستطيع الصيام مختصراً لأحمد وأبي داود وعن علماء مع ابن عباس يقرأون على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس ليست بحدس وخفة هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فبطعهما أن مكان كل يوم مسكناً روى البخاري وعن عكرمة أن ابن عباس قال أثبت للعبلى والمرضع رواه أبو داود) حديث معاذ قد اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً قوله الآية التي بعدها هي الآية المذكورة في حديث معاذ الذي بعده قوله فتسختها قد روى عن ابن عمر كما روى عن سلمة من النسخ ذكر ذلك البخاري عنه مع اتفاقه وموصلاً وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قدم المدينة ولا عهد لهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل رمضان فاستكثروا ذلك وشق عليهم فكان من يطعم مسكناً كل يوم ترك الصيام عن يطيعه رخص لهم في ذلك ثم نسخ قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم فأمر بالصيام وبأن هذا الحديث أخرجه أيضاً أبو داود من طريق شعبة والمهدي عن الأعمش مطولاً وقد اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً وإذا تقرر أن الإفطار والإطعام كان رخصة ثم نسخ لزم أن يصوم الصيام حتماً واجباً فكيف يصح الاستدلال على ذلك بقوله وأن تصوموا خير لكم والخبرية لا تدل على الوجوب لدلالة قوله خير لكم على المشاركة في أصل الخير وأجاب عن ذلك الكرمانى جواباً متكاملاً حاصله أن المراد أن الصوم خير من التطوع بالفدية والتماوع بها كان سنة والخير من السنة لا يكون واجباً أي لا يكون شيئاً خير من السنة إلا الواجب كذا قال ولا يخفى به - منه وتكافئه فالأولى ما روى عن سلمة بن الأكوع وابن عمر أن النامخ قوله نعم - لي فمن شهد منكم الشهر فليصمه وإلى النسخ في حق غير الكبير عن يطيق الصيام ذهب الجمهور قالوا وحكم الإطعام باق في حق من لم يطق الصيام وقال جماعة من السلف منهم مالك وأبو ثور وداود أن جميع الإطعام منه - وخ و ليس على الكبير إذا لم يطق الإطعام وقال قتادة كانت الرخصة لكبير بقدر على الصوم ثم نسخ فيه وبقي فممن لا يطيق وقال ابن عباس إنهم أحكمه لكنهم انحصر به بالشيخ الكبير كما وقع في الباب عنه وقال زيد بن أسلم والزهرى ومالك هي محكمة نزات في المريض يفطر ثم يبرأ فلا يقضى حتى يدخل

وآله وسلم (لاهل المدينة) النبوية ومن سلك طريق سفرهم ومر على ميقاتهم (ذا الحليفة) تصغير حافة رمضان
ثبت معروف وهي قرية بخربة وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب ويترى قال ابن جرير على وقال في القاموس ما لبني هو

جشم على ستة أميال وهو الذي صححه النووي ورواه من قال ينه ماميل واحد وهو ابن الصباغ في الشامل والروائي في البصر ويرد الحسن وقال ابن حزم ينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين ١١٥ وقال غيره بينهما عشر مراحل

قال القسطلاني ولهسم موضع آخر بين حاذة وذات عرق وحاذة بالحلة الملهمة والمزال الملهمة الخففة وهو المراد في حديث رافع بن خديج **كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم** بذى الحليفة من تهامة فأصبنا نهب ابل (ولا هل الشام) زاد النسائي في حديث عائشة ومصر وزاد الشافعي في روايته والمغرب (الطفنة) بضم الجيم وسكون الحاء هي قرية ثرية بينهما وبين مكة خمس مراحل أو ست وقول النووي في نزع المذهب ثلاث مراحل فيه نظر كما قال في الفتح وفي حديث ابن عمر أنها مهيبة بوزن علقمة وقبل بوزن طيفة وسميت الطفنة لان السبل أنجز بها قال ابن الكلابي كان العمالق يسكنون يثرب فوقع بينهم وبين بني عيل وهـ م اخوة عاد حرب فآخروهم من يثرب فنزلوا مهيبة فجعل ميل فاجتمعهم أي استأصلهم فسميت الطفنة **ولم** كان الذي يحرم منه المصريون الآن رابح بوزن قاعل قريب من الطفنة واختصت الطفنة بالحلي فلا ينزلها أحد الاحم (ولا هل نجد) أي لمجد الطراز أو العين ومن سلك طريقهم في السفر قال في الفتح هو كل مكان مرتفع وهو اسم

رمضان آخر فيلزمه صومه ثم يقضى بعده ويطعم عن كل يوم مرامن حنطة فان اتمل مرضه برمضان الثاني فليس عليه اطعام بل عليه القضاء فقط وقال الحسن البصري وغيره الضمير في يطيقونه عائدا على الاطعام لا على الصوم ثم نسخ بعد ذلك قوله **مع ابن عباس** يقرأ وعلى الذين يطيقونه هكذا في هذا الكتاب وهو لا يناسب قوله آخر الكلام هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يطيقان ان يصوما الا ان يكون مراد ابن عباس ان ذلك من مجاز الحذف كما روى عن بعض العلماء والاصل وعلى الذين لا يطيقونه وقد روى عن ابن عباس انه كان يقرأ وعلى الذين يطيقونه أي يكتفونه ولا يطيقونه وهو المناسب لآخر الكلام وقد روى عن ابن عباس انه قال رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه رواء الدارقطني والحاكم وصحهما وفيه مع ما في الباب عنه وعن معاذ ذليل على أنه يجوز للشيخ الكبير العاجز عن الصوم أن يفطر ويكفر وقد اختلف في قدر اطعام المسكين قبل نصف صاع عن كل يوم من أي قوت وبه قال أبو طالب وأبو العباس وغيرهما من الهادوية وقبل صاع من غير البراءة نصف صاع منه وبه قال أبو حنيفة والمؤيد بالله وقيل مدمن بر أو نصف صاع من غيره وبه قال الشافعي وغيره وليس في المرفوع ما يدل على التقدير قوله أثبتت للحلي والمرضع لفظ أبي داود ان ابن عباس قال في قوله وعلى الذين يطيقونه قال كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الطعام ان يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكينا والحلي والمرضع اذا خافتا بهن على أولادهما أفطرتا وأطعمتا وأخرجه البزار كذلك وزاد في آخره وكان ابن عباس يقول لام ولله حلي أنت بمنزلة الذي لا يطيقه فعليك الفداء ولا قضاء عليك وصح الدارقطني اسناده

باب قضاء رمضان متتابعاً ومتفرقاً وتأخيرها الى شعبان

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قضاء رمضان ان شاء فرق وان شاء تافع رواء الدارقطني قال البخاري قال ابن عباس لا بأس ان يفرق لقول الله تعالى في عدة من أيام أخرى عاتشة قالت نزلت فعدة من أيام أخر متتابعات فسقطت متتابعات رواء الدارقطني وقال اسناد صحيح) حديث ابن عمر في اسناده سفيان بن بشر وقد تفرد بوجهه قال الدارقطني ورواه عطاء عن عبيد بن عمير مرسل لا قال الحافظ وفي اسناده ضعف أيضا وقد صحح الحديث ابن الجوزي وقال ما علمنا أحدا طعن في سفيان بن بشر ورواه الدارقطني أيضا من حديث عبد الله بن عمرو في اسناده الواقدي وابن أبي عمير ورواه من حديث محمد بن المدي **كك** قد قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يثل عرقه قطيع قضاء شهر رمضان فقال ذلك اليك أرايت لو كان على أحدكم دين فقضى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاء والله أحق أن يعنوا وقال هذا اسناد حسن لكنه مرسل وقد

لعمري موضع والمراد منها هنا التي أعلاها تهامة واليمن وأسمائها الشام والعراق بقرن المنازل) بلقط الجمع والمركب الاضافي هو اسم المكان ويقال له قرن بلاضافة وهو بفتح القاف وسكون الراء وضبطه صاحب الصحاح بفتح الراء وغلطوه وبانغ

النزوى فحكى الاتفاق على تحفظه في ذلك لكن حكى عياض عن تعلق القابسي ان من قاله بالاسكان اراد الجبل ومن قاله
بالفتح اراد الطريق ويسمى قرن الثعالب ١١٦ ومعنى ذلك لكثرة ما كان ياروى اليه من الثعالب وحكى

الره يانى عن بعض قداما
الشافعية انهم ما موضعان
احدهما ما في هبوط وهو الذى
يقال له قرن المنازل والاخر
في صعود وهو الذى يقال له قرن
الثعالب والمعروف الاول لكن
في اخبار مكة لانا كهي ان قرن
الثعالب جبل مشرف على أسفل
من بينه وبين صفى ألف
ونحو مائة ذراع فظهر ان قرن
الثعالب ليس من المواقيت وقال
في الفتح والجبل المذكور بينه
وبين مكة من جهة الشرق
مرحلتان (ولاهل اليمن) اذا
قصدوا مكة طريقين احدهما
طريق اهل الجبال وهم يصلون
الى قرن أو يحاذونه فهو مبيقاتهم
كما هو مبيقات اهل المشرق
والاخرى طريق اهل تهامة
فيغرون يالهم أو يحاذونه وهو
مبيقاتهم لا يشاركون فيه الا من
أتى اليه من غيرهم (يالهم) غير
منصرف جبل من جبال تهامة
ويقال له الالم على مرحلتين من
مكة فان مر اهل اليمن من
طريق الجبال فمبيقاتهم نجد قال
في النسخ بينهم ما تلاقون مبيلا
وحكى ابن السكيت فيه برمر
براهين بدل اللامين وأبعد
المبيقات من مكة ذوا الحليمة
مبيقات اهل المدينة فقبل
الحكمة في ذلك ان تعظم أجور

روى هو صولا ولا يثبت وفي الباب عن أبي عبيدة ومهاذ بن جبل وأنس وأبي هريرة ورافع
ابن خديج أخرجهما البيهقي وهذه الطرق وان كانت كل واحدة منها لا تخلو عن مقال
فبعضها يقوى بعضها فتصلح للاحتجاج به على جواز التفرقة وهو قول الجمهور وحكاية في
البصر عن علي عليه السلام وأبي هريرة وأنس ومهاذ بن جبل عن علي وعائشة
وجوب اتباعه قال في الفتح وهو قول بعض أهل الظاهر وروى عبد الرزاق بإسناد
عن ابن عمار أنه قال يقضيه تبعاء وحكاية في البصر عن النخعي والناصر واحد قول الشافعي
وتسكوا بالقراءة المذكورة أعني قولهم متتابعات قال في الموطأ هي قراءة أبي بن كعب
وأجيب عن ذلك بما تقدم عن عائشة انها سقطت على انه قد اختلف في الاحتجاج بقراءة
الاحاد كما تقر في الاصول واذا سلم انهم لم تسقط فهي منزلة عند من قال بالاحتجاج
بها منزلة أخبار الاحاد وقد عارضها في انساب من الاحاديث وقال القاسم بن ابراهيم
فرق أساء وأجرا وحكى في البصر عن داود أن النخعي يطابق وقت الثورات من أول الشهر
وأخره ووسطه ومما احتج به المتتابع ما أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة أنه صلى الله
عليه وآله وسلم قال من كان عليه صوم من رمضان فامسده ولا يقطع له لكنه قال البيهقي
لا يصح وفي اسناده عبيد الرحمن بن ابراهيم الثاني وهو مختلف فيه قال الدارقطني
ضعيف وقال أبو حاتم ليس بالقوى روى حديثا منكر قال عبد الحق يعني هذا وتعقبه ابن
القطان بأنه لم ينص عليه فاعله غيره قال ولم يأت من ضعفه بحجة والحديث حسن قال
لحافظ قد صرح بن أبي حاتم عن أبيه بأنه انكر هذا الحديث بعينه على عبد الرحمن قوله

قال ابن عباس وصلى الله عليه وسلم قال من كان عليه صوم من رمضان فامسده ولا يقطع له لكنه قال البيهقي

فالت كان يكون على الصوم من رمضان فاستطاع أن اقضى في شعبان وذلك

لمكانه ولله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة ويروى بإسناد ضعيف عن أبي

هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رجل مرض في رمضان فأفطر ثم صام ولم يصم

حتى أدرك رمضان آخر فقال يصوم الذي أدركه ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه ويطعم كل

يوم مسكينا ورواه الدارقطني عن أبي هريرة بن قوله وقال اسناد صحيح وقوف وروى

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام شهر رمضان

فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا واسناده ضعيف قال الترمذي والصحيح انه عن ابن عمر

موقوف وعن ابن عباس قال اذا مرض الرجل في رمضان ثم مات ولم يصم أطعم عنه ولم

يكن عليه قضاء وارقد قضى عنه وليه رواه أبو داود حديث أبي هريرة أخرجه

الدارقطني وفي اسناده عمر بن موسى بن وجهيه وهو ضعيف جدا والراوى عنه ابراهيم بن

نافع وهو أيضا ضعيف وروى عنه موقوفاً وصححه الدارقطني كما ذكر المصنف وغيره

أهل المدينة وقيل رقباهل الا فاق لان أهل المدينة أقرب الا فاق الى مكة أى عن له مبيقات وحديث
معين (هن) أى المواقيت المذكورة (لهن) بضم الميم مبيقات وكان مقتضى الظاهر ان يكون لهم بضمير الميم كرين فأجاب

ابن مالك بأنه عدل الى ضمير المؤنثات لقصد التشا كل مكانه بقول ناب ضمير عن ضمير بالقرينة لطلب التشا كل وأجاب غيره بأنه
على حذف مضاف أي هن لاهن أي هذه المواقيت لاهل هذه البلدان ١١٧

وحديث ابن عمر أخرجه الترمذي عن قتيبة عن عبث بن القاسم عن أشعث عن محمد بن
نافع عن ابن عمر مرفوعا وقال غريب لا نعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه والصحيح انه
موقوف على ابن عمر قال وأشعث هو ابن سوار ومحمد هو ابن عبد الرحمن بن أبي إيلي قال
الحافظ ورواه ابن ماجه من هذا الوجه ووقع عنده عن محمد بن سيرين بدل محمد بن عبد
الرحمن وهو وهم منه أو من شيخه وقال الدارقطني المحفوظ وقفه على ابن عمر وتابعه
البيهقي على ذلك وأثر ابن عباس معهما الحافظ وأخرجه الدارقطني وسعيد بن منصور
والبيهقي وعبد الرزاق موصولا وعلقه البخاري قال عبد الحق في أحكامه لا يصح في
الاطعام شيء يعني مرفوعا وكذا قال في النسخ قوله فما أستطيع ان أقضي الا في شعبان
استدل به ذاعلى ان عائشة كانت لا تطوع بشيء من الصيام ولا في عشر ذي الحجة ولا
عاشوراء ولا غير ذلك وهذا الاستدلال انما يتبعه تسليم انما كانت ترى انه لا يجوز صيام
الطهوع ان عليه دين من رمضان ومن أين انما ذلك قوله وذلك لما كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم هذا الفظ لم وفي لفظ البخاري الشغل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم
وفي رواية الترمذي وابن خزيمة انما قالت ما قضيت شيئا مما يكون على من رمضان الا في
شعبان حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث دلالة على جواز تأخير
فصل رمضان مطلقا سواء كان بعد رأيا وغيره عذرا لان الزيادة اعني قوله وذلك لما كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قد جزم بانها درجة جماعة من الحفاظ كما في النسخ واما
الظاهر اطلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لاسيما مع توفر دواعي ازواجه الى
واله عن الاحكام الشرعية فيكون ذلك اعني جواز التأخير مبدأ بالذم الموقوف لان
قوله ويظم كل يومه كينا استدلال به وجماعا ورد في معناه من قال بانها تلزم القدينة من
يضم ما فات عامه في رمضان حتى حال عليه رمضان آخر وهم الجمهور وروى عن جماعة
من الصحابة منهم ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وقال الطحاوي عن يحيى بن أكثم قال
وجده عن ستة من الصحابة لا أعلم لهم مخالفا وقال النخعي وأبو حنيفة وأصحابه نه
لا تجب القدينة لقوله تعالى فعدة من أيام أخر ولم يذكرها واجب بانها قد ذكرت في
الحديث كما تقدم ويدل على ثبوتها قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين
قال في البحر ونسخ التخيير لا ينسخ وجوبه على من أفطر مطلقا الا ما خصه الاجماع
وقال أبو عباس ان ترك الداء لغير عذرو جبت والا فلا وحكي في البحر عن الشافعي
انه ان ترك القضاء حتى حال عليه عذر لزمه والا فلا وأجيب عن هذين القولين بان الحديث
لم يفرق وقدينا انه لم يثبت في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء وأقوال الصحابة
لا حجة فيها وذهب الجمهور الى قول لا يدل على انه الحق والبرائة الامسية قاضية بعدم
وجوب الاشغال بالاحكام التكليفية حتى يقوم الدليل الناقل عنها ولا دليل هنا
فالظاهر عدم الوجوب وقد اختلف القائلون بوجوب القدينة هل يسقط القضاءهم أم لا

بدليل قوله في حديث آخر هن
(وان أي علمين) أي المواقيت
من غير أهل من قصر بالاهل
ثانيا ولا يذره من اهم وهو واضح
(من غير هن) أي غير أهل البلاد
المذكورة فلو مر الشامي على
ذي الحليفة كما فعل الا ان لزمه
الاحرام منها وليس له مجاوزتها
الى الحليفة التي هي مبقاته فان
أخر أساء ولزمه دم عند الجمهور
وأطلق النووي الاتفاق ونفي
الخلاف في شرحه لمسلم
والمذهب في هذه المسئلة فان
أرادني الخلاف في مذهب
الشافعي لم وان أرادني
الخلاف مطلقا فلا لان مذهب
مالك ان له مجاوزة ذي الحليفة
الى الحليفة ان كان من أهل الشام
أو مصر وان كان الافضل
خلافه وبه قال الحنفية وابن
المنذر من الشافعية وأما
التشكال ابن دقيق العيد قوله
ولا هل الشام الحليفة فانه شامل
من من أهل الشام بذى
الحليفة ومن لم يتر وقوله لمن أي
علمين من غير أهل من فانه شامل
لشامي اذا هو بذى الحليفة وغيره
فهما عومان قد تعارضا فأجاب
عنه الرولى ابن العرقى بأن المراد
بأهل المدينة من سلك طريق
سفرهم ومن مر على مبقاتهم
وحينئذ فلا اشكال ولا تعارض
ويخرج بهذا قول الجمهور (من

أراد الحج والعمرة) مع بيان يشتر بينهما أو الواو بمعنى أو وقية دلالة على جواز دخول مكة بغير احرام (ومن كان دون ذلك)
أي بين الميقات ومكة (فن) أي في مكانه من (حيث أنشأ) الاحرام أو السفر من مكانه الى مكة وهذه متفق عليه الاماروي

عن مجاهد قال ميثقات هؤلاء نفر مكة واستدل به ابن حزم على ان من ليس له ميثقات فيقاته من حيث انشا اولاد لانه
يختص عن كان دون الميثقات أي الى جهة مكة ١١٨ ويؤخذ منه ان من سافر غير قاصد للبيت فجاوز الميثقات

ثم بدله بعد ذلك التمسك انه يحرم
من حيث تجديد له الفصد
ولا يجب عليه الرجوع الى
الميثقات لقوله فمن حيث انشا
(حق أهل مكة) وغيرهم من هو
بها يملون ويجوز فيه الرفع
والكسر (من مكة) أي
لا يحتاجون الى الخروج الى
الميثقات للاحرام منه بل يحرمون
من مكة كالاتفاق الذي بين
مكة والميثقات فانه يحرم من مكانه
ولا يحتاج الى الرجوع الى
الميثقات ليحرم منه وهذا نص
بالحاج واختلف في أفضل
الاماكن التي يحرم منها وأما
المعترف بوجوب عليه ان يخرج الى
أدنى الحل قال المحب الطبري
لا أعلم أحدا جعل مكة ميثقاتا
للهجرة فتعزى له على الفان
واختلف في الفان فذهب
الجمهور الى أن حكمه حكم
الحاج في الإهلال من مكة وقال
ابن المأججون يجب عليه
الخروج الى أدنى الحل ووجهه
العمدة انما تدرج في الحج
فيما يحمله واحد كالطواف
والسعي عند من يقول بذلك وأما
الاحرام فجعله فيهما مختلف
وجواب هذا الاشكال ان
المقصود من الخروج الى الحل
في حق المعتمر ان يرد على البيت
الحرام من الحل فيصم كونه

فذهب الاكثر منهم الى انه لا يستقط وقال ابن عباس وابن عمر وقتادة وسعيد بن المسيب
انه يستقط والخلاف في مقدار القدية ههنا كان الخلاف في مقدارها في حق الشيخ العاجز
عن الصوة وقد تقدم بيانه قوله اذا مرض الرجل في رمضان الخ استدل به على وجوب
الاطعام من تركه من مات في رمضان بعد ان فات عليه بعضه وفيه خلاف والظاهر عدم
الوجوب لان قول الصحابة لا حجة فيه ووقع التردد في من مات آخر شعبان وقد رجح في البحر
عدم الوجوب لان الاصل البراءة قبل الدلالة وان تدرى في غيره سباني البحث عن هذا
قرية

• (باب صوم النذر عن الميت) •

(عن ابن عباس ان امرأة قالت يا رسول الله اني ماتت وعليها صوم نذر فأصوم عنها
فقال ارايت لو كان علي أمك دين فتضيته كان يؤدي ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن
أمك أخرجه وفي رواية ان امرأة ركبت البحر فنسذرت ان الله نجها ان تصوم شهرا
فانجها لله ففرضهم حتى ماتت فجاءت قرابة لها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فذكرت ذلك فقال صومي عنها أخرجه أحد والنسائي وأبو داود وعن عائشة ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه متفق عليه وعن بريدة
قال بينما أنا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتته امرأة فقالت اني تصدقت
على أمي بجارية وانما ماتت فتال وجب أجرها و ردها عليه كالميراث قالت يا رسول الله
انه كان عليها صوم شهر فأصوم عنها قال صومي عنها قالت انما لم تصح قط أفأصوم عنها قال
صومي عنها واه أحد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه ولمسلم في رواية صوم شهرين
قوله ان امرأة هي من جهينة كفاي البخاري قوله وعليها صوم نذر في رواية للبخاري
وعليها صوم شهر وفي أخرى له انه أنى رجل فسأل وفي رواية له أيضا وعليها خمسة عشر
يوما وفي رواية له أيضا وعليها صوم شهرين متتابعين قال في الفتح وقد ادعى بعضهم
ان هذا اضطراب من الرواة والذي يظهر تعدد الواقعة وأما الاختلاف في كون السائل
رجلا أو امرأة والمسؤول عنه أخا أو أم فلا يتدرج في وضع الاستدلال من الحديث
قوله ارايت الخ فيه مشروعية القياس ونسب الامثال ليكون أو نصح وأوقع في تنس
لسامع وأقرب الى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه وفيه
انه يستحب للمنفق التنبية على وجه الدليل اذا ترتب على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس
المستفتى وأدعى لادعائه وسباني مثل هذا في الحج ان شاء الله تعالى قوله فجاءت قرابة لها
هذا الرواية مطلقة فينبغي ان تحمل على الرواية المتقدمة كرايت قوله من مات وعليه

وانداعليه وهذا يصل لدار يخرج وجهه الى عرفة وهي من الحل ورجوعه الى البيت لطواف
الافاضة فجعل المقصود بذلك أيضا واختلف في جواز المواظبة مریدا التمسك فلم يحرم فقال الجمهور بانهم ويلزمه دم فاما

لزم الدم فيه دليل غير هذا وأما الائتم فلتترك الواجب وقد تقدم في حديث ابن عمر بلفظ فرضها وجاء بالفظي لم وهو خبر بمعنى
الامر والامر لا يرد بلفظ الخبر الا اذا أريد تأكيده وتأكيده الامر ١١٩ الوجوب وفي كتاب العلم لم يلفظ من

أين تأمرنا ان نل ولمسلم من
طريق عبد الله بن دينار عن ابن
عمر أمر رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أهل المدينة
وذهب عطاء والنخعي الى عدم
الوجوب ومقابله قول سعيد بن
جبير لا يصح حجه وبه قال ابن حزم
وقال الجمهور ولورجع الى الميقات
قبل الناس بانفسك سقط عنه
الدم وقال أبو حنيفة بشرط ان
يهود مايبا وقال مالك بشرط ان
لا يبعده وأحمد لا يسقط شيء
والافضل في كل ميقات أن
يحرم من طرفه الا بعدة من مكة
فلو أحرمت من طرفه الا قرب جاز
عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنه ما ان رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم أناخ) أي أبرك
راحته (بالطعام التي بذى
الحليفة) ونزل عنها (فصلي بها)
في ذهابه ركعتي الا حرام أو العاصم
ركعتين أو في الرجوع لحديث
ابن عمر الثاني واذا رجع صلى
بذى الحليفة ولا مانع من أنه كان
يقعد ذلك ذهابا وايابا (وكان
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
يقعد ذلك) المذكور ومن
الصلاة اتباعا وافتداه صلى الله
عليه وآله وسلم (وعنه) أي
عن ابن عمر (رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم كان يخرج) من المدينة

صيام هذه الصيغة عامة لكل مكلف وقوله صام عنه وليه خبر بمعنى الامر تقديره فليصم
وفيه دليل على انه يصوم الولي عن الميت اذا مات وعليه صوم أي صوم كان وبه قال
أصحاب الحديث رجاعة من محمد بن الشافعية وأبو ثور ونقل البيهقي عن الشافعي أنه علو
القول به على صفة الحديث وقد صح وبه قال الصادق والناضر والمؤيد بالله والاوزاعي
وأحمد بن حنبل والشافعي في أحد قولي قال البيهقي في اختلافات هذه السنة ثابتة لا أعلم
خلافها بين أهل الحديث في صحتها والجمهور على ان صوم الولي عن الميت ليس بواجب
وبالغ امام الحرميين ومن تبعه فادعوا الاجماع على ذلك وتعتب بان بعض أهل الظاهر
يقول بوجوبه وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي في الجدي الى انه لا يصام عن الميت
مطلقا وبه قال زيد بن علي والهادي والقاسم وقال الليث وأحمد واسحق وأبو عبيد انه
لا يصام عنه الا بالذروة كالماتعون مطلقا يروى عن ابن عباس انه قال لا يصل أحد
عن أحد ولا يصم أحد عن أحد أخرجه النسائي بإسناد صحيح من قوله وروى مثل
عبد الرزاق عن ابن عمر من قوله وبما أخرجه عبد الرزاق عن عائشة انها قالت
لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنكم قالوا فما أتيتك ابن عباس وعائشة بخلاف
ماروي به دل ذلك على أن العمل على خلاف ماروي به قال في الفتح وهذه قاعدة
لهم معروفة الا ان الآثار عن عائشة وابن عباس فيها ما يمنع من
الصيام الا الاثر الذي عن عائشة وهو ضعيف جدا انتهى وهذا بناء من صاحب
الفتح على ان لفظ حديث ابن عباس باللفظ الذي ذكره هناك وهو انه قال كان لا يصوم
أحد عن أحد ولو امكنه ذكره في التخصيص باللفظ الذي ذكرناه سابقا والحق ان الاعتبار
بما رواه الصحابي لا بما رواه الكلام في هذا بسوط في الاصول والذي روى مرفوعا
صريح في الرد على الماتعين وقد اعذرنا بان المراد بقوله صام عنه وليه أي فعل عنه
ما يقوم مقام الصوم وهو الاطعام وهذا ذر باردا لا يتمسك به منصف في مقابلة
الاحاديث الصحيحة ومن جملة اعذارهم ان أهل المدينة على خلاف ذلك وهو عذر
أبرد من الاول ومن اعذارهم ان الحديث مضطرب وهذا انتم اهتم في حديث ابن عباس
لم يتم في حديث عائشة فانه لا اضطراب فيه بالريب وتمسك القائلون بانه يجوز في الذر
دون غيره بان حديث عائشة مطلق وحديث ابن عباس مقيد فيحمل عليه ويكون المراد
بالصيام صيام الذر قال في الفتح وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما حديث ابن عباس
صورة مستقلة يسأل عنها من وقعت له وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد
وقعت الاشارة في حديث ابن عباس الى نحو هذا العموم حيث قال في آخره فدين الله
أحق ان يقضى انتهى وانما قال ان حديث ابن عباس صورة مستقلة يعني انه من
التنصيص على بعض افراد العام فلا يصلح تخصيصه ولا تنقيده كما تقر في الاصول قوله
صام عنه وليه لفظ البراء فليصم عنه وليه ان شاء قال في مجمع الزوائد واسناده حسن قال

(من طريق الشجرة) التي عند مسجد ذى الحليفة (ويدخل) الى المدينة (من طريق المرس) بتشديد الراء موضع نزول
المسافر آخر الليل أو مطلقا وهو أسفل من مسجد ذى الحليفة فهو أقرب الى المدينة منها قال في الفتح وحصل من الشجرة

والمعروض على ستة أميال من المدينة لم يكن المعروض أقرب قال ابن بطال كان صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك كما يفعل
 في العيدين يذهب من طريق ويرجع ١٢٠ من أخرى وقد قال بعضهم إن نزوله هناك لم يكن قصدا وإنما

ممكن اتفاقا حكاه ابن
 الفاضل في أحكامه عن محمد بن
 الحسن ونعقبه والعصم أنه كان
 قصد التلايدخل المدينة لئلا
 ويدل عليه قوله لا تأتي وبات
 حتى يصبح ولمعنى فيه وهو التبرك
 به (وان رسول الله صلى الله
 عليه وآله) ولم كان اذا خرج
 الى مكة (صلى) بلقظ المضارع
 (في مسجد الشجرة واذا رجع)
 من مكة (صلى بذي الحليفة يطن
 الوادي وبات) بذي الحليفة
 (حتى يصبح) ثم توجه الى المدينة
 لئلا يفاجأ الناس أهاليهم - م -
 (عن عمر رضي الله عنه قال
 سمعت النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم بوادي العقيق) أي فيه
 وهو بقرب البقيع بينه وبين
 المدينة أربعة أميال (يقول
 أنا في الليلة آت من ربي) هو
 جبريل عليه السلام (فقال صل
 في هذا الوادي المبارك) أي
 وادي العقيق وروى الزبير بن
 بكار في أخبار المدينة أنه لما
 رجع من المدينة فوجد في مكان
 فقال هذا عقيق الأرض فسمى
 العقيق لكن ليس هذا من قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم حتى
 يطابق الترجمة بل حكاه عن قول
 الآتي الذي أتاه وقد روى
 ابن عدي من طريق يعقوب
 ابن ابراهيم الزهري عن هشام

في الفتح اختف المجيزون في المراد بقوله فليل كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل
 عمة بنته والاول أرجح والثاني قريب ويرد الثالث قصة المرأة التي سألت عن تذرأها قال
 واختلقوا هل يختص ذلك بالولي لأن الأصل عدم النيابة في العبادة البدنية ولأنهم عبادة
 لا يدخلها النيابة في الحياة فكذلك في الموت لا ما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد
 ويقتضي الباقي على الأصل وهذا هو الرابع وقيل لا يختص بالولي فلو أمر أجنبي باب يصوم
 عنه اجزا وقيل يصح استئصال الأجنبي بذلك وذكر الولي لكونه الغالب وظاهر صنيع
 البخاري اختيار هذا الأخير به جزم أبو الطيب الطبري وقواه بتشبيهه صلى الله عليه وآله
 وسلم ذلك بالدين والدين لا يختص بالقريب انتهى وظاهر الأحاديث أنه يصوم عنه وإياه
 وإن لم يوص بذلك وإن من صدق عليه اسم الولي لغة أو شرعا أو عرفا صام عنه ولا يصوم
 عنه من ليس بولي ومجرد التمثيل بالدين لا يدل على أن حكم الصوم كحكمه في جميع
 الأمور قوله وردها عليه كالميراث فيه دليل على أنه يجوز لمن ملك قريبا له عينا من
 الأعيان ثم مات القريب بعد ذلك وورثه أن يملك تلك العين وقد سبق الكلام على هذا
 في كتاب الزكاة قوله قال يحيى عنها فيه دليل على أنه يجوز لابن أبي يحيى عن أمه أو أبيه
 وإن لم يوص وسباني الكلام على ذلك في الحج إن شاء الله تعالى

• (أبواب صوم التطوع) •

• (باب صوم ست من شوال) •

(عن أبي أيوب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام رمضان ثم أتبعه ستا
 من شوال فذلك صيام الدهر رواه الجماعة إلا البخاري والذي في ورواه أحمد من حديث
 جابر وعن ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من صام رمضان وستة أيام
 بعد الله طر كان تمام السنة من جابها خمسة فله عشر أمثالها رواه ابن ماجه) حديث
 ثوبان أخرجه أيضا النسائي وأحمد والدارمي والبخاري وفي الباب عن جابر عند أحمد وعبد
 ابن حميد والبخاري وهو الذي أشار إليه المصنف وفي إسناده عمرو بن جابر وهو ضعيف كذا
 في مجمع الزوائد وعن أبي هريرة عند البخاري وأبي نعيم والطبراني وعن ابن عباس عند
 الطبراني في الأوسط وعن البراء بن عازب عند الدارقطني وقد استدل بأحاديث الباب على
 استحباب صوم ستة أيام من شوال واليه ذهب الشافعي وأحمد ودود وغيرهم وبه قالت
 العترة وقال أبو حنيفة ومالك يكره صومها واستدل على ذلك بأنه رجمان وجريم أو هو
 باطل لا يليق بعامل فضلا عن عالم نصب مثله في مقابلة السنة الصحيحة الصريحة وأيضا
 يلزم مثل ذلك في سائر أنواع الصوم المرغب فيها ولا قائل به واستدل مالك على الكراهة بما
 قال في الموطأ من أنه ما رأى أحدا من أهل العلم يصومها ولا يحنى أن الناس إذا تركوا

العمل

ابن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا فحتموا بالعقيق فله مبارك فكان البخاري أشار الى هذا

وتحتموا أمر بالتخيم أي النزول هناك لئلا يكون يحيى ابن الجوزي في الموضوعات أنه تعصيف وإن الصواب بالمنطاة الفوقية

من الختام وانما قاله انجاء لانه وقع في معظم الطرق ما يدل على انه من التخصيم وهو من طريق يعقوب بن الوليد عن هشام
بالفظه وقد وقع في حديث عمر بن الخطاب واما بالعقب ١٢١ فان جبريل أتاني به من الجنة الحديث

والسنة سنة ضعيفة قاله في الفتح
(وقد عرفت في حجة) أي قل جعلتها
عمرة وهذا دل على انه صلى الله
عليه وآله وسلم كان قارنا وأبعد
من قال معناه عمرة مدرجة في حجة
أي أن عمل العمرة يدخل في عمل
الحج فيجزي لهم اطواف واحد
ومن قال ان معناه ان يعقروا في
ثلاث السنة بعد فراغ حجة فهذا
أبعد من الذي قبله لانه صلى الله
عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك نعم
يحتمل أن يكون أمر بان يقول
ذلك لأصحابه ليعلمهم مشروعية
القران وهو كقوله دخلت
العمرة في الحج قاله الطبري
واعترضه ابن المنير في الحاشية
فقال ليس نظيره لان قوله دخلت
الحج تأسيس قاعدة وقوله عمرة
في حجة بالتنكير يستدعي الوحدة
وهو إشارة الى الفعل الواقع من
القران اذ ذلك قال الحافظ ابن
عبر ويؤيده ما في كتاب الاعتصام
بالفظه عمره وحجة بواو العطف
وفي الحديث فضل العقيق
كفضل المدينة وفضل الصلاة
فيه وفيه استحباب نزول الحاج
في منزلة قريبة من البلاد ومبيتهم
بها يجتمع اليهم من تأخر منهم
عن أراد مرافقتهم وليستدرك
حاجته من نسج امه لا فيرجع
اليها من قرب وهذا الحديث
أخرجه في المزارعة والاعتصام

العمل بسنة لم يكن تركهم دليلا ترد به السنة قال النووي في شرح مسلم قال أصحابنا
والافضل أن تصام الست متواليمة عقب يوم النطر قال فان فرقها أو أخرها عن أو ثل
شوال الى آخره حصاة فضيلة المتابعة لانه يصدق انه أتبعه ستامن شوال قال قال العلماء
وانما كان ذلك كصيام الدهر لان السنة بعشر أمثالها ف رمضان بعشرة أشهر والسنة
بشهرين وقد جاء في حديث مرفوع في كتاب النسائي قوله ستامن شوال على صيغة
المؤنث ولو قال سنة بالهاء لكان صحيحا لان المعدود المميز اذا كان ضمير مذكور انقطعا
جاءت كبر معززة وتأنيده يقال صمتا وستة وخمسا وخمسة وانما يلزم اثبات الهاء مع
المذكور اذا كان مذكورا وانقطعا وحدها مع المؤنث اذا كان كذلك وهذه قاعدة مسلوكة
صرح بها أهل اللغة وأئمة الأعراب قوله بعد انظر الى هذا اليوم الذي ينظر فيه وهو
يوم عيد الاطراف فيعمل المطلق على المقيد ويكون المراد بالست ثاني الاطراف الى آخره
ولكنه يبقى النظر في البعدية المذكورة هل يلزم ان تكون متصلة بيوم الفطر بلا فصل
أو يجوز اطلاقها على كل يوم من أيام شوال لكونها بعد يوم الفطر وهكذا يقال في قوله
ثم أتبعه ستا لان الاتباع يحتمل ان يكون بلا فاصل بين التابع والمتبوع لا بما لا يصلح
للصوم وهو يوم الفطر ويحتمل ان يجوز اطلاقه مع الفاصل وان كثرهما كان التابع
في شوال

• (باب صوم عشر ذي الحجة وتا كيد يوم عرفة لغير الحاج) •

(عن حصة قالت أربع لم يكن يدعون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صيام
عاشوراء والعشر وثلاثة أيام من كل شهر والركعتين قبل الفداقروا أحمد والنسائي
وعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين
ماضية ومستقبله وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية ورواه الجماعة الا البخاري
والترمذي وعن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم
عرفة بعرفات رواه أحمد وابن ماجه وعن أم الفضل أنهم شكوا في صوم النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يوم عرفة فارسلت اليه بلبن فشرب وهو يحطب الناس بعرفه متفق عليه
وعن عتبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة ويوم النحر وأيام
التشریق عيدنا أهل الاسلام وهي أيام اكل وشرب رواه الخمسة الا ابن ماجه ومحمد
الترمذي حديث حصة أخرجه أبو داود ولكنه لم يسمها بل قال عن بعض أزواج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقظة قالت كان يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة
أيام من كل شهر وأول اثنين من الشهر والخميس وقد اختلف فيه على هندية بن خالد فرواه
عن امراته عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى عنه عن حصة وروى عنه

١٦ نيل ح وأبو داود في الحج وكذا ابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه يرى) بضم الهمزة أي في المنام وفي رواية كريمة رؤى بتقديم الراء أي رآه غيره (وهو

معروض) على لفظ اسم القاعل من التعريس وفي رواية في معروض بفتح الراء لانه اسم مكان (بذي الحليفة يطن الوادي) أي وادي العقيق كمال عليه حديثه ١٢٢ السابق (قيل له انك بيطع امة باركة في من يعلى بن أمية) التميمي

المعروف بابن منية بضم الميم وسكون النون رفح التميمية وهي أمه وقبل جدته (رضي الله عنه أنه قال لعمر) بن الخطاب (رضي الله عنه أرنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين يوحى اليه قال فينبأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالجمعة) بكسر الجيم واسكان العين وتحذف الراء كما ضبط جماعة من اللغويين ومحتق المحدثين ومنهم من ضبطه بكسر العين وتشديد الراء عليه أكثر المحدثين قال صاحب المطالع أكثر المحدثين يشددون أو أهل الألب بخطونهم ويخففونها وكلاهما صواب (ومعه) صلى الله عليه وآله وسلم (نفر من أصحابه) جماعة منهم وكان ذلك في سنة ثمان (جاءه رجل) قال في الفتح لم أعرف اسمه لكن ذكر ابن فتحون في الذيل عن تميم الطرطوشي ان اسمه عطاء بن منية قال بن فتحون فان ثبت ذلك فهو أخو يعلى الراوي (فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل أكرم مرة وهو متضخم) أي متلطمخ (بطيب فسكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساعة فجاءه الوحي فاشار عمر رضي الله عنه إلى بخت وعلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثوب

عن أم سلمة وبتقدم في كتاب العبد من أحاديث قدل على فضيلة العمل في عشر ذي الحجة على العموم والصوم مندرج تحتها وأما ما أخرجه مسلم عن عائشة أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصام في العشرة قط وفي رواية لم يصم العشرة قط فقال العلماء المراد انه لم يصمها العارض مرض أو سحر أو غيرهما أو ان عدم رؤيته له صامها فيستلزم عدمه على انه قد ثبت من قوله ما يدل على مشروعية صومها كافي حديث الباب فلا يقدح في ذلك عدم الفعل وحديث أبي قتادة روى من طريق جماعة من الصحابة منهم زيد بن أرقم وسهل بن سعد وقتادة بن النعمان وابن عمر عند الطبراني ومن حديث عائشة عند أحمد وفي الباب عن أنس وغيره وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا أبو دارود والنسائي والحاكم والبيهقي وصححه بر خزيمة والحاكم وفي اسناده مهدي الهجري وهو مجهول ورواه العقباني في الضعفاء من طريقه وقال لا يتابع عليه قال وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأسانيد جياد انه لم يصم يوم عرفة بها ولا يصح عنه شيء عن صيامه وحديث أم الفضل أخرجه نحوه الشيخان من حديث مجهولة وأخرجه النسائي وترمذي وابن حبان من حديث ابن عمر بالنظر بحيث سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يصم ومع أبي بكر كذلك ومع عثمان فلم يصم وأنالا أصومه ولا أمر به ولا انتهى عنه وأخرجه النسائي من حديث ابن عباس وحديث عقبة في معناه أحاديث باقية ذكر بعضها في باب انتهى عن صوم العبد من أيام التمر يق قول صيام عاشوراء سيأتي البحث عنه وكذلك يأتي الكلام على قوله وثلاثة أيام من كل شهر قول والعشرون دليل على استحباب صوم عشر ذي الحجة وعلى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم يوم عرفة ورواية أبي داود التي قد مرنا بالنظر في ذي الحجة قول صوم يوم عرفة يكفر بتبين الخ في بعض النسخ الحديث احتسب على الله ان يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وقد استشكل تكفيره السنة الآتية لان التكفير التغطية ولا تكون لشيء قد وقع وأجيب بان المراد يكفره بعد وقوعه أو المراد انه يأنف به فلا يأتي بذنب فيه بسبب صيامه ذلك اليوم وقد ثبت ذلك جماعة من المعتزلة وغيرهم بالصغار قال النووي فان لم تكن صغائر كفر من الكبائر وان لم تكن كبائر كما زيادة في رفع الدرجات والحديث يدل على استحباب صوم يوم عرفة وكذلك الأحاديث الواردة في معناه التي قدمنا الإشارة اليها وإلى ذلك ذهب عمرو وعائشة وابن الزبير واسامة بن زيد وعثمان بن أبي العاص والعروة وكان ذلك يحجب الحسن ويحكمه من عثمان وقال قتادة انه لا بأس به انه لم يضعف عن الدعاء ونحوه البيهقي في المعرفة عن الشافعي في القديم واختاره الخطابي والمتولي من الشافعية وروى في الفتح عن الجمهور انه يستحب افطاره حتى قال عطاء من افطاره ليلة قوى به على الذكركا له مثل أجرة الصائم وقال يحيى بن سعيد انه يصارى انه يجب فطار يوم عرفة للعلاج واعلم ان ظاهر حديث أبي قتادة لمذكور في الباب انه يستحب صوم

قد أطل به) أرجو ان الثوب له كالأطلة يستظن به (فادخلت رأي) ليراه صلى الله عليه وآله وسلم حال نزول الوحي وهو محمول على ان عمر رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره الاطلاع عليه في ذلك الوقت لان فيه تقوية يوم

الايان بمشاهدة حال الوحي الكريم (فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر الوجه وهو يقط) من الغائط وهو صوت النفس المتردد من النائم والمغمى عليه من شدة ثقل الوحي أي ينفتح

١٢٣

أبي حاتم ان الآية التي أنزلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ قوله تهالي وأتموا الحج والعمرة لله ويستفاد منه ان المأمور به وهو الاتمام يستدعي وجوب اجتناب ما يقع في العمرة (ثم مرى عنه) صلى الله عليه وآله وسلم أي كشف عنه شيئا فشيئا وروى بتخفيف الراأي كشف عنه ما يشاء من ثقل الوحي يقال سرت الثوب وسريته نزعتة والتشديد أكثر لافادة التدريج (ان قال ابن السائل عن العمرة فأتى برجل فقال اغسل الطيب الذي بك) وهو أعم من أن يكون بشوبه أو يدها أنه واستدل به على منع استدامة الطيب بعد الاصرام للامر بغسل أثره من الثوب والبدن اعموم قوله اغسل الطيب الذي بك وهو قول مالك ومحمد بن الحسن وأجاب الجمهور بارساء قصة يعلى كانت بالجرانة سنة ثمان وبالاخلاف كما مر وقد ثبت عن عائشة انها طيبته صلى الله عليه وآله وسلم يدها في حجة الوداع سنة عشر وبالاخلاف وانما يؤخذ بالآخر فالآخر من الامر (ثلاث مرات) هو نص في تكرار الغسل أو المعنى قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات اغسل الثوب

يوم عرفة مطلقا ظاهر حديث عتبة بن عامر المذكور في الباب أيضا انه يكر صومه مطلقا للجملة له قرياني الذي يوم النحر وأيام التشريق وتعليل ذلك انه عيد وانما أيام كل وشرب وظاهر حديث أبي هريرة انه لا يجوز صومه بعرفات فيجمع بين الاحاديث بان صوم هذا اليوم مستحب لكل أحد مكره لمن كان بعرفات حاجا والحكمة في ذلك انه ربما كان مؤديا الى الضعف عن الدعاء والذكر يوم عرفة هنالك والقيام باعمال الحج وقيل الحكمة انه يوم عيد لاهل الموقف لاجتماعهم فيه وبؤيد حديث أبي قتادة وقيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما أنظر فيه موافقة يوم الجمعة وقد نهي عن افراذه بالصوم كما سيأتي ويرد هذا حديث أبي هريرة المصريح بالنهي عن صومه مطلقا قوله فشرب وهو يخطب فيه دليل على جواز الاكل والشرب في احوال من غير كره هذوي رواية البخاري من حديث ميمونة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشربه والناس ينظرون اليه قوله عيد فاهل الاسلام فيه دليل على ان يوم عرفة وبقية أيام التشريق التي بعد يوم النحر أيام عيد

• (باب صوم المحرم وتا كيد عاشوراء) •

(قد سبق انه صلى الله عليه وآله وسلم سئل أي الأيام بعد رةضان أفضل قال شهر الله المحرم وعن ابن عباس وسئل عن صوم عاشوراء فقال ما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صام يوما يطاب فضله على الايام الا هذا اليوم ولا شهر الا هذا الشهر يعني رمضان وعن عائشة قالت كان يوم عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصومه فلما قدم المدينة صامه وأمر الناس بصيامه فلما فرض رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه وعن سلمة بن الأكوع قال أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أسلم ان اذن في الناس ان من كان اكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء وعن عائشة ان الاشعث بن قيس دخل على عبد الله وهو يطعم يوم عاشوراء فقال يا أبا عبد الرحمن ان اليوم يوم عاشوراء فقال قد كان يصام قبل ان ينزل رمضان فلما نزل رمضان ترك فان كنت مقطرا فاطم وعن ابن عمر ان اهل الجاهلية كانوا يصومون يوم عاشوراء وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صامه والمسلمون قبل ان يفرض رمضان فلما فرض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يوم عاشوراء يوم من أيام الله فمن شاء صامه وكان ابن عمر لا يصومه الا ان يوافق صيامه وعن أبي موسى قال كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود وتخصه عبادنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموه انتم وعن ابن عباس قال قدم النبي صلى الله

فلا يكون فيه تنصص على أمره بثلاث غلات وعلى الاقل فهمه ابن المنبر لكن لو كان في الحديث ما يدل على ان الخلق كان في الثوب أمكن ما قاله لكن ظاهره ان الخلق كان في بدنه لاني ثيابه اقوله وهو متضمن بطيب واذا كان الخلق في البدن

أمكن ان تزول رائحته ولونه بالكاهة بغسله ثلاث مرات لان خلق الطيب بالبدن اخف من ملوئه بالثوب قاله في المصباح
(وانزع عنه الجلبة واصنع في عمرتك كما تصنع ١٢٤ في جنتك) وعند مسلم من طريق قيس بن سعد عن عطاء في هذا الحديث

عليه وآله وسلم فرأى اليهود تصوم عاشوراء فقال ما هذا قالوا يوم صالح نحيى الله فيه
موسى وبني اسرائيل من عدوهم فصامه موسى فقال انا اسقى موسى منكم فصامه
وأمر بصيامه وعن معاوية بن أبي سفيان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول ان هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء صام ومن شاء
فليس بضر متفق على هذه الاحاديث كلها واكثرها يدل على ان صومه واجب ثم نسخ ويقال
يجب بحال بدليل خير معاوية وانما نسخنا كيدا لخصمنا (قوله قد سبق انه صلى الله
عليه وآله وسلم سئل الخ هذا الحديث ذكره المصنف رحمه الله تعالى في باب ما جاء في قيام
الليل من أبواب صلاة التطوع وهو للجماعة الا البخاري عن أبي هريرة وفيه دليل على
ان افضل صيام التطوع صوم شهر المحرم ولا يعارضه حديث أنس عند الترمذي قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الصوم افضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم
رمضان لان في اسناده صدقة بن موسى وليس بالقوي ومعايدل على فضيلة الصيام
في المحرم ما أخرجه الترمذي عن علي عليه السلام وحسنه انه سمع رجلا يقول رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وهو قاعد فقال يا رسول الله أي شهر تأمرني ان أصوم بعد شهر
رمضان فقال ان كنت ما تأم بعد شهر رمضان فصم المحرم فانه شهر الله فيه يوم نأب فيه على
قوم ويترب فيه على قوم وقد امتدح كل قوم اكلار النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صوم
شعبان دون المحرم مع كون الصيام فيه افضل من غيره وأجيب عن ذلك بجوابين الاول
انه صلى الله عليه وآله وسلم انما علم فضل المحرم في آخر حياته والثاني انه كان يعرض له
فيه سفر أو مرض أو غيره مما قولاه عن صوم عاشوراء قال في الفتح هو بالمدعى المشهور
وحكى فيه النصر وزعم ابن ديدانه اسم اسلامي وأنه لا يعرف في الجاهلية ووردت ابن
دحية بان ابن الامرابي حكى انه سمع في كلامهم شيوخه كذا في الفتح وصح حديث عائشة
المدكور في الباب ان الجاهلية كانوا يصومونه ولكن صومهم له لا يصح بل ان يكون
مسمى عندهم بذلك الاسم قال في الفتح ايضا واختلف أهل الشرع في تعيينه فقال الاكثر
هو اليوم العاشر قال القرطبي عاشوراء معدول عن عاشره للمبالغة والتعظيم وهو
في الاصل مائة ليلة العاشرة لانه مأخوذ من العشر الذي هو اسم التقدير واليوم مضاف
اليها فاذا قيل يوم عاشوراء كانه قيل يوم الليلة العاشرة انهم لم يراعوا دلالة عن الصفة
غلبت عليه الاسمية فامتدوا عن الموصوف فذهبوا الى ليلة فصار هذا للنظر علماء على
اليوم العاشر وذكر أبو منصور الجواليقي انه لم يسمع قاعولا هذا الا هذا وصاروا وساروا
والولا من اصاروا الساروا لقال لزين بن المنبهي الاكثر على ان عاشوراء هو اليوم
العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية وقيل هو اليوم التاسع
على الاول اليوم مضاف لليلة الماضية وعلى الثاني هو مضاف لليلة الآتية وقيل

فقال ما كنت صائما في جنتك
فاصنع في عمرتك وهو دال على
انه كان يعرف اعمال الحج فيه بل
ذلك قال ابن العربي كما هم كانوا
في الجاهلية يخلعون الثياب
ويجتنبون الطيب والاحرام
اذ حجوا وكانوا يتساهلون في
ذلك في لعمرة فاخبره النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ان حجراهما
واحد وقال ابن المنبر في الحاشية
قوله واصنع معناه ترك لان المراد
بيان ما يجنبه المحرم فيؤخذ
منه فائدة حسنة وهي ان الترك
فعل قال وما قول ابن بطال أراد
الادعية وغيرها مما يشترك فيه
الحج والعمرة فنيته نظير
لان التروك مشتركة بخلاف
الاعمال فان في الحج أشياء زائدة
على العمرة كالوقوف وما بعده
وقال لنووي كما قال ابن بطال
وزاد ويقتضى من الاعمال
ما يختص به الحج وقال ابابجي
المأمور به غير نزع الثوب وغسل
الخلق لانه صرح لهما فلم يبق
الا الغيبة كذا قال ولا وجه
لهذا الحصر بل الذي تبين من
طريق أخرى ان المأمور به
العمل والنزع وذلك ان عند
مسلم والنسائي من طريق سفيان
عن عمرو بن دينار عن عطاء في
هذا الحديث فقال ما كنت
صائما في جنتك قال أنزع عن هذه

الثياب وأغسل عن هذا الخلق فقال ما كنت صائما في جنتك واصنع في عمرتك وستدل بهذا
الحديث على ان من أصابه طيب في اجرامه فاسيا أو جاهلا ثم علم فبادر الى ازالته فلا كفارة عليه وقال مالك ان طال ذلك لزمه

دم وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية يجب مطلقا وعلى أن المحرم إذا صار عليه غميط نزع ولا يلزمه تمزيقه ولا شقه خلافا للثوري
والشعبي حيث قال لا ينزع من قبل رأسه ولا يصير من طيل رأسه أخرجه ابن أبي شيبة عنهم ما روى عن علي

١٢٥

نحوه وكذا عن الحسن وأبي
قلاية وقد وقع عند أبي داود
إخلع عنك الجبة فخلعها من قبل
رأسه وعلى أن المفتي أو الحاكم
إذا لم يعلم الحكم منك حتى يبين
له وعلى أن بعض الأحكام ثبت
بالوحي وإن لم يكن مما يتلى وعلى
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لم يكن يحكم بالاجتهاد إلا إذا
لم يحضره الوحي ورواه حديث
الباب مكينون الشيخ البخاري
فيمصرى وفي سنده انقطاع إلا
أن كان صفوان حضر مراجعة
يعلى وعمر فيكون مقصدا لآله
قال إن يعلى قال لعمر ولم يقل
إن يعلى أخبر أنه قال لعمر قال
الحافظ في الفتح لكن سبأ في
أبواب العمرة من وجه آخر عن
صفوان بن يحيى عن أبيه فذكر
الحديث وأخرجه أيضا في
فضائل القرآن والمغازي ومسلم
في الحج وكذا أبو داود والترمذي
والنسائي (عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
ورضى عنها قالت كنت أطيب
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم لأحرمة) أي لأجل
أحرمة (حسين بحرم) أي قبل
أن يحرم كما هو لفظ رواية مسلم
والترمذي لأنه لا يمكن أن يراد
بالأحرار هنا فعل الأحرار فإن
التطيب في الأحرار ممتنع بلا

أنما سمى يوم التاسع عاشوراء أخذ من أوراد الأبل كانوا إذا رعدوا الأبل ثمانية أيام ثم
أوردوها في التاسع قالوا ورواهنا عشر أبكر العين وروى مسلم من حديث الحكم بن
الأعرج انتهت إلى ابن عباس وهو متوسد رداءه فقلت أخبرني عن يوم عاشوراء قال إذا
رأيت هلال المحرم فاعدوا صبح يوم التاسع صائمت أهلكذا كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يصوم قال نعم وهذا ظاهره أن يوم عاشوراء هو التاسع انتهى كلام الفتح وقد
تأول قول ابن عباس هذا الزين بن المنير بأن معناه أنه ينوي الصيام في الليلة المتعقبة
للتاسع وقواء الحافظ بحديث ابن عباس إلا أني أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا كان
المقبل أن شاء الله صمنا التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي قال فإنه ظاهر في أنه صلى الله
عليه وآله وسلم لم كان يصوم العاشر وهم يصوم التاسع فثبت قبل ذلك وأقول الأولى أن
يقال إن ابن عباس أرشد السائل إلى اليوم الذي يصام فيه وهو التاسع ولم يجب عليه
بتعيين يوم عاشوراء أنه اليوم العاشر لأن ذلك مما لا يستل عنه ولا يتعلق بالسؤال عنه
فائدة فإن ابن عباس لما فهم من السائل أن مقصوده تعيين اليوم الذي يصام فيه أجاب
عليه بأنه التاسع وقوله نعم بعد قول السائل أهلكذا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصوم يعني ثم هكذا كان يصوم لو بقي لأنه قد أخبرنا بذلك ولا بد من هذا لأنه صلى الله عليه
وآله وسلم مات قبل صوم التاسع وتأويل ابن المنير في غاية البعد لأن قوله وأصبح يوم
التاسع صائما لا يحتمل له وسبب الكلام ابن عباس تأويل آخر قوله ما علمت الخ هذا
يقضي أن يوم عاشوراء أفضل الأيام للقيام بعد رمضان ولكن ابن عباس أسند ذلك إلى
أبيه فليس فيه ما يردع لم غيره وقد تقدم أن أفضل الصوم بعد رمضان على الإطلاق صوم
المحرم وتقدم أيضا في الباب الذي قبل هذا أن صوم يوم عرفة يكفر سنتين وصوم يوم
عاشوراء يكفر سنة وظاهره أن صيام يوم عرفة أفضل من صيام يوم عاشوراء قوله فلم
قدم المدينة صامه فيه تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء وهو أول قدره
المدينة ولا شك أن قدره كان في ربيع الأول فحينئذ كان الأمر بذلك في أول السنة
الثانية وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فلهذا لم يقع الأمر بصوم عاشوراء
لأن سنة واحدة ثم فوض الأمر في صومه إلى المتطوع قوله من شاء صامه ومن شاء
تركه هذا يرد على من قال يبقاه فرضية صوم عاشوراء كما نقله القاضي عياض عن بعض
السلف ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه ليس إلا بشرط والإجماع على أنه مستحب
وكان ابن عمر يكره قصده بالصوم ثم انعمت الإجماع بعده على الاستحباب قوله وعن سادة
ابن الأكواع قد تقدم شرح هذا الحديث في باب الصبي يصوم إذا طاق قوله إن أهل
الجاهلية كانوا يصومون الخ في حديث عائشة أنها كانت تصومه قريش قال في الفتح
وأما صيام قريش لعاشوراء لمعلمهم تلقوه من الشرع السالف كانوا يعظمونه بكثرة
العبادة وغير ذلك قال الحافظ ثم رأيت في المجلس الثالث من مجالس الباغندي الكبير

شذوذا المراد إرادة الأحرار وقد دل على ذلك رواية أنس في حديثه أراد الأحرار وحقيقة قولها كنت أطيب تطيب بدنه
ولا يتناول ذلك تطيب ثيابه وقد دل على اختصاصه بهذه الرواية الأخرى التي فيها كنت أجود ويص الطيب على رأسه

ولحمته وقد اتفق الشافعية على انه لا يستحب تطيب الثياب عند ارادة الاحرام وشذ المتولي الخكي قولاً باستحبائه نعم في جواز خلافه والاصح الجواز فلو

١٢٦

نزعته ثم لبسه فني وجوب القدية وجهان صحيح البغوي وغيره

الوجوب (ولعله) أي فحمله من محظورات الاحرام بعد ان يرمى ويحلق (قبيل ان يطوف بالبيت) طواف الافاضة وفيه استحباب الطيب عند الاحرام وجواز استدامته بعد الاحرام وانه لا يضر بقاء لونه ورائحته وانما يحرم ابتداءه في الاحرام وهو قول الجمهور وعن مالك يحرم لكن لا قدية وقال محمد بن الحسن يكره ان يتطيب قبل الاحرام بما بقي منه بعد الاستحباب ايضا بعد التحلل الاول قبل الطواف وادعى بعضهم ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم قاله المهاب وابن التمار وأبو الفرج من المالكية ورجحه ابن العربي ونهق بانه انما انصرت لاثبت بالقياس (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول) أي يرفع صوته بالتلبية حال كونه (ملبدا) شعر رأسه بنحو الصمغ فينظم الشعر ويلصق بعضه ببعض احترازاً عن تمططه وتقهله انما يفعل ذلك من يطول مكنه في الاحرام واستقيده منه استحباب التلبيد وقد نص عليه الشافعي وهذا الحديث أخرجه أيضا في اللباس وكذا مسلم وأبو داود

عن عكرمة انه سئل عن ذلك فقال أذنت قريش ذنبا في الجاهلية فعظم في صدورهم فقيل لهم صوموا عاشوراء يكره ذلك انتهى قوله فرأى اليهود تصوم عاشوراء في رواية لمسلم فوجد اليهود صياما وقد استشكل ظاهر هذا الخبر لاقتضائه انه صلى الله عليه وآله وسلم حين قدومه المدينة وجد اليهود صياما يوم عاشوراء وانما قدم المدينة في ربيع الاول وأجيب بان المراد ان أول علمه بذلك وسؤاله عنه كان بعد ان قدم المدينة أو يكون في الكلام حذف وتقدمه قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فاقام الى يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياما ويحتمل ان يكون أولئك اليهود كانوا يحسبون يوم عاشوراء بحساب السنين الشمسية فصادف يوم عاشوراء بحسابهم اليوم الذي قدم فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة قوله فصامه وأمر بصيامه قد استشكل رجوعه صلى الله عليه وآله وسلم الى اليهود في ذلك وأجاب المازري باحتمال ان يكون أوحى اليه بصديقهم أو تواتر عنده الخبر بذلك أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام ثم قال ليس في الخبر انه ابتداء الأمر بصيامه بل في حديث عائشة التصريح بانه كان يصومه قبل ذلك فغاية ما في القصة انه لم يحدث له بقول اليهود تجديد حكم ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة ان أهل الجاهلية كانوا يصومون كما تقدم اذ لا مانع من تواردا في ريقه بين علي صيامه مع اختلاف السبب في ذلك قال القرطبي وعلى كل حال فلم يصمه اقتداء بهم ثم فانه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه نذرا ولم يكتب عليكم صيامه الخ هذا كله من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما بينه النسائي واسند له على انه لم يكن فرضا قط كما قال المصنف قال الحافظ ولا دلالة فيه لاحتمال ان يريد ولم يكتب عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان وغايته انه عام خص بالدلالة على تقدم وجوبه ويؤيد ذلك ان معاوية انما صام النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سنة الفتح والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والبدء بذلك شهدوه في السنة الاولى أول العام الثاني ويؤخذ من مجموع الاحاديث انه كان واجبا لثبوت الامر بمومه ثم تأكيده الامر بذلك ثم زيادة التأكيد بالبدء العام ثم زيادته بأمر من أكل بالامانة ثم زيادته بأمر الامهات أن لا يرضعن فيه الاطفال ومقول ابن مسعود الثابت في مسلم لما فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بانه ما ترك استحبابه بل هو باق فدل على ان المتروك وجوبه وأما قول بعضهم المتروكنا كيد استحبابه والباقي مطلق الاستحباب فلا يخفى ضعفه بل تأكيده استحبابه باق ولا سيما مع استقرار الاهتمام به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال لئن بقيت لأصوم من التاسع كما سيأتي وترغيبه فيه واخباره بانه يكره سنة فاي تأكيده بلغ من هذا (وعن ابن عباس قال لما صام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا يا رسول الله

والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه قال ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله) انه وآله (وسلم) الامن عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة) وانظروا في رواية سفيان الذي لم يذكره البخاري هذا ما يبداه التي يكذبون

فيما على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والله ما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامن عند مستجد ذي الحليفة
أخرجه الحميدي في مسنده وكان ابن عمر يشكر على رواية ابن عباس ١٢٧

على البيداء أهل والبيداء هذه
كما قاله أبو بصير البكري وغيره
فوق على ذي الحليفة لمن صعد
من الوادي وعند البخاري من
طريق صالح بن كيسان من نافع
عن ابن عمر قال أهل النبي صلى
الله عليه وآله وسلم حين استوت
به راحلته فائمة فهذه ثلاث
روايات ظاهرها التدافع لكن
قد أوضح هذا ابن عباس فيها
رواه أبو داود والحاكم من
طريق سعيد بن جبيرة قلت لابن
عباس عجبت لاختلاف أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم في اهلاله فذكر الحديث
وفيه فإنا صلى الله عليه وآله وسلم
ركعتين أو حسب من يجاهه فاهل
بالج حين فرغ منهم فسمع منه
قوم فحفظوه ثم ركب فإنا استقلت
به راحلته أهل وأدرك ذلك منه
قوم لم يشهدوا في المرة الاولى
فسمعوه حين ذاك فقالوا انما
أهل حين استقلت به راحلته
ثم مضى فلما أشرف البيداء
أهل وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه
فنقل كل واحدنا مع وانما كان
اهلاله في مصلاه وإيم الله ثم أهل
ثانيا وثالثا وقد اتفق فقهاء
الامصار على جواز جميع ذلك
وانما الخلاف في الافضل
وحديث الباب أخرجه مسلم
في الحج وكذا أبو داود والترمذي

انه يوم تعظمه اليهود والنصارى فقال فاذا كان عام المقبل ان شاء الله صمنا اليوم التاسع
قال فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه مسلم وأبو داود
وفي لفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثني بقيت الى قابل لا صوم من التاسع
يعني يوم عاشوراء ورواه أحمد ومسلم وفي رواية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا قبله يوما وبعده يوما ورواه أحمد (رواية
أحمد هذه ضعيفة منكرة من طريق داود بن علي عن أبيه عن جده رواها عنه ابن أبي
ليلى قوله تعظمه اليهود والنصارى استشكل هذا بان التعليل بنجاة موسى وغرق
فرعون مما يدل على اختصاص ذلك بموسى واليهود وأجيب باحتمال أن يكون سبب
تعظيم النصارى ان عيسى كان يصومه وهو عالم بنسخ من شريعة موسى لان كنهها
منها ما نسخ بشريعة عيسى لقوله تعالى ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم وأما
الاحكام انما يتلقاها النصارى من التوراة وقد أخرج أحمد عن ابن عباس ان السفينة
استوت على الجودي فيه فصامه نوح وموسى شكر الله تعالى وكان ذكر موسى دون
غيره لما شاركته في الفرج باعتبار نجاتهم معا وغرق أعدائهم ما قوله صمنا اليوم التاسع
يحتمل ان المراد انه لا يقتصر عليه بل يضيفه الى اليوم العاشر اما احتياطاً له واما مخالفة
اليهود والنصارى ويحتمل ان المراد انه يقتصر على صومه واكنهه ليس في اللفظ ما يدل
على ذلك ويؤيد الاحتمال الاول قوله في آخر الحديث صوموا قبله يوما وبعده يوما
فانه صريح في مشروعية ضم اليومين الى يوم عاشوراء وقد أخرج الحديث المذكور
بمثل اللفظ الذي رواه أحمد البيهقي وذكره في التلخيص وسكت عنه وقال بعض أهل العلم
ان قوله صمنا التاسع يحتمل انه أراد نقل العاشر الى التاسع وانه أراد ان يضيفه اليه في
الصوم فلما توفي قبل ذلك كان الاحتياط صوم اليومين انتهى والظاهر ان الاحوط
صوم ثلاثة أيام التاسع والعاشر والحادي عشر فيكون صوم عاشوراء على ثلاث
مراتب الاولى صوم العاشر وحده والثانية صوم التاسع معه والثالثة صوم الحادي
عشر معه ما وقد ذكر معنى هذا الكلام صاحب الفتح قوله يعني يوم عاشوراء قد تقدم
تأويل كلام ابن عباس بان يوم عاشوراء هو اليوم التاسع وتأوله النووي بأنه مأخوذ
من اظماء الابل فان العرب تسمى اليوم الخامس من أيامه رابعاً وكذا باقي الأيام وعلى
هذه النسبة فيكون التاسع عاشرًا قال وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف ان
عاشوراء هو اليوم العاشر من الحرم عن قال بذلك سعيد بن المسيب والحسن البصري
ومالك وأحمد وصح في خلافه قال وهذا ظاهر الاحاديث ومقتضى اللفظ وأما تقدير
أخذه من الاظماء فبعد انتهى

(باب ما جاء في صوم شعبان والاشهر الحرم)

والنسائي (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان أسامة بن زيد (كان ردف النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي ردينه وهو الذي
يركب خلف الراكب (من عرفة) بوضع الوقوف الى المزدلفة) بكبير اللام اسم فاعل من اذدلاف وهو القرب لان الحاج

إذا أفاضوا من عرفته يزدادون اليه أي يقربون منها ويقدمون اليه أبو الجهم اليه في ذلك من الليل (ثم اردف) صلى الله عليه وآله وسلم (الفضل) بن العباس بن عبد المطلب ١٢٨ (من المزدلفة الى منى) تواضعاً منه صلى الله عليه وآله

وسلم ولا يحد ثبائنه بما ينفق له في تلك الحالة من التشريع ولذا اختار أحداث الاسفان كما يختارون لتبعية الحديث قاله ابن المنير (فكلاهما قال لم يزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلبي حتى) أي الى ان (رمى بحجر العقبة) وهي حكمة من جهة مكة من الجانب الغربي وفي الحديث جواز الازداف لكن اذا طأقه الدابة وان الركوب في الحج أفضل من المشي وأخرجه مسلم (وعنه) أي عن ابن عباس (رضي الله عنه) قال انطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة بين الظهر والعصر يوم السبت كما مر حبه الواقدي (بعد ما نزل) أي مر حشيره (وادهن) استعمال الدهن قال ابن المنذر أجمع العلماء على ان للمعمر ان يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج وان يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته وأجمعوا على ان الطبيب لا يجوز استعماله في بدنه ففرقوا بين الطبيب والزيت في هذا فقياس كون المحرم ممنوعاً من استعمال الطبيب في رأسه ان يساح له استعمال الزيت في رأسه (وابس ازاده ورداه هو وأصحابه فلم ينفذوا) (عن نبي من الازدية) جمع رداء (والازد)

(عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصوم من السنة شهر اتمام الاشعبان يصلي به رمضان ورواه الترمذي وانفاً من ما جاءه كان يصوم شهر شعبان ورمضان وعن عائشة قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم أكثر من شعبان فانه كان يصومه كله وفي لفظ ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان كان يصومه الاقل لا بل كان يصومه كله وفي لفظ ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يستكمل صيام شهر قط الا شهر رمضان وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان متفق على ذلك كله) حديث أم سلمة - سنة الترمذي قوله شهر اتمام الاشعبان وكذا قول عائشة فانه كان يصومه كله وقولها بل كان يصومه كله ظاهره يخالف قول عائشة كان يصومه الاقل لا وقد جمع بين هذه الروايات بان المراد بالكل والتمام الاكثر وقد نقل الترمذي عن ابن المبارك انه قال جائز في كلام العرب اذا صام أكثر لشهر ان يقال صام الشهر كله ويقال قام فلان ليلته أجمع وادله قد تعنى واشتغل ببعض أمره قال الترمذي كان ابن المبارك يجمع بين الحديثين بذلك وحاصله ان رواية الكل والتمام مفسرة برواية الاكثر ومخصصة بها وان المراد بالكل الاكثر وهو مجاز قليل الاستعمال واستبعده الطائي قال لان لفظ كل تأكيد لا رادة الشغل ورفع التجوزة في تفسيره ببعض منافي له قال فيصير على أنه كان يصوم شعبان كله نارة ويصوم معظمه أخرى لا يتوهم انه واجب كله كرمضان وقيل المراد بقولها كله انه كان يصوم من أوله نارة ومن آخره أخرى ومن أشانه طورا فلا يخفى شيئا منه من صيام ولا يخص بعضها منه بصيام بعض وقال الزين بن المنير اما ان يحمل قول عائشة على المبالغة والمراد الاكثر واما ان يجمع بأن قولها انه كان يصومه كله متأخر عن قولها انه كان يصوم أكثر وانما أخبرت عن أول الامر ثم أخبرت عن آخره ويؤيد الأول قولها اول اصام شهرا كاملا قط من تقدم المدينة غير رمضان آخر جمعه مسلم والنسائي واختلاف في الحكمة في انكاره صلى الله عليه وآله وسلم من صوم شعبان قبل كان يشتغل عن صيام الثلاثة الايام من كل شهر اسفرا وغيره فاجتمع في فضيلته في شعبان أشار الى ذلك ابن بطال ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الاوسط عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر فربما أخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان ولكن في اسناده ابن أبي ليلى وهو ضعيف وقيل كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان ويؤيده ما أخرجه الترمذي عن أنس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الصوم أفضل بعد رمضان فقال شعبان اتعظيم رمضان ولكن اسناده ضعيف لان فيه صدقة بن موسى وليس بالقوي وقيل الحكمة في ذلك ان نساء كن يرضين ما عليهن من رمضان في شعبان فكان يصوم معهن وقيل الحكمة انه يتعقبه رمضان وصومه مقرر فكان يكثر من الصوم في شعبان قدر

بضم الزاي واسكانه اجمع ازاد (تلبس المزهرية التي تردع) أي كثرة في الزعفران حتى ينفضه على من يلبسها قال عباس الفتح أوجه ومعنى الضم انها تنبئ أثره (على الجلد) أي تصبغه وعند البخاري عن ابن عمر مرفوعا ولا

تلبسوا من الثياب شيئا من الزعفران الحديث (فأصبح) صلى الله عليه وآله وسلم (بذي الحليفة) أي وصل إليها ثم بات بها وفي مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بها ثم دعا بواقته ١٢٩ فاشعرها في صفحة سنامها الأيمن

وسلت الدم وقلدها بنعلين ثم ركب راحلته حتى استوى على البداء) وعند النسائي أنه صلى الظهر ثم ركب وصعد جبل البداء ثم (أهل هو وأصحابه) تقدم نقل الخلاف في ذلك قريبا وطريق الجمع بين المختلف فيه وهل كان صلى الله عليه وآله وسلم مفردا للجمع أو قارنا أو مقفعا خلاف يأتي بحقيقته إن شاء الله تعالى (وقلد بدته) بنعلين للإشارة بأنه هدى قال الأزهري تكون البدنة من الإبل والبقر والغنم وقال النووي هي البعير ذكرا كان أو أُنثى وهي التي استكملت خمس سنين (وذلك) المذكور من الركوب والاستواء على البداء والأهلال والتقليد (لخمس بقين من ذي القعدة) بفتح القاف وكسرها أو الإشارة لخروجه من المدينة وهو الصواب لأن أول ذي الحجة كان يوم الخميس قطع المائت وتواتر أن وقوفه بعرفة كان يوم الجمعة فتعين أن أول الحجة الخميس ولا يصح أن يكون خروجه يوم الخميس وإن جزم به ابن حزم بل ظاهر الخبر أن يكون يوم الجمعة كان ثبت في الصحيحين عن أنس أنهم صلبوا معه صلى الله عليه وآله وسلم الظهر بالمدينة أربعا والعصر بذي الحليفة ركعتين فدل على

ما يصوم في شهر من غير ما يقوته من التطوع الذي يعتاده بسبب صوم رمضان والأولى أن الحكمة في ذلك غفلة الناس عنه لما أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث أسامة قال قلت يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأحب أن يرفع علي وأنا صائم ونحوه من حديث عائشة عند أبي يعلى ولا تعارض بين ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم من صوم كل شعبان أو أكثره ووصله برب رمضان وبين أحاديث النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين وكذا ما جاء من النهي عن صوم نصف شعبان الثاني فإن الجمع بينهما ظاهر بأن يحمل النهي على من لم يدخل تلك الأيام في صيام يعتاده وقد تقدم تقييد أحاديث النهي عن التمتع بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أب يكون شيئا يصومه أحدكم (فائدة) ظاهر قوله في حديث أسامة أن شعبان شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان أنه يستحب صوم رجب لأن الظاهر أن المراد أنهم يغفلون عن تعظيم شعبان بالصوم كما يعظمون رمضان ورجب به ويحتمل أن المراد غفلة من تعظيم شعبان بصومه كما يعظمون رجباً بغير التمايز فيه فإنه كان يعظم بذلك عند الجاهلية ويخرون فيه العترة كما ثبت في الحديث والظاهر الأول لأن المراد بالناس الصمائية فإن الشارع قد كان أذنا لما آثار الجاهلية ولكن غابته التقرير لهم على صومه وهو لا يفيد زيادة على الجواز وقد ورد ما يدل على مشروعية صومه على العموم والخصوص أما العموم فالأحاديث الواردة في الترغيب في صوم الأشهر الحرم وهو منها بالاجتماع وكذلك الأحاديث الواردة في مشروعية مطلق الصوم وأما على الخصوص فما أخرجه الطبراني عن سعيد ابن أبي راشد مرفوعا بلنظ من صام يوما من رجب فكأنما صام سنة ومن صام منه سبعة أيام غفلت عنه أبواب جهنم ومن صام منه ثمانية أيام قصت له ثمانية أبواب الجنة ومن صام منه عشرة لم يسأل الله شيئا إلا أعطاه ومن صام منه خمسة عشر يوما نادى من السماء قد غفر لك ما مضى فاستأنف العمل ومن زاد زاده الله ثم ساق حديثا طويلا في فضله وأخرج الخطيب عن أبي ذر من صام يوما من رجب عدل صيام شهر وذكر نحو حديث سعيد بن أبي راشد وأخرج نحوه أبو نعيم وابن عساكر من حديث ابن عمر مرفوعا وأخرج أيضا نحوه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس مرفوعا وأخرج الخلال عن أبي سعيد مرفوعا رجب من شهر الحرم وأيامه مكتوبة على أبواب السماء السادسة فإذا صام الرجل منه يوما جدد صومه بتقوى الله نطق الباب ونطق اليوم وقاد يارب اغفر له وإذا لم يتم صومه بتقوى الله لم يستغفر له وقيل خذ عتلك نفسك وأخرج أبو القعق بن أبي الفوارس في أماليه عن الحسن مرسلا أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر أمتي وحكى ابن السبكي عن محمد

١٧ نيل ح أن خروجه لم يكن يوم الجمعة ويحمل قوله لخمس بقين أي أن كان الشهر ثلاثين فاتفق أن جاء تسعا وعشرين فيكون يوم الخميس أول ذي الحجة بعد مضى أربع ليالٍ لا خمس ويؤيده قول

جابر بن نفيس يدين من ذى الحجة أو أربع وأعماله يقل الراوى ان يقين بحرف الشرط لان الغالب تمام الشهر وبه احتج من قال
لا حاجة لاثباته والاخر روى احتمال ١٣٠ النقص فقال يحتاج اليه للاحتياط (فقدم) صلى الله عليه

والله وسلم (مكة) من أعلاها
(لأربع ليال خلون من ذى الحجة)
صبيحة يوم الأحد (فطاف بالبيت
وسعى بين الصفا والمروة ولم يحل
بفتح أوله وكسر ثانيه أى لم يصير
حلالاً (من أجل بدنه) بـ يكون
المدال (لأنه) صلى الله عليه وآله
وسلم (قاده) فصارت هـ ديا
ولا يجوز لأصحاب الهدى ان
يتمهل حتى يبلغ الهدى محله (ثم
نزل بأعلى مكة عند الجحون) بفتح
الحاء الموحدة وضم الجيم الجبل
المشرف على المحصب حذاء
مسجد العقبة وفي المشارق
وغيرها مقبرة أهل مكة على ميل
ونصف من البيت (وهو) أى
والحال أنه صلى الله عليه وآله
وسلم (مهل بالحج ولم يقرب
الكعبة بعد طوافه بها) لعله
اشغل منعه من ذلك (حتى رجع
من عرفة وأمر أصحابه) الذين
لم يبقوا الهدى (ان يطوفوا
بالبيت وبين الصفا والمروة ثم
يقصروا من رؤسهم) لأجل
أن يحلقوا بـ (ثم يحلقوا) لأنهم
متمتعون ولا هدى معهم كما قال
(وذلك ان لم يكن معه بدنه قلدها
ومن كانت معه امرأته نهى له
حلال والطيب والنياب)
كسائر محرمات الاحرام حلال له
وموضع الترجمة قوله في هذا
الحديث فلم يشه عن ثنى من

ابن منصور والسمعاني انه قال لم يرد في استحباب صوم رجب على الخصوص سنة ثابتة
والاحاديث التي تروى فيه واهية لا يفرح بها عالم وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه ان عمر
كان يضرب أكف الناس في رجب حتى يضره وها في الجفان ويقول كلوا فانما هو شهر
كان تعظمه الجاهلية وأخرج أيضاً من حديث زيد بن أسلم قال سئل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن صوم رجب فقال ابن ابي انتم عن شعبان وأخرج عن ابن عمر ما يدل على
انه كان يكره صوم رجب ولا يخفاه ان الخصوصات اذا لم تنتهض للدلالة على استحباب
صومه انتهت العمومات ولم يرد ما يدل على الكراهة حتى يكون مخصوصاً لها وأما
حديث ابن عباس عند ابن ماجه بلقظ ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام رجب
ففيه ضعفان زيد بن عبد الحميد وداود بن عطاء (وعن رجل من باهلة قال أتيت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله أنا الرجل الذي أتيتك عام الاول فقال فقال
أرى جسمك ناعلاً قال يا رسول الله ما كنت طعماً ما بالهارماً كلفه الا بالليل قال من
أمرتك ان تعذب نفسك فقلت يا رسول الله انى أقوى قال صم شهر الصبر ويوما بعده قلت
انما أقوى قال صم شهر الصبر ويومين بعده قلت انى أقوى قال صم شهر الصبر وثلاثة أيام
بعده وصم أشهر الحرم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وهذا القظه الحديث أخرجه
أيضاً النسائي وقد اختلف في اسم الرجل الذي من باهلة فقال أبو القاسم البغوي في معجم
الصحابة ان اسمه عبد الله بن الحرث وقال سكن البصرة وروى عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم حديثاً ولم يسمه وذكر في موضع آخر هذا الحديث وكذلك قال ابن قانع في معجم
الصحابة ان اسمه عبد الله بن الحرث والراوى عنه مجيبة الباهلية بضم الميم وكسر الجيم
وسكون الياء آخر الحروف وبعدها بـ موحدة مفتوحة وثانيتها في رواية أبي داود
عن أبيها أو عمها يعني هذا الرجل وهكذا قال أبو القاسم البغوي انها قالت حدثني أبي
أوعى وفي رواية النسائي مجيبة الباهلي عن عمه وقد ضعف هذا الحديث بعضهم لهذا
الاختلاف قال المنذرى وهو متوجه وفيه نظر لان مثل هذا الاختلاف لا ينبغي ان يعد
قادحاً في الحديث قوله صم شهر الصبر يعني شهر رمضان قولاً ويوماً بعده الى قوله وثلاثة
أيام بعده فيه دليل على استحباب صوم يوم أو يومين أو ثلاثة بعد شهر رمضان وقد تقدم
ان يستحب صيام سنة أيام فلا منافاة لان الزيادة مقبولة قوله وصم أشهر الحرم هي شهر
القعدة والحجة ومحرم ورجب وفيه دليل على مشروعية صومها أما شهر محرم ورجب
فقد قدمنا ما ورد فيه على الخصوص وكذلك العشر الاول من شهر ذى الحجة وأما شهر
القعدة وبقيته شهر الحجة فلهذا العموم ولا يكتفى بنفى أن لا يستكمل صوم شهر منها
ولا صوم جميعها ويدل على ذلك ما عند أبي داود من هذا الحديث بلقظ صم من الحرم
واترك صم من الحرم واترك صم من الحرم واترك

الاردية والازرقين والحديث من افراد البخارى ورواه أيضاً مختصراً (عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنه ما ان تلبية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا

باب

استنوت به راحته فاعة عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال (ليكن اللهم ليكن ليكن) أي يا الله أجبناك فيما دعوتنا قال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية أجابة دعوة إبراهيم ١٣١ حين أذن في الناس بالحج انتهى

وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وغيرهما بأسانيدهم في تفاسيدهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد والأسانيد إليهم قوية وأقوى ما فيه عن ابن عباس ما أخرجه أحمد بن منيع في مسنده وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عنه رضى الله عنه قال لما فرغ إبراهيم من بناء البيت قبل له وأن في الناس بالحج قال رب وما يبلغ صوتي قال أذن وعلى البلاغ قال فنادى إبراهيم يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق فسمعه ما بين السماء والأرض ألا ترون الناس ينجون من أقصى الأرض يلبون ومن طريق ابن جرير عن ابن عباس وفيه فأجابه بالتلبية من أصلاب الرجال وأرحام النساء وأول من أجابه أهل اليمن فليس حاج يحج من يومئذ إلى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم عليه السلام يومئذ زاد غيره من لي مرة حج مرة ومن لي مرتين حج مرتين ومن لي أكثر حج قدر تليته قال ابن المنير في الحاشية في مشروعية التلبية تنبيه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته إنما كان بامتداع منه سبحانه وتعالى

ووقع في المرفوع تكرير لفظة ليكن ثلاث مرات وكذا في المرفوع النصلي بين الأولى والثانية بقوله اللهم وقد قل اتفاق الأدباء على أن التكرير اللفظي لا يزداد على ثلاث مرات (لا شريك لك ليكن أن الحمد) بالكسر على الاستئناف

• (باب الحث على صوم الاثنين والخميس) •

(عن عائشة قالت إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم الاثنين والخميس رواه الخمسة إلا أبا داود لكنه له من رواية أسامة بن زيد وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تعرض الأعمال كل اثنين وخميس فاحب أن تعرض على وأما ما رواه أحمد والترمذي وابن ماجه عنه ولا احمد والنسائي هذا المعنى من حديث أسامة بن زيد وعن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن صوم يوم الاثنين فقال ذلك يوم ولدت فيه وأنزل علي فيه رواه أحمد ومسلم وأبو داود) حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان وصححه وأعله ابن القطان بالراوي عنها وهو ربيعة الجري وانه مجهول قال الحافظ وأخطأ في ذلك فهو صحابي قال الترمذي حديث عائشة هذا حسن صحيح وحديث أسامة أخرجه أيضا النسائي وفي إسناده رجل مجهول ولكنه صحيح الحديث ابن خزيمة وحديث أبي هريرة قال الترمذي حديث غريب وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه وحديث أبي قتادة أخرجه من ذكر المسنف وفي الباب عن حفصة عند أبي داود وأما حديث الباب تدل على استحباب صوم يوم الاثنين والخميس لأنهما يومان تعرض فيهما الأعمال قوله فقال ذلك يوم ولدت فيه وأنزل علي فيه الولادة والانزال انما كانا في يوم الاثنين كما جاء في الأحاديث

• (باب كراهة إفرا يوم الجمعة ويوم السبت بالصوم) •

(عن محمد بن عباد بن جعفر قال سألت جابرا أمي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم الجمعة قال نعم متفق عليه وللبخاري في رواية أن يفر بصوم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصوموا يوم الجمعة إلا قبله يوم أو بعده يوم رواه الجماعة إلا النسائي ومسلم ولا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليل ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم ولا جد يوم الجمعة يوم عید فلا تجعلوا يوم عیدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده وعن جويرية أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليه في يوم الجمعة وهي صائفة فقال أصمت أمس قالت لا قال تصومين غدا قالت لا قال فاطري رواه أحمد والبخاري وأبو داود وهو دليل على أن التطوع لا يلزم بالشرع وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم الجمعة وحده وعن جنادة الأزدي قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم جمعة في سبعة من الأزد أنا منهم وهو يغدي فقال هلموا

وبالفتح على التعليل والكسر أورد عند الجمهور وحكامه المتخشي من أبي حنيفة وابن قدامة عن أحمد بن حنبل وابن عبد البر عن اختيار أهل العربية ١٣٢ لانه يقتضي ان تكون الاجابة مطابقة غير مائلة فان الحمد والنعمة لله

على كل حال والفتح يدل على التعليل لكن قال في اللام مع والعمدة انه اذا كسر صار تعليل أيضا من حيث انه استئناف جوابا عن سؤال عن العلة على ما قرر في البيان - في ان الامام الرازي وأتباعه جعلوا ان تعيد التعليل نفسه اول كنهه مردود (والنعمة لك) بكسر النون الاحسان والمنفعة مطلقا بالنصب على الاثر عطفًا على الحمد ويجوز لرفع على الابتداء والخبر محذوف أي ان الحمد لك والنعمة مستقرة لك (والمالك) لثبالتنصب والرفع اذ التقدير والمالك كذلك (لا شريك لك) في ملكك وروى النسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه عن أبي هريرة قال قال كان من تلبية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبيك له الخلق لبيك وعند الحاكم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف بعرفات فلما قال لبيك اللهم لبيك قال انما الخير خير الاخرة وعند الدارقطني في العلل عن أنس انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لبيك بحاجات عبد اورقا وزاد مسلم في حديث الباب فذكرها - في قال نافع وكان عبد الله بن عمر يزيد فيم البيك اللهم لبيك وسعديك والخير

الى الغداء فقلنا يا رسول الله انما صيام فقال أضعتم أمس قلنا لا قال أفصومون غدا قلنا لا قال فأفطر وانا كلنا معه فلما خرج وجلس على المنبر دعا باناء من ماء فشرب وهو على المنبر والناس يتظرون يريهم انه لا يصوم يوم الجمعة رواهما أحمد حديث ابن عباس عومل حديث أبي هريرة المتقدم وفي اسناده الحسن بن عبد الله بن عبيد الله وثقه ابن معين وضعفه الاثمة وحديث جندب بن جندب هو مثل حديث جويرية وأخرجه أيضا الحاكم وأخرجه أيضا النسائي باسناد رجاله رجال الصحيح الا حديثه البارقى وهو مقبول قوله قال نعم زادتم وأحد وغيرهما قال نعم ورب هذا البيت وفي رواية النسائي ورب الكعبة ورواهم صاحب العمدة فزادها الى مسلم قوله أن يفرد بصوم فيه دليل على ان النهي المطلق في الرواية الاولى متبدي بالافراد لا اذا لم يفرد الجمعة بالصوم كما يأتي في بقية الروايات قوله الا قبله يوم أو بعده يوم أي الا أن تصوموا قبله يوما أو تصوموا بعده يوما وكذا وقع في رواية الاسماعيلي فقال الا أن تصوموا قبله أو بعده وفي رواية لمسلم الا أن تصوموا قبله يوما أو بعده يوما وهذه الروايات تفيد مطلق النهي أيضا قوله ولا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي فيه دليل على عدم جواز تخصيص ليلة الجمعة بقيام أو صلاة من بين الليالي قال النووي في شرح مسلم وهذا متفق على كراهته قال واحتج به العلماء على كراهة هذه الصلاة المبتدعة التي تسمى الرغائب قال الله واضعها ومخترعها قائم ابدعة منكرة من البدع التي هي ضلالة وجهالة وفيها منكرات ظاهرة وقد صنف جماعة من الاثمة مصنقات نفيسة في تبجيها وتضليل مصليها ومبتدعها ودلائل قبحها وبطلانها وتضليل قاعائها أكثر من أن تحصر والله أعلم انتهى واستدل باحد ثبوت الباب على منع افراد يوم الجمعة بالصيام وقد حكاه ابن المنذر وابن حزم عن علي عليه السلام وأبي هريرة وسلمان وأبي ذر قال ابن حزم ولانهم لهم مخالفات في العبادة ونقله أبو الطيب الطبري عن أحمد وابن المنذر وبعض الشافعية وقال ابن المنذر ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم يوم العيد وهذا يشعر بأنه يرى تحريمه وقال أبو يعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة بان الاجماع منع قد على تحريم صوم يوم العيد ولو صام قبله أو بعده وذهب الجمهور الى أن النهي فيه للتنزيه وقال مالك وأبو حنيفة لا يكره واستدل بحديث ابن مسعود الا في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل ما كان ينظر يوم الجمعة قال في الفتح وليس فيه حجة لانه يحتمل انه كان لا يعتمد فطره اذا وقع في الايام التي كان يصومها ولا يضاد ذلك كراهة افراده بالصوم جماعة بين الخبرين قال ومنهم من عده من المناسك وليس بجيد لانما لا تثبت بالاحتمال انتهى ويمكن أن يقال بل دعوى اختصاص صومه به صلى الله عليه وآله وسلم جيدة لما تقر في الاصول من أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لما نهى عنه شيئا يشمله يكون مخصصا له وحده من العموم

في بيديك والرغباء اليك والعمل ولم يذكر البخاري هذه الزيادة فهي من افراد مسلم خلافا لما توهمه عبارة جامع الاصول والحافظ المذري في مختصر التنزيلات وروى في شرح المذهب وقوله وسعديك ومن باب لبيك فيأتي فيه ونهيا

ما سبق من التثنية والافراد ومعناه اسعدني اسعاد بعد اسعاد فالمصدر فيه مضاف للفاعل وان كان الاصل في معناه اسعدك
بالاجابة اسعاد بعد اسعاد على ان المصدر فيه مضاف للمفعول

١٣٣

لاستعمال ذلك هنا وقيل المعنى

مساعدة على طاعتك بعد

مساعدة فيكون من المضاف

للمنصوب وقوله والرياء بفتح

الراء والممد وبضمهما مع القصر

كالعلاء والعلا وبالفتح مع القصر

ومعناه الطلب والمسألة يعني انه

تعالى هو المطلوب المسؤول منه

في جميع الامور والعمل له

سبحانه لانه المستحق للعبادة

وحده وفيه حذف يحتمل أن

تقديره والعمل اليك أي اليك

القصد به والانتهاية اليك

تجاري عليه وأخرج ابن أبي

شيبه من طريق المسور بن

مخرمة قال كانت تلبية عمر

فذكر مثل المرفوع وزاد اليك

مرغوبا ومرهوبا اليك اذا

النعمة والفضل الحسن وهذا

يدل على جواز الزيادة على تلبية

رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم بلا استصحاب ولا كراهة

وهذا مذهب الاثنية الاربعة لكن

قال ابن عبد البر قال مالك أكره

ان يزيد على تلبية رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم وينبغي

ان يفرد ما روى مرفوعا ثم

يقول الموقوف على انفراد حتى

لا يختلط بالمرفوع قال الشافعي

رحمه الله فيما حكاه عنه البيهقي

في المعرفة ولا ضيق على أحد

في مثل ما قال ابن عمر ولا غيره

من تعظيم الله ودعائه مع التلبية

غير ان الاختيار عندي ان يفرد ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من التلبية وفي سنن أبي داود وابن ماجه عن

نابر قال أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر التلبية قال والناس يزيدون هذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى

ونهي باختصاص بالامة لا يكون فعله معارضه اذ لم يقم دليل يدل على التام في ذلك
الفعل لخصوصه لا مجرد ادلة التامى العامة فانها مخصصة بالتمسك للامة لانه أحسن منها
مطلقا ومن غرائب المقام ما احتج به بعض المالكية على عدم كراهة صوم يوم الجمعة
فقال يوم لا يكره صومه مع غيره فلا يكره وحده وهذا قياس فاسد الاعتبار لانه منصوب
في مقابلة النصوص المخصصة وأغرب من ذلك قول مالك في الموطأ لم أسمع أحدا من أهل
العلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعضهم
يصومه وأراه كان يتحرأه قال النووي والسنة مقدمة على ما رآه هو وغيره وقد ثبت
النهي عن صوم الجمعة فيتعين القول به ومالك معذور فانه لم يبلغه قال الداودي من
أصحاب مالك لم يبلغ مالكا هذا الحديث ولو بلغه لم يخالفه وقد اختلف في سبب كراهة
افراد يوم الجمعة باصيام على أقوال ذكرها صاحب الفتح منها المكونه عيدا ويدل على
ذلك رواية أحمد المذكورة في الباب واستشكل التعليل بذلك بوقوع الاذن من الشارع
بصومه مع غيره وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهه بالعيد لا يستلزم الاستواء من كل وجه
ومن صام معه غيره انتفت عنه صورة التحري بالصوم ومنها لا يضعف عن العبادة
ورجحه النووي قال في الفتح وتعقب بقاء المعنى المذکور مع صوم غيره معه وأجاب
النووي بأنه يحصل بفضيلة اليوم الذي قبله أو بعده جبر ما يحصل به يوم صومه من فتور
أو قصير قال الحافظ وفيه نظر فان الجبر لا يخصص في الصوم بل يحصل بجميع أفعال الجبر
فيلزم منه جواز افراده ان عمل فيه خيرا كثيرا يقوم مقام صيام يوم قبله أو بعده كن
اعتق فيه رقبة مثلا ولا فائز بذلك وأيضا فكأن النهي يختص بمن يخشى عليه الضعف
لا من يتحقق منه القوة ويمكن الجواب عن هذا بأمر المظنة أقيمت مقام المنفعة كما في جواز
القطر في السفر لمن لم يشق عليه ومنها خوف المبالغة في تعظيمه فيفتن به كما افتتن اليهود
بالسبت قال في الفتح وهو منتقض بقبوت تعظيمه بغير الصيام وخوف اعتقاده وجوبه قال
في الفتح أيضا وهو منتقض بصوم الاثنين والخميس ومنها خشية ان يفرض عليهم كما
خشى صلى الله عليه وآله وسلم من قيام الليل ذلك قاله المذهب قال في الفتح وهو منتقض
باجازة صومه مع غيره وبأنه لو كان السبب ذلك لجاز صومه بعده صلى الله عليه وآله وسلم
لارتفاع الخشية ومنها مخالفة النصارى لانه يجب عليهم صومه ونحن مأمورون بمخالفتهم
قال في الفتح وهو ضعيف وأقوى الأقوال وأولاهل الصواب الا قول لما تقدم من حديث
أبي هريرة وقد أخرجه الحاكم أيضا لما أخرجه ابن أبي شيبه بإسناد حسن عن علي عليه
السلام قال من كان منكم متطوعا من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فانه
يوم طعام وشراب وذكر (وعن عبد الله بن بسر عن أخته واسمها السماء ان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم يجد أحدكم

الله عليه وآله وسلم ينفع فلم يقل لهم شيئا وفي تاريخ مكة للأزرقي بسنده مفضل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اقدم
بفتح الرواح سبعون نبيا تليهم حتى ١٢٤ منهم يونس بن مقي وكان يونس يقول ابيك فزاج الكرب ابيك وكان

الاعود عنب أرواحا شجرة فليضعه رواء الخمسة الا انساني وعن ابن مسعود ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قلما كان يفطر يوم الجمعة رواء الخمسة الا اباداود ويحمل هذا
على انه كان يصومه مع غيره الحديث الاول أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والطبراني
والبيهقي وصححه ابن السكن قال أبو داود في السنن قال مالك هذا الحديث كذب وقد
أعل بالاضطراب كما قال النسائي لانه روى كذا كرام المصنف وروى عن عبد الله بن
بسر وليس فيه عن أخيه كما وقع لابن حبان قال الحافظ وهذه ليست بعلة فادحة فانه
أيضا صحابي وقيل عنه عن أبيه بسر وقيل عنه عن أخيه الصماء عن عائشة قال الحافظ
ويحتمل ان يكون عند عبد الله عن أبيه وعن أخيه وعند أخيه بواسطة قال وليكن هذا
القولون في الحديث الواحد بالاسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهن الرواية ويغني عن قلة
ضبطه الا ان يكون من الحفاظ الكثيرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون
ذلك دالا على قلة ضبطه وليس الامر هنا كذا بل اختلاف فيه أيضا على الراوي عبد الله
ابن بسر وقد ادعى أبو داود ان هذا الحديث منسوخ قال في التلخيص ولا يثبت وجه
النسخ فيه ثم قال يمكن ان يكون أخذه من كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب
موافقة أهل الكتاب في أول الامر ثم في آخر الامر قال خالفوهم والنهي عن صوم يوم
السبت يوافق الحالة الاولى وصيامه ايام يوافق الحالة الثانية وهذه صورة النسخ والله أعلم
اتمى وقد أخرج النسائي والبيهقي وابن حبان والحاكم عن كريب ان فاما من
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثوه الى أم سلمة يوم اليا من الايام التي كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أكثرها صياما فقالت يوم السبت والاحد فريحت اليهم فكانهم
أنكروا ذلك فقاموا بأجوههم اليها فسألوهما فقالت صدق وكان يقول انه ما يوم ما عيبد
للمشركين فانا أريد أن أخالفهم وصحح الحاكم اسناده وصححه أيضا ابن خزيمة وروى
الترمذي من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشهر
السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الاخر الثلاثة والاربعاء والخميس وسباني
وقد جمع صاحب البدر المنير بين هذه الاحاديث فقال النبي متوجه الى الافراد والصوم
باعتبار الضمام ما قبله أو بعده اليه ويؤيد هذا ما تقدم من اذنه صلى الله عليه وآله وسلم
من صام الجمعة ان يصوم السبت بعدها والجمع مهما أمكن أولى من النسخ والحديث
الثاني حسنه الترمذي وقال ابن عبد البر هو صحيح ولا مخالفة بينه وبين الاحاديث السابقة
وانه محمول على انه كان يصومه يوم الخميس وروى بسنده الى أبي هريرة انه قال من صام
الجمعة كتب له عشرة ايام من أيام الآخرة لا يشاكهن أيام الدنيا وروى ابن أبي شيبة
عن ابن عباس قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مفطر ايام الجمعة قط وقد
تقدم الكلام على صوم يوم الجمعة قوله أرواحا شجرة العجا بكسر اللام بعدها حاهم هله

موسى يقول لبيك أنا عبدك
لبيك ابيك قال وتليته عيسى أنا
عبدك وابن أمتك بقت عبدك
قال في الفتح واستدل به أي
بحديث ابن عمر السابق المشتمل
على الزيادة المذكورة على
استصحاب الزيادة على ما ورد عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في ذلك قال الطحاوي به - وان
أخرجه من حديث ابن عمر وابن
مسعود وعائشة وجابر وعمر و
ابن مسعود يكره أجمع المسلمون
جميعا على هذه التلية غير ان
قوما قالوا لا بأس ان يزيد فيه من
الذكر لله ما أحب وهو قول محمد
والثوري والاوزاعي واحتجوا
بحديث أبي هريرة يعني الذي
أخرجه النسائي وابن ماجه
وصححه ابن حبان والحاكم قال
كان من تلبية رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ابيك اله الحق
ليك وزيادة ابن عمر المذكورة
وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي
ان ينادى على ما علمه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الناس
كما في حديث ابن مسعود يكره ثم
فعله هو ولم يقل لبوا بما شئتم مما
هو من جنس هذا بل عليهم كما
عليهم التكبير في الصلاة فكذا
لا ينبغي ان يتعدى في ذلك شيئا
مما علمه ثم أخرج حديث عامر

ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه انه سمع رجلا يقول لبيك ذا المعارج فقال انه لذو المعارج وما هكذا
كأنابي على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فهذا سعد قد ذكره الزيادة في التلبية وبه تأخذ انتهى ويدل على الجواز

قشر

ما وقع عند النسائي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال كان من تلبية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فذكره
فقيهه دلالة على انه كان يلبي بغير ذلك وما تقدم عن عمرو بن عمر

١٢٥

قصر الشجر

• (باب صوم أيام البيض وصوم ثلاثة أيام من كل شهر وان كانت سواها) •

(عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا ذر اذا صمت من الشهر ثلاثة
فهم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة رواء أحمد والنسائي والترمذي وعن أبي
قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان الى رمضان
فهذا صيام الدهر كله رواء أحمد ومسلم وأبو داود وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الاثني عشر الثلاثة
والاربعة والخميس رواء الترمذي وقال حديث حسن وعن أبي ذر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من صام من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيام الدهر فأنزل الله
تعالى بذلك في كتابه من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها اليوم بعشرة رواء ابن ماجه
والترمذي) حديث أبي ذر الاول أخرجه أيضا ابن حبان وصححه ولفظه عند النسائي
والترمذي قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام
البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وأخرجه أيضا النسائي وابن حبان
وصححه من حديث أبي هريرة رواء النسائي من حديث جرير مرفوعا قال الحافظ
واسناده صحيح ورواه ابن أبي حاتم في العلل عن جرير موقوفا وصحح عن أبي زرعة وقفه
وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق بن مطان القيسي عن أبيه وأخرجه البزار من
طريق ابن أبي عمير عن أبيه عن ابن عمر وحديث عائشة روى موقوفا قال في الفتح وهو
أشبهه وحديث أبي ذر الاخر حسنه الترمذي وفي الباب عن ابن مسعود عند أصحاب
السنة وصححه ابن خزيمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من غرة
كل شهر وعن حنيفة عند أبي داود والنسائي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والاثنين من الجمعة الاخرى وعن عائشة غير
حديث الباب عند مسلم قالت كان صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام
لا يبالي من أي الشهر صام وعن أبي هريرة غير حديثه الاول عند الشيخين باللفظ أو صام
خليلي بصيام ثلاثة أيام وعن ابن عباس عند النسائي باللفظ كان صلى الله عليه وآله وسلم
لا يفطر أيام البيض في حضر ولا سفر وسيأتي وعن قرة بن إياس المزني وأبي عقرب
وعثمان بن أبي العاص أشار الى ذلك الترمذي قوله فصم ثلاث عشرة الخ فيه دليل على
استحباب صوم أيام البيض وهي الثلاثة المعينة في الحديث وقد نفع الاتفاق بين العلماء
على انه يستحب ان تكون الثلاث المذكورة في وسط الشهر كما حكاه النووي واختلفوا
في تعيينها فذهب الجمهور الى انها ثالث عشر ورابع عشر وخامس عشر وقيل هي

وروى سعيد بن منصور ومن
طريق الاسود بن يزيد انه كان
يقول ليبيك غفار الذنوب وفي
حديث جابر الطويل في صفة
الحج حتى استوت به ناقته على
البداء أهل بالتوحيد ليبيك
الهم ليبيك الحج قال وأهل الناس
بهذا الذي يملون به فلم يرد عليهم
شيئا منه ولزم قلبيته وأخرجه
أبو داود من الوجه الذي أخرجه
منه مسلم قال والناس يزيدون
ذا المعارج ونحوه من الكلام
والنبي صلى الله عليه وآله وسلم
يسمع فلا يقول لهم شيئا وفي
رواية البيهقي ذا المعارج وذا
القواضل وهذا يدل على أن
الاقتصار على التلبية المرفوعة
أفضل لمداومته هو صلى الله
عليه وآله وسلم عليها وأنه لا بأس
بازيادته ليكون مالم يرد لها عليهم
وأقرهم عليها وهو قول الجمهور
وبه صرح أشهب وحكي ابن
عبد البر عن مالك الكراية
اتتهى واستحب الشافعية أن
يصلى على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بعد الفراغ من التلبية
ويسأل الله رضا والجنة
ويتعوذ به من النار واستأنسوا
لذلك بما رواء الشافعي
والدارقطني والبيهقي من رواية
صالح بن محمد بن زائدة عن حمارة
ابن خزيمة بن ثابت عن أبيه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كان اذا فرغ من تليته سأل الله رضوانه والجنة واستغفاره برحمة من النار وصالح هذا ضعيف عند الجمهور وقال أحمد
لا يرى به بأسا (عن أنس رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن معه بالمدينة) حين أراد هجرة

الوداع (الظهر أربعاً) أي أربع ركعات (والعصر بنى الخليفة ركعتين) قصر (ثم بات بها) أي بنى الخليفة (حق أصبح) دخل في الصباح أي صلى الظهر به (أي حال كونها متلبسة به) (على البداء) الشرف المقابل لذي الحليفة (جداً لله وسبح وكبر ثم أهل بحج وعمره) قارنا بينهما (وأهل الناس) الذين كانوا معه (بهما) قدما به صلى الله عليه وآله وسلم وفي الصحيحين عن جابر أهدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو وأصحابه بالحج وفيه ما عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم لي بالحج وحده ولم يرفق لفظاً أهمل بالحج مفرداً وعن الشيخين عن ابن عمر أنه كان مقتعاً وفيه ما أبيض عن عائشة رضي الله عنها قالت تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج مرة لي بالحج وتمتع الناس معه قال النووي في المجموع والصواب الذي نعتقه أنه صلى الله عليه وآله وسلم أحرم أولاً بالحج مفرداً ثم أدخل عليه العمرة فصار قارناً فمن روى أنه كان مفرداً وهم إلا كثرون اعتمدوا أول الأحرام ومن روى أنه كان قارناً هم آخرون ومن روى أنه كان مقتعاً أراد التمتع اللغوي وهو الاتقاء والالتذاذ وقد اتفق بأن كفاه عن التمكن فعمل واحد ولم يحج إلى أفراد كل واحد بعمل انتهى قال الحافظ في التلخيص وهذا هو المعتمد في الجمع بين مختلف الروايات (فلما قدمنا مكة) (أمر)

١٣٦

الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر وحديث أبي ذر المذكور في الباب وما ذكرنا من الأحاديث الواردة في معناه يرد ذلك قوله ثلاث من كل شهر الخ اختلفوا في تعيين هذه الثلاثة الأيام المستحبة من كل شهر ففسرها عمر بن الخطاب وابن مسعود وأبو ذر وغيرهم من الصحابة وجماعة من التابعين وأصحاب الشافعي بأيام البيض ويشكل على هذا قول عائشة المتقدم لا يسأل من أي الشهر صام وأجيب عن ذلك بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلل له ما يشاء من مرعاة ذلك أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز وكل ذلك في حقه أفضل والذي أمر به قد أخبر به أمته وصاحبه به وعينه لهم فيجعل مطابقاً للثلاث على الثلاث المقيمة بالأيام المقيمة واختار النخعي وآخرون أنها آخر الشهر واختار الحسن البصري وجماعة أنها من أوله واختارت عائشة وآخرون صيام السبت والاحد والاثني عشر من شهر ثم الثلاث والأربعاء والخميس من الشهر الذي بعده للحديث المذكور في الباب عنها وقال الميهني كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام لا يسأل من أي الشهر صام كما في حديث عائشة قال فكل من رآه فعل نوعاً ذكره وعائشة رأت جميع ذلك فاطلقت وقال الروياني صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب فإن اتفقت أيام البيض كان أحب وفي حديث رفعه ابن عمر أول اثنين في الشهر وخميسان بعده وروى عن مالك أنه يكره تعيين الثلاث قال في الفتح وفي كلام غير واحد من العلماء إن استحباب صيام أيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر انتهى وهذا هو الحق لأن حمل المطلق على المقيده مناهة مذكور وكذلك استحباب السبت والاحد والاثني عشر من شهر والثلاثاء والأربعاء والخميس من شهر غير استحباب ثلاثة أيام من كل شهر وقد حكى الحافظ في التلخيص تعيين الثلاثة الأيام المطلقة عشرة أقوال وقد ذكرنا أكثرها والحق أنما اتفق على إطلاقها فيكون الصائم مخيراً في أي وقت صامها فقد فعل المشروع لكن لا يفعله في أيام البيض فالخلاص من أحاديث الباب استحباب صيام تسعة أيام من كل شهر ثلاثة مطابقة وأيام البيض والسبت والاحد والاثني عشر من شهر والثلاثاء والأربعاء والخميس في شهر قوله فذلك صيام الدهر وذلك لأن السنة بعشرة أمثالها يبعدل صيام الثلاثة الأيام من كل شهر صيام الشهر كله فيكون كمن صام الدهر

• (باب صيام يوم وفطر يوم وكراهة صوم الدهر) •

(عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت أي أقوى من ذلك فلم يزل يرفعهني حتى قال صم يوماً وفطر يوماً فإنه أفضل الصيام وهو صوم أخي داود عليه السلام وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صام من صام إلا بدمتني عليهما وعن أبي قتادة قال قيل يا رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (الناس) الذين كانوا معه ولم يسوقوا الهدى (خلوا) من أحرامهم وأنما أمرهم كيف بالنسخ وهم قاريون لأنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج منكراً كما هو رسم الجاهلية فأمرهم بالتصل من جهنم والانسحاق

الى العمرة فحقها فاقم وتصريها بجواز الاعتناء في تلك الاشهر وهذا خاص بتلك السنة عند الجمهور وخلافه لا احد
(حتى كان يوم التروية) وهو ثامن الحجة سمي به لانهم كانوا ١٣٧ يرون دوابهم بالماء فيه ويحملونه الى

عرفات (أهـ لو بالحج) من مكة
(قال) أنس (ونحرا النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) بمكة
(بدنات يـهـ) حال كونهن
(قياما) أي قاعات وعن المهدي
الى مكة (وذكر رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بالمدينة)
يوم عيد الاضحي (كشـين
ألمـين) وهو الايض الذي
يخالطه سواد وهذا الحديث
أخرجه أيضا في الحج والجهاد
وأبو داود به في الاضاحي
وبعضه في الحج (عن ابن عمر
رضي الله عنهما أنه كان يابى)
بعد أن يركب راحلته (من ذي
الحليفة) ولا يقطع تلبسته (فإذا بلغ
الحرم) أي دخل في أرض أدنى
الحرم (أمـك) عن التلبية أو
المراد بالحرم المسجد وبالأماك
عن التلبية التشاغل بغيرها من
الطواف وغيره وروى ابن
خزيمة في صحيحه من طريق عطاء
قال كان ابن عمر يدع التلبية
إذا دخل الحرم ويرأى بها بعد
ما يقضي طوافه بين الصفا
والمروة فالاولى ان المراد اذا
دخل الحرم كما في رواية اسمعيل
ابن علية واقوله به (حتى إذا جاء
ذاتوى) في التاموس بثلاث
الطوافه ورواها عن قتادة
الكرماني الفتح أقص وهو واد
معروف بقرب بمكة في صوب

كيف من صام الدهر قال لا صام ولا أفطر أولم يصم ولم يفطر روى الجماعة الا البخاري
وابن ماجه وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من صام الدهر ضيقت
عليه جهنم هكذا وقبض كفر واهـ دويحمل هذا على من صام الايام المنهي عنها
حديث أبي موسى أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة والبيهقي وابن أبي شيبة واقتطع ابن
حبان ضيقت عليه جهنم هكذا وعقد تسعين وأخرجه أيضا البزار والطبراني قال
في مجمع الزوائد ورجاله رجال الصحيح وفي الباب عن عبد الله بن الشخير عند أحمد وابن
حبان بلفظ من صام الا بد فلا صام ولا أفطر وعن عمران بن حصين أشار اليه الترمذي
قوله فإنه أفضل الصيام مقتضاه ان الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة وساقى البحث
عن ذلك قوله لا صام من صام الا بد استدلل بذلك على كراهية صوم الدهر قال ابن التين
استدل على الكراهة من وجوه منه صلى الله عليه وآله وسلم عن الزيادة وأمره بأن
يصوم ويفطر وقوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الا بد وقيل معنى قوله لا صام
التي أي ما صام كقوله تعالى فلا صدق ولا صلي وبذل على ذلك ما عند مسلم من حديث
أبي قتادة بلفظ ما صام وما أفطر وما عند الترمذي بلفظ لم يصم ولم يفطر قال في الفتح
أي لم يصم ل أجر الصوم لخالفته ولم يفطر لانه أمسك والى كراهية صوم الدهر مطلقا
ذهب اصحق وأهل الظاهر وهي رواية عن أحمد وقال ابن حزم يحرم ويدل للتصريح
حديث أبي موسى المذكور في الباب لما فيه من الوعيد الشديد وذهب الجمهور كما في
الفتح الى استصحاب صومه وأجابوا عن حديث ابن عمر وحديث أبي قتادة بأنه محمول
على من كان يدخل على نفسه مشقة أو يفوت حقا قالوا ولذلك لم ينه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم حمزة بن عمرو الاسلمي وقد قال له يا رسول الله اني أسرد الصوم ويجاب عن هذا بأن سرد
الصوم لا يستلزم صوم الدهر بل المراد انه كان كثير الصوم كما وقع ذلك في رواية
الجماعة المتقدمة في باب الفطر والصوم في السفر ويؤيد عدم الاستلزام ما أخرجه أحمد
من حديث اسامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسرد الصوم مع ما ثبت انه لم يصم
شهرًا كاملا الارمضان وأجابوا عن حديث أبي موسى بحمله على من صامه جميعا ولم
يفطر في الايام المنهي عنها كالعبيدين وأيام التشريق وهذا هو اختيار ابن المنذر
وطائفة وأجيب عنه بان قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا صام ولا أفطر لمن سأله عن
صوم الدهر ان معناه انه لا أجر له ولا انتم عليه ومن صام الايام المحرمة لا يقال فيه ذلك لانه
انتم بصومه بالاجماع وحكي الاثر من مسدد انه قال معنى حديث أبي موسى ضيقت
عليه جهنم فلا يدخلها وحكي مثله ابن خزيمة عن المزني ورجحه الغزالي والمجيب الى هذا
التأويل ان من ازداد الله عملا صالحا ازداد عند رفته وكرامة قال في الفتح وتعب بان
ليس كل عمل صالح اذا ازداد العبد منه ازداد من الله تقربا بل رب عمل صالح اذا ازداد

طريق العمرة ومساجد عائشة ويعرف اليوم بئر الزاهر لخل غاية
الامساك الوصول الى ذي طوى ومذهب الشافعية والحنفية يجتنبون التلبية الى شير وعنه في التلليل ربما وغيره قال

الرافعي ولذلك نقول المعقرة قطعها اذا افتتح الطواف وفي الصحيحين عن الفضل بن عباس قال كنت رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جمع الى منى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يلبي المعقر حتى يستلم الحجر وعند المالكية خلاف هل يتطعم النابية حين يتدنى الطواف أو اذا دخل مكة والاول في المدونة والثاني في الرسالة وشهره ابن بشير (بات به) اي يذو طوى (حتى يصبح) اي الى ان يدخل في الصباح (فاذا صلى الغداة) الصبح (اغتسل) لدخول مكة (وزعم) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فعل ذلك) المذكور من البيتوتة والصلاة والغسل وفيه اطلاق الزعم على القول الصحيح **عن ابن عباس رضي الله عنهما** قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم أمام موسى) عليه السلام (فكان انظر اليه) رؤيا حقيقة بان يحمله الله لروحه مثالا يرى في البقعة كما يرى في القوم كلبه الاسراء والانبياء احبوا عند ربهم يرزقون وقد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم موسى قائما في قبره يصلي كما رواه مسلم عز أنس أو انه صلى الله عليه وآله وسلم نظر ذلك في المنام وبذلك صرح موسى بن عقبة في روايته عن نافع ورويا الانبياء حتى روى قال في الفتح وهو المعتمد عندي أو انه مثل له حالة موسى التي كان عليها في الحياة وكيف يحج ويلبي أو انه أخبر بالوحي عن ذلك فلشدة قطعه به فان كان انظر اليه (اذا فخر في الوادي) وادي الأزرق (يلبي) وسلم عنه بالفظ كان انظر الى موسى ها باطامن التنية واضعها صبعيه في أذنيه ما راها هذا

الرافعي ولذلك نقول المعقرة قطعها اذا افتتح الطواف وفي الصحيحين عن الفضل بن عباس قال كنت رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جمع الى منى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يلبي المعقر حتى يستلم الحجر وعند المالكية خلاف هل يتطعم النابية حين يتدنى الطواف أو اذا دخل مكة والاول في المدونة والثاني في الرسالة وشهره ابن بشير (بات به) اي يذو طوى (حتى يصبح) اي الى ان يدخل في الصباح (فاذا صلى الغداة) الصبح (اغتسل) لدخول مكة (وزعم) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فعل ذلك) المذكور من البيتوتة والصلاة والغسل وفيه اطلاق الزعم على القول الصحيح **عن ابن عباس رضي الله عنهما** قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم أمام موسى) عليه السلام (فكان انظر اليه) رؤيا حقيقة بان يحمله الله لروحه مثالا يرى في البقعة كما يرى في القوم كلبه الاسراء والانبياء احبوا عند ربهم يرزقون وقد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم موسى قائما في قبره يصلي كما رواه مسلم عز أنس أو انه صلى الله عليه وآله وسلم نظر ذلك في المنام وبذلك صرح موسى بن عقبة في روايته عن نافع ورويا الانبياء حتى روى قال في الفتح وهو المعتمد عندي أو انه مثل له حالة موسى التي كان عليها في الحياة وكيف يحج ويلبي أو انه أخبر بالوحي عن ذلك فلشدة قطعه به فان كان انظر اليه (اذا فخر في الوادي) وادي الأزرق (يلبي) وسلم عنه بالفظ كان انظر الى موسى ها باطامن التنية واضعها صبعيه في أذنيه ما راها هذا

١٣٨

منه ازداد بعد اكالم الصلاة في الاوقات المكررة ونهايتها وايضا لو كان المراد ما ذكره قال ضيقت عنه واستدلوا على الاستحباب بما وقع في بعض طرق حديث عبد الله بن عمرو بالفظ فان الحنة بعشرة أمثالها وذلك مثل صيام الدهر وبما تقدم في حديث من صام رمضان واتبه ستامن شوال فكان صام الدهر وبما تقدم في صيام أيام البيض انه مثل صوم الدهر قالوا والمشي به أفضل من المشبه فكان صيام الدهر أفضل من هذه المشبهات فيكون مستحبابه والمطلوب قال الحافظ ونعقب بان التشبيه في الامر المقدر لا يقتضي جواز المشبه به فضلا عن استحبابه وانما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلثمائة وستين يوما ومن المعلوم ان المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على أفضلية المشبه به من كل وجه واختلف المجوزون أصيام الدهر هل هو الأفضل أو صيام يوم رافطار يوم فذهب جماعة منهم الى أن صوم الدهر أفضل واستدلوا على ذلك بأنه أكثر عافيا كون أكثر أبرار ونعقبه ابن دقيق العيد بان زيادة الاجر بزيادة العمل ههنا مارة باقتضاء الله اداة التقصير في حق أخرى فالاولى التقوى يرض الى حكم الشارع وقد حكم بان يوم يوم وافطار يوم أفضل الصيام هذا معنى كلامه وعما يرشد الى أن صوم الدهر من جملة الصيام المتفضل عليه صوم يوم وافطار يوم أن ابن عمر رطلب ان يوم زيادة على ذلك المقدار فاخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه أفضل الصيام

• (باب تطوع المسافر والغاري بالصوم) •

عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفطر أيام البيض في حضر ولا سفر رواه النسائي **وعن أبي سعيد** قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صام يوما في سبيل الله بعد الله وجهه عن الناربين بن خزيمة رواه الجماعة الا ابا داود الحديث الاول في اسناده يعقرب بن عبد الله القمي وبعثه بن أبي المغيرة القمي وفيه ما مقال هو فيه دامل على استحباب صيام أيام البيض في السفر ويطويها صوم سائر التطوعات المرغب فيها والحديث الثاني يدل على استحباب صوم الجهاد لان المراد بقوله في سبيل الله الجهاد قال النووي وهو محمول على من لا يتضرر به ولا يفتقر به حقا ولا يختل قتاله ولا غيره من مهمات غزوه ومعناه المباحة عن النار والمعاقبة منها مرة سبعين سنة

• (باب في ان صوم التطوع لا يلزم بالشروع) •

عن أبي جحيفة قال أخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين سلمان وأبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء فرأى ام الدرداء متبذلة فقال لها ما شأنك قالت أخوك أبو الدرداء ليس له

حاجة

الوادي وله جوار الى الله تعالى بالتلبية قاله للحمر يواذي الازرق وفي الحديث ان التلبية في بطون الاودية من سفن المرسلين وانها تنبت كدعده الهبوط كما تنبت كدعده الصمود ١٣٩ وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في اللباس

وفي أحاديث الانبياء ومسلم في الإيمان (عن أبي موسى رضي الله عنه قال بعثني النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى نوحى باليمن) في العاشرة من الهجرة قبل حجة الوداع (بجنت وهو بالبطحاء) اي بطحاء مكة زاد في رواية وهو منبج أي نازل بها (فقال بها أهلب قلات أهلت) وفي رواية قلت ليك باهلال (كاهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (قال) أحسنت (هل معك من هدى قلت لا فأمرني فطنت بالبيت وبالصفاء والمروة ثم أمرني فأهلت) من أحرأى (فأتيت امرأة من قومي) لم تسم المرأة لكن في أبواب المرأة ان المرأة من قيس ويحتمل ان تكون محرمة (فخطبني) اي سرحته بالمشط (أو غسلت رأسي) ولم يذكر الخلق اما لكونه مع ابوهما عند دهم أو لادخله في أمره بالاحلال (فقدم) اي جبه (عمر) ابن الخطاب (رضي الله عنه) اي زمان خلافته لاني حجة الوداع كما بين في مسلم واختصره البخاري وانظر مسلم ثم أتيت امرأة من قيس فقلت رأسي ثم أهلت بالحج فكنت أفقي به الناس حتى كان في خلافة عمر رضي الله عنه فقال له رجل يا أبا موسى أو يا عبيد الله بن قيس

حاجة في الدنيا جاء أبو الدرداء فمعه طعام ما فقال كل فاني صائم فقال ما بابا كل حتى نأكل فكل فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم قال ثم فنام ثم ذهب يقوم فقال ثم فلما كان من آخر الليل قال سلمان قم الآن فصليا فقال له سلمان ان لربك عليك حقا ولله عليك عليك حقا ولا هلك عليك حقا فأعط كل ذي حق حقه فأقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق سلمان رواه البخاري والترمذي (وصحبه) قوله متبذلة بفتح المثناة القوقبية والموحدة بعدها وتنسب اليه الذال المجهمة المكسورة أي لابس ثياب البذلة بكسر الموحدة وسكون الذال وهي المهنة وزنا ومعنى را أراد انها تارة ككة للباس الزينة وفي رواية للكشميين مبتذلة بتقديم الموحدة وتخفيف الذال المجهمة والمعنى واحد قوله لبيت له حاجة في الدنيا زاد ابن خزيمة يصوم النهار ويقوم الليل قوله فقال كل القائل أبو الدرداء على ظاهره هذه الرواية وهي انظر الترمذي وانظر البخاري فقال كل قال فاني صائم فيكون القائل سلمان قوله فقال ما أنا بأكل حتى تأكل في رواية للبرازة قال أقسمت عليك أن تطرون وكذا رواه ابن خزيمة والدارقطني والطبراني وابن حبان قوله فلما كان من آخر الليل في رواية ابن خزيمة فلما كان عند العصر وعند الترمذي فلما كان عند الصبح والدارقطني فلما كان في وجه الصبح قوله ولا هلك عليك حقا زاد الترمذي وابن خزيمة ولضيفك عليك حقا وزاد الدارقطني فصم وأفطر وصل ونم وأنت أهلت قوله صدق سلمان فيه دليل على مشروعية النصح للمسلم وتنبه من غفل وفضل قيام آخر الليل وثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة وجواز النهي عن المستحبات اذا خشى ان ذلك يفضي الى السأمة والملل وتقويت الحقوق المطلوبة وكراهة الحمل على النفس في العبادة وجواز الفطر من صوم التطوع وسبقه في الكلام عليه (وعن أم هانئ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليه فقدم عليه فشراب فشرب ثم تناولها فشربت فقالت يا رسول الله اما اني كنت صائمة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وار شاء أفطر رواه أحمد والترمذي وفي رواية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شرب شرابا فتناولها فشرب فقالت اني صائمة ولكني كرهت ان أرد سورلة فقال يعني ان كان فضاء من رمضان فافضي يوما مكانه وان كان تطوعا فان شئت فافضي وان شئت فلا تقضي رواه أحمد وأبو داود وبعينه وعن عائشة قالت اهدى لحفصة طعام وكأنا صائم فافطر فأنتم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا يا رسول الله اننا أهديت لنا هدية واشتهيناها فافطر فافطر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا عليك كما صومنا مكانه يوما آخر رواه

رويه بعض قتيل فانك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في النسك بعدك فقال يا أيها الناس من كفا قتيناه قتيلا فليقتد فان أمير المؤمنين قادم عليكم فاعوا به قال فقدم عمر فذكر ذلك له (فقال ان تأخذ بكاتب الله فانه يأمرنا بالقيام) أي بإتمام أفعالهما

بعد الشروع فيها (قال تعالى وأتموا الحج والعمرنة لله) وقبل انتماءهما للاحرام بهما من ديرة أهله وهو مروي عن علي وابن عباس وسعيد بن جبيرة وطاوس ١٤٠ وعند عبد الرزاق عن عمر بن الخطاب عن ابن عباس عن علي بن عبد الله عن

من - ما من الاخر وان يعترف في غير أشهر الحج ان الله تعالى يقول الحج أشهر معلومات (وان تأخذ بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانه لم يجل) من احرامه (حق فخر الهدى) يعني وظاهر كلام عمر - هذا انكار نسخ الحج الى العمرة وأن نهي عن التمتع إنما هو من باب ترك الاولى لانه منعه ذلك من غير تحريم وإبطال قاله عياض وقال النووي والمختار انه ينهى عن المنعة المعروفة التي هي الاعقار في أشهر - والحج ثم الحج من عامه وهو على التنزيه للترغيب في الافراد ثم انه قد اجماع على جواز التمتع من غير كراهة وبقي الخلاف في الافضل وانما أمر أبو موسى بالاحلال لانه ليس معه هدى بخلاف علي حيث أمر بالبقاء لان معه الهدى مع انهما أحراما كاحرامه لكن أمر أبو موسى بالاحلال تشبيهاً بنفسه لولم يكن معه هدى وأمر عياض تشبيهاً به في الحالة الراعية وفي الحديث صحة الاحرام المعلق وهو موضع الترجمة وبه أخذ الشافعية وأهل الحديث ومحمد بن ذلك ما اذا كان الوقت قابلاً لتمامه على ان الحج لا ينعقد في غير أشهره (عن عائشة رضي الله عنها حديثها في الحج قد تقدم) فرياً (وقالت

أبو داود وهذا أمر بن عبد الله (قوله لا عليكم) حديث أم هانئ أخرجه أيضاً الدارقطني والطبراني والبيهقي وفي اسناده سمك وقد اختلف عليه فيه وقال النسائي سمك ليس به قد علمه اذا انفرد وقال البيهقي في اسناده مقال وكذلك قال الترمذي وفي اسناده أيضاً هرون بن أم هانئ قال ابن القطان لا يعرف وفي اسناده أيضاً يزيد بن أبي زياد الهاشمي قال ابن عدي يكتب حديثه وقال الذهبي صدوق ردي الحفظ وقد غلط سمك في هذا الحديث فنهال في بعض الروايات ان ذلك كان يوم الفتح وهي عند النسائي والطبراني ويوم الفتح كان في رمضان فكيف يتصور ان تكون صائفة قضاء وتطوعاً وحديث عائشة أخرجه أيضاً النسائي وفي اسناده زميل قال النسائي ليس بالمشهور وقال البخاري لا يعرف لزميل سماع من عرو ولا ليزيد يعني يزيد بن الهادي سماع من زميل ولا تقوم به الحجة وقال الخطابي اسناده ضعيف وزميل مجهول واخرج الحديث الترمذي بلفظ اقصا يوم آخر مكانه وقال رواه ابن أبي حفصة وصالح بن أبي الاخير عن الزهري عن عروة عن عائشة مثل هذا يعني مرفوعاً ورواه مالك بن أنس ومعه عمرو بن عبد الله بن عمر وزيد بن سماعة وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مره - لا ولم يذكر وافية عروة وهو هذا أصح انه روي عن ابن جريج قال سألت الزهري قلت له أحد ذلك عروة عن عائشة قال لم أسمع من عروة في هذا شيئاً ولكن سمعت في خلافة سليمان بن عبد الملك من ناس عن بعض من سأل عائشة عن هذا الحديث فذكره ثم أسنده كذلك وقال النسائي هذا خطأ وقال ابن عيينة في روايته سئل الزهري عنه أهو عن عروة فقال لا وقال الخلال اتفق الثقات على إرساله وتوارد الحفاظ على الحديث بضمه وضعفه أحمد والبخاري والشافعي بجهالة زميل وفي الباب عن عائشة غير الحديث المذكور ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل عليهم ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقدمت له حميساً فقال لقد أصبحت صائفاً فأكل منه وقد تقدم في باب وجوب النية وزاد النسائي فأكل وقال أبو حمزة يوم ما مكانه قال النسائي هي خطأ يعني الزيادة ونسب الدارقطني الوهم فيها الى محمد بن عمرو والباهي ولكن رواها النسائي من غير طريقته وكذا الشافعي وفي الباب أيضاً عن أبي سعيد عن البيهقي بإسناد قال الحفاظ حسن قال منعت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم طعاماً فلما وضع قال رجل أنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعاك أخوك وتكلف لك أفطر فصبم مكانه ان شئت والاحاديث المذكورة في الباب تدل على انه يجوز لمن صام تطوعاً ان يفطر لاسيما اذا كان في دعوة الى طعام أحد من المسلمين ويدل على انه يستحب للمتطوع القضاء لذلك اليوم وقد ذهب الى ذلك الجمهور من أهل العلم وحكي الترمذي عن قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انهم رأوا عليه القضاء اذا أفطر قال وهو قول مالك بن أنس واستدلوا بحديث عائشة المذكور وروى حديث أبي سعيد في الباب وأجيب عن ذلك بما في حديث أم هانئ من

في هذه الرواية نرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أشهر الحج) أجمع العلماء على ان المراد بها ثلاثة أوها أول شوال لكن اختلفوا هل هي ثلاثة بكملها وهو قول مالك ورواية عن الشافعي وشهران وبعض

التصغير

الثالث وهو قول الباقي ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ليال من ذي الحجة وهل يدخل يوم
النصر أو لا قال أبو حنيفة وأحمد بن محمد بن حنبل والشافعي في المصنف عنه لا ١٤١ ثم اختلف العلماء في اعتبار هذه

الاشهر هل هو على الشرط أو
الاستصحاب فقال ابن عمر وابن
عباس وجابر وغيرهم من الصحابة
والتابعين هو شرط فلا يصح
الاحرام بالحج الا فيها وهو قول
الشافعي (وليالي الحج وحرم
الحج) بضم الحاء والراء اي ازمته
وامكنته وحالاته ولا زركشي
كعباض حرم بفتح الراء جمع
حرمة اي ممنوعات الحج وحرماته
وهذا موضع الترجمة فانه يدل
على انه كان مشهورا عندهم
مع لوما (فتزانا بسرف) غير
منصرف للعلمية والتأنيث ايهم
بقعة على عشرة اصيل من مكة
(قالت) عائشة (تخرج) صلى
الله عليه وآله وسلم من قبله
التي ضربت له (الى اصحابه وقال)
لهم (من لم يكن منكم معه هدى
فأحب ان يجعلها) اي حجة
(عمرة فليفعل) اي العمرة (ومن
كان معه الهدى فلا) يجعلها
عمرة ولمسلم قالت قدم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
لاربعة مضين من ذي الحجة او
خمس فدخل على وهو غضبان
فقلت من أغضبك أدخله الله
النار قال أو ما شعرت اني أمرت
الناس بأمر فاذا هم يترددون
وفي حديث جابر عند البخاري
فقال لهم اهلوا من احرامكم
واجعلوا التي قدمتم بها ضحاة

التحير فيجمع بينه وبين حديث عائشة وأبي سعيد يجعل القضاء على الندي ويدل على
جواز الافطار وعدم وجوب القضاء حديث أبي حنيفة المتقدم لان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لم قرر ذلك ولم يبين لابي الدرداء وجوب القضاء عليه وتأخير البيان عن وقت
الحاجة لا يجوز وقال ابن المنير ليس في تحريم الاكل في صوم النفل من غير عذرا الا الدالة
العامة كقوله تعالى ولا تطلوا أعمالكم الا ان الخالص يقدم على العام كحديث سلمان
وقال ابن عبد البر من احتج في هذا بقوله تعالى ولا تطلوا أعمالكم فهو جاهل باقوال أهل
العلم فان الاكثر على ان المراد بذلك النهي عن الرياء كانه قال لا تطلوا أعمالكم بالرياء
بل اخلصوها لله وقال آخرون لا تطلوا أعمالكم بارتكاب الكبائر ولو كان المراد بذلك
النهي عن ابطال ما لم يفرض الله عليه ولا أوجب على نفسه بذرا وغيره لا يمنع عليه
الافطار الا بما يبيح الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك انتهى ولا يخفى ان
الاية عامة والاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقرر في الاصول فالصواب
ما قال ابن المنير قوله لا عليك فيه دليل على انه يجوز لمن كان صائما عن قضاء نية فطر ولا
ان عليه لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل هل لصوم قضاء أو تطوع ويزيد
ذلك قوله في حديث أم هانئ ان كان قضا من رمضان فاقضى يوما مكانه قوله يعني هذه
اللفظة ليست في متن الحديث

(باب ما جاء في استقبال رمضان باليوم واليومين وغير ذلك)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتقدم من أحدكم رمضان
يصوم يوم أو يومين الا ان يكون رجل كان يصوم صوما قليلا رواه الجماعة) وعن
معاوية قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر قبل شهر رمضان
الصيام يوم كذا وكذا ونحن متقدمون فمن شاء فليصم من ومن شاء فليتناخر رواه ابن
ماجه ويحمل هذا على التقدم بأكثر من يومين وعن عمران بن حصين ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لرجل هل صمت من سر ر هذا الشهر شيئا قال لا فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فاذا أفطرت رمضان نصم يومين مكانه متفق عليه وفي رواية لهم من
سر ر شعبان ويصم هذا على ان الرجل كانت له عادة بصيام سر ر الشهر أو قد تفره
حديث معاوية في اسناده القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن مولى ابن أمية وفيه
مقال والهيثم بن حميد وفيه أيضا مقال قوله لا يتقدم أحدكم الخ قال العلماء معنى
الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان قال الترمذي لما أخرج
هذا الحديث العمل على هذا عند أهل العلم كرهوا ان يتجهل الرجل بصيام قبل دخول
رمضان بمعنى رمضان انتهى وانما اقتصر على يوم أو يومين لانه الغالب فيمن يقصد ذلك

فقالوا كيف يجعلها متعة وقد نهينا الحج فقال افعلوا ما أقول لكم فلا أني سقت الهدى افعلت مثل الذي أمرتكم
ولكن لا يحل مني حرام حتى يبلغ الهدى ففعلوا قال النووي هذا صريح في انه صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بفسخ الحج

الى العمرة امر عزيمة وتخصيم بخلاف قوله من لم يكن معه هدى فاحب أن يجعلها عمرة فليقبل قال العلامة خيرهم أولابن الفسخ
وعدمه ملاطفة لهم وإيناس بالعمرة في أشهر الحج ١٤٢ لانهم كانوا يرهبون البحر القصور ثم حتم عليهم بعد

ذلك الفسخ وأمرهم أمر عزيمة
فالزمهم - م أباه وكره تركه - في
قبول ذلك ثم قبلوه وفعلوه إلا
من كان معه هدى (قالت) عائشة
رضي الله عنها (فلا تخذيها
والتارك لها) أي للعمرة (من
أصحابه قالت فإما رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم
ورجال من أصحابه فكانوا أهل
قوة وكان معهم الهدى فلم
يقدر وأعلى العمرة وذكروا في
الحديث) وفيه التحديث
والعنفنة والسماع والقول
ورواه القولان بصريان
والاخبار مديان وأخرجه
مسلم في الحج وهذا النساق
(وعنها) أي عن عائشة (رضي
الله عنها) رواية قالت خرجنا
مع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) في أشهر الحج (ولأمر
الأنه الحج) أي لا تظن (فلما
قدمنا) مكة (تطوفنا بالبيت)
نعني النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وأصحابه غيرهم لأنهم لم
تطف بالبيت ذلك الوقت لأجل
حيضها وهذا من العام الذي
أورد به الخاص (فأمر النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) من لم يكن ساق
الهدى أن يحل) من الحج بعمل
بالعمرة وهذا هو فسخ الحج
الترجم به وسبق أنه أمرهم
بشرف فالتأني تكرار للأول

وقد قطع كثير من الشافعية بان ابتداء المنع من آول السادس عشر من شعبان واستدلوا
بحديث لعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا إذا اتصف شعبان فلا
أصوموا أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره وقال الروياني من الشافعية
يحرم التقدم يوم أو يومين لحديث الباب ويكره التقدم من نصف شعبان للحديث
الآخر وقال جمهور العلماء يجوز الصوم تطوعا بعد النصف من شعبان وضعفوا
الحديث الوارد في النهي عنه وقد قال أحمد وابن معين أنه منكر وقد استدلل البيهقي على
ضعفه بحديث الباب وكذا منعه قبل الطحاوي واستظهر بحديث أنس مرفوعا أفضل
الصيام بعد رمضان شعبان لكن أسناده ضعيف كما تقدم واستظهر أيضا بحديث
عمر ابن حصين المذكور في الباب أنه فيه من سرر شعبان والسرر يفتح السين المهملة
ويجوز كسرهما وضما ويقال أيضا سرار يفتح أوله وكسره ويرجع الفراء الفسخ وهو من
الاستسار قال أبو عبيدة والجوهري المراد بالسرر هنا آخر الشهر سميت بذلك لاستسار
التمر فيها وهي ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين ونقل أبو داود عن الأوزاعي
وسعيد بن عبد العزيز أن سرره أوله ونقل الخطابي عن الأوزاعي كالجوهري وقيل
السرر وسط الشهر حكاه أبو داود أيضا ورجحه بعضهم ووجهه بان السرر جمع مرة وسرة
الشيء وسطه ويؤيده التذلل إلى صيام البيض وهي وسط وان لم يرد في صيام آخر الشهر
بذلك بل ورد فيه شيء خاص بآخر شعبان لمن صامه لأجل رمضان ورجحه النووي بان
مسألة أفراد الرواية التي فيها سرة هذا الشهر عن بقية الروايات وأردف بها الروايات التي
فيها الحظ على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم وقد قال الخطابي إن بعض أهل
العلم قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أن سؤاله عن ذلك - وقال زبر وانكار
لأنه قد نهي أن يستقبل الشهر يوم أو يومين وتعقب بأنه لو أنكر ذلك لم يأمره بقضائه
وأجاب الخطابي باحتمال أن يكون الرجل أو جها على نفسه فذلك أمره بالوفاء وان
يقضى ذلك في شوال وقال آخرون فيه دليل على أن النهي عن تقدم رمضان يوم أو
يومين إنما هو لمن يقصده التحري لأجل رمضان وأما من لم يقصد ذلك فلا يتناوله النهي
وهو خلاف ظاهر حديث النهي لأنه لم يستثن منه الأمن كانت له عادة وقال القرطبي
الجمع بين الحديثين ممكن بحمل النهي على من ليست له عادة بذلك وحمل الأمر على من له
عادة وهذا هو الظاهر وقد استثنى من له عادة في حديث النهي بقوله إلا أن يكون رجل
كان يصوم صوما فليصمه فلا يجوز الصوم النفل المطلق الذي لم تجز به عادة وكذلك يحمل
حديث معاوية المذكور في الباب بعد ثبوته على من كان معتادا للصوم في ذلك الوقت
وأما قول المصنف أنه يحتمل على التقدم بأكثر من يومين فغير ظاهر لأن حديث العلاء بن
عبد الرحمن المتقدم يدل على المنع من صوم النصف الآخر من شعبان وقد جمع
الطحاوي بين حديث النهي وحديث العلاء بان حديث العلاء محمول على من يضعفه

وتأكيده فلا منافاة بينهما ولا يحل مضومة من الاحلال (الحل) بعمل العمرة (من لم يكن ساق
الهدى) وهذا هو فسخ الحج المترجم به وجوز أحمد وبعض أهل الظاهر وقوا ابن القيم في الهدى وخصه الأئمة الثلاثة

الصوم

منها ثم احرمو بالحلج وتسميهم بحج ولا هدى معهم فامرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يلقبوه عمرة وهو مسمى في نسخ الحج الى العمرة واما عائشة رضي الله عنها ١٤٤ فكانت اهلته بعد عمرة ولم تسق هديا ثم ادخلت عليها الحج فصارت

قارئة كما قرى بها (واهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج) مفردا ثم ادخل عليه العمرة (فاما من اهل بالحج) فقط (او جمع الحج والعمرة لم يحلوا حتى كان يوم النحر) (عن عثمان رضي الله عنه انه نهى عن المتعة) اي عن نسخ الحج الى العمرة لانه كان مخصوصا بتلك السنة التي حج فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او عن القمعة المشهورة والنهي للتنزيه ترغيبا في الافراد (و) نهى ايضا نهى تنزيه (ان يجمع بينهما) اي الحج والعمرة (فلما رأى علي رضي الله عنه النهي الواقع من عثمان عن المتعة والقران (اهل بهما) اي بالحج والعمرة حال كونه قائلا (ليكن بعمره وحجة) وانما فعل ذلك خشية ان يحتمل غيره النهي على التحريم فاشاع ذلك ولم يخف على عثمان ان المتعة والقران جائزان وانما نهى عنهما ليعمل بالافضل كما وقع لعمر فكل مجتهد ما جور ولا يفتل ان هذه الواقعة دليل على ثلث اتفاق اهل العصر الثاني بعد اختلاف اهل العصر الاول وان ذكره ابن الحارث وغيره لان نهى عثمان عنه ان كان المراد به الاعتناء في أشهر الحج قبل الحج فلم يستقر الاجماع عليه لان الخليفة يخالفون فيه وان كان المراد نسخ الحج الى العمرة فكذلك لان الخلفاء يتخالفون فيه على ان الظاهر ان عثمان ما كان يطلع وانما كان يرى الافراد افضل منه وفي رواية للنسائي ما يشهد بان عثمان

بعنه وأوصى بن الحداث أيام التشريق فتناديا انه لا يدخل الجنة الا مؤمن وأيام من أيام أكل وشرب رواه أحمد ومسلم وعن سعد بن أبي وقاص قال أمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان أنادي أيام مني انها أيام أكل وشرب ولا صوم فيها يعني أيام التشريق رواه أحمد وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم خمسة أيام في السنة يوم الفطر ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق رواه الدارقطني وعن عائشة وابن عمر قال لم يرخص في أيام التشريق ان يصمن الا لمن لم يجد الهدي رواه البخاري وله عنهم ما قالوا

الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج الى يوم عرفة فان لم يجد هديا ولم يصم صام أيام مني حديث سعد بن أبي وقاص أخرجه أيضا البزار قال في مجمع الزوائد ورجالها ما يعني أحمد والبزار رجال الصحيح وحديث أنس في اسناده محمد بن خالد الطعان وهو ضعيف وفي الباب عن عبد الله بن حذافة السهمي عند الدارقطني بلفظ لا تصوموا في هذه الايام فانها أيام أكل وشرب وبها يعني أيام مني وفي اسناده الواقدي وعن أبي هريرة عند الدارقطني وفي اسناده سعد بن سلام وهو قريب من الواقدي وفيه ان المنادي يبدل بن ورقاء وأخرجه أيضا ابن ماجه من وجه آخر وابن حبان وعن ابن عباس عند الطبراني بخو حديث عبد الله بن حذافة رقبه والبعال وقاع النساء وفي اسناده اسمعيل بن أبي حبيب وهو ضعيف وعن عمر بن خليفة عن أبيه عند أبي يعلى وعبد بن حميد وابن أبي شيبه واسحق بن راهويه بخو وفي اسناده موسى بن عبيدة الرزدي وهو ضعيف وعن ابن مسعود بن الحكم عن أ.ه عند النسائي انها رأت رهي يعني في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم راكباً يصيح يقول يا أيها الناس انها أيام أكل وشرب ونساء وبها وذكروا الله قالت فقلت من هذا فقالوا علي بن أبي طالب وأخرجه البيهقي من هذا الوجه لكن قال ان جدته حدثته وأخرجه ابن يونس في تاريخ مصر من طريق يزيد بن الهادي عن عمرو بن سليم الزرقني عن أمه قال يزيد فسألت عنها فقيل انها جدته وعن نيشة الهذلي عند مسلم في صحيحه بلفظ أيام التشريق أيام أكل وشرب وأخرجه ابن حبان عن أبي هريرة بخو وأخرجه النسائي عن بشر بن محم بن خو وعن عتبة بن عامر عند أصحاب السنن وابن حبان والحاكم والبزار بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيام التشريق أيام أكل وشرب وصلاة فلا يصومها أحد وعن عمرو بن العاص عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بافطارها وينهى عن صيامها وقد استدل بهذه الاحاديث على تحريم صوم أيام التشريق وفي ذلك خلاف بين الصحابة فمن بعدهم قال في الفتح وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام وأبي طلحة من الصحابة الجواز مطلقا وعن علي عليه السلام وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقا

وهو عليه لان الخليفة يتخالفون فيه وان كان المراد نسخ الحج الى العمرة فكذلك لان الخلفاء يتخالفون فيه على ان الظاهر ان عثمان ما كان يطلع وانما كان يرى الافراد افضل منه وفي رواية للنسائي ما يشهد بان عثمان

رجع عن النهي واقظه نهى عثمان عن التمتع فلي على وأصحابه بالعمرة فلم ينهم عثمان فقال له على ألم تسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تمتع قال لي وزاد مسلم هنا فقال عثمان ترى ١٤٥

أنهى الناس وأنت تنهله (قال)
على (ما كنت لأدع سنة لنبي
صلى الله عليه وآله وسلم)
أقول أحد) والله در القائل
دعوا كل قول عند قول محمد

فما آمن في دينه كخاطر
وفي الحديث اشاعة العالم ما عنده
من العلم واظهاره ومناظرته
ولا الامور وغيرهم في تحفة
لمن قوى على ذلك اقصد مناخمة
المسلمين والبيان بالقول مع التول
وجواز الاستدلال من النص
(عن ابن عباس رضي الله
عنه ما قال كانوا) أن أهل
الجاهلية (يرون) بفتح الباء أي
يعتقدون وقال في المصابيح
كالتقريب ونحوه بضمها أي يظنون
(ان العمرة) أي الاحرام بها (في
أشهر الحج) قال رضى القعدة
وتسع من ذي الحجة ويلة النحر
أو عشر أو ذي الحجة بكمله على
اللاف السابق في ذلك (من
أجر القصور) من باب ج جده
وشعر شاعر والقصور الانبعاث

في المعاصي أي من أعظم الذنوب
وهذا من فكما هم بالمطلة
ماخوة من غير أصل
(في الارض) ولابن حبان من
طريق أخرى عن ابن عباس قال
والله ما أعم رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عائشة في ذي
الحجة الا يقطع بذلك أمر النحر
فان هذا الحى من قريش ومن

دان دينهم كانوا يقولون فذكر نحره قال في التمتع فعرف بهذا
تعيين المعتقدين (ويجملون) أي يسهون (المحرم صغرا) أي أنهم يجعلون صغرا من الاشهر المحرم ولا يجعلون المحرم منها

ر هو المشهور عن الشافعي وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخر من منعه الا للمتمتع
الذي لا يجدا الهدى وهو قول مالك والشافعي في القديم وعن ا وزاعى وغيره أيضا
يصومها المحصر والقارن انتهى واستدل القائلون بالمنع مطلقا باحاديث الباب التي لم
تقبل بالجواز للمتمتع واستدل القائلون بالجواز للمتمتع بحديث عائشة وابن عمر المذكور
في الباب وهذه الصيغة لها حكم الرفع وقد أخرجها الدارقطني والطحاوى بلنظر رخص
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمتمتع اذ انهم يجد الهدى ان يصوم أيام التشريق وفي
اسماده يحيى بن سعيد لا م وليس بالقوى ولكنه يؤيد ذلك عموم الآية قالوا وحمل المطلق
على المقيد واجب وذلك بناء العام على الخاص وهذا أقوى المذاهب وأما القائل
بالجواز مطلقا فأحاديث الباب جميعها ترد عليه قال في التمتع وقد اختلف في كونها
بمعنى أيام التشريق يومين أو ثلاثة قال وسببت أيام التشريق لان لحوم الاضاحي تشرق
فيها أي تشرق في الشمس وقيل لان الهدى لا ينحر حتى تشرق الشمس وقيل لان صلاة
العيد تمتع عند شروق الشمس وقيل التشريق التكبير يدبر كل صلاة انتهى وحديث
أنس المذكور في الباب يدل على انها ثلاثة أيام يوم النحر

• (كأن الاعتكاف) •

(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتكف العشر الاخر من
رمضان حتى يرفاه الله عز وجل • وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يعتكف العشر الاخر من رمضان منق عليهم ما لمسلم قال نافع وقد ارانى عبد الله
المكان الذي كان يبيت كف فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • وعن أنس قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتكف العشر الاخر من رمضان فلم يعتكف عامًا قلما

كان في العام الا اعتكف عشرين رومًا أحد الترمذي وصححه ولا حسدوا أبي داود
وابن ماجه هذا المعنى من رواية أبي بن كعب) هذه الاحاديث فيها دليل على
مشروعية الاعتكاف وهو متفق عليه كما قال النووي وغيره قال مالك ذكرت في
الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة اتباعهم للاثرف وقع في نسي انه كالوصال وأراهم
تركوه لشدته وليبلغني عن أحد من السابق انه اعتكف الا عن أبي بكر بن عبد الرحمن
انتهى ومن كلام مالك هذا أخذ بعض أصحابه ان الاعتكاف جائز وأنكر ذلك عليهم ابن
المريني وقال انه سنة مؤكدة وكذا قال ابن بطال في مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ما يدل على تأكده قال أبو داود عن أحمد لا أعلم عن أحد من العلماء خلافا انه ممنون
وتمت الحفاظ في التمتع قول مالك انه لم يبيت كف من السابق الا أبو بكر بن عبد الرحمن
وقال انه أراد سنة مخصوصة والافقه حكى عن غيره واحد من الصحابة انه اعتكف

دان دينهم كانوا يقولون فذكر نحره قال في التمتع فعرف بهذا
تعيين المعتقدين (ويجملون) أي يسهون (المحرم صغرا) أي أنهم يجعلون صغرا من الاشهر المحرم ولا يجعلون المحرم منها

ثلاث تنال عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم ما اعتادوه من إغارة بعضهم على بعض فضالهم الله بذلك فقال انما النسي زيادة في الكفر بضل به الذين كفروا ١٤٦ الآية أي انما نأخيه حرمة الشهر إلى شهر آخر قال المفسرون

كانوا اذا جاء شهر حرام وهم محاربون اسلموه وحرمو امكانه شهرًا حتى رفضوا خصوص الشهر واعتبروا بحجر العدد ويحرمونه عامًا فيتم كونه على حرمة وقيل ان أول من أحدث ذلك جنادة بن عوف السكاني كان يقوم على جعل في الموسم فينادي ان آلهتكم قد أحلت لكم المحرم فاسلموه ثم يتأدى في القبائل ان آلهتكم قد حرمت عليكم المحرم فحرموه وقيل القاسم واسمه خليفة بن عبيد السكاني وقيل غير ذلك وقال ابن دريد الصفران شهران من السنة سمي أحدهما في الاعلام المحرم وقد سمي بذلك لاهة ارمكة من أهلها وقال الثراء لانهم كانوا يعلمون البيوت فيه تلجروهم الى البلاد وقيل كانوا يزيدون في كل أربع سنين شهرًا يسمى صفرًا الثاني فتكون السنة ثلاثة عشر شهرًا ولذلك قال صلى الله عليه وآله وسلم السنة اثنا عشر شهرًا وكانوا يطهرون ويرون ان الاوقات فيه واقعة (ويقولون اذا برأ) أفاد (الدبر) بفتح الدال المهملة والموحدة الجرح الذي يكون في ظهر الابل من اصطكانه الاقتاب والحل عليه ومثقة السفة فانه كان يبرأ به من انصرافهم من الحج

واعلم انه لا خلاف في عدم وجوب الاعتكاف الا اذا تدر به قوله يعتكف الاعتكاف في اللغة هو الحبس والازوم والمكث والاستقامة والاستدارة قال المهاج فتن يعتكف به اذا جاء عكف النبيط يلبسون التزجا والنبيط قوم من العجم والفتوح بالقام والنون والزاى والجيم لعبة للجهم يأخذ كل واحد منهم يد صاحبه ويستديرون راقصين وقوله جأى أقام بالمكان وفي الشرع المكث في المسجد من شخص مخصوص بمسفة مخصوصة قوله العشر الاواخر من رمضان فيه دليل على استحباب مداومة الاعتكاف في العشر الاواخر من رمضان لتخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الوقت بالمداومة على اعتكافه قوله اعتكف عشر بن فيه دليل على ان من اعتاد اعتكاف أيام ثم لم يتمكن أن يعتكفها أنه يستحب له قضاؤها وسواء في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف لمسا لم يعتكف العشر الاواخر من رمضان الاواخر من شوال (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه وانه أمر بنجباءه فضرب بالاراد الاعتكاف في العشر الاواخر من رمضان فأمرت زيب بنجباءه فضرب وأمرت غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنجباءه فضرب فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفجر نظر فاذا الاخبية فقال آبر يردن فأمر بنجباءه فتقوض وترك الاعتكاف في شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الاواخر من شوال رواه الجماعة الا الترمذي لكن له منه كان اذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه (قوله صلى الفجر ثم دخل معتكفه استدل به على ان أول وقت الاعتكاف من أول النهار وبه قال الاوزاعي والليث والثوري وقال الأئمة الاربعة وطائفة يدخل قبيل غروب الشمس وأقول الحديث على انه دخل من أول الليل ولكن انما يخلو بنفسه في المكان الذي أعده الاعتكاف بعد صلاة الصبح قوله بنجباءه مجعته ثم بامو حدة قوله وأمرت غيرها الخ هذا يقتضي تعميم الأزواج وليس كذلك وقد فسره قوله من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمائتة وخمسة وربع فقط ويؤيد ذلك ما وقع في رواية البخاري لم يظأ ربع قباب وفي رواية لابي الفداء في الصبح اذ هو باربعة أبنية قال ما من هذه قالوا العائشة وخمسة وربع الحديث ولرابع خباؤه صلى الله عليه وآله وسلم لم قوله البرم حمزة ستقام عدودة وبغيره من نسب الراي يردن بضم أوله كسر الراء وسكون الدال ثم نون النسوة وفي رواية للبخاري انزعوها فلا أراها قولاً فتقوض بضم القاف وتشديد الواو المكسورة بعدها ضادة مجعته أي نقض قولاً وترك الاعتكاف كأن الحامل له صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك خشية أن يكون الحامل للزواجات المباهات والمتنافس

(وعند انثر) أي ذهب أثر سير الحاج من الطريق وانمى بعد رجوعهم بوقوع الامطار وغيرها الناشئ اطول الايام أو ذهب أثر الدبر ولا يداود وعنا لوبر بالواو أي كثر وبر الابل الذي خلق بالرحال (وانسلخ صفر) الذي هو المحرم

في نفس الامر وهو صغرا أي اذا انقضى وانقضى شهر صفر (حات العمرة لمن اعتمر) بالسكون في الاربعة وذلك لانهم لما
جعلوا المحرم صفر الزم منه ان تكون السنة ثلاثة عشر شهرا ١٤٧ والمحرم الذي هو صفر آخر السنة

والآخر أشهر الحج على طريق
التبعية اذ لا يبرأ دبرا بلهم في أقل
من هذه المدة وهي ما بين أربعين
يوما الى خمسين يوما غالبا وجعلوا
أول أشهر الاعتقار شهر المحرم
الذي هو في الأصل صفر والراء
التي نواطت عليها القواصل في
الدبر والثلاثة بعدد ما كنة
للمسبح ولو حركت فانت الغرض
المطلوب من المسبح (قدم النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) وأله (وسلم
وأصحابه صبيحة) ليلة (رابعة)
من ذي الحجة يوم الاحد حال
كونهم (مهلين بالحج) أي ملين
به كما سرفى رواية ابراهيم بن
الحجاج واقظه وهم يلبون بالحج
ولا يلزم من اهلاله صلى الله عليه
وآله وسلم بالحج أن لا يكون
قارنا فلا حجة فيه لمن قال انه صلى
الله عليه وآله وسلم كان مفردا
(فأمرهم) صلى الله عليه وآله
وسلم (أن يحملوها) أي يلقبوا
الحجة (عمرة) ويحلقوا بعملها
فيصيروا مقامين وهذا الفسخ
خاص بذلك الزمن خلافا لاجل
كأمر (فمعظم) وفي رواية
ابراهيم فكب (ذلك) الاعتقار
في أشهر الحج (عندهم) لما
كانوا يعتقدونه أو لا من أن العمرة
في من أجزر القصور (فقالوا)
بمدان رجوعا عن اعتقادهم
(يا رسول الله أي الحل) أي

الذاتى عن الفيرة حرصا على القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف عن موضوعه أو
الحاصل له على ذلك أن يكون باعتبار اجتماع الذبوة عنه يصير كالجالس في بيته وربما
يشغله ذلك عن التخلي لما قصد من العبادة فينبون مقصوده بالاعتكاف قوله في العشر
الاواخر من شوال في رواية في البخارى حتى اعتكف في العشر الاول من شوال ويجمع
بينه وبين الرواية الاولى بان المراد بقوله في العشر الاواخر من شوال انتهاء اعتكافه قال
الاسماعيلي فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لان أول شوال هو يوم الفطر
وصومه حرام وسيأتى الكلام عليه وقال غيره في اعتكافه في شوال دليل على ان التوافل
المعتادة اذا كانت تقضى قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه ان النذر لا يلزم بمجرد النية
وان السنة تقضى وان لم تعتكف ان يلزم من المسجد مكانا بعينه وان من التزم اعتكاف
أيام معينة لم يلزمه أول ليلة لها انتهى واستدل به أيضا على جواز الخروج من العبادة
بعد الدخول فيها وأجيب عن ذلك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع
في الاعتكاف وانما هم به ثم عرض له المانع المذكور فتركه فيكون دليلا على جواز ترك
العبادة اذا لم يحصل الا مجرد النية كما قال المصنف (وعن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى

الله عليه وآله وسلم لم كان اذا اعتكف طرح له فراشه أو يوضع له سريره وراه اسطوانة
التوبة رواه ابن ماجه) الحديث رجال اسناده في سنن ابن ماجه وثقات وقد ذكره الحفاظ
في الفتح عن نافع ان ابن عمر كان اذا اعتكف الخ وليذكرانه مرفوع وفي صحيح مسلم عن
نافع انه قال وقد أراى عبد الله بن عمر المكان الذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يعتكف فيه من المسجد وفيه دليل على جواز طرح الفراش ووضع السرير
للمعتكف في المسجد وعلى جواز الوقوف في مكان معين من المسجد في الاعتكاف
فيكون مخصصا للنهي عن ايطان المكان في المسجد بمعنى ملازمته وقد تقدم الحديث
في الصلاة (وعن عائشة انها كانت ترجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي حائض وهو

معتكف في المسجد وهي في حجرته) واهما رأيه وكان لا يدخل البيت الانتحاجة
الانسان اذا كان معتكفا وعنهما أيضا قالت ان كنت لادخل البيت للحاجة والمر يض
به فأسأل عنه الا واما رده وعن صفية بنت أبي قالت كان رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم معته كفافا فتيته أزوره لئلا خدثته ثم قت لانتقاب فقام معي ليقبلني وكان مسكنها
في دار اسامة بن زيد متفق عليهن) قوله ترجل الترجيل بالجيم المشط والدهن فيه دليل
على انه يجوز للمعتكف التنظيف والطيب والغسل والحلق والتزيت الحاقا بالترجيل
والجهور على انه لا يكره فيه الا ما يكره في المسجد وعن مالك يكره الصنائع والحرف حتى
طالب العلم وفيه دليل على ان من أخرج بهض يذنه من المسجد لم يكن ذلك قادسا في صفة

هل هو الحل العام لكل ما حرم بالاحرام حتى الجماع أو حل خاص لانهم كانوا يحرمون بالحج وكانهم كانوا يعرفون انه له فعلين
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم (حل كله) أي حل يحل فيه كل ما يحرم على المحرم حتى غشيان النساء لان العمرة ليس لها

الاتصال واحد وعند الطحاوي أي الحل محل قال الحل كله وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في أيام الجاهلية ومسلم في الحج
وكذا النسائي وقد بسط الحافظ ابن ٨ جبر في الفتح: كما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرما

واختلاف أهل العلم في ذلك
وأداتهم تعارضوا ورجح رواية
من روى القرآن وقال أنها
جاءت عن خمسة عشر صحابيا
بأسانيد جياد بخلاف رواية
الأفراد والقطع وهذا يقتضي
رفع الشك عن ذلك والمصير إلى
أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان
قاربا وقد قدمنا حاصل ذلك
مختصرا وفي السيل الجرار
لحافظ الشوكاني واعلم أن هذه
صلى الله عليه وآله وسلم ون
اختلفت الأحاديث في بيان نوعه
فقد تواتر أنه صلى الله عليه وآله
وسلم حج قرأنا وبلغت الأحاديث
في ذلك زيادة على عشرين حديثا
من طريق سبعة عشر صحابيا
ولم يرد ما يصلح لمعارضته بعض
هذه الأحاديث فضلا عن كمالها
فن جعل وجه التفضيل لأحد
أنواع الحج هو أنه صلى الله عليه
وآله وسلم حج بنوع كذا وإن الله
لا يجتاز لرسوله صلى الله عليه
وآله وسلم إلا ما كان فضلا على
غيره فقد كان حجه صلى الله عليه
وآله وسلم قرأنا فيكون أقران
أفضل أنواع الحج راكن قد ثبت
من حديث جابر في الصحيحين
وغيرهما أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لو استقبلت
من أمري ما استدبرت ما كنت
ألهدي ولعلنا نعلمه قد دل على

الاعتكاف قوله الحاجة الإنسان فسرهما الزهرى بالبول والعائط وقد وقع الإجماع
على استغنائهما واختلافوا في غيرهما من الحاجات كالإكل والشرب ويلحق بالبول
والعائط القيء والقيء والحجامة من احتياج إلى ذلك وسبب الكلام على الخروج
للحاجات ولغيرها قوله فأسأل عنه سبب الكلام على الخروج لزيارة المريض قوله
نمقت لا تقلب أي ترجع إليها قوله لبقائي بفتح أواد وسكون النون أي يردّها إلى
منزلها وفيه دليل على جواز خروج المعتكف من مسجد اعتكافه لتشجيع الزائر
تقوله في دار أسامة بن زيد أي التي صارت له بعد ذلك لأن أسامة أذن لليس له دار مستقلة
بحيث يسكن فيها صفة وكانت بيوت زواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حوالى
أبواب المسجد (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمر بمريض وهو
معتكف فيمر كما هو ولا يعرج يسأله روه أبو داود وعن عائشة قالت السنة على
لمعتكف أن لا يعود مريضا ولا ينهد حذارة ولا يمس مرأى ولا يمشيها ولا يخرج الحاجة
الملا بد منه ولا اعتكافا بيسوم ولا اعتكافا في مسجد جامع روه أبو داود
الحديث الأول في أسناده حديث أبي سليم وفيه مقال قال الحافظ والصحيح عن عائشة من
فعلها أخرجه مسلم وغيره وقال صحيح ذلك عن علي عليه السلام والحديث الثاني أخرجه
أيضا النسائي وأيس فيه قالت السنة وأخرجه أيضا من حديث مالك وأيس فيه ذلك قال
أبو داود وغيره عبد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة وحرم الدارقطني بأن القدر
الذي من حديث عائشة قوله لا يخرج وما عداه من دونها انتهى وكذلك رجع ذلك
ليبقى ذكره ابن كثير في الإرشاد ومحمد بن اسحق هذا هو القرني المدني يقال له
عباد قد أخرجه له مسلم في صحيحه ورواه يحيى بن معين وثق عليه غيره ورواه كمال فيه
بعضهم الحديثان استدل به ما على أنه لا يجوز للمعتكف أن يخرج من معتكفه لزيادة
المريض ولا لزيارة من القرب كتشجيع الحنابلة وسبب لجمعة قال في الفتح وروينا
عن علي عليه السلام والنخعي والحسن البصري أن شهدا المعتكف جنازة وما عدا
أخرج للجمعة بطل اعتكافه وبه قال لمكوفيون وابن المنذر في الجملة وقال الثوري
والشافعي واسحق إن شرط شيئا من ذلك في ابتداءه كفاه لم يطل اعتكافه بهله وهو
رواية عن أحمد انتهى وعند الهادوية أنه يجوز الخروج لثلاث الأمور ونحوها ولا يكن
في وسط النهار قياسا على الحاجة المذكورة في حديث عائشة المتقدم وهو فاسد
الاعتكاف ولأنه في مقابلة النص قهلا ولا يمس امرأة ولا يمشيها المراد بالمباشرة هنا الجماع
بقريضة ذكر المس قباهم وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك ويؤيده ما روى الطبري
وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية بمعنى قوله تعالى ولا تبشروا أنتم عاكفون
في المساجد أنهم كانوا يعتكفوا فخرج رجل للحاجة فلقى امرأته جامعها إن شاء

ان التمتع أفضل من القران وقد دلت المذاهب والأدلة في شرح المتن على الاحتياج لناظر إلى
الرجوع إلى غيره فالجالة عليه أولى لأن المقام طويل الذيل وكل أنواع الحج شريفة صحيحة وثابتة فقد ثبت في

الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من أراد أن يهل بحج وعمره فليقبل ومن أراد أن يهل بحج فليقبل ومن أراد أن يهل بعمره فليقبل

١٤٩

(عن قصة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وعن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلتوا من الحج (بهم مرة) أي بعمرها لأنهم لم يفسحوا الحج إلى الله مرة فكان أحرامهم بالعمر مرة سبعاً بالسرعة حلهم (ولم يفسحوا) بفتح أوله وكسر ناله (أنت من عمرتك) أي المضمومة إلى الحج فيكون قارناً كما هو في أكثر الأحاديث وحينئذ فلا تمسك به لمن قال أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان متمتعاً بالكوفة صلى الله عليه وآله وسلم أقر على أنه كان محرماً بعمره لأن اللفظ محتمل للتمتع والقران فتعين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية عبيد الله بن عمر عن عبد الشيبين حتى أحل من الحج أنه كان قارناً ولا يتجه القول بأنه كان متمتعاً لأنه لا جائز أن يقال أنه استقر على العمرة خاصة ولم يحرم بالحج أصلاً لأنه يلزم منه أنه لم يحج تلك السنة وهو لا يقول أحد وقد روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان قارناً سعيد بن المسيب كما في البخاري وأنس في الصحيحين وعمران بن حصين في مسلم وعمر ابن الخطاب في البخاري والبراء في سنن أبي داود وعلي في سنن الدارقطني ومراقبة وأبو طهمة عند

فترات قوله ولا يخرج حاجة الإجماع لا بد منه فيه دليل على المنع من الخروج لكل حاجة من غير فرق بين ما كان مباهة أو قرينة أو غيرهما إلا الذي لا بد منه كالخروج لنساء الحاجة وما في حكمها قوله ولا اعتكاف إلا بصوم فيه دليل على أنه لا يصح الاعتكاف إلا بصوم وأنه شرط وحكم في الجهر عن العترة جميعاً وابن عباس وابن عمر ومالك والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وحكي في البحر أيضاً عن ابن مسعود والحسن البصري والشافعي وأحمد وأحق أنه ليس بشرط قالوا يصح اعتكاف ساعة واحدة وخطئة واحدة واستدلوا بما تقدم من أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف العشر الأول من روال ومن جملتهم يوم انطربوا بحديث عمر الآتي وأجابوا عن حديث عائشة المذكور في الباب بما تقدم من الكلام عليه وهذا هو الحق لا كما قال ابن القيم إن الرابع الذي عليه جمهور السلف أن الصوم شرط في الاعتكاف وقد روى عن علي وابن مسعود أنه ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجبه على نفسه ويدل على ذلك حديث ابن عباس الآتي ويؤيد قول من قال يجوز الاعتكاف ساعة أو لحظة حديث من اعتكف فواف باقة فكانت أعتق نسمة رواه العقيلي في الضعفاء من حديث عائشة وأنس قال في البدرا المنيرة ما حديث غريب لا أعرفه بعد البحث الشديد عنه وقال الحافظ هو منكروا يكفه أخرجه الطبراني في الأوسط قال الحافظ لم أرفق ما زادته ضعفاً إلا أن فيه وجادة وفي المتن نكارة شديدة ذهبت العترة وأبو حنيفة إلى أن أقل مدة الاعتكاف يوم قوله ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع فيه دليل على أن المسجد بشرط للاعتكاف قال في الفتح واتفق العلماء على مشروطية المسجد للاعتكاف إلا محمد بن عمر بن لبابة المالكي فأجازه في كل مكان وأجاز الحنفية للمرأة أن تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان المعتد للصلاة وفيه قول للشافعي قديم وفي وجه لأصحابه والحنفية يجوز للرجال والنساء أن التطوع في البيوت أفضل وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى اختصاصه بالمساجد اتفق نفاً فيها المأثور وخبره أبو يوسف بالواجب منه وأما النفل ففي كل مسجد وقال الجمهور بعمومه في كل مسجد انتهى كلام الفتح وسيأتي قول من قال أنه يختص بالمساجد الثلاثة

(وعن ابن عمر أن رسول النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد لحرام قال فأنوف بنذرته متفق عليه وورد البخاري فاعتكف ليلة وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه رواه الدارقطني وقال ربيعة أبو بكر السوسي وغيره لا يردعه الحديث الثاني ربح الدارقطني والبيهقي وقوله وأخرجه الحاكم مرفوعاً وقال صحيح الإسناد قولاً أن عمر لم يذكر مكان السؤال وفي رواية للبخاري أن ذلك كان بالجمعة وأنه لما رجعوا من حنين وبست فادمنه الرد على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبيل المنع

أحمد وأبو سعيد وقتادة عند الدارقطني وابن أبي أوفى عند البرزوروي الأفراد ابن عمر وجابر بن الصديق وابن عباس في مسلم وجمع بين القولين بأنه كان أولاً مفرداً ثم أحرم بالعمره بعد ذلك وأدخلها على الحج فعمدته رواه الأفراد أول الأحرام وعمدته رواه

القران آخره وأما من زوى انه كان معقرا كابن عمرو عائشة وأبي موسى الأشعري وابن عباس في العيصين وهران بن حصين في
 من لم ياراد القتح للغوى وهو الاتناع ١٥٠ وقد انتفع بالا كتناء بفعل واحد ويؤيد ذلك انه لم يعترف في تلك

السنة عمرة منفردة ولو جعلت
 حج منفردة لكان غير معقرا
 في تلك السنة ولم يقل أحدان
 الحج وحده أفضل من القران
 وبهذا الجمع تنتظم الاحاديث
 وقال الحافظ في الفتح وأما
 رواية من روى انه كان مفتعا
 فمناه انه أمر به لانه صرح بقوله
 ولولا أن معى الهدى لاحت
 فصح أنه لم يصل انتهى (قال)
 صلى الله عليه وآله ولم (ان)
 أدت رأى) من التلبيد وهو
 ان يجعل الحرم في رأسه شيئا
 من نحو الصمغ ليجمع الشعر
 ولا يدخل فيه قل ويؤخذ منه
 استنباط ذلك للمعمر (وقادت
 هدى) هو تعاقب في عنق
 الهدى ليعلم (فلا أحل) من
 اسراى (حتى أنحر) الهدى
 وهذا قول أبي حنيفة وأحمد
 لانه جعل العلة في بقائه على
 احرامه الهدى وأخبرانه لا يحل
 حتى ينحر وأجاب الجمهور عنه
 بانه ليس العلة في ذلك سوق
 الهدى وانما السبب فيه ادخل
 العمرة على الحج ويدل له قوله في
 رواية ابن عمر حتى أحل من الحج
 وعبر عن الاحرام بالحج بسوق
 الهدى لانه كان ملازما له في تلك
 الحجة فانه قال لهم من كان معه
 هدى فليحل بالحج مع عمرته ثم لا يحل
 حتى يحل منهم ما جيعا ولما كان

من الصيام في الليل لان عزوة حنين متأخرة عن ذلك قولا نذرت في الجاهلية زاد من
 فلما أسأت ألت وفي ذلك رد على من زعم ان المراد بالجاهلية ما قبل فتح مكة وانه انما نذر
 في الاسلام وأصرح من ذلك ما أخرجه الدارقطني بلفظ نذرت ان يعتكف في الشراك قوله
 ان اعتكف ليلة استدل به على جواز الاعتكاف بغير صوم لان الليل ليس بوقت صوم
 وقد أمر صلى الله عليه وآله وسلم ان يني بنذره على الصفة التي أوجبها وتعقب بان في
 رواية لم يرد ما يدل عليه وقد جمع ابن حبان وغيره بأنه نذرا اعتكاف يوم وليلة فمن أطلق
 ليلة أراد بيومها ومن أطلق يوما أراد بليته وقد ورد الامر بالصوم في رواية أبي داود
 والنسائي بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له اعتكف وصم أخرجه أبو داود
 والنسائي من طريق عبد الله بن بديل واكنه ضعيف وقد ذكر ابن عدي والدارقطني
 انه تنريد ذلك عن عمرو بن دينار قال في الفتح ورواية من روى يومها شاذة وقد وقع في
 رواية سليمان بن بلال عند البخاري فاعتكف ليلة فدل على انه لم يزد على نذره شيئا وان
 الاعتكاف لا صوم فيه وانه لا يشترط له حذمه من قوله ليس على المعتكف صيام استدل
 به القائلون بانه لا يشترط الصوم في الاعتكاف وقد تقدم ذكرهم وقد استدل بعض
 القائلين بأن الصوم شرط في الاعتكاف بقوله تعالى ثم أعقوا الصيام الى الليل ولا
 تباركوا هن وانتم عما كفون في المساجد قال فذكر الاعتكاف عقب الصوم وتعقب بانه
 ليس فيه ما يدل على تلازمهما والالزم أن لا صوم الا باعتكاف ولا قائل به وفي حديث عمر
 المذكور في الباب رد على من قال ان أقل الاعتكاف عشرة أيام وفيه أيضا دليل على ان
 النذر من الكافر لا يقطع عنه بالاسلام وسبأني ان شاء الله تعالى الكلام على ذلك
 (وعن حذيفة انه قال لابن مسعود لقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال

لا اعتكاف الا في المساجد الثلاثة أو قال في مسجد جماعة رواه سعيد في سننه وعن
 عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتكف معه بعض نسائه وهي مستحاضة ترى
 الدم فربما وضعت الطشت تحتها من الدم رواه البخاري وفي رواية اعتكف معه امرأة
 من أزواجه وكانت ترى الدم والصفرة والطشت تحتها وهي تصلي رواه أحمد والبخاري
 وأبو داود الحديث الاول أخرجه ابن أبي شيبة ولكن لم يذكر المرفوع منه واقتصر
 على المراجعة التي فيه بين حذيفة وابن مسعود ولقظه ان حذيفة جاء الى عبد الله فقال
 ألا أعجبك من قوم مكوف بين دارك ودار الاشعرى يعني المسجد قال عبد الله فلعلمهم
 أصابوا وأخطأت فهذا يدل على انه لم يستدل على ذلك بحديث عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وعلى ان عبد الله يخالفه ويجوز الاعتكاف في كل مسجد ولو كان ثم حديث
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما خالفه وأيضا الشك الواقع في الحديث مما ضعف
 الاحتجاج بأحد شقيه وقد استشهد بعضهم بالحديث حذيفة بحديث أبي سعيد وأبي هريرة

صلى الله عليه وآله وسلم لم قد أدخل العمرة على الحج لم يندبه الاحرام بالعمرة سرعة الاحمال لبقائه
 على الحج فشارك العجاجة في الاحرام بالعمرة وفارقهم بمقائه على الحج وفيهم ليس التلبيد والتقليد من الحل ولان

عدمه وانما هو لسانه من أول الامر مستعدا وام حرامه حتى يبلغ الهدى محله والتأليه مشهورة بطوره وهذا الحديث أخرجه أيضا في الحج واللباس والمغازي ومسلم في الحج وكذا أبو داود

١٥١

عباس رضي الله عنهم انه سأل رجل (هو أبو جرة زهير بن عمران الضبي) عن القمق وقال نهاني (ناس عنه) قال في القمق لم أقف على أحسائهم وكان ذلك في زمن عبد الله بن الزبير وكان ينهي عن المتعة كم ارواه مسلم (فأمره به) أي بأن يستمر على القمق (قال الرجل) المذكور فرأيت في المنام كأن رجلا يقول لي هذا حج مبرور مقبول (وعمره متقبلة فأخبرت ابن عباس) بما رأيته في المنام من قول الرجل حج مبرور وعمره متقبلة (فقال) لي هذه (سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي وافقت أو اتيت وفي رواية النضر قال الله اكبر سنة أبي القاسم وقال في آخر هذا الحديث فقال لي ابن عباس أقم عندي فأجعل لك سهما أي نصيبا من مالي قال المهلب وفي هذا دليل على انه يجوز له المأخذ الاجرة على العلم وفيه نظر اذا الظاهر انه انما عرض عليه ماله وغبته في الاحسان اليه لما ظهر ان عمله متقبل وجهه مبرور وانما يتقبل الله من المتقين قاله في المصابيح قال شعبة الراوي قلت لابي جرة لم فقال للرؤيا التي رأيت أي ليه من الناس على هذه الرؤيا الميمنة لحال المتعة قال

وغيرهما مرفوعا بافظ لانشد الرجال الاثني ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى وهو متفق عليه وليكن ليس فيه ما يشهد لحديث حذيفة لان فضيلة المساجد الثلاثة واختصاصها بشد الرجال اليها لا تستلزم اختصاصها بالاعتكاف وقد حكى في القمق عن حذيفة ان الاعتكاف يختص بالمساجد الثلاثة ولم يذكر هذا الحديث وحكى عن عطاء انه يختص بمسجد مكة وعن ابن المسيب بمسجد المدينة وقوله أو قال في مسجد جماعة قيل فيه دليل المذهب أبي حنيفة وأحمد المتقدم قوله بعض نسائه قال ابن الجوزي ما عرفنا من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كانت مستحاضة قال والظاهر ان عائشة أشارت بقولها من نسائه أي من النساء المتعلقات به وهي أم حبيبة بنت جحش أخت زينب ولكنه يرد عليه ما وقع في البخاري في كتاب الاعتكاف بافظ امرأة مستحاضة من أزواجه ووقع في رواية سعيد بن منصور عن عكرمة ان أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة وهذه الرواية تفيد تعيينها وقد حكى ابن عبد البر ان بنات جحش الثلاث كن مستحاضات زينب وحننة وأم حبيبة ويدل على ذلك ما وقع عند أبي داود عن عائشة انها قالت استحيضت زينب بنت جحش وقد عدم غلطاي في المستحاضات سورة بنت زمعة وقد روى ذلك أبو داود تعليقا وذكر البيهقي ان ابن خزيمة أخرجه موصولا بهذه ثلاث مستحاضات من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله من الدم أي لاجل الدم والحديث يدل على جواز مكث المستحاضة في المسجد وصحة اعتكافها وصلاتها وجواز حدثها في المسجد عند أمن التلويت ويلحق بهادثم الحدث ومن به جرح بسيل وقد تقدم البحث عن ذلك

(باب الاجتهاد في العشر الاواخر وفضل قيام ليلة القدر وما يدعى به فيها رأى ليلة هي)

(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا دخل العشر الاواخر أحيا الليل وأيقظ أهله وشدة التزمته في عابه ولا حسدومسلم كان يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيرها) قوله أحيا الليل فيه استعارة الاحياء للاستيقاظ أي سهره فأحياء بالطاعة وأحياء نفسه بسهره فيه لأن النوم أخو الموت والحديث فيه دليل على مشروعية الحرص على مداومة القيام في العشر الاواخر من رمضان وأحيائها بالعبادة واعتزال النساء وأمر الأهل بالاستكثار من الطاعة فيها لقوله وأيقظ أهله أي للصلاة وفي الترمذي عن أم سلمة لم يكن صلى الله عليه وآله وسلم اذا بقي من رمضان عشرة أيام يدع أحدا من أهله يطبق القيام الآفامه قوله وشدة التزم رأى اعتزل النساء كما رواه عبد الرزق عن الثوري وابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عباس وحكى في القمق عن الخطابي انه يحتمل ان يراد به الجهد في العبادة كما يقال شددت لهذا الامر منزري أي شمرت له ويحتمل ان يراد التشجيع والاعتزال معا ويحتمل ان يراد حقيقة والجواز كمن يقول طوبى

المهلب في هذا دليل على ان الرؤيا الصادقة شاهد على أمور اليقظة وفيه نظر لان الرؤيا الحسنة من غير الانبياء يتفجع بها في التاكيد لا في التباس والتجديد فلا يسوغ لاحد أن يستند بقيامه الى منام ولا يتلقى من غير الادلة الشرعية حكما من الاحكام

وموضع الترجمة قوله تمت الى قوله فأمرني وأخرجه أيضا سلم قال في الفتح ويؤخذ منه اكرام من اخبر المرء بما يسره وفرح
العالم بموافقة الحق والاستئناس

١٥٢

بارؤيا المناسبة الدليل الشرعي وعرض الرؤيا على العالم والتكبير

عند المسيرة والعمل بالادلة
الظاهرة والتنبه على اختلاف
أهل العلم ليعمل بالراجح منه
الموافق للدليل (عن جابر بن
عبد الله رضي الله عنهما انه حج
مع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم يوم ساق البدن معه)
وذلك في حجة الوداع (وقد أهلوا)
أي الصحابة (بالحج مقردا) بفتح
الراء (فقال لهم) صلى الله عليه
وآله وسلم اجعلوا بحكم عمرة ثم
(اجعلوا من احرامكم) (ب) (بطواف
البيت و) السعي (بين الصفا
والمروة وقصروا) لم يأمرهم
بالطواف لمنوف والشعر يوم الحلاق
لانهم يهلون بعد طواف بالحلج
ببذخواه - بمكة وببزيوت
انثوية أربعة أيام فقط (ثم
أقيموا) حال كونكم (حلالا)
مخير (حتى اذا كان يوم التروية
فأهلوا بالحج) من مكة وهاء أهلوا
مكورة (واجعلوا) الحجة
الشرقة التي قدمتم (مهلين) بها
منعة (بان تهلوا وامنوا فتصيروا
متممين وأطلق على العمرة
منعة مجازا والعلاقة بين ما
ظاهرة وقال النووي قوله رقد
أهلوا بالحج الخ فيه تقديم وتأخير
تقديمه وقد أهلوا بالحج منذ
فقال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اجعلوا احرامكم عمرة
وتهلوا بعمل العمرة وهو معنى

النجا: اطويل القامة وهو طويل النجا: خفيفة يعني شدة منزله حقيقة واعتزل النساء
وشمر للعبادة يعني فيكون كثابة وهو يجوز فيه الامة اللازم والمزيم وقد وقع في رواية شدة
منزله واعتزل النساء فاعطف بالواو يقوى الاحتمال الاول كما قال الحافظ (وعن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له
ما تقدم من ذنبه روى الجماعة الا ابن ماجه . وعن عائشة قالت قالت يا رسول الله رأيت
ان علمت نى ليلة ليلة القدر ما أقول فيها قال قولي اللهم انك عفو رحيم العفو فاعف عني
رواه الترمذي وصححه وأحمد وابن ماجه وقار فيه رأيت ان وافقت ليلة القدر
الحديث اقول قد تقدم مع شرحه في باب صلاة التراويح وأورده المصنف ههنا
للاستدلال به على مشروعية قيام ليلة القدر والحديث الثاني صححه الترمذي كما ذكر
المصنف وفيه دليل على إمكان معرفة ليلة القدر وبثانها وسيأتي الكلام على ذلك فتولد
ليلة القدر اختلاف في المراد بالتدريج الذي أضيفت اليه الليلة فقبل هو العظيم لقوله
تعالى وما قدره الله حق قدره والمعنى ان اذات قدره لنزول القرآن فيها أو لما يتبع فيها من
نزول الملائكة أو ما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة أو ان الذي يحيط به يصير قدر
وقبل القدر ههنا تضيق لنزوله تعالى ومن قدر عليه رزقه ومعنى التضيق فيها اختاؤها
عن العلم بتعيينها وقيل القدر ههنا بمعنى القدر بفتح الدال لى هو مؤخر التضايف المعنى
انه يقدر فيها أحكام تلك السنة لنزوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم وبه صدر ما تروى
كلامه فقال قال العلماء سميت ليلة القدر لما يكتب فيها الملائكة من الاقدار لقوله تعالى
فيها يفرق الآية ورواه عبد الرزاق وغيره من انفسه بن بأسانيد صحيحة عن مجاهد
وكرمة وقتادة وغيرهم وقال التوربشتي انما جاء التدريس كقول الدال وان كان الشائع
في التدريس الذي يؤخر القضاة فتح الدال ليعلم انه لم يرد به ذلك وانما يريد به تخصيص ما جرى
به القضاء واطهاره وتحديد به في تلك السنة لتخصيل ما يلحق اليهم فيها مقدرا بقدرة قبول
ذلك عن طريق العز ونظم الفاضل تشديد الواو صيغة مبالغة وفيه دليل على استحباب الدعاء
في هذه الليلة بهذه الكلمات وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
كان متحريا فيها في شهرها ليلة سبع وعشرين أو قال تحريها ليلة سبع وعشرين يعني ليلة
القدر روى أحمد اسناد صحيح وعن ابن عباس ان رجلا أتى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال يا نبي الله اني شيخ كبر عدل يشق عليّ اقبام فأمرني بإيلة لعل الله يوفقني فيها لليلة
القدر فقال عليه السلام اذمة روى أحمد . وعن معاذ بن أبي سفيان عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في ليلة القدر قال ليلة سبع وعشرين روى أبو داود . وعن زر بن حبیش

ففتح الحج الى العمرة (فقالوا كيف نجاهلها منعة وقد سمينا الحج فقال افعلوا ما أمرتكم) به (فلولا اني سقت قال
الهدى لفعلات مثل الذي أمرتكم) به (واسكن لا يحل) بكسر الحاء (معنى) (حرام) أي ما حرم على (حتى ياتى أهلى محله)

أي إذا تفرغ يوم منى فلو أمأمرهم به صلى الله عليه وآله وسلم واستدل به على أن من اعترف فساق هديا لا يتصل من عمرته حتى
 ينصره فيه يوم النحر وتاول ذلك المالكية والشافعية على أن معناه ١٥٣ ومن أحرم بعمره فاهدى فليل

بالج ولا يحل حتى ينصره هديه
 قال في الفتح ولا يخفى ما فيه
 فانه خلاف ظاهر الأحاديث
 المذكورة وهذا الحديث طرف
 من حديث جابر الطويل الذي
 انفرد به مسلم بسياقه وفي هذه
 الطريق بيان زائد لصحة التصلل
 من العمرة ليس في الحديث
 الطويل (عن عمران) بن
 حصين (رضي الله عنه قال سمعنا
 علي عهد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم) ولم يزل
 القرآن) بجوازه قال تعالى
 فن تنع بالعمره الى الحج الآية
 وزاد مسلم ولم ينزل قرآن يحرمه
 ولم ينه عنها حتى مات أي فلا نسخ
 (قال رجل برأيه ماشاء) هو عمر
 ابن الخطاب لا عثمان بن عفان
 كما زعم الكرماني لان عمر أول
 من نهي عنها فكان من بعده
 تابعه في ذلك في مسلم ان ابن
 الزبيري كان ينهي عنها وابن
 عباس يأمرها فـ قالوا جابرا
 فإشارته الى أن أول من نهي عنها
 عمر ثم في حديث عمران هـ إذا
 ما بكر على عيباض وغيره في
 جزمهم أن المنع التي نهي عنها
 عمر وعثمان هي فسح الحج الى
 العمرة لا العمرة التي يحج بعدها
 فان في بعض طرقه عند مسلم
 التصريح بكونها منعة الحج
 وفي روايته أيضا ان النبي صلى

قال سمعت أبي بن كعب يقول وقيل له ان عبد الله بن مسعود يقول من قام السنة أصاب
 ليلة القدر قال أبي والله لذي لا اله الا هو اني رخصت ما يستثنى والله في
 لا علم أي ليلة هي هي الليلة التي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقيامها هي ليلة
 سبع وعشرين وأما رآتم ان تطلع الشمس في صبيحة يومها بيضاء لا شعاع لها رواه أحمد
 ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه) حديث ابن عباس أخرجه أيضا الطبراني في الكبير
 قال في مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح وقد أخرج نحوه عبد الرزاق عن ابن عمر
 مرفوعا والمراد بالسابعة اما السبع بقين أو السبع مضين بعد العشرين وحديث معاوية
 سكت عنه أبو داود والمذري ورجال اسناده رجال الصحيح وفي الباب عن جابر بن سمرة
 عند الطبراني في الاوسط بنحو حديث ابن عمر وعن ابن مسعود عند الطبراني قال سئل
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر فقال أياكم يذكر ليلة الصبيها قلت أنا
 وذلك ليلة سبع وعشرين ورواه ابن أبي شيبة عن عمرو بن دينار عن ناس من الصحابة
 وروى عبد الرزاق عن ابن عباس قال دعا عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسألهم عن ليلة القدر فأجمعوا على أنها في العشر الاواخر قال ابن عباس فقلت لعمراني
 لا علم أو أظن أي ليلة هي قال عمر أي ليلة هي فقلت سابعة ثمضي أو سابعة تبقى من العشر
 الاواخر فقال من أين علمت ذلك فقلت خلق الله سبع سموات وسبع أرضين وسبعة أيام
 والدة يدر في سبع والانسان خلق من سبع ويا كل من سبع ويسجد على سبع
 والطواف والحج وأشد ما أذكره ما قال عمر لقد فطنت لاهر ما فطنته وقد أخرج نحوه
 هذه القصة الحاكم والي أن ليلة القدر ليلة السابعة والعشرين ذهب جماعة من أهل
 العلم وقد حكاه صاحب الحلية من الشافعية عن أكثر العلماء وقد اختلف العلماء فيها
 على أقوال كثيرة ذكر منها في فتح الباري ما لم يذكره غيره وسند ذلك على طريق
 الاختصار فنقول القول (الاول) انه ارفعت حكاية المتولي عن الروافض والفاكهاني عن
 الحنفية (الثاني) انه خاصة بسنة واحدة وقعت في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم حكاية
 الفاكهاني (الثالث) انه خاصة بهذه الامة جزم به جماعة من المالكية ونقله صاحب
 العمدة عن الجمهور من الشافعية واعترض به حديث أبي ذر عند النسائي قال قلت
 يا رسول الله أتكون مع الانبياء فاذا ماتوا ارفعت فقال بل هي باقية واحتجوا بما ذكره مالك
 في الموطأ بالاغان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أعمار أمته عن أعمار الامم
 الماضية فاعطاه الله ليلة القدر قال الحافظ وهذا محتمل للتأويل فلا يدفع التصريح في
 حديث أبي ذر (الرابع) انه ممكنة في جميع السنة وهو المشهور عن الحنفية وحكي عن
 جماعة من السلف وهو مردود بكثير من أحاديث الباب المصروفة باختصاصها برمضان
 (الخامس) انه مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه وروى عن ابن عمر وأبي حنيفة وبه

٢٠ قيل ح
 الله عليه وآله وسلم أعر بعض أهله في العشر وفي رواية له جمع
 بين حج وعمرته مراده التمتع المذكور وهو الجمع بينهما في عام واحد وفي الحديث أيضا جواز نسخ القرآن بالقرآن ولا خلاف

فيه وجواز سفره بالسنة وفيه اختلاف يميزه بوجه الدلالة منه قوله ولم ينه عن اصول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان
مفهومة انه لو لم ينه عن الامتناع ١٥٤ وبسبب تلمذ رفع الحكم ومقتضاه جواز التسخير وقد يؤخذ منه ان

الاجماع لا ينسخ به لكونه
حصر وجوه المنع في نزول آية
أومس من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وفيه وقوع الاجتهاد
في الاحكام بين الصحابة وانكار
بعض الجمهور دين علي به
بالنصوص وروايات الحديث كاهم
بصريون وأخرجه مسلم في
الحج أيضا (عن ابن عمر رضي
الله عنهما أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم دخل مكة من
كربلاء) بفتح لكاف والدا
المهملة محذوف امتونا على ارادة
الموضع وقال أبو عبيد لا يصرف
أى على ارادة البقعة للعلماء
والتأنيث من التنية العليا التي
بالبطحاء) بفتح الموحدة قال
الجوهري الابطح مـ بـ لـ واسع
فيه اتفاق الحنفى والعليا بضم
العين تأنيث الاعلى وهذه
التنية ينزل منها الى الجحون بفتح
الطاء وضم الجيم مقبرة مكة قال
في لفتح وكانت صعبة المرتقى
فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم
المهدي على ما ذكره الازرقى ثم
سهل في عصر فاهـ ذا منها سنة
احدى عشرة وثمانمائة وضع ثم
بـ مات كلها في زمن سلطان مصر
الملك المؤيد في حدود العشرين
وثمانمائة وكل عقبة في جبل
أو طريق عال تسمى ثنية انتهى
(ويخرج من الثنية السـ نـ لـ)

قال ابن المنذر وبعض الشافعية ورجحه السبكي (السادس) انه في ليلة معينة مهممة قاله
الذهبي في منظومته (السابع) انه أول ليلة من رمضان حكى عن أبي رزين العقيلي
الاصابي وروى ابن أبي عامر من حديث أنس قال ليلة القدر أول ليلة من رمضان قال
ابن أبي عامر لا تعلم أحد قال ذلك غيره (الثامن) انه ليلة النصف من رمضان حكاه ابن
الملقن في شرح العمدة (التاسع) انه ليلة النصف من شعبان حكاه القرطبي في المنهم
وكذا نقله السروجي عن صاحب الطراز (العاشر) انه ليلة سبع عشرة من رمضان
ودليله ما رواه ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم قال بلا شك ولا امتراء انه
ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة انزل القرآن وأخرجه أبو داود عن ابن مسعود
(الحادى عشر) انه امهية في العشر الوسط حكاه النووي وعزاه الطبري الى عثمان بن أبي
العاص والحسن البصري وقال به بعض الشافعية (الثاني عشر) انه ليلة ثمان عشرة
ذكره ابن الجوزي في مشكاه (لثالث عشر) ليلة تسع عشرة رواه عبد لرزاق عن علي
عليه السلام وعزاه الطبري الى زيد بن ثابت ووصله الطحاوى عن ابن مسعود (الرابع
عشر) أول ليلة من العشر الاخرة وليد مال الشافعي وجزم به جماعة من أصحابه
(الخامس عشر) مثل الذي قبله ان كان الشهر تاما وان كان ناقصا فليلته احدى وعشرين
وهكذا في جميع العشر وبه جزم ابن حزم ودليله حديث أبي سعيد وعبد الله بن أنيس
وأبي كرة وسبأني (سادس عشر) ليلة اثنين وعشرين ودليله ما أخرجه أحمد من
حديث عبد الله بن أنيس انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر وذلك
صبيحة احدى وعشرين فقال كم الليلة قالت ليلة اثنين وعشرين فقال هي الليلة أو
القبالة (السابع عشر) ليلة ثلاث وعشرين ودليله حديث عبد الله بن أنيس الا في
وقد ذهب الى هـ ذاجاعة من الصحابة والتابعين (الثامن عشر) انه ليلة الرابع
وعشرين ودليله ما رواه الطيالسي عن أبي سعيد مرفوعا ليلة القدر ليلة أربع
وعشرين وما رواه أحمد من حديث بلال بن رباح ونبيه بن ابيمة وروى ذلك عن ابن
مسعود والشمسي والحسن وقتادة (التاسع عشر) ليلة خمس وعشرين حكاه ابن
الجوزي في المشكل عن أبي بكر (العشرون) ليلة ست وعشرين قال الحافظ وهو قول لم
أره صريحا لا أن عباسا قال ما من ليلة من ليالى العشر الاخرة الا وقد قبل فيها انها ليلة
القدر (الحادى والعشرون) ليلة سابع وعشرين وقد تقدم دليله ومن قال به (الثاني
والعشرون) ليلة الثامن والعشرين وهذا لم يذكره صاحب الفتح لكن ظاهر قول
عباس المتقدم انه قد قبل انه ليلة القدر وقد أسقط في الفتح القول الثاني والعشرين
وذكر الثالث والعشرين بعد الحادى والعشرين فلهذا سقط عليه كتابة هذا القول
وقد ثبت في بعض النسخ (الثالث والعشرون) انه ليلة تسع وعشرين حكاه ابن
العربي (الرابع والعشرون) انه ليلة الثلاثين حكاه عباس ورواه محمد بن نصر عن

التي بأسفل مكة عند باب شيعة بقرب شعب الشاميين من ناحية جبل قعيقعان وكان بناء هذا
اليلب عليها في القرن السابع زاد الالهام على معنى ثبتي مكة والمعنى في ذلك الذهاب من طريق والياب من أخرى كالهيد

لثمة فله الطريقان وخصت العليا بالدخول مناسبة للمكان العالي الذي قصدته والسفلى لخروج مناسبة للمكان الذي يذهب اليه ولان ابراهيم عليه السلام حين قال فاجعل انشدتم من الناس ١٥٥ تهوى اليهم كان على العليا كلوروى

عن ابن عباس قاله السهيلي
(عن عائشة رضي الله عنها
قالت سألت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم عن الجدر) يفتح
 الجيم وسكون الدال وفي رواية
 المستمل الجدر قال الخليل
 الجدر راحة في الجدر اتمهى
 وروى من ضبطه بضم الجيم لان
 المراد الجدر ولاي داود الطيالسي
 الجدر أو الجدر بالشك ولاي عوانة
 الجدر بغير شك (أمن البيت هو
 قال نعم) هو منه لما فيه من
 أصول حائطه وظاهره أن الجدر
 كله من البيت وبذلك كان
 يفتي ابن عباس وقدرى عبد
 الرزاق عنه أنه قال لو وليت من
 البيت ما ولي ابن الزبير لا دخلت
 الجدر كله في البيت فلم يطاف به ان
 لم يكن من البيت وروى
 الترمذي والنسائي عن عائشة
 قالت كنت أحب أن أصلي في
 البيت فأخذر - ولله صلى الله
 عليه وآله وسلم يدي فأدخلني
 الجدر فقال صلى الله عليه وآله
 فطعمته من البيت ولكن قومك
 استقصروه حين بنوا الكعبة
 فأخرجوه من البيت ونحوه
 لا يداود وأبي عوانة وأحمد
 وفيه أنها أرسلت إلى شعبة الطبري
 ليفتح لها البيت في الليل فقال
 ما فتحناه في جاهلية ولا اسلام
 بليل وهذه الروايات كلها مطلقة

مع اوية وأحمد عن أبي هريرة (الخامس والعشرون) انها في أو ثار العشر الاخرة
 ودليله حديث عائشة الآتي في آخر الباب وكذلك - حديث ابن عمر قال في الفتح وهو
 أربع الاقوال وصار اليه أبو فور والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب انتهى
 (القول السادس والعشرون) مثله بزيادة الليلة الاخرة ويدل عليه حديث أبي بكر
 الآتي وقد أخرج أحمد - من - حديث عباد بن الصامت ما يدل على ذلك (السابع
 والعشرون) تنتقل في العشر الاواخر كلها قاله أبو قلابة ونص عليه مالك والثوري
 وأحمد وأبو حنيفة وزعم الماوردي أنه متفق عليه ويدل عليه حديث أبي سعيد الآتي
 (الثامن والعشرون) مثله الا ان بعض ليالي العشر أربع من بعض قال الشافعي
 أرجاء الليلة احدى وعشرين (التاسع والعشرون) مثل السابع والعشرين الا ان
 أرجاء الليلة ثلاث وعشرين ولم يذكر في الفتح قائله (الثلاثون) كذلك الا ان أرجاء
 ليلة سبع وعشرين ولم يحك صاحب الفتح من قاله (الحادي والثلاثون) انها تنتقل في
 جميع السبع الاواخر ويدل عليه حديث ابن عمر الآتي وقد اختلف أهل هذا
 القول هل المراد السبع من آخر الشهر أو آخر سبعة من الشهر قال في الفتح
 ويخرج من ذلك القول (الثاني والثلاثون) القول (الثالث والثلاثون) انها تنتقل في
 النصف الاخير ذكره صاحب المحيط عن أبي يوسف ومحمد وحكاها امام الحرمين عن صاحب
 التقريب (الرابع والثلاثون) ليلة ست عشرة أو سبع عشرة روى الطرث بن أبي اسامة
 من - حديث عبد الله بن الزبير (الخامس والثلاثون) ليلة سبع عشرة أو تسع عشرة
 او احدى وعشرين روى سعيد بن منصور من حديث أنس بإسناد ضعيف (السادس
 والثلاثون) أول ليلة من رمضان أو آخر ليلة منه روى ابن أبي عاصم من حديث أنس
 بإسناد ضعيف (السابع والثلاثون) ليلة ثمان عشرة أو احدى عشرة أو ثلاث
 وعشرين روى أبو داود من - حديث ابن مسعود بإسناد فيه مقال وعبد الرزاق من
 - حديث علي بن مسعود عن سعيد بن منصور من - حديث عائشة بإسناد منقطع أيضا
 (الثامن والثلاثون) أول ليلة أو تاسع ليلة أو سابع عشرة أو احدى وعشرين أو آخر
 ليلة روى ابن مردويه في تفسيره عن أنس بإسناد ضعيف (التاسع والثلاثون) ليلة ثلاث
 وعشرين أو سبع وعشرين ودليله حديث ابن عباس الآتي ولا جد نحوه من حديث
 النعمان بن بشير (القول الاربعون) ليلة احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس
 وعشرين ويدل عليه حديث ابن عباس الآتي وأخرج البخاري نحوه من حديث
 عباد بن الصامت (الحادي والاربعون) انها مختصة في السبع الاواخر ويدل عليه
 حديث ابن عمر الآتي وفي الفرق بينه وبين القول الحادي والثلاثين خفاء (الثاني
 والاربعون) ليلة اثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين ويدل عليه حديث عبد الله بن
 أنس عند أحمد (الثالث والاربعون) انها في اشفاق العشر الوسط والعشر الاواخر قال

وقد جاءت روايات أصح منها مقبولة من المسلم عن عائشة في حديث الباب حتى أزيد فيه من الجدر وله من وجه آخر عنها فان بدا
 لقومك ان ينوب بعدى فلي لا يركب ما تركوا منه فأراه قريش من سبعة أذرع وله في هذا الحديث وزدت فيها من الجدر ستة

وكتب في الابناء الذين جمعوا على حفر نحر واقامة ونصه ما انه يجزئوا على تجارة لها طروق تتصل برزء عروق المروة فضررت
فارتجت قواعد البيت فكبر الناس ١٦٠ فبنى عليه وعند عبد الرزاق عن مرثد فكشف عن روض في الحجر

آخذ بعضهم به من قدر كمشوقا
ثمانية أيام يشهدوا عليه فرأيت
ذلك الروض مثل خاف الابل
وجه حجر ووجه حجر ووجه
حجر ووجه حجران ورأيت
الرجل يأخذ العتلة فيضرب
بها من ناحية الركن فيهتز
الركن الاثنى وأطال في الفتح
في بيان بناء ابن الزبير وتغيب
الطجاج له وجمع الروايات وتحقق
سنة أذرع وفيما جدد في الكعبة
من مدمارة الطجاج وقال
القسطلاني وهل الصحيح ان
الحجر كاهن من البيت حتى لا يصح
الطواف في جرة منه أو بعضه
فيه صح جزم النووي بالاول كابن
الصلاح لحديث الصحيحين الحجر
من البيت والجويني وولاه امام
الحرمين والبعثي بالثاني وقال
الرافعي انه الصحيح لحديث الباب
ونص الشافعي على استحباب
الطواف خارج الحجر ونقل ابن
عبد البر الاتفاق عليه لكن
لا يلزم منه ان يكون كله من
البيت وانما طاف صلى الله عليه
 وآله وسلم خارجه وقال خذوا
عني مناسككم وكما لا يصح
الطواف داخل البيت لا يصح
داخل جرة منه فلا يصح على
الشاذروان بنسخ الدال المجهمة
وهو الخارج عن عرض جدار
البيت مرتفعاً عن وجه الارض

الشرعية هكذا في الفتح قوله نحر والبله القدر في رواية للبضاري القسوا وفي حديث
عائشة دليل على ان ليله القدر في أواخر العشر الاواخر وقد تقدم انه القول الرابع
(فائدة) قال الطبري في اخفاء ليله القدر دأب على كذب من زعم انه يظهر في تلك
الليلة للعيون ما لا يظهر في سائر السنة اذ لو كان حقاً لم يخف على كل من قام ليلالي
السنة فضلاً عن ليلتي رمضان وتعبه ابن المنير بانه لا ينبغي اطلاق القول بالكذب
لذلك بل يجوز ان يكون ذلك على سيد الكرامة لمن شاء الله من عباده فيقتصر بهم اقوم
دون قوم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحضر العلامة ولم ينف الكرامة قال ربيع ذلك
فلا بد من ان ليله القدر لا ينالها الا من رأى الخوارق بل فضل الله تعالى رابع ورب
قام تلك الليلة لم يحصل منها الا على العبادة من غير رؤية خارق وآخر رأى الخوارق
من غير عبادة والذي حصل على العبادة أفضل والعبرة انما هي بالاسم مقامه بخلاف
الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة وقيل ان المطلع على ليله القدر يرى كل شيء ساجداً
وقبل يرى الا نور الطاعة في كل مكان حتى في المواضع المظلمة وقيل يسمع سلاماً أو خطاباً
من الملائكة وقيل من علاماتهم استجابة دعائهم وفق لها

(كتاب المناسك)

(باب وجوب الحج والعمرة ونوايهما)

عن أبي هريرة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض
لله عليكم الحج فخرجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم نوجبت ولما استطعتم رواه أحمد ومسلم والنسائي
فيه دليل على ان الامر لا يقتضي التكرار وعن ابن عباس قال خطبنا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أيها الناس كتب عليكم الحج فقام الاقرع بن حابس
فقال أي كل عام يا رسول الله فقال لو قلتم لوجبتم ولو جبت لم تعملوا بها ولم تستطيعوا
ان تعملوا بها الحج مرة فمن زاد فهو تطوع رواه أحمد والنسائي بمعناه الحديث الاول
تمامه ثم قال ذروني ما تركتكم وفي انظر ولو وجبت ما فتم بها والحديث الثاني أخرجه
أبناؤنا وداود وابن ماجه والبيهقي والحاكم وقال صحيح على شرطهما وفي الباب عن أنس
عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب عليكم الحج فقبل
يا رسول الله في كل عام فقال لو قلت نعم لوجبتم ولو جبت لم تقوموا بها ولولم تقوموا بها
عذبتم قال الحافظ ورجاله ثقات وعن علي عليه السلام عند الترمذي والحاكم وسنده
منقطع قوله باب وجوب الحج والعمرة الحج بفتح الحاء هو المصدر وبالفتح والكسر هو
الاسم منه وأصله القصد ويطلق على العمل أيضاً وعلى الاتيان مرة بعد أخرى وأصل

قد رثي ذراع تركته قريش اضيق النصفه ولو كان في الطواف ومن جدار البيت في موازاة
الشاذروان لا يصح على الاصح لان بعض بدنه في البيت والصحيح من مذهب الجنبالة لا يجزئه وقطعوا به وعند الشيخ في الدين

ابن تيمية رحمه الله انه ليس من الكعبة وقال الحنفية يصح طواف من لم يحترزه منه لكن قال ابن الهمام وينبغي أن يكون طوافه وراء الشاذر وان ائتلا به يكون طوافه في البيت بناء على انه

١٦١

كالشافعية وقال الخطيب أبو عبد الله بن رشيد بضم الراء وفتح الشين في رحلته ما حمله ان لفظ الشاذر وان لم يوجد في حديث صحيح ولا سقيم ولا عن أحد من السلف ولا ذكر له عن فقهاء المالكية فلو كان الشاذر وان من البيت امكن الركن الاسود داخل في البيت ولم يكن متمما على قواعد ابراهيم بن من أين نشأ الشاذر وان وقد انعقد الاجماع على ان البيت قم على قواعد ابراهيم حتى من جهة الركنين ايمانين ولذلك استلهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون الآخرين وان ابن الزبير لما هداه حتى بلغ به الارض وبناء على قواعد ابراهيم انما زاد فيه من جهة الطهر وأقامه على الاسس الظاهرة التي عاينها العدول من الصحابة وكبراء التابعين وان الطحاج لما تقصص البيت بأمر عبد الملك لم يقضه الا من جهة الطهر خاصة وهذا أمر معلوم مطوع به مجمع عليه منقول بالسند الصحيح في الكتب المعتمدة التي لا يشك فيها أحد انتهى قلت قول ابن رشيد لم يوجد لفظ الشاذر وان عن أحد من السلف يقال عليه قد قال ذلك الامام الشافعي فيما نقله البيهقي في كتاب معرفة السنن والاخبار وذكر القسطلاني عبارته قال ولا

العمرة الزيادة وقال الخليل الحج كثره القصد الى معظم وجوب الحج معلوم بالضرورة الدينية واختلف في العمرة فقبل واجبة وقبل مستحبة ولا شافعي قولان أصحهما وجوبها وسبق في تفصيل ذلك قريبا والاحاديث المذكورة في الباب تدل على أن الحج لا يجب الامرة واحدة وهو مجمع عليه كما قال النووي والحافظ وغيرهما وكذلك العمرة عند من قال بوجوبها لا تجب الامرة الا أن ينذر بالحج والعمرة وجب الوفا بالذبح بشرطه وقد اختلف هل الحج على الفور أو التراخي وسبق في تحقيق ذلك ان شاء الله تعالى واختلف أيضا في وقت ابتداء اقتراض الحج فقبل قبل الهجرة قال في الفتح وهو شاذ وقيل بعدها ثم اختلف في سنته فالجمهور على انها سنة مستلانة لانه نزل فيها قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله قال في الفتح وهذا ينبغي على أن المراد بالانعام ابتداء الفرض ويؤيده قراءة عاقمة ومسروق و ابراهيم النخعي بالفظ وأقيموا أخرجه الطبراني بأسانيد صحيحة عنهم وقيل المراد بالانعام الاكمال بعد الشروع وهذا يقتضي تقديم فرضه قبل ذلك وقد وقع في قصة ضمهم ذكر الامر بالحج وكان قدومه على ما ذكر الواقدي سنة خمس وهذا يدل ان ثبت على تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها وقبل سنة تسع حكاه النووي في الروضة والماوردي في الاحكام السلطانية ورجع صاحب الهدى ان اقتراض الحج كان في سنة تسع أو عشر واستدل على ذلك بأدلة فلو أخذ منه قوله لو قلتم اوجبتموه استدل به على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مفوض في شرع الاحكام وفي ذلك خلاف مبدع في

الاصول (وعن أبي رزين العقيلي انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان أبي شيخ

كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن فقال حج عن أبيك واعقر رواه الخمسة وصححه الترمذي) الحديث يدل على جواز حج الولد عن أبيه العاجز عن المشي وسبق في الكلام عليه في باب وجوب الحج على المعصوب وذكره المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب للاستدلال به على وجوب الحج والعمرة قال الامام أحمد لا أعلم في ايجاب العمرة حديثا أجود من هذا ولا أصح منه انتهى وقد جزم بوجوب العمرة جماعة من أهل الحديث وهو المشهور عن الشافعي وأحمد وبه قال اسحق والثوري والمزني والناسر والمشهور عن المالكية ان العمرة ليست بواجبة وهو قول الحنفية وزيد بن علي والهادوية ولا خلاف في المشرعية وقد روي في الجماع الكافي القول بوجوب العمرة عن علي وابن عباس وابن عمر وعائشة وزين العابدين وطاوس والحسن البصري وابن سيرين وسعيد بن جبيرة ومجاهد وعطاء واستدل القائلون بعدم الوجوب بما أخرجه الترمذي وصححه وأحمد والبيهقي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد عن جابر ان اعرابا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة واجبة هي فقال لا وان تعقرن خير لك وفي رواية أولى لك وأجيب عن الحديث بان في اسناده الطحاج بن اوطاة

ريب أن الشافعي من أجل السلف ثم تعقبه في المسئلة وهذا الحديث من علامات النبوة حيث أعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة بذلك فكان الذي تولى نقضها وبناءها ابن أخيها

عبد الله بن الزبير ولم ينقل انه قال ذلك لغيرهما من الرجال والنساء يؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم لها فان بد القوم كان
 ينمو فلهي لاريك ما تركوا منه فارهاقريا ١٦٢ من سبعة أذرع ورواه مسلم (عن اسامة بن زيد رضي

الله عنهما) حبيب رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم (انه قال
 يا رسول الله أين تنزل) زاد في المغازي
 غدا (في دارك بمكة) قال في الفتح
 حذفت اداة الاستفهام من قوله
 في دارك بدليل رواية ابن خزيمة
 والطحاوي عن يونس بن عبد
 الاعلى عن ابن وهب بلفظ أنزل
 في دارك فكانه استفهامه أولا
 عن مكان نزوله ثم ظن انه ينزل في
 داره فاستفهامه عن ذلك انتهى
 ونعم فيه العيني بان أين كلمة
 استفهام فلم يبق وجه لتقدير
 حرف الاستفهام قال وما وجه
 قوله حذفت اداة الاستفهام من
 قوله في دارك والاستفهام عن
 النزول في الدار لان نفس الدار
 انتهى قال القسطلاني والذي
 قاله في الفتح هو الاظهر فليتأمل
 (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
 (وهل ترك زاد مسلم كالبخاري
 في المغازي هنا) (هقيل) برقة فعيل
 (من ربيع) بكسر الراء جمع ربيع
 الهلة أو المنزل المشغل على أليات
 أودور وحينئذ فذلك قوله
 (أودور) تأكيذا أو شكاً من
 الراوي وجمع النكرة وان كانت
 في سياق الاستفهام الانكاري
 يتبدل الموصوف للاشهاد به لم يترك
 من الرباع المتعددة شيء ومن
 لاتبه من قاله الكرماني وقيل ان
 هذه الدار كانت لها ثم بن عبد

وهو ضعيف وتصحيح الترمذي له فيه نظر لان الاكثر على تضعيف الحاج واتفقوا
 على انه مدلس قال النووي ينبغي ان لا يفتقر بالترمذي في تضعيفه فقد اتفق الحفاظ على
 تضعيفه انتهى على ان تصحيح الترمذي له انما ثبت في رواية الكرخي فقط وقد ثبت
 صاحب الامام على انه لم يرد على قوله حسن في جميع الروايات عنه الا في رواية
 الكرخي وقد قال ابن حزم انه مكذب باطل وهو افراط لان الحاج وان كان
 ضعيفاً فليس متهماً بالوضع وقد رواه البيهقي من حديث سعيد بن عفير عن يحيى بن أيوب
 عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر بن نفير ورواه ابن جريج عن ابن المنكدر عن جابر
 ورواه ابن عدي من طريق أبي عبيدة عن ابن المنكدر عن أبي صالح وابو عبيدة قد
 كذبوه وفي الباب عن أبي هريرة عند الدارقطني وابن حزم والبيهقي ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال الحج جهاد والعمرة تطوع واسناده ضعيف كما قال الحفاظ وعن
 طلحة عنه ابن ماجه باسناد ضعيف وعن ابن عباس عنه البيهقي قال الحفاظ ولا يصح
 من ذلك شيء ثم ذكر ان الحديث من قسم الحسن لغيره وهو صحيح عنه بدالجهور
 ويؤيده ما عنه الطبراني عن أبي امامة مرفوعاً من مشي الى صلاة مكتوبة فاجره كعبه
 ومن مشي الى صلاة تطوع فاجره كعبه واستدل القائلون بوجوب العمرة بما أخرجه
 الدارقطني من حديث زيد بن ثابت بلفظ الحج والعمرة فريضتان لا يضررك بايهما بدأت
 وأجيب عنه بان في اسناده اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وفي الحديث أيضاً انقطاع
 ورواه البيهقي موقوفاً على زيد قال الحفاظ واسناده أصح وصححه الجاكم ورواه ابن عدي
 عن جابر وفي اسناده ابن لهيعة وفي الباب عن عمر في سؤال جبريل وفيه وأن تحج وتعمّر
 أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وغيرهم وعن عائشة عند أحمد وابن ماجه
 قالت يا رسول الله على النساء جهاد قال عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وسماي
 والحق عدم وجوب العمرة لان البراءة الاصلية لا ينتقل عنها الا بدليل يثبت به التكليف
 ولا دليل يصلح لذلك لا سيما مع اعتضادها بما تقدم من الاحاديث القاضية بعدم الوجوب
 ويؤيد ذلك اقتصاره صلى الله عليه وآله وسلم على الحج في حديث بني الاسلام على خمس
 واقتصار الله جل جلاله على الحج في قوله تعالى والله على الغاسق البيت وقد استدلل على
 الوجوب بحديث عمر الا في قرية ساوسياً في الجواب عنه واما قوله تعالى وأنموا الحج
 والعمرة لله فانهنظ التمام مشعر بأنه انما يجب بهما الاحرام لا قبله ويدل على ذلك
 ما أخرجه الشيخان واهل السنن وأحمد والشافعي وابن أبي شيبة عن يعلى بن أمية قال جاء
 رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو بالبحرانة عليه جبة وعلمه اخلاق فقال كيف
 تأمرني ان أصنع في عمرتي فانزل الله تعالى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم الآية
 فهذا السبب في نزول الآية والسائل قد كان أحرم وانما سأل كيف يصنع (وعن
 عائشة قالت قلت يا رسول الله هل على النساء من جهاد قال نعم عليهن جهاد لا قتال به

مناف ثم صارت لابنه عبد المطلب فقسمها بين ولده فن تم صار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم حق أبيه
 عبد الله وفيما ولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله الله تعالى وظاهر قوله هل ترك لنا عقيل من ربيع انما كانت ملكه

وأضافه الى نفسه فيتمثل ان عقيل تصرف فيها كما فعل أبو سفيان بدور المهاجرين ويحفل غير ذلك وقد فسر الراوى ولعله اسامة المراد بما أدرجه هنا حيث قال (وكان عقيل وروث) أباه ١٦٣ (أباطال) اسمه عبد مناف (هو) أخوه

(طالب) المكنى به عبد مناف
أبوه (ولم يرثه) أى ولم يرث أباطال
ابنائه (جعفر) الطيار ذو الجناحين
(ولاعلى) أبو تراب (رضي الله
عنه) ما شياً لأنهم كانوا مسلمين
ولو كانوا وثنيين لنزل صلى الله عليه
وآله وسلم في دورهم ما وكانت
أنهم أمم ملكه لعله بائنا رهما
أباه على أنفسهم ما وكان قد استولى
طالب وعقيل على الدار كلها
باعتبار ما رثاه من أبيهم ما
لكنهم ما كانوا مسلمين أو باعتبار
ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لحقه منهم بالهجرة وقد طالب يدير
في باع عقيل الدار كلها وحكى
القصاص كهي ان الدار لم تزل بيد
أولاد عقيل الى أن باعوها لعمد
ابن يوسف أخى الطحاج بمائة ألف
دينار قال الداودى وغيره كان
كل من هاجر من المؤمنين باع
قرية الكافر داره فامضى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم تصرفات
الجاهلية تأليف القلوب من أسلم
منهم (وكان عقيل وطالب
كافرين) فكان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يقول لا يرث المؤمن
الكافر وفي هذا الحديث
التصديت والاخبار والعنفنة
والقول ورواه ما بين بصرى
وأبلى ومدنى وأخرجه أيضاً في
الجهاد والمغازى ومسلم في الحج
وكذا أبو داود والنسائي وأخرجه

الحج والعمرة ورواه أحمد وابن ماجه واسناده صحيح) الحديث فيه دليل على أن الجهاد
غير واجب على النساء وسبق أن شاء الله تعالى الكلام على ذلك وفيه إشارة الى وجوب
العمرة وقد تقدم البحث عن ذلك (وعن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أى الأعمال أفضل قال إيمان بالله وبرسوله قال ثم ماذا قال ثم الجهاد في سبيل الله
فيل ثم ماذا قال ثم حج مبرور متفق عليه وهو حجة لمن فضل نقل الحج على نقل الصدقة وعمر
عمر بن الخطاب قال بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يجز رجل
فقال يا محمد ما الإسلام قال الإسلام ان تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأن
تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعمر وتغتسل من الجنابة وتنم الوضوء وتوم
رمضان وذكر باقي الحديث وأنه قال هـ إذا جبريل أتاك يعلمكم دينكم رواه الدارقطني
وقال هذا اسناد ثابت صحيح ورواه أبو بكر الجوزي في كتابه المخرج على الصحيحين وعمر
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة كنارة لما بينهما
والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة ورواه الجماعة الا أبداود) قوله إيمان بالله الخ فيه
دليل على ان الإيمان بالله وبرسوله أفضل من الجهاد والجهاد أفضل من الحج المبرور وقد
اختلفت الأحاديث المشتهرة على بيان فاضل الأعمال من منضواها فتارة تجعل الأفضل
الجهاد وتارة الإيمان وتارة الصلاة وتارة غير ذلك وأحق ما قيل في الجمع بينها ان بيان
الفضل بينهما يختلف باختلاف الخطاب فإذا كان الخطاب ممن له تأثير في القتال وقوة على
مقارعة الأبطال قيل له أفضل الأعمال الجهاد وإذا كان كثير المال قيل له أفضل الأعمال
الصدقة ثم كذلك يكون الاختلاف على حسب اختلاف الخطابين قوله مبرور قال ابن
خالويه المبرور المقبول وقال غيره الذي لا يخاطبه شيء من الأثم ورجحه النووي وقيل غير
ذلك وقال القرطبي الأقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى وهي أن الحج الذي
وفيت أحكامه فوقع موقعه المطلب من المكلف على الوجه الأكمل ولا جد والحاكم
من حديث جابر قالوا يا رسول الله ما بر الحج قال اطعمام الطعام وافشاء السلام قال في
الفتح وفي اسناده ضعف ولو ثبت كان هو المميز دون غيره قوله ما الإسلام الى قوله وفتح
اليه قد تقدم الكلام على هذه الكلمات في أوائل كتاب الصلاة قوله وتعقر فيه
مقبول لمن قال بوجوب العمرة وإسناده لا يكون مجرد اقتران العمرة بهذه الأمور
الواجبة دليل على الوجوب لما تقر في الأصول من ضعف دلالة الاقتران لا سيما وقد
عارضها ما سلف من الأدلة القاضية بعدم الوجوب فان قيل ان وقوع العمرة في جواب
من سأل عن الإسلام يدل على الوجوب فيقال ليس كل أمر من الإسلام واجباً والدليل

ابن ماجه فيه وفي القرائن (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أراد قدوم مكة)
بعد في جوعه من منى وتوجهه الى البيت الحرام (منزلنا هذا) أراد بالغد هنا ثالث عشر ذي الحجة لانه يوم النزول بالخصب فهو

بجاز في إطلاقه كما يطلق أمر على الماضي مطلقا والافئداني العبد هو الغد حقيقة وليس مرادافا له البرماوى كالكرمانى (ان شاء الله تعالى بخيف بنى كنانة)

١٦٤

ارفع عن المسيل والمراد به المحصب (حيث تناسموا) اى فحاقوا (على الكفر) وهو تبرؤهم من بنى هاشم وبنى المطلب ان لا يقبلوا لهم صلحا (يعنى ذلك المحصب وذلك ان قريشا وكنانة) قال فى الفتح فيه اشعار بنى كنانة من ليس قريشا اذا عطف يقتضى المغايرة فترجى القول بان قريشا من ولد فهر بن مالك على القول بانهم ولد كنانة نعم لم يعقب النضر غير مالك ولا مالك غير فهر فقريش ولد النضر بن كنانة واما كنانة فاعقب من غير النضر وله ذاقعة المغيرة بنتى (فحاقوا على بنى هاشم وبنى عبد المطلب او بنى المطلب) بالشان فى جميع الاصول وعند البيهقى من طريق اخرى بنى فهر بنى (ان لا يبايعوهم) فلا تزوج قريش وكنانة امرأة من بنى هاشم وبنى عبد المطلب ولا يزوجون امرأة منهم اباهم (ولا يبايعوهم) اى لا يبيعوا لهم ولا يشترى منهم وعند الامام عيسى ولا يكون بينهم وبينهم شئ (حق يسلموا اليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وكتبوا بذلك كتابا بخط منصور ابن عكرمة العبدي فسلمت يده ارجح بن عاصم بن هاشم ووافوه فى جوف الكعبة فاشتد الامر على بنى هاشم وبنى المطلب

على ذلك حديث شعب الاسلام والايمن فانه اشقل على أمور ليست بواجبة بالاجماع قوله كفارة لما بينهم ما أشار ابن عبد البر الى أن المراد تكفير الكفار دون الكفار قال وذهب بعض العلماء من عصرنا الى أن المراد تعميم ذلك ثم بالغ فى الانكار عليه وقد تقدم البحث عن مثل هذا فى مواضع من هذا الشرح وقد استشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع ان اجتناب الكفار يكفر الكفار فماذا تكفر الكفرة مرة وأجيب بان تكفير الكفرة مقيد بمنها وتكفير الاجتناب للكفار عام لجميع عمر الكفرة فتغايروا من هذه الحقيقة وقد جعل البخارى هذا الحديث المذكور من جملة أدلة وجوب العمرة وفضلها وهو لا يصلح للاستدلال به على الوجوب وقد قيل انه أشار الى ما ورد فى بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذى وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعا تابعوا بين الحج والعمرة فان متابعة بينهما تنفى الذنوب والفقر كما ينفى الكبر خبث الحديد وليس للعبادة المبرورة جزاء الا الجنة فان ظاهره التسوية بين أصل الحج والعمرة ولكن الحق ما أسلفناه لان هذا الاستدلال بمجرد الاقتران وقد تقدم ما فيه وأما الامر بالمطاعة فهو مصرى عن معناه الحقيقى بمسالف وفى الحديث دلالة على استحباب الاستسكان من الاعمار خلافا لقول من قال يكره ان يعمر فى السنة أكثر من مرة كلما سكنة ولمن قال يكره أكثر من مرة فى أشهر من غيرهم واستدل للمالكى بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها الا من سنة الى سنة وافعله على الوجوب أو الندب وتعقب بان المندوب لا يتصرف فى أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم فقد كان يترك الشئ وهو يستحب فعله لدفع المشقة عن أمته وقد ندب الى العمرة بلفظه فثبت الاستحباب من غير تقييد واتفقوا على جوازها فى جميع الايام لمن لم يكن متلبا بالحج الا ما نقل عن الحنفية انها تكرر فى يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق وعن الهادى انها تكرر فى أيام التشريق فقط وعن الهادوية انها تكرر فى أشهر الحج لغير المتمتع والقارن اذ يشغل بهما عن الحج ويجاب بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر فى عمره ثلاث عمر مفردة كلها فى أشهر الحج وسيأتى لهذا مزيد بيان فى باب جواز العمرة فى جميع السنة

• (باب وجوب الحج على الفور) •

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تعجلوا الى الحج يعنى القريضة فان أحدكم لا يدري ما يعرض له رواه أحمد وعن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن الفضل أو أحدهما عن الآخر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أراد الحج فليتعجل فانه قد يعرض المريض وتضل الرحلة وتعرض الحاجة رواه أحمد وابن ماجه وسيأتى قوله عليه السلام من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل وعن الحسن قال قال

فى الشعب انتهى انما رواه الله فبعث الله الارضة فطست كل ما بين امن جور وظلم وبنى ما كان فيها من عمر ذكر الله فاطاع الله رسوله على ذلك فأخبر به عنه باطال فقال أبو طالب لكفار قريش ان ابن أخى أخبرنى ولم يكذبنى قط ان الله

قد ساط على صيفتكم الارضة فطست ما فيها من غالم و جور و بى فيا ما كان من ذكر الله فان كان ابن أخى صادقاً فانه من
سورأىكم وان كان كاذباً فدفعته اليكم فقتلوه او اسقيتموه ١٦٥ قالوا قد انصفتنا فوجدوا الصادق

المصدق قد أخبر بالحق فسقط
في أيديهم ونكسوا على رؤسهم
وانما اختاروا النزول هناك لشكر
لله تعالى على النعمة في دخوله
ظاهراً ونقضاً لما عاهدوه بينهم
وقاسموا عليه من ذلك (عن
أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال
يخرب الكعبة من التخریب
(ذو السويقتين من الحبشة)
تنبيه سويق مصغر الساق ألقى
بها التاء في التمهيد غير لان الساق
مؤنثة والتصغير للتخفيف في سيقان
الحبشة دقة فلذا صغرها ومن
للتبعض أى يخرجها من ضعف
من هذه الطائفة والحبشة نوع
من السودان قال الرشاطي وهم
من ولد كوش بن حام وهم أكثر
السودان وجميع عمال السودان
يعطون الطاعة للعبس ولا ينافي
ما ذكرهنا قوله تعالى أولم ير وأنا
جعلناهم أئمة لآلنا لان الأمن الى
قريب القيامة وخراب الدنيا
حينئذ فبأى ذوالسويقتين
وقال في الفتح انه يقع حيث لا يلقى
في الارض أحد يقول الله الله كما
ثبت في صحيح مسلم لا تقوم الساعة
حتى لا يقال في الارض الله الله
ولهذا وقع في رواية سعيد بن
سهمان لا يعمر بعده أبداً وقد وقع
قبل ذلك فيه من القتال وغزو
أهل الشامه في زمن يزيد بن

عمر بن الخطاب اقدمت ان أبعث رجلاً الى هذه الامصار فينظر واكل من كان له حدة
ولم يحج فيضربوا عليهم الجزية ما هم مسلمين وما هم عبيد في سنته) حديث ابن
عباس الآخر في اسناده اسعيل بن خليفة العيسى أبو اسرائيل وهو صدوق ضعيف
اللفظ وقال ابن عدي عامة ما يروي به يخالف فيه الثقات وحديث من كسر أو عرج يأتى
ان شاء الله تعالى في باب القوات والاحصار وأثر عمر أخرجه أيضاً البيهقي وفي الباب
عن أبي امامة مرفوعاً عند سعيد بن منصور في سنته وأحد وأبي يعلى والبيهقي بلفظ من لم
يحجسه مرض أو حاجة ظاهرة أو مشقة ظاهرة أو سلطان جائز فلم يحج فليمت ان شاء الله ودياً
وان شاء نصرانياً ولفظ أحمد من كان ذاباً سارقاً ولم يحج ثم ذكره كما سلف وفي اسناده
ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وشريك وهو سفي اللفظ وقد خالفه سفيان الثوري فأرسله
رواه أحمد عن ابن سابط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا رواه ابن أبي شيبة مرسلاً
وله طريق أخرى عن علي مرفوعاً عند الترمذي بلفظ من ملك زاد أو راحلة تملكه الى بيت
الله ولم يحج فلا عليه ان يموت يهودياً أو نصرانياً وذلك لان الله تعالى قال في كتابه والله على
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً قال الترمذي غريب مقال والحديث ضعف
وهلال بن عبد الله الراوى له عن أبي اسحق مجهول وقال العقيلي لا يتابع عليه وقد روى
عن علي موقوفاً ولم يرو مرفوعاً من طريق أحسن من هذا وقال المنذرى طريق أبي امامة
على ما فيها أصح من هذه وقد روى من طريق ثالثة عن أبي هريرة رفعه عنه ابن عدي
بلفظ من مات ولم يحج حجة الاسلام في غير وجه حابس أو حاجة ظاهرة أو سلطان جائز
فليمت أى الميتين شاء ما يهودياً أو نصرانياً وهذه الطرق يقوى بعضها بعضها بذلك يتبين
مجازفة ابن الجوزي في عمله لهذا الحديث من الموضوعات فان مجموع تلك الطرق
لا يقصر عن كون الحديث حسناً غير وهو محتج به عند الجمهور ولا يقدح في ذلك قول
العقيلي والدارقطني لا يصح في الباب ثنى لان ثنى الصلة لا يستلزم ثنى الحسن وقد شد من
عضد هذا الحديث الموقوف الاحاديث المذكورة في الباب قال الحافظ واذا انضم هذا
الموقوف الى مرسى ابن سابط علم ان لهذا الحديث أصلاً ومجمله على من استحل الترك
ويتبين بذلك خطأ من ادعى انه موضوع انتهى وقد استدلل المصنف بما ذكره في الباب
على ان الحج واجب على الفور ووجه الدلالة من حديث ابن عباس الاول والثاني
ظاهرة ووجهها من حديث من كسر أو عرج قوله وعليه الحج من قابل ولو كان على
التراخي لم يعين العام القابل ووجهها من أثر عمر من الاحاديث التي ذكرناها ظاهراً
والى القول بالفور ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحاب الشافعي ومن أهل
البيت زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله والناصر وقال الشافعي والاوزاعي وأبو يوسف
ومحمد ومن أهل البيت القاسم بن ابراهيم وأبو طالب انه على التراخي واحتجوا بآية صلى
الله عليه وآله وسلم حج سنة عشر وفرض الحج كان سنة ست أو خمس وأجيب بآية قد

معاوية ثم من بعده في وقائع كثيرة من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثمالة فقتلوا من المسلمين في المطاف من لا يحصى كثرة
وقاموا البحر الاسود نحو قوله الى بلادهم ثم عاهدوه بعد مدة طويلة ثم غزى مراراً بعد ذلك وكل ذلك لا يعارض قوله تعالى أنا

جعلنا حرما آمنا لان ذلك انما وقع بأيدي المسلمين فهو مطابق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولن يستحل هذا البيت الا اهل
فوق ما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم ١٦٦ وهو من علامات نبوته وايس في الآية ما يدل على استقرار الامن

الذي كور فيها والله اعلم انتهى
وفيه ان قوام امور الناس
وانتفاعس امر دينهم بالكعبة
مشرفة فاذا زات الكعبة على يد
الرجل المذكور تحتل امور
الناس وهذا الحديث أخرجه
مسلم في الزئيم والسناني في الحج
والتهذيب (عن عائشة رضي
الله عنها قالت كانوا) أي
المسلمون (به ومون) يوم (عاشور)
بالمدينة منصرف اليوم العاشر
من المحرم (قبل ان يفسر
رمضان) قول الكرماني فيه
جواز نسخ السنة بالكاتب والنسخ
بالمبدل قال ابراهيم مذهب
الشافعي وجمع من مشورهم
يجب حتى ينسخ ويكتب به
واجبا فلا معارضة بينه وبين
رمضان في نسخ ما قوله بل يدل
فجيب فانهم يميلون به لما هو يدل
تقول اذا قلب بالنسخ انتهى
(وكن) عاشوراء يوم تأسى فيه
الكعبة لما بينا من المناسبة في
الاعظام والجلال وهذا موضع
الترجيح قال في الفتح ويستند
منه معرفة الوقت الذي كانت
الكعبة تأسى فيه من كل سنة
وهو يوم عاشوراء وكذا ذكر
الواقدي باسناده عن أبي جعفر
اباقران لا بأس على ذلك في
زمانهم وقد تغير ذلك بعد نصارت
نسخي يوم النحر وصاروا

اختلف في الوقت الذي فرض فيه الحج ومن جملة الاقوال انه فرض في سنة عشر فلا
تأخير ولو سلم انه فرض قبل العاشرة فتراخيها صلى الله عليه وآله وسلم انما كان
سكراة الاختلاط في الحج بأهل الشرك لانهم كانوا يجعون ويطوفون بالبيت عراة
ولما طهر الله البيت الحرام منهم حج صلى الله عليه وآله وسلم فتراخيها لعدو محل النزاع
الترخي مع عدمه

• (باب وجوب الحج على المعضوب اذا أمكنه الاستنابة

وعن الميت اذا كان قد وجب عليه) •

عن ابن عباس ان امرأة من خنم قالت يا رسول الله ان أبي ادركته فريضة الله في الحج
شيخا كبيرا لا يستطيع ان يستوي على ظهر بعيره قال فحج عنه رواه الجماعة • وعن علي
عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءه امرأة شابة من خنم فقالت ان أبي
كبير وقد أفند وادركته فريضة الله في الحج ولا يستطيع ادائها فيجزي عنه ان أودعها
عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم رواه أحمد والترمذي وصححه • وعن
عبد الله بن الزبير قال جاء رجل من خنم الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان
أبي أركه الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل والحج مكتوب عليه أفأج
عه قال تأكل كبرولاه قال نعم قال اريت لو كان علي أيتك دين ففرضته عنه أكان
يجزي ذلك عنه قال نعم قال فأجج عنه رواه أحمد والسناني • حديث علي أخرجه
أبضا لم يبق وحديث ابن الزبير قال الحافظان اسنده صالح قوله ان فريضة الله أدركت
أي قد اختلف هل المسؤول عنه رجل أو امرأة كما وقع الاختلاف في الروايات في
السائل فبعض الروايات انه امرأة وفي بعضها انه رجل وقد بسط ذلك في العتق قوله
شيخنا قال لطبي هو حال والمعنى انه وجب عليه الحج بان أسلم وهو بهذه الصفة قوله قال
فحج عنه في رواية البخاري قال نعم قوله وقد أفنديهم مزة مفتوحة ثم فامسا كنه بعدد
ور مفتوحة ثم دال مهملة قال في القاموس الفند بالتحرير الحرف وانكار العقل
بهرم أو مرض والخطا في القول والرأي والكذب كالافتاد ولا تقل بهو ومفندة لانهم
مكن ذات رأي أبدا وفندة تشبها كدبه وعجزه وخطارايه كالفندة انتهى قوله أنت
أ كبرولاه فيه دليل على ان المشروع ان يتولى الحج عن الاب المأجرا كبرأولاده
قوله أ رأيت الخ فيه مشر وعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس
السامع وأقرب الى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه وفيه
انه يستحب التنبيه على وجه الدليل لمصلحة وأحاديث الباب تدل على انه يجوز الحج من

الولد

بعدمه دون اليه في ذي القعدة فيعلقون كسوته الى شحونه ثم صاروا يقطعون ما في البيت

كهيئة المحرم فاذا حل الناس يوم النحر كسوا الكسوة الجديدة انتهى (فلما فرض الله) عز وجل صيام (رمضان) قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاء أن يصومه فليصمه ومن شاء أن يتركه فليتركه **عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه**
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليحج البيت من قبله ١٦٧ **للمشركين (وأبوعمر بن) زاد عبد بن حميد**

عن روح بن عمارة وغيره عن
الشيخ (بعد خروج بأجوج
وماجوج) وفي رواية عن شعبة
عند البخاري قال لا تقوم الساعة
حتى لا يحج البيت وظاهرهما
التعارض لأن المفهوم من الأول
أن البيت يحج بعد اشراط الساعة
ومن الثاني أنه لا يحج بعدها لكن
يمكن الجمع بين الحديثين بأنه
لا يلزم من حج البيت بعد خروج
بأجوج وماجوج أن يمنع الحج
في وقت ما عند قرب ظهور
الساعة ويظهر والله أعلم أن
المراعاة قوله لا يحج البيت أي
مـ كان البيت لأن الحبشة إذا
خربوا لم يـ حرمه بذلك قاله في
الفتح **عن ابن عباس رضي الله**
عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال كاني به) قال في الفتح
كذا في جميع الروايات عن ابن
عباس في هذا الحديث والذي
يظهر أن في الحديث شيئا حذف
ويحتمل أن يكون هو ما رقع في
حديث علي عند أبي عبيد في
غريب الحديث من طريق أبي
العباس قال استـ كنز ومن
الطواف به هذا البيت قبل أن
يـ حال منكم وبينه فكانه برجل
من الحبشة أصـ أو قال أصـ
حس الساقين فاعـ عليا وهي
تهدم ورواه الفاكهي من هذا
الوجه ولفظه أصـ بدل أصـ

الولد عن والده إذا كان غير قادر على الحج وقد ادعى بعضهم أن هذه القصة مختصة
بالشمسية كما اختص سالم مولى أبي حذيفة بجواز ارضاع الكبير حكاه ابن عبد البر
وتعقب بأن الأصل عدم الخصوص وأما ما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب الوانصة
بإسنادين من سائر في هذا الحديث فزاد على عنه وإسـ لاحـ بعده فلا حجة في ذلك لضعف
إسـ نادهما مع الإرسال والظاهر عدم اختصاص جواز ذلك بالابن وقد ادعى جماعة من
أهل العلم أنه خاص به قال في الفتح ولا يخفى أنه جود وقال القرطبي رأى مالك أن ظاهر
حديث الشمسية مخالف للقرآن فيرجح ظاهر القرآن ولا شك في ترجحه من جهة تواتره
أنتم وإسـ كنه يقال هو عموم مخد ومن بأحاديث الباب ولا تعارض بين عام وخاص
وهذه الأحاديث ترد على محمد بن الحسن حيث قال أن الحج يقع عن المباشرة والمعجوج
عنه أجزالة وقد اختلفوا فيما إذا عوفي المعضوب فقال الجمهور لا يجوز لأنه تميز
أنه لم يكن مأبوسا عنه وقال أحمد ومحق لا تلزمه إلا إعادة لثلاثة قضى إلى إيجاب محتمل
وأجيب بأن العلم به بالانتماء وقد انكشف أن الحجة الأولى غير مجزئة **(وعن ابن عباس**
عن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت إن أمي نذرت أن تحج
فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها) قال نعم **عن أبيه** لو كان على أمك دين أكرمت قاضيته
أقضوا الله فأنه أحق بالوفاء وأما البخاري والنسائي فعمدا وفي رواية لا حـ والبخاري
بضم ذلك وفيها قال جاز رجل فقال إن أخوتي نذرت أن تحج وهو يدل على صحة الحج
عن الميت من الوارث وغيره حيث لم يـ فصله أو أوارث هو أم لا وشبهه بالدين **وعن ابن**
عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال إن أمي ماتت وعليه حجة الإسلام
أفأحج عنه قال أرأيت لو أن أباك ترك ديناً عليه أقضيته عنه قال نعم قال فأحج عن أبيك
رواه الدارقطني) حديث ابن عباس الآخر أخرجه النسائي والشافعي وابن ماجه قوله
إن أمي نذرت الح قبل أن هذا الحديث مضطرب لأنه قد روى أن هذه المرأة قالت إن أمي
ماتت وعليها صوم شهر كاتقـ في الصيام وأجيب بأنه محمول على المرأة سألت عن كل
من الصوم والحج ويؤيد ذلك ما عند مسلم عن بريدة أن امرأة قالت إن أمي وفيه بارول
الله أنه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها قال صومي عنها قالت إن أمي لم تحج أفأحج عنها قال
حج عنها قوله قال نعم فيه دليل على صحة النذر بالحج عن لم يحج فاذأجزأ عن حجة
الإسلام عند الجمهور وعليه الحج عن النذر وقبل يجزئ من النذر ثم يحج عن حجة
الإسلام وقبل يجزئ عنهما وفيه دليل أيضا على إجزاء الحج عن الميت من الولد وكذلك
من غيره ويدل على ذلك قوله أقضوا الله فأنه أحق بالوفاء وروى سعيد بن منصور وغيره
عن ابن عمر بن الخطاب أنه لا يحج أحد عن أحد ونحوه عن مالك والبيهقي وعن مالك أن

وقال فاعـ عليها أي هـ ورواه يحيى الحماني كما في مسنده من وجه آخر عن علي مرفوعا انتهى وتعقبه العمري بأنه
لا يحتاج إلى تقدير حذف لأنه إنما يقدري موضع يحتاج إليه للضرورة ولا ضرورة هنا قال ودعوا الظهور وفيه ظاهرة لأنه

لا وجه في تقدير محذوف لا حاجة اليه بما جاء في أثر من مصابي ولا يقال الاحاديث يفسر بعضها بعضا لاننا نقول هذا انما يكون
فند الاحتياج اليه ولا احتياج هنا ١٦٨ الى ذلك والضمير في به للقالع الا في ذكره (اسود) نصب

على الذم أو الاختصاص
وليس من شرط المنصوب على
الاختصاص ان لا يكثر ونسكرة
فقد قال الزمخشري في قوله تعالى
فانما بالقسط انما منصوب على
الاختصاص كذا نقله البرماوي
والعيني وغيرهما كالكرمانى
الحجج بالظاهر والجيم قال في القاموس
فج كنع تكبر وفي مشيئة
تد الى سدور قدميه وتباعد
عقباه كنع فهو والحجج بين
الحجج محركة والفتح اتفرج
بين الرجلين (يقاعها) اى يفتح
الاسود لفتح الكعبة هل
كونها قلعا (حجر حجر) وفي هذا
الحديث الحديث يجمع
والافراد والعنونة وفيه بصريان
وكوفي ومكي وقد جاء في تخريب
الكعبة احاديث كحديث ابن
عباس وعائشة هذه البخارى
وحديث ابن عمر عند احمد وروى
ابن الجوزى عن حذيفة حديثا
طويلا مرفوعا فيه وخراب مكة
من الحديث على يد بشي الحج
الساقين اذ رقى العنينة افسس
الانف كبر البطن معه اصحابه
يقتضونهم اجرا او يتناولونها
حتى يرموا بها في الكعبة الى
البحر وخراب المدينة من الجوع
والبن من الجسر اذ ذكر الطلمى
ان خراب الكعبة يكون في زمن
عيسى عليه السلام وقال

أوصى بذلك فليج عنه والا فلا قوله أ كنت قاضية فيه دليل على ان من مات وعليه حج
وجب على وليه ان يجهز من يحج عنه من رأس ماله كما ان عليه قضاء ديونه وقد اجمعوا
على ان دين الا دى من رأس المال فكذا ما شبه به في القضاء ويلحق بالحج كل حق
ثبت في ذمته من نذر او كفارة أو زكاة أو غير ذلك قوله فاقله الحق بالوفاء فيه دليل على ان
حق الله مقدم على حق الا دى وهو أحد أقوال الشافعى وقيل بالعكس وقيل سواء
قوله بمرجل فقال ان اخى الخ لا منافاة بين هذه الرواية والاولى لانه يحفل ان تكون
القصة متعددة وان تكون واحدة ولكن النذر وقع من الاخت والام فسأل الاخ عن
نذراخته والبت عن نذر الام وقد استدلل المصنف بهذه الرواية على صحة الحج من
غير الوارث اعدم استنصاه صلى الله عليه وآله وسلم للاح هل هو وارث أو لا وترك
الاستنصاح في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما تقر في الاصول واستدل
بأحاديث الباب على انه يصح عن لم يحج ان يحج نيابة عن غيره لعدم استنصاه صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم ان سأل عن ذلك وبه قال الكوفيون وخالفهم الجمهور فخصوه بمن حج
عن نفسه واستدلوا بحديث ابن عباس الا فى باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه
ويأتى الكلام فيه قوله ان أبى مات وعليه حجة الاسلام الخ فيه دليل على انه يجوز
للابن ان يحج عن أبيه حجة الاسلام بعدموته وان لم يقع منه وصية ولا نذر ويدل على
الجواز من غير الرواية حديث الذى سمعته النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لبيك عن
ثبيرة وسياق

• (باب اعتبار الزاد والراحلة) •

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله عز وجل من استطاع اليه سبيلا قال
قيل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد والراحلة رواه الدارقطني وعن ابن عباس ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الزاد والراحلة به في قوله من استطاع اليه سبيلا
رواه ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه أيضا الخا كم وقال صحيح على شرطهما والبيهقي
كلهم من طريق سـ عبيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مرفوعا قال البيهقي الصواب
عن قتادة عن الحسن مرسلا قال الحافظ وسنده صحيح الى الحسن ولا أرى الموصول
الا وهما وقد رواه الخا كم من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس أيضا الا ان الراوى
عن حماد هو ابو قتادة عبد الله بن واقد الحراني وهو منكر الحديث كما قال أبو حاتم ولكنه
قد وثقه احمد والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارقطني قال الحافظ وسنده ضعيف
ورواه ابن المنذر من قول ابن عباس وفي الباب عن ابن عمر عند الشافعى والترمذى
وحسنه وابن ماجه والدارقطني وفي اسناده ابراهيم بن يزيد الخوزى بخلافه مضمومة
ثم واوتم زاي حجة وقد قال فيه احمد والنسائي متروك الحديث وعن جابر وعلى بن ابي

القرطبي بعد رفع القرآن من الصدور والمصاحف وذلك بعدموت عيسى وهو الصحيح (عن عمر طالب
ابن الخطاب رضى الله عنه انه جاء الى الجبل الاسود فقبله) بان وضعه عليه من غير صوت (فقال) ليدفع توهم قريب عهد

بالإسلام ما كان يعتقده في حجارة أصنام الجاهلية من الضر والنفع (إلى أعلم أنك حجر لا تنفع ولا تضر ولا تنفع) أي بذاتك وإن كان
أمة مال مائع فيه يتمتع في الثواب لكن لا رة عليه ١٦٩ لانه حجر كسائر الأجار وأشاع عمره هذا

في الموسم أبشهر في البلدان
ويحفظه المنأحور في الأنظار
أمكن زاد الحماكم في هذا الحديث
فقال علي بن أبي طالب بل يأمر
المؤمنين بضر وينفع ولو علمت
ذلك من تأويل كتاب الله تعالى
لعلنا أنه كما أقول قال الله تعالى
واذا أخذ ربك من بني آدم من
ظهورهم ذريبتهم وأشهادهم على
أنفسهم الست بربكم قالوا بلى
فما أفروا منه الرب عز وجل وأنهم
العبيد كتب ميثاقهم في رق
وألقمه في هذا الطور وأنا يبعث
يوم القيامة وله عيان ولسان
وشفتا يشهدان وأبى بالموافاة
فهو أمين الله في هذا الكتاب
فقال عمر لا أبقاني الله بارض
أنت فيها يا أبا الحسن بن وقال
ليس هذا على شرط الشيخين
فأنهم لم يحتجوا بي هرون العبد
قال في الفتح وهو ضعيف جدا
وقد روى النسائي من وجه آخر
ما يشعربان عمر رزق له قوله ذلك
إلى النبي صلى الله عليه وآله لم
أخرجه من طريق طاوس عن
ابن عباس قال رأيت عمر قبل
الحجر ثلاثا قال أنك حجر لا تضر
ولا تنفع الحديث ثم قال عمر
رأيت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فعل مثل ذلك قال
القطاني ومن غرائب المتون
ما في ابن أبي شيبة في آخر مسند

طالب وابن مسعود وعائشة وعبد الله بن عمر وعند الدارقطني من طرق قال الحافظ كلها
ضعيفة وقد قال عبد الحق إن طرق الحديث كلها ضعيفة وقال أبو بكر بن المنذر لا يثبت
الحديث في ذلك مسندا وأصحح من الروايات رواية الحسن المرسل ولا ينجي أن هذه
الطرق يقوى بعضها بعد اقتضاح للاحتجاج به وبذلك استدل من قال إن الاستطاعة
المذكورة في القرآن هي الزاد والراحلة وقد حكى في البحر عن أكثر الزاد شرط
وجوب وهو أن يجده ما يكفيه ويكفي من يعول حتى يرجع وحكي أيضا عن ابن عباس
وابن عمر والثوري والهادوية وأكثر الفقهاء أن الراحلة شرط وجوب وقال ابن الزبير
وعطاء وعروة ومالك إن الاستطاعة الصفة لا غير وقال مالك والناصر والمرقسي
وهو مروى عن القاسم إن من قدر على المشي لزمه أن لم يجد راحلة لقوله تعالى يا أولاد
رجال قال مالك ومن عافته السؤل لزمه وإذا لم يجد الزاد وفي كتب النسخة تناسل
في قدر الاستطاعة ليس هذا محل بسطها والذي دل عليه الدليل هو اعتبار الزاد
والراحلة

• (باب ركوب البحر للبحر إلا أن يغاب على ظنه الهلاك)

(عن عبد الله بن عمر وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تترك البحر إلا حاجا أو
معقرا أو غاريا أو سبيل الله عز وجل فان تحت البحر نار أو تحت النار بحر أو له أبو داود
وسعيد بن منصور في سننهم • وعن أبي عمران الجوني قال حدثني بعض أصحاب النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وعزونا نحو فارس فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
تفوقيت ليس له أجار أو وقع فمات فقد برئت منه الذمة ومن ركب البحر عند احتجاجة
فمات برئت منه الذمة رواه أحمد) الحديث الأول أخرجه أيضا البيهقي قال أبو داود
رواه مجهولون وقال الخطابي ضعه هو الإسناد وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح
ورواه البزار من حديث نافع عن ابن عمر مرفوعا وفي إسناد الحديث بن أبي سالم والحديث
الثاني في إسناد زهير بن عبد الله قال الذهبي هو مجهول لا يعرف وأخرج هذا الحديث
أبو داود عن عبد الله بن علي يعني شيبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
بأنت على ظهر بيت ليس له أجار فقد برئت منه الذمة وبوب عليه باب النوم على سطح غير
محجر وسكت عنه وهو المنذرى قوله ليس له أجار لا يجاريهم مرة مكسورة بعد ما جيم
مشددة وآخره راء مهملة هرما يرد الساقط من البناء من حائط على السطح أو نحوه
ورواية أبي داود ليس له أجار كما تقدم قال المنذرى هكذا وقع في رواية أجار بر اسم مهملة
بعد الألف وبديل عليه تبويب أبي داود على هذا الحديث كما تقدم فانه قال على سطح غير
محجر وأجار جمع حجر بكسر الحاء أي ليس عليه شيء يستريح منه من السقوط ويقال

٢٢ نيل ح
وسلم وقف عند الحجر فقال إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ثم قبله ثم حج أبو بكر رضي الله عنه فوقف عند الحجر فقال إني أعلم أنك
أبي بكر رضي الله عنه عن رجل رأى النبي صلى الله عليه وآله

هجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت الخ فليراجع ع - ناداه فان مع يحكم يطلان حديث الحماكم ابعد ان يصدر هذا الجواب
 عن علي أعني قوله بل يضر وينفع
 صور معارضة لاجرم ان الذهبي
 قال في مختصره عن العبدى
 انه ساقط (ولولا اني رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل
 ما قبلتك) تنبيهه على انه ر
 الاقصد ما قبله قال الطبري
 انهم ينزلون نوعا من أنواع الجنس
 بمنزلة جنس آخر باعتبار انصافه
 بصفة مختصة به لان تغاير
 الصفات بمنزلة التغاير في النوت
 فقولك ذلك مجرى شهادة له بانه من
 هذا الجنس وقوله لا تضر ولا
 تنفع تقرير وتأكيد بانه هجر
 كسائر الاجزاء وقوله لولا اني
 رأيت الى آخره خروج له عن
 هذا الجنس باعتبار تقبيله صلى
 الله عليه وآله وسلم انتهى قال
 الطبري انما قال ذلك هم لان
 الناس كانوا حديثي عهد بعبادة
 الاصنام فخشى ع - ان يظن
 الجهال ان اسلام الحمر من باب
 تعظيم بعض الحجارة كما كانت
 العرب تفعل بالجاهلية فاراد
 ع - ان يعلم الناس ان اسلامه
 اتباع الفعل رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لان الحجر
 يتبع ويضرب بانه كما كانت
 الجاهلية تعتقده في الاوثان
 قال الحافظ ابن حجر وفي قول عمر
 هذا التسليم للشارع في أمور
 الدين وحسن الاتباع فيها
 لم يكشف عن معانيها وهو قاعدة

بعد ما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تضر ولا تنفع لان صورته

١٧٠

احتجرت الارض اذا ضربت عليها منارا تمنعها به عن غيرك أو يكون من الحجر وهي
 حظيرة الابل وحجرة الدار وهو راجع الى المنع أيضا ورواه الخطابي بالياء هي وذكر انه
 يروى بكسر الحاء وقصه قال غ - يرفق كسر شيمه باطحي الذي هو العقل لان السقم يمنع
 من الف - اد من قصه قال الطحي مقصور لطرف والناحية وجعه جهاه قال المنذرى
 وقد روى أيضا احباب بالياء قوله غ - اد رتجاجة الارتجاج الاضطراب والحديث
 القوي يدل على ع - م جواز ركوب البصر اكل أحد الالعاج والمعقر والغاري يعارضه
 حديث أبي هريرة المتقدم في أول هذا الكتاب لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم
 يكر على الصيادين لما قالوا له اننا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء وروى
 الذبيري في الاوسط من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة قال كان أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يجزوا في البحر وفي سماع الحسن من سمرة قال معروف
 وغاية ما في ذلك ان يكون ركوب البحر للصيد والتجارة مما خص به عموم مفهوم
 حديث الباب على فرض صلاحية للاحتجاج والحديث الثاني يدل على عدم جواز
 الميت على السطوح التي ليس لها حائط وعلى عدم جواز ركوب البحر في أوقات
 اضطرابه

(باب انه من سفر المرأة للمع وغيره الا بمحرم)

(عن ابن عباس انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحط بيقول لا يحلون رجل
 امرأة الا ومعه اذ ومحمود - افر المرأة اذ مع ذي محرم فنام رجل فقال يا رسول الله
 ان امرأتى خرجت حاجه وانى كنت في غزوة كذا وكذا قال فانطلق لحج مع امرأتك
 وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسافر المرأة ثلاثة ايام ومعه
 ذو محرم متفق عليه ما وعن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان تسافر
 المرأة بمرة يومين أو ليلتين اذ ومعهما زوجها اذ ومعهما متفق عليه وفي لفظ قال لا يحل
 لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر سيرا يكون ثلاثة ايام فصاعدا الا ومعهما
 أبوها أو زوجها أو ابنها أو أخوها أو ذو محرم منهن رواه الجماعة الا البخاري والنسائي
 وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل لامرأة تسافر بمرة يوم
 وليلة الا مع ذي محرم عليها متفق عليه وفي رواية مسربة يوم وفي رواية مسربة ليلة وفي
 رواية لا تسافر امرأة مسربة ثلاثة ايام الا مع ذي محرم رواه أحمد ومسلم وفي رواية لا ي
 داود بريدا قوله لا يحلون رجل بامرأة الخ فيه منع الخلوة بالاجنبية وهو اجماع كما قال
 في القح ونحوه من الخلوة مع وجود المحرم واختلافوا هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا

عظيمة في اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يشاء ولو لم تعلم الحكمة فيه وفيه دفع ما وقع لبعض
 الجهال من أن في الحجر الاسود خاصية ترجع الى ذاته وفيه بيان السنن بالقول والفعل وان الامام اذا خشى على أحد من فعله

كالنساء

فساد اعتقاد أن يادرا إلى بيان الأمر ووضع ذلك قال شيخنا في شرح الترمذي فيه كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبيله وأما قول الشافعي ومهما قبل من البت الحسن لم يرد به الاستصحاب فان ١٧١ المباح من جهة الحسن عند الأصوابين

انتهى قلت أورد البخاري حديث عمر في تقبيل الحجر وقوله لا تضر ولا تنفع في باب ما ذكر في الحجر الأسود كانه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك وقد وردت فيه أحاديث منها حديث ابن عمر وابن عباس مرفوعا أن الحجر والمقام يأتون من يافوت الجنة طمس الله نورهما ولولا ذلك لآسا ما بين المشرق والمغرب أخرجه أحمد والترمذي وصححه وابن حبان وفي أسناده وجاء أبو يحيى وهو ضعيف قال الترمذي حديث غريب وروى عن ابن عمر وموقفا وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وقفه أشبه والذي رفعه ليس بالقوي ومنها حديث ابن عباس مرفوعا نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بني آدم أخرجه الترمذي وصححه وفيه عطاء بن السائب وهو صدوق لكنه اختلط وجرى عن يسمع عنه بعد اختلاطه لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بها وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء مختصرا ولفظه الحجر الأسود من الجنة وجاد عن سمع عطاء قبل الاختلاط وفي صحيح ابن خزيمة أيضا عن ابن عباس

كالسوة الثقات فقبل يجوز ضعف التهمة وقيل لا يجوز بل لا بد من المحرم وهو ظاهر الحديث قوله ولا تسافر المرأة أطلق السفر هنا وقيدته في الأحاديث المذكورة بعده قال في الفتح وقد عمل العلماء في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التمسيدات قال النووي ليس المراد من التمسيد ظاهره بل كل ما يسمى مسحا للمرأة منهية عنه لا بالمحرم وإنما وقع التمسيد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه وقال ابن التين وقع لاختلاف في موطن بحسب الساتلين وقال المنذرى يحتمل أن يقال إن اليوم المفرد والليل المفردة بمعنى اليوم والليل يعني أن أطلق يوما أراد بلياته أو ليلة أراد يومها قال ويحتمل أن يكون هذا كله تمهيدا لاوائل الأعداد قال أبو أول العدد والثنان أول التسكيز والثلاث أول الجمع ويحتمل أن يكون ذكر لثلاث قبل ذكر مادونه مؤخرا ذبا قبل ما ورد من ذلك وأقله الرواية التي فيها ذكر البريد كما في رواية أبي هريرة المذكورة في الباب وقد أخرجها الحاكم والبيهقي وقد ورد من حديث ابن عباس عند طبراني ما يدل على اعتبار المحرم فيما دون البريد ولفظه لا تسافر المرأة ثلاثة أميال إلا مع زوج أو ذي محرم وهذا هو الظاهر أعني الأخذ بما قبل ما ورد لأن ما فوقه منهي عنه بالأولى والتنصيص على ما فوقه كالتنصيص على الثلاث واليوم والليلة واليومين والليلتين لا ينافيه لأن الأقل موجود في ضمن الأكثر وغاية الأمر أن النهي عن الأكثر يدل بمفهومه على أن مادونه غير منهي عنه والنهي عن الأقل منطوق وهو أرجح من المفهوم وقالت الحنفية إن المنع مقيد بالثلاث لأنه متحقق وماعداه مشكوك فيه ويؤخذ بالمتيقن ونوقض بان الرواية المطلقة شاملة لكل مسحة فبني في الأخذ بها وطرح ما سواها فإنه مشكوك فيه والأولى أن يقال إن الرواية المطلقة مقيدة بما قبل ما ورد وهي رواية الثلاثة الأميال إن صحت والأمر رواية البريد وقال سفيان يعتبر المحرم في المسافة البعيدة لا القريبة وقال أحمد لا يجب الحج على المرأة إذا لم تحبب محرما وإلى كون المحرم شرطاً في الحج ذهب العترة وأبو حنيفة والشافعي وأصحابي والشافعي في أحد قوليه على خلاف بينهم هل هو شرط أداء أو شرط وجوب وقال مالك وهو مروي عن أحمد أنه لا يعتبر المحرم في سفر الفريضة وروى عن الشافعي وجهان مخصوصان عموم الأحاديث بالاجماع ومن جملة سفر الفريضة سفر الحج وأجيب بأن الجمع عليه أنما هو سفر الضرورة فلا يقاس عليه سفر الاختيار كذا قال صاحب المغني وأيضاً قد وقع عند الدارقطني باللفظ لا تجب امرأة الأومة هازوج وصححه أبو عوانة وفي رواية للدارقطني أيضا عن أبي امامة مرفوعا لا تسافر المرأة سفر ثلاثة أيام أو تخرج الأومة هازوجها فكيف يخص سفر الحج من بقية الأسفار وقد قيل إن اعتبار المحرم إنما هو في حق من كانت شابة لا في حق الجوز لانها لا تستهي وقيل لا فرق لأن لكل ساقطاً لقطاً وهو مراعاة للأمر النادر وقد احتج أيضاً من لم يعتبر المحرم في سفر الحج بما في البخاري

مرفوعا أن لهذا الحجر لسانا وشفتين يشهد لمن استلمه يوم القيامة بحق وصححه أيضا ابن حبان والحاكم وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم أيضا قال المهلب حديث عمر هذا يعني حديث الباب يرد على من قال إن الحجر بين الله في الأرض يصافح بها

عباده ومعاذ الله أن تكون لله جارية وانما شرع تقبيل اختيار البعـ لم بالمشاهدة طاعة من يطيع وذلك شبه بقصة ابلحس
 حيث أمر بالسجود لآدم وقال الخطابي ١٧٢ معنى كونه يمين الله في الارض انه من صالحه في الارض كأنه

عند الله عهد وجرت العادة بان
 العهد بعهده الملك بالمصالح ان
 يريد موافقة والاختصاص به
 فخطبهم بما به هدونه وقال المهب
 الطبري معناه ان كل ملك
 قدم عليه لو اقدم قبل يمينه فلما
 كان الحاج قول ما يتقدم سن له
 تقبيل نزل منزلة يمين الملك والله
 المثل الاعلى وقال في الفتح
 اعترض بعض المحدثين على
 الحديث الماضي فقال كيف
 سودته خطايا المشركين ولم
 تبضه طاعات اهل التوحيد
 وأجيب بما قال ابن قتيبة لو شاء الله
 لكان ذلك وانما أجرى العادة
 السواد يصبغ ولا يصبغ على
 انعكاس من البياض وقال المهب
 الطبري في بقائه أسود مرة
 لمن له بصيرة فان الخطايا اذا أثرت
 في الطهر الصلد فتأثيرها في القلب
 أشد قال وروى عن ابن عباس
 انما غير بالسواد لا يتظر
 أهل الدنيا الى زينة الجنة فان
 ثبت هذا فهو الجواب قات
 أخرجه الخبيدي في فضائل مكة
 بسناد ضعيف والله أعلم فتم
 قال القسطلاني ويسمى الحجر
 الاسود الركن الاسود وهو
 ركن الكعبة الذي يلي الباب
 من جانب المشرق وارتفاعه
 من الارض الاذن ذراعان وثلاثا
 ذراعاً على ما قاله الازرق وبينه

من حديث عدي بن حاتم مرفوعاً بالنظ يوشك أن تخرج اطمينة من الحبرة تقوم البيت
 لا جوارم معها وتقب بانه يدل على وجود ذلك لا على جوارزه وأجيب عن هذا بأنه خبر
 في سياق المدح ورفع منار الاسلام فيصم على الجواز والاولى حمله على ما قال المنعقب
 عما بينه وبين أحاديث الباب قوله الامع ذي محرم يعني فيصم لها الله - فر قال في الفتح
 وضابط المحرم عند العلماء من حرّم عليه تكاحها على التأيد بسبب مباح لحرمتها فخرج
 بالتأيد زوج الاخت والعمة وبالمباح أم الموطوءة وشبهه ويقفها وبحرمتها الملاعة
 واستثنى أحمد الاب الكافر فقال لا يكون محرماً بالقبلة المسلمة لانه لا يؤمن أن يقفها
 وعن دينه او مقتضاه الحاق سائر القرابة لكننا بالاب لوجود العلة وروى عن البعض
 ن الامم كالمحرم وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعاً في المرأة مع
 عبد ماضية قال الحافظ لكن في اسناده ضعف قال ويذهب الى ان ذلك ان يقفده
 عما اذا كان في قافله بخلاف ما اذا كانا وحدهما فلا هذا الحديث قوي فخرج مع امرأتك
 فيه دليل على ان الزوج داخل في معنى المحرم أو قائم مقامه قال في الفتح وقد أخذ
 بظاهر الحديث بعض أهل العلم فأوجب على الزوج لسفر مع امرأته ان لا يكن لها غيره
 وبه قال أحمد وهو وجه الشافعي والمشهور انه لا يلزمه كالولي في الحج عن المريض ولو
 منعه الاب بقرعة لزمها لانه من بيها فصار في حقها كالقوة واستدل به على انه ليس
 للزوج منع امرأته من حج الفرض وبه قال أحمد وهو وجه الشافعية والاصح عندهم
 ان له منعها المكون للحج عن التراخي وقد روى الدارقطني عن ابن عمر مرفوعاً في امرأة
 لها زوج وأما مال ولا ياذن لها في الحج ليس لها ان تطلق الا باذن زوجها وأجيب عنه
 انه محمول على حج التطوع كما بين الحديثين ونقل ابن المنذر الاجماع على ان للرجل
 منع زوجته عن الخروج في الاسفار كلها وانما اختلافوا فيما اذا كان واجباً وقد
 استدل بن حزم بهذا الحديث على انه يجوز للمرأة لسفر بغير زوج ولا محرم لكونه
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يوجب عليها ذلك السفر بعد ان أخبره زوجها وتقب بانه
 ولم يكن ذلك شرطاً لما أمر زوجها بالسفر معها وترك الغزو الذي كتب فيه قوله
 لاومعها أبوها الخ وقع في هذه الرواية بيان بعض المحارم وقوله أو ذو محرم منها من
 طف العام على الحساس وأحاديث الباب تدل على انه لا يجب الحج على المرأة الا اذا
 كان لها محرم قال ابن دقيق العيد هذه المسئلة تتعلق بالعامين اذا تعارضت فان قوله
 تعالى والله على الناس حج البيت الآية عام في الرجال والنساء فمقتضاه ان الاستطاعة
 على السفر اذا وجدت وجب الحج على الجميع وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسافر
 المرأة الامع محرم عام في كل سفر فيدخل فيه الحج فمن أخرجه عنه خص الحديث بعموم
 الآية ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فصنّاج الى الترجيح من خارج
 انتهى ويمكن ان يقال ان أحاديث الباب لا تعارض الآية لانها تضمنت ان المحرم

وبين المقام ثمانية وعشرون ذراعاً فيبني ان يتأمل كيف ابقاه الله تعالى على صفه السواد ابدامع
 مامسه من أيدي الانبياء والمرسلين المقضى ببيضه ليكون ذلك عبرة لذوي الابصار وواعظاً لكل من وافاه من ذوي الافكار

لم يكون ذلك باعثا على مباينة الزلات ومجانبة الذنوب الموبقات وانما اذهب الله نورهما أي نور الجور والمقام ليكون إيمان
الناس بكونهم ماحقا إيمانا بالغيب ولولم يطمس إمكان الإيمان ١٧٣ بهما إيمانا بالشهادة والإيمان الموجب

لشواب هو الإيمان بالغيب انتهى (عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عمرة القضاء سنة سبع من الهجرة قبل الفتح (فطاف بالبيت وصلى خلف المقام ركعتين ومعه من يستتره من الناس فقال له) أي لابن أبي أوفى (رجل أدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة) في هذه العمرة والعمرة للاستنهام (قال) ابن أبي أوفى (لا) لم يدخلها في هذه العمرة وسببه ما كان فيها حينئذ من الأصنام ولم يكن المشركون يتركونه لغيرها فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصور ثم دخلها فآله النورى ويحتمل أن يكون دخول البيت لم يتبع في الشرط فلو أراد دخوله لمنعوه كما منعوه من الإقامة به كزيادة على الثلاث فلم يقصد دخولها الثلاث بمنعوه وفي السيرة عن علي أنه دخلها قبل الهجرة فأزال شيئا من الأصنام وفي الطبقات عن عثمان بن طلحة فهو ذلك فان ثبت ذلك لم يشك على الوجه الأول لان ذلك الدخول كان لازالة شيء من المنكرات لا لقصد العبادة ولا لآزالة في الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف

في حق المرأة من جملة الاستطاعة على السفر التي أطلقها القرآن وليس فيها اثبات امر غير الاستطاعة المشروطة حتى تكون من تعارض العمومين لا يقال الاستطاعة انذ كورة قد ينبت بالزاد والراحلة كما تقدم لانا نقول قد تضمنت أحاديث الباب زيادة على ذلك البيان باعتبار القسام غير منافية فيتمتع بقبولها على ان التصريح باستطرأ لحرمة في سفر الحج لخصوصه كما في الرواية التي تقدمت مبطل لدعوى التعارض

• (باب من حج عن غيره ولم يكن حج عن نفسه) •

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع رجل لا يقول ابيك عن شربة فار من شربة قال أخ لي أوقر يبلى قال سمعت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شربة رواه أبو داود وابن ماجه وقال فاجه ل هذه عن نفسك ثم اجمع عن شربة والدارقطني وفيه قال هذه عنك وجمع عن شربة) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه والبيهقي وقال اسناده صحيح وليس في هذا الباب أصح منه وقد روى موقوفا والرفع زيادة يمين قبولها اذا جاءت من طريق ثقة وهي ههنا كذلك لان الذي رفعه عبدة بن سليمان قال الحافظ وهو ثقة صحيح في الصحيحين وقد تابعه على رفعه محمد بن بشر ومحمد بن عبيد الله الانصاري وكذا رجع عبد الحق وابن القطان رفعه ورجع الطحاوي انه موقوف وقال أحمد رفعه خطأ وقال ابن المنذر لا يثبت رفعه وقد أطال الكلام صاحب التلخيص ومال الى صحته قوله مع رجل لا زعم ابن باطيش ان اسم الملبى نبشة قال الحافظ وهو وهم منه فانه اسم الملبى عنه فيما زعم الحسن بن عمار وخالفه الناس فيه فقالوا انه شربة وقد قيل ان الحسن بن عمار رجع عن ذلك وقد بينه الدارقطني في السنن وظاهر الحديث انه لا يجوز لمن لم يحج عن نفسه ان يحج عن غيره وسواء كان مستطيعا أو غير مستطيع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستعمل هذا الرجل الذي سمعه يابى عن شربة وهو ينزل منزلة العموم والى ذلك ذهب الشافعي والناصر وقال الثوري والهادي والقاسم انه يجزئ حج من لم يحج عن نفسه ما لم يضيئ عليه واستدل لهم في الخبر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم هذه من نبشة وجمع عن نفسك فكانهم جمعوا بين هذا وبين حديث الباب بحمل حديث الباب على من كان مستطيعا ولكن الحديث الذي استدلل لهم به صاحب البصر لا أدري من رواه ولم أقف عليه في شيء من كتب الحديث المعتمدة فينبغي الاعتماد على حديث الباب ومن زعم ان في السنة ما يعارضه فليطأ به التمهيم لم دعاه وقد روى الدارقطني حديث نبشة موافقا لحديث شربة لا يخالفه كما زعم صاحب البصر وتقدم قول من قال ان اسم شربة نبشة

• (باب صحة حج المني والعبد من غير ايجاب له عليهما) •

يوم الفتح وكان البخاري أشار باراد هذا الحديث الى الرد على من زعم ان دخولها من مناسك الحج وكان ابن عمر رضي الله عنه يحج كثيرا ولا يدخل الكعبة فلو كان من المناسك لما أحبل به مع كثرة اتباعه واستدل الجب الطبري به على ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة في حجة الوداع وفي فتح مكة قال في الفتح ولادلالة فيه على ذلك لانه لا يلزم من نفي كونه دخلها في عمرته انه دخلها في جميع ١٧٤ أسأله انتمى وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المغازي

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يلق ركباً بالروحاء فقال من القوم قالوا المساوي فقالوا من أنت فقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفرغت اليه امرأة صبياً فنالت الهدى مع ولدهم ولت ابر رواء هدم لم وابوداد والنساق وعن السائب بن يزيد قال حج بي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع وأنا من سبع سنين رواء هدم والهدى والترمذي ومعه وعن جابر قال حجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم معنا النساء والصبيان فليمناعن الصبيان وورمينا عنهم رواء هدم وابي ما حده وعن محمد بن كعب القرظي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا صبي حج بأهلك فأتك أهلك فادرك فعله الحج وأبصار حل مملوك حج به أهله فأتك أهلك فأتك فعله الحج كره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله هكذا مرسل) حديث جابر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة وفي أسناده أشعث بن سوار وهو ضعيف ورواه الترمذي من هذا الوجه باللفظ آخر قال كما اذا حجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكنا لمي عن النساء ونرى عن الصبيان قال ابن القطان واقظ ابن أبي شيبة أشبهه بالصواب فان المرأة لا يلبى عنها غيرها أجمع على ذلك أهل العلم وأخرج الترمذي أيضا من حديث جابر نحو حديث ابن عباس واستغفر به وحديث محمد بن كعب أخرجه أيضا أبو داود وفي المراسيل وفيه راوهم وفي الباب عن ابن عباس عند البخاري انه بعثه صلى الله عليه وآله وسلم في الثقل بفتح المثناة والقاف ويجوز اسكانه أي الامتعة ووجه الدلالة منه ان ابن عباس كان دون البلوغ استدل بالحديث الباب من قال انه يصحح الصبي قال ابن بطال أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ الا انه اذا حج كان له تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح اسرامه ولا يلزمه نفي من محظورات الاحرام وانما يحج به على جهة التدريب وشهد بعضهم فقال اذ حج الصبي أجزاء ذلك عن حجة الاسلام لظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم في جواب قواها ألهذا حج والى مثل ما ذهب اليه أبو حنيفة ذهب الهاديون وقال الطحاوي لا حجة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفرغت عنه على انه يجزئه عن حجة الاسلام بل فيه حجة على من زعم انه لا حج له قال لان ابن عباس راوى الحديث قال أجمع غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى ثم ساقه بأسناد صحيح وقد أخرج هذا الحديث مرفوعا للحاكم وقال على شرطهما والبيهقي وابن حزم ومعه وقال ابن خزيمة الصحيح موقوف وأخرجه كذلك قال البيهقي تفرد برفعه محمد بن المنهال ورواه الثوري عن شعبة موقوفا ولكنه قد تابع محمد بن المنهال على رفعه الحرث بن شريح أخرجه كذلك الاسماعيلي والخطيب ويؤيد حجة رفعه ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس قال احفظوا عني ولا تقولوا قال

وابوداد وفي الحج وكذا النساق وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم أي مكة (أي أن يدخل البيت) أي امتنع من دخوله (وفيه) أي والحال ان فيه (الالهة) أي الاصنام التي لاهل الجاهلية وأطلق عليها الالهة باعتبار ما كانوا يزعمون (فامر) صلى الله عليه وآله وسلم (بها) أي بالالهة (فأخرجت) فأخرجوا صورة ابراهيم (واسماعيل) عليهما السلام (في أيديهم ما لازلام) جمع زلم بفتح الزاي وضعا وهي الاقلام أو القداح وهي أعواد نخعوها وكتبوا في أحدها افعل وفي الآخر لا تفعل ولا تثنى في الآخر فاذا أراد أحدهم سفرا أو حاجة ألقاها فان خرج افعل فعلى وان خرج لا تفعل لم يفعل وان خرج الآخر أعاد الضرب حتى يخرج له افعل أو لا تفعل فكانت سبعة على صفة واحدة مكتوب عليها لا تم منهم من غيرهم ملصقة العقل فضل العقل وكانت بيد السادن فاذا أرادوا بزوا أو تزوجا أو حاجة ضرب السادن فان خرج زم ذهب وان خرج لا كف وان شكوا في نسب واحد أتوا به إلى المصنم فضرب

بتلك الثلاثة التي هي منهم من غيرهم ملصق فان خرج منهم كان من أوسطهم نسبيا وان خرج من غيرهم كان حليفا وان خرج ملصق لم يكن له نسب ولا حلف وان جنى أحد جنابة واختلفوا على من العقل فيه وفاقان

خرج العقل على من ضرب عليه عقل وبرى الآخرون وكانوا إذا عقلوا العقل وفضل الشيء منه واختلافه وافيه أو السادن
فضرب فعلى من وجب أداه (فقال رسول الله صلى الله عليه) ١٧٥ وآله (وسلم قاتلهم الله) أى لعنهم

كأنى القاموس وغيره (أما)
حرف استفتاح (والله قد علموا)
أهلى الجاهلية قيل وجه ذلك
أنهم كانوا يعلمون اسم أول من
أحدث الاستقسام وهو عمرو
ابن لحي فكانت نسبتهم إلى
إبراهيم وولده الاستقسام بها
أقراء عليهم بالتقدمهما على عمرو
(انهما) أى إبراهيم واسماعيل
(لم يستقسما) أى لم يطلببا القسم
أى معرفة ما قسم لهما وما لم
يقسم (بها) أى بالازلام (قط)
وقول الزركشى ان معناها أبدا
تعقبه الدمامى بان قط مخصوص
باستغراق فى المانى من الزمان
وأما أبدا فبستعمل فى المستقبل
فحولا فعمل أبدا وخالفين فيها
أبدا (فدخل) صلى الله عليه وآله
وسلم (البيت فكبى فى نواحيه ولم
يصل فيه) واحتج البخارى بهذا
الحديث مع كونه يرى تقديم
حديث بلال فى اثباته الصلاة
فيه ولا معارضة فى ذلك بالنسبة إلى
الترجمة لان ابن عباس أثبت التكبير
ولم يتعرض له بلال وبلال أثبت
الصلاة ونفاها ابن عباس فاحتج
البخارى بزيادة ابن عباس وقدم
اثبات بلال على نفي غيره لانه
لم يكن مع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يومئذ وإنما أسند نفسه
نارة لاسامة وقارة لاختيه الفضل
مع انه لم يثبت ان الفضل كان معهم

ابن عباس فذكره وهو ظاهر فى الرفع وقد أخرج ابن عسدى من حديث جابر بن عبد الله
صغير حجة لكان عليه حجة أخرى ومثله - ذا حديث محمد بن كعب المذكور فى الباب
فيؤخذ من مجموع هذه الأحاديث انه يصح حج الصبي ولا يجزئه عن حجة الاسلام اذا بلغ
وهذا هو الحق فيتمتع بين المصير اليه جماعة بين الأدلة قال القاضي عياض أجمعوا على انه
لا يجزئه اذا بلغ عن فريضة الاسلام الا فرقة شذت فقالت يجزئه لقوله نعم وظاهره
استقامة كون حج الصبي حجة مطلقا والخج اذا أطلق تبادر منه اسقاط الواجب ولكن
العلماء ذهبوا إلى خلافه ولعل مستندهم حديث ابن عباس يعنى المتقدم قال وقد ذهبت
طائفة من أهل البدع إلى منع الصغير من الحج قال النووي وهو مردود لا يلتفت اليه
لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه واجماع الامة على خلافه انتهى وقد
احتج أصحاب الشافعى بحديث ابن عباس الذى ذكره المصنف رحمه الله على ان الام
تحرم عن الصبي وقال ابن الصباغ ليس فى الحديث دلالة على ذلك

• (أبواب مواقيت الاحرام رصفتها وأحكامها) •

• (باب المواقيت المسكينة وجواز التقدم عليها) •

(عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاهل المدينة ذى الحليفة
ولاهل الشام بلخفة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن يالم قال فهن الهن ولهن أنى
عائن من غير هاهن ان كان يريد الحج والعمرة ففعل كان دونهن ففعله من أهله وكذلك
حتى أهل مكة يملأوهما وعن ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يهل
أهل المدينة من ذى الحليفة ويهل أهل الشام من بلخفة ويهل أهل نجد من قرن قال
بن عمرو ذكرى ولم أسمع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ومهل أهل اليمن من
يالم متفق عليه - ما زاد أحده فى رواية وقاس الثامن ذات عرق بقرن) قوله وقت المراد
بالوقت هنا التهديد ويحتمل ان يريد به تعليق الاحرام بوقت الوصول الى هذه الاماكن
بالشرط المعتبر - بر وقال القاضي عياض وقت أى حدد قال الحافظ وأصل التوقيت ان
يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة ثم اتسع فيه فاطلق على المكان أيضا قال
ابن الاثير التوقيت ان يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال وقت الشيء
بالتشديد بوقته ووقته بالتخفيف بفته اذا بين مدته ثم اتسع فيه فقيل للموضع ميقات
وقال ابن دقيق العيد ان التوقيت فى اللغة تعليق الحكم بالوقت ثم استعمل للتهديد
والتعين وعلى هذا فالتهديد من لوازم الوقت وقد يكون وقت بمعنى أوجب ومنه قوله
تمالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا قيل لاهل المدينة ذى الحليفة بالحاء
المهملة والقاصم صغرا قال فى الفتح مكان معروف بينه وبين مكة ما تامل غير ميايز قاله

الافى رواية شاذة وايضا بلال مثبت فيه قدم على الساقى لزيادة علمه وقد قرر البخارى مثل ذلك فى باب العشر فيما يستق من ماء
السما من كتاب الزكاة وذكر فى الفتح قول أبى سلمة من هذا فى هذه المسئلة ويأصله ما ذكرناه هنا موزنا (وعنه) أى عن ابن

عباس رضي الله عنهما (قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه) في عمرة القضية سنة سبع (فقال المشركون) من قرش (أنه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يقدم) بفتح الدال مضارع قدم بكسر هاء أي يرد (عليكم)

(و) الحل أنه (قد وهنهم) أي أضعفهم (حتى يثرب) غير منصرف اسم المدينة الشريفة في الجاهلية (فامرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرملوا) بضم الميم مضارع رمل بفتحها (الاشواط الثلاثة) لسبب المشركون قوتهم بهذا العمل لأنه أقطع في تكذيبهم - م وابلغ في تكذيبهم ولذا قالوا كافي مسلم هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى وهنتهم هؤلاء أجاد من كذا وكذا

الاشواط جمع شوط بفتح الميم والمسرا به هنا الطوفة حول الكعبة زادها الله شرفا (و) أمرهم (أن يشواما بين الركنين) أي بين حيث لا يراه المشركون لأنهم كانوا مما يلي الحجر من قبل قبة عات وهذا منسوخ قال ابن عباس (و) يمنعهم أن يامرهم أن يرملوا (الاشواط كلها) أي بالرمل في الطوافات كلها (إلا الأبقاع عليهم) صدر أبقى عليه إذا رفق به ليكن الأبقاع لا يناسب أن يكون هو الذي منعه من ذلك إذا أبقاه معناه الرفق كافي الصحاح فلا بد من تأويله بأرادة ونحوها أي لم يمنعهم من الأمر بالرمل في الأربعة إلا إرادته صلى الله عليه وآله وسلم الأبقاع عليهم فلم يامرهم به وهم لا يفعلون شيئا إلا بامرهم

ابن حزم وقال غيره بينهم عشر مراحل قال النووي بينهم وبين المدينة ستة أميال وهم من قال بينهم أميل واحد وهو ابن الصباغ وبهم مسجد يعرف بمسجد الشهرة شراب وفيها بئر يقال لها بئر علي انتهى قوله بطرفة بضم الجيم وسكون الميم قال في الفتح وهي قرية خربة بينهم وبين مكة خمس مراحل وأوست وفي قول النووي في شرح المذهب ثلاث مراحل نظر وقال في القاموس هي على اثنين وثمانين ميلا من مكة وبها غدير خم كما قال صاحب النهاية قوله قرن المنازل بفتح التاء وسكون الراء بعد هانوت وضبطه صاحب الصحاح بفتح الراء وغلطه صاحب القاموس وحكى النووي الاتفاق على تحطيمه وقيل أنه بالـ ~~كون~~ الجبل وبالفتح الطريق حكاه عباس من القاسبي قال في الفتح والجبل المذكور بينهما وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان قوله بلم بفتح التاء مائة واللام وكون الميم بعدها لام مفتوحة ثم ميم قال في القاموس ميمات أهل اليمن على مرحلتين من مكة وقال في الفتح كذلك وزاد بينهما ثلاثون ميلا قيل فهن أي المواقيت المذكورة وهي ضمير جماعة المؤنث وأصله لما يعقل وقد يستعمل فيما لا يعقل لكن فيعادون العنزة كذا في الفتح قوله هن أي للجماعات المذكورة وبذل عليه ما وقع في رواية في الصحاحين بلفظ هن لهم أولا هن على حذف المضاف كما وقع في رواية للبخاري بلفظ هن لاهن قيل هن ولمن أي عابن أي على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة فإذا أراد الشامي الحج فدخل المدينة فبقائه ذوالخليفة لا يجتازها عليها ولا يؤخر حتى يأتي بطرفة التي هو مبقائه الأصلي فإن أخر أساء ولزمه دم عند الجمهور وادعى النووي الإجماع على ذلك وتعب بان المالكية يقولون يجوز له ذلك وإن كان الأفضل خلافه وبه قالت الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية وهذا ما كان من البلدان خارجا عن البلدان المذكورة فإن ميمات أهلها الميمات الذي يأتون عليه قوله فن كان دونهن أي بين الميمات ومكة قوله فهن من أهله أي فبقائه من محل أهله وفي رواية للبخاري فن كان دون ذلك فن حيث نشأ أي من حيث نشأ الأحرار إذا سافر من مكانه إلى مكة قال في الفتح وهذا متفق عليه إلا ما روى عن مجاهد أنه قال ميمات هؤلاء نفس مكة ويدخل في ذلك من سافر غير قاصد لذلك فجاء الميمات ثم بدله بعد ذلك النفس فانه يحرم من حيث تجدد له القصد ولا يجب عليه الرجوع إلى الميمات قوله يهلون منها الإهلال أصله رفع الصوت لأمهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الأحرار ثم أطلق على نفس الأحرار انساعا والمراد بقوله يهلون منها أي من مكة ولا يحتاجون إلى الخروج إلى الميمات للأحرار منه وهذا في الحج وإما في العمرة فيجب الخروج إلى أدنى الحل كما سيأتي قال المحب الطبري لأعلم أحدا جعل مكة ميقانا للعمرة واختلف في القصار فذهب الجمهور إلى أن حكمه حكم الحاج في الإهلال من مكة وقال ابن الماجشون يتعين عليه الخروج إلى أدنى الحل قوله وقاس الناس ذات عرف بقرن سبأ في الكلام عليه (وعن ابن عمر قال لما فتح هذان

والرمل هو سرعة المشي مع تقارب الخطا دون العدو والوقوف فيما قاله الشافعي وقال المتولي ذكره المبالغة في الانزعاج في الرمل وعند الحنفية الرمل أن يهز كتفيه في مشيه كالمتجترين الصفيين وفي الحديث مشروعية الرمل

وهو الذي عليه الجمهور وقال ابن عباس ليس هو سنة من شاة رمل ومن شاة رمل والاول اصح وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المغازي ومسلم وأبو داود والنسائي في الحج ١٧٧ (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رأيت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود) افتعال من السلام بكسر السين وهي الحجرة قاله ابن قتيبة فلما كان لمس الجعر قبل له استلام أو من السلام وهو التهمة قاله الأزهري لأن ذلك الفعل سلام على الحجر وأهل اليمن يسمون الركن الأسود الهيا أو هو استلامه مؤمنة من الملائكة وهي الاجتماع أو استعمل من الأئمة وهي الدرع لأنه إذا لمس الحجر تحصن بحصن من العذاب كما تحصن بالأئمة من الأعداء (أول ما يطوف بحج) من الخبب ضرب من العبد أو أي يرمل (ثلاثة أطواف من) الطوافات (السبع) والمائة في أنه رمل في طوافه أول قدومه في حجة الوداع من الحجر إلى الحجر ثلاثا ومشى أربعين فاستقرت سنة الرمل على ذلك من الحجر إلى الحجر لأنه المتأخر من فعله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال في الفتح لا يشرع تدارك الرمل فلو تركه في الثلاث لم يقضه في الأربع لأن هينئذ السكينة فلا تتغير ويختص بالرجال فلا يرمل على النساء ويختص بطواف بعقبه سعي على المشهور ولا فرق في استحيائه بين ماش

المصران أنواعم بن الخطاب فقالوا يا أمير المؤمنين إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حدثنا لئلا نلجأ لغيرنا وأنه جاور عن طريقنا وإن أردنا أن نأققرنا شق علينا قال فانظروا حذوها من طريقكم قال فحدثهم ذات عرق رواء البخاري وروى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق رواء أبو داود والنسائي وعن أبي الزبير أنه سمع جابر أسئل عن المهمل فقال نعمت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مهمل أهل المدينة من ذى الحليفة والطريق الآخر الحنفية ومهمل أهل العراق ذات عرق ومهمل أهل نجد من قرن ومهمل أهل اليمن من يلم رواء مسلم وكذلك أحمد وابن ماجه ورفعاه من غير شك) حديث عائشة سكت عنه أبو داود والنسائي وقال في التلخيص هو من رواية التمام عنها تفرد به المعافى بن عمران عن أفلح عنه والمعافى ثقة وحديث جابر أخرجه مسلم على الشك في رفعه كما قال المصنف وأخرجه أبو عوانة في مستخرجيه كذلك ويؤيد برفعه أحمد وابن ماجه كما ذكر المصنف ولكن في أسناده أحمد ابن لهيعة وهو ضعيف وفي أسناده ابن ماجه إبراهيم بن يزيد الخواري وهو غير محتج به وفي الباب عن الحرث بن عمر والسهمي عن أبي داود وعن أنس عند الطحاوي وعن ابن عباس عن ابن عبد البر وعن عبد الله بن عمرو عن أحمد وفي أسناده الطحاوي بن أرمطة وهذه الطرق يقوى بعضها بعضا وبها يرد على ابن خزيمة حيث قال في ذات عرق أخبار لا يثبت منها شيء عند أهل الحديث وعلى ابن المنذر حيث يقول لم نجد في ذات عرق حديثا يثبت قال في الفتح لعل من قال أنه غير منصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق منها لا يخلو عن مقال قال لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى وعن قال بأنه غير منصوص وإنما أجمع عليه الناس طاموس وبه قطع الغزالي والرافعي في شرح المسند والنووي في شرح مسلم وكذا وقع في المدونة لمالك وعن قال بأنه منصوص عليه الحنفية والحنابلة وبجمهور الشافعية والرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المهذب وقد أعلم بعضهم بأن العراق لم تكن فكت حينئذ قال ابن عبد البر هي غفلة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم وقت المواقيت لاهل النواحي قبل الفتح لكونه علم أنها ستفتح فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق وبهذا أجاب الماوردي وآخرون وقد ورد ما يعارض أحاديث الباب فأنخرج أبو داود والترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت لاهل المشرق العقيق وحسنه الترمذي ولكن في أسناده يزيد بن أبي زياد قال النووي ضعفه بآفاق الحديث قال الحافظ في نقل الاتفاق تطر يعترف من ترجمته انتهى ويزيد المذكور أخرجه حديثه أهل السنن الأربع ومسلم مقرروا بآثاره قال شعبة لا بالي إذا كتبت عن يزيدان لأكتب عن أحد وهو من كبار الشيعة

٢٣ نيل ح وراكب ولادم بتركة عند الجمهور واختلاف عند المالكية وقال الطبري قد ثبت أن الشارع رمل ولا مشرك يومئذ بمكة يعني في حجة الوداع فعلم أنه من مناسك الحج إلا أن تاركها ليس

تارك العمل بل له به منصوصة فكان كرفع الصوت بالتلبية فن لي بقاء صوته لم يكن تاركاً للتلبية بل له به منصوصة فلا شيء عليه
(عن عمر رضي الله عنه انه قال ١٧٨ فمأنا والرمل انما كآراءينا) بوزن فاعلنا من الرؤية اي أربناهم

بذلك انا أنوياء لانجيز عن
مقارنتهم ولا نصف عن
مخاربتهم وجعله ابن مالك من
الرياء الذي هو اظهار المسراق
خلاف ما هو عليه فقال معناه
أظهرناهم القوة ونحن ضعفاء
وهو مثل قول ابن المنذر في قوله
فامرهم ان يرموا ما يجوز لهم ان
يقولوا ليس بناحي لكن يجوز
لهم فعل لا ينهاهم منه من لا يرمي
الباطن نه ليس مسموحى وان
كان القاهم معاطا في فهمه لمصلحة
الحكام الخهم المبطل لكن هذا
الذي فلا يحتاج الى ثبوت نقل
يدل عليه وليس في الحديث
ما يقتضيه وعلى هذا فتصويب
العمى انزل ما لا فيه نظر ثم وقع
في رواية ما يؤيده حيث روى
وايضا من غيرهم من جهة له على لرباه
(به المشر كين وقد أهلكه الله)
تعالى فلا حاجة لنا اليوم الى ذلك
فهم بقوله ان قد سببه (ثم قال) بعد
ان يجمع عماء به (هو ثي صنعه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
فلا تحب ان تتركه (اعدم
طلاعنا على حكمته وقصور
عقولنا عن ادراك كنهه وقد
يكون فعله سببا باعنا على تذكر
نعمته الله تعالى على اعزازه الاسلام
وأهله وزاد الامام علي في روايته
ثم رمل وقد أخرج البخاري هذا
الحديث أيضا وصححه كذا مسلم

وعلمائنا وصفه في الميزان بسوء الحفظ وقد جمع بين هذا الحديث وبين ما قبله بأوجه
منها ان ذات عرق ميقنات الوجوب والعقيق ميقنات الاستصحاب لانه أبعد من ذات عرق
ومنها ان العقيق ميقنات لبعض العراقيين وهم أهل المدائن والاخر ميقنات لأهل
المصرة ووقع ذلك في حديث أنس عند الطبراني واسناده ضعيف ومنها ان ذات عرق
كانت أولا في موضع لعقيق الآن ثم حوت وقربت الى مكة فعلى هذا فان ذات عرق
والعقيق ثني واحد حكى هذه الأوجه صاحب الفتح قوله لما فتح هذا المصمر ان البناء
للمجهول وفي رواية للكشيري لما فتح هذا المصمر ان البناء للمجهول والمصمر ان تسمية
مصر والمراد بهما البصرة والكوفة فيراد وانه جور يفتح الجسيم وسكون الواو بعدها
راء اي ميل والجور الميل عن القصد ومنه قوله انه الى ومنها جازي قوله فانظر واحذوها
اي اعتبروا وما يقابل الميقنات من الارض التي تسلكونها من غير ميل فاجعلوا ميقناتنا
وظاهره ان عمر حدثهم ذات عرق باجتهاد وهذا قال المصنف رحمه الله والنص بتوقيت
ذات عرق ليس في القوة كغيره فان ثبت فليس يدع وقوع اجتهاد عمر على وفقه فانه
كان موافقا لما ابانتهى (وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعترأ أربع عمر
في ذي القعدة الا التي اعتمر مع حجة عمرته من المدينة ومن العام المقبل ومن الجعرانة
حيث قسم غنائم حنين وعمرته مع حجة وعنه عائشة قالت نزل رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم المحصب فدعا عبد الرحمن بن أبي بكر فقال اخرج باخنة من الحرم فتتل بعمره
ثم لتطف بالبيت فاني أنظر كما ههنا قالت فخرجت جئنا ما هلات ثم طنت بالبيت وبالصفاء
والمرورة فبثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في منزله في جوف الليل فقارده
فرغت قلت نعم فارد في أهله بالرحيل فخرج فتر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ثم
خرج الى المدينة متفق عليهما وعن أم سلمة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يقول من أهل من المسجد الأقصى بعد مرة أو بحجة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه أحمد
وأبو داود بنحوه وابن ماجه وذكر فيه العمرة دون الحج (حديث أم سلمة في اسناده على بن
يحيى بن أبي سفيان الاخنسي قال أبو حاتم الرازي شيخ من شيوخ المدينة ليس بالمشهور
وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن كثير في حديث أم سلمة هذا اضطراب قوله أربع
عمر ثبت مثل هذا من حديث عائشة وابن عمر عند البخاري وغيره وأخرج البخاري من
حديث البراء انه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مرتين والجمع بينهما وبين احاشيتهم بان البراء
لم يعد عمرته التي مع حجة لان حديثه مقيد بكون ذلك في ذي القعدة والتي في حجة كانت
في ذي الحجة وكأنه أيضا لم يعد التي صدعنا وان كانت وقعت في ذي القعدة أو بعده او لم
يعد الجعرانة فلفظناها عليه كما خفيت على غيره وفي الباب عن أبي هريرة عند عبد الرزاق

وانه اني قال في الفتح استشكل قول عمر راء يتامع ان الرياء بالعمل مذموم والجواب ان
صوره وان كانت صورة رياء لكنها ليست مذمومة لان المذموم ان يظهر العمل ليقال انه عامل ولا يعمل به بعينه اذالم يره

أحد وأما الذي وقع في هذه القصة فأنما هو من قبيل الجهاد عنة في الحرب لأنهم أوفوا بالعتاق بطمعه وافهم
وثبت أن الحرب خدعة (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال ١٧٩ ما ركت استلام هذين الركنين) البائنين

(في شدة ولا راحة من ذرايت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يستلها) وكان معاوية يستلم
الأركان الأربعة فقال له ابن
عباس أنه لا يستلم هذان الركنان
فقال ليس شيء من البيت
مهورار وأما أحمد والترمذي
والحاكم والمراد الركنان اللذان
يلبان الحجر لأنهما لم يتماعلي قواعد
إبراهيم فليسا بركنين أصليين
قال الشافعي إن ما ندع استلامهما
هجر البيت وكيف يجره ونحن
نطوف به وإكنا تتبع السنة
فعلا وتركا ولو كان ترك
استلامهما هجر المكان استلام
ما بين الأركان هجره ولا قائل به
وقال الداودي ظن معاوية
أنه ما ركا البيت الذي وضع عليه
من أول وليس كذلك وكان ابن
الزبير يستأهن كلهن لأنه لما
عمر الكعبة أقمها على قواعد
إبراهيم كذا حماد بن التين فزال
مانع عدم استلام الآخرين ولم
يزل على بناء ابن الزبير إذا طاف
الطائف استلها جميعا حتى قتل
ابن الزبير وفي رواية عن ابن عمر
قال لم أر النبي صلى الله عليه وآله
وسلم يستلم من البيت إلا الركنين
البائنين رواه البخاري لأنهما
على القواعد الإبراهيمية ففي
الركن الأسود فضيلتان كون
الحجر فيه وكونه على القواعد

قال اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عمر في ذي القعدة وعن عائشة عند سعيد بن
منصور أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر ثلاث عمر مرتين في ذي القعدة وعمره في
شوال قال في الفتح واستناده قوي وقوله في شوال مغايرة قول غيرهما يجمع بينهما ما
ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد صحيح عن عائشة
بأنه لم يعتمر صلى الله عليه وآله وسلم إلا في ذي القعدة وفي البخاري عن عائشة أنها لما
سمعت ابن عمر يقول اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع عمر أحداهن في رجب
قالت يرحم الله أبا عبد الرحمن ما اعتمر عمره إلا وهو شاهد وما اعتمر في رجب قط وروى
الدارقطني عن عائشة أنها قالت خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمره في
رمضان فافطر وصمت وقصر وأتممت الحديث وقد قدمنا الكلام عليه في قصر الصلاة
قال ابن القيم في الهدى ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان قط وقال
لا خلاف أن عمره صلى الله عليه وآله وسلم لم ترد على أربع فلو كان قد اعتمر في رجب لكانت
خمس ولو كان قد اعتمر في رمضان لكانت ستا إلا أن يقال بعضهم في رجب وبعضهم في
رمضان وبعضهم في ذي القعدة وهذا الم يقع وإنما الواقع اعتماره في ذي القعدة كما قال
أنس وابن عباس وعائشة قوله من الجعرانة قال في القاموس الجعرانة وقد تكسر
العين وتشدد الراء وقال الشافعي التشديد خطأ موضع بيزمكة والطائفة هي بريطة بنت
سعد وكانت تلقب بالجعرانة انتهى قوله المصعب هو على ما في القاموس الشعب الذي
يخرج منه إلى الأبطح وموضع رمي الجمار يعني قوله أخرج باختلك من الحرم انظر البخاري
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يردف عائشة ويعمرها من التمتع وقد وقع
الخلاف هل يتعين التمتع لمن اعتمر من مكة قال الطحاوي ذهب قوم إلى أنه لا مبيقات
للهجرة أن كان بمكة إلا التمتع ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للبعج
وسالفهم آخرون فقالوا مبيقات الهجرة الحل وإنما أمر عائشة بالاحرام من التمتع لأنه
كان أقرب الحل إلى مكة ثم روى عن عائشة في حديثها أنها قالت فمكنا أن نأمن الحرم
التمتع فاعمرت منه قال فثبت بذلك أن التمتع وغيره سوا في ذلك وقال صاحب الهدى
ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مدة أقامته بمكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد
الهجرة إلا دخلا إلى مكة ولم يعتمر قط خارجا من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة بهجرة كما يفعل
الناس اليوم ولا ثبت عند أحد من الصحابة فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها قال في
الفتح وبعد أن فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيته انتهى ولعله أنه ما يدل على
المشروعية إذا لم يكن أمره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لأجل تطيب قلبها كما قيل
قوله من المسجد الأقصى فيه دليل على جواز تقديم الاحرام على المبيقات ويؤيد ذلك
ما أخرجه الشافعي في الام عن عمر والحاكم في المستدرک بإسناد قوي عن علي عليه
السلام أنها قالت ألتصم الحج والعمره في قوله تعالى وأتموا الحج والعمره لله إن تحرم لهما

وفي الثاني الثانية فقط ومن ثم خص الأول بمزيد تفضيل دون الثاني وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قبل
الركن البائني ووضع خده عليه رواه جماعة منهم ابن المنذر والحاكم وصححه وضعه بعضهم وعلى تقدير صحته فهو محمول على

إبهر الاسود لان المعروف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استلم الركن اليماني فقط واذا استلمه قبل يده على الاصح عند الشافعية والحنابلة ومحمد بن الحسن من

١٨٠

وسلم استلم الحجر قبله واستلم الركن اليماني قبل يده معفه البيهقي وغيره وقال المالكية يستلمه ويضع يده على فيه ولا يتقبلها فان لم يستطع كبر اذا حاذاه ولا يشير اليه بيده (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال طاف ابي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن) زاد مسلم من حديث ابي الطغفيل ويتقبل المحجن وهذا مذهب الشافعي عند المعجز عن الاستلام باليد وان استلم بيده لمحة منه من التقبيل قبلها كما في المجموع وعليه الجمهور ولكن نازع اعز ابن جماعة في تخصيص تقبيل اليد بتعذر تقبيل الركن وعند الحنفية يضع يديه عليه ويتقبلهما عند امكان التقبيل فان لم يمكنه وضع عليه شيئا كعصا فان لم يتمكن من ذلك رفع يديه الى اذنيه وجعل باطنهما مشعرا ليه كنه واضع يديه عليه وظاهرهما نحو وجهه ويتقبلهما وعند المالكية ان زوجا لاه يده او يعود ثم يضعه على فيه من غير تقبيل فان لم يصل كبر اذا حاذاه ومضى ولا يشير بيده ومذهب الحنابلة كالشافعية ورواة هذا الحديث ما بين مصرى وكوفى ومدينى وايلي وفيه

من دويرة اهلك بل قد ثبت ذلك مرفوعا من حديث ابي هريرة قال في الدرا المنثور وأخرج ابن عدي والبيهقي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله قال ان من تمام الحج ان تحرم من دويرة اهلك وأما قول صاحب المداراة لو كان أفضل لما تكرر كجميع العصابة فكلام على غير قانون الاستدلال وقد حكى في التلخيص انه فسر ابن عيينة فيما حكاه عنه أحمد بن يثني الهاماس فمر من أهله ولا يمكن لا يناسب لفظ الاهلال الواقع في حديث الباب ولفظ الاحرام الواقع في حديث ابي هريرة وفي تفسيره على وعمر وقد قدمنا في بحث حكم العمرة تفسير آخر للآية

• (باب دخول مكة بغير احرام اعدر) •

(عن جبرائيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام رواه مسلم والذافي وعنه مالك عن ابن شهاب عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر فلما نزعها جاز رجل فقال ابن خطل متعلق باستار الكعبة فقال اقتلوه قال مالك ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ محرما رواه أحمد والبخاري) قوله عمامة سوداء فيه جواز لبس السواد وان كان البياض أفضل منه لما سار في اللباس والحنابلة في قوله وعلى رأسه المغفر زاد أبو عبيد القاسم بن سلام في روايته من حديث وكذا رواه عشرة من أصحاب مالك خارج الموطأ قال القاضي عياض وجه الجمع بينه وبين قوله وعلى رأسه عمامة سوداء ان أول دخوله كان وعلى رأسه المغفر ثم بعد ذلك كان على رأسه العمامة بدليل قوله في بعض الروايات نخطب الناس وعليه عمامة سوداء قوله فقال ابن خطل الخ انما قتله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان ارتد عن الاسلام رقتل مسلما كان يخدمه وكان يهجو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويسببه وكان له قنيتان تغنيان بهما الملبين واسم ابن خطل عبد العزيز وقال محمد بن اسحق اسمه عبد الله وقال ابن الكلبي اسمه غالب وخطل بخا مبعجة وطامه ملة مفتوحتين والحدثان يدلان على جواز دخول مكة للعرب بغير احرام وقد اعترض عليه بان القتال في مكة خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فان ترخص أحد لقتال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها فقولوا ان الله تعالى أذن لرسوله ولم يأذن لكم فدل على عدم جواز قياس غيره عليه وبجواب بان غاية ما في هذا الحديث اختصاص القتال به صلى الله عليه وآله وسلم وأما جواز الجأوزة فلا وأما اسوته في أفعاله وقد اختلف في جواز الجأوزة لغيره عذر عنه به الجمهور وقالوا لا يجوز الا باحرام من غير فرق بين من دخل لاحد النساكين او لغيرهما ومن فعل انهم ولزمه دم وروى

عن التحدث والاختبار بالجمع والافراد والعنونة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه في الحج (عن ابن عمر رضي الله عنهما انه سأل رجلا) هو الزبير بن ع. بي الراوى كما عند أبي داود الطيالسي عن حماد بن زيد الزبير سالت

ابن عمر بن الخطاب (عن استلام الحجر) الأسود (فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه) بان يحسه ويمسحه بيده (ويقبله) بشمه ويستفاد منه استحباب الجمع بين الاستلام والتقبيل ١٨١ بخلاف الركن الثاني فيستلمه فقط والاستلام المسح باليد والتقبيل بالقم (فقال الرجل رأيت ان زجت رأيت ان غلبت) اي أخبرني ما أصنع هل لا بد من استلامه في هذه الحالة (قال) ابن عمر (اجعل) لفظ (أرأيت) حار كونك (بالعين) اي اتبع السنة واترك الرأي وكأنه فهم منه من كثرة السؤال التدرج الى السترك المؤدى الى عدم الاحترام والتعظيم المطلوب شرعا ثم قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه ويقبله) ظاهره ان ابن عمر لم ير الزحام عند ذى القعدة

الاستلام وروى سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يدمى ونقل ابن الرفعة انه تكره المزاحمة قال ابن جماعة وفي طلاقه نظرفان الشافعي قال في الام انه لا يجب الزحام الا في بدء الطواف وآخره الذي يظهر له انه أراد الزحام الذي لا يذرى وعن عبد الرحمن بن الحارث قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر رضي الله عنه يا أبا حفص انك رجل قوى فلا تزاحم على الركن فانك تؤذى الضعيف ولكن ان وجدت خلوة فاستلمه والافكبر وامض رواء الشافعي وأحمد وغيرهما وهو مرسل جيد ولو أزيل الحجر والعباد بالله قبل موضعه واستلمه قاله الدارمي وتقبيل الحجر بوضع الشفة عليه من غير تصويت كما قاله الشافعي وروى الفاكه من طريق سعيد بن جبير قال اذا قبلت الركن فلا ترفع بها صوتك كقبلة النساء قال في الفقه استند

عن ابن عمر والناصر وهو الاخير من قول الشافعي واحد دقولي أبي العباس انه لا يجب الاحرام الاعلى من دخل لاحد النساكين لاعلى من أراد مجرد الدخول استدل الاولون بقوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا واجب بانه تعالى قد تم تحريم الصيد عليهم وهم محرمون في قوله تعالى الا ما تلى عليه ~~كم~~ غير محلي الصيد وانتم حرم وقد علم انه لا احرام الاعلى لاحد النساكين ثم أخبرهم باباحة الصيد لهم اذا حلوا فليس في الآية ما يدل على المطلوب واستدلوا ثانيا بحديث ابن عباس عنه البهقي بلفظ لا يدخل أحدا مكة الا محرما قال الحافظ واسناده جيد ورواه ابن عدي مرفوعا من وجهين ضعيفين وأخرجه ابن أبي شعبة عنه بلفظ لا يدخل أحدا مكة بغير احرام الا الخطابين والعمالين وأصحاب منافعها وفي اسناده طلحة بن عمرو وفيه ضعف وروى الشافعي عنه أيضا انه كان يرد من جاوز الميقات غير محرم وقد اعتذر بعض المتأخرين عن حديث ابن عباس هذا بانه موقوف على ابن عباس من تلك الطريق التي ذكرها البهقي ولا حجة فيما عداها ثم عارض ما ظننه موقوفا بما أخرجه مالك في الموطان ابن عمر جاوز الميقات غير محرم فان صح ما ادعاه من الوقف فليس في استحباب الاحرام على من أراد الجاوزة لغير النساكين دليل وقد كان المسلمون في عصره صلى الله عليه وآله وسلم يختلفون الى مكة لحوائجهم ولم ينقل انه امر احدا منهم باحرام كقصة الحاج بن علاط وكذلك قصة أبي قتادة لما عقر حمار الوحش داخل الميقات وهو لال وقد كان أرسله لغرض قبل الحج فجاوز الميقات لا بنية الحج ولا العمرة فقرر صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما مع ما يقضى بعدم الوجوب من استحباب البراءة الاصلية الى ان يقوم دليل ينقل عنها

• (باب ما جاء في أشهر الحج وكراهة الاحرام به قبلها) •

(عن ابن عباس قال من السنة ان لا يحرم بالحج الا في أشهر الحج أخرجه البخاري وله عن ابن عمر قال أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وللدائوني مثله عن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وروى عن أبي هريرة قال بعثني أبو بكر في يومين يوم النحر يعني لاجل بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ويوم الحج الاكبر يوم النحر ورواه البخاري وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج فقال اي يوم هذا فقالوا يوم النحر قال هذا يوم الحج الاكبر ورواه البخاري وابوداود وابن ماجه) قوله عن ابن عباس علقه البخاري ووصله ابن خزيمة والحاكم والدائوني من طريق الحكم عن مقسم عنه بلفظ لا يحرم بالحج الا في أشهر الحج فان من سنة الحج أن يحرم بالحج في أشهره ورواه ابن خزيمة من وجه آخر عنه بلفظ لا يصح ان يحرم بالحج أحد الا في أشهر الحج قوله وعن ابن عمر علقه البخاري ووصله

ولو أزيل الحجر والعباد بالله قبل موضعه واستلمه قاله الدارمي وتقبيل الحجر بوضع الشفة عليه من غير تصويت كما قاله الشافعي وروى الفاكه من طريق سعيد بن جبير قال اذا قبلت الركن فلا ترفع بها صوتك كقبلة النساء قال في الفقه استند

بعضهم من مشير وعية تقبيل الطبري وازتقيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره ونقل عن الامام أحمد انه سئل عن تقبيل منبر النبي صلى الله عليه

١٨٢

ابن أبي الصنف الجاني أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المعصوف وجزء الحديث وقبور الصالحين انتهى وفيه ان ذلك يحتاج الى تقبيل صحيح يدل على جواز ذلك والقياس على تقبيل الطبري الاسود الوارد في الحديث الصحيح لا يصح ولو كان صحيحا لورده النقل عن سلف الامة وأنها واذ ليس فليس وكاد تقبيل قبور يبلغ بها حجة الى الوقوع في الحى والطرح في مهاوى الشرك والبدعة ورواة هذا الحديث انهم بصريون وفيه الحديث والنعنة والسؤال وأخرجه الترمذي والشافعي في الحج (عن عائشة رضى الله تعالى عنها ان اول من بدأ به حين قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) في حجة الوداع (انه توشأ ثم طاف) بإيت ولم يتل من حجة (ثم لم تكن) تلك لفعله التي فعلها صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم من الطواف وغيره (عمره) فعرف من هذا ان ما ذهب اليه ابن عباس يخالف لفعله صلى الله عليه وآله وسلم وأن أمره صلى الله عليه وآله وسلم أصحابه ان يقضوا حجتهم فيجملوه حجة خاص بهم وان من أهل بالحج مفرد الا بضره الطواف بالبيت كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم

الطبري والدارقطني من طريق درقا عن عبد الله بن دينار عنه قوله يوم الحج الا كبر يوم النحر انما سمي بذلك لان تمام أعمال الحج يكون فيه أو إشارة بالاكبر الى الاصغر أعني العمرة وقد استدل المصنف بهذه الآثار على كراهة الاحرام بالحج قبل أشهر الحج وقد روى مثل ذلك عن عثمان وقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين انه لا يصح الاحرام بالحج الا في ما هو قول الشافعي وقد تقرر في الاصول ان قول الصحابي ليس بحجة وليس في الباب الا أقوال صحابة الا ان يصح ما ذكرنا عن ابن عباس من قوله فان من سنة الحج الخ فان هذه الصيغة لها حكم الرفع وقد قدمنا في آخر باب المواقيت ما يدل على استحباب الاحرام من دويرة الادل وظاهره عدم الفرق بين من يفارق دويرة أهله قبل دخول أشهر الحج أو بعد دخولها الا انه يقوى المنع من الاحرام قبل أشهر الحج ان الله سبحانه شرب لأعمال الحج أشهرامعة ولم يمتد الاحرام عمل من أعمال الحج فمن ادعى انه يصح قبلها فعليه الدليل وقد اجمع العلماء على ان المراد بأشهر الحج ثلاثة أولها شوال لكن اختلفوا هل هي بكاملها او شهران وبعض الثالث فذهب الى الاول مالك وهو قول للشافعي وذهب غيرهما من العلماء الى الثاني ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ليل من ذي الحجة وهل يدخل يوم النحر أو لا فقال أحمد وأبو حنيفة نعم وقال الشافعي في المشهور والمصنف عنه لا وقال بعض تبعاه نزع من ذي الحجة ولا يصح في يوم النحر ولا في ليلته وهو شاذ ويرد على من أخرج يوم النحر من أشهر الحج قوله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر هذا يوم الحج الا كبر كما في حديث ابن عمر المذكور في الباب

(باب جواز العمرة في جميع السنة)

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عمرة في رمضان تعدل حجة رواه الجماعة الى الترمذي لكنه له من حديث أم معقل وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر أربعة احوال في رجب رواه الترمذي وصححه وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر عمرتين حرة في ذي القعدة وعمرة في شوال رواه أبو داود وعن علي رضي الله عنه قال في كل شهر عمرة رواه الشافعي) حديث أم معقل أخرجه أيضا الشافعي من طريق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من بني أسد يقال لها أم معقل قالت أردت الحج فاعتل بعيري فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعتمرى في شهر رمضان فان عمرة في رمضان تعدل حجة وقد اختلف في استناده فرواه مالك عن يحيى عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال جاءت امرأة فذكره مرسل ورواه الشافعي أيضا من طريق حمارة بن عبد وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل

ورواه

وذلك احتج به (شيخ أبو بكر وعمر رضي الله عنهما مثله) أي فكان أول من بدأ به الطواف ثم

تبعه عمره في النسخة قبل ذلك ورواه هذا الحديث ما بين مصري ومديني وفيه الحديث والاختبار بالافراد والنعنة

والذ كروا أخرجه مسلم في الحج (عن ابن عمر رضي الله عنهما حديث طواف النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقدم قريبا وزاد في هذه الرواية أنه كان يسجد سجدتين بعد الطواف) أي يصلي ١٨٣ ركعتين سنة الطواف (ثم يطوف بين

الصفا والمروة) أي يسمى بينهما

(عن ابن عباس رضي الله عنهما

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

مرو هو يطوف بالكعبة بانسان

ربط يده الى انسان يسير ما يقد

من الجلد والقيد الشق طولا

(أو يخط أو يشي غير ذلك)

كسديل ونحوه وكان الراوي

يضبط ذلك قلدا شت (فقطعه

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بيده) لأنه لم يمكن إزالة هذا

المنكر الا بقطعه (ثم قال)

للقائد (قد بيده) بضم القاف

واسكان الدال قبل وظاهره ان

المقود كان ضريبا وأجيب

باحتمال ان يكون المعنى آخر

قال الحافظ بن حجر لم أقف على

تسمية هذين الرجلين سريحا

الا ان في الطبراني ما يفهم منه

انهم ما بشر وانه طاق واغرب

الكرمانى فقال قبل اسم الرجل

المقود هو ثوب ضد العقاب

انتهى ولم أر ذلك غيره ولا أدري

من أين اخذه انتهى واستدل

بهذا الحديث البخاري على إباحة

الكلام بالخير في الطواف وقد

استحب الشافعية لاطرافه

لا يتكلم الا بكرا لله تعالى وانه

يجوز الكلام في الطواف ولا

يطلب ولا يكره لكن الافضل

تركه الا ان يكون كلاما في خير

كما يعرف أو نهى عن منكر

ورواه أبو داود من طريق ابراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول

مروان عن أم معقل ويجمع بين الروايتين بتعدد الواقعة وأما حديث ابن عباس فقد

قدمنا في باب المواقيت ما يخالفه وحديث عائشة سكت عنه أبو داود ورجال اسناده

رجال الصحيح وحديث علي أخرجه البيهقي من طريق الشافعي باسناد صحيح قوله تعدل

جهة فيه دليل على ان العمرة في رمضان تعدل حجة في اثواب لانها تقوم مقامها في اسقاط

الفرض للاجماع على ان الاعتبار لا يجرى عن حج الفرض ونقل الترمذي عن اسحق بن

راهويه ان معنى هذا الحديث تطير ما جاهد ان قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن وقال ابن

العربي حديث العمرة هذا صحيح وهو فضل من الله ونعمة فقد أدركت العمرة منزلة

الحج بانضمام رمضان اليها وقال ابن الجوزي فيه ان ثواب العمل يزيد بزيادة شرف

الوقت كما يزيد بحضور القاب وخلص المقصد قوله اعتمرار بعاقدة تقدم الكلام في

عدد عمره صلى الله عليه وآله وسلم والاختلاف في ذلك وقد وقع خلاف هل الافضل

العمرة في رمضان لهذا الحديث أو في أشهر الحج لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم

يهتم الا فيهما قبل ان العمرة في رمضان غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفضل وأما في

حقه فخاصته فهو أفضل لانه فعله للرد على أهل الجاهلية الذين كانوا يمنعون من الاعتبار

في أشهر الحج وحديث الباب وما ورد في معناها مما تقدم تدل على مشروعية العمرة في

أشهر الحج واليه ذهب الجمهور وذهب الهادوية الى ان العمرة في أشهر الحج مكروهة

وعلاو ذلك بانهم اشغل عن الحج في وقته وهذا من الغرائب التي يتعجب الناظر منها فان

الشارع صلى الله عليه وآله وسلم انما جعل عمره كلها في أشهر الحج لبطال ما كانت

عليه الجاهلية من منع الاعتبار فيها كما عرفت فما الذي توقع مخالفة هذه الأدلة

الصحيحة والبراهين الصريحة وألما الى مخالفة الشارع ومخالفة ما كانت عليه الجاهلية

ومجرد كونها اشغل عن أعمال الحج لا يصلح مانعا ولا يحسن نهيه في مقابلة الأدلة

الصحيحة وكيف يجعل مانعا وقد اشتغل بها المصطفى في أيام الحج وأمر غيره بالاشتغال بها

فيما تم أي شغل لمن لم يرد الحج أو اراده وقدم بمكة من أول شوال لا يحرم من لم يشتغل بعلم

السنة المطهرة حتى الاشتغال يقع في مثل هذه المضائق التي هي السم القتال والداء

العضال وحكي في البصر عن الهادي انها تكره في أيام التشريق قال أبو يوسف ويوم

الحر قال أبو حنيفة ويوم عرفة

• (باب ما يصنع من أراد الاحرام من الغسل والتطيب ونزع الخيط وغيره) •

(عن ابن عباس رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النفساء والحائض

تغتسل وتحرم وتقتضي المناسك كلها غير ان لا تطوف بالبيت رواه أبو داود والترمذي

او تعليم جاهل أو جواب فتوى وعن ابراهيم بن نافع قال كنت طائفا في الطواف فكلمني وفي الترمذي مرفوعا الطواف

حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير وفي النسائي عن ابن عباس الطواف

بأبواب الصلاة فأقلوا به الكلام فليأتى باب الطائف بأداب الصلاة خاصة ما حضر القلب ملازم الأدب في ظاهره وباطنه مستشعرا
بقلبه عظمه من بطوف بيته ١٨٤ وليجتنب الحديث فيما لا فائدة فيه ولا سيما في محرم كغيبة أو نعمة وقد روي

عن وهيب بن الورد قال كنت في الطهر تحت الميزاب فسمعت من تحت الاستار إلى الله أشكو واليك يا جبريل ما ألقى من الناس من تشكؤهم حولي في الكلام أخرجه الأزرقي وغيره قال ابن بطال في هذا الحديث أنه يجوز للطائف فعل ما خف من الأفعال وتغيير ما يراه الطائف من المنكر وفيه الكلام في الأمور الواجبة والمنهية والمباحة وقال ابن المذر ولا يحرم الكلام المباح إلا أن يذكره لم يوحى ابن التين خلافا في كراهة الكلام المباح وعن مالك تقييد الكراهة بالطواف الواجب واختلافوا في القراءة فقال ابن المبارك ليس نبي أفضل من قراءة القرآن وفعله مجاهد والمنهية التي هي أبو نورة وفيه الكوفيون بالسهر وروى عن عروة والحسن كراهته وعن عطاء ومالك أنه محدث وعن مالك أنه لا بأس به إذا ختمه ولم يكثر منه قال ابن المذر من أباح القرآن في البوادي والطرق ومنعه في الطواف لأجله (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحج التي أمره عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) سنة تسع من الهجرة ليحج بالناس (قبل حجة الوداع يوم النحر يعني في جملة (رهط) وهو ما دون العشرة من الرجال وقبل إلى الأربعين ولا تكون فيهم امرأة (يؤذن) أي يعلم الرهط أو أبو هريرة على الالتفات (في الناس) حين نزل قوله تعالى إنما المشركون نجس فلا يقربوا

وعن عائشة قالت كنت أطيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند أسراهم بأطيب ما أجد وفي رواية كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يحرم تطيب بأطيب ما يجد ثم أرى ويص الدهن في رأسه وحبته بعد ذلك أخرجهما حديث ابن عباس في أسناده خفيف بن عبد الرحمن الحراني كنيته أبو عون قال المنذري وقد ضعه غيره واحد وقال في التقريب صدوق سي الحفظ خاط بأخره وروي بالأرجاء وقد استدل المصنف به في الحديث على أنه يشرع للمحرم الاغتسال عند ابتداء الأحرار وهو محتمل لا يمكن أن يكون الغسل لأجل قدر الخيض ولكن في الباب أحاديث تدل على مشروعية الغسل للأحرار وقد تدمت في أبواب الغسل فليجمع إليها قوله عند أسراهم أي في وقت أسراهم وللنساء حين أراد أن يحرم وفي البخاري لأحرارهم وحله قوله ويص بالموحدة المكسورة وبعدها تحية ساكنة رآه صادمه حله وهو البريق وقال الأعمش على أن الويص زيادة على البريق وإن المراد به التلاؤ وهو يدل على وجود عين قائمة لا الريح واستدل بالحديث على استحباب التطيب عند ارادة الأحرار ولو بقيت رائحته عند الأحرار وعلى أنه لا يضر بقا رائحته ولونه وإنما المحرم ابتداءه بعد الأحرار قال في الفتح وهو قول الجمهور وذهب ابن عمر ومالك ومحمد بن الحسن والزهرى وبعض أصحاب الشافعي ومن أهل البيت الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب إلى أنه لا يجوز التطيب عند الأحرار واختلاف أهل هو محرم أو مكروه وهل تلزم الآية أولا واستدلوا على عدم الجواز بأدلة منها ما وقع عند البخاري وغيره بالنظر ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرما والطواف الجماع ومن لازمه الغسل بعده فهذا يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم اغتسل بعد أن تطيب وأجيب عن هذا بما في البخاري أيضا بالنظر ثم أصبح محرما بنضح طيبا وهو ظاهر في أن نضح الطيب وظهور رائحته كان في حال أسراهم ودعوى بعضهم أن فيهم تقديم ما وناخيرا والتقدير طاف على نسائه بنضح طيبا ثم أصبح محرما خلافا للظاهر ويرده قول عائشة المذکور ثم أرى ويص الدهن في رأسه وحبته بعد ذلك وفي رواية لها ثم أراه في رأسه وحبته بعد ذلك وفي رواية للنسائي وابن حبان رأيت الطيب في مفرقه بعد ثلاث وهو محسوم وفي رواية متفق عليها كاني أنظر إلى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أيام ولم ويص المسك وسيأتي ذلك في باب منع المحرم من ابتداء الطيب ومن أدلتهم نهية صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب الذي مسه الورس والزعفران كما سيأتي في أبواب ما يتجنبه المحرم وأجيب بأن تحريم الطيب على من قد صار محرما يجمع عليه والنزاع إنما هو في التطيب عند ارادة الأحرار واستمرار أثره لا ابتداءه ومنها أمره صلى الله عليه وآله وسلم لأعرابي بنزع المنطقة وغسلها عن الخلق وهو متفق عليه ويجاب عنه بمثل الجواب

عن يوم النحر يعني في جملة (رهط) وهو ما دون العشرة من الرجال وقبل إلى الأربعين ولا تكون فيهم امرأة (يؤذن) أي يعلم الرهط أو أبو هريرة على الالتفات (في الناس) حين نزل قوله تعالى إنما المشركون نجس فلا يقربوا

المسجد الحرام الآية والمراد به الحرم كله (ألا يبيح بعد) هذا (العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان) واحتج به ذا الشافعي ومالك وأحمد في رواية عنه على اشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلاة وعليه الجمهور والمخالف في ذلك المنقبة وأحمد في رواية حيث جوزاه لأعاري وقالوا بن طاف ريانا أعاء مادام بمكة فان خرج لزمه دم والصواب هو الأول (عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم مكة فطاف) بالبيت لا قدوم (وسعى بين الصفا والمروة ولم يقرب الكعبة بعد طوافه) هذا (بما حتى رجع من عرفة) خشية ١٨٥ ان يظن وجوبه واجتري عن ذلك بما أخبرهم به من فضل الطواف وكان يحب التخصيف على أمته وامن فيه دلالة المذهب المالكية ان الحاج يمنع من طواف المنفل قبل الوقوف بعرفة وعن مالك الطواف بالبيت أفضل من الصلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة قال في الفتح وهو المعقد ورواه هذا الحديث ما بين بصرى ومدني وهو من أفراد وفيه التحديث والاخبار بالافراد والنعنة واقول (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال استأذن العباس بن عبد المطلب رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم ان بيت بمكة ليس لي منا) له الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر (من أجل سقايته) أي بسقيها (فأذن له) وسقاية مصدس في والمراد ما كانت تربيش قسمة الحاج من الزيب المنبوذ في الماء وكان يلها العباس بن عبد المطلب بعد أبيه في الجاهلية فافترها النبي صلى الله عليه وآله وسلم له

عن الذي قبله ولا يخفى ان غاية هذين الحديثين تحريم لبس مامه الطيب ومحل النزاع تطيب البدن واكفنه سبأ في باب ما يمنع من احرم في قصص أمره صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأله بانه يغسل الملقوق عريته وسياى الجواب عنه وقد أجاب عن حديث الباب المهلب وأبو الحسن بن القصار وأبو الفرج من المالكية بان ذلك من خصاله ويرده ما أخرجه أبو داود وابن أبي شيبة عن عائشة قالت كانت تضع وجوهنا بالاك المطيب قبل ان نحرم ثم نحرم فنحرق ويسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله ولم فلا ينهانا وهو صريح في بقاء عين الطيب وفي عدم اختصاصه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وسياى الحديث في باب مع المحرم من ابتداء طيب قال في له تخ ولا يقال ان ذلك خاص بالنساء لانهم اجمعوا على ان النساء والرجال سواء في تحريم استعمال الطيب اذا كانوا محرمين وقال بعضهم م كان ذلك طيبا وانحة لما وقع في رواية عن عائشة بطيب لا يشبه طيبهم قال بعضهم لا يتبعني لا يتأمله أخرجه الله في يده ما تقدم في الذي قبله وأيضا المراد بتواها الآية طيبكم أي أطيب منه كما يدل على ذلك ما عند مسلم عنها بانها بطيب فيه مسك وفي أخرى لها كلى انظر لي ويص المسك وأوضح من ذلك قولها في حديث الباب بأطيب ما نجد ولهم جوابات أخر غير ماضية فتر كما أولى والحق ان المحرم من الطيب على المحرم هو ما تطيب به ابتداء بعد احرامه لا مامه له عند ارادة الاحرام وبقي أثره ولو لم يجرى ولا يصح ان يقال لا يجوز استعماله الطيب في ما على عدم جوار استعماله لباس لان استعماله اللبس ليس بخلاف استعماله الطيب فليست بطيب سلما استواءهما فهو ذاق لباس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار (وعن ابن عمر في حديث له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ولا يحرم أحدكم في ازاره ورداءه عاير فار لم يجز له عاير فليلبس خفي ولبية طههما أفل من الكعبة بن رواه أحمد) هذا الحديث ذكره صاحب المذهب عن ابن عمر قال الحافظ كله أخذه من كلام ابن المنذر فانه ذكره كذلك بغير اسناد وقد بيض له المنذري والواوي في الكلام على المذهب وهم من عزاه الى الترمذي وقد عزاه المصنف الى أحمد قال في مجمع الزوائد أخرجه الطبراني في الاوسط واسناده حسن وهو يعض الناطة للجماعة

في الاسلام فهي حق لا آل العباس ابدأ وفي الحديث دليل على وجوب المبيت بمعنى في الالي الى الثلاث لغیر معذور كاهل السقاية الا ان يتفر في ثانی أيامها في بيت المائنة والمراد معظم الليل كالوحاف لا بيت بمكان لا يحنث الا بميته معظم الليل فيجب بتركه دم وفي ترك مبيت الاله الواحد مد واليتميز مدان من طعام أما أهل السقاية ولو كانوا غير عباسيين والرعافاهم ترك المبيت من غير دم لانه صلى الله عليه وآله وسلم رخص للعباس ولرعاه الابل كما رواه الترمذي وقال حسن صحيح وقال الحنفية المبيت بمعنى سنة لانه لو كان واجبا لما رخص في تركه

لاهل الاقايمة واجابوا عن قول الشافعية لولائه واجب لما احتاج الى اذن بان مخالفة السنة عندهم كان مجتبا جادا خصوصا اذا انضم اليها الانفراد عن جميع الناس مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذن لاسقاط الاساقية لكانت بسبب عدم موافقته صلى الله عليه وآله وسلم لما فيه من اظهر مخالفة المستلزما لسوء الادب انما صلى الله عليه وآله وسلم كان يبيت على اية الى ايام التشرية وقال الحافظ الرباني محمد بن علي الشوكاني قد ثبت المبيت بمعنى من فعه صلى الله عليه وآله وسلم الواقع بيانا لجملة القرآن والسنة فافاد ذلك ١٨٦ فريضته ويؤيده ما ثبت من ترخيصه للرعاة في البيوت فافاد

اترخيهص لهم يدل على انه عزيمة على غيرهم وهكذا ترخيصه صلى الله عليه وآله وسلم لاجل اس فنه يدل على انه عزيمة على غيره وبذلك تنافى كذا الفرضية وأما إيجاب الدم بركه أو المدة بتركه له أو المدين بترك البيتين فقد عرفت ان إيجاب منزل هذا في المناسك من القول على الشرع بما لم يقل انتهى كذا ذكره في السيل (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء الى اقية) انتهى فيهما الماء في الموضع وغيره (فاستدعى) اي طلب الشراب (فقال العباس) لولده (يا فضل اذهب الى أمك) أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية وهي والدته عبد الله أيضا (فانت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم بشراب من عندها فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انني قال يا رسول الله انهم يجعلون أيديهم في) وفي رواية الطبري من طريق يزيد بن أبي زبابة عن

كاهم كما سباني في باب ما يتجنبه المحرم من الالباس وهو أيضا متفق على بعض ما فيه من حديث ابن عباس وفيه دليل على انه يجوز للمحرم لبس الازرار والرداء والنعلين وفي البخاري من حديث ابن عباس قال اطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة بعد ما ترك رجل وادهن ولبس ازروا ودهن وادهن ولم يمتنع عن شيء من الازرار واللباس الا الزعفران الذي تردع على الجلد قرلا ولقطعهما أسفل من الكعبين الكعبان هما العظامان المتان عندهما من الساق والقدم وهذا هو المعروف عند أهل اللغة والله اعلم به على اشتراط التطيع خلافا لما ذهبوا عنه من أحرفه أجاز لبس الخفين من غير قطع واستدل على ذلك بحديث ابن عباس الآتي في باب ما يتجنبه المحرم من الالباس باللفظ ومن لم يجد خفين فلبس خفين ويجاب عنه بأن حمل المطلق على المقيد لازم وهو من جملة القائلين به وأجاب عنه بأنه يجوز بان أخرجه ما بقي ذكره ضم عند ذكر حديث

بن عباس (وعن ابن عمر قال يداؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها ما أهرر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامن عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة) متفق عليه وفي لفظ ما أهل الامن عند الشجرة حين قام به به يروا أخرجاه وللبخاري ان ابن عمر كان اذا أراد الخروج الى مكة دهن يدهن ليس له راحة طيب ثم يأتي مسجد ذي الحليفة فيصلي ثم يركب فاذا استوت به راحته فائتة أحرم ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورا صلى الظهر ثم ركب راحته فمالا على جبل البسدا أهل رواء أبو داود وعن جابر ان هلالا روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذي الحليفة حين استوت به راحته روى البخاري وقال رواء أنس وان عباس وعنه سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس عجا لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اهله فقال اني لاعلم الناس بذلك انما كانت منه حجة واحدة فمن هنالك اختلفوا خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاجا فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتيه أوجب في مجلسه فأهل بالحج حين فرغ من

ركعتيه

هكره في هذا الحديث ان العباس قال له ان هذا قد مرث أفلا أقيم من بيتنا قال لا ولكن

استوتني مما شرب منه الناس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم تواضعوا وارشاد الى ان الاصل الطهارة والنظافة حتى يتحقق أو يظن ما يخالف الاصل لتناوله صلى الله عليه وآله وسلم من الشراب الذي غمست فيه الايدي (اسقى) زاد أبو علي بن السكن في روايته فزاره العباس الدلو (فشرب منه) زار الطبري فذاقه فقال ثم دعا بما فيه فأكسره ثم قال اذا اشتد نبيذكم فأكسروه بالماء وتقطيبه صلى الله عليه وآله وسلم منه انما كان لموضعه فقط وكسره بالماء ليمون شربه عليه وعرف به ما جالس المطلوب

شربه اذذاك فعمد مسلم من طريق بكر بن عبد الله المزني قال كنت جالساً مع ابن عباس فقال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخافه اسامة فاستسقى فاتيته باء من بيده فشرب وسقى فضله اسامة وقال احسنتم كذا فاصنعوا (ثم أتى زمزم وهم يسقون) لناس (ويملون فيها) أي يتزحون منها (فقال اعملوا فانكم على عمل صالح ثم قال لولا ان تغلبوا) مبنية الله رسول أي لولا ان يجتمع عليكم الناس اذ ارأوني قد علمته لرغبتم في الاقتداء بي فيغلبوكم بالمسكثرة (انزات) عن راحتي (حق) اضع الحبل على هذه يعني) صلى الله عليه وآله وسلم (عاقته وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم بقوله هذه (الى عاقته) وفيه اشارة الى ان المسقايات العامة كالآبار والمصاريج يتناول منها الغني والفقير الا ان ينهر على اخراج الغني لانه صلى الله عليه وآله وسلم تناول من ذلك الشراب العام وهو لا يحل له الصدقة فيعمل الامر في هذه المسقايات على انما وقوفة للذبح العام فهي لغني هدية وللفقر صدقة قاله ابن المنير في الحاشية وفيه ايضاً كراهة التقدير والتكره للأحكام والمشروبات وموضع الترجمة منه قوله جاء الى لسقاية واستدل بهذا على ان سقاية الحاج خاصة بيني وبين عباس قال في الفتح وأما الرخصة في الميت ففيه أقوال للعلماء هي أوجه للشافعية أصحها لا يختص بهم ولا بقائهم واستدل به الخطابي على ان أفعاله لا وجوب وفيه نظر وقال ابن بري أراد بقوله ان تغلبوا قصر السقاية عليهم وان لا يشركوا فيها واستدل به على ان الذي أوصد للمصالح

١٨٧

صلى الله عليه وآله وسلم (عاقته وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم بقوله هذه (الى

ركعتيه فسمع ذلك منه أقوام فحفظوا عنه ثم ركب فلما استقأت به ناقته أهل فادرك ذلك منه أقوام فحفظوا عنه وذلك ان الناس انما كانوا يأتون ارسالا فسمعوه حين استقأت به ناقته لم فقالوا انما أهل حين استقلت به ناقته ثم مضى فلما علا على شرف البيداء أهل فادرك ذلك أقوام فقالوا انما أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين علا على شرف البيداء واهم الله لقد أوجب في مصلاه وأهل حين استقلت به راحلته وأهل حين علا شرف البيداء واهموا أحدوا وأودوا ودولية قيمة خمسة منه مختصرا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل في دبر الصلاة) حديث أنس الذي عزاه المصنف الى أبي داود أخرجه أيضا النسائي وسكت عنه أبو داود والنسائي ورجال اسنادهم رجال الصحيح الأشعث بن عبد الملك الحراني وهو ثقة وحديث ابن عباس الذي رواه عنه عبد بن جبيرة في اسناده ضعيف بن عبد الرحمن الحراني وهو ضعيف ومحمد بن اسحق واسكنه صريح بالتحديث وقد أخرجه الحاكم من طريق آخر عن عطاء عن ابن عباس وأخرج أيضا ما أخرجه الخمسة من حديثه مختصرا قوله يداؤكم البيداء هذا فوق على ذي الطائفة لمن صعد من الوادي قاله أبو عبيد البكري وغيره وكان ابن عمر اذا قيل له الاحرام من البيداء أنكروا ذلك وقال البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعني بقولكم انه أهل منها وانما أهل من مسجد ذي الطائفة وهو يشير الى قول ابن عباس عند البخاري انه صلى الله عليه وآله وسلم ركب راحلته حتى استوت على البيداء أهل والى حديث أنس المذكور في الباب واتسكذب المذكور المراد به الاخبار عن أنس على خلاف الواقع وان لم يقع على وجه العمل بقوله ادهن بدن ليدفع رائحة طيبة فيه جواز الادهان بالادهان التي ليست اوارائحة طيبة وقد ثبت من حديث ابن عباس عند البخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادهن ولم ينس عنه الدهن قال ابن المنذر أجمع العلماء على ان المحرم ان يأكل الزيت والشحم والشحيرج وان يستعمل ذلك في جميع بدنه رأسه وحيته وأجهوا على ان الطيب لا يجوز استعماله في بدنه وقرئوا بغير الطيب والزيت في هذا فقياس كون المحرم ممنوعا من استعماله الطيب في رأسه ان يباح له استعمال الزيت في رأسه وقد تقدم الكلام في الطيب قوله على حبل البيداء بالحاء

العام لا يحرم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا على العامة لان العباس أوصد سقاية زمزم لذلك وقد شرب منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) أي عن ابن عباس (رضي الله عنهم) قال سقيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زمزم فشرب وهو قائم) فيه الرخصة في الشرب قائما واستحب الشرب من ماء زمزم قال ابن المنير وكانه عنوان عن حسن العهد وكال الشرف فان العرب اعتادت المنى الى من أهل الاحبة وواردا أهل المودة وزمزم هو منزل أهل البيت فالحمرة ترق عليها والمتعطش اليها قد أقام شعار المحبة وأحسن الهدى لاجبة وإلهذا جعل التخلع منها علامة فارقة بين الأعيان والنفاق والله

ذرا نقائل
وقال آخر
وقال آخر

وما شرب في الماء الا تذكرا * لما به أهل الحبيب نزول
يقولون ملح ما بخله آجن * أجل هو مملوح الى انقاب طيب

بالله قولوا النيل مصر * باتى عنه في غناه * بمنزلة العذب عند بيت * معلق الستر بالوفاء

وروى الفاكهى وغيره عن ابن عباس صلا في مصلي الاخيار واشربوا من شرب الابرار قيل وماه صلي الاخيار قال تحت
الميزب قيل في شرب الابرار قال ١٨٩ زمزم قاله القسطلاني ومضى زمزم لاكثر ما يقال ماه زمزم أى كثير وقيل

المهملة هو الرمل الم - تطيل وهو المراد بقوله في الرواية الاخرى على شرف البيداء
واشرف المكان العالي قوله في هنالك اختلافوا الخ - هذا الحديث يزول به الاشكال
ويجمع بين الروايات المختلفة بما فيه فيكون شروعه صلى الله عليه وآله وسلم في الاهلال
بعد الفراغ من صلاته بعد ذي المدينة في مجلسه قبل أن يركب فنقل عنه من -
هم روى ذلك انه أهل بذلك المكان ثم أهل لما - اتت به راحلته فظن من - مع اهلاله عند
ذلك انه شرب فيه في ذلك الوقت لانه لم يسمع اهلاله بالمسجد فقال انما أهل حين استقلت
به راحلته ثم روى كذلك من - مع بهل على شرف البيداء وهذا يدل على ان الاصل لمن
كان ميقنا هذا المصلحة ان يهل في مسجدها بعد فراغه من الصلاة ويكرر الاهلال عند
ان يركب على راحلته وعند ان يمر بشرف البيداء قال في الفتح وقد اتفق فقهاء الامصار
على جواز جميع ذلك وانما الخلاف في الافضل

• (باب الاشتراط في الاحرام) •

(عن ابن عباس ان ضباعة بنت الزبير قالت يا رسول الله انى امرأته فيله وانى اريد الحج
فكبت تأمرنى هل فقال أهلى واشترطى ان محلى حيث حبستنى قال فادركت رواء
الجماعة الا البخارى ولاننى في رواية وقار فان لا على ركب ما استفتيت وعن عائشة
قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها اهللك
أردت الحج قالت والله ما أجدنى الا وحيدة فقال لها محلى واشترطى وقولى اللهم محلى
حيث حبستنى وكانت تحت المقداد بن الاسود متفق عليه وعن عكرمة عن ضباعة
بنت الزبير بن عبد المطلب قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احرى وقولى ان
محلى حيث تحبستى فان حبست أو مرضت فقد حلت من ذلك بشرط على ركب عز وجل
رواه أحمد - حديث عكرمة أخرجه أيضا ابن خزيمة وفي الباب عن أنس عند البيهقي وعن
جابر عندوه وعن ابن مسعود وأمام سليم عنه - أيضا وعن أم سامة عند أحمد والطبراني في
الكبير وفي اسناده ابن اسحق ولكنه صرح بالتصديق وتسمية رجاله رجال الصحيح وعن
ابن عمر عند الطبراني في الكبير وفيه على بن عامر وهو ضعيف قال العقيلي روى عن

لا اجتماعها وقيل غير ذلك قال
ابن بطال وغيره أراد البخارى
ان الشرب من ماء زمزم من سقى
الحج وعمرطوس قال شرب
بغير الماء فبأنه من تمام الحج وعن
عطاء الله أدركته وان الرجل
ليشربه فنلحق شفا من - رونه
وعن ابن جرير صح عن نافع ان بن
عمر لم يكن يشرب من التيمم
في الحج وكنه لم يثبت عنه ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
شرب منه لانه كان كثيرا لا يتبع
للا تارأ وخشى ان يظن الناس
ان ذلك من تمام الحج كما نقل
عن طاوس (وفي رواية عنه -)
أى عن عكرمة مولى ابن عباس
انه ما كان يومئذ أى يوم سقا ابن
عباس من ماء زمزم (الا) را بكا
(على بعير) ولا بن ماجه من
هذا الوجه بخلاف عكرمة بالله
ما فعل أى ما شرب من ماء زمزم
فعله لانه كان را بكا الكى عند
ابى داود ومن رواية عكرمة عن
ابن عباس انما فملى ركعتين
فلهل شربه كان بعد ذلك من ماء
زمزم واهل عكرمة انما أنكر

شربه قائما تنبيهه عنه لكان ثبت عن على عند البخارى انه صلى الله عليه وآله وسلم شرب قائما فيحمل
على بيان الجواز قاله في الفتح وأخرجه أيضا في الاثرية وكذا الترمذى (عن عائشة رضى الله عنها انها سألت ابن أختها عروة
ابن الزبير بن العوام عن قول الله عز وجل ان الله شاور المروة من شاور الله فن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف
بهما) وهما جبلان يسمى الاذان يسمى من أحدهما الى الآخر والصفا في الاصل جمع صفاة وهى الصخرة والجبال المار والمروة
في الاصل حجر أبيض برافى (قال فوالله ما هلى أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة) اذ مفهوما ان الله لم ييسر بواجب

لانما دلت على رفع الجناح وهو الاثم من فاعله وذلك يدل على اباحته ولو كان واجبا لما قيل فيه مثل هذا فرددت عليه عائشة
 حيث (قالت بتسميها بنتي) أمها (ان هذه) الآية (لو كانت كما أولتها عليه) من الاباحة (كانت لاجناح عليه أن
 لا يطوف بهما) فانها كانت حجة تدل على رفع الاثم عن تاركه وذلك حقيقة المباح فلم يكن في الآية نص على الوجوب ولا
 عدمه ثم بينت عائشة ان الاقتصر في الآية على نفي الاثم له سبب خاص فتألت (وايكنها) أي الآية (أنزات في الانصار)
 الاوس والخزرج (كانوا قبل ان يسلموا يهود) أي يمجرون (للمناة) ١٨٩ (الطاغية) غير منصرف للعبادة

وانما ثبت وسميت مناة لان
 النساء كانت تسمى أي تراق
 عندها وهي اسم صنم كان في
 الجاهلية والطاغية صفة
 اسلامية لمناة (لني كانوا يعبدونها
 عند المشال) بضم الميم وفتح الشين
 وتشديد اللام ثنية مشرفة على
 قديد زاد سفيان عن الزهري
 بالمشال من قديد أخرجه مسلم
 وكان لغديرهم صنمان بالصفا
 اساف وبأروة ناذلة وقيل انهما
 كانا رجلا وامراة نزيها داخل
 الكعبة ففذهما الله تعالى
 بحرين فنصبهما عند الكعبة
 وقيل على الصفا والمروة ليعتبر
 الناس بهما ويتعظوا ثم حواهما
 قصي بن كلاب فجعل أحدهما
 ملاصق الكعبة والاخر
 برمزق ونحر عندهما وأمر
 بعبادتهما فلما فتح النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم مكة كسرها
 (فكان من أهل) من الانصار
 (يخرج) أي يجمع ترزمن الاثم
 (ان يطوف بالصفا والمروة)
 كراهية لذئب الصنمين وحبهم
 صنمهم الذي بالمشال وكان ذلك

ابن عباس قصة ضياعه بأبيه ثابتة جيد انتهى وقد غلط الاصمعي غلطا فاحشا فقال
 انه لا يثبت في الاشتراط حديث وكنهانه ذهل عما في الصحيحين وقال الشافعي لو ثبت
 حديث عائشة في الاستثناء لم أعده الى غيره لانه لا يحل عندي خلاف ما ثبت عن
 رسول الله قال البيهقي فقد ثبت هذا الحديث من أوجه قوله ضياعه بضم المعجمة بعدها
 موحدة قال الشافعي كنيتم أم حكيم وهو بنت عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبوها
 الزبير بن عبد المطلب بن هاشم ورواهم الغزالي فقال له سلبية وتعقبه الدوي وقال
 صوابه الهاشمية قوله محلي بفتح الميم وكسر المهملة أي مكان احلال وأحاديث الباب
 تدل على ان من اشترط هذا الاشتراط ثم عرض له ما يجب به عن الحج جازله التحال وانه
 لا يجوز التحال مع عدم الاشتراط وبه قال جماعة من الصحابة منهم علي وابن مسعود وعمر
 وجماعة من التابعين واليه ذهب أحمد واسحق وأبو ثور وهو الصحيح لشافعي كما قال
 النووي وقال أبو حنيفة ومالك وبعض التابعين واليه ذهب الهادي انه لا يصح الاشتراط
 وهو مروى عن ابن عمر قال البيهقي لو بلغ ابن عمر حديث ضياعه اقال به وليه ~~بشر~~
 الاشتراط كالم ينكره أبوه انتهى وقد اعتذر روعن هذه الاحاديث بانها قصة عين وام
 مخصوصة بضياعه وهو ينزل على الخلاف المشهور في الاصول في خطابه صلى الله عليه
 وآله وسلم لو احدث هل يكون غيره فيه مثله أم لا وادعى بعضهم ان الاشتراط منسوخ روى
 ذلك عن ابن عباس لكن يأسه ما دفعه الحسن بن عمار وهو متروك وادعى بعض انه لم
 يثبت وقد تقدم الجواب عليه

• (باب التخيير بين القمعة والافراد والقران وبين ان اضلها) •

(عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال من أراد منكم ان
 يهل بالحج وعمره فليعمل ومن أراد ان يهل بالحج فليعمل ومن أراد ان يهل بعمره فليعمل قالت
 وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج وأهل به فاس معه وأهل معه ناس بالعمره
 والحج وأهل ناس بعمره وكنت فيمن أهل بعمره متفق عليه • وعن عمران بن حصين
 قال نزلت آية المتعة في كتاب الله تعالى ففعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سنة في آياتهم من أحرم لمناة لم يطف بين الصفا والمروة (فلما أسأوا) أي الانصار (سأوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عن ذلك) أي من الطواف بهما (قالوا يا رسول الله انا كنا نخرج ان نطوف بين الصفا والمروة فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة
 من شعائر الله الآية) الى آخرها فذهبوا الى ان الحكم في التعبير بذلك في الآية مطابقة جواب السائلين لانهم توهموا من
 كونهم كانوا يعملون ذلك في الجاهلية انه يستمر في الاسلام فخرج الجواب مطابقة لسؤالهم وأما الوجوب فيستفاد من دليل
 آخر وقد يكون الفعل واجبا ويعتقد المعتقد انه منع من ايقاعه على صفة مخصوصة كمن عليه صلاة ظهر مثلا فظن انه

لا يجوز فعلها عند الغروب فسأل نعيم في جوابه لاجتناح عليك ان صليت في هذا الوقت فالجواب صحيح ولا يستلزم ذلك الوجوب ولا يلزم من نفي الاثم عن القائل نفي الاثم عن التارك فلو كان المراد مطلق الاباحة لنفي الاثم عن التارك (قالت عائشة رضي الله عنها وقد سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بينهما) أي بين الصفا والمروة قال الحافظ وقول عائشة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الطواف بين الصفا والمروة أي فرضه بالسنة وليس المراد نفي فرضيتهما أو يؤيده ما في مسلم من حديثها وأما ما أتم الله حج من ١٩٠ لم يطف بين الصفا والمروة واستدل البيهقي وابن عبد البر والنووي

وغيرهم على ذلك أيضا بكونه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسعى بينهما في حجه وعمرته وقال خذوا عني مناسككم (فليس لاحد أن يترك الطواف بينهما) وهو ركن عند الجمهور والشافعية والمالكية والحنابلة وقال الحنفية واجب يصح الحج بدونه ويجبر بالدم وبه قال الثوري في التماسي لافي العامة وبه قال عطاء وعنه انه سنة لا يجب تركه شيء وبه قال أنس وأغرب ابن العربي في كفي الاجماع على ان السعي ركن في العمرة وانما الاختلاف في الحج واحتج ابن المنذر وجوب حديث صفية بنت شيبة عن حبيبة وهي إحدى نساء بني عبد الدار قالت دخلت مع نسوة من قريش دار أبي الحسبين فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسعى وانهم يترددون من شدة السعي وسمعت يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي أخرجه الشافعي وأحمد وغيرهما وفي هذا الحديث

ولم ينزل قرآن بحرمه ولم ينه عنها حتى مات متفق عليه ولا خدوم مسلم نزلت آية الممتعة في كتاب الله تعالى بمعنى متعة الحج وأمر نعيم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لم تنزل آية تنسخ آية متعة الحج ولم ينه عنها حتى مات وعن عبد الله بن شقيق ان عليا كان يأمر بالمتعة وعثمان ينهى عنهما فقال عثمان كلمة فقال علي لقد علمت ان الله ما مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عثمان أجل ولا كنا نقتن رواه أحمد ومسلم وعن ابن عباس قال أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعمرته وأهل أصحابه بالحج فلم يحج إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من سافر إلى الهدي من أصحابه وحل بقيتهم رواه أحمد ومسلم وفي رواية قال شفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك وأول من نهي عنهما أبو بكر وأحمد والترمذي (الرواية الأخرى حسن الترمذي قوله فقال من أراد منكم ان يحل الخ فبه الاذن منه صلى الله عليه وآله وسلم لم بالحج افراد او قرانا وتمتعا والافراد هو الا هلال بالحج وحده والاعتقار به بالشرع من أعمال الحج لمن شاء ولا خلاف في جوازه والقرآن هو الهلال بالحج والعمرته معا وهو ايضا متفق على جوازه اراهلال بعمرته ثم يدل عليها الحج أو عكسه وهذا مختلف فيه والتمتع هو الاعتقار في أشهر الحج ثم الفصل من تلك العمرة والاهلال بالحج في تلك السنة ويطلق التمتع في عرف السلف على القران قال ابن عبد البر ومن التمتع أيضا القران ومن التمتع أيضا فسخ الحج إلى العمرة انتهى وقد حكى النووي في شرح مسلم لاجماع على جواز الانواع الثلاثة وتأول ما ورد من النهي عن التمتع عن بعض الصحابة قوله وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج احتج به من قال كان حجه صلى الله عليه وآله وسلم مفردا وأجيب بانه لا يلزم من اهلاله بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمرة وانه قد اختلف في حجه صلى الله عليه وآله وسلم هل كان قرانا أو تمتعا وافرادا وقد اختلفت الاحاديث في ذلك فروى أحمد وقرانا من جهة جماعة من الصحابة منهم ابن عمر عند الشافعي وعنه عند مسلم وعائشة عندهما أيضا وعنه عند أبي داود وعنه عند مالك في الموطأ وجابر عند الترمذي وابن عباس عند أبي داود وعمر بن الخطاب عند البخاري وسفيان والبراء بن عازب عند أبي

عبد الله بن المؤمل وفيه ضعف ومن ثم قال ابن المنذر ان ثبت فهو حجة في الوجوب وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس قال في التمتع واذا انضمت إلى الأولى قويت قال واختلف على صفية بنت شيبة في اسم الصحابة التي أخبرتم به ويجوز ان تكون أخذته عن جماعة فقد وقع عند الدارقطني عنه أخبرني نسوة من بني عبد الدار فلا يضره الاختلاف والعمدة في الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم انتهى قال في نيل الاوطار قلت وأظهر من هذا في الدلالة على الوجوب حديث مسلم ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم خذوا في مناسككم وقوله بحوا كجاء في توفى أجمع يستلزم وجوب كل فعل أدخله صلى الله عليه وآله وسلم في حجه الـ
 ما خصه دليل فمن ادعى عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل على ذلك وهذه كلمة نعلمها بالاعتناء في جميع
 الأبحاث التي ستمربك انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا طاف الطواف
 الأول طواف القدوم وكذا الركن (خب ثلاثاً) أي رمل وهو المشي مع تقارب الخطا (ومشوا أربعاً) من غير رمل (وكان
 يمشي) جهدهم بأن يسرع فوق الرمل (بطن المسيل) أي المكان الذي
 ١٩١

يجمع فيه السيل ولم يبق اليوم
 بطن المسيل لأن السيل يول
 كبسته فيه هي حين يدنو من
 المسيل الأخضر المعلق بجدار
 المذهب قد رسته أذرع حتى
 يقابل الملبين الأخضرين الذين
 أحدهما بجدار المذهب
 والاخر بجدار العباس ثم يمشي
 على هيئته (إذا طاف بين الصفا
 والمروة) يمشي ذلك ذهاباً
 ورجوعاً وفي رواية أخرى عنه
 رضي الله عنه عند البخاري بالنظر
 قدم النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم مكة فطاف بالبيت أي
 سبعاً ثم صلى ركعتين خلف المقام
 أي سنة الطواف ثم سجد بين
 الصفا والمروة أي سبعاً يعني
 يبدأ بالصفا ويختم بالمروة بحسب
 المذهب من الصفا مرة والعود
 من المروة مرة ثانية قال النووي
 في الإيضاح وهذا هو المذهب
 الصحيح الذي قطع به جماهير
 العلماء من الشافعية وغيرهم
 وعليه عمل الناس في الأزمنة
 المتقدمة والمتأخرة وذهب
 جماعة من الشافعية إلى أنه
 بحسب المذهب والعود مرة

داود وسياق وعلى عند النسائي وعنه عند الشيخين و... باقي وعمران بن حصين عند مسلم
 وأبو قتادة عند الدارقطني قال ابن القيم ولا طرق صحيحة ومراقبة بن مالك عند أحمد
 وسياق ورجال أسناده ثقات وأبو طهمة الأنصاري عند أحمد وابن ماجه وفي أسناده
 الخجاج بن أرطاة وإبراهيم بن زياد الباهلي عند أحمد أيضاً وابن أبي أوفى عند البزار بأسناد
 صحيح وأبو حمزة عند البزار وجابر بن عبد الله عند أحمد وفيه الخجاج بن أرطاة وأم سلمة
 عنده أيضاً وحفصة عند الشيخين وسعد بن أبي وقاص عند النسائي والترمذي وصححه
 وأنس عند الشيخين وسياق وأما حجة عافروى عن عائشة وابن عمر عند الشيخين وسياق
 وعلى وعثمان عند مسلم وأحمد كافي الباب وابن عباس عند أحمد والترمذي كافي الباب
 أيضاً وسعد بن أبي وقاص كافي أيضاً وأما حجة أفراد فروى عن عائشة كافي حديث الباب
 وعنها عند البخاري كافي أيضاً وعن ابن عمر عند أحمد ومسلم كافي أيضاً وابن عباس عند
 مسلم وجابر عند ابن ماجه وعنه عند مسلم وقد اختلفت الآثار واضحة طربت لأقوال
 لاختلاف هذه الأحاديث فمن أهل العلم من جمع بين الروايات كالخطابي فقال إذا
 أضاف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أمر به اتساعاً ثم رجع أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم أفرد الحج وكذا قال عياض وزاد فقال وأما أحرامه فقد تضافرت الروايات
 الصحيحة بأنه كان مفرداً وأما روايته من روى القمع فعنده أنه أمر به لأنه صرح بقوله ولولا
 أن معنى الهدى لاحت فصح أنه لم يخال وأما روايته من روى القرآن فهو أخبار عن آخر
 أحواله لأنه أدخل العمرة على الحج لما جاء إلى الوادي وقيل لقلعة في حجة قال المافظ
 وهذا الجمع هو المعقد وقد سبق إليه قديم ابن المنذر وبينه بن حزم في حجة لوداع بيانا
 شافياً وهذه المحب الطبري تهميداً بالغاً بطول ذكره محصلة أن كل من روى عنه الأفراد
 حمل على ما أهل به في أول الحال وكل من روى عنه القمع أراد ما أمر به أصحابه وكل من
 روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه الأمر وجمع شيخ الإسلام ابن تيمية جماعاً حسناً فقال
 ما أصح ما أن القمع عند الصحابة يتناول القرآن فتعمل عليه رواية من روى أنه حج ثمة
 وكل من روى الأفراد قد روى أنه حج صلى الله عليه وآله وسلم ثمة أو قرأنا فيه من الحل على
 القرآن وأنه أفرد أعمال الحج ثم فرغ منها وأقرباً بالعمرة ومن أهل العلم من صار إلى
 التعارض فرجح نوعاً وأجاب عن الأحاديث القاضية بما يخالفه وهي جوابات طويلة

واحدة قاله من أصحابنا أبو عبد الرحمن ابن بخت الشافعي وأبو حفص بن الوكيل وأبو بكر الصديق لاني وهذا قول فاسد
 لا اعتماد له ولا نظر إليه انتهى (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال أهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي أحرم (هو
 وأصحابه بالحج) فيه دليل على أنه كان مفرداً واطلاقاً انتفاً لأصحاب محمول على الغالب (وليس مع أحد منهم هدى غير النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وطهارة وقدم على) بن أبي طالب (من اليمن ومعه هدى) وفي رواية من سمعته أي من عمله في السعي
 في الصدقات لكن قال بعضهم انما بعثه أميراً لا يجوز استعماله في هاشم على الصدقة وأجيب بأن سمعته لا تعين للصدقة

فان مطلق الولاية يسمى سعيه سالما لكن يجوز ان يكون ولاد الصفة تحتسبا أو بعمالة من غير الصدقة (فقال أهلت بما
 أهل به النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يذكريه هذا الحديث جواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قال لا ذلك وفي
 رواية أنس فقال أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يولد ان معي الهدى لاحالات وعن ابن جريج قال فاهل وامكث حراما كما
 أنت وهذا غير ما أجابه أبو موسى فانه قال له كما في الصحيحين. أهلت قال باهلال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هل سقت
 الهدى قال لا قال فطف بالبيت وبالصفا ١٩٢ والمروءة ثم أحل الحديث وانما أجابه بذلك لانه ليس معه هدى

فهو من المأمورين بفسخ الحج
 بخلاف على فان معه هديا وفيه
 صفة الاحرام المعلق على
 ما أحرم به فلان وينتدو بصير
 محرما بما أحرم به فلان وأخذ
 بذلك الشافعي فأجاز لاهلال
 بالنسبة لمهمة ثم له ان ينتهيا الى
 ماشاء من حج وعمره (فامر النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم) وأله (وسلم
 أصحابه) ممن ليس معه هدى
 (ان يجعلوا) أي الحجية التي
 أهلوا بها (عمرته) وهو من
 فسخ الحج في العمرة (ويطوفوا)
 هو من عطف المنصل على
 الجملة مثل توارغل وجهه
 والمراد بطواف هنا ما هو أعم
 من الطواف بالبيت والعمرة
 بين الصفا والمروة قال تعالى فلا
 جناح عليه ان يطوف بهما
 أو اقتصر على الطواف بالبيت
 لاستلزامه السعي بعده والتقدير
 فطوفوا وبه عواذ في ذق
 اكتفاء على انه قد جاء في رواية
 التصريح بهما (ثم يقصروا
 ويحلوا) أي يصيروا حلالا
 (الامن كان معه الهدى فقالوا)

أكثرها متعسفة وأورد كل منهم لما اختاره من رجحات أقواها وأولاهها من رجحات النيران
 فانه لا يتقارن بها شئ من رجحات غيره منها ان أسديته مشقة على زيادة على من روى
 الافراد وغيره والزيادة مقبولة اذا خرجت من مخرج صحيح فكيف اذا ثبتت من طرق
 كثيرة عن جمع من الصحابة ومنها ان من روى الافراد والتمتع اختلف عليه في ذلك لانهم
 جميعا روى عنهم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجز قرانا ومنها ان روايات القرآن لا تشمل
 التأويل بخلاف روايات الافراد والتمتع فانها تحتمله كانه قدم ومنها ان رواية القرآن
 أكثر كانه تقدم ومنها ان فيهم من أخبر عن سماعه لفظا من يحاور فيهم من أخبر عن أخباره
 صلى الله عليه وآله وسلم بأنه فعل ذلك وفيهم من أخبر عن أمر به بذلك ومنها انه الذي
 الذي أمر به كل من ساق الهدى فلم يكن ليأمر به به اذا ساقوا الهدى ثم يسوق هو
 الهدى ويخضع لله وقد ذكر صاحب الهدى من رجحات غيره هذه وان كانت امرجات باعتبار
 فضلية القرآن على التمتع والافراد لا باعتبار انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجز قرانا وهو
 بحث آخر قد اختلفت فيه المذاهب اختلافا كثيرا فذهب جمع من الصحابة والتابعين
 وأبو حنيفة والشافعية منهم النخعي والمزني وابن المنذر وأبو
 إسحق المروزي ونفي الدين السبكي الى أن القرآن أفضل وذهب جمع من الصحابة
 والتابعين ومن بعدهم كالشافعية والناصريين وأحمد بن حنبل وأحمد بن
 ابن جعفر الصادق وأخيه موسى والامامية الى أن التمتع أفضل وذهب جماعة من
 الصحابة وجماعة من بعدهم وجماعة من الشافعية وغيرهم ومن أهل البيت الهادي
 والناظم والامام يحيى وغيرهم من متأخريهم الى ان الافراد أفضل وحكى القاضي
 عياض عن بعض العلماء ان لافواع ثلاثة في الفضل سواء قال في الفتح وهو مقتضى
 نص ابن خزيمة في صحيحه وقال أبو يوسف القرآن والتمتع في الفضل سواء وهما أفضل
 من الافراد وعن أحمد من ساق الهدى فالقرآن أفضل له ليوافق فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم ومن لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما تقدم وأمر به أصحابه زاده من
 أتباعه ومن أراد ان ينشئ له ممرته من يلدس فمره فالافراد أفضل له قال وهذا أعدل
 المذاهب وأشبهها بما وافقه الاحاديث الصحيحة ولاكن المشهور عن أحمد ان التمتع
 أفضل مطلقا وقد احتج القائلون بأن القرآن أفضل بجميع من ان الله اختاره لنبيه صلى

الله
 أي المأمورين بالفسخ (تطلق الى متى وذكر أحدنا بطرمنيا) هو من باب المبالغة أي انه يفضي
 بنا الى مجاعة النساء ثم فحرم بالحج عقب ذلك فنخرج وذكر أحدنا القربة من الجماع بقرمنيا وحالة الحج تنافي الترفه وتناسب
 الشدة فكيف يكون ذلك (فبلغ ذلك) أي قولهم هذا (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية فمأذرى أثني بلفظه
 من السماء ثم نبي من قبل الناس (نزال) صلى الله عليه وآله وسلم (لواستقبات من أمرى ما استدبرت) أي لو كنت لأن
 مستقبلا من الامر الذي استدبرته (مأذريت) أي ما سقت الهدى (ولولا ان معي الهدى لاحالات) أي بالفسخ لان وجوده

مانع من فسخ الحج الى العمرة والتحال منها والامر الذي استند بزمه صلى الله عليه وآله وسلم لم هو ما حصل لاصحابه من مشقة انفرادهم عنه بالفسخ حتى انهم توقفوا وترددوا وارجعوه والمعنى لو ان الذي رأيت في الاخرى امر تكلم به من الفسخ عنى في أول الامر ما سقت الهدى لان سوقه يمنع منه لانه لا ينخر الا بعد بلوغه بحله يوم النحر قال في المعالم انما أراد صلى الله عليه وآله وسلم تطيب قلوب اصحابه لانه كان يشق عليهم ان يحملوا وهو محرم ولم يجهل ان يرغبوا بانفسهم ويتركوا الاقتداء به فقال ذلك لا يجدر وانى انفسهم وليعلموا ان الافضل في حقهم ما دعاهم ١٩٣

الى الله ولا يقال ان الحديث يدل على ان التمتع افضل لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم لا يتنهي الا الافضل لانا نقول لاقى هذا ليس لكونه افضل بل لمطابقا بل لا مخرج فلا يلزم من ترجحه من وجه ترجحه مطلقا كما ذكره ابن دقيق العيد قاله الفسطلاني أقول هذه المسئلة قد طال فيها النزاع واضطربت فيها الاقوال ففهم من قال بان افضل الانواع القرآن لكونه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع قرانا على ما هو الصحيح وقد ذهب الى حديث الباب جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كمالك وأحمد وهو الحق لانه لم يعارض هذه الادلة معارض وقد أوضح فيها صلى الله عليه وآله وسلم أنواع التمتع افضل من النوع الذي فعله وهو القرآن وقد أوضح الشوكاني رحمه الله جميع الاقوال وما احتج به كل فريق في نيل الاوطار وقران التمتع افضل الانواع وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى في اعلام الموقعين اتفق صلى الله عليه وآله وسلم بجواز

الله عليه وآله وسلم ومنها ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة يقتضى انها قد صارت جزءا من الحج لا يفصل بينهما وبينه ولا يكون ذلك الامع القران ومنها ان النسك الذي اشغل على سوق الهدى افضل واستدل من قال بان التمتع افضل بما اتفق عليه من حديث جابر وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو استقبلت من امرى ما استقبلت ما سقت الهدى ولما علمت العمرة قالوا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا يتنهي الا الافضل واستقراره في القران انما كان لا يضطرار السوق اليه وهذا هو الحق فانه لا ينظر ان نسكا افضل من نسك اختار صلى الله عليه وآله وسلم لا افضل الخلق وخير القرون وأما ما قيل من انه صلى الله عليه وآله وسلم انما قال كذلك تطيب قلوب اصحابه لانه لم يوافقهم على فوات موافقته ففاسد لان المقام مقام تشريع للعباد وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم ان يحد بربما يدل على ما فعلوه من التمتع افضل مما استمر عليه من القران والامر على خلاف ذلك وهل هذا تغريبي تعالى عنه مقام النبوة وبالجملة لم يوجد في شيء من الاحاديث ما يدل على ان بعض الانواع افضل من بعض غير هذا الحديث فالقول به متعين ولا ينبغي ان يعلق في غيره من المبرجات فانما في مقابلة ضائعة واحتج من قال بان الافراد افضل ان الخلق الراشدين رضى الله عنهم أفردوا الحج وواظبوا على افراده فلم يكن افضل لم يواظبوا عليه وبان الافراد لا يجب فيه دم قال النووي بالاجماع وذلك لئلا يجب الدم في التمتع والقران وهو دم حبران لقوات الميقات وغيره فكان لا يحتاج الى حبران افضل ومنها ان الامة أجمعت على جواز الافراد من غير كراهة وكراهة عمر وعثمان وغيرهما التمتع وبعضهم القران ويحجبان عن هذا كله بان الافراد لو كان افضل لفعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو تنهى فعله بعد ان صار ممنوعا بالسوق والكل ممنوع والسند ما ساق من انه صلى الله عليه وآله وسلم يجمع قرانا وأظهر انه كان يود ان يكرهه عتقا وهذا ان الجحشان أعني تعيين ما حجه صلى الله عليه وآله وسلم من الانواع وبيان ما هو الافضل منها من المضايق ومواطن الباطن وفيما سر رنا مع كونه في غاية الاجاز ما ينبغي للبيب (وعن حفصة أم المؤمنين قالت قالت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما شأن الناس حملوا ولم تحمل من عمرتك قال انى قالت هدي ولبدت رأسي فلا أحل حتى أحل من الحج رواه الجماعة

٢٥ نيل ح فذهبهم الحج الى العمرة ثم أفتاهم باستصحابه ثم أفتاهم بفعله حتموا ولم ينصه نبي بعده وهو الذي ندين الله به أن القول بوجوبه أقوى وأصح من القول بالتمتع منه وقد صح عنه صحة لاشك فيها انه قال من لم يكن أهدي فليهل بعمرة ومن أهدي فليهل بالحج ثم عمرة انتهى وقد ثبت القول على ذلك في كتاب الروضة الندية شرح الدرر البهية فراجع ما يشي العليل ويروى الغليل والله الموفق وهو يهدي الى سواء السبيل وهذا الحديث أخرجه أبو داود وفيه الحديث والعنونة والقول ورواه كاهم بصريون الاعطاء في (عن أنس بن مالك رضى الله عنه انه سأله رجل)

هو عبد العزيز بن ربيع الراوي (قوله) انه اخبرني بشي عقالته عن النبي صلى الله عليه وآله (رسلم أين لي الظهور والعصر يوم التروية) أي الشامن من ذي الحجة وسمى التروية لانهم كانوا يروون فيه ابلهم ويتروون من الماء لان تلك الاماكن لم تكن اذ ذاك فيها آبار ولا عيون وأما الآن فقد كثرت جدا واستغنوا عن حمل الماء (قال) أنس صلاهما (يعني) اتفق الاربعة على استحبابه (قال) فابن مسلي (العصر يوم النحر) الاول الرجوع من مقي (قال) أنس صلاهما (بالاطح) هو المحصب (ثم قال) أنس (افعل كما يفعل امرؤك) صل ١٩٤ حيث يصلون وفيه اشارة الى الجواز وان الامر اذ ذاك ما كانوا

يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم بمكان معين فاشارة أنس الى ان الذي يذبحه يكون جائز وان كان لا يتباع أفضل وفي هذا الحديث الحديث بل فقط الافراد والجمع والعنفنة والقول والروال ورواته ما ببربخاري واسطى وكوفي وليس له بعد العزيز بن ربيع عن أنس في الصحيحين الا هذا الحديث وأخرجه البخاري أيضا في صحيحه وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وقد قال الترمذي بعد ان أخرجه صحيحه مستغرب من حديث اسحق الأزرق عن الثوري قال في الفقه ان اسحق تفرد به وله واحد منها في حديث جابر الطويل عنده مسلم فلما كان يوم التروية توجهوا الى منى فذبحوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فملى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ولا يداود والترمذي وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس صلى الله عليه وآله وسلم الظاهر

الا الترمذي وعن غنيم بن قيس المازني قال سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة في الحج فقال فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعروش يعني بيوت مكة يعني معاوية رواه أحمد ومسلم وعن الزهري عن سالم عن أبيه قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع بالعمرة الى الحج وأهدى فساق معه الهدى من ذي الحليفة وبدأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعل بالعمرة ثم أهل بالحج وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرة الى الحج فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فاستقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة قال أنس من كان منكم أهدى فانه لا يحمل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطوف بالبيت وبالصفا والمروة بالعصر ولا يحمل ثم ليحل بالحج وليهدفن لم يجدها فصباهم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله وطاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن قولني ثم خب ثلاثة اشواط من السبع ومشى أربعة أطواف ثم ركع حجتين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سلم فانصرف ذاتي الصفا وطاف بالمرورة سبعة أطواف ثم لم يحمل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ونحر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أهدى فساق الهدى وعن عروة عن عائشة مثل حديث سالم عن أبيه متفق عليه قوله ولم تحمل في رواية البخاري ولم تحمل بلامين وهو اظها رشدا رفيه لعمرة ودفعة قوله لبيت بفتح لا بد الموحدة أي شهر رأي وهو ان يجعل فيه شيء من متصق ويؤخذ منه استحب ذلك للمعمر قوله فلا حل من الحج يعني حتى يبلغ الهدى محله واستدل به على ان من اعقر فداق هديا لا يحمل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر قوله بالمر وشي جمع عرش يقال لمكة ويوتها كافي التاموس قوله تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج قال المهلب معناه أمر بذلك لانه كان يشكر على أس قوله انه قرن ويقول انه كان مفردا قوله فاهل باله مرة قال المهلب معناه أمرهم بالتمتع وهو ان يمسوا بالعمرة مرة أولا

يوم التروية والفجر يوم عرفة يعني ولابن خزيمة من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير قال من سنة الحج ان يصلي الامام الظهر وما بعدهما والفجر يعني ثم يردون الى عرفة قال ابن المنذر وفي حديث ابن الزبير ان السنة ان يصلي الامام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح يعني قال به علماء الامصار قال ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم انه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئا ثم روى عن عائشة انهم انصرفوا عن مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثلثه قال ابن المنذر والخروج الى منى في كل وقت مباح الا ان الحسن وعطاء قال لا بأس ان يتقدم الحاج الى منى قبل يوم التروية ويقدموها

يوم او يومين وكرهه مالا وكرهه الاقامة بكم يوم التروية حتى يحسب الا اراد ركعت الجمعة فعليه ان يصليها قبل ان يخرج وفي حديث الباب اشارة الى مناداة اولى الامر والاشهر ان عن مخازنة الجماعة وان ذلك ليس بنفسك راجب نعم المستحب ما فعله الشارح وبه قال الائمة الاربعة قال النووي وهو الصحيح المشهور من نصوص الشافعي وفيه قول ضعه فانه يعلل الظاهر بحكمة ثم يخرج الى منى (عن أم الفضل رضى الله عنها) لبابة أم عبد الله بن عباس رضى الله عنه (قالت شك الناس) واختلفوا وهو معنى قوله في كتاب الصوم وتمازوا (يوم عرفة) ١٩٥ وهم معترفون (في صوم النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم) فقال بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فيه انه اراد بان صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم معناه الهيم في الحضر فن قال بصيامه له اخذ بما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من عادته ومن نقاه اخذ بكونه مسافرا قالت أم الفضل (فبعثت) وفي كتاب الصوم فارسلت وفي حديث آخر ان الرسالة هي ميمونة بنت الحارث فيحتمل انهما ما ارسلتا فتنسب ذلك الى كل منهما فافهمون ميمونة ارسلت لسؤال أم الفضل لها بذلك لكشف الحال في ذلك ويحتمل أن تكون أم الفضل ارسلت ميمونة (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشراب) وفي باب الوقوف على الدابة بعرفة وفي كتاب الصوم بقدر ابن (فشر به) زاد فيه ما هو واقف على به زياد أبو نعيم وهو يحطب الناس بعرفة وفيه استحباب فطر يوم عرفة للعاج وفي سنن أبي داود نهيته صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم

ويقدموها قبل الحج قال ولا بد من هذا التأويل لدفع التناقض عن ابن عمر وقال ابن المنير ان حمل قوله تمتع على معنى أمر من أبعدا التأويلات والاستشهاد عليه بقوله رجم وانما أمر بالرجم من أو هن الاستشهادات لان الرجم وظيفة الامام والذي يتولاه انما يتولاه نيابة عنه وأما أعمال الحج من افراد وقران وتمتع فانه وظيفة كل أحد عن نفسه ثم أورد تأويلا آخر وهو ان الراوى عهد أن الناس لا يفعلون الا كفعله لاسيما مع قوله خذوا عني مناسككم فلما تحقق ان الناس تمتعوا ظن انه صلى الله عليه وآله وسلم تمتع فأطلق ذلك قال الحافظ ولا يتعين هذا أيضا بل يحتمل ان يكون معنى قوله تمتع مجهولا على مدلوله اللغوي وهو الاتماع بالقاط عمل لعمره والخروج الى سبقاتها وغيرها قال النووي ان هذا هو المتعين قول بالعمرة الى الحج قال المهلب أيضا الى ادخل الع. مرة على الحج قوله فانه لا يجعل من شيء حرم عليه تقدم بيانه قولا وليقصر قال النووي معناه انه به عمل الطواف والسعي والتقصير يصير دالا وهذا دليل على ان الحلق والتقصير كذلك وهو الصحيح وقيل استباحة محظور قال وانما أمر بالتقصير دون الحلق مع ان الحلق أفضل ليبقى له شعر يحلقه في الحج قوله وليجعل هو أمر معناه الخبر أى قد صار حلالا فله فعل كل ما كان محظورا عليه في الاحرام ويحتمل أن يكون أمر على الاباحة لفعله ما كان عليه حراما قبل الاحرام قوله ثم اهل بالحج أى يصوم وقت خروجه الى عرفة ولهذا فى ثم ادلة على التراخي فلم يرد انه يهل بالحج عقب احلاله من العمرة قولا وليهدى الهدى القمتع قوله فمن لم يجد الخ أى لم يجد الهدى بذلك المكان أو لم يجد عنه او كان يجد هديا ولكن يمنع صاحبه من بيعه أو يبيعه بفلا فبنتقل الى الصوم كما هو نص القرآن والمراد بقوله تعالى في الحج أى بعد الاحرام به قال النووي هذا هو الافضل وان صامها قبل الاهلال بالحج اجزأه على الصحيح وأما قبل التحلل من العمرة فلا على الصحيح وجوزة الثورى وأهل الراى قوله ثم خب سبأنى الكلام عليه في الطواف ويأتى الكلام أيضا على صلاة الركعتين والسعي بين الصفا والمروة وفطر الهدى والاقاضة وسوق الهدى وقد استدل بالاحاديث المذكورة على ان جهة صلى الله عليه وآله وسلم كان تمتعا وقد تقدم الكلام على ذلك فى أول الباب قوله من أهدى فساد الهدى الموصول فاعل قوله فعل أى فعل من أهدى فساد الهدى مثل ما فعل رسول الله صلى

عرفة بعرفة وهذا وجه للشاذعية والصحيح انه خلاف الاولى لا مكروه وعلى كل حال يستحب فطره للعاج للانبياع كما دل عليه حديث الباب وليقوى على الدعاء وأما حديث أبي داود فضعف بارى اسناده مجهولا قال فى المجموع قال الجمهور وسواء أضعفه الصوم عن الدعاء أو أعمال الحج أم لا وقال المتولى ان كان ممن لا يضعف بالصوم عن ذلك فالصوم أولى له والا فالفطر انتهى قلت وهذا مضادة للحديث الصحيح والحديث أحق بالاتباع ولا عجة بآراء الثوم فى أمثال ذلك وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضا فى الصوم وكذا مسلم وأبو داود (عن ابن عمر رضى الله عنهما انه أتى يوم عرفة حين زالت الشمس) قال سالم وأنا

معه (فصاح عنده سر ادق الحاج) بن يوسف الثقي عام نزل بابن الزبير مكة لخاربت سنة ثلاث وسبعين قال البرماوى والحافظ ابن حجر وغيرهما كالكرمانى الصرادق بضم السين الخيمة ونهقه العيني بانه انما هو الذى يحيط بالخيمة وله باب يدخل منه الى الخيمة قال ولا يعمد عليه الا الملوك الا كابر انتهى وفي القاموس انه الذى يمد فوق صحن البيت والبيت من الكرسف انتهى قلت وهو معرب سر ابرده وما فسر به العيني هو الصحيح وزاد الاسماعيلي اين هذا يعنى الحاج وفيه تقييد له ولعله لتقصيره في تجهيل الروح ونحوه (نخرج) من سر ادقه ١٩٦ (وعليه ملحقه معصرة) مصبوغة بالعص - شر والمطهرة

الازار الكبير (فقال) اى الحاج (مالك باأب عبد الرحمن) كنية ابن عمر (فقال) له ابن عمر يهل أوج (الروح ان كنت تريد) أى نصيب (السنة) النبوية (قال) الحاج (هذه الساعة) وقت الهجرة (قال) ابن عمر (نم قال) الحج (فانظرنى) من الانظار وهو الملهة (حتى أفيض على رأسي) أى اغتسل لان افاسة الماء على الرأس غالباً انما تكون في الغسل (ثم أخرج فتزل) ابن عمر عن مراكوبه وانتظر (حتى خرج الحاج) فسار فقال له سالم ابن عبد الله وكان مع أبيه ان كنت تريد السنة (النبوية) (فأقصر الخطبة وجل الوقوف) وعن مالك فقالوا وجل الصلاة وغلط ابن عبد البر الرواية الاولى لان أكثر الواقعه مالك على خلافها ووجهه بان تجهيل الوقوف يستلزم تجهيل الصلاة (فجعل) الحاج (ينظر الى عبد الله) ابن عمر كانه يستدعى مصرفة ما عنده فيما قاله ابنه سالم هل هو كذا أم لا (لمارى ذلك عبد الله

لله عليه وآله وسلم وأغرب الكرماني فشرحه على ان فاعل فعل هو ابن عمر راوى الخبر وفصل في رواية أبي الوقت بين قوله فعل وبين قوله من أهدي بلقط باب قال في الفتح وهذا خطأ شنيع وقال أبو الوايد أمرنا أبو ذر ان نضرب على هذه الترجمة يعنى قوله من أهدي وساق الهدى وذلك لظنه بان الترجمة من البخارى فحكم عليهم بالوهم (وعن القاسم عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفرد الحج رواه الجماعة الا البخارى • وعن مافع عن ابن عمر قال ألهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج مفردا رواه أحمد ومسلم ومسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل بالحج مفردا • وعن بكر المزنى عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعا يقول لبك عمرة وجماعة فحق عليه • وعن أنس أيضا قال خرجنا نصرخ بالحج فلما قدمنا مكة أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لجعلتها عمرة وله كن هفت الهدى وقرنت بين الحج والعمرة رواه أحمد • وعن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو بوادى العقيق يقول أتانى الليلة أت من ربى فقال صلى فى هذا الوادى المبارك وقل عمرة فى حجة رواه أحمد والبخارى وابن ماجه وأبو داود وفى رواية للبخارى رقل عمرة وحجة) قوله أفرد الحج قدوة - دم ان رواية الافراد غير منافية لرواية القران لان من روى القران ما قل للزيادة وغاية الامر ان يجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أهل أقول بالحج مفردا ثم أضاف اليه العمرة وأما قول ابن عمر ألهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج مفردا فليس فيه ما ينساق قول من قال ان هجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا أو قمتا لانه أخبر عن أهله مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يخبر عن أهله صلى الله عليه وآله وسلم قوله يقول لبك عمرة وجماعة من أدلة القائلين بأن هجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا وقد رواه عن أنس جماعة من التابعين منهم الحسن البصرى وأبو قلابة وحميد بن هلال وحميد بن عبد الرحمن الطويل وقتادة ويحيى بن سعيد الانصارى وثابت البناتى وبكر بن عبد الله المزنى وعبد العزيز بن صهيب وسليمان ويحيى بن أبى اسحق وزيد بن أسلم

قال صدق) وموضع الترجمة منه قوله هذه الساعة لانه أشار به الى وقت زوال الشمس عند الهجرة ومصعب وهو وقت الروح الى الموقف لحديث ابن عمر عند أبي داود قال غدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين صلى الصبح فى صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فتزل غمرة وهو منزل الامام الذى ينزل به بعرفة حتى اذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهجرا لجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف وحديث الباب قد أخرجه الترمذى فى الحج قال القسطلانى وفى هذا الحديث فوائد دجة تظاهر عند التامل لان طيل بها انتهى قلت ومن فوائد القسطلانى للوقوف

بعرفة وأهل العلم يستحبونه وكان ابن عمر يغتسل لوقوفه عشية عرفة وقال الطحاوي فيه حجة مان أجاز المعصفر للمعصفر وثقه
ابن المنير في الحاشية بان الجحاج لم يكن يتق المنكر الا اعظم من سفل الدماء وغيره حتى يتق المعصفر وانما لم ينه ابن عمر لعلمه أنه
لا ينصح فيه النهي ولعلمه بان الناس لا يقتدون بالجحاج انتهى قال في الفتح وفيه نظر لان الاحتجاج انما هو لعدم انكار ابن
عمر في عدم انكاره يتسلك الناس في اعتقاد الجحاج انتهى وفيه ان اقامة الحج الى الخلفاء وان الامير يعمل في الدين بقول أهل
العلم ويصير الى رأيهم وفيه مدخله العلماء لا طين وانه لا نقيصة ١٩٧ عليهم في ذلك وفيه فتوى التلمذ

بمحضر زمعه عند السلطان وغيره
وابتداء العالم بالتوى قبل ان
يستل عنها وفيه الفهم بالاشارة
والنظر لقول سالم فجعل الجحاج
ينظر الى عبد الله فلما رأى ذلك
قال صدق وفيه طاب العلو في
العلم تشوف الجحاج الى سماع
ما أخبر به سالم من أبيه ابن عمر
ولم ينكر ذلك ابن عمر وفيه تعليم
التاجر السبق لمنفعة الناس وفيه
احتمال المفيدة الخفيفة التحصيل
المصلحة الكبيرة يؤخذ ذلك من
مضى ابن عمر الى الجحاج وتعلمه
وفيه الحارس على نشر العلم
لانتفاع الناس به وفيه محبة
الصلاة خلف الفاسق وان
التوجه الى المسجد الذي بعرفة
حين تزول الشمس للجصع بين
الظهر والعصر في أول وقت الظهر
سنة ولا يضر التأخر بقدر ما يستغل
به المرء من متعلقات الصلاة
كالغسل ونحوه (وهو كان
عبد الملك) ابن مروان (قد كتب
الى الجحاج أن لا يخالف ابن
عمر في الحج) اي أحكامه
(عن جبير بن مطعم رضى الله

وعصبة بن سليم وأبو قدامة عامر بن حسين وسويد بن جحر الباهلي قوله خرجنا نصرخ
بالحج فيسه حجة للجمهور والفاتلين انه يستحب رفع الصوت بالتلبية وقد أخرج مالك في
الموطأ وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم من طريق خالد بن السائب
عن أبيه مرفوعا جاءني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي يرفعون أصواتهم بالأهلال
وروى ابن القاسم عن مالك انه لا يرفع الصوت بالتلبية الا عند المسجد الحرام ومسجد
من قوله لو استقبلت الحج هو متفق على مثل معناه من حديث جابر وبه استدلال من قال
بان التمتع أفضل أنواع الحج وقد تقدم البحث عن ذلك قوله اناني اللبلة آت هو جبريل
كافي الفتح قوله فقال صلى في هذا الوادي المبارك هو وادي العقيق وهو بقرب العقيق
بينه وبين المدينة أربعة أميال وروى الزبير بن بكار في أخبار المدينة ان تبعا لما انحدر
في مكان عند رجوعه من المدينة قال هذا عقيق الارض سمي العقيق قوله وقل عمر في
حجة برفع عمر في أكرار وايات ونصها في بعضها باضمار فعل اي جعلتها عمرة وهو دليل
على ان حجة صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا وأبوعبد من قال ان معناه انه يعتمر في تلك
السنة بعد فراغ حجه وظاهر حديث عمر هذا أن حجة صلى الله عليه وآله وسلم القرآن كان
بأمر من الله فكيف يقول صلى الله عليه وآله وسلم لو استقبلت من أمرى ما استدبرت
لجعلتها عمرة فينظر في هذا فان أجيب بانه انما قال ذلك تطييبا لخواطر أصحابه فقد تقدم
انه تغير لا يليق نسبة مثله الى الشارع (وعن مروان بن الحكم قال شهدت عثمان وعليهما
وعثمان ينهي عن المتعة وان يجمع بينهما فلما رأى ذلك على أهل بيته ما لبك بعمره وحجة
وقال ما كنت لادع سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقول أحد رواه البخاري
والناسي وهو عن الصبي بن معبد قال كنت رجلا نصرانيا فأسأت فاهلت بالحج والعمرة
قال فسمعني زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة وأنا أهل بيته ما فقالا لهذا أضل من بعير
أهله فكأنما جل على بكلماتهما جبل فقدمت على عمر بن الخطاب فاخبرته فاقبل عليه فما
دلاههما وأقبل على فقال هديت لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد
وابن ماجه والنسائي الحديث أخرجه فهو أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى ورجال

عنه قال أضلت بعير الى اي أضلته أو ذهب هو زاد الحق بن راهويه في مسنده في الجاهلية (فذهبت أطلبه يوم عرفة)
وفي رواية الحميدي في مسنده من طريقه أخرجه أبو نعيم أضلت بعير الى يوم عرفة فتفرجت أطلبه بعرفة فعلى هذا فقوله يوم
عرفة متعلق بأضلت فان جبريل انما جاء الى عرفة ليطالب بعيره لا ليقتلها (فرايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقفا بعرفة)
وهذا موضع الترجمة واستدل به على ان الوقوف يكون بعرفة دون غيرها من الاماكن قال جبير (نقلت هذا) اي النبي صلى الله
عليه وآله وسلم (واقفه من الحش) يضم الحاء وسكون الميم قال في القاموس الحش الامكنة الصلبة جمع أحش وبه لقت قريش

وكانت وجديلة ومن تابعهم تصممهم في دينهم أو لاتباعهم للحمس أو هي الكعبة لان جبرها أبيض عجل الى السواد انهم
 وهذا الاخير رواه ابراهيم الجرمي في غريب الحديث من طريق عبد العزيز بن عمرو الاول **كثروا شهر** وقال ابن اسحق
 كانت فريش لا أدري قبل القيل أو بعده ابتدعت أمر الحس وأياتكم كوا الووقوف على عرفة والافاضة منهم ما وهم يعرفون
 ويقررون انهم من المشاء وولج الانهم قالوا نحن اهل الحرم والحس والحس اهل الحرم قالوا ولا ينبغي للحمس ان يتأقظوا
 الاقط ولا يسلوا السمن و هـ - م حرم ١٩٨ ولا بدخ - لو ايتنا من شهر ولا بدخ - تظلموا ان استظلموا الا في بيوت

الادم ما كانوا اسرما ثم قالوا لا ينبغي
 لاهل الحل ان يأكلوا من طعام
 جاؤ به معهم من الحل الى الحرم
 اذا جاؤ بهجا أو عمار ولا
 بطوفوا بنيت اذا قدموا قول
 طوا انهم الا في ثياب الحس رفا
 شأنه هنا) يحب من جبير
 وانكار منه لما رأى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم واقفا بعرفة
 فقال هو من الحس فاباه يقف
 بعرفة والحس لا يقفون به لانهم
 لا يحرجون من الحرم وعند
 الجدي عن سفيان و **مسكان**
 الشيطان قد استهوهم فقال
 لهم انكم ان عظمتم غير حرمكم
 استخف الناس بحرمكم فكانوا
 لا يحرجون من الحرم وعده
 الامم اعلى وكانوا يقولون نحن
 اهل الله لا نخرج من الحرم وكان
 سائر الناس يقف بعرفة فذلك
 قوله تعالى ثم افيضوا من حيث
 يفاض الناس قال الكرماني
 وقفة رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بعرفة كانت سنة عشر
 وجبير كان حينئذ مسلما لانه
 أسلم يوم الفتح فان كان سواه عن

اسماده رجال الصحيح قوله وار يجمع بينهما محتمل ان تكون الواو عاطفة فيكون نهى
 عن الفتح والقران معا ويحتمل ان يكون عطفا فانه سبيا وهو على ما تقدم ان السلف
 كانوا يطلقون على القران تمعا فيكون المراد يجمع بينهما اقرا تا وايقاعا لهما في سنة
 واحدة بتقديم العمرة على الحج وقد زاد مسلم ان عثمان قال اهل دعنا عنك فقال اهل الى
 استطيع ان ادعك وقد تقدم في أول الباب ان عثمان قال اجل واسكا كما خافين قوله
 عن ابي بصير هو بضم الصاد المهملة وقع الموحدة بعد هاء التثنية قال في التقر يب صبي
 بالاص - غير ان معبد التغلبي بالمشناة والجمجمة وكسر اللام ثمرة مخضرم نزل الكوفة من
 الثانية قوله زيد بن صوحان بضم الصاد المهملة بعد هاء واو سا كنه ثم جملة مخففة قوله
 فكانا حبل على بكلمة تيج ما جبل يعني انه نقل عليه ما سمعه منهم من ذلك اللفظ الغليظ
 قوله هـ - ديت لسنة نية - ك هو من أدلة ائمتنا بتفص - يل القران ولا يخفى أنه لا يصلح
 للاس - دلالة به على الافضية لانه لا خلاف ان الثلاثة الانواع ثابتة من سنة صلى الله
 عليه وآله وسلم اما بالقول أو بالفعل ويجرد نسبة بعضها الى السنة لا يدل على انه افضل
 من غيره مع كونها مشتركة في ذلك (وعن سراقه بن مالك قال سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة قال وقرن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم في حجة الوداع رواه أحمد وعنه البراء بن عازب قال لما قدم على من الين على
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وجدت فاطمة قد ابدت ثيابا صبيعا وقد
 اصدت ابيت بنضوح فتالت مالك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد امر أصحابه
 فخلوا قال قلت لها في أهلت باه - لال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فأتيت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لي كيف صنعت قال قلت أهلت باهلال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال فاني قد سقت الهدى وقرنت قال فقال لي اني انحر من البدن
 سبعاً وستين أو ستاً وستين وانك لنفسك ثلاثاً وثلاثين أو أربعاً وثلاثين وأمسك لي من
 كل بدنة منها بضعة رواه أبو داود) حديث سراقه في اسناده داود بن يزيد الاودي وهو

ذلك انكارا ونهجا فلعله لم يبلغه نزول الآية المذكورة وان كان للاستفهام عن حكمة المخالفة
 عما كانت عليه الحس فلا اشكال ويحتمل ان يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقف بعرفة قبل الهجرة انهم في قال
 في الفتح وهذا الاخير هو المعتمد كنه تبع المم - لي في ظنه انها حجة لوداع أو وقع له اتفاقا وقد روى ابن خزيمة واسحق بن
 راهويه في مسنده موصولا من طريق ابن اسحق حدثني عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن عمه نافع بن جبير عن
 أبيه قال كانت فريش انما تدفع من المزدلفة ويقولون نحن الحس فلا نخرج من الحرم وقد تركوا عرفة قال فرأيت رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جبل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع اذا دفعوا ولفظ يونس بن بكير عن ابن اسحق في المغازي مختصرا وفيه توفيقا من الله له وآخرجه اسحق أيضا عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الاسود عن عطاء عن جابر بن مطعم قال اضللت حماري في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقفا بعرفة مع الناس فلما سألت عرفت ان الله وفقه لذلك انتهى ودل هذا الحديث على ان المراد بالآية الافاضة من عرفة وظاهر سياقتها انها الافاضة من مزدلفة وهذا ١٩٩ الحديث أخرجه مسلم والنسائي في

الحج (عن اسامة بن زيد رضي الله عنه انه سئل عن سير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع حين دفع) اي انصرف من عرفات الى المزدلفة وسمى دفعا لاذنهم اذا انصرفوا فيدفع بعضهم بعضا (قال) اسامة (كان) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يسير العنق) بفتح العين والنون وهو السير بين الابطاء والاسراع (فأذوا جـ) دلحوة) بفتح الفاء وسكون الجيم اي متسعا (نهر) بفتح النون وتشديد الصاد اي سار. يرشد يد ابلغ به الغاية قال ابن عبد البر في هذا الحديث كيفية السير في الدفع من عرفة الى المزدلفة لاجل الاستبمال للصلاة لان المغرب لا تصل الا مع العشاء بالمزدلفة فيجب مع بين المصلتين من الوقاء والسكينة عند الرجعة ومن الاسراع عند عدم الزحام وفيه ان السلف كانوا يحرمون على السؤال عن كيفية أحواله صلى الله عليه وآله وسلم في جميع حركاته

ضعيف وقد أخرج نحوه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي عن ابن عباس وسياقي في باب فسخ الحج وحديث البراء أخرجه أيضا النسائي وفي إسناد يونس بن اسحق السبيعي وقد احتج به مسلم وأخرج له جماعة وقال الامام أحمد حديثه فيه زيادة على حديث الناس وقال البيهقي كذا في هذه الرواية وقرنت وليس ذلك في حديث جابر حين وصف قدوم على واهل له وحديث جابر أصح سنداً وأحسن سياقة ومع حديث جابر حديث أنس يريد ان حديث أنس ذكر فيه قدوم على وذكر اهلاله وليس فيه قرنت وهو في الصحيحين قوله دخلت العمرة في الحج قد تقدم انه يدل على أنضـ لبة القران لمصر العمرة جزأ من الحج أو كالجـ قوله صبيغافعل ههناجـ في مفعول اي مصبوغات قوله وقد نضت بفتح النون والاضاد المجهلة والحاء المهملة قوله بنضوح بفتح النون وضم الصاد المجهلة بعد الواو حاءهـ هـ هـ وهي ضرب من الطيب قوله فقالت ههنا كلام محمد وف تقديره فانكر عليها صبيغ ثيابها ونضج بيتها بالطيب فقالت الخ قوله قد أمر أصحابي لحوا في رواية مسلم فوجد فاطمة ممن حلت وليست ثيابا صبيغا واكتملت فانكر ذلك عليها قالت أمرني أبي بهذا قوله اوستاوسين هكذا في سنن أبي داود وكان جله الهدى الذي قدم به على من اليمن والذي أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مائة كافي صحيح مسلم وفي لفظ لمسلم قصر ثلاثا وستين بيده ثم أعطى عليا فصر ما صبر قال النووي والترطبي ونقله القاضي عن جميع الروايات ان هذا هو الصواب لا ما وقع في رواية أبي داود قوله بصحة بفتح الـ الموحدة وهي القطعة من اللحم وفي صحيح مسلم ثم أمر من كل بدنة بيضة فجعلت في قدر وطختها كل هو وعلى من لحها ونثر بامن مرقها واستدل بحديث سراقه والبراء من قال ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان قرانا وقد تقدم الكلام على ذلك واستدل بحديث على على صحة الاحرام معلقا وعلى جواز الاشتراك في الهدى وسياقي في الكلام على ذلك

باب ادخال الحج على العمرة

عن نافع قال اراد ابن عمر الحج عام حجة الحرورية في عهد ابن الزبير فقبل له ان الناس كانوا يهتفون بقتال فضاف ان يصعدوا فقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اذن

وسكونه ليقتدوا به في ذلك انتهى وحديث الباب أخرجه البخاري أيضا في الجهاد والمغازي والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما انه دفع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة) من عرفات (فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وراه زجرا) بفتح الزاي وسكون الجيم صياحا (شديدا وضر باللائل فأشار بسوطه اليهم وقال أيها الناس عليكم بالسكينة) اي الزموا الرفق وعدم المزاحمة في السير ثم علل ذلك بقوله (فان البر) بكسر الموحدة اي الخير (ليس بالابضاع) بكسر الهمزة وبالضاد المجهلة وآخره عين مهملة وهو محل الدابة على اسراعها في السير يقال وضع

البعير وغيره أسرع في سيره وأوضعه ركبته أي ليس البر بالسير السريع ويقال هو سيره مثل الخيل فيبين صلى الله عليه وآله وسلم أن تكليف الأسراع ليس مما يتقرب به ومن هذا أخذ عمر بن عبد العزيز قوله لما خطب بعرفة ليس السابق من سبق بعيره وفروسه ولكن السابق من غفر له وقال المهلب انما هم عن الأسراع ابقاء عليهم لئلا يجهضوا بانفسهم مع بعد المسافة وهذا الحديث من أفراد البخاري (عن أمية بنت أبي بكر رضي الله عنهما انهما زاتا ليلة جمع عند المزدلفة فقامت تصلي فمالت ساعة ثم قالت) لعبد الله بن كيسان (يا بني) مصغرا (هل غاب القمر) قال ابن كيسان (قالت لا

فمالت ساعة ثم قالت) له (هل غاب القمر قال نعم قالت فارتحلوا) بكسر الحاء أمر من الارتحال (فارتحلنا ومضينا حتى رمت الجمرة الكبرى) (ثم رجعت) لي منزلها (في) (فصارت الصبح في منزلها) وفي أبي داود بسناد صحيح على شرط مسلم عن عائشة رضي الله عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ثم أقامت واستبدل به على أنه يدخل وقت الرمي بنصف ليلة النحر ووجهه صلى الله عليه وآله وسلم عاتق لرمي بعقب النحر وهو صالح للجميع ليل ولا ضابط له بل انصف ضابطا أنه أقرب إلى الحقيقة مما قبله ولأنه وقت فيه يدفع من مزدلفة ولاذان الصبح مكان وقت لرمي كما بعد الفجر ومذهب المالكية والحنفية يحل بطلوع الفجر ونفسه لغو حتى ليلته والضعفة والرخصة في الدفع لا انما هي في الدفع خوف الزحام والافضل الرمي من طلوع شمس وفي سنن أبي داود

أصنع كما منع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشهدكم أني قد أوجبت عمرة ثم خرج حتى اذا كان بظاهر البداء قال ما شأن الحج والعمرة الا واحد أشهدكم أني قد جمعت حجة مع عمرتي واهدي هديا مقلدا اشتراها بقديد وانطلق حتى قدم مكة فطاف بالبيت وبالصفا ولم يزد على ذلك ولم يحال من شيء حرم منه حتى يوم النحر فأتى ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الا قول ثم قال هكذا صنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه) قوله حجة الحرم وربية هم الخوارج واكنهم يحجوا في السنة التي مات فيها يزيد ابن معاوية سنة أربع وسبع وستين وذلك قبل ان يتسقى ابن الزبير بالخلافة ونزل الطجاج باب الزبير في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير فاما ان يحمل على ان الراوي أطلق على الطجاج واتباعه حرم وربية لجامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق واما ان يحمل على تعدد القصة وأن الحرم وربية حجت سنة أخرى ~~وا~~ كنهه يؤيد الاول ما في بعض طرق البخاري من طريق الليث عن نافع بلفظ حين نزل الطجاج باب الزبير وكذا مسلم من رواية أبي القحطان قوله كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية للبخاري كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله أشهدكم أني قد أوجبت عمرة يعني من أجل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أهل بعمره عام الحديبية قال النووي معناه ان صدقت عن البيت وأحصرت فحلت من العمرة كما تحلل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من العمرة وقال عياض يحقل ان المراد انه أوجب عمرة كما أوجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم ويحقل انه أراد الامرين من الايجاب والاحلال قال الحافظ وهذا هو الاظهر قوله ما شأن الحج والعمرة الا واحد يعني فيما يتعلق بالاحصار والاحلال قوله ولم يزد على ذلك هذا يقتضي انه اكتفى بطواف القدوم عن طواف الافاضة وهو مشكل وسيأتي ان شاء الله تعالى الكلام عليه وفي الحديث فواثد منها ما توب له المصنف من جواز ادخال الحج على العمرة واليه ذهب الجمهور ولكن بشرط ان يكون الادخال قبل الشروع في طواف العمرة وقيل ان كان قبل مضي أربعة أشواط صحيح وهو قول الحنفية وقيل ولو بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البر أن أبا الوثرش قد دفع

باساد حسن من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال لما كان بنو عبد المطلب لا ترموا ادخال

في طلوع الشمس وأخرج أبو داود والشافعي والطحاوي وابن حبان والترمذي وعصمه الترمذي وابن حبان وحسنه الحافظ في الفتح واذا كان من رخص له منع ان يرمى قبل طلوع الشمس فن لم يرخص له أولى واحتج الشافعي بحديث أمية هذا وقد جمعوا بين حديث ابن عباس وحديث الباب بحمل الامر في حديث ابن عباس على التدب ويؤيده ما أخرجه الطحاوي من طريق ثوبان مولى ابن عباس قال به في النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم مع أهله وأمرني ان أرمي مع الفجر وقال ابن

المند والسنة ان لا يرى الا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز زواله قبل طلوع فجر لان فاعله مخالف للسنة ومن رماها حيتن فلا إعادة عليه اذ لا علم اذ قال لا يجزئه وقال الامام الحافظ الشوكاني الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه روى ضحى وأخرج أحمد واهل السنن من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أغيلة بنى عبد المطلب ان يرموا بالحجارة حتى تطلع الشمس وصححه الترمذي وابن حبان و...
حديثه انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى ضعفة أهله ان يرموا بالحجارة حتى تطلع الشمس فدل على ان أول وقت

الرمي من طلوع الشمس لان
في الخبرين ولا يعارض هذا
ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من
حديث أم سلمة انها رأت الجرة ثم
رجعت فصارت الصبح لانها
استندت على ذلك بقولها ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أذن للظعن فكان ذلك خاصا
بهن (فقلت يا أبا هاشم) أي يا هاشم
(ما أراها) بضم الهمزة
ما ظن (الاقصد) أي
المهجة وثبتت اللام وسكون
السين أي تقدمنا على لوقت
المشروع (قالت يا بني) رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
أذن للظعن (يصر الظن) الهمة
والعين المهلة ويجوز ان كانها
جمع ظهينة لمراقبة اليهود في
رواية أبي داود اما كذا منع هذا
على عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وفي رواية مالك
كانت ذلك مع من هو غير من
يعني النبي صلى الله عليه وآله
وسلم واستدل بتواها اذن على عدم
وجوب المبيت بالمزدانة اذ لو كان
واجبا لم يستطعوا ان يمشوا

ادخال الحج على العمرة قياسا على منع ادخال العمرة على الحج ومنها ان القارن يتمصر
على طواف واحد ومنها ان القارن يهدي وشذا بن حزم فقال لا هدى على لقارن ومنها
جواز الخروج الى النسك في الطريق المظنون خوفه اذ روى السلامة قال ابن عبد البر
ومنها ان العمارة كانوا يستعملون القياس ويحتجون به (وعن جابر انه قال أقبلنا مع هاجر
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحج مفرد وأقبلت عائشة بعمرة حتى اذا كنا
بصرف عركت حتى اذا قدمنا مكة طعنا بالكعبة والصفاء والمرور فأمرنا رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ان نرحل فخرجنا من مكة فلبسنا ثيابنا وليس بيننا وبين عرفة الأربعة ليال ثم
فواقمنا النساء وطيبنا بالطيب ولبسنا ثيابنا وليس بيننا وبين عرفة الأربعة ليال ثم
أولنا يوم التروية ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عائشة فرحدها تبكي
فقال ما شأنك قالت ثأني اني قد دخلت مكة ولم أحمل ولم أطه بالبيت
والناس يذهبون الى الحج الا ان فقال اره هذا امر كتب الله اليك بات آدم فاعتب على
ثم أهلى بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة وبالصفا والمرور
ثم قال قد دخلت من حجة لك وعمرتك جميعا فقالت يا رسول الله اني أجده في نفسي اني لم
أطف بالبيت حين حجبت قال فاذهب به يا عبد الرحمن فاعمرها من التعميم وذلك ليله
الحسبة متفق عليه قوله بحج مفرد استدله من قال ان حجه صلى الله عليه وآله وسلم
كان مفردا وليس فيه ما يدل على ذلك لان غاية ما فيه انهم أفردوا الحج مع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وليس فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفرد الحج ولو لم يبدل على
ذلك فهو مؤول بما سلف قوله عركت بفتح العين المهلة والراء أي حاضرت يقال عركت
نعمركم وكا كقعدت تفعد قعودا قوله حل ما ذاب كسر الحاء المهلة وتشديد اللام
وحذف التنوين للاضافة وما استهفامية أي الحل من أد شئ ذأوه هذا السؤال من
جهة من جواز أنه حل من بعض الاشياء دون بعض قوله الحل كله أي الحل الذي لا يفي
معه شئ من ممنوعات الاسرام بعد التحلل المأمور به قوله ثم أهله يوم التروية هو اليوم

٢٦ نيل ح كالوقوف بعرفة وهو ذهب المالكية قال الشيخ خليل
وندى يانه وان لم ينزل فالدائم أي على الاشهر وهذا صححه الرافي وصحح النووي وجوبه على غير المأذون كالرعاة وأهل سقاية
العباس أولها مال يخاف تلقه بالمبيت أو مريض يحتاج الى تعهده أو أمر يخاف فوته قال النووي ويحصل المبيت بالمزدانة
بعضها الخلقة في النصف الثاني كالوقوف بعرفة نص عليه في الامور به تضع جهور العراقيين وأكثر الخرافة الذين وقيل
يشترط معظم الليل كالو حلف لا يبتن بوضع لا يثبت الا بتمام الليل وقال أبو حنيفة بوجوب المبيت أيضا قال الشوكاني

الليل الجوار قد صبح المبيت بمزدلفة من فعله صلى الله عليه وآله لم الواقع بيان الجمل القرآن والسنة فافاد ذلك فرضيته وائف الى ذلك ما ثبت من حديث عقبة بن مضر من والاصل ان الادلة قد دلت على وجوب المبيت بمزدلفة فهو واجب من واجبات الحج وفرض من فرائضه لاسيما صلاة القبر به او في حديث عروة بن مضر من شهد صلاة تناهذه ووقف يفيد انه لا يتم حج من لم يصل الفجر بالمزدلفة انتهى قال في الفتح واختلاف السلف في هذه المسئلة فكان بعضهم يقول من مرت بمزدلفة فلم ينزل بها فعليه دم ومن نزل بها ثم دفع منها في أي وقت كان من الليل فلا دم عليه ولولم ينف مع الامام وقال مجاهد

٢٠٢

وقتادة والزهرى والثوري من لم يقف بها فتدفع عليه دم وهو قول أبي حنيفة وأحمد واحمد وأبي نوري عن عطاء وقال الاوزاعي لا دم عليه مطلقا وانما هو منزل من شئ ينزل به ومن شئ لم ينزل به وررى الطبراني بسند فيه ضعف عن ابن عمر مرفوعا انما يجمع منزل الحج المسلب وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة الى ان الوقوف به اركان لا يتم الحج الا به وأشار ابن المنذر الى ترجيحه ونقله عن علقمة والتخمي والمحب انه قالوا من لم يقف بمذاته الحج ويجعل احرامه عمرة واحتج الطحاوي بان الله لم يذكروا الوقوف وانما قالوا ذكروا الله عند المشعر الحرام وقد اجمعوا على ان من وقف به لا يغزو كران حجة تام فاذا كان المذكور في الكتاب ليس من صلب الحج فالوطن الذي يكون الكرفية أخرى أن لا يكون فسرنا وقد ارتكب ابن حزم الشطط فزعم ان من لم يصل صلاة لصبح بمزدلفة مع الامام بذوته الحج التزاما لما ألزمه به الطحاوي ولم يعتبر ابن قدامة مخالفته هذه في الاجماع على الاجزاء كما حكاه الطحاوي

الثامن من ذى الحجة قوله أمر كتبه الله على بنات آدم فاعته الى الحج هذا الفصل قبل هو الفصل للاحرام ويحتمل ان يكون الف - ل من الحيض قوله حتى اذا طهرت بفتح الهاء رضمها والفتح أفصح قوله من حجك وعمرتك هذا نصريح بان عمرتك لم تبطل ولم تخرج منها وان ما وقع في بعض الروايات من قوله ارفض عمرتك وفي بعضهم ادعى عمرتك تناول فان النووي ان قوله حتى اذا طهرت طافت بالسكينة والصلاة والمروءة ثم قال قد حلت من حجك وعمرتك يستنبط منه ثلاث مسائل - سنة احداها ان عائشة كانت قارئة ولم تبطل عمرتها وان الرضا المذكور تناول الثانية ان القارن بكفيه طواف واحد وهو مذهب الشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة وطائفة يلزمه طوافان وسبعان الثالثة ان السعي بين الصفا والمروة بشرط وقوعه بعد طواف صحيح وموضع الدلالة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرها ان تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت ولم تسع كالم تطف فلولا يكن السعي متوقفا على تقدم الطواف عليه لما أخرته قال واعلم ان طهر عائشة هذا المذكور كان يوم السبت وهو يوم النحر في حجة الوداع وكان ابتداء حجة هذا يوم السبت أيضا الثلاث خلون من ذى الحجة سنة احدى عشرة ذكروا أبو محمد بن حزم في كتابه حجة الوداع قوله فاذهب به ايا عبد الرحمن الخ فقد تقدم شرح هذا في أول كتاب الحج والحديث ساقه المصنف رحمه الله ههنا للاستدلال به على جواز ادخال الحج على العمرة وقد تقدم ما فيه من الخلاف والاثبات وللحديث فوائد ياتي ذكرها في مواضعها

• (باب من احرام مطلقا أو قال أحرمت بما أحرم به فلان) •

(عن أنس قال قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال بما أهلت يا علي فقال أهلت باهلال كاهلال النبي قال لولا ان في الهدى لأهلت متفق عليه ورواه النسائي من حديث جابر وقال فقال له لي بما أهلت قال قلت اللهم اني أهل بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • وعن أبي موسى قال قدمت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو منبج بالبطاء فقال بما أهلت قال قلت أهلت باهلال كاهلال النبي صلى الله

عليه

كما حكاه الطحاوي

انتمى (عن عائشة رضي الله عنها قالت نزلنا المزدلفة فاستأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم - سودة) بنت زمعة رضي الله عنها (ان تدفع) أي ان تتقدم الى منى (قبل - طمة الناس) أي زحمتهم لان بعضهم يحطون بعضهم الزحام (وكانت) سودة (امراة بطيئة فاذن لها) صلى الله عليه وآله وسلم (فدعت) الى منى (قبل طمة الناس) وأقنأ حتى أصبحتا نحن ثم دفعنا بدفعه (صلى الله عليه وآله وسلم قالت عائشة (فلان) كون استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما استأذنت سودة أحب

الحامن) كل شيء (مفروخ به) وأسره وهذا كقول في الحديث الآخر أحب إلى من حمر النعم وعنده ابن ماجه عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ وددت إلى كنت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما استأذنته - ودة فأصل الصبح في فارسي الجرة قبل أن يأتي الناس الحديث وكانت عائشة لا تفيض إلا مع الإمام قال أبو عبد الله الابن الشائع في كلام الأصواتين ذكر الحكم عقب الوصف المناسب يشعر بكونه عليه وقول عائشة هذا يدل على أنه لا يشعر بكونه عليه لأنه لو أشعر بكونه عليه لم ترد ذلك لاختصاصه سود بذلك الوصف الآن يقال إن عائشة نعت

٢٠٣

الضعف والضعف أعم من أن

يكون أثقل الجسم أو غيره كما قال

أذن أضمة أهله ويحتمل أنها

قالت ذلك لأنها اشركت في الوصف

لما روى أنها قالت سألت رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

فسميته فلما ريت اللهم سبقي

(عن عبد الله بن مسعود) رضى

الله عنه أنه قدم بها) أى المزدلفة

من عرفات (فصل في الصلواتين)

المغرب والعشاء (كل صلاة)

منها) (وحدتها بأذان وإقامة

والعشاء بينهما) المراد به الطعام

أى أنه نعتى بين الصلوتين وقد

وقع ذات مبيتنا كما في رواية أخرى

أنه دعا بمشائه فتعنى ثم صلى

العشاء قال عياض وانغم فعل ذلك

ليقبله على أنه يغتفر الفصل الأخير

بينهما) (ثم صلى الفجر حين طلع الفجر

فأقبل يقول طلع الفجر وقائل يقول

أبطلع الفجر ثم قال إن رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم قال إن

هاتين الصلاتين حولتا) أى غيرتا

عليه وآله وسلم قال سقت من هدى قلت لا قال فطف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل قال

فطفت بالبيت وبالصفا والمروة ثم أتيت امرأة من قومي فغسلتني وغسلت رأسي

اتفق عليه وفي لفظ قال كيف قلت حين أحرم قال قلت أبيت يا هلال كاهل النبي

صلى الله عليه وآله وسلم وذكره أخرجه) قوله في حديث علي لولا أن مى الهدى لالت

قال البخاري زاد محمد بن بكر عن ابن جريج قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أهلت

بأعلى قال بيا أهل به النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فاهدوا مكث حراما كما أنت قوله

ثم أتيت امرأة من قومي في رواية للبخاري امرأة من قيس والمتبادر من هذا الخلاف

أنهم من قيس عيلان وأيس بينهم وبين الأشعري نسبة وفي رواية من نساء بني قيس قال

الحافظ فظهر لي من ذلك أن المراد بقيس أبوه قيس بن سليم والد أبي موسى الأشعري

رأى المرأة زوج بعض أخوته فقد كان لأبي موسى من الأخوة أبو رهم وأبو بردة قبل

ومحمد والحديث يدلان على جواز الاحرام كاحرام شخص يعرفه من أراد ذلك وأما

مطلق الاحرام على الإبهام فهو جائز ثم يصرفه المحرم إلى ما شاء يكونه صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم لم ينه عن ذلك وإلى ذلك ذهب الجمهور وعن المالكية لا يصح الاحرام على

الإبهام وهو قول الكوفيين قال ابن المنير وكان مذهب البخاري لأنه أشار في صحيحه عند

الترجمة لهذين الحديثين إلى أن ذلك خاص بذلك الزمن وأما الآن فقد استقرت الأحكام

وعرفت مراتب الاحرام فلا يصح ذلك وهذا الخلاف يرجع إلى قاعدة أصولية وهي هل

يكون خطاب صلى الله عليه وآله وسلم لواحد أو لجماعة مخصصة في حرم الخطاب

أعني لامة أو لا فمن ذهب إلى الأول جعل حديث علي وأبي موسى شرعا عاما ولم يقبل

دعوى الخصوصية إلا بدليل ومن ذهب إلى الثاني قال إن هذا الحديث مختص بهما

واظهار الأول

(باب التلبية وصفتها وأحكامها)

(عن ابن عمر بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان إذا استوت به راحلته فأمته عند

مسجدى الحليفة أهل فقال اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك أن الحمد والنعمة لك

والملك لك لا شريك لك وكان عبد الله يزيد مع هذا البيت ليك وسعد بن الخليل يديك

باب من أذن وأقام قال عبد الله ما أصلاتا محولتان قال وحكي البيهقي عن أحمد تردد في أنه مرفوع أو مدرج ثم جزم البيهقي

بأنه مدرج وأجاب البرماوى بأنه لا تنافي بين الأمرين مرة رفع ومرة وقف (المغرب والعشاء فلا يقدم الناس جمعا) أى المزدلفة

(حتى يعتموا) من الاعتام أى يدخلوا في العتمة وهو وقت العشاء الأخيرة (وصلاة الفجر هذه الساعة) أى بعد طلوع الصبح قبل

ظهور الشمس (ثم وقف) ابن مسعود رضى الله عنه بمزدلفة أو بالمعرة الحرام (حتى أسفر) أضاء الصبح واتشربضوه (ثم قال

لوان أمير المؤمنين) عثمان رضى الله عنه (أفاض الآن) عند الأسفار قبل طلوع الشمس (أصاب السنة) التي فعلها رسول الله

صلى الله عليه وآله ولم خلا فالما كانت عليه الجاهلية من الافاضة بعد طلوع الشمس قال عبد الرحمن بن يزيد الراوى عن ابن مسعود (فأدري قوله) أى أقول ابن مسعود لو ان أمير المؤمنين أفاض الخ (كان أسرع أم دفع عثمان رضى الله عنه) أمبرع وقال السكرماني وتبعه البرماوى ان القائل فما أدري الخ هو ابن مسعود نفسه وهو خطأ كما قاله فى الفتح قال ووقع فى رواية جرير بن حازم عن أبي بصير عن أحمد بن محمد عن الزيادة فى هذا الحديث ان نظير هذا لقول صدر من ابن مسعود عند الدفع من عرفة أيضا وانظروا فاما وقفة بعرفة غابت

٢٠٤

والرغبة اليك واعمل متفق عليه وعن جابر قال أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر التلبية مثل حديث بن عمر قال والماس يزيدون ذا الممارج وهو من الكلام والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئا رواه أحمد وأبو داود ومسلم لم يعضده وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى تلبيةه ابيك الله الحق ابيك رواه أحمد وابن ماجه والنسائي حديث أبي هريرة عنه ابن حبان والحاكم قوله فقال ابيك قال فى الفتح هو لفظ متفق عنه بسببويه ومن تبعه وقال يونس هو اسم مفرد والله انما انقلب ياءه تصاها بالضم كادى وعلى ورد بها قلبت ياء مع المظهر وعن انصاره هو منصوب على الصد وأصله بالك فتى على التأكد أى الباب بعد الباب وهذه التلبية ليست حقيقة بل هى للتكثير والمبالغة ومعناها اجابة بعد اجابة أو اجابة لازمة وقبل معناه غير ذلك قال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية اجابة دعوة إبراهيم حين أذن فى الناس بالحج وهذا قد أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم وأسائدهم فى تفاسيرهم بن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد قال الحافظ والاسانيد ايهم قوية وهذا مما ليس للاجتهاد فيه مخرج فبكون له حكم الرفع قوله ان الحديث بكسر الهمزة على الاستئناف وفقهها على التعليل قال فى الفتح والكسر أجود عند الجمهور وقال ثعلب لان من كسر جعل معناه ان الحديث على كل حال ومن فتح قال معناه ابيك لهذا السبب الخامس ومثله قال ابن دقيق العيد وقال ابن عبد البر معناه ما واحد وثعب وثقل الزمخشري ان الشافعى اختار الفتح وأبا حنيفة اختار الكسر قوله والنعمة لك المنعم ورقيه النصب ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفا قاله ابن الأنبار وكذلك الملك المشهور ورقيه النصب ويجوز الرفع قوله وكان عبد الله الخ أخرجه بن أبي شيبه من طريق المسور بن مخرمة قال كانت تلبية عمر فذكر منى المرفوع وزاد ابيك مرغوبا اليك ذا النعماء والفضل الحسن قال الطحاوى بعد أن أخرجه من حديث عمرو بن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن عبد كبر أجمع المساورين جميعا على ذلك غير ان قوما قالوا لا بأس ان يزيدا بها ان ذكرته تعالى ما أحب وهو قول محمد بن النورى والاوزاعى واحتجوا بما فى الباب من حديث أبي هريرة وجابر

فما أدري أ كلام ابن مسعود أمبرع رافضة عثمان الحديث (فيزيل يلى) أى ابن مسعود (حتى روى جرة العتبة يوم النحر) أى بتدأ ارمى لخدمته فى أسباب النحال عن عمر رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم (ي بالمزنية) نصبح (نروق) بالفتح طرامر فتقال المشر كين كنوا لا يفيضون من الفاضلة أى لا يدعون من المزدانة الى معنى (حتى نطلع الشمس) وعند الطبرى من رواية عبد الله بن موسى عن سليمان حتى يروى الشمس على ثبير (ويتولون أشرف ثبير) وزاد الامام على لبيبا غير قال النورى هو جبل عظيم بالمزدانة على دار الذهب الى فى وعين لذهب الى عرفات وانه المذكو روى فى نسخة الحج والمراد فى مناهج الحج انتهى قال التستالانى ومراهم ما ك فى الامام ان الله يستحب البيت معنى لانه تاسع ذى الحجة فاذا طلعت الشمس وأشرقت على ثبير يرون الى عرفات قال صاحب تحصيل المرام فى تاريخ

البلد الحرام وهذا غير صحيح لان مقتضى ان ثبير المدكور فى نسخة الحج بالمزدانة وانما هو على وبلا تار ما ذكره الهب الطبرى فى شرح التبيين بل قال الهب الشيرازى فى كتاب الوصل والمضى فى بيان فضل منى ان قول النورى محض لاجتماع أسماء الافعة والتواريخ وقال فى القاموس وثبير الانيرة وثبير الخضر والنصب والرجح والاعرج والاحدب وغيره جبال بظاهر مكة انتهى وسعى برجل من هابل اسمه ثبير دفن به والمضى لتطلع عليه لك الشمس وكما تغير أى تذهب بمر بها يقال انما بغير اذا أسرع فى العدو وقيل تغير على لحوم الاضاحى أى تنبها (وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

لأنهم) فأفاض حين أسفر قبل طلوع الشمس (ثم أفاض) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عمر والمعتقد الأول له طه على قوله مخالفهم وفي حديث جابر الطويل عندهم لم يزل واقفا أي عند المشعر الحرام حتى أسفر جدا فدفع (قبل أن تطلع الشمس) ولا بن خزيمة عن ابن عباس قد دفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أسفر كل شيء قبل أن تطلع الشمس وهذا مذهب الشافعي والجمهور وقال مالك في المدونة ولا يقف أحده أي بالمشعر الحرام إلى طلوع الفجر والأسفار ولا يكن يدفع قبل ذلك وإذا أسفر وأيدفع الإمام دفع الناس وتر كونه واجبا لبعض أصحابه بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

٢٠٥

وآله وسلم لم يجعل الصلاة مفلسا إلا يدفع قبل الشمس فكما بعد دفعه من طلوع الشمس كان أولى وهذا موضع الترجمة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) رأى رجلا قال في الفخ لم أقف على اسمه بعد طول البحث (يسوق بدنة) زاد مسلم مقادة والبدنة تقع على الجمل والساقة والبقرة وهي بالابل أشبه وكثيرا استعمالها فيما كان هديا (فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (اركبها) تخالف بذلك الجاهلية في ترك الارتفاع بالساقية والوصيلة والحمام وأوجب بعضهم ركوبها لهذا المعنى علا بظاهر هذا الأمر وجه الجمهور على الإرشاد لمصلحة دينوية واستدلوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أهدى ولم يركب ولم يأمر الناس بركوب الهدايا وجزم به النووي في الروضة كاصلها في الضحايا ونقل في المجموع عن القفال والماوردي جواز الر كوب مطلقا ونقل نفسه عن أبي حامد والبيهقي

وبالأنار المذكورة وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي أن يزاد على ما علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ويجوز الزيادة قال الجمهور وحكي ابن عبد البر عن مالك الكراهة وهو أحد نقول الشافعي وقد اختلف في حكم التلبية فقال الشافعي وأحمد أنها سنة وقال ابن أبي هريرة واجبة وحكاها ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن مالك وأبي حنيفة واختلف هؤلاء في وجوب الدم لركبها وقال ابن شاس من المالكية وصاحب الهداية إنهم واجبة يقوم مقامها فعل يتعلق بالحج كالتوجه على الطريق وحكي ابن عباس البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية وصاحب الهداية من الحنفية من الشافعية وأهل الظاهر إنهم أركن في الأحرار لا ينعقد بدونهم أو أخرج ابن سعد عن عطاء بن يسار أنه سئل عن رجل أفاض وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة (وعن السائب بن خالد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاني جبريل فأمري أن أصر أصحابي أن يرفهوا أصواتهم بالأللال والتلبية رواء الجنة وصححه الترمذي وفي رواية أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كن بحاجا نجا واللعج التلبية والنج فخر البدن رواء أحد وعن خزيمة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا فرغ من تلبيته سال الله عز وجل رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار رواء الشافعي والدارقطني وعن القاسم بن محمد قال كان يستحب للرجل إذا فرغ من تلبيته أن يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواء الدارقطني وعن الفضل بن العباس قال كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جمع إلى متى فلم يزل يلبى حتى رمى بحجرة العقبة رواء الجماعة وعن عطاء عن ابن عباس قال يرفع الحديث أنه كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر رواء الترمذي وصححه وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يلبى المعقر حتى يستلم الحجر رواء أبو داود حديث السائب بن خالد أخرجه أيضا مالك في الموطأ والشافعي عنده وابن حبان والحاكم والبيهقي وصحوه وأخرج نحوه الحاكم عن أبي هريرة مرفوعا وأحد من حديث ابن عباس وأخرج ابن أبي شيبة

وغيره ما تقيده بالحاجة قال الروياني تجوز به غير حاجة بخلاف النص وهو الذي حكاها الترمذي عن الشافعي وأحمد وأصح وفي شرح مسلم عن عروة بن الزبير ومالك في رواية عنه وأحمد وأصح له ركوبهم من غير حاجة بحيث لا يضرها ثم قال ودليلنا على عروته وموافقه رواية جابر عندهم سلم أركبها بالمعروف إذا بلغت إليها حتى تجد ظهر التهي يعني لأنه مقيد والمقيد يقضي على المطلق ولأنه شيء خرج عنه فلا يرجع فيه ولو أبيع النفع لغير ضرورة أبيع استجاره ولا يجوز باتفاق والذي رأته في تنقيح المقنع عن كتب الحنابلة وعليه الفتوى عندهم وله ركوب الحاجة فقط بلا نشر ويضمن نفعها وهو مذهب الحنفية

أيضا قاله الله طلائع (قال) الرجل (ان ابدنه) أي هدى (فقال) صلى الله عليه وآله (اركبا فقال ان ابدنه فقال اركبا
وبلأ) نصب أبدأ على القول المطابق بفعل من معناه محذوف وجوباً أي أركب الله ويلاوهي كلمة يقال لمن وقع في الهلاك
أو لمن يسخمه أو هي بمعنى الهلاك أو مشقة العذاب أو الحزن أو واد في جهنم أو بتر أبواب لها أقوال فيستعمل أباؤها على
هذا المعنى هنا التأخر المخاطب عن امتثال أمره صلى الله عليه وآله وسلم لقول الراوي (في) المرة (الثالثة أوفى) المرة (الثانية)
قال القرطبي وغير قالها أي ويلاأ ناديا ٢٠٦ لاجل مراجعته له مع عدم خفاء الحال عليه ويحتمل ان لا يراد

بهم وصورة الاصلي ويكون
مجرى على لسان العرب في
المخاطبة من غير قصد لمريضه
كما في تربت يدك ونحوه وقيل كان
أشرف على هلكة من اجتهاد وويل
للمة قال ابن وقع في هلكة كما مر
فأعني أشرفت على الهلاك
فركب فعلى هذا هي اخبار فان في
الفتح تدل به على هذا الحديث
على جوار ركوب الهدي سواء
كان واجبا أو متطوعا لكونه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يمتنع
صاحب الهدي عن ذلك فدل
على ان الخكة لا يختلف بذات
وأصرح من هذا ما أخرجه أحد
من حديث علي أنه سئل هل يركب
الرجل هديه قال لا بأس قد كان
الذي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمر
بالرجل يتشون فيأمرهم بركوب
هدي أي هدى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم واسناده صالح وبالجواز
مطلقا قال عروة بن الزبير ونسبه
ابن المنذر لأحمد وسحق وبه قال
أهل الظاهر وأطلق ابن عبد البر
ركوبهم بغير حاجة عن الأئمة
الذين غير أحمد وعن أكثر الفقهاء

عن المطالب بن عبد الله بن حنظب قال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يرفعون أصواتهم حتى يذهب أصواتهم وأخرج الترمذي وابن ماجه والحاكم من حديث
أبي بكر الصديق أفضل الحج العجم والنج واستغربه الترمذي وحكي الدارقطني
الاختلاف فيه وأشار الترمذي إلى نحوه من حديث جابر ووصله أبو القاسم في
الترغيب والترهيب ورواه مسترول وهو أصح بن أبي فرة وروى ابن المقري في
مسند أبي حنيفة عن ابن مسعود نحوه وأخرجه أبو يعلى وحديث خزيمه في اسناده
صالح بن محمد بن أبي زائدة وهو مدني ضعف وفيه أيضا ابراهيم بن أبي يحيى ولكنه قد
تابعه عليه عبد الله بن عبد الله بن عمرو الأموي أخرجه البيهقي والدارقطني وحديث ابن
عباس الأول في اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وفيه مقال وحديثه الثاني قال
المنذري أخرجه الترمذي وقال صحيح وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد
تكلم فيه جماعة من الأئمة انتهى كلام المنذري وليس في الترمذي الا الحديث الاول
لذي عزاه المصنف وهو والذي بعده حديث واحد ولا يمكنه لما اختلف افظهما جعلهما
لمصنف حديثين قوله ان أمر أصحابي الخ استدل به على استحباب رفع الصوت للرجل
التلبية بحيث لا يضر نفسه وبه قال ابن رسلان وخارج بقوله أصحابي النساء فان المرأة
تجهر بها بل تقتصر على السماع نفسها قال الروابي فان رفعت صوتها لم يحرم لانه ليس
بعورة على المصنف بل يكون مكروها وكذا قال أبو الطيب وابن الرفعة وذهب داود الى
ان رفع الصوت واجب وهو ظاهر قوله فأمرني ان أمر أصحابي لاسمعا وافعال الحج
وأقواله ان الجملة واجب هو قول الله تعالى والله على الناس حج البيت وقوله صلى الله
عليه وآله وسلم لم خذوا عني مناسككم قوله حتى رعى جرة العقبة فيه دليل على ان التلبية
تتم الى رمي جرة العقبة واليه ذهب الجمهور وقالت طائفة يقطع الحرم التلبية اذا
دخل الحرم وهو مذهب ابن عمر لكن يعاود التلبية اذا خرج من مكة الى عرفة وقالت
طائفة يقطعها اذا راح الى الموقف رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور وبأسانيد صحيحة
عن عائشة وعبد بن أبي وقاص وعلي وبه قال مالك وقيل بزياد الشمس يوم عرفة
وهو قول الاوزاعي والليث وعن الحسن البصري مثله لكن قال اذا صلى الغداة يوم
عرفة واختلف الاولون هل يقطع التلبية مع رمي أول حصاة أو عند تمام الرمي فذهب

وقيل صاحب التلبية من الخليفة بالاضطرار الى ذلك وهو المنقول عن الشعبي وقال ابن العربي من مالك يركب جمهورهم
لضرورة فاذا نزل قال وفي المسئلة مذهب خامس وهو المنع مطلقا قال ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه ولكن
الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة الا انه قال ومع ذلك يضمن ما نقص منها ومذهب سادس وهو وجوب ذلك نقله
ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكا بظاهر الامر واختلاف المجيزون هل يعمل عليها متاعه فنعسه مالك وأجازة الجمهور
وهل يعمل عليها غيره أجازة الجمهور أيضا على التمسك بالمتقدم ونقل عياض الاجماع على انه لا يؤجر ما قال الطحاوي فاذا

احتلب منها شيئا تصدق به فانأكله تصدق بمنه وقال مالك لا يشرب من لبنه فان شرب لم يغرم انتهى وفي الحديث تنكروا
 الفتوى والفتى الى المبادرة الى امتثال الامر وزجر من لم يبادر الى ذلك وتوبيخه وجواز مسابقة الاكل في السفر وان
 المكبر اذا رأى المصلحة للصغير لا يتفكر عن اوشاده اليها واستنبط منه المصنف جواز ارتفاع الوقف بوقته وهو موافق
 للجمهور في الاوقاف العامة وأما الخاصة فالوقف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقه هم (عن ابن عمر رضي الله
 عنهم ما قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة ٢٠٧ الوداع بالعمرة الى الحج) تمتع بلغه القرآن

الكريم وعرف الصحابة أعم
 من القرآن كما ذكره غيره واحد
 واذا كان أعم منها حمل ان يراد
 به الفرد المسمى بالقران في
 الاصطلاح الحادث وان يراد به
 الخصوص باسم التمتع في ذلك
 الاصطلاح ليس يبقى النظر في
 انه أعم في عرف الصحابة أم لا فني
 الصحابيين عن سعيد بن المسيب
 قال اجتمع علي وعثمان بعسنان
 فكان عثمان ينهى عن المتعة
 فقال علي ما تريد الى أمر فعه
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 تنهى عنه فقال عثمان دعنا من ذلك
 فقال اني لأستطيع ان أدعك
 فلما رأى على ذلك أهل بيته ما يجيبه
 فهذا بين انه صلى الله عليه وآله
 وسلم كان قاريا وبني دأبض ان
 الجمع بينهما تمتع قال عثمان كان
 ينهى عن المتعة ونهى عن اظهار
 مخالفة تقرير المائدة صلى الله
 عليه وآله وسلم وانه لم يفسخ
 فقرن وانما تكو مخالفة اذا
 كانت المتعة التي نهي عنها عثمان
 فدل على الامرين اللذين عيناها
 وتضمن اتفاقا على وعثمان على

جمهورهم الى الاول والى الثاني أحد وبعض أصحاب الشافعي ويدل لهم ما روى ابن
 خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل
 قال أفضت مع النبي صلى الله عليه وسلم من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى بحجرة العقبة
 ويكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة قال ابن خزيمة هذا حديث صحيح مفسرا
 لما بهم في الروايات الاخرى وان المراد حتى رمى بحجرة العقبة اي أتم رميها انتهى والامر
 كما قال ابن خزيمة فان هذه زيادة مقبولة خارجة من مخرج صحيح غير منافية للمزيد
 وقبولها متفق عليه كما تقرر في الاصول قوله حتى يسل الحجر ظاهرا انه يلبي في حال
 دخوله المسجد وبعد رؤية البيت وفي حال مشيه حتى يشرع في الاستلام ويستغنى منه
 الاوقات التي فيها دعاء مخصوص وقد ذهب الى ما دل عليه الحديث من ترك التلبية عند
 الشروع في الاستلام أبو حنيفة والشافعي في الجديد وقال في القديم يلبي ولكنه يخفض
 صوته وهو قول ابن عباس وأحمد

(باب ما جاء في فسخ الحج الى العمرة)

(عن جابر قال أهلكنا بالحج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قدمنا مكة أمرنا فان
 فعل ونجعلها عمرة فكبر ذلك علينا وضاعت به صدورنا فقال يا أيها الناس ألوأفولوا
 الهدى معي ففعلت كما فعلتم قال فاحلنا حتى وطئنا الله امر ففعل كما فعل الحلال حتى اذا
 كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج متفق عليه وفي رواية أهلنا مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم بالحج خالصا لا يحلنا شيء ففعلنا مكة لاربع ليال خلون من دى
 الحجة ففعلنا وسعينا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نحل وقال لولا هدي
 لمات ثم قام سراقة بن مالك فقال يا رسول الله أرايت منعتنا هذه لعامنا هذا أم لا
 فقال بلى هي لا بدروا البخاري وأبو دود وسلم معناه وعن أبي سعيد قال خرجنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نصرخ بالحج صراخا فلما قدمنا مكة أمرنا ان نوجهها
 عمرة الامن ساق الهدى فلما كان يوم التروية ورجعنا الى منى أهلنا بالحج رواه أحمد
 ومسلم وعن أم هانئ بنت أبي بكر قالت خرجنا محرمين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله

ان القرآن من مسمى التمتع وحده فيجب حل قول ابن عمر تمتع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على التمتع الذي سمى به قرانا لولم
 يكن عنده ما يخالف ذلك اللفظ فكيف وقد وجد عنه ما يفيد ما قلنا وهو ما في صحيح مسلم عن ابن عمر انه قرن الحج مع العمرة
 وطاف لهما طوافا واحدا ثم قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فظهر ان مراده باللفظ المتعة في هذا الحديث
 الفرد المسمى بالقران (وأهدى) صلى الله عليه وآله وسلم أي تقرب الى الله تعالى بما هو مالوف عندهم من سوق شيء من النعم الى
 الحرم ليدفع ويفرق على مساكينه تعظيما له (فساق معه الهدى) وكان أربعة وسبعين بدنة (من ذى الحليفة) مبيقات أهل

المدينة قال المهابد أراد المصنف ان يعرف ان السنة في الهدى ان يساق من الحل الى الحرم فان اشترى من الحرم خرج به اذا
 مع الى عرفة وهو قول مالك قال فان لم يفعل فعليه البدل وهو قول الميث وقال الجمهور ان وقف به بعرفة فسن والا فلا بد
 عليه وقال ابو حنيفة ليس سنة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما ساق الهدى من الحل لانهم ~~كان~~ كان خارج الحرم
 وهذا كله في الابل فاما البقرة فقد تضاف عن ذلك والغنم اضعف ومن ثم قال مالك لا يساق الا من عرفة او ما قريب منها لانها
 تضعف عن قطع طويل المسافة (وبدا ٢٠٨ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاهل) أي لبي (بالحمة) ثم

اهل) أي لبي (بالحمة) ثم استشكل
 هنا قوله بدأ فاهل بالحمة ثم اهل
 بالحج لان جميع الاحاديث
 الكثيرة في هذا الباب دللت على
 انه بدأ بالحج ثم ادخل عليه
 العمرة وهذا بالعكس واجب
 عنه بان المراد به صورة الاهلال
 أي لما دخل العمرة على الحج
 لبيهم ما قال لبيك بعمرة ووجه
 معارضة ما مطابق لحديث أنس
 لكن قد أنكر ابن عمر ذلك على
 أنس فيجوز ان يحمل انكار
 ابن عمر عليه لكونه أطلق انه صلى
 الله عليه وآله وسلم جمع بينهما
 في سنة واحدة وبؤيدها
 التاويل قوله في نفس الحديث
 (فتنة مع امام) في آخر الامر
 (مع لبي صلى الله عليه وآله وسلم
 (وسلم له مرة الى الحج) لانه
 معلوم ان ~~كان~~ كثير منهم أو
 أكثرهم أم أمروا أولا بالحج
 مفردين وانما فاضوا الى العمرة
 آخر افاضار ومقتضى (فكان
 من الناس من أهدي فاق)
 زاد في بعض الاصول معه
 (الهدى) من ذي الحليفة

وسلم من كان معه هدى فليقم على احرامه ومن لم يكن معه هدى فليحل فلم يكن معي
 هدى فحلت وكان مع الزبير هدى فلم يحل رواه مسلم وابن ماجه واسلم في رواية قد منا
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأت بالحج) قوله وجعلنا مكة بظهر اى جعلناها
 وراءنا وناو ذلك عند ارادتهم الذهاب الى منى قوله لا يخالطه شي به في من العمرة ولا
 القران ولا غيرهما قوله من ذى الحجة بكسر الحاء على الافصح قوله أرايت متعتها هذه
 اى أخبرني عن فسخنا الحج الى عمرتنا هذه التي غتتنا فيها بالجماع والطيب واللبس قوله
 امامنا هذا اى مخصوصة به لا تجوز في غيره أم لا بدأى جميع الاعصار وقد استدلل به هذه
 الاحاديث وما ياتي بعدها مما ذكره المصنف من قال انه يجوز فسخ الحج الى العمرة مرة
 لكل أحد وبه قال أحمد وطائفة من أهل الظاهر وقال مالك وأبو حنيفة والثمانية
 قال النووي وجهور العلماء من السلف والخلف ان فسخ الحج الى العمرة هو مختص
 بالصحابة في تلك السنة لا يجوز بعدها قالوا وانما مروا به في تلك السنة لاجتماع
 ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج واستدلوا بحديث أبي ذر
 وحديث الحرث بن بلال عن أبيه وسبأ بن وياقي الجواب عنهم ما قالوا ومضى قوله لا بد
 جواز الاعتراف في أشهر الحج أو الاقراران فهما جائزان الى يوم القيامة وأما فسخ الحج الى
 العمرة فمختص بتلك السنة وقد عارض الجمهورون للفسخ ما احتج به المانعون بأحاديث
 كثيرة عن أربعة عشر من الصحابة قد ذكر المصنف في هذا الباب منها أحاديث عشرة
 منهم وهم جابر وسراقة بن مالك وأبو سعيد وأسماء وعائشة وابن عباس وأنس وابن
 عمر والريبع بن - مرة والبراء وأربعة لم يذكر أحاديثهم وهم حفصة وعلي وقاطمة بنت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو موسى قال في الهدى وروى ذلك عن هؤلاء
 الصحابة بطوائف من كبار التابعين حتى صار منة ولا عنهم نقلا يرفع الشك ويوجب اليقين
 ولا يمكن أحد أن ينكره أو يقول لا يقع وهو مذهب أهل بيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ومذهب حبر الأمة وبجراد ابن عباس وأصحابه ومذهب أبي موسى الأشعري
 ومذهب امام أهل السنة والحديث أحمد بن حنبل وأهل الحديث معه ومذهب عبد الله
 ابن الحسن العنبري قاضي البصرة ومذهب أهل الظاهر انتهى واعلم ان هذه الاحاديث
 قاضية بجواز الفسخ وقول أبي ذر لا يصلح الاحتجاج به على انها مختصة بتلك السنة

وبذلك

أي من الميقات وفيه النسيب الى سوق الهدى من المواقيت ومن الاماكن

البيضة قال في الفتح وهي من السنن التي أغفلها كثير من الناس انتهى (ومنهم من لم يهتد فلما قدم النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم مكة قال للناس) في رواية عن عائشة رضي الله عنها انتمضي انه صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لهم ذلك
 بعد ان أهوا بذى الحليفة ~~كان~~ الذي تدل عليه الاحاديث في الصحابين وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما انه انما
 قال لهم ذلك في منى في سفرهم ودنواهم من مكة وهم يسرف كافي حديث عائشة أو بهد طوافه كافي حديث جابر وبحقل

تكرار الامر بذلك في الموضعين وان العزيمة كانت آخر احين امرهم بفسخ الحج الى العمرة (من كان منكم أهدي فانه لا يجل اشئ حرم منه) أي من أعماله (حق يقضى بجه) أن كان حاجا فان كان معتمرا فكذلك في الرواية الاخرى ومن أحرم بعمرة فلم يهد فليصل ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يجل حتى ينصرهديه (ومن لم يكن منكم أهدي فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصر) من شعر رأسه وانما لم يقل وليحلق وان كان أفضل ليبقى له شعر يحلقه في الحج فان الحلق في تحلل الحج أفضل منه في تحلل العمرة قال النروي معناه انه بفعل الطواف والسعي ٢٠٩ والتقديريه يرحل لا وهـ زاد دليل

على ان الحلق أو التقصير بذلك وهو الصحيح وقيل استباحة محظور (ولصل) أمر معناه الخبر أي صار حلالا فله فعل كل ما كان محظورا عليه في الاحرام ويقتل ان يكون أمراء الى الاباحة كقوله تعالى واذا لم تأم فاصطادوا والمراد فسخ الحج عمرة واقامها حتى يحل منها ويفعل ما كان عليه حراما قبل الاحرام (ثم ايل بالحج) أي يحرم في وقت خروجه الى عرفات لانه يهل عقب التحلل من العمرة ولذا قال ثم ايل فعبير بتم المقتضية للتراخي والمهلة (فن لم يجد هدبا) في ذلك المكان ويتحقق ذلك بان يعدم وجوده أو غيبه أو يبعد عنه لكن احتاج اليه لاهم من ذلك أو زاد على غن المثل أو كان صاحبه لا يريد به فينتقل الى الصوم كما هو نص القرآن (فليصم ثلاثة أيام في الحج) أي بعد الاحرام به والاولى تفديها قبل يوم عرفة لان الاولى فطره فيندب ان يحرم المتمتع العاجز عن الدم قبل سادس ذي الحجة

وبذلك الركب وغاية ما فيه انه قول مصابي فيما هو مسرح للاجتهاد فلا يكون حجة على أحد على فرض انه لم يعارضه غيره فكيف اذا عارضه رأي غيره من الصحابة كابن عباس فانه أخرجه عنه مسلم انه كان يقول لا يطوف بالبيت حاج الا حل وأخرج عبد الرزاق انه قال من جاءه هـ لا بالحج فان الطواف بالبيت يصير به الى عمرة ثناء أم أبي فقتل له ان الناس يشكرون ذلك عليك فقال هي سنة نبينهم وان رغبوا وكابى موسى فانه كان يفتي بجواز الفسخ في خلافة عمر كما في صحيح البخاري على ان قول أبي ذر معارض بصريح السنة كما تقدم في جوابه صلى الله عليه وآله وسلم اسرافة بقوله لا بد من اسأله عن منعه ثم تلك بخصوصها مشير اليها بقوله منعه من هذه فليس في المقام تمتد يد المانعين يعتد به ويصلح انصافه في قبالة هذه السنة المتواترة وأما حديث الحارث بن بلال عن أبيه فسيأتي انه غير صالح للفقه عليه على فرض انفراد فـ فكيف اذا وقع معارضا لاحاديث أربعة عشر مصابيا كلها صحيحة وقد أبعد من قال انها منـ وخصة لان دعوى النسخ تحتاج الى نصوص صحيحة متأخرة عن هذه النصوص وأما مجرد الدعوى فامر لا يجوز عنه أحد وأما ما رواه البراء عن عمر انه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أحل لنا المتعة ثم حرمها علينا فقال ابن القيم ان هذا الحديث لا سند له ولا متن اما سنده فما لا تقوم به حجة عند أهل الحديث وأما متنه فان المراد بالمتعة فيه متعة النساء ثم استدل على ان المراد بذلك باجماع الامة على ان متعة الحج غير محرمة وبقول عمر لو سمعت لتمتعت كما ذكره الاثر في سنته بقول عمر لما سئل هل ينهي عن متعة الحج فقال لا أبعد كتاب الله أخرجه عنه عـ عبد الرزاق وبه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل لا بد فانه قطع لوجه ورود النسخ عليها واستدل على النسخ بما أخرجه أبو داود ان رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى عمر بن الخطاب فشهد عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج وهو من رواية سعيد بن المسيب عن الرجل المذكور وهو لم يسمع من عمر وقال أبو سليمان الخطابي في اسناد هذا الحديث قال وقد اعقر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل موته وجوز ذلك اجماع أهل العلم ولم يذكروا فيه خلافا انتهى اذا تقرر ذلك هذا علمت ان هذه السنة عامة لجميع الامة وسـ يأتي في آخر هذا الباب بقية متممات الطائفتين وقد اختلف هل الفسخ على

٢٧ نيل ح ويمتنع تقديم الصوم على الاحرام كذا في القسطلاني قال في السيل للشوكاني والمراد انها تصام في أيام الحج أو مع أعمال الحج انتهى (وسبعة اذا رجع الى أهله) يملكه أو يمكن توطن به بركة ولا يجوز صومه في توجهه الى أهله لانه تقديم لعبادة البدنية على وقتها ينشأ بتتابع الثلاثة والسبعة وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الحج (عن المسور) بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو (ابن مخزومة) بفتح الميم وسكون الهمزة المجرمة وفتح الراء أمه عاتكة أخت عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري وكان مولده بعد الهجرة بسنتين وقدم المدينة

بعد الفتح سنة ثلاث ابن سنان قال البغوي حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث وحديثه عنه صلى الله عليه وآله وسلم في خطبة على بنت أبي جهل في العيص وغيرهما وقع في بعض طرقه عند مسلم سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما محتم وهو هذا يدل على أنه ولد قبل الهجرة لأنهم سموا طبة قوا إلى أنه ولد بعد هجرة أول بعضهم أن قوله محتم من الحلم بالكسر لأن الحلم بالضم يريد أنه كان عاقلا ضابطا لما يتعمده وفيه بعد وتوفي في حصار ابن الزبير الأول أصابه حجر من جارة المنجنيق وهو صلى الله عليه وسلم فقام خمسة أيام ومات يوم أفي ٢١٠ نجي يزيد بن معاوية سنة أربع وستين لاني سنة ثلاث وسبعين

لأن ذلك الحصار كان من الجحاح وفيه قتل ابن الزبير ولم يبق المسور إلى هذا الزمان (ومروان) ابن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي ابن عم عثمان رضي الله عنه وكان في خلافة ولده بعد الهجرة تسنتين وقيل بأربع وقال ابن أبي داود كان في الفتح عيرا وفي حجة لوداع أمكن لا أدري أجمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئا أم لا قال في الإصابة ولم أرم جرهم بعجته فسكانه لم يكن حينئذ عيرا ومن بعد الفتح أخرج أبوه إلى الطائف وهو - فلم يثبت له أزيد من الرؤيا وأرسل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفرة البخاري بالسور بن مخزومة في روايته عن الزهري عنهما في قصة الحديبية وفي بعض طرقه عنده أنه ما روى ذلك من بعض العصابة وفي أكثرها أروى - لا الحديث وروى مروان الخلافة سنة أربع وستين ومات في رمضان سنة خمس وله ثلاث أو إحدى وستون سنة قال في التقریب ولم يثبت

جهة الوجوب أو الجواز فل بعض إلى أنه واجب قال ابن القيم في الهدى بعد أن ذكر حديث البراء الأتي وغضبه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمأ بقوله ما أمرهم به من الفسخ ونحن نشهد الله علينا أن لا نأمر من أجمع لأينا فرضا عليه بنا فنهضه إلى عمرة فنادى من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأتبعه بالمرء فوالله ما نسخ هذا في حياته ولا بعده ولا مع حرف واحد يعارضه ولا خص به أصحابه دون من بعدهم بل أجرى الله على لسان سراقته أن سأل هل ذلك مختص بهم فأجابهم بذلك كثر لا بد لا بد فنادى ما يقدم على هذه الأحاديث وهذا الأمر المؤكد الذي غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من خالفه انتهى والظاهر أن الوجوب رأى ابن عباس لقوله فيما تقدم أن الطواف بالبيت يصير لي عمرة شاه أم أبي (وعن الأسود عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا نرى إلا أنه الحج لما قدمنا تطونا بالبيت وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن ساقا لهدى أن يحل فحل من لم يكن ساقا ونسأله لم يسكن فالحان قالت عائشة فحقت فلم أطف بالبيت وذكرت قصته متفق عليه وعن ابن عباس قال كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجزرا فجوروا الأرض ويجعلون الحرم صفروا يقولون أذا برأ الدبر وعنا الأثر وانسلخ صدر حلت للعمرة لمن اعتمر فقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج فامرهم أن يجعلوها عمرة ففعلوا ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله أي الحل قال حل كله متفق عليه وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه عمرة استعنا بها فإن لم يكن عنده هدى فليصل الحل كله فإن العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة رواه أحمد - ومروان - ودروالساقي - وعنه أيضا أنه سئل عن منعة الحج فقال أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع وأهله فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أجعلوا أهلا لكم بالحج عمرة إلا من قلدا الهدى طفتنا بالبيت وبالصفاء والمروة وآتينا الساء ولبنا الشيا وبقال مر قلدا الهدى فإنه لا يحل له حتى يافع الهدى محله ثم أمرنا عتبة لقروية أن تنزل بالحج وإذا فرغنا من المناسك جئنا طفتنا بالبيت وبالصفاء والمروة ففدتم بجنائنا الهدى كما

له صحبة وقال الحافظ صني الدين الساعدي في الخلاصة لا يصح له سماع روى عن عثمان وعلى وعنه قال

أبو عبد الملك ومسلم بن سعد أكبر منه في صحيح البخاري استولى على مصر والشام ومات بدمشق سنة خمس وستين (قالا) أي المور ومروان (خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة) زمن الحديبية (في بضع عشرة مائة من أصحابه) والبدع بكسر الباء وقد تنفع ما بين الثلاث إلى التسع (حتى إذا كانوا بذى الحليفة) ميقات أهل المدينة المشهور (قلدا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ظاهره الهدى (وأمره) وعند الدار فطاف به صلى الله عليه وآله وسلم ساق يوم الحديبية

سبعة من بدنة من سبعة رجل (وأحرم بالعمرة) ويؤخذ منه ان السنة لم يرد القسك ان يشعروا بقلبه عند الاحرام من الميقات وهل الافضل تقديم الاشعار او التقليد قال في الروضة صح في الاول خبر في صحيح مسلم وصح في الثاني من فعل ابن عمر وهو المنصوص وزاد في المجموع ان المأوردى حكي الاول عن أصحابنا كاهنهم ولم يذكر فيه خلافا في هذا الحديث مشروعية الاشعار فائدة الاعلام بانهم اصارت هدايتهم بها من يحتاج الى ذلك وحتى لو اختلفت بغيرها تميزت اوضحت عرفت أو عطيت هرفها المساكين بالعلامة فأكارها مع ما في ذلك من تعظيم شعار الشرع ٢١١

قال تعالى فما استيسر من الهدى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم الى امصاركم رواه البخاري) قوله ولا ترى الا انه الحج في اقط لم ولم ولا تذكر الا الحج وظاهر هذا ان عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا محرمين بالحج وقد تقدم قولها فنامن أهل بعمرة ونامن أهل بالحج والعمرة ونامن أهل بالحج فيحتمل انها ذكرت ما كانوا يعتادونه من ترك الاعتمار في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون الا الحج ثم بيناهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجوه الاحرام وجوز لهم الاعتمار في أشهر الحج قوله ونساؤه لم يقن أي الهدى قوله وذكر قصتها وهي كافي البخاري وغيره فلما كانت ليلة المصيبة قالت يا رسول الله يرجع الناس بحجة وعمرة وأرجع أنا بحجة قال وما طقت ايامي قدمه مائة قلت لا قال فاذهبي مع اخيك الى التنعيم فاهلي بعمرة ثم موعدك كذا وكذا فقالت مصيبة ما أراي الا حاسبتهم قال عقر احلقا أو ما طقت يوم النحر قالت قلت بلى قال لا بأس اشري قالت عائشة فلقيني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مصعد من مكة وأنا منهيطة عليها أو أقام مصعدة وهو منهيط منها قوله من أجبر الفجور هذامن أباطيهاهم المستندة الى غير اصل كسائر اخواته اقول ويجعلون المحرم صفر قال في الفتح كذا هو في جميع الاصول من الصحاح قال النووي كان ينبغي أن يكتب بالالف ولكن على تقدير ذنبا لا بد من قرأته منه وباللانه مصروف بلا خلاف يعني والمشهور في اللغة الربعة كتابة المنصوب بغير الف لا يلزم من كتابته بغير الف أن لا يصرف فيقرأ بالالف وسببه عياض الى نفي الخلاف فيه لكن في المحكم كان أبو عبيدة لا يصرفه فتبيل لا يمنع الصرف حتى يجمع عاتان فاهما قال المعرفة والساعة وفسره المظفرى بأن مراده بالساعة زمان والازمنة ساعات والساعات مؤنثة انتهى وانما جعلوا المحرم صفر لما كانوا عليه من النسي في الجاهلية فكانوا يسمون المحرم صفرا ويحلقونه ويؤخرون تحريم المحرم ثلثا يتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمة يضييق عليهم فيها ما يعتادون من المقابلة والغارة والنهب فضلاهم الله عز وجل في ذلك فقال انما النسي زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا واخوله اذبرا الأبر بفتح الدال المهملة والواو حدة أي ما كان يحصل بظهور الابل من الحمل عليها ومشقة السفر فانه كان يبرأ عند انصرافهم من الحج قوله وعفا الاثر أي اندرس أثر الابل وغيره أي هار يهمل أثر الدبر المذكور وهذه اللفاظ تقرأ

وحثا غير عليه وأبعد من منع من الاشعار واعتل باحتمال انه كان مشروعا قبل النهي عن المثلة قال النسخ لا يصار اليه بالاحتمال بل وقع الاشعار في حجة الوداع وذلك بعد النهي عن المثلة بزمان قاله في الفتح (عن عائشة رضي الله عنها انه بلغها ان ابن عباس رضي الله عنهما يقول من أهدى هديا أي بعث الى مكة حرم عليه ما يحرم على الحاج) من محظورات الاحرام (حتى ينصرف هديه) قالت عائشة ليس كما قال ابن عباس أما نلت فلان هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي فيه رفع مجازان تكون أرادت انما افتلت بأمرها ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه) الثمر يقنين (ثم بعث بها) أي بالبدن الى مكة (مع أبي) بكرا صديق رضي الله عنه لما حج بالناس سنة تسع قال ابن التين أرادت عائشة بذلك علها بجميع النصة (فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء) أحله الله حتى نحر الهدى) وقد

وافق ابن عباس جماعة منهم ابن عمر وقيس بن سعد وعلي وعمر والنخعي وعطاء بن سبرين وآخرون قالوا من أرسل الهدى وأقام حرم عليه ما يحرم على المحرم وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وآخرون لا يصير بذلك محرما الى ذلك صار فقهاء الامصار وجه الاولين ما رواه البخاري وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت فيه من جيبه حتى أخرجه من رجليه وقال اني أمرت يدي التي بعثت بها ان تنل اليوم وتشعر على مكان كذا فلبست قبضي ونسيت فلم أكن أخرج قبضي من رأبي لكن قال في الفتح وهذا الوجه فيه انه فاسناده انتهى قال الشوكاني

في السبل واحد. حديث ابن جابر أخرجه معناه أحمد. ومن طريقه ينفرد رجال الصحيح وأخرجه أيضا البزار ويخالفه ما ثبت في الصحيحين وغيره. من حديث عائشة ويمكن الجمع بتعدد القصة ويؤيد ذلك ما أخرجه النسائي من حديث جابر أنهم كانوا إذا كانوا حاضرين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بعث الهدي فمن شاء أحرم ومن شاء ترك وقد كان ابن عمر وابن عباس يهتنان بالهدي ويمسكان عما يمسك عنه المحرم انتهى قال ابن التين خالف ابن عباس في هذا جميع القتها واحتجت عائشة بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٢١٢ وما روي في ذلك يجب أن يشار إليه وأهل ابن عباس رجع عنه

اتهم وقد ذهب سعيد بن المسيب إلى أنه لا يجتنب شيئا مما يجتنبه المحرم إلا الجماع ليله جمع وسنده صحيح وجاء عن الزهري ما يدل على الأمر استقر على خلاف ما قال ابن عباس قال لما بلغ أناس قول عائشة أخذوا به وزكوا فتوى ابن عباس وذهب جماعة من الفقهاء إلى أن من أراد ذلك ما رجع بدليله الهدي محرما حكاه ابن المنذر عن الثوري وأحمد وأما ما قال وقال أصحاب الرأي من ساق الهدي رأم البيت ثم قلد وجب عليه الأضحية وقال الجمهور لا يبرئ بتلبيد الهدي محرما ولا يجب عليه شيء قال في الفتح وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما أفتى به قياسا للتولية في أمر الهدي على المباشرة فينت عائشة أن هذا القياس لا اعتباره في مثاله هذه السنة الطاهرة وفي الحديث من التواء تناول النبي الكبير بنفسه وإن كان لمن يكفيه إذا كان معهم به ولا سيما ما كان من إقامة

ساكنة الرأه لا راد الصبح ووجه تعليل جواز الاعتقاد بانسلاخ صفر مع كونه ليس من أشهر الحج أنهم لما جملوا المحرم صفرا وكانوا لا يستقرون في بلادهم في الغالب ويبرأ دبر بلهم إلا عند انسلاخه الملقوه بأشهر الحج على طريق التسمية وجعلوا أول أشهر الأضحية المحرم الذي هو في الأصل صفر والعمره عند هم في أشهر الحج قوله قال حل كله أي الحل الذي يجوز معه كل محظورات الأضحية في الوطء للنساء قوله هذه عمره استتمت مناسبا هذا من مذهب من قال أن حجهم صلى الله عليه وآله وسلم كان تمتعا ونأوله من ذهب إلى خلافه بأنه أراد به من تمتع من أصحابه كما يقول الرجل الرئيس في قومه فعلمنا كذا وهو لم يشر ذلك وقد تقدم الكلام على حجهم صلى الله عليه وآله وسلم قوله فان العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة قيل معناه سقط فعلها بالدخول في الحج وهو على قول من لا يرى العمرة واجبة وأما من يرى أنها واجبة فقال الثوري قل أصحابنا وغيرهم فيه تفسير أن أحدهما معناه دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج إذا جمع بينهما بالقرآن والثاني معناه لا بأس بالعمره في أشهر الحج قال الترمذي هذا قال الشافعي وأحمد وأما ما روي في هذه الأحاديث من أدلة القائلين بالفسخ وقد تقدم البحث في ذلك (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بات بذي الحليفة حتى أصبح ثم أهل بحج وعمره وأهل الناس به ما فلما قدمنا أمر الناس فحلوا في كان يوم التروية أهلوا بالحج قال وقرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعبادته يومئذ ما وذهب بالمدية كبشين أمهين رواه أحمد والبخاري وأبو داود وعنه ابن عمر قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة واجه به مهاجرا بالحج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاء أن يحجها عمره الأمن كان معه الهدي قالوا يا رسول الله أيروح أحدنا إلى منى وذكره ينفرد بها قال نعم وسطعت الجمار رواه أحمد) حديث ابن عمر هذا قال في مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح وهو في الصحيح باختصار وهو من أحاديث النسخ التي قال ابن القيم كلها صحيح وهو أحد الأحاديث التي قال أحمد بن حنبل أن عنده في النسخ أحد عشر حديثا أحاديث بذي الحليفة حتى أصبح فيه استصحاب البيت بمقتضى الأضحية قوله وأهل الناس به ما فيه استصحاب أن تكون تلبية الناس بعد تلبية أمير القوم ولقظ أبي داود

الشرايع وأمر النيابة رفيه تعقب بعض العلماء على بعض ورد الاجتهاد بالنص وإن الأصل في أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم التامس به حتى تثبت الضرورية وهذا الحديث أخرجه البخاري في الوكالة ومسلم رآه في الحج (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وهدي عنها) أي بعث إلى مكة مرة وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والشافعي وابن ماجه في الحج (وفي رواية عنها) صلى الله عليه وآله وسلم قلد الغنم وأقام في أهل حلالا) وفي رواية عنها كنت أقتل قلائد أقيم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فبعت بها أي إلى مكة ثم يمكث أي

بالمدينة حلالا وقد احتج الشافعي بهذا على ان الغنم تقلد ذبها قال أحمد والجمهور خلاف لما ثبت وأبي حنيفة حيث منعه لانها تضعف عن التقليد قال عياض المعروف من مقتضى الرواية انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يهدي البدن لقوله في بعض الروايات قلدا وأشعرو في بعضهم الم يحرم عليه شيء حتى نحر الهدي لان ذلك انما يكون في البدن وانما الغنم في رواية الاسود هذه ولا تفرادهما نزات على حذف مضاف أي من صوف الغنم كما قال في الاخرى من عهن والعهن الصوف لكن جاء في بعض روايات حديث الاسود هذا كما نقله الشافعي وهذا يرفع التأويل انتهى ٢١٣

قال أبو عبد الله الا بي وأحاديث الباب ظاهرة في تقليد الغنم انتهى وقال المنذري والاعلال بتفرد الاسود عن عائشة ليس بهالة لانه ثقة حافظ لا يضره التفرد وقد وقع الاتفاق على انه لا يضره تفرد الاسود عن عائشة لا يضره لا يظهر فيها شيء من شعرها وصوفها فتقلد بما لا يضر عنها كالحيوط المفتولة ونحوها قال ابن المنذر انكر مالك وأصحاب الرأي تقليدها زاد غيره وكانهم لم يسمعهم الحديث ولم يجد له من حجة الا قول بعضهم انها تضعف عن التقليد وهي حجة ضعيفة (وفي رواية عنها قالت قتلت الهدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم القلائد قبل ان يحرم) ولنظ الهدي شامل للغنم وغيرها فالغنم فرد من افراد ما يهدي وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم أهدى الابل وأهدى البقر فمن ارعى اختصاص الابل بالتقليد فعليه البيان (وفي رواية قتلت قلائدها) أي البدن والهدايا وفي رواية انها قتلت تلك القلائد وزاد مسلم فأصبح فينا حلالا

ثم أهل الناس به ما قوله فلو أي أمر من فسخ الحج الى العمرة ممن كان معه أن يحل من عمرته قوله يوم التروية هو اليوم الثامن من ذي الحجة كما تقدم قوله قياما فيه استحباب نحر الابل فائمه قوله وذبح بالمدينة كبش فيه مشروعية الاضحية وسما في الكلام عليه ان شاء الله تعالى ويأتي ان شاء الله تعالى تفسير الاملح قوله وذبحه بقطر من ياقبه إشارة الى قرب العهد بوطء النساء وفيه دليل على جواز استعمال الكلام في المبالغة قوله وسطعت الجمار في رواية لابن أبي شيبة عن أسماء بنت أبي بكر ما نقله جماعة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجاجا فحمله لنا هامة فحللنا الاحلال كله حتى سطعت الجمار بين الرجال والنساء والمرأة منهم تبخر واوا البخور ونوع من أنواع الطيب (وعن الربيع ابن سبرة عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اذا كان بعسفان قال له سراق بن مالك المدلجي يا رسول الله انظر لنا قضاء قوم كانوا ولدوا اليوم فقال ان الله عز وجل قد أدخل عليكم في حجكم عمرة فادأقدهم في تطوف بالبيت وبين الصفا والمروة وقد حل الامن كان معه هدي رواه أبو داود وعنه البراء بن عازب قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قال فاحرمنا بالحج فلما قدمنا مكة قال اجعلوا حجكم عمرة قال فقال الناس يا رسول الله قد أحرمنا بالحج كيف نجعلها عمرة قال انظروا ما أمركم به فافعلوا وردوا عليه الدول غضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة وهو غضبان فرأت الغضب في وجهه فتأملت من أغضبك أعصبه لله قال ومالي لا أعضب رأيا امر بالامر ولا أتبع رواه أحمد وابن ماجه الحديث الاول سكت عنه أبو داود ورجال رجال الصحيح والمنذري والحديث الثاني أخرجه أيضا أبو يعلى ورجال رجال الصحيح كما قال في مجمع الزوائد وهو من الاحاديث في الفسخ التي صحها أحمد وابن اقيم قوله بعسفان قرية بين مكة والمدينة على نحو مرحلتين من مكة قال في الموطأ بين مكة وعسفان أربع برد قوله قض لنا قضاء قوم كانوا ولدوا اليوم أي أعلناء لم قوم كانوا ولدوا الآن وفي رواية لابي داود كانوا ولدوا اليوم أي كانوا ولدوا عليك الآن قوله الامن كان معه هدي يعني فانه لا يحل حتى يبلغ الهدي محله قوله فغضب استدله من قال بوجوب الفسخ لان الامر لو كان أمرا ندب لكان المأمور بخير بين فعله وتركه ولما كان يغضب رسول الله

بأني ما يأتي الحلال من أهله (من عهن) أي صوف رأ أكثر ما يكون مصبوغا يكون أبلغ في العلامة (كان عندي) وفيه رد على من قال تكرم القلائد من الاوبار واختار ان يكون من نبات الارض وهو منقول عن ربيعة ومالك قال ابن التين لعله أراد انه الاول مع القول بجواز كونهم امن الصوف ونقل ابن فرحون في مناسكه عن ابن عبد السلام انه قال والمذهب ان ما تنبت الارض مستحب على غيره وقال ابن حبيب يقاتلهما شافعي (عن علي رضي الله عنه قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أتصدق بجلال البدن التي نحررت ويجلدها) وفي هذا الحديث وأمناله استحب ب تجليل البدن والتصدق به لان الجمل

وقال عباس عن العلماء ان التحليل يكون بعد الاشعار لا يسلط بالدم وان نشق الجلال عن الاسعة ان كانت فمما اقلية فان كانت نفيسة لم تشق قال صاحب الكواكب وفيه انه لا يجوز بيع الجلال ولا جلود الهدايا والضحايا كما هو ظاهر الحديث اذا الامر حقيقة في الوجوب انتهى وتعبه في الالامع فقال فيه نظر فذلك مسيئة فاعل لا لفظ امر انتهى وهذا الحديث أخرجه في الحج ايضا وكذا مسلم وابن ماجه قال في الفتح وفي هذه الاحاديث استنباط التقليد والاشعار وغير ذلك يعني التحليل والتصدق بالجلال وذلك يقتضي ان

٢١٤

الصالح غير الفرض أفضل من اظهاره فاما ان يقال ان أفعال الحج مبنية على الظهور كالاحرام والطواف والوقوف فكان الاشعار والتقليد والتحليل كذلك فيخص الحج من عموم الاخفاء واما ان يقال لا يلزم من التقليد والاشعار والتحليل اظهار العمل الصالح لان الذي يهديه يمكنه ان يهديه من يهديها ويشعرها ويحلبها ولا يقول انها القلان فيحصل سنة التقليد وغيره مع كتمان العمل وأبعد من استدلال ذلك على ان العمل اذا شرع فيه صار فرضا واما ان يقال ان التقليد جعل عملا لكونه مادي حتى لا يطمع صاحبها في الرجوع فيها (عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) سنة عشر من الهجرة (لخمس بقين من ذي القعدة) ومعنى ذلك لانهم كانوا بعدهم عن القتال وقواها خمس بقين يقتضي أن تكون فاتته بعد انقضاء الشهر ولو فاتته

صلى الله عليه وآله وسلم عند مخالفتها لانه لا يقض الا لانتهاز حرمته من حرمان الدين لا مجرد مخالفة ما أرتد اليه على جهة الذنب ولا سيما وقد قالوا له قد أحرمتنا بالحج كيف نجعلها عمرة فقال لهم انظروا ما أمركم به فافعلوا فان ظاهرها هذا ان ذلك أمر حتم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كان أمر بذلك لبيان الافضل أو لقصد الترخيص لهم بينهم بعد هذه المراجعة ان ما أمرتكم به هو الافضل أو قال لهم اني أردت الترخيص لكم والتخفيف عنكم (وعن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن الحرث بن بلال عن أبيه قال قال رسول الله فسخ الحج لما خصه أم للناس عامة قال بل لنا خاصة رواء الخمسة اذا تم ذى وهو بلال بن الحرث المزني وعن سليم بن الاسود ان أباه كان يقول فممن حج ثم فسخها بعمرة لم يكن ذلك الا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواء أبو داود ومسلم والنسائي وابن ماجه عن ابراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر قال كانت المنعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة قال أحمد بن حنبل حديث بلال بن الحرث عندي ليس يثبت ولا أقول به ولا يعرف هذا الرجل يعني الحرث بن بلال وقال أرايت لو عرف الحرث بن بلال الا أن احدهم عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرون ما يرون من الفسخ أين يقع الحرث بن بلال منهم وقال في رواية أبي داود ليس يصح حديثي أن الفسخ كان لهم خاصة وهذا أبو موسى الأشعري يفتي به في خلافة أبي بكر وشطرا من خلافة عمر قت وبنه لما قاله قوله في حديث جابر بل هي ثلاث وحديث أبي ذر موقوف وقد خالسه أبو موسى وابن عباس وغيرهما) أما حديث بلال بن الحرث ففيه ما تشبه المصنف عن أحمد وقال المنذري ان الحرث يشبه الجهول وقال الحافظ الحرث بن بلال من ثقات التابعين وقال ابن القيم نحن نشهد بالله ان حديث بلال بن الحرث هذا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو غلط عليه قال ثم كيف يكون هذا ثابتا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عباس يفتي بخلافه ويأظر عليه طول عمره بمنهم من الخاص والعام وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يتوافروا ولا يقول له رجل واحد منهم هذا كان مختصا بنا ليس لغيرنا انتهى وقد روى عن عثمان مثل قول أبي ذر في اختصاص ذلك بالعبادة واكتفى بما جبهنا مخالفان

قبله اقات ان بقين (الزري) بضم النون أي لا تظن (الالحج) أي حين خروجهم من المدينة أو لم يقع للمروى في نفوسهم الا ذلك لانهم كانوا لا يعرفون العمرة في أشهر الحج (فلما دونوا) قرينا (من مكة) أي بسرف كما جاء عنها أو بعد طوافهم بالبيت وسعيهم كما في رواية جابر ويحتمل تكريره الامر بذلك مرتين في الموضعين وأن العزيمة كانت آخر حين أمرهم بفتح الحج الى العمرة (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف) بالبيت (وسعى بين المنارة والمروة أن يحل) أي يصير حلالا بأن يتمتع (تقدم) هذا الحديث (وفي هذه الرواية زيادة) وهي قالت عائشة (فدخل)

تسببنا الله قول (عليه السلام) ما هذا قال نحر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عن أزواجه) عبر في الترجمة
 باللفظ الذبح وفي الحديث باللفظ النحر إشارة إلى رواية سليمان بن بلال بلفظ فقلت ما هذا فقيل ذبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عن أزواجه ونحر البقرة جازعاً عند العلماء يمكن الذبح مستحب لقوله تعالى إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة واستفهام عائشة
 عن النبي لما دخل به عليها استدله الموقوف لقوله بغير أمر من لأنه لو كان الذبح بعلمها لم يحتاج إلى الاستفهام لكن ذلك ليس دافعا
 لاحتمال أن يكون تقدم علمه بذلك فيكون وقع استدثانهم في ذلك ٢١٥ لكن لما أدخل العلم عليها احتمل أن

يكون هو الذي وقع الاستدثان
 فيه وان كان غير ذلك
 فاستفهمت عنه ذلك قاله
 في الفتح وقال النووي هذا محمول
 على أنه استدثانهم لان المتضمنة
 من الغير لا تجوز الا باذنه وقال
 البرماوي وكان البخاري عمل بأن
 الأصل عدم الاستدثان قال ابن
 بطال أخذ بظاهر هذا الحديث
 جماعة فأجازوا الاشتراك
 في الهدى والافضية ولا جهة فيه
 لأنه يحتمل أن يكون عن كل
 واحدة بقرة وأما رواية يونس
 عن الزهري عن حمزة عن عائشة
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم نحر
 عن أزواجه بقرة واحدة فقد
 قال الاسماهيلي تفرد يونس بذلك
 وخالفه غيره انتهى قال في الفتح
 ورواية يونس أخرجهما النسائي
 وأبو داود وغيرهما ويونس ثقة
 حافظ وقد تابعه معمر عند النسائي
 أيضا واقتضاه أصرح من لفظ
 يونس قال ما ذبح عن آل محمد
 في حجة الوداع الا بقرة وللنسائي
 عن أبي هريرة قال ذبح رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم

لأمروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ذلك لا بد من بعض الرأي وقد جعل ما قاله
 على محامل أحدها أنه ما أراد اختصاص وجوب ذلك بالصحابة وهو قول ابن تيمية
 حفيد المصنف لا مجرد الجواز والاستصحاب فهو للائمة إلى يوم القيامة وثانيها أنه ليس
 لاحد بعد الصحابة أن يتدنى بها قارناً ومفرداً بلا هدى يحتاج معه إلى الفسخ ولكن
 فرض عليه أن يفعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو التمتع لمن لم يبق
 الهدى والقرآن لمن ساقه وليس لاحد بعدهم أن يحرم بحجة مفردة ثم يفسحها ويجمعها
 متعة وإنما ذلك خاص بالصحابة وهذا انهم لان يعارضان ما حمل المانعون كلامهما
 عليه من أن المراد أن الجواز يختص بالصحابة إذ لم يكن الثاني منهم ما مراد الله وحمدا
 واجتاز عليه وأقل الأحوال أن يكونا مساويين له فتسقط معارضة الأحاديث
 العديدة به وأما ما في صحيح مسلم عن أبي ذر من أن المتعة في الحج كانت لهم خاصة فبرده
 اجتماع المسائل على جوازها إلى يوم القيامة فإن أراد ذلك منعة الفسخ ففيه تلك
 الاحتمالات ومن جملة ما احتج به المانعون من الفسخ أن مثل ما قاله عثمان وأبو ذر
 لا يقال بالرأي ويحجب بأن هذا من موطن الاجتهاد ومما للرأي فيه مدخل على أنه قد
 ثبت في الصحاح عن عمران بن حصين أنه قال تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ونزل القرآن فقال رجل برأيه ما شاء فهو ذانصر يحج من عمران أن المتع من التمتع بالعمرة
 إلى الحج من بعض الصحابة أثناءه ومن محض الرأي فكأن المنع من التمتع على العموم
 من قبيل الرأي كذلك دعوى اختصاص التمتع الله من أعني به الفسخ بجماعة
 مخصوصة ومن جملة ما تمسك به المانعون من الفسخ حديث عائشة المتقدم حيث قالت
 نحر جماعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فنامن أهل بعرة ومنامن
 أهل بجمع حتى قدمنا مكة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحرم بعرة ولم يهد
 فليحل ومن أحرم بعرة وأهدى فلا يحل حتى يضره هديه ومن أهل بجمع فليتم حجه وهذا
 لفظ مسلم وظاهره أنه لم يأمر من حج مفرداً بالفسخ بل أمره بإتمام حجه وأجيب عن ذلك
 بأن هذا الحديث غلط فيه عبد الملك بن شعيب وأبو شعيب وأبو جده الميت أو شيخه عقيل
 فإن الحديث رواه مالك ومعمر والناس عن الزهري عنهم ويؤيدون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم أمر من لم يكن معه هدى إذا طاف وسعى أن يحل وقد خاف عبد الملك جماعة

عن حمزة عن أنس بن مالك في حجة الوداع بقرة يمين صحبه الله كما وهو شاهد قوي لرواية الزهري وأما ما رواه عمار الذهبي عن
 عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت ذبح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم حجة الوداع بقرة أخرجه
 النسائي أيضا فهو شاهد مخالف لما تقدم وقد رواه البخاري في الاضاحي ومسلم أيضا من طريق ابن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم
 بإفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نسائه بالبقرة ولم يذكر ما رواه عمار الذهبي وأخرجه مسلم أيضا من طريق
 عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الرحمن ابن بلافظ أنه هدى بديل ذهبي والظاهر أن التصرف من الرواية لأنه ثبت في الحديث ذكر

النهر فحمله بعضهم على الاضحية فان رواية أبي هريرة - سر يهتفي ان ذلك كان عن اعقر من نسائه فقويت رواية من زواه بلقظ
أهدى وتبين انه هدى القمتع فليس فيه حجة لما لا في قوله لانها ياعلى أهل منى وتبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك
في الهدى والاضحية واستدل به على ان الانسان قد يلحقه من كل غير ما عمل عنه بغير أمره ولا علمه وفيه جواز الاكل من
الهدى والاضحية (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان ينحر) هديه (في المنى) يعني منحر رسول الله صلى الله عليه وآله وآله
(وسلم) وفي كاه المنى فليس في ٢١٦ تخصيص ابن عمر بمنحره صلى الله عليه وآله وسلم دلالة على انه من

الناسك لكنه كان شديدا لاتباع
للسنة نعم في منحره صلى الله عليه وآله
وآله وسلم فضله على غيره قال
ابن التين منحر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عند الجرة الاولى
التي تلي المسجد المشهور وهذا
الحديث أخرجه مسلم من حديث
جابر وانظروا نحرته ههنا ومنى
كاه المنى فأنحروا في رحلكم
وهذا ظهر ان منحره صلى الله
عليه وآله وسلم لم يكن في مكان وقع
عن اتفاقه لشيء يتعلق به ذلك
ولكن كان ابن عمر شديدا لاتباع
وعن عطاء كان ابن عمر لا ينحر
الا به في وسكى ابن بطال قول
مالك في النحر بمعنى لتعاج والنحر
بمعنى للمعتمر وطال في تقرير
ذلك وترجيحه ولا خلاف
في الجواز وان اختلف في الاصل
(وعنه) أي عن ابن عمر
(رضي الله عنه انه رأى رجلا)
لم يسم (قد أناخ بدته) أي بركها
حال كونه (ينحرها) يعني (قال)
ابن عمر (بعثها) أي أثرها حال
كونها (قياما) مصدرا في
قائمة أي معقولة اليسرى رواه

من الحفاظ فرووه على خلاف ما رواه قال في الهدى بعد ان ساق الروايات المخالفة
لرواية عبد الملك فان كان محفوظا يعني حديث عبد الملك فيتعين ان يكون قبل الامر
بالاحلال وجعله مرة ويكون هذا أمرا زائدا قد طرأ على الامر بالانعام كما طرأ على
التخصيص بين الافراد والتمتع والقران ويتعين هذا ولا بد واذا كان هذا فافسح للامر
لنسخ والامر بالنسخ فافسح للاذن في الافراد فافسح لقطع ما فانه بعد ان أمرهم بالحل
لم يأمرهم بنقيضه والبقاء على الاسرار الاول وهذا باطل قطعاً فيتعين ان كان محفوظاً
ان يكون قبل الامر لهم بالنسخ لا يجوز غير هذا البتة انتهى ومن متكاتفهم ما في
لفظ ما لم من حديث عائشة انها قالت فاما من أهل بعرة فحل وأما من أهل بجمج أوجع
بين الحج والعمرة فلم يحل حتى كان يوم النحر وأجيب بأن هذا من حديث أبي الاسود
عن عروة عنها وقد أنكره عليه الحفاظ قال أحمد بن حنبل بعد ان ساقه ايش في هذا
الحديث من المحجب هذا خطأ فقات له الزهري عن عروة عن عائشة بخلافه قال نعم
وهشام بن عروة وقد أنكره ابن حزم وأنكره - حديث يحيى بن عبد الرحمن بن ساطب عن
عائشة بنحوه عندهم لم وقال لا خفاء في نكارة حديث أبي الاسود ووهنه وبطلانه
والحجب كيف جاز على من رواه قال وأسلم الوجوه للمدنيين المذكورين عن عائشة ان
يخرج روايتهم على ان المراد بقولها ان الذين أهلوا بجمج أو بجمج وعمرة لم يحلوا انما عانت
بذلك من كن معهما الهدى لان الزهري قد خالفهما ما هو وأحفظ منهما وكذلك خالفهما
غيره ممن له مزيد اختصاص بمائنة ثم ان حديثهم ما موقوفان غير مسندين لانهم ما انما
ذكر اعنا فعل من فعل ما ذكر دون ان تذكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم
ان لا يحلوا ولا حجة في أحد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل هو صرح ما ذكره وقد صرح أمر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لا هدى معه بالفسخ فتقضى المأمورون بذلك ولم يحلوا
لكانوا عصاة لله وقد أعادهم الله من ذلك وبراهم منه قال فثبت يقيناً ان حديث
أبي الاسود ويحيى انما عني فيه من كان معه هدى وهكذا جاءت الاحاديث الصحاح بأنه
صلى الله عليه وآله وسلم أمر من معه الهدى بأن يجمع بين الحج والعمرة ثم لا يحل - حتى يحل
منها جميعاً ومن جملة ما تمسك به المانعون من النسخ انه اذا اختلف الصحابة ومن
بعدهم في جواز النسخ فالاحتياط يقتضي المنع منه صيانة للعبادة وأجيب بأن

أبو داود بسنا - صحيح على شرط مسلم وقيل معنى ابعثها أقها (متبينة) نصب على الحال من الاحوال الاحتياط
المتداخلة أو المترادفة (سنة محمد صلى الله عليه وآله وسلم) وقول الصحابة من السنة كذا امر فروع عند الشيخين لاحتجاجهما
بهذا الحديث في صحيحهما وأخرجه أيضاً مسلم وأبو داود والنسائي في الحج (عن علي رضي الله عنه قال أمرني النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ان أقوم على البدن) وكانت مائة وفي حديث جابر الطويل عندهم لم انه صلى الله عليه وآله وسلم نحر منها
ثلاثاً وستين بدنة ثم أعطى علياً فبخر ما غبر وأبكر في هديه (ولا أعطى علياً شيئاً) أجرة (جزراً) بكسر الجيم اسم للفعل

يعنى عمل الجزاء وجوزاين التين ضمها وهو اسم للسوايق فان سمحت الرواية بالضم جازان يكون المراد ان لا يعطى من بعض
الجزور اجرة للجزائر انهم يجوزوا عطاؤهم من صدقة اذا كان فقيرا واستوفى أجره كاملة وهذا موضع الترجمة لكن اطلاق الشارع
ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لئلا يقع مسابقة في الاجرة لاجل ما يأخذ فيه فيرجع الى المعاوضة قال القرطبي ولم يرخص
في اعطاء الجزائر من اجره الا الحسن البصرى وعبد الله بن عبيد بن عمير واستدل به على منع بيع الجاه فنيته دليل على ان
جلود الهدي وجب لاله الاتباع اعطاه على اللحم واعطاهم احكمه وقد ٢١٧ اتفقوا على ان لحمها لا يساع

فكذلك الجلود والحلال واجازة
الاوزاى وأحمدوا صحن وأبو
ثور وهو وجه عند الشافعية
قالوا ويصرف ثمنه مصرف
الرضية وأخرج أحمد عن قتادة
ابن النعمان مرفوعا لا يبيعوا
الاضاحى والهدي وتصدقوا
وكلاهما واستمتعوا بجلودها
ولا يبيعوا وان أطعمتم من
لحومها فكلوا ان شئتم والحديث
أخرجه البخارى أيضا في الوكالة
ومسلم وأبو داود في الحج وابن
ماجه في الاضاحى (عن جابر بن
عبد الله) الانصارى (رضى الله
عنهما) قال كلانا كل من لحوم
بدتافوق ثلاث منى) باضافة
ثلاث الى منى أى الايام الثلاثة
التي يقام بها منى وهى الايام
المعدودات (فرخص لنا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فقال
كلوا وتزودوا) كذا وتزودوا
وهذا الحديث فاصح للنهي
الوارد في حديث على عند مسلم
ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم نهانا ان ناكل من لحوم
نكنا بعد ثلاث وغيره وهو من

الاحتياط انما يشترع اذا لم تتبين السنة فاذا ثبت فالاحتياط هو انه اعها وترك ما خالفها
فان الاحتياط نوعان احتياط للخروج من خلاف العلماء واحتياط للخروج من خلاف
السنة ولا يخفى رجحان الثاني على الاول قال فى الهدي وايضا فان الاحتياط ممتنع فان
للناس فى الفسخ ثلاثة أقوال على ثلاثة أنواع أحدها انه محرم الثاني انه واجب وهو
قول جماعة من السلف والخلف الثالث انه مستحب فليس الاحتياط بالخروج من
خلاف من حرمة أولى بالاحتياط من الخروج من خلاف من أوجبه وإذا عذر
الاحتياط بالخروج من خلاف تعين الاحتياط بالخروج من خلاف السنة انتهى
ومن مفسكاهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بالفسخ لبيان لهم جواز العمرة
فى أشهر الحج لخالفته الجماعة وأوجب بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد اعتمر قبل
لثلاث عمر فى أشهر الحج كما سلف وبان ابي صلى الله عليه وآله وسلم قد بين لهم جواز
الاعتمار عند الميقات فقال من شاء أن يهل بعمرة فليهل بالحديت فى العيصين فذبحوا
جوازها بهذا القول قبل الامر بالفسخ ولو سلم ان الامر بالفسخ لذلك العلة لكان أفضل
لاجلها فيحصل المطلوب لان ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم فى المسألة لخالفه أهل الشريعة
منزوع الى يوم القيامة ولا سيما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ان عمرة الفسخ لا بد
كما تقدم وقد أطال ابن النسيم فى الهدي الكلام على الفسخ ورجح وجوبه وبين بطون
ما احتج به المسامعون منه فن أحب الوقوف على جميع ذيل هذه المسئلة فليرجعه وإذا
كان الموقع فى مثل هذا المضيق هو افراد الحج فالخازم المنعزى لانه الواقف عند مشتمات
الشريعة ينبغي له ان يجعل من الابتداء عتقا أو فراقا مما هو مظنة لبأس الى
مالا بأس به فان وقع فى ذلك فالسنة أسقى بالاتباع وإذا جاءه من الله بطل نهى الله

• (أبواب ما يجنبه المحرم وما يباح له) •

• (باب ما يجنبه من اللباس) •

(عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يلبس المحرم قال لا يلبس
المحرم القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا قوامسه ورس ولا زعفران ولا
الخفين الا أن لا يجد نعلين فلبس قطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين رواه الجماعة وفى

٢٨ نيل ح نسخ السنة بالسنة قال فى الفتح وهو من الحكم المتفق على نسخه
انتهى وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الاضاحى والنسائى فى الحج (عن ابن عمر رضى الله عنهما) قال حلق رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم رأسه (فى حجة) أى حجة الوداع وهذا طرف من حديث طويل رواه مسلم من حديث نافع ان ابن عمر أراد
الحج عام نزل الحاج بابن الزبير الحديث وفيه ولم يحال من شئ حتى كان يوم النحر فحصر حلق وفيه دليل على ان الحلق نسك
لاستباحة محظور لا دعاء لفاء له بالرحمة والدعاء أبواب والثواب انما يكون على العبادات لا على المباحات ولتفضيله أيضا على

التقصير غير اذا المباحات لانتفاضه لقاله ابن المنير ولا يهمل للرجوع والعمرة بدونه كسائر أركانهم الا ان لا شعر برأسه فيحصل
منه ما بدونه والحق أفضل للرجال والاقول بان لما قيل قول الجمهور والرواية ضعيفة عن الشافعي انه استباحة لمخروط وروى
ابن عطاء وأبي يوسف ورواية عن أحمد وعن بعض المالكية (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم) قال في حجة لوداع أو في الحديبية أو في الموضع بزعمنا بين الأحاديث اللهم ارحم المحلقين قالوا) أي
الصحابه قال في الفتح لم أقف في شيء من الطرق على الذين تولوا السؤال في ذلك بعد البعث الشديد انتهى

٢١٨

وفي رواية ابن سعد في الطبقات
في غزوة الحديبية ان عثمان
وإبنة تادة هما اللذان قصرا ولم
يحلقي في عام الحديبية قال الجلال
ابن الباني في حقه - ل أن يكره
هما اللذان قالوا (والمقصرون)
أي قل وارحم المقصرين (بارسول
الله قال) صلى الله عليه وآله
وسلم (لهم ارحم المحلقين قالوا)
قل (و) ارحم (المقصرون)
بارسول الله (قالوا) ارحم
(المقصرون) وفيه تنصيص الحلق
للرجال عن التقصير يراى هو
أخذ أطراف الشعر وتوله تعالى
مخلفين رؤسكم ومقصرين إذ
العراب تبدأ بالاهم والافضل
ويذهب لمن لا شعر برأسه ان
يبرأ المومني عليه تشبه بالخالقين
وليس بشر من عند الخلق بل
هو واجب وقيل مستحب واستدل
بقوله المخالفين على منوعه
حق جميع الرأس لانه الذي
تقتضيه الصيغة وقال بوجوب
حلق جميعه ما ثار أحد وأقن
ما يجزى عنه الشافعية ثلاث
شعرات وعند أبي حنيفة ربيع

رواية لا حد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على هذا المنعروذ كر
عنه وفي رواية لا دار قطي ان رجلا نادى في المسجد ماذا يترك المحرم من الثياب (قوله
ما يلبس المحرم قال لا يلبس الخ قال النووي قال العلماء هذا الجواب من يدعي الكلام لان
ما يلبس من غير خضرة بل التصریح به وأما الملبوس بالثياب فممنوعه فزال لا يلبس
كذا أي ويلبس ما واه قال البيضاوي سئل عما يلبس فأجاب بما يلبس بلبس بدل
بالزمن من طريق المذهب وم على ما يجوز وانما عدل عن الجواب لانه أخصر وفيه إشارة
الى ان حق السؤال ان يكون عمالا يلبس لانه الحكيم انما عارض في الاحرام المحتاج الى
بيان اذ الجواز ثابت بالاصل مع يوم الاستصحاب وكان اللان السؤال عما لا يلبس
وقال غيره هذا شبه الاسلوب الحكيم و يقرب منه قوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون
قل ما أنفقتم الخ فعدل عن جنس المنفق وهو المول عنه الى جنس المنفق عليه لانه
لاهم قال ابن دقيق العيد يستفاد منه ان المعتبر في الجواب ما يحصل به المقصود كيف
كان ولو بتغيير أو زيادة ولا يشترط المطابقة انتهى وهذا كلام مبني على الرواية التي فيها
السؤال عن الأبر وأما على رواية الدارقطني المذكورة فليس من الاسلوب الحكيم
وقد رواها كذلك أبو عوانة قال في الفتح وهي شاذة وأخرجه أحمد وأبو عوانة وابن
حبان في صحيحهم ما يلفظ ان رجلا قال يا رسول الله ما يجنب المحرم من الثياب وأخرجه
أيضا أحمد ما يلفظ ما يترك وقد أجمعوا على ان هذا مختص بالرجل فلا يطبق به المرأة قال
ابن المنذر أجمعوا على ان للمرأة لبس جميع ذلك وانما اشترك مع الرجل في منع الثوب
الذي منه الزعفران أو الورس وسبأ في الكلام على ذلك وقوله لا يلبس بالرفع على الخبر
الذي في معنى النهي وروى بالجزم على النهي قال عياض أجمع المسلمون على ان ما ذكر
في هذا الحديث لا يلبسه المحرم وقد نبه بالتمهيد على كل مخيط وبالعامة والبرانس على
غيره وبالحنافى على كل سائر قوله ولا تقربا منه ورس ولا زعفران الورس بفتح الواو
وسكون الراء بعدهاء هـ لانه ثبت أصـه فطبيب الراشحة يصبغ به قال ابن العربي ليس
الورس من الطيب ولكنه نهى به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملائمة التيمم فيؤخذ
منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقتضيه الطيب وظاهر قوله
منه تحريم ما صبغ كاه أو بعضه وان كان لا بد منه بالجهر ومن أن يكون له صبوغ

الرأس وعند أبي يوسف النصف وعند أحمد أكثرها وعند المالكية جميع شعر رأسه ويستوعبه رائحة

بالتقصير من قرب أصله وأما التمسك بالمشروع في حقهن التقصير بالاجماع وفيه حديث لابي داود بإسناد حسن عن ابن
عباس ليس على النساء حلق انما عليهن التقصير وللمتدني من حديث علي بن نهش ان تحلق المرأة رأسها فيكره لها الحلق انما
عن التشبه بالرجال وفي الحديث من التوائدان الحلق أفضل من التقصير ووجهه انه أبلغ في العبادة وأبين في الخضوع
والذلة وأدل على صدق النية والذي يقتضيه على نفسه شيئا يتزين به بخلاف الحلق فانه يشعر بأنه ترك ذلك لله تعالى

وفيه إشارة إلى التجرد ومن ثم استحب الصلوات الفاء الشعر عند التوبة وفيه مشروعية الدعاء أن فعل ما يشرع له وتكرير الدعاء لمن فعله الرابع من الأمرين المخبرين ما والتبس بالتكرار على الرجمان وطلب الدعاء أن فعل الجائر وان كان من جوارحه (عن أبي هريرة رضي الله عنه مثل ذلك) أي حديث ابن عمر المتقدم (الأنه قال أغفر بدل رجم) فيحتمل أن يكون بعض الرواة رواه بالمعنى أو قاله ما جيبا (قاله اثنا) أي قال أغفر للعاقبة ثلاث مرات وفي الرابعة (قال ولله مصرين) وفيه تفضيل الحاق على التمهيد ثم إن عقر قبل الحج في وقت لو حاق فيه جاء يوم النحر ٢١٩ ولم يسود رأسه من الشعر فأنه قصر

له أفضل نص عليه الشافعي في الاملاء وقد تعرض النووي في شرح مسلم للمسئلة لكنه أطلق أنه يستحب للمتمتع أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج ليقع الحاق في كل العبادتين قال الزركشي ويؤخذ من قول الشافعي أن مثله يأتي فيما لو قدم الحج على العمرة وان لم يؤمر في ذلك بجواز بعض رأسه في الحج ويحلق ببعضه في العمرة لأنه يكره اقترع وفي الحديث أن المقصر يجب زى عن الحلق وان لم يرأسه ولا عبرة بكون التلبس لا يفعله الا ما زى على الحلق غالب لما كن لوتذر الحلق وجب عليه لأنه في حقه قربة بخلاف المرأة والحائض لم يجزعه عنه النص ونحوه مما لا يسمى حلقا كالتنقب والاحراق اذا الحاق اتصال الشعر بالموسى واذا استأصله بما لا يسمى حلقا هل يبقى الحاق في ذمته حتى يتعاق بالشعر المستخلف تدارك لما أقرمه أولا لان النسك انما هو إزالة شعر رأسه

راشحة فان ذهبت جازا بسـه خلا فاما ما قاله الا أن لا يجزى النعيلين في لفظ البخاري زيادة حسنة ثم يرتبط ذكر النعيلين بما قبلها وهو وليحرم أحدكم في إذا ورداء ونعيلين فان لم يجز النعيلين فليلبس النعيلين وفيه دليل على أن واجب النعيلين لا يلبس النعيلين المقطوعين وهو قول الجمهور وعن بعض الشافعية جوازه والمراد بالوجدان القدرة على التحصيل قوله فليقطعها حتى يكون أسفل من الكعبين هما العظمان الثمان عند مقبل الساق والتقدم وقد تقدم الخلاف في ذلك وظاهر الحديث أنه لا فدية على من لبسهما إذا لم يجز النعيلين وعن الحنفية تجب وتعقب بأم لو كانت واجبة لبيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه وقت الحاجة وتأخير البيان عنه لا يجوز واستدل به على أن القطع شرط لجواز لبس النعيلين خلافا لما ذهبوا عنه ورعن أحرفه أجاز لبسهما من غير قطع لاطلاق حديث ابن عباس الآتي وأجاب عنه الجمهور بأن حمل المطلق على المقيد واجب وهو من الثنايلين به وقد تقدم التنبيه على هذا في باب ما يمنع من أراد الاحرام وبأى تمام الكلام عليه في شرح حديث ابن عباس (وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القزازين رواه أحمد والبخاري وابن ماجه والترمذي وصححه وفي رواية قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى النساء في الاحرام عن القزازين والنقاب وماس الورس والزعفران من الثياب رواه أحمد وأبو داود ووزاد ولتبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب مع فروا أو خرا أو حيا أو سيرا أو بيل أو قصاصا) الزيادة التي ذكرها أبو داود أخرجهما أيضا الحاكم والبيهقي قوله لا تنتقب المرأة تنقل البيهقي عن الحاكم عن أبيه على الحلق ان قوله لا تنتقب من قول ابن عمر أدرج في الخبر وقال صاحب الامام هذا يحتاج الى دليل وقد حكى ابن المنذر الخلاف هل هو من قول ابن عمر أو من حديثه وقد رواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر وقفا وله طرق في البخاري وموسوعة ومعلقة والاتقاب لبس غطاء للوجه فيه نقبان على العينين تنظر المرأة منهما وقال في الفتح الثياب الخمار الذي يشد على الأنف أو تحت الحاجب قوله ولا تلبس القزازين بضم القاف وتشديد القاء وبعد الاف زاي ما تلبس المرأة في يديها فيغطي أصابعها وكفها عندها عانة النبي كقوله

الاحرام المتجه الثاني لكن يلزمه انقوات الوصف دم قاله القسطلاني (عن معاوية) بن أبي سفيان (رضي الله عنه قال قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي أخذت من شعر رأسه بعشقص) بكسر الميم مهم فيه نصل عريض وقال القزاز نصل عريض يرمى بالوحش وقال صاحب المحكم هو الطويل من النصال وليس بعريض زادمسـه لم وهو على المروة وهو يمين كونه في عمرة ويحتمل أن يكون في عمرة القضية أو الجعرانة ويرجح النووي الثاني لكن في رواية أحمد أخذت من أطراف شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أيام العشر بمكة قصر وهو محرم يدل على أن ذلك في حجة الوداع لأنه

لم يجمع غير ما فيه نظر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجل حتى يبلغ الهدي محله كافي الاحاديث المصنوعة وغيرها وقد بالغ النووي في الرذعة على من زعم ان ذلك في حجة الوداع لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم في حجة الوداع كان قارنا وثبت انه حلق في وافر أبو طهة شعرة بين الناس فلا يصح حل تقصير معاوية على حجة الوداع ولا يصح حله على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع لان معاوية لم يكن حينئذ من أهل البيت يوم الفتح سنة ثمان على الصحيح المشهور ولا يصح قول من حله على حجة الوداع وزعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان متمعا لان هذا غلط فاحش فقد تظافرت

الاحاديث في مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل له ما شأن الناس حلا من العمرة ولم يحل أنت من عمرتك فقال اني لبرت رأسي وقادت هدي فلا أحل حتى أنحره فلما احتفظ منه بقوله لا يصح حله على عمرة لقضاء ما انظره قلت يمكن الجمع بانه كان أسلم خنية وكان يكتم اسلامه ولم يتمكن من اظهاره اذ يوم الفتح وقد أخرج ابن عساکر في تاريخ دمشق في ترجمة معاوية نصريحا بانه أسلم بين الحديبية والنضية وانه كان يخفي اسلامه خوفا من أبيه ولا يعارضه قول سعد بن عاتكة في اعمدة وذاي في معاوية كافر بالهـ رش لانه أخذ برعا منعه من حله ولم يطلع على اسلامه لكونه كان يخفيه ولا ينافيه أيضا ما رواه الحاكم في الاكامل ان ابي عبد الله رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عمرته التي اعفوها من الجهرانة أبو هند عبد بن يياضة لانه يمكن الجمع بان

ونحوه وهو لا بد كالتلف للرجل قوله وما من الورس الخ تقدم الكلام عليه في شرح الحديث الذي قبله قوله ولما ليس بعد ذلك ما أثبت الخ ظاهره جواز ايس ما عدا ما اشتمل عليه الحديث من غير فرق بين المبط وغيره والمصبوغ وغيره وقد خالف مالك في المصفر فقال بكراهته ومنع منه أبو حنيفة ومحمد بن يوسف والمزغفر والحديث يرد ذلك واختلاف العلماء أيضا في ايس النقاب فنعى الجهور ورواياته الحنفية وهو رواية عنده اشافعية والمالكية وهو مردود بنص الحديث قال في الفتح ولم يختلفوا في منعها من خروجها وكفها بما سوى النقاب والفتازين قوله أو حليا بفتح الحاء والكان للام وبضم الحاء مع كسر اللام وتشديد الباء لغتان قرئ بهما في السبع وهو ما تقتضي به المرأة من جليل وسوار وتزين به من ذهب أو فضة أو غير ذلك وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم من لم يجد نهائين فليلبس خفين ومن لم يجد ازارا فليلبس سراويل رواه أحمد ومسلم وعن ابن عباس قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب بعرفات من لم يجد ازارا فليلبس سراويل ومن لم يجد نهائين فليلبس خفين متفق عليه وفي رواية عن عمرو بن دينار ان ابا سعيد اخبر عن ابن عباس انه سمع ابي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يخطب يقول من لم يجد ازارا وجد سراويل فليلبسها ومن لم يجد نهائين ووجد خفين فليلبسهما قلت ولم يقل ليقطعهما قال لا رواه احمد وهذا بظاهره ما في الحديث ابن عمر قطع الخفين لانه قال بعرفات في وقت الحاجة وحديث ابن عمر كان بالمدينة كما سبق في رواية أحمد والدارقطني قوله فليلبس خفين تمسك بهذا الاطلاق أحدا فجاز للمعمر ايس الخلف والسراويل للذي لا يجد النعلين والازار على حالهما واشترط الجهور وقطع الخلف وفتق السراويل ويلزمه القلبية عندهم اذا لبس شيئا من هذا على حاله لقوله في حديث ابن عمر المتقدم فليقطعهما فيصم المطلق على المقيد ويلحق النظر بالخبر قال ابن قدامة الاولي قطعها ما عدا الا بالحديث الصحيح وخروجا من الخلاف قال في الفتح والاصح عند الشافعية والاكثري جواز لبس السراويل بغير فتق كقول أحمد واشترط لفتح محمد بن الحسن وامام الحرمين وطائفة وعن أبي حنيفة منع السراويل للمعمر مطلقا ومثله عن مالك والحديثان المذكوران في

يكون معاوية قصر عنه أولا وكان الحلاق غائبا في بعض حاجاته ثم حضر ما صرنا يكمل ازالة الباب
الشمع بالخلق لانه أفضل ولا يكره على كون ذلك في عمرة الجهرانة الارواية أحمد ان ذلك كان في أيام المشرك الا انها كما قال ابن القيم مألولة أو وهم من معاوية وقد قال قيس بن سعد راويهم اعن عطية عن ابن عباس عنه والناس يشكرون هذا على معاوية قال ابن القيم ومصدق قيس فحينئذ بان الله ان هذا كان في المشرق وقال في الفتح انه اشادة قال وأظن بعض راويها حدث بالمعنى فوقع له ذلك انتهى وأيضا ترك ابن الجوزي رواية أحمد هذه وقد وافق النووي على ترجيح كون ذلك في عمرة

الجعرانة الحب الطبري والمخافظ ابن القيم وتبعه في الفتح بانه جاءه خلق في الجعرانة ويحباب عنه بان الجمع ممكن كما سلف
انتهى من نسل الاوطار للشوكاني رحمه الله وفي هذا الحديث رواية صحابي عن صحابي ورواه كلهم مذكرون سوى أبي عاصم
قبصري (عن ابن عمر رضي الله عنهما انه سأل رجل) هو وبرقة بن عبد الرحمن المسلي الراوي (متى أرى الجعر) أيام التشريق
غير يوم النحر (قال اذا رى امامك) يعني أمير الحاج (فارمه) بها معا كنه وهي للسكت وزاد ابن عيينة عن مسهر بن سعد
الاستاذة قلت له رأيت ان أرا ما هي أي الرمي (فأعاد عليه المسئلة) ٢٢١ قال كنا نخب من الحيز وهو الزمان

أي نراقب الوقت (فاذا زالت
اشمس رمينا) أي الجعرانة الثلاث
في أيام التشريق وكان ابن عمر
خاف على وبرقة انه يخالف الامير
فيحصل له منه ضرر فلما أعاد
عليه المسئلة لم يسعه اليكمان
فأعاده بما كانوا يفعلونه في زمن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ويشترط ان يبدأ بالجعرانة الاولى
ثم الوسطى ثم جعرانة العقبة للتتابع
رواه البخاري مع قوله صلى الله
عليه وآله وسلم خذوا عني
مناسككم ولانه ناسك متكرر
فيشترط فيه الترتيب كما في السعي
فلا يعتد برمي الثانية قبل تمام
الاولى ولا بالثالثة قبل تمام
الاولى ولا بالثالثة قبل تمام
الاولى وقال الحنفية بسقوط
الترتيب فلو بدأ بجعرانة العقبة
ثم بالوسطى ثم بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم
الخفيف جاز لان كل جعرانة قريبة
بنفسها فلا يكون بعضها تابعا
للاخر انتهى واذا ترك رمي
يوم النحر ورمى أيام التشريق ولو
سهم والزمه الدم قال في السبل
واملازم الدم فلا دليل على ذلك
الا قول ابن عباس ان صح عنه

الباب يرد ان عليهم ما ومن أجاز ليس السراويل على حاله قديمه بان لا يكون على حالة لوقتفه
اكان ازارا لانه في تلك الحال يكون واجدا لا زارا كما قال المخافظ وقد أجاب الحنابلة
على الحديث الذي احتج به الجمهور على وجوب القطع باجوبة منها دعوى التمسك كما ذكر
المصنف لان حديث ابن عمر كان بالمدينة قبل الاحرام وحديث ابن عباس كان بعرفات
كما حكى ذلك الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري وأجاب الشافعي في الام عن هذا فقال
كلامه ما صدق حافظ وزيادة ابن عمر لا يخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عزيت
عنه أو شك فيها أو قالها فلم يتفلسف عنه بعض رواه انتهى وسلك بعضهم طريقة
الترجيح بين الحديثين قال ابن الجوزي حديث ابن عمر اختلف في وقته ورفعه وحديث
ابن عباس لم يختلف في رفعه وردبانه لم يختلف على ابن عمر في رفع الامر بالقطع الا في رواية
نادية وعورض بانه اختلف في حديث ابن عباس فرواه ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن
سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ووقفا قال المخافظ ولا يرتاب أحد من الحديثين ان حديث
ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لان حديث ابن عمر جازا بأسناد صحيح وأصح
الا يندون اتفاق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم بافع وسالم بخلاف حديث
ابن عباس فلم يأت من فوعا لامن رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الأصميلي انه شيخ
مصري لا يعرف كذا قال وهو شيخ معروف موصوف بالفتنة عند الأئمة واستدل بعضهم
بقياس الخلف على السراويل في ترك القطع وردبانه مصادم للنص فهو فاسد الاعتبار
واحتج بعضهم بقول عطاء ان القطع فساد والله لا يحب الفساد وردبان الفساد انما
يكون فيما خرج عنه الشارع لا فيما أذن فيه بل أوجب وقال ابن الجوزي يحمل الامر
بالقطع على الإباحة لا على الاشتراط عملا بالحديثين ولا يخفى أنه متكلف والحق انه
لا تعارض بينهما مطلق ومقيد لا مكان الجمع بينهما ما يحمل المطلق على المقيد والجمع
ما أمكن هو الواجب فلا يمارى الترجيح ولو جاز المصير الى الترجيح لا يمكن ترجيح
المطابق بانه ثابت من حديث ابن عباس وجابر كافي الباب ورواية اثنين من أرباب من رواه
واحد (وعن عائشة قالت كان لربك ان يمر ونينا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لم محرمات فاذا حاذوا بنا سددت أهدانا جلبابهم من رأسها على وجهها فاذا

وقد عرفت ان قول الصحابي ليس بحجة على أحد من العباد ورواه هذا الحديث كاهم كوفيون وأخرجه أبو داود (عن عبد
الله بن مسعود رضي الله عنه انه روى) جعرانة العقبة (من بطن الوادي) فتكون مكة على يساره وعرفة من يمينه ويكون مستقبل
الجعرانة واظن الترمذي لما أتى عبد الله جعرانة العقبة استبطن الوادي (فقيل له) القاتل عبد الرحمن بن يزيد النخعي (ان ناسا
يرمون) أي جعرانة العقبة يوم النحر (من فوقها فقال والذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم) خص سورة البقرة ناسبها الحال لان معظم الناس لما مذكروا فيها اخصوا ما يمتنعان بوقت الرمي وهو قول الله

لا ينافق وقيل لا يجوز لان الرمي عبادة النهار كالموم ذكره كاه الرافعي في الشرح وتبعه في الروضة والجموع فكذا
في القسطلاني قال في السبيل اقول لم يرد ما يدل على هذه الكمية راما حديث عاصم بن عدي عند احمد واهل السنن ومالك
والشافعي وابن حبان والحاكم ومحمد الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصر لرعاء الابل في البيتوتة عن
معي يرمون يوم النحر ثم يرمون الغدوم من بعد ذلك دليل ومين ثم يرمون يوم النحر فهو على فرض ان بعض هذا الرمي وقع قضاء
مختص باهل الاعاء ذار نعم حديث فدين الله احق ان يقضى يدل ٢٢٣ بعمومه على وجوب القضاء لكل

عبادة وورد في الشرع الا ما خصه
دليل انتهى (وقال) ابن مسعود
(هكذا رمي الذي انزلت عليه
سورة البقرة صلى الله عليه وآله
(وسلم) وهذا انما يندب في رمي يوم
النحر اماري ايام التشريق فمن
فوقها وقد امتازت بجرة العقبة
عن الجمرتين الاخرين باربعة
اشياء اختصاصها بيوم النحر وان
لا يوقف عندها وترى ضمي
ومن اسفلها استجابا وقد
اتفقوا على انه من حيث رماها
جازوا استقبلها واجعلها
عن يمينه او يساره او من فوقها
او من اسفلها او وسطها
والاختلاف في الاصل وفي
الحديث جواز ان يقال سورة
البقرة وسورة آل عمران ونحوهما
وهو قول كافة العلماء الا ما حكى
عن بعض التابعين من كراهة
ذلك وانه ينبغي ان يقال السورة
التي يذكرونها كذا (عن ابن
عمر رضي الله عنهما انه كان يرى
الجمرة الدنيا) اي القرية الى
جهة مسجد الخيف (بسبع
حصيات يكبر على اثر كل حصاة)

(عن يعلى بن أمية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجر رجل متضمن بطيب فقال
يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم في حبة بعد ما تضمن بطيب فنظر اليه ساعة فجاءه
الوحى ثم سرى عنه فقال أين الذي سألني عن العمرة أنفقها القس الرجل فجنى به فقال
أما الطيب الذي بك فاعطه ثلاث مرات وأما الحبة فانزعها ثم اصنع في العمرة كل ما
تصنع في حجتك متفق عليه وفي رواية لهم وهو متضمن بالخلق وفي رواية لابي داود وقال
له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم اخلع جبتك لخلعها من رأسه) قول جاهر رجل ذكر
ابن قسوم من نفسه - يراطرطوشى ان الله عطا من منية فيكون أخا يعلى بن منية لانه
يقال له يعلى بن منية بضم الميم وسكون النون وفتح التثنية وهي أمه وقيل جدته وقال
ابن الملقن يجوز أن يكون هذا الرجل عمرو بن سواد وذكر الطحاوي ان الرجل هو
يعلى بن أمية الراوى قوله ثم سرى عنه بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أى كشف
عنه قوله الذي بك هو أعم من أن يكون بنو به أو يدينه ولكن ظاهر قوله وأما الحبة
الخ انه أراد الطيب الكائن في البدن قوله ثم اصنع في العمرة كل ما تصنع في حجتك فيه
دليل على انهم كانوا يعرفون اعمال الحج قال ابن العربي كام - هم كانوا اهل الجاهلية
يخافون الثياب ويحتملون الطيب في الاحرام اذا حجوا وكانوا يتساهلون في ذلك في
العمره فانهم يراون النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجزاهما واحدا وقال ابن المنير قوله
واصنع معناه اترك لان المراد بيان ما يجب تنبيه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي ان
الترك فعل واما قول ابن بطال أراد الادعية وغيرها مما يترك فيه الحج والعمره ففيه
نظر لان التروك مشتركة بين خلاف الاعمال فان في الحج اشياء زائدة على العمره كالوقوف
وما بعده قال النووي كما قال ابن بطال وزاد ويستثنى من الاعمال ما يختص به الحج وقال
الناجى المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق لانه صرح لهم بما فلم يبق الا القدية
كذا قال ولا وجه له هذا الحصر لانه قد ثبت عند مسلم والشافعي في هذا الحديث باللفظ
ما كنت صانعا في حجتك فقال انزع عن هذه الثياب واغسل عنى هذا الخلق فقال
ما كنت صانعا في حجتك فاصنعه في عمرتك قال الاسماعيلي ليس في حديث الباب ان

من السبع واثر بكسر الهمزة وسكون انا أى عقب كل حصاة واستدل به على اشتراط رمي الجمرات واحدة واحدة وقد قال
صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عنى مما سلككم وخالف في ذلك عطا وصاحبه أبو حنيفة فقال لا يرمى السبع دفعة واحدة اجزاء
(ثم يندم) عنها (حتى يسهل) ينزل الى السهل من طى الوادى بحيث لا يصيبه المطاير من الحصى الذى يرمى به (فيقوم مستقبلا
القبلة) مستقبلا الجرة (فيقوم طويلا ويذعو) قال الحافظ وقد وقع تفسير طول القيام فيما رواه ابن ابي شيبة باسناد صحيح
عن عطاء كان ابن عمر يقوم عند الجمرتين مقدار ما يقرأ سورة البقرة انتهى وقال القسطلاني بقدر سورة البقرة رواه البيهقي

عنه الله بن آدم الذي قال أثبت حرم نسائه عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض قال ليكن آخر عهدا بالبيت فقال الحرف كذبت أثنائي وفي رواية أبي داود هكذا حدثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) أي عن ابن عباس (مضى عنه قال ليس الحصب) أي لنزول في الحصب وهو البطح كما مر (بثقي) من أمر الناس الذي يلزم فعله (انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) للاستراحة بعد الزوال فصلى فيه عصرين والمغربين وبات فيسه ليله الرابع عشر ليكن لما نزل به كان النزول به مستحبا لآباءه لثبوتهم صلى الله عليه وآله وسلم لم على ذلك وقد فعله الخلفاء بعده رواه مسلم عن ابن عمر بلفظ كان لبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر ينزلون البطح قال نافع وقد

عابهم وأما نغطية وجه من مات محرما فيجوز عنده من قال بتحريم نغطية رأسه وتقولوا هذا الحديث على أن النهي عن نغطية وجهه ليس لكونه وجهها إنما ذلك صيانة للرأس منهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه وهذا أولى لا يلحق إليه ملحق والكلام على بقية أطراف الحديث قد تقدم في الجناز

• (باب المحرم بئمة ما يباح له من الحاجة) •

(عن البراء قال اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذي القعدة فابى أهل مكة أن يدهوه يدخل مكة حتى قاضاهم لم يدخل مكة سلاحا الا في القرباء وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج معتمرا خال كفا زفر يش منه وبين البيت قصره مديه وحاق رأسه بالحديبية وقاضاهم على أن يعتمر العام المقبل ولا يحمل سلاحا عليهم الا بيوقا ولا يقيم الا ما أحبوا فاعتمر من العام المقبل فدخلها كما كان صالحهم فلما ان أقام بها ثلاثة أيام أمره أن يخرج فخرج رواه ما أحمد والبخاري وهو دليل على أن المحصر محرمة حيث أحصر) قوله الا في القرباء بكسر الشاف وهو ما يجعل فيه راكب البعير سيفه مغمدا ويطرح فيه الركب سوطه وادائه ويعلقه في الرحل وانما وقعت المقاضاة بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبينهم على أن يكون سلاح لبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه في الذرابت لوجهين ذكرهما أهل العلم الاول أن لا يظهر منه شأن دخوله دخول المغالين المتأخرين لهم وإثباتي أنه اذا عرضت فتنة أو غيرها يكون في الاستعداد لا في السلاح معوبة قاله أبو إسحق السبيعي وفي الحديث دليل على جواز حمل السلاح بمكة للضرورة لكن بشرط أن يكون في القرباء كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم فيحصر بهم ذين الحديتين عموم حديث جابر عنده مسلم قال قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يحمل أحدكم أن يحمل بمكة السلاح فيكون هذا النهي فيما عدا من حله للحاجة والضرورة وإلى هذا ذهب الجماهير من أهل العلم على حل السلاح لغير ضرورة ولا حاجة فان كانت حاجة جاز قال وهذا مذهب الشافعي ومالك وعطاء قال وكرهه الحسن البصري ثم كاهم هذا الحديث يعني حديث النهي قال وشذعكرمة فقال اذا احتاج إليه حله وعليه القدية ولعله اراد اذا كان محرما وباس المغفر والدرع

حصب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء بعده وهذا مذهب الشافعية والمالكية والجمهور وفي حديث عائشة عند البخاري انما كان منزل ينزله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليكون أي النزول به اسمه خروجه أي أهل راجعا إلى المدينة ليستوى في ذلك البطح والمعتدل ويكون مبيتهم وقيامهم في الصحر ورجلهم بأجمعهم إلى المدينة قال في الفتح والحامل ان من في انه سنة كعائشة وابن عباس اراد انه ليس من الناس فلا يلزم بتركه شيء ومن أثبت كبن عمر اراد دخوله في عموم التامى بأفواه صلى الله عليه وآله وسلم لا الا لزام بذلك ويحب أن يصلى به انظر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل كما دل عليه حديث أنس وابن عمر انتهى (عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان اذا أقبل) من المدينة إلى مكة (بات بذي طوى حتى اذا أصبح دخل مكة) وإذا نقر من منى (مر بذي طوى

وبات بها حتى يصبح وكان يذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك) قال ابن بطال وصحوا ليس هذا من مناسك الحج قال في الفتح قلت وانما يؤخذ منه اما كن نزوله صلى الله عليه وآله وسلم لتمامه فيها اذا لا يخلو شيء من افعاله من حكمة والمقصود به هذا الحديث مشروعية المبيت به أيضا لراجع من مكة وغنل الداروى فظن أن هذا المبيت مستحب بالمبيت في الحصب فجعل ذاطوى هو الحصب وهو غلط منه وانما يقع المبيت بالحصب في الليلة التي تلي يوم النحر من منى فيصحب سائرا إلى أن يصل إلى ذي طوى فينزل بها ويبيت فهذا الذي يدل عليه سياق حديث الباب انتهى والله أعلم

*(بسم الله الرحمن الرحيم) * (أبواب العمرة) * بضم العين مع ضم الميم واسكانها وبفتح العين واسكان الميم وهي في اللغة لزارة وقبل القصد الى مكان عامر وقبل مشتق من عمارة المسجد الحرام وفي الشرع قصد السكبة للنسك بشرط مخصوصة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العمرة الى العمرة) قال ابن ابي عمير في مع كقوله تعالى الى أموالكم (كفارة لما ينسما) من الذنوب والظواهر أن العمرة الاولى هي المكثرة لانها هي التي وقع الخبر عنها أن من تكفر ولكن الظاهر من جهة المعنى ان العمرة الثانية هي التي تكفر ما قبلها الى العمرة السابقة فان التكفير قبل وقوع الذنب خلاف الظاهر واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن ٢٢٧ اجتنب البكائر مكفرة فإذا تكفر بالعمرة

ونحوه فلا يكون مخالفا للجماعة انتهى والحق ما ذهب اليه الجمهور ولان فيه الجمع بين الاحاديث وهو كذا يخص بحدیث الباب عموم قول ابن عمر المتقدم في كتاب العبد وادخلت السلاح الحرم ولم يكن السلاح يدخل الحرم فيكون مراده لم يكن السلاح يدخل الحرم غير حاجة الالهاجة فانه قد دخل به صلى الله عليه وآله وسلم غير مرة كافي دخوله يوم الفتح هو وأصحابه ودخوله صلى الله عليه وآله وسلم للعمرة كافي حديثي الباب الذين أحدهما من روايات ابن عمر

*(باب منع المحرم من ابتداء الطيب دون استدامته) *

(في حديث ابن عمر ولا توبم - - - ورس ولا زعفران وقال في المحرم الذي مات لا تحتطوه وعن عائشة قالت كاتني أنظر الى ويص الطيب في حرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أيام وهو محرم متفق عليه - - - ولما والتسائي وأبي داود كاتني أنظر الى ويص المسك في حرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم - - - وعن عائشة قالت كنا نخرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى مكة فنضمه جباها بالاسك المطيب عند الاحرام فإذا عرفت أنا سال على وجهها فبراه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينهانا واه أبو داود وعن سعيد بن جبير عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادهن بزيت غير ممتت وهو محرم رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال - - - حديث غريب لا نعرفه الا من حديث فرقة السجني عن سعيد بن جبير وقد تكلم يحيى بن سعيد في فرقة وقد روى عنه الثوري) - - - حديث ابن عمر تقدم في باب ما يجتنبه المحرم من اللباس وقوله لا تحتطوه تقدم في باب تطيب بدن الميت من كتاب الجنائز وحديث عائشة الثاني سكت عنه أبو داود والمذري واسناده رواه ثقات الا الحسين بن الجنيد شيخ أبي داود وقد قال التسائي لا بأس به وقال ابن حبان في الثقات مستقيم الامر فبما يروى وحديث ابن عمر في اسناده المقال الذي أشار اليه الترمذي ومن عدا فرقة فافهم ثقات قوله كاتني أنظر الى ويص الطيب قد تقدم الكلام على هذا تفسيره - - - كافي باب ما يمنع من أراد الاحرام وجرمنا هنالك بان الحق انه يحرم على المحرم ابتداء الطيب لاستمراره قوله فنضمه بفتح الضاد

وأجيب بان تكفير العمرة مقيد بمنها وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر العبد فتنه ابرام هذه الحلية وأشار ابن عبيد البر الى أن المراد تكفير الصغار دون البكائر قال وذهب بعض العلماء من عصرنا الى تعميم ذلك ثم بالغ في الانكار عليه (والجواب المبرور) الذي لا يحالطه اثم أو المتقبل الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا رفعت ولا فسوق (ليس لجزاء الاجلحة) فلا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه قال في الفتح امامنا نسبة الحديث لاحد شق الترجمة وهو وجوب العمرة فشكل بخلاف الشق الآخر وهو فضاها فانه واضح وكان المصنف والله أعلم أشار الى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعا تابعوا بين الحج والعمرة فانهما يتقيا الفقر كما يتقيا الكبر خبت الحديد والذهب والفضة وليس للعبة المبرورة ثواب الاجلحة فان ظاهرها التسوية بين اصل الحج

والعمرة فوافق قول ابن عباس اسم القرية فتم في كتاب الله يريد قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وأما اذا تصف بكونه مبرورا فذلك قدر زائد وقع عند أحد وغيره من حديث جابر مرفوعا قيل يا رسول الله ما بال الحج قال اطعام الطعام واقشاء السلام ففي هذا تفسير المراد بالحج المبرور ويستفاد من حديث ابن مسعود المذكور المراد بالتكفير المبهمة في حديث أبي هريرة وفي حديث الباب دلالة على استصحاب الاكثار من الاعمال خلافا لاول من قال بكونه ان يعمر في السنة اكثر من مرة كالمالكية وان قال مرة في الشهر من غيرهم واستدل لهم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها الا من سنة الى سنة وأفعاله على

الوجوب أو النذب وتعقب بأن المذهب لم ينص في أفعاله فقد كان ينزل الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمنه وقد نذب إلى ذلك بلفظه فثبت الاستصحاب من غير قيد واتفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبا بأعمال الحج الأمانة عن أبي حنيفة أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ونقل الأثر عن أحمد إذا اعتمر فلا بد أن يحلق رأسه أو يقصر فلا يعتمر به - مذهبنا إلى عشرة أيام فيمكن حلق الرأس فيها قال ابن قدامة هذا يدل على كراهة الاعتقاد عندنا في دون عشرة أيام وفي الحديث أيضا الإشارة إلى جواز الاعتقاد قبل الحج وهو من حديث ابن مسعود الذي أشرنا إليه من عند الترمذي وهذا الحديث رواه مسلم والترمذي ٢٢٨ أيضا وجرم البخاري بوجوب العمرة وهو متابع في ذلك لأشهر

عن الشافعي وأحمد وغيرهما عن أهل الآثار والمشهور عن المالكية أن العمرة تطوع وهو قول الحنفية واستدلوا بما رواه الترمذي من طريق الجراح بن طاعة عن محمد بن المنكدر عن جابر أني أعراني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أخبرني عن العمرة أو اجبني هي فقال لا وأن تعمر خير لك وقال الترمذي حسن صحيح لكن قال في شرح المهذب اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف ولا يفتقر قول الترمذي فيه حسن صحيح وقال ابن الهمام في فتح القدير أنه لا ينزل عن كونه حسنا والحسن حجة اتفقا وان قال الدارقطني الجراح بن طاعة به في راوي فيه لا ينجح به فقد اتفقت الروايات عن الترمذي على تحسين حديثه هذا وقد رواه ابن جريج عن محمد بن المنكدر عن جابر وأخرجه الطبراني في الصغير والدارقطني بطريق آخر عن جابر فيه يحيى ابن أيوب وضعفه وقد روى ابن لهيعة عن عطاء عن جابر الحج والعمرة فريضان أخرجه ابن

المجته وتنته يد الميم المكة - ورة أي تلتطخ قوله بالسك بضم السين المهملة وتشديد الكاف وهو نوع من الطيب معروف قوله فاذا عرفت بكسر لراء قوله ولا ينهانا بكونه صلى الله عليه وآله وسلم يدل على إباحة إزالته لا بسكت على باطل قوله غير مقتت قال في القاموس زيت حقت طبع فيه الرياحين أو خلط بأدهان طيبة وفيه دليل على جواز الأدهان بالزيت الذي لم يخلط بشيء من الطيب وقد قال ابن المنذر أنه أجمع العلماء على أنه يجوز للأعرج أن يأكل الزيت ولشحم السمن والشمع ويرج وإن يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته قال وأجدها على أن الطيب لا يجوز استعماله في بدنه وفرقوا بين الطيب والزيت في هذا وقد تقدم مثل هذا النقل عن ابن المنذر والكلام على هذا الباب قد مر فلا نعيد

• (باب الهى عن أخذ الشعر الأهدر ويسار فديته) •

عن كعب بن عجرة قال كان بي أذى من رأسي لحملت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولقد يئس على وجهي فقال ما كنت أرى أن أجاهد قد بلغ منك ما أرى أن تجدها قلت لا فتمت الآية فندبته من صيام أو صدقة أو نكاح قال هو صوم ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين نصف صاع أو نصف صاع طما أو مسك مسكين منفق عليه • وفي رواية أخرى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زمن الحديبية فقال كان هو أم رأسك تؤذيك فقلت أجل قال فاحضه واذبح شاة أو دم ثلاثة أيام أو صدقة بثلاثة أصع من قربين سنة مساكين رواه أحمد ومسلم وأبو داود • ولابن داود في رواية قد عانى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لي اسلم رأسك وصدقه ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين فقام من زيب أو أنك شاة فحقت رأسي ثم نسكت) قوله ما كنت أرى أن أجاهد بضم الهاء أي اظن وأجاهد بالفتح المشقة قال النووي والضم لغة في المشقة أيضا وكذا أحكام القاضي عياض عن ابن زيد وقال صاحب اللغة في بالضم الطاقة وبالفتح الكلفة فيتعين الفتح هنا قوله قد بلغ منك ما أرى بفتح الهمزة من الرؤية قوله نصف صاع في رواية عن شعبة نصف صاع طعام وفي أخرى عن أبي ليلى نصف صاع من زيب وفي رواية أيضا عن شعبة

هدى أيضا ونحوه عند الحاكم والدارقطني عن زيد بن ثابت الكن قال الحاكم الصحيح عن زيد من قوله انتهى وفيه اسمعيل بن مسلم وضعفه ولا يثبت عن جابر في هذا الباب شيء يروي ابن الجهم المالكي بإسناد حسن ليس مسلم إلا أنه هرة موقوف على جابر واستدل الأولون بقول النبي بن مسعود رأيت الحج والعمرة تمكتون بين علي قاله التميمي ما قيل له حديث سنة نبيك أخرجه أبو داود وروى ابن خزيمة وغيره في حديث عمر في سؤال جبريل عن الإيمان واللام فوقع فيه وأن صحيح وتعمروا أسناده قد أخرجه مسلم لكن لم يسبق أن نقله قال الدارقطني واسناده صحيح وبأحاديث أخرى

وبقوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله أي أقبلوهما وذهب ابن عباس وعطاء وأحمد إلى إن العمرة لا تحب على أهل مكة وإن وجبت على غيرهم ومذهب الحنابلة الوجوب كالحج قال الزركشي منهم وبه جزم جمهور الأصحاب وعنه أنه سنة وعن عائشة عند ابن ماجه والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وروى الترمذي وصححه أن أبا رزين أقبط بن عامر العقيلي أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فقال يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الطعن قال حج عن أبيك واعتمر وروى عبد الباقي بن قانع عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج جهاد والعمرة تطوع وهو أيضا ٢٢٩ حجة للقائل بسنتهما وأخرج ابن أبي

شيبه عن عبد الله بن مسعود الحج فريضة والعمرة تطوع قال ابن الهمام وكفى بعبد الله قدوة ونعم دليلا طرق حديث الترمذي الذي اتفق على الروايات على تحسينه يرفعه إلى درجة الصحيح كأن تعدد طرق الضعيف يرفعه إلى الحسن فقام ركن المعارضة والافتراض لا يثبت مع المعارضة لأن المعارضة تنهض من إثبات مقتضاء ولا يخفى أن المراد من قول الشافعي الفرض الظني هو الوجوب عندنا ومقتضى ما ذكرناه أن لا يثبت مقتضى ما روينا أيضا للاشتراك في موجب المعارضة فحاصل التقرير حينئذ تعارض مقتضيات الوجوب والنقل فلا يثبت ويبقى مجرد فعله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه والتابعين وذلك يوجب السنة فقلنا بها انتهى قال الامام الشوكاني في السيل ولم يرد دليل صحيح يدل على وجوب العمرة المفردة وما ورد مما فيه دلالة على الوجوب فلم يثبت من وجه صحيح تقوم به الحجة وأما قوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله فليس هذا في

نصف صاع حنطة قال ابن حزم لا يتم ترجيح إحدى الروايات لأنهما قصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد قال في الفتح المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه غمرا أو حنطة لعله من تصرف الرواة وأما الزيب فلم أره إلا في رواية الحكم وقد أخرجه أبو داود وفي أسانيدهما محمد بن اسحق وهو حجة في المغازي لافي الأحكام إذا خالف والمحقق رواية الترمذي وقد وقع الجزم بماء عند مسلم وغيره من طريق أبي قلابة كما وقع في الباب حيث قال أو تصدق بثلاثة أصع من تمر بين ستة مساكين ولم يختلف على أبي قلابة وكذا أخرجه الطبراني من طريق الشعبي عن كعب وأحمد من طريق سليمان بن قرم عن ابن الأصماني ومن طريق شعبة وداود عن الشعبي عن كعب وكذا في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق في ذلك بين التمر والحنطة وإن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع قوله هوام رأسك الهوام بتشديد الميم جمع هامة وهي ما يدب من الأحناث والمراد بها ما يلزم جسد الإنسان غالباً إذا طال عهده بالتنظيف وقد وقع في كثير من الروايات أنها القمل قوله فرقا الفرق ثلاثة أصع كما وقع عند الطبراني من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة فقال فيه قال سليمان والفرق ثلاثة أصع وفيه إشعار بأن تفسير الفرق مدرج لكنه مقتضى الروايات الأخرى كما في رواية سليمان بن قرم عن ابن الأصماني عند أحمد بلهظ لكل مسكين نصف صاع وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحمد أيضاً وأطعم ستة مساكين مدين قوله أو انسك شاة لا خلاف بين العلماء أن النسك المذكور في الآية هو شاة لكنه يعكس عليه ما أخرجه أبو داود عن كعب أنه أصابه أذى فحلق رأسه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يهدي بقرة وفي رواية للطبراني فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يهدي فاقدي بقرة وكذا العبد بن جعيد وسعيد بن منصور قال الحافظ وقد عارض هذه الروايات ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب وفعله في النسك إنما هو شاة وروى سعيد بن منصور وعبد بن جعيد عن أبي هريرة أن كعباً ذبح شاة لأذى كان أصابه وهذا أصوب من الذي قبله واعتمد ابن بطال على رواية قانع عن سليمان بن يسار قال أخذ كعب بأرفع الكنارات ولم يخاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أمر به من ذبح الشاة بل وافق وزاد وتعبه الحافظ بأن الحديث الدال على الزيادة لم يثبت

العمرة المفردة بل في العمرة التي مع الحج وقد لزم بالدخول فيها والتزاع في وجوب العمرة المفردة من الأصل ويؤيد عدم الوجوب ما أخرجه أحمد والترمذي وصححه والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن العمرة أواجبة هي قال لا وفي أسانيد الجليل بن إرطاة وفيه ضعف ويؤيد عدم الوجوب قوله تعالى والله على الناس حج البيت ولم يذكروا العمرة وفي الأحاديث العديدة التي فيها بيان أن ركناً للإسلام الإقتصار على الحج ولم يذكروا العمرة انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سئل عن العمرة) السائل عكرمة بن خالد الخزومي (قبل الحج فقال) ابن عمر (لابأس) زاد أحمد وابن خزيمة لا بأس على أحمد

ان يعمر قبل الحج (وقال اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل ان يحج وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما (أنه قيل له كم اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لقائل عروة بن زبير كافي مسلم (قال أربع) بالرفع أي عمره أربع ولا يذرا ربعا بالنصب أي اعتمر أربعاً (أحداهن) أي العمرات كانت (في رجب) فذكر هنا لن يرد عليه (قال السائل فقات لعائشة) أم المؤمنين رضي الله عنها (يا أمأماً لا تسمع من ما يقول أبو عبد الرحمن) عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (قالت) عائشة (ما يقول) عبد الله (قال) عروة (يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر أربع عمرات أحداهن في شهر رجب قات) عائشة (يرحم الله أبا عبد الرحمن ما اعتمر) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عروة الا وهو) أي ابن عمر (شاهده) أي حاضر معه ٢٢٠

• (باب ما جاء في الحجامة وغسل الرأس للمحرم) •

(عن) عبد الله بن بريدة قال احتجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم بلحى جل من طريق مكة في وسط رأسه متفق عليه • وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحتجم وهو محرم متفق عليه وللبخاري احتجم في رأسه وهو محرم من وجع كان به بما يقال له لحى الجمل • وعن عبد الله بن حنين أن ابن عباس والمسيور بن مخزومة اختلفا بالابوا فقال ابن عباس يغسل المحرم رأسه وقال المسور لا يغسل المحرم رأسه قال فارسلني ابن عباس الى ابي أيوب لانه يرى فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يستحب ثوب فسلت عليه فقال من هذا فقلت انا عبد الله بن حنين أرسلني اليك ابن عباس يسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأه حتى بداي رأسه ثم قال لانسان يصب عليه الماء اصيب فصب على رأسه ثم حول رأسه بيديه فاقبل • ما راى دبر فقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يغتسل رواه الجماعة الا ترمذي قوله وهو محرم زاد في رواية للبخاري بعد قوله محرم لفظ صائم قوله بلحى جل بفتح اللام وحكى كسرهما وسكون المهملة وفتح الجيم والميم موضع بطريق مكة كما وقع مبيداني في الرواية الثانية وذكر البكري في محجته أنه الموضع الذي يقال له بئر جمل وقال غيره هو عقبة الخفة على سبعة أميال من السقياء وهم من ظن أن المراد به لحى الجمل الحيوان المعروف وأنه كان آلة الخجم وجزم الحزى وغيره بان ذلك كان في حجة الوداع قوله في وسط بفتح المهملة أي متوسطه وهو ما فوق اليماوخ فيما بين أعلى القرنين قال الليث كانت هذه الحجامة في فاس الرا من قال النووي اذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة فان تضمنت قطع شعرة فهي حرام وان لم تتضمنه جازت عند الجمهور ورواها مالك وعن الحسن فيما القدية وان لم يقطع شعرا فان كان لضرورة جاز قطع الشعر ونجس القدية وخص أهل الظاهر القدية بشعر الرأس وقال الداودي اذا أمكن ذلك المحاجم بغير حلق لم يجز الحلق واستدل بهذا الحديث على جواز القصد وربط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضر من وغير ذلك من وجوه التداوي اذا لم يكن في ذلك ارتكاب مانع من

(وما اعتمر) صلى الله عليه وآله وسلم (في) شهر رجب (قط) قالت ذلك مبالغة في نسبتها الى النبيان ولم تذكر عليه الا قوله أحداهن في رجب وزاد • لم عن عطاه عن عروة وابن عمر يسمع فاقال لا ولا نسيم سكت قال النووي سكت ابن عمر على انكار عائشة يدل على انه كان يشبهه عليه أو نسي أو شك انهم وبمذاييجاب عما تشكك من تفديم قول عائشة الثاني على قول ابن عمر انشبت وهو خلاف القاعدة المقررة (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه أنه مثل كم اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) السائل قتادة بن دعامة (قال أربعاً عمره الحديبية في ذي القعدة) سنة ست (حيث صدع المشركون) فخير الهدى بها وحلق هو وأصحابه ورجع الى المدينة (وعمره من ايام المقبل في ذي القعدة حيث صالحهم) يعني قر يشاوهي غمرة القضاء والقضية وانما هيتهما لانه صلى الله عليه وآله وسلم

المحرم

فانضى قر يشاها لانيها وقعت قضاء عن العمرة التي صدعها اذ لو كان كذلك لكاتباً عمرة واحدة

وهذا مذهب الشافعية والمالكية وقال الحنفية هي قضاء عنها قال في فتح القدير وتسمية الصلابة وجميع السلف اياها بعمره القضاء ظاهر في خلافه وتسمية بعضهم اياها عمرة القضية لا يتفق فانه اتفق في الاولى مقاضاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل مكة على ان ياتي من العام المقبل فيدخل مكة بعمره ويقيم ثلاثاً وهذا الامر قضية تصح اضافة هذه العمرة اليها فانها عمرة كانت عن تلك القضية فهي قضا عن تلك القضية تصح اضافتها الى كل منهما فلا تستلزم الاضافة الى القضية التي القضاء

والإضافة إلى القضاء فميد ثبوتة فيثبت مفيد ثبوتة بلامعارض انتهى (وعمره الجعرانة) وهي ما بين الطائفت ومكة (اذ) أي حين (قسم غنية أراه) أي أظنه وهو اعتراض بين المضاف وبين (حنين) المضاف إليه وكان الراوي طرأ عليه شك فادخل لفظ أراه بينهم - ما وقد رواه مسلم عن همام بن عيسى وحنين واديينه وبين مكة ثلاثة أميال وكانت في سنة ثمان في زمن غزوة الصخ ودخل صلى الله عليه وآله وسلم بهذه العمرة إلى مكة ليلة لا يخرج منها إلى الجعرانة فبات بها فلما أصبح زالت الشمس خرج في بطن سرف حتى جامع الطريق ومن ثم خفيت هذه العمرة على كثير من الناس قال قتادة (قلت) لانس (كم حج) صلى الله عليه وآله وسلم (قال) حج (واحدة) وفي رواية أنه قال اعتمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم (واحدة) ٢٣١ (وسلم حيث رددوه ومن القابل عمرة الحديبية) قال ابن التين هذا أراه

وهما نازلان بها وفي رواية بالعرج بنفع أوله واسكان ثابته قرية جامعة قرية من الأبوأ قوله بين القرنين أي قرني البئر قوله أرسلني اليك ابن عباس الخ قال ابن عبد البر الظاهر أن ابن عباس كان عنده في ذلك نص من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذه عن أبي أيوب أو عن غيره وإلهذا قال عبد الله بن حنين لا نبي أيوب يسألك كيف كان يغسل رأسه ولم يقل هل كان يغسل رأسه أولا على حسب ما وقع فيه اختلاف المسور وابن عباس قوله فطأه أي أزاله عن رأسه وفي رواية للجباري جمع شابه إلى صدره حتى نظرت إليه قوله لانس قال الحافظ لم أقف على اسمه قوله فزال هكذا رأيت صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ر وفي رواية للجباري فرجعت إليهم ما أخبرتهم - ما فقال المسور لابن عباس لا أماريك أ أي لا أجادل الحديث يدل على جواز الاغتسال للمعمر وتغطية الرأس باليد - قال ابن المنذر أجمعوا على أن للمعمر أن يغتسل من الجنابة واختلفوا فيما عدا ذلك وروى مالك في الموطأ عن نافع ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم الا من الاحتلام وروى عن مالك أنه كره للمعمر أن يغطي رأسه في الماء وللعديث فواتد ليس هذا موضع ذكرها

• (باب ما جاز في نكاح المحرم وحكم وطئه) •

(عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب رواه الجماعة إلا البخاري وأيس للترمذي فيه ولا يخطب - وعن ابن عمر أنه سئل عن امرأة أراد أن يتزوجها رجل وهو خارج من مكة فأراد أن يعتمرا ويحج فقال لا تزوجها وأنت محرم مني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه رواه أحمد - وعن أبي غطفان عن أبيه عن عمر أنه فرق بينهما ما يعني رجلا تزوج وهو محرم رواه مالك في الموطأ والدارقطني - وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم رواه الجماعة وللجباري تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة وهو محرم وبني بها وهو حلال وماتت بسرف - وعن يزيد بن الأصم عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها حلالا

قبل أن يدخل ذوالحجة وفعلها كان في ذي الحجة فصح طريقا للثبات والنفي وأما ما رواه الدارقطني عن عائشة خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة رمضان فقد حكم الحافظ بغلط هذا الحديث إذ لا خلاف أن عمره لم تزده على أربع وقد عمنها أنس وعندها وليس فيها ذكر نبي منها في غير ذي القعدة سوى التي مع حجة ولو كانت له عمرة في رجب وأخرى في رمضان لمكان ستا ولو كانت أخرى في شوال كما هو في سنن أبي داود عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر في شوال كانت سبعا والحق في ذلك أن ما أمكن فيه الجمع وجب ارتكابه دفعا للمعارضة وما لم يمكن فيه حكم بمقتضى الأصح والاثبت وهذا أيضا

يمكن الجمع بارادة عمرة الجعرانة فانه صلى الله عليه واله وسلم خرج الى خيبر في شوال وأحرم به في ذي القعدة فكان مجازا للقرب
هذا ان صرح وحفظ والا فاعول عليه الثابت والله أعلم ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون الاعطاء ومجاهدا فكان وفيه
التحديث والنعمة والسؤال والسماع والقول (عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهم ما أن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم امره ان يردف) اي ياردا ف (عائشة) اخته أي يركبها ورواه على ناقته (ويعمرها) من الالهة (من التنعيم) انما عين التنعيم
لانه اقرب الى الحل من غيره وهو وضع على ثلاثة أميال أو أربعة من مكة اقرب أطراف الحل الى البيت معنى به لانه على عينه
جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم والوادي ٢٣٢ اسمه نعمان قاله في القاموس وقال المذهب الطبري فيما قرأته في تحصيل المرام

هو أمام أدنى الحل وليس بطرف
الحل ومن فسر بذلك فقد تجاوز
واطلق اسم الشيء على ما قرب منه
اتبعي وروى الازرقى من طريق
ابن جريج قال رأيت عطاء يصف
الموضع الذي اعتمر منه عائشة
قال فأشار الى الموضع الذي اتت
فيه محمد بن علي بن شافع المسند
الذي وراء مكة وهو المسجد
الغرب وهو أفضل مواقيت العمرة
بعد الجعرانة عند الاربعة الأبا
حنيفة رحمه الله انتهى واستدل
بالحديث على تعيين الخروج الى
أدنى الحل لمريدة العمرة فيلزمه
الخروج من الحرم ولو بقليل من
أي جانب شاء للجمع فيه بين الحل
والحرم كالجمع في الحج بينهما وقوفه
بعرفة ولا أنه صلى الله عليه وآله
وسلم أمر عائشة بالخروج الى الحل
للا حرام بالعمرة فلم يجب الخروج
لأحرمت من مكان الضيق الوقت
لانه كان عند رحيل الحاج وأفضل
بقاع الحل للأحرام بالعمرة
الجعرانة ثم التنعيم ثم الحديبية ولو
أحرم به من مكة وعم أقعاها ولم
يخرج الى الحل قبل تلبسه بشرط

وبخبر احلالا ومات بسرف فدفعنا الى الظلة التي فيم فيها رواه أحمد والترمذي ورواه
مسلم وابن ماجه وانظرهما تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخلة ابن عباس وأبو داود
واقظه قالت تزوجني ونحن حلالا بسرفه وعن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم تزوج ميمونة حلالا وبخبر احلالا وكنت الرسول بينهم رواه أحمد والترمذي
ورواية صاحب القصة والسفير فيها أول لانه أخبروا عرف بها وروى أبو داود أن سعيد
ابن المسيب قال وهم ابن عباس في قوله تزوج ميمونة وهو محرم) حديث ابن عمر في اسناده
أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد وثق وحديث أبي رافع قال الترمذي حديث حسن
ولانه لم أحدا أسنده غير جابر بن زيد عن مطر الوراق عن ربيعة قال وروى مالك بن أنس
عن ربيعة عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو حلال
رواه مالك مرسلا وقول سعيد بن المسيب أخرجه أبو داود وسكت عنه وهو المندرج في
اسناده رجل مجهول قوله لا ينكح المحرم ولا ينكح الأول بفتح الياء وكسر الكاف أي
لا يتزوج انفسه والثاني بضم الياء كسر الكاف أي لا يزوج امرأة بولاية ولا وكالة في
مدة الاحرام قال العسكري ومن فتح الكاف من الثاني فقد صحف قوله ولا ينكح أي
لا ينكح المرأة وهو طلب زواجها وقيل لا يبيح كون خطيبا في النكاح بين يدي العقد
والظاهر الاول قوله تزوج ميمونة وهو محرم أجيب عن هذا بأنه مخالف لرواية أكثر
العبارة ولم يروه كذلك الا ابن عباس كما قال عباس بن ولكنه متعقب بأنه قد صح من رواية
عائشة وأبي هريرة نحوه كما صرح بذلك في الفتح وأجيب ثانيا بأنه تزوجها في أرض الحرم
وهو حلال فاطلق ابن عباس على من في الحرم انه محرم وهو بعيد وأجيب ثالثا
بأنه مارة برواية ميمونة نفسها وهي صاحبة القصة وكذلك برواية أبي رافع وهو السفير
وهو أخير بذلك كما قال المصنف وغيره ولكنه يعارض هذا المخرج أن ابن عباس روايته
ممنوعة وهي أولى من النافية ويجاب بان رواية ميمونة وأبي رافع أيضا ممنوعة لوقوع
عقد النكاح وانبي صلى الله عليه وآله وسلم حلال وأجيب رابعا بان غاية حديث ابن
عباس انه حكاية فعل وهي لا تعارض صريح القول أعني المنهي عن أن ينكح المحرم
أو ينكح ولكن هذا انما يشار اليه عند تعذر الجمع وهو ممكن ههنا على فرض أن رواية

منها جزء ما أحرم به ولزمه الدم لان الاساقفة ينزل الاحرام من المقاتل انما تقتضي لزوم الدم لاعداء الاجزاء ابن
فان عاد الى الحل قبل التلبس بشرط سقط عنه الدم ذكره القسطلاني قال في الفتح هل يتعين التنعيم لمن كان بمكة أم لا وإذا
لم يتعين هل لها فضل على الاعتكاف من غيرها من جهات الحل أولا قال صاحب الهدى يعني الحافظ ابن القيم رحمه الله لم ينقل أنه
صلى الله عليه وآله وسلم اعتمر مدة أقامته بمكة قبل الهجرة الا دخلا الى مكة ولم يعتمر قط خارجا من مكة الى الحل ثم يدخل مكة
بعمرة كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عن أحيد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته صلى الله عليه وآله وسلم الا عائشة حدها

الشيء وبعد ان فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيته واختلقوا أيضا هل يتعين التمتع لمن اعتمر من مكة فردى الفاكهي
 وغيره من طريق محمد بن سيرين قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم وقت لاهل مكة التمتع ومن طريق عطاء
 قال من زاد العمرة ممن هو من اهل مكة أو غيرهما فليخرج الى التمتع أو الى الجمرات فليحرم منها أو أفضل ذلك ان يأتي ميعاتا
 من البيت الحج قال الطحاوي ذهب قوم الى انه لا ميعات للعمرة لمن كان بمكة الا التمتع ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة
 البيت الى الحج وخالفهم آخرون فقالوا ميعات للعمرة الحل وانما ٢٢٤
 أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عائشة لا حرام من التمتع لانه
 كان أقرب الحل من مكة ثم روى
 من طريق ابن أبي مليكة عن
 عائشة في حديثها قالت فكانت
 ادنا من الحرم التمتع فاعمرت
 منه قال داود بذلك ان ميعات
 مكة للعمرة الحل وان التمتع
 وغيره في ذلك سواء انتهى قال
 شيخ الاسلام أحمد بن حنبل رحمه
 الله لم يكن على عهد النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وخلفائه
 الراشدين أحد يخرج من مكة
 ليعتمر الا لعمرة لا في رمضان ولا
 في غيره والذين حجوا مع النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فيهم من اعتمر
 بعد الحج من مكة الا عائشة
 ولا كان هذا من فعل الخلفاء
 الراشدين انتهى وقد تقدم
 ما قاله صاحب الهدى نقلا
 عن الفتح وزاد وقد قام النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم بعد
 الوحي ثلاث عشرة سنة لم يقل
 انه اعتمر خارجا من مكة ولم يفعله
 أحد على عهد قط الا عائشة
 لانها اهل بالعمرة فخاصت
 فاعمرها فمكنت فوجدت في

ابن عباس أربع من رواية غيره وذلك بان يجعل فعله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخص ما
 لمن عموم ذلك القول كما تقرر في الاصول اذا فرض تأخر الفعل عن القول فان فرض
 تقدمه ففيه الخلاف المشهور في الاصول في جواز تخصيص العام المتأخر بالخاص
 المتقدم كما هو المذهب الحق أو جعل العام المتأخر ناسخا كما ذهب اليه البعض اذا تقرر
 هذا فالحق انه يحرم أن يتزوج المحرم أو يزوج غيره كما ذهب اليه الجمهور وقال عطاء
 وعكرمة وأهل الكوفة يجوز للمحرم أن يتزوج كما يجوز له أن يشترى الجارية للوطء
 ونعقب بانه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار وظاهر النهي عدم الفرق بين
 من يتزوج غيره بالولاية الخاصة أو العامة كالسلطان والقاضي وقال بعض الشافعية
 والامام يحيى انه يجوز أن يتزوج المحرم بالولاية العامة وهو تخصيص لعموم النص ولا
 يخص قوله بسرف بفتح المهملة وكسر الراء موضع معروف قوله في الظلة بضم الظاء
 وتشديد اللام كل ما أظلم من الشمس قوله التي بنى بها فيها أي التي زفت اليه فيها قوله
 وهم ابن عباس هذا واحد الاجوبة التي أجاب بها الجمهور عن حديث ابن عباس (وعن
 عمرو بن أبي هريرة انه سمع سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج فقالوا لا تنذر ان
 لوجهها حتى يقضي حاجته ما من حاجها فابل والهدى قال علي فاذا أهلا بالحج من عام
 قابل تفرقا حتى يقضي حاجته ما من حاجها فابل والهدى قال علي فاذا أهلا بالحج من عام
 قبل أن يقضي فامر أن يحرر بدنه والجميع لما لك في الموطأ) اثر عمرو بن أبي هريرة هو
 في الموطأ كما قال المصنف ولكنه ذكره بلا غائهم وأسند البيهقي من حديث عطاء عن
 عمرو بن ارسال ورواه سعيد بن منصور عن مجاهد عن عمرو وهو منقطع وأخرجه ابن
 أبي شيبة أيضا عنه وعن علي وهو منقطع أيضا بين الحكم وبينه وأثر ابن عباس رواه
 البيهقي من طريق أبي بشر عن رجل من بني عبيد الدار عنه وفيه ان أبا بشر قال لقيت
 سعيد بن جبيرة فذكرت ذلك له فقال هكذا كان ابن عباس يقول وفي الباب عن ابن
 عمر عند أحمد انه سئل عن رجل وامرأة حاجين وقع عليهما قبل الاقضية فقال ليجعا قابلا
 وعن ابن عمرو بن العاص عند الدارقطني والحاكم والبيهقي نحوه قول ابن عمر وقد روى
 نحوه هذا الا ثارمر فوعا عند أبي داود في المراسيل من طريق يزيد بن نعيم ان رجلا من

٣٠ نيل ح
 نقسم ان ترجع صواحبا بحجة وعمرة مستقلين فانهم كن
 مقتعان ولم يحضن وترجع هي بعمرة في ضمن حجتها فامر أخاها ان يعمرها من التمتع مطيبا قلبها انتهى وتدل له رواية
 البخاري عن جابر رضي الله عنه وفيها قالت يا رسول الله أتطلقون بعمرة أي منفردة عن حجة أو حجة أي منفردة عن عمرة
 وانطلق بالحج أي من غير عمرة منفردة فامر صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن أبي بكر ان يخرج معها الى التمتع قال
 القسطلاني أي لتعمر منه بطيبا قلبها فاعمرت منه بعد الحج في ذي الحجة أي ليس له المحصب (وان سراقه بن مالك بن جهم)

بضم الجيم المدحى السكاني (لحق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعقبة وهو) أى صلى الله عليه وآله وسلم (يرمى) أى يرى
 جرة العقبة (فقال) أى سرافة (الكلمة هذه) الفعلية وهي نسخ الحج إلى العمرة أو القران أو العمرة في أشهر الحج (خاصة يارسول
 الله) أى هل مخصوصة بكم في هذه السنة أو لكم ولا غيركم أبدا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم بحسبها (لا بل لا بد) وفي رواية
 جعفر عنده وسلم فقام سرافة فقال يارسول الله ألعامنا هذا أم لا بد فشبك أصابعه واحدة في الأخرى وقال دخلت العمرة
 في الحج مرة بل لا بد أبدا ومعناه ٢٣٤ كما قال النووي عند الجمهور إن العمرة يجوز فعلها في أشهر الحج

إبطالها كان عليه أهل
 الجاهلية وقيل معناه جواز نسخ
 الحج إلى العمرة قال وهو ضعيف
 وتعقب بأن سياق السؤال
 يقوى هذا التأويل بل الظاهر
 أن السؤال وقع عن النسخ
 وهو مذهب الحنابلة بل قال
 المسرداوى في كتابه الانصاف في
 معرفة الرائج من الخلاف وهو
 شرح المقنع لشيخ الاسلام
 موفق الدين بن قدامة أن نسخ
 القارن والمفرد وجههما إلى العمرة
 مستحب بشرطه نص عليه وعليه
 الأصحاب قاطبة قال وهو من
 مفردات المذهب لكن المصنف
 أى ابن قدامة هنا ذكر النسخ
 بعد الطواف والسعي وقطع به
 الخرق وقدمه الزركشى وقال
 هذا ظاهر الأحاديث وعن ابن
 عقيل الطواف بنية العمرة هو
 الفسخ وبه حصل رفض الأحرار
 لا غير قال فهذا تحقيق فسخ
 الحج وما ينسخ به وقال في
 السكاني يسن لهما إذا لم يكن معهما
 هدى أن يفخا فيهما بالحج
 وينوي به مرة مفردة ويحلا من

جذام جامع امرأته وهما محرمان فالأنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اقضيانسكا
 واهدياه - ديا قال الحافظ رجاله ثقات مع إرساله ورواه ابن وهب في موطئه من طريق
 سعيد بن المسيب مرسل وأثر على المذكور في الباب في التفرق أخرج نحوه البيهقي عن
 ابن عباس موقوفا وروى ابن وهب في موطئه عن سعيد بن المسيب مرفوعا مرسل نحوه
 وفيه ابن لهيعة وهو عند أبي داود في المراسيل يستند معضل قوله حتى يقضيا وجههما
 استدلال به من قال أنه يجب المضي في فاسد الحج وهم إلا كثروا قال داود لا يجب كالصلاة
 قوله ثم عليهم ما ج قابل استدلال به من قال أنه يجب قضاء الحج الذي فسد وهو الجمهور
 قوله والهدى غسلك به من قال أن كفارة الوطء شاة لأنهم أقل ما يصدق عليه الهدى
 وهو مروي عن أبي حنيفة والناصر ويدل على ما قاله قوله صلى الله عليه وآله وسلم واهديا
 هديا كما في مرسل أبي داود المذكور وذهب الجمهور إلى أنه يجب بدنة على الزوج وبدنة
 على الزوجة وتجب بدنة الزوجة على الزوج إذا كانت مكروهة لا مطاوعة وقال
 أبو حنيفة ومحمد على الزوج مطلقا وقال الشافعي في أحد أقواله عليه هدى واحد
 اظاهر الخبر والاثار وقال الامام يحيى بدنة المرأة عليها إذا لم يفصل الدليل قوله تفرقا
 حتى يقضيا وجههما فيه دليل على مشروعية التفرق وقد حكى ذلك في البحر عن علي
 وابن عباس وعثمان والعترة وكثرا لفقهاء واختلافوا هل واجب أم لا فذهب أكثر
 المعتزلة وعطاء ومالك والشافعي في أحد أقواله إلى الوجوب وذهب الامام يحيى والشافعي
 في أحد أقواله إلى الندب وقال أبو حنيفة لا يجب ولا يندب وأعلم أنه ليس في الباب
 من المرفوع ما تقوم به الحجة والموقف ليس بوجه فمن لم يقبل المرسل ولا رأى حجة أقوال
 الصحابة فهو في سعة عن التزام هذه الأحكام وله في ذلك ساق صالح كداود والظاهر

• (باب تحريم قتل الصيد وضعائه بتظيره) •

(قال الله تعالى فجزا مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم الآية) وعن جابر
 قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الضبيع بصيبه الحرم كبشاً ووجه له من
 الصيبر واه أبو داود وابن ماجه الحديث أخرجه أيضاً بقية أهل السنن وابن حبان
 وأحمد والحاكم في المستدرک قال الترمذي سألت عنه البخاري فصحه وكذا غيره

أحرامها بطواف وسعي وتقصير ليصير مقتعين وقال في الانتصار لو ادعى مدع وجوب الفسخ لم
 يعد وقال الشيخ تقي الدين يجب على من اعتقد عدم مسأغته أن يعتقه ولو ساقه - ديا فهو على إحرامه لا يصح فسخه الحج إلى
 العمرة على الصحيح عندهم وحيث صح الفسخ لزم دم على الصحيح من مذهبهم نص عليه وعليه أكثر الأصحاب انتهى وقال بعض
 الحنابلة نحن نشهد الله أنالوا حرمانا بجمع رأينا فرضا فسخه إلى عمرة فنادى من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذلك
 أن في السنن عن البراء بن عازب خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فاجرمنا بالحج فلما قدمنا مكة قال اجعلوها

هجرة فقال الناس يا رسول الله قد أحرصنا بالحج فكيف نجعلها عمرة قال انظروا ما أمركم به فافعلوا فردوا عليه القول فغيب الحديث وقال سلمة بن شبيب لا جد كل أمر لك عندي حسن الا خلة واحدة فقال وما هي قال تقول بفسخ الحج الى العمرة فقال يا سلمة كنت أرى لك عقلا عندي في ذلك أحد عشر حديثا صحاح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أثر كها القولاك وقال في الفتح يحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين لتعدد المسكنين انتهى وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وبجاءهم العلماء من السلف والخلف هو مختص بهم تلك السنة لا يجوز بهدائها لغيرها وما كانت ٢٢٥

عبد الحق وقد أعل بالوقف وقال البيهقي هو حديث جديد تقوم به الحجة ورواه عن جابر عن عمر ورواه الأرقم ورواه الشافعي موقوفاً وفتح وقفه من هذا الوجه لدارقطني ورواه من وجه آخر هو والحاكم مرفوعاً وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي قال البيهقي روى موقوفاً عن ابن عباس والآية الكريمة أصل أصيل في وجوب الجزاء على من قتل صيداً وهو محرم ويكون الجزاء مماثل للمقتول ويرجع في ذلك إلى حكم عدلين كما ذهب إليه مالك وهو ظاهر الآية وقيل أنه لا يرجع إلى حكم العدلين إلا فيما لا مثل له وأما فيما له مثل فيرجع فيه إلى ما حكم به السلف ولا يحكم فيه السلف يرجع إلى ما حكم به عدلان واختلصوا في أي شيء تعتبر المماثلة فقيل في الشكل أو الفعل وقيل في القيمة والحديث يدل على أن الضبع صيد وان فيه كبشا (وعن محمد بن سيرين أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فقال اني أبريت أنا وصاحب لي مرسين نسيتني إلى ثغرة ثنية فاصيدنا طيباً ونحن محرمان فماذا ترى فقال عمر لرجل يجنبه تعال - حتى تحكم أنا وانت قال فحكما عليه بعنز فولى الرجل وهو يقول هذا أمير المؤمنين لا يستطيع أن يحكم في ظبي حتى دعار جلاحكم معه فسمع عمر قول الرجل ودعا له أهله فقرأ سورة المائدة فقال لا فبال هل تعرف هذا الرجل الذي حكم معي فقال لا فقال لو أخبرني أنك تقرأ سورة المائدة لا وجهتك ضرباً ثم قال ان الله عز وجل يقول في كتابه يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة وهذا عبد الرحمن بن عوف رواه مالك في الموطأ وعن جابر أن عمر قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفرة رواه مالك في الموطأ وعن الأجلح بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الضبع إذا أصابه المحرم كبش وفي الظبي شاة وفي الأرنب عناق وفي اليربوع جفرة قال والجنسرة التي قد ارتعت رواه الدارقطني قال ابن معين الأجلح ثقة وقال ابن عدي صدوق وقال أبو حاتم لا يحتج بحديثه الاثر الأول رواه مالك في الموطأ عن عبد الملك بن قريش عن محمد بن سيرين وعبد الملك بن قريش هو الأصمعي وهو ثقة والآخر الثاني لم يذكر مالك في الموطأ قوله عن جابر بل رواه عن أبي الزبير أن عمر

عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج وفي حديث أبي ذر عن مسلم كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خاصة به في فسخ الحج إلى العمرة وعند الشافعي عن الطرث ابن بلال عن أبيه قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لما خاصة أم لأماس عامة فقال لا بل لما خاصة وهذا لا يعارضه حديث سراقه لأن سبب الأمر بالفسخ ما كان لاتقرير الشرع العمرة في أشهر الحج ما لم يكن مانع من سوق الهدى وذلك أنه كان مستعظماً عندهم حتى كانوا يعدونها في أشهر الحج من الجحر الفجور فكسر سورة ما استحكم في نفوسهم من الجاهلية من إنكاره بحملهم على فعله بأنفسهم فلولم يكن حديث بلال بن الحرث ثابته كما قال الإمام أحمد حيث قال لا يثبت عندي ولا يعرف هذا الرجل كان حديث ابن عباس كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من الجحر الفجور في الأرض الحديث صريحاً في كون سبب

الأمر بالفسخ هو قصد محو ما استقر في نفوسهم في الجاهلية بتقرير الشرع بخلافه وقال ابن المنير ترجم على أن العمرة من التنعيم ثم ذكر حديث سراقه وأيس فيه تعرض لمقاتل وأمكن لأصل العمرة في أشهر الحج وأجاب بأن وجه ذكره في الترجمة الرد على من لعنه يزعم أن التنعيم كان خاصاً بعقار عائشة حينئذ فقرر بحديث سراقه أنه غير خاص وأنه عام أبداً انتهى ما في القسطلاني وقد رجح الحافظ ابن القيم رحمه الله فسخ الحج إلى العمرة في كتابه الهدى وكتاب أعلام الموقعين عن رب العالمين بما لا مزيد عليه ولا شك أن الحجة معه لا مع غيره يتضح ذلك بعد النظر الصحيح في كتبه وقد جنح إلى ما رجحه الإمام ابن القيم الحافظ الشوكاني

في نيل الاوطار و بسط القول في ذلك وقوى دعائه بالدلة الصحيحة فراجعته تجد ما يشئ ويكنى وبالله التوفيق وحديث
الباب أخرجه البخاري في التقي وأبو داود في الحج وحديث سراقه هذا طرف من حديث جابر الطويل لا من حديث عبد الرحمن
ابن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فكان على صاحب التجريد أن يقول وفي رواية عن جابر أن سراقه الخ رفعه هذا الوهم لكن
قصرت عبارته في هذا المقام أو هو موهوم من قلم الناصخ أو الطابع والله اعلم (حديث عائشة رضي الله عنها في الحج) أي في ذكر
قصة حج الوداع (تكرر كثيرا وقد تقدم ٢٣٦ بقامه) فلا حاجة إلى العود بكثرة (وعنها) أي عن عائشة

(رضي الله عنها في رواية أن
النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال لها في العمرة وليكم)
أي عسرتك (على قدر نفقتك
أو نصيبك) تعبك لما في اتفاق
المال في الطاعات من الفضل
وقس النفس عن شهواتها من
المشقة وقد وعد الله الصابرين
أن يوفهم أجرهم بغير حساب
لكن قال الشيخ عز الدين بن
عبد السلام إن هذا ليس بطرد
فقد تكون بعض العبادات
أخف من بعض وهي أكثر فضلا
بالنسبة إلى الزمان كقيام ليلة
القدر بالنسبة لقيام الليل من
رمضان غيرها وبالنسبة للمكان
كصلاة ركعتين بالمسجد الحرام
بالنسبة لصلوات ركعات في غيره
وأجيب بأن الذي ذكره لا يمنع
الاطراد لأن الكثرة خاصة
فيه ذكره ليست من ذاتها
وانما هي بحسب ما به رخصها
من الأمور المذكورة وأوفي
قوله أو نصيبك قال الكرمانى
أما للشك وأما للتوزيع وفي رواية
الإجماع على من طريق أحمد بن

ابن الخطاب قضى في الضبيع الخ وأخرجه أيضا الشافعي بسند صحيح عن عمر وأخرج
البيهقي عن ابن عباس أنه قضى في الأرنب بعناق وروى عنه الشافعي من طريق
الضحاك أنه قضى في الأرنب بشاة وأخرج البيهقي عن ابن مسعود أنه قضى في البربوع
بجفرة ورواه الشافعي عنه من طريق مجاهد وروى أبو يعلى عن عمر وقال لا أراه
الأرنبة أنه حكم في الضبيع بشاة وفي الأرنب بعناق وفي البربوع بجفرة وفي الظبي كبش
وأخرج ابن أبي شيبة عن عمر أنه قضى في الأرنب ببقرة وروى إبراهيم الحربي في الغريب
عن ابن عباس أنه قضى في البربوع بجمل والجمل ولد الضأن المذكور وحديث جابر أخرجه
أيضا البيهقي وأبو يعلى وقال عن جابر عن عمر - رفعه وأما الدارقطني فرواه من طريق
إبراهيم الصائغ عن عطاء عن جابر وصحح وقفه الدارقطني من هذا الوجه كما ساف في
أول الباب قوله فحكم عليه به - نزل رواة هم ما على ذلك على وعثمان وابن عباس وابن
عمر وزيد بن ثابت وابن الزبير وكذلك وافقوا عمر في إيجاب عناق في الأرنب وجفرة في
البربوع كما حكى ذلك المهدى في البحر عنهم - وهو موافق لما في حديث جابر المرفوع
المذكور في الباب الألفي الظبي فإنه أوجب فيه شاة وليكنها قد تطلق الشاة على الماعز قال
في القاموس الشاة الواحدة من الغنم للذكور والأنثى أو يكون من الضأن والماعز والظباء
والبقرة والنعام وحشر الوحش انتهى قوله بجفرة الجفرة بفتح الجيم هي الأنثى من ولد
الضأن التي بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والعنز بفتح الميم هي المهيمنة وسكون النون
بعدها زاي الأنثى من الماعز الجمع أعنز وعنز وعنز

• (باب منع المحرم من أكل لحم الصيد إذا لم يصد لأجله ولا أغان عليه) •

(عن الصعب بن جثامة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحم حمار وحشيا
وهو بالابواء أو يودان فرده عليه فلما رأى ما في وجهه قال إن لم ترد عليك إلا أنا حرم
متفق عليه ولا جدوم - لحم حمار وحش • وعن زيد بن أرقم وقال له ابن عباس
يسند ذكره كيف أخبرني عن لحم صيد أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
حرام فقال أهدى له عضو من لحم صيد فرده وقال أنا لا نأكله أنا حرم رواه أحمد ومسلم
وأبو داود والنسائي) قوله حمار وحشيا هكذا رواية مالك ولم تختلف عنه الرواة في ذلك

وتابعه

منيع عن اسمعيل ما يؤيد الأول ونقطه على قدر نصيبك أو تعبك وفي لفظه على قدر نفقتك

أو نصيبك أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية الطبراني والحاكم ما يؤيد الثاني واقظه أن لك من الأجر
على قدر نصيبك ونفقتك بواو العطف وقد استدل بظاهر هذا الحديث على أن الاعتماد لمن كان بمكة من جهة الحل القرية
أقل أجر من جهة الحل البعيدة وهذا ليس بشئ لأن الجعرة والحدية مسافتهما إلى مكة واحدة ستة فراسخ والتنعيم
مسافتهما إليها فرسخ واحد فهو أقرب إليهما وقد قال الشافعي أفضل بقاع الحل للاعتماد الجعرة لأن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم أحرم منها ثم التعميم لانه اذن لعائشة قال واذا انتهى عن هذين الموضعين فابعد حتى يكون اكثر سفره كان احب الى انتهى وعن احمد ان المكي كلما تبعه في العمرة كان اعظم للاجرة وقال الخنفة افضل بقاع الحبل للاعتناء بالتمتع ووافقه - ثم بعض الشافعية والحنابلة ووجهه انه لم ينقل ان احدا من الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج من مكة الى الحبل ليجرم بالعمرة غير عائشة واما اعتناؤه من الجعرة فانه كان حين رجوع من الطائف مجتازا الى المدينة ولكن لا يلزم من ذلك تعيين التعميم للفضل لما دل عليه هذا الخبر ان الفضل ٢٣٧ في زيادة التعب والنفقة وانما

يكون التعميم افضل من جهة اخرى تساويه الى الحبل لان جهة انه ابعده منه قاله في الفتح (عن اسماء بنت ابي بكر رضى الله عنهم - ما انها كانت كلما مرت بالحنون) بفتح الحاء وضم الجيم الخنفة وسكون الواو آخره نون قال التقي الفاسي في تاريخ البلاد الحرام هو جبل بالمدينة مقبرة اهل مكة على يسار الداخل الى مكة وبين الخارج منها الى منى على مقتضى ما ذكره الازرقى والفاكهى في تعريفه لانهم ما ذكروه في شق معلى مكة اليماني وهو الجهة التي ذكرناها واذا كان كذلك فهو يخاف ما يقوله الناس من ان الحنون الثنية التي يهبط منها الى مقبرة المعلى وكلام الحب الطبري يوافق ما يقوله الناس قال القسطلاني وكنت فلدته في ذلك ثم ظهر لي ان ما قاله الازرقى والفاكهى اولى لانهما بذلك أدري وقد وافقه - ما على ذلك اصف الخزازي راوى تاريخ الازرقى ولعل الحنون على مقتضى قول الازرقى والفاكهى

وتابعه على ذلك عامة الرواة عن الزهري وخالفه - ثم ابن عيينة فقال لحم حمار وحش كما وقع في الرواية الاخيرة وبين الحميدى انه كان يقول حمار وحش ثم صارية ولحم حمار وحش فدل على اضطراره فيه قال في الفتح وقد توبع على قوله لحم حمار وحش من اوجه فيها مقال ثم ساقها ولكنه يقوى ما رواه ابن عيينة حديث ابن عباس المذکور في الباب وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن ابن عباس ان الذي أهداه الصعب بن جثامة لحم حمار وأخرجه - لم أيسلم من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد فقال تارة حمار وحش وتارة شق حمار قول بالابواب بفتح الهمزة وسكون الواو وحدة وبالمد جبل من أعمال القرع بضم القاء والراء بعدها مهملة قيل سمى بالابواب لانه وقيل لان السبول تتبؤوه أى تحله قوله أو بوذا ان شك من الراوى وهو بفتح الواو وتشديد الدال آخره نون موضع بقرب الخنفة قوله فردته اتفقت الروايات كلها على انه رده عليه كما قال الحافظ الاماروا ابن وهب والبيهقي من طريقه باسناد حسن من طريق عمرو بن أمية ان الصعب أهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم حمار وحش وهو بالخنفة فاكل منه واكل القوم قال البيهقي ان كان هذا محفوظا حمل على انه رد الحمار وقبل اللحم قال الحافظ وفي هذا الجمع نظر فان الطرق كلها محفوظة فلم يرد حيا لانه لا جله ورد اللحم تارة لذلك وقوله اخرى حيث لم يصح لاجله وقد قال الشافعي في الام ان كان الصعب أهدى له حمارا حيا فليس للمعمر ان يذبح حمارا وحش حي وان كان أهدى له الحمار فقد يحتمل ان يكون قد علم انه صيده انتهى ويحتمل ان يكون القبول المذکور في حديث عمرو بن أمية في وقت آخر وهو وقت رجوعه صلى الله عليه وآله وسلم من مكة الى المدينة قال القرطبي يحتمل ان يكون الصعب أحضر الحمار مذبوحا ثم قطع منه عضوا بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدمه له فن قال أهدى حمارا أراد بتمامه مذبوحا لحياء ومن قال لحم حمار أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل ان يكون من قال حمارا أطلق وأراد بعضه مجازا ويحتمل انه أهداه له حيا فلم يرد عليه ذكاه وأتاه بعضه ومنه ظنا انه انما رده عليه لم يخصص بجملته فاعلمه بامتناعه ان يحكم الجزم من الصيد حكم الكل والجمع مهما أمكن اولى من توهم بعض الروايات قوله انما لم يرد عليه قال في الفتح قال

والخزازي الجبل الذي يقال فيه قبر ابن عمر أو الجبل المقابل له الذي بينهما الشعب المعروف بشعب الجرارين انتهى قال في الفتح حنون جبل معروف بمكة وقد تكرر ذكره في الاشعار عند المقبرة المعروفة بالمعلاة على يسار الداخل الى مكة وبين الخارج منها الى منى قال وهذا الذي ذكرناه حصل ما قاله الازرقى والفاكهى وغيرهما وذكر الازرقى انه شعب ابي دب رجل من بني عامر قال الحافظ ابن حجر قد جعل هذا الشعب الآن الان بين سور مكة الآن وبين الجبل المذکور مكانا يشبه الشعب فله هو انتهى واغرب السهيلي فقال الحنون على فرسخ وثلاث من مكة وهو غاط واضح كما بينه في الفتح (تقول صلى

أقبح على محمد فقد نزلنا معه ههنا ونحن يومئذ خفاف) بكسر الخاء جمع خفيف ولمسلم خفاف الحقايب جمع حقيبة بفتح المهملة وبالقاف والموحدة ما احتجب الراكب خلفه من حوائجه في موضع الرديف (قاييل ظهرنا) أي مراكبنا (قليلة أزوادنا) فاعقرت أمنا وختي عائشة) أي بعد أن فسخنا الحج إلى العمرة (والزبير بن العوام وفلان وفلان) قال في الفتح لم أقف على تعيين ما وكنتم اسمت بعض من عرقته ممن لم يسبق الهدى فلما صعدنا البيت) أي بركنسه وكنتم بذلك عن الطواف أذهوم من لوازم المسح عليه عادة والمراد غير عائشة ٢٣٨ لأنها كانت حائضا (أحللنا) أي بعد السعي وحذف اختصارا

فلا جهة فيه لمن لم يوجب السعي لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان في حجة الوداع وقد جاء من طريق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيحصل ما أجل على ما بين ولم تذكر الحاق ولا التقصير فاسد يدل به على أنه استباحة مخطوطة وأجيب بأن عدم ذكره هنا لا يلزم منه ترك فعله فان القصة واحدة وقد ثبت الأمر بالتقصير في عدة أحاديث وهذا كقوله لما زني فلان رجم والتقدير لما أحسن وزني رجم فان قلت في مسلم وكان مع الزبير هدي فلم يحل وهو مغاير لما هنا ذكرها الزبير مع من أحل أجاب النووي بأن إجماع الزبير بالعمرة وقوله منها كان في غير حجة الوداع (ثم أهلنا من العتيق بالحج) وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج أيضا قال في الفتح واختلفوا فمن جامع قبل أن يقصر بعد أن طاف وهي فقال الأكثر عليه الهدى وقال عطاء لا شيء عليه وقال الشافعي تقصير عمرته وعليه المضي في فاسدها وقضاؤها

القاضي عياض ضبطناه في الروايات بفتح الدال وأبي ذلك المحققون من أهل العربية وقالوا الصواب أنه بضم الدال لأن المضاعف من المجزوم يراعى فيه الواو التي توجبها نعمة الهاء بعدها قال وليس الفتح بغلط بل ذكره أغلب في الفصح ثم تعقبوه عليه بأنه ضعيف وأجازوا فيه الكسر وهو أضعف الأوجه وهي لغة حكاها الاختفش عن بني عقيل وإذا أوليه ضمير المؤنث نحو ردها فالفتح لازم اتفاقا كذا قال النووي ووقع في رواية الكشميهني لم يردده بفك الإدغام وضم الأولى وسكون الثانية ولا إشكال فيه قوله إلا أناسم زاد التثنية لأننا كل الصيد وفي حديث ابن عباس أنا لانا كاهنا حرم وقد استدل به إذ من قال بتحريم الأكل من لحم الصيد على الحرم مطلقا لأنه اقتصر في التعليل على كونه محررا فدل على أنه سبب الامتناع خاصة وهو قول علي وابن عباس وابن عمر والليث والثوري وإسحق والهادوية واستدلوا أيضا بعموم قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ولكنه يعارض ذلك حديث طلحة وحديث الهزلي وحديث أبي قتادة وسناني هذه الأحاديث وقال الكوفيون وطائفة من السلف أنه يجوز للمعمر كل لحم الصيد مطلقا ونسكوا بالأحاديث التي سناني وكلا المذهبين يستلزم أطراح بعض الأحاديث الخصوصية بلا موجب والحق ما ذهب إليه الجمهور من الجمع بين الأحاديث المختلفة فقالوا الأحاديث القبول محمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي منه للحرم وأحاديث الرد محمولة على ما صيده الحلال لأجل الحرم قالوا والسبب في الاختصاص على الأحرار عند الاعتذار للصعب أن الصيد لا يحرم على المرأة إذا صيده إلا إذا كان محررا فاقصر عن تعيين الشرط الأصلي وسكت عما عداه فلم يدل على نفسه ويؤيد هذا الجمع حديث جابر الآتي (وعن علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بببيض النعام فقال

أنا قوم حرم أطعموه أهل الحل رواء أحمد) وعن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله التيمي

وهو ابن أخي طلحة قال كنا مع طلحة ونحن حرم فاهدي لنا طير وطلحة راقد فنامنا كل

ومنا من تورع فلم يأكل فلما استيقظ طلحة وفق من أكله وقال أكلناه مع رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم رواء أحمد ومسلم والتماني) حديث علي أخرجه أيضا البزار

وفي إسناده علي بن زيد وفيه كلام وقد وثق وبقيته رجاله رجال الصحيح وهو حديث طويل

هذا

واستدل به الطبري على أن من ترك التقصير حتى يخرج من الحرم لا شيء عليه بخلاف من قال عليه

دم (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قفل) رجع (من غزوا ورجع أو عمرة يكبر) الله تعالى (على كل شرف) بفتحين وكان عال (من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له لا اله الا هو على كل شيء قدير) قال الفرطبي في تعقيب التكبير بالتلليل إشارة إلى أنه المنفرد بإيجاب جميع الموجودات وأنه المعبود في جميع الأماكن (أي نحن آيونا جميع آيابه وأرضه ومعهنا أي راجعون إلى الله وليس المراد

الاخبار بمجرد الرجوع فانه تمصيل الحاصل بل الرجوع في حالة مخصوصة وهي تلبسهم بالعبادة المخصوصة والاتصاف
بالاوصاف المذكورة (قائمون) من التوبة وهي الرجوع عما هو مذموم شرعا الى ما هو محمود شرعا وفيه اشارة الى التقصير في
العبادة قاله صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل التواضع أو تعليم الامته (عابدون ساجدون لربنا حامدون) كلها رفع بتقدير
نحن والجار والمجرور متعلق بساجدون أو بسائر الصفات على طريق التنازع (صدق الله وعده) فيما وعده من اظهار دينه
بقوله تعالى وعدكم الله مخانم كثيرة وقوله تعالى وعد الله الذين آمنوا ٢٢٩ منكم وعملوا الصالحات ليستخافنهم

في الارض الآية وهذا في
الغزو ومناسبة للرجوع قوله تعالى
لتدخلن المسجد الحرام ان شاء
الله آمنين (ونصر عبده) محمدا
صلى الله عليه وآله وسلم (وهزم
الاحزاب) يوم الاحزاب واحزاب
الكفر في جميع الايام والمواطن
(وحده) من غير فعل أحد من
الادميين ويحتمل ان يكون خبرا
بمعنى الدعاء أي اللهم اهزم
الاحزاب والاول اظهر وظاهر
قوله من غزوا ووج أو عسرة
اختصاصه بها والذي عليه
الجمهور انه يشرع في كل سفر
طاعة كطاب علم وقيل يتعدى
الى المباح لان المسافر فيه لا ثواب
له فلا يمنع عليه ما يحصل له
الثواب وقيل يشرع في سفر
المعصية أيضا لان مرتكب
المعصية أحوج الى تمصيل
الثواب من غيره ونعقب بأن
الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع
المسافر في مباح ولا معصية من
الاكثار من ذكر الله تعالى
وانما النزاع في خصوص هذا
الذكر في هذا الوقت المخصوص

هذا طرف منه قوله اطعموه اهل الحل لا بد من تقييد هذا الاطلاق بما سلف من اعتبار
القصدي بان ذلك للمعصية فيحمل هذا على انه اخذ البيض فاصدا بان ذلك لاجل المحرمين
جمع بين الادلة وكذلك لا بد من تقييد حديث طلحة بان لا يكون من اهدى لهم الطير
صاده لاجلهم وقد اختلف فيما يلزم المحرم اذا اصاب بيضة نعام فقال ابو حنيفة واصحابه
والشافعي انه يجب فيه القيمة وقال مالك في رواية عنه قيمة عشرة دنانير وقال الشافعي في
رواية عنه قيمة عشرة نعامة وقال الهادي يجب فيها صوم يوم واستدل من قال بان
الواجب القيمة بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي من حديث كعب بن
عجرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في بيض نعامة أصابه محرم بقتله وفي اسناده
ابراهيم بن أبي يحيى وشيخه حسين بن عبد الله وهما ضعيفان وأخرجه ابن ماجه
والدارقطني من حديث أبي المهزم وهو أيضا ضعيف واستدل الهادي بما أخرجه
الشافعي وأبو داود والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم حكم في بيض النعام في كل بيضة صبيح يوم قال عبد الحق لا يستند من
وجه صحيح وفي اسناده أبي داود رجل لم يسم وأخرج نحوه الدارقطني من حديث أبي
هريرة وهو من طريق ابن جريج عن أبي الزناد ولم يسمع منه كما قال أبو حاتم والدارقطني
قوله ابن عبد الله التيمي كذا في نسخ المتن والصواب ابن عبيد الله مصنفه قوله وفق
من أكله أي صوته كذا في شرح مسلم ويحتمل أن يكون معناه دعاه بالتوفيق (وعن عمير

ابن سلمة الضمري عن رجل من بهزانه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد
مسكة حتى اذا كانوا في بعض وادي الروحاء وجد الناس حمار وحش عقيرا فذكروه
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أقرؤهم حتى يأتي صاحبهم فأتى الهزلي وكان صاحبه
فقال يا رسول الله شأنكم هذا الحمار فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر
فقسمه في الرقاق وهم محرمون قال ثم مررنا حتى اذا كنا بالانابة اذا نحن نطى حاقف
في ظل فيه سهم فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا أن يقف عنده حتى يخبر
الناس عنه رواه أحمد والنسائي ومالك في الموطأ الحديث صحيحه ابن خزيمة وغيره كما قال

نفسه قوم به كما يختص بالذكر المأثور عقب الاذان والصلاة انتهى وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الدعوات ومسلم في
الحج وأبو داود في الجهاد والتبائي في السير (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة)
في الفتح (استقبله أغيلة بن عبد المطلب) بضم الهمزة من أغيلة وفتح الغين المجبة قال في الصحاح الغلام معروف وتصغيره غليم
والجمع غلة وغلمان واستغنوا بغلة عن أغلة وتصغير الغلة أغيلة على غير مكبره كأنهم صغروا أغلة وان كانوا لم يقولوه كما قالوا
أصيبة في تصغير صيبة وبعضهم يقول غلابة على القياس وقال في القاموس الغلام الطائر الشارب والكهل ضده أو من حين

يولد الى ان يشب بجمعه أغلة وغلة وغلان وهي علامة انتهى و مراده صبيان بنى عبد المطلب و اضافتم اليه لكونهم من ذريته
(نحمل) صلى الله عليه وآله وسلم (واحد) منهم (بين يديه) هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب (وآخر خلفه)
وهو قثم بن العباس بن عبد المطلب كذا قاله الحافظ ابن حجر لكن لا أعلم هل خرج عبد الله بن جعفر من المدينة الى مكة بعد ان
دخلها مع أبيه من الحبشة حتى استقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدومه مكة في الفتح فليست وقول الحافظ
ابن حجر وكون الترجمة لتلقى القادم من الحج والحديث دال على تلقى القادم للحج ليس بينهم ما يخالف

لا تناقها ما من حيث المعنى
تعبه العيني فقال لا نسلم ان
كون الترجمة لتلقى القادم من
الحج بل هي لتلقى القادم للحج
والحديث يطابقه وهذا القائل
ذهل وظن ان الترجمة وضعت
لتلقى القادم من الحج وليس
كذلك وذلك لانه لو علم ان لفظ
الاستقبال في الترجمة مصدر
مضاف الى مفعوله والفاعل
ذكره مطوي لما احتاج الى
قوله وكون الترجمة الى آخره
انتهى وانه أخذ من كلام ابن
المنير حيث تعقب ابن بطال لما
قال في الحديث من الفقه جواز
تلقى القادمين من الحج لانه صلى
الله عليه وآله وسلم لم ينكر
ذلك بل سربه لعله ما بين يديه
وخلفه فقال هذا ليس تلقيا
للقادم من الحج ولمكنه تلقى
القادم للحج قال وتلك العادة الى
الآن يتلقى المهاجرون وأهل
مكة القادمين من الركن انتهى
نعم يؤخذ منه بطريق القياس
تلقى القادمين من الحج بل ومن
في معناهم كن قدم من جهاد

في الفتح قوله أقروه أى تركوه قوله فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر الخ
يفي أن يقيد هذا الاطلاق بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم أن البهزي لم يصدده
لاجلهم بقريسة حال أو مقال للجمع بين الأدلة كما تقدم قوله في الرقاق جمع رقة قوله
بالأناية بضم الهمزة وكسرها بعد هاء ثمانية وثلاثون وبعد الألف تحبسية موضع بين الحرمين
فيه مسجد بنى أو يتردون العرج قال في القاموس هو بضم الهمزة ويثلاث قوله
حاقف قال في القاموس الحاقف الرابض في حقف من الرمل أو يكون منطويا كالخقف
وقد انحنى وثنى في نومه وهو بين الحقف انتهى قوله فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم الخ انما لم يأذن لمن معه باكله لأميرين أحدهما انه حي وهو لا يجوز للمحرم ذبح
الصيد المحي الثاني ان صاحبه الذي رماه قد صار أحيى فلا يجوز أكله الا بآذنه ولهذا
قال صلى الله عليه وآله وسلم في جدار البهزي أقروه حتى يأتي صاحبه وفيه دليل على انه
يشرع للرئيس اذا رأى صيدا لا يقدر على حفظ نفسه بالهرب اما المضع فيه أو الجناية
أصابته ان يأمر من يحفظه من أصحابه (وعن أبي قتادة قال كنت يوما جالسا مع رجال من
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم أمامنا والقوم محرمون وانا غير محرم عام الحديبية فابصر واحجارا وحشيا
وأنا مشغول أخصف نعلي فلم يؤذوني وأحبوا لوني أبصرته فالتفت فابصرته فتمت الى
الفرس فاسرجته ثم ركبته ونسيت السوط والرمح فقلت لهم ما تاولوني السوط والرمح
قالوا والله لا نعينك عليه فغضبت ففزلت فاخذتهم ما ثم ركبته فشدت على الحمار فمقرته
ثم جئت به وقد مات فوقه واني يا كونه ثم انهم شكوا في أكلهم اياه وهم محرم فرحنا
وخبأت العضد مني فادركنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسالنا عن ذلك فقال هل
معكم منه شيء فقلت نعم فناولته العضد فأكلها وهو محرم متفق عليه ولفظه للجاري
ولهم في رواية هو حلال فكلوه ولم يهل أشار اليه انسان أو امره بشئ قالوا لا قال
فكلوه وللجاري قال منكم أحد أمره ان يحمل عليها وأشار اليها قالوا لا قال
فكلوا ما بقي من لحمها) قوله امامنا بفتح الهمزة قوله عام الحديبية هذا هو الصواب

أو سفر تائبهم وتطيبها لقلوبهم وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن جعفر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم اذا قدم من سفر تائب بصبيان أهل بيته وانه قدم من سفر فسبق بي اليه فمضى بين يديه ثم بي بإحدى ابني فاطمة
فأردفه خلفه فدخنا المدينة ثلاثة على دابة وفي المسند وصحيح الحاكم عن عائشة قالت أقبلنا من مكة في حج أو عمرة فقلنا ما
غلان من الانصار كانوا يتلقون أهاليهم اذا قدموا واذكر ابن رجب في لطائفه عن أبي معاوية الضرير عن حجاج عن الحكم
قال قال ابن عباس رضي الله عنهما ما لوي علم المقيمون ما للحجاج عليهم من الحق لا تؤم حين يقدمون حتى يقبلوا وراحهم لانهم

وفدا لله في جميع الناموس وما لا منقطع حيلة سوى التعاقب بأذيال الواصلين وفي حديث الباب الحديث والعنينة والقول ورواته الثلاثة الأولى بصريون وأخرجه البخاري أيضا في اللباس والنساء في الحج (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم لا يطرق أهله) بضم الراء من الطروق أي لا يأتيهم ليلا إذا رجع من سفره ولا يكون الطروق إلا ليل القيل إن أصل الطروق من الطرد وهو الدق وسمى الآتي بالليل طارفا لما جئته إلى دق الباب (كان لا يدخل إلا غدوة أو عشية) لكرهه طروق أهله (عن جابر رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن جابر رضي الله عنه) ٢٤١

عليه وآله (وسلم أن يطرق) أي المسافر (أهله ليلا) يعني كراهة أن يهجم منها على ما يقع عند اطلاعه عليه فيكون سببا إلى بغضه أو فراقها فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما تدوم به الأئمة وتنا كذب المحبة فينبغي أن يجتنب مباشرة أهله في حال البذلة وغير النظافة وأن لا يتعرض لرؤية عورة يكرها منها (عن أنس رضي الله عنه) قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قدم من سفر فابصر درجات المدينة أي طرقها المرتفعة وفي رواية المسقى دوحات أي نصبرها المظام وفي رواية جذرات وفي أخرى جذران جمع جذر قال صاحب المطالع جذرات أربع من دوحات قات وهي رواية الترمذي أيضا (أوضح ناقله) أي حمله على السير السريع (وان كانت) أي المركوبة (دابة) وهي أعم من الناقة (حركها) وزاد في رواية من جهها أي بسبب حبه المدينة وفي الحديث

ووقع في رواية البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرج حاجا وهو غلط كما قال الأسماعيلي فإن القصة كانت في العمرة وقال الحافظ لأعطى في ذلك بل هو من الجواز الشائع وأيضا فالج في الأصل قصد للبيت فكانه قال خرج قاصدا للبيت وهذا يقال للعمرة الحج الأصغر قوله والله لا نعبك زاد أبو عروانة أنا محرمون وفيه دليل على أنهم قد كانوا أعلموا أنه يحرم على المحرم الأعانة على قتل الصيد قوله وخبايا في رواية البخاري فحملنا ما بقي من لحم الأتان قوله فكاه صبيغة الأمر هنا الإباحة لا الوجوب لأنها وقعت جوازا عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب ف وقعت على مقتضى السؤال قوله قال منكم أحد الخ في رواية البخاري قال أمنكم بزيادة العمرة والنظم لم هل منكم أحد أمره فيه دليل على أن مجرد الأمر من المحرم لأصا تدين بحمل على الصيد والاشارة منه مما يوجب عدم الحل لمشاركته للصائد قوله أن يحمل عليه أو أشار إليه الضمير راجع إلى الأتان لأنه لا يطلق الأعلى الاثني وهي مدورة في رواية البخاري وانقطعت رأيا حمر وحش فحمل عليها أبو قتادة فمتر منها أنا ما فترنا فأكاد كدام من لحمها ثم قلنا أنا كل لحم صيد ونحن محرمون فحملنا ما بقي من لحمها قال منكم أحد أمره الخ والروايات متفقة على إيراد الجار بالروية وأفادت هذه الرواية أن الجار من جملة حمر وان المقتول كان أنا أي آتى قوله فمتر منها أنا وأنا والحديث فيه فوائد منها أنه يحل للمحرم لحم ما يصيده الحلال إذا لم يكن صاده لاجل ولم يقع منه أعانة له وقد تقدم الخلاف في ذلك ومنها أن مجرد محبة المحرم أن يقع من الحلال الصيد قيا كل منه غير قاذية في إصراره ولا في حل الأكل منه ومنها أن عقر الصيد ذكاته وسما في الكلام عليه إن شاء الله تعالى ومنها جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبالقرب منه (وعن أبي قتادة) قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في زمن الحديبية فأحرمت أصابعي ولم أحرم فرأيت حمارا فحملت عليه فأهبطته فذكرت شأنه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكريت أني لم أكن أحرمت وأني إنما أصطدته لأن فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أصحابه فأكلوا ولم يأكل منه حين أخبرته أني أصطدته له رواه أحمد وابن ماجه بإسناد جيد قال أبو بكر النيسابوري قوله أني أصطدته لأنه لم يأكل

٢٤١ نيل ح دلالة على فضل المدينة وعلى مشروعية حب الوطن والحنين إليه (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال السفر قطعة من العذاب أي يجر منه بسبب الألم الناشئ عن المشقة فيه لما يحصل في الركوب والمشى من ترك المألوف قال ابن المنير أشار البخاري بهذا إلى أن الإقامة في الأهل أفضل من الجهاد انتهى قال في الفتح وفيه نظر لا ينبغي لكن يحتمل أن يكون البخاري أشار بإيراده في الحج إلى حديث عائشة بانقط إذا قضى أحدكم حجه فليجمل إلى أهله انتهى (ينبغي أحدكم طعامه ونهرايه ونومه) وليس المراد بالمنع منع

سقيمة ما بل منع كالأها وفي حديث أبي سعيد المقبري أنه قر قطعة من العذاب لأن الرجل يشتغل فيه عن صلاته وصيامه ولا يفتراني لا ينأ أحدكم نومه ولا طعامه ولا شرابه وفي حديث ابن عمر عند ابن عدي وأنه ليس له دواء الأسرعة السير أو أراد يمنعه ذلك في الوقت الذي يريد لا شغل له بالسير قال القسطلاني وهو في الفتح أيضا ولما جلس أمام المرمين موضع أبيه مثل لم كان السفر قطعة من العذاب فأجاب على الفور لأن فيه فراق الأحباب ولا يعارض ما ذكره حديث ابن عباس وابن عمر صنفوا ما فروا عنه وأوفى رواية ٢٤٢ تزقوا ويروي ما فروا عنه ولا يلزم من الصحة بالسفر ما فيه

من الرياضة والغنية والرزق أن لا يكون قطعة من العذاب لما فيه من المشقة فصار كالدواء المر الملقب بالصحة وإن كان في تناوله الكراهية (فأذا قضى ثم منه) أي رغبته وشهوته وحاجته (فليجمل) الرجوع (إلى أهله) زاد في حديث عائشة عند الحاكم فإنه أعظم لأجره قال ابن عبد البر وزاد فيه بعض الضعفاء عن مالك وليتخذ لأهله هدية وإن لم يجسد الأجر يعني بحر الزنادم قال وهي زيادة منكرة قال في الفتح وفي الحديث كراهية التغريب عن الأهل بغير حاجة واستحباب استجمال الرجوع ولا سيما من يخشى عليهم الضيعة بالغيبة ولما في الإقامة في الأهل من الراحة المعينة على صلاح الدين والدنيا ولما في الإقامة من تحصيل الجماعات والقوة على العبادات واستنبط منه الخطابي تغريب الزاني لأنه قد أمر بتعذيبه والسفر من جملة العذاب قال الحافظ ابن حجر ولا يخفى ما فيه

منه لأعلم أحد أقواله في هذا الحديث غير مرم (الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وابن خزيمة وقد قال بمنزلة مقال النيسابوري التي ذكرها المصنف ابن خزيمة والدارقطني والجوزقي قال ابن خزيمة إن كانت هذه الزيادة محفوظة احتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم أكل من لحم ذلك الحمار من قبل أن يعلم أبو قتادة أنه اصطاده من أجله فلما علم امتنع وفيه نظر لأنه لو كان حراما عليه صلى الله عليه وآله وسلم ما قرأ الله تعالى على الأكل حتى يعلمه أبو قتادة بأنه صاده لأجله ويحتمل أن يكون ذلك إبان الجواز وإن الذي يحرم على المحرم أن يأكله الذي يعلم أنه صيد من أجله وأما إذا أتى بالحكم لا يدري أكله صيد أم لا وهل صيد لأجله أم لا فله على أصل الإباحة فلا يكون حراما عليه عند الأكل ولكنه يهدده بما تقدم من أنه لم يبق إلا العمد وقال البيهقي هذه الزيادة غريبة يعني قوله أتى اصطاده لأن قال والذي في الصحيحين أنه أكل منه وقال النووي في شرح المذهب يحتمل أنه جرى لأبي قتادة في تلك السيرة قصتان قال ابن حزم لا يثبت أحدان أبا قتادة لم يصد الحمار لنفسه ولا لغيره وهم محرمون فلم يمنهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أكله وكأنه يقول بأنه يحل صيد الحلال للمعمر مطلقا وهو أحد الأقوال السابقة وقال ابن عبد البر كان اصطيد أبا قتادة الحمار لنفسه لا لأصحابه وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجهه بأبقتاده على طريق البحر مخافة العدو فذلك لم يكن محرما عند اجتماعه بأصحابه لأن مخرجهم لم يكن واحدا قال الأثرم كنت أسمع أصحاب الحديث يتعجبون من هذا الحديث ويقولون كيف جاز لأبي قتادة مجاوزة الميقات بلا إحرام ولا يدرون ما وجهه حتى رأيت مفسرا في حديث عياض عن أبي سعيد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأحرمتنا فلما كان مكان كذا وكذا إذا نحن بأبي قتادة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه في شيء فقدمه فذكر حديث الحمار الوحنى أنتم والحديث من جملة أدلة الجمهور والقائل بأنه يحرم صيد الحلال على المحرم إذا صاده لأجله ويحتمل أنه إذا لم يصد لأجله وله هذا المأخذ أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه صاده لأجله لم يأكل منه وأمر أصحابه بالأكل (وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم رواه الترمذي إلا ابن ماجه

وقال

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (أبواب المصير) •

بضم الميم وسكون الحاء وقع الماد وهو المنوع من الوقوف بعرفة أو الطواف بالبيت كالمعتمر المنوع منه (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قد أحصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حين صاده المشركون عن البيت في المدينة (خلق رأسه وجامع نسائه ونحوه حتى أعقر عما قابلا) تمسكه من قال لافرق بين الإحصار بالعدو وبغيره قال عطية الإحصار

من كل شيء يحبه فهو عام في كل حاش من عدو ومرض وغيرهما وبه قال الحنفية ككثير من الصحابة وغيرهم حتى أفتى ابن مسعود رجلا دغ بأنه محصر أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح عنه والطحاوي قالوا إذا قامت الدلالة على أن شرعيته للعباس مطلقا استفيد جواز لمن سرق نفقته ولا يقدر على المنى وقال مالك والشافعي وأحمد لا أحصار إلا بالعدو لأن الآية بمعنى قوله تعالى فإن أحصرتم فما استتبر من الهدى وردت لبيان حكم المحصار صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وكان بالعدو وقال في سياق الآية فإذا أمنتم فاعلم أن شرعية الإحلال في العدو كانت ٢٤٣

لا ينجم من المرض فلا يكون الإحصار بالمرض في معناه فلا يكون النص الوارد في العدو واردا في المرض فلا يلحق به دلالة ولا قياسا لأن شرعية التحلل قبل أداء الأفعال بعد الشروع في الإحصار على خلاف القياس فلا يتقاس عليه وفي الموطأ عن سالم عن أبيه قال من حبس دون البيت بمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت واحتج الحنفية بأن الإحصار هو المنع والاعتبار به يوم اللفظ لا بخصوص السبب وبأن إجماع أهل اللغة على أن مدلول لفظ الإحصار بالعدو المنع الكائن بالمرض والآية وردت بذلك اللفظ ويبحث فيه ابن الهمام بأنه ظاهر في أن الإحصار خاص بالمرض والحصر خاص بالعدو ويحتمل أن يراد بكون المنع بالمرض من مصادقات الإحصار فإن أراد الأول ورد عليه كون الآية لبيان حكم الحادثة التي وقعت للرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه رضي الله

وقال الشافعي هذا أحسن حديث روي في هذا الباب وأقرب الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وهو من رواية عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب عن مولا المطلب عن جابر وعمر ومختلف فيسمع كونه من رجال الصحيحين ومولا قال الترمذي لا يعرف له سمع من جابر وقال في موضع آخر قال محمد لا أعرف له سمع من أحد من الصحابة إلا قوله حديثي من شهد خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقدر رواه الشافعي عن عمرو وعن رجل من الأنصار عن جابر ورواه الطبراني عن عمرو عن المطلب عن أبي موسى وفي أسناده يوسف ابن خالد السعدي وهو متروك ورواه الخطيب عن مالك عن نافع عن ابن عمر وفي أسناده عثمان بن خالد الخزاز وهو ضعيف جدا هذا الحديث صريح في التفرقة بين أن يصيده المحرم أو يصيده غيره وبين أن لا يصيده المحرم ولا يصاده بل يصيده الحلال لنفسه ويطعمه المحرم ومقتضى بقية الأحاديث المطلقة كحديث الصعب وطلحة وأبي قتادة ومخصص عموم الآية المتقدمة

• (باب صيد الحرم وشجره) •

(عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة أن هذا البلد حرام لا بهضد شوكة ولا يحتل خلا ولا ينقر صيده ولا تلتقط لقطته إلا ما عرف فقال العباس إلا الأذخر فإنه لا بد لهم منه فإنه للقيوم والبيوت فقال إلا الأذخر • وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فتح مكة قال لا ينقر صيدها ولا يحتل شوكتها ولا تحل ساقطتها إلا للثقة فقال العباس إلا الأذخر فأنما يجعله لقبوزنا ويوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا الأذخر متفق عليه ما في لفظهم لا بهضد شجرها بدل قوله لا يحتل شوكتها) قوله لا بهضد شوكة بضم أوله ويكون المهملة وفتح الضاد المهملة أي لا يقطع وفي رواية للجاري ولا بهضد شجرها شجرة قال القرطبي خص الفقهاء الشجر المنهي عنه بما ينبت الله تعالى من غير صنيع آدمي فأما ما ينبت بمعالجة آدمي فاختلف فيه فالجهور على الجواز وقال الشافعي في الجميع الجزاء ورجحه ابن قدامة

عنهم واحتج إلى جواب صاحب الاسرار وحاصله كون النص الوارد لبيان حكم حادثة قد انتظمها النظم وقد ينتظم غيرها مما يعرف به حكمه دلالة هذه الآية كذلك إذ يعلم من أحكام منع العدو بطريق الأولى لأن منع العدو وحسب الآية لا يمكن معه من المضى بخلافه في المرض إذ يمكن بالحمل والمركب والخدم فإذا جاز التحلل مع هذا فمع ذلك أولى وفي نهاية ابن الأثير يقال أحصره المرض أو الـ إذا أمنه من مقصده فهو محصر وحصره إذا حبسه فهو محصور وقال تعالى لا تقراء الذين أحصروا في سبيل الله والمراد منهم الاشتغال بالجهاد وهو أمر راجع إلى العدو والمراد أهل الصفقة منهم تعلم القرآن

أوشدة الحاجة والجهد عن الضرب في الأرض لتسبب وليس هو بالمرض انتهى وغرض البخاري من هذا الحديث الرد على من قال ان التحال بالاحصار من الحاج بخلاف المعتز فلا يتصل بذلك بل يستمر على احرامه حتى يطوف بالبيت لان السنة كلها وقت للعمرة فلا يخشى فواتها بخلاف الحج وهو محكي عن مالك (عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يقول ليس حسيبه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان حبس أحدكم عن الحج) بان منع من الوقوف بعرفة (طاف بالبيت وبالصفا وبالمروة) أي اذا أمكنه ذلك تفسير ٢٤٤ السنة (ثم حل من كل شيء) حرم عليه (حتى يحج عاما قابلا فيهدى)

بذبح شاة اذا التحال لا يحصل
الابنية التحال والذبح والحق
(أو يصوم ان لم يجد هديا) حيث
شاء وبوقف تحاله على الاطعام
كنوقفه على الذبح لا على الصوم
لانه يطول زمنه فتهظم المشقة
في الصبر على الاحرام الى فراغه
وعند الترمذي عن معمر بن عوف
كان ينكر الاشتراط ويقول
أليس حسيبكم سنة نبيكم
وأخرج عبد الرزاق بقامه
وكذا الشافعي وانكار ابن عمر
الاشتراط ثابت في رواية يونس
أيضا الا أنه حذف في رواية
البخاري هذه وأخرج البيهقي
من طريق السراج عن أبي
ريب عن ابن المبارك عن يونس
وفي كتاب معرفة السنن والآثار
له عن ابن عمر انه كان ينكر
الاشتراط في الحج ولو بلغه
حديث رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في ضباعة بنت الزبير لم
ينكره انتهى وحديث ضباعة
أخرجه الشافعي عن ابن عيينة
عن هشام بن عروة عن أبيه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله

واختفوا في جرائم ما قطع من النوع الاول فقال مالك لا جرائم فيه بل يأنم وقال عطاه
يستغفر وقال أبو حنيفة يؤخذ بقيمة هدي وقال الشافعي في العظيمة بقرة وفيما دونها
ثمة قال ابن العربي اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم الا ان الشافعي أجاز قطع السوالف
من فروع الشجرة كدائقه أبو ثور عنه وأجاز أيضا أخذ الورق والثمر اذا كان
لا يضرها ولا يهلكها وبهذا قال عطاه ومجاهد وغيرهما وأجازوا قطع الشوك لكونه
يؤذي بطبعه فاشبهه القواسق ومنعه الجهورانيه صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك
كما في حديثي الباب والقياس مصادم لهذا النص فهو فاسد الاعتبار وهو أيضا قياس
غير صحيح اقسام الفارق فان القواسق المذكورة تقص يد بالاذى بخلاف الشجر قال ابن
قدامة ولا بأس بالاتفاق بما انكسر من الاغصان وانقطع من الشجر من غير صنيع
الادمي ولا بأس بسقط من الورق نص عليه أحد ولا نعلم فيه خلافا انتهى قوله ولا يخفى
خلام الحلا بالخاء المعجمة مقصود ذكر ابن التين انه وقع في رواية القابسي بالمد وهو
الربط من النبات واختلافه قطعه واحتشاشه واستدله به على تحريم رعيه لكونه
أشد من الاحتشاش وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري وتخصيص التحريم
بالربط إشارة الى جواز رعي الياض وجواز اختلاؤه وهو أصح الوجهين للشافعية
لان الياض كاصيد الميت قال ابن قدامة لكن في استثناء الاذخر إشارة الى تحريم
الياض وبطلان عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة ولا يمتش حشيشها قال وأجابه
على اباحة أخذ ما استنبته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم فلا بأس برعيه
واختلافه قوله ولا يمتش يده بضم أوله ونشد بيد الناء المقنونة قبل هو كتابة عن
الاصطبياد وقبل على ظاهره قال النووي يحرم التنقيص وهو الازعاج عن موضعه فان
نثره محض تلف أولا وان تلف في قتله قبل سكونه ضمن والا فلا قال العلماء يستفاد
من النهي عن التنقيص تحريم الاتلاف بالاولى قوله ولا تمتط لقطته الا لمعرف وكذلك
قوله في الحديث الثاني ولا تمتط لقطته الا لمشتد ياتي الكلام على هذا في الاقطة ان شاء
الله تعالى قوله الا الاذخر بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة وكسر الخاء المعجمة أيضا
قال في الفتح ثبت معروف عند أهل مكة طيب الريح له أصل مندقن وقضبان دقاق ثبت
في السهل والحزن وأهل مكة يسمون به البيوت بين الخشب ويسدون به الخلال بين

النبات

وسلم مر بضباعة بنت الزبير فقال أما تريد من الحج فقالت اني ثمة كية فقال لها جعي واشترطى ان محلى

حيث حبتني وأخرجه البخاري في النكاح وقول الاصملي فيما حكاه عياض عنه لا يثبت في الاشتراط اسناد صحيح تعقبه
النووي بأن الذي قاله غلط فاحش لان الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة وهذا مذهب الشافعية وقيس بالحج العمرة
فاذا اشترطه بلا هدي لم يلزمه هدي على بشرطه وكذا الواطاق له دم الشرط وانما حديث ضباعة فالتحال فيهما يكون بالنية
فقط فان شرطه بهدي لزمه على بشرطه ولو قال ان مرضت فانا حلال فمرض صار حلالا بالمرض من غير نية وعليه ساءلوا

حديث من كسر أو عرج فقد حل وعلمه الحج من قابل رواه أبو داود وغيره بأسناد صحيح وإن شرط قلب الحج عروة بالمرض أو نحوه جاز كالأشراط الحال به بل أولى وأقول عمر لا يأمية سويد بن غفلة حج واشترط وقل اللهم الحج أردت وله عمدت فان يسر والافعمرة رواه البيهقي بأسناد حسن وأقول عائشة لعروة هل تستثني اذا حجبت فقال ما ذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فان يسرته فهو الحج وإن حبسني حابس فهو عروة رواه الشافعي والبيهقي بأسناد صحيح على شرط الشيخين قال في الفتح والذي تحصل من الاشتراط في الحج والعمرة أقوال أحدها ٢٤٥ مشروعيته ثم اختلاف من قال به

فقبل واجب لظاهر الامر وهو قول الظاهرية وقيل مستحب وهو قول أحمد وغلط من حكى عنه إنكاره وقيل جائز وهو المشهور عند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد والخلف أن الشافعي أص عليه في القديم وعاق القول بصحته في الجديد فصار الصحيح عنه القول به وبذلك حزم الترمذي وهو أحد المواضع التي علق القول بها على صحة الحديث وقد جمعته في كتاب مشرد مع الكلام على تلك الأحاديث والذين أنكروا مشروعية الاشتراط أجابوا عن حديث ضباعة بأجوبة منها أنه خاص بضباعة حكاه الخطابي ثم الروياني قال النووي وهو تأويل باطل وقيل معناه محلي حيث حبسني الموت أي اذا أدركتني الوفاة انتطع احرامى حكاها امام الحرميين وأنكره النووي وقال أنه ظاهر النسناد وقيل إن الشرط خاص بالتحال من العمرة لا من الحج حكاها المحب الطبري وقصة ضباعة تردده وقد أظن ابن حزم

البنات في القبور ويجوز في قوله إلا الأذخر الرفع على البديل مما قبله والنصب على الاستثناء واستدل به على جواز الاجتماع منه صلى الله عليه وآله وسلم وعلى جواز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه والكلام في ذلك معروف في الأصول واستدل به أيضا على جواز النسخ قبل الفعل وهو ليس بواضح كما قال الحافظ قوله فانه لا يقبل جمع قبين وهو الحداد قوله اقبورنا ويوتنا قد سلف بيان الانتفاع به في القبور والسوت (وعن عطاء أن غلاما من قريش قتل جماعة من حمام مكة فأمر ابن عباس أن يقتلوه عنه بشاة رواه الشافعي) الاثر أخرجه أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي من طرق وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم علي بن عمر بن عبد الله بن أبي شيبة وعن عمر وعثمان بن عبد الله بن أبي شيبة فهو لا يقتضي كل واحد منهم بشاة في الجماعة وقد روى ذلك عن جماعة من التابعين كعاصم بن عمر ورواه عنه الشافعي والبيهقي وسعيد بن المسيب رواه عنه البيهقي وعن نافع بن عبد الحارث ورواه عنه الشافعي وروى عن مالك أنه قال في حمام الحرم الجوزاء في حمام الحل القيمة

(باب ما يقتل من الدواب في الحرم والاحرام)

(عن عائشة قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب والحدأة والعقرب والنارة والكلب العقور ومتفق عليه * وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلها جناح الغراب والحدأة والعقرب والنارة والكلب العقور رواه الجماعة إلا الترمذي * وفي لفظ خمس لا جناح على من قتلها في الحرم والاحرام النارة والعقرب والغراب والحدأة والكلب العقور رواه أحمد ومسلم والنسائي * وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أمر بحرق ما يقتل حية عى زوامه لم * وعن ابن عمر وسئل ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم قال حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور والنارة والعقرب والحدأة والغراب والحية رواه مسلم * وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس كلهن فاسقة يقتلن

في التعقب على من أنكرا الاشتراط بما لا مزيد عليه انتهى (عن المسور) بن مخزوم بن نوفل القرشي الزهري له ولا يسهه صحبة (رضي الله عنه) وعن أبيه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الهدي بالحديبية (قبل أن يحلق وأمر أصحابه) الذين كانوا معه (بذلك) وهذا طرف من الحديث الطويل الذي أخرجه البخاري في الشروط وآخر الحديث حديث فلان فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه قوموا فافتحوا ثم احلقوا فذكر بقية الحديث وفيه قول أم سلمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أخرج ثم لا تكلم أحد منهم كلمة حتى يفتح بك فتخرج فتخرج فخر يذنه وديا حالقه فخلقه وعرف به هذا أن

الخاري أو رد القدر المذكور هنا بالهني وأشار إلى أن هذا الترتيب يختص بحال من أحصر ولم يتعرض لما يجب على من خلق قبل أن يضروا قدر روى ابن أبي شيبة من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال عليه دم قال إبراهيم حدثني سعيد بن جبيرة عن ابن عباس مثله وقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله في غير الأحصاء ما أخرجه - دي المحصر حيث أحصر وهناك قد بلغ محله فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم يحل بالحديبية ونحوه ما بعد الحلق وهو من الحل لا من الحرم وفي الحديث أن المحصر إذا أراد التحلل ٢٤٦ يلزمه دم يذبحه وقال المالكية لا هدي عليه إذا تحلل وهو

مذهب ابن القاسم وأجاب عن قوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى بأن أحصر الرباعي في المحصر بالمعرض وحصر الثلاثي في المحصر بالعدو قال القاضي ونقل بعض أئمة اللغة يساعدهم انتهى والحديث حجة عليهم لأنه نقل فيه حكم وسبب فالسبب المحصر والحكم الضرر فاقضى الظاهر بتعاقب الحكم بذلك السبب قاله التيمي (عن كعب بن عجرة) بضم العين وسكون الجيم وفتح الراء ابن أمية البجلي حليف الانصار شهد بالحديبية ونزلت فيه قصة الندية وأخرج ابن سعد بسند جيد عن ثابت بن عبيد أن يد كعب قطع في بعض المغازي ثم سكن الكوفة وتوفي بالمدينة سنة إحدى وخمسين وله في البخاري حديثان (رضي الله عنه قال وقف على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحديبية) وهي خارج من الحرم وقيل هي في الحل وقيل ببعضها في الحل وبعضها في الحرم (ورأى

لحرم ويقتل في الحرم القارة والعقرب والحية والسكاب العقور والغراب رواء أحد) حديث ابن عباس أو رده في التلخيص وسكت عنه وأخرجه أيضا البزار والطبراني في الكبير والوسط وفي أسناده لثابت بن أبي سليم وهو ثقة ولكنه مدلس قوله خمس ذكر الخمس فيمدهم ومعه نفي هذا الحكم عن غيرهما ولكنه ليس بحجة عند الأكثر وعلى تقدير اعتباره فيمكن أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أو لا ثم بين بعد ذلك أن غير الخمس تشترك معها في ذلك الحكم فقد ورد زيادة الحية وهي سادسة كما في حديث ابن عمر وحديث ابن مسعود وحديث ابن عباس المذكور في الباب وزاد أبو داود من حديث أبي سعيد السبع العادي وزاد ابن خزيمة وابن المنذر من حديث أبي هريرة الذئب والنمر فصارت تسع ما قال في الفتح لكن أفاد ابن خزيمة عن الأدهلي أن ذكر الذئب والنمر من تنبيه الراوي للسكاب العقور قال ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب قال قال صلى الله عليه وآله وسلم يقتل المحرم الحية والذئب ورجاله ثقات وأخرج أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر - رأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل الذئب للمعرم وحجاج ضعيف وقد خالف ورى موقوفا كما أخرجه ابن أبي شيبة قوله خمس فواسن قال النووي هو بإضافة خمس لا تنوينه وجوز ابن دقيق العيد الوجهين وأشار إلى ترجيح الثاني قال النووي تسميته هذه الخمس فواسق تسمية هيجة جارية على وفق اللغة فإن أصل الفسق لغة الخروج ومنه فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرها فوسقت بذلك خروجهما عن حكم غيرهما من الحيوان في تحريم قتله أو حل أكله أو خروجهما بالابذاه والافساد قوله في الحل والحرم ورد في لفظ عند مسلم أمر وعند أبي عوانة بقتل المحرم وظاهر الأمر الوجوب ويحتمل النهي والاباحة وقد روى البزار من حديث أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل العقرب والنارة والحية والحداة وهذا الأمر ورد به - مني المحرم عن القتل وفي الأمر الوارد به النهي خلاف معروف في الأصول هل يفيد الوجوب أو لا وفي لفظ مسلم أذن وفي لفظ لابي داود قتله من حلال للمعرم قوله الغراب - ذا الاطلاق موقوفا عند مسلم من حديث عائشة بلفظ لا يقع وهو الذي في ظهريه أو بطنه - ياض ولا عذران

ينهافت فلا) أي يتساقط شيئا فشيئا عن مجاهد في المغازي أني على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وأنا أوقدت تحت برمة والقمل يتناثر على رأسي زاد في رواية فقال ادن قد نوت ولا حدم من وجه آخر وقع القمل في رأسي ولحيتي حتى حاجبي وشاربي فأرسل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فقال لقد أصابك بلا ولا ي داود أصابني هوام حتى تخوفت على بصري وفي رواية عند المايري ذلك رأسي بأصبعه فانهثر منه القمل زاد الطبراني من طريق الحكم أن - ذا لا ذي قلت شهد برسول الله ولا برزخية رأه وقله بقطعة على وجهه (فقال يؤذيك هوامك) قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلم التي

يترتب عايم الحكم فلما أخبره بالمشقة التي نالت خفت عنه والهوام بتشديد الميم جمع هامة وهي ما يذب عن الاحسان والمراد
 بهما ما يلزم جسد الانسان غالباً اذا دام عهده بالنظف وقد عين في كثير من الروايات انه القمل واستدل به على ان القديمة
 متروكة على قتل القمل وقعب يذكر الحلق فاذا ظهر ان القديمة متروكة عليه وهما وجهان عند الشافعية يظهر أثر الخلاف
 فيما لو حلق ولم يقتل فلا (قلت نعم) يا رسول الله (قال فاحق رأسك) أو قال احق قال ابن قدامة لا أعلم خلافاً في الحلق الازالة
 بالحلق سواء كان بموسى أو بمقص أو نورة أو غير ذلك وأغرب ابن حزم ٢٤٧ فأخرج الشافعية عن ذلك فقال يلحق

جميع الازالات بالحلق الا الشف
 (قال) أي كعب (في نزات هذه
 الآية فمن كان منكم مريضاً
 أو به أذى من رأسه إلى آخرها
 فقال النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم) صم ثلاثة أيام أو تصدق
 بشرق) يفتح الفاء والراء وقد تسكن
 قاله ابن فارس وقال الأزهري
 بالفتح في كلام العرب والمحدثون
 يسكنونه والمنقول جـ واز كل
 منهم ما هو مـ كمال معروف
 بالمدينة وهو ستة عشر رطلاً (بين
 ستة) من المساكين (أو انسك)
 بصيغة الأعراس (بما يسر) من أنواع
 الهدى وفي الحديث التخيير
 وإنما يكون عند وجود الشاة
 وأما عند عدمها فالتخيير بين
 أمرين لا بين الثلاثة وقال
 النووي ليس المراد أن الصوم
 لا يجزئ إلا لعدم الهدى بل هو
 محمول على أنه سأل عن التسك
 فان وجدته أخبره بأنه مخير بين
 الثلاث وان عدمه فهو مخير بين
 اثنين (وعنه) أي عن كعب
 ابن جرة بضم العين وسكون
 الجيم وفتح الراء (رضي الله عنه

قال يحمل المطلق على المقيّد من هذا وقد اعتذر ابن بطال وابن عبد البر عن قبول هذه
 الزيادة بأنهم لم تصح لأنهم من رواية قتادة وهو السـ ونعقب ذلك الحافظ بأن شعبة
 لا يروى عن شيوخه المدائني إلا ما هو مسموع أهم وهذا الزيادة من رواية شعبة بل
 صرح الشافعي بسماع قتادة واعتذر ابن قدامة عن هذه الزيادة بأن الروايات المطلقة
 أصح وهو اعتذار فاسـ دلان الترجيح فرع التعارض ولا تعارض بين مطلق ومقيّد ولا
 بين مزيد وزيادة منافية فارقى الفتح وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير
 الذي يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع وأفتوا بجواز أكله بقي ماء دام من
 الغراب ملحقاً بالابقع انتهى قال ابن المنذر أباح كل من يحفظ عنه العلم بقتل الغراب
 في الأحرار إعطاء قال الخطابي لم يتابع أحد إعطاء على هذا قوله والحدأة بكسر الحاء
 المهملة وفتح الدال بعد هاء مزنة بغير مد على وزن عنبة وحكي صاحب المحكم فيه المد
 قوله والعقرب قال في الفتح هذا اللفظ للذكور والأنثى وقد يقال عقربة وعقرباء وليس
 منها العقربان بل هي دويبة طويلة كثيرة القوائم قال ابن المنذر لا نعلمهم اختلفوا في
 جواز قتل العقرب قوله والفاربع مـ زسة كنة ويجوز فيها التسميم قال في الفتح ولم
 يختلف العلماء في جواز قتلها للمعمر إلا ما حكي عن إبراهيم النخعي فإنه قال فيها اجزاء إذا
 قتلها الحرم أخرجه عنه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل
 العلم قوله والكلب العقور اختلف في المراد بالكلب العقور فرى سعيد بن منصور عن
 أبي هريرة بأسناد حسن كما قال الحافظ انه الاسد وعن زيد بن أسلم انه قال وأي كلب أعقر
 من الحية وقال زفر المراد به هنا الذئب خاصة وقال في الموطأ كل ماعقر الناس وعدا
 عليهم وأخا نهم مثل الاسد والنمر والفهد والذئب فهو عقور وكذا نقل أبو عبيد عن
 سفيان وهو قول الجمهور وقال أبو حنيفة المراد به هنا الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا
 الحكم سوى الذئب احتج الجمهور بقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكابدين فاستبقوها
 من اسم الكلب وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فقتله
 الاسد أخرجه الحاکم بأسناد حسن وغاية ما في ذلك جواز الإطلاق لأن اسم الكلب
 هنا متناول لكل ما يجوز إطلاقه عليه وهو محل النزاع فان قيل اللام في الكلب تفيد
 العموم قلنا بعد تسليم ذلك لا يتم الا اذا كان إطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة

في رواية (قال نزات) أي الآية المرخصة لحلق الرأس (في خاصة وهي لكم عامة) فيه دليل على ان العام اذا ورد على سبب
 خاص فهو على عموم لا يخص السبب ويدل أيضاً على تأكده في السبب حيث لا يسوغ إخراجها بالتخصيص ولهذا قال نزات
 في خاصة وقال في آخر هذا الحديث أطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع والاماع أربعة أمداد والمدرطل وثلاث فهو
 موافق لرواية الفرق الذي هو ستة عشر رطلاً وزاد الطبراني نصف صاع تمر ولا حاد طعام راتبة حنطة وعن ابن أبي ليلى من
 زبيب قال الحافظ والاختلاف عليه في كونه تمر أو حنطة اهـ له من تصريفات الرواة وأما الزبيب فلم أره الا في رواية الحكم

أخرُجهما أبو داود وفي أساندهما ابن أبي عمير وهو حجة في المغازي لافي الأحكام إذا خالف والمفوض رواية القمى قد وقع الجزم بها
عند مسلم وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق في ذلك بين القمى والخمسة وأن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع انتهى
قال ابن التين وغيره جعل الشارع هنا صوم يوم معاد لا بصاع وفي القمى من رمضان عدل مدوكذا في الظاهر والجماع في رمضان
وفي كفارة اليمين بثلاثة أمداد وثلاث وذلك أقوى دليل على أن القياس لا يدخل في الحدود والتقديران
* (بسم الله الرحمن الرحيم) * ٢٤٨ * (باب جزاء الصيد) * إذا باشر المحرم قتله (ونحوه)

وهو ممنوع والسند انه لا يتبادر عند إطلاق لفظ الكلب إلا الحيوان المعروف والتبادر
علامة الحقيقة وعدمه علامة المجاز والجمع بين الحقيقة والمجاز لا يجوز أنم الحاق ما عقر
من السباع بالكلب العقور بجامع العقر صحيح وأما انه داخل تحت لفظ الكلب فلا
قوله من الدواب بتشديد الباء الموحدة جمع دابة وهي مادب من الحيوان من غير فرق بين
الطير وغيره ومن أخرج الطير من الدواب فهذا الحديث من جملة ما رتب عليه قوله
والحديا بضم أوله وتشديد الباء التخيانية مقصورا وهي لغة مجازية قال قاسم بن ثابت
الوجه الهمزة وكأنه مهمل ثم أدغم قوله والحية قال نافع لما قيل له فالحية قال لا يختلف
فيها وفي رواية ومن يشك فيها وتعبه ابن عبد البر بما أخرجه ابن أبي شيبة عن الحكم
وحاد انه ما قال لا يقتل المحرم الحية ولا العقرب والاحاديث ترد عليهم ما عند المالكية
خلاف في قتل صغار الحيات والعقارب التي لا تؤذي

* (باب تفضيل مكة على سائر البلاد) *

(عن عبد الله بن عدي بن الجراء انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول وهو واقف
بالحزرة في سوق مكة والله انك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني
أخرجت منك ما خرجت رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وعن ابن عباس
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمكة ما أطيبك من بلد وأحبك إلى ولولا
أن قومي أخرجوني منك ما سكنت غيرك رواه الترمذي وصححه) قوله بالحزرة بفتح
الحاء المهملة والزايحة وفتح الواو المشددة بعدها راء ثم هاء هي الراية الصغيرة وفي القاموس
الحزرة كفسورة الناقة المقتلة المذلة والراية الصغيرة انتهى قوله انك خير أرض
الله فيه دليل على أن مكة خير أرض الله على الإطلاق وأنها إلى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وبذلك استدل من قال انها أفضل من المدينة قال القاضي عياض أن موضع
قبره صلى الله عليه وآله وسلم أفضل بقاع الأرض وأن مكة والمدينة أفضل بقاع الأرض
واختلفوا في أفضلهما ما عدا موضع قبره صلى الله عليه وآله وسلم فقال أهل مكة
والكوفة والشامقي وابن وهب وابن حبيب المالكي أن مكة أفضل واليه مال الجمهور
وذهب عمر وبعض الصحابة ومالك وأكثر المدنيين إلى أن المدينة أفضل واستدل الأولون

كتفسير صيد المحرم وعرضه
* (عن أبي قتادة رضي الله عنه
قال انطلقنا مع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عام الحديبية
في عمرتها وهذا أصح من رواية
الواحدى من وجهه آخر عن
عبد الله بن أبي قتادة أن ذلك
كان في عمرة الفضية (فأحرم
أصحابه ولم أحرم) أنا (فأبنتنا) أي
أخبرنا (بعدق) للمسلمين (بغيفة)
بغين مضمومة فمناة ساكنة ففانق
مفتوحة موضع من بلاد بني
غفار بين الحرمين وقال في
القاموس موضع بظهير حرة
النارابى نى نعلبة بن سعد
(فتوجهنا نحوهم) بأمره صلى
الله عليه وآله وسلم فلما رجعنا
إلى القاحنة (فبصر أصحابي) الذين
كانوا معي في كشف العدو (بجمار
وحش فجعل بعضهم يضحك إلى
بعض) تنجيلا لاشارة (فنظرت
فرأيت غملا على الفرس
قطعتة فأنشيت) أي حبسته
مكانه (فاستعنتهم) في حمله (فأبوا أن
يعينوني) غملا حتى جئت به
إليهم (فأكلنا منه ثم لحقت برسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم وخشينا أن نقطع) أي يقطعنا العدو ودونه صلى الله عليه وآله وسلم
حال كوني (أرفع) أي أ كلف (فرسى شأوا) دفعة (وأسير عليه) بسهولة (شأوا) أخرى (فأقبلت رجا من بقى غفارا في جوف
الليل فقلت أين تركت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال تركته بتبعين) بفتح التاء والهاء وبكسرهما وفتح فكسر
قال القاضي عياض هي عين ماء على ثلاثة أميال من السقياب بطريق مكة (وهو) صلى الله عليه وآله وسلم (فأقبل السقياب) أي
قال أقصدوا السقياب أو من القبلة أي تركته بتبعين وعزمه أن يقبل بالسقياب (فلحقت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

حتى أتته فقالت يا رسول الله ان أصحابك أروا لواءهم بعلبك السلام ورجعة الله) زاد في رواية وبركانه (وانهم قد خشوا ان يقتطعهم العدو دونك فانظرهم) بهمزة وصل وظاهرهم معصومة أي انتظرهم (فعل) ما سأله من انتظارهم (فقلت يا رسول الله انما صعدنا جارا وحشا) أصله مستندنا من باب الافتعال وأخطأ من قال أصله اصطدنا (وان عندنا منه) قطعة (فاضلة) فضلت منه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا صحابه كانوا) من القطعة الفاضلة (وهم محرمون) والامر بالاكل للإباحة والمحرم يحرم عليه الاعانة على قتل الصيد قال ابن

٢٤٩

بطل اتفق أئمة الفتوى من أهل الجواز والعراق وغيرهم على ان المحرم اذا قتل الصيد عمدا أو خطأ فعليه الجزاء وخالفه أهل الظاهر وأبو ثور وابن المنذر في الخطأ ونحوه كوا بقوله تعالى متعمدا فان متهوم به ان الخطي بخلافه وهو رواية عن أحمد وعكس الحسن ومجاهد فقال لا يجب الجزاء في الخطأ دون العمد فيختص الجزاء بالخطأ والنقمة بالعمد وعنه ما يجب الجزاء على العامد أول مرة فان عاد كان أعظم لاثمه وعليه النقمة لا الجزاء قال الموفق في المغني لانعم أحدا خالف في وجوب الجزاء على العامد غيرهما واختلافوا في الكفارة فقال الأكثر هو مخير كما هو ظاهر الآية وقال الثوري يقدم المثل فان لم يجد أطعم فان لم يجد صام وقال سعيد بن جبير انما الطعام والصيام فيما لا يلغ عن الصيد واتفق الاكثر على تحريم كل ما صاده المحرم وقال الحسن والثوري وأبو ثور وطائفة يجوز أكله وهو كذبية السارق وهو وجهه للشافعية

بحديث عبد الله بن عدي المذکور في الباب وقد أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم قال ابن عبد البر هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه وقد ادى القاضي عياض الاتفاق على استثناء البقعة التي قبر فيها صلى الله عليه وآله وسلم وعلى انها أفضل البقاع قيل لانه قد روي ان المرء قد دفن في البقعة التي اخذ منها ترابه عند ما يخلق كما روي ذلك ابن عبد البر في تهذيبه من طريق عطاء الخراساني موقوفا ويحاج عن هذا ان افضلية البقعة التي خالق منها صلى الله عليه وآله وسلم انما كان بطريق الاستنباط ونسبه في مقابلة النص المصرح بالصحيح غير لائق على انه معارض بما رواه الزبير بن بكار ان جبريل اخذ التراب الذي منه خلق جلي الله عليه وآله وسلم من تراب الكعبة فالبقعة التي خلق منها من بقاع مكة وهذا لا يقصر عن الصلاحية لمعارضته ذلك الموقوف لاسيما وفي اسناده عطاء الخراساني نعم ان صح الاتفاق الذي حكاه عياض كان هو المحجة عندهم من يرى أن الإجماع حجة وقد استدل القائلون بافضلية المدينة بأدلة منها حديث ما بين يدي ومنبري روضة من رياض الجنة كما في البخاري وغيره مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها وهذا أيضا مع كونه لا يمتنع لمعارضته ذلك الحديث المصرح بافضلية هو أخص من الدعوى لان غاية ما فيه ان ذلك الموضع بخصوصه من المدينة فاضل وأنه غير محل النزاع وقد أجاب ابن حزم عن هذا الحديث بان قوله انما من الجنة مجازا ولو كانت حقيقة لكانت كما وصف الله الجنة ان لا التجوع فيها ولا تعرى وانما المراد ان الصلاة فيها تؤدي الى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة وكما قال صلى الله عليه وآله وسلم الجنة تحت ظلال السيفوف قال نعم لو ثبت أنه على الحقيقة لما كان الفضل الا لتلك البقعة خاصة فان قيل ان ما قرب منها أفضل مما بعدلزمهم أن يقولوا ان الجنة أفضل من مكة ولا قائل به ومن جملة أدلة القائلين بافضلية مكة على المدينة حديث ابن الزبير عند أحمد وعبد بن حميد وابن زنجويه وابن خزيمة والطحاوي والطبراني والبيهقي وابن حبان وصححه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدى بمائة صلاة وقد روي من طريق خمسة عشر من الصحابة ووجهه

٢٢

نيل

ح

وقال الاكثر أيضا ان الحكم في ذلك ما حكم به السلف لا يتجاوز ذلك وما لم يحكموا فيه يستأنف فيه الحكم وما اختلفوا فيه فيجته فيه وقال الثوري الاختيار في ذلك للعكمين في كل زمن وقال مالك يستأنف الحكم والختيار الى الله كوم عليه وله ان يقول للعكمين لا تتكلموا على الابالا طعام وقال الاكثر الواجب في الجزاء تطهير الصيد من النمل وقال أبو حنيفة الواجب القيمة ويجوز صرفها في المثل وقال الاكثر في الكبير الكبير وفي الصغير الصغير وفي الصحيح الصحيح وخالف مالك فقال في الكبير والصغير كبير وفي الصحيح والمعيب

صححوا تنقوا على ان المراد بالصيد ما يجوز كالهلال من الحيوان الوحشي وان لاشئ فيما يجوز قتله واختلفوا في المتوفى
فالحقه الاكثر بالما كول ومساائل هذا الباب وفروعه كثيرة جدا فلنقتصر على هذا القدر هنا وننقحها على الوجه المأثور
مذكور في شرح المتنق للشوكاني رحمه الله وفي كتابنا مسك الختام شرح بلوغ المرام (وفي رواية عنه) أي عن أبي قتادة
رضي الله عنه (قال كناع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقاحه) وهي (من المدينة على ثلاث) من المراحل قبل السقيما
بخصوصيل وبها وقع الصيد المذكور (ومنا المحرم ومنا غير المحرم) يعني نفسه فقط بدليل الاحاديث

٢٥٥

الدالة على الانحصار (فذكر
الحديث) بتمامه (وعنه) أي
عن أبي قتادة رضي الله عنه (في
رواية انهم لما أتوا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال
أمنكم أحد أمره ان يحصل
عليها أو أشار إليها) ولمسلم عن
عثمان بن حمران عن أبيه عن
اصططدم (قالوا لا قال فكلوا
ما بقي من لحما) وصيغة الامر هنا
للإباحة لا للوجوب لأنها وقعت
جوابا عن سؤالهم عن الجواز
ولم يذكر في هذه الرواية أنه صلى
الله عليه وآله وسلم أكل منها
لكن في الهبة تناولته العضد
فأكلها حتى تعرقها وفي الجهاد
قال معاذ بن جبل فأنفذنا أكلها
وفي رواية المطلب قدوة لنا
الذراع فأكل منها وفي رواية
عند أحمد وأبي داود الطيالسي
وأبي عروانة فقال ~~كلوا~~
وأطعموني وعند الدارقطني
وابن خزيمة والبيهقي ان أبا قتادة
ذكر شأنه لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وأنه انما اصطاده
له قال فأمر النبي صلى الله عليه

الاستدلال بهذا الحديث ان افضلية المسجد لافضلية المحل الذي هو فيه ومن جملة
ما استدلوا به حديث اللهم انهم أخرجوني من أحب البلاد إلى فأسكنني في أحب البلاد
إليك أخرجهم الحماكم في المستدرك ويجاب بان النزاع في الافضل لا فيما هو أحب
والهبة لا تستلزم الافضلية والاستنباط لا يقاوم النص واعلم ان الاشتغال ببيان الفاضل
من هذين الموضعين الشريقتين كالاشتغال ببيان الافضل من القرآن والنبي صلى الله
عليه وآله وسلم والكل من فضول الكلام التي لا تتعاقب به فائدة غير الجدال والخصام
وقد أفضى النزاع في ذلك وأشباهه إلى قن وتلفيق حجج واهية كاستدلال المهلب على
أفضلية المدينة بأنها هي التي ادخلت مكة وغيرها من القرى في الاسلام فصار الجميع في
صحائف أهلها وبأنهم اتفقوا على الخبث كما ثبت في الحديث الصحيح واجيب عن الاول بان أهل
المدينة الذين فتحوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للقرية لا يلزم من ذلك
تفضيل أحدى البقعتين وعن الثاني بان ذلك انما هو في خاص من الناس ومن الزمان
بدليل قوله تعالى ومن أهل المدينة مردوا على النفاق والمنافق خبيث بلا شك وقد
خرج من المدينة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود
وطائفة ثم على وطليحة والزبير وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق فدل على ان المراد
بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت على انه انما يدل ذلك على انه افضلية
لانهم افاضله

• (باب حرم المدينة ونحوه يرمي صيده وشجره) •

(عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة حرم ما بين غير
إلى ثور مختصر من حديث متفق عليه • وفي حديث علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في المدينة لا يجتلي خلاها ولا ينفر صيدها ولا تلهط لقطتها الا ان اشاهد به او لا يصلح لرجل
أن يحمل فيها السلاح لقتال ولا يصلح أن تقطع فيها شجرة الا أن يعلف رجل بعيره رواء
أحمد وأبو داود • وعن عباد بن نعيم عن عه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان
ابراهيم حرم مكة ودعا لها وانى حرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة متفق عليه • وعن أبي
هريرة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين لابتى المدينة وجعل اثني عشر

ميلا

والله وسلم أصحابه فأكلوا ولم يأكل حين أخبرته أني اصطدته له قال ابن خزيمة وغيره تفرد به هذه الزيادة

معمر قال النووي يحتمل انه جرى لابي قتادة في تلك الفترة قضيتان جمع بين الروايتين وفي هذا الحديث من القوائد جواز
أكل المحرم لحم الصيد اذ لم تكن منه دلالة ولا إشارة واختلف في أكل المحرم لحم الصيد فذهب مالك والشافعي انه ممنوع
ان صاده أو صيد لأجله سواء كان باذنه أو بغيره اذ في حديث جابر مر فوطيهم الصيد لكم في الاحرام حلال ما لم تصيدوه أو
يصد لكم رواء أبو داود والترمذي والشافعي وفي مختصر الشيخ خليل وما صاده محرم أو صيد له ميتة قال شارحه أي فلا

يا كله حلال ولا حرام قال المرداوي من الحنابلة من كآب الانصاف له ويحرم ما صيد لاجله على الصحيح من المذهب نقله الجماعة عن أحمد وعليه الاصحاب قال وفي الانتصار احتمال يجوز أن كل ما صيد لاجله وقال صاحب الهداية ولا بأس أن يأكل كل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه له إذا لم يذبحه المحرم عليه ولا أمره بصيده خلافا لما لك رحمه الله في ما إذا اصطاده لاجل المحرم يعني بغير أمره له أي لما لك رحمه الله قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس أن يأكل المحرم لحم صيد ما لم يصد أو يصد له ولنا ما روى أن الصحابة رضي الله عنهم نذروا لحم الصيد ٢٥١ في حق المحرم فقال صلى الله عليه وآله

وسلم لا بأس به قال في فتح القدير أما إذا اصطاد الحلال للمعمر صيد بأمره فاختلف فيه عندنا فذكر الطحاوي تحريمه على المحرم وقال الجسرجاني لا يحرم وأما الحديث الذي استدله لما لك فهو حديث جابر عند أبي داود والترمذي والنسائي لحم الصيد حلال لكم وأنتم حرم وقد سبق قريبا وقد عارضه المصنف ثم أوله دفعا للمعارضة بكون اللام للملك والمعنى أن يصاد بأمره وهذا لأن الغالب في عمل الإنسان غيره أن يكون يطلب منه فذلك محله هذا دفعا للمعارضة والأولى في الاستدلال على أصل المطلوب بحديث أبي قتادة على وجه المعارضة على ما في الصحيحين فانهم لما سألوه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجب بحله لهم حتى سألهم عن موانع الحل كانت موجودة أم لا فقال صلى الله عليه وآله وسلم لم أمنكم أحد أمره أن يعمل عليه أو أشار إليها قالوا لا قال فكلوا اذن فلا كان من الموانع ان يصطاد لهم لظنه

مبى الاحول المدينة حتى متفق عليه * وعن أبي هريرة في المدينة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم شجرها أن يخطأ أو يعضد رواء أحمد * وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أشرف على المدينة فقال اللهم اني أحرم ما بين جبلها مثل ما حرم إبراهيم مكة اللهم بارك لهم في مددهم وصاعدهم متفق عليه * وللبخاري عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المدينة حرم من كذا إلى كذا لا يقطع شجرها ولا يحدث فيها حدث من أحدث فيها حدث فاعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين * وسلم عن عاصم الاحول قال سألت أنسا حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة قال نعم هي حرام ولا يخطئ في ذلك فاعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين * وعن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اني حرمت المدينة حرام ما بين ما زميها أن لا يهراق فيها دم ولا يحمى فيها سلاح ولا يخطأ فيها شجر الا لعلف * وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان إبراهيم حرم مكة وانى حرمت المدينة ما بين لايتها لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها رواه ما سلم * وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المدينة حرام ما بين حرتيها وحماها كلها لا يقطع شجرها الا أن يعلف منها رواه أحمد * حديث علي الثاني رجاله رجال الصحيح وأصله في الصحيحين وحديث جابر الآخر في اسناده ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه كلام معروف قوله ما بين عبد الوارث اما غير فهو بفتح العين المهملة واسكان التهمينة وأما ثور فهو بفتح المثناة وسكون الواو بعدها راء ومن الرواة من كنى عنه بكذا ومنهم من ترك مكانه بياضا لانهم سمعوا فقدوا ان ذكره هنا خطأ قال المازري قال بعض العلماء ثورهم من الراوى وانما ثور بكة قال والصحيح الى أحد قال القاضي كذا قال أبو عبيد اصل الحديث من عبد الوارث انتهى قال النووي وكذا قال أبو بكر الحارثي الحافظ وغيره من الأئمة ان أصله من عبد الوارث أحد قال قلت ويحتمل ان ثورا كان اسما لجبل هناك أما أحد واما غيره فحق اسمه وقال مصعب الزبيري ليس بالمدينة غير ولا ثور قال عياض لا معنى لانكار غير بالمدينة فانه معروف وكذا قال جماعة من أهل اللغة قال ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين غير وثور لانهم ما بينهم في المدينة أو سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجبلين

في سائر ما يستعمل منه هنا في التمهيد عن الموانع ليجيب بالحكم عند دخوله عنها وهذا المعنى كما صرح في نتي كون الاصطيد للمعمر مانعا في عارض حديث جابر ويقدم عليه لقوة ثبوته اذ هو في الصحيحين وغيرهما من الكتب الستة بل في حديث جابر لحم الصيد الخ انقطاع لان المطالب بن حنطب لم يسمع من جابر عن غيره واحد وكذا في رجاله من فيه لين انتهى ولا جواز عليه بدلالة ولا باعانة ولا بأكله من صيده عند الشافعية لان الجزاء يتعلق بالقتل والدلالة ليست بقتل فاشبهت بدلالة الحلال حلالا وقالت الخنيفة اذا قتل المحرم صيدا أو ذل عليه من قتله فعليه الجزاء اما القتل فلقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم

حرم الآية وأما الدلالة فلحديث أبي قتادة قال ابن الهمام وليس في حديث أبي قتادة هل دلتهم بل قال صلى الله عليه وآله وسلم هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها قال لا قال فكلوا ما بقي وجه الاستدلال به على هذا أنه عاق الحل على عدم الإشارة وهي تحصل الدلالة بغير اللسان فاحرى أن لا يحمل إذا دل باللفظ فقال هذا لا صيد ونحوه قالوا الثابت بالحديث حرمة اللحم على المحرم إذا دل قلنا ثبت أن الدلالة من محظورات الأحرام بطريق الالتزام لحرمة اللحم فثبت أنه محظور وأحرى وهو جناية على الصيد فنقول حينئذ ٢٥٢ جناية على الصيد بنقوبت الأمن على وجه اتصال قتله عنها

ففيه الجزاء كالقتل وهذا هو القياس ولا يجوز عطفه على الحديث لأن الحديث لم يثبت الحكم المتنازع فيه وهو وجوب الكفارة بل محل الحكم ثم بثبوت الوجوب المذكور في المحل انما هو بالقياس على القتل انتهى وقال المالكية ان صيد لابل المحرم فله به واكل عليه الجزاء لافي أكلها وقال الحنابلة ان أكله كاه فعلية الجزاء وان أكل بعضه ضمنه بمثل من اللحم قال في الفتح وفي حديث أبي قتادة أي بطرقه المذكورة في هذه الأبواب جميعا من النواتج تدعى المحرم أن يقع من الحلال الصيد لابل المحرم منه لا يقصد ح في أحراره وان الحلال إذا صاد لنفسه جاز للمعمر الاكل من صيده وهذا أقوى من حمل الصيد في قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما على الاصطياد وفيه الاستيهاب من الصيد فاقبول الهدية من الصديق وقال عياض

الذين بطرق المدينة عيرا ونورا ارتجبالا وسبقه الى الاول أبو عبيد على ما حكاه ابن الأثير عنه وقال المحب الطبري في الأحكام قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن حذاء أحمد عن يسار جاشع الى وراقه جبل صغير يقال له ثور وأخبرانه تكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب العارفين بتلك الأرض وما فيها من الجبال فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور وتواردوا على ذلك قال فعلمنا أن ذكر ثور المذكور في الحديث الصحيح صحيح وان عدم علم اكابر العلم به لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه وهذه فائدة جلية انتهى وقد ذكر مثل هذا الكلام في القساموس وقال أبو بكر بن حسين المرائي نزيل المدينة في مختصره لاخبار المدينة ان خلف أهل المدينة يتناولون عن سلة لهم ان خلف أحد من جهة الشمال جبلا صغيرا الى الحرة بتدوير يسمى ثورا قال وقد تحققت به بالمشاهدة قوله لا يختل خلاها ولا ينقر صيدها ولا تلتقط أقطمها قد تقدم تفسير هذه الألفاظ والكلام عليها في باب صيد الحرم وشجره قوله الامن أشاد بها أي رفع صوته بتعريضها أبدأ السنة كما في غيرها وأعله يأتي في اللفظة بسط الكلام على لفظة مكة والمدينة وغيرهما قوله ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال قال ابن رسلان هذا محمول عند أهل العلم على حل السلاح لغير ضرورة ولا حاجة فان كانت حاجة جاز قوله ولا يصلح أن يقطع فيها شجرة استدلل بهذا وبما في الأحاديث المذكورة في الباب من تحريم شجرها وخطبته وعضده وتحريم صيدها وتنقيده الشافعي ومالك وأحمد والهادي وجهور أهل العلم على أن للمدينة حرما كرم مكة يحرم صيده وشجره قال الشافعي ومالك فان قتل صيدا أو قطع شجرا فلا ضمان لأنه ليس بعمل الإنسان فاشبهه الحمي وقال ابن أبي ذئب وابن أبي ليلى يجب فيه الجزاء ككرم مكة وبه قال بعض المالكية وهو ظاهر قوله كما حرم إبراهيم مكة ذهب أبو حنيفة وزيد بن علي والناسر الى أن حرمة المدينة ليس بحرم على الحقيقة ولا ثبت له الأحكام من تحريم قتل الصيد وقطع الشجر والأحاديث ترد عليهم واستدلوا بحديث يابا عمير ما فعل النغير واجيب عنه بان ذلك كان قبل تحريم المدينة وأنه من صيد الحل قوله الا أن يعلف رجل بعيره فبه دليل على جواز أخذ الانصار لعلف لانفسه فانه لا يصلح كما سلف قوله ما بين لابي المدينة قال أهل اللغة الا لبتان الحرتان واحدتهما لاية بتخفيف الواحدة وهي الحرة والحرة الحجرة السود

عندي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلب من أبي قتادة ذلك تطييبا للقلب من أكل منه يانا للجواز بالقول وللمدينة والفعل لازالة الشبهة التي حصلت أهم وفيه تسمية القرس والحق به المصنف الحارثي رحمه الله في الجهاد قال ابن العربي يجوز التسمية لما لا يعقل إذا دعي به وفيه امسالة نصيب الرقيق الغائب مما يمتنع من احترامه أو ترجى بركته أو يتوقع منه ظهور حكم تلك المسئلة بخصوصها وفيه تفرق الامام أصحاب المصلحة واستعمال الطليعة في الغزو وتبليغ السلام عن قريب وعن بعد وليس فيه لالة على جواز ترك رد السلام عن بلغة لانه محتمل أن يكون وقع وليس في الجهر ما يتقنه وفيه ان عقر الصيد

ذ كانه وجواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن العربي هو اجتهاد بالقرب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وفيه العمل بما أدى اليه الاجتهاد ولو تضاد اجتهادان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله فلم يعب ذلك
 علمنا وكان الاكل في كل باصل الاباحة والامتنع نظر الى الامر الطارئ وفيه الرجوع الى النص عند تعارض الادلة وركض
 الفرس في الاصططاد والتصيد في الاماكن الوعرة والاستعانة بالفارس وحمل الزاد في السفر والرفق بالاصحاب والرفقاه
 بالسيرة واستعمال الحكاية في الفعل كما تستعمل في القول لانهم ٢٥٣ استعمالوا الضمك في موضع الاشارة

بما عتقدوه من أن الاشارة لا تحل
 وفيه جواز سوق الفرس
 للباحة والرفق به مع ذلك لقوله
 وأسبرشوا ونزول المسافر وقت
 القبول وفيه ذكر الحكم مع
 الحكمة في قوله انما هي طعمة
 أطعمكموه الله ولا يجوز لاهرم
 قتل الصيد الا ان صال عليه
 فقتله دفعه للضرر فيجوز ولا
 ضمان عليه اهما في الفتح (عن
 ابن عباس رضي الله عنهما عن
 الصعبي بن جشامة) بفتح الجيم
 والشاء المشددة ابن قيس بن ربيعة
 (الليثي) من بني ليث بن بكر بن
 عبد مناة بن كنانة وكان حليف
 قريش وأمه أخت أبي سفيان
 ابن حرب واسمها فاختة وقيل
 زينب ويقال انه أخو محمد بن
 جشامة مات في خلافة أبي بكر
 أو آخر خلافة عمر قاله ابن حبان
 أو في خلافة عثمان والاول خطأ
 قاله يعقوب بن سفيان (انه
 أهدى لرسول الله صلى الله عليه
 وآله (وسلم جارا حشيا) وفي
 رواية لحم جار وحش وفي أخرى
 رجل جار وفي لفظ آخر عجز

والمدينة لابن شربة وغريبة وهي بينهما قوله وجعل اثني عشر ميلا الخ لفظ مسلم عن
 أبي هريرة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين لاني المدينة قال أبو هريرة
 فلو وجدت الظباء ما بين لاني ماذا عرتم اوجعل اثني عشر ميلا - ول المدينة حتى انتهى
 والضمير في قوله جعل رابع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما يدل على ذلك اللفظ
 الذي ذكره المصنف ويدل عليه أيضا ما عند أبي داود من حديث عدي بن زيد الجذامي
 قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل ناحية من المدينة بريد ابريد فلهذا
 ما في الصحيحين لان البريد أربعة فرسخ والفرسخ ثلاثة أميال وهذا الحديثان فيهما
 التصريح بحداد حرم المدينة قوله أن يحبط أو يعرض الحبط ضرب الشجر ليسقط
 ورقه والعرض القطع كما تقدم زاد أبو داود في هذا الحديث الا ما ياق به الجمل قوله ما بين
 جليلها فداوى بعض الحديثية أن الحديث مضطرب لانه وقع التمسيد في بعض
 الروايات بالحريز وفي بعضها باللاتين وفي بعضها بالجليلين وفي بعضها بعبس ونور كما تقدم
 وفي بعضها بالمازمن كما سيأتي قال في النسخ وانه قد بان الجمع بينهما واضح وبمثل هذا الترد
 الاحاديث الصحيحة فان الجمع لو تعذرا مكن الترجيح ولا شأن أن ما بين لانيها أرجح لتوارد
 الروايات عليها ورواية جليلها لا تنافي ما بينه وبين كون عند كل لابة جبل أو لابتها من جهة
 الجنوب والشمال وجليلها من جهة الشرق والغرب ونسمة الجليلين في رواية أخرى
 لا تضر والمازمن قد يطلق على الجبل نفسه كما سيأتي قوله اللهم بارك لهم في مداهم ومداهم
 قال عباس البركة ههنا في النما والزيادة وقال النووي الظاهر أن المراد البركة في نفس
 الكيل من المدينة بحيث يكتفي المدينين من لا يكتفيه في غيرها قوله من كذا الى كذا جاء
 هكذا في رواية البخاري كما هو اقل ان البخاري أيهمه عند ما وقع عنده انه وهم
 ووقع عند مسلم الى ثور فالمراد به هذا الهم من غير الى ثور وقد تقدم الكلام على ذلك قوله
 من أحدث فيها حدثا أي عمل بخلاف السنة كن ابتدع بها بدعة زاد مسلم وأبو داود في
 هذا الحديث أو آوى محمدا قوله فعليه لعنة الله الخ أي اللعنة المستقرة من الله على
 الكفار وأضيف الى الله على سبيل التخصيص والمراد بلعنة الملائكة والناس المبائنة
 في الابعاد عن رحمة الله وقيل المراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول
 الامر وايس هو كلف الكافر واستدل به هذا على أن الحديث في المدينة من الكائن قوله

جار وحش يقطر دما وفي أخرى شق جار وحش قال النووي وهذه الطرق التي ذكرها مسلم صريحة في انه مذبح وانه
 انما أهدى له بعض لحم صبيلا كما انتمى ولا معارضة بين رجل جار وعجزه وشقه الذي يدفع بارادته رجل معها الفخذ وبعض
 جانب الذبيحة فوجب حمل جارا على انه من اطلاق اسم الكل على البعض ويمتنع العكس اذا اطلاق الرجل على كل الحيوان
 غير ميهود (وهو) أي صلى الله عليه وآله وسلم (بالأبواء) جبل من عمل القرع ينسب وبينه لطفة مما يلي المدينة ثلاثة
 وعشرون ميلا وسمى بذلك لما فيه من الوفاء فانه في المطالع ولو كان كما قبل لكان الأبواء وهو مقلوب عنه والاقرب انه سمي

به لتبوى السيول به (أبوودان) بفتح الواو وتشديد الدال موضع بقرب البطنة أو قرية جامعة من ناحية القرع وودان أقرب إلى البطنة من الأبواء فان من الأبواء إلى البطنة ثلاثون من المدينة ثلاثة وعشرين ميلا ومن وودان إلى البطنة ثمانية أميال والشك من الراوى (فرد عليه) أى رد صلى الله عليه وآله وسلم الحمار على الصعب وعليه لاتفاق الروايات كلها على أنه عليه الصلاة والسلام رده عليه الأمار وادابن وهب والبيهقي بإسناد حسن ولقظه ان الصعب أهدي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بحمار وحش وهو بالبطنة فأكل منه وأكل القوم قال البيهقي ان كان هذا محفوظا لم يرد الحمار وقيل

العلم قال في الفتح وفي هذا الجمع نظر فان كانت الطرق كلها محفوظة فله رده حيا لكونه صيدا لا بجله ورد العلم تارة فذلك وقيله أخرى حيث علم انه لم يصد له ونقل الترمذي عن الشافعي انه رده لظنه انه صيد من أجله فتركه على وجه التنزه ويحتمل ان يصح القول على وقت آخر وهو حال رجوعه من مكة ويؤيده انه جازم فيه بوقوع ذلك بالبطنة وفي غيرها من الروايات بالأبواء أبوودان وقال الترمذي يحتمل أن يكون الصعب أحضر الحمار مذبوحا ثم قطع منه عضوا بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدمه له فن قال أهدي حمارا أراد تمامه مذبوحا لاحتيا ومن قال لحم حمارا أراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ويحتمل أن يكون من قال حمارا أطلق وأراد به ضمه مجازا قال ويحتمل أن يكون أهده له حيا فلما رده عليه ذكاه وأناه بهضونه فظان انه انما رده عليه لمعنى يختص بجماعته فأعلمه

ما بين ما زعمه قال النورى المأزم بمزة بعد الميم وكسر الزاى وهو الجبل وقيل المضيق بين جبلين ونحوه والاول هو الصواب هنا ومعناه ما بين جبلين انتهى قوله ان لا يهرق فيها دم فيه دليل على تحريم اراقة الدماء بالمدينة لغیر ضرورة قوله الالغف هو باسكان الالام مصدر علفت واما العلف بفتح الالام فهو اسم للعشيش والتبن والشعير ونحوها وفيه جواز أخذ اوراق الشجر للعلف لا خبط الاغصان وقطعها فانه حرام قوله اعضاها الاغصان بالقصر وكسر العين المهملة وتخفيف الضاد المعجمة كل شجر فيه شوك واحدتها عضاة وعضاة قوله وحماها كما فيه دليل على أن حكم حرم المدينة حكمها في تحريم صيده وشجره وقد تقدم بيان مقدار الحما أنه من كل ناحية من نواحي المدينة يريد (وعن عامر بن سعد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اناى احرم ما بين لابني المدينة أن يقطع اعضاها أو يقتل صيدها وعن عامر بن سعد أن سعدا ركب إلى قصره بالعقيق فوجد عبدا يقطع شجرا أو يخيطه فسلبه فلما رجع سعد جاءه اهل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله ان ارد شيئا نقلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى أن يرد عليهم رواها أحمد ومسلم وعن سليمان بن أبي عبد الله قال رأيت سعد بن أبي وقاص اخذ رجلا يصيد في حرم المدينة الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلبه ثيابه فخاها واليه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم هذا الحرم وقال من رأى يتوه يصيد فيه شيئا فلكم سلبه فلا أرد عليكم طعمة أطعمنيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان شئتم اعطيتكم غنمه أعطيتكم رواها أحمد وأبو داود وقال فيه من اخذ احد يصيد فيه فليس له فيه ثيابه الحديث الاول قد تقدم الكلام عليه والحديث الثالث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وفي اسناده سليمان بن أبي عبد الله المذکور قال أبو حاتم ليس بعشهم وروى لكن به تبرمجدينه قال الذهبي تابعي وثق وقد وهم البزار فقال لا يعلم روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاسعد ولا عنه الا عامر وهذا يرد عليه وقد أخرجه أيضا أبو داود عن مولى لسعد عنه ورواه أيضا الحاكم فقال في حديث سعدان الشيخين لم يخرجاه

بامتناعه وان حكم الجزء حكم الكل قال والجمع ههنا ممكن أولى من توهم بعض الروايات (فلما رأى) وهو صلى الله عليه وآله وسلم (ما في وجهه) أى وجه الصعب من الكراهة لما حصل له من الكسر في رده حديثه (قال) تطيبا لقلبه (انما نرده) بفتح الدال وهو رواية الحديثين وذكره في الفصحى لكن قال المحققون من النصارى انه غلط والصواب ضم الدال ولم يحفظ سبويه في نحو هذا الا الضم كما أفاده السهيز ومخرج جماعة منهم ابن الحاجب بانه مذهب البصريين وجوز الكسر أيضا وهو أضعفها والمعنى انما نرده عليه لانه من العال (الا أنا حرم) أى حرمون زاد الناسى لا تأكل الصيد وفيه انظروا

انا محرمون لقبلة منكم وهذا يقتضي تحريم كل المحرم لحم الصيد مطلقا سواء صيده أو باعده لانه اقتصر في التعليل على كونه محرما فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو مذهب نقل عن جماعة من السلف منهم علي وابن عباس وابن عمر واليث والثوري واسحق والذي عليه أكثر علماء الصحابة والتابعين التفرقة بين ما صاده أو صيده وغيره وأولوا حديث الصعب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم انما رده عليه لما ظن انه صيد من أجله وبه يقع الجمع بين حديث الصعب وحديث جابر لحم الصيد لكم في الاحرام حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم وحديث أبي قتادة السابق ولا يقال انه منسوخ

٢٥٥

بحديث الصعب لان حديث أبي قتادة كان عام الحديثية وحديث الصعب كان في حجة الوداع لان الفسخ انما يصار اليه اذا تعذر الجمع **كيفية** والحديث المتأخر محقق لادلالة فيه على الحرمة العامة سرى بها ولاظهارا حتى يعارض الاول فيه خضه وبالجملة مطلقا قال الكوفيون وطائفة من السلف قال القسطلاني وقول ابن الهمام في فتح القدير أما كون حديث الصعب كان في حجة الوداع فلم يثبت عندنا وإنما ذكره الطبري وبعضهم ولم نعلم لهم فيه ثبوتا صحيحا وأما حديث أبي قتادة فانه وقع في مسند عبد الرزاق عنه انطلقنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية فاحرم أصحابه ولم أحرم فني الصحبة عنه خلاف ذلك وهو ما روى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج حاجا فخرجوا معه فصرف طائفة فيهم أبو قتادة الحديث ومعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم

وهو في مسلم كما عرفت قوله فسلبه أي اخذ ما عليه من الثياب قوله نقله أي اعطاه قال في القاموس نقله ونقله واتقوا له أعطاء اياه وقال أيضا والنقل محركة الغنية والهبة قوله طعمة بضم الطاء وكسر هاء ومعنى الطعمة الاكاسة وأما الكسر فجهة الكسب وهبته قوله فليسلبه ثيابه هذا ظاهر في أنها تؤخذ ثيابه جميعها وقال الماوردي يبقى له ما يستعرونه وصححه النووي واختاره جماعة من أصحاب الشافعي وبقصة سعد هذه احتج من قال ان من صاد من حرم المدينة أو قطع من شجرها اخذ سلبه وهو قول الشافعي في القديم قال النووي وبهذا قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من الصحابة انتهى وقد حكى ابن قدامة عن أحمد في إحدى الروايتين القول به قال وروى ذلك عن ابن أبي ذئب وابن المنذر انتهى وهذا يرد على القاضي عياض حيث قال ولم يقل به أحد بعد الصحابة الا الشافعي في قوله القديم وقد اختلف في السلب فقيل انه لمن سلبه وقيل لمساكن المدينة وقيل لبيت المال وظاهر الادلة انه للسلب وانه طعمة ليكل من وجد فيه أحدا يصيده أو يأخذ من شجره

(باب ما جاء في صيد دوج)

(عن محمد بن عبد الله بن شيبان عن أبيه عن عروة بن الزبير عن الزبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان صيد دوج وعضاها حرم محرم لله عز وجل رواه أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه وانظر ان صيد دوج حرام قال البخاري ولا يتابع عليه) الحديث سكت عنه أبو داود وحسنه المنذري وسكت عنه عبد الحق أيضا ونعقب بما نقل عن البخاري انه لم يصح وكذا قال الأزدي وذكر الذهبي أن الشافعي صححه وذكر الخلال أن أحمد وضعفه وقال ابن حبان محمد بن عبد الله المذكور كان يخطئ ومقتضاه تضعيف الحديث فانه ليس له غيره فان كان اخطأ فيه فهو ضعيف وقال العتيبي لا يتابع الا من جهة تقاربه في الضعف وقال النووي في شرح المذهب اسناده ضعيف قال وقال البخاري لا يصح وذكر الخلال في العال أن أحمد وضعفه قوله ابن شيبان هكذا في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب والصواب ابن انسان كما في سنن أبي داود وتاريخ البخاري وكذا قال ابن حبان والذهبي والخزرجي في الخلاصة قال الذهبي في ترجمة محمد بن عبد الله بن شيبان

وسلم لم يحج بعد الهجرة الا حجة الوداع انتهى يقال عليه قد ثبت في البخاري في باب جزاء الصيد عن عبد الله بن أبي قتادة قال انطلق أبي عام الحديبية فاحرم أصحابه ولم يحرم الحديث وكذا في باب اذا رأى المحرمون صيدا فضعفوا أو ما قوله في الحديث الذي ساقه نرجح ما فهم من الجواز وان المراد انه خرج معقرا والمراد معنى الحج في الاصل وهو قصد البيت أو الراوى خرج محرما فعبر عن الاحرام بالحج غلط منه انتهى وفي هذا الحديث جواز رد الهدية له وفيه الاعتذار عن رد هبة طبيب القلب المهدي وان الهبة لا تدخل في الملك الا بالقبول وان قدره على ملكها لا تصير ملكا لها وان على المحرم ان يرسل ما في يده من الصيد

المستع عليه اصطباؤه وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الهبة ومسلم في الحج وكذا الترمذي والشافعي وابن ماجه (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خمس من الدواب جميع دابة وهو ما دب من الحيوان وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيها الا امنا لكم الآية وهذا الحديث يرد عليه لذكر الغراب والحدأة فيه ويدل على دخول الطير ايضا وم قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وقوله تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها ٢٥٦ الآية وفي حديث أبي هريرة عنده مسلم في صفته بدء الخلق وخلق الدواب يوم الخميس ولم يفرد الطير بذكر وقد تصرف أهل

العرف في الدابة فتم من يخصها بالحدار ومنهم من يخصها بالقرص وفائدة ذلك تطهير في الخلف (كلهن فاسق يقتلن) المرم (في الحرم) وفي رواية يقتلن فيه وفي رواية نافع ليس على الحرم في قتلن جناح وعصرف بذلك ان لا يتم في قتلها على الحرم ولا في الحرم ويؤخذ منه جواز ذلك للحلال وفي الحل من باب الاولى وقد وقع ذكر الحل صريحا عنده مسلم بلفظ يقتلن في الحل والحرم ويعرف حكم الحلال بكونه لم يقع به مانع وهو الاحرام فهو بالجواز اولى قال النووي هي تسمية صحيحة جارية على وفاق اللغة فان أصل الفسق الخروج فهو خروج مخصوص والمعنى في وصف هذه بالفسق نظر وجهها عن حكم غيرها بالايذاء والافساد وعدم الانتفاع وقيل لانها عمدت الى حبال سفينة نوح فقطعتها وقيل غير ذلك انتهى والتصيد بالخمس وان كان منهوه اختصاص المسذورات بذلك لكنه مفهوم عدد وليس بحجة

هذا صوابه ابن انسان وقال في ترجمة عبد الله ابن انسان له حديث في صيد دوح قال ولم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا هذا الحديث قوله دوح بفتح الواو وتشديد الجيم قال ابن رسلان هو أرض بالطائف عند أهل اللغة وقال أصحابنا هو واد بالطائف وقيل كل الطائف انتهى وقال الحارثي في الموثاق والمختلف في الاماكن وج اسم لصون الطائف وقيل لواحد من اوتاما شتبه دوح بوج بالحاء المهملة وهي ناحية نعيمان قوله وعصاه بكسر العين كما ساف قال الجوهري العصاه كل شجرة عظم ولهشوك قوله حرم بفتح الحاء والراء الحرام كقوله من زمن وزمان قوله حرم لله تعالى تاكيد للعروة والحديث يدل على تحريم صيد دوح وشجره وقد ذهب الى كراهة الشافعي والامام يحيى قال الشافعي في الاملاء اكره صيد دوح قال في البحر بعد ان ذكر هذا الحديث ان صح فالقياس التحريم لكن منع منه الاجماع انتهى وفي دعوى الاجماع نظر فانه قد جزم به ورأى أصحاب الشافعي بالتحريم وقالوا ان مراد الشافعي بالكره كراهة التحريم قال ابن رسلان في شرح السنن بعد ان ذكر قول الشافعي في الاملاء ولا يصحاب فيه طريقة ان كره ما وهو الذي أورده الجمهور والطاع نصريه قالوا مراد الشافعي بالكره كراهة التحريم ثم قال وفيه طريقان أحدهما رده وقرول الجمهور بغيره في من أصحاب الشافعي أنه يأثم فيؤديه الحاصكم على فعله ولا يلزمه شيء لان الأصل عدم الضمان الا فيما رده الشريعة ولم يرد في هذا شيء والطريق الثاني حكمه في الضمان حكم المدينة وشجرها وفي وجوب الضمان فيه خلاف انتهى وقد قدمنا الخلاف في ضمان صيد المدينة وشجرها قال الخطابي واستأعلم التحريم معني الا أن يكون ذلك على سبيل الحمى لنوع من منافع المسان وقد يحتمل أن ذلك التحريم انما كان في وقت معلوم الى مدة محصورة ثم نسخ قال أبو داود في السنن كان ذلك يعني تحريم دوح قبل نزوله صلى الله عليه وآله وسلم الطائف وحصاره ثمة ما انتهى والظاهر من الحديث تأكيد التحريم ومن ادعى النسخ فعليه الدليل لان الأصل عدمه وأما ضمان صيده وشجره على حد نعيمان صيد الحرم المكي فموقوف على ورود دليل يدل على ذلك لان الأصل براءة الذمة ولا ملازمة بين التحريم والضمان

(ابواب)

عند الا كره على تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وآله وسلم أولا ثم بين بعد ذلك ان غير الخمس يشترط معها في الحكم فقد ورد في بعض طرق عائشة بانه أربيع وفي بعضها بانه ست والاولى عند مسلم والثانية عند أبي عوانة وزاد الحية وزاد نافع الا في موقوفات سباعا وعند أبي داود السبع العادي وعند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة الذئب والغر على الخمس فصارت تسعا لكن ذكرهما من تفسير الراوي للكتاب العقور قال في الفتح فهذا جميع ما وقفت عليه في الاحاديث المرفوعة زيادة على الخمس ولا يجاوز شي من ذلك عن مقال انتهى (الغراب) وهو يقرظ ظهر

البعير وينزع عنه ويحتلس أطعمة الناس وفي رواية لا يقع وهو الذي في ظهره وبطنه يباح وقيل معنى غير بالانه نأى واعترب لما أنفذ نوح عليه السلام يستخبر أمر الطوفان (والحدأة) بكسر الحاء مفتح الدال مهموز وهي أخس الطير وتختلف أطعمة الناس قال في الفتح ويتبين بالحدأة الحدأة بفتح أوله فاس لها رأسان (والعقرب) واحدة العقارب وهي مؤنثة والاثني عقربة وعقرباه ممدود وغير مصروف ولها اثنتان أو رجل وعيناها في ظهرها تلدغ وتولم أيلام أشد داءا ورجلا سعت الأفي فموت ومن عجيب أمرها انهم مع صغرها تقتل ٢٥٧ القيل والبعير يباحها وانما لا تضرب الميت ولا النائم حتى يصرل شيء من بدنه فتضربه عند ذلك وتأوى الى الخنافس ونسألها وفي ابن ماجه عن عائشة قالت لدغت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقرب وهو في الصلاة فلما فرغ قال لعن الله العقرب ما تدع مسلما ولا غيرا قتلوها في الحل والحرم (والقارة) أي قارة البيت وهي الفويسقة قال أبو سعيد الخدري استيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة وقد أخذت قارة فتبيلة فصرق على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت فقام اليها فقتلها وأحل قتلها لللال والمحرم رواد الطعارة في أحكام القرآن عن يزيد بن أبي نعيم انه سأل أبا سعيد الخدري لم سميت القارة فويسقة فقال استيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ وفي سنن أبي داود عن ابن عباس قال جاءت قارة فاخذت حجر القتيلة فجاءت بها فالتقها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخمر التي كان قاعا عليها فاحرقته منها

(أبواب دخول مكة وما يتعلق به)

(باب من أين يدخل إليها)

(عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل مكة دخل من الثنية العليا التي بالبطحاء وإذا خرج خرج من الثنية السفلى رواه الجماعة إلا الترمذي وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفلها وفي رواية دخل عام الفتح من كداء التي بآلى مكة متفق عليهما وروى الثوري أبو داود وزاد ودخل في العمرة من كدى) قوله من الثنية العليا الثنية كل عقبة في طريق أو جبل فانها تسمى ثنية وهذه الثنية المعروفة بالثنية العليا هي التي ينزل منها الى باب المعلى مقبرة أهل مكة وهي التي يقال لها الخجون بفتح الميم وضم الجيم وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على ما ذكره الأزرقى ثم سهلها كاه اساطان مصر الملك المؤيد قوله من الثنية السفلى هي عند باب الشبيكة بقرب شعب الشاميين من ناحية قبيعةان وعليها باب يؤى في القرن السابع قوله من كداء بفتح الكاف والمذقال أبو عبيدة لا تصرف وهي الثنية العليا المتقدمة ذكرها قوله ودخل في العمرة من كداء بضم الكاف والقصر وهي الثنية السفلى المتقدمة ذكرها قال عياض والقرطبي وغيرهم ما اختلف في ضبط كداء وكذا قالوا كثر على ان العليا بالفتح والمد والسفلى بالقصر والضم وقيل بالعكس قال النووي وهو غلط قالوا واختلف في المعنى الذي لا جله خالف صلى الله عليه وآله وسلم بين طريقيه فقيل لا يترك به وذ كروا شيئا مما تذكروا في العبد وقد تقدم بسطه هناك وبه لا يتأني اعتباره هنا وقيل الحكمة في ذلك المناسبة بجهة الملق عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان وعكسه الإشارة الى فراقه وقيل لان ابراهيم لما دخل مكة دخل منها وقيل لانه صلى الله عليه وآله وسلم خرج منها محتقيا في الهجرة فاراد أن يدخلها ظاهرا غائبا وقيل لان من جاء من تلك الجهة كان مستقبلا للبيت ويحتمل أن يكون ذلك لكونه دخل منها يوم الفتح فاستمر على ذلك

(باب رفع اليدين اذا رأى البيت وما يقال عند ذلك)

(عن جابر وسئل عن الرجل يرى البيت يرفع يديه فقال قد حججنا مع رسول الله صلى الله

موضع درهم زاد الحاكم فقال صلى الله عليه وآله وسلم فاطفئوا سرجكم فان الشيطان يدل منسل هذه على هذا فصرقكم ثم قال صحيح الاسناد وليس في الحيوان أسد من الفأر لا يسقى على خطير ولا جليل إلا أهلكه وأتلفه ولم يختلف العلم في جواز قتلها للصوم إلا ابراهيم النخعي فانه قال فيها جزاء اذا قتلها المحرم أخرجه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع اهل العلم وروى البيهقي باسناد صحيح عن حماد بن زيد قال لما ذكروا هذا القول ما كان بالكوفة أغشى ردالا فامر من ابراهيم النخعي لقله ما مع منها ولا أحسن اتباعا لها من الشعبي

لكثرة ما منع ونقل ابن شاس عن المالكية خلافا في جواز قتل البقرة منها الذي لا يمكن من الاذى قال في القمع والفار
أنواع منها الجرذ والخلد وفارة الابل وفارة المسك وفار الغنص وحكمها في تحريم الاكل وجواز قتلها سواء (والكلب
العقور) الجارح وهو معروف وفي الكلب بجمية وسبعية كأنه مركب منهما وفيه منافع للحراسة والصيد وفيه من اقتفاء
الآثر وشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم ما ليس لغيره يقال أول من اتخذ هذه الحراسة نوح عليه
السلام واختلف العلماء في المراد ٢٥٨ به هنا وهل لوصفه بكونه عقورا مفهوم أولا نرى سعيد بن منصور

عن أبي هريرة بإسناد حسن قال
الكلب العقور الاسد وعن زيد
ابن أسلم أنهم لما سأله عن
الكلب العقور قال وأي كلب
أعقر من الحية وقال زفر بن
الذئب خاصة وقال مالك في
الموطأ كل ماء قرا الناس وعدا
عليهم وأخافهم مثل الاسد
والغمر والفهد والذئب فهو
العقور وكذا نقل أبو عبيد عن
سفيان وهو قول الجمهور وقال
أبو حنيفة رحمه الله هو الكلب
خاصة ولا يلحق به في هذا الحكم
سوى الذئب واحتج أبو عبيد
للجمهور بقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم اللهم سلط عليه كلبا
 من كلابك فقتله الاسد أخرجه
الحاكم بسند حسن من طريق
أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه
وبقوله تعالى وما علمتم من
الجوارح مكليين فاشتبهاهن
اسم الكلب فلهذا قيل لكل
جارح عقور واحتج الطحاوي
للحنفية بأن العلماء اتفقوا على
تحريم قتل البازي والصقر
وهما من سباع الطير فدل ذلك

عليه وآله وسلم فلم يكن يفعله رواه أبو داود والنسائي والترمذي وعن ابن جريج قال
حدثت عن مقسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ترفع الأيدي في
الصلاة وإذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وعشبة عرفة ويجمع وعند الجمرتين وعلى
الميت وعن ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه
وقال اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وكرمه من
حجه وأعقره تشريفا وتعظيما وتكريما رواه الشافعي في مسنده (حديث جابر
قال الترمذي أنما عرفه من حديث شعبة وزكريا الطائيان - سفيان الثوري وابن
البارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه - فمما أحديث جابر هذا لأن في أسناده
مهاجر بن عكرمة المكي وهو مجهول عندهم وحديث ابن عباس أخرجه أيضا البيهقي
من حديث سفيان الثوري عن أبي سعيد الشامي عن مكحول به مرسل وأبو سعيد هذا
هو المصلوب وهو كذاب ورواه الأزرق في تاريخ مكة من حديث مكحول أيضا بزيادة
مهابة وبر في الموضعين وكذا ذكره الغزالي في الوسيط وتعقبه الرافعي بأن البر لا يتصور
من البيت وأجاب الروي بأن معناه أكثر برزائره ورواه سعيد بن منصور في السنن
له من طريق برد بن سنان سمعت ابن قسامة يقول إذا رأيت البيت نقل اللهم زد فد ذكره
مثله ورواه الطبراني في مسنده حديث بن أسيد مرسوقا في أسناده عامم الكوري وهو
كذاب وحديث ابن جريج هو مفضل فيما بين ابن جريج والنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي
أسناده سعيد بن سالم القداح وفيه مقال قال الشافعي بعد أن أوردته ليس في رفع اليدين
عند رؤية البيت شيء فلا أكرهه ولا أستحببه قال البيهقي فكانه لم يعمد على الحديث
لانتقاعه والحاصل أنه ليس في الباب ما يدل على مشروعية رفع اليدين عند رؤية
البيت وهو حكم شرعي لا يثبت الا بدليل وأما الدعاء عند رؤية البيت فقد رويت فيه
أخبار وآثار منها ما في الباب ومنها ما أخرجه ابن المغلس أن عمر كان إذا نظر إلى البيت
قال اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ورواه سعيد بن منصور في السنن
عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد ولم يذكر عمر ورواه الحاكم عن عمر أيضا وكذلك رواه
البيهقي عنه

على اختصاص التحريم بالغراب والحدأة فكذلك يختص التحريم بالكلب وما شاركه في صفته وهو
الذئب وتعقب برد الاتفاق فإن مخالفهم أجازوا قتل كل ماء إذا اقترب قد دخل فيه الصقر وغيره بل قال بعضهم يلحق
بأنهم كل مانع عن قتله واختلف العلماء في غير العقور مما لم يؤمر بقتله فصرح بتحريم قتله القاضيان
الحسين والماوردي ووقع في الام للشافعي الجواز واختلف كلام النووي فقال في البيهقي من شرح المهذب لا خلاف بين
أصحابنا في أنه يحرم لا يجوز قتله وقال في التيمم والغصب أنه غير محترم وقال في الحج يذكره قتله تنزيها وهذا اختلاف شديد وعلى

(باب

كرهه قتله اقتصر الرافعي وشعبه في الروضة وزاد انهما كراهة تنزيه والله أعلم وذهب الجمهور وكما تقدم الى الخاق غير الخمس بها
في هذا الحكم الا أنهم اختلفوا في المعنى فقبل اسكونهم مؤذبة فيجوز قتل كل مؤذوهم هذه قضية مذهب مالك وقيل كونها
معاملة يؤكل فعل هذا كل ما يجوز قتله لافدية على الحرم فيه وهذه قضية مذهب الشافعي وخالف الحنفية فاقصروا على
الخمس الا أنهم الحقوا بها الحبة والذئب ومن ابتداء بالعدوان والاذى من غيرها واستدل به على جواز قتل من لجأ الى الحرم
من وجب عليه القتل لان ابا حنيفة قتل هذه الاشياء معاملة بالفسق والقائل فاسق فيقتل بل هو أولى لان

٢٥٩

بالتسوق والقائل فاسق فيقتل بل هو أولى لان

ففي المذنبين كوراث طبيعي
والمكاف اذا ارتكب الفسق
هاتك حرمة نفسه فهو أولى
باقامة مقتضى الفسق عليه
وأشار ابن دقيق العيد الى انه
يجب قاتل للنزاع وفي حديث
الباب رواية القاسمي عن القاسمي
والصحابي عن الصحابة والآخر
عن أخيه (عن عبد الله بن
مسعود (رضي الله عنه) أنه
(قال بينما نحن مع النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في غار بطنى)
أى ليلة عرفة ~~كما عند~~
الاسماء على من طريق ابن عمر
عن حمص بن غياث وبذلك يتم
الاحتجاج به على مقصود الباب
من جواز قتل الحبة للحرم كما
دل قوله بمضى على ان ذلك
كان في الحرم وعرف بذلك الرد
على من قال ليس في حديث
عبد الله ما يدل على انه أمر بقتل
الحبة في حال الأعرام لاحتمال ان
يكون ذلك بعد طواف الأفاضة
(اذنزل عليه) سورة (والمرسلات
وانه لينة لولاها وانى لا تلقاها)

باب طواف القدوم والرمل والاضطباع فيه

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا طاف بالبيت الطواف الاول
خبث ثلاثا ومشى أربعاً وكان يسمى بطن المسيل اذا طاف بين الصفا والمروة وفي
رواية رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً وفي
رواية رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طاف في الحج والعمرة أتى ما يقدم
فانه يسمى ثلاثة أطواف بالبيت ويمشي أربعة متفق عليهم) قوله الطواف الاول فيه
دليل على ان الرمل انما يشرع في طواف القدوم لانه الطواف الاول قال أصحاب
الشافعي ولا يستحب الرمل الا في طواف واحد في حج أو عمرة أما اذا طاف في غير حج أو عمرة
فلا رمل قال النووي بلا خلاف ولا يشرع أيضاً في كل طوافات الحج بل انما يشرع في
واحد منها وفيه قولان مشهوران للشافعي أحدهما طواف بعقبه سعى ويتصور ذلك
في طواف القدوم وفي طواف الأفاضة ولا يتصور في طواف الوداع والقول الثاني انه
لا يشرع الا في طواف القدوم وسواء أراد السعى بعده أم لا ويشرع في طواف العمرة
اذ ليس فيها الا طواف واحد قوله خبث ثلاثاً ومضى أربعاً الخ يجب المجهه والموحدة
بعدها موحدة أخرى هو اسراع المشى مع تقارب الخطا وهو كالرمل وفيه دليل على
مشروعية الرمل في الطواف الاول وهو الذي عليه الجمهور وقالوا هو سنة وقال ابن
عباس ليس هو سنة من شاء رمل ومن شاء لم يرمل وفيه أيضاً دليل على ان السنة ان
يرمل في الثلاثة الاول ويمشي على عادته في الاربعة الباقية قوله وكان يسمى الخ سباني
الكلام على السعى قوله من الحجر الى الحجر فيه دليل على انه يرمل في ثلاثة اشواط كلمة
قال في الفتح ولا يشرع تدارك الرمل فلو ترك في الثلاثة لم يقض في الاربعة لان همتها
السكينة ولا تتغير وكذا قالت الهاديون قال ويختص بالرجال فلا رمل على النساء
ويختص بطواف بعقبه سعى على المشهور ولا فرق في استحبابه بين ماش وراكب
ولادم بتركه عند الجمهور واختلف في ذلك المالكية وقد روى عن مالك ان عليه دما
ولادليل على ذلك واعلم انه قد اختلف في وجوب طواف القدوم فذهب العترة ومالك
وأبو ثور وبعض أصحاب الشافعي الى أنه فرض لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق

وأخذها (من فيه) أى فيه الكريم (وان فاه) فيه (لرطب بها) أى لم يجف ريحها بها (اذ وثبت عليا حبة فقال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) لمن معه أصحابه (اقتلوها) وفي رواية مسلم وابن خزيمة واللفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر
بمحر ما يقتل حبة في الحرم بمضى (فابتدرونها) أى اسرعنا اليها (فذهبت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت) أى
حفظت ومنعت (شركم كما وقيت شرها) أى لم يلحقها ضرر كما لم يلحقكم شرها وهو من مجاز المقابلة وهذا الحديث أخرجه
أيضاً في التفسير ومسلم في الحيوان والحج والنسائي في الحج والتفسير (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

ورضى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال الوزغ) يفتح الواو والراي وآخره غين مهملة واللام فيه بمعنى عن
(فويسق) مصغرا للتصغير والهمز وانفقوا على انه من الحشرات المؤذيات قالت عائشة (ولم أسمع به يأمر بابطاله) قضية قسميته
ايه فويسقا أن يكون قتله مباحا وكون عائشة لم تسمعه لا يدل على منعه فقد سمعته غيرها وفي الصحيحين والنسائي وابن ماجه عن
أم شريك انها استأمرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قتل الوزغات فامر بذلك وتبعها أيضا انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر
بقتل الوزغ وسماه فويسقا وفي مسلم ٢٦٠ عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل وزغة من

أول ضربة فله كذا وكذا حسنة
ومن قتلها في الضربة الثانية فله
كذا وكذا حسنة دون الأولى
وفي الطبراني من حديث ابن
عباس مرفوعا اقتلوا الوزغ
ولو في جوف الكعبة لكن في
إسناده عمر بن قيس المكي وهو
ضعيف ومن غرائب أمر
الوزغ ما قيل انه يقسم في جمرة
من الشتاء أربعة أشهر لا يطعم
شيئا ومن طبعه ان لا يدخل بيتا
فيه رائحة الزعفران (عن ابن
عباس رضى الله عنهما قال قال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
يوم افتتح مكة سنة ثمان من
الهجرة (لا هجرة) واجبة من مكة
الى المدينة بعد الفتح لانها
صارت دار اسلام زاد في كتاب
الجهاد والهجرة من دار الحرب
الى دار الاسلام باقية الى يوم
القيامة (ولكن) لكم (جهاد)
في الكفار (وينة) صالحة في
السير فحصلون بهما الفضائل
التي في معنى الهجرة التي كانت
مفروضة لفارقة القسريين

وافعله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله خذوا في مناسككم وقال أبو حنيفة انه سنة
وقال الشافعي هو كصفة المسجد قال لا نه ليس فيه الا فعله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
لا يدل على الوجوب وأما الاستدلال على الوجوب بالآية فقال شارح البهجة لا يدل
على طواف القدوم لانها في طواف الزيارة اجماعا والحق الوجوب لان فعله صلى الله
عليه وآله وسلم مبين لمعمل واجب هو قوله تعالى والله على الناس حج البيت وقوله صلى الله
عليه وآله وسلم خذوا مني مناسككم وقوله حجوا كما رأيتموني أحج وهذا الدليل يستلزم
وجوب كل فعل فعله صلى الله عليه وآله وسلم في حجه الا ما خصه دليل فن ادعى عدم
وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل على ذلك وهذه كناية فعملك بالاحتياط في
جميع الأبحاث التي سقربك (وعن يعلى بن أمية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف
مضطجعا وعليه برد رواه ابن ماجه والترمذي وصححه وأبو داود وقال يبرده أخضر
واحد وانظروا لما قدم مكة طاف بالبيت وهو مضطجع يبرده - ضري - وعن ابن عباس
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه اعتمر وا من جعرانة فرأوا بالبيت وجعلوا
أرديتهم تحت آباطهم ثم قدفوها على عواتقهم اليسرى رواه أحمد وأبو داود - حديث
يعلى بن أمية صححه الترمذي كاذ كره المصنف وسكت عنه أبو داود والترمذي وحديث
ابن عباس أخرجه نحوه الطبراني وسكت عنه أيضا أبو داود والترمذي والمخالف في
التلخيص ورجال رجال الصحيح وقد صحح حديث الاضطجاع النووي في شرح مسلم قوله
مضطجعا هو افتعال من الضجع بلسان الباء الموحدة وهو العصد وهو ان يدخل ازاره
تحت ابطه الايمن ويرد طرفه على منكبه الايسر ويكون منكبه الايمن مكشوقا كذا
في شرح مسلم للنووي وشرح البخاري للعاصم وهذه الهيئة هي المذكورة في حديث
ابن عباس المذكور والحكمة في فعله انه يعين على اسراع المشي وقد ذهب الى استحبابه
الجمهور سوى مالك قاله ابن المنذر قال أصحاب الشافعي وانما يستحب الاضطجاع
في طواف بمن فيه الرمل قوله يبرده - ضري - فقط أبو داود يبرده أخضر قوله تحت
آباطهم قال ابن درسلان المراد ان يجعله تحت عاتقه الايمن قوله ثم قدفوها أي طرحوا
طرفيها قوله على عواتقهم العاتق المنكب (وعن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله

الباطل فلا يكثر سوادهم ولا علاء كلمة الله واظهار دينه قال

أبو عبد الله الابي اختلف في أصول الفقه في مثل هذا التركيب يعني قوله لا هجرة بعد الفتح ولا يمكن جهاد ونية هل هو لئني
الحقيقة أو لئني صفة من صفاتها كالأجوب وغيره فان كان لئني الوجوب فهو يدل على وجوب الجهاد على الاعيان
لان المستدرك هو لئني والمنقح وجوب الهجرة على الاعيان فيكون المستدرك وجوب الجهاد على الاعيان وعلى لئني
في هذا التركيب بالحقيقة قاله يعني ان الهجرة بعد الفتح ليست بهجرة وانما المطلوب الجهاد الطلب الأعم من كونه على الاعيان

أوعى الكفاية قال والمذهب ان الجهاد اليوم فرض كفاية الا ان يعين الامام طائفة فيكون عليها فرض معين انتهى قال
الطبي المعنى ان الهجر من الاوطان اما هجرة الى المدينة للقرار من الكفار ونصرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واما الى
الجهاد في سبيل الله واما الى غير ذلك من تحصيل الفضائل كتاب العلم فانقطعت الاول وبقيت الاخرى فاعتنوا بهما
ولا تقاعدوا عنهما (واذا استنفرتم فأنفروا) أي اذا دعاكم الامام الى الخروج الى الفزو فخرجوا اليه (عن ابن بجمينة)
عبد الله بن مالك وبجمينة أمه وهي بنت الارت (رضي الله عنه قال ٢٦١ احبهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وهو محرم) أي في حجة الوداع
كما جزم به الحازمي وغيره (بلمى
بجل) بفتح اللام وسكون الحاء
المهولة بعد هامة فتحة
وبجل بفتح الجيم والميم اسم موضع
بين مكة والمدينة الى المدينة
أقرب (في وسط رأسه) بشخ
السين من وسط أي متوسطة
وهو مافوق اليبادوخ فيما بين
أعلى القرنين قال الليث كانت
هذه الحامة في فاس الرأس
وأما لقي في أعلاه فسلالنا
ربما تمت انتهى ويؤخذ من
هذا ان للمحرم الاحتجام
والنصد ما لم يقطع به مانع رافان
كان يقطع به ما حرما الآن
يكون به ضرورة اليه ما قاله
القسطاني وزاد في الفتح
وكرها مالك وعن الحسن فيها
الفسدية وان لم يقطع شعرا وان
كان ضرورة جاز قطع الشعر
وتجب الفسدية وخص أهل
الظاهر الفسدية بشعر الرأس
قال انداودي اذا أمكن منك
الحاجم بغير حلق لم يجز الحلق
واستدل بهذا الحديث على جواز

عليه وآله وسلم وأصحابه فقال المنكر كون انه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حتى يقرب
فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرموا الاشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين
الركنين ولم يمنعه ان يأمرهم ان يرموا الاشواط كلها الا لابقاء عليهم متفق عليه
وعن ابن عباس قال رمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة وفي عمره كلها وأبو
بكر وعمر والخلفاء رواه أحمد وعنه قال فيما الرملان الآن والكشف عن المناكب
وقد أطل الله الاسلام ونفى الكفر وأهلهم ومع ذلك لاندع شيئا كأنه فعله على عهد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعنه ابن عباس ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه رواه أبو داود وابن ماجه حديث
ابن عباس الثاني أخرجه أحمد من طريق أبي معاوية عن ابن جريج عن عطاء عنه وذكره
في التلخيص وسكت عنه وأثر عمر أخرجه أيضا البزار والحاكم والبيهقي وأصله في البخاري
بلفظ ما لنا وللمل انما كنا رأينا المشركين وقد أهلهم الله تعالى ثم قال ثم منعه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يحب أن تتركوا عزاء البيهقي اليه ورواه أصله
وحديث ابن عباس الثالث أخرجه أيضا النسائي والحاكم قوله يقدم بفتح الدال واما
بضم الدال فمعهما يتقدم قوله وهنتهم بتخفيف الهاء وقد يستعمل رابعيا قال القراء
يقال وهنت الله وأوهنته ومعنى وهنتهم أضعفتهم قوله حتى يقرب هو اسم المدينة في
الجاهلية وسبغت في الاسلام المدينة وطيبة وقوله الاشواط بفتح الهاء مزنة وسكون
المججمة جمع شوط وهو الجري مرة الى الغاية والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة وهذا
دليل على جواز تسمية الطواف شوطا وقال مجاهد والشعبي انه يكره تسميته شوطا
والحديث يرد عليهم ما قوله الا لابقاء بكسر الهمزة وبالموحدة والقاف الرق والشفقة
وهو بالرفع على انه فاعل لم يمنعه ويجوز النصب وفي الحديث جواز اظهار القوة بالعدة
والسلاح ونحو ذلك للكفار اراها بهم ولا يبعد ذلك من الرباء المذموم وفيه جواز
المعارضة بالفعل كما تجوز بالقول قال في الفتح وربما كانت بالهـ على أولى قوله وفي عمره
كلها فيه دليل على مشروعية الرمل في طواف العمرة قوله فيما الرملان باثبات ألف
ما الاستفهامية وهي لغة والاكثر يندفعونها والرملان مصدر رمل قوله والكشف

القصدي بطل الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التداوي اذا لم يكن في ذلك ارتكاب مانع من المحرم
هذه من تناول الطبيب وقطع الشعر ولا فدية في شيء من ذلك والله أعلم (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله (وسلم تزوج ميمونة) بنت الحارث الهلالية (وهو محرم) بمسرة متعسب وهذا هو المشهور عنه رضي الله عنه وصح
نصوه عن عائشة وأبي هريرة لكن جامع ميمونة نفسها انه كان حلالا وعن أبي رافع مثله وانه كان الرسول اليه اقترح روايته
على رواية ابن عباس هذه لان روايته من كان له مدخل في الواقعة من مباشرة أو نحوها أرجح من الاجنبى ورجحت أيضا بانها

مشقة على اثبات النكاح لمقدمة على زمن الاحرام والاخرى نافية لذلك والمثبت مقدم على النافي قاله في المصابع وقيل
يحمل قوله هنا وهو محرم أي داخل الحرم ويكون العقد وقع بعد انقضاء العدة والجهور على ان نكاح الحرم وانكاحه محرم
لا ينعقد لحديث عثمان رضي الله عنه عنده مسلم لا ينكح الحرم ولا ينكح وكما لا يصح نكاحه ولا انكاحه لا يصح اذنه لعبد الله الحلال
في النكاح كذا قاله ابن القطان وفيه كما قاله المرزبان نظروا حكي الدارمي كلام ابن القطان ثم قال ويحمل عندي الجواز ولا فدية
في عقد النكاح في الاحرام فيستثنى ٢٦٢ من قوالهم من فعل شيئا يحرم بالاحرام لزمه فدية وأجابوا عن حديث

مهمونة بأنه اختلف في الواقعة
كيف كانت ولا تقوم بها الحجة
ولأنهم اتجهت إلى الخصوصية
فكان الحديث في النهي عن
ذلك أولى بأن يؤخذ به وقال
الكوفيون يجوز للمعسر أن
يتزوج كما يجوز له أن يشتري
الجارية لوطاً وتعقب بأنه
قياس في معارضة السنة ولا
يعتبر واماناً ويلهم حديث
عثمان بأن المراد به لوطاً
فتعقب بالتصريح فيه بقوله
ولا ينكح بضم أوله وبقوله فيه
ولا يحطب (عن أبي أيوب
الانصاري) خالد بن زيد (رضي الله
عنه أنه قيل له) القائل عبد الله
ابن حنين المتوفى في أول خلافة
يزيد بن عبد الملك في أوائل
المئة الثانية وأول الحديث أن
ابن عباس ومسور بن مخرمة
احتافا بالابو افقال ابن عباس
يغسل الحرم رأسه وقال المسور
لا يغسل الحرم رأسه فارسلني
ابن عباس إلى أبي أيوب الانصاري
فوجدته يغتسل بين القرنين
أي قرني البئر وهما جانيبا البناء

عن المنكب هو الاضطباع قوله أظنى أصله وطى فأبدلت الواو همزة كما في وقت وأقت
ومعناه مهذب وثبت قوله ومع ذلك لا ندع شيئاً كأنفعه على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم زاد الامام علي في آخره ثم رمل وحاصله ان عمر كان قد سمع بترك الرسل في
الطواف لانه عرف سببه وقد انقضت فهم ان يتركه فقد سببه ثم رجع عن ذلك لاحتمال
أن يكون له حكمة ما طلع عليها فرأى ان لا يتبع أولى ويؤيد مشروع عيسى الرسل على
الاطلاق ما ثبت في حديث ابن عباس انهم رملوا في حجة الوداع مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وقد رتب الله في ذلك الوقت الكفر وأهله عن مكة والرمل في حجة الوداع
ثابت أيضاً في حديث جابر الطويل عند مسلم وغيره

(باب ما جاء في استلام الحجر الأسود فبيله وما يقال حينئذ)

(عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي هذا الحجر يوم القيامة له
عينان يصريهما ولسان ينطق به يشهد بان استلم بحق رواه أحد وابن ماجه والترمذي
* وعن عمر انه كان يقبل الحجر ويقول اني لاعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل ما قبلت رواه الجماعة * وعن ابن عمر وسئل عن
استلام الحجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمه ويقبله رواه البخاري
* وعن نافع قال رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبله متفق عليه) حديث ابن عباس صححه ابن خزيمة وابن
حبان والحاكم وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم قوله لا تضر ولا تنفع أخرج الحاكم
من حديث أبي سعيد ان عمر لما قال هذا قال له علي بن أبي طالب انه يضر وينفع وذكر
ان الله تعالى لما أخذ الميثاق على ولد آدم كتب ذلك في رق وألقاه الحجر وقد سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يأتي يوم القيامة وله لسان ذاق يشهد لمن استلمه
بالتوحيد وفي اسناده أبو هريرة العبدى وهو ضعيف جداً ولكنه يشده حديث ابن
عباس المتقدم قال الطبري انما قال عمر ذلك لان الناس كانوا حديثي عهد بعبادة
الاصنام فخشى أن يظن الجاهل ان استلام الحجر من باب تعظيم الاصنام كما كانت العرب
تفعل في الجاهلية فاراد ان يعلم الناس ان استلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه

وآله

الذي على رأس البئر يجعل عليه ما خشية فعلق بها البكرة وهو يستتر بثوب فسلمت

عليه فقال من هذا فقلت أنا عبد الله بن حنين أرسلني اليك ابن عباس أسألك (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
بعض رأسه وهو محرم فوضع أبو أيوب يده على الثوب) الذي ستر به (قطاطاً) أي خفض الثوب وأزاله عن رأسه (حتى بدا لي)
أي ظهر لي (رأسه ثم قال لا انسان) لم يسم (يصب عليه امصّب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فاقبل بهما وأدير) فيه
جواندك شعر الحرم بيده اذا أمن تناثره (وقال) أبو أيوب (هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل) فيه الجواب والبيان

بالفعل وهو بلغ من القول زاد ابن عيينة فرجعت اليه ما فاخبرتهما فقال المسور لابن عباس لا بأس بـ أي لا بأس لك
وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصحيح وكذا النسائي وابن ماجه قال في الفتح وفي هذا الحديث من السواند سناظرة الصحابة
في الاحكام ورجوعهم الى النصوص وقولهم خير الواحد ولو كان تابعيا وان قول بعضهم ليس جهة على بعض قال ابن عبد
البرلو كان من في الاقتداء في قوله صلى الله عليه وآله وسلم أصحابي كالنجوم يراد به الفتوى لما احتاج ابن عباس الى اقامة
البينة على دعواه بل كان يقول للمسور أنا نجم وأنت نجم ٢٦٤ فما بنا اقتدى من بعدهما كناه ولكن معناه

كما قال المزني وغيره من أهل
النظراته في النقل لان جميعهم
مدول وفيه اعتراف للناسل
بفضله وانصاف الصحابة بعضهم
بعضا وفيه استتار الغسل عند
الغسل والاستنعاة في الطهارة
وجواز الكلام والسلام حال
الطهارة وجواز غسل المحرم
وتشريحه شعره بالماء وذلك
بيده اذا أمن تناثره واستدل به
على ان تخليل شعر اللحية في
الوضوء باق على استحبابه خلافا
لمن منه كالمولى من الشافعية
خشية انتفاف الشعر لان في
الحديث ثم حرك رأسه بيديه
ولا فرق بين شعر الرأس واللحية
الآن يقال ان شعر الرأس
أصاب والتحقيق انه خلاف
الاولى في بعض دون بعض قاله
السبكي الكبير (عن انس بن
مالك رضى الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
دخل عام الفخ) مكة المكرمة
(وعلى رأسه المغفر) بكسر الميم
وسكون الغين المجهمة وفتح الفاء

وآله وسلم لان الجبر يضرو ويضع بذاته كما كانت الجاهلية تعبد الاوثان قولاً ولولا ان
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ فيه استحب تقبيل الحجر الاسود واليه
ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وسائر العلماء وحكى ابن المنذر عن عمر بن الخطاب
وابن عباس وطاوس والشافعي وأحمد انه يستحب بعد تقبيل الحجر السجود عليه بالجهة
وبه قال الجمهور وروى عن مالك انه بدعة واعترف القاضي عياض بشذوذ مالك في ذلك
وقد أخرج الشافعي والبيهقي عن ابن عباس موقوفا انه كان يتقبل الحجر الاسود ويسجد
عليه ورواه الحاكم والبيهقي من حديثه مرفوعا ورواه أبو داود الطيالسي والدارمي
وابن خزيمة وأبو بكر البزار وأبو علي بن السكن والبيهقي من حديث جعفر بن عبد الله
الحمدى وقيل المخزومي باسناد متصل بابن عباس انه رأى عمر يقبله ويسجد عليه ثم قال
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا وهذا لفظ الحاكم قال
العقيلي في حديثه هذا يعني جعفر بن عبد الله وهم واضطراب قوله يستلمه ويقبله فيه
دليل على انه يستحب الجمع بين استلام الحجر وتقبيله والاستلام لمسح باليد والتقبيل لها
كما في حديث ابن عمر الآخر والتقبيل يكون بالقم فقط (وعن ابن عباس قال طاف
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن متفعل عليه وروى
لفظ طاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بعير كلما أتى على الركن أشار إليه بشيء
في يده وكبر رواه احمد والبخاري وهو عن أبي الطفيل عامر بن واثله قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يطوف بالبيت ويسلم الحجر بمحجن معه ويقبل المحجن رواه مسلم
وأبو داود وابن ماجه وعن عمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما عمر ائت رجل
قري لا تراحم على الحجر فتؤذى الف عصفان وجدت خلوة فاستأه والافاستقبله وهما
وكبر رواه احمد) حديث عمر في استناده راو لم يسم قوله بمحجن بكسر الميم وسكون المهملة
وفتح الميم بعد هانور هو عصا مخنصة الرأس والحج الاعوجاج وبذلك سمى الحجون
والاستلام افعال من السلام بالفتح أى التحية قاله الازهرى وقيل من السلام بالكسر
أى الطجارة والمعنى انه يؤمى به صماء الى الركن حتى يصيبه نزله وكبر فيه دليل على
استحباب التكبير حال استلام الركن قوله ويقبل المحجن في رواية ابن عمر المقدمة انه

زرد يفسح من الدرع على قدر الرأس أو رفرق البيضاء أو ما غطى الرأس من السلاح كالبيضة وفي المشارف هو ما يجعل
من فضل درع الحديد على الرأس مثل الفلتسوة وعهد الدارقطني والحاكم في الاكامل وعليه مغفر من حديد ولا تعارض
بينه وبين رواية مسلم من حديث جابر وعليه عمامة سوداء فانه يحتمل أن يكون المغفر فوق العمامة السوداء وقاية لرأسه
المكرم من صيدا الحديد أو هي فوق المغفر فاراد أنس بكز المغفر كونه دخل متأهباً للعرب وأراد جابر بكز العمامة كونه
غير محرم أو كان أول دخوله على رأسه المغفر ثم أزاله وأبى العمامة بعد ذلك فخى كل منهما ما رآه وقرأ الرأس يدل على انه

دخل غير محرم لكن قال ابن دقيق العيد يحتمل ان يكون محرما وغطى رأسه لعذر وتعقب بتصریح جابر وغيره بانه لم يكن محرما واستثنى كل في المجموع ذلك لان مذهب الشافعي ان مكة تمتص صلحا خلافا لابي حنيفة في قوله انها قمت عنوة وحينئذ فلا خوف ثم اجاب بانه صلى الله عليه وآله وسلم صالح ابا شيان وكان لا يامن غدرا اهل مكة قد دخله اصطامات اهل القتال ان غدروا (فما نزع) أي نزع صلى الله عليه وآله وسلم المغفر (جاء رجل) وهو أبو برزة نضله بن عبيد الاسلي كما جزم به النساكهاني في شرح العمدة والكرمانی قال البرماوی ٢٦٤ وكذا ذكره ابن طاهر وغيره وقيل سعيد بن حريث قال في الفتح لم أقف

على اسمه الا انه يحتمل أنه هو الذي باشر قتله ثم ذكر ما ذكرنا (فقال) يا رسول الله (ان ابن خطل) بفتح الخاء والطاء المهملة وكان اسمه في الجاهلية عبيد العزى فلما لم يمي عبد الله وليس اسمه هلالا بل هو اسم أخيه واسم خطل عبيد مناف وخطل لقب له لان أحد لحبيه كان أنقص من الآخر فظاهر انه مصروف وهو من بني عيم ابن فهر بن غالب ومقول قول الرجل هو قوله (متعلق باستار الكعبة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اقتلوه) فقتله أبو برزة قال في الفتح وهو أصح ما ورد في تعيين قتله وبه جزم البلاذري وغيره من أهل العلم بالأخبار فحمل بقية الروايات على انهم ابتدروا قتله وكان المباشر لهم منهم أبو برزة ويحتمل ان يكون شاركة فيه سعيد بن حريث وبه جزم ابن هشام في السيرة وقيل القاتل له سعيد بن ذؤيب وقيل الزبير بن العوام قاله المذهب الطبري وكان قتله بين المقام وزجرم حكاها الحاكم واستدل به القاضي

استلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعله واسعد بن منصور من طريق عطاء قال رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابرا اذا استلوا الحجر قبلوا أيديهم قبلوا ابن عباس قال وابن عباس أحسبه قال كثيرا قال في الفتح وهذا قال الجمهور ان السنة ان يستلم الركن ويقبل يده فان لم يستطع ان يستلم يده استلمه بشئ في يده وقبل ذلك الشئ فان لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك وعن مالك في رواية لا يقبل يده وبه قال القاسم بن محمد بن أبي بكر وفي رواية عند المالكية يضع يده على قدمه من غير تقبيل وقد استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الحجر وكذلك تقبيل المحجن جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره وقد نقل عن الامام أحمد انه سئل عن تقبيل منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقبيل قبره فلم يره بأسا واستبعد بعض أصحابه صحة ذلك ونقل عن ابن أبي الصيف البجلي أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين كذا في الفتح قوله قال له يا عمر انك رجل قوى الخ فيه دليل على أنه لا يجوز لمن كان له فضل قوة ان يضابق الناس اذا اجتمعوا على الحجر لما يتسبب عن ذلك من أذية الضعفاء والاضرار بهم ولكنه يستلمه خاليا ان تمكن والا اكتفى بالإشارة والتهيل والتكبير مستقبلا له وقد روى القاسم عن طريق عن ابن عباس كراهة المزاحمة وقال لا يؤذى ولا يؤذى

• (باب استلام الركن اليماني مع الركن الاسود دون الآخرين) •

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان مسح الركن اليماني والركن الاسود يحط الخطايا حطارواه أحمد والنسائي . وعن ابن عمر قال لم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسلم من الاركان الا اليمانيين رواه الجماعة الا الترمذي لكن له معناه من رواية ابن عباس . وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أن يستلم الحجر والركن اليماني في كل طوافه رواه أحمد وأبو داود . وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبل الركن اليماني ويضع خده عليه رواه الدارقطني . وعن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا استلم الركن اليماني قبله رواه

عياض في الشافعية وغيره من المالكية على قتل من آذى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو تنقصه ولا تقبل له توبة البخاري لان ابن خطل كان يقول الشعر يهجو به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبأمر جابر بن عبد الله ان يقتل ولا دالة في ذلك أصلا لانه انما قتل ولم يستتب للكفر والريادة فيه بالآذى مع ما اجتمع فيه من موجبات القتل ولانه اتخذ الآذى ديدا فلم يصم ان سب قتله الاثم فلا يقاس عليه من فرط منه قرطه وقتلنا بكفرهم او تاب ورجع الى الاسلام فالتسرق واضمح في كتاب المواهب اللدنية بالمنح المحمدية فزيد بحث ذلك وانما أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتل ابن خطل لانه كان مسلما فبعثه مصادقا وبعث معه رجلا

من الا انه لو كان معه مولى يخدمه وكان معه من انزل منزلا فامر المولى أن يذبح تيسا ويصنع طعاما ونام فاستيقظ ولم يصنع له شيئا فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركا وكانت له قيتان تغنيان بهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان من أهدر دمه يوم الفتح قال الخطابي قتله بما جناه في الاسلام وقال ابن عبد البر قودا من دم المسلم الذي قتله ثم ارتد قال في الفتح جمع الواقي عن شيوخه اسماء من لم يؤمن يوم الفتح وأمر بقتله عشرة أنفس ستة رجال وأربع نساء منهم ابن خطل وعبد الله بن سعد وقيتا ابن خطل واستدل بتقصته على جوار إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة وقال أبو حنيفة لا يجوز وتأول الحديث بأنه كان في الساعة التي أبيحت له وأجيب بأنه إنما أبيحت له ساعة الدخول حتى استولى عليه ما رقتل ٢٦٥ ابن خطل بعد ذلك وتعب بان الساعة

المذكورة ما بين أول النهار ودخول وقت العصر وقتله كان قبل ذلك قطعا لانه قصد في الحديث بانه كان عند نزعه المغفرة وذلك عند استقراره بمكة وحينئذ فلا يستقيم الجواب المذكور وقال ابن خزيمة قد أباح الله القتال والقتل معا في تلك الساعة واستدل به على جواز قتل الذي إذا سب الرسول وفيه نظر كما قال ابن عبد البر لان ابن خطل كان حريا ولم يدخله صلى الله عليه وآله وسلم في أمانه لاهل مكة بل استثناه مع من استثنى وخرج أمره بقتله مع أمانه لغيره فخرجوا واحدا فلا دلالة فيه لما ذكرته واستدل به على جواز قتل الأسير صبرا لان القدرة على ابن خطل صبرته كالأسير في يد الامام وهو مخير فيه بين القتل وغيره واستدل به على جواز قتله لاسير من غير أن يعرض عليه الاسلام ترجم بذلك أبو داود وفيه مشروعية لبس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو وقوته

البخاري في تاريخه) حديث ابن عمر الاول في اسناده عطاء بن السائب وهو ثقة ولمكنه اختلاط وحديثه الثالث في اسناده عبد العزيز بن ابي رواد وفيه مقال قال يحيى بن سليم الطائفي كان يرى الاربا و قال يحيى القطان هو ثقة لا يترك لأى خطأ فيه وقال ابن المبارك كان ينسكهم ودموعه تسيل وثقه ابن معين وأبو حاتم وقال ابن عدى في أحاديثه ما لا يتابع عليه وحديث ابن عباس الذي فيه أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الركن اليماني ويضع خده عليه رواه أبو يعلى وفي اسناده عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف قوله الا اليمانيين بتخفيف الياء على المشهور لان الالف عوض عن ياء النسبة فلو شددت كان جمع بين العوض والمعوض وجوز سبويه وانما اقتصر على الله عليه وآله وسلم على استلام اليمانيين لما ثبت في الصحيحين من قول ابن عمر انهما على قواعد ابراهيم ومن الشاميين ولهذا كان ابن الزبير بعد عمارته لا يكعبة على قواعد ابراهيم يستلم الاركان كلها كما روى ذلك عنه الزبير في كتاب مكة فعلى هذا يكون للركن الاول من الاركان الاربعة فضة لثان كونه الحجر الاسود وكونه على قواعد ابراهيم وللثاني الثانية فقط وليس للآخرين أعنى الشاميين ثبوت منهما فلهذا لا يقبل الاول ويستلم الثاني فقط ولا يقبل الاخران ولا يستلمان على رأى الجمهور وروى ابن المنذر وغيره استلام الاركان جميعا عن جابر وأنس والحسن والحسين من الصحابة وعن سويد بن غنلة من التابعين وقد أخرج البخاري ومسلم ان عبيد بن جريح قال لابن عمر رأيتك تصنع أربع عالم أربع من أصحابك يصنعها فذكر منها رأيتك لاتمس من الاركان الا اليمانيين وفيه دليل على أن الذين رأهم عبيد كانوا لا يقتصرون في الاستلام على الركنين اليمانيين قوله ويضع خده عليه فيه مشروعية وضع الخد على الركن اليماني وتقبيله وقد ذهب الى استحباب تقبيل الركن اليماني بعض أهل العلم كما قال صاحب الفتح ثم كما عاذا كرم المصنف من حديث ابن عباس عند البخاري في التاريخ والدارقطني ولكن الثابت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يستلم فقط نعم ليس في اقتصار ابن عمر على التسليم ما يثبت في التقبيل فان مع ما روى عن ابن عباس ذهبن العمل به

لا ينافى التوكل وفيه جواز رفع أخبار أهل الفساد الى ولاية الامر لا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا النجاسة وحديث الباب أخرجه البخاري أيضا في اللباس والجهاد والمغازي ومسلم في المناسك وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الجهاد والتهاني في الحج وليس من أفراد مالك كما زعم ابن الصلاح وغيره وقد نعت قب الزين العراقي ذلك بانه ورد من طرق متعددة ثم ذكرها (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة من جهينة) هي امرأة سنان ابن سلمة الجهني كما في التساني ولاحد سنان بن عبد الله وهو أصح وفي الطبراني انه سمعه قاله الحافظ في المقامة وقال في المعجم ان

فما في النسائي لا يفسر به المبهم في حديث الباب لان فيه ان المرأة سألت بنفسها وفي النسائي ان زوجها سألها او يمكن الجمع بان نسبة السؤال اليها مجازية وانما الذي تولى لها السؤال زوجها الكن في حرف الغين لابن منده من العصايات ان عائشة بالغين المجهمة وبعد الاثمنة وثلاثة وقبل نون وقبل الهاء مئة تحتية سألت عن نذرهما او بوزن ابن طاهر في المبهمات بانه اسم الجهمينية المذكورة في حديث الباب لكن قال الذهبي ارسله عطاء ولا يثبت (جاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله (ان أمي) لم نسسم) نذرت ان تصح ٢٦٦ فلم تصح حتى ماتت (أفأج عنها) أي أبصحت مني أن أكون نائبة عنها فأج عنها (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم هي عنها) وفيه دليل على أن من مات وفي ذمته حق الله تعالى من حج أو كفاية أو نذر فإنه يجب قضاءه (أرأيت) أي أخبريني (لو كان على أمك دين) للخلق (أكنت قاضية) ذلك الدين عنها (أقضوا الله) أي حق الله (فأله الحق بالوفاء) من غيره وهذا الخطاب دخل فيه الرجل والنساء فلما رجع أن يحج عن المرأة ولها أن تنحج عنه واستدل به على صحة نذر الحج عن لم يحج فإذا حج أبرأ عن حجة الاسلام عند الجمهور وعليه الحج عن النذر وقيل يجوز عن النذر ثم يحج حجة الاسلام وفيه دليل بجزي عنهم ما وفيه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب الى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه واشكل بما اتفق عليه وفيه انه يستحب للمفتي التنبه على وجه الدليل اذا ترتب على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المستفتي وأدعى لادعائه

• (باب الطائف يجعل البيت عن يساره ويخرج في طوافه عن الجحر) •

(عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم مكة أتى الجحر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثا ومشى أربعا رواه مسلم والنسائي وعن عائشة قالت سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الجحر من البيت هو قال نعم قلت فما لهم لم يدخلوه في البيت قال ان قومك قصرتم بمس النفقة قالت فاشأن بابه مرة نعا قال فعل ذلك قومك لم يدخلوا من شأوا ويعنعوا من شأوا ولولا ان قومك حديث عهد بالجاهلية فأخاف ان تنكروا لهم ان أدخل الجحر في البيت وأن الصق بابه بالارض متفق عليه وفي رواية قالت كنت أحب أن أدخل البيت أصلي فيه فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي فأدخلني الجحر فقال لي صلى في الجحر إذا أردت دخول البيت فأنما هو قطعة من البيت ولكن قومك استقصروا حين بنوا الكعبة فأنزجوه من البيت رواه الخمسة الا ابن ماجه وصححه الترمذي وفيه اثبات التنفل في الكعبة قوله أتى الجحر فاستلمه الخ فيه دليل على انه يستحب ان يكون ابتداء الطواف من الجحر الاسود بعد استلامه وحكي في الجحر عن الشافعي والامام يحيى ان ابتداء الطواف من الجحر الاسود فرض قوله ثم مشى على يمينه استدل به على مشروعية مشى الطائف بعد استلام الجحر على يمينه جاعلا للبيت عن يساره وقد ذهب الى ان هذه الكيفية شرط لصحة الطواف الاكثر قالوا بلو عكس لم يجزه قال في الجحر ولا خلاف الا عن محمد بن داود الاصفهاني وانكر عليه وهموا بقوله انتهى ولا يخفى ان الحكم على بعض أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم لم في الحج بالوجوب لانها بيان لجمل واجب وعلى بعضها بعدهم تحكيم محض فقد دليل يدل على الفرق بين قوله أمن البيت هو قال نعم هذا ظاهر بان الجحر كاهن البيت ويدل على ذلك أيضا قوله في الرواية الثانية فأنما هو قطعة من البيت وبذلك كان يفتي ابن عباس فأخرج عبد الرزاق عنه انه قال لو وليت من البيت ما ولي ابن الزبير لأدخلت الجحر كاهن البيت ولكن ما ورد من الروايات القاضية بانه كاهن البيت مقيد بروايات صحيحة منها عند مسلم من حديث عائشة بلغة حتى أزيد فيه من الجحر وله من وجه آخر عنها

مرفوعا

وفيه أن وفاة الدين المألى عن الميت كان معلوما عندهم مقرر او لهذا حسن الالتحاق به وفيه اجزاء مرفوعا الحج عن الميت وفيه اختلاف فعن ابن عمر باسناد صحيح لا يحج أحد عن أحد ونحوه عن مالك والبيهقي وعن مالك أيضا ان أوصى بذلك فليحج عنه والا فلا وأخرجه البخاري أيضا في الاعتصام والنذور والنسائي في الحج (عن السائب بن يزيد) الكندي ويقال الاسدي وهو جد محمد بن يوسف لأمه (رضي الله عنه قال جبي) مبنيا للمفعول وعن حاتم جتي أي وعند الفاكهي جبي أي وجع بانه حج معهما (مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأما ابن سبع سنين استدل به البخاري على

مشر وعيبة حج الصبيان قال ابن بطال أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ الا أنه اذا حج به كان له تطوعا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا يصح احرامه ولا يلزمه شيء يفعل شي من محظورات الاسرام وانما يصح به على جهة التدريب وهذا نقله النووي وسبقه اليه الخطابي وهذا فيه نظر اذ لا أعلم أحدا من أئمة مذهب أبي حنيفة نص على ذلك بل قال السرخسي فيما نقله عنه الزياطي في شرح الكنز لو أحرم الصبي بنفسه وهو يعقل أو أحرم عنه أبوه صار محرما وقال في الكنز لو أحرم الصبي أو العبد بلغ أو عتق فمضى لم يجز عن فرضه لان احرامه

٢٦٧

انعتد لاداء الفل فلان لا يتقلب

للفرض وفي عدة المفق حسنات

الصبي له ولا يوجب اجرا لتعليم

والارشاد انتهى ولكن هذا

التفصيل يحتاج الى حجة الدليل

وثبوتنه وشذ بعضهم فقال اذا

حج الصبي اجزاء ذلك عن حجة

الاسلام لظاهر قوله نعم في جواب

الهداج وقال الطحاوي لا حجة

فيه لذلك بل فيه حجة على من زعم

أنه لا حج له لان ابن عباس راوى

الحديث قال أبا عبد الله ج به

أهله ثم بلغ فعليه حجة اخرى ثم

ساقه باسناد صحيح (عن ابن

عباس رضى الله عنه ما قال لما

رجع النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم من حجة) الى المدينة

المنورة قال لا ثم سنان الانصارية

ما منعك من الحج) معنا (قالت)

يا رسول الله (أبو فلان) اى أبو

سنان (تعنى زوجها) كاره

فانصحت حج على أحدهما

(و) الناضح (الا تخربنى أرضنا

لنا قال) صلى الله عليه وآله وسلم

(فان عمرة في رمضان تقضى حجة

معي) يعنى في الثواب وليس

المراد أن العمرة يقضى بها فرض

مرفوعا بلقط فان بد القومك ان ينوه بعدى فهلى لاريك ماتر كوا منه فارها قريسا
من سبعة أذرع وله أيضا منها مرفوعا بلقط وزدت فيها من الحجر سبعة أذرع وفي رواية
للبخارى عن عروة ان ذلك مقدار ستة أذرع وسانيان بن عيينة في جامعته ان ابن الزبير
زاد ستة أذرع وله أيضا عنه انه زاد ستة أذرع وثلاثة أذرع مائة اذ كره الشافعي في عدده من
لقيمهم من أهل العلم من قريش كما أخرجه البيهقي في المعرفة عنه وقد اجمع من الروايات
ما يدل على ان الزيادة فوق ستة أذرع ودون سبعة وأما ما رواه مسلم عن عطاء عن عائشة
مرفوعا بلقط اكننت أدخل فيها من الحجر خمسة أذرع فقال في الفتح هي شاذة والروايات
السابقة أرجح لما فهم من الزيادة عن الثقات الحفاظ قال الحفاظ ثم ظهر لي لرواية عطاء
وجسه وهو انه اراد بها ما عدا القرعة التي بين الركن والحجر فتجتمع مع الروايات
الانحرى فان الذي عدا القرعة أربعة أذرع وشئ ولهذا وقع عند الفاكهى من حديث
أبي عمرو بن عدي بن الحمراء ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعائشة في هذه القصة
ولادخلت فيها من الحجر أربعة أذرع فيحمل هذا على الغاء الكسيرة ورواية عطاء على
جبره وتخصيل الجمع بين الروايات كلها بذلك قوله ان قومك اى قريشا قوله قصرت بهم
النفقة بتشديد الصاد أى النفقة الطيبة التي أخرجوها لذلك كما جزم به الازرق وغيره
وتوضيحه ما ذكره ابن اسحق في السيرة عن أبي وهب المخزومي انه قال لقريش لا تدخلوا
فيه من كسبكم الا طيبا ولا تدخلوا فيه مهر بنى ولا يبيع ربوا ولا مظلمة أحد من الناس
قوله لا يدخلوا من شأوا زاد مسلم فكان الرجل اذا أراد ان يدخلها يدعون له ليرتقى حتى اذا
كاد أن يدخل دفعوه فمضى قوله حديث عهد في لفظ للبخارى حديث عهدهم بتتوين
حديث قوله بالجاهلية في رواية للبخارى بجاهلية وفي أخرى بكفر ولا يى عوانة بشرك
قوله فأخاف ان تنكر قلوبهم في رواية للبخارى تنفروا نقل ابن بطال عن بعض علمائهم ان
النفرة التي خشها صلى الله عليه وآله وسلم ان ينسبوه الى النفر دونهم وجواب لولا
مخدوف وقدر واه مسلم بلقط فأخاف ان تنكر قلوبهم لنظرت ان أدخل الحجر ورواه
الاسماعيلي بلقط لنظرت فأدخلت وفيه دليل على انه يجوز له العالم ترك التعريف ببعض
أموال الشريعة اذا خشي نفرة قلوب العامة عن ذلك

(باب الطهارة والسترة للطواف)

الحج وان كان ظاهره يشعر بذلك بل هو من باب المبالغة والحق الساقص بالكمال لا ترغيب فيه وفيه دلالة على أن النساء
يجبهن والترجئة في حج النساء أى هل يشترط فيه قدر زاد على حج الرجال أولا (عن أبي سعيد) الخدرى (رضي الله عنه وقد غزا
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثقي عشرة غزوة قال أربع) من الحكمة (معهن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم)
وفي رواية اخذتهن (فأهبنى وأنتن) بصيغة جمع المؤنث قال في القاموس الا نكح المرأة الفرج والبرود أولها (ان
لا تهاجر امرأة) وهذا اللفظ عام يشمل الشابة والمجوزة لكن خبر أبو الوليد بالباجي المنع لغير المجوزة التي لا تشبهى أمها

تسافر كيف شاءت في كل الاسفار بلا زوج ولا محرم وثمة قبيل المرأة مظنة الطمع فيها ومظنة الشهوة ولو كانت كبيرة وفرد
قالوا لكل ساقطة لا قطة واجيب بانه ما لنا لا قطة اهـ هذه الساقطة ولو وجد خرجت عن فرض المسئلة لانها تكون حينئذ
مستترة في الجملة وليس الكلام فيها انما الكلام فيمن لا يشتهي أصلاً ورأى ولا نسلم ان من هي بهذه المثابة مظنة الطمع والميل
اليها بوجه قال ابن دقيق العيد والذي قاله الباجي يخص بعض العموم بالنظر الى المعنى وقد اختار الشافعي ان المرأة تسافر في
الامن ولا تحتاج لاحد بل تسير ٢٦٨ وحدها في جملة العاقلة وتكون آمنة قال وهذا مخالف لظاهر الحديث

انتهى وهذا الذي قاله من جواز سفرها وحدها انه لا يكره ايدي ولكن المشهور عندنا في فعية اشتراط الزوج أو المحرم أو الولد أو النقات ولا يشترط أن يخرج معهم محرم أو زوج لاحد ان لا تقطع الاطماع باجتماعهن ولها أن يخرج مع الواحد لفرض الحج على الصحيح في شرعي المذهب ومسلم ولو سافرت نحو زيارة أو تجارة لم يجز مع الذرة لانه سفر غير واجب قال في المجموع والخمسين المشكل يشترط في حقه من المحرم ما يشترط في المرأة وليست شرطوا في الزوج والمحرم كونهم متقين وهو في الزوج واضح وأما في المحرم فسيده كما في المهمات أن الزوج الطبيعي أقوى من الشرعي وكالمحرم عبدها الا من صرح به المرعشي وابن أبي الصيف والمحرم أيضا عام فيشمل محرم النسب كالبيها وابنها واخيها ومحرم الرضاع ومحرم المصاهرة كالزوجها وابن زوجها واستثنى بعضهم وهو منقول عن مالك ابن الزوج

(في حديث أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يطوف بالبيت عريان وعن عائشة ان أول شيء بدأ به النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت متقيا عليهم ما وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحائض تقضي المناسك كلها الا الطواف رواه أحمد وهو يدل على جواز الحج مع الحدث وعن عائشة انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاندرك الا الحج حتى جئنا مرف فطمست قد دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم وانما أبكى فقال مالك انك تقست فقالت نعم قال هذا في كتيبه الله عز وجل على بنات آدم افعل ما يقدر الحاج غير ان لا تطوف بالبيت حتى تطهرى متقيا عليه ولم في رواية فاقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تغتسل) حديث عائشة الثاني أخرجه باللفظ المذكور ابن أبي شيبة باسناد صحيح من حديث ابن عمر وأخرج نحوه الطبراني عنه باسناد فيه منكر وقد تقدم نحوه من حديث ابن عباس في باب ما يمنع من أراد الاحرام قوله لا يطوف بالبيت عريان فيه دليل على انه يجب ستر العورة في حال الطواف وقد اختلف هل المستر بشرط لصحة الطواف أو لا فذهب الجمهور الى انه بشرط وذهب الحنفية والهادوية الى انه ليس بشرط فمن طاف عريانا عند الحنفية أعاد ما دام بمكة فان خرج لزمه دم وذكر ابن الصق في باب طواف الجماعية كذلك أن قریشا ابتدعت قبل القبيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد من يقدم عليهم من غيرهم أو لا يطوف الا في ثياب أحدهم فان لم يجد طاف عريانا فان خالف فطاف بشيابه ألفاها اذا فرغ ثم لم يتقنع بها جاء الاسلام دم ذات قوله توضأ ثم طاف لما كان هذا الفعل بيانا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم خذوا عني مناسككم صلح الاستدلال به على الوجوب والخلاف في كون الطهارة شرطا أو غير شرط كالخلاف في السعة قوله تقضي المناسك كلها أي تفعل المناسك كلها وفيه دليل على ان الحائض تسمى ويؤيده قوله في حديث عائشة المذكور في الباب افعل ما يقدر الحاج الخ ولكنه قد زاد ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر الذي أشرنا اليه بعد قوله الا الطواف ما انتظروا بين الصفا والمروة وكذلك زاد هذه الزيادة الطبراني من حديثه وقد قال الحافظ ان اسناد ابن أبي شيبة صحيح وقد ذهب الجمهور الى أن

فقال بكره سفرها معه لغلبة الفساد في الناس بعد العصر الاول ولان كثير من الناس لا ينزل زوجة الاب الطهارة في النفرة عنها منزلة محرم القرب والمرأة تنتمى اليها قبل الله النفوس عليه من النفرة عن محرم النسب (مسيرة يومين) وفي حديث ابن عمر التقييد بثلاثة أيام وفي حديث أبي هريرة يوم وليلة وفي حديث عائشة أطلق السفر وقد أخذوا كثر العلماء بالمطلق لاختلاف التقييدات قال النووي ليس المراد من التهديد بظاهرة بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة منهية عنه الا بالمحرم وانما وقع التهديد عن أمر واقع فلا يعمل به وهو وقال ابن دقيق العيد وقد جاهدوا في الاختلاف على حسب اختلاف الساترين

والمواطن وأنه متعلق بأقل ما يقع عليه اسم السفر وعلى هذا يتناول السفر العاويل والقصر ولا يتوقف امتناع سفر المرأة على مسافة القصر خلاف الحنفية وجمهور أن المنع المقيد بالثلاث متحقق وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ بالمتيقن وتعييبان الرواية المطلقة شأله أكل سفر فينبغي الأخذ به أو طرح ما عداه فإنه مشكوك فيه ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص وترك حمل المطلق على المقيد وقد خالفوا ذلك هنا وقال صاحب العمدة في شرح العمدة وليس هذا من المطلق والمقيد الذي وردت فيه قيود متعددة وإنما هو من العام لأنه تكرر في

٢٦٩

سياق النفي فيكون من العام الذي ذكرت بعض أفرادها فلا تخصيص بذلك على الرابع في الأصول (ليس معها زوجها أو ذو محرم) وزاد في رواية محرم قال ابن دقيق العيد الحديث عام فإن عني بالكراهة الضريم فهو مخالف لظاهر الحديث وإن عني كراهة التزويه فهو أقرب واختلوا هل المحرم وما ذكره شرط في وجوب الحج عليها أو شرط في التمكن فلا يمنع الوجوب والاستقرار في الدمة والذين ذهبوا إلى الأول استدلوا بهذا الحديث فإن سفرها للبعج من جملة الأسفار الداخلة تحت الحديث فمتنع الامع المحرم والذين قالوا بالثاني جوزوا سفرها مع رفقة مأمونين إلى الحج رجالاً أو نساء وهو مذهب الشافعية كما مر والمالكية والأول مذهب الحنفية والمخالفة قال الشيخ تقي الدين وهذه المسئلة تتعلق بالنصين إذا تعارضا وكان كل منهما عاماً من وجه خاص من وجه فإن قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع

الطهارة غير واجبة ولا شرط في السعي ولم يحك ابن المنذر القول بالوجوب إلا عن الحسن البصري قال في الفتح وقد حكى محمد بن تيمية من المخالفة يعني المصنف رواية عندهم مثله قوله نفست بفتح الزون وكسر الفاء الحيز وبضم النون وفتحها الولادة والطمث الحيز أيضاً قوله حتى تطهري بفتح التاء والطاء المهملة وتشديد الهاء أيضاً وهو على حذف أحد التائين وأصله تطهري والمراد بالطهارة الغسل كما وقع في رواية مسلم المذكورة في الباب والحديث ظاهر في نهى الحائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل والنهي يقتضي الفساد المراد في البطلان فيكون طواف الحائض باطلاً وهو قول الجمهور وذهب جمع من الكوفيين إلى أن الطهارة غير شرط وروى عن عطاء إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعداً ثم حاضت أجزأ عنها

• (باب ذكر الله في الطواف) •

(عن عبد الله بن أبي أوفى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يراى الركن اليماني والخزيرنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقمنا عذاب النار رواه أحمد وأبو داود وقال ابن الركنين وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وكل به يعنى الركن اليماني سبعون ملكاً فمن قال اللهم انى أسألت العفو والعافية في الدنيا والآخرة ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقمنا عذاب النار قالوا آمين وعن أبي هريرة أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من طاف بالبيت سبعاً ولا يتكلم إلا سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله محبت عنه عشر سيئات وكتب له عشر حسنات ورفع له بها عشر درجات رواه ابن ماجه وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما جعل الطواف بالبيت وبالصفاء والمروة ورمى الجمار لا قامه ذكر الله تعالى رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه واقتضاه انما جعل رمى الجمار والسعي بين الصفا والمروة لا قامه ذكر الله تعالى حديث عبد الله بن السائب أخرجه أيضاً النسائي وصححه ابن حبان والحاكم وحديث أبي هريرة الأول في اسناده اسمعيل بن عياش وفيه مقال وفي اسناده أيضاً هشام بن عمار

المه سبيلاً يدخل تحته الرجال والنساء فيقتضى ذلك أنه إذا وجدت الاستطاعة المتفق عليها يجب عليها الحج وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لامرأة الحديث خاص بالنساء عام في الأسفار فيدخل فيه الحج فمن أخرجه عنه خص الحديث بعموم الآية ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فاذا قيل به واخرج عنه لفظ الحج لقوله تعالى ولله على الناس حج البيت قال المخالف بل يعمل بقوله تعالى ولله على الناس حج البيت فتدخل المرأة فيه ويخرج سائر الحج عن النهي فيقوم في كل واحد من النصبين عموم وخصوص وبحتاج إلى الترجيح من خارج قال يذو كره من الظاهرية أنه يذهب إلى دليل من خارج وهو

قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تمتنعوا امام الله مساجدا لله ولا تبجوه ذلك فانه عام في المساجد فيمكن أن يخرج عنه المسجد الذي يحتاج الى السفر في الخروج اليه بحديث النهي انتهى وقال المرداوي من الحنابلة الحرم من شرائط الوجوب كالاستطاعة وغيرها عليه اكثر الاصحاب ونقله الجماعة عن الامام أحمد وهو ظاهر كلام الخرقى وقدمه في الحرر والقروع والحاويين والرعيتين وجزم به في المنهاج والافادات قال ابن منبج في شرحه هذا المذهب وهو من المقررات وعنه ان الحرم من شرائط لزوم الحج وجزم به في الوجيز وأطلقه

٢٧٠

الزركشي انتهى وفائدة الخلاف تظهر في وجوب الايصاء به

(و) الثمانية من الاربعة (لاصوم يومين) عيد (الفطر والاضحى) (و) النافلة (لا صلاة بعد صلاتين بعد) صلاة (العصر حتى تغرب الشمس وبعد) صلاة (الصبح حتى تطامع الشمس و) الرابعة (لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجد الحرام) بمكة (ومسجدى) بطيبة (ومسجد الاقصى) الا بعد عن المسجد الحرام في المسافة أو عن الاقدار وهو مسجد بيت المقدس (عن أنس بن مالك) رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى شيئا قبل هو أبو اسرائيل نقله غلطى عن الخطيب وتبعه ابن الملقن لكن قال في الفتح أنه ليس في كتاب الخطيب وقيل اسمه قيس وقيل قيسير (جهادى) مبنيا للمنفول من المهادة وهو أن يمشى معقدا على غيره وللترمذى يتهادى (بين ابنيه) قال في الفتح لم أقف على اسم هذا الشيخ واسم ابنيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما بال هذا) أى يمشى هكذا (قالوا) ولمسلم من

وهو ثقة تفسير باخرة والحديث قد ذكره الحافظ في التلخيص وحديثه الثاني ساقه ابن ماجه هو وحديثه الاول المذكور هنا باسناد واحد وفيه اسم عجل بن عباس وهشام ابن عمار وقد ذكره في التلخيص أيضا وقال اسناده ضعيف وحديث عائشة سكت عنه أبو داود وذكر المنذرى ان الترمذى قال انه حديث حسن صحيح وفي الباب عن ابن عباس عنه ابن ماجه والحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو بهذا الدعاء بين الركين اللهم قمه فى عمار زقتنى وبارك لى فيه وأخاف على كل غائبة لى بخبره وعن أبى هريرة عند البزار غير ما ذكره المصنف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اللهم انى أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وعن عبد الله بن السائب حديث آخر عند ابن عساكر من طريق ابن ناجية بسنده ضعيف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول فى ابتداء طوافه بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد قال الحافظ لم أجده هكذا وقد ذكره صاحب المذهب من حديث جابر وقد يضل له المنذرى والنزوى ورواه الشافعى عن ابن أبى ليحج قال أخبرنا بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله كيف تقول اذا استلمنا قال قولوا بسم الله والله أكبر إيماناً بالله وتصديقاً بما جاء به محمد قال فى التلخيص وهو فى الام عن سعيد بن سالم عن ابن جريج وفى الباب أيضا عن ابن عمر من حديثه كان اذا استلم الحجر قال بسم الله والله أكبر وسنده صحيح وروى العقيلي أيضا من حديثه كان اذا أراد ان يستلم يقول اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك واتباعاً لسنة نبيك ثم صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يستلمه ورواه الواقدي فى المفازى مرفوعاً وعن علي بن محمد البجلي والطبراني من طريق الحرث الاعور انه كان اذا مر بالحجر الاسود فرأى عليه زحاما استقبله وكبر ثم قال اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك واتباعاً لسنة نبيك وعن عمر عند أحمد وقد تقدم فى باب ما جاء فى استلام الحجر وحديث الباب تدل على مشروعية الدعاء بما اشتملت عليه فى الطواف وقد حكى فى البصر عن الاكرانه لادم على من ترك مسنونا وعن الحسن البصرى والثورى وابن الماجشون أنه يلزم

• (باب الطواف را بكا لعذر) •

(عن أم سلمة انها قدمت وهى مريضة فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال

حديث أبى هريرة قال ايناها رسول الله (نذران عيسى) الى الكعبة (قال ان الله عز وجل) عن طوفى تعذيب هذا نفسه لغنى وأمره أن يركب) أى أمره بالركوب ولم يأمره بالوقوف بالنذر اما لان الحج را بكا أفضل من الحج ماشيا فنحذر المشى يقتضى التزام ترك الافضل فلا يجب الوقوف اول كونه محز عن الوقوف بنذره وهذا هو الاظهر قاله فى الفتح (من) هبة بن عامر) الجهمى (رضى الله عنه قال نذرت أختى) هى أم حبان بنت عامر الانصارى كما قاله المنذرى والقطب القسطلانى والحاوى كما نذر به عن ابن ما كولا ونعقبه الحافظ ابن جبرفة قال لا يعرف اسم أخته عمة هذا وما نسب به هؤلاء ابن ما كولا

وهم فانه انما نقله عن ابن سعد وابن سعد انما ذكر في طبقات النساء أم حبان بنت عامر بن نابي بن و موحد بن زيد بن حرام
 الانصارية وانه شهد بدرا وهو غير الجعفي (أن تمشي الى بيت الله) الحرام ولا حجد وأصحاب المسلمين أن أخته نذرت أن تمشي
 حافية غير مختمرة (وأمرتني أن استقي اياه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستقيته) وفي رواية أبي ذر فاستقيت النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وزاد الطبراني انه شكك اليه ضعفها (فقال صلى الله عليه وآله وسلم لتمش ولتركب) وفي رواية ابن مالك مرها
 فلتختم ولتركب ولتصم ثلاثة أيام وفي رواية عكرمة عن ابن عباس ٢٧١
 عند أبي داود فتركب واتم بدنة

قال القسطلاني وقد اختلف
 فيما اذا نذر أن يحج ماشيا هل
 يلزمه المشي بناء على أن المشي
 أفضل من الركوب قال الرافعي
 وهو الاظهر وقال النووي
 الصواب ان الركوب أفضل
 وان كان الاظهر لزوم المشي
 بالنذر لانه مقصود ثم ان دبرح
 الناذر بانه يمشي من حيث سكنه
 لزمه المشي من مسكنه وان
 أطلق فن حيث أحرم ولو قبل
 الميقات ونهاية المشي فراغه من
 العملين فلو فاته الحج لزمه المشي في
 قضائه لاني تحمله في سنة القوان
 لخروجه بالقوات عن اجزائه
 عن النذر ولاني المضي في فاسده
 لو أفسده ولو ترك المشي لم يضر
 أو غيره اجزاء مع لزوم الدم فيهما
 والاثم في الثاني ولو نذر الحج
 حافيا لم ينعقد نذرا لحفاء لانه ليس
 بقربة فله لبس الثياب وكالحج
 في ذلك العمرة وقال أبو حنيفة
 من نذر المشي الى بيت الله فحجز
 عنه فانه يمشي ما استطاع فاذا
 عجز ركب واهدى شاة وكذا ان
 ركب وهو غير عاجز وهذا

طوفي من وراء الناس وأنت راكبة رواه الجماعة الا الترمذي وعن جابر قال طاف
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبيت وبالصفاء المروية في حجة الوداع على راحلته
 يستلم الحجر بمعه لانه يراه الناس ولا يشرف ويسألون فان الناس غشوه رواه أحمد ومسلم
 وأبو داود والشافعي وعن عائشة قالت طاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع
 على بعير يستلم الركن كراهية أن يصرف عنه الناس رواه مسلم وعن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قدم مكة وهو يشتهي فطاف على راحلته كلما أتى على الركن
 استلم الركن يحسب طوافه من طوافه أما خ فملى ركعتين رواه أحمد وأبو داود وعن أبي
 الطفيل قال قلت لابن عباس أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكبا سنة هو
 فان قوله يزعمون انه سنة قال صدقوا وكذبوا قلت وما قولك صدقوا وكذبوا قال
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثر عليه الناس يقولون هذا محمد هذا محمد حتى
 خرج العواتق من البيوت قال وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يضرب الناس
 بين يديه فلما كثر واعليه ركب والمشي والسعي أفضل رواه أحمد ومسلم حديث ابن
 عباس الاول في اسناده يزيد بن أبي زياد ولا يحتج به وقال البيهقي في حديث يزيد بن أبي
 زياد لفظه لم يوافق عليها وهي قوله وهو يشتهي وقد أنكره الشافعي وقال لأعله
 اشتمى في تلك الحجة قوله طوفي من وراء الناس هذا يقتضي منع طواف الركب في
 المطاف قال في الفتح لا دليل في طوافه صلى الله عليه وآله وسلم راكبا على جواز الطواف
 راكبا غير عذر وكلام الفقهاء يقتضي الجواز لان المشي أولى والركوب مكروه
 تنزيها قال والذي يترجح المنع لان طوافه صلى الله عليه وآله وسلم وكذا أم سلمة كان قبل
 أن يحوط المسجد فاذا حوط امتنع داخله اذا لا يؤمن التلويث فلا يجوز بعد التحويط
 بخلاف ما قبله فانه كان لا يحرم التلويث كافي السعي قوله لا يراه الناس الخ فيه بيان
 الاله التي لا يجاهها طاف صلى الله عليه وآله وسلم راكبا وكذلك قول عائشة كراهية أن
 يصرف الناس عنه وفي رواية لمسلم كراهية أن يضرب بالبلاء الموحدة قال النووي
 وكلاهما صحيح وكذلك قول ابن عباس وهو يشتهي وقد ترجم عليه البخاري فقال باب

الحديث أخرجه أيضا في النذور وكذا أبو داود والله أعلم (بسم الله الرحمن الرحيم فضائل المدينة) النبوية التي
 اختارها الله تعالى لخيرته وصفوته من خلقه وجعلها دار هجرته وتربته قال في الفتح المدينة علم على البلدة المعروفة التي داجر
 اليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودفن بها قال تعالى يقولون لنرجعنا الى المدينة فاذا أطلقت تبادر الى الفهم أنهم المراد
 واذا أريد غيرها بلغة المدينة فلا بد من قيد فهي كالنجم لثريا وكان اسمها نبل ذلك يثرب قال تعالى واذا قالت طاعة منهم
 يا أهل يثرب ويثرب اسم موضع منها سميت كلها يثرب وقيل سميت يثرب بن فانية من ولد ارم بن سام بن نوح لانه اول من نزلها بحكماء

أبو عبيد البكري وقبل غير ذلك ثم سماها النبي صلى الله عليه وآله وسلم طيبة وطابة وكان سكان العماليق ثم نزلها طائفة من بني إسرائيل قبل أن يرسلهم موسى عليه السلام كما أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بسند ضعيف ثم نزلها الأوس والخزرج لما تفرق أهل سبأ بسبب سيل العرم (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال المدينة حرم محرمة لا تنهك حرمتها (من كذا إلى كذا) كذا جامعهم ما كناية عن اسمي مكانين وفي حديث علي بن عمار أني كذا وهو جبل بالمدينة واتفقت الروايات التي في البخاري كلها على إمام الشافعي وفي حديث ابن سلام عند أحمد والطبراني ثابتن عبيد بن أبي أحمد وفي مسلم إلى ثور لكن قال ٢٧٢ أبو عبيد أدل المدينة لا يعرفون جبلا عندهم يقال له ثور وإنما

قوله مكة وقبل أن البخاري إنما أبيهم عمدا لما وقع عنده أنه وهم لكن قال صاحب الفناء ومن ثور جبل مكة وجبل بالمدينة ومنه الحديث الصحيح المدينة حرم ثابتن عبيد إلى ثور قال القسطلاني وأما قول أبي عبيد بن سلام وغيره من أكاير الأعلام أن هذا تعصيف والضواب إلى أحد لأن ثورا إنما هو مكة فغير جيد لما أخبرني الشجاع اليعلى عن الحافظ أبي محمد عبد السلام البصري أن هذا أحد جانبا إلى ورائه جبل الأصغر يقال له ثور وتكرر سؤالي عنه طوائف من العرب العارفين بتلك الأرض فكل أخبر أن اسمه ثور وما كتب إلى الشيخ عفيف الدين المطري عن والده الحافظ النقة قال أن خلف أحد عن شماله جبل الأصغر مدور يسمى ثورا يعرفه أهل المدينة خلافا عن سلف وهو ذلك قال صاحب تحقيق النصرة فعلم أن ذلك كثر ثور في الحديث صحيح وإن عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته

المريض يطوف راكبا وكذا أشار إلى هذا الحديث وكذلك قول ابن عباس في حديثه الآخر قلما كثر وأعلمه فان هذه الالفاظ كلها مصرحة بأن طوافه صلى الله عليه وآله وسلم كان لعذر فلا يلحق به من لا عذر له وقد استدلل أصحاب مالك وأحمد بطوافه صلى الله عليه وآله وسلم على طهارة بول ما يؤكل لحمه وروثه قالوا لأنه لا يؤمن ذلك من البعير ولو كان نجسا لمعارض المسجد له يرد ذلك بوجوه أما أولا فلا لأنه لم يكن اذ ذاك قد حوط المسجد كما تقدم وأما ثانيا فلا لأنه ليس من لازم الطواف على البعير أن يبول وأما ثالثا فلا لأنه يظهر منه المسجد كما أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم أقرادخال الصبيان الأطفال المسجد مع أنه لا يؤمن بولهم وأما رابعا فلا لأنه يحقل أن تكون راحلته عصمت من التلويث حينئذ كرامة له قوله صدقوا وكذبوا الخ لفظ أبي داود قال صدقوا وكذبوا قلت ما صدقوا وكذبوا قال صدقوا فطاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الصفا والمروة على بعير وكذبوا ليست بسنة وحديث ابن عباس هذا يدل على جواز الطواف بين الصفا والمروة للراكب له ذكر قال ابن رسلان في شرح السنن بعد أن ذكر حديث ابن عباس هذا ما انفظه وهذا الذي قاله ابن عباس يجمع عليه انتهى يعني في نفي كون الطواف بصفة الركوب سنة بل الطواف من الماشي أفضل

• (باب ركعتي الطواف والقراءة فيها واستلام الركن بعدهما) •

(رواهما ابن عمر وابن عباس وقد سبق • وعن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما انتهى إلى مقام إبراهيم قرأ واتخذ من مقام إبراهيم مصلى فصلى ركعتين فقرأ فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ثم عاد إلى الركن فاستلمه ثم خرج إلى الصفا وراه أحمد ومسلم والنسائي وهذا النظم وقبل أن يزهري أن عطاء يقول بحزني المكتوبة من ركعتي الطواف فقال السنة أفضل لم يطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسبوعا إلا صلى ركعتين أخرجه البخاري) حديث ابن عمر الذي أشارا به المصنف تقدم في باب استلام الركن الثاني وكذلك تقدم في باب ما جاء في استلام الحجر وحديث ابن عباس المشار إليه تقدم في مواضع منها

بعدم يحتملهم عنه قال المذهب الطبري وهذه فائدة جلية قال ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدرا ما بين عير وثور باب لأنهم أبهينهم في المدينة أو سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجبلين اللذين بطرفي المدينة عيرا وثورا رتجالا لا عمادا على أن المراد من قوله من كذا إلى كذا جبلان لفظ مسلم عن أنس مرفوعا اللهم أني أحرم ما بين جبلي أو عند أحمد والبيهقي والطبراني يلفظ ما بين لا بينهما واللاية الحرة وهي الجارة السود (لا يقطع شجرها) وفي رواية لا يمتلي خلاها وفي مسلم من حديث جابر لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها وفي رواية أبي داود بأسنا • صحيح لا يمتلي خلاها ولا ينقر صيدها في ذلك أنه يحرم صيد المدينة وشجرها كما في حرم مكة لكن لأن حرم المدينة ليس محلا للفسك بخلاف حرم مكة وقال أبو حنيفة ومحمد وأبو يوسف

ليس للمدينة حرم كالمكة فلا يمنع أحد من أخذ صيدها وقطع شجرها وأجابوا عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما أراد به ذلك بقاؤه في المدينة ليستطيعوا رؤيته وقال ابن قدامة يحرم صيد المدينة وقطع شجرها وبه قال مالك والشافعي وأكثر أهل العلم وقيل الجزاء في حرم المدينة أخذ السلب لحديث سعد بن أبي وقاص عنده مسلم وأبي داود من وجد أحد يصيد في حرم المدينة فإليه قال القاضي عياض لم يقل أحد من أصحابنا إلا الشافعي في القديم قلت واختاره جماعة معه وبعده أصح الخبر فيه ومن قال به اختلف في كيفية ٢٧٣ ومصرفه والذي دل عليه صنيع سعد

عند مسلم وغيره أنه كسب القتل وأنه لا سلب لمن لا يخنس وأغرب بعض الحنفية فادعى الإجماع على تركه الأخذ بحديث السلب ثم استدل بذلك على نسخ أحاديث تحريم المدينة ودعوى الإجماع مردودة فبطل ما ترتب عليها قال ابن عبد البر لو صح حديث سعد لم يكن في نسخ أخذ السلب ما يسهط الأحاديث الصحيحة ويجوز أخذ العلف بحديث أبي سعيد في مدله ولا يخطئ فيها نجرة العلف ولا يداود عن علي بن خنوس قال المهلب في حديث أنس هـ زاد لالة على أن المنهي عنه في الحديث مقصور على القطع الذي يحصل به الفساد فاما من قصد الإصلاح كما يغرس مثلاً يستأنف فلا يمنع عليه قطع ما كان بتلك الأرض من شجر يضر بقاؤه قال وقيل بل فيه دلالة على أن النهي إنما توجه إلى ما أنبتته الله من الشجر مما لا يصنع إلا آدم فيه كالحمل عليه النهي عن قطع شجر مكة وعلى هذا يحمل قطعه

باب استلام الحجر وكذلك باب استلام الركن اليماني وفي باب الطواف راكبا قولنا واخذوا في الروايات بكسر الخاء على الأمر وهي إحدى القراءتين والأخرى بالفتح على الخبر والأمر دال على الوجوب قال في الفقه لكن انعقد الإجماع على جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الذي فيه أثر قدميه وهو موجود الآن وقال مجاهد المراد بمقام إبراهيم الحرم كله والاول أصح قوله فقرأ فاتحة الكتاب الخ فيه استحباب اقراءتين السورتين مع فاتحة الكتاب واستلام الركن بعد الفراغ وقد اختلف في وجوب هاتين الركعتين فذهب أبو حنيفة وهو مروى عن الشافعي في أحد قوايه إلى أنهما واجبتان وبه قال الهادي والقاسم واستدلوا بالآية المذكورة وأجيب عن ذلك بأن الأمر فيها إنما هو باتخاذ المصلي لأب الصلاة وقد قال الحسن البصري وغيره إن قوله صلى أي قبله وقال مجاهد أي مدعى يدعى عنده قال الحافظ ولا يصح حله على مكان الصلاة لأنه لا يهمل فيه بل عنده قال وبتراجع قول الحسن بأنه جار على المعنى الشرعي واستدلوا بما لا بالحديث التي فيها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعتين بعد فراغه من الطواف ولزم ذلك من جهات ما ذكره المصنف في الباب قالوا وهي بيان مجمل واجب فيكون ما اشتملت عليه واجبا وقال مالك والشافعي في أحد قوايه والناصران هما سنة لما تقدم في الصلاة من حديث ضمام بن ثعلبة لما قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن أخبره بالصلاة الخمس هل على غيرها قال لا الآن تطوع وقد أسلفنا في الصلاة الجواب عن هذا الدليل قوله الأصلي ركعتين استدل به من قال إنهما لا تجزئ المكتوبة عن ركعتي الطواف ونعتب بأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم الأصلي ركعتين أعم من أن يكون ذلك نفلا أو فرضا لأن الصبح ركعتان

• (باب السعي بين الصفا والمروة) •

(عن حبيبة بنت أبي نجرة قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يطوف بين الصفا والمروة والناس يزيديه وهو ورأهم وهو سعي حتى أرى ركعتيه من شدة السعي تدور به أزاره وهو يقول اسمعوا فان الله كتب عليكم السعي وعن صفية بنت شيبة أن امرأة أخبرتها أنها سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الصفا والمروة يقول كتب

صلى الله عليه وآله وسلم الفضل وجهه قبله المسجد ولا يلزم منه الفسخ المذكور واحتج الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي عبيد ما فعل النخيل قال لو كان صيدها حراما ما جاز حبس الطير وأجيب باحتمال أن يكون من صيد الحل قال أحمد من صادم الحل ثم أدخله المدينة لم يلزمه إرساله لحديث أبي عبيد وهذا قول الجمهور ولكن لا يرد ذلك على الحنفية لأن صيد الحل عندهم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم ويحتمل أن تكون قصة أبي عبيد قبل التحريم واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبناء المسجد ولو كان قطع شجرها حراما ما فعله صلى الله

عليه وآله وسلم وتعقب بان ذلك كان في أول الهجرة كما وردوا ضحافي أول المغازي وحديث محريم المدينة كان بعد رجوعه
 صلى الله عليه وآله وسلم من خيبر كما في الجهاد وفي غزوة أحد وواضعا قال الطحاوي ويحتمل ان يكون سبب النهي عن مسجد
 المدينة وقطع نجرها كون الهجرة كانت اليها فكان بقاء المسجد والشجر مما يزيد في زينتها ويدعو الى الفتها كما روى ابن عمر
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عن هدم أطام المدينة فانهم امن زينة المدينة فلما انقطعت الهجرة زال ذلك وما قال
 ليس بواضح لان النسخ لا يثبت ٢٧٤
 الابدليل وقد ثبت على الفتوى بتحريرها سعد بن زيد بن ثابت وأبو سعيد

ونهرهم كما أخرجه مسلم
 (ولا يحدث فيها حدث) مبنى
 للمنفرد قال القسطلاني أي
 لا يعمل فيه عمل مخالف للكتاب
 والسنن انتهى (من أحدث فيها
 حدثا) قال القسطلاني مخالفا
 لما جاء به الرسول صلى الله عليه
 وآله وسلم لم يزد شيئا منه عن
 عاصم عن أبي عوانة أو آوى
 محمدنا قال في الفتح وهي زيادة
 صحيحة إلا أن عاصم لم يسمها
 من أنس (فعليه لعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين)
 وعبد شديد لا يقادر قدره
 ولا يصور فوقه ~~ال~~كن قال
 القسطلاني المراد باللعن هنا
 المذاب الذي يستحقه على ذنبه
 لا كمن الكافر المبعد عن رحمة
 الله كل الإبعاد انتهى وفي النسخ
 فيه جواز لعن أهل المعاصي
 والفساد ولكن لا دلالة فيه على
 لعن الناسق المعين وفيه ان
 الحديث والمؤوى لا يحدث في الامم
 سواء المراد بالحدث وبالحدث
 الظلم والظالم على ما قيل أو ما هو
 أعم من ذلك قال عياض

عليكم السعي فاسعوا رواها أحمد) الحديث الاول أخرجه الشافعي أيضا وغيره من
 حديث صفية بنت شيبة عن حبيبة فاعل المرأة المهمة في حديث صفية هي حبيبة وفي
 اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن
 ابن عباس قال في الفتح وإذا انضمت الى الاولى قويت قال واختلف على صفية بنت
 شيبة في اسم الحبيبة اتى أخبرت به ويجوز أن تكون أخذته عن جماعة فقد وقع عند
 الدارقطني في عنها أخبرني أنه ومنه في عبد الدار فلا يضره الاختلاف وحديث صفية
 بنت شيبة قال في مجمع الزوائد في اسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف والعمدة في
 الوجوب قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قوله تجربة قال في الفتح بكسر
 المثناة وسكون الجيم بعدهم ألف ساكنة ثم هاء ٣ وهي إحدى نساء بني عبد الدار
 قوله تدور به أزاره في لفظ آخر وان متزله يدور من شدة السعي والضمير في قوله به يرجع
 الى الر كبتين أي تدور أزاره بركبته قوله فان الله كتب عليكم السعي استدله من
 قال بان السعي فرض وهم الجمهور وعند الحنفية أنه واجب يجبر بالدم وحكام في البصر عن
 العترة وبه قال الثوري في النامي خلاف العاصم وبه قال عطاء وعنه أنه سنة لا يجب
 به شيء وبه قال أنس فيما نقله عنه ابن المنذر واختلف عن أحمد كهذه الأقوال
 الثلاثة وقد أغرب الطحاوي فقال قد أجمع العلماء على أنه لو حج ولم يطف بالصفا والمروة
 أن جهه قد تم وعليه دم والذي حكاه صاحب الفتح وغيره عن الجمهور أنه ركن لا يجبر بالدم
 ولا يتم الحج بدونه وأغرب ابن العربي فحكي أن السعي ركن في العترة بالاجماع وإنما
 الخلاف في الحج وأغرب أيضا المهدي في البصر فحكي الاجماع على الوجوب قال ابن
 المنذر ان ثبت يعني حديث حبيبة فهو حجة في الوجوب قال في الفتح العمدة في الوجوب
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قلت وأظهر من هذا في الدلالة على
 الوجوب حديث مسلم ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة (وعن أبي

هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفا فاعلاه عليه حتى نظر
 الى البيت ورفع يديه فجعل يحمد الله ويدعو ما شاء أن يدعو رواه مسلم وأبو داود وعن جابر
 بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاب وحي رمل ثلاثا وسثنى أربعين قرأوا فخذوا

واستدلوا به ذا على ان الحدث في المدينة من الكبار والمراد بلعنة الملائكة والناس المباعدة عن رحمة الله انتهى قلت والمراد بالحدث والحدث هنا أيضا البسطة والمبتدع ففيه جواز لعن على أهل البدع والحدثات وهذا
 الحديث من الرباعيات وأخرجه أيضا في الاعتصام ومسلم في المناسك (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 ٣ قوله في نيل الاوطار بكسر المثناة الخ لکن في القاموس في ماد قير بالزاي وحبيبة بنت أبي نجراة بضم التاء وسكون
 الجيم صحابة اه معصم

وآله (وسلم قال حرم ما بين لابقى المدينة على لسانى) وهى الحرة ذات الحجرة السوداء والمدينة بين حرتين عظيمتين احدهما شرقية
والاخرى غربية ووقع عند احمد من حديث جابر وآله حرم ما بين حرتيها وزعم بعض الخنفية ان الحديث مضطرب لانه وقع
في رواية ما بين جبلين او في رواية ما بين لابتها وأجيب بان الجمع واضح وبمثل هذا التردد الاحاديث الصحيحة ولو تعدد الجمع أو يكن
الترجيح ولا ريب ان رواية لابتها أرفع اتوارد الرواة عليها ورواية جبلين لا تنافيها فيكون عند كل لابة جبل أو لابتها من جهة
الجنوب والشمال وجبلين من جهة المشرق والمغرب وتسمية الجبلين في ٢٧٥ رواية أخرى لا تضرب زاده وسلم في بعض

طرقه وجعل اثني عشر ميلا حول
المدينة حتى وعند أبي داود من
حديث عدي بن زيد قال حتى
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم من كل ناحية من المدينة
يريد ابريد وفي هذا بيان ما أجل
من حرم المدينة (قال وافي
النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم بن حارثة) بطن من الاوس
وكانوا اذ ذاك غربي مشهم حرة
زاد الاسماعيل وفي في هذه الحرة
أى في الجانب المرتفع منها (فقال
أراكم يا بنى حارثة قد خرجتم من
الحرم) حرم بما غاب على ظنه
(ثم التفت) صلى الله عليه وآله
وسلم فرآهم داخلين في الحرم
(فقال بل أنتم فيه) فرجع عن
الظن الى اليقين واستنبط منه
المذهب ان للعالم ان يقول على
غلبة الظن ثم يتطرق فيصح النظر
(عن علي رضي الله عنه قال
ما عندنا من) أى مكتوب من
أحكام الشريعة والافكان
عندهم أشياء من السنة سوى
الكتاب أو المنقوشة اختصاصا به

من مقام ابراهيم صلى الله عليه وآله وسلم جعل المقام بينهما وبين الكعبة ثم استلم الركن
ثم خرج فقال ان الصفا والمروة من شعائر الله فابدأ به رواه النسائي وفي حديث
جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما دنا من الصفا قرأ ان الصفا والمروة من شعائر الله
أبدأ بما بدأ الله به فبدأ بأبى صفا فرفق عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله
وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير لا اله
الا الله وحده أئجز وعده ونصره جده وهزم الاحراب وحده ثم دعا بركب ذلك وقال
مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي حتى اذا صعدنا
منى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا ورواه مسلم وكذلك أحمد والنسائي
بمعناه قوله فعلا عليه السلام تدل به من قال بأن صعود الصفا واجب وهو أبو حنيفة بن
الوكيل من أصحاب الشافعي وخالفه غيره من الشافعية وغيرهم فقالوا هو سنة وقد
نقدم ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم يان الجمل واجب قوله فجعل لي بحمد الله وبدعو
ما شاء فيه استحباب الحمد والدعاء على الصفا قوله طاف وسعى رمل ثلاثا فيه دليل على انه
يستحب أن يرمل في ثلاثة أشواط ويعنى في الباقي قوله واتخذوا الآية قد تقدم ان
الروايات بكسر الخاء وهى إحدى القراءتين قوله ان الصفا والمروة من شعائر الله قال
الجوهري الشماز أعمال الحج وكل ما جعل على الطاعة الله قوله فابدأ بما بدأ الله به
بصيغة الامر في رواية النسائي وصححه ابن حزم والنووي في شرح مسلم وله طرق عند
الدارقطني ورأى مسلم بلفظ ابدأ بصيغة الخبر كما في الرواية المذكورة في الباب ورواه أحمد
ومالك وابن الجارود وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والنسائي أيضا بدأ
بالتون قال أبو الفتح القشيري مخرج الحديث عندهم واحد وقد اجتمع مالك وسفيان
ويحيى بن سعيد والطائفي على رواية تبدأ بالتون التي للجمع قال الحافظ وهو أحفظ من
الباقيين وقد ذهب الجوهري الى أن البداءة بالصفا والختم بالمروة شرط وقال عطاء يجزى
الحاكم على العكس وذهب الاكثر الى ان من الصفا الى المروة شرط ومنها اليه شروط آخر
وقال الصيرفي وابن خبير ان ابن جرير بل من الصفا الى الصفا شرط ويدل على الاول
ما في حديث جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم فرغ من آخر سعيه بالمروة قوله لما دنا من

عن الناس (الا كتاب الله وهذه الحقيقة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وسبب قول علي كرم الله وجهه هذا يظهر
بما روينا في مسند أحمد من طريق قتادة عن أبي حسان الاعرج ان عليا كان يأمر بالامر فيقال له قد فعلناه فيقول
صدق الله ورسوله فقال له لا تتر هذا الذي تقول شئ عهدك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما عهد الى شئ خاصا
دون الناس الا شئ سمعته منه فهو في حقيقة في قراب سبني فلم ير الواب حتى أخرج العيصنة فاذا فيها (المدينة حرم) محرمه
(ما بين عاتر) جبل بالمدينة (الى كذا) في مسلم الى نور وقد تقدم ما فيه قريبا وزاد أحمد في روايته المؤمنين تسكن اديارهم ويسعى

بذمتهم أذناهم وهم يد على من سواهم الا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذؤعة في عهده وقال فيها ان ابراهيم خرم مكة واني احرم ما بين حرتيها وحماها كلها لا يحتل خلاها ولا ينقر مسيدها ولا تلتقط لقطتها ولا تقطع منها شجرة الا ان يعلف رجل بعيره ولا يحمل فيه السلاح اقتال وأخرجه الدارقطني والشافعي وغيره (من أحدث فيها حدثا) مخافة الكتاب والسنة واستدع بدعة لا يرضاها الله ورسوله (أو آوى محدثا) بدعة آوى على الفصح في المتعدي وعكسه في اللازم وكسر الدال محدثا أي من نصر جاي أو آواه أو آواه وأجاره من

٢٧٦

الامر المبتدع نفسه وادارضى بالبدعة وأقر فاعلمها ولم ينكرها عليه فقد آوام (فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) ولمسلم من طريق أبي الطوفيل كنت عند علي فأتانا رجل فقال ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبرأ إليك فغضب ثم قال ما كان يبرأ إلى شيء أبغته عن الناس غير أنه حدثني بكلمات أربع وفي رواية له ما خصنا بشيء لم يعم به الناس كافة الا ما كان في قراب سبني هذا فأخرج صحبة من كتوب فيها عن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من سرق من الارض ولعن الله من اعن والده ولعن الله من آوى محدثا وفي كتاب العلم لم من طريق أبي جحينة قلت لعلي دل عندكم كتاب قال لا الا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة قال قلت وما في هذه الصحيفة قال العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر والجمع بين هذه الاخبار ان

الصنف المذكور كانت مشتتة على مجموع ما ذكرناه من كل راو وبعضها وأتمها سابقا أو طريق أبي حسان كما ترى (لا يقبل منه صرف ولا عدل) قال في القاموس الصرف في الحديث التوبة والعدل التوبة أو هو النافلة والعدل التوبة أو بالعكس أو هو الوزن والعدل الكيل أو هو الاكتساب والعدل القدية أو الحيلة ومنه فاستطيعون صرفا ولا نصرا معناه فاستطيعون ان يصرفوا عن أنفسهم العذاب انتهى وقال البيضاوي الصرف الشفاعة والعدل التوبة وقال عياض معناه لا يقبل منه قبول رضا وان قبل منه قبول جزاء وقد يكون معنى التوبة

• (باب النهي عن التحلل بعد السعي الا لا تمتنع اذا لم يسق هدبا

ويان مقى يتوجه الممتع الى مقى بمقى يحرم بالحج) •

(عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقامن أهل بالحج ومنا من أهل بالعمرة ومنا من أهل بالحج والعمرة وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج فقامن أهل بالعمرة فأحوا بين طافوا بالبيت وبالصفاء والمروة وأما من أهل بالحج

أو

سابقا

طريق أبي حسان كما ترى (لا يقبل منه صرف ولا عدل) قال في القاموس الصرف في الحديث التوبة والعدل التوبة أو هو النافلة والعدل التوبة أو بالعكس أو هو الوزن والعدل الكيل أو هو الاكتساب والعدل القدية أو الحيلة ومنه فاستطيعون صرفا ولا نصرا معناه فاستطيعون ان يصرفوا عن أنفسهم العذاب انتهى وقال البيضاوي الصرف الشفاعة والعدل التوبة وقال عياض معناه لا يقبل منه قبول رضا وان قبل منه قبول جزاء وقد يكون معنى التوبة

لا يجد في القياس فداه يقتدى به بخلاف غيره من المذنبين الذين يفضل الله عز وجل على من يشاء منهم بان يقتدي به من اتا به وذي
 أنصراني كافي الصحيح وفي الفتح الصرف عند الجمهور والقريضة والعدل النافذة ورواه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن الثوري
 وعن الحسن بعكسه وعن الأصمعي الصرف التوبة والعدل القدية وعن يونس مثله لكن قال الصرف الاكتساب وعن أبي
 عبيد مثله لكن قال العدل الحيلة وقيل المثل وقيل الصرف الدية والعدل الزيادة عليها وقيل بالعكس وقيل الصرف القيمة
 والعدل الاستقامة وقيل الصرف الدية والعدل البذل ٢٧٧ وقيل الصرف الرشوة والعدل الكفيل

فصل أكثر من عشرة أقوال
 وفي الحديث رد لما ندعه الشيعة
 ويرعونونه ويفترونه بأنه كان عند
 علي وأهل بيته صلى الله عليه
 وسلم أمور كثيرة أعلم بها أمرا
 وأوصى اليه بها وأنه صلى الله
 عليه وآله وسلم خص أهل
 البيت بما لم يطلع عليه غيرهم
 تشتمل على كثير من قواعد
 الدين وأمور الامارة قال النووي
 فهذه دعاوى باطلة واختراعات
 فاسدة وفيه دليل على جواز
 كتابة العلم (وقال ذمة المسكين
 واحدة) أي امانتهم صحيح سواء
 صدر من واحد أو أكثر شريف
 أو ضيع فاذا أمن الكافر
 واحد منهم بشروطه المعروفة في
 كتب الثقة لم يكن لاحد نقضه
 ويستوى في ذلك الرجل
 والمرأة والحرة والعبدان المسكين
 كفش واحدة والذمة العهد
 سمي بالانها يذم متعاطيا على
 اضاعتها (فن أخفر مسلما)
 أي نقض عهد المسلم وذممه
 يقال خفرت به بغير ألف أمته
 وأخفرت نقضت عهده (فعليه

أو بالحج والعمرة لم يحلوا الى يوم النحر وعن جابر انه حج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يوم ساق البدن معه وقد أهلكوا بالحج مفردا فقال لهم أحلوا من أحراركم بطواف البيت
 وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقموا حلالا حتى اذا كان يوم التروية فأهلكوا بالحج
 واجعلوا التي قدمت بها منعة فتألو كيف نجعلها منعة وقد هيننا الحج فقالوا جعلوا
 ما أمرتكم ولكن لا يحل في حرام حتى يبلغ الهدي محله ففعلوا منتهى عليهم ما وهو
 دليل على جواز الفسخ وعلى وجوب السعي وأخذنا الشعر للحمل في العمرة وعن جابر
 قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أحللتنا أن نحرم اذا توجهنا الى منى
 فأهلنا من الأبطح (رواه مسلم) قوله وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قد تقدم
 استدلال من استدله بهذا على أن حجه صلى الله عليه وآله وسلم كان أفرادا وتقدم الجواب
 عن ذلك قوله فأهلكوا حين طافوا بالبيت فيه دلائل لمذهب الجمهور بأن المعتمر لا يحل حتى
 يطوف ويسعى قال ابن بطال لا أعلم خلافا بين أئمة الفتوى أن المعتمر لا يحل حتى يطوف
 ويسعى الا ما شذبه ابن عباس فقال يحل من العمرة بالطواف ووافقه ابن راهويه وقتل
 القاذي عياض عن بعض أهل العلم أن بعض الناس ذهب الى أن المعتمر اذا دخل الحرم
 حل وان لم يطف ولم يسع وله ان يفعل كل ما حرم على المحرم ويكون الطواف والسعي
 في حقه كالرعي والمبيت في حق الحاج وهو من شذوذ المذاهب وغيره ما وعقل القطب
 الحلبي فقال فيمن استلم الركن في ابتداء الطواف وأحل حينئذ أنه لا يحصل له التحلل
 بالإجماع قوله أحلوا من أحراركم أي اجعلوا حركم عمرة وتحللوا منها بالطواف والسعي
 قوله وقصروا أمرهم بالتقصير لأنهم يهلون بعد قليل بالحج فأنزل الحلق له لان بين
 دخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط قوله منعة أي اجعلوا الحججة المفردة التي
 أهلتم بها عمرة تحللوا منها قصيرا ومتنعين فأطلق على العمرة أن منعة مجازا والعلاقة
 بينهم ظاهرة وفي رواية لمسلم فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة ونحرم في رواية
 الباقين عن جابر وفي الحديث الطويل عند مسلم قوله قال افعلوا ما أمرتكم فيه بيان
 ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من طهارة بأكفها وحله عنهم قوله لا يحل في حرام
 بكسر الحاء من يحل والمعنى لا يحل مني ما حرم على ووقع في مسلم لا يحل مني حراما بالنصب

لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل) وهذا وعيد شديد (ومن تولى قوما) أي اتخذهم أولياء
 (بغير إذن مواليه) ليس بشرط تقييده بالحكم بعدم الاذن وقصره عليه وانما هو اراد الكلام على ما هو الغالب قال
 الخطابي وغيره انما هو لئلا كيد التعريم لانه اذا استأذنهم في ذلك منعوه وحالوا بينه وبين ذلك ويحتمل أن يكون كنى بذلك عن
 بيعه فاذا وقع بيعه جاز له الانتماء الى مولاة الثاني وهو غير مولاة الاول والمراد مولاة الا بالخلف فاذا اراد الانتقال عنه لا ينتقل
 الا باذن وقال البيضاوي الظاهر انه اراد به ولاء العتق لطفه على قوله من ادعى الى غير آية والجمع بينهما بالوعد قد كان الحق

من حيث انه لغة كلمة التسيب فاذا نسب الى غير من هو له كان كالمدي الذي تبرأ من هو منه والحق نفسه بغيره فيستحق به الدعاء عليه بالطرد والابعاد عن الرخوة قال القسطلاني وبالحجلة فان أريد لولا الخلف فهو سائغ وان أريد لولا العتق فلا مفهوم له وانما هو للتبسيب على المانع وهو ابطال حق المولى (فعلية لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صترف ولا عدل) وفي هذا الحديث الحديث والعنة وثلاثة من التابعين في نسق واحد ورواه كلهم كوفيون الاشعري وشيخه (ولا عدل) رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أمرت

فيصربان (عن أبي هريرة

٢٧٨

بقصرية) أي أمرني ربي بالهجرة الى قرية أو سكناها فالاول محمول على انه قاله بمكة والثاني على انه قاله بالمدينة (تا كل القرى) أي تغلبها وتظهر عليها يعني ان أهلها تغلب أهل سائر البلاد فتفتح منها يقال أكلنا بني فلان أي غلبناهم وظهروا عليهم فان الغالب المستولى على الشيء كالمغنى له اقناء الا كل ايام وفي الموطا لابن وهب قلت لمالك ماتا كل القرى قال تفتح القرى وقال ابن المنير في الحاشية قال السهيلي في التوراة يقول الله باطابة بامسكنة اني سأرفع أجابرك على أجابير القرى وهو قريب من قوله أمرت بقصرية تا كل القرى لانها اذا علت عليها علو الغلبة أكلها أو يكون المراد يا كل فضلها الفضائل أي يغلب فضلها الفضائل حتى اذا قست بفضلها تلاشت بالنسبة اليها فهو المراد بالكل وقد جاء في مكة انها أم القرى كما جاء في المدينة تا كل القرى لكن المذكور للمدينة أبلغ من

على المقعولية وعلى هذا في تراجم بعض أوله والفاعل محذوف تقديره لا يصل طول المكث أو نحو ذلك معنى شيا حراما حتى يبلغ الهدى محله أي اذا أخرجه يوم من واستدل به على ان من اعترف فساقه دبا لا يتحمل من عمرته حتى يخرجه يديه يوم الضر ومنه ما في البخاري من حديث عائشة بلانظ من أحرم بعمره فأهدى فلا يحمل حتى يخر وتناول ذلك المالكية والشافعية على ان معناه ومن أحرم بعمره فأهدى فاهل بالحج فلا يصل حتى يخرجه يديه ولا يخرجني ما فيه من التعسف قوله ان نحره اذا توجهنا الى معنى فيه دليل على ان من حل من احرامه يحرم بالحج اذا توجه الى معنى (وعن معاوية قال قصرت من رأس

النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند المروة بمسكن متفق عليه وانظروا أحدا أخذت من

أطراف شعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أيام العشر بمسكن وهو محرم قوله قصرت أي أخذت من شعر رأسه وهو يشعربان ذلك كان في ذلك اما في حج أو عمرة وقد ثبت انه حلق في حجته فتعين ان يكون في عمرة ولا سيما وقد روى مسلم ان ذلك كان في المروة وهذا يحتمل ان يكون في عمرة القضية أو الجعرانة وان كان قوله في الرواية الاخرى في أيام العشر يدل على ان ذلك كان في حجة الوداع لانه لم يحج غيرها وفيه نظر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحل حتى بلغ الهدى محله كما تقدم في الاحاديث الثابتة في الصحاح وغيرها وقد بالغ النووي في الرد على من زعم ان ذلك كان في حجة الوداع فقال هذا الحديث محمول على ان معاوية قصر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة الجعرانة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحل في حجة الوداع كان فارنا ونبت انه حلق بمعنى وفرق أبو طلبة شعره بين الناس فلا يصح حمل تقصيره معاوية على حجة الوداع ولا يصح حله أيضا على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع لان معاوية لم يكن حينئذ مسلما انما أسلم يوم الفتح سنة ثمان على الصحيح المذهور ولا يصح قول من حله على حجة الوداع وزعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان مقفعا لان هذا غلط فاحش فقد تضافرت الاحاديث في مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل له ما شأن الناس - ما من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك فقال اني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أخر قال الحافظ متعقباً لقوله لا يصح حله على عمرة القضاء ما لفظه قلت يمكن الجمع بينهما ما بانه

كان

المذكور لمكة لان الامومة لا يعي بوجودها وجود ما هي أم له لكن يكون حق الام اظهر

وأما قوله تا كل القرى فعناء ان الفضائل تضعف في جنب عظيم فضلها حتى تكاد تكون عدما وما يصح له الفضائل أفضل وأعظم مما تبقى معه الفضائل انتهى وهو ينزع الى تفضيل المدينة على مكة قال المذهب لان المدينة هي التي أدخلت مكة وغيرها من القرى في الاسلام فصار الجميع في صفاتها أهلها وأجيب بأن أهل المدينة الذين فتحوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للقريةين ولا يلزم من ذلك تفضيل إحدى البقيتين وقد استنبط ابن أبي بكرة من قوله صلى الله

عليه وآله وسلم ليس من بلاد الاسبطوة الدجال الامكنة والمدينة التساوي بين فضل مكة والمدينة ومباحث التفضيل بين
الموضعين مشهورة وما هي عند النظر الصحيح والقلب السليم والطبع المستقيم الامن فضول الكلام ولنغوا المرام وليس
الطعن في ذلك في شيء من ورد الاسلام وصدره كما تقدم من الاشارة الى ذلك في هذا الكتاب وقال الاي من المال كمة واختار
ابن رشد وشيخنا ابو عبد الله أي ابن عرفة تفضيل مكة واحتج ابن رشد لذلك بان الله تعالى جعل بها قبله الصلاة وكعبة الحج
وجعل لها من به بغير الله تعالى اياها ان الله حرم مكة ولم يحرمها الناس وأجمع أهل العلم على وجوب

٢٧٩

الجزء على من صاد بحرمها ولم
يجزه على وجوبه على من صاد
المدينة ومن دخله كان آمنا ولم يقل
أحد بذلك في المدينة والذنب في
حرم مكة أغلظ منه في حرم المدينة
فكان ذلك دليلا على فضلها
عليها قال ولا جهة في الاحاديث
المرغبة في سكنى المدينة على
فضائها عليها قال ولا دليل في قوله
أمرت بقرية تأكل القرى لانه
انما أخبر أنه امر بالهجرة الى قرية
تفتح منها البلاد (يقولون) أي
بعض المنافقين للمدينة (يقرب)
بسمون بابهم واحد من العمالة
نزلها وهو اسم كان لموضع منها
سميت كلها به وكرهه صلى
الله عليه وآله وسلم لانه من
التنزيه الذي هو التوبيخ
والامانة أو من الثرب وهو
الفساد وكلاهما قبيح وقد كان
صلى الله عليه وآله وسلم يحب
الاسم الحسن ويكره الاسم القبيح
ولذا بدله بطابة والمدينة ولذلك
قال يقولون ذلك (وهي المدينة)
أي الكاملة على الاطلاق
كأيت للكعبة والتجمل للثرب فهو

كان أسلم خفية وكان يكتم اسلامه ولم يتمكن من اظهاره الا يوم الفتح وقد أخرج ابن
عساكر في تاريخ دمشق في ترجمة معاوية نصرا يحاكيه أسلم بين المدينة والقضية وأنه
كان يخفي اسلامه خوفا من أبيه ولا يعارضه قول سعد المتقدم فملناها به في العمرة
وهذا يعني معاوية كافر بالعرش لانه أخبر بما ستره من حاله ولم يطلع على اسلامه
لكونه كان يخفيه ولا يسانيه أيضا ما رواه الحاكم في الاكليل ان الذي خلق رأس النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في عرته التي اعتمرها من الجعرانة أبو هند عبد بن يافعة لانه
يمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولا وكان الخلاق غائبا في بعض حاجاته ثم حضر
فأمره ان يكمل ازالة الشعر بالخلق لانه أفضل ففعل ولا يعكر على كون ذلك في عمرة
الجعرانة الاروايه أحمد المذكرة في الباب ان ذلك كان في أيام العشر الاثنا كما قال
ابن القيم معلولة او وهم من معاوية وقد قال قيس بن سعد راويهم عن عطاء عن ابن
عباس عنه والناس يشكرون هذا على معاوية قال ابن القيم وصدق قيس فحسن تخلف
بالله ان هذا ما كان في العنق وقال في الفتح انه اشارة قال وأظن بعض رواة احسن
بها بالمعنى فوقع له ذلك انتهى وأيضا قد ترك ابن الجوزي في جامع المسانيد رواية أحمد
هذه وقد ذكر انه لم يترك فيه من مسند أحمد الا ما لم يصح وقال بعضهم يحتمل ان يكون
في قول معاوية قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حذف تقديره قصرت أنا
شعري عن أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعقب بأنه يرد ذلك قوله في رواية
أحمد قصرت عن رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند المروة وقال ابن حزم يحتمل
ان يكون معاوية قصر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببقية شعر لم يكن
الخلق استوفاه يوم النحر وتعقبه صاحب الهدى بأن الخلاق لا يبق شعر يقصر منه
ولا سيما وقد قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم شعره بين أصحابه الشجرة والشعرتين
وقد وافق النووي على ترجيح كون ذلك في عمرة الجعرانة التي الطبري وابن القيم قال
الحافظ وفيه نظر لانه جاءه خلق في الجعرانة ويحجب عنه بان الجمع ممكن كما سلف قوله
بشعره بكسر الميم وسكون الميم وفتح القاف وآخره صادمه - لانه قال القرطبي ونزل
عريض يرمى به الوحش وقال صاحب المحكم هو الطويل من النصال وليس بعريض
وكذا قال أبو عبيد (وعن ابن عمر انه كان يجب اذا استطاع أن يصلي الظهر يعني من يوم

أجمعها للحقيق بها ان التكبيل على التخميم كقول الشاعر هم القوم كل القوم يأثم خالده أي هي المستحقة لان تعذر
اقامة وأما نسجتها في القرآن ينثر فانما هو حكاية عن المنافقين وروى أحمد عن البراء بن عازب رفعه من سعى المدينة يثر
فلا يستغفر الله هي طابة وروى عمر بن شبة عن أبي أيوب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يقال
للمدينة يثر وللهذا قال عيسى بن دينار من المالكية من سعى المدينة يثر كتب عليه خطيبته لكن في العهد حث في

حديث الهجرة فاذا هي يثرب وفي رواية لا اراها الا يثرب وقد يجاب بأنه قبل النهي (تنقي) المدينة (الناس) أي الحديث الردي منهم قال عياض وهذا يختص بمن صلى الله عليه وآله وسلم لانه لم يكن يصبر على التمرة والمقام معها بالامن ثبت ايمانه وقال النووي ليس هذا بظاهر لان عدم مسلم لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما ينفي الكبر خبث الحديده وهذا والله أعلم زمن الدجال انتهى قال الحافظ ويحتمل أن يكون كلا الزمنين وكان الامر في حياته صلى الله عليه وآله وسلم كذلك للسبب المذكور ويؤيده قصة الاعرابي

٢٨٠

مع ملاه خروج الاعرابي وسؤاله الاقالة عن البيعة ثم يكون ذلك أيضا في آخر الزمان عندما ينزل بها الدجال فتخرج بأهلها ثلاث رجسات فلا يبقى منافق ولا كافر الا نوح اليه وأما بين ذلك فلا انتهى (كما ينفي الكبر) بكسر الكاف وسكون الهمزة قال في القاموس زق ينفع فيه الحداد وأما المبني من الطين فكور (خبث الحديد) بفتح الخاء والباء أي رمحه الذي يخرج منه النار أي انما لا تترك فيها من في قلبه دغل بل تميزه عن القلوب الصادقة وتخرج منه كما تميز النار ردي الحديد من حديد ونسب التميز للكبر لكونه السبب الاكبر في اشتعال النار التي وقع التميز بها وقد خرج من المدينة بعد الوفاة النبوية معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود ووطاة ثم على وطلحة والزبير وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق فدل على ان المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت واستدل به هذا الحديث على ان

التروية وذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر يعني رواه أحمد وعنه ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر يوم التروية والفجر يوم عرفة يعني رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ولا جد في رواية قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني خمس صلوات وعن عبد العزيز بن ربيع قال سألت أنس أبا القحافة أخا جبر بن نسي عفته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أين صلى الظهر يوم التروية قال يعني قلت فأين صلى العصر يوم النحر قال بالبطح ثم قال افعل كما يفعل أمراؤه متفق عليه حديث ابن عمر أخرجه أيضا في الموطأ ~~كن~~ موقفا على ابن عمر وحديث ابن عباس أخرجه أيضا الترمذي والحاكم وأخرج ابن خزيمة والحاكم عن ابن الزبير قال من سنة الحج أن يصلي الامام الظهر وما بعدهما والفجر يعني ثم يغدون الى عرفة قوله من يوم التروية بفتح المثناة وسكون الراء وكسر الواو وتخفيف التثنية وانما هي بذلك لانهم كانوا يرون ابلهم فيه ويتروون من الماء لان ذلك الاما كن لم يكن فيها اذ ذاك آبار ولا عيون وأما الآن فقد كثرت جداولها واستغنوا عن حمل الماء قوله يوم النحر بفتح النون وسكون الفاء والابطح البطحاء التي بين مكة ومكة وهي ما انبطح من الوادي وانسع وهي التي يقال لها المحصب والمعرس وحدها ما بين الجبلين الى المقبرة قوله افعل كما يفعل أمراؤه لما بين له المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى عليه ان يحرس على ذلك فينسب الى المخالفة أو تفوته الصلاة مع الجماعة فأمره بان يفعل كما يفعل أمراؤه اذ كانوا لا يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم بمكان معين فاشار الى ان الذي يشهرونه جائز وان الاتباع أفضل وأحاديث الباب تدل على ان السنة ان يصلي الحاج الظهر يوم التروية يعني وهو قول الجمهور وروى الثوري في جامعه عن عمرو بن دينار قال رأيت ابن الزبير صلى الظهر يوم التروية بمكة وقد تقدم عنه ان السنة ان يصليها يعني فله صلى بمكة للضرورة وأولبيان الجواز وروى ابن المنذر عن طريق ابن عباس قال اذا راغت الشمس فابرح الى منى قال ابن المنذر أيضا بعد ان ذكر حديث ابن الزبير السابق قال به علماء الامصار قال ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم انه أوجب على من تخاف عن منى ليلة التاسع شيئا ثم روى عن عائشة انها لم تخرج من مكة يوم التروية

حتى

المدينة أفضل البلاد قال ابن حزم لو فحمت بلد من بلد فثبت بذلك الفضل للاولى للزم أن

أن تكون البصرة أفضل من خراسان ومجستان وغيرهما مما فتح من جهة البصرة وليس كذلك انتهى (عن أبي حميد) عبد الرحمن الساعدي (رضي الله عنه) انه (قال أقبلنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة تبوك) سنة تسع من الهجرة (حتى أثير فناعلى المدينة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذه اسمها) طابة (كشامة وفي بعض طرقه طيبة

كهية وسلم عن جابر ان الله تعالى سمي المدينة طابة وهذا الحديث طرف من حديث طويل في باب خرص القرم من باب الزكاة
وليس فيه ما يدل على انها لا تسمى بخير ذلك ولها أسماء كثيرة وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى فمن أسماء طابة كصيبة
وطائب ككتاب هذه الثلاثة مع طابة أخوات لفظا ومعنى مختلفات صيغة ومبنى وذلك لطبيب راجعها وأمورها كلها
ولطهارتها من أشرك والكفر وحلول الطبيب بها صلى الله عليه وآله وسلم ولطبيب العيش بها ولا يكونا تنفي خبثها وتنصع
طبيبها والله در الاشيلي حيث قال لترية المدينة نفعة ليس كما عهد ٢٨١ من طبيب بل هو يجب من الاعاجيب

قال في الفتح وقال بعض أهل
العلم وفي طبيب تراجيم او هو انما
دليل على صحة هذه التسمية
لان من أقامهم ايجد من تربتها
وحطائها راحة طيبة لا يكاد
يجدها في غيرها انتهى ولعل
الله تعالى من بوجدها ان تلك
الطيبة على بعض الفقراء مع قلة
زمن الإقامة فيها على ساكنها
أفضل النسيم والنعيم وانهم
ما ذل

بطبيب رسول الله طاب نسيمها
فما المسك والكافور والمنديل
الربط

ومن أسماءها الشريفات
الرسول قال تعالى كما أخرجك
ربك من بيتك بالحق أي من
المدينة لا اختصاصها به
اختصاص البيت بساكنه
والحرم لخصها كما تقدم
والحبيبة لحبه صلى الله عليه وآله
وسلم لها ودعائه به وحرم
الرسول لانه الذي حرمها وفي
الطبراني بسند رجاله ثقات حرم
ابراهيم مكة وحرم المدينة
وسنة قال تعالى لتبوتنهم في

حتى دخل الليل وذهب ثلثه قال أيضا والخروج إلى مكة في كل وقت مباح إلا أن
الحسن وعطاء قال لا بأس أن يتقدم الحاج إلى منى قبل يوم التروية بيوم أو يومين وكرهه
مالك وكره الإقامة بمكة يوم التروية حتى يمسي إلا أن أدركه وقت الجمعة فعليه أن يصليها
قبل أن يخرج وفي الحديث الآخر أيضا متابعة أولى الأمر والاستقرار من مخالفة الجماعة
(وفي حديث جابر قال لما كان يوم التروية توجهوا إلى منى وأهلوا بالحج وركب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث
فما لاح حتى طلعت الشمس وأمر بقبعة من شعر تضرب له بمنزلة ما روى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ولا تشك قريش أنه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في
الجاهلية فأجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبعة قد ضربت
له بمنزلة فنزل بها حتى أذا غابت الشمس أمر بالقصوا فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب
الأمس وقال إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في
بلدكم هذا مختصر من مسلم) قوله لما كان يوم التروية الخ قد تقدم الكلام على هذا
قوله وركب الخ قال النووي فيه بيان سقن أحدها الر كوب في ذلك الموضع أفضل
من المشي كما أنه في جملة الطريق أفضل من المشي وهذا هو الصحيح في الصورتين أن
الر كوب أفضل وللشافعي قول آخر ضعفه عن المشي أفضل وقال بعض أصحاب
الشافعي الأفضل في جملة الحج الر كوب إلا في مواطن المناسك وهي مكة ومكة ومكة ومكة
وعرفات والتروية منها السنة الثانية أن يصلي في هذه الصلوات الخمس السنة الثالثة
أن يبيت في هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة وهذا البيت سنة ليس بركن ولا
واجب فلو تركه فلا دم عليه بالإجماع انتهى قوله ثم مكث قليلا الخ فيه دليل على أن
السنة أن لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس وهذا متفق عليه قولنا وأمر بقبعة فيه
استصحاب النزول بمنزلة إذا ذهبوا من منى لار السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال
الشمس وبعد صلاتي الظهر والعصر جميعا فإذا زالت الشمس ما رجعهم الإمام إلى مسجد
ابراهيم وخطب بهم خطبتين خفيفتين وتخفف الثانية جدا فإذا فرغ منهم صلى بهم

٣٦ نيل ح الدنيا حسنة أي مباحة حسنة وهي المدينة ودار الأبرار ودار
الآخيار لانهم أداروا المختار والمهاجرين والانتصار وتنفي شرارها ومن أقام بهم امنهم فليست له في الحقيقة بدار ورجاءة قل منها
بمد الاقبار ودار الإيمان ودار السنة ودار السلامة ودار الفتح ودار الهجرة فمما قصت ما را الامصار واليه الهجرة السيد
المختار ومنها انتشرت السنة والكتاب في جميع الاقطار والشافعية لحديث تراجيم انهم من كل داء وقبة الاسلام والمؤمننة
انصديقها بالله حقيقة بخلافه قابلية ذلك فيها كما في تسبيح الحما أو مجاز الانصاف أهلها به وانتشاره منها وفي خبر والذي نفسي

بيده ان تربتها المؤمنة وفي آخر ان المكتوبة في التوراة مؤمنة ومباركة لان الله تعالى بارك فيها ابدعائه صلى الله عليه وآله وسلم وحلوله فيها والخبرة لان الله تعالى اختارها للاختار من خلقه والمحدوطة لاعتظها من الطاعون والدجال وغيرهما وادخل صدق والمرزوقه أي المرزوق أهلها والمكينة وروى مرفوعا ان الله تعالى قال يا طيبة يا طيبة يا سكينة لا تقبل الكفور أرفع أجابك على أجابك القرى والمكينة الخشوع والخشوع خلقه الله فيه أروى مسكن الخاشعين أسأل الله العظيم بوجهه وجهه الوجه الكريم انه جابر المنكسرين وواصل المنقطعين ومنها المقدسة لتزورها عن الشرك وكونه اتقى الذنوب واكالة القرى لاعتبتها الجميع فضلا وتسلطها عليهم وافتتاحها بأيدي أهلها فغنموا وأكلوها وروى الزبير بن بكار في أخبار المدينة عن عبد الله بن زيد الدارودي انه قال بلغني ان للمدينة في التوراة أربعة أسماء (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يتركون المدينة) الاكثر على الخطاب والمراد بذلك غير المخاطبين لكنهم من أهل البلد أو من تسلموا مخاطبين أو من نوعهم قال في الفتح وروى بالغيبة ورجعه القرطبي (على خير ما كانت) من العمارة وكثرة الأشجار وحسنها وفي أخبار المدينة لعمر بن شبة ان ابن عمر أنكر على أبي هريرة قوله خيرا كانت وقال انما قال صلى الله عليه وآله وسلم ألم أعمر ما كانت وأن أبا هريرة صدقه على ذلك قال القرطبي وقد وجد

انظر والعصر جامعا فاذا فرغوا من الصلاة ساروا الى الموقف قوله بنمرة بفتح الون وكسر الميم ويجوز اسكان الميم وهي موضع يجنب عرفات وايت من مرفات قوله ولا تشك قريش الخ يعني ان قريشا كانت تقف في الجاهلية بالمشعر الحرام وهو جبل بالمزدلفة يقال له قزح فظنوا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سيوافقههم قوله فاجزأى جاوز المزدلفة ولم يقف به ابل توجهه الى عرفات قوله أهمل باقعه وافتح القاف والقصر ويجوز المد قال ابن الاعرابي القصو التي قطع اذنهم والجدع أكبر منه وقال أبو عبيد القصو المقطوعة الاذن عرضا وهو اسم لما فقه صلى الله عليه وآله وسلم قوله فرحلت بخفيف الماء الله ملة أي جعل عليه الرحل قوله بطن الوادي هو وادي عربة بضم العين وفتح الراء مداهنون قوله نخطب الخ فيه استحياب الخطبة للإمام بالطيخ يوم عرفة في هذا الموضع وهو سنة باتفاق جاهد العلماء وخالف في ذلك المالكية قوله ان دماكم الخ قد تقدم شرحه ذاني باب استحباب الخطبة يوم النحر من أبواب العيد

• (باب المدينة من معنى الى عرفة والوقوف بها وأحكامه) •

(عن محمد بن أي بكر بن عوف قال سألت أسا ونحن غاديان من معنى الى عرفات عن التلبية كيف كنتم تصنعون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان يلبي الملبى فلا يشكر عليه ويكبر المكبر فلا يشكر عليه متفق عليه • وعن ابن عمر قال غدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من معنى حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فقل بنمرة وهي منزل الامام الذي ينزل به عرفة حتى اذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهما جمر الجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفة رواه أحمد وأبو داود • وعن عروة بن مضر بن أنس بن حارثة ابن لام الطائي قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمزدلفة حين خرج الى الصلاة فقلت يا رسول الله اني جئت من جبل لي طيأ كالت راحتي واتعبت نفسي والله ما تركت من جبل الا وقتت عليه فهل لي من حج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومعدن الناس ومجاهد وسائط اليها خيرات الارض وصارت من أمر البلاد فلما انتقلت الخلافة عنها الى الشام ثم الى العراق وتعاورتهم الفتن وخات من أهلها قصدتهم عوا في الطير والسباع وهذا معنى قوله (لا يفتشها) أي لا يسكنها (الا العواف) جمع عافية التي تطاب اقوام اولاي ذر العواني قال ابن الجوزي اجتمع في العوافي شيان أحدهما انها طالبة لا قراتم امن قولك عفت فلانا أعفوه فاعاف والجمع عناة أي أتيت أطاب معروفة والآخر من العناء وهو الموضع الخالي الذي لا يس به فان الطير والوحش تقصده لا منها على

نفسه فيه قال القاضي عياض هذا جرى في العصر الاول وانقضى وقد تركت المدينة على أحسن ما كانت حين انقضى
انطلاقة منها الى الشام وذلك خير ما كانت للدين لكثرة العلماء به اول الدنيا عمارتهم واتساع حال أهلها وذكرا الاخباريون في
بعض الفتن التي جرت في المدينة انه رحل عنها أكثر الناس وبقيت أكثر غارها للعوافي وحات مدة ثم تراجع الناس اليها
(يريد عوافي السباع والطير) قال النووي المختار ان هذا الترك يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة ويوضحه قصة الراعيين
فقد وقع عند مسلم بالخط ثم يحشر راعيها وفي البخاري انه ما آخر ٢٨٣ من يحشر وقال أبو عبد الله لا يبي وهذا

لم يقع ولو وقع انوار بل الطاهر
انه لم يقع بعد ودليل المجهز
بوجوب القطع بوقوعه في
المستقبل ان صح الحديث وان
الظاهر انه بين يدي نفخة الصعق
كأيدي عليه موت الراعيين
اتتهى قال في الفتح ويؤيده
ما رواه مالك عن ابن جاس
بهمه لم ين وتخييف السنين عن
عمه عن أبي هريرة رفعه اتم كن
المدينة على أحسن ما كانت
حتى يدخل الذئب فيعوى على
بعض سوارى المسجد أو على
المنبر قالوا فلن يكون غارها
قال للعوافي الطير والسباع
أخرجهم من بن عيسى في الموطأ
عن مالك ورواه جماعة من
الثقات خارج الموطأ ويشهد
لذلك أيضا ما روى أحمد والحاكم
 وغيرهما من حديث مجيب بن
الادريج الاسدي قال بعثني النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لحاجة
ثم اتيتني وأنا خارج من بعض
طرق المدينة فاخذ بيدي حتى
أتينا أحدا ثم أقبل على المدينة
فقال ويل أمها قرية يوم يدها

وسلم من ثم وصلاتنا هذه ووقف من احتج ندفع وقد وقف قبل ذلك بعرفة لا أو ثم ارا
نقد تم حجه وقضى نفسه رواه الخمسة وصححه الترمذي وهو حجة في أن ثم عرفة كله وقت
للقوف) حديث ابن عمر في اسناده محمد بن اسحق وفيه كلام معروف قد تقدم ولا كنه قد
صرح هنا بالحديث وبقيته رجل اسناده ثقات وحديث عروة بن مضر من أخرجه أيضا
ابن حبان والحاكم والدارقطني وصححه الحاكم والدارقطني والقاضي أبو بكر بن
العربي على شرطهما قوله ونحن غاديان أي ذاهبان غدوة قوله كيف كنتم نصنعون
ي من المذكور في رواية مسلم لم يبق قول في السليبية في هذا اليوم قوله فلا يكره عليه بضم
أوله على البناء للمجهول وفي رواية للبخاري لا يعيب أحدا على صاحبه والحديث يدل على
التخفيف بين التكبير والتلبية اتفق عليه صلى الله عليه وآله وسلم لم نهم على ذلك قوله غدا
بغير المجهول أي سار غدوة قوله حين صلى الصبح ظاهره انه توجه من منى حين صلى الصبح
بها ولكن قد تقدم في حديث جابر المذكور في الباب الذي قبل هذا انه كان به طلوع
الشمس قوله وهي منزل الامام الخ قال ابن الحاج المالكى وهذا الموضع يقال له الاراء
قال الماوردي يستحب ان ينزل بمكة حيث نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
عند الصخرة الساقطة بأصل الجبل على عين المذهب الى عرفات قول ذرايح أي بعد زول
الشمس قوله هجر ابتعد الجبل المكسورة قال الجوهرى التهجير والتهمير السير
الهجرة والهجرة نصف النهار عند اشتداد الحر والتوجه وقت الهجرة في ذلك اليوم
سنة لما يلزم من تعجيل الصلاة ذلك اليوم وقد أشار البخاري الى هذا الحديث في صحيحه
فقال باب التهجير بالراح يوم عرفة أي من غرة قوله فجمع بين الظهر والعصر قال ابن
المنذر أجمع أهل العلم على ان الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك من صلى
مع الامام وذكرا أصحاب الشافعي انه لا يجوز الجمع الا لمن بينه وبين وطنه ستة عشر فرسا
الحاقاله بالقصر قال وليس يصح فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع فجمع معه من
حضر من المكيين وغيرهم ولم يأمرهم بترك الجمع كما أمرهم بترك القصر فقال أنما
فاناسفروا ولو حرم الجمع لبيته لهم اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة قال ولم
يلفتنا عن أحد من المتقدمين خلاف في الجمع بعرفة والمزلة بل وافق عليه من لا يرى

أهلها كايمن مات كون قلت رسول الله من يأكل غرها قال عافية الطير والسباع وروى عمر بن شبة باسناد صحيح عن موف
ابن مالك قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسجد ثم نظر اليها فقال أما والله لا يدعها أهلها مذلة أربعين عاما
للعوافي أتدرون ما للعوافي الطير والسباع قلت وهذا لم يقع قطعا وقال المهلب في هذا الحديث ان المدينة تسكن الى يوم
القيامة وان خلت في بعض الاوقات لقصد الراعيين بغنهم الى المدينة انتهى و مراد بالراعيين المذكور ان قوله (وأخر
من يحشر) أي يموت فيحشر لان الحشر بعد الموت أو يتأخر حشرهم لتأخر موتهم ما أو يحشرهم في يساق اليها كافي لفظ

رواية مسلم (راعيان من مزينة) بضم الميم والزاي قبيلة من مضر وهذا يحتمل أن يكون حديثا آخر مستقلا لا يتعلق به بالذي قبله وأن يكون من قبة الحديث الذي قبله وعليهما يترتب الاختلاف السابق عن عباس والنووي والثاني أظهر. وكان قال النووي (يريدان المدينة يهقان) أي يصيحان والنعيم وزجر الغنم يقال نعى ينعق بكسر الهمزة وين وقصها ناعيا وقارنعا قارنا ونعقا ونعقا فاذ صاح بالغنم وأغرب الدودي فقال معناه يطلب الكلأ فكانه نعره بالمقصود من الزجر لانه يزجرها عن المرعى الويل الى المرعى الوسيم (بفتحهما) ٢٨٤ ليسوقاها وذلك عند قرب الساعة وصعقة الموت (فيجدانها) أي

المدينة (وحوشا) بالجمع أي ذات وحوش ظلوها من مكان ما في رواية وحشا أي خالية ليس بها أحد والوحش من الأرض الظلاء وقد يكون بمعنى وحوش وأصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان وجمعه وحوش وقد يعبروا عنه عن جمعه وحيتنذ قال الضمير للمدينة وعن ابن المرباط انه للغنم أي انقلب الغنم وحوشا والقدرة صالحة لذلك أو المعنى ان الغنم صارت متوحشة تنفر من أصوات الرعاة وأنكره القاضي وصوب النووي الاول (حتى اذا بافا) الراعيان (ثنية الوداع) التي كان يشيع اليها يودع عندها وهي من جهة الشام (تورا) أي سقما) على وجوههما ما يمتين قال في الفتح ويؤيده ان في قبة الحديث انه ما يخرجان على وجوههما اذا وصلا الى ثنية الوداع وذلك قبل دخولهما المدينة بلا شك فيدل على انه ما وجد التوحش المذكور قبل دخولهما فيه قوي ان الضمير يعود

الجمع في غيره قوله ثم خطب الناس فيه دليل على انه صلى الله عليه وآله وسلم خطب بعد الصلاة قوله ابن مضر من بضم الميم وفتح الصاد المجهمة وتشديد الراء المكسورة ثم بين ماله قوله ابن لام هو بوزن جام قوله من جبل طي هما جبل سلى وجبل أجافاه المنذري وطي بفتح الطاء وتشديد الياء به هاء مزنة قوله أ كالت أي أعيت قوله من جبل بفتح الحاء المله هاء واسكان الموحدة أحد جبال الرمل وهو ما اجتمع فاستطال وارتفع قاله الجوهرى تزيلا صلاتنا هـ ذم به في صلاة الفجر قوله ليل أو نهارا قد تم حجه عندك بهذا أحمد بن حنبل فقال وقت الوقوف لا يختص بما بعد الزوال بل وقته ما بين طلوع الفجر يوم عرفة وطلوعه يوم العيد لان لفظ الليل والنهار مطلقتان وأجاب الجمهور عن الحديث بأن المراد بانهم ما بعد الزوال بدليل انه صلى الله عليه وآله وسلم لم وانخلأنا الراشدين بعده لم يتقوا الا بعد الزوال ولم ينقل عن أحد انه وقف قبله فكانهم جعلوا هذا الفعل متبعا لذلك المطلق ولا يخفى ما فيه قوله وقضى نفسه قبل المراد به انه أتى بما عليه من المناسك والشهور ان التفت ما يصنعه المحرم عند حله من تقصير شعر أو حلقه وحلق العانة وتنف الابط وغيره من خصال الفطرة ويدخل في ضمن ذلك فخر البدن ونضاج جميع المناسك لانه لا يقضى التفت الا بعد ذلك وأصل التفت الوسخ والقذر (وعن عبد الرحمن بن بعمران قال ما من أهل نجد أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو واقف بعرفة فـالوه فامرهم ناديا ينادى الحج عرفة من جباله جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك أيام منى ثلاثة أيام فمن فجعل في يومين فلا ثم عليه ومن تأخر فلا ثم عليه وأردف رجلا ينادي بين رواة الخمسة وعن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فخرت هـ او منى كلها فخر فخر وافي رسالتكم ووقفت هـ او عرفة كلها موقف ووقفت هـ او جمع كلها موقف رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه وأحمد أيضا نحوه وفيه وكل الحاج مكة طريق ومنخر) حديث عبد الرحمن بن بعمران أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي قوله فسأله أي قالوا كيف حج من لم يدرك يوم عرفة كما يوجب عليه البخاري قوله الحج عرفة أي الحج الصحيح حج من أدرك يوم عرفة قال الترمذي قال سفيان الثوري والعمل على حديث عبد الرحمن

على غنهما وكان ذلك من علامات القيامة ويوضع هذا رواية عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق ابن عطاء السائب عن رجل من أنجب عن أبي هريرة موقفا قال أخر من يحشر رجلا نرجل من مزنية وآخر من جهينة فيقولان أين الناس فيأتان المدينة فلا يريان الا النعالب فينزل اليهما مملكان فيسهبان ما على وجوههما حتى يلهقان ما بالناس وعندهما أيضا من حديث حذيفة بن أسيد أن ما يفتقدان الناس فيقولان تطلق الى بني فلان فيأتونهم فلا يجدان أحدا فيقولان تطلق الى المدينة فينطلقان فلا يجدان بها أحدا فينطلقان الى البقيع فلا يجدان الا السباع والنعالب وهذا يوضع

أحد الاحتمالات المتقدمة وروى ابن خبان عن أبي هريرة رفعه آخر قرية في الاسلام خرابا المدينة وهو يناسب كون آخر
من يحشر يكون منها وقد أخرج الحديث مسلم (عن سفبان بن أبي زهير) مصغرا الأزدي من أزد ثنوية النخري ويلقب بابن
القرن بفتح القاف وكسر الراء بعد هاء الهمزة مع ما يليه في أهل المدينة (رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول تفتح اليمن) مبنى للمفعول وسعى اليمن لانه عن عين القبلة أو عن عين الشمس أو بين بن خيطان قال ابن عبد
 البر وغيره انتهت اليمن في أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٢٨٥ وفي أيام أبي بكر والشام بعدها والعراق

بعدها وفي هذا الحديث علم من
أعلام النبوة فقد وقع على
رفق ما أخبر به صلى الله عليه
 وآله وسلم وعلى ترتيبه ووقع
تفرق الناس في البلاد لما فيها
من السعة والرخاء ولو صبروا
على الإقامة بالمدينة لكان خيرا
لهم (فيأتي قوم) من الذين
حضروا فقهوا وأعجبهم حسناتها
ورخاؤها (يسون) بفتح الياء
وكسر الباء وتشديد السين
ثلاثيا وعن ابن القاسم ضم
الموحدة من باب ضرب وباب
نصر وضم الياء وكسر الباء
أيضاً من الثلاثي السريدي
يسوقون دوابهم إلى المدينة
سوقا يقال أبو عبيد البس
سوق الأبل يقول بس بس
عند السوق وإرادة السرعة
قال الداودي معناه يزجرون
دوابهم فيقتنون ما يظنون عليه
من الأرض من شدة السير فيصير
غبارا قال تعالى وبست الجبال
بساً أي سالت سلا وقيل معناه
سارت سيرا وقال ابن القاسم
البس المبالغة في الفت وعنه قيل

ابن يهر عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيرهم ان من لم يقف
بمرقات قبيل الفجر فقد فات الحج ولا يجزئ عنه ان جاء بعد طلوع الفجر ويجعلها عمرة
وعليه الحج من قابل وهو قول الشافعي وأحمد وغيرهما قوله من جال له جمع أي ليله
المبيت بالزلفه وظاهره انه يكفي الوقوف في جزء من أرض عرفة ولو في لحظة لطيفة في
هذا الوقت وبه قال الجمهور وروى النورى قولاً انه لا يكفي الوقوف ليلة ومن اقتصر
عليه فقد فات الحج والاحاديث الصحيحة تروى قوله أيام منى مرفوع على انه ابتداء
وخبره قوله ثلاثة أيام وهي الأيام المعبودات وأيام التشريق وأيام رمى الجمار وهي
الثلاثة التي بعد يوم النحر وليس يوم النحر من الاجماع الناس على انه لا يجوز لنحر
يوم ثاني النحر ولو كان يوم النحر من الثلاث لما كان يتقرر من شافعي ثابته قوله من نحل
في يومين أي من أيام التشريق فنفر في اليوم الثاني منها فلا اثم عليه في تهجيله ومن تأخر
عن النفر في اليوم الثاني من أيام التشريق إلى اليوم الثالث فلا اثم عليه في تأخيره
وقيل المعنى ومن تأخر عن الثالث إلى الرابع ولم يترجم العامة فلا اثم عليه والتخير
ههنا وقع بين الفاضل والافضل لان المتأخر أفضل فان قيل انما يحاف الانم المتعجل فاما
بالمتأخر الذي أتى بالافضل الحق به فالجواب ان المراد من عمل بالرخصة وتهجيل فلا اثم
عليه في العمل بالرخصة ومن ترك الرخصة وتأخر فلا اثم عليه في ترك الرخصة وذهب
بعضهم إلى أن المراد وضع الانم عن المتعجل دون المتأخر وان كان ذكرهما والمراد
أحدهما قوله يتأدى بهن أي بهذه الكلمات قوله نحرته ههنا وفي كلاهما نحر يعني
كل بقعة منها يصح التحريقا وهو متفق عليه لكن الافضل النحر في المكان الذي نحر
فيه صلى الله عليه وآله وسلم كذا قال الشافعي ونحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو
عند الجرة الاولى التي تلي مسجد منى كذا قال ابن التير وحتمنى من وادى محسر إلى
العقبة قوله في رسالكم المراد بالرسال الميازنا قال أهل اللغة رحل الرجل منزله سواء
كان من حجر أو سدر أو شجر أو وبر قوله ووقت ههنا يعني عند الحضرات وعرفة
كلاهما وقف يصح الوقوف فيها وقد أجمع العلماء على ان من وقف في أي جزء كان من
عرفات صح وقوفه ولها أربعة حدود حتى جادة طريق المشرق والثاني إلى حافات
الجبل الذي وراء أرضها والثالث إلى البساتين التي تلي قريها على يسار مستقبل

للدقيق المصنوع بالدهن بسيس وانكر ذلك النورى وقال انه ضعيف أو باطل قال ابن عبد البر وقيل معنى يسون يسألون عن
البلاد ويستقرئون أخبارها ليسيروا إليها قال وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة وقيل معناه يزينون لأهلهم البلاد التي تفتح
ويدعونهم إلى سكناها فيحملون بسبب ذلك من المدينة راحلين إليها وشهد لهذا حديث أبي هريرة عند مسلم لم يأت على الناس
زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريته هلم إلى الرخاء والمدينة خير لهم وعلى هذا الذين يحملون غير الذين يسون وكان الذي حضر
الفتح أحبه حسن البلد وخواهها فدعا قريته إلى الجحى إليها ذلك فيحصل المدعو بأهله وأتباعه لكن صوب النورى ان في

حدث الباب الاخبار عن خروج من المدينة متجهين لابلها بما في سبيلهم من الرخاء والامصار المفتحة وبؤيدهم رواية ابن
 خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة في هذا الحديث ما يؤيده واقظه تنفع الشام فيخرج الناس اليها يسون والمدينة
 خير لهم ويوضح ذلك حديث جابر عند احمد مر فوعا لياتين على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها الى الارياض بالنسوة
 الرخاء فيجدون رخاء ثم يأتون فيجملون باهلهم الى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وقال المنذرى رجاله رجال الصريح
 وقال في القم وفي اسناده ابن ابي عمير ٢٨٦ ولا بأس به في المتابعات والارياض جمع ريف بكسر الراء وهو ما قارب

الماء في أرض العرب وقيل هو
 الأرض التي فيها الزرع والخصب
 وقيل غير ذلك (فيجملون) منها
 أي من المدينة (بأهلهم) ومن
 أطاعهم) من الناس راحلين الى
 اليمن (والمدينة خير لهم) منها
 لأنها حرم الرسول وجواره
 ومهبط الوحي ومنزل البركات
 وعلى الصلوات (لو كانوا يعلمون)
 بما فيها من الفضائل كالصلاة
 في مسجد ها وتواب الإقامة فيها
 وغير ذلك من الفوائد الدنيوية
 والآخرية التي يستفادونها
 ما يجردونه من المخطوط القاتية
 العاجلة بسبب الإقامة في غيرها
 ما ارتحلوا منها قاله البيضاوي
 وقواه الطيبي قالوا والمراد به
 الخارجون من المدينة رغبة
 عنها كارهين لها وأما من خرج
 لحاجة أو تجارة أو جهاد أو نحو
 ذلك فليس بداخل في معنى
 الحديث وفي هذا الحديث فضل
 المدينة على البلاد وهو أمر مجمع
 عليه وفيه دليل على أن بعض
 البقاع أفضل من بعض قال
 الحافظ ابن حجر ولم يختلف العلماء

الكعبة ولرابع وادي عربة تضم العين والنون وابست هي ولا تفر من عرفات
 ولا من الحرم قوله وجمع كلها وقف جمع باء كان الميم هي المزدانة كما تقدم وفيه دليل
 على أنها كلها وقف كما أن عرفات كلها وقف قوله وكل فجاء مكة طريق القبايح بكسر
 القاء جمع فج وهو الطريق الواسعة والمراد أن الطريق من سائر الجهات والاقطار التي
 يقصدها الناس للزيارة والاتبان اليها من كل طريق واسع وهذا متفق عليه وان كان
 الأفضل الدخول اليها من الثنية العليا التي دخل منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما
 تقدم وهذه الزيادة رواها أبو داود وكبارها أحمد وابن ماجه (وعن اسامة بن زيد قال
 كنت رف إلى صلى الله عليه وآله وسلم بعرفات فرفع يديه دعوات به ناقته فقام
 خطامها فقام اول الخطام باحدى يديه وهو رافع يده الاخرى رواه النسائي وعنه عمرو
 ابن شعيب عن أبيه عن جده قال كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عرفة
 لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير رواه
 أحمد والترمذي واقظه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير الدعاء يوم عرفة
 وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على
 كل شيء قدير) حديث اسامة اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا يعقوب بن ابراهيم عن
 هشيم بن سعيد عن عبد الملك عن عطاء قال قال اسامة فذكره وهو لا يكلمهم رجال الصريح
 وعبد الملك هو ابن عبد العزيز المعروف بابن جريح وحديث عمرو بن شعيب في اسناده
 حاد بن أبي حميد وهو ضعيف وفي الباب عن ابن عمر بنصفه عند العقيلي في الضعفاء وفي
 اسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف وقال البزار منكر الحديث وعن علي بن عبد السلام
 عند الطبراني في المناسك بنصفه وفي اسناده قيس بن الربيع وأخرجه البيهقي عنه بزيادة
 اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري وفي
 اسناده موسى بن عبيدة الرزدي وهو ضعيف وتفرد به عن أخيه عبد الله عن علي بن عبد
 السلام قال البيهقي ولم يدرك عبد الله علياً وعن طلحة بن عبيد الله بن كزيب فتح الكاف
 وآخره رأى عند مالك في الموطأ مرسلًا ورواه البيهقي عن مالك موصولاً وضعفه وكذا
 ابن عبد البر في التمهيد قوله فرفع يديه فيه دليل على أن عرفة من المواطن التي يشترع فيها

في أن للمدينة فضلاً على غيرها وانما اختلفوا في الأفضلية بينها وبين مكة (وتفتح الشام) وسمي به
 لأنه عن شمال الكعبة (فيأتى قومه يسون) بفتح أوله وضمه وكسر الباء وضمها (فيجملون) من المدينة (بأهلهم) ومن
 أطاعهم) من الناس راحلين الى الشام (والمدينة خير لهم) منها لما ذكر (لو كانوا يعلمون) بفضلها فالجواب محذوف كافي
 السابق واللاحق دل عليه ما قبله وان كانت لوعني لبت فلا جواب لها وعلى كلا التقديرين ففيه دليل على أن عرفة من فروعها القوية
 على نفسه خير أعظمها قال الطيبي الذي يقتضيه هذا المقام أن ينزل لا يعلمون منزلة اللازم لينتفي عنهم المعرفة بالكلية ولو ذهب

مع ذلك الى الفتي كان ابلغ لان التقى طلب ما لا يمكن حصوله اى ليتهم لو كانوا من اهل العلم تغلبوا وتسددا انتهى وفيه
اشهار بانهم ممن ركن الى الخلوط البهيمية والخطام الناني وأعرضوا عن الاقامة في جوار الرسول ولهذا كثر قوما وصفة
في كل قرية بقوله يدعون استحضارا تلك الهيئة القبيحة والله أعلم (وتفتح العراق فأتى قوم يسون فيصنعون اهلهم) من
المدينة (ومن أطاعهم) من الناس راحلن الى العراق (والمدينة خيراهم) من العراق (لو كانوا يعلمون) ومطابقة الحديث
لترجمة من حيث ان هؤلاء القوم المذكورين تفرقوا في البلاد بعد الفتوحات ورغبوا عن الاقامة في

٢٨٧

المدينة ولو صبروا على الاقامة
فيهما كان خيرا لهم ورواه هذا
الحديث كلهم مدينون الاشجيه
وفيه الصدق والاختيار
والاعتناء والسمع والقول
ورواه تابعي عن تابعي وصحابي
عن صحابي وأخرجه مسلم في الحج
وكذا السائي (عن أبي هريرة
رضي الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال ان
الايمن البارز) اللام في قوله
لبارز لا وكيد أي ان أهل
الايمن انتظم وتجتهد مع (الى
المدينة كما تارز الحية الى حجرها)
أي كما تنتشر الحية من يحرها في
طلب ما تعيش به فاذا راعها شئ
رجعت الى حجرها كذلك الايمان
انتشر من المدينة فكل مؤمن
له من نفسه سائق اليها محبة في
سلكه صلى الله عليه وآله وسلم
وهذا شامل لجميع الازمنة أما
زمته صلى الله عليه وآله وسلم
فلا تعلم منه وأما زمن العصاة
والتابعين وتابعهم فلا يقتل
بهم وأما بعدهم فلزيارة قبره
الشريف بشدة الرحل الى مصعبه

رفع اليدين عند الدعاء فيصبر به عموم حديث أنس المتقدم في صلاة الاستسقاء قوله
وهو رافع يده الاخرى فيسجد رافع على ان رفع إحدى اليدين عند الدعاء اذا منع من رفع
الاخرى عذرا لا بأس به قوله دعاء يوم عرفة ربح المزي جردعا ليكون قوله لا اله الا الله
خير الخیر الدعاء وتغير ما قلت أنا والنبيون ويؤيده ما وقع في الموطأ من حديث طلحة
بلنظ أفضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وما وقع
عند العقيلي من حديث ابن عمر بلنظ أفضل دعائي ودعاء الانبياء قبلي عشية عرفة لا اله
الا الله وأما حديث الباب تدل على مشروعية الاستسقاء من هذا الدعاء يوم عرفة وأنه
خير ما يقال في ذلك اليوم (وعن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر جاء الى الخراج بن
يوسف يوم عرفة فسينزلت الشمس وأقامه فقال الروح ان كنت تريد السنة فقال
هذه الساعة قال نعم قال سالم فقلت للعجاج ان كنت تريد نصيب السنة فاقصر الخطبة
وعمل الصلاة فقال عبد الله بن عمر صدق رواه البخاري والسائي وعن جابر قال راح
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الموقف يوم عرفة فخطب الناس الخطبة الاولى ثم أذن بلال
ثم أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثانية ففرغ من الخطبة وبلا ل من
الاذان ثم أقام بلال فصلى الظهر ثم أقام فصلي العصر رواه الشافعي حديث جابر
أخرجه أيضا البيهقي وقال ترويه ابراهيم بن أبي يحيى وفي حديث جابر الطويل الذي
أخرجه مسلم ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم خطب ثم أذن بلال ليس فيه ذكر أخذ
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخطبة الثانية وهو أصح ويترجح ما مره قول هوان
المؤذن قد أمر بالانصات للخطبة فكيف يؤذن ولا يسمع الخطبة قال الحب الطبري وذكر
الملا في سيرته ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من خطبته أذن بلال وصكت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما فرغ بلال من الاذان تسكلم بكلمات ثم أناخ
راحله وأقام بلال الصلاة وهذا أولى مما ذكره الشافعي اذ لا يفوت به سماع الخطبة
من المؤذن قوله فاقصر الخطبة الخ قال ابن عبد البر هذا الحديث يدخل عندهم في المند
لان المراد بالسنة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أطلقت عالم تضاف الى
صاحبها كسنة العمر بن انتهى والكلام على ذلك مستوفى في الاصول وقد تقدم

المنيف والصلاة فيه والتبرك بمشاهدة آثاره وأثار أصحابه رزقني الله ذلك والمات على محبته هنالك اللهم الى أوجه اليك ينيك
سيد الرسل وأكرم الانبياء في ذلك وفي جميع أمورى وأمر أخلاقى من الرجال والنساء والصبيان فشفعه في وفى سائقى وخلقى
انك أنت الجواد الكريم قال الداودى كان هذا في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والقرن الذى كان منهمم والذين يلونهم
خاصة انتهى والله دره فافقه للمة صود وقال القرطبي فيه تنبيه على مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البسوع وان
علمهم حجة بكارواه مالك قال في الفتح وهذا ان سلم اختص بعصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين وأما بعد

ظهور الفتن وانتشار الصحابة في البلاد لا سيما في أواخر المائة الثانية وهم برافهوا بالمشاهدة بخلاف ذلك انتهى خصوصاً في زمانها هذا فقد كثرت الفتن وعمت البلوى بالبدع والمنكرات وأطبع الهوى والهدونات وصار المعروف منكراً وعاد المنكر معروفاً ودرج أهل التقوى وظهر أصحاب الفتوى وكان ما كان (عن سعد) بن أبي وقاص (رضي الله عنه) قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول لا يكيد أهل المدينة أحد (أي لا يفعل بهم كيداً من مكروء وحرب وغير ذلك من وجوه الضرر بغير حق) (الأنعام) أي ذاب (كما ٢٨٨ يخاع) يذوب (الملح في الماء) واسلم لا يريد أحد أهل المدينة بسوء

الأذى الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح في الماء وهذا صريح في الترجمة لأنه لا ينقص هذا العذاب إلا من ارتكب انما عظيماً قال عياض هذه الزيادة تدفع اشكال الأحاديث الأخر وتوضح ان هذا حكمه في الآخرة والمراد من أرادها في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسوء اضمه في أمره كما يضمحل الرصاص في النار أو المراد من أرادها في الدنيا بسوء فإنه لا يهل بل يذهب سلطانه عن قرب كما وقع لمسلم بن عقبة وغيره فإنه عوجل عن قرب وكذلك الذي أرسله أو المراد من كادها اغتيلاً لا وطلب الغرتم في عقله فلا يتم له أمر بخلاف من أتى ذلك جهاراً كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره وروى النسائي من حديث السائب بن خلاد رفعه من أخاف أهل المدينة ظالمهم أخاف الله وكانت عليه لعة الله الحديث ولابن حبان نحوه من حديث جابر (عن أسامة) بن زيد (رضي

حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يروح عند صلاة الظهر وقد نما ان ظاهره يخالف حديث جابر الطويل عند مسلم ان توجهه صلى الله عليه وآله وسلم من غرة كان - يزأغت الشمس والمصنف رحمه الله تعالى اختصر هذه القصة الواقعة بين ابن عمر والجراح وهي في البخاري أطول من هذا المقدار وكذلك في سنن النسائي

• (باب الدفع الى مزدلفة ثم منها الى منى وما يتعلق بذلك) •

(عن أسامة بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أقاض من عرفات كان يسير العنق فإذا وجد فجوة نص متفق عليه • وعن الفضل بن عباس وكان رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في عشية عرفة وغداة جمع للناس حين دفعوا عليكم السكينة وهو كاف ناقته حتى دخل محسراً وهو من منى وقال عليكم عصى الخذف الذي يرمى به بالحجارة رواه أحمد ومسلم • وفي حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بإذان واحد وأقامتير ولم يسبح بينهما شيئاً ثم اضطلع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بإذان واقامة ثم ركب القصر واحد حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبره وهله ووحده فلم يزل واقفاً حتى اسفر جرداً فدفع قبل ان تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر فركب قبله ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرات الكبرى حتى أتى الجمرات التي عند الشجرة وزمانها سبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حتى الخذف رمي من بطن الوادي ثم انصرف الى المنحر رواه مسلم) قول العنق بفتح المهملة والنون وهو السير الذي بين الإبطاء والإسراع وفي المشرق انه سير سهل في سرعة وقال القزاز هو سير سريع وفي التمام وس هو الخطو القسيح وانتصب العنق على المصدر المؤن كما لا لفظ الفعل قوله فجوة بفتح القاء وسكون الجيم المكان المتسع قوله نص بفتح النون وتشديد المهملة أي أسرع قال ابن عبد البر في هذا الحديث كقيمة السير في الدفع من عرفة الى مزدلفة لاجل الاستحجال للصلاة لان المغرب لا تصل الا مع العشاء بالمزدلفة فيجمع بين

الله عنه قال أشرف النبي صلى الله عليه وآله وآله (وسلم) نظروا من مكان مرتفع (على أطعم من أطام المصطحين المدينة) وهي الحصون التي تبنى بالحجارة وقيل هو كل بيت مربع مسطح وهو جمع قلة وجمع الكثرة أطوم والواحدة أطمة كالأكمة وقد ذكر الزبير بن بكار في أخبار المدينة ما كان بها من الأطام قبل حلول الأوس والخزرج بها ثم ما كان بها بعده حلولهم وأطال في بيان ذلك (فقال هل ترون ما أرى اني لارى) بالبصر (مواقع) أي مواضع سقوط (الفتن خلال بيوتكم) أي نواحيها بان تكون الفتن مثلاً حتى رأها (كمواقع القطر) وهذا كما مثل له الجنة والنار في القبلة حتى رأها وهو صلى

أو تكون الرؤيا بمعنى العلم وسببه سقوط الفتن وكثرة بالمدينة بسقوط القطر في الكثرة والعموم وقد وقع ما أشار إليه صلى الله عليه وآله وسلم من قتل عثمان وهلم جرا ولا سيما يوم الحرة وهذا من أعلام النبوة وأخرجه البخاري ومسلم في الفتن أيضا (عن أبي بكر) نضع بن الحرث بن كاذبة الثقي (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال) أي ذكره وخوفه والدجال من الدجل وهو الكذب والخلط لأنه كذاب خلط وإذا لم يدخل رعبه قبل الأولى أن لا يدخل (لها) أي للمدينة (يومئذ سبعة أبواب على كل باب ٢٨٩) يحرسانهم من موراة

هذا الحديث كلهم مدنيون وفيه تابعي عن تابعي والتحديث والنعنة والقول وأخرجه أيضا في الفتن وهو من أفراد (عن) أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم على أنقاب المدينة) جمع نقب بفتح النون وسكون الناف وهو جمع قلة وجمع الكثرة نقاب قال ابن وهب يه في مداخل المدينة وهي أبوابها وفوهات طرقها التي يدخل اليها منها كما جاء في حديث آخر على كل باب منها ملك وقيل طرقاتها وفي القاموس النقب الطرقات الجبل انتهى وقيل الطرق التي يسلمها الناس ومنه قوله تعالى فاقبلوا في البلاد (ملائكة) يحرسونها (لا يدخلها الطاعون) الموت الذي يبع القسائي أي لا يكون بها مثل الذي يكون بغيرها كالذي وقع في طاعون عمواس والجارف وقد أظهر الله تعالى صدق قوله فلم ينقل قط أنه دخلها الطاعون وذلك ببركة دعائه صلى الله عليه وآله وسلم

المصلحين من الوفا والسكينة عند الزحمة ومن الأسراع عند عدم الزحام قوله وهو كاف ناقته الخ هذا محمول على حال الزحام دون غير ما يدل حديث أسامة المتقدم وكذلك يحمل حديث ابن عباس عن أسامة عند أبي داود وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرفه حين أفاض من عرفة وقال أيها الناس عليكم بالسكينة أن البر ليس بالاجفاف قال فإريت ناقته رافعة يدها حتى أتى جهنم وقد جعله على مثل ما ذكر ابن خزيمة قوله الخذف بخاء معجمة مفتوحة وذال معجمة ساكنة ثم فاء قال العلماء حصى الخذف كقدر حبة الباقلا قوله فصل في باب المغرب والعشاء استدله على جمع التأخير بمزدلفة قال في الفتح وهو إجماع لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر انتهى وقد قدمنا الجواب عن هذا قوله ولم يسبح بينهم ما لم يتنفل وقد نقل ابن المنذر الإجماع على أن التطوع بين الصلاتين بالمزدلفة قال لأنهم اتفقوا على أن الله تعالى لم يجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ومن تنفل بينهما لم يجمع أنه جمع انتهى وبشكل على ذلك ما في البخاري عن ابن مسعود أنه صلى بعد المغرب ركعتين ثم دعا به شانه فتعشى ثم صلى العشاء قوله القصصا قد تقدم ضبطها قوله فاستقبل القبلة الخ فيه استحباب استقبال القبلة بالمشعر الحرام والدعاء والتكبير والتلهيل والتوحيد والوقوف به إلى الأسفار والدفع منه قبيل طلوع الشمس وقد ذهب جماعة من أهل العلم منهم مجاهد وقسادة والزهري والذوري إلى أن من لم يقف بالمشعر فقد ضيع نسكا وعابه دم وهو قول أبي حنيفة وأحمد وأبو حنيفة وأبو ثور وروى عن عطاء والأوزاعي أنه لا دم عليه وانما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به وذهب ابن بخت الشافعي وابن خزيمة إلى أن الوقوف به ركن لا يتم الحج إلا به وأشار ابن المنذر إلى ترجيحه وروى عن عاقبة والضمي واحتج الطحاوي بأن الله عز وجل لم يذكر الوقوف وانما قال فاذا ذكر الله عند المشعر الحرام وقد أجابوا على أن من وقف به أبغض ذكر الله تعالى فإذا كان الذكر المذكور في القرآن ليس من تمام الحج فالوطن الذي يكون فيه الذكر آخرى أن لا يكون فرضا قوله حتى أسفروا جدا بكسر الجيم أي أسفروا بلباغ وهذا يراد على ما ذهب إليه مالك من أن الدفع قبيل الأسفار قوله محسرا الخ بكسر السين المهملة قبلها حاء مهملة وليس هو من مزدلفة ولا معنى بل هو مسبل بينهم ما وقيل أنه من معنى وفيه دليل على أنه يستحب أن يبلغ وادي محسر أن كان

٣٧ نيل ح اللهم صمها الناقلة القس ط لاني والكلام في الفرق بين الطاعون والوباء يطول جدا (ولا) يدخلها (الدجال) وهذا الحديث والذي قبله يدل على فضل هذا البلد الطيب وحفظه عن المكاره العظيمة التي تعتري غيرها من البلاد الجهمية وغيرها وأخرجه أيضا في الفتن والطب ومسلم في الحج والنسائي قهما (عن أنس ابن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس من بلد) أي من البلدان يسكن الناس فيه وله شأن (الاسيطوة الدجال) أي سيدخله المسيح الأعور قال في الفتح هو على ظاهره وعمومه هذا الجمهور وشذوذ ابن حزم فقال المراد

لا يدخله معه وجنوده وكأنه استبعد إمكان دخول الدجال جميع البلاد لمصر مدته وغفل عما ثبت في صحيح مسلم أن بعض أيامه يكون قدر السنة انتهى قال العيني يحتمل أن يكون إطلاق قدر السنة على بعض أيامه ليس على حقيقته بل لسكون الشدة العظيمة الخارجة عن الحد فيه أطلق عليه كانه قدر السنة انتهى وأقول لا وجه لذلك التأويل البعيد ولا ملجئ إلى صرف الحديث الصحيح عن ظاهره والقدر صالحه لذلك وقد أحدث في هذا الزمان قوم من البرطانية بحملة تسير بتحرك الدخان والنازة قطع المسافة البعيدة ٢٩٠ في أقل القليل من الزمان حتى تطوى مسيرة شهر وشهرين في يوم ويومين

فكيف بالقادر الذي لا تقادر قدرته (الأممكة والمدينة) لا يطوهم ما وهو مستثنى من المستثنى لا من بلد أى فى اللانظ والافنى المعنى منه لان الضمير فى سيطوه عائد على البلد وعند الطبرى من حديث ابن جرير والالكعبة وبيت المقدس وزاد الطحاوى ومسجد الطور وفى بعض الروايات فلا يلقى لهم موضع الا وياخذ غير مكة والمدينة وبيت المقدس وجبل الطور فان الملائكة تطرده عن هذه الواضع (ليس له من نقابها) أى نقاب المدينة (نقبة الاعليه الملائكة) حال ككونهم (صافين بحرسونها) منه وهو من الاحوال المتداخلة (ثم ترجف المدينة) أى تزلزل (بأهلها) لتفيض الى الدجال الكافر والماتق وقال المظهري أى تحركهم وتلقى ميل الدجال فى قلب من ليس بمؤمن خالص (ثلاث رجفات) بفتحات أى يحصل بها زلزلة بعد أخرى ثم ثالثة (فيخرج الله كل كافر ومناق) منها ويبقى

راكباً أن يجر لدابته وان كان ماشياً أسرع فى مشيه قوله فرماها الخ سياتى الكلام على الرى (وعن عمر قال كان أهل الجاهلية لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون أشرق ثبير) فالفهم النبى صلى الله عليه وآله وسلم ما قاض قبل طلوع الشمس رواه الجماعة الاممكة كن فى رواية أحمد وابن ماجه اشرق ثبير كما تفسر قوله لا يفيضون بضم أوله أى من المزدلفة قوله أشرق بفتح الهمزة فعل أمر من الأشراف أى أدخل فى الشروق وظن بعضهم أنه ثلاثى مضطربة كسر الهمزة من شرق وليس واضح ولمعنى تطلع عليه لانه الشمس قوله ثبير بفتح المثلثة وكسر الموحدة وسكون التثنية بعد هاء امهمزة وهو جبل معروف بمكة وهو أعظم جبالها قوله فاقاض قبل طلوع الشمس الاقاضة الدفعة كما قال الاصمعى ولفظ أبى داود فدفع على طلوع الشمس قوله كما تفسر قال الطبرى معناه كما تدفع وهو من قواهم أغار الفرس اذا أسرع والحديث فيه مشروعية الدفع من الموقف بالمزدلفة قبل طلوع الشمس عند الاسفار وقد نقل الطبرى الاجتماع على ان من لم يقف فيها حتى طلعت الشمس فانه الوقوف قال ابن المنذر وكان الشافعى وجهه ورأى أهل العلم يقولون بظاهره هذا الحديث وما ورد فى معناه وكان مالك يرى أن يدفع قبل الاسفار وهو مردود بالنصوص (وعن عائشة قالت كانت

سودة امرأة سحرة ثبطة فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تفيض من جمع بليل فاذن لها متفق عليه وعن ابن عباس قال أمان قدم النبى صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المزدلفة لى ضعفة أهله رواه الجماعة وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن لضعفة الناس من المزدلفة بليل رواه أحمد وعن جابر أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أوقفهم فى وادى محسر وأمرهم أن يرموا بمثل حصى الخذف رواه الجماعة وصححه الترمذى قوله ثبطة بفتح المثلثة وكسر الموحدة بعدها همزة خفيفة أى بطيئة الحركة أعظم جسمها قوله فى ضعفة أهله الضعفة بفتح الضاد المججمة والعين المهملة جمع ضعيف وهم النساء والصبيان والخدم قوله أوقف أى أسرع السير بإياله يقال وضع البعير وأوقفه راكبه أى أسرع به السير قوله بمثل حصى الخذف تقدم ضبطه وتفسيره وحديث عائشة وابن عباس وابن عمر فيها دليل على جواز الاقاضة قبل طلوع الشمس وفى بقية جزم الالبيل ان كان من الضعفة وحديث جابر يدل على أنه

بها المؤمن الخالص فلا يسلط عليه الدجال وفى لفظ فيخرج الله الى الدجال كل كافر ومناق وهذا يشرع لا يعارضه ما فى حديث أبى بكر الماضى انه لا يدخل المدينة رعب الدجال لان المراد بالرعب ما يحصل من الفرع من ذكره والخوف من عتوه لا الرجفة التى تقع بالزلزلة لاخراج من ليس بمخلص وحمل بعض العلماء الحديث الذى فيه انها تبنى الخبث على هذه الحالة دون غيرها وقد تقدم ان الصحيح فى معناه انه خاص بناس وزمان فلا مانع ان يكون هذا الزمان هو المراد ولا يلزم من كونه مراد اننى غيره وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الفتن والنسائى فى الحج (عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال

حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم حديثا طويلا عن الدجال) عن حاله وفعله (فكان فيما حدثنا به ان قال يأتي الدجال وهو محرم عليه ان يدخل نقاب المدينة ينزل بهض السباح اتي بالمدينة) بكسر الهمزة وفتح الجيم وهي الارض تعلوها الملوحة ولا تسكد تنبت شيئا أي انه ينزل خارج المدينة على أرض سبخة من سبخاتها (فيخرج اليه) أي الى الدجال (يومئذ رجل هود خير الناس أو من خير الناس) شك من الراوي وذو كرايراهير بن سفيان عن مسلم كافي صحبه انه يقال انه الخضر وكذا احكامه معمر في جامعهم وهذا انما يتم على القول ببقاء الخضر كما لا يخفى لكن فيه بعد ٢٩١

وبحث يطول ويحقل ان يكون اسم هذا الرجل الخارج خضرا وليس بذلك الخضر (فيقول) الرجل (أشهد أنك الدجال الذي حدثنا عنك رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم حديثه فيقول الدجال) لمن معي من أوليائه (أرأيت) أي أخبرني (ان قتات هذا) الرجل (ثم أحبيته هل تشكون في الامر فيقولون لا) أي اليهود ومن يصدق من أهل الشقاوة أو العموم يقولون ذلك خوفا منه لا تصديقا له أو يقصدون بذلك عدم الشك في كفره وانه دجال والاول أظهر وأوضح (فيقتله ثم يحييه) بقدرته الله تعالى ومشيئته وفي مسلم فيأمر الدجال به فيشبع فيقول خذوه فيجمع ظهره وبطنه ضربا فيقول أو ما تؤمن بي قال فيقول أنت المسيح الكذاب فينشر بالشار من مفرقه حتى يفسق بين رجلين قال ثم يمشي الدجال بين القطعتين ثم يقول له قم فيستوي قائما (فيقول حين يحييه والله ما كنت قط أشد بصيرة مني اليوم) لان النبي صلى الله عليه وآله

يشرح الاسراع بالمشي في وادي محسر قال الازرق وهو ثمانمائة ذراع وخمسة وأربعون دراعا وانما شرح الاسراع فيه لان العرب كانوا يفتنون فيه ويذكرون مفاخر آبائهم فاستحب الشارع مخالفتهم وحكى الراغب وجها واضعيفا انه لا يستحب الاسراع بالمشي

• (باب رمي جرة العقبة يوم النحر وأحكامه) •

(عن جابر قال رمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجرة يوم النحر ضحى وأما بعد فاذا زالت الشمس انوجه الجماعة) وعن جابر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرمي الجرة على راحلته يوم النحر ويقول لتأخذوا عني مناسككم فاني لأدرى لعلي لا أجمع به دجى هـ ذروا ما أحمدوكم والنساء هـ وعن ابن مسعود انه انتهى الى الجرة الكبرى فجعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه ورمى بسبع وقال هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة متفق عليه ولمسلم في رواية جرة العقبة وفي رواية لاحدا أنه انتهى الى جرة العقبة فرماها من بطن الوادي بسبع حصيات وهو راكب يكبر مع كل حصاة وقال اللهم اجعلها حجما وبرورا وذنباً مغفورا ثم قال ههنا كان يقوم الذي أنزلت عليه سورة البقرة قوله الجرة يعني جرة العقبة ثم قال يوم النحر ضحى لا خلاف أن هذا الوقت هو الاحسن لرميها واختلف في رميها قبل الشجر فقل الشافعي يجوز تقديمه من نصف الليل وبه قال عطاء وطاوس والشعبي وقالت الحنفية وأحمد واصل والجهور انه لا يرمى جرة العقبة الا بعد طلوع الشمس ومن رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز وان رماها قبل الفجر أعا وحكى المهدى في البحر عن المتروك والشافعي ان وقت الرمي من ضحى يوم النحر واستدل القائلون بان وقت الرمي من وقت الضحى بحديث الباب وحديث ابن عباس الا في قالوا وادراك كان من رخص له النبي صلى الله عليه وآله وسلم منعه أن يرمى قبل طلوع الشمس فن لم يرخس له أولى واحتج الجمهور للرمي قبل الشجر بحديث أسماء الا في ولكنه يختص بالنساء كما سيأتي ولا حاجة الى الجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل حديث ابن عباس على الدب كما ذكره صاحب الفتح قال ابن المنذر السنة أن لا يرمى الا بعد طلوع الشمس كما

والهولم أخبر بان علامة الدجال أنه يحيي المقتول فزادت بصيرته بئان العلامة (فيقول الدجال اقتله فلا يسلط عليه) أي على قتله لان الله تعالى يجزه بعد ذلك فلا يقدر على قتل ذلك الرجل ولا غيره وحديث طلي أمره وفي مسلم ثم يقول أي الرجل يا أيها الناس انه لا يفعل بعدى باحد من الناس قال فيأخذ الدجال حتى يذبحه فيجعل ما بين رقبته الى ترقوته نحاسا فلا يستطيع اليه سبيلا قال فيأخذ يديه ورجليه فيقذف به فيصيب الناس انه قد ذقه الى النار وانما ألقى في الجنة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم هذا أعظم الناس شهادة عند رب العالمين وحديث الباب أخرجه البخاري أيضا في الفتن وكذلك مسلم وأخرجه

النسائي في الحج (من جابر رضى الله عنه قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال في الفتح لم أفق على امه الا
 ان الزمخشري ذكر في ربيع الارار انه قيس بن أبي حازم وهو مشكل لانه تابعي كبير مشهور وروى حواياه جبر فوجد النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قد مات فان كان محفوظا فلعله آخر وافق امه واسم أبيه في الذيل لابي موسى في الصحابة قيس بن حازم
 المنقري فيحتمل ان يكون هو هذا (فبايعه على الاسلام لحما من الغد) حال كونه (محمدا فقال) للنبي صلى الله عليه وآله وسلم
 (أفلق) أي من المبايعه على الاسلام ٢٩٢ قاله عياض وقال غيره انما استقاله على الهجرة ولم يرد الارتداد عن الاسلام

قال ابن بطال بدليل انه لم ير دخل
 ما عقده الاجماعه النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم على ذلك ولو
 أراد الردة ووقع فيها قتله اذ ذلك
 وجهه بعضهم على الاقالة من
 المقام بالمدينة (فأبى) النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم لم ان يقبله
 (ثلاث مرار) أي قال ذلك ثلاث
 مرار وهو صلى الله عليه وآله
 وسلم بأبي من اقالته وانما لم يقبله
 بيعته لانها ان كانت بعد الفتح
 فهي على الاسلام فلم يقبله
 اذ لا يصلح الرجوع الى الكفر
 وان كانت قبله فهي على الهجرة
 والمقام معه بالمدينة ولا يصلح
 له هجران يرجع الى وطنه
 (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
 (المدينة كالكمير) المنفخ الذي
 تنفخ به النار أو الموضع المشتمل
 عاها (تنفي خبثها) ما تبرزه النار
 من الوسخ والقذر ويضع عليها
 يسخ الظاهر تشديد الياء والنوع
 هو الخلوص وهذا تشبيه حسن
 لان الكبر لشدة نفخه ينفي عن
 النار الضمام والدخان والرماد
 حتى لا يبقى الا خاص الجمر وهذا

فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز الرمي قبل طلوع القمر لان فاعله يخالف
 لسنة ومن رماها حينئذ فلا إعادة عليه اذ لا علم أحد اقال لا يجزئه انتهى والادلة تدل
 على ان وقت الرمي من بعد طلوع الشمس لمن كان لا رخصة له ومن كان له رخصة كالنساء
 وغيرهن من الضعفة جاز قبل ذلك ولكنه لا يجزئ في أول ليلة الفرج اجماعا وبما في بقية
 الكلام على هذا واعلم انه قد قيل ان الرمي واجب بالاجماع كما في ذلك في البحر
 واقتصر صاحب الفتح على حكاية الوجوب عن الجمهور وقال انه عند المالكية سنة
 وحكي عنهم أن رمي جرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه وحكي ابن جرير عن عائشة وغيرها
 أن الرمي انما شرع لحفظ التكبير فان تركه وكبر اجزاء والحق انه واجب لما قدمنا من
 أن أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم بيان ليجعل راجب وهو قوله تعالى ولله على الناس حج
 البيت وقوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم قوله على راحلته استدل به
 على أن رمي الرأكب لجرة العقبة أفضل من رمي الرأجل وبه قالت الشافعية والحنفية
 والناسرو والامام يحيى وقال الهادي والثالث ان رمي الرأجل أفضل واجابوا عن الحديث
 بانه صلى الله عليه وآله وسلم كان راكبا اذ راكبا لم يذم قوله انما خذوا بكسر اللام قال
 النووي هي لام الامر ومعناه خذوا مناسككم قال وهكذا وقع في رواية غير مسلم
 وتقدير الحديث ان هذه الامور التي أتيت بها في هجتي من الاقوال والافعال والهيئات
 هي أمور الحج وصفته والمعنى اقبلوها واحفظوها واعملوا بها وعلوها الناس قال
 النووي وغيره هذا الحديث أصل عظيم في مناسك الحج وهو قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم في الصلاة صلوا كما رأيتموني صلى قال القرطبي ويلزم من هذين الاصلين ان الاصل
 في فعل الصلاة والحج الوجوب الاما خرج بدليل كما ذهب اليه أهل الظاهر وحكي عن
 الشافعي انتهى وقد قدمنا في الصلاة من مرجع واجباتها الى حديث المسي فلا يجب غيرها
 ما شتم عليه الا بدليل يخصه وقد منان افعال الحج وأقواله الظاهر فيها الوجوب
 الاما خرج بدليل كما قالت الظاهرية وهو الحق قال القرطبي روايته قاله هذا الحديث بلام
 الجر المفتوحة والنون التي هي مع الاء ضمير أي يقول لنا خذوا مناسككم فيكون
 قوله لانه اصله لا قول قال وهو الافصح وقد روى لنا خذوا مناسككم بكسر اللام الامر
 وبالتاء المثناة من فوق وهي لغة شاذة قرأ بها ول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله

ان أريد بالكمير المنفخ الذي ينفخ به النار وان أريد به الموضع فيكون المعنى ان ذلك الموضع لشدة
 حرارته ينزع خبث الحديد والفضة والذهب ويخرج خلاصة ذلك والمدينة كذلك تنقي شرار الناس بالحج والوصب وشدة
 العيش وضيق الحال التي تخلص النفس من الاسترسال في الشهوات وتطهر خيارهم وتركهم وليس الوصف تاما لاني جميع
 الازمنة بل هو خاص بمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه لم يكن يخرج عنها رغبة في عدم الإقامة معه الا من لا يعرفه
 وقد خرج منها بعد جماعة من خيار الصحابة وقطنوا فيه بها وما تواروا عنها كابين مسعود وابي موسى وعلي وابي ذر وهما

وحذيفة وعبد بن الصامت وابن عبيدة ومعاذ وابن الدرداء وغيرهم قبل على ان ذلك خاص برؤسهم صلى الله عليه وآله وسلم
 بالقيد المذكور (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال اللهم اجعل بالمدينة ضعف)
 تنية ضعف بالكسر قال في القاموس مثله وضعفاه مثلاً أو الضعف المثل الى ما زاد ويقال لك ضعفته يريدون مثاليه وثلاثة
 أمثاله لانه زيادة غير محصورة وقول الله تعالى يضاعف لها العذاب ضعفين أي ثلاثة أعذبة ويجازي بضعاف يجعل الى الشيء
 شيان حتى يه ثلاثه انتهى وقال الفقه في الوصية بضعف نصيب ٢٩٣ ابنه مثلاً وبضعفه ثلاثة أمثاله

عملاً بالعرف في الوصايا وكذا في
 الأقارب فحوله على ضعف درهم
 فيلزمه درهمان لا العمل باللغة
 والمعنى هنا اللهم اجعل بالمدينة
 مثلي (ما جعلت بمكة من البركة)
 أي الدنيوية اذهب وجعل في
 الحديث الآخر اللهم بارك لنا
 في صاعنا ومدا فإلا يقال ان
 من مضى اطلاق البركة ان يكون
 ثواب صلاة المدينة ضعف ثواب
 الصلاة بمكة والمراد عموم البركة
 ليكن خصت الصلاة ونحوها
 بدليل خارجي فاستدل به على
 أن فضل المدينة على مكة وهو
 ظاهر من هذه الجهة ليكن لا يلزم
 من حصول افضلية المنزول في
 شيء من الأشياء ثبوت افضلية
 على الاطلاق أيضاً دلالة في
 تضعيف الدعاء للمدينة على فضلها
 على مكة اذ لو كان كذلك للزم ان
 يكون الشام واليمن افضل من
 مكة لقوله في الحديث الآخر
 اللهم بارك لنا في شامنا ويمننا
 أعادها لنا وهو باطل لما لا يخفى
 فاتمكروا للتأكيده والمعنى واحد
 قال ابن حزم لا جهة في حديث

تعالى فبذلك فله قرحوا انتهى والاولى أن يقال انها قلبية لا شاذة لو ردها في كتاب الله
 تعالى وفي كلام نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وفي كلام فقهاء العرب وقد قرأهم عثمان بن
 عفان وأبي أنس والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبو جعفر المديني والسملي
 وقتادة وأحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم بن عيسى والاعشى ومروان بن قاتد والعباس بن الفضل
 الانصاري قال صاحب اللوامح وقد جاء عن يعقوب كذلك قال ابن عطية وقرأهم ابن
 القعقاع وابن عامر وهي قراءة جماعة من المسلمين كثيرة وما نقله ابن عطية عن ابن عامر هو
 خلاف قراءته المشهورة قوله اعلى لا ابع بعد حتى هذه فيه إشارة الى توريدهم واءلامهم
 بقرب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا سميت جهة الوداع قوله الى الجرة الكبرى هي
 جرة العقبة قوله بفعل البيت عن يساره فيه انه يستحب لمن وقف عند الجرة أن يجعل
 مكة عن يساره قوله ومضى عن يمينه فيه أنه يستحب أن يجعل على جهة يمينه ويستقبل
 الجرة بوجهه قوله ورمى سبع فيه دليل على أن رمي الجرة يكون بسبع حصيات وهو
 يرد قول ابن عمر ما ابالي رميت الجرة بست أو بسبع وسياق في باب البيت يعني مكة
 لقوله ورمى عن مجاهد انه لا شيء على من رمى بست وعن طاووس يتصدق بشيء وعن مالك
 والاوزاعي من رمى بأقل من سبع وفاته التدارك يجبره بدم وعن الشافعية في ترك حصاة
 وفي ترك حصانين مذان وفي ثلاثة فأكثروا وعن الحنفية ان ترك أقل من نصف الجرات
 الثلاثة فنصف صاع والافدم قوله سورة البقرة خصها بالذكر لان معظم أحكام الحج
 فيها قوله يكبر مع كل حصاة فيه استحباب التكبير مع كل حصاة وقد استدل به ذاعلى
 اثر اطرى الجرات واحدة بعد واحدة من الحصى لان التكبير مع كل حصاة يدل على
 ذلك وروى عن عطاء انه يجزئ ويكبر لكل حصاة كبيرة وقال الأصم يجزئ مطلقاً وقال
 الحسن البصري يجزئ الجاهل فقط وقال الناصر والحنفية والشافعية يجزئ عن
 واحدة مطلقاً وقالت الهادوية لا يجزئ بل يستأنف قوله وقال اللهم الخ فيه استحباب
 هذا الدعاء مع التكبير قال في الفتح وأجمعوا على أن من لم يكبر لا شيء عليه انتهى (وعن
 ابن عباس قال قدمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغيلة بنى عبيد المطلب على
 جرات اناس من جمع فجعل يلطم أعقابنا ويقول أي بني لا ترموا حتى تطلع الشمس
 الخامسة وسمعه الترمذي ولهذه قدم ضعفه أهله وقال لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس

الباب اعم لا ترك البركة ثم الاستلزام الفضل في أمور الاخرة ورده عياض بان البركة أعم من أن تكون في أمور الدين
 أو الدنيا لانها في النعم والزيادة فاما في الأمور الدينية فلما يتعاقب بها من حق الله تعالى من الزكوات والكفارات والاسما
 في وقوع البركة في الصاع والمد وقال النووي الظاهر ان البركة حصلت في نفس الكيل بحيث يكنى المذيقها من لا يكفي في
 غيرها وهذا أمر محسوس عند من يكتفوا وقال القرطبي اذا وجدت البركة فيها وقد حصلت اجابة الدعوة فلا يستلزم دوامها
 في كل حين وليس كل شخص وقال الابن ومضى ضعف ما بمكة ان المراد ما أشبع بغير مكة رجلاً أشبع بمكة رجلين وبالمدينة ثلاثة

فألاظهر في الحديث ان البركة انما هي في الاقييات وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة) يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الاول كما جزم به النووي في كتاب السير من الروضة (وعن) أي حم (أبو بكر) الصديق (وبلال) رضي الله عنهما (فكان أبو بكر اذا أخذته الحمى يقول كل امرئ مصح) بضم الميم وفتح الصاد والياء المشددة أي يقال له أنعم صبا حا أو يسقى صبوحه وهو شرب الغداة (في أهله والموت أدنى) أي أقرب (من شر النعله) ٢٩٤ بكمرا الشين أ - د سبور النعل التي تكون على وجهها (وكان بلال)

وعن عائشة قالت أرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأمر ساعة ليسلة النحر فرمت البجرة
قبل الحجر ثم مضت فافاضت وكان ذلك اليوم الذي يكون رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يعني عندها رواه أبو داود * وعن عبد الله بن علي اسماء عن اسماء أنها نزلت ليلة جمع
عند المزدلفة فقامت تصلي فصات ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت لا فصات
ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت لا فصات ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت
نعم قالت فارتحلوا فارتحلنا ومضينا حتى رمت البجرة ثم رجعت فصات الصبح في منزلها
فقات لها يا هذناه ما أروانا الا قد غلبنا قالت يا بني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أذن لنا من متفق عليه * وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث به مع
أهله الى منى يوم النحر فرموا بالبجرة مع الفجر رواه أحمد * حديث ابن عباس الاول
أخرجه أيضا الطحاوي وابن حبان وصححه وحسنه الحافظ في الفتح وله طرق وحديث
عائشة أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي ورجال رجال الصحيح وحديث ابن عباس الثاني
أخرجه أيضا النسائي والطحاوي ولفظه بعثنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله
وأمرني ان ارمي مع الفجر وهو في الصحيحين باللفظ كنت فيمن قدم رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في ضعة أهله من مزدلفة الى منى قوله اغيلة منصوب على الاختصاص
أو على الندب قال في النهاية تصغير اغلة بسكون الغير وكسر اللام جمع غلام وهو جائز
في القياس ولم يرد في جمع الغلام اغلة وانما ورد غلة بكسر الغين والمراد بالاضيلة
الصبيان ولذلك صغرهم قوله على حرات بضم الحاء المهملة والميم جمع حجر وهو جمع
الحمار قوله فجعل يطلع بفتح الياء التحتية والطاء المهملة وبعد هاء حاء مهملة قال
الجوهري الطح الضرب اللين على الظهر يطن الكف انتهى وانما فعل ذلك ملاطفة
لهم قوله أبي بن بضم الهمزة وفتح الباء الموحدة وسكون ياء التصغير وبعد هاء نون
مكسورة ثم باء التثنية المشددة كذا قال ابن رسلان في شرح السنن وقال في النهاية
الا يني بوزن الاعمي تصغير الا بوزن الاعمي وهو جمع ابن قوله حتى تطلع الشمس
استدل به ذان قال ان وقت رمي جرة العقبة من بعد طلوع الشمس وقد تقدم الكلام
على ذلك وأما وقت رمي غيرها فسيأتي في باب المبيت يعني قوله قبل الفجر هذا مختص
بالنساء كما اسلفنا فلا يصلح للمسلمين به على جواز الرمي لغيرهن من هذا الوقت لورود الأدلة

رضى الله عنه (إذا ألق) أى كف
(عنه الحى يرفع عقيرته) بفتح
العين أى صوته با كما فعله بهنى
مفعولة حال كونه (يقول
الآليت شعرى هل أيتن ليلة *
بواد) ويروى بفتح (وحولى
أذخر) بكسر الهمزة المشيش
المعروف (وجليل) بفتح الجيم
نبت ضعيف وهو الثمام وأشد
الجوهري فى مادة جلال بمكة حولى بلا
واو (وحل أردن يومامباه مجنة *
بفتح الميم وكسرها وفتح الحميم
والنون المشددة موضعه على
أميل يسير من مكة بناحية
مر الظهران وقال الأزرقي على
بريد من مكة وهو سوق هجر (وهل
يبدون) أى يظهرن (لى شامة)
بالشين المجهمة (وطقييل) بفتح
الطاء وكسر الفاء جـ لان على
نحو ثلاثين ميلا من مكة أو الاول
جبل من حدود هرثى مشرف
هو وشامة على مجنة أو عينان
قبل وليس هذان اليتان ابلا
بل لبكر بن غالب بن عامر بن
الحارث بن مضاى الجسرهمى
أنشدهما عند ما نتمنم خراقة

من مكة وتامل كيف تعزى أبو بكر رضى الله عنه عند أخذ الحصى بما ينزل به من الموت الشامل
 القاضية
 للاهبل والغريب وبلال رضى الله عنه غنى الرجوع الى وطنه على عادة الغرباء يظهر لك فضل ابي بكر على غيره من الصحابة
 رضى الله عنهم (قال) أى بلال (اللهم العن شيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة وأممية بن خلف كما أخرجونا) أى اللهم أبعدهم من
 رحمتك كما أبعدونا (من أرضنا) مكة (الى أرض الوباء) بالهزيمة والمدوق قد يقصر الموت الذريع يريد المدينة (ثم قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اللهم حبيب البنا المدينة كحبنا مكة أو أشد) حبا من حبنا مكة (اللهم بارك لنا فى صاعنا وفى مدنا)

صاع المدينة وهو كيل يع أربع مائة أمداد والمد رطل وثلاث عند أهل الجازور طلان في غيرها والثاني قول أبي حنيفة وقيل
 يحصل ان ترجع البركة الى كثرة ما يكال به من غلاتهم او غراتها (ومعها) أي المدينة (لنا) من الامراض (وانقل جهاها
 الى الخفة) بضم الجيم وكون الحامضات أهل مصر وخصها لانها كانت اذ ذاك دار شرك ايشة تغلوا بها من مونة
 أهل الكفر فلم تزل من يومئذ كثر بلاد الله حتى لا يشرب أحد من مائها الا حم (قالت) عائشة رضي الله عنها (وقد منا
 المدينة وهي أوبأ أرض الله) على وزن أفعل التقضيل أي أكثر وباء ٢٩٥ وأشد من غيرها (قالت فكان

بطمان) بضم الباء واد في صحراء
 المدينة (يجري نجلا) بفتح
 النون وسكون الجيم ما يجري
 على وجه الأرض قال الراوي
 (تعني) عائشة (ماء آجنا) أي متغيرا
 وغرضه بذلك بيان السبب في
 كثرة الوباء بالمدينة لان الماء
 الذي هذه صفته يحدث عنه
 المرض وهذا الحديث أخرجه
 مسلم أيضا في الحج وهذا آخر
 كتاب الحج وقد بسطنا القول
 على أحكام الحج ومسائله
 والعمرة وما يتصل به في كتابنا
 رحمة الله عليه يدق الى البيت
 العتيق ونقضنا فيه السنن المأثورة
 في ذلك عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وهذا آخر أبواب
 فضائل المدينة المكرمة وقد
 ورد عن عمر بن الخطاب عند
 البضاري في هذا الباب انه قال
 اللهم ارزقني شهادة في سبيلك
 واجعل موتي في بلد رسولك
 صلى الله عليه وآله وسلم وفي هذا
 طاب الموت بالمدينة اظهارا
 لمحبته اياها كحبة صكة وأعلى

القاضية بخلاف ذلك كما تقدم ولا يكتفي بجوزان بعث مع من من الضعفة كالعبيد
 والصبيان أن يرمى في وقت رميهم كما في حديث اسماء وخديجة بنت عباس الآخر قوله
 فافاضت أي ذهبت اطواف الافاضة ثم رجعت الى منى قوله يعني هو من تفسير أبي
 داود قوله عندها يعني عند أم سلمة أي في نوبتها من القسم قوله فارتحلوا في رواية لم
 يرحل بي قوله يا هنتاه بفتح الهاء والنون وقد تسكن النون بعد هاء ثمانية فوقية
 وآخرها هاء ساكنة هذا اللفظ كتابه عن ثني لاثذ كره باسمه وهو يعني يادذه قوله ما أرانا
 بضم الهمزة يعني الظن وفي رواية مسلم لم اقد غلسنا بالجزم وفي رواية الموطأ لقد جئنا
 بغلس وفي رواية أي داود انا رمينا الجرة بليل وغلسنا قوله اذن للظمن بضم الظاء
 المعجمة جمع ظمينة وهي المرأة في الهودج ثم أطلق على المرأة مطلقا وفي هذا الحديث
 دليل على أنه يجوز للنساء الرمي بجرعة العقبة في النصف الاخير من الليل وقد تقدم
 الخلاف في ذلك واستدل به على اسقاط المرور بالمشعر عن الظمينة ولادلالة فيه على ذلك
 لان غاية ما فيه السكوت عن المرور بالمشعر وقد ثبت في البخاري وغيره عن ابن عمر أنه
 كان يقدّم ضعة أهله في مشعر الحرام بالمزدلفة بليل ثم يقدمون منى صلاة
 الفجر ويرمون قوله مع الفجر فيه دليل على أنه يجوز للنساء ومن معهن من من الضعفة
 الرمي وقت الفجر كما تقدم

باب النحر والحلاق والتقصير وما يباح عندهما *

(عن انس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى منى فأتى الجرة فرماها ثم أتى منزله
 يعني ونحر ثم قال للحلاق خذوا وأشار الى جانبه الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه الدامر
 رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اللهم اغفر للمعلقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمعلقين قالوا
 يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمعلقين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال
 وللمقصرين متفق عليه) قوله الى جانبه الايمن فيه استحباب البسطة في حلق الرأس
 بالشق الايمن من رأس الخلق وهو مذهب الجاهل وقال أبو حنيفة يدا بجانبه الايسر
 لانه على يمين الخلق والحديث يرد عليه والظاهر أن هذا الخلاف باقي في قص الشاب
 قوله ثم جعل يعطيه الدامر فيه مشروعية التبعل بشعر أهل الفضل ونحوه وفيه دليل

وهنا ما ادعوا به أيضا وان الله يأتي بأمره اذا شاء وفي هذا إشارة الى حسن الختام فندسأل الله تعالى ان يختم لنا بالحسن
 وان يعين على ختم هذا الشرح ويرفع عنا به الى أهل الاسنى انه على كل شيء قدير وبالاجابة جدير

(كتاب الصوم)

ذكر الصوم متأخرا عن الحج أنسب من ذكره عقب الزكاة لاشتمال كل منهما على بذل المال فلم يبق بصوم موضع الا التاخير وهو
 ربع الايمان لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الصوم نصف السبر وقوله الصبر نصف الايمان

(بسم الله الرحمن الرحيم) وفي نسخة بتقديم البسملة والصوم والصيام في اللغة الامساك وفي الشرع امساك مخصوص من
 أشياء مخصوصة في زمن مخصوص بشرائط مخصوصة وقال صاحب المحققين الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح
 والكلام وقال الراغب هو الامساك عن الفعل ولذلك قيل للفرس الممسك عن السير صائم وفي الشرع امساك المكلف
 بالنية عن تناول المأكل والمشرب والاستغناء والاستغناء من الفجر إلى المغرب ولفظ الطيب من الخيط الأبيض إلى الخيط
 الأسود عن تناول الاطيبين ٢٩٦ فهو وصف ساي واطلاق العمل عليه تجوز وشرعه سبحانه لقوائد

أعظمها كسر النفس وقهر
 الشيطان فالشبع ثم رفي
 النفس بردها شيطان والجوع
 ثم سر في الروح ترده الملائكة
 ومنهم ان الغنى يعرف قدر نعمته
 الله عليه باقداره على ما منع منه
 كثير من الشقاء من فصول
 الطعام والشراب والنكاح
 فانه باقتناءه من ذلك في وقت
 مخصوص وحصول المشقة له
 بذلك يتذكر به من منع ذلك على
 الاطلاق فيوجب ذلك شكر
 نعمة الله عليه باغنى ويدعوه
 الى رحمة أخيه المحتاج
 ومواساته بما يمكن من ذلك (عن
 أبي هريرة رضي الله عنه ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال الصيام جنة) ضم
 الجيم وتشديد النون أي وقاية
 وسترة من المعاصي لانه يكسر
 الشهوة ويضعفها وقيل من
 النار لانه امساك عن الشهوات
 والنار محنوفة بالشهوات

على طهارة شعر الأذى وبه قال الجمهور وروى قد تقدم الكلام على ذلك في أبواب الطهارة
 قوله اللهم اغفر للمعلقين لفظ أبي داود وراحم كذا في رواية البخاري وفيه دليل على
 الترحم على الحي وعدم اختصاصه بالميت قوله ولله مقصرون هو عطف على محذوف
 تقديره قل والمقصرون ويسمى عطف التائقين والحديث يدل على أن الخلق أفضل من
 التقصير لتكريره صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء للمعلقين وترك الدعاء للمقصرين في
 المرة الأولى والثانية مع قولهم له ذلك وظاهر صيغة الملقين أن الله يشرع خلق جميع
 الراس لانه الذي تقتضيه الصيغة دلالة على أن خلق بعض رأسه أنه خلقه لا يجوز
 قال بر جوب خلق الجميع أحد ومالك واستحب الكوفيون والثاني ويجزئ البعض
 عندهم واختلفوا في مدة داره فمن الحنفية الربع إلا أن أبا يوسف قال النصف وعن
 الشافعي أقل ما يجب خلق ثلاث شعرات وفي وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة وهكذا
 الخلاف في التقصير وقد اختلف أهل العلم في الخلق هل هو نسل أو تحليل محظور فذهب
 إلى الأول الجمهور وإلى الثاني عطاء وأبو يوسف ورواية عن أحمد وبعض المالكية
 والشافعية في رواية عنه ضعيفة وخرج أبو طالب الهادي والقاسم وقد اختلف أيضا
 في الوقت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول فقبل أنه
 كان يوم الحديبية وقيل في حجة الوداع وقد دلت على الأول أحاديث وعلى الثاني
 أحاديث أخر وقبل أنه كان في الموضوعين أشار إلى ذلك النووي وبه قال ابن دقيق العيد
 قال الحافظ وهو المتعين لتطافر الروايات بذلك في الموضوعين وهذا هو الرابع لان الروايات
 القاضية بان ذلك كان في الحديبية لا تنافي الروايات القاضية بان ذلك كان في حجة الوداع
 وكذلك العكس فيتوجه ما ملأ في جميعها والجزم به ذات عليه وقد أطال صاحب
 الفتح الكلام في تعيين وقت هذا القول فمن أحب الإحاطة بجميع ذيل هذا البحث
 فليرجع اليه (وعن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبس رأسه
 وأهدى فلما قدم مكة أمر نساءه أن يجلن لأن يخالن أنت لم تقل قال لي قلت هدي وابت
 رأسي فلا أحل حتى أحل من حقي وأخلق برأسي رواء أحمد وهو دليل على وجوب الخلق
 وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على النساء
 الخلق إنما على النساء التقصير رواء أبو داود والدارقطني) حديث ابن عمر هو في البخاري

عنه

وعند الترمذي وسعيد بن منصور ورجلة من النار والناس

من حديث عائشة مثله وله من حديث عثمان بن أبي العاص الصيام جنة بجنة أحدهم من القتال ولا أحد
 من حديث أبي هريرة جنة ومن من النار ومن حديث أبي عبيدة بن الجراح الصيام جنة ما لم يخرقها
 وزاد الدارمي بالقياس وبذلك ترجم له أبو داود وفيه تلازم الأمرين لانه إذا مكف نفسه عن المعاصي في الدنيا كان
 يستتره من النار كان وجوب صوم شهر رمضان في شعبان من السنة الثانية من الهجرة قال تعالى كتب عليكم الصيام كما

كتب على الذين من قبلكم وعن ابن عمر مرفوعا صيام رمضان كتب الله على الامم قبلكم رواه ابن أبي حاتم وفي اسناده مجهول وقيل المراد مطلق الصوم دون قدره ووقته فيكون التشبيه واقعا على مطلق الصوم وهو قول الجمهور (فلا يرتفع) أي لا يفتش الصائم في الكلام وهو يطلق على هذا وعلى الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكره مع النساء أو مطلقا ويحتمل أن يكون انتهى لما هو اعم منها (ولا يجهل) أي لا يفعل فعل الجاهل كالصباح والسهرية أو يستنه على أحد وعند سعيد بن منصور فلا يرتفع ولا يجادل وهذا ممنوع في الجملة على الإطلاق لكنه يتأكد ٢٩٧ بالصوم كما لا يخفى (وان امرؤ قاتله

أو شامه) قال عياض قاتله أي دافعه ونازعه ولا عنه وقد جاء القتل بمعنى اللعن وفي رواية أي صالح فان سابه أحد أو قاتله والمراد بالمشاة لغة التي لها ولسعيد بن منصور فان سابه أحد أو ماراه به في جادله وفي لفظ وان شقه انساب فلا يكلمه ونحوه عند أحمد ولا بن خزيمة عن أبي هريرة فان شامت أحد فقتل اني صائم وان كنت قائما فاجلس ولا جدوا الترمذي عن أبي هريرة فان جهل على أحد كجهل وهو صائم وللنساء عن عائشة وان امرؤ جهل عليه فلا يشتمه ولا يسيبه (فليقل) له بلسانه أو يتابعه (اني صائم مرتين) فانه اذا قال ذلك أمكن أن يكف عنه والادفء بالاختف فلا خف والظاهر كما قاله في المصابيح أن هذا القول على ما كيد المنع فكانه يقول لنفسه اني صائم تحذير او تمريدا بالوعيد الموجه على من انته لحرمة الصائم وتذرع الى تنقيص أجره بإيقاعه بالمشاة أو يذكر نفسه شديدا

عنه عن حفصة وابن أبي راسي وحديث ابن عباس أخرجه أيضا الطبراني وقد قوى اسناده البخاري في التاريخ وأبو حاتم في المعالي وحسنه الحافظ في إسناده ابن القطان ورد عليه ابن المواقف صاحب وقد استدلل بحديث ابن عمر على أنه يتعين المطلق على من لبدر رأسه وبه قال الجمهور كما نقله ابن بطال وقالت الحنفية لا يتعين بل ان شاء قصر قال في الفتح وهذا قول الشافعي في الجديد قال وليس الا قول دايل صريح انتهى واي يخفى ان الحديث الذي ذكره المصنف دليل صريح ويؤيده ان المطلق معلوم من حاله صلى الله عليه وآله وسلم في كافي صحيح البخاري عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخلق في حجة قوله ليس على النساء المطلق الخ فيه دليل على ان المشروع في حقهن التخصيص وقد حكى الحافظ الاجماع على ذلك قال جمهور الشافعية فان حلفت أجزأها قال القاضي أبو الطيب والشافعي حسن لا يجوز وقد أخرج الترمذي من حديث علي عليه السلام شري ان تصالح المرأة رأسها (وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ رميت الحرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء فقال رجل والطيب فقال ابن عباس اما ما فقدوايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصح رأسه بالمال فطيب ذلك أم لا رواه أحمد وعن عائشة قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قبل ان يحرم ويوم التمر قبل ان يطوف بالبيت طيب فيه مالا متفق عليه وللنساء طيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يلزمه حين أحرم وطله بعد ما رمى بحرة العقبه قبل ان يطوف بالبيت) حديث ابن عباس أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث الحسن العرني عنه قال في البدر المنير اسناده حسن كما قاله المنذرى الا ان يحيى ابن معين وغيره قالوا يقال ان الحسن العرني لم يسمع من ابن عباس وفي الباب عن عائشة غير حديث الباب عند أحمد وأبي داود والدارقطني والبيهقي مرفوعا بلنظ اذ رميت الحرة فقد حل لكم الطيب والنياب وكل شيء الا النساء وفي اسناده الحاج بن اربعة وهو ضعيف وعن أم سلمة عند أبي داود والحاكم والبيهقي نحوه وفي اسناده محمد بن اسحق ولكنه صرح بالتحديث قوله فقد حل لكم كل شيء الا النساء استدلت به العترة والحنفية والشافعية على انه يحمل بالرعي بحرة العقبه كل محظور من محظورات الاحرام

٣٨ نيل مع المنع المعلن بالصوم ويكون من إطلاق القول على الكلام النفسي وظاهر كون الصوم حنة أن يني صاحب به من أن يؤذى كما يقه ان يؤذى قال في الفتح واقفة الروايات كلها على انه يقول اني صائم والمعنى فليقل ذلك ولا يخاطب الذي يكلمه أو يتوكلها في نفسه وبالنسبة بجزم المتولى ونقله الرازي عن الأئمة ورجح النووي الاول في الاذكار وقال في شرح المذهب كل منهما أحسن والقول باللسان أقوى ولو وجهه ما كان حسنا وقال الروايات ان كان رمضان فليقله بلسانه وان كان غيره فليقله في نفسه وادعي ابن عربي ان موضع الخلاف في التطوع وأما في الفرض في قوله بلسانه قطعاً وأما

تسكير قوله اني صائم فلنا كبره - لا انزجار منه - او من يخاطبه بذلك وقال الزركشي معنى مرتين أي يقول مرة بقلبه ومرة بلسانه (و) الله (الذي نفسي بيده) أقسم على ذلكنا كبره (تخلوف قم الصائم) بضم الخاء على الصحيح المشهور وبالفتح وخطاه الخطابي وقال في المجموع انه لا يجوز المراد به تغير رائحة قم الصائم تخلو منه من الطعام وفيه رد على من قال لا تثبت الميم في القم عند الاضافة الا في ضرورة الشعر اثبتته في هذا الحديث الصحيح وغيره (أطيب عند الله من ریح المسك) وزاد مسلم والتسائي يوم القيامة وقد وقع خلاف ٢٩٨ بين ابن الصلاح وابن عبيد السلام في أن طيب رائحة الخلوف هل

هي في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط فذهب ابن عبيد السلام الى أنه في الآخرة كما في دم الشهيد واستدل برواية مسلم والنسائي هذه وروى أبو الشيخ بإسناد فيه ضعف عن أنس مرفوعا يخرج الصائم من قبورهم يعرفون بريح أفواههم أفواههم أطيب عند الله من ریح المسك وذهب ابن الصلاح الى أن ذلك في الدنيا واستدل بحديث جابر مرفوعا وأما الثانية فان خلوف أفواههم حين يموتون أطيب عند الله من ریح المسك وهذه المسئلة إحدى المسائل التي تنزعها راسخا بكل هذا من جهة أن الله تعالى منزه عن استجابة الروائح الطيبة واستقذار الروائح الخبيثة فان ذلك من صفات الحيوان مع أنه يعلم الشيء على ما هو عليه والجواب عنه على الوجه قال المازري هو بيان واستعارة لانه جرت العادة بتفسير الروائح الطيبة منافسة ذلك من الصوم انقريه من الله تعالى

الا لو طه للنساء فانه لا يحل به بالاجماع قال مالك والطيب وروى نحوه عن عمرو بن عمر وغيرهما وقال الليث الا النساء والصيد وأحاديث الباب ترد عليهم وقد استدل الممانعون من الطيب بعد الرمي بما أخرجه المساكين عن ابن الزبير انه قال اذا رمي بالحجارة الكبرى حل له كل شيء حرم عليه الا النساء والطيب حتى يزور البيت وقال ان ذلك من سنة الحج وبما أخرجه النسائي عن ابن عمر انه قال اذا رمي وحلق حل له كل شيء الا النساء والطيب ولا يخفى ان هذين الاثرين لا يصلحان لمعارضة أحاديث الباب وعلى فرض ان الاول منهما مرفوع فهو أيضا لا يعتد به بحجب الاحاديث المذكورة ولا سيما وهي مثبتة لحل الطيب قوله أطيب ذلك أم لا هذا السامع لا بد أن يقول نعم وقد ثبت ان المسك أطيب الطيب كما سلف قوله قبل ان يحرم قد تقدم الكلام على هذا باب وطابق قوله ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت أي لاجل احلاله من اصرامه قبل أن يطوف طواف افاضة وذلك بعد أن رمي بحجارة العقبة كما وقع في الرواية الاخرى

• (باب افاضة من منى للطواف يوم النحر) •

(عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر يعني متفق عليه وفي حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انصرف الى المنحر فصرم ركبا فافاض الى البيت فصلى بمكة الظهر مختصرا من منى) قوله أفاض أي طاف بالبيت وفيه دليل على انه يستحب فعل طواف افاضة يوم النحر أول النهار قال النووي وقد أجمع العلماء أن هذا الطواف وهو طواف افاضة ركن من أركان الحج لا يصح الحج الا به وانفقوا على انه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والحلق فان أخرجه عنه وفعله في أيام التشريق أو أولادهم عليه بالاجماع فان أخرجه الى بعد أيام التشريق وإلى بعده أو أجزأه ولا شيء عليه عند الجمهور وقال أبو حنيفة ومالك اذا طاول لزوم معه دم انتهى وكذا حكى الاجماع على فرضية طواف الزيادة وانه لا يجبره الدم وان وقته من يوم النحر الامام المهدي في البحر وطواف افاضة وهو المأمور به في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت اعتيق وهو الذي يتنقل له طواف الزيارة قوله صلى الله عليه وسلم في قوله في الحديث الا نحر فصلى بمكة الظهر ظاهر هذا التناهي وقد جمع النووي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أفاض قبل الزوال وطاف وصلى الظهر بمكة في أول النهار ثم رجع الى منى وصلى بها

فالمنى انه أطيب عند الله من ریح المسك عند كم أي يقرب اليه أكثر من تقرب المسك اليكم وإلى ذلك أشار ابن عبد البر وقيل المراد ان ذلك في حق الملائكة وانهم يستطيبون ریح تخلوف أكثر مما يستطيبون ریح المسك وقال ابن بطال أي أذكي عند الله اذ هو سبحانه لا يوصف بالشتم قال ابن المنير لكنه يوصف بأنه عالم بهذا النوع من الادراك وكذلك بقية المراتك المحسوسات يعلمها تعالى على ما هي عليه لانه خالقها لا يعلم من خلق وهذا مذهب الاشعرى وقيل انه تعالى يجزيه في الآخرة حتى تكون نكهته أطيب من ریح المسك أو أن صاحب تخلوف يتنقل من الثوب ما هو أفضل من

ريح المسك عندنا وقال الدراوردي وجاعة المعنى أن الخلوف أكثر ما من المسك المندوب إليه في الجمع ومجالس الذكر وريح الزووي هذا الأخير وحاصله حل معنى الطيب على القبول والرضا وبه قال القدروري من الخنفية والداودي وابن العربي من المالكية وأبو عثمان الصابوني وأبو بكر السمعاني وغيرهم من الشافعية وقد نقل القاضي حسين في تعليقه أن للطائعات يوم القيامة ريحاً يفرح بها فراتحة الصيام بين العبادات كالمسك ويؤخذ من هذا الحديث أن الخلوف أعظم من دم الشهادة لأن دم الشهيد شبه ريحه بريح المسك والخلوف وصف بأنه أطيب ولا يلزم من ذلك أن يكون الصيام أفضل من الشهادة لما لا يخفى وأعل سبب ذلك النظر إلى أصل كل منهما فإن أصل الخلوف طاهر ٢٩٩ وأصل الدم بخلافه فكان مأثماً

طاهر أطيب ريحاً وقال القسطلاني أثره يوم أطيب من أثر الجهاد لأن الصوم أحد أركان الإسلام المشار إليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم بني الإسلام على خمس وبأن الجهاد فرض كفاية والصوم فرض عين والعين أفضل من الكفاية كما نص عليه الشافعي وروى أحمد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال دينار نفقة على أهله ودينار نفقة في سبيل الله أفضلهما الذي نفقته على أهله وجه الدليل أن النفقة على الأهل التي هي فرض عين أفضل من النفقة في سبيل الله وهو الجهاد الذي هو فرض كفاية وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم للرجل الذي سأل عن أفضل الأعمال عليك بالصوم فإنه لا مثيل له زاد أحمد عن مالك يقول الله تعالى (يترك) الصائم طعامه وشرابه وشهوته من أجلي أي شهوة الجماع لعطفها على الطعام والشراب ويحتمل أن يكون من الخاص بعد العام أي كن وقع

الظاهر مره أخرى أما ما باهجه كما صلى بهم في بطن فحل مرتين مرة بطائفة ومرة بأخرى فروى ابن عمر صلى الله عليه وآله وسلم في جابر صلاته بمكة وهما صاقدان وذكر ابن المذنب نحوه ويمكن الجمع بأن يقال أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرجع إلى مكة فوجد أهله يصومون فظهر فدخل معهم متغلباً لا مره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك لمن وجد جماعة يصومون وقد صلى

(باب ما جاء في تقديم النحر والحق والرمي والافاضة بعضهم على بعض)

(عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأتاه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجرة فقال يا رسول الله حلفت قبل أن أرى قال أرم ولا أخرج وأتاه آخر فقال اني ذبحت قبل أن أرى قال أرم ولا أخرج وأتاه آخر فقال اني أفضت لي البيت قبل أن أرى فقال أرم ولا أخرج * وفي رواية عنه أنه شهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحلب يوم النحر فقام إليه رجل فقال كنت أحسب أن كذا قبل كذا ثم قام آخر فقال كنت أحسب أن كذا قبل كذا حدثت قبل أن أنحر فخرت قبل أن أرى وأشبهه ذلك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفعل ولا أخرج لهن كاهن فاستل يومئذ عن شئ إلا قال أعمل ولا أخرج متفق عليه * ولم يروى رواية فاستل يومئذ عن أسرى عمانية المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور قبل بعض وأشبهها بالافعال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأتاهوا ولا أخرج * وعن علي عليه السلام قال جاء رجل فقال يا رسول الله حلفت قبل أن أنحر قال أنحر ولا أخرج ثم أتاه آخر فقال يا رسول الله اني أفضت قبل أن أحاق قال أحاق أو قصر ولا أخرج رواه أحمد وفي نسخة قال اني أفضت قبل أن أحاق قال أحاق أو قصر ولا أخرج قال وجاء آخر فقال يا رسول الله اني ذبحت قبل أن أرى قال أرم ولا أخرج رواه الترمذي وصححه * وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال صلى الله عليه وآله وسلم قل لهن الذبح والحق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا أخرج متفق عليه * وفي رواية سأله رجل فقال حلفت قبل أن أذبح قال أذبح ولا أخرج وقال ربيب بعد ما أمسيت فقال أعمل ولا أخرج رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه والنفائي * وفي رواية قال قال رجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم زرت قبل أن أرى قال لا أخرج قال حلفت قبل أن أذبح قال

عند ابن خزيمة ويدع زوجته من أجل فهو سريع في الأول وأصرح منه ما وقع عند الحافظ وهو من الطعام والشراب والجماع وقد روى أحمد هذا الحديث فقال بعد قوله أطيب عند الله من ريح المسك يقول الله عز وجل انما يذر شهوته إلى آخره وكذلك رواه مسلم بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد فقال في أول الحديث يقول الله عز وجل كل عمل ابن آدم هوله إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به وانما يذره ابن آدم شهوته وطعامه من أجل الحديث وقد يفهم من الانبان بمسبغة الحصر في قوله انما يذره إلى آخره التنبيه على الجهة التي يستحق بها الصائم ذلك وهو الاخلاص الخاص به حتى لو كان

ترك المذكورات لغرض آخر كالتمسك بالفضل المذكور لكن المدار في هذه الاشياء على الداعي القوي الذي يدور معه الفهم لوجود ما ولا شك ان من لم يعرض في خاطره شبهة في شيء من الاشياء طول نهاره الى ان افطر ليس هو في الفضل كمن عرض له ذلك فجاهد نفسه في تركه (الصيام) من بين سائر الاعمال ليس للصائم فيه حظ اولم يبد به احد غيره اراهو سريني وبن عبد الله بن خالصة الوجهي (وأما أجرى) بفتح الهمزة (به) صاحبه وفيه دلالة على أن ثواب الصوم أفضل من سائر الاعمال لانه تعالى أسند اعطاء ٣٠٠ الجزاء اليه وأخبر انه يتولى ذلك بنفسه وقد علم ان الكريم اذا تولى

الاعطاء بنفسه كان في ذلك إشارة الى تعظيم ذلك العطاء وتقديره فثمة مضاعفة الجزاء من غير عدد ولا حساب وهذا كما روى أن من أدمن قراءة آية الكرسي عقب كل صلاة فإنه لا يتولى قبض روحه الا الله تعالى قال في الفتح واختلاف العلماء في المراد به مع أن الأعمال كلها له وهو الذي يجزي به ما على أقوال أحد هان الصوم لا يقع فيه الرياء كما يقع في غيره ~~هـ~~ المازري ونقله عياض عن أبي عبيد ولفظ أبي عبيد في غريبه قد علم أن أعمال البر كلها لله وهو الذي يجزي بها فترى والله أعلم انه انما خص الصيام لانه ليس يظهر من ابن آدم بتهمله وانما هو شيء في القلب ويؤيد هذا التاويل قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس في الصوم رياء حدثت به شبهة عن عقيل عن الزهري فذكر يعني مرسلًا قال وذلك لأن الأعمال لا تكون الا بالركات الا الصوم فانما هو بالنية التي يحثي على الناس هذا وجه الحديث عندي انتهى وروى الحديث

لا سرج قال ذهبت قبل ان أرى قال لا سرج رواه البخاري) قوله في يوم النحر في رواية البخاري ان ذلك كان في حجة الوداع وفي أخرى لم يخطب يوم النحر كما في الباب وفي أخرى له أيضا على راحته قال القاضي عياض جمع بعضهم بين هذه الروايات بأنه وقف واحد على ان معني خطب انه علم الناس لانهم اخطبة من خطب الحج المشروعة قال ويحتمل أن يكون ذلك في موطنين أحدهما على راحته عند الجرة ولم يقل في هذا خطب والثاني يوم النحر بعد صلاة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج بعلم الامام فيها الناس ما في عليهم من مناسكهم وصوب النووي هذا الاحتمال الثاني فان قيل لا منافاة بين هذا الذي صوبه وبين ما قبله فإنه ليس في شيء من طرق الاحاديث بيان الوقت الذي خطب فيه الناس فيجيب بأن في رواية حديث ابن عباس التي ذكرها المصنف وميت بعد ما أمريت وهي تدل على أن هذه القصة كانت بعد الزوال لان المصنف يطلق على ما بعد الزوال وكان السائل علم ان السنة للعلاج ان يرى الجرة أول ما يقدم نصي لما نخرها الى بعد الزوال سأل عن ذلك والحاصل انه قد اجتمع من الروايات ان ذلك كان في حجة الوداع يوم النحر بعد الزوال عند الجرة والرجل المذكور في هذه الاحاديث قال الحافظ في الفتح لم تنف هذا الحديث الشديد على اسم أحد من سأل في هذه القصة قوله حاشيت قبل ان أرى في هذه الرواية قدم السؤال عن الحلق قبل الرمي وفي الرواية الثانية قدم السؤال عن الحلق قبل النحر وكذلك في حديث علي عليه السلام وفي الرواية الاخرى منه قدم الافاضة قبل الحلق وفي الرواية الثالثة منه قدم الذبح قبل الرمي وفي رواية ابن عباس قدم الحلق قبل الذبح وفي الرواية الاخرى منه قدم الزيارة قبل الرمي والاحاديث المذكورة في الباب تدل على جواز تقديم بعض الامور المذكورة فيها على بعض وهي الرمي والحلق والانتصيص والنحر وطواف الافاضة وهو اجماع كما قال ابن قدامة في المغني قال في الفتح الا انهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع قال القرطبي روى عن ابن عباس ولم يثبت عنه ان من قدم شيئا على شيء فعليه دم وبه قال سعيد بن جبير وقتادة والحسن والنخعي وأصحاب الرأي ونعقبه الحافظ بأن نسبة ذلك الى النخعي وأصحاب الرأي فيها نظر وقال انهم لا يقولون بذلك الا في بعض المواضع وانما أوجبوا الدم لان العلماء قد اجمعوا على انها مقربة أو لها رمي بحرة العقبة ثم نحر الهدى

المذكور السابق في الشعب من طرق ابن عقيل وأورد من وجه آخر عن الزهري موصولا عن أبي سلمة عن أبي هريرة او واسناده ضعيف وانظره الصيام لا رياء فيه قال الله عز وجل هل يأتى به وهذا الوصف كان قاطع التزاع وقال الطبري لما كانت الأعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطلع عليه بمجرد فعله الا الله فأضافه الى نفسه ولهذا قال في الحديث يدع شهوته من أجل وقال ابن الجوزي جميع العبادات تطهر بفعلها وقل أن يسلم ما يظهر من شوب بخلاف الصوم وارتضى هذا الجواب المأثور وأقره القرطبي والثاني ان المراد بقوله وأنا أجرى به اني أنشرد بعلم مقدار ثوابه وتضعيفت حسنة وأما غيره من

العبادات فة باطاع عليه بعض الناس قال القرطبي أي أجازى عليه جزاء كثير من غير تعيين لمقداره ويشتمله رواية أبي صالح عنده روى به الا الصوم فانه لا يدري أحدا منه الثالث ان معناه انه أحب العبادات الى والمتقدم عندي وللناس من حديث أبي امامة مرفوعا عليك بالصوم فانه لا منه - الرابع ان هذه الاضافة اضافة تشريف وتعظيم قال ابن المنير التخصيص في موضع التزهيم في مثل هذا السباق لا ينهم منه الا التشريف والتعظيم الخامس قال القرطبي معناه ان أعمال العباد مناسبة لاحوالهم الا الصائم فانه مناسب بصفة من صفات الحق يعني أن الاستغناء عن الطعام

٣٠١

وغيره من الشهوات من صفات
 لرب جل جلاله فلما تقرب الصائم
 اليه بما يوافق صفاته اضافه
 اليه السادس ان جميع
 العبادات توفى منها مظالم العباد
 الا الصيام ويؤيده رواية أحمد
 عن أبي هريرة مرفوعة عا كل العمل
 كثرة الا الصوم لي وأنا أجزى
 به ونحوه عند أبي داود الطيالسي
 وأقرب الاجوبة التي ذكرتها
 الى الصواب الاول والثاني وقال
 الماخذ الشوكاني في فتاويه قد
 اختلف في تفسيره معنى هذا
 اللفظ الوارد في الحديث اخلافا
 طويلا حتى بلغت الاقوال الى
 خمسة وخمسين قولاً اقواها ستة
 أحدها ان الحسنه بعشر أمثالها
 الى سبع مائة ضعف الا الصوم
 فانه أكثر ويؤيده هذا سياق
 الحديث فان لفظه في الامهات
 هكذا عن أبي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنه
 بعشرة أمثالها الى سبع مائة
 ضعف قال الله تعالى الا الصوم
 فانه لي وأنا أجزى به يدغم هوته

أودبحه ثم الحاق أوالتقصير ثم طواف الافاضة ولم يخالف في ذلك أحد الا أن ابن جهم
 المالكي استثنى القارن فقال لا يحاق حتى يطوف ورد عليه ما نوى بالاجماع فالمراد
 بإيجابهم الدم على من قدم شيئا على نفي يعنون من الاشياء المذكورة في هذا الترتيب
 المجمع عليه بأن فعل ما يخالفه وقد روى إيجاب الدم عن الهادي والقاسم وذهب
 جمهور العلماء من النقة وأصحاب الحديث الى الجواز وعدم وجوب الدم قالوا لان
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا حرج بقتضي رفع الائم والتبديع ما لان المراد بنفي
 الحرج نفي الضيق وإيجاب أحد هما فيه ضيق وأيضا لو كان الدم واجبا لكان عليه صلى الله
 عليه وآله وسلم لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وبهذا يدفع ما قاله
 الطحاوي من ان الرخصة مختصة بمن كان جاهلا أو ناسيا لا من كان عامدا فعلم ما قد
 قال الطبري لم يرد قط النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحرج الاوقدا جراً الفعل اذ لو
 يجزى لاهره بالاعادة لان الجهل والنسيان لا يضيغان غير ان الحكم الذي يلزمه في الحج
 كما لو ترك الرمي ونحوه فانه لا ياتم بتركه ناسيا أو جاهلا لكن يجب عليه الاعادة قال والجب
 من يحمل قوله ولا حرج على نفي الائم فقط ثم يخص ذلك ببعض الامور دون بعض فان
 كان الترتيب واجبا يجب بتركه دم فليكن في الجميع والافاوجه تخصيص بعض دون
 بعض مع تعميم الشارع للجميع بنفي الحرج انتهى وذهب بعضهم الى تخصيص
 الرخصة بالناسي والجاهل دون العامد واستدلوا على ذلك بقوله في حديث ابن عمر
 فسمعته يومئذ يقول عن امرئ ينسى أو يجهل الخ وبقوله في رواية للشعبيين من حديثه
 ان رجلا قال له صلى الله عليه وآله وسلم لم أشعر ففكرت قبل أن أرمي فقال ارم ولا حرج
 وذهب أحمد الى اختصاص المذكور كما حكى ذلك عنه الاثرم وقد قوى ذلك ابن دقيق
 العيد فقال ما قاله أحمد قوى من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول صلى الله
 عليه وآله وسلم في الحج بقوله خذوا هنيئنا سكم وهذه الاحاديث المرخصة في تقديم
 ما وقع عنه تأخير قد قرئت بقول السائل لم أشعر ففكرت قبل أن أرمي فقال ارم ولا حرج
 صورة العهد على أصله وجوب اتباع في الحج وأيضا الحكم اذا ترتب على وصف يمكن
 أن يكون معتبرا لم يجز اطراحه ولا شك ان عدم الشعور مناسب لعدم المواخذة وقد
 علق به الحكم فلا يجوز اطراحه بالحق اعمدا لا بساويه وأما انفسك بقول اراوى

وطعامه من أجلي الثاني انه يوم القيامة يأخذ خصماؤه جميع أعماله الا الصوم فلا يسئل اهلهم عليه قال بهذا ابن عيينة وهو
 محتاج الى دليل الثالث ان الصوم لم يعبد به غير الله وما عدا من العبادات قد تقرب به الى غيره ويعترض عليه بمنزلة ما ذكره
 السائل من أن أهل الملل الاخرى يصومون لاستخدام الافلاك والارتياض وإيجاب عنه بان ذلك ليس على طريقة
 العبادة بل هو قصد تخفيف الاخلاط وتقليلها كما يفعله أهل الرياضات ويؤمنون ان له أنراي ادراك الحقائق ولم يكن في
 قصدهم التقرب بذلك الى الكواكب ونحوها الرابع ان الصوم صبر فدخل تحت قوله تعالى انما يوفى الصابرون أجرهم بغير

حساب ويجاب عن هذا بأنه على تسليم ذلك بشاركه كل ما يصدق عليه أنه صبر الخامس ان هذه العبادة لا يمكن اطلاق الغير عليها
انما هي عبادة يؤمن عليها العبد بخلاف غيرها السادس ان هذه العبادة لا تحصل بالمباهاة ~~ككونها~~ غير ظاهرة الاثر
واعترض على هذين بما ذكره السائل من ان الايمان أخفى من الصوم ويجاب عنه بان الايمان فعل من أفعال القلوب لا من
أفعال الجوارح والمقصود ههنا أفعال الجوارح كما يدل عليه قوله في أول الحديث كل عمل ابن آدم وليكن هذا الاعتراض
انما يتم بعد ذلك لم يصدق على ٣٠٢ أفعال القلوب انما أفعال وفيه نزاع وعندى جواب لها جـ من

فرض له وعوان قوله تعالى الصوم لي لا يدل على ان ماء داه من البهائم ليس له الا بفهوم القلب ومفهوم القلب غير معمول به كما تقرر عند أئمة الأصول ولم يخالف في ذلك الا الدقاق والسؤال انما يرد على فرض انه يدل على ان سائر العبادات ليست له وليس الامر كذلك فوزانه وزان قول من قال وله من أنواع المال أنواع كثيرة من غنم وقر وخيل وبغل وغير ذلك الغنم في أول البقرة إلى أيها كيف تفت فان ذلك لا يدل على ان ماء داه الغنم أو البقر لغيره الا بفهوم لقبه الساقط وحده لا يحتاج الى طلب السكنة في تخصيص الصوم بكونه لله بل المراد انما كان الصوم له تعالى كان له ان يجزى فاعله بأي جرائئه وليس أمر ذلك البنا كما اثر الامور المتعلقة انتم في سائر الاعمال (الحسنة بعد رأيناها) زاد في الموطأ الى سبع مائة ضعف واتفقوا على ان المراد بالصائم من لم صيامه من المعاصي

فما مثل عن نفي الخ لا شمار به بان قريب مطلقا غير مراعى فجوابه ان هذا الاخبار من ارادى يتعاقب بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة الى حال السائل والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا يقيح في حال العمدة كذا في الفتح ولا يخفى ان السؤال له صلى الله عليه وآله وسلم وقع من جماعة كما في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره كالاعراب يسألونه واقط حديثه عند أبي داود قال خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاجا فكان الناس يأتونه فن قائل يا رسول الله سمعت قبل ان أطوف وقذمت شيئا أو آخرت شيئا فكان يقول لا حرج ولا حرج ويدل على تعدد السائل قول ابن عمرو في حديثه المذكور في الباب وأناه آخر فقال اني أفضت الخ وقول على عليه السلام في حديثه انذ كوروا فاه آخر كذلك قوله وجاء آخر وتعلق سؤال بعضهم بعدم الشعور لا يلزم سؤال غيره به حتى يتاراه يختص الحكم بحالة عدم الشعور ولا يجوز اطراحها بالحاذي لعدم علمه ان الله يدل في التخصيص على وصف عدم الشعور المذكور في سؤال بعض السائلين غير مفيد لطلب نعم اخبار ابن عمرو عن أعم العام ودوقوله فما سئل يومئذ عن نفي تخصيص باخباره مرة أخرى عن أخيه منه مطلقا وهو قوله فما سمعته يومئذ سئل عن أمر مما ينبغي المرء أن يجهل ولكن عنده من جوار التخصيص يدل هذا المفهوم قول ربيعة بعد ما سميت فيه دليل على ان من رمى بعد دخول وقت المساء وهو الزوال صح رميه ولا حرج عليه في ذلك

• (باب احتساب الخطبة يوم النحر) •

(عن ابي هريرة بن زباد قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحطب على ناقته اعضاء يوم الاصحى يعني رواه أحمد وأبو داود وعنه أبي امامة قال سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني يوم النحر رواه أبو داود وعنه عبد الرحمن بن معاذ التيمي قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في قفحت أسماءنا حتى كنا نسمع ما يقول ونحن في منازلنا فطفق يعلهم مناسكهم حتى بلغ الجمار فوضع اصبعيه السبابتين ثم قال بحمى الحدف ثم أمر المهاجرين فزولوا في مقدم المسجد وأمر الانصار فزولوا من وراء المسجد ثم نزل الناس بهد ذلك رواه أبو داود والترمذي بمعناه وعن أبي بكر قال خطبنا

النبي

وحديث الغيبة تفطر الصائم على ما في الاحكام لا يزال قال العراقي ضعيف بل قال

أبو حاتم كذب ثم بانهم وينع ثوابه اجاعا ذكره السبكي في شرحه وفيه نظار لمشقة الاحتراز لكن ان كثرة توجهت المقالة لانها وتظلموا ونحو هذا الحساكم ونحوه وأدنى درجات الصوم الاقتصار على المكف عن المفطرات وأوسطها ان يضم اليه كف الجوارح عن الجرائم وأعلىها ان يضم اليها كف القلب عن الوسوس وقال بعضهم معنى الصوم لي لا لا أي أنا الذي لا ينبغي لي ان أطعم وأشرب واذا كان بهذه المنايا وكان دخولك فيه كوني شرعتك فابا اجزي به كانه يقول انا جزاؤه

لأن صفة التزينة عن الطعام والشراب تطلبني وقد تلبست بهما وليست لك انك انت صفت بهما في حال صومك فهي تدخل على فان الصبر حبس النفس بأمرى عما تعطيه حقيقة من الطعام والشراب فلهذا قال الله انهم فرحتان فرحة عند فطره وتلك الفرحة لروح الحيوان لا غير وفرحة عند لقاء به وتلك الفرحة لنفسه التي اطقها الطبيعة الربانية فأورثه الصوم لقاء الله وهو المشاهدة ذكره القسطلاني وهذا الحديث أخرجه أبو داود وكذا النسائي والترمذي (عن سهل بن سعد الساعدي) رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان في الجنة بابا يقال له

٣٠٣

الريان (تقيض العطشان وهو مما وقعت المناسبة فيه بين لفظ ومعناه فانه مشتق من الري وهو مناسب لحال الصائم لانهم يعطشون ثم أنفسهم في الدنيا يدخلون من باب الريان ليأمنوا من العطش وقال ابن المنير انما قال في الجنة ولم يقل للجنة ليشعر أن في الباب المذكور من النعم والراحة ما في الجنة فيكون أبلغ في التشويق اليه وزاد النسائي وابن خزيمة من دخل شرب ومن شرب لا يظما أبدا وقد جاء الحديث من وجه آخر بالنظر ان الجنة ثمانية أبواب منها باب يسمى الريان لا يدخله الا الصائمون أخرجه هكذا الجوزقي من طريق أبي غسان عن أبي حازم وهو البخاري من هذا الوجه في بدء الخلق لكن قال في الجنة ثمانية أبواب (يدخل منه الصائمون يوم القيامة) الى الجنة (لا يدخل منه أحد غيرهم) يقال أين الصائمون فيقومون لا يدخل منه أحد غيرهم فاذا دخلوا

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر فقال أتدرون أي يوم هذا قلت الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيغير اسمه قال أليس يوم النحر قلنا بلى قال أي شهر هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيغير اسمه فقال أليس ذا الحجة قلنا بلى قال أي بلد هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيغير اسمه قال أليس المدينة قلنا بلى قال فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الى يوم تلقون ربكم **كم** الأهل بلغت قالوا نعم قال انهم اشهد قلبه بلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض رواه أحمد والبخاري) الاحاديث المذكورة في هذا الباب قد قدمها النصف رحمه الله تعالى في كتابه عيدين بالفاظها المذكورة ههنا من دون زيادة ولا نقصان ولم يجر له عادة بمثل هذا وقد شرحتها ههنا لك وقد كرنا ما في الباب من الاحاديث التي لم يذكرها وسند كرهها فوافوا ولم تعرض لذكرها ههنا لك تتعلق بالفاظ هذه الاحاديث فقوله **ال** بابه هي مقطوعة الاذن قال الاصمعي كل قطع في الاذن جلع فان جاوز الربع فهي عضباء وقال أبو عبيد الله العضباء التي قطع نصف أذنها فوق وقال الخليل هي مشقوقة الاذن قال الحاربي الحديث يدل على ان اعضاء اسم لها وان كانت عضباء الاذن فقد جعل اسمها هذا قوله يوم الاضحية وفي هذه هي الخطبة الثالثة بعد صلاة الظهر فعلمنا ان يعلم الناس بها المبيت والرمي في أيام التشريق وغير ذلك مما بين أيديهم قوله فتصت بفتح الفاء الثانية وكسر الفوقية بعدها أي انسح مع أسماعنا وقوى من قولهم قارورة فتح بضم الفاء والتاء أي واسعة الرأس قال **كم** كسائي ليس لها اسم ولا غلاف وهكذا صارت أسماعهم لما هو صوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا من بركات صوته اذا سمعه المؤمن قوى سمعه وانسع مسلكه حتى صار يسمع الصوت من الاماكن البعيدة ويسمع الاصوات الخفية قوله ونحن في منازلنا فيه دليل على انهم لم يذهبوا السماع الخطبة بل وقفوا في رحالهم وهم يسمعون ما اهل هذا كان فيمن له عذر منه عن الحضور لاستماعها وهو الثالث في مجال الصحابة رضي الله عنهم قوله فطلق بعلمهم هذا انتقال من التكلم الى الغيبة وهو أسلوب من أساليب البلاغة مستحسن قوله

منه (أغلق) الباب (فلم يدخل منه أحد) كررني دخول غيرهم منه تأكيذا وهذا الحديث أخرجه مسلم في الحج (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أنفق زوجين اثنين من أي شيء كان صنفين أو متشابهين وقد جاء مفسرا من فوجا بغيرين شاتين جارين درهمين زاد اسمعيل القاضي عن أبي مصعب عن مالك من ماله (في سبيل الله) عام في أنواع الخير أو خاص بالجهاد (نودي من أبواب الجنة يا عبد الله هذا خير) من الخيرات وليس المراد به أفعال التفضيل والتنوين للتعظيم (فمن كان من أهل الصلاة) المؤدين للتراث المكثرين من النوافل وكذا

ما يأتي فيما قيل (دعي من باب الصلاة ومن كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد ومن كان من أهل الصيام) أي الذي غلب عليه الصيام والافتك كل المؤمنين أهل لكل (دعي من باب الريان) وعند أحمد لكل أهل عمل باب يدعون منه بذلك العمل فلاهل الصيام باب يدعون منه يقال له الريان (ومن كان من أهل الصدقة) المكتوبين منها (دعي من باب الصدقة) وليس هذا تكرار لما في صدر الحديث حيث قال من أنفق زوجين لان الاتفاق ولو بالقليل خير من الخيرات العظيمة وذو له حاصل من كل أبواب الجنة وهذا استدعاء ٣٠٤ خاص وفي نوادر الاصول من أبواب الجنة باب محمد صلى الله عليه

وآله وسلم وهو باب الرحمة وهو باب التوبة وسائر الابواب مقسومة على أعمال البر باب الزكاة باب الحج باب العمرة وعند عياض باب الكاظمين الغيظ باب الراضين بالباب الايمن الذي يدخل منه من لا حساب عليه وعند لا يرى عن أبي هريرة مرفوعا ان في الجنة باب يقال له الضحى فاذا كان يوم القيامة ينادى مناد أين الذين كانوا يصلون صلاة الضحى هذا بابكم فادخلوا منه وفي الفردوس عن ابن عباس يرفعه للجنة باب يقال له النحر لا يدخل منه الا مفرح الصبيان وعند الترمذي باب الذكر وعند ابن بطال باب لصابرين والحاصل أن كل من أكثر نوعا من العبادة خص باب ينادى منه جزاءه وفاقا وقل من يجمع له العمل بجميع أنواع التطوعات ثم ان من يجمع لذلك انما يدعي من جميع الابواب على سبيل التكميم والا

حتى بلغ الجمار يعني المكان الذي ترى فيه الجمار والجمار هي الحصى الصغيرة التي يرى بها الجمرات قوله فوضع اصبعيه السبابتين زاد في نسخة لابي داود في أذنيه وانما فعل ذلك ليكون أجمع لصوته في اسماع خطبته ولهذا كان بلال يضع اصبعيه في صمماخي أذنيه في الاذان وعلى هذا في الكلام تقديم وتأخير وتقديره فوضع اصبعيه السبابتين في أذنيه حتى بلغ الجمار قوله ثم قال يحتمل أن يكون المراد بالقول القول النفسي كما قال تعالى وبه ولول في أنفسهم ويكون المراد به هنا النية للرمي قال أبو حيان وترا كيب القول الست تدل على معنى الخفة والسرعة فلهذا عبر هنا بالقول بقوله يحصى الخذف قد قدمنا في كتاب العيدين انه بانطام والذال المجتمعين قال الازهرى حصى الخذف صغار مثل النوى يرى بها ابن اصبعين قال الشافعي حصى الخذف أصغر من الاغلة طولا وعرضا ومنهم من قال بقدر ابعاضه وقال الاوروى بقدر النواة وكل هذه المصادر متقاربة لان الخذف بالمجتمعين لا يكون الا بالغير قوله في مقدم المسجد أي مسجد الخذف الذي يعني واهل المراد بالمقدم الجهة قوله ثم نزل الناس برفع الناس على انه فاعل وفي نسخة من سنن أبي داود ثم نزل الناس بتشديد الزاي ونصب الناس وقد قدمنا شرح حديث أبي بكر في كتاب العيدين مستكملا

• (باب اكناء القارن انفسه بطواف واحد وسعي واحد) •

(عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ولم من قرن بين حجه وعمرته أجزاءهم ما طواف واحد ورواه أحمد وابن ماجه وفي القطن من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعي واحد منهم ما حتى يحل منهما جميعا رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وفيه دليل على وجوب السعي وقوف التحلل عليه • وعن هريرة عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فاهلانا بعمرة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان معه هدى فليحل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا فقدمت وأنا حائض ولم أطق بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك اليه فقال انتفضي رأسك وانتظي وأهلي بالحج ودعي العمرة قالت ففعلت فلما قضينا الحج أرسلني مع عبد الرحمن بن أبي بكر الى التنعيم فاعمرت فقال هذه مكان عمرتك قالت فطاف الذين

كانوا

ودخلوا انما يكون من باب واحد وهو باب العمل الذي يكون أغلب عليه

(فقال أبو بكر رضي الله عنه يا أي أنت) أي مقدي بابي (وأمرى يا رسول الله ما على من دعي من تلك الابواب من ضرورة) أي ليس على استدعو من كل الابواب ضرر بل له تكريمه واعزاز وقال ابن المنير وغيره يريد من أحد تلك الابواب خاصة دون غيره من الابواب فيكون أطلق الجمع وأراد الواحد وقال ابن بطال يريد أن من لم يكن الامس أهل خاصة واحدة من هذه الخصال ودعي من باب الاضمر عليه لان الغاية المطالبة دخول الجنة وقال في شرح المشكاة

لما خسر كل باب من أكرموا من العبادة ومع الصديق رضي الله عنه رغب في أن يدعى من كل باب وقال ليس علي من دعي من تلك الأبواب ضرر بل شرف وإكرام ثم سأله فقال (فهل يدعى أحد من تلك الأبواب) ويختص بهذه الكرامة (كأما طاف) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) يدعى منها كاه على سبيل التمييز في الدخول من أي شاء لاستحالة الدخول من الكل معا (وأرجو أن تكون منهم) الرجاء منه صلى الله عليه وآله وسلم واجب فقيه أن الصديق رضي الله عنه من أهل هذه الأعمال كاه وهذا الحديث أخرجه أيضا في فضائل أبي بكر ومسلم في الزكاة والترمذي في المناقب ٣٠٥ والنسائي فيه وفي الزكاة والصوم والجهاد

(وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إذا جاء رمضان) بدون شهر واحد (بجاري لجواز ذلك لكن رواه الترمذي بذكر الشهر وزيادة الثقة مقبولة فتكون رواية البخاري مختصرة منه فلا تبقى له حجة فيه على إطلاقه بدون شهر) (فتحت أبواب الجنة) حقيقة لمن مات فيه أو عمل عملا لا يفسد عليه أو هو علامة للملائكة لدخول الشهر وتعظيم حرمة ولتفتح الشياطين من أذى المؤمنين قال ابن العربي وهو يدل على أنها كانت مغفلة ويدل عليه أيضا حديث فاتي باب الجنة فتقعق فيقول الخازن من فأقول محمد فيقول بك أمرت أن لا أفخ لاحد قبلك قال وزعم بعضهم أنها مفتحة دائما من قوله تعالى حق إذا جاءوها وفتحت أبوابها وهذا اعتماد على كتاب الله وغلط أذهو جواب للجزء انتهى ونعقبه أبو عبد الله الإبي بأنه انما يكون جوابا إذا كانت الواو زائدة فكذا أخرجه

كانوا أهل العمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى لجمعهم وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فأنما طافوا طوافا واحدا متعق عليه وعن طاوس عن عائشة أنها أتت بالعمرة فقدمت ولم تطف بالبيت حين حاصت فتدركت المذابك كاه أو قد أدلت بالحج فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر يسعك طوافك لحج وعمرتك فأتت فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التمتع فاعتمرت بعد الحج رواه أحمد ومسلم وعن مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرف فمطهرت بهرفة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجوز عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك رواه مسلم وفيه تدبير على وجوب السعي) حديث ابن عمر أخرجه أيضا سعيد بن منصور عن فروعا بن قيس عن جعفر بن الحج والعمرة كفاهما طواف واحد وسعي واحد وأعله الطحاوي بأن الدراوردي أخطأ فيه وإنه هو باب أنه موقوف وتعد في محطته بما رواه أبو بوب واليث وموسى بن عقبة وغير واحد عن نافع بن عوسبة في الباب من أن ذلك وقع لابن عمر وأنه قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لأنه روى هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح وهو تعليل مردود فالدراوردي صدوق وليس ما رواه بخال المارواه غيره فلا مانع من أن يكون الحديث عن نافع على الوجهين وفي الباب عن جابر عند مسلم وأبي داود بالنقل لم يطف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا وأخرج عبد لرزاق عن طاوس بإسناد صحيح أنه حلف ما طاف أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحجته وعمرته الا طوافا واحدا وأخرج البخاري عن ابن عمر أنه طاف بحجته وعمرته طوافا واحدا بعد أن قال أنه سيعمل كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج عنه من وجه آخر أنه رأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول يعني الذي طاف يوم النحر لا ذضة وقال كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبهذه الأدلة تعلم من قال أنه يكفي القارن لحجته وعمرته طواف واحد وسعي واحد وهو مالك والشافعي وأصحق وداد وهو محكي عن ابن عمر وجابر وعائشة كذا قال النووي وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه والهادي والناسر قال النووي وهو محكي عن علي بن أبي طالب عليه السلام وابن مسعود

٢٩ نيل ح الكوفيون وقال المبرد الجواب محذوف تقديره سعدوا والوالوالعالم ولم يشك أن الحال لا تقتضي انما مفتوحة دائما ولا يستقيم مع الحديث المذكور الآن يقال فتخرج له أو لا ثم يأتون فيجسدونها مفتوحة انتهى أو مجاز لان العمل يؤدي إلى ذلك أو لكثرة الثواب والمغفرة والرحمة بدليل رواية مسلم فتحت أبواب الرحمة الآن يقال الرحمة من أسماء الجنة وهذا الحديث أخرجه هنا مختصرا وقد أخرجه مسلم والشافعي من هذا الوجه بتمامه ورواه مدنيون الأشيخ البخاري فيلمني وأخرجه البخاري في الصوم وفي صفة إبليس ومسلم في الصوم وكذا النسائي (وفي رواية عنه) أي عن أبي

هريرة رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم اذا دخل رمضان فتحت أبواب السماء) قيل هذا من تصرف الرواة والاصل أبواب الجنة وكذا وقع في باب صفة ابليس وجنوده من بدء الخلق بلفظ أبواب الجنة في غير رواية أبي رزلة أبواب السماء وقال ابن بطال المراد من السماء الجنة بقراءة قول (وعلمت أبواب جهنم) يحتمل أن يكون الفتح على ظاهره وحقيقته وقال التوربشتي هو كناية عن تنزيل الرحمة وازالة الغلق عن مصارع أعمال العباد تارة يبدل التوفيق وأخرى يحسن القبول وعلقت أبواب جهنم عبارة عن تنزه أنفس المصام عن رجس الفواحش والتخلص من البواعث على

٣٠٦

المعاصي بقمع الشهوات فان قيل ما منعكم أن تنعموا على ظاهر المعنى قلنا لانه ذكر على سبيل المن على الصوم وإتمام النعمة عليهم فيما سر وابه وندبوا اليه حتى صار الجنان في هذا الشهر كأن أبوابها فتحت ونعيمها هي والنيران كأن أبوابها علقوا وانكأها عطلت وإذا ذهبنا الى الظاهر لم تنفع النعمة موقعها وتخلو عن الفائدة لان الانسان مادام في هذه الدار فانه غير مدبر لدخول احدى الدارين ويرجع اقرب الى الله على ظاهره اذ لا ضرورة تدعو الى صرف الانتظار عن ظاهره وقرره ابن المنير قال الطيبي فائدة فتح أبواب السماء توقيف الملازمة على استعماد فعل الصائمين وانه من الله بمنزلة عظيمة ويؤيده حديث ان الجنة تنزف لرمضان الحديث (وسلمت الشياطين) أي شلت بالاسل حقيقة والمراد مسترقو السمع منهم وان تسلسلهم يقع في أيام رمضان دون ليله لانهم كانوا ممنوعوا من نزول

والشعبي والنخعي انه يلزم القارن طوافان وسعيان وأجابوا عن أحاديث الباب بأجوبة متعسفة منها ما سلف عن الضحاوي على حديث ابن عمر ومنها جوابه عن حديث عائشة بانها أرادت بقواها جمعوا بين الحج والعمرة جمع متعة لاجمع قران وهذا مما يتعجب منه فان حديث عائشة مصرح بقوله من تمتع من قرن وما يفعله كل واحد منهم كما في حديث الباب المذکور فانهم سألوا طواف الذين كانوا أهلوا بالعمرة ثم قالت وأما الذين جمعوا الحج واستدلوا على ما ذهبوا اليه بما أخرجه عبد الرزاق والدارقطني وغيره ما عن علي عليه السلام انه جمع بين الحج والعمرة وطواف لهما طوافين وسعى لهما سعيين ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وطرفه ضعيفة وكذا روى نحوه من حديث ابن مسعود باسناد ضعيف ومن حديث ابن عمر باسناد فيه الحسن بن عمار وهو متروك قال ابن حزم لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة في ذلك شيء أصلا ووقعه في الفتح بأنه قد روى الطحاوي وغيره مرفوعا عن علي وابن مسعود وذلك باسناد لا بأس به انتهى فينبغي أن يصار الى الجمع كما قال السهقي ان ثبتت الرواية انه طواف طوافين فيحتمل على طواف القدوم وطواف اذ فاصلة وأما السعي مرتين فلم يثبت انتهى على انه يضاعف ما روى عن علي عليه السلام ما في الفتح من أنه قد روى آل يثمه عنه مثل الجماعة قال جعفر بن محمد الصادق عن أبيه انه كان يحفظ عن علي لقارن طوافا واحدا خلاف ما يقول أهل العراق ومما يضاعف ما روى عنه من تكرار الطواف أن أم مثل طريقه عنه رواية عبد الرحمن بن أذينة عنه وقد ذكر فيها انه يمنع من ابتداء الاهلال بالحج بأن يدخل عليه مرة وأن القارن بطواف طوافين وسعيين والذين احتجوا بحديثه لا يقولون باستناع ادخال العمرة على الحج مان كان الطريق مهيجة عندهم لزمهم العمل بمبادئ عليه والافلاحة فيها ويضعف أيضا ما روى عن ابن عمر من تكرار الطواف انه قد ثبت عنه في الصحيحين وغيرهما من طرق كثيرة الا كتمان بطواف واحد وقد احتج أبو ثور على الاكتفاء بطواف واحد لقارن بحجة نظرية فقال قد أجرنا جميعا الحج والعمرة معا سفر واحد واداءا واحدا واحدا وتلبية واحدة فكذلك يجوز أن يطوفوا واحدا وسعى واحدا حتى هذا عنه ابن المنذر ومن جملة ما يحتج به على انه يكفي لهما طواف واحد وسعى واحد حتى هذا عنه ابن

القرآن من استراق السمع فزيروا التسلسل عبارة في الحفظ أو هو مجاز على العموم والمراد انهم لا يصلون من افساد المسكين الى ما يصلون اليه في غيره لا شغلهم فيه بالصيام الذي فيه وقع الشيطان وان وقع شيء من ذلك فهو قليل بالنسبة الى غيره وهذا أمر محسوس وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة باللفظ اذا كان أول ليلة من شهر رمضان صدقت الشياطين ومردة الجن وفي لفظ عند النسائي مردة الشياطين وفي رواية أبي صالح غلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب وفتحت أبواب الجنة فلم يغل منها باب ونادي مناد يا باغي الخير أقبل ويا باغي الشر أقصر والله عنق من النار

وذلك كل ليلة (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا رأيتموه فاصوموا وإذا رأيتموه فافطروا) الضمير راجع إلى الهلال وإن لم يبق له ذكر دلالة السياق عليه (فإن غم عليكم) من غمت النسي إذا غطيته أي غطى الهلال بغيم (فاقدروا له) أي قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما من التقدير (يعني هلال رمضان) والحديث ورد بالفاظ مختلفة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يدع قول الزور) أي من لم يترك الكذب والميل عن الحق (والعمل به) وزاد في الأدب عن أبي ذئب والجهول وفي رواية ٣٠٧ بر وهب والجهل في الصوم ولا يبر ما به

من لم يدع قول الزور والجهل والعمل به والضمير في به يعود على الجهل لكونه أقرب مذكورا وعلى الزور قطوان بعد لاتفاق الروايات عليه أو عليهما وأفراد الضمير لا شترأ كهما في تقييد الصوم قاله العراقي وفي الأولى يعود على الزور فقط والمعنى متناوب وفي الأوسط للطبراني بسند رجاله ثقات من لم يدع الخ والكذب والجهل على أن الكذب والغيبة والنميمة لا تفسد الصوم وعن الثوري أن الغيبة تنسده وعن مجاهد دخلتان تفسدان الصوم الغيبة والكذب والصواب الأول ثم هذه الأفعال تنقص الصوم وقول بعضهم أنها صغائر تكفر باجتناب البكائر أجاب عنه الشيخ تقي الدين السبكي بأن في حديث الباب والذي مضى في أول الصوم دلالة قوية لذلك لار الرات والذهب وقول الزور والعمل به مما علم النهي عنه مطلقا والصوم مأمور به مطلقا لو كانت هذه الأمور إذا حصلت فيه لم يثربها

إلى يوم القيامة وهو صحيح وقد تقدم وذلك لأن ما بعده دخوله فيه لا يحتاج إلى عمل آخر غير عمله والسنة الصريحة أحق بالتباعد فلا يلتفت إلى ما خالفها قوله وامتنع في دليل على أنه لا يكره الامتناع للمعصية وقيل أنه مكروه قال النووي وقد تأول العلماء فعل عائشة هذا على أنها كانت معذورتي بأن كان رأسها أذى فأباح لها الامتناع كما أباح لكعب بن جعرة الخلق للأذى وقيل ليس المراد بالامتناع هنا حقيقة الامتناع بالمشط بل تسريح الشعر بالأصابع عند الغسل للأحرام بالحج لاسيما أن كانت لبنت رأسها كما هو السنة وكما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يصح غسائها إلا بإبصال الماء إلى جميع شعرها ويلزم من هذا أنقضه قوله يسلك الخ لمراد بالوسع هنا الأجزاء كما في الرواية الأخرى

باب المبيت بمقاييس في وري الجمار في أيامها

(عن عائشة قالت أفاض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من آخر يوم حرم صلى الظهر ثم رجع إلى منى فمكث بها إلى أيام النحر بقرى بجرة إذا زالت الشمس كل حجرة بسبع حصيات يسبع مع كل حصاة ويقف عند الأولى وعند الثانية يطيل القيام ويتضرع ويرى الثالثة لا يقف عندها رواه أحمد وأبو داود وعن ابن عباس قال استأذن العباس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيت بمكة ليالي من أجل قبايته فأذن له متفق عليه وإليه ما من حديث ابن عمر وعن ابن عباس قال روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجمار حين زالت الشمس رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وعن ابن عمر قال كانت حين زالت الشمس رمينار واه الجماري وأبو داود وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رمى الجمار مشى إليها داعيا ورجعها رواه الترمذي وصححه وفي لفظ عنه أنه كل يرمى الجرة يوم النحر را بكوا سائر ذات ما سببا ويخبرهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك رواه أحمد حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحديث ابن عباس الثاني حسنه الترمذي وأخرج نحوه مسلم في صحيحه من حديث جابر ويؤيده حديث ابن عمر المذكور في الباب عنه

لم يكن لذكرها فيه مشروطة به معنى تفهمه فلما ذكرت في هذا الحديث تهيئنا على أمرين أحدهما زيادة قبحها في الصوم على غيره والثاني الحث على سلامة الصوم عنها وإن سلامته عنها صفة كمال فيه وقوة الكلام تقتضي أن يقع ذلك لأجل الصوم فقط ذلك أن الصوم يكمل بالسلامة عنها فإذا لم يسلم عنها نقص ثم قال ولا شأن أن التكليف قد تردي بأشياء وينبغي على أخرى بطريق الإشارة وليس المقصود من الصوم عدم المحض كافي المنهيات لأنه يشترط له النية بالإجماع والعمل القصدية في الأصل الامتناع عن جميع المخالفات لئلا كان ذلك يشق خفف الله وأمر بالامتناع عن المفطرات ونهى العاقل بذلك على الأمسالة عن المخالفات

وأرشد إلى ذلك ما تضمنته أحاديث المبين عن الله مراده فيكون اجتناب المقطرات واجبا واجتناب ما عداها من المخالفات من المكملات ذكره في فتح الباري (فليس لله حاجة في أن يدع) أي يترك (طعامه وشربه) هو مجاز عن عدم الالتفات والقبول ففني السبب وأراد المسبب والافاق لا يحتاج إلى شيء نقله الطيبي عن البيضاوي وقال ابن بطال معناه التحذير من قول الزور وما ذكره وهو مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم من باع الخمر فليشتتس الخنازير أي يذبحها فلم يأمر بشقصها ولكنه على التحذير والتعظيم لأن شارب الخمر وكذلك حذر الصائم من الكذب والعمل به ليمتله أبرصا منه وقال ابن المنير هو كناية عن عدم

الرضا والمراد بالصوم المتلبس بالزور وقبول الصوم السالم منه وقال ابن العربي مقتضى هذا الحديث أن من فعل ما ذكر لا يناب عليه ومعناه أن ثواب الصيام لا يقوم بالوازنة بآثم الزور وما ذكر معه وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الأدب وأبو داود والترمذي في الصوم وكذا النسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه الحديث المتقدم) وأفظه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله (كل عمل ابن آدم له) فيه حظوم دخل لا طلاع الناس عليه فهو يتجمل به ثوابا من الناس (إلا الصيام فإنه خالص لي) لا يعلم ثوابه المترتب عليه غيري أو وصف من أوصاف لأنه يرجع إلى صفة الصمدية لأن الصائم لا يأكل ولا يشرب فتخلق باسم الصمد أو أن كل عمل ابن آدم مضاف له لأنه فاعله إلا الصوم فإنه مضاف لي لأن خالقه له على سبيل التشريف والتخصيص فيكون كخصيص آدم بأضافته

البخاري وحديث ابن عمر الثاني بالانظ الا أخرج فهو أبوداود عنه بلفظ أنه كان يأتي الجمار في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا وراجعا ويخبر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك وقد أخرج الترمذي نحوه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ أنه كان يمشي إلى الجمار قوله فكثرت به إلى أيام التشريق هذا من جملة ما استدلل به الجمهور على أن المبيت يعني واجب وأنه من جملة مناسك الحج ومن أداتهم على ذلك حديث ابن عباس المذكور في أذنه صلى الله عليه وآله وسلم للعباس ومنهم ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم عن عاصم بن عدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للرعاع أن يتركوا المبيت يعني وسياقي والتعبير بالرخصة يستضي أن مقابلها عزيمة وإن الأذن وقع للعلة المذكورة وإذا لم توجد أو ما في معناها لم يحصل وقد اختلف في وجوب الدم لتركه فقيل يجب عن كل آية دم روى ذلك عن المالكية وقيل صدقة بدرهم وقيل اطعام وعن الثلاثة دم هكذا روى عن الشافعي وهو رواية عن أحمد والمثني وعنه وعن الحنفية لا شيء عليه قوله يكبر مع كل حصاة حكى الماردي عن الشافعي أن صفة الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد لله ويقف عند الأولى الخ فيه استصحاب الوقوف عند الجرة الأولى والثانية وهي الوسطى والتضرع عندها وترك القيام عند الثالثة وهي جرة العقبة قوله استأذن العباس الخ قيل إن جواز ترك المبيت يختص بالعباس وقيل يدخل معه بنوه هاشم وقيل كل من احتاج إلى السقاية وهو جود برده حديث عاصم بن عدي الآتي وقيل يجوز الترك لكل من له عذر يشابه الأعذار التي رخص لأهلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو قول الجمهور وقيل يختص بأهل السقاية ورعا الأبل وبه قال أحمد واختاره ابن المنذر قوله حين زالت الشمس وكذا قوله في حديث عائشة إذا زالت الشمس وقوله في حديث ابن عمر فإذا زالت الشمس رميناها هذه الروايات تدل على أنه لا يجوز رمي الجمار في غير يوم الاضحية قبل زوال الشمس بل وقته بعد زوالها كما في البخاري وغيره من حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرم يوم النحر ضحى ورمى بعد ذلك بعد الزوال وإلى هذا ذهب الجمهور وخالف في ذلك عطاء وطاوس فقالا لا يجوز الرمي قبل الزوال مطلقا ورخص الحنفية في الرمي يوم النحر قبل الزوال وقال امصق ان رمي قبل

الزوال

إليه أن خلقه يده وكل مخلوق بالحقيقة مضاف إلى الخالق لكن إضافة التشريف خاصة بمن شاء

الله أن يخصه بها أو كأنه تعالى يقول هو لا يشغل ما هو لك عما هو لي ولأن فيه مجمع العبادات لأن مدارها على الصبر والشكر وهما حاصلان فيه ولما كان ثواب الصيام لا يخصه إلا الله تعالى لم يكلف سبحانه إلى ملائكته بل تولى جزاءه بنفسه المقدسة فقال (وأنا أجرى به) والصيام جنة أي وقاية من المعاصي ومن النار وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصعب أي لا يصيح ولا يخاصم فإن سابه أحد أو قاتله فليقل إلى امرؤ مسلم والذي نفس محمدية مخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك

(وقال في آخره للصائم فرحتان يفرحهما) أي بهما (إذا أفطر فرح) زادتم لم يقطره أي زال جوعه وعطشه حيث أبعجه الفطر وهذا الفرح الطبيعي قال القرطبي وهو السابق للفهم أو من حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته وتخفيف من ربه ومعوذته على مستقبل صومه قال في الفتح ولا مانع من الحمل على ما هو أعم مما ذكره فرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك فمنهم من يكون فرحه مباهاً وهو الطبيعي ومنهم من يكون فرحه مستحباً وهو من يكون سببه شيئاً مذكراً (وإذا التقى ربه) عز وجل (فرح بصومه) أي يجزأته وثوابه أو ببقائه به وعلى الاحتمالين فهو ٢٠٩ مسرور بقبول صومه (عن عبد الله بن مسعود) (رضي الله عنه قال كنا

مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

فقال من استطاع منكم (الباقية)

بالمد على الأفصح لغة الجماع والمراد

به هنا ذلك وقيل مؤن النكاح

والقائل بالأول رده إلى المعنى

الثنائي إذا التقى بغيره من

استطاع منكم الجماع لقدرته

على مؤن النكاح (فليترجج

فانه) أي التزوج (أغص للبصر

وأحصن للفرج ومن لم يستطع)

أي الباقية لجزءه عن المؤن (فعليه

بالصوم) وأما قدره بذلك لأن

من لم يستطع الجماع لعدم ثمونه

لا يحتاج إلى الصوم لدفعها وهذا

فيه كلام للنسائي ذكره النسائي

(فانه لو جاء) أي أن الصوم

للصائم قاطع للشهوة والوجاه

بكسر الواو والمد هورض الخصيتين

وقيل رضى عروقها ومن يفعل

به ذلك تنقطع ثمونه ومقتضاه

أن الصوم قاطع للشهوة والنكاح

لا يشك بأن الصوم يزيد في

تمهيج الحرارة وذلك مما يشير

الشهوة والجواب أن ذلك إنما

يكون في مبدأ الأمر فإذا قسأى عليه واعتاد

بل يمكن قال ابن الرقعة نقلاً عن الأصحاب أنه نوع من الاختصاص (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال) (يعني أن العبادة بالهلال فتارة يكون ثلاثين وتارة تسعة وعشرين وقد لا يرى) (فلا

نصوموا حتى تزوه) أي الهلال وليس المراد رؤيته بجميع الناس بحيث يحتاج كل فرد فرد إلى رؤيته بل الاعتبار رؤيته بعضهم وهو العدد الذي ثبتت به الحقوق وهو عدل لأن الإله لا يكتفي في ثبوت هلال رمضان بعدل واحد منهم عند القاضي وقالت

الزوال أعاد الألف في اليوم الثالث فيجزيه والاحاديث المذكورة ترد على الجميع قوله تعين
تفعل من الحين وهو الزمان أي تراقب الوقت المطالب بقوله مشى إليها جمعوا على أن
اتيان الجمار ماشياً ورا كجاء نزل لكن اختلفوا في الأفضل وقد تقدم الخلاف في ذلك
في رمي جرة العقبة وفي غيرها قال الجمهور والمستحب المشى وذهب البعض إلى استحباب
الركوب يوم النحر والمشى في غيره والذي ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم الركوب لرمي
جرة العقبة يوم النحر والمشى به ذلك مطلقاً (وعن سالم عن ابن عمر أنه كان يرمي الجرة
التي يابسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يتقدم فيسهل فيقوم مستقبلاً القبلة طويلاً
ويدعو ويرفع يديه ثم يرمي الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبلاً القبلة
ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً ثم يرمي الجرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف
عنده ثم ينصرف ويقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل رواه
أحمد والبخاري وعن عاصم بن عدي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص لرعاة
الأبل في البيوت عن منى يرمون يوم النحر ثم يرمون الغداة ومن بعد الغداة ومن ثم
يرمون يوم النحر رواه الجماعة وصححه الترمذي وفي رواية رخص للرعاة أن يرموا يوم
الليلة ويدعوا يوماً رواه أبو داود والنسائي وعن سعد بن مالك قال رجعت في الحجة مع النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وبعضنا يقول رميت بسبع حصيات وبعضنا يقول رميت بست
حصيات ولم يعرب بعضهم على بعض رواه أحمد والنسائي حديث عاصم بن عدي
أخرجه أيضاً مالك والشافعي وابن حبان والحاكم وفي الباب عن ابن عمر وابن عباس
عند الدارقطني بأسناد ضعيف وانظر رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للرعاة
أن يرموا بالليل وأية ساعة شاؤا من النهار وعن ابن عمر عند البزار والحاكم والبيهقي
بأسناد حسن وحديث سعد بن مالك سبأه في سنن النسائي هكذا أخبرني يحيى بن موسى
البلخي حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح قال سجد قال سعد فذكره ورجاله رجال
الصحيح وقد أخرج نحوه النسائي من حديث ابن عباس وأخرج أبو داود عن ابن عباس
أنه سئل عن أمر الجمار فقال ما أدرى رماها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بست

يكون في مبدأ الأمر فإذا قسأى عليه واعتاد

بل يمكن قال ابن الرقعة نقلاً عن الأصحاب أنه نوع من الاختصاص (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال)

(يعني أن العبادة بالهلال فتارة يكون ثلاثين وتارة تسعة وعشرين وقد لا يرى) (فلا

نصوموا حتى تزوه) أي الهلال وليس المراد رؤيته بجميع الناس بحيث يحتاج كل فرد فرد إلى رؤيته بل الاعتبار رؤيته بعضهم وهو العدد الذي ثبتت به الحقوق وهو عدل لأن الإله لا يكتفي في ثبوت هلال رمضان بعدل واحد منهم عند القاضي وقالت

يكون في مبدأ الأمر فإذا قسأى عليه واعتاد

بل يمكن قال ابن الرقعة نقلاً عن الأصحاب أنه نوع من الاختصاص (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال)

(يعني أن العبادة بالهلال فتارة يكون ثلاثين وتارة تسعة وعشرين وقد لا يرى) (فلا

ما تهمهم البعوى ويجب الصوم ما يضاعف: من أخبره فوثق به بالرؤية وان لم يذكره عند القاضي ويكتفى في الشهادة اشهد انى
 رأيت الهلال واستدل لقبول خبر الواحد بحديث ابن عباس عند أصحاب السنن قال جاء عرابي الى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال انى رأيت الهلال فقال انتم تدعون لاله الا الله وان محمد رسل الله قال نعم قال يا بلال اذن في الناس ان يصوموا غدا
 وروى أبو داود وابن حبان عن ابن عمر قال تراهي الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انى رأيت هضام
 وأمر الناس بصيامه وهذا أشهر ٢١٠
 قولى الشافعى عند أصحابه وأصحاب مالك أن قوليه انه لا بد من

عدلين قال في الام لا يجوز على
 هلال رمضان الا شاهدان لكن
 قال الصيرى ان صح اراد النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قبل شهادة
 الاعرابي وحده أو شهادة ابن عمر
 وحده قبل الواحد والا فلا يقبل
 أقل من اثنين وقد صح كل منهما
 وعندى ان مذهب الشافعى
 قبول الواحد وانما رجع الى
 الاثنين بالقياس لما لم يثبت
 عنده في المسألة منه فانه تنك
 بالواحد باثر عن علي ولهذا قال في
 المختصر ولو شهد برؤيته عدل
 واحد رأيت ان أقبله لا لثرفيه
 وقد ذهب الى العمل بشهادة واحد
 أحمد وابن المبارك قال النووي
 وهو الأصح واخذوا ما اشوكاني
 وذهب مالك والليث والاوزاعي
 والثوري الى اعتبار الاثنين
 وقد تمسك بنعيق الصوم
 بالرؤية من ذهب الى الزام أهل
 البلد برؤية بلادهم ومن لم يذهب
 الى ذلك لان قوله حق تروم خطاب
 لافان مخصوصين فلا يلزم غيرهم
 ولكنه مصروف عن ظاهره فلا
 يتوقف الحال على رؤية كل

أو بسبع قوله الجمة الدنيا بضم الال وبكسر هاءى القرية الى جهة مسجد الخيف
 وهى أولى الجرات التى ترى ثاني يوم النحر قوله فيسهل بضم التثنية وسكون المهملة أى
 بقصد السهل من الارض وهو المكان المستوى الذى لا ارتشاع فيه قوله ويرفع يديه فيه
 استحباب رفع اليدين في الدعاء عند الجمة وروى عن مالك انه مكرهه قال ابن المنذر لا أعلم
 أحدا أنكر رفع اليدين في الدعاء عند الجمة الا ما حكى عن مالك قوله ثم يرمى الوسطى
 ثم يأخذ ذات الشمال أى يمشى الى جهة الشمال وفي رواية للجباري ثم يصد ذات
 الشمال مما يلي الوادى قوله ويوم طويلا فيه مشروعية القيام عند الجمرتين وتركه
 عند جمة العقبة ومشروعية الدعاء عندهما قال ابن قدامة لانه لما تضمنه حديث ابن
 عمر هذا مخالفا لما روى عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء قوله ويدعوا يوم ماى
 يجوز لهم ان يرموا اليوم الاول من أيام التشريق ويذهبوا الى ابلهم فيبيتوا عندها
 ويدعوا يوم النحر الا قول ثم يأتوا في اليوم الثالث فيرموا ما فاتهم في اليوم الثاني مع روى اليوم
 الثالث وفيه تفسير ثان وهو انهم يرمون جمة العقبة ويدعون روى ذلك اليوم ويذهبون
 ثم يأتون في اليوم الثاني من التشريق فيرمون ما فاتهم ثم يرمون عن ذلك اليوم كما تقدم
 وكلاهما ما جائز وغارخص لارعاء لان عليهم رعى الابل وحفظها لتشاغل الناس
 بنسكهم عنها ولا يمكنهم الجمع بين رعيها وبين الرى والمبيت فيجوز لهم ترك المبيت للعذر
 والرى على الصفة المذكورة وقد تقدم الخلاف في الحاق بقية المعذرين بهم في أول
 الباب قوله ولم يعب بعضهم على بعض استدلاله من قال انه يجوز الاقتصار على أقل من
 سبع حصيات وقد تقدم ذكر القائلين بذلك في باب رعى جمة العقبة ولكن هذا الحديث
 لا يكون دليلا لا مجرد تركه انكار الصحابة على بعضهم بهضا الا أن يثبت أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم اطلع على شئ من ذلك وقرره

• (باب الخطبة أوسط أيام التشريق) •

(عن سرافيت نهران قالت خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الرؤس فقال أى
 يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم قال أليس أوسط أيام التشريق رواه أبو داود وقال
 وكذلك قال عم أبي حرة الرقاشي انه خطب أوسط أيام التشريق • وعن ابن أبي نعيم عن

واحد فلا يتقيد بالبلد وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب ثمانية ذكرها في الفتح وأرجعها ما ذكره أبيه

الشوكاني في شرح الدرر وهو اراء أهل بلد لزوم سائر البلاد الموافقة للاحاديث المصرحة بالصيام لرؤيته والافطار لرؤيته وهى
 خطاب لجميع الامم فمن رآه منهم في أى مكان كان ذلك رؤيته لجميعهم انتهى قال في المسوى والاقوى عند الشافعى انه يلزم
 حكم البلد القريب دون البعيد وعند الحنفية يلزم مطلقا انتهى وهو الحق (فان غم عليكم) بضم الغين المهمة وتثنية الميم
 أى ان حال بينكم وبين الهلال قيم في صومكم أو فطركم (فأكلوا العدة ثلاثين) أى عدة شعبان ثلاثين يوما وهذا مفسر ومبين

رسن حرم الصوم والحج به ما وبه جزم النووي وقال انه الصواب المعتمد
وان كل ما ورد عنهما من الفضائل والاحكام حاصل سواء كان رمضان ثلاثين أو تسعة وعشرين من سواء صادف الوقوف اليوم
التاسع أو غيره ولا يخفى ان محل ذلك ما اذا لم يحصل تقصير في ابتغاء الهلال وفائدة الحديث رفع ما يقع في القلوب من شك لمن
صام تسعة وعشرين أو وقف في غير يوم عرفة وقال الطيبي ظاهر سياق الحديث في بيان اختصاص الشهرين بزيادة ليست في
سائرهما وليس المراد ان ثواب الطاعة ٣١٢ في سائرهما قد ينقص دونهما وان المراد رفع المخرج عما عسى

أن يقع فيه خطأ في الحكم
لاختصاصهما بالعمدين وجواز
احتمال وقوع الخطأ فيهما ومن
ثم لم يقتصر على قوله رمضان وذو
الحجة بل قال (شهر أعيد) أي هما
شهر أعيد أحدهما (رمضان
و) الآخر (ذو الحجة) واستشكل
ذكر الحجة لانه انما يقع الحج في
العشر الاول منه فلا دخل
لنقصان الشهر وعماه وأجيب
بأنه مؤول بأن الزيادة والنقص
اذا وقع في ذي القعدة يلزم منها
نقص عشر ذي الحجة الاول
أو زيادته فيقنون الثامن أو
العاشر فلا ينقص أجروقه ونهم
عمالا غلط فيه قاله الكرماني
ليكن قال البرماوى وقوف
الثامن غلط لا يعتبر على الأصح
قال في المنهج قد اختلف العلماء
في معنى هذا الحديث فمنهم من
جمله على ظاهره فقال لا يكونان
أبدا الاثلاثين وهذا مردود
ومعاند للموجود المشاهد
وبكنى في رده قوله صلى الله عليه
وآله وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا
لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا

ليكونهم خيارا في الاسلام والامساك لا اعتبار كونهم -م خيارا في الجاهلية معني
ولكان كل فقيه في الدين من الخيار وان لم يكن من الخيار في الجاهلية . فليس أيضا
سبب كونهم -م خيارا في الاسلام بمجرد التقوى والامساك كان لذكركونهم -م خيارا
في الجاهلية معني . ولكان كل متق من الخيار من غير نظر الى كونه من خيار الجاهلية
فلا شك ان هذا الحديث يدل على ان لثمة افة الانساب وكرم التجار مدخلا في كون أهلهما
خيارا وخيار القوم أفاضلهم وان لم يكن لذلك مدخل باعتبار أمر الدين والجزاء
الاخرى فينبغي أن يحمل حديث الباب على الفضل الاخرى وأحاديث الباب تدل
على مشروعية الخطبة في أو سط أيام التشريق وقد تضمن في كتاب العبد بن انهم من
الخطب المستحبة في الحج وبيناه ذلك كم يستحب من الخطب في الحج

• (باب نزول المحصب اذا نذر من -م) •

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم
رقد رقة بالمحصب ثم ركب الى الميت فطاف به رواء البخاري . وعن ابن عمر ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء لم يطعمهم جميع هبة ثم دخل
مكة وكان ابن عمر يفعله رواء أحمد وأبو داود والبخاري عنه . وعن الزهري عن سالم
ان أبا بكر وعمر وابن عمر كانوا ينزلون الابطح قال الزهري وأخبرني عروة عن عائشة انها
لم تكن تفعل ذلك وقالت انما نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان منزلا مع
خروجه رواء مسلم . وعن عائشة قالت نزول الابطح ليس بسنة انما نزل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان أسع لخروجه اذا خرج . وعن ابن عباس قال النصب
يس بشي انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليهم) قوله
بالمحصب بهم ملتين وموحدة على وزن محم وهو اسم المكان متبع بين جبين وهو الى منى
أقرب من مكة . هي بذلك كثرة ما به من الحصان جر السبل ويسمى بالابطح وخيف بنى
كأنه قوله ثم جمع هبة أي اضطلع ونام بسير اقول أسع لخروجه أي أسهل لتوجهه
الى المدينة يستوى البطى والمقندر ويكون مبيتهم وقيامهم في السهر ورحيلهم

العدة فانه لو كان رمضان أبدا لثلاثين لم يحتج الى هذا ومنهم من تأول له معنى الايناء وقال الحسن كان اسحق بن باجهم
راهبه يقول لا ينقصان في الفضيلة ان كان تسعة وعشرين أو ثلاثين انتهى وقيل لا ينقصان معا ان جاء أحدهما تسعة وعشرين
جاء الاخر ثلاثين ولا بد وقيل لا ينقصان في ثواب العمل فيهما وهذا القولان مشهوران وقد ثبتا منقولين في أكثر الروايات
في البخاري قال الترمذي قال أحمد لا ينقصان معا في سنة واحدة وذكر القرطبي فيه خمسة أقوال فذكر نحو ما تقدم وزاد أن
معا لا ينقصان في عام بعينه وهو العام الذي قال فيه صلى الله عليه وآله وسلم تلك المقالة وقيل المعنى لا ينقصان في الاحكام وبه جزم

البيق وقيل الطحاوي وقيل لا يتقصان في نفس الامر لكن ربما حال دون روية الهلال مانع واليه اشار ابن حبان ولا يفتني
بعده قال الطحاوي الاخذ بظاهره او رجحه على نقص احدهما يدفعه العيان لا فاقده وجدناهما يتقصان معاني اعوام وقال ابن
المنير لا يخلو شي من هذه الاقوال عن الاعتراض واقربها ان التقصان الحسي باعتبار العدد يصير بان كلا منهما شهر عظيم
فلا ينبغي وصفهما بالنقصان بخلاف غيرهما من الشهور وحاصله يرجع الى تأييد قول الحق وفي الحديث حجة ان قال ان
الثواب ليس مرتباً على وجود المشقة دائماً بل الله أن يفضل ٢١٣ بالحاق الناقص بالتام في الثواب واستدل

به بعضهم لما لا في استكثانه
لرمضان بنية واحدة لانه جعل
الشهر بجلسته عبادة واحدة
فاكتفى له بالنية وهذا الحديث
يقضي ان التسوية في الثواب
بين الشهر الناقص وبين التام
انما هو بالنظر الى جعل الثواب
معلقاً بالشهر من حيث الجملة
لان حيث تفصيل الايام انتهى
ملخصاً وهذا الحديث موافق
لللفظ الترجمة واطلق على رمضان
انه شهر عظيم لقربه من العبد
اولاً يكون هلال العيد بمأوى
في اليوم الاخير من رمضان قاله
الازم والاول اولى وتطيره قوله
صلى الله عليه وآله وسلم لم المغرب
وتر النهار أخرجه الترمذي من
حديث ابن عمر وصلاة المغرب
لمية جهرية واطلاق كونها وتر
انما لقربه امنه وفيه اشارة الى
ان وقتها يقع اول ما تغرب الشمس
عن ابن عمر رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انه قال انا اى العرب اوفى نفسه
المقدسة (أمة) جماعة (امية)
بلفظ النسبة الى الام اى الباقون

بأجمعهم الى المدينة قوله ليس التصيب بشي أن من المناسك التي يلزم فعلها وقد نقل ابن
المنذر الخلاف في استحباب نزول المحصب مع الاتفاق انه ليس من المناسك وقد روى
أحمد عن عائشة انها قالت والله ما نزلها يعني المحصة الا من أجلى وروى مسلم وأبو داود
 وغيرهما عن أبي رافع قال لم يأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أنزل الا بطح
حين خرج من منى ولكن جئت فضربت فبسته فجاء فنزل انتهى ولا شك ان النزول
مستحب لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفعله وقد فعله الخلفاء بعده كما رواه
مسلم عن ابن عمر وعما يدل على استحباب التصيب ما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود
 والنسائي وابن ماجه من حديث أسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نحن
نازلون بخيف بنى كنانة حيث قامت قريش على الكفر يعني المحصب وذلك ان بنى كنانة
حالقت قريشاً على بنى هاشم أن لا يبايعواهم ولا يبايعوهم قال الزهري
والخيف الوادي وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حين أراد ان ينقر من منى نحن نازلون غد اذ كرموه
وحكى النووي عن القاضي عياض انه مستحب عند جميع العلماء قال في الفتح
والحاصل ان من نفي انه سنة كعائشة وابن عباس أراد انه ليس من المناسك فلا يلزم
بتركه شي ومن أثبته كابن عمر أراد دخوله في عموم التامى بأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم
لا الازام بذلك ويستحب أن يصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض
الليل كما دل عليه حديث أنس وابن عمر

• (باب ما جاء في دخول الكعبة والتبرك بها) •

(عن عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عندي وهو قمر العين
طيب النفس ثم رجع الى وهو حزين فقلت له فقال اني دخلت الكعبة ووددت اني لم أكن
فعلت اني أخاف ان أكون أتعبت أمتي من بعدى وادان خمسة الا الناسى ووجهه
الترمذي • وعن أسامة بن زيد قال دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت
فجلس فحمد الله وأثنى عليه وكبر وهاهنا ثم قام الى ما بين يديه من البيت فوضع صدره عليه
وخده ويديه ثم هال وكبر فودعاً ثم فعل ذلك بالاركان كلها ثم خرج فاقبل على القبلة وهو

٤٠ نيل ع على الحالة التي ولدتنا عليها الامهات قال في الفتح وقيل اراد امة العرب لانها
لا تكتب والكتاب فيهم نادر وانهم ليسوا اهل كتاب وقيل منسوبون الى أم القرى (لا تكتب) يان لكونهم كذالك (ولا
لحسب) بضم السين اى لا نعرف حساب النجوم وتسيرها فلم نكتب في تعريف مواعيت صومنا ولا عبادتنا ما يحتاج فيه الى
معرفة حساب ولا كتابة انما ربطت عبادتنا باعلام واضحة وامور ظاهرة لا تحجى يستوى في معرفتها الحساب وغيرهم قال في
الفتح والمراد بالحساب هنا حساب النجوم ولم يكونوا يعرفون من ذلك الا التبرك بالسير فعلق الحسب في النجوم وغيره بالرؤية

رجح مخرجهم في معاملة حساب التفسير واستمر الحكم ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك بل ظاهر السياق يشفر بنى تعليق الحكم بالحساب أصلا ويوضحه قوله صلى الله عليه وآله وسلم فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين ولم يقل فاسألوا أهل الحساب والحكمة فيه كون العدد عند الانحياز متى في هذه المكثرون فيرفع الخلاف والتزاع عنهم وقد ذهب قوم الى الرجوع الى أهل التفسير في ذلك وهم الروافض ونقل عن بعض الفقهاء ما وافقهم قال الباقى واجماع السلف الصالح حجة عليهم وقال ابن بريدة هو مذهب باطل وقد نمت الشريعة عن ٢١٤ الخوض في علم النجوم لانها احد من تخمين ليس فيها قطع ولا ظن

غالب مع أنه لو ارتبط الامر بها لضاف اذ لا يعرفها الا القليل انتهى ثم غم صلى الله عليه وآله وسلم هذا المعنى بإشارته بيده من غير لفظ إشارة يفهمها لآخرس والأهمى (الشهر هكذا وهكذا) وفيه مستندان رأى الحكم بالاشارة قال الراوى (بمعنى مرة تسعة وعشرين مرة وثلاثة) قال في الفتح هكذا ذكره آدم شيخ البخارى مختصرا ورواه غندر عن شعبة تاما أخرجه مسلم عن ابن المنى وغيره عنه بلفظ الشهر هكذا وهكذا وعقد الإبهام في الثالثة والثمير هكذا وهكذا وهكذا بمعنى تمام ثلاثين أشار أولا بأصابع يديه العشر جميعا مرتين وقبض الإبهام في المرة الثالثة وهذا هو المعبر عنه بقوله تسع وعشرون وأشار بهما مرة أخرى ثلاث مرات وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون قال ابن بطال في الحديث رفع لمراعاة النجوم بقوانين التعديل وانما المعول على رؤية الالهة وقد نبهنا عن التكلف ولا شك ان في مراعاة

على الباب فقال هذه القبلة هذه القبلة مرتين أو ثلاثا رواه أحمد والنسائي وعنه عبد الرحمن بن صفوان قال لما فتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة انطلقت فوافقته قد خرج من الكعبة وأصحابه قد استلوا البيت من الباب الى الحطيم وقد وضعوا خدودهم على البيت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسطهم رواه أحمد وأبو داود وعنه اسمعيل بن أبي خالد قال قلت لعبد الله بن أبي أوفى أدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت في عمرته قال لا متفق عليه حديث عائشة أخرجه أيضا وصححه ابن خزيمة والحاكم وحديث أسامة رجاله رجال الصحيح وأصله في صحيح مسلم بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في البيت ولكنه كبر في نواحيه وحديث عبد الرحمن بن صفوان في أسناده يزيد بن أبي زياد ولا يحتج بحديثه وقد ذكرنا له ارقطى ان يزيد بن أبي زيادة فرديه عن مجاهدوا كنه ذكر الذهب انه صدوق من ذوى الحفظ وذكر في الخلاصة انه كان من الأئمة الكبار وقد قدم الكلام فيه في غير موضع قوله ووددت اني لم أكن فعلت فيه دليل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الكعبة في غير عام الفتح لان عائشة لم تكن معه فيها انما كانت معه في غيره وقد جزم جمع من أهل العلم انه لم يدخل الا في عام الفتح وهذا الحديث يرد عليهم وقد تقرر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل البيت في عمرته كما في حديث ابن أبي أوفى المذكور في الباب فتعين ان يكون دخوله في حجة وبذلك جزم البيهقي وقد أجاب البعض عن هذا الحديث بأنه يحتمل ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه من غزوة الفتح وهو بعيد جدا وفيه أيضا دليل على ان دخول الكعبة ليس من مناسك الحج وهو مذهب الجمهور وروى القرطبي عن بعض العلماء ان دخولها من المناسك وقد ذهب جماعة من أهل العلم الى ان دخولها مستحب ويدل على ذلك ما أخرجه ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس من دخل البيت دخل في الجنة وخرج مغفورا له وفي أسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ومحل استصحابه ما لم يؤدأ حد ابد دخوله ويدل على الاستصحاب أيضا حديث أسامة وعبد الرحمن بن صفوان المذكور ان في الباب قوله وخذه ويديه في استصحاب وضع الخد والصدر على البيت وهو ما بين الركن والباب ورواه المتكتم كما روى الطبراني عن مجاهد عن ابن عباس انه قال المتكتم ما بين الركن والباب وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان من

ما غرض حتى لا يدري الا بالظنون غاية لتكاف انتهى وقد ذكرت في كتابي الروضة الندية في شرح الدرر البهية طريق نقلا عن صاحب سبل السلام شارح كتاب بلوغ المرام من أدلة الاحكام مانعه التوقيت في الايام والشهور والسنوات بالحساب المنازل القمرية بدعة باتفاق الامة فلا يمكن عالم من علماء الدنيا أن يدعي ان ذلك كان في عصره صلى الله عليه وآله وسلم أو عصر خلفائه الراشدين وانما هو بدعة لعلماء ظهرت في عصر المأمون حين اخرج كتب الفلاسفة وعربهم ومنها النجوم والمنطق فانه علم اولئك الذين قال الله تعالى فيهم فلما جاءتهم رسلنا بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم غافلون المقرين

على حساب المنازل القمرية أنهم مبتدعون وكل بدعة ضلالة ولا قد عظمت هذه البدعة في الحرمين الشريفين فأنهم في حكمة
المكرمة لا يعتمدون الا على ذلك وانهم فيه انواع مؤلفات مثل الربيع الحبيب ونحوه يدرسونه ويقرؤنه ويعقدونه وهو من
العلم الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم لا يتفق وجهه لا يضر وهو من علم أهل الكتاب فان أعيادهم ونحوها
تدور على حساب سير الشمس ولعله دخل على المسلمين من علم اليونان وأهل الكتاب ومات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد
ان أنزل الله تعالى عليه اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ٢١٥ ورضيت لكم الاسلام ديناً وكان أهل

بنته وأصحابه على ذلك لا يعرفون
منازل الزيادة والنقصان ولا
ما جاء به المتأخرون هو الميزان
ولا شيأ من هذه الامور التي صار
ذلك التكليف الموقت عليهم يدور
اتمى وحديث الباب أخرجه
مسلم في الصوم وكذا أبو داود
والنسائي (عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) أنه قال
لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم
يوم أو يومين (أي بنية الرضائية
احتياطاً وليكرهه التقدم
معان أحد ما خواف من ان يزداد
في رمضان ما ليس منه كأنه
عن صيام يوم العيد لذلك حذروا
مما وقع فيه أهل الكتاب
في صيامهم فزادوا فيه بأرائهم
وأهوائهم وأخرج الطبراني
عن عائشة ان ناساً كانوا يتقدمون

الشهر فبصوموا قبل النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فأنزل
الله تعالى يا أيها الذين آمنوا
لا تقدموا بين يدي الله ورسوله
ولهذا نهى عن صوم يوم الشك
والمعنى الثاني الفصل بين صيام

القرض والنفل فان جنس الفعل بينهما مشبوع ولذا حرم صيام يوم العيد ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
توصل صلاة فريضة صلاة حتى يفصل بينهما بسلام أو كلام مخصوصاً سنة الفجر وفي المسند أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله
وهذا فيه نظر لانه يجوز ان له عادة كما سيأتي والمعنى الثالث أنه لا تقوى على الصيام رمضان فان مواصلة الصيام تضعف عن
صيام القرض فاذا حصل الفطر قبل يوم أو يومين كان أقرب على التقوى على صيام رمضان وفيه نظر لان مقتضى الحديث
أنه لو تقدمه بصيام ثلاثة أيام فصاعداً جاز وسنذكر ما فيه قريباً المعنى الرابع أن الحكم عاقل بالرواية فمن تقدمه يوم أو يومين

طريق أبي الزبير عن ابن عباس مرفوعاً روى عنه عبد الرزاق بإسناد يصح عنه موقوفاً وصح
بذلك لان الناس يلتزمونه قوله ثم فعل ذلك بالاركان كما فيه دليل على مشروعية وضع
الصدر والخد على جميع الاركان مع التميل والتكبير والدعاء قوله من الباب الى الحطيم
هذا انفسه بالمكان الذي استلموه من البيت والحطيم هو ما بين الركن والباب كما ذكره
محب الدين الطبري وغيره وقال مالك في المدونة الحطيم ما بين الباب الى المقام وقال ابن
حبيب هو ما بين الحجر الاسود الى الباب الى المقام وقيل هو الشاذرون وقيل هو الحجر
الاسود كما يشعر به سياق هذا الحديث وسمى حطيم لان الناس كانوا يحطمون هناك
بالايمان ويستجاب فيه الدعاء المظلوم على العالم وقيل من حلف هناك كاذباً الايمان
له العقوبة وفي كتب الحنفية ان الحطيم هو الموضع الذي فيه الميزاب قوله وسطهم قال
الجوهرى تقول جاست وسط القوم بالتسكين لانه طرف وجلست وسط الدار بالفتح
لانه اسم خال وكل وسط يصلح فيه بين فهو وسط بالاسكان وان لم يصلح بين فهو وسط بالفتح
قال الازهرى كل ما بين بعضه من بعض كوسط الصف والقلادة والسجدة وحلقة الناس
فهو بالاسكان وما كان منضمماً لا يـ بين بعضه من بعض كالساحة والدار والارحبة فهو
وسط بالفتح قال وقد أجازوا في المفتوح الاسكان ولم يجيزوا في الساكن الفتح قوله
أدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت في عمرته بمحزة الاستقهام قال الثوري قال
العلماء سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الاصنام والمور ولم يكن المشركون
يتركونه ليغيرها فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصور ثم دخلها يعني كما ثبت في حديث
ابن عباس عند البخاري وغيره ويحتمل ان يكون دخوله البيت لم يقع في الشرط فلما أراد
دخوله لمعه كما منه ومن الأقامة بمكة فوق ثلاث

• (باب ما جاء في ما زعم) •

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ما زعم من ما شرب له رواءاً أحمد
وابن ماجه وعن عائشة انها كانت تحمل من ما زعم من مخبز ابن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كان يحمله رواء الترمذي وقال حديث حسن غريب • وعن ابن عباس
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء الى السقاية فاستقى فقال العباس يا فضل
أذهب الى أمك فأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم بشراب من عندها فقال اسقى

فقد حاول الطعن في ذلك الحكم وهذا هو المعتمد (الأن يكون وجعل كان يصوم صومه) المعتاد من ورد كان اعتاد صوم الدهر أو صوم يوم ونظر يوم أو يوم معين كالثنين فصادفه أو ثلثين فصادفه (فليس من ذلك اليوم) فانه ما ذون له فيه ويجب عليه النذر وما بعده فهو مستثنى من الأدلة القطعية ولا يطل القطعي بالظن ومنه يوم الحديث الجواز إذا كان المتقدم بأكثر من يومين وقبل بمنع المنع لما قبل ذلك وبه قطع كثير من الشافعية وأجابوا عن الحديث بأن المراد منه المتقدم بالصوم بحيث وجب المنع وإنما اقتصر على يوم أو يومين لأنه الغالب ٣١٦ فمن يقصد ذلك وقالوا أمد المنع من أول السادس عشر من

شعبان الحديث أبي هريرة إذا اتصف شعبان فلا تصوموا رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وظاهره أنه يحرم الصوم إذا اتصف وان وصله بما قبله وليس مراداً حفظ الأصل مطلوب الصوم وقد قال النووي في المجموع إذا اتصف شعبان حرم الصوم بلا سبب إن لم يصله بما قبله على الصحيح وقال جمهور العلماء يجوز الصوم تطوعاً بعد النصف من شعبان وضعف الحديث الوارد فيه وقال أحمد وابن معين أنه منكر وقد استدلل البيهقي بحديث الباب على ضعفه فقال الرخصة في ذلك بما هو أصح من حديث العلماء وكذا منع قبله الطحاوي واستظهر بحديث أنس من فروع أفضل الصيام بعد رمضان شعبان لا يمكن إسناده ضعيفاً واستظهر أيضاً بحديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل هل صمت من شهر شعبان شيئاً قال لا قال فإذا أفطرت من رمضان فمهم يومين

فقال يا رسول الله انهم يحرمون أيديهم فيه قال اسقي فشرب ثم أتى زمزم وهم يستقون ويعملون فيها قال اعملوا فانهم لكم على عمل صالح ثم قال لولا أن تغلبوا لنزلت حتى أضع الحبل بعنق علي عاتقه وأشار إلى عاتقه رواه البخاري وعنه ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن آية ما يمتنوا بين المنافقين لا يتصلعون من ما زمزم رواه ابن ماجه وعنه ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما زمزم لما شرب له إن شربته تستشفي به شفاؤه الله وإن شرب به يشبهك أشبهك الله به وإن شربته لقطع ظمئك قطعته الله وهي هزيمة جبريل وسقياءه ميل رواه الدارقطني حديث جابر أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة والبيهقي والدارقطني والحاكم وصححه المنذري والدمياطي وحسنه الحافظون في إسناده عبد الله بن المؤمل وقد تفرد به كما قال البيهقي وهو ضعيف وأعله ابن القطان به وقد رواه البيهقي من طريق أخرى عن جابر وفيه أسود بن سعيد وهو ضعيف جداً وإن كان مسلم قد أخرجه فاعلم أن أخرجه في المتابعات قال الحافظ وأيضاً فكان أخذ عنه قبل أن يعمر ويقتله حديثه وكذلك أمر أحمد بن حنبل إياه بالأخذ عنه كان قبل عمه وإسماعيل صاريان فيمتلئ وقال يحيى بن معين لو كان لي فرس ورجل لغزوت سويدا من شدة ما كان يذكر له عنه من المناكير وأخرجه الطبراني من طريق ثالثة وحديث عائشة أخرجه البيهقي والحاكم وصححه وحديث ابن عباس الأول أخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم من طريق ابن أبي مليكة قال جابر جل إلى ابن عباس فقال من ابن جئت قال شربت من ما زمزم قال ابن عباس شربت منها كما ينبغي قال وكيف ذلك يا ابن عباس قال إذا شربت منها فاستقبل القبلة واذكرا اسم الله وتنفس ثلاثاً وتضلع منها فإذا فرغت فاحمد الله فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال آية يمتنوا بين المنافقين أنهم لا يتصلعون من زمزم وحديثه الثاني أخرجه أيضاً الحاكم وزاد الدارقطني على ما ذكره المصنف وإن شربته مسمتة هذا أعاذك الله قال فكان ابن عباس إذا شرب ما زمزم قال اللهم اني أسألك علماً نافعا ورزقا واسعا وشفاعا من كل داء وهذا الحديث هو من طريق محمد بن سعيد الجارودي عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال في التلخيص والجارودي صدوق إلا أن روايته شاذة فقد رواه حفاظ أصحاب ابن عيينة كالحميدي وابن أبي عمير وغيرهما عن ابن عيينة عن ابن أبي

ثم جمع بين الحديثين بأن حديث العلامة محمول على من يضعفه الصوم وحديث أبي هريرة مخصوص بمن يجتاز برزخه لرمضان وهو جمع حسن قال في الفتح وفي الحديث رتقي من يرى تقدم الصوم على الرؤية كالأفضة ويرد على من قال يجوز الصوم النقل المطلق وأبعد من قال المراد بالنسي المتقدم فبسة رمضان واستدل بلفظ التقدم لأن التقدم بالنسي على النسي انما ينفذ إذا كان من جنسه فعلى هذا يجوز الصيام بنية النقل المطلق لكن السياق يأبى هذا التأويل ويدفعه وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصوم وكذا أبو داود والترمذي والشافعي وابن ماجه (عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه

قال كان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله (وسلم) في أول ما افتقرض الصيام (إذا كان الرجل صائما فحضر الإفطار فقام قبل أن يفطر ليا كل ليلته ولا يومه - حتى يسي) وفي رواية زهير عند التسائي كان إذا نام قبل أن يمشي لم يحمل له أن يا كل شيئا ولا يشرب ليلته ويومه - حتى تغرب الشمس ولا يمشي الشيخ من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي بصير كان المسلمون إذا أفطروا بياكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا فإذا ناموا لم يفعلوا شيئا من ذلك إلى مثلها فاتفقت الروايات على أن المنع من ذلك كان مقيدا بالنوم وهذا هو المشهور في حديث غيره وقيد المنع من ذلك ٢١٧ في حديث ابن عباس بصلاة العشاء

أخرجه أبو داود بلفظ كان
الناس على عهد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إذا أصلا
العقة حرم عليهم الطعام والشراب
والنساء وصاموا إلى القابلة
ونحوه في حديث أبي هريرة
وهذا الخص من حديث البراء
ويحتمل أن يكون ذكر صلاة
العشاء ~~أكون~~ ما بعد هذا
منظمة النوم غالباً والتقييد في
الحقيقة إنما هو بالنوم كما في سائر
الأحاديث وقدين السدي أن
هذا الحديث كان على وفق
ما كتب على أهل الكتاب كما
أخرجه ابن جرير ولفظه كتب
على النصارى الصيام وأهل الكتاب
عليهم السلام أن لا يأكلوا ولا يشربوا
ولا ينكحوا بعد النوم وكتب
على المسلمين أن لا يفعلوا ذلك حتى
أقبل رجل من الأنصار فذكر
القصة ويؤيده حديث عمرو
عند مسلم مرفوعاً فصل ما بين
صيامنا وصيام أهل الكتاب
أكاة السحور (وان قيس بن
صرمه) بكسر الصاد
(الانصاري) قال في الإصابة

ينجح عن مجاهد من قول ابن عباس ومما يقوى الرفق ما أخرجه الديلمي في المجالسة
قال كاعند ابن عيينة فجاء رجل فقال يا أبا محمد الحديث الذي حدثتني به عن ما زعم من صحيح
قال نعم قال فاني شربته الآن لحدثني مائة حديث قال اجلس فحدثني مائة حديث وفي
الباب من أبي ذر مرفوعاً عنه - سدي داود الطيالسي في مسنده قال زعم من مبارك أنهم
طعام طعم وشفاة مقوم وهو بهذا اللفظ في صحيح مسلم وعن جابر غير حديث الباب عند
مسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشرب منه قوله ما زعم من لما شرب له فيه دليل
على أن ما زعم من ينفع الشارب لا يضر شربه لاجله سواء كان من أمور الدنيا والآخرة
لأن ما في قوله لما شرب له من صريح العموم قوله كان يحمله فيه دليل على أنه لا بأس
بحمل ما زعم من إلى المواطن الخارجة عن مكة قوله لولا أن تغلبوا وذلك بأن يظن الناس
أن النزع سنة فينزع كل رجل لنفسه فيغلب أهل السقاية عليها وفي هذا الحديث
استصحاب الشرب من ما زعم وما قبل من أن الشرب جبلي فلا يدل على الاستصحاب إذا
تأمنى في الجبلي مدفوع بأن القصد إلى ذلك المحل والأمر بالنزع وإعطاء أسامة الفضيلة
ليشربها من غير أن يستدعي الماء كما في صحيح مسلم عميل على أن الشرب للفضيلة
للا حاجة قوله لا يتضامون أي لا يروون من ما زعم قال في القاموس وتضام امتسلاً
شبعاً أو رباحاً حتى بلغ الماء أضلاعه انتهى قوله هزيمة بالزاي أي حفرة جبريل لأنه ضربها
برجله فنبع الماء قال في القاموس هزيمة غمره يده فصارت فيه حفرة ثم قال
والهزائم البئار الكبيرة الغزر الماء قوله وسقيا اسم عمل أي أظهره الله ليس في به اسم عمل
في أول الأمر

• (باب طواف الوداع) •

(عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه
واله وسلم لا يتفرد أحد حتى يكون آخر عهد بالبيت رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه
• وفي رواية أمر الناس أن يكون آخر عهد بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض
متفق عليه • وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص للحائض أن تصدق
قبل أن تطوف بالبيت إذا كانت قد طافت في الأفاضة رواه أحمد • وعن عائشة قالت

ووقع عند أبي داود من هذا الوجه صرمه بن قيس وفي رواية التسائي أبو قيس بن عمرو فان حمل هذا الاختلاف على تعدد أسماء
من وقع له ذلك والاف يمكن الجمع بر جميع الروايات إلى واحد ونحوه في الفتح وزاد الوواب صرمه بن أبي انس (كان صائما
فلما حضر الإفطار أتته امرأته) لم تسم (فقال لها أعتدك طعام قالت لا ولكن انطلق فاطلب لك) وظاهره أنه لم يجئ معه بشئ
لكن في مرسل السدي أنه أتته امرأته فقالت استبدلي به طعنا واجعليه مضياً فان القراح جوف وفي مرسل ابن أبي ليلى
فقال لا هلا طعموني فقالت حتى أجعل لك شيئا مضياً (وكان يومه يعمل) أي في أرضه كما صرح به أبو داود في روايته (فغلبته

[illegible]

حاضرت صفية بنت يحيى بعدما أفاضت قالت فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أباستنهاي قلت يا رسول الله انما أقدم أفاضت وطافت بالبيت ثم حاضرت بعد الأفاضة قال فلتنفر اذن متفق عليه قوله لا يتقرأ أحد الخ فيه دليل على وجوب طواف الوداع قال النووي وهو قول أكثر العلماء ويلزم به تركه دم وقال مالك وداود وابن المنذر هو سنة لا شيء في تركه قال الحافظ والذي رأيته لابن المنذر في الاوسط انه واجب للأمر به الا انه لا يجب بتركه شيء انتهى وقد اجتمع في طواف الوداع أمره صلى الله عليه وآله وسلم به ونهيه عن تركه وقوله الذي هو بيان للمجمل الواجب ولا شك ان ذلك يقصد الوجوب قوله أمر الناس بالبناء على ما لم يسم فاعله وكذا قوله خفف قوله اذا كانت قد طافت طواف الأفاضة قال ابن المنذر قال عامة الفقهاء بالامصار ليس على الحائض التي أفاضت طواف وداع وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت انهم أمروها بالمقام اذا كانت حائضا لطواف الوداع فكأنهم أوجبوه عليها كما يجب عليها طواف الأفاضة اذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها قال وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك وبقي ع- رنخالفناه لثبوت حديث عائشة وروى ابن أبي شيبة من طريق القاسم بن محمد كان الصحابة يقولون اذا أفاضت قبل ان تحيض فقد فرغت الامر وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي عن عمر انه قال ليكن آخر عهدا بالبيت وفي رواية كذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستدل الطحاوي بحديث عائشة على نسخ حديث عمر في حق الحائض وكذلك استدل على نسخه حديث أم سلمة عن أبي داود والطحاوي انها قالت حاضت بعدما طفت بالبيت فامرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان انفر وحاضرت صفية فقالت انها عائشة حبستنا فامرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تنفروا ورواه سعيد بن منصور وفي كتاب المناكح والامتنع مسنده والطحاوي وأصله في البخاري وهو يثبت ذلك ما أخرجه النسائي والترمذي صحيحه الحاكم عن ابن ع- ر قال من حج فليكن آخر عهدا بالبيت الا الحائض رخص من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله فلتنفر اذن أي فلا تجلس علينا حينئذ ثم أقدم أفاضت فلا مانع من التوجه والذي يجب عليها قد فعلته وفي رواية للبخاري لابن عباس انفري وفي رواية له اخرى وفي رواية فلتنفر ومعانيها متقاربة والمراد بها

فيس ثبانا كان حالها بطريق المتهوم نزل بعد ذلك قوله تعالى كلوا واشربوا واصلوا بالخطوة تسهيل الرجل
الامر عليهم صريحا والمراد نزول الآية بتمامها قال في الفتح وهذا هو المعتمد به جزم السهيلي وقال ان الآية تزات في الامرين
مع تقدم ما يتعلق بعمر رضى الله عنه لفضله انتهى وهذا الحديث أخرجه أبو داود في الصوم والترمذي في التفسير (عن عدى
ابن حاتم) الصابي (رضي الله عنه قال لما زات حتى يتبذلكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود) ثم قدمت واسلت وتعلت
انتم انتم ولا جده من طريق مجاهد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة والصيام وقال صلى كذا وصم كذا فاذا غابت

الشمس فكل حتى يتبين لك الخليط الأبيض من الخليط للأسود (حدث) بفتح الميم (الى عقل) بكسر العين جبل (أسود والى عقل أبيض فجعلت ما تحت وسادتي فجعلت انظر) اليهما (في الليل فلا يستبين لي) أي فلا يراه ربي وفي رواية مجاهدة فلا استبين الأبيض من الأسود (فقدوت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انما ذلك) أي قوله تعالى المذكور (سواد الليل ويبيض النهار) ويستفاد منه كما قال عباس وجوب التوقف على اللفاظ المشتركة وطلب بيان المراد منها وانما الاتحمل على اظهر وجوهها واكثر ٣١٩ استعملاتها الا عند عدم البيان وقال

ابن بريزة في شرح الاحكام وليس هذا من باب تأخير الجملات لان العناية بما هو أول وأعلى ما سبق الى افهامهم يقتضي اللسان فعلى هذا فهو من باب تأخير ما له ظاهر اريد به خلاف ظاهره واستدل بالآية والحديث على ان غاية الاكل والشرب طلوع القمر فلو طلع القمر وهو يا كل أو يشرب فتزعتم صومه وفيه اختلاف بين العلماء ولو امكن لكل ظنان ان الفجر لم يطلع لم يفسد صومه عند الجمهور لان الآية دلت على الاباحة الى أن يحصل التبيين وروى عبد الرزاق باسناد صحيح عن ابن عباس قال أحل الله لك الاكل والشرب ما شككت قال ابن المنذر والى هذا القول صار اكثر العلماء وقال مالك يقتضي وفي التفسير قلت يا رسول الله ما الخليط الأبيض من الخليط الأسود هما الخليطان قال انك لعريض القفا ان أبصرت الخليطين ثم قال لا بل هما سواد الليل ويبيض النهار وزاد أبو عبيد ان وسادك اذا العريض وكذا الاجد عن هشيم ولا معيل عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم قال ففحصك وقال ان وسادك اذا العريض وهذه الزيادة عند البخاري في تفسير سورة البقرة وعند مسلم ان وسادك لطويل عريض قال الخطابي في المعاني فيه قولان أحدهما يريدان قومك لكثير وكفى بالوسادة عن النوم لان النائم يتوسد أو اراد ان لك اطويل اذا كنت لا تمسك عن الاكل حتى يتبين لك اعمال والقول الآخر انه كفى بالومادة عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على الوسادة اذا قام والعرب تقول فلان عريض القفا اذا كانت فيه غيرة وغفلة وتلدوي في هذا الحديث من طريق آخر انك لعريض القفا ويجزم

الرحيل من صفى الى جهة المدينة واستدل بقوله أحابستنا على ان أمير الحاج يلزمه ان يؤخر الرحيل لاجل من تفيض عن لم تطفد للافاضة وتغيب باحتمال ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم أراد بتأخير الرحيل اكرام صفية كما احتبس بالناس على عقد عائشة وأما ما أخرجه البزار من حديث جابر والثقة في فوائده من حديث أبي هريرة مرفوعا أميران وليد اباميرين من تبع جنازة فليس له ان ينصرف حتى تدفن أو يأذن أهوا والمرأة تنج أو تغمر مع قوم فتبعض قبل طواف الركن فليس لهم ان ينصرفوا حتى تظهر أو تأذن لهم ففي اسناد كل واحد منها ضعف شديد الضعف كما قال الحفاظ

(باب ما يؤول اذا قدم من حج أو غيره)

(عن ابن عمار ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قل من غزوا ووج أو عمرة بكبر على كل شرف من الارض ثلاث كبريات ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آيرون تاقبون عابدون ساجدون ربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده متفق عليه) قوله شرف هو المكان العالي كما في القاموس وغيره وفي رواية لمسلم كان اذا أوفى على ثنية أو فند فذكر قوله آيرون أي راجعون وهو وما بعده اخبار لم يمتد ما قد رأى نحن آيرون الخ قوله صدق الله وعده أي في اظهار الدين ركون العاقبة للمتقين وغير ذلك مما وعد به سبحانه ان الله لا يخلف الميعاد قوله وهزم الاحزاب وحده أي من غير قتال من الاذميين والمراد بالاحزاب الذين اجتمعوا يوم الخندق وتحزبوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم فأرسل الله عليهم ريحا وجنودا وهذا هو المشهور ان المراد بالاحزاب احزاب يوم الخندق قال القاضي عياض ويحتمل ان المراد احزاب الكفرة في جميع الايام والمواطن والحديث فيه استحباب التكبير والتليل والدعاء المذكور عند كل شرف من الارض يهملوا الرجوع الى وطنه من حج أو عمرة أو غزوا

(باب القوات والاحصار)

(عن عكرمة عن الطاج بن عمرو وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من كسر أو عرج فقد حل وعليه حجة أخرى قال فذكر ذلك لابن عباس وابي هريرة فقالا

وكذا الاجد عن هشيم ولا معيل عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم قال ففحصك وقال ان وسادك اذا العريض وهذه الزيادة عند البخاري في تفسير سورة البقرة وعند مسلم ان وسادك لطويل عريض قال الخطابي في المعاني فيه قولان أحدهما يريدان قومك لكثير وكفى بالوسادة عن النوم لان النائم يتوسد أو اراد ان لك اطويل اذا كنت لا تمسك عن الاكل حتى يتبين لك اعمال والقول الآخر انه كفى بالومادة عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على الوسادة اذا قام والعرب تقول فلان عريض القفا اذا كانت فيه غيرة وغفلة وتلدوي في هذا الحديث من طريق آخر انك لعريض القفا ويجزم

الزختمى بالثاني فقال انما عرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاعدي لانه غفل عن البيان وتعرض القفا عما يستدل به
وعلى قلة القطنة وانشد في ذلك شعرا وقد انكر ذلك غير واحد منهم القرطبي فقال حله بعض الناس على الذم له على ذلك القوم
كانهم فهموا انه نسب الى الجهل والجهل عدم الفقه وعنده اذ كان بقوله انك تعرض القفا وليس الامر على ما قالوه لان من حمل
اللفظ على حقيقته اللسانية التي هي الاصل اذ لم يتبين له دليل الجوز لم يستحق ذما ولا ينسب الى جهل وانما عني والله اعلم ان
وسادله ان كان يغطي الخيطين اللذين ٣٢٠ اراد الله فهو اذا عرض واسع ولهذا قال في اثر ذلك انما هو سواد

الليل ويبيض النهار فكانه قال
فكيف يدخلان تحت وسادتك
وقوله انك تعرض القفا أي ان
الوساد الذي يغطي الليل والنهار
لا يرقده عليه الا قفا عرض
فانما نسبة قال في الفتح وترجم عليه
ابن حبان ذكر البيان بان العرب
تفاوت لغاتهم وأشار بذلك الى
ان عددا لم يكن يعرف في لغته
ان مواد الليل ويبيض النهار
يعبر عنهم بالخطيط الاسود والخطيط
الابيض وساق هذا الحديث انتهى
أقول المعنى الذي ذكره القرطبي
فيه من التكلف واباد النجعة
ما لا يخفى على من له لب صحيح وقلب
سليم ولا سرج في كون هذه المقالة
قد صدرت على سبيل الذم أو
الإشارة الى قلة القطنة كما في قوله
صلى الله عليه وآله وسلم لا يذري
العصاة انك امرؤ فيك جاهلية
ولهذا قال ابن المديني في الحاشية
في حديث عدى جواز التوبخ
بالكلام النادر الذي يسير فيصير
مثلا بشرط صحة القصد ووجود
الشرط عند امن الغلو في ذلك
فانه من له قدم الامن عصمه الله

صدق رواه الخمسة وفي رواية لابي داود وابن ماجه من عرج أو كسر أو مرض فذكر
معناه وفي رواية ذكرها أحمد في رواية المروزي من حبس بكسر أو مرض وعن ابن
همرانه كان يقول اليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان حبس أحدكم
عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم يحل من كل شيء حتى يخرج عامًا قابلاً يهدي أو
يصوم ان لم يجد هديارواه البخاري والنسائي وعن عمر بن الخطاب انه امر أبا أيوب
صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهب ابن الاسود حين فاتهم ما الحج فأتيا يوم
النحر ان يحل بعمره ثم يرجع احلا لا ثم يحج عامًا قابلاً ويهدى فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام في
الحج وسبعة اذا رجع الى أهله وعن سليمان بن يسار ان ابن حنبل الخزومي صرع ببعض
طريق مكة وهو محرم بالحج فسأل على الماء الذي كان عليه فوجد عبد الله بن عمرو وعبد الله
ابن الزبير وروان بن الحكم فذكر لهم الذي عرض له وكاهم أمره أن يتداوى بما لا بد
منه ويقتدي فاذا صح اعتمر فحل من احرامه ثم عليه أن يحج قابلاً ويهدى وعن ابن
عمر انه قال من حبس دون البيت عرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وهذه الثلاثة
لمالك في الموطأ وعن ابن عباس قال لا حصر الا حصر العدو رواه الشافعي في مسنده
حديث الطحاج بن عمرو وسكت عنه أبو داود والترمذي وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا ابن
خزيمة والحاكم والبيهقي وأثر عمر بن الخطاب أخرجه أيضا البيهقي وأخرج عن عمر انه
أمر من فاته الحج أن يهل بعمره وعليه الحج من قابل وأخرج أيضا عن زيد بن ثابت مثله
وأخرج نحوه عن عمر بن عمرو بن طريق أخرى والآخر الذي رواه سليمان بن يسار واما مالك عن
يحيى بن سعيد عنه وإسكن سليمان بن يسار لم يدرك القصة وأثر ابن عمر رواه مالك في
الموطأ من طريق ابن شهاب عن سالم عنه وأثر ابن عباس صحيح الحافظ اسناده قوله من
كسر بضم الكاف وكسر الهمزة قوله أو عرج بفتح الميم والراء أي أصابه شيء في رجله
وليس بخاتمة فاذا كان خلقه قبل عرج بكسر الراء قوله فقد حل تمسك بظاهر هذا أبو
نور داود فقال انه يحل في مكانه بنفس الكسر والعرج وأجمع بقية العلماء على انه يحل
من كسر أو عرج ولكن اختلفوا فيما به يحل وعلام يحل هذا الحديث فقال أصحاب
الشافعي انه يحل على ما اذا شرط التحلل به فاذا وجد الشرط صار حلالا ولا يلزم الدم وقال

تعالى والله اعلم وحديث الباب أخرجه المؤلف أيضا في التفسير ومسلم في الصوم وكذا أبو داود والترمذي
وقال حسن صحيح (عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال تسهرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قام الى الصلاة فقبل له)
القائل انس قال قلت لزيد (كم كان بين الاذان والاسحور قال) زيد هو (قد رخصت في آية) أي قد رخصت في الفسخ أي
متوسطة لا طويلة ولا قصيرة ولا مربعة ولا بيضاوية قال المهلب فيه تقدير الاوقات باعمال البدن وكانت العرب تقدر الاوقات
بالاعمال كقولهم قدر حلب شاة وقدر فخر جزر ورفع زيد بن ثابت عن ذلك الى التقدير بالقراءة لشارفة الى ان ذلك الوقت كان
وقت العبادة بالتمسك ولو كانوا يديرون بغير العمل لقال مثلا درجة أو ثلث خمس ساعة وقال ابن أبي جرة فيه اسادة الى أن

أوقاتهم كانت مستغرقة بالعبادة وفيه دلائل على تأخير السجود إلى قرب طلوع الفجر الصادق لكونه أبلغ في المصداق قال ابن أبي بكرة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينظر ما هو الأرفق بأمنه فيه فلهذا لم يتسمر لا تبعوه فشق على بعضهم ولو تسهر في جوف الليل لشق أيضا على بعضهم عن يغلب عليه النوم فقد يفتى إلى ترك الصبح أو يحتاج إلى الجهادة بالسهر قال وفيه أيضا تقوية على الصيام لعموم الاحتياج إلى الطعام ولو ترك لشق على بعضهم ولا سيما من كان صغرا أو يافتقد يغشى عليه فيفتى إلى الإفطار في رمضان قال وفي الحديث تأييس الفاضل أصحابه ٣٢١ بالمواكلة وجواز المشي بالليل للعاجلة لأن

زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه الاجتماع على السجود وفيه حسن الادب في العبارة لقوله تسهرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل نحن ورسول الله لما يشعر لفظ المعية بالتبعية وقال القرطبي فيه دلالة على أن الفراغ من السجود كان قبل طلوع الفجر فهو معارض لقول حذيفة هو النهار الآن الشمس لم تطلع انتهى والجواب ان لا معارضة بل يعمل على اختلاف المطال فليس في رواية واحد منهم ما يشعر بالمواظبة فتكون قصة حذيفة سابقة (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسهروا) تفعل من السهر وهو قبيل الصبح وقال في الروضة ويدخل وقته بنصف الليل قال السبكي وفيه نظر لأن السهر لغة قبيل الفجر ومن ثم خصه ابن أبي المصنف المعنى بالسهر الأخير والمراد الاكل في ذلك الوقت وذلك على معنى ان التفعل هنا في الزمن المصوغ

مالك وغيره يحصل بالطواف بالبيت لا يحله غيره ومن خالفه من الكوفيين يقول يحصل بالنية والتفخي والخلق وسيأتي الكلام على ذلك قوله أو مرض الاحصار لا يتخص بالاعذار المذكورة بل كل عذر حكمه حكمها كأعواز النفقة والخلال في الط. ربق وبقاء السفينة في الجحيم - إذا قال كثير من العصاة قال الضحى والكوفيون الحصر بالكسر والمرض والخوف وقال آخرون منهم مالك والشافعي وأحمد لا حصر إلا بالعدو ونسكوا بقول ابن عباس المذكور في الباب وحكي ابن جرير قوا أنه لا حصر بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم والسبب في هذا الاختلاف أنهم اختلفوا في تفسير الاحصار فالشهور عن أكثر أهل اللغة منهم الانقراض والكساف والقرافي وأبو عبيد وأبو عبيدة وابن السكيت وفعلاب وابن قتيبة وغيرهم ان الاحصار انما يكون بالمرض وأما بالعدو فهو الحصر وقال بعضهم ان أحصر وحصر بمعنى واحد قوله سنة نبيكم قال عياض ضبطناه سنة بالنصب على الاختصاص وعلى اضمار فعل أي نسكوا وشبهه وخبر حسيبك طاف بالبيت ويصح الرفع على ان سنة خبر حسيبك أو التاءل وحسيبك بمعنى الفعل ويكون ما بعدهما تفسير السنة وقال السهيلي من نصب سنة فهو باضمار الامر كأنه قال الزموا سنة نبيكم قوله طاف بالبيت أي اذا أمكنه ذلك ووقع في رواية عبد الرزاق ان حبس أحدكم من حبس عن البيت فاذا وصل ما ف قوله - في صحيح عام قايلا استدل به على وجوب الحج من القابل على من أحصر وسيأتي الخلاف فيه قوله فيمدي فيه دليل على وجوب الهدى على المحصر ولكن الاحصار الذي وقع في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما وقع في العمرة فقامس العلماء الحج على ذلك وهو من الالتحاق بتي اغارق والى وجوب الهدى ذهب الجمهور وهو ظاهر الاحاديث الثابتة عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه فعل ذلك في الحديبية وبذلك عليه قوله تعالى فان أحصرتم فإياه - فيس من الهدى وذكر الشافعي انه لا خلاف في ذلك في تفسير الآية وخالف في ذلك مالك فقال انه لا يجب الهدى على المحصر وعقوله على قياس الاحصار على الخروج من الصوم للعدو والتسك بمنثل هذا القياس في مقابل ما يخالفه من القرآن والسنة من الغرائب التي يتعجب من وقوع مثلها من أكابرها قول ابن حنابلة بضم الحاء المهمة وبعدها زاي ثم بعد الالف موحدة قوله فسأل على الماهة كذا في بعض نسخ هذا الكتاب وفي

٤١ نيل ح من اقضه فانه من معاني تفعل كما ذكره ابن مالك في التمهيد أو الاخذ في الامر شيئا فشيئا ويحصل السهر بتقليل المطعوم وكثيره والامر به للندب (فان في السجود) يقع السين اسم لما يتسهر به وبالضم الفعل (بركة) وفي معنى كونه بركة وجوده ان يبارك في السير منه بحيث يحصل به الاغاثة على الصوم وفي حديث علي عند ابن عدي مر فواتسهر وأول بشر به من ما زاد في حديث أبي امامة عند الطبراني مر فواتسهر ولو بهيات زيب الحديث ويكون ذلك بالخاصة كما يورث في التريد والاجتماع على الطعام أو المراد بالبركة تنفي التبعة وفي حديث أبي هريرة عملا ذكره في

لقد روي ثلاثه لا يحاسب عليها العبد كلة السجود وما أظمر عليه وما كل مع الاخوان أو المراد به التقوى على الصيام
 نير من أهال النهار وفي حديث جابر عن ابن ماجة والحاكم مرفوعا استعيناوا بطعام السحر على صيام النهار وبالقياس لولة
 قيام الليل ويحصل به النشاط ومدافعة سوء الخلق الذي يشبه الجوع أو المرائب الأمور الاخرية فان اقامة السنة توجب
 بروز زيادة وقال القاضي عياض قد تكون هذه البركة ما يتفق للمتصوم من ذكر أو صلاة أو استغفار وغير ذلك من زيادات
 أهال التي لولا اقيام السجود ٣٢٢ لكان الانسان ناقما منها وتاركا ونجس يد النية للصوم ليخرج من

لاف من أوجب تجديدها اذا
 بعد ما وقال ابن دقيق العبد
 لما عمل به استحباب السجود
 نالفة لأهل الكتاب لانه
 نعتهم وهذا أحد الوجوه
 تنضية للزيادة في الاجور
 ثروية وعبرة الفتح السجود
 فتح السين وضعا لان المراد
 بركة الاجر والثواب فناسب
 ثم لانه مصدر بمعنى التضرع
 البركة لكونه يقوى على
 يوم وينشط له ويخفف
 سعة فيه فيناسب الفتح لانه
 نصرة وقيل البركة ما يتضمن
 الاستيقاظ والدعاء في السجود
 ولي ان البركة في السجود
 من الجهات متعددة وهي
 ع السنة ومخافة أهل
 اب والتقوى به على العبادة
 يادة في النشاط والتسبب في
 دقة على من يسأل اذ ذلك
 يتسمع معه على الاكل
 سبب للذكر والدعاء وقت
 العاجية وتدارك نية الصوم
 فغلها قبل ان يتام قال ابن
 العبد وقع المتصوفة في

بعضها عن الماء في نسخة صحيحة من الموطأ على الماء ومنسوخ عن قوله فوجدت هذه
 اللفظة ثابتة في نسخة من هذا الكتاب وهي ثابتة في الموطأ وقد استدل بالأثر
 المذكورة في الباب على وجوب الهدى وان الاحصار لا يكون الا بالخوف من العدو
 وقد تقدم البصير عن ذلك وعلى وجوب القضاء وسياتي

• (باب تحلل المحصر عن العمرة بالحرث المطلق حيث حصر
 من حل أو حرم وانه لا قضاء عليه) •

(عن المـور ومروان في حديث عروة الخديجة والصلح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 لما فرغ من قضية الكتاب قال لأصحابه قوموا فأنفروا ثم احلقوا رواه أحمد والبخاري
 وأبو داود والبخاري عن المـور ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فخر قبل ان يحلق وأمر
 أصحابه بذلك وعن المـور ومروان قال قلدر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الهدى
 وأشعره بنى الخليفة وأمر من بالعمرة وحلق بالخديجة في عمرته وأمر أصحابه بذلك
 ولحق بالخديجة قبل ان يحلق وأمر أصحابه بذلك رواه أحمد وعن ابن عباس قال انما
 البدل على من نقض حجه بالتذم فاما من حبسه عدوا وغير ذلك فانه يحل ولا ير جمع وان
 كان معه هدى وهو محصر فخره ان كان لا يستطيع ان يبعث به وان استطاع ان يبعث به
 لم يحل حتى يافع الهدى محله أخرجه البخاري وقال مالك رحمه الله بخره به ويحلق في
 أي موضع كان ولا قضاء عليه لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه بالخديجة فخر
 وحلوا وحلوا من كل شيء قبل الطواف وقبل ان يصل الهدى الى البيت ثم لم يذكروا
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر أحدا ان يقضوا شيئا ولا يعودوا وهو بالخديجة خارج
 الحرم كل هذا كلام البخاري في صحيحه قوله فأنفروا ثم احلقوا فيه دليل على ان
 المحصر يقدم النصر على الحلق ولا يعارض هذا ما وقع في رواية للبخاري عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم حلق وجامع نساء ونصره به لان العطف بالواو وانما هو مطلق الجمع
 ولا يدل على الترتيب فان قدم الحلق على النصر فروي ابن أبي شيبة عن علقمة ان عليه
 دما وعن ابن عباس مثله والظاهر عدم وجوب الدم لعدم الدليل قوله انما البدل الخ

والسجود كالأمر من جهة اعتبار حكمة الصوم وهي كسر شهوة النفس والبطن والفرج والسجود بفتح
 ين ذلك قال والضواب أن يقال ما زاد في المقدار حتى تنعدم هذه الحكمة بالكلية فليس بمعتدب كالذي يصنعه المتفنون
 ثان في المـا كل وكثرة الاستعداد لها وما عدا ذلك تختلف مراتبه انتهى وهذا الحديث أخرجه المـم والترمذي
 ان ابن ماجة (عن سلمة بن الأكوع) واسم الاكوع سنان بن عبد الله (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
 سدر جلا) هو هذ بن أسماء بن مارة الاسلمى كما عند أحمد وابن أبي خيثمة (يتأدى في الناس يوم عاشوراء ان من أكل فليتم)

أى ليسك بقية يومه حرمه الوقت كما يسكن لو أصبح يوم الشك مضرا ثم ثبت أنه من رمضان (أو) قال (فليصم) شك من الراوى
(ومن لم يأكل فلا يأكل) واستدل به على صحة الصيام لمن لم ينو من الليل سواء كان رمضان أو غيره لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
أمر بالصيام في أثناء النهار فدل على أن النية لا تشترط من الليل وأجيب بأن ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجبا
والذى يرجع من أقوال العلماء أنه لم يكن فرضا وعلى تقدير أنه كان فرضا فقد نسخ بآراء يفسخ حكمه وشرايطه بدليل قوله
فليتم ومن لا يشترط النية من الليل لا يجزى صيام من أى كل من النهار ٣٢٣ وصرح ابن حبيب من المالكية

بأن ترك التيمم لصوم عاشوراء
من خصائص عاشوراء وعلى
تقدير أن حكمه باق فالأمر
بالمسالك لا يستلزم الاجزاء
واحتج الجمهور ولا شرايط النية
من الليل بما أخرجه أصحاب
السنن من حديث حفصة أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من لم يمت الصيام من الليل
فلا صيام له وهذا اقط النفاق
ولابى داود والترمذى من لم يجمع
الصيام قبل الفجر فلا صيام له
وربما وقفه وقد أظن النفاق
في تخريج طرقة وحكى الترمذى
في المسائل عن البخارى ترجيح
وفيه وعمل بظاهر الاسناد جماعة
من الأئمة فصحوا الحديث منهم
ابن خزيمة وابن حبان والحاكم
وابن حزم وروى له الدارقطنى
طريقا أخرى وقال رجاله اثقات
وأبعد من خصه من الحنفية
بصيام القضاء والندوة بعد
من ذلك تفرقة الطحاوى بين
صوم الفرض اذا كان في يوم
بعينه كعاشوراء فيجزى النية
في النهار ولا في يوم بعينه كرمضان

يفتح الباب الموحدة والمهمة أى القضاء لما أحصر فيه من حج أو عمرة وهو ما أقول الجمهور
كفى القبح وقال في البصران على المحصر القضاء إجماعا في الفرض العترة وأبو حنيفة
وأصحابه وكذا في النقل انتهى وعن أحمد روايتان واحتج الموجبون للقضاء بحديث
الطحاى بن عمرو والسلف وهو نص في محل النزاع وبحديث ابن عمر المتقدم لقوله فيه حتى
يجمع عاما قابلا فيمضى بعده قوله حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبما تقدم
من الآثار وقال الذين لم يوجبوا القضاء لم يذكروا أنه ما إلى القضاء ولو كان واجبا لذكره
وهذا ضعيف لأن عدم الذكر لا يستلزم عدمه قالوا ما ياقول ابن عباس يدل على عدم
الوجوب ويحجب بان قول الصحابي ليس بحجة اذا انفرد فكيف اذا عارض المرفوع قالوا
ثالثا يا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أحدا ممن أحضر معه في المدينة بان يقضى
ولو لم يمتهم القضاء لأمرهم قال الشافعى انما سميت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي
وقعت بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين قريش لا على أنه أوجب عليهم قضاء تلك
العمرة وهذا هو الدليل الذى ينبغى التعويل عليه ولكنه يعارضه ما رواه الواقدي في
المغازى من طريق الزهري ومن طريق أبي معشر وغيرهما قالوا أمر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أصحابه أن يعقروا فلم يخاف منهم الا من قتل بخيبر أو مات وخرج جماعة
معه معتمرين ممن لم يشهد المدينة فكانت عدتهم الذين قال في القبح ويمكن الجمع بين
هذا ان صح وبين الذى قبله بان الأمر كان على طريق الاستحباب لان الشافعى جزم بان
جماعة تخلفوا الغير عذروا وقد روى الواقدي أيضا من حديث ابن عمر قال لم تكن هذه
العمرة قضاء ولا يمكن كان شرطا على قريش ان يعتمر المسلمون من قافل في الشهر الذى
صدهم المشركون فيه انتهى ويمكن ان يقال ان ترك أمره صلى الله عليه وآله وسلم
لا يفتى لمعارضته ما تقدم مما يدل على وجوب القضاء لان ترك الأمر ربما كان لعلمهم
بوجوب القضاء على من أحصر بدليل آخر كحديث الطحاى بن عمرو لان حكم الحج
والعمرة واحد بقى ههنا شئ هو ان قوله وعليه الحج من قابل وقوله وعليه حجة أخرى
يمكن أن يكون المراد به تأدية الحج المقرض أو ما كان يريد أدائه في عام الاحصار لانه
القضاء المصطلح عليه لانه لم يسبق ما يوجب به بل غاية ما هنالك انه منعه عن تأدية ما أراد
فعلم مانع فعله ولا يسقط بمجرد عروض المانع وتعيين العام القابل يدل على ان ذلك

فلا يجزى الا بقية من الليل وبين صوم التطوع فيجزى في الليل وفي النهار وقد تعقبه امام الحرمين بأنه كلام غث لا أصل له
وقال ابن قدامة تعجز النية في رمضان لكل يوم في قول الجمهور وعن أحمد انه تجزئه نية واحدة لجميع الشهر كقول مالك
واسحق وقال زفر يصح صوم رمضان في حق المقيم الصحيح بغير نية وبه قال عطاء ومجاهد واحتج زفر بأنه لا يصح فيه غير صوم
بمجانة لغيره فلا يقتصر النية لان الزمان معياره فلا يمتد في يوم واحد الا صوم واحد وقال أبو بكر الرازى يلزم قائل هذا
ان يصح صوم المفصى عليه في رمضان لذالما كل ولم يشرب لوجوب الامسالك بغير نية فان التزمه كان مستتبها وقال غيره

يلزمه ان من أخر الصلاة حتى لم يبق من وقتها الا قدرها صلى حيث شذت طوعا انه يجوز له الفرض واستدل ابن جزم بحديث الباب على ان من ثبت له هلال رمضان جازت له النية حيث شذت ويجزئه وبناء على ان عاذورا كان فرضا أولا وقد أمروا ان يسكروا في أثناء النهار قال وحكم الفرض لا يتغير ولا يحنى ما يرد عليه والحق بذلك من نسي ان ينوي من الليل لاستواء حكم الجاهل والناسي كذا في الفتح وهذا الحديث من الثلاثيات وأخرجه البخاري أيضا في الصيام وفي خبر الواحد ومسلم والنسائي في الصوم (عن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما ٣٢٤ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدركه القبر وهو)

أى والحال انه (جنب من) جماع (أهله) وفي رواية عن عائشة كان يدركه القبر من رمضان من غير حلم والنسائي عنهما من غير احتلام وفي إلفظه كان يصبح جنباً مني (ثم يغتسل ويصوم) بياناً للجواز والافضل الغسل قبل القبر والاحتلام يطلق على الانزال وقد يقع الانزال من غير رؤية شيء في المنام وأرادت بالتحديد بالجماع من غير احتلام المبالغة في الرد على من زعم ان قائل ذلك عمداً فطر قال في الفتح هل يصح صوم الصائم يصبح جنباً أولاً وهل يفرق بين العامد والناسي وبين الفرض والتطوع وفي كل ذلك خلاف للحنابلة والجهور على الجواز مطلقاً قال القرطبي في هذا الحديث فاندنان احدهما انه كان بجماع في رمضان ويؤخر الغسل الى بعد طلوع القبر بياناً للجواز والثانية ان ذلك كان من جماع لامن احتلام اذا احتلام من الشيطان وهو معصوم منه وقال غيره في قولها من غير احتلام

على القول بقوله بالتلذذ بهمين وهو الجماع قوله فاما من حبه عدوه كذا في نسخ هذا الكتاب عدوه يفتح العين المهملة وضم الدال المهملة أيضاً والواو وهي رواية أبي ذر في صحيح البخاري ورواه الاكثر بضم العين وسكون الدال المهملة والراء مكان الواو قوله فخره قد وقع الخلاف بين الصحابة فمن بعدهم في محل شجر الهدى للمعصر فقال الجمهور يذبح المعصر الهدى حيث يحل سواء كان في الحل أو الحرم وقال أبو حنيفة لا يذبحه الا في الحرم وبه قال جماعة من أهل البيت منهم الهادي وفصل آخرون كما قال ابن عباس قال في الفتح وهو المعتقد قال وسبب اختلافهم في ذلك اختلافهم هل شجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديبية في الحل أو في الحرم وكان عطاء يقول لم يخبر يوم الحديبية الا في الحرم ووافقه ابن ابي عمير وقال غيره من أهل المغازي انما شجر في الحل (فائدة) لم يذكر المصنف رحمه الله تعالى في كتابه هذا زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان الموطن الذي يحسن ذكره فيه كتاب الجنائز ولو كنهما لما كانت تفعل في سفر الحج في الغالب ذكرها جماعة من أهل العلم في كتاب الحج فاحيينا ذكرها ههنا تكملاً للقائده وقد اختلفت فيها أقوال أهل العلم فذهب الجمهور الى انها منسوبة وذهب بعض المالكية وبعض الظاهرية الى انها واجبة وقالت الحنفية انها آتية من الواجبات وذهب ابن تيمية الحنبلي حفيد المصنف المعروف بشيخ الاسلام الى انها غير مشروعة وتبعه على ذلك بعض الحنابلة وروى ذلك عن مالك والشافعي وعياض كما سيأتي احتج القائلون بانها منسوبة بقوله تعالى ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم لم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول الآية ووجه الاستدلال بها انه صلى الله عليه وآله وسلم حي في قبره بعد موته كما في حديث الانبياء احياء في قبورهم وقد سمعته البيهقي وألف في ذلك جراً قال الاستاذ أبو منصور البغدادي قال المتكلمون المحققون من أصحابنا ان نبينا صلى الله عليه وآله وسلم حي بعد وفاته انتهى ويؤيد ذلك ما ثبت ان الشهداء احياء يزفون في قبورهم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم واذا ثبت انه حي في قبره كان انجيء اليه بعد الموت كالحي اليه قبله واسكنه قبله فان صح ذلك قدح في الاستدلال بالآية وبعارض القول بدوام حياتهم في قبورهم ما سيأتي من انه صلى الله عليه وآله وسلم ترد

اشارة الى جواز الاحتلام عليه والاما كان لاستثنائه معنى ورد بان الاحتلام من الشيطان وهو معصوم اليه منه واجب بان الاحتلام يطلق على الانزال قال ابن دقيق العيد لما كان الاحتلام يأتي للمرء على غير اختياره فقد تمسكه من يرخص فيه المتعمد للجماع فيبين في هذا الحديث ان ذلك من جماع لازالة هذا الاحتلام في معنى الجنب الحائض والنفساء اذا انقطع دمها لانهم طلع القبر قبل اغتسالها طال النوى في شرح مسلم مذهب العلماء كافة محتمة صحتها الاما حكى عن بعض المتقدمين ما لا نعلم صح عنه أولاً انتهى وقد أطال القول في الفتح في مباحث هذا الحديث ثم ما تله فراجع به (عن عائشة

رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقبل (بعض أزواجه) بعضهم من عطف العام على الخاص لان المباشرة أعم من التقبيل والمراد غير الجماع كما مر وأصل المباشرة التقاء البشريتين ويستعمل في الجماع سواء أوج أو لم يوج وليس الجماع مراد هنا (وهو صائم) وفي رواية عنها كان يقبل في شهر الصوم أخرجه مسلم والنسائي وفي رواية لمسلم يقبل في رمضان وهو صائم فأشارت بذلك الى عدم التفرقة بين صوم القرض والنفل وقد اختلف في القبلة والمباشرة فكبرها قوم مطلقا وهو المشهور عند المالكية وروى عن ابن عمر بإسناد صحيح ٢٢٥ انه كان يكره القبلة والمباشرة

٢٢٥

عن ابن عمر بإسناد صحيح

اليه روحه عند التسليم عليه نعم حديث عن زاذني بعد موتى فكانما زارني في حياتي الذي سيأتي ان شاء الله تعالى ان صح فهو الحق في المقام واستدلوا بنا بما يقوله تعالى ومن يخرج من بينته ما يمر الى الله ورسوله الآية والهجرة اليه في حياته الوصول الى حضرته كذلك الوصول بعد موته وليكنه لا يخفى ان الوصول الى حضرته في حياته فيه فوائد لا توجد في الوصول الى حضرته بعد موته منها النظر الى ذاته الشريفة وتعلم أحكام الشريعة منه والجهاد بزيديه وغير ذلك واستدلوا بالاحاديث الواردة في ذلك منها الاحاديث الواردة في مشروعية زيارة القبور وعلى العموم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم داخل في ذلك دخولا اوليا وقد تقدم ذكرها في الجناز وكذلك الاحاديث الثابتة من فعله صلى الله عليه وآله وسلم في زيارتها ومنها احاديث خاصة بزيارة قبره الشريف أخرج الدارقطني عن رجل من آل حاطب عن حاطب قال قال صلى الله عليه وآله وسلم من زارني بعد موتى فكأنما زارني في حياتي وفي اسناده الرجل الجهول وعن ابن عمر عند الدارقطني أيضا قال قال فذ كرمه ورواه أبو يعلى في مسنده وابن عدي في كامله وفي اسناده حفص بن أبي داود وهو ضعيف الحديث وقال أحمد فيه انه صالح وعن عائشة عند الطبراني في الأوسط عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من له قال الحافظ وفي طريقته من لا يعرف وعن ابن عباس عند العقيلي مثله وفي اسناده فضالة بن سعد المازني وهو ضعيف وعن ابن عمر حديث آخر عند الدارقطني بلفظ من زارني جيت له شفاعة وفي اسناده موسى بن هلال العبدى قال أبو حاتم مجهول أى العدالة ورواه ابن خزيمة في صحيحه من طريقه وقال ان صح الخبر فإن في القلب من اسناده وأخرجه أيضا البيهقي وقال العقيلي لا يصح حديث موسى ولا يتابع عليه ولا يصح في هذا الباب شيء وقال أحمد لا بأس به وإيضاحه تابعه عليه مسلم بن سالم كما رواه الطبراني من طريقه وموسى بن هلال المذكور رواه عن عبيد الله بن عمر عن نافع وهو ثقة من رجال الصحيح وحرم الضياء المقدسي والبيهقي وابن عدي وابن عساكر بن موسى رواه عن عبد الله بن عمر المكبر وهو ضعيف وليكنه قد وثقه ابن عدي وقال ابن معين لا بأس به وروى له مسلم مقرونا بآخر وقد صح هذا الحديث ابن السكن وعبد الحق وفي الدين السبكي وعن ابن عمر عند ابن عدي والدارقطني وابن حبان في ترجمة النعمان بلفظ من حج ولم يزرني فقد جنتا وفي

ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمها واحتجوا بقوله تعالى فلا تنباشروهن الآية ففسح من المباشرة في هذه الآية ثم ارا والجواب عن ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المميز عن الله وقد أباح المباشرة منها رافدا على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مادونه من قبلة ونحوها والله أعلم ومن أفق بافطار من قبل وهو صائم عبد الله بن شبرمة أحد فقهاء الكوفة وثقه الطحاوي عن قوم ولم يسمهم وألزم ابن حزم أهل القياس ان يلحقوا الصيام بالحج في منع المباشرة ومقدمان النكاح للاتفاق على ابطالهما بالجماع وأباح القبلة قوم مطلقا وهو المنقول عن أبي هريرة وبه قال سعيد وسعد بن أبي وقاص وطائفة بل بالغ بعض أهل الظاهر فاستقيموا وقرئ آخرون بين الشيخ والشاب فكبرها للشاب وأباحه للشيخ وهو مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما وأجابه حديثان

من نوعان فيهما ضيف أحدهما عند أبي داود من حديث أبي هريرة والآخر عند أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص وفرق آخرون بين من يكف نفسه وبين من لا يكف كما أشارت اليه عائشة قال الترمذي ورأى بعض أهل العلم أن للصائم اذا مكف نفسه ان يقبل والا فلا يسلم له صومه وهو قول سفيان والنسائي ويدل على ذلك ما رواه مسلم من طريق ابن أبي سلة وهو ربيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الصائم فقال سل هذه لامسلة فاخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك فقال يا رسول الله قد عقر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال أما والله اني لاتقاكم لله

واخشاكم فدل ذلك على ان الشاب والشيخ سوا لان عمر احينئذ كان شابا لانه كان اول ما بلغ ونبه دلالته على انه ليس من
الخصائص وروى عبد الرزاق باسناد صحيح عن عطاء بن يسار عن رجل من الانصار انه قبل امراته وهو صائم فامر امراته ان
تسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال اني اقول ذلك فقال زوجه لم يرخص الله لنيه في اشياء فخرجت فقال انا
اعلم بحدود الله واتقاكم وأخرجهم مالك لكنه أرسله عن عطاء ان رجلا فذكر نحوه مطولا واختلفوا فيه اذا بانرا أو قبلي
أو نظر فانزل أو أمذى فقال الكوفيون ٣٢٦ والشافعي يقضي اذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الامضاء وقال

مالك وامحق يقضي في كل ذلك
ويكفر الا في الامضاء يقضي
فقط واحتج له بان الانزال أقصى
ما يطلب بالجماع من الالتذاذ في
كل ذلك وتعتقب بان الاحكام
علقت بالجماع ولو لم يكن انزال
فاقترعا (وكان) صلى الله عليه
وآله وسلم (أملككم لاربه)
بكسر الهمزة واسكان الراء
عضوه وعنت الذكر خاصة
للقريظة الدالة عليه وروى بفتح
الهمزة والراء وقدمه في فتح
الباري وقال انه أشبه - روى
ترجيحه أشار البخاري بما أورده
من التفسير أي أغلبكم أهواء
وحاجته وقال التوربشتي حل
الارب ساكن الراء على العضوف
هذا الحديث غير شديد لا يغتر به
الاجاهل بوجوه حسن الخطاب
ماثل عن سنن الادب ونهج
الصواب وأجاب الطيبي بانها
ذكرت أنواع الشهوة مترتبة
من الأدنى الى الأعلى فبدأت
بمقدمتها التي هي القبلة ثم تنت
بالمباشرة من نحو المداعبة والمعاينة
وأرادت ان تعبر عن الجماع

اسناده النعمان بن شبيب وهو ضعيف جدا وثقه عمران بن موسى وقال الدارقطني
الطعن في هذا الحديث على ابن النعمان لانه روى رواه أيضا البزار وفي اسناده ابراهيم
الغفاري وهو ضعيف ورواه البيهقي عن عمر قال واسناده مجهول وعن أنس عند ابن أبي
المنيا بلقظ من زارني بالمدينة محسبا كنت له شفيعا وشهيدا يوم القيامة وفي اسناده
سليمان بن زيد الكوفي ضعفه ابن حبان والدارقطني وذكره ابن حبان في الثقات وعن
عمر عند أبي داود الطيالسي نحوه وفي اسناده مجهول وعن عبد الله بن مسعود عن أبي
الفتح الأزدي بلقظ من حج حجة الاسلام وزار قبري وغزاة ووصل في بيت المقدس لم
يسأله الله فيما اقتضى عليه وعن أبي هريرة نحوه حديث حاطب المتقدم وعن ابن عباس
عند العقيلي نحوه وعنه في مسند الفردوس بلقظ من حج الى مكة ثم قصدني في مسجد
كتبته لجهنم مبرورتان وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عند ابن عساکر من زار
قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في جواره وفي اسناده عبد الملك بن هرون بن
عنبرة وفيه مقال قال الحافظ وأصح ما ورد في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة
مرفوعا من أحد يسم على الأردن الله على روي حتى أرد عليه السلام وجه هذا الحديث
صريح البيهقي الباب ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون المسلم عليه على قبره بل ظاهره
أعم من ذلك وقال الحافظ أيضا أكثره من هذه الأحاديث موضوعة وقد رويت زيادته
صلى الله عليه وآله وسلم عن جماعة من الصحابة منهم بلال عند ابن عساکر كرسند جيد
وابن عمر عند مالك في الموطأ وأبو أيوب عند أحمد وأنس ذكره عياض في الشفاء وعمر
عند البزار وعلى عليه السلام عند الدارقطني وغير هؤلاء ولكنه لم ينقل عن أحد منهم
انه شد الرجل لذلك الا عن بلال لانه روى عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو
بداريا يقول له ما هذه القوة يا بلال اما آن لك ان تزورني روى ذلك ابن عساکر
واستدل القائلون بالوجوب بحديث من حج ولم يزرن فقد جفاني وقد تقدم قالوا والجفاء
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم محرم فوجب الزيارة لانه لا يقع في الحرم وأجاب عن ذلك
الجمهور بان الجفاء يقال على ترك المنسوب كافي ترك البر والصلة وعلى غلط الطبع
كافي حديث من بدأ فقد جفأ وأيضا الحديث على انفرادهم لا تقوم به الحجة لما سلف
واحتج من قال بانها غير مشروعة بحديث لا تشدد الرجال الا الى ثلاثة مساجد وهو في

فكنت عنها بالارب وأى عبارة أحسن منها انتهى وفي الموطأ أيكم أملاك لنفسه وبذلك فسره الترمذي الصحيح
في جامعه فقال معنى لاربه لنفسه قال الحافظ الزين العراقي وهو أولى الاقوال بالصواب لان أولى ما فسر به الغريب ما ورد
في بعض طرق الحديث وقد أشارت عائشة رضي الله عنها بقولها وكلن أملككم لاربه الى أنه تباح القبلة والمباشرة بغير الجماع
ان يكون مالكا لاربه دون من لا يأمن من الانزال أو الجماع وظاهره انها اعتقدت خصوصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بذلك لكن ثبت عنها صريح الحاجة ذلك حيث قالت في حديث آخر يحمل لكل نبي الا الجماع فحمل النبي منها على كراهة

التغزبه لانهم الاتقان في الاباحة قال القسطلاني ولا يمتنع ان يحل هذا مع الامن فان حرك ذلك شهوة حرم لان فيه تعريضاً لافساد
 العبادة لحديث العصمين من حام حول الحى وشك ان يقع فيه (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال اذا نسي الصائم (فاكل وشرب) سواء كان قليلاً أو كثيراً كارجعه النوى لظاهر اطلاق الحديث (فليتم صومه)
 سى الذي يتم صوماً وظاهره حمله على الحقيقة الشرعية واذا كان صوماً وقع مجزئاً ويلزم من ذلك عدم وجوب القضاء فانه ابن
 دقيق العيد وهذا الحديث دليل على ما لك حيث قال ان الصوم يطل بالنسيان ويجب القضاء وأخرج

٣٢٧

ابن خزيمة وحبان والحاكم
 والدارقطني عن أبي هريرة من
 أنظر في شهر رمضان ناسياً فلا
 قضاء عليه ولا كفارة فصرح
 بشهر رمضان وبإسقاط الكفارة
 والقضاء قال الدارقطني تفرد به
 محمد بن مرزوق عن الانصارى
 وتعب بان ابن خزيمة أخرجه
 أيضاً عن ابراهيم بن محمد الباهلي
 وبار الحاكم أخرجه من طريق
 أبي حاتم الرازي كلاهما عن
 الانصارى فهو المنفرد به كما قاله
 البيهقي وهو ثقة والمراد انه
 انفرد بذلك كإسقاط القضاء فقط
 لا بتعيين رمضان فان انساني
 أخرجه الحديث من طريق علي
 ابن بكار عن محمد بن عمرو ولقطه في
 الرجل يأكل في شهر رمضان ناسياً
 قال لله أطعمه وسقاه وقد ورد
 إسقاط القضاء من وجه آخر عن
 أبي هريرة أخرجه الدارقطني
 من رواية محمد بن عيسى بن الطباع
 عن ابن علية عن هشام عن ابن
 سيرين ولقطه فأنما هو رزق
 ساقه الله له ولا قضاء عليه
 وقال بعد تخريج هذا إسناد
 صحيح وكلهم ثقات قال الحافظ

الصحيح وقد تقدم وحديث لا تتخذوا قبوري عياداً رواه عبد الرارق قال النووي في شرح
 مسلم اختلاف العلماء في شد الرحل لغير الثلاثة كالذهاب الى قبور الصالحين والى المواضع
 القاضية فذهب الشيخ أبو محمد الجويني الى حرمة وأشار بهاض الى اختياره والصحيح
 عند أصحابنا انه لا يهرم ولا يكره قالوا والمراد ان الفضيلة الثابتة انما هي شد الرحل الى
 هذه الثلاثة خاصة انتهى وقد أجاب الجمهور عن حديث شد الرحل بان القصر فيه
 اضاف باعتبار المساجد لا حقيقى قالوا والدليل على ذلك انه قد ثبت بإسناد حسن في بعض
 ألقاظ الحديث لا ينبغي للمطى أن يشدر حالها الى مسجد يتبع في فيه الصلاة غير مسجدى
 هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى فالزيارة وغيرها خارجة عن النهى وأجابوا ثانياً
 بالاجماع على جواز شد الرحل للتجارة وسائر مطالب الدنيا وعلى وجوبه الى عرفة للوقوف
 والى منى للمناسك التى فيها والى مزدلفة والى الجهاد والهجرة من دار الكفر وعلى
 استحبابه لطلب العلم وأجابوا عن حديث لا تتخذوا قبوري عياداً بانه يدل على الحث على
 كثرة الزيارة لا على منعها وانه لا يمتنع حمل حتى لا يزار الا في بعض الاوقات كالعديد
 ويؤيده قوله لا تجعلوا قبوركم قبوراً أى لا تتركوا الصلاة فيها كذا قال الحافظ
 المنذوى وقال السبكي معناه لا تتخذوها اوقاتاً مخصوصة لا تكون الزيارة الا فيه أو
 لا تتخذوه كالعديد في العكوف عليه واطهار الزينة والاجتماع لله وغيره كما يفعل في
 الاعياد بل لا يوفى الا للزيارة والنعامة والسلام والصلاة ثم ينصرف عنه وأجيب عما
 روى عن مالك من القول بكراهة زيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم بانه انما قال بكراهة
 زيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم لم قطعاً للذريعة وقيل انما كره اطلاق لفظ الزيارة
 لان الزيارة من شأن فعلها ومن شأن تركها وزيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم لم من السنن
 الواجبة كذا قال عبد الحق واحتج أيضاً من قال بالمشروعية بانه لم يرد أب المسلمين
 القاصدين للسج في جميع الازمان الى تسابن الديار واختلاف المذاهب الوصول الى
 المدينة المشرفة لقصد زيارته ويعدون ذلك من أفضل الاعمال ولم يعمل ان أحداً أنكر
 ذلك عليهم فكان إجماعاً

• (أبواب الهدايا والضيافا) •

• (باب في اشعار البدن وتقليد الهدى كله) •

مكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن عسامة وليس فيه هذه الزيادة وروى الدارقطني أيضاً إسقاط القضاء من رواية
 أبي رافع وأبي سعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة وأخرج أيضاً من حديث أبي سعيد رفته
 من أن كل في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه وإسناده وان كان ضعيفاً لكنه صالح للمتابعة فاقول درجات الحديث بشبه هذه الزيادة
 أن يكون حسناً فيصح الاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ويعتضد أيضاً بانه أفتى به
 جماعة من الصحابة من غير مخالف لهم ثم هو موافق لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم فالنسيان ليس من كسب

القلب ووافق القياس في ابطال الصلاة بهمد الكلام لا بقسائه فكذلك الصيام وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ورده الحديث مع صحته بكونه خبراً واحداً خالف القاعدة فليس مسلم لأنه قاعدة مستقلة في الصيام فمن عارضه بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ولو فتح باب رد الأحاديث المصنعة بمثل هذا المأني من الحديث إلا الفيل قاله الحافظ في الفتح وقال الحسن ومجاهد إن جامع ناسياً فلا شيء عليه وقال عطاء عليه القضاء وبه قال الأوزاعي والبيهقي ومالك وقال أحمد يجب عليه ٢٢٨ الكفارة والبعض في ذلك يطول ومجمله كتب الفروع (فأما

أطعمه الله وسقاه) ليس له فيه مدخل وفي رواية الترمذي فأما هو رزق رزقه الله ولله دارق في رزق ساقه الله إليه قال ابن العربي تمسك بجميع فقهاء الأمصار بظاهر هذا الحديث وتطالع مالك إلى المسئلة من أصلها فاشرف عليه لأن القطر ضد الصوم والأمسالك ركن للصوم فاشبهه ما لونسى ركعة من الصلاة قال وقد روى الدارقطني فيه لأقضاء عليك فتأوله علماؤنا على أن معناه لأقضاء عليك إلا أن وهذا تعسف وإنما أقول لئلا يصح فتنبهه وتقول به الأعلى أصل مالك في أن خبر الواحد إذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به فلما جاء الحديث الأول الموافق للقاعدة في رفع الأثم حملناه وأما الثاني فلا يوافقها ولأنه لم يعمل به قال الطبري إنما للصوم فدل على أن هذا التيسار من الله تعالى ومن لطفه في حق عباده تيسيراً عليهم ورفعه العرج وقال الخطابي التيسار ضرورة والأفعال

(عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم صلى الظهر يذى الحليفة ثم دعا ناقته فاشعرها في صفحة سنامها الأيمن وسالت الدم عنها وقلدها نعلين ثم ركب راحته فلما استوت به على البيداء أهل بالحج رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وعن المسور ابن مخزومة ومروان قالان خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة في بضعة عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كانوا يذى الحليفة قلدها النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهدى وأشعره وأحرم بالعمرة رواه أحمد والبخاري وأبو داود وعن عائشة قالت قتلت قلائد بدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أشعرها وقلدها ثم بعث بها إلى البيت فحارم عليه شيء كاذل لعل متفق عليه وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهدى مرة إلى البيت غنماً فقلدها رواه الجماعة) قوله فاشعرها الأشعار هو أن يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ثم يسلمه فيكون ذلك علامة على كونه مأدياً وبه يكون ذلك في صفحة سنامها الأيمن وقد ذهب إلى مشروعية ما به الجمهور من السلف والخلف وروى الطحاوي عن أبي حنيفة كراهته والأحاديث ترد عليه وقد خالف الناس في ذلك حتى خالفه صاحباه أبو يوسف ومحمد واحتج على الكراهة بأنه من المثلة وأجاب الخطابي بمنع كونه مأدياً بل هو باب آخر كالكي وشق أذن الحيوان فيصير علامة وغير ذلك من الوسم وكائنتان والخطامة انتهى على أنه لو كان من المثلة لكان مأدياً من الأحاديث خصوصاً لمن عموم انتهى عنها وقد روى الترمذي عن النضر أنه قال بكراهة الأشعار وبهذا يتعقب على الخطابي وابن حزم في جزمهم ما بأنه لم يقل بالكراهة أحد غير أبي حنيفة قوله وقلدها نعلين فيه دليل على مشروعية تقليد الهدى وبه قال الجمهور وقال ابن المنذر أنكر مالك وأصحاب الرأي التقليد للغير زاد غيره وكان له ما بلغهم الحديث انتهى واحتجوا على عدم المشروعية بأنها تضعف عن التقليد وهي جهة أو هي من يوت العنكبوت فان مجرد تعليق القلادة مما لا يضعف به الهدى وأيضاً أن فرض ضمة بها عن بعض القلائد قلدت بما لا يضعفها وأيضاً قد وردت السنة بالأشعار وهو لا يترك لكونه مظنة للضعف فكيف يترك ما ليس بمظنة لذلك مع ورود السنة به قبل الحكمة في تقليد الهدى التعل أن فيه إشارة إلى السقر والحد فيه وقال ابن المنير الحكمة فيه

الضرورة غير مضافة في الحكم إلى فاعله ولا يوافقنا ما ذهبوا إليه وأما الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه حسن الأدب في التعبير ما تشعربه العندية بالتعظيم بخلاف ما لو قال مع لكن في رواية الكشميني مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اذبحه رجل) قال في الفتح لم أقف على نسبه إلا أن عبد الغني في المهمات وبعده ابن بشكوال جزم بأنه سلمان أو سلمة بن حضار البياضي واستدل إلى ما رواه ابن أبي شعبة وغيره من طريق سليمان بن يسار أو سلمة بن حضارته

ظاهر من امر أنه في رمضان وانه وطئها فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم حرور رقية الحديث قال الحافظ والظاهر انه لما
واقعتان فان في قصة الجامع في حديث الباب انه كان في رمضان وفي قصة سلمة بن مضر ان ذلك كان ليلة فائتقا ولا يلزم من ذلك
اتحاد القصتين وأطال الكلام على ذلك فراجع (فقال يا رسول الله هلكت) وزاد في افظ وأهلك أي نعت ما هو سبب
لهلاكه كونه هلاكه غيري وهو زوجته التي وطئها وفي حديث عائشة احترقنا واستدل به على انه كان عامدا لان الهلاك
والاحتراق مجاز عن العيان المؤدى الى ذلك فكانه جعل ٣٢٩ المتوقع كالواقع وبالغ فيه فعب عنه بالفظ

الماضي وعلى هذا ليس فيه جهة
على وجوب الكفارة على
الناسي (قال مالك) أي أي شيء
كائن أو حاصل لك وعند ابن
خزيمة ويحك ما شأنك وعند أحمد
وما الذي أهلكك (قال وقت
على امرأتي) وعند السبزار
أصبت أهلي وفي حديث عائشة
وطئت امرأتي (وأنا صائم)
قال في الفتح يؤخذ منه أنه
لا يثبت شرط في إطلاق اسم
المشتق بقاء المعنى المشتق منه
حقيقة لا استحالة كونه صائما
بجاءه في حالة واحدة فعلى هذا
قوله وطئت أي شرعت في الوطء
أو أراد جامعته بعد إذا ناسا
(فقال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم هل تجد رقية تعتقها)
أي تقدر فالمراد الوجود
الشرعي لا يدخل فيه القدرة
بالشرع وفحواه ويخرج عنه
مالك الرقية لاحتاج إليها بطريق
معتبر شرعا وعند أحمد
انستطيع أن تعتق رقية (قال)
الرجل (لا) أجد رقية وفي رواية

ان العرب تعد النعل مركوبة لكونه اتقى صاحبها وتحمل عنه وعرا الطريق فكان
الذي أهدي خرج عن مركوبة لله تعالى حيوانا وغيره كإخراج من أحرم عن ملبوسه
ومن ثم استحب تقليد نعلين لا واحدة وقد اشترط الثوري ذلك وقال غيره تجزئ الواحدة
وقال آخرون لا تتعين النعل بل كل ما قام مقامها اجزا قواها قتلت فلا تدب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زاد البخاري في روايته من عن كان عندي وفيه رد
على من كرهه القلائد من الاوبار واختار أن تكون من نبات الارض وهو منقول عن
ربيعه ومالك وقد ترجم البخاري على هذا الحديث باب القلائد من العهن وهو الصوف
قوله ثم بعثهم الى البيت المهدي له حالان اما ان يقصد التسك ويسوق الهدى معه
فيكون التقلد والاشعار عند الاحرام واما أن يبعثهم او يقيم فيكونان عند البعث
بهما من المكان الذي هو مقيم به كافي هذا الحديث ولا يحرم عليه بعد البعث بهما ما يحرم
على المحرم اقوالها فاحرم عليه شيء كان له حلا قوله غفافة قلدها فيه دليل على جواز
أن يكون الهدى من الغنم وهو يرد على الحنفية ومن وافقهم ان الهدى لا يجزئ من
الغنم ويرد على مالك ومن وافقه حيث قال ان الغنم لا تقلد

(باب النهي عن ابدال الهدى المعين)

(عن ابن عمر قال أهدي عمر نجيبا فاعطى به اثنتان دينار فأتى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقال يا رسول الله أتى أهديت نجيبا فاعطيت به اثنتان دينار يا أيها النبي
بتمهيدنا قال لا تخرها يا هاروا أحد وأبو داود والبخاري في تاريخه) الحديث أخرجه
أيضا ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما قوله نجيبا النجيب والنجيب الناقة والجمع
نجائب وفي النهاية النجيب الفاضل من كل حيوان والحديث يدل على انه لا يجوز
بيع الهدى لابل مثله أو أفضل ثم قال بوقد ذكر في الحديث ذكر النجيب من الابل
مفردا وجموعا وهو القوي منها الخفيف السريع انتهى وقد جوزت الهادوية ذلك
وأجاب صاحب البحر عن حديث الباب بأنه حكاية فعل لا يعلم وجهها فيصطلح أنه صلى
الله عليه وآله وسلم رأى نجيبه أفضل ولا يخفى ان رد السنن العلمية بمثل هذا يستلزم رد
أكثر أفعاله ويستلزم رد ما لا يعلم وجهه من أقواله فينضى ذلك الى رد أكثر السنة وذلك
باطل بخلاف الآيات القرآنية القاضية باتباع الرسول والتأسي به والاخذ بما أتى به

وفي حديث ابن عمر قال والذي بعثك بالحق ما ملكك رقية قط (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فهل تستطيع أن
تصوم شهرين متتابعين قال لا) وفي حديث سعد لا أقدر وعند البزار هل لقيت ما لقيت الامن الصيام (فقال)
فهل تجد اطعام ستين مسكينا قال لا) والمسكين ما خوذ من السكون لان المصدم ساكن الحال عن أمور الدنيا
والمراد به هنا أعم من الفقير لان كلامهم ما حيث أفرد يشمل الاخر وانما يفرقان عند اجتماعهما فغما الصدقات للفقراء

والمساكين والخلاف في معناهما حينئذ معروف قال ابن دقيق العيد هذا يدل على وجوب اطعام هذا العدد لانه
أضاف الاطعام الذي هو صدقة الى سبعتين فلا يكون ذلك موجودا في حق من أظم عشرين مسكينا ثلاثة أيام مثلا
ومن أجاز ذلك فكأنه استقطب من النص معنى يعود عليه بالابطال والمنشور عن المنقبة الا بزم حتى لو أظم الجميع مسكينا
واحدا في سبعتين يوما كنى انتهى والمراد بالاطعام الاعطاء لا اشتراط حقيقة الاطعام من وضع المطعم في القم بل يكفي
الوضع بزيادة بلا خلاف وفي اطلاق ٣٣٠ الاطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الاطعام من غير اشتراط

مناولة بخلاف زكاة القرض
فان فيها النص على الاتية
وصدقة الفطر فان فيها النص
على الاداء في الحديث أنه
لا مدخل لغير هذه الخصال
الثلاث في الكفارة وجاء عن
بعض المتقدمين اهـ اهـ البدنة
عند تعذر الرقبة وفيه بهـ وفي
رواية ابن أبي حفصة أفنته طبع
أن تطعم سبعتين مسكينا وفي
حديث ابن عمر قال والذي
بعثك بالحق ما أشبه أهلك
والحكمة في ترتيب هذه الكفارة
على ما ذكرنا من انتك حرمة
الصوم بالجماع فقد أهلك نفسه
بالمعصية فماسب ان يعتق رقبة
فيقضى نفسه وقد صرح من أعتق
رقبة اعتق الله بكل عضو منها
عضوا منه من الذار وأما الصيام
فانه كالقصاصه يجنس الجنابة
وكونه شهريين لانه لما أمر
بصامة النفس في حفظ كل يوم
من شهر على الولاء فلما أفسد
منه يوما كان كمن أفسد الشهر
كله من حيث انه عبادة واحدة
بالنوع وكاف بشهرين مضاعفة

لانهم تفرق بين ما علم وجهه وما جهل فن اذى اعتبار العلم فعليه الدليل على ان هذه
المقالة قد صارت عصي يتوكأ بهم امن رام صيانة مذهبه اذا خالف الثابت من فعله صلى
الله عليه وآله وسلم وان كان له وجه أو ضح من الشمس ثم انهم يحتجون بأفعاله اذا
وافقت المذهب ولا يقدرون الاجتهاد بمثل هذا القيد وما أكثر هذا المنع في تصرفاتهم
لمن تتبع فليأخذ المذهب من ذلك حذره فان المذرة الباردة في طرح سنة صحيحة مما
لا يتفق عند الله ولا سيما اذا كان ذلك لصدقة الذب عن محض الرأي وأما الاحتجاج على
الجواز باشر اكمل صلى الله عليه وآله وسلم عليا عليه السلام في هديه وتصرفه عن العمرة
الى الاحصاء خارج عن محمل النزاع لان ذلك تصرف لا يخرج العين عن كونها هديا ولا
يطلب به الحق الذي قد تعلق بها لا تصرف وأيضا صحة الاحتجاج بالاشراك متوقفة على
معرفة انه صلى الله عليه وآله وسلم ساق جميع الهدى الذي أشرك عليا فيه عن نفسه وهو
ممنوع والسند انه لم يقلد ويتبع من ذلك الهدى الذي وقع فيه الاشرار الا ناقة واحدة
وأبضا ثبت انه كان يسوق عن اهله جميعا وعلى عليه السلام منهم نعم ان صح ما ادعاه
صاحب ضوء النهار من الاجماع على جواز ابدال الادون بأفضل كان حجة عندهم يرى حجة
الاجماع على جواز مجرد الابدال بالأفضل ولكنه ينبغي أن يبحث عن صحة ذلك فان
الشافعي وبعض الحنفية قد احتجوا بالحديث على المنع من مطلق التصرف ولو كان
للابدال بأفضل كما حكاه صاحب البحر وأما دعوى أن الواحدة النسيبة أظهر في تعظيم
الشعائر من غيرها وان كان كثيرا ممنوع والسند ظاهر

(باب أن البدنة من الابل والبقر من سبع شياه وبالعكس)

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه رجل فقال ان على بدنة وأنا موسر
ولا أجد ما اشتريها فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يتناع سبع شياه فيذبحهن رواه
أحمد وابن ماجه وعن جابر قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نشتر كل
الابل والبقر كل سبعة منافي بدنة متفق عليه وفي لفظ قال لئن اشد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم اشتري كل سبعة من الابل والبقر كل سبعة منافي بدنة رواه البرقاني على شرط الصحيحين
وفي رواية قال اشتر كل سبع النسيب صلى الله عليه وآله وسلم في الطبع والعمرة كل سبعة منافي

على سبيل المقابلة لتقيض قصده وأما الاطعام فمما سبته ظاهرة لانه مقابل كل يوم اطعام مسكين
واذا ثبتت هذه الخصال الثلاث في هذه الكفارة فهو لى على الترتيب أو التخيير قال البيضاوي يرب الثاني بالقائه على
فقد الاول ثم الثالث بالقائه على فقد الثاني فدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة
الشرط للحكم وقال مالك بالتخيير (قال) أي أبو هريرة (فحكث) بضم الكاف وقفها (عند النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) وفي رواية ابن عيينة فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجلس قبل وانما أمره بالجلوس لا بتظار الوضوء في حقه

والمساكين والخلاف في معناهما حيث لم يعرف قال ابن دقيق العيد هذا يدل على وجوب اطعام هذا العدد لانه
 اضاف الاطعام الذي هو صدقة الى ستمين فلا يكون ذلك موجودا في حق من اطعم عشرين مسكينا ثلاثة ايام مثلا
 ومن اجاز ذلك فكأنه استنبط من النص معنى يعود عليه بالابطال والمشمور عن الحقيقة الاجزائية لو اطعم الجميع مسكينا
 واحدا في ستمين يوما كنى انتهى والمراد بالاطعام الاعطاء لا اشتراط حقيقة الاطعام من وضع المطعم في القم بل يكفى
 الوضع بزيادة بلا خلاف وفي اطلاق ٣٣٠ الاطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الاطعام من غير اشتراط

مناولة بخلاف زكاة القرض
 فان فيها النص على الاتية
 وصدقة القطر فان فيها النص
 على الاداء في الحديث أنه
 لا مدخل لغير هذه الخصال
 الثلاث في الكفارة وجاء عن
 بعض المتقدمين اهداء البقرة
 عند تعذر الرقبة وفيه بعد وفي
 رواية ابن أبي حفصة أفنته طبع
 أن تطعم ستمين مسكينا وفي
 حديث ابن عمر قال والذي
 بعثك بالحق ما أشبه أهلك
 والحكمة في ترتيب هذه الكفارة
 على ما ذكر أن من انتك حرمة
 الصوم بالجماع فقد أهلك نفسه
 بالمعصية فتناسب ان يعتق رقبة
 فيفدى نفسه وقد صح من أعتق
 رقبة اعتق الله بكل عضو منها
 عضوا منه من النار وأما الصيام
 فانه كلما صام بجنس الجنابة
 وكونه شهرا من ليله لما أمر
 بمصابة النفس في حفظ كل يوم
 من شهر على الولاية فلما أفسد
 منه يوما كان كمن أفسد الشهر
 كله من حيث انه عبادة واحدة
 بالتويع وكاف بشهرين مضاعفة

لانهم تفرق بين ما علم وجهه وما جهل فن ادعى اعتبار العلم فعليه الدليل على ان هذه
 المقالة قد صارت عصي يتوكل بها من رام صيانة مذهبه اذا خالف الثابت من فعله صلى
 الله عليه وآله وسلم وان كان له وجه أو وضع من الشمس ثم انهم يحتجون بأفعاله اذا
 وافقت المذهب ولا يقدرون الاحتجاج بمثل هذا القيد وما أكثر هذا الصنع في تصرفاتهم
 لمن تتبع قليلا أخذ المنصف من ذلك حذره فان المعذرة الباردة في طرح سنة صحيحة مما
 لا يتفق عند الله ولا سيما اذا كان ذلك لقصد الذنب عن محض الرأي وأما الاحتجاج على
 الجواز بأشراكه صلى الله عليه وآله وسلم عليا عليه السلام في هديه وتصرفه عن العمرة
 الى الاحصار فخرج عن محل النزاع لان ذلك تصرف لا يخرج العين عن كونها هديا ولا
 يطل به الحق الذي قد تعلق بها لا تصرف وأيضا صحة الاحتجاج بالاشارة متوقفة على
 معرفة انه صلى الله عليه وآله وسلم ساق جميع الهدى الذي أشرك عليا فيه عن نفسه وهو
 ممنوع والسند أنه لم يقلد ويثب من ذلك الهدى الذي وقع فيه الاشارة الى اناقة واحدة
 وأيضا ثبت انه كان يسوق عن أهله جميعا وعلى عليه السلام منهم نعم ان صح ما ادعاه
 صاحب ضوء النهار من الاجماع على جواز ابدال الادون بأفضل كان جهة عند من يرى صحة
 الاجماع على جواز مجرد ابدال بالأفضل ولكنه ينبغي أن يبحث عن صحة ذلك فان
 الشافعي وبعض الحنفية قد احتجوا بالحديث على المنع من مطلق التصرف ولو كان
 للأبدال بأفضل كما حكاه صاحب البحر وأما دعوى أن الواحدة النجاسة أظهر في تعظيم
 الشعائر من غيرها وان كان كثيرا ممنوع والسند ظاهر

• (باب أن البدنة من الابل والبقر عن سبع شياء وبالعكس) •

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه رجل فقال ان على بدنة وأنا موسر
 ولا أجد ما اشتريها فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يتاع سبع شياء فيذبحهن رواء
 أحدوا بن ماجه • وعن جابر قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نشتر في
 الابل والبقر كل سبعة منافي بدنة متفق عليه • وفي لفظ قال لنا رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اشتركو في الابل والبقر كل سبعة في بدنة رواء البرقاني على شرط الصحيفين
 • وفي رواية قال اشتر كناعم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الطحج والعمرة كل سبعة منا

على سبيل المقابلة لتقيض قصده وأما الاطعام فغنايته ظاهرة لانه ما قبل كل يوم اطعام مسكين
 واذا ثبتت هذه الخصال الثلاث في هذه الكفارة فهو ملحق على الترتيب أو التخيير قال البيضاوي ترتيب الثاني بالقائه على
 فقد الاول ثم الثالث بالقائه على نقد الثاني فدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال في منزل منزلة
 الشرط للحكم وقال مالك بالتخيير (قال) أي أبو هريرة (فكثرت) بضم الكاف وقصها (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية ابن عينة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجلس قبل وانما أمره بالجلوس لا انتظار الوحي في حقته

أو كان عرف أنه سيؤتي بثمنه (فبينما نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولم يسم إلا في المسكن
 البضاري في الكفارات فصار رجل من الأنصار (يعرق) يفتح العين والراء (فيه تمر) قال القاضي عياض المسكن والقفة والزنبيل
 سواء زاد ابن أبي حفصة فيه خمسة عشر صاعا وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة فأتى يعرق فيه عشرة وون صاعا وفي مرسل عطاء
 عند مسدد فأمره ببعضه وهو يجمع بين الروايات فن قال عشرين أراد أصل ما كان ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به
 الكفارة قال أبو هريرة أو الزهري أو غيره (والعرق المسكن) ٣٣١ بكسر الميم وفتح الراء الزنبيل الكبير يسع

في بدنة فقال رجل لجلابرا يشترى في البقرة ما يشترى في الجزور فزال ما هي الامن البدن رواه
 مسلم ومن حديثه قال شرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة بين المسابين في
 البقرة عن سبعة رواه أحمد وعنه ابن عباس قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
 مفرخضرا الاضحية فذبحنا البقرة عن سبعة والبعير عن عشرة رواه الخمسة الا أبا داود
 حديث ابن عباس الاول سباق اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن معمر حدثنا
 محمد بن بكر البرساني قال أخبرنا ابن جريج قال قال عطاء الخراساني عن ابن عباس فذكره
 ورجاله رجال الصحيح ولكن عطاء لم يسمع من ابن عباس ويشهد له ما في صحيح مسلم
 من حديث جابر قال فخرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية البدنة عن
 سبعة والبقرة عن سبعة وهو يشهد أيضا لحديث حذيفة المذكور وقد أورده الحافظ
 في التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد رواه أحمد ورجاله ثقات وحديث ابن
 عباس الثاني حسنه الترمذي ويشهد له ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم قسم فعدل عشر من الغنم يبيع قوله سبع شياه وكذا قوله كل سبعة
 منافي بدنة استدل به من قال عدل البدنة سبع شياه وهو قول الجمهور ورواه الطحاوي
 وابن رشد انه اجماع ويحاجب عنهما بأن الخلاف في ذلك مشهور وحكاها الترمذي في سننه عن
 اسحق بن راهويه وكذا في الفتح وقال هو احدى الروايتين عن سعيد بن المسيب واليه
 ذهب ابن خزيمة واحتج له في صحيحه وقواه واحتج له ابن حزم بحديث رافع المتقدم وحكاها
 في البحر عن العترة وزفر واخبروا بحديث ابن عباس الثاني المذكور في الباب ويحاجب
 عنه بأنه خارج عن محل النزاع لانه في الاضحية فان قالوا يقاس الهدى عليها قلنا هو
 قياس فاسد الاعتبار لمصادمته النصوص واخبروا أيضا بحديث رافع ويحاجب عنه
 أيضا بمثل هذا الجواب لان ذلك التعديل كان في القسمة وهي غير محل النزاع ويؤيد كون
 البدنة من سبعة فقط أمره صلى الله عليه وآله وسلم لم يحدد البدنة أن يشترى سبعة فقط
 ولو كانت تعدل عشر الأمر باخراج عشر لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز
 وظاهر أحاديث الباب جواز الاشتراء في الهدى وهو قول الجمهور ومن غير فرق بين أن
 يكون المشتري كونه مقتصرا أو متطوعا من أو بعضهم مقتصرا أو بعضهم متفلا أو مريدا
 لهم وقال أبو حنيفة يشترط في الاشتراء أن يكونوا كلهم متقربين ومثله عن زفر بن زيادة

خمس عشر صاعا (قال) صلى الله
 عليه وآله وسلم (أين السائل)
 زاد ابن مسافر آثقا وسمها سائلا
 لان كلامه متضمن للسؤال
 فان مراده هلكت فما ينبغي
 أو ما يخلص في مثالا (فقال) الرجل
 (أنا قال خذها) أي القصة
 (فتصدق به) أي بالقر الذي فيها
 (فقال الرجل) أنصدق (على)
 شخص (أفقر مني يا رسول الله)
 بالاستفهام التمجيز وفي حديث
 ابن عمر عند البزار والطبراني
 الى من أدفعه قال الى أفقر من
 تعلم وفي رواية ابراهيم بن سعد
 أعلى أفقر من أهلي وعند
 الطحاوي أعلى أهل بيت أفقر
 مني ولا ذراعي على غير أهلي
 ولمنصور أعلى أحوج منا ولا بن
 اسحق وهل الصدقة الا الى وعلى
 (فوالله ما بين لابنيها) تثنية لاية
 قال بعض رواة (يريد) باللاتين
 (الحرتين) أرض ذات جبال
 سود والمدينة المنورة بين حرتين
 (أهل بيت أفقر من أهلي يقي)
 وفي رواية قبل ما أجده أحق
 به من أهلي ما أحدا حرج اليه

من وعن عائشة عند ابن خزيمة ما لنا عشاء ليلة (فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فحدثت أنيابه) تهييما من
 حال الرجل في كونه جاهلا ولا هالكا محترقا خائفا على نفسه راغبا في فدائهم ما أمكنه فلما وجد الرخصة طمع أن يأكل
 ما أعطيه في الكفارة والانياب جمع ناب وهي الاسنان الملاصقة للرباعيات وهي أربعة والصحك غير التبسيم وقد ورد ان
 ضحكك كان تبسما أي في غالب أحواله (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم له (اطعمه) أي ما في المسكن من القر (أهلك) من
 يلزمك نفقته أو زوجتك أو مطلق أو بارك أو أول أو ظهر والثاني أقرب والثالث أوسع ولا بن عينة في الكفارات اطعمه

عياك وفي رواية ابن جريج فقال كلوا لبن ايجق خشنا وكها وانقها على عياك أي لامن الكفارة بل هو عليه السلام مطلق
بالنسبة اليه والى عياله وأخذهم اياه بمسقة النقر وذلك لانه لما عجز عن العتق لاهياريه وعن الصيام لضعفه فلما حضر ما يتصدق
به ذكر انه هو وعياله محتاجون فتصدق به صلى الله عليه وآله وسلم عليه وكان من مال الصدقة وصارت الكفارة في ذمته وليس
استقرارها في ذمته ما خوذ من هذا الحديث وأما حديث علي بلفظ فكله أنت وعياك فقد كفر الله عنك فضعيف لا يحتاج به
قال الحافظ وقيل لما كان عاجزا عن نفقة ٣٣٢ أهله جازله أن يصير الكفارة لهم وهذا هو ظاهر الحديث

وقد ورد الامر بالقضاء في رواية
أبي أويس وعبد الجبار وهشام
ابن سعيد كلهم عن الزهري
وأخرجه البيهقي من طريق
ابراهيم بن سعيد عن الليث عن
الزهري وحديث ابن سعيد
في الصحيح عن الزهري نفسه
بغير هذه الزيادة وحديث الليث
عن الزهري في الصحيحين بدونها
ووقعت الزيادة أيضا في مرسل
سعيد بن المسيب ونافع بن جبير
والحسن ومحمد بن كعب وجموع
هذه الطرق يعرف ان لهذه
الزيادة أصلا ويؤخذ من قوله
صم يوماء عدم اشتراط القورية
للتكفير في قوله يوماء قال البرماوي
كالكرمانى وقد استنبط بعض
العلماء من هذا الحديث ألف
مسئلة وأكثر انتهى وقال الحافظ
ابن حجر وقد اعتنى به بعض
المتأخرين ممن أدركه شيوخنا
فتكلم عليه في مجلدين جمع فيهما
ألف فائدة ومحصله ان شاء الله
تعالى فيما تلخصه مع زيادات
كثيرة عليه فله الحمد على ما أنعم
اتمى قال القسطلاني فن ذلك
ان من ارتكب معصية لاجد

أن تكون أسبابهم واحدة وعن الهادي به بشرط أن يكونوا مقتضين وعن داود
وبعض المالكية يجوز في هدى التطوع دون الواجب وعن مالك لا يجوز مطلقا وروى
عن ابن عمر نحو ذلك ولكنه روى عنه أحمد ما يدل على الرجوع قوله ما هي الامن البدن
يعني في البقرة فيه دليل على أنه يطلق على البقر أن من البدن وفي النهاية البدنة تقع على
الجل والناقة والبقرة وهي بالابل أشبه وفي القاموس والبدنة محركة من الابل والبقرة
وفي الفتح أن أصل البدن من الابل وألحقت به البقرة شرعا وحكى في البحر عن الهادي
والشافعي والمؤيد بالله ان البدنة تختص بالابل وعن أبي حنيفة وأصحابه والناصر أنها
تطلق على البقر وعن بعض أصحاب الشافعي انها تطلق على الشاة قال ولا وجه له وحكى
فيه أيضا ان البقرة عن سبعة والشاة عن واحد اجماعا قوله والبعير عن عشرة فيه دليل
على ان البدنة تجزئ في الاضحية عن عشرة وسيأتي الكلام على ذلك

(باب ركوب الهدى)

(عن أنس قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يسوق البدنة فقال اركبها
فقال انه يبدنة قال اركبها قال انه يبدنة قال اركبها الا تاستق عليه ولهم من حديث أبي
هريرة نحوه وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يسوق بدنة قد أجهدته
المشي فقال اركبها قال انه يبدنة قال اركبها وان كانت بدنة رواء أحد والنسائي * وعن
جابر أنه سئل عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
اركبكم بالعرف اذا أبلجت اليها حتى تجد ظهر ارواه أحد ومسلم وأبو داود والنسائي
* وعن علي عليه السلام أنه سئل يركب الرجل هديه فقال لا بأس به قد كان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يركب بالرجال يمشون فيما مرهم يركب هديه قال لا تتبعون شيئا أفضل
من سنة نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم رواء أحد) * حديث أنس الثاني أخرجه أيضا
الجوزقي من طريق حميد عن ثابت عن أنس وأبو يعلى من طريق الحسن عن أنس وزاد
حافيا وهو عند النسائي من طريق شعبة عن قتادة عن أنس وضعف هذه الطرق الحافظ
في الفتح وحديث علي عليه السلام قال في الفتح أيضا اسناده صالح وقال في جمع الزوائد في
اسناده محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وثقه ابن حبان وضعفه جماعة وحديث أبي هريرة

فيما وجب مستقبيا انه لا يعاقب لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية لان الذي
معاقبة المستق فيكون سببا لترك الاستغناء من الناس عند وقوعهم في ذلك وهذه مفسدة عظيمة يجب دفعها واسبغ بدل
بإقراره بذلك على ان الكفارة عليه وحده دون الموطوء وكذا قوله في المراجعة هل تستطيع وهل تجد وغير ذلك وهو الاصح
من قول الشافعية وبه قال الاوزاعي وقال الجمهور وأبو نوري وابن المنذر تجب الكفارة على المرأة أيضا على اختلاف
وتفاصيل لهم في الحرية والامة والمطاوعة والمكرهة وهل هي عليها أو على الرجل واستدل الشافعي بسكونه عن اطلاق المرأة

في وقت الحاجة وتأخير البيان عنها لا يجوز زور دبانها لم تعترف ولم تسأل فلا حاجة ولا سماع احتمال ان تكون مكروهة كما
 يرشد الى ذلك قوله في رواية الدارقطني هلك وأهلك قال القرطبي ليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ساكت
 عن المرأة فيؤخذ حكمها من دليل آخر مع احتمال ان يكون سبب السكوت انها كانت غير صائمة اعذر من الاعذار انتهى
 والقائل بوجوب المكفارة يقول يعتبر حالهما فان كانا من أهل العتق أجزأت رقبة وان كانا من أهل الاطعام أطعم ما سبق
 وان كانا من أهل الصيام صام ما جيعا فان اختلف حالهما ٣٣٣ فقيه تفريع محله كتب الفروع قال ابن

دقيق العهد تباينت في هذه
 القصة المذاهب فقبل ان يادلت
 على سقوط الكفارة بالاعسار
 المقارن لوجوب او هو أحد قولي
 الشافعي وجرم به عيسى بن دينار
 من المالكية وقال الاوزاعي
 يستغفر الله ولا يعود وليس
 في الخبر ما يدل على اسقاطها بل
 فيه ما يدل على استمرارها على
 العاصر وقال الجمهور لا تسقط
 بالاعسار وأقوى من ذلك ان
 يجعل الاعطاء لا على جهة
 الكفارة بل على جهة التصديق عليه
 وعلى أهله تلك الصدقة لما ظهر
 من حاجتهم وأما الكفارة فلا
 تسقط بذلك قال في الفتح وفي
 الحديث السؤال عن حكم
 ما يفعل المرأة مخالفا للشرع
 والتحدث بذلك لمصلحة معرفة
 الحكم واستعمال الحكاية فيما
 يستفهم ظهوره بصريح النظم
 وفيه الرفق بالتعلم والتلطف
 في التعليم والتألف على الدين
 والندم على العصية واستشعار
 الخوف وفيه الجلووس في المسجد
 لغیر الصلوة من المصالح الدينية

الذي أشار اليه المصنف لفظة لفظ حديث أنس ولكنه زاد في آخره اركبها وبك قوله
 رأى رجلا قال الحافظ لم أقف على اسمه بعد طول البحث قوله بوقيدته في رواية لمسلم
 مقلدة وكذا في رواية للبخاري وله أيضا من طريق أبي هريرة قال سدرأيتهم راكبا يسار
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنعل في عنقه قوله انما بدنة أراد انما بدنة مهداة الى
 البيت الحرام ولو كان مراده الاخبار عن كونها بدنة لم يكن الجواب مفيد الا ان كونها
 من الابل معلوم فالظاهر ان الرجل ظن انه خفي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كونها
 هدية فقال انما بدنة قال في الفتح والحق انه لم يحف ذلك على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كونها
 لا كونها كانت مقلدة واهـ هذا قال لما زاد في مراجعته وبك وأحاديث الباب تدل على
 جواز ركوب الهدى من غير فرق بين ما كان منه واجبا أو تطوعا تركه صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم للاستيفاء وبه قال عروة بن الزبير ونسبه ابن المنذر الى أحمد وأصحق وبه قال أهل
 الظاهر وجرم به النووي وجماعة من أصحاب الشافعي كالقفال والماوردي وحكي ابن
 عبد البر عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأبي حنيفة كراهة ركوبه غير حاجة وحكا
 الترمذي أيضا عن أحمد وأصحق والشافعي وقيد الجواز بعض الحنفية بالاضطرار ونقله
 ابن أبي شيبة عن الشعبي وحكي ابن المنذر عن الشافعي انه يركب اذا اضطر ركوبا غير
 فادح وحكي ابن العربي عن مالك أنه يركب للضرورة فاذا استراح نزل يعني اذا انتهت
 ضرورته والدليل على اعتبار الضرورة ما في حديث جابر المذكور في الباب من قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم اركبوا بالمعروف اذا ألبست اليها ونقل ابن العربي عن أبي حنيفة انه
 لا يجوز ركوب الهدى مطلقا وكذا نقله المهدى في البحر عنه ولكن نقل عنه الطحاوي
 الجواز مع الحاجة ويضمن ما نقص منها بالركوب والطحاوي أقدم بمعرفة مذهب امامه
 وقد وافق أبو حنيفة الشافعي على ضمان النقص في الهدى الواجب ونقل ابن عبد البر
 عن بعض أهل الظاهر وجوب الركوب تمسكا بظاهر الامر والمخالفة ما كانوا عليه في
 الجاهلية من البصرة والسائبية ورده بان الذين ساقوا الهدى في عهد النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم كانوا كثيرا ولم يأمر أحد منهم بذلك انتهى وتعبه الحافظ بحديث على
 عليه السلام المذكور في الباب قال وله شاهد من عند سعيد بن منصور باسناد صحيح
 رواه أبو داود في المراسيل عن عطاء قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بالهدية

كثيرا لم وجواز الضمان عند وجود سببه واخبار الرجل بما يقع منه مع أهله الحاجة وفيه الخلف اتا كيد الكلام
 وقبول قول المكلف فيما لا يطلع عليه الامن جهته لقوله في جواب قوله أنقرضنا اطعمه أهلا ويحتمل ان تكون هناك
 قرينة تصدقه وفيه التعاون على العبادات السعي في خلاص المسلم واعطاء الواحد فوق حاجته الراغبة واعطاء الكفارة
 لأهل بيت واحد وان المضطر الى ما يده لا يجب عليه أن يعطيه أو يعرضه لخطر آخر انتهى وفي هذا الحديث التعديت
 والاخبار المتعنة والقول ورواه ما ينف على أربعين نفسا عن الزهري عن جيسد عن أبي هريرة بطول ذكره وقد

الفتح وفي الحديث دليل على انه لا كراهة في الصوم في السفر ان قوي عليه ولم تصبه منه مشقة شديدة وهذا الحديث من
 الرباعيات وأخرجه أيضا في الصوم والطلاق ومسلم في الصوم وكذا أبو داود والنسائي (عن عائشة رضي الله عنها زوج
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان خزيمة بن مهران الأسدي رضي الله عنه قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أأصوم في الشهر
 وكان حزمة كثير الصيام فقال صلى الله عليه وآله وسلم له ان شئت فصم وان شئت فأنظر) وعند مسلم من رواية أبي مراد
 انه قال يا رسول الله أجدي قوة على الصيام في السفر هل على جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وآله

٣٣٦

وسلم هي رخصة من الله فمن أخذ
 بها فحسن ومن أحب أن يصوم
 فلا جناح عليه وهذا مشعر بأنه
 سأل عن صيام الفريضة لان
 الرخصة إنما تطلق في مقابلة
 الواجب وأصرح من ذلك
 ما رواه أبو داود والحاكم عن
 حمزة بن عمرو انه قال يا رسول الله
 اني صاحب ظهر أعاليه أسافر
 عليه وأكرهه وانه ربما صاد في
 هذا الشهر يعني رمضان وأنا
 أجِد القوة واجدني ان أصوم
 أهون علي من أن أؤخره فيكون
 ديناء علي فقال أي ذلك شئت
 يا حمزة (عن ابن عباس رضي الله
 عنهما ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم خرج الى مكة في
 غزوة الفتح يوم الأربعاء بعد
 العصر لعشر مضين من رمضان
 فصام حتى بلغ الكديد) بفتح
 الكاف وكسر الدال وهو
 موضع منه وبين المدينة سبع
 أميال أو نحوها وبينه وبين
 مكة نحو مائة ميل (أنظر فأنظر
 الناس) معه وكان بعد العصر كما
 في مسلم عن جابر في هذا الحديث
 ولغظه فقبل له ان الناس قد شق

علينا يوم النحر بلحم بقر فقلت ما هذا فقيل نحر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
 أزواجه متفق عليه وهو دليل على الاكل من دم القران لان عائشة كانت قارئة
 حديث جابر الثاني رواه الترمذي من طريق عبد الله بن أبي زياد الكوفي عن زيد بن
 حبان عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر وقال هذا حديث غريب من
 حديث سفيان لا نعرفه الا من حديث زيد بن حبان ورأيت عبد الله بن عبد الرحمن روى
 هذا الحديث في كتبه عن عبد الله بن أبي زياد قال وسالت محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن
 حديث الثوري عن جعفر عن أبيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورأيت
 لا يعد هذا الحديث محفوظا وقال انما يروى عن الثوري عن أبي اسحق عن مجاهد
 مرسل ثم قال حدثنا اسحق بن منصور حدثنا حبان بن هلال حدثنا همام حدثنا قتادة
 قال قلت لانس كم حج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حجة واحدة واعتمر أربع عمر ثم قال
 هذا حديث حسن صحيح وحبان بن هلال هو أبو حبيب البصري وثقه يحيى بن سعيد
 القطان قوله فحضر ثلاثا وتسعين بدنة بيده في مسند أحمد وسنن أبي داود انه صلى الله عليه
 وآله وسلم نحر ثلاثين بيده وأمر عليا فحرسا نحرها وقد قدمنا الترجيع بين الرايتين قوله
 وأشركه ظاهره انه أشركه في نفس الهدى قال القاضي عياض وعندي انه لم يكن شريكا
 حقيقة بل أعطاه قدر اذبحه قال والظاهر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحر البدن
 التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثا وستين كما جاء في رواية الترمذي وأعطى عليا عليه
 السلام البدن التي جاءت معه من اليمن وهي تمام المائة قوله يضعه بفتح الباء لا غير وهي
 القطعة من اللحم قوله برة بضم الباء وفتح الراء مخففة وهي حافة تجعل في أنف البعير
 قوله ولا ترى الا الحج بضم النون أي تظن قوله بلحم بقر قد استدلل به هذه الاحاديث على
 انه يجوز الاكل للمهدي من الهدى الذي يسوقه قال النووي وأجمع العلماء على ان الاكل
 من هدى التطوع وأضخمه سنة انتهى والظاهر انه يجوز الاكل من الهدى من غير فرق
 بين ما كان منه تطوعا وما كان فرضا لعموم قوله تعالى فكلوا منها ولم يفصل والتسك
 بالقياس على الزكاة في عدم جواز الاكل من الهدى الواجب لا ينتهض تخصيص هذا
 العموم لان شرع الزكاة لو اساء الفقراء نصرفها الى المال الخراج لها عن موضوعها
 وليس شرع الدماء كذلك لانها اما لجبرته نقص أو لجبرد التبوع فلا قياس مع الفارق فلا

تخصيص

عليهم الصيام وانما ينتظرون فيما فعلت فدا بقدر من ما بعد العصر فقيه ان المسافر له ان

يصوم بعض رمضان ويقطر بعضه ولا يلزمه بصوم بعضه تمامه وانه اذا نوى السفر ليلا فانه يباح له الفطر ولو ام العذر
 ولا يكره كما في المجموع وكذا يباح له الفطر اذا كان مقبلا ونوى ليلا ثم حدث له السفر قبل الفجر فلو حدث بعده فلا تغليب
 للحضر وقال الحنابلة ان نوى الحاضر صوم يوم ثم سافر في اثنته فله الفطر قال في الانصاف وهذا هو المذهب مطلقا وعليه
 الاصحاب سواء كان طوعا أو كرها وهو من مقدرات المذهب ولكن لا يقطر قبل خروجه وعنه لا يجوز له الفطر مطلقا ولو نوى

الصوم في سفره فله الفطر وهذا هو المذهب مطلقا وعليه الاعتقاد وهذا الحديث فيه التصديق والاختيار والعنفنة وقال القاسبي انه من مراسلات العصابة لان ابن عباس كان في هذه السفرة مع جميع ابييه بمكة فلم يشاهد هذه القصة فكانه معها من غيرهم من العصابة واخرجه البخاري ايضا في الجهاد والمغازي ومسلم في الصوم وكذا النسائي (عن ابي الدرداء رضي الله عنه) هو عمر بن مالك الانصاري الخزرجي انه (قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره) زاد مسلم في شهر رمضان وليس ذلك في غزوة الفتح لان عبدا لله بن راحة المذكور ٢٢٧ في هذا الحديث كان صاعدا استشهد

بموتة قبل غزوة الفتح بالاخلاف ولا في غزوة بدر لان ابا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم (في يوم حار) ولم في حرم شديد (حتى يضع الرجل يده على رأسه من شدة الحر وما فيه اصنام الاما كان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابن راحة) عبدا لله وجمعا يتم المراد من الاستدلال ويتوجه به الرد على أبي محمد بن حزم في زعمه ان حديث أبي الدرداء هذا لا جهة فيه لاحتمال ان يكون ذلك الصوم كان تطوعا وايضا مما يؤيد ان هذه السفرة لم تكن في غزوة الفتح ان الذين اسقروا على الصيام من العصابة كانوا جماعة وفي هذا انه ابن راحة وحده ومطابقة هذا الحديث للترجمة من جهة ان الصوم والافطار لم يكونا مباشرين في السفر لما صام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابن راحة وأفطر العصابة ورواه كلهم شاميون الاشخ البخاري وقد دخل الشام واخرجه مسلم وأبو داود في الصوم (عن جابر

تخصيص قوله لان عائشة كانت قارئة قد اختلف فيما أحرمت به عائشة أولا فقبل انها حرة مفردة لما ثبت عنها في الصحيح انها قالت فكننت عن أهل بيعة مرة وقبل انما أحرمت بالحج أولا وكانت مفردة لما ثبت عنها في الصحيح نرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ترى الا انه الحج وثبت عنها في حديث آخر ليينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج وقد أطال ابن القيم الكلام على هذا وبين الراجح من القولين ودليل من قال انها كانت قارئة الحديث المتقدم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها بسعت طوافك لحج وعمرتك والى هذا ذهب الجمهور وذهب الكوفيون الى انها كانت غير قارئة لما ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها وأهلي بالحج ودعى العمرة وأجاب الجمهور بانها لم ترفض العمرة لما في صحيح مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها بعد ان أمرها أن تهل بالحج ففعلت ووقفت المواقف كلها حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة وبالصفا والمروة وكذلك قوله يسعدك طوافك لحج وعمرتك وقد قدمنا تأويل قوله دعى العمرة وقد استدلل بقول عائشة المذكور بخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أزواجه أن البقرة تجزى عن أكثر من سبعة وقد ثبت في رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرج عن أزواجه بقرة أخرجهما النسائي وأبو داود وغيرهما وكذا في صحيح مسلم والظاهر انه لم يخلف أحدا من زوجاته يومئذوهن تسع ولكن لا يخفى ان مجرد هذا الظاهر لا تعارض به الاحاديث الصريحة الصحيحة السالفة المجموع على مدلولها

(باب أن من بعث يدي لم يحرم عليه شيء بذلك) *

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهدي من المدينة فاقفل قلائد هديه ثم لا يجتنب شيئا مما يجتنب المحرم رواء الجماعة وفي رواية ان زياد بن أبي سفيان كتب الى عائشة ان عبد الله بن عباس قال من أهدى يدي حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينصر هديه فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس أنا قتلت قلائد هدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي ثم قلدها بيده ثم بعث بهامع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء أحله الله له حتى نحر الهدى أخرجهما) قوله ان زياد بن أبي سفيان وقع الحديث به في زمن أبي أمية وأما بهداهم فما كان يقال له الا زياد بن أبيه وقبل

٤٣ نيل ح ابن عبد الله رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر في غزوة الفتح كما في الترمذي (فراى زحاما) بكسر الزاى اسم للزحمة والمراد هنا الوصف المحذوف أى فرأى قوما مزدحمين (ورجلا) قبل هو أبو اسرائيل العامري واسمه قيس وعزاه مغلطاي لهم مات الخطيب ونوزع في نسبة ذلك الخطيب (قد ظلال عليه) أى جعل عليه شيء يظله من الشمس لما حصل له من شدة العطش وحرارة الصوم (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما هذا) والنسائي ما بال صاحبكم هذا (فقالوا) أى من حضر من العصابة (صائم فقال ليس من البر) بكسر الباء أى

ليس من الطاعة والعبادة (الصوم في السفر) اذا بلغ بالصائم هذا المبلغ من المشقة قال في الفتح والحاصل ان الصوم لمن قوى عليه افضل من الفطر والقطر لمن يشق عليه الصوم أو أعرض عن قبول الرخصة افضل من الصوم وان من لم يحقق المشقة بخير بين الصوم والقطر وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فنقلت طائفة لا يجزئ الصوم في السفر عن الفرض بل من صام في السفر وجب عليه فضاؤه في الحضر لظاهر قوله تعالى فعدة من أيام أخر واقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم ايس من البر الصوم في السفر ومقالة البر الاثم ٢٣٨ واذا كان آثما بصومه لم يجزئه وهذا قول بعض أهل الظاهر وحكى عن عمرو ابن

عمر وابي هريرة والزهري وابراهيم النخعي وغيرهم واحبوا بقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر قالوا ظاهره فعليه عدة وقالوا يجب عدة وتأوله الجمهور بان التقدير فاقطر فعدة وذهب اكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وابو حنيفة الى ان الصوم افضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه وقال كثير منهم م النظر افضل عملا بالرخصة وهو الاوزاى واحمدوا بصح وقال آخرون هو مخير مطلقا وقال آخرون افصاهما ايسرهما لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر فان كان القطر ايسر عليه فهو افضل في حقه وان كان الصيام ايسر كن يسر عليه حينئذ ويشق عليه فضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه افضل وهو قول عمر بن عبد العزيز واختاره ابن المنذر والذي يرجح قول الجمهور ان كان قد يكون القطر افضل لمن اشتد عليه الصوم وتضرره وكذلك من

استطاع معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد وكانت أمه سمية مولاة الحزرت بن كلدة الثقي وهي بنت عبيد المذكور فوات زياد على فراشه فكان ينسب اليه فلما كان في أيام معاوية شهد جماعة على اقرار أبي سفيان بان زياد اولاده فاستلحقه معاوية بذلك وخالف الحديث الصحيح ان الولد للفراش وللعاهر الحجر وذلك لفرض دينوى وقد أنكر هذه الواقعة على معاوية من أنكرها حتى قيات فيها الاشعار منها قول القائل

ألا يبلغ معاوية بن حرب • مغلغلة من الرجل الجاني

أنفضب أن يقال أبولثعف • وترضى أن يقال أبولثاني

وقد أجمع أهل العلم على تحريم نسبته الى أبي سفيان وما وقع من أهل العلم في زمان بن أمية فاعلموا بقبول كراهة الامهات نسبته الى أبي سفيان في كتبهم مع كونهم لم يأنفوها الا بعد اذ قرأ من عصر بن أمية بحافظة منهم على اللفاظ التي وقعت من الرواة في ذلك الزمان كما هو دأبهم وقد وقع في صحيح مسلم ابن زياد كان زياد وهو وهم به عليه السلام ومن تبعه والصواب زياد وكذا قال النووي وجميع من تكلم على صحيح مسلم قوله يدي فيه دفع التجوز بان يظن ان القتل وقع باذنم الوقات فقلت فقط قوله مع أبي بفتح الهمزة وكسر الموحدة الخفيفة يهني أبابكر الصديق رضى الله عنه واستفيد من ذلك ان وقت البعث كان في سنة تسع عام حجة أبي بكر بالناس وقد استدل بالحديثين على انه لا يحرم على من بعث به دى شئ من الامور التي تصل له وبه قال الجمهور قال ابن عبد البر خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء وتعقب بأنه قد قال بمقتاتة جماعة من الصحابة كابن عمر رواء عنه ابن أبي شيبة وابن المنذر وقيس بن سعد رواء عنه سعيد بن منصور وابن المنذر أيضا وعلى عليه السلام وعمر رضى الله عنه رواء عنه ابن أبي شيبة وابن المنذر أيضا ومن غير الصحابة النخعي وعطاء ابن سيرين وآخرون كما قال ابن المنذر ونقل الخطابي عن أصحاب الرأي مثل قول ابن عباس وهو خطأ عنهم كما قال الحافظ والى مثل قول ابن عباس ذهبت الهادوية وليس في قول ابن عباس ولا قول غيره من الصحابة حجة ولا سيما اذا عارض الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم نعم احتجوا بما أخرجه أحمد والطحاوى والبخاري من حديث جابر قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد قبضه من جيبه حتى أخرجه من رجليه وقال اني أمرت يدي لثني بعثت بها أن

تقلد

ظن به الاعراض عن قبول الرخصة وقد روى احمد من طريق ابى طعمة قال قال رجل لابن عمر

اني اقوى على الصوم في السفر فقال له ابن عمر من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الاثم مثل جبال عرفة وهذا محمول على من رغب عن الرخصة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من رغب عن سنتي فليس مني وكذلك من خاف على نفسه الهيب أو الرياء اذا صام في السفر فقد يكون الفطر افضل له وقد اشار لذلك ابن عمر فروى الطبراني من طريق مجاهد قال اذا سافرت فلا تصم فانك ان تصم قال اصحابك كثر الصائم بارفعوا الصائم وقاموا بامرئ وقالوا فلان صائم فلا تزال كذلك حتى يذهب اجره وعن

ابن ذر وهو ذلك وسياتي في الجهاد من طريق ورق الجبل عن انس فحو هذا امر فوجاه حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم
 للمفطرين لما خدموا الصوم ذهب المقطرون اليوم بالاجر قال الحافظ في الفتح وقال ابن المنيه هذه القصة تشعربان من
 اتفق لمثل ما اتفق لذلك الرجل انه يساويه في الحكم وامان من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على اصله والله اعلم وجل
 الشافعي نفي البر على من ابي قبول الرخصة وقال الطحاوي المراد البر الكامل الذي هو أعلى مراتب البر وليس المراد به اخراج
 الصوم في السفر عن ان يكون بر الان الا فطار قد يكون بر من الصوم ٢٢٩ اذا كان لا تقوى على افاء العدو

مثلا قال وهو قطع قوله صلى الله
 عليه وآله وسلم ليس المسكين
 بالطواف الحديث فانه لم يرد
 اخرجه من اسباب المسكنة
 كلها وانما اراد ان المسكين
 الكامل المسكنة الذي لا يجد
 في غنيته ويستغنى ان يسأل
 ولا يظن له انتهى مخلصا واماروا به
 ابدال اللام ميماني لغة اهل اليمن
 فهي في مسند احمد لا في البخاري
 وحديث الباب رواه مسلم في
 الصوم وكذا ابو داود والنسائي
 (عن انس بن مالك رضي الله
 عنه قال كانا فرما مع النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فلم يعجب
 الصائم على المقطر ولا المقطر
 على الصائم) فيه رد على من ابطال
 صوم المسافر لان تركهم لا تنكح
 الصوم والمقطر يدل على ان ذلك
 عندهم من المتعارف الذي
 تجب الحجته به وفي حديث ابي
 سعيد عندهم مسلم كان فرما مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا
 يجد الصائم على المقطر ولا المقطر
 على الصائم يرون ان من وجد
 قوة فصام فان ذلك حسن ومن

تقلد اليوم وتشعر على مكان كذا فليست قبضى ونسيت فم اكن لا يخرج قبضى
 من رأسي قال في الفتح وهذا الوجه فيه اضعف اسنادا وينجيب عنه بانه قال في مجمع الزوائد
 بعد ان ذكر رجال احمد وثقاته وذكر من طريق أخرى وقال رواه احمد ورجالهم رجال
 الصحيح وانما قال كذا لان احمد رواه عن عبد الرحمن بن عطاء انه سمع ابا جابر
 يحدث عن ابيه ما فذكره وعبد الرحمن وثقه النسائي وقواه ابو حاتم وقال البخاري فيه
 نظروهم هذا بر دعي المقبلي حيث قال ان هذا الحديث أخرجه ابن النجار وغالب احاديثه
 الضعف والظاهر انه لا أصل لهذا الحديث انتهى وقد أخرج النسائي من حديث جابر
 انهم كانوا اذا كانوا حاضرين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بعث الهدى
 فمن شاء أحرم ومن شاء ترك هكذا في جامع الاصول وبه يحصل الجمع بين الاحاديث
 (باب الحث على الاضحية)

(عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم
 النحر عملا أحب الى الله من هراق دم وانه لتأتى يوم القيامة بقسرونها وأظلافها
 واشعاعها وان الدم ليقع من الله عز وجل بما كان قبل أن يقع على الارض فطيبوا بها
 نفسا رواه ابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وعمر بن زبدي بن أرقم
 قال قلت أوقالوا يا رسول الله ما هذه الاضاحي قال سنة أبيكم ابراهيم قالوا ما لنا بها
 قال بكل شعرة حسنة قالوا افاضل الصوف قال بكل شعرة من الصوف حسنة رواه احمد
 وابن ماجه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد شعرة فلم
 يضح ولا يقرب من مصلا ناروا احمد وابن ماجه وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ما أنفقت الورق في شيء أفضل من نخيرة في يوم عید رواه الدارقطني
 حديث عائشة رواه الترمذي عن ابي عمرو ومسلم بن عمرو والحذاء المديني عن عبد الله بن
 نافع الصائغ عن ابن المنيه عن هشام بن عروة عن أبيه عنها وقال بعد ان ذكر ان هذا
 الحديث حسن غريب انه لا يعرف من حديث هشام بن عروة الا من هذا الوجه وحديث
 زيد بن أرقم أخرجه أيضا الترمذي فقال ويرى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وجد شعرة فافطر فان ذلك حسن وهذا التفصيل هو المعتمد وهو نص رافع لنزاع قاله في الفتح وحديث الباب أخرجه مسلم
 ايضا (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات من المكلفين (وعليه صيام صام عنه
 وليه) ولو بغيرانه واجبني بالاذن من الميت او من القريب باجرة او دونها وهذا مذهب الشافعي القديم وصوبه النووي بل
 قال يسن له ذلك ويستحب وجوب القدية والجديد وهو مذهب مالك والشافعي حنيفة عدم الجواز لانه عبادة بدنية ولا يستقط وجوب
 القدية قال النووي وليس للجديد حجة والحديث الوارد بالا طعام ضعيف ومع ضعفه فالأطعام لا يمنع عند القائل بالصوم وهل

المعتبر على القديم الولاية كما في الحديث ام مطلق القرابة ام يشترط الاثام العسوية فيه احتمالات للامام قال الرافعي والاشبه اعتبار الارث وقال النووي المختار اعتبار مطلق القرابة ومحمده في المجموع قال وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في خبر مسلم لامرأة قالت ان اى ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها صوى عن أمك يطل احتمال ولاية المال والعسوية انتهى قال في الفتح واختلف المجيزون في المراد بقوله وليس فقيل كل قريب وقيل الوارث خاصة وقيل عصبته والاول ارجح ويختص ذلك بالولي لان الاصل عدم النيابة ٣٤٠ في العبادة البدنية الا ما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد فيه ويترك

الباقى على الاصل وهذا هو الرابع وقيل يصح استقلال الاجنبى بذلك وذكر الولى لكونه اغلب وظاهر من بيع البخارى اختياره هذا الاخير وبه جزم ابو الطيب الطبرى وقواه بتشبيهه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بالدين والدين لا يختص بالقرىب انتهى قال الشوكانى في النيل وظاهر الاحاديث أنه يصوم عنه وليه وان لم يوص بذلك وان من صدق عليه اسم الولى لغة او شرعا او عرفا صام عنه ولا يصوم عنه من ليس بولى ومجرد القنيل بالدين لا يدل على ان حكم الصوم كحكمه في جميع الامور انتهى واجاب المالكية عن حديث الباب بدعوى عمل اهل المدينة واحتج الحنفية بعدم الاحتجاج بهذين الحديثين بان عائشة سئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم قالت بطم عنها وبنها انها قالت لا تصوموا عن موتاكم واطعموا عنهم اخرج به البيهقى وعن ابن عباس قال في رجل مات وعليه رمضان قال بطم عنه ثلاثون

انه قال في الاضحية اصحابها بكل شعرة حسنة ويروى بقرونها انتهى وحديث أبى هريرة صححه الحاكم قال الحافظ في بلوغ المرام لكن رجع الاثمة غيره وقفه وقال في الفتح رجاله ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه والموقوف أشبه بالصواب قاله الطحاوى وغيره وفي الباب عن أبى سعيد عند الحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما طمة رضى الله عنها قومي الى ضيقك فاشم - ديهافانه بأول قطرة منها يغفر لك ما سلف من ذنوبك وفي اسناده عطية وقال ابن أبى حاتم في العلل عن أبيه انه حديث منكر وعن عمران بن حصين عند الحاكم أيضا مثل حديث أبى سعيد وفي اسناده أبو جزة الثمالي وهو ضعيف جدا وعن علي رضى الله عنه عند الحاكم أيضا والبيهقى مثله وفي اسناده عمرو بن خالد الواسطي وهو متروك وعن علي رضى الله عنه أيضا من طريق أبى داود الكنى عن عبد الله بن حسن عن أبيه عن جده عند الطبرانى بلفظ من ضعى طيبة بها نفسه محسبا باضحية كانت له حجابا من النار وأبو داود الكنى كذاب قال أحمد كان يضع الحديث قوله ما هذه الاضاحى هي جمع اضحية قال الجوهري قال الاصمعى فيها أربع لغات اضحية واضحية بضم الهمزة وكسرها وجعلها اضاخى بتشديد الباء وتحتمة فيها والافرة الثالثة ضحية وجهها اضاخى والرابعة اضاخاة بفتح الهمزة والجمع اضاخى كثر طاة وأرطى وبها سمى يوم الاضحية قال القاضى وقيل سميت بذلك لانها تقبل في الضحى وهو ارتفاع النهار قال النووي وفي الاضحية لغتان التذكير اضاخى قيس والتأنيث اضاخى قوله فلا يقرب من مصلا فاعدا الحديث من جملة ما استدله القائلون بوجوب الضحية وسيأتى الكلام على ذلك وأحاديث الباب تدل على مشروعية الضحية ولا خلاف في ذلك كما في البصر وانها أحب الاعمال الى الله يوم النحر وانها تأتي يوم القيامة على الصفة التي ذبحت عليها ويقع دمها مكان من القبول قبل أن يقع على الارض وانها سنة ابراهيم لقوله تعالى وقد يشاهد بضح عظيم وان للمضضى بكل شعرة من شعرات اضحيته حسنة وانه بكر لمن كان ذاسعة تركها وان ابراهيم لم تنفق في عمل صالح أفضل من الاضحية ولكن اذا وقعت اذ صدقت تسنن وتجردت عن المقاصد القاسدة وكانت على الوجه المطابق للحكمة في شرعها وسيأتى ان شاء الله تعالى

(باب

مسكيننا اخرج عبد الرزاق وعن ابن عباس لا يصوم احد عن احد اخرج به النسائي فلما اتفق ابن

عباس وعائشة بخلاف ما روياه دل ذلك على ان العمل على خلاف ما روياه لان فتوى الراوى على خلاف ما رويه بمنزلة روايته للناسخ ونسخ الحكم يدل على اخراج المناط عن الاعتبار وهذه قاعدة لهم معروفة مصادمة للنص الصحيح فلا يعول عليها ولا يلتفت اليها وقد قال الحافظ في الفتح ان في الآثار المذكورة فيها مقالا وليس فيها ما يمنع من الصيام الا اثران في عن عائشة وهو ضعيف جدا والرابع ان المعتبر ما رواه لا يراه لاحتمال ان يخالف ذلك لاجتهاد مستند فيه لم يتحقق ولا يلزم من

ذلك ضعف الحديث عنده وإذا تصحقت صحة الحديث لم يترك الحق للمظنون والمسئلة مشهورة في الأصول قال الشوكاني في النيل وهذا بنا من صاحب القمع على أن لفظ حديث ابن عباس باللفظ الذي ذكره هناك وهو أنه قال كان لا يصوم أحد عن أحد ولكنه ذكره في التخصيص بلفظ لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد أخرجه النسائي بإسناد صحيح والحق أن الاعتبار بما رواه الصحابي لأبصاره والكلام مبسوط في الأصول والذي روى عن فروعنا صريح في الرد على المانعين وقد اعتذر روايان المراد به قوامه عليه أي فعل عنه ما يقوم مقام ٣٤١ الصوم وهو الاطعام وهذا عذر بارد لا يتمسك به منصف في مقابلة الأحاديث العديدة ومن جملة أَعذارهم أن عمل أهل المدينة على خلاف ذلك وهو عذر أبرد من الأول ومن أَعذارهم أن الحديث مضطرب وهو - إذا انتم لهم في حديث ابن عباس لم يتم في حديث عائشة فإنه لا اضطراب فيه بلا ريب وعن القائلين بأنه يجوز في النذر دون غيره بأن حديث عائشة مطلق وحديث ابن عباس مقيد فيجعل عليه ويكون المراد بالصيام صيام النذر وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما الحديث ابن عباس صورة مستقلة سأل عنها من وقعت له وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة وقد وقعت الإشارة في حديث ابن عباس إلى نحوه هذا العموم حيث قال في آخره فدين الله أحق أن يقضى انتهى وانما قال أن حديث ابن عباس صورة مستقلة يعني أنه من التخصيص على بعض أفراد العام فلا يصلح التخصيص ولا لتقييده كما تقرر في الأصول انتهى وقد اختلف

(باب ما احتج به في عدم وجوبه بتخصيص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أمة) •

(عن جابر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيدا الاضحي فلما انصرف أتى بكبش فدبحه فقال بسم الله والله أكبر اللهم هذا عني وعن لم يضح من أمتي رواه أحمد وأبو داود والترمذي • وعن علي بن الحسين عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا ضحى اشترى كبشين بمئتين أقرنين فأذا ضحى إلى وخطب الناس أتى بأحدهما وهو قائم في مصلاه فدبحه بنفسه بالمدينة ثم يقول اللهم هذا عني أمتي جميعا من شهادتك بالتوحيد وشهادتي بالبلاغ ثم يوفي بالآخر فيذبحه بنفسه ويقول هذا عن محمد وآل محمد فيطعمهم ما جبهنا المساكين ويأكل كل هو وأهل منهما فمكتنا سنين ليس لرجل من بني هاشم يضحى قد كفاه الله المؤنة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والغرم رواه أحمد) الحديث الأول قال الترمذي هذا حديث غريب من هذا الوجه وقال المطالب بن عبد الله بن حنطب يقال أنه لم يسمع من جابر وقال أبو حاتم الرازي يشبه أن يكون أدركه والحديث الثاني سكت عنه الحافظ في التخصيص وأخرجه أيضا الطبراني في الكبير والبراز قال في مجمع الزوائد واسناد أحمد والبراز حسن وأخرج نحوه أحمد أيضا وابن ماجه والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة وسياق في باب التخصيص بالتخصي قوله أم المؤمنين الأملح هو الأيض الخالص قاله ابن الأعرابي وقال الأصمعي هو الأيض المشوب بشئ من السواد وقال أبو حاتم هو الذي يخالط بياضه حرة وقيل هو الأسود الذي يعلوه حرة وقال الكوفي هو الذي فيه بياض وسواد والبياض أبيض كثر قال الخطابي هو الأيض الذي في خال صوفه طبقات سود قوله أنس بن مالك قال النووي أي لكل واحد منهم ما قرنان حسنان وفيه دليل على استحباب التخصيص بالأملح الأقرن قال النووي وأجمع العلماء على جواز التخصيص بالاجم وهو الذي لم يخالف الله له قرنين وأما المكسور فسياق الكلام فيه والحديثان يدلان على أنه يجوز للرجل أن يضحى عنه وعن أتباعه وأهله ويشركهم معه في التواب وبه قال الجمهور وكرهه الثوري وأبو حنيفة وأصحابه والحديثان يردان عليهم وقد أخرج مسلم من حديث أنس أن

أهل السلف في هذه المسئلة فاجاز الصيام عن الميت أصحاب الحديث وعلم الشافعي القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقي في المعرفة وهو قول أبي ثور وجماعة من همدان الشافعية قال البيهقي في التلانيات هذه المسئلة ثابتة لا أعلم خلافا بين أهل الحديث في صحتها فوجب العمل بها ثم ساق سنده إلى الشافعي قال كل ما قلته صرح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافه فخذوا بالحديث ولا تقلدوني وقال الحنابلة ولا يجوز تأخير قضاء رمضان إلى رمضان آخر من غير عذر فإن فعل فعليه القضاء واطعام مسكين لكل يوم ولا يصام عنه على المذهب وهو الصحيح وعليه الأصحاب وإن مات وعليه صوم مندور ولم يصم منه شيئا سن لوليه

فعله ويجوز لغيره فعله بأذنه وبغيره ويجوز صوم جماعة عنه في يوم واحد وقد ورد الحافظ ابن القيم رحمه الله في اعلام الموقعين عن رب العالمين ردًا مشبعًا على من أنكر صوم الولي عن الميت ورد حديث الباب الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان قلناه عنه في بعض مؤلفاتنا وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الصوم (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم شهر فاقضيه ٣٤٢ عنها قال نعم) اقضه (قال فدين الله الحق ان يقضى) أي حق العبد

يقضى بحق الله الحق والغرض من هذا الحديث مشروعية الصوم وكذا الحج عن الميت ولا اضطراب في ذلك كما زعم بعضهم وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصوم وأبو داود في الايمان والنذور والترمذي في الصوم وكذا النسائي وابن ماجه (حديث ابن أبي أوفى وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم له انزل فاجدح لنا نقيم قريبا وقال في هذه الرواية اذا رأيتم الليل) أي ظلامه (قد أقبل من ههنا) أي من جهة المشرق (فقد أفطر الصائم) أي دخل وقت افطاره أو صار مفطرا حكما لان الليل ليس فطرًا للصوم الشرعي قال ابن خزيمة لفظه خبر ومعه انشاء أي فليفطر الصائم ثم قال ولو كان المراد فقد صار مفطرا كان فطر جميع الصوماء واحدا ولم يكن للترغيب في تهجيل الافطار معنى ولم يذكر هنا ما ذكر في حديث عمر بلفظ وأدبر النهار من ههنا أي من المغرب وضربت الشمس فقد أفطر الصائم فيصير ان ينزل على

النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول اللهم تقبل من محمد وآل محمد وعن أمة محمد وسياقي في باب الذبح بالمصلي وأخرج أيضا ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث أبي أيوب ان الرجل كان يضيء بالشافعة عنه وعن أهل بيته في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسياقي في باب الاجتزاء بالشافعة وقد تمسك بحديثي الباب وما ورد في معناه من ان الاضحية غير واجبة بل سنة وهم الجمهور وقال النووي وعن قالهم ذابوا بكر وعمر وبلال وابو مسعود البصري وسعيد بن المسيب وعلقمة والاسود وعطاء ومالك وأحمد وأبو يوسف وأبو حنيفة وأبو ثور والمزني وابن المنذر وأبو داود وغيرهم انتهى وحكاية في البحر أيضا عن ذكر من الصحابة وعن ابن مسعود وابن عباس وحكاية أيضا عن العترة والشافعي وأبي يوسف ومحمد وقال ربيعة والاوزاعي وأبو حنيفة واللبث وبعض المالكية انهم واجبة على الموسر وحكاية في البحر عن مالك وقال الضبي واجبة على الموسر الا الحاج بمنى وقال محمد بن الحسن واجبة على المقيم بالمصار والمشهورة عن أبي حنيفة انه قال انما نوجبها على مقيم تلك نصابا كذا قال النووي قال ابن حزم لا يصح عن أحد من الصحابة انهم واجبة وصح انها غير واجبة عن الجمهور ولا خلاف في كونهما من شرائع الدين ووجه دلالة الحديثين وما في معناه على عدم الوجوب ان الظاهر ان تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم عن أمته وعن أهله تجزئ كل من لم يضح سواء كان مفكرا من الاضحية أو غير متمكن ويمكن ان يجاب عن ذلك بان حديث علي أهل كل بيت أضحية وسياقي في باب ما جاء في القرع والعتيرة ما يدل على وجوبها على أهل كل بيت يجزئهم ما يكون قربة على ان تخصيصه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن غير الواجدين من أمته ولو سلم الظهور والمدعى فلا دلالة له على عدم الوجوب لان محل النزاع من لم يضح عن نفسه ولا ضحى عنه غيره فلا يكون عدم وجوبها على من كان في عصره من الامة مستلزما لعدم وجوبها على من كان في غير عصرهم فان قيل هذا يستلزم ان تجزئ الشاة الواحدة عن جميع الامة قلنا هذه مسألة أخرى خارجة عن محل النزاع سياقي بيانها ومن ادلة القائلين بعدم الوجوب ما أخرجه أحمد عن ابن عباس مر فوعا أمرت بركعتي الضحى ولم تؤمر وإمرا وأمرت بالاضحية ولم تكتب عليكم وأخرجه أيضا البزار وابن عدي والحاكم عنه بلفظ ثلاث من علي فرائض واكتبكم تطوع النحر والوتر وركعتي الضحى وأخرجه

أيضا

حالفين فثبت ذلك في حال الغيم مثلا وحيث لم يذ كر في حال الصحو أو كما في حالة واحدة وحفظ

أخذ الزاويين ما لم يحفظ الا (وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم (باصبعه قبل المشرق) وفي هذا الحديث إيمان أبي الزبير عن متابعه أهل الكتاب فانهم يؤخرون الفطر عن الغروب وفيه ان الامر الشرعي أبلغ من الحسي وان العقل لا يقضي على الشرع وفيه البيان بذكر اللزوم والملازمة لزيادة الايضاح (عن سهل بن سعد رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر) أي اذا تحققوا الغروب بالرؤية أو باخبار عدلين أو عدل على الاربع زاد أبو

داود وأبو هريرة في حديثه لأن اليهود والنصارى يؤخرون أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما وتأخير أهل الكتاب له أم هو مظهر للصحة وقد روى ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضا لا تزال أمي على سنتي ما لم تنتظر بفطرها الصوم ويكرهه أن يؤخره أن قصد ذلك ورأى أن فيه فضيلة والأفلا باس به ثقله في المجموع عن نص الام وخرج بقيد تحقق الغروب ما إذا طئنه فلا يسن له تعجيل الفطرية وما إذا شك فيهم

٣٤٣

أيضا أبو يعلى عنه باقظ كتب على الضر ولم يكتب عليكم وأمرت بالصلاة الفصحى ولم تؤمروا بها ويجب عنه بأن في اسناد أحمد وأبي يعلى جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وفي اسناد البزار وابن عسدي والحاكم ابن جناب الكافي وقد صرح الحافظان بالحديث ضعيف من جميع طرقه وقد أخرجه الدارقطني بلفظ ثلاث من على فريضة وهن لكم تطوع الوتر وركعتا الفجر وركعتا الفصحى وأخرجه البزار بلفظ أمرت بركعتي الفجر والوتر وليس عليكم ورواه الدارقطني أيضا وابن شاهين في نامضة عن أنس مرفوعا أمرت بالوتر والأضحية ولم يعزم علي وفي اسناد عبد الله بن محرز وهو متروك واستدلوا أيضا بما أخرجه البيهقي عن أبي بكر وعمران - ما كانا لا يضحيان كراهة أن يظن من رآهما أنهما واجبة وكذلك أخرجه عن ابن عباس وبلال وأبي مسعود وابن عمر ولا حجة في شيء من ذلك واستدل من قال بالوجوب بقول الله تعالى فصل لربك وانحر والامر للوجوب وأوجب بأن المراد تخصيص الرب بالنحر له لا للصنام فالامر متوجه إلى ذلك لأنه القيد الذي يتوجه إليه الكلام ولا شك في وجوب تخصيص الله بالصلاة والنحر على أنه قد روى أن المراد بالنحر وضع اليد في حال الصلاة على الصدر كما سلف في الصلاة واستدلوا أيضا بحديث من وجد سعة فلم يضع فلا يقرب من صلاتنا وقد تقدم ووجه الاستدلال به أنه لما نهي من كان ذاسعة عن قربان المصلي إذا لم يضع دل على أنه قد ترك واجبا فكانه لا فائدة في التقرب مع ترك هذا الواجب قال في القح ولبس من رجا في الإيجاب واستدلوا أيضا بحديث مخنف بن سالم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال بعرفات يا أيها الناس على أهل كل بيت أن يضع في كل عام وعشرة أخرجه أبو داود وأحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه وسياقي ما عليه من الكلام واجب عنه بانه منسوخ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا فرع ولا عتيرة ولا يخفى أن نسخ العتيرة على فرض صحته لا يستلزم نسخ الضحية واستدلوا أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صلينا فليذبح باسم الله وهو متفق عليه من حديث جندب بن سفيان الجهلي وعبد روى من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان ذبح قبل الصلاة فليعد وسياقي هو وحديث جندب في باب بيان وقت الذبح والامر ظاهر في الوجوب ولم يأت من قال بعدم الوجوب بما يصلح للصرف كما عرفت ثم حديث أم سلمة لا آتي قرية سارعا كان

أفلسكيون أو بعضهم من الفلكيين بعد الغروب بدرجة فخالف السنة فلذا قل الخيرة انتهى قال ابن عبد البر أحاديث تعجيل الإفطار وتأخير السجود صحاح متواترة وعند عبد الرزاق وغيره باسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الأزدي قال كان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم لم أسرع الناس فطارا وأبطأهم مصورا قال المهلب والحكمة في ذلك أن لا يزال في النهار من الليل ولأنه أرفق بالصائم وأقوى على العبادة قال ابن دقيق العيد في هذا الحديث ودعى الشيعة في تأخيرهم النظر إلى ظهور الصوم ولعل هذا هو السبب في وجود الخبر بتعجيل النظر لأن الذي يؤخره يدخل في فعل خلاف السنة انتهى قال الحافظ ابن حجر وما تقدم من الزيادة عند أبي داود أولى بأن يكون سبب هذا الحديث فإن الشيعة لم يكونوا موجودين عند حديثه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك قال الشافعي في الام تعجيل الفطر مستحب ولا يكره تأخيره

الامن نعمده ورأى الفضل فيه ومقتضاه ان التأخير لا يكره مطلقا وهو كذا إذا لم يلزم من كون الشيء مستحباً ان يكون نقيضه مكروهاً مطلقاً واستدل به بعض المالكية على عدم استحباب ستة شوال لتلايقن الجاهل انهم الملقاة برمضان وهو ضعيف ولا يخفى الفرق قال الحافظ ابن حجر ومن البدع المنكرة ما أحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر نحو ثلث ساعة في رمضان وإطفاء المصابيح التي جعلت علامة لتكريم الاكل والشرب على من يريد الصيام زعموا من أحدثاته لا احتياط في العبادة ولا يعلم بذلك إلا آحاد الناس وقد جرحهم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذنون إلا بعد الغروب بدرجة لئلا يتمكن الوقت زعموا فأخروا الفطر وجعلوا السجود في السنة فلذلك قل عنهم الخبر وكفر فيهم الشر والله المستعان (عن أسماء بنت أبي

بكسر) الصديق (رضي الله عنهما) قالت أفطرنا على عهد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أي ذممه وأيام حياته (يوم غيم ثم طلعت الشمس) قال الحافظ ابن القيم في اعلام الموقعين ولم يثبت في الحديث أنهم أمروا بالقضاء ولكن هشام بن عروة سئل عن ذلك فقال لا بد من القضاء وأبو هريرة أعلم منه وكان يقول لا قضاء عليه وثبت في الصحيحين أن بعض العصاة كلوا حتى ظهر الحبل الأسود من الأبيض ولم يأمر أحد منهم بالقضاء وكانوا يخافون وثبت عن عمر بن الخطاب أنه أفطر ثم بين النهار فقال لا تقضي لأننا لم تصافقنا ثم روى عنه انه قال لا تقضي وأسناد الاول أثبت وصح عنه انه قال الخطب يسير فتاوى ذلك من

تأوله انه أراد خفية أمر القضاء واللفظ لا يدل على ذلك قال شيخنا وبالجمل فلهذا القول أقوى أثرا وأشبه بدلالة الكتاب والسنة والقياس انتهى وقال الحافظ في الفتح وقد اختلف في هذه المسئلة فذهب الجمهور الى إيجاب القضاء واختلف عن عمر فرروي ابن أبي شيبه وغيره عنه ترك القضاء وروى زيد عنه فقال قال عمر لم نقض والله ما تصحنا الاثم وفي رواية انه قال لما أفطر ثم طلعت الشمس الخطب يسير وقد اجتهدنا وفي رواية تقضي يوما وفي رواية من أفطر منكم فليصم يوما مكانه وروى سعيد بن منصور عن طريق أخرى عن عمر نحوه وقد روى عن مجاهد وعطاء وعروة بن الزبير عدم القضاء وجعلوه بمنزلة من أكل ناسيا وبه قال الحسن وأحمد في رواية واختاره ابن خزيمة والقضاء مذهب الشافعية والمالكية والحنفية والحنابلة وعليه أن يصم بقية النهار لحرمه الوقت ولا كفارة عليه وحكي في الرعاية من كتب

صالح الصبر لقوله وأراد أحدكم أن يضحي لأن التقويض الى الإرادة يشعر بعدم الوجوب

• (باب ما يجتنبه في العشر من أراد التضحية) •

(عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليصم عن شعره وأظفاره واما الجماعة الا البخاري ولفظ أبي داود وهو وسلم والنسائي أيضا من كان له ذبح يذبحه فإذا أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يضحي) قوله ذبح بكسر الهمزة أي حيوان يريد ذبحه فهو فعل بمعنى مفعول كعمل بمعنى محمول ومنه قوله تعالى وقد ينسأ ذبح عظيم الحديث استدله به على مشروعية ترك أخذ الشعر والأظفار بعد دخول عشر ذي الحجة لمن أراد أن يضحي وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب سعيد بن المسيب وربيعة وأحمد وإسحق وداود وبعض أصحاب الشافعي الى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحي في وقت الاضحية وقال الشافعي وأصحابه هو مكروه كراهة تنزيه وليس بحرام وحكي الامام المهدي في البحر عن الامام يحيى والهادوية والشافعي أن ترك الحلق والتقصير لمن أراد التضحية مستحب وقال أبو حنيفة لا يكره والحديث يرد عليه وقال مالك في رواية لا يكره وفي رواية يكره وفي رواية يحرم في التطوع دون الواجب واحتج من قال بالتصريح بحديث الباب لأن النبي ظاهر في ذلك واحتج الشافعي بحديث عائشة المتقدم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصم يديه ولا يحرم عليه شيء أحله الله حتى يضره يديه فجعل هذا الحديث مقتضيا لحل حديث الباب على كراهة التنزيه ولا يخفى أن حديث الباب أخص منه مطلقا فيبقى العام على الخاص ويكون الظاهر مع من قال بالتصريح ولكن على من أراد التضحية قال أصحاب الشافعي والمذاهب الا الشافعي عن أخذ الظفر والشعر انتهى عن إزالة الظفر بقلم أو كسر أو غيره والمنع من إزالة الشعر بحلق أو تقصير أو تنف أو حرق أو أخذ بنورة أو غير ذلك من شعور يدينه قال ابراهيم المروزي وغيره من أصحاب الشافعي حكم أجزاء البدن كلها حكم الشعر والظفر ودليله ما ثبت في رواية لمسلم فلا يصن من شعره وبشره شيئا والحكمة في النهي أن يبقى كامل الأجزاء لا يفتق من

الحنابلة انه لا قضاء على من جامع يعتقد له لافان ثم اراد الين الصحيح من مذهبهم وجرم به الا كراهة يجب النار القضاء والكفارة قال ابن المنير في الحاشية ان المكافاة انما خوطبوا بالظاهر فاذا اجتمعوا فخطوا فلا حرج عليهم في ذلك وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه في الصوم (عن الربيع) بضم الراء وفتح الباء وتشديد الياء (بنت معوذ) بضم الميم وفتح العين وتشديد الواو والمكسورة الانصارية من المبايعات تحت الشجرة ابن عفران (رضي الله عنهما) انها (قالت أرسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم غداة عاشوراء الى قرى الانصار) زاد مسلم التي حول المدينة (من أصبح مفطرا فليصم بقية يومه ومن أصبح صائما فليصم) أي فليصم على صومه (قالت) أي اربع (فكان صومه) أي عاشوراء (بعد ونصوم صيائنا) زاد مسلم الصغار وذهب

هم الى المسجد وهذا تقرر من الصبيان على الطاعات وتعويدهم العبادات والمراد بالصبيان الجففس الصادق بالذ كوزوالاناث وفي حديث زرارة بن عبيد بن جراح عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان يا مبر برضعائه في عاشوراء ورضعائه فاطمة في قنبراهم ويا مبراهم في قنبراهم ان لا يرضعن الى الليل وهو يرد على القرطبي حيث قال في حديث الربيع هذا امر فعله النساء باولادهن ولم ينبت عليه صلى الله عليه وآله ولم بذلك ويعبدان يا مبراهم عذيب صفيه بعبادة شاة انتهى وما يقوى الرد عليه أيضا ان الصحابي اذا قال فعلمنا كذا في عهد علي الله عليه وآله لم كان حكمه الرفعة لان الظاهر اطلاع علي الله عليه وآله وسلم على ذلك وتقريرهم عليه مع توفاهم على سؤالهم ايا

٣٤٥

عن الاحكام مع ان هذا لا مجال للاجتهاد فيه فافعلوه الا بوقف واستدل بهذا الحديث على ان عاشوراء كان فريضة قبل ان يقرض رمضان (ولجعل الله الامية) بضم الهمزة ما يلعب به (من العهن) الصوف المصبوغ (فادابكي أحدهم على الطعام أعطيها ذلك) الذي جعلناه من العهن اياتي به (حتى يكون عند الافطار) وهذا الحديث أخرجه عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز الجذع ولا يجزى الا اذا عسر على المضى وجود المسنة وقد قال ابن عمر والزهرى انه لا يجزى الجذع من الضان ولا من غيره مطلقا قال النووي وذهب العلماء كافة انه يجزى سوا وجذع غير أم لا واصلوا هذا الحديث على الاستصحاب والافضل وتة يدريه يستحب لكم ان لا تذبحوا الامسنة فان عجزتم فجذعة ضان وايس فيه تصريح بمنع جذعة الضان وانما لا تجزى بحال وقد أجمعت الامة على انه ايس على ظاهره لان الجمهور لا يجوزون الجذع من الضان مع وجود غيره وعدمه وابن عمر والزهرى يعمدانه مع وجود غيره وعدمه فيعين تاويل الحديث على ما ذكرنا من الاستصحاب كذا قال النووي ولا يخفى ان قوله لا تذبحوا من التخصيص بجماعة المسنة مما دونها وذبح الجذعة مقيده بتعسر المسنة فلا يجزى مع عدمه ولا بد من مقتضى للتاويل المذكور وحديث أبي هريرة وما بعده من الاسانيد المذكورة في هذا الباب تصلح لعمومها فريضة مقتضية للتاويل فيعين المصير اليه لذلك قوله جذعة من الضان الجذع من الضان ما له سنة تامة هذا هو الاشهر عن أهل اللغة وجمهور أهل العلم من غيرهم وقيل ما له ستة أشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية وقيل عشرة وقيل ان كان متولدا بين شابين فستة أشهر وان كان بين هذين فثمانية

النار وقيل للتشبه بالمهرم - كي - الذين الوجهين النووي وسكنى عن أصحاب الشافعي ان الوجه الثاني غلط لانه لا يعقل انزل النساء ولا يترك الطبيب والاباس وغير ذلك مما يتركه المهرم

(باب السن الذي يجزى في الاضحية وما لا يجزى)

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذبحوا الا سنة الا ان عسر عليكم فذبحوا جذعة من الضان رواه الجماعة الا البخارى والترمذى وعن البراء بن عازب قال ضحى خالي يقال له أبو بردة قبل الصلاة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاة لحم فقال يا رسول الله ان عندي دابة جذعة من المعز قال اذبحها ولا تصلح لغيرك ثم قال من ذبح قبل الصلاة فانه يذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد ذبح نفسه وأصاب سنة المسلمين متفق عليه) قوله الامسنة قال العلماء السنة هي النذية من كل شئ من الابل والاعناق والاعنم فافوقها وهذا نصريح بانها لا يجوز الجذع ولا يجزى الا اذا عسر على المضى وجود المسنة وقد قال ابن عمر والزهرى انه لا يجزى الجذع من الضان ولا من غيره مطلقا قال النووي وذهب العلماء كافة انه يجزى سوا وجذع غير أم لا واصلوا هذا الحديث على الاستصحاب والافضل وتة يدريه يستحب لكم ان لا تذبحوا الامسنة فان عجزتم فجذعة ضان وايس فيه تصريح بمنع جذعة الضان وانما لا تجزى بحال وقد أجمعت الامة على انه ايس على ظاهره لان الجمهور لا يجوزون الجذع من الضان مع وجود غيره وعدمه وابن عمر والزهرى يعمدانه مع وجود غيره وعدمه فيعين تاويل الحديث على ما ذكرنا من الاستصحاب كذا قال النووي ولا يخفى ان قوله لا تذبحوا من التخصيص بجماعة المسنة مما دونها وذبح الجذعة مقيده بتعسر المسنة فلا يجزى مع عدمه ولا بد من مقتضى للتاويل المذكور وحديث أبي هريرة وما بعده من الاسانيد المذكورة في هذا الباب تصلح لعمومها فريضة مقتضية للتاويل فيعين المصير اليه لذلك قوله جذعة من الضان الجذع من الضان ما له سنة تامة هذا هو الاشهر عن أهل اللغة وجمهور أهل العلم من غيرهم وقيل ما له ستة أشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية وقيل عشرة وقيل ان كان متولدا بين شابين فستة أشهر وان كان بين هذين فثمانية

٤٤ نيل ح عدم وجوبه عليه وعليه بجاهر صحابه لكن يؤمر به اذا أطاقه ويضرب عليه ليعتاده وقال الاوزاعي اذا أطاق صوم ثلاثة أيام تباعا لا يضاعف فيمن حل على الصوم والاولى قول الجمهور والمشهور عن المالكية انه لا يشترع في حق الصبيان فضررون على الصلاة ولا يكلفون الصيام وهو مذهب المدونة وقاطف البخارى في التعقب عليهم بايراد أثره في صدر الترجمة لان أكثر ما يعقدونه في معارضة الاحاديث دعوى عمل أهل المدينة على خلافها ولا عمل يسند اليه أقوى من العمل في عهد عمر بن الخطاب مع شدة تحريمه ووفور الصحابة في زمانه وقد قال للذي

أنظر في رمضان موجباً له كيف تفرط وصيابة أصيام وأغرب ابن الماجشون من المالكية فقال إذا طاق الصيام الصيام
الزموه فان أنظر والغير عذر فعليه القضاء (عن أبي سعيد رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
لا تواملوا) والوصال أن تصوم فرضاً أو نقلاً يومين فأكثر ولا تتناول بلاليل مطعوماً بعد ابلاء عذر وقضيته إن الجماع
والاستفاة وغيرهما من المفطرات لا تخرجه عن الوصال قال الأسنوي في المهمات وهو ظاهر من جهة المعنى لأن النهي عن
الوصال إنما هو لأجل الضعف والجماع ٢٤٦ ونحوه يزيد أو لا يمنع حصوله لكن قال الروباني في البحر هو أن

يستديم جميع أوصاف الصائمين
وقال البحر جاني في الشافعي أن يترك
ما أبج له من غير افطار وقال في
الفتح الوصال هو التزك في ليالي
الصيام لما يفطر بالتمسك بالقصد
فيخرج من أمسك اتفاقاً
ويدخل من أمسك جميع الليل
أو بعضه ولم يجزم البخاري بحكمه
لشبهة الاختلاف فيه والراجح أنه
من خصائصه صلى الله عليه وآله
وسلم (فأيكم إذا أراد أن يواصل
فليواصل حتى الصبح) وفيه
رد على من قال إن الامساك
بعد الغروب لا يجوز وفي الباب
أحاديث كثيرة في الصحيح وغيره
وأخر هذا الحديث قالوا فأنك
تواصل يا رسول الله قال اني لست
كهيتكم اني أيت لي مطعم
يطعمني وساق يقيني واستدل
بمجموع الأحاديث على أن
الوصال من خصائصه صلى الله
عليه وآله وسلم وعلى أن غيره
ممنوع منه إلا ما وقع فيه
الترخيص من الإذن فيه إلى
السحر ثم اختلف في المنع
المذكور فقبل على قبيل التحريم

قوله شاتك شاة لحم أي ليست أضحية ولا ثوب فيها بل هو لحم لك تتفجع به قوله ان عندي
داجنا الخ الداجن ما يعلف في البيت من الغنم والمعز وفي رواية لمسلم ان عندي جذعا
وفيه دليل على أن جذعة المعز لا تجزئ في الأضحية قال النووي وهذا متفق عليه قوله
من ذبح قبل الصلاة يأتي شرح هذا ان شاء الله في باب بيان وقت الذبح (وعن أبي هريرة
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نعم أو نعت الأضحية الجذع من
الضأن رواه أحمد والترمذي * وعن أم بلال بنت هلال عن أبيها ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال يجوز الجذع من الضأن ضحية رواه أحمد وابن ماجه * وعن مجاشع
ابن سليم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ان الجذع يوفي عما توفي منه النخلة رواه
أبو داود وابن ماجه * وعن عقب بن عامر قال ضحيت بأم رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بالجذع من الضأن رواه النسائي * وعن عقب بن عامر قال قسم رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بين أصحابه ضحيا فأصارت لعقبه جذعة فقلت يا رسول الله أصابني جذع
فقال ضح به متفق عليه * وفي رواية للجماعة لا يبادون النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أعطاه ضحيا يقسمها على صحابته ضحيا فبقي عتود اذ ذكره للنبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال ضح به أنت قلت والعتود من ولد المعز ماري وقوي وأقى عليه حول) حديث أبي
هريرة رواه الترمذي من طريق يوسف بن عيسى عن وكيع عن عثمان بن واقد عن كدام
ابن عبد الرحمن عن أبي بكاش قال جلست غنما جذعانا إلى المدينة فكسدت على فلقيت
أبا هريرة فسأله فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وقال غريب
وقدرى موقوفاً وذكره الحافظ في التلخيص ولم يرد على هذا ويشهد له حديث عبادة
ابن الصامت عند أبي داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي مرفوعاً بلفظ خير الضحية
الكبش الاقرن وأخرجه أيضاً الترمذي وزاد وخير الكفن الحلة وأخرجه بلفظ
الاول أيضاً ابن ماجه والبيهقي من حديث أبي امامة وفي اسناده عفير بن معدان وهو
ضعيف قال الترمذي وفي الباب عن أم بلال بنت هلال عن أبيها وجابر وعقب بن عامر
ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وحديث أم بلال أخرجه أيضاً
ابن جرير الطبري والبيهقي وأشار إليه الترمذي كما سلف ورجال اسناده كلهم بعضهم ثقة

وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم على من شق عليه ويباح لمن لم يشق عليه وقد اختلف
السلف في ذلك فنقل التفاصيل عن عبد الله بن الزبير وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عنه أنه كان يواصل خمسة عشر يوماً
وذهب إليه جماعة من الصحابة والتابعين رجعتهم أنه صلى الله عليه وآله وسلم واصل بأصحابه بعد النهي ولو كان النهي للتحريم
لما أقرهم على فعله فعمل أنه أراد بالنهي الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به عائشة في حديثها وهذا مثل ما تم اهم عن
قيام الليل خشية أن يفرض عليهم ولم يشكر على من بلغه عن لم يشق عليه وتطير ذلك من صام الدهر عن لم يشق عليهم ولم يقصد

وبه ضمهم

موافقة أهل الكتاب ولا يرغب عن السنة في تعجيل القطر يمنع من الوصال وذهب الاكثرون الى تحريمه وعن الشافعية في ذلك وجهان التحريم والكراهة هكذا اقتصر عليه النووي ونص الشافعي في الام انه محظور وصرح ابن حزم الظاهري بتحريمه وصححه ابن العربي من المالكية مذهب أحمد وإمام الحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السهر لحديث الباب وهذا الوصال لا يقرب عليه شيء مما ترتب على غيره لانه في الحقيقة بمنزلة عشائه الا انه يؤخره لان الصائم في اليوم والليله أكلة فاذا أكلها في السهر كان قد نقلها ٣٤٧ من أول الليل الى آخره وكان

أخف جسمه في قيام الليل ولا يخفى ان محل ذلك ما لم يشق على الصائم والافلا يكون قربة وفي هذا الحديث استواء المكلفين في الاحكام وان كل حكم ثبت في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثبت في حق أمته الا ما استثنى بدليل وفيه جواز معاوضة المفتي فيما أفتى به اذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتي سر الخالصة وفيه الاستكشاف عن حكمه النهي وفيه ثبوت خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم وان عموم قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة مخصوص وفيه ان الصحابة كانوا يرجعون الى فعله المعلوم صفته ويأدرون الى الاتساع به الا فيما نهيهم عنه وفيه ان خصائصه لا يتأسي به في جميعها وقد توقف في ذلك امام الحرمين وقال أبو شامة ليس لاحد التشبه به في المباح كالزيادة على أربع نسوة ويستحب التنزه عن المحرم عليه والتشبه به في الواجب عليه كالفهي وأما المستحب فلم يتعرض

وبعضهم صدوق وبعضهم مقبول وحديث مجاشع بن سليم في اسناده عاصم بن كليب قال ابن المديني لا يخرج به اذا انفرد وقال الامام أحمد دلا بأس به وقال أبو حاتم الرازي صالح وأخرج له مسلم وحديث عقبة الاول أخرجه أيضا ابن وهب وذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه ورجال اسناده ثقات قوله نعمت الاضحية الجذع من الضأن فيسه دليل على ان التضحية بالضأن أفضل وبه قال مالك وعلل ذلك بأنما أطيب لحا وذهب الجمهور الى أن أفضل الأنواع للضأن ثم البقرة ثم الضأن ثم المعز واحبوا بان البقرة تجزئ عن سبعة أو عشرة على الخلاف والبقرة تجزئ عن سبعة وأما الشاة فلا تجزئ الا عن واحد بالاتفاق وما كان يجزئ عن الجماعة اذا ضحى به الواحد كان أفضل مما يجزئ عن الواحد نقطة **الحكي** النووي الاتفاق على ان الشاة لا تجزئ الا عن واحد وحكي المهدى في البحر عن الهادي والناسم انه تجزئ عن ثلاثة راحته ما بمضحيته صلى الله عليه وآله وسلم بالشاة عن محمد وآل محمد وأورد عليه انه يلزم ان تجزئ عن أكثر من ثلاثة وأجاب بأنه منع من ذلك الاجماع وحكي الترمذي في سننه عن بعض أهل العلم انه تجزئ الشاة عن أهل البيت وقال وهو قول أحمد وإمام الحق واختلف أصحاب مالك فيما بعد الغنم فقبل الأبل أفضل وقيل البقر وهو الأشهر عندهم قوله يوفي الخ أي يجزئ كما تجزئ الذبابة قوله عتود بفتح المهملة ونون التوقية وسكون الواو وقد فسره أهل اللغة بما فسره به المصنف كما نقله النووي عنهم قال الجوهري وخبره ما بلغ سنة وجعه أعتدة وعتدان بادغام التاء في الدال قال البيهقي وغيره من أصحاب الشافعي وغيرهم كانت هذه رخصة لعقبة بن عامر كما كان مثله رخصة لابي بردة بن نيار في الحديث المتقدم ثم روى ذلك بإسناد صحيح عن عقبة قال أعطاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غنما أقسمها ضحيا بين أصحابي فبقي عتود منها فقال ضح بها أنت ولا رخصة لاحد فيها بعدك قال وعلى هذا يعمل أيضا ما روي عنه عن زيد بن خالد قال قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أصحابه غنما فأعطاني عتودا جذا فقال ضح به فقلت انه جذع من المعز أضحي به قال نعم ضح به فضحيت به وقد أخرج هذا الحديث أيضا أبو داود بإسناد حسن وليس فيه من المعز والتأويل الذي قاله البيهقي وغيره متعين والى المنع من التضحية بالجذع من المعز ذهب الجمهور ورع عطاء والاوزاعي تجوز مطلقا وهو وجه لبعض الشافعية

له والوصال منه فيحتمل ان يقال ان لم ينه عنه لم يمنع الاتساع به فيه وفيه بيان قدرة الله تعالى على ايجاد المسببات العادية من غير سبب ظاهر كما سيأتي البحث فيه في الحديث الذي بعده وهذا الحديث أخرجه أبو داود ومن رواه ابن الهادي لم يخرج به مسلم ورواه صاحب العمدة فعزاه له وانما هو من افراد البخاري كما قاله عبد الحق في الجمع بين الصحيحين وكذا صاحب المنتقى وصاحب الضياء في المختارة والحافظ عبد الغني بن سرور في عمدته الكبرى عز ذلك للبخاري فقط قلعه وقع له في عمدته الصغرى سبق قلم والله أعلم **(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أصحابه رضي الله عنهم (عن الوصال في الصوم**

فرضا أو نقلا (فقال له رجل من المساكين) كذا لا أكثر في رواية عقيل في التعزير فقال له رجال ولم نسم (أنك تواصل يا رسول الله) أي وواصلك دال على اباحتها فاجابهم صلى الله عليه وآله وسلم بأن ذلك من خصائصه حيث (قالوا يا أيكم مثلي) استفهام بضم التوبيخ ويشعر بالاستبعاد (أني أيت بطعمي ربي وبسقين) حقيقة فيؤتي بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ليلتي صومه وردائه لو كان كذلك لم يكن مواصلا والجهود على أنه مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة أو أن الله تعالى يخلق فيه من الشبع والري ما يغنيه ٣٤٨ عن المطعوم والمشر وبفسلا يحس بجوع ولا عطش والفرق

بينه وبين الأول أنه على الأول يعطى القوة من غير شبع وري بل مع الجوع والظما وعلى الثاني يعطى القوة مع الشبع والري ورجح الأول فإن الثاني ينافي حال الصائم ويشوت المقصود من الصوم والواصل لأن الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها وقال النووي معناه محبة الله تشغلي عن الطعام والشراب والحب البالغ يشغل عنه ما وثر اسم الرب دون اسم الذات المقدسة في قوله يطعمني ربي دون أن يقول يطعمني الله لأن العبد يسمي الرب بـ "رب" أقرب إلى العباد من الألوهية لأنها تجلي عظيمة لا طاقة للبشر بها وتجلي الربوبية تجلي رحمة وشفقة وهي أليق بهذا المنام قال الشيخ محمد الدين في سفر السعادة والاعمال في هذا الطعام والشراب أقوال أحدها أنه طعام وشراب محسوس فان هذا حقيقة اللفظ وليس في الظاهر ما يوجب العدول عن الحقيقة فتعين الحل على الحقيقة الثاني أن المراد غطاء روحاني

حكماء الرافعي وقال النووي هو شاذ أو غلط وأغرب عياض فحكي الإجماع على عدم الاجزاء وأحاديث الباب تدل على أنها تتجاوز التخصيص بالخذع من الضان كما ذهب إليه الجمهور فيرد بها على ابن عمر والزهرى حيث قال أنه لا يجزئ وقد تقدم الكلام في ذلك

• (باب ما لا يضي به لعيه وما يكره ويستحب) •

(عن علي عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يضي بأعضب القرن والأذن قال قتادة فذكر ذلك لـ سعيد بن المسيب فقال الأعضب النصف فما أكثر من ذلك رواه الخمسة وصححه الترمذي لكن ابن ماجه لم يذكر قول قتادة إلى آخره وعن البراء

ابن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربع لا تجوز في الاضاحي العوراء البسين عورها والمرضة البين مرضها والعرجاء البين ضلعها والمكبر التي لا تنقي رواه الخمسة وصححه الترمذي وروى يزيد بن عمر قال أتيت عتبة بن عبد السلي فقلت يا أبا

الوليد اني خرجت القس الضحايا فلم أجد شيئا يعجبني غير ثمر ما فأنقول قال الاجتمعتني أنهي بهم قال سبحان الله تجوز عنك ولا تجوز عني قال نعم أنك تشك ولا أشك انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المصفرة والمستأصلة والجفأ والمشيعة والكسرة فالمصفرة

التي تستأصل أذنم حتى يبدو صمأها والمستأصلة التي ذهب قرنهما من أصله والجفأ التي تخفق عينها والمشيعة التي لا تتبع الغنم بمفاوضه فوار الكسرة التي لا تنقي رواه أحمد وأبو داود والبخاري في تاريخه ويزيد بن عمر بكسر الميم وبالصاد المهملة الساكنة حديث علي عليه السلام صححه الترمذي كما ذكر المصنف وسكت عنه أبو داود والمنذري

وحديث البراء أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه النووي وادعى الحاكم في كتاب الضحايا أن مسلما أخرجه وأنه مأخذ عليه لأنه من رواية سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز وقد اختلف الناقلون عنه فيه انتهى وهذا خطأ منه فان مسلما لم يخرج به في صحيحه وقد ذكره على الصواب في آخر كتاب الحج فقال صحيح ولم يخرج به

وحديث عتبة بن عبد السلي أخرجه أيضا الحاكم وسكت عنه أبو داود والمنذري قوله نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يضي بأعضب القرن الخ فيه دليل على أنها لا تجزئ التخصيص بأعضب القرن والأذن وهو ما ذهب نصف قرنه أو أذنه وذهب أبو

يحصل من المعارف ولذا المذاجنة فيضان الاطمان الالهية الواردة على قلبه الكريم وتوابها من نعيم حقيقة الارواح ومسرة النفوس والروح والقلب ونور البصر ويحصل بذلك من القوة والقدرة المسرة ما يستغني به عن الغذاء الجسماني لها أحاديث من ذكرها تشغلها • عن الشراب وتلهيها عن الزاد لها أبو جهل نور تستضي به • ومن حديثك في أعقاب احادي إذا اشتكت من كلال السرا واعد لها • روح القدوم قصا عند معاد

وهذا القول الثاني هو المختار لانه لا يتصور الوصال لو جعل على حقيقة الطعام والشراب بل يطل الصيام انتهى قال في الفتح ان ما يوثق به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشربها لا يجزئ عليه أحكام المكلفين فيه كما غسل صدره صلى الله عليه وآله وسلم في طست الذهب مع ان استعماله أو ان الذهب الذي به حرام قال ابن المنير في الحاشية الذي يقطر شرعا إنما هو الطعام المعتاد وأما الخارق للعادة كالمحضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس الثواب كما كل أهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العبادة وقال ٢٤٩ غيره لا مانع من حمل الطعام والشراب

على حقيقة مما ولا يلزم شيء مما تقدم ذكره بل الرواية العصبية آيت وأكله وشربه في الليل مما يوثق به من الجنة لا يقطع وصاله بخصوصية له بذلك فكانه قال لما قيل له انك تواصل قال الى لست في ذلك كهيئةكم أي على صفتكم فان من أكل منكم وشرب منكم قطع وصاله بل انما يطعم في ربي ويسقيني ولا تنقطع بذلك مواصلة قطع ما شربا على غير طعامكم وشربكم صورة ومعنى وقال ابن المنير هو محمول على ان أكله وشربه في تلك الحالة كحال النائم الذي يحصل له الشبع والري بالاكل والشرب ويستيقظ ولا يطل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص أجره وحاصله ان يحصل ذلك على حالة استغراقه صلى الله عليه وآله وسلم في أحسنه الشريف حتى لا يؤثر فيه حينئذ شيء من الأحوال البشرية وتسلمك ابن حبان بظاهر الحال فاستدل بهذا الحديث على تضعيف الأحاديث الواردة بانه

حقيقة والشافعي والجمهور الى أن يجزئ التضحية بمكسور القرن مطلقا وكرهه مالك اذا كان يدي وجعله عيبا وقال في البحر ان أعضب القرن المنهي عنه هو الذي كسر قرنه أو عضب من أصله حتى يرى الدماغ لا دون ذلك فيكره فقط ولا يعتبر الثلث فيه بخلاف الاذن وفي القاموس ان الأعضاء الشاة المكسورة القرن الداخل فالظاهر ان مكسورة القرن لا تجزئ التضحية بها الا أن يكون الذاهب من القرن مقدار يسير بحيث لا يقال لها أعضاء لاجله أو يكون دون النصف ان صح ان التقدير بالنصف المروي عن سعيد بن المسيب لغوي أو شرعي ولا يلزم تنبيه هذا الحديث بما في حديث عتبة من النهي عن المستأصله وهي ذاهبة القرن من أصله لان المستأصله أعضاء وزيادة وكذلك لا تجزئ التضحية بأعضب الاذن وهو ما صدق عليه اسم العضب لغة أو شرعا وان كان تفسير المصفرة المذكورة في حديث عتبة بالتى تستأصل أذنها كما ذكره المصنف ومنه ذكر صاحب النهاية يدل على ان عضب الاذن المانع من الاجزاء هو ذلك لادونه وهذا بعد ثبوت اتحاد مدلول أعضاء الاذن والمصفرة والظاهر انهما مختلفان فلا تجزئ أعضاء الاذن وهي ذاهبة نصف الاذن أو مشقوقها أو التي جاوز القطار ربعها على حسب الخلاف فيها بين أهل اللغة ولا مصفرة وهي ذاهبة جميع الاذن لانها أعضاء وزيادة وقد قيل ان المصفرة هي المهزولة حكى ذلك صاحب النهاية واقتصر عليه صاحب التلخيص ووجه التفسير الاول ان صماخها صار من الاذن ووجه الثاني انما صارت من من السمن أي خاله منه قوله أربع لا تجوز الخ فيه دليل على أن متينة العور والعرج والمرض لا يجوز التضحية به الا ما كان من ذلك يسيرا غير بين وكذلك الكبير التي لا تنقي بضم التاء الفوقية واسكان النون وكسر القاف أي التي لا تنقي لها بكسر النون واسكان القاف وهو المخ وفي رواية الترمذي والنسائي والبخاري بدل الكبير قال النووي وأجمعوا على ان العيوب الاربعة المذكورة في حديث البراء وهي المرض والجحف والعور والعرج اليمينات لا تجزئ التضحية به ساو كذا ما كان في معناها أو أوجب منها كالعمى وقطع الرجل وتسميه انتهى قوله عن المصفرة بضم الميم واسكان الصاد المهملة وفتح الفاء وقد تقدم تفسيرها قوله والجحف بفتح الموحدة ويكون الخاء المعجمة بعدها قاف قال في النهاية الحق ان يذهب البصرو تبقى العين قائمة وفي القاموس الحق

صلى الله عليه وآله وسلم كان يجوع ويشد الجوع على بطنه من الجوع قال لان الله تعالى كان يطعم رسوله ويسقيه اذا واصل فكيف يتركه جائعا حتى يحتاج الى شد الجوع على بطنه ثم قال وماذا يعني الجوع ثم ادعى ان ذلك تصحيف عن رواه وانما هي الجوع بالزاي جمع حزمة وقد أكثر الناس عليه من الرد في جميع ذلك وأبلغ ما رده عليه انه أخرجه من حديث ابن عباس قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالهاجرة فرأى أبا بكر وعمر فقال ما أخرجهما الا الجوع فقال وأنا والذي نفسي بيده ما أخرجهما الا الجوع الحديث فهذا الحديث يرد ما تسلك به وأما قوله ماذا يعني الجوع من الجوع جوا به انه

يقوم الصلب لان البطن اذا خلر بمناضغ صالحة عن القيام لا ثناء بطنه فاذا ربط عليه الحجر اشتد وقوى صاحبه على القيام حتى قال بعض من وقع له ذلك كنت اظن ان الرجلين يحملان البطن فاذا البطن يحمل الرجلين ويحمل أن يكون المراد بقوله يطعمني ويسقيني أي يشغلي بالتفكير في عظمته والقليل بمشاهدته والتغذي بمعارفه وقررة العين بحبته والاستغراق في مناجاته والاقبال عليه عن الطعام والشراب والى هذا جنح الحافظ ابن القيم وقال قد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الاجساد ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استغناء ٣٥٠ الجسم بعد القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما

الفرح والسرور ويطالب به الذي قرت عينه بمحبوبه انتهى وهذا كالذي قاله المجد كما تقدم عنه بل أخذه المجد من كتاب الهدى وقد أخذ محمد الدين في الحديث على ابن القيم رحمه الله وكتبه سفر السعادة مأخوذاً من كتاب الهدى بحذف الأدلة والمباحث والاقتصار على نفس المطالب (فلما أبوا) أي امتنعوا (ان يفتروا عن الوصال) لظنهم ان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم نهي تنزيه لانهم نهي تحريم (واصل بهم يومئذ يوماً) أي يومين لاجل المصلحة ليبين لهم الحكمة في ذلك (ثم رأوا الهلال فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لوتأخر) الشهر (لزدنكم) في الوصال الى أن تعجزوا عنه فتسألوا التخفيف منه بالترك (كالتسكيل لهم) وفي رواية كالنكاح لهم وعند المسقى كالنكاح لهم من الانكار والعموى كالنكاح من الانكاح والاول هو الذي تظاهرت به الروايات خارج هذا الكتاب (حين أبوا) أي امتنعوا (ان يفتروا) أي عن الانتها عن الوصال وهذا الحديث أخرجه

بحركة أقبح العور وأكثر غصاً وان لا يلتقي شفر عينه على حدقه بحق كفرح وكنعصر والعين الخفاء والباخقة والجنيق والخبقة العوراء ورجل بخني كامي وياحق العين ومضوقها البحق وبحق عينه كنع عورها وأبغها أفاقها والعين نذرت انتهى قوله والمشيعة قال في القاموس ونهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشيعة في الاضاحي بالفتح أي التي تحتاج الى من يشيعها أي يتبعها الغنم لضعفها وبالكسر وهي التي تشيع الغنم أي تتبعها المجفها انتهى وهذه الاحاديث تدل على انه لا يجزئ في الاضحية ما كان فيه أحد العيوب المذكورة ومن ادعى انه يجزئ مطلقاً أو يجزئ مع الكراهة احتاج الى اقامة دليل يصرف النهي عن معناه الحقيقي وهو التحريم المستلزم لعدم الاجزاء ولا سيما بعد التصريح في حديث البراء بعدم الجواز (وعن أبي سعيد قال اشتريت كبشاً أضحي به فعدا الذئب فأخذ الالية قال فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضح به رواه أحمد وهو دليل على ان العيب الحادث بعد التعمين لا يضر * وعن علي عليه السلام قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نستشرف العين والاذن وان لا نضحي بمقابله ولا مدبرة ولا شرفاً ولا خرقاً رواه الخمسة وصححه الترمذي * وعن أبي امامة بن سهل قال كنا نسمن الاضحية بالمدينة وكان المسلمون يسمنون أخرجه البخاري * وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دم عقرأ أحب الى الله من دم سوداوين رواه أحمد والعقراء التي يياضها ليس بناصع * وعن أبي سعيد قال ضحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبش أقرن فقبل يا كل في سواد ويعني في سواد ويتظر في سواد رواه أحمد وصححه الترمذي حديث أبي سعيد الاول أخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقي وفي اسناده جابر الجعفي وهو ضعيف جداً وفيه أيضاً محمد بن غفرلة بفتح القاف والراء قال في التلخيص غير معروف وقال في التقريب مجهول وقد قيل انه وثقه ابن حبان ويقال انه لم يسمع من أبي سعيد قال البيهقي ورواه حماد بن سلمة عن الجراح بن أرطاة عن عطية عن أبي سعيد ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شاة قطع ذنبها بضحي بها قال ضح بها والجراح ضعيف وحديث علي عليه السلام أخرجه أيضاً الهزار وابن حبان والحاكم والبيهقي وأعله الدارقطني وحديث أبي هريرة

أيضا النسائي (وفي رواية عنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال فاكثروا) من كانت به هذا الامر أخرجه من باب علم يعلم أي تكافوا (من العمل ما تطيقون) ولا تمكفوا فوق ما تطيقونه فتعجزوا (عن أبي جحيفة رضي الله عنه) وهب بن عبد الله السوائي (قال آخى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين سلمان) بن عبد الله الفارسي ويقال له سلمان بن الاسلام وسلمان الخير أصله من رامهرمز وقيل من امهات عاتق فيمار رواه أبو الشيخ في طبقات الاصفيانيين ثلثمائة وخمسة مائة ويقال انه أدرك عيسى بن مريم عليه السلام وقيل بل أدرك موسى عيسى وكان أول مشاهدته الخندق وقال ابن عبد البر

يقال انه شمسندرا (و) بين (أبي الدرداء) عويمر أو عامر بن قيس الانصاري أول من شاهده أحد (فزار سلمان أبا الدرداء) في هذه
صلى الله عليه وآله وسلم وكان أبو الدرداء غائبا (فرأى) سلمان (أم الدرداء) هي خيرة بفتح الخاء الملهمة وسكون التثنية بنت
أبي حذردا الأسلمية صحابية بنت صهابي وحديثها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مسند أحمد وغيره ومات قبل أبي الدرداء
ولأبي الدرداء أيضا امرأة أخرى يقال لها أم الدرداء تابعية اسمها هجيرة عاشت بعده دهرًا وروت عنه وقد تقدم ذكرها
في كتاب الصلاة قاله الحافظ في الفتح (متبذلة) أي لابسة ثياب البذلة ٢٥١ بكسر الباء وسكون الملهمة أي المهنة وزنا ومعنى

أي تاركة للباس الزينة وفي رواية
متبذلة ولأبي نعيم أن سلمان دخل
عليه فرأى امرأته رثة الهمة
(فقال) - سلمان (لها ما شأنك) يا أم
الدرداء متبذلة (قالت أخوك
أبو الدرداء ليس له حاجة في
الدنيا) ولأدركطى من وجه آخر
عن محمد بن عوف في نسائه الدنيا
وزاد ابن خزيمة يصوم النهار
ويؤم الليل (بخاء أبو الدرداء)
زاد الترمذي فرحب بسلمان
(فصنع له طعاما) وقربه إليه
يا كل (فقال) سلمان لأبي الدرداء
(كل قال) أبو الدرداء (فاني صائم
قال) - سلمان لأبي الدرداء (ما أنا
بأكل) من طعامك (حتى تأكل)
أراد - سلمان أن يصرف أبا الدرداء
عن رأيه فيما يصنعه من جهده نفسه
في العبادة وغير ذلك مما شكنه
إليه زوجته (قال فأكل) أبو
الدرداء معه وفي رواية البراء عن
محمد بن بشار قال أقسمت عليك
لأنظرن وكذا رواه ابن خزيمة
عن يوسف بن موسى والدارقطني
من طريق علي بن مسلم وغيره
والطبراني من طريق أبي بكر
وعثمان ابني أبي شيبة والعباس

أخرجه أيضا الحاکم والبيهقي ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ دم
الشاة البيضاء عند الله أركى من دم السوادين وفيه حجة النصيب قد اتهم بوضع الحديث
ورواه الطبراني أيضا أبو نعيم من حديث كبيرة بنت سفيان نحو الأول ورواه البيهقي
موقوفا على أبي هريرة ونقل عن البخاري أن رفعه لا يصح وحديث أبي سعيد الثاني
صحه ابن حبان أيضا وهو على شرط مسلم قاله صاحب الاقتراح وأخرج مسلم من حديث
عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بكبش أقرن بطأ في سواد ويتظر في سواد
ويبرك في سواد فأتى به ليضحي به فقال يا عائشة هلي المديبة ثم قال انكذيها بحجر ففعلت
ثم أخذها وأخذ الكبش فأضججه ثم ذبحه الحديث قوله فقال ضح به فيه دليل على أن
ذهاب الألية ليس عيبا في الضحية من غير فرق بين أن يكون ذلك بعد التعيين أو قبله كما
يدل على ذلك رواية البيهقي التي ذكرناها وقالت الهادي والامام يحيى إن ذهاب الألية
عيب وعسكو بالقياس على ذهاب الأذن والقرن وهو فاسد الاعتبار قوله إن ذهاب
العين والأذن أي تشرف عليهما أو تأملهما كي لا يتع فيهما نقص وعيب وقيل إن ذلك
ما خوذ من الشرف بضم الشين وهو خيار المال أي أمرنا أن نخبرهم ما قال الشافعي
معناه إن فضحي بوسع العينين طويل الأذنين قوله بمقابله بفتح الموحدة قال في القاموس
هي شاة قطعت أذنها من قدام وتركت معلنة ومثله في النهاية إلا أنه لم يشهد بقوله
ولامدابة بفتح الموحدة أيضا هي التي قطعت أذنها من جانب وفي القاموس ما انتظمه
وهو مقابل ومدابر محض من أبويه وأصله من الأقبالة والادبارة وهو شق في الأذن
ثم يفتل ذلك فان أقبل به فهو واقبالة وان أدبر به فادبارة والجلدة المعلقة من الأذن هي
الأقبالة والادبارة كأنها زعنة والشاة مدبرة ومقابله وقد دابرها وقابلها انتهى قوله ولا
شرقا هي مشقوقة الأذن طولا كما في القاموس قوله ولا شرقا قال في النهاية الخرقاء
التي في أذنها خرق مستدير قوله كأنهم الخ فيه استصحاب تسمين الضحية لأن الظاهر
إطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وبكى القاسمي عياض عن بعض أصحاب
مالت كراهة ذلك لتلايته شبه باليهود قال النووي وهذا قول باطل قوله دم عنراء الخ فيه
استصحاب التضحية بالأعقر من الأنعام وأنه أحب إلى الله من أسودين والعقراء على
ما في القاموس البيضاء قال أيضا والأعقر من الظباء ما يعلو بياضه جرة وأقربا يض

ابن عبد العظيم وابن حبان من طريق أبي خزيمة كلهم من جهة غير بن عوف به فكان محمد بن بشار لم يذكر هذه الجملة لما حدث به
البخاري وبلغ البخاري ذلك من غير ما ستمل هذه الزيادة في الترجمة مشيرا إلى صحتها وإن لم تقع في روايته وقد أعاد البخاري
الحديث في كتاب الأدب عن محمد بن بشار بهذا الاسناد ولم يذكرها أيضا واعني ذلك عن قول بعض النحاة كابن المنير أن القسم في
هذا السياق محذور قبل لفظ ما أنا بأكلا كما هو مقدر في قوله تعالى وإن منكم إلا وادها وهذا موضع الترجمة وهو من أقسم على
أخيه ليفطر في التطوع ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفق له أو أرفق ومنهم من وجوب القضاء على من نعمة بغير سبب قال البرماوي

ونحو مذهب الشافعية في هذه المسئلة أظهر وقد قال ابن عبد البر ومن احتج في هذا بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فهو جاهل بأقوال أهل العلم قال الاكثر المراد بذلك النهي عن الرياء أي لا تبطلوا بها الرياء بل اخلصوها لله وقال آخرون المراد بارتكاب الكبائر ولو كان المراد بذلك النهي عن ابطال ما لم يفرضه الله عليه ولا أوجب على نفسه بذرو غيره لامتنع عليه الافطار لا بما يبيع الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك انتهى وفي الافطار عن صوم التطوع أخبار رواها جماعة كثيرة والراجح في المسئلة ما ذهب اليه الجمهور وفي الحديث ٣٥٣ من القوائد مشروعية المواخاة في الله

وزيارة الاخوان والمبيت عندهم وجواز مخاطبة الاجنبية لل حاجة والسؤال عما تترتب عليه المصلحة وان كان في الظاهر لا يتعلق بالاسائل وفيه النصح للمسلم وتنبه من اغفل وفضل قيام آخر الليل ومشروعية تزويج المرأة بغير مهر وثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة وقد يؤخذ منه ثبوت حتمها في الوطء لقوله وان لاهلك عليك حقاً ثم قال واثأهات وقرره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفيه جواز النهي عن المستحبات اذا خذي ان ذلك ينفي الى السامة والمال وتفويت الحقوق المطلوبة الواجبة والندوبه الراجح على فعل المستحب المذكور وان الوعيد الوارد على من نهى مصلها عن الصلاة مخصوص بمنها ظلم او عدوانا وفيه كراهة الحل على النفس في العبادة وفيه جواز الفطر من صوم التطوع كما ترجم له البخاري رحمه الله تعالى وهو قول الجمهور ولم يجمعوا

قالت الهاديوية والظاهر انه لا مقتضى للاستصحاب لانه قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم التخصيص بالفعل كما مر في حديث أبي سعيد فيكون الكل سواء واستدل بحديث أبي هريرة على انها تجزئ الشاة عن العدد الكثير وسيأتي الخلاف في ذلك

(باب الاجترار بالشاة لاهل البيت الواحد) *

(عن عطاء بن يسار قال سألت أبا أيوب الانصاري كيف كانت الضحايا بكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كان الرجل في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته قديماً كونه يطعمون حتى تباهى الناس فصار كما ترى رواه ابن ماجه والترمذي وصححه * وعن الشعبي عن أبي سريجة قال سمعت أبا علي عليه السلام يقول سمعت أبا أيوب يقول سألت أبا أيوب فذكره وقال هذا حديث حسن صحيح وعنه ابن عبد الله هو مدين وقد رواه عنه مالك بن أنس والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق واحتجوا بحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضحى بكبش فقال هذا عن لم يضح من أمي وقال بعض أهل العلم لا تجزئ الشاة الا عن نفس واحدة وهو قول عبد الله بن المبارك وغيره من أهل العلم انتهى وحديث أبي سريجة اسناده في سنن ابن ماجه اسناد صحيح قوله يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته فيه دليل على ان الشاة تجزئ عن أهل البيت لان الصحابة كانوا يفعلون ذلك في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والظاهر اطلاعهم فلا ينكر عليهم ويدل على ذلك ايضا حديث علي كل أهل بيت في كل عام أضحية وسيأتي في باب ما جاء في المشرع والمعتزلة به قال من تقدم ذكره وقال الهادي والقاسم تجزئ الشاة عن ثلاثة وقيل تجزئ عن واحد فقط وبه قال من سلف وقد زعم النووي انه متفق عليه وهو غلط وقد وافقه على دعوى الاجماع ابن رشد وكذلك زعم المهدي في البحر لا قائل بان الشاة تجزئ عن أكثر من ثلاثة وهو أيضا غلط والحق انها تجزئ عن أهل البيت وان كانوا مائة نفس او أكثر كما نصت بذلك السنة

٤٥ نيل ع عليه قضاء الا انه يستحب له ذلك وفيه من القوائد غير ما ذكرناه ابطول استقصاؤه ولا يخفى على متأمل وانخرجه البخاري في الادب وكذا الترمذي (عن عائشة رضي الله عنها) انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم) أي ينتهي صومه الى غاية نقول انه لا يفطر ويفطر فنتهي افطاره الى غاية حتى نقول انه لا يصوم (فأرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر رمضان) وذلك لا يظن وجوبه (ومأرايته أكثر صياماً منه في شعبان) أي كان صيامه في شعبان تطوعاً أكثر من صيامه فيما سواه

لوجه تخصيص شعبان بذلك لكون أعمال العباد ترتفع فيه في التسابي من حديث أسامة قلت يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال ذاك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأحب أن يرفع علي وأما ما تم نيين وجه صيامه لشعبان دون غيره من الشهور بقوله أنه شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان يشير إلى أنه لما اكتنفه شهران عظيمان الشهر الحرام وشهر الصيام اشتغل الناس به ما صار مغفولاً عنه وكثير من الناس يظن أن صيام رجب أفضل

٣٥٤

من صيامه لأنه شهر حرام وليس كذلك وقيل في وجه تخصيصه غير

ذلك وحديث الباب أخرجه

مسلم وأبو داود والنسائي في

الصيام (وعنها) أي عن عائشة

(رضي الله عنها) في رواية زيادة

(وكان) صلى الله عليه وآله وسلم

(يقول خذوا من العمل

ما تطيقون) المداومة عليه بلا

ضرر (فإن الله عز وجل لا يمل)

قال النووي الملل السائمة وهو

بالمعنى المتعارف في حقنا محال

في حق الله تعالى يجب تأويله

فقال الحقون أي لا يعاملكم

معاملة الملل فيقطع عنكم ثوابه

وقضه ورجحه (حتى قالوا) أي

تقطعوا أعمالكم وقال الكرمانى

هو إطلاق مجازى عن ترك الجزاء

وقال بعضهم معناه لا تتكلفوا

حتى تلوأفان الله جل جلاله منزله

عن الملاله ولكنكم تعلمون قبول

فيض الرحمة (وأحب الصلاة إلى

النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

وفي رواية إلى الله (مادوم عليه)

من المداومة وفي نسخة ما ديم

عليه من دام والأول من داوم

(وأن قلت وكان إذا صلى صلاة

داوم عليها) وفي الأمانة والمواظبة

ولعل متسلك من قال إنه تجزئ عن واحد فقط القياس على الهدى وهو فاسد الاعتبار

وأما من قال إنه تجزئ عن ثلاثة فقط فقد استدل لهم صاحب البصر بقوله صلى الله

عليه وآله وسلم عن محمد وآل محمد ثم قال ولا قائل بأكثر من الثلاثة فاقصر عليهم انتهى

ولا يخفى أن الحديث حجة عليه لأنه وإن نفي القائل بأكثر من الثلاثة ممنوع والسند

ماسلف وقد اختلف في البدنة فقالت الشافعية والحنفية والجهر رانها تجزئ عن

سبعة وقالت العترة واسحق بن راهويه وابن خزيمة أنها تجزئ عن عشرة وهذا هو الحق

هنا الحديث ابن عباس المتقدم في باب أن البدنة من الإبل والبقر عن سبع شياه

والأول هو الحق في الهدى للأحاديث المتقدمة هنالك وأما البقرة فتجزئ عن سبعة فقط

اتفقوا في الهدى والاضحية قوله فصار كما ترى في نسخة من هذا الكتاب فصاروا كما ترى

واقطع الترمذى فصار كما ترى

• (باب الذبح بالمصلى والتسمية والتكبير على الذبح والمباشرة له) •

(عن فافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يذبح ويفتح بالمصلى رواه

البخاري والنسائي وابن ماجه وأبو داود • وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أمر بكبش أقرن يطافى سواد ويبرئ في سواد ويتطرف في سواد فألقى به ليضحي به فقال

لها يا عائشة على المذبة ثم قال اشهديها على حجر ففعلت ثم أخذها وأخذ الكبش فاضبعه

ثم ذبحه ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحي رواه

أحمد ومسلم وأبو داود • وعن أنس قال ضحي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكبشين

ألمحين أقرنين فرأيت ما أقدميه على صفاحهما يسمى ويكبر فذبحهما ما يده

رواه الجماعة • وعن جابر قال ضحي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عيد بكبشين

فقال حين وجههما وجهي للذي قطر السموات والأرض خيفة وما أنا من

المشركين أن صلاقي ونسكي ومحباي ومعاي لله رب العالمين لا شريك وبذلك أمرت وأنا

أول المسلمين اللهم منك ولك عن محمد وأمه رواه ابن ماجه • حديث جابر أخرجه أيضا

أبو داود والبيهقي وفي أسناده محمد بن اسحق وفيه مقال تقدم وفي أسناده أيضا أبو عبياس

فواتئ منها تخلق النفس واعتبادها لله والقاتل هي النفس ما عودتها تعود والمواظب يتعرض لنفحات الرحمة قال

قال صلى الله عليه وآله وسلم أن لكم في أيام دهركم نفحات الا فتعرضوا لها وفي الحديث إشارة إلى أن صيامه صلى الله عليه وآله

وسلم لا ينبغي أن يتأسى به فيه الأمن أطاق ما كان يطيقه وإن من أجهد نفسه في شيء من العبادة خشى عليه أن يعمل فيفضي

إلى تركه المداومة على العبادة وإن قلت أولى من جهد النفس في كثرتها إذا انقطعت فالقليل الدائم أكثر من الكثير

المنقطع غالباً وما قل ركني خير مما كثرت ألهي • (عن أنس رضي الله عنه وقد سئل عن صيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

المنقطع غالباً وما قل ركني خير مما كثرت ألهي • (عن أنس رضي الله عنه وقد سئل عن صيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

المنقطع غالباً وما قل ركني خير مما كثرت ألهي • (عن أنس رضي الله عنه وقد سئل عن صيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

المنقطع غالباً وما قل ركني خير مما كثرت ألهي • (عن أنس رضي الله عنه وقد سئل عن صيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

السائل حميد الطويل (قال ما كنت أحب أن أرا من الدهر) حال كونه (صائما لا رأيته) صائما (ولا) كنت أحب أن أرا من الشهر حال كونه (مفطرا لا رأيته) مفطرا (ولا) كنت أحب أن أرا من الليل حال كونه (نائما لا رأيته) نائما يعني أنه كان تارة يوم من أول الليل وتارة من وسطه وتارة من آخره فكان من أراد أن يرا في وقت من أوقات الليل قائما أو في وقت من أوقات الشهر صائما فراقبه المرة بعد المرة فلا بد أن يصادفه قائما أو صائما أو نائما على وفق ما أراد أن يرا وليس ٣٥٥ المراد أنه كان يسرد الصوم ولا أنه

كان يستوعب الليل قائما وأما قول عائشة وكان إذا صلى صلاة داوم عليها وكذا قول أنس في الرواية الأخرى كان عمله ديمما فالمراد به ما اتخذناه من الاصطلاح النافلة فلا تعارض قاله في الغفر وهذا وجه الجمع بين الحديثين والإقطارهما معا التعارض (ولاست خرة) بفتح الخاء والزاي المشددة هو في الأصل اسم دابة ثم سمي الثوب المتخذ من وبره خرا (ولاسريرة ألين من كف رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم ولا شمت) بكسر الميم الأولى وقصها لغتان (مسكة ولا هيرة) والعصير طيب معمول من اخلاط ولابن عسا كرولا عنبرة القطعة من العنبر المعروف (أطيب رائحة من رائحة رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) فقد كان على كل الصفات خلقا وخلقافه هو كل الكمال وجملة الجمال وفي حديثي الباب استحباب التنفل بالصوم في كل شهر وان صوم النفل المطلق لا يختص برمان

قال في التلخيص لا يعرف قوله كان يذبح ويضر بالمصلي فيه استحباب أن يكون الذبح والضر بالمصلي وهو الجبانة والحكمة في ذلك أن يكون يمرأى من الفقراء فيه يعبون من لحم الأضحية قوله يطأ في سواد الخ أي بطنه وقوائمه وما حول عينيه سودا كقائمة قوله هلى المدينة أي هاتيم والمدينة بضم الميم وكسرها وقصهار هي السكة في قوله انهذهها بالشين المجمة والماء المهملة المفتوحة وبالألف المجمة أي حديدتها وفيه استحباب أحسان الذبح وكراهة التعذيب كأن يذبح بما في حده ضعف قوله وأخذ الكبش الخ هذا الكلام فيه تقديم وتأخير وقد يره فاضحه ثم أخذ في ذبحه قائلا باسم الله الخ مضحيا وفيه استحباب اضجاع الغنم في الذبح وانها لا تذبح قائمة ولا باركة بل مضجعة لانه أرفق بهم وهذا حديث واحد وأجمع عليه المسلمون كما قال النووي واتفق العلماء على أن اضجاعها يكتسب على جانبها اليسر حتى ذلك التروى أيضا لانه أسهل على الذابح في أخذ السكين باليمين وإمساك رأسه باليسار وفيه استحباب قول المضحى بسم الله وكذلك تسحب التسمية في سائر الذبائح وهو يجمع عليه ولكن وقع الخلاف في وجوبها قوله ويكبر فيه دليل على استحباب التكبير مع التسمية فيقول بسم الله والله أكبر والصيغة جانب العنق وانما فعل ذلك ليكون أثبت له وأمكن اتصال اضطرب الذبيحة برأسها فتمتعه من الكمال الذبح أو تؤذيه قال النووي وهذا أصح من الحديث الذي جاء بالنهي عن ذلك قوله فذبحهما ما يده فيه استحباب تولى الإنسان ذبح أضحيته بنفسه فان استناب قال النووي جاز بلا خلاف وان استناب كما يكره كراهة تنزيه وأجرام ووقعت التضحية عن الموكل هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة الا ما لكافي إحدى الروايتين عنه فانه لم يجوزها ويجوز أن يستناب صياها وأما اتصال كبره توكيل الصبي وفي كراهة توكيل الحائض وجهان انتهى ومذهب الهادوية اشتراط أن يكون الذابح مسلما لا نحمل عندهم ذبيحة الكافر ولا يجوز توكيله بالذبح قوله فقال حين وجههما وجهت الخ فيه استحباب تلاوة هذه الآية عند توجيحه الذبيحة للذبح وقد تقدم ذكرها في دعا الاستفتاح في الصلاة

• (باب فخر الأبل قائمة معقولة يدها اليسرى) •

(قال الله تعالى فاذكروا اسم الله عليها صواف قال البخاري قال ابن عباس صواف

الإناء مني عنه وأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصم الدهر ولا قام كل الليل ولعله اختار لذلك لانه لا يقتدي به فيشق على أمته وان كان قد أعطى من القوة ما لو التزم ذلك لا قدر عليه لكنه سلك من العبادة الطريقة الوسطى فصام وأفطر وقام ونام ليقتدي به العابدون صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا أشار إلى ذلك المذهب في (حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما فقد وقال في هذه الرواية فكان عبد الله يقول بعد ما كبر) بكسر الباء أي هز عن المحافظة على ما التزمه ووظفه على نفسه وشو عليه (بالبقي قبل ترخصة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخذت بالأخف (وفي رواية عنه إنه لما ذكر صيام داود) وهو

كان يصوم يومنا ويفطر يومنا (قال وكان لا يقر) أي لا يهرب (إذا لاقى) العدو وأشار به إلى أن الصوم على هذا الوجه لا يهتك
البدن بحيث يضعف عن لقاء العدو بل يستعان بفطر يوم على صيام يوم فلا يضعف عن الجهاد وغيره من الحقوق وفي الباب
أحاديث تقيدها أن صيام داود عليه السلام أفضل الصيام وفي لفظ لا أفضل من ذلك فهو أفضل من صوم الدهر وقد نقل
الترمذي عن بعض أهل العلم أنه أشق الصوم ويأمن مع ذلك من تفويت الحقوق وقال ابن عبد السلام إن صوم الدهر أفضل
وبه جزم الفزالي لكن تعقبه ابن

٣٥٦

معنا لومنا ومستحضرا وإذا
تعارضت المصالح والمفاسد فقدر
ما بين كل واحد منها في الحث
والإلزام غير محقق لنا فالطريق
لحديثنا أن نفوض الأمر إلى
صاحب الشرع ونجزي ما دل
عليه ظاهر الشرع مع قوة
الظاهر هنا وأما زيادة العمل
واقتضاء العادة لزيادة الجري به
فيعارضه اقتضاء العادة والجبلية
للتقصير في حقوق يعارضها
الصوم الدائم ومقادير ذلك الثابت
مع أن تقادير الحاصل من الصوم
غير معلومة لنا (قال عبد الله
من لي بهذه) الخصلة الأخيرة
وهي عدم القرار أي من يتكفل لي
بها (يا بني الله قال وقال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لا صام من
صام إلا بدعرتين) استدلل به من
قال بكراهة صوم الدهر قال ابن
العسري إن كان معناه الدعاء
فبارح من أصابه دعاء النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وإن كان
معناه الخبر فبارح من أخبر عنه
صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصم
وإذا لم يصم شرعا فلم يكتب له ثواب

قيامه وعن ابن عمر أنه أتى عن رجل قد أفاخ بدنته ينحرها فقال ابعتها قياما مقبلة
سنة محمد صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه وعن عبد الرحمن بن سابط أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقي
من قوائمها رواه أبو داود وهو مرسل حديث عبد الرحمن بن سابط هو في سنن أبي داود
من حديث جابر بن عبد الله فلا إرسال وهكذا ذكره الحافظ في الفتح من حديث جابر
وعزاه إلى أبي داود وقد سكنت عنه وهو المندرج في رجاله رجال الصحيح وتفسير ابن عباس
الذي ذكره البخاري معلقا قد وصله سعيد بن منصور وعبد بن حميد قوله صواف
بالتشديد جمع صافة أي مصطفة في قيامها ووقع في مستدرك الحاكم من وجه آخر عن
ابن عباس في قوله صواف صواف أي قياما على ثلاث قوائم معقولة وهي قراءة ابن
مسعود والصواف جمع صائفة وهي التي رفعت إحدى يديها بالعقل لئلا تضطرب قوله
ابعتها أي أثرها يقال بعثت الناقة أي أثرها وقوله قياما مصدرة في قائمة ووقع في
رواية الأسماعيلي أنحرها قائمة قوله مقبلة أي معقولة الرجل قائمة على ما بقي من
قوائمها كافي الحديث الآخر قوله سنة محمدية مصدرة بعامل مظهر كالاختصاص
أو التمهيد بمتبعه سنة محمدية ويجوز الرفع وفي رواية الخري فانه سنة محمدية وفي هذا الحديث
والذي بعده استحباب نحر الأبل على الصفة المذكورة وعن الحنفية يستوي فخرها
قائمة وباركة في الفضيلة وفي الباب عن أنس عند البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ينحر بيده سبع بدن قياما

* (باب بيان وقت الذبح) *

(عن جندب بن سفيان الجبلي أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أضحى
قال فانصرف فاذا هو بالعم وذباح الأضحية تعرف فعر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أنه أذبح قبل أن يصلي فقال من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانه أخرى
ومن لم يذبح حتى صليها فليذبح باسم الله متفق عليه * وعن جابر قال صلى بنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر بالبدنة فتقدم رجال فنكروا وظنوا أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قد فخر فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان فخر قبله أن

لوجوب صدق قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا نه نفي عنه الصوم وقد نفي عنه الفضل فكيف يطلب
الفضل فيما ناهى صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن التين استدلل على كراهته من هذه القصة من أوجه نهيته صلى الله عليه وآله
وسلم عن الزيادة وأمره بأن يصوم ويفطر وقوله لا أفضل من ذلك ودعاؤه على من صام الأبد وفي حديث أبي قتادة عند مسلم وقد
سئل عن صوم الدهر لا صام ولا أفطر ولا ترمذي لم يصم ولم يفطر والمعنى أنه لم يحصل له أجر الصوم لخالفته ولم يفطر لانه أمسك
والى كراهة صوم الدهر مطلقا ذهب الصحيح وأهل الظاهر وأحمد وشاذ بن حزم فقال يحرم وبلغ عمر أن رجلا يصوم الدهر فأتاه

فهذا بالذمة وجعل يقول كل يادهر زواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح وفي حديث أبي موسى رفته من صام الدهر ضيق عيشه
جهنم ردة يديه أخرجه أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وظاهره أنه اتفق عليه حصره فيها الشديدة على نفسه وحاله عليه
ورغبته عن سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم واعتقاده أن غير سنته أفضل منها وهذا يقتضي أن عيده الشديدة فيكون حراما وإلى
الكرامة مطلقا ذهب ابن العربي المالكي وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر وسجلوا أخبارا تنهى على من صامه حقيقة
فانه يدخل فيه ما حرم صومه كالعبدين وهذا اختيار ابن المنذر ٣٥٧ وطائفة وروى عن عائشة فحرمه وفيه .

نظروا له صلى الله عليه وآله وسلم
قد قال جوابا لمن سأله عن صوم
الدهر لا صام ولا أفطر وهو يؤذن
بأنه ما أجروا له وأيضاً فإن أيام
التحريم مستقلة بالشرع غير
قابلة للصوم شرعاً فلم تدخل في
السؤال عنه من علم تحريمها
وذهب آخرون إلى استحباب
صيام الدهر لمن قوى عليه ولم
يقوت فيه حقا وإلى ذلك ذهب
الجمهور وذكروا في الفتح أدلتهم
ونكلم عليها والراجح هو الأول
والله أعلم (عن أنس رضي الله
عنه قال دخل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم على أم سليم
والدة أنس المذكور وامرأها
القميصاء أو الرميضاء أو سيلة
وعند أحمد عن أنس أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم دخل على
أم حرام وهي خالة أنس لكن
في بقية الحديث ما يدل على أنه ما
معا كانتا مجتمعين (فأنته بئر
ومن) على سبيل الضيافة (قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (أعبدوا
(مكم في سقائه) بكسر السين
ظرف المساء من الجلود وبما جعل

يعبد بضر آخر ولا بضر واحق بضر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد ومسلم وعن
أنس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر من كان ذبح قبل الصلاة فليعد
منفق عليه وللبخاري من ذبح قبل الصلاة فأنما يذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم
نسكه وأصاب سنة المسلمين) وفي الباب عن البراء عند الجماعة أنهم بانظ من ذبح قبل
الصلاة فأنما هو لم قدمه لاهله ليس من التسل في نبي وقد تقدم بضر وهذا اللفظ قول
من ذبح قبل أن يصلي في مسلم قبل أن يصلي أو صلى الأولى بالياء التخصيص والثانية بالنون
وهو شك من الراوي وزواية النون موافقة لقوله في أول الحديث أنه ذهبت قبل أن
يصلي فإن المراد صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وموافقة أيضا لقوله في آخر الحديث
ومن لم يكن ذبح حتى صلينا وهذا يدل على أن وقت الاضحية بعد صلاة الإمام لا بعد
صلاة غيره فيكون المراد بقوله في حديث أنس من كان ذبح قبل الصلاة الصلاة الممهودة
وهي صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلاة الأئمة بعد انقضاء عصر النبوة ويؤيد
هذا ما أخرجه الطحاوي من حديث جابر ومعه ابن حبان أن رجلا ذبح قبل أن يصلي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة وظاهر قوله في
حديث جابر فضر واظنوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ضحى الخ أن الاعتبار بضر
الإمام وأنه لا يدخل وقت التضحية إلا بعد ضحى ومن فعل قبل ذلك أعاد كما هو صريح
الحديث ويجمع بين الحديثين بأن وقت الضحى يكون لجموع صلاة الإمام وضحى وقد
ذهب إلى هذا مالك فقال لا يجوز ذبحها قبل صلاة الإمام وخطبته وذبحه وقال أحمد
لا يجوز قبل صلاة الإمام ويجوز بعدها قبل ذبح الإمام وسواء عند أهل القرى
والأصهار ولحموه عن الحسن والأوزاعي وإسحق وقال الثوري يجوز بعد صلاة الإمام
قبل خطبته وفي إثنا عشر وقال الشافعي وداود وآخرون أن وقت التضحية من طلوع
الشمس فإذا طاعت ومضى قدر صلاة العبد وخطبته أجزأ الذبح بعد ذلك سواء صلى
الإمام أم لا وسواء صلى المضى أم لا وسواء كان من أهل القرى والبوادي أو من أهل
الأصهار أو من المسافرين وقال أبو حنيفة يدخل وقتها في حق أهل القرى والبوادي
إذا طلع الفجر ولا يدخل في حق أهل الأصهار حتى يصلي الإمام ويخطب فإذا ذبح قبل
ذلك لم يجزه وقالت الهاديون إن وقتها يدخل بعد صلاة المضى سواء صلى الإمام أم لا فاده

فيه السمن والعسل (و) أعبدوا (تمكم في وعائه فاني صائم ثم قام إلى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة) وعند أحمد
فصل ركعتين وصليهما معه (فدعاهم سليم وأهل بيته فالتأم أم لم يبارسول الله أن لي خويصة) بضم الخاء وفتح الواو وسكون
الياء وتشديد الهمزة تصغير خاصة وهو مما اعتقر فيه التقاء لسا كين أي الذي يختص بخدمتك (قال) صلى الله عليه وآله
وسلم (ما هي) الخويصة (فالت) هو (خادمك أنس) فادع له دعوة خاصة ومهترته اصفر سنه ولفظ أحمد دخويدهمك أنس
إدع الله قال أنس (فالت خير آخر ولا) خير (دنيا الادعالي به) وفي حديث عمر لا في أمر دنيا ولا في أمر آخره وعند أحمد

فكان من قوله صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم ارزقه ما لا يولد أو بارك له فالي من أكثر الانصاف ما لا) لم يذكر الراوي ما داله به من خبر
 الآخرة اختصارا أو يدل له ما رواه ابن سعد بأسناد صحيح عن أنس قال اللهم أكثر ماله وولده وأطل عمره واغفر ذنبه أو ان لفظ بارك إشارة
 إلى خير الآخرة أو المال والولد الصالحان من جملة خير الآخرة لأنهم ما يستلزم ما قاله البرماوى كالكرمانى وعند الترمذى كان
 لأنس بستان يحمل في السنة مرتين وكان فيه ريحان يجي منه ريح المسك ولا ينعيم أن أرضى لتثمر في السنة مرتين وما في البلد شئ
 يثمر مرتين غيرهما قال أنس (وحدثني ابنتي أمينة) ٣٥٨ بضم الهمزة وسكون الباء وفتح النون نصف آمنة (أنه دفن) بضم الدال

من ولدى (أصلي) أى غير أسباطه
 واحفاده (مقدم) مصدر ميمي أى
 أن الذى مات من أول أولاده إلى
 مقدم (حجاج) بن يوسف الثقفى
 (البصرة) سنة خمس وسبعين
 وكان هرا أنس انذال يتفاو غائبين
 سنة وقد عاش أنس بعد ذلك إلى
 سنة ثلاث ويقال اثنتين ويقال
 إحدى وتسعين وقد تأرب المائة
 (بضع وعشرون ومائة) بكسر
 الباء وقد تفتح ما بين الثلاث إلى
 التسع وفي ذكره زيادة دلالة على
 كثرة ما جاء من الولد فان هذا
 القدر هو الذى مات منهم وأما
 الذين بقوا فعند مسلم وأن ولدى
 وولد ولدى يتعادون على نحو
 المائة وروا هذا الحديث كلهم
 بصريون وترجم البخارى هذا
 الحديث بلفظ من زار قوما أى
 وهو صائم في التطوع فلم يقطر
 عندهم قال في الفتح هذه الترجمة
 تقابل الترجمة الماضية وهى
 من أقسم على أخيه ليفطر في
 التطوع وموقعها أن لا يظن أن
 فطر المرء من صيام التطوع
 لطيب خاطر أخيه حتم عليه

لم يصل المضمي وكانت الصلاة واجبة عليه كان وقتها من الزوال وان كانت الصلاة غير
 واجبة عليه لعذر من الأعذار أو كان من لا تلزمه صلاة العبد فوقيتها من فجر النحر ولا
 يخفى أن مذهب مالك هو الموافق لأحاديث الباب وبقيت هذه المذاهب بعضها أمر دود
 بجميع أحاديث الباب وبعضها يرد عليه بعضها قال ابن المنذر وأجمعوا على أنها
 لا تجوز التضحية قبل طلوع الفجر وأما إذا لم يكن ثم امام فالظاهر أنه يعتبر بكل مضم
 بصلاته وقال ربيعة فمن لا امام له أن ذبح قبل طلوع الشمس لا تجزئه وبعد طلوعها
 تجزئه وأما آخر وقت التضحية فسيأتي بيانه وقد تناول أحاديث الباب من لم يعتبر صلاة
 الامام وذبحه بأن المراد بها الزجر عن التجهيل الذى يؤدى إلى فعلها قبل وقتها وبأنه لم
 يكن في عصره صلى الله عليه وآله وسلم من يصلى قبل صلاته فالتعليق بصلاته في هذه
 الأحاديث ليس المراد به إلا التعليق بصلاة المضمي نفسه لكن لما كانت تقع صلاتهم
 مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير متقدمة ولا متأخرة وقع التعليق بصلاته صلى الله
 عليه وآله وسلم بخلاف العصر الذى بعده عصره فانها تصل صلاة العبد في المصر الواحد
 جماعات متعددة ولا يخفى بعد هذا فانه لم يثبت أن أهل المدينة ومن حولهم صكوا
 لا يصلون العبد إلا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يصلح للغير أن يجوز الذبح من
 طلوع الشمس أو من طلوع الفجر ما ورد من أن يوم الفجر يوم ذبح لانه صك العام
 وأحاديث الباب خاصة فينبى العام على الخاص قوله فليذبح باسم الله الجمار والمجور
 متعلق بمحذوف أى قائلا باسم الله (وعن سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال كل أيام التشريق ذبح رواه أحمد وهو الدارقطنى من حديث
 سليمان بن موسى عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير عن جبير عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم نحوه) حديث جبير بن مطعم أخرجه ابن حبان في صحيحه والبيهقى وذكر
 الاختلاف في أسناده ورواه ابن عدى من حديث أبي هريرة وفي أسناده معاوية بن
 يحيى الضدى وهو ضعيف وذكره ابن أبي حاتم من حديث أبي سعيد وذكره عن أبيه أنه
 موضوع قال ابن القيم في الهدى أن حديث جبير بن مطعم منقطع لا يثبت وصله
 ويحجب عنه بأن ابن حبان وصله وذكره في صحيحه كما سلف وقد استدلل بالحديث على أن

بل المرجع في ذلك إلى من علم حاله من كل منهما انه يشق عليه الصيام ففى عرف أن ذلك لا يشق عليه كان الأولى أن أيام
 يستمر على صومه انتهى وفي هذا الحديث جواز التصغير على معنى اللطف لا التقدير وتحفة الزائر بما حضر بخير تكلف وجواز
 رد الهدية إذا لم يشق ذلك على المهدى وإن أخذ من رد عليه ذلك ليس من العود في الهبة وفيه حفظ الطعام وترك التقرىط فيه
 وجبر خاطر الزور إذا لم يؤكل عند الدعاء لمؤشر وعبية الدعاء عقب الصلاة وتقديم الصلاة أمام طلب الحاجة والدعاء بخير الدنيا
 والآخرة والدعاء بكثرة المال والولد وان ذلك لا ينافى الخير الاخرى وان فضل التقليل من الدنيا يختلف باختلاف الأشخاص

وفيه زيارة الامام بعينه ودخول بيت الرجل في غيبته لانه لم يذ كر في طرق هذه القصة ان ابا طلحة كان حاضرا وفيه ايضا
الولد على النفس وحسن التلطف في السؤال وان كثرة الموت في الاولاد لا ينافي اجابة الدعاء بطلب كثرتهم ولا طلب البركة فيهم
لما يحصل من المصيبة بموتهم والصبر على ذلك من الثواب وفيه التحدث بنعم الله تعالى وبمعجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما
في اجابة دعوته من الامر النادر وهو اجتماع كثرة المساكين مع كثرة الولد وكوز بستان المدعولة ينمو مرتين في السنة دون غيره
وفيه التاديع بالامر الشهير ولا يتوقف ذلك على صلاح المورخ به ٣٥٩ وفيه جواز ذكركم البضع فيما زاد

على عقد العشر خلافا لمن قصره
على ما فيه عقد العشر من (عن
هران بن حصين رضي الله عنه
قال سال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم رجلا) أي هزان أو رجلا
من أصحابه وهران يسمع (نقال
يا أبا فلان أما سمعت سرر هذا
الشمر) بفتح السين وكسر ها
وحكى عياض ضمها وقال هو
جمع سررة يقال سرار الشمر وهران
بكسر السين وقصها ذكره
ابن السكيت وغيره قبل والفتح
أنصح قاله القراء واختلاف في
تفسيره والمشهور انه آخر الشهر
وهو قول الجمهور من أهل اللغة
والغريب والحديث يسمى بذلك
لاستسرار القمر فيها وهي ليلة
ثمان وعشرين وتسع وعشرين
يعني استتاره وهذا موافق لما
ترجم له هنا واستشكل بقوله
عليه الصلاة والسلام في حديث
أبي هريرة لا تقسموا رمضان
يوم أو يومين الا من كان يصوم
صوما فليصمه وأجيب بأن
الرجل كان مع تاديع الصيام سرر
الشهر أو كان قد نذره فلذلك

أيام التشريق كلها أيام ذبح وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده وقد تقدم الخلاف فيها في
كتاب العيدين وكذلك روى في الهدى عن علي عليه السلام انه قال أيام النحر يوم
الاضحى وثلاثة أيام بعده وكذا احكام النوروى عنه في شرح مسلم وكاه ايضا عن جبير
ابن مطعم وابن عباس وعطاء والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن موسى
الاسدي فقيه أهل الشام ومكحول والشامي وداود الطاهري وحكام صاحب الهدى
عن عطاء والاوزاعي وابن المنذر ثم قال وروى من وجهين مختلفين يشهد أحدهما
الاخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كل من منحر وكل أيام التشريق ذبح
وروى من حديث جبير بن مطعم وفيه انقطاع ومن حديث أسامة بن زيد عن عطاء عن
جابر قال به قوب بن سفيان أسامة بن زيد عند أهل المدينة ثقة مأمون انتهى وقال أبو
حنيفة ومالك وأحمد ان وقت الذبح يوم النحر ويومان بعده قال النوروى وروى هذا
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلي عليه السلام وابن عمر وأنس وحكى ابن القيم عن
أحمد انه قال هو قول غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه
الاثم عن ابن عباس وكذا احكام عنه في البحر واليه ذهب الهادي والناس وقال ابن
سيرين ان وقته يوم النحر خاصة وقال سعيد بن جبير وجابر بن زيد ان وقته يوم النحر
فقط لأهل الامصار وأيام التشريق لأهل القرى وحكى القاضي عياض عن بعض
العلماء ان وقته في جميع ذى الحجة فهذه خمسة مذاهب أرجحها المذهب الأول للاحاديث
المذكورة في الباب وهي يتولى بعضها بعضا وقد أجاب عن ذلك صاحب البحر بجواب
في غاية السهولة فقال قلنا لم يعمل به يعني حديث جبير أحمد من العصابة وقد عرفت أنه
قول جماعة من العصابة على أن مجرد ترك العصابة من غير تصريح منهم بعدم الجواز
لا يعد قاطعا واشف ما جاء به من منع من الذبح في اليوم الرابع الحديث الآتي في النهي
عن ادخال لحوم الاضاحى فوق ثلاث قالوا فيه دليل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لانه
لا يجوز الذبح في وقت لا يجوز فيه الاكل ونسخ تحريم الاكل لا يلزم نسخ وقت الذبح
وقد أجاب عنه ابن القيم بأنه لا يدل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط لان الحديث دليل على
نهي الذابح أن يؤخر شيئا فوق ثلاثة أيام من يوم ذبحه فلو أخر الذبح الى اليوم الثالث
لجازله الادخار ما بينه وبين ثلاثة أيام وسيأتي بقية الكلام على الحديث ووقع الخلاف

أمره بقضائه وقالت طائفة سرر الشهر أوله وبه قال اوزاعي وسعيد بن عبد العزيز فيما حكاه أبو داود وأجيب بأنه لا يصح
أن يفسر سرر الشهر وسراره بأوله لان أول الشهر يشتر فيه الهلال ويرى من أول الليل ولذلك سمي الشهر شهر الاشتماره
وظهوره عند دخوله فتسمية ليالي الاشتمار بالسرار قلب للغة وأعرف وقد أنكر العلماء ما رواه أبو داود عن الاوزاعي
منهم الخطابي وقبل السرر وسطه حكاه أبو داود أيضا ورجحه بعضهم ووجهه بأن السرر جمع سررة الشئ وسطه وأيدوه بما
ورد من استصحاب صوم أيام البيض ولمسلم عنه هل صحت من جهة هذا الشهر وفيه بالأيام البيض وأجيب بأن الاظهر انه الاخر

بما قال الاكثر لقوله فاذا افطرت فسم يومين من شهر رمضان. والمشار اليه شعبان ولو كان السرراؤه او وسطه لم يقته
(قال الرجل لا يارسول الله) ما صمته (قال فاذا افطرت) أي من رمضان كما عند مسلم (فسم يومين) بعد العبد عوضا عن سرز
شعبان (وفي رواية عنه من شهر شعبان) وليس هو برمضان كما ظنه أبو النعمان ونقل الحميدي عن البخاري انه قال شعبان أصح
وقال الخطابي ذكر رمضان هنا وهم لان رمضان يتعين صوم جميعه ورواة الحديث الأول بصريون وأخرجه مسلم وأبو داود
والنسائي أيضا (عن جابر رضي الله عنه ٢٦٠ انه قيل له) القائل محمد بن عباد الخزوعي بفتح العين وثبت في الموحدة

(أنتم يا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عن يوم يوم الجمعة قال
(ثم) زام مسلم ورب هذا البيت
والنسائي ورب الكعبة
وعزها في العمدة لمسلم فوهم
والظاهر أنه نقله بالمعنى والمعنى
أن يتقدم صومه والحكمة في
كراهة أفراد الصوم خوف أن
يضعف إذا صامه عن الوظائف
المطلوبة منه فيه ومن ثم خصه
البيهقي والماوردي وابن الصباغ
والعمراني نقلا عن مذهب
بالنسائي بمن يضاف به عن
الوظائف وتزول الكراهة
بجمعه مع غيره لكن التعليل
بأن الصوم يضعف عن الوظائف
المطلوبة يوم الجمعة يقتضي
أنه لا يفرق بين الأفراد والجمع
ووجب في شرح الله لذب بأنه
إذا جمع الجمعة وغيرها جعل له
بفضيلة الصوم غيره ما يجبر
ما حصل فيهما من النقص وتيل
الحكمة فيه أنه لا يشبه باليهود
في أفرادهم صوم يوم الاجتماع في
معيدهم وهذا الحديث أخرجه

في جواز التخصيص في ليالي أيام الذبح فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد واسحق وأبو
نور والجوهوري أنه يجوز مع كراهة وقال مالك في المشهور عنه وعامة أصحابه ورواية
عن أحمد أنه لا يجزئ بل يكون شاة لحم ولا يخفى أن القول بعدم الإجزاء وبالكراهة
يحتاج إلى دليل ومجرد ذكر الأيام في حديث الباب وإن دل على إخراج الليالي بمفهوم
اللقب لكن التعبير بالأيام عن مجموع الأيام والليالي والعكس مشهور ومتداول بين أهل
اللغة لا يكاد يتبادر عن غير هذا الإطلاق وأما ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس أنه صلى الله
عليه وآله وسلم نهى عن الذبح ليلا في أسناده سليمان بن سلمة الخباري وهو متروك
وذكره عبد الحق من حديث عطاء بن يسار مرسل وفيه مبشر بن عبيد وهو أيضا
متروك وفي البيهقي عن الحسن بن نسي عن جذاذ الليل وحصاده والاضحى بالليل وهو وإن
كانت الصيغة مقتضية للرفع مرسل

(باب الأكل والأطعام من الاضحية وجواز ادخالها ونسخ النهي عنه)

(عن عائشة قالت دعى أهل أبيات من أهل البادية حضرة الاضحية زمان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال ادخروا ثلاثا ثم تصدقوا بما بقي فلما كان بعد ذلك قالوا
يا رسول الله ان الناس يتخذون الاسقية من ضحاياهم ويحملون بها الولد فقال وما ذلك
قالوا نهيت أن تؤكل لحوم الاضاحي بعد ثلاث فقال انما نهيتكم من أجل الدابة
فكلوا واخذوا وتصدقوا متفق عليه وعن جابر قال كنا لنا كل من لحوم يذبح فوق
ثلاث منى فرخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا وتزودوا متفق عليه
وفي لفظ كنا تزود لحوم الاضاحي على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة
أخرجاه وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد
ثلاث ثم قال بعد كلوا وتزودوا واخذوا ورواه مسلم والنسائي وعن سلمة بن الأكوع
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضحى منكم فلا يصح بعد ثلثة وفي
بينه منه ثنى فلما كان في العام المقبل قالوا يا رسول الله نفعل كما فعلنا في عام الماضي قال
كلوا وأطعموا واخذوا فان ذلك العام كان بالناس جهدا فارتدت أن تعينوا فيها متفق

عليه

مسلم والنسائي وابن ماجه في الصوم (عن جويرية بنت الحارث) تصغير جارية المصطلقة

زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأيس لها في البخاري من روايتها سوى هذا الحديث (رضي الله عنها ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة فقال) لها (أصمت أمس) بكسر السين أمس على لغة الجاز
أي يوم الخميس (قالت) جويرية (لا قال) صلى الله عليه وآله وسلم (تريدين أن تصومي غدا) أي يوم السبت (قالت لا قال)

صلى الله عليه وآله (وسلم فافطرى) وهذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وعن أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يصوم من أجدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يومًا قبله أو يصوم يومًا بعده والحديث له طرق وألفاظ وأختلف في صوم هذا اليوم على أقوال كراهته مطلقا وإباحته مطلقا وهو قول مالك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وكراهة أفراد وهو مذهب الشافعية والرابع أن النهي مخصوص بمن يتصرى صيامه ويحرمه دون غيره وهذا يرد حديث الباب والخامس أنه يحرم إلا لمن صام قبله أو بعده أو وافق عادته وهو ٢٦١ قول ابن حزم لظواهر الأحاديث قال في

الفتح بعد ما ذكر مذهب السلف والخلف في هذه المسئلة وذكر أدلتهم ما ذكره وأقوى الأقوال وأولها بالصواب أولها يعني منع أفراد يوم الجمعة بصوم قال وفيه صريح أحاديث أن أحدهما رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة مرفوعا يوم الجمعة يوم عيدكم فلا تصوموا يوم عيدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده والثاني رواه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي قال من كان منكم متطوعا من الشهر فليصم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر أنه سئل عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت السائل عن ليلة من فليس الضمى هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحتصر من أيام شيا بالصوم كالسبت مثلا (قالت لا) ويشكل عليه صوم الاثنين والخميس الوارد عند أبي داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان عنها وأجيب بأنه استثناء من عموم قول عائشة لا وأجاب في الفتح باحتمال أن

عليه وعن ثوبان قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أضحية ثم قال يا ثوبان اصلي لي سلم هذه فلم أزل أطمع منه حتى قدم المدينة رواه أحمد ومسلم وعن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أهل المدينة لا تأكلوا لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام فشكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لهم عيالا وحشما وخداما فقال كلوا وأطعموا واحبسوا وادخروا رواه مسلم وعن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت نهيتمكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام مع ذروا الطول على من لا طول له وكلوا ما بدمكم وأطعموا وادخروا رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه وفي الباب عن نبيشة الهذلي عند أحمد وأبي داود وزاد به سعد قوله وادخروا واتقوا وأى اطلبوا الأجر بالصدقة قوله دفع بفتح الدال المهملة وتشديد النون أى جاء قال أهل اللغة الدافة بتشديد الفاء قوم يسرون جميعا سيرا خفيا ودافة الأعراب من يريد منهم المصير والمراد ههنا من ورد من ضيفاء الأعراب للمواساة قوله حضرة بفتح الحاء وضمة الميم وكسرها والضاد ساكنة فيها كلها وحكى قصها وهو ضيف وانما فتح إذا حذفت الهاء فيقال بحضرة فلان كذا قال النووي قوله ويجملون بفتح الهمزة وسكون الميم مع كسر الميم وضمة الواو يقال بضم الهمزة بكسر الميم يقال جات الدهر أجلة بكسر الميم وإجالة بضمها وإجالة بفتحها أى أدبته قوله بعد ثلاث قال القاضي عياض يحتمل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبح الأضحية وإن ذبحت بعد يوم النحر ويحتمل أن يكون من يوم النحر وإن تأخر الذبح عنه قال وهذا الظاهر وروى ابن القيسم الأول وهذا الخلاف لا يتعلق به فائدة عند من قال بالنسخ الإباحة باعتبار ما سلف من الاحتجاج بذلك على أن يوم الرابع ليس من أيام الذبح قوله انما نهيتمكم من أجل الدافة فكلوا الخ هذا وما بعده نصريح بالنسخ التحريم لكل لحوم الأضاحي بعد الثلاث وإدخالها وإليه ذهب الجماهير من علماء الأمصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وحكى النووي عن علي عليه السلام وابن عمر أنهما قال لا يحرم إلا ما كان من الأضاحي بعد ثلاث وإن حكم التحريم باق وحكاها الحازمي في الاعتبار عن علي عليه السلام أيضا والزبير وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر ولعلهم لم يعلموا بالنسخ ومن علم بحجة علي لم يعلم وقد أجمع على

يكون المراد بالأيام المسؤل عنها ثلاثة من كل شهر ففصكان السائل لما سمع أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل شهر سأل عائشة هل كان يحتصر بالبيض فقالت لا (كان هذه دعة) بكسر الدال وسكون الهمزة أى دائما (وأياكم بطريق ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق) وفي رواية جرير وأياكم يستطيع في الموضوعين معناه أن اختلاف حاله في الأكل من الصوم ثم من الفطر كان مستداما مستمرا وقيل أنه كان لا يقصد ابتداءه إلى يوم بعينه فيه صومه بل إذا صام يوما بعينه كان ليس منه فلا داوم على صومه ورواه هذا الحديث كلهم

كوفون الاولين فبصريان واسناده معتمد ومن اصح الاسانيد وأخرجه البخاري في الرقاق ومسلم في الصوم وابوداود في الصلاة (عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم قال لم يرخص) مبنية للمفسول ولم يضيفها الى الزمن النبوي فهو موقوف كما جزم به ابن الصلاح في نحوه مما يضاف والمعنى حينئذ لم يرخص من له مقام القنوي في الجملة ~~الكن~~ جعله الحاكيم من المرفوع قال النووي في شرح المذهب وهو القوي يعني من حيث المعنى وهو ظاهر واستعمال كثير من المحدثين وأصحابنا في كتب الفقه واعتمده الشيخان في صحيحهما ٣٦٢ وأكثرنه البخاري وقال التاج بن السبكي انه الاظهر واليه ذهب

الامام نضر الدين الرازي وقال ابن الصباغ في العدة انه الظاهر والمعنى هنا لم يرخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم (في أيام التشريق) وهي الايام الثلاثة التي بعد يوم النحر (ان يصوم) أي يصام فيهن ولذا بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ينادي انهم ايام أكل وشرب وذكرا لله عز وجل فلا يصوم من أحد رواه أصحاب السنن وروى ابوداود عن عتبة بن عامر مرفوعا يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق عيدنا أهل الاسلام وهي ايام أكل وشرب وفي حديث عمرو بن العاصي عن أبي داود رحمه الله ابن خزيمة والحاكم انه قال لابنه عبيد الله في ايام التشريق انها الايام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صومهن وأمر بقطرهن وقد قال الطحاوي بعد أن أخرج أحاديث النهي عن ستة عشر صمايا فلما ثبت به هذه الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتهى عن صيام ايام التشريق

جواز الاكل والادخار بعد الثلاث من بعد عصر الخالفين في ذلك ولا أعلم أحدا بعدهم ذهب الى ما ذهبوا اليه قوله كذا استدلل به هذا الامر ونحوه من الاوامر المذكورة في الباب من قال بوجوب الاكل من الاضحية وقد حكاه النووي عن بعض السلف وأبي الطيب بن سلمة من أصحاب الشافعي ويؤيده قوله تعالى فسكوا منها رجل بالجمهور هذه الاوامر على النذب والاباحة لورودها بعد الحظر وهو عند جماعة لا باحة وحكي النووي عن الجمهور انه لا وجوب والكلام في ذلك مبسوط في الاصول قوله وأطعموا وفي حديث عائشة وتصدقوا فيه دليل على وجوب التصديق من الاضحية وبه قالت الشافعية اذا كانت اضحية تطوع قالوا والواجب ما يقع عليه اسم الاطعام والصدقة ويستحب أن يكون بمثلها قالوا وأدنى الكمال أن يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدي الثلث وفي قولهم يأكل النصف ويتصدق بالنصف ولهم وجه أنه لا يجب التصديق بشئ وقال القاسم بن ابراهيم انه يتصدق بالبعض غيره قد قال في البحر وفي جوازها كلها جميعها وجهان الامام يحيى أصحهما لا يجوز اذ يبطل به القرينة وهي المقصود وقيل يجوز والقرينة تعلق باهراق الدم فان فعل لم يضمن شيئا عند الجميع اذ لا دليل قلت وفي كلام الامام يحيى نظير مع القول بانها سنة انتهى قوله فأردت أن تعينوا فيما بالعين المهمة من الاعانة هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم أن يشوفهم بالقاص والشين المجمة أي بشمع لحم الاضاحي في الناس وينتفع به المحتاجون قال القاضي عياض في شرح مسلم الذي في مسلم أشبه وقال في المشارق كلاهما صحيح والذي في البخاري أوجه والجهل هنا بفتح الجيم وهو المشقة والفاقة قوله اصلح لي لحم هذه الخ فيه تصريح بجواز ادخال لحم الاضحية فوق ثلاث وجواز التزود منه وان التزود منه في الاسفار لا يردح في التوكل ولا يخرج المتزود عنه وان الاضحية مشروعة للمسافر كما يشترع للمقيم وبه قال الجمهور وقال النخعي وأبو حنيفة لا ضحية على المسافر قال النووي وروى هذا عن علي رضي الله عنه وقال مالك وجماعة لا تشرع للمسافر عن مكة والحديث يرد عليهم قوله حشمتا قال أهل اللغة الحشمة بفتح الحاء المهمة والشين المجمة هم اللائذون بالانسان يخدمونه ويقومون بأموره وقال الجوهري هم خدم الرجل ومن يغضب له سموا بذلك لانهم يغضبون له والحشمة الغضب ويطلق على الاستحياء ومنه قولهم فلان

وكان نهيهم عن ذلك معنى والحاج مقبوعون بهم او فيهم المتمنعون والقانونون ولم يستثن منهم ممتعة او لا فاردخل المتقعدون والقانونون في ذلك انتهى قال في الفتح وعلى هذا فقد تعارض عموم الآية المشعر بالاذن وعموم الحديث المشعر بالنهي وفي تخصيص عموم المتواتر بعموم الاحاد نظروا كان الحديث هو فوعاف كيف وفي كونه مرفوعا نظروا في هذا يترجح القول بالجواز والى هذا جرح البخاري انتهى وتقدم آنفا ان الصحيح ان الحديث له حكم المرفوع حكوا وقال الشوكاني في نيل الارطار وقد استدلل القائلون بجواز صوم ايام التشريق للمتنعج بحديث عائشة وابن عمر وهذه الصيغة لها حكم الرفع وقد أخرجه الدارقطني

والطحاوي يُلَظِّظُ رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمتعمق اذا لم يجد الهدى ان يصوم أيام التشريق وفي اسناده يحيى ابن سلام وليس بالقوى ولكنه يؤيد ذلك عموم الآية قالوا وحمل المطلق على المقيد واجب وكذا بناه العام على الخاص وهذا أقوى المذهب وأما القائلون بالجواز مطلقا فاحديث الباب جميعها ترد عليه انتهى وذكر القسطلاني في انتهى من صيام هذه الايام والامر بالاكل والشرب فيها سرا حسنا لم يطول بذلك كرهنا (الا لمن لم يجد الهدى) وفي رواية أبي عوانة عن عبد الله بن عيسى عند الطحاوي المتعمق أو محصر أي فيجوز له صيامها ٢٦٣ وهذا مذهب مالك والرواية

الثانية عن أحمد واختاره ابن عبدوس في ثذ كونه وصومه في اثني عشر يوما في الشهر والرعاية الكبرى وقال ابن منبج في شرحه انه المذهب وهو قول الشافعي القديم لحديث الباب قال في الرخصة وهو الرابع دليله لا والصحيح من مذهب الشافعي وهو القول الجديد ومذهب الحنفية انه يهضم صومها لعموم النهي وهو الرواية الاولى عن أحمد قال الزركشي الحنبلي وهي التي ذهب اليها أحمد أخيرا قال في المبج وهي العيصية انتهى (عن عائشة رضي الله عنها) قالت كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية) بحمل انهم اقتدوا في صيامه بشرع الله ولذا كانوا يعظمونه بكسوة البيت الحرام فيه (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصومه) أي عاشوراء زاد أبو الوقت وذروا ابن عساكر في الجاهلية قال في القاموس هو عاشر المحرم أو ثامن شعبان في الاول ثمانية وعشرون

لا يحتشم أي لا يستحي ويقال حشمته واحشمته اذا أغضبته واذ أخجلته فاستحي لجله قال النووي وكان الحشم أعم من الخدم فلهذا جع بينهما في هذا الحديث وهو من باب ذكر الخاص بعد العام وفي التاموس الحشمة بالكسر الحياء والاحتشام احتشام منه وعنه وحشمة وأحشمة أخجله وان يجلس اليك الرجل فتؤذيه وتسعه ما يكره ويضم حشمة يحشمه ويحشمة كفرح غضب وكسعه اغضب به كاحشمة وحشمة وحشمة الرجل وحشمة محرر كثير واحشامه خاصته الذي يفضبون له والحشم محرر كالأول واحد والجمع وهو العيال والقرابة أيضا انتهى قوله فكلوا مما بدأ لكم فيه دليل على عدم تقدير الاكل بمقدار وان للرجل ان يأكل من أخضيته ماشاء وان كثر ما لم يستغرق بقربة قوله وأطعموا

باب الصدقة بالجلود والجلال والهي عن يمينها *

(عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أقوم على بدنه وان أتصدق بطومها ووجلودها واجلثها وان لا أعطي الجازر منها شيئا وقال نحن نعطيها من عندنا متفق عليه وعن أبي سعيدان قتادة بن النعمان أخبره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام فقال أي كنت أمرتكم ان لاتأكلوا من الاضاحي ووقفت له أيام ليس بكم واني أحله لكم فكلوا ما شئتم ولا تبيعوا لحوم الهدى والاضاحي وكارا وتصدقوا وانتم وابعادها ولا تبيعوها وان أطعمتم من طومها شيئا فكلوا اني شئتم رواه أحمد) حديث قتادة ذكره صاحب الفتح ولم يذهب مع جري عادته بتعقب ما فيه ضعف وقال في مجمع الزوائد انه مرسل صحيح الاسناد انتهى قوله ان أقوم على بدنه أي عند فخرها للاحتفاظ به او يحتمل ان يريد ما هو أعم من ذلك أي لي مصالحها في دنائها ورعيها وسقيها وغير ذلك ولم يقع في هذه الرواية عدد البدن ووقع في رواية أخرى للبخاري وغيره انها مائة بدنة وقد تقدم ما روى من انه صلى الله عليه وآله وسلم شجر ثلاثين بدنة كافي رواية أبي داود وأوثنا وستين كافي رواية مسلم وهي الاصح قولها واجلثها جمع جلال بضم الجيم وتخفيف اللام وهو ما يطرح على ظهر البعير من كساءه ونحوه ويجمع أيضا على جلال يكسر الجيم قولها وان لا أعطي الجازر منها شيئا فيه دليل على انه

والاشتقاق يدل عليه وصومه مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وذهب ابن عباس الى الثاني وقال الضحاك عاشوراء يوم التاسع قبل لانه ما خوذ من العشر بالكسر في أوراد الابل تقول العرب وردت الابل عشر ادا وردت ربعاء وان رعت ثلاثا في الرابع وردت قالوا وردت خصالا ثم حسبوا في كل هذا بقية اليوم الذي وردت فيه قبل الرعي وأول اليوم الذي ترد فيه بعده وعلى هذا يكون التاسع عاشوراء وهذا كقول الحجة أشهر معلومات عن القول بأنها شهران وعشرة أيام وفي الفتح اختلف أهل الشرع في تعيينه فقال الاكثر هو اليوم العاشر قال القرطبي صار هذا اللفظ عاما على اليوم

العاشر وقال ابن المنير لا كثر على ان عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية وقيل هو اليوم التاسع وعن ابن عباس مثله انتهى والرابع هو الاول كما يظهر من القبح (فلما قدم المدينة) وكان قدومه بلا ريب في ربيع الاول (صامه) على عادته (وأمر) الناس (بصيامه) في أول السنة الثانية (فلما فرض رمضان) أي صيامه في الثانية في شهر شعبان (ترك يوم عاشوراء) فمن شاء صامه ومن شاء تركه (فعل) على هذا لم يقع الأمر بصومه الا في سنة واحدة وعلى تقدير صحة القول بفرضيته فقد نسخ ولم يرو

٣٦٤

لا يعطى الجازر شيئا البتة وليس ذلك المراد بل المراد انه لا يعطى لاجل الجزارة لا لغیر ذلك وقد بين النسائي ذلك في روايته من طريق شعيب بن اسحق عن ابن جريج قال ابن خزيمة والمراد انه يقسمها كلها على المساكين الا ما أمر به من ان يأخذ من كل بدنة بضعة كما في حديث جابر الطويل عند مسلم والحديث يدل على أنه لا يجوز اعطاء الجازر من لحم الهدى الذي فخره على وجه الاجرة قال القرطبي ولم يرخص في اعطاء الجازر منها لاجل أجرته الا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير انتهى وقد روى عن ابن خزيمة والبقوي انه يجوز اعطاؤه منها اذا كان فقيرا به - وتوفيرا أجرته من غيرها وقال غيرهما ان القياس ذلك لولا اطلاق الشارع المنع وظاهره عدم جواز الصدقة والهدية كما لا تجوز الاجرة وذلك لانها قد تقع مسامحة من الجازر في الاجرة لاجل ما يعطاه من اللحم على وجه الصدقة أو الهدية وقد استدل به على منع بيع الجلود والجلال قال القرطبي فيه دليل على ان جلود الهدى وجلالها لا يتباع اعطاهما على اللحم واعطاهما - ما حكمه وقد اذنته قواعلي ان لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال وأجزاها لا وزاعى وأحد واصحق وأبو نوره وهو وجه عند الشافعية قالوا وبصرف ثمنه مصرف الاضحية قوله ما شتم فيه اطلاق المقدار الذي يأكله المخصى من أضحيته وتفويضه الى مشيئته قوله ولا تباع الجلود الاضاحى فيه دليل على منع بيع لحوم الاضاحى وظاهره التحريم وقد بين الشارع وجوه الانتفاع في الاضحية من الاكل والتصدق والادخار والاتجار قوله واستتروا بجلودها ولا تباعوها فيه رد على الوزاعى ومن معه وفيه أيضا الاذن بالانتفاع بها بغير البيع وقد روى عن محمد بن الحسن ان له ان يشتري بمسكها غرابا أو غيرها من آله البيت لاشيئا من الماء كقول وقال الثوري لا يبيعه ~~وا~~ ~~كن~~ بجملة سقاء وشنافية البيت وهو ظاهر الحديث قوله وان أطعمتم الخ فيه دليل على انه يجوز لمن أطعمه غيره من لحم الاضحية ان يأكل كيف شاء وان كان غنيا

• (باب من أذن في انتهاب أضحيته) •

(عن عبد الله بن قرط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أعظم الايام عند الله يوم النحر ثم يوم القر وقرب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس بدنان أو ست

بل تركهم على ما كانوا عليه من غير نهي عن صيامه فان كان أمره صلى الله عليه وآله وسلم بصيامه قبل فرض صيام رمضان للوجوب فان نهي على أن الوجوب اذا نسخ هل ينسخ الاستحباب أم لا فيه اختلاف مشهور وان كان أمره للاستحباب فيكون باقيا على الاستحباب وهذا الحديث أخرجه النسائي (عن) ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم النبي صلى الله عليه وآله (وسلم المدينة) فاقام الى يوم عاشوراء من السنة الثانية (فرأى) اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال صلى الله عليه وآله وسلم لهم (ما هذا) الصوم (قالوا هذا يوم صالح - هذا يوم نجى الله نبي اسرائيل) ولم يروى وقومه (من عدوهم) فرعون حيث اغرق في اليم (فصامه موسى) زاد مسلم في روايته شكر الله تعالى فمن نصومه وعند البخاري في الهجرة ونحن نصومه تعظيما وزاد أحمد من حديث أبي هريرة وهو اليوم الذي

استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكرا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فانا أحق بموسى ينصر منكم فصامه) كما كان يصوم قبل ذلك (وأمر) الناس (بصيامه) فيه دليل لمن قال كان قبل النسخ واجبا لکن أجيب بمحمل الأمر هنا على الاستحباب وليس صيامه صلى الله عليه وآله وسلم له تصديقا للهم ود مجرد قولهم بل كان يصومه قبل ذلك كما وقع التصريح به في حديث عائشة وجوز المازري نزول الوحي على وفق قواهم أو تواتر عنده الخسيرا وصامه باجتماعه أو أخبره من أسلم منهم كابن سلام والاحقية باعتبار الاشتراك في الرسالة والاخوة في الدين والقربة الظاهرة دونهم ولأنه صلى الله عليه

والله وسلم أطوع وأتبع للعق منهم وهذا آخر كتاب الصوم ولم يذكر المأثور فيه حديث صوم أيام البيض مع أنه موجود في الصحيح وبوبه البخاري فاقول البيض صفة لهذوف وهو الليالي وصحبت بذلك لأنها مقمرة لا ظلمة فيها وهي ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ليلة البدر وما قبله وما بعده السكون القمر فيها من أول الليل إلى آخره وينال الأيام البيض أيضا وفيه بحث ذكره القسطلاني وغيره وفي هذه المسئلة حديث أبي هريرة رضي الله عنه عنده البخاري قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وإن ٣٦٥ أو تقبل أن أقام انتهى وليست الوصية بذلك خاصة

بأبي هريرة فقد وردت وصيته

صلى الله عليه وآله وسلم بالثلاث

أيضا لا يذركا عند النساء

ولا يذركا عند الماء ولم يقل

في خمسة من الثلاث بالثلاثة

لكنهم فقره لا مال لهم

فوصاهم بما يليق بهم وهو

الصوم والصلاة وهما من أشرف

العبادات البدنية ولم يعين في

هذا الحديث الأيام بل أطلقها

وورد التقييد في الأحاديث

الأخرى منها عند النساء وصحبه

ابن حبان من حديث أبي هريرة

أن كنت صائما فسم القسراى

البيض وفيه موسى بن طلحة

واختلف فيه اختلافا كثيرا

بينه الدارقطني وفي بعض طرقه

فسم البيض ثلاث عشرة وأربع

عشرة وخمس عشرة وعنده

أيضا من حديث جرير بن عبد

الله عن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم قال صيام ثلاثة أيام من

كل شهر صيام الدهر وأيام البيض

ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس

عشرة وأسناده صحيح قال السبكي

والحاصل أنه يسن صوم ثلاثة

يصرهن فطنن يزدلقن إليه ايتهن كذا في المأثور حيث جنوبه قال كلمة خفية لم

أفهمه فاسأت بعض من يليني ما قال قالوا قال من شاء اقتطع رواءا أو يوداود وقد

احتج به من رخص في نهار العروس ونحوه الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن حبان في

صححه وسكت عنه أبو داود والمذري قوله ابن قرطاضم القاف وآخره طامه هـ هـ

قوله يوم النحر هو يوم الحج الأكبر على الصحيح عند الشافعية ومالك وأحمد في البخاري

أنه صلى الله عليه وآله وسلم وقف يوم النحر بين الجمرات وقال هذا يوم الحج الأكبر وفي

الحديث دلالة على أنه أفضل أيام السنة ولكنه يعارضه حديث خير يوم طلعت فيه

الشمس يوم الجمعة وقد تقدم في أبواب الجمعة وتقدم الجمع ويعارضه أيضا ما أخرجه ابن

حبان في صححه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من يوم أفضل عند

الله من يوم عرفة ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا فيباهي بأهل الأرض أهل السماء فلم يروم

أكثر عتقا من النار من يوم عرفة وقد ذهبت الشافعية إلى أنه أفضل من يوم النحر ولا

يجزئ أن حديث الباب ليس فيه إلا أن يوم النحر أعظم وكونه أعظم وإن كان مستلزما

لكونه أفضل لكنه ليس كالتصريح بالافضلية كما في حديث جابر إذ لا شك أن الدلالة

المطابقة أقوى من التترامية فإن أمكن الجمع بجملة أعظمية يوم النحر على غير

الافضلية فذلك واللا يمكن فدلالة حديث جابر على أفضلية يوم عرفة أقوى من دلالة

حديث عبد الله بن قرط على أفضلية يوم النحر قوله يوم النحر يفتح القاف وتشديد الراء

وهو اليوم الذي يلي يوم النحر يسمى بذلك لأن الناس يقصرون فيه عنى وقد فرغوا من

طواف الأفاضة والنحر فاستراحوا ومعنى قر واستقروا ويسمى يوم النحر الأول ويوم

الأكارع قوله يزدلقن أى يقترب من أصل الدال فانه أم بات منها ومنه المزدلفة لاقتربا

إلى عرفات ومنه قوله تعالى وأزلفت الجنة للمتقين وفي هذه معجزة ظاهرة لرسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم حيث تسارع إليه الدواب التي لا تعقل لاراقة دمها تتركها

فإن الله يحب من هذا النوع الأنسانى كيف يكون هذا النوع البهي أهدى من أكثره

وأعرف تقرب إليه هذه الهم لا زهاق أرواحها وفري أوداجها وتنافس في ذلك

وتسابق إليه مع كونهم لا ترجو جنة ولا تخاف ناراً ويبعد ذلك المناطق العاقل عنه مع

كونه ينال بالقرب منه النعيم الآجل والعاجل ولا يصيبه ضرر في نفسه ولا مال حتى قال

أيام من كل شهر وإن تكون أيام البيض فإن صامها أتى بالسنتين وتترج البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشيء أحده ولأن الكسوف غالباً يقع فيها وقد ورد الأمر بزيادة العبادات إذا وقع وسط الحسن البصري لم صام الناس الأيام البيض وأهراي يسمع فقال الأهرابي لأنه لا يكون الكسوف إلا فين ويجب الله أن لا تكون في السماء آية إلا كان في الأرض عبادة والاحتياط صوم الثاني عشر مع أيام البيض لأن في الترمذي أنه الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخمس عشر مع أيام الثلاثة في أول كل شهر لأن المرء لا يدري ما يعرض له من الموانع وفي حديث ابن مسعود عنده أصحاب السنن وصحبه ابن خزيمة أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر وقال بعضهم يصوم من أول كل عشرة أيام وفي حديث ابن عمر وعنده
التسائي صم من كل عشرة أيام يوما وروى أبو داود والنسائي من حديث حقة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من
كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والاثني عشر من الجمعة الأخرى وروى الترمذي عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الاثني عشر والثلاثاء والأربعاء والخميس وقد جمع البيهقي بين ذلك وبين
ما قبله بما في مسلم عن عائشة ٣٦٦ قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام

ما يبالي من أي الشهر صام قال
في كل من رآه فعل نوعا ذكره
وعائشة رأت جميع ذلك وغيره
فاطلقت وروى أبو داود عن
أم سلمة رضي الله عنها قالت كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يأمرني أن أصوم ثلاثة أيام
من كل شهر أوها الاثنين والخميس
والمعروف من قول مالك كراهة
تعيين أيام النفل أو يجعل نفسه
شهرا أو يوما يلتزم صومه وروى
عنه كراهة تعينه أيام أيام
اليض وقال ما كان يلبسنا وروى
عنه أنه كان يصومها وأنه
كتب إلى الرشيد يحضه على
صومها قال ابن رشد إنما كرهها
أسرعة أخذها الناس بمذهبها
فيظن الجاهل وجوبها والمشهور
من مذهبها استحباب ثلاثة أيام
من كل شهر وكراهة كونها
اليض لأنه كان يفرض التحديد
وقال الماوردي ويسن صوم
أيام السود الثامن والعشرين
وتالييه ويبقى أيضا أن يصام
معها السابع والعشرون اختياطا
وخصت أيام اليض وأيام السود

القاتل مظهر الشدة حرصه على قتل المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ابن محمد لا نجوت أن
نجا وأراق الأثر دمه وكسر ثنيته فانظر إلى هذا التفاوت الذي يضل منه إبليس
ولا مرما كان الكافر شر الدواب عند الله قوله فلما وجبت جنوبها أي سقطت إلى
الأرض جنوبها والوجوب السقوط قوله من شاء اقتطع أي من شاء أن يقتطع منها
فليقتطع هذا محل الحجة على جواز انتهاب الهدى والاضحية واستدله على جواز
انتهاب ثمار العروس كما ذكره المصنف ومن جهة من استدله بالبعوى ووجه الدلالة
قياس انتهاب النثار على انتهاب الاضحية وقد رويت في النثار وانتخابه أحاديث
لا يصح منها شيء وليس هذا محل ذكرها وقد ذهب بعض أهل العلم إلى كراهة انتهاب
النثار وروى ذلك عن ابن عمر - هود وابراهيم النضي وعكرمة وعسكو بعمار وروى
النهي عن النبي وهو يعم كل ما صدق عليه أنه انتهاب ولا يخرج منه إلا ما خص
بخاص صالح

• (كتاب العقيدة وسنة الولادة) •

(عن سلمان بن عامر الضبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع الغلام عقيدة
ماهر يتروا عنه دما واميطوا عنه الأذى رواه الجماعة إلا مسله وعن سمرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه
ويحلق رأسه رواه الخمسة وصححه الترمذي وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة رواه أحمد والترمذي
وصححه وفي لفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نعق عن الجارية شاة وعن
الغلام شاتين رواه أحمد وابن ماجه وعن أم كرز الكعبية أنها سألت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن العقيدة فقال نعم عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة ولا يضركم
ذكرانا كن أو أنثى رواه أحمد والترمذي وصححه) حديث سمرة أخرجه أيضا البيهقي
والحاكم وصححه عبد الحق وهو من رواية الحسن عن سمرة والحسن مدلس لكنه روى
البخاري في صحيحه من طريق الحسن أنه سمع حديث العقيدة من سمرة قال الحافظ

كانه

بذلك لعميم لبالي الأولى بالنور ولبالي الثانية بالسواد فتناسب صوم الأولى شكرا والثانية لطلب

كشف السواد ولأن الشهر ضيق قد أشرف على الرحيل فتناسب تزويد بذلك والحاصل مما سبق أن أوال استحباب ثلاثة أيام
من الشهر غير معينة الثاني استحباب الثالث عشر وتالييه وهو مذهب الشافعي وأصحابه وابن حبيب المالكي وأهل حنيفة
وصاحبيه وأحمد والثالث استحباب الثاني عشر وتالييه وهو في الترمذي الرابع استحباب ثلاثة أيام من أول الشهر الخامس
السبت والأحد والاثنين من أول شهر ثم الثلاثاء والأربعاء والخميس من أول الشهر الذي يليه السادس استحباب باقي آخر

الشهر السابع أولها الخميس والاثني والخميس الثامن الاثنين والخميس والاثني من الجمعة الأخرى والتاسع ان يصوم من أول كل عشرة أيام يوماً كرهه الله - طلاقاً أخذ من فتح الباري من غير عز واليه كما هو عادته في غالب المواضع من كتابه هذا مع تصرف فيه قال الحافظ قال شيخنا في شرح الترمذي حامل الخلاف في تعيين البيض تسعة أقوال ثم ذكر ما ذكرنا ثم قال بقول آخر وهو آخر ثلاثة أيام من الشهر فتمت عشرة أيام وهذا كقول السادس الماضي وذكر الحافظ عوضه أول يوم والعاشر والعشرون

(بسم الله الرحمن الرحيم) ٣٦٧

(كتاب صلاة التراويح)

في ليالي رمضان جمع ترويض وهي المرة الواحدة من الراحة كنسبة من السلام وهي في الأصل اسم للجلسة وسببت الصلاة في الجملة في ليالي رمضان التراويح لانهم كانوا أول ما اجتمعوا عليها يستريحون بين كل تسليتين وقد عده محمد بن نصر في قيام الليل باثنين احتجب التطوع انفسه بين كل ترويضين ولمن كره ذلك وحكى فيه عن يحيى بن بكير عن الليث انهم كانوا يستريحون قدر ما يصلي الرجل كذا وكذا ركعة (عن عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج من حجته الى المسجد ليلة من ليالي رمضان (من خوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة وبينهم مخافة في الانظروا لفظ هذا الحديث فاصبح الناس قد صدقوا فاجتمع أي في الليلة الثانية أكثر منهم فاصبحوا معه فاصبح الناس قد صدقوا أي بذلك فكثر أهل

كانه عن هذا وقد تقدم قول من قال انه يجمع منه غيره وحديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وحديث أم كرز أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والحاكم والدارقطني قال في التلخيص وله طرق عند الأربعة والبيهقي قوله مع الغلام عقيقة العقيقة الذبيحة التي تذبح للمولود والعق في الأصل الشق والقطع وسبب تسميتها بذلك انه يشق حاقها بالذبح وقد يطلق اسم العقيقة على شعر المولود وجعله الزمخشري الأصل والاشارة مشتقة منه قوله فاهري يرواه عنه دماثة كبهذا ربيعة الأحاديث الثمانية بانها واجبة وهم الظاهرية والحسن البصري وذهب الجمهور من المعتزلة وغيرهم الى أنها سنة وذهب أبو حنيفة الى أنها ليست بفرض ولا سنة وقيل انها عند تطوع احتج الجمهور بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من أحب أن ينسك من ولده فليفعل وسأني وذلك يقتضي عدم الوجوب التفويض الى الاختيار فيكون قرينة صارفة لا وأمر ونحوها عن الوجوب الى الندب وبهذا الحديث احتج أبو حنيفة على عدم الوجوب والسنة ولا يمكنه لا يخفى أنه لا منافاة بين التفويض الى الاختيار وبين كونه العمل الذي وقع فيه التفويض سنة وذهب محمد بن الحسن الى أن العقيقة كانت في الجملة سنة ومصدر الاسلام فتبخت بالاضحية وتمسك بما سبأني ويأتي الجواب عنه وحكى صاحب البحر عن أبي حنيفة أن العقيقة باهلية محالها الاسلام وهذا ان صح عنه حمل على انه لم تبلغه الأحاديث الواردة في ذلك قوله وأمي يطواعة الذي المراد احلقوا عنه شعر رأسه كما في الحديث الذي بعده ووقع عنه أبي داود عن ابن سيرين انه قال ان لم يكن الاذى - لاز الرأس والا فلا أدري ما هو وأخرج الطحاوي عنه أيضا قال لم أجده من يخبرني عن تفسير الاذى وقد جزم الأصمعي بأنه حلق الرأس وأخرجه أبو داود بإسناد صحيح عن الحسن كذلك ووقع في حديث عائشة عند الحماكم بالنظر وأمر أن يمسحوا عن رؤسهم الاذى قال في الفتح ولكن لا يتعين ذلك في حلق الرأس فالاولى حمل الاذى على ما هو أهم من حلق الرأس ويؤيد ذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب وبساط عنه اقراره رواه أبو الشيخ قوله كل غلام رهينة بعقيقته قال الخطابي اختلاف الناس في معنى هذا فذهب أحمد بن حنبل الى أن معناه انه اذا مات وهو طفل ولم يعق عنه لم يشفع لآبويه وقيل المعنى ان العقيقة لازمة لا بد منها فشبها لزومها للمولود بلزوم الرهن للمرهون في يد

المسجد من الليلة الثالثة فخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى فبصلااته فلما كانت الليلة الرابعة هجر المسجد عن أهله أي ضاق حتى خرج لصلاة الصبح فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد أي في صدر الخطبة ثم قال ما بعد فانه لم يحق على مكانكم ولكني خشيت أن تقرض أي صلاة التراويح في جماعة عليكم فتجهزوا عنها أي فتركوها مع القدرة وظاهر قوله هذا انه توقع ترتب افتراض قيام رمضان في جماعة على مواظبتهم بما به وفي ارتباط افتراض العبادة بالمواظبة عليه اشكال قال أبو الهيثم القرطبي معناه متظنونوه فرضا لا مداومة فيجب على من يظن أنه كذلك كما اذا ظن المجتهد حل شيء

أو تحريمه وجب عليه العمل بذلك وقيل إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحكمه أنه إذا ثبت على شيء من أعمال القرب
واقترى الناس به في ذلك العمل فرض عليهم ولذا قال خشيت أن تفرض عليكم انتهى واستبعد ذلك في شرح التقريب
وأجاب بأن الظاهر أن المانع له صلى الله عليه وآله وسلم أن الناس يستحلون متابعتها ويستعدونهم أو يستسلمون للصعب
منها فإذا فعل أمر سهل عليهم فعله لمتابعة فقد يوجب الله عليهم لعدم المشقة فيه في ذلك الوقت فإذا زال عنهم ذلك النشاط
وحصل لهم الفتور فشق عليهم ٣٦٨ ما كانوا استسلموا له لأنه يفرض عليهم ولا بد كما قال القرطبي وغايته أن

يصير ذلك الأمر مرتقباً متوقفاً
قد يقع وقد لا يقع واحتمال
وقوعه هو الذي منعه صلى الله
عليه وآله وسلم من ذلك قال ومع
هذا فالمسئلة مشككة ولم أر من
كشف الغطاء في ذلك وأجاب في
الفتح بأن الخوف افتراض قيام
الله تعالى في جعل التهجيد في
المسجد جماعة شرطاً في صحة
التنفل في الليل ويومئذ إليه قوله
في حديث زيد بن ثابت - حتى
خشيت أن يكتب عليكم ولو
كتب عليكم ما فتم به فلو ألأها
الناس في يومكم فنعهم من
التجمع في المسجد اشفاقاً
عليهم من اشتراطه وأمن مع
أذنه في المواظبة على ذلك في
يوتهم من اقتراضه عليهم وقال
في آخر هذه الرواية فتوفي رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم
والأمر على ذلك) أن كل أحد
يصل في قيام رمضان في بيته منفرداً
حتى جمع عمر رضي الله عنه الناس
على أبي بن كعب فصلى بهم جماعة
واسقر العمل على ذلك وعن
عائشة عند البخاري في باب

المرثمة وقيل أنه مرهون بالعقيقة بمعنى لا يسمى ولا يخلق شهراً إلا بعد ذبحها وبه
صرح صاحب المشرق والنهاية قوله يذبح عنه يوم سابعه بضم الياء من قوله يذبح وبناء
العمل للمجهول وفيه دليل على أنه يصح أن يتولى ذلك الأجنبي كما يصح أن يتولاه
القريب من قريته والشخص عن نفسه وفيه أيضاً دليل على أن وقت العقيقة سابع
الولادة وإنما تقوت بعدم وقته أن مات قبله وبذلك قال مالك وحكي عنه ابن وهب أنه
قال إن فات السابع الأول فالثاني ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن
تذبح العقيقة في السابع فإن لم يمكن ففي الرابع عشر فإن لم يمكن في يوم أحد
وعشرين وتعقبه الحافظ بأنه لم ينقل ذلك صريحاً إلا عن أبي عبد الله البوشنجي ونقله
صالح بن أحمد عن أبيه ويدل على ذلك ما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العقيقة تذبح سابع ولا ربع عشرة ولا إحدى
وعشرين وعند الحنابلة في اعتبار الأسابيع بعد ذلك روايات وعنده الشافعية أن ذكر
السابع للاختيار للتعيين ونقل الرافعي أنه يدخل وقتها بالولادة وقال الشافعي أن
معناه أنها لا تؤخر عن السابع اختياراً فإن تأخرت إلى البلوغ سقطت عن كان يريد
أن يعق عنه لكن إن أراد هو أن يعق عن نفسه فعل ونقل صاحب البحر عن الإمام يحيى
أنه لا يجزى قبل السابع ولا بعده إجماعاً ودعوى الإجماع مجازفة لما عرفت من
التحالف المذكور قوله ويسمى فيه في رواية يدي وقال أبو داود أنه ما وهم من إمام
وقال ابن عبد البر هذا الذي تفرد به إمام أن كان حفظه فهو منسوخ وقد سئل قتادة
عن معنى قوله يدي فقال إذا ذبحت العقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت بها أوداجها
ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل عن رأسه مثل الخيط ثم يعلق ثم يغسل رأسه بعد
ويخلق وقد ذكره الجمهور والتدنية واستدلوا عن ذلك بما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن
عائشة قالت **كانوا في الجاهلية إذا عتقوا عن الصبي خضبوا بطنه بدم العقيقة** فإذا
خلقوا رأس المولود وضعوه على رأسه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا
مكان الدم خلوة فإذا أبو الشيخ ونهى أن يمس رأس المولود بدم وأخرج ابن ماجه عن يزيد
ابن عبد الله المزني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم
وهذا أمر سل لا يزيد لأصبة له وقد وصله البزار من هذه الطريق وقال عن أبيه ومع

تحرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قيام الليل والتوافل من غير إيجاب من أبواب التهجيد بلفظ هذا
فلما أصبح قال قد رأيت الذي صنعتم ولم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تفرض عليكم قالت عائشة وذلك في رمضان
واستدل به على أن الأفضل في قيام شهر رمضان أن يفعل في المسجد في جماعة لكونه صلى الله عليه وآله وسلم صلى معه الناس في
تلك الليالي وأقرهم على ذلك وإنما تركه لما في قدام من بوفاته صلى الله عليه وآله وسلم وهو خشية الافتراض وبهذا قال الشافعي
وجهور أصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية وقد روى ابن أبي شيبة عنه عن علي وابن مسعود وأبي بن كعب وسويد

ابن غفلة وغيرهم وأمر به عمر بن الخطاب واستمر عليه عمل الصحابة وسائر المسلمين وصار من الشعار الظاهر كصلاة العيد وذهب آخرون إلى أن فعلها فرادى في البيت أفضل لكونه صلى الله عليه وآله وسلم واظب على ذلك وتوفي والامر على ذلك حتى مضى صدر من خلافة عمر وقد اعترف عمر بانها فضولة وفيها قال مالك وأبو يوسف وبعض الشافعية وأجيب بأن ترك المواظبة على الجماعة إنما كان لمعنى وقد زال وبان عمر لم يعترف بانها فضولة وقوله ولحق شامون عنها أفضل ليس فيه ترجيح إلا أنه فرادى ولا ترجيح فعلها في البيت وانما فيه ترجيح آخر الدليل على أوله كما صرح به الراوى بقوله ٢٦٩ يريد آخر الدليل وفرق بعضهم بين من ينق

بأنه يذهب وبين من لا ينق به كذا في القسطاني وحديث عمر أخرجه البخاري عن عبد الرحمن بن عبد القاري عامل عمر على بيت مال المسلمين واقتضاه مقامه هكذا أنه قال خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد أي أشبوى فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط وهو ما بين الثلاثة إلى العشرة فقال عمر رضي الله عنه أي أرى لوجهك هؤلاء على قاري واحد لكان أي ذلك أمثل أي أفضل من تفرقهم لأنه انشط لكثير من المصلين واستنبط ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى معه في تلك الليالي وإن كان كرهه لهم خشية اقتراضه عليهم ثم عزم أي عمر على ذلك لجمعه بهم يعني سنة أو ربع عشرة من الهجرة على أبي بن كعب أي يصلي بهم أما لكونه أقرأهم وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم يومهم أقرأهم لكتاب الله وعند سعيد بن منصور أن عمر جمع

هذا فقد قيل أنه عن أبيه مرسل وسياق الحديث بريدة الأسلمي ونقل ابن حزم عن ابن عمر وعطاء استحبوا التسمية وحكام في البصر عن الحسن البصري وقتادة وفي قوله ويسمى دليل على استحباب التسمية في اليوم السابع وحمل ذلك بعضهم على التسمية عند الذبح واستدل لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عمه عن قتادة قال يسمى على المولود كما يسمى على الأضحية بسم الله حقيقة فلان ومن طريق سعيد عن قتادة نحوه وزاد اللهم منك ولان حقيقة فلان باسم الله والله أكبر ولا يخفى بعده لأن قوله ويسمى فيه مشعر بأن المراد تسمية المولود في ذلك اليوم ولو كان المراد ما ذكره ذلك البعض أقال ويسمى عليها قول مكافئتان قال النووي بكسر الهمزة هكذا صوابه عند أهل اللغة والمحدثون يقولونه بفتح الفاء قال أبو داود في سننه أي مستويان أو متنازيبان وكذا قال أحمد قال الخطابي والمراد التكاثر في السن فلا تكون أحدهما مسنة والأخرى غير مسنة وقبل معناه أن يذبح أحدهما مقابلة للأخرى وفي هذا الحديث وحديث أم كرز المذكور بعده وكذلك حديث بريدة وابن عباس وأبي رافع وسياق دليل على أن الم شروع في العتيقة شتان عن الذي كرهه قال الشافعي وأحمد وأبو ثور وداود والامام يحيى وحكام المذهب وحكام في الفتح عن الجمهور وقال مالك إنها شاة عن الذي كرهوا لا تنفي قال في البحر وهو المذهب واستدل على ذلك بحديث بريدة لا تنفي بلفظ كذا في شاة الخ وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرق عن الحسن والحسين عليهما السلام كبشا كبشا ويحجب عن ذلك بأن أحاديث الشافيين مشقة على الزيادة فهي من هذه الحديثية أولى باقبول وأما حديث ابن عباس فسياق أيضا في رواية منه أنه عرق عن كل واحد بكبشين وأيضاً القول أرجح من الفعل وقيل أن في اقتضاه صلى الله عليه وآله وسلم على شاة دليل على أن الشافيين مستحبة فقط وأبست بتعينة والشاة جائزة غير مستحبة وقيل أنه لم يتيسر الاشارة وأما الاتني فالم شروع في العتيقة عن شاة واحدة أجماعا كما في البحر قوله ولا يضر كم ذكرنا كن أو أنا نافية دليل على أنه لا فرق بين ذكر الأضحية وإناها وعن عمر وبن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العتيقة فقال لا أحب العقوق وكلته كره الاسم فقالوا يا رسول الله انما نسألك عن أحدنا يولده قال من أحب منكم ان يفسك عن

٤٧ نيل مع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بالرجال وكان تميم الداري يهلي بالنساء وعند البيهقي وعلى النساء سلمان بن أبي حنيفة وهو محمول على التعداد قال عبد الرحمن بن عبد القاري ثم خرجت معه أي عمر ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم أي امامهم وفيه اشعار بان عمر كان لا يواظب على الصلاة معهم وأعله كان يرى أن فعلها في بيته ولا سيما في آخر الليل أفضل قال عمر لما رآهم نعم البدعة هذه قال القسطاني مما عابده لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسن لهم الاجتماع لها ولا كانت في زمن الصديق ولا أول الليل ولا كل ليلة ولا هذا العدد لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتدوا بالذين من بعدي أبي

بكر وهموا اذا اجتمع الناس مع عمر على ذلك زال عنه اسم البتة والقرقة التي ينامون عنها أي من صلاة التراويح
افضل من التي يقومون يريد آخر الليل هذا تصريح منه رضي الله عنه بفضيلة صلاتها في أول الليل على آخره لكن ليس
فيه ان فعلها فرادى افضل من الجميع وكان الناس يقومون أوله انتهى ولم يذكر في هذا الحديث عدد الركعات التي كان
يصل بها أبي والمعرف وهو الذي عليه الجمهور رانه عشر ون ركعة بعشر تسليمات وذلك خمس ترويحيات كل ترويجة أربع
ركعات بتسليمين غير الترويه ٣٧٠ ثلاث ركعات وفي سنن البيهقي باسناد صحيح كما قال ابن العراقي في شرح

التقريب عن السائب بن يزيد
رضي الله عنه قال كانوا
يقومون على عهد عمر بن
الخطاب في شهر رمضان بعشرين
ركعة وفي الموطن عن يزيد بن
رومان قال كان الناس يقومون
في زمن عمر رضي الله عنه
بثلاث وعشرين وفي رواية
بأحدى عشرة وجمع البيهقي
بينهما بانهم كانوا يقومون
بأحدى عشرة ثم قاموا بعشرين
وأوتروا بثلاث وقد عدا
ما وقع في زمن عمر رضي الله عنه
كالاجماع وفي مصنف ابن أبي
شيبه وسنن البيهقي عن ابن
عباس رضي الله عنهما قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصل في رمضان في غير جماعة
بعشرين ركعة والوتر لكن
ضعفه البيهقي وغيره برواية أبي
شيبه جسد ابن أبي شيبه قال
الحافظ في الفتح وقد عارضه
حديث عائشة الصحيح ما كان
يزيد في رمضان ولا في غيره على
أحدى عشرة ركعة مع كون
عائشة أعلم بحال النبي صلى الله

ولده فليفعل عن الفلام شامان مكافأان وعن الجارية بشارة واه أحمد وأبو داود
والنسائي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر
بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الأذى عنه والعق رواء الترمذي وقال حديث حسن
غريب وعن بريدة الأسلمي قال كفى الجاهلية اذا ولد لاحدا غلام ذبح شاة ولطخ رأسه
بدمها فلما جاء الله بالاسلام بكأن ذبح شاة وفعلوا رأسه ونطخه بزعفران رواء أبو داود
وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علق عن الحسن والحسين كبشاً
كبشاً رواء أبو داود والنسائي وقال بكشين كبشين حديث عمرو بن شعيب الأول
سكت عنه أبو داود وقال المنذري في اسناده عمرو بن شعيب وفيه مقال يعنى في روايته
عن أبيه عن جده وقد ساق بيان ذلك وحديثه الثاني أخرجه الحافظ في حديث
بريدة أخرجه أيضاً أحمد والنسائي قال في التلخيص واسناده صحيح انتهى وفيه نظر لان في
اسناده علي بن الحسين بن واقد وفيه مقال وقد أخرج نحو حديث بريدة هذا ابن حبان
وصححه وابن السكن وصححه من حديث عائشة والطبراني في الصغير من حديث أنس
والبيهقي من حديث فاطمة الترمذي والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده والبيهقي من حديث علي عليه السلام وحديث ابن عباس صححه عبد الحق وابن
دقيق العيد وأخرج نحوه ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عائشة بزيادة يوم
السابع وسماهوا أمراً بنماط عن رؤسهما الأذى قوله وكأنت كره الاسم وذلك لان
العقيقة التي هي الذبيحة والعقود للأمهات مشتقان من العق الذي هو الشق والقطع
فقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأحب العقود بعد سؤاله عن العقيقة للإشارة الى كراهة
اسم العقيقة لما كانت هي والعقود يرجعان الى أصل واحد ولهذا قال صلى الله عليه وآله
وسلم من أحب منكم ان يسلك ارتداداً منه الى منبر وعية فهو يل العقيقة الى التسيكة
وما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من قوله مع الغلام عقيقة وكل غلام مرتين بعقيقته
ورهيئة بعقيقته فن البيان للمخاطبين بما يعرفونه لان ذلك اللفظ هو المألوف عند
العرب ويمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بذلك لبيان الجواز وهو لا ينافي
المكرهاته التي أشعر بها قوله لأحب العقود قوله من أحب منكم قد قد صان

عليه وآله وسلم ليلامن غيرها وفيه ان صلاته كانت متساوية في جميع السنة ولا ينافي ذلك حديثها. التفويض
كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل العشر يتبع فيه ما لا يتجدد في غيره لانه يحمل على التطويل في الركعات دون الزيادة في
العدد انتهى قال الحلبي والبيهقي كونها عشرين ان الرواتب في غير رمضان عشر ركعات فوعفت لانه وقت جدد وتشمير
وفهم مما سبق من أنها بعشر تسليمات انه لو صلأها أربعاً أربعاً بتسليمات لم يصح وبه صرح الامام النووي في الروضة اشبهها
بالفرض في طلب الجماعة فلا تغير عما ورد بخلاف نظيره في سنة الظهر والعصر واختار مالك ان تصلي ستاً وثلاثين ركعة غير

الوتر وقال ان عليه العمل بالمدينة وقد قال المالكية كانت ثلاثا وعشرين ثم جعلت تسعا وثلاثين أي بالشفع والوتر فيها
 وذكر في النوادر عن ابن حبيب انها كانت أولا إحدى عشرة ركعة الا انهم كانوا يطيلون القراءة فتقل عليهم ثم زادوا في
 أعداد الركعات وخففوا القراءة وكانوا يصلون عشرون ركعة غير الشفع والوتر بقراءة متوسطة ثم خففوا القراءة وجعلوا عدد
 ركعاتها تسعا وثلاثين غير الشفع والوتر قال ومضى الامر على ذلك انتهى وفي مصنف ابن أبي شيبة عن داود بن قيس قال
 أفركت الناس بالمدينة في زمن عمر بن عبد الله بن زبابة بن ٢٧١ عثمان يصلون تسعا وثلاثين ركعة ويوترون

بثلاث وثلاثين ركعة أهل المدينة
 هذا لانهم أرادوا مساواة أهل
 مكة فانهم كانوا يطوفون سبعة
 بين كل ترويحتين فجعل أهل
 المدينة مكان كل سبع أربع
 ركعات وقد حكى الولي بن
 العمري ان والده الحافظ لما ولي
 امامة مسجد المدينة أحيا سنتهم
 القديمة في ذلك مع مراعاة ما عليه
 الاكثر فكان يصلي التراويح
 أول الليل بعشرين ركعة على
 المعتاد ثم يقوم آخر الليل في المسجد
 بست عشرة ركعة فيختم في الجماعة
 في شهر رمضان ختمين واستقر على
 ذلك عمل أهل المدينة فهم عليه
 الى الآن ففسأل الله الكريم
 المنان ان ياقنا صلاتها كذلك
 في ذلك المكان في عافية وأمان
 استودعه تعالى ذلك ونعمته
 الاسلام وقد قال النووي قال
 الشافعي والاصحاب لا يجوز ذلك
 أي صلاتها تسعا وثلاثين ركعة
 لغير أهل المدينة لان أهلها شرعا
 يهجره صلى الله عليه وآله وسلم
 وهذا بخلاف قول الشافعي المروي
 عنه في المعرفة للبيهقي وليس

التفويض الى المحبة يقتضي رفع الوجوب كدفع ما أشعر به الى التذبذب قوله مكافئان
 قد تقدم ضبطه وتفسيره قوله أمر بتسمية المولود الخ فيه مشروعية التسمية في اليوم
 السابع والرد على من حل التسمية في حديث سمرة السابق على التسمية عند الذبح وفيه
 أيضا مشروعية وضع الأذى عنه وذبح الحقيقة في ذلك اليوم قوله لما جاء الله بالإسلام
 الخ فيه دليل على ان تلطيح رأس المولود بالدم من عمل الجاهلية رانه منسوخ كما تقدم
 وأصرح منه في الدلالة على النسخ حديث عائشة عند ابن حبان وابن السكن ومحمد
 كما تقدم بلفظ فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجعلوا مكان الدم خلوقا قوله
 وتلطخه بزعفران فيه دليل على استحباب تلطيح رأس الصبي بزعفران أو غيره من
 الخلق كما في حديث عائشة المذكور قوله علق عن الحسن والحسين فيه دليل على انها
 نصح الحقيقة من غير الاب مع وجوده وعدم امتناعه وهو يرد ما ذهب اليه الحنابلة
 من أنه يتعين الاب الآن يموت أو يمتنع وروى عن الشافعي ان الحقيقة تلزم من تلامه
 النفقة ويجوز ان يعق الانسان عن نفسه ان سمع ما أخرجه البيهقي عن أنس ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم علق عن نفسه بعد البعثة ولكنه قال انه منكر وفيه عهد الله
 ابن محرز به ثلاث وهو ضعيف جدا كما قال الحافظ وقال عبد الرزاق انما تكلموا فيه
 لاجل هذا الحديث قال البيهقي وروى من وجه آخر عن قتادة عن أنس وليس بشيء
 وأخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن أنس وأخرجه أيضا ابن أبي عمير في مصنفه والخلال
 من طريق عبد الله بن المنذر عن ثعلبة بن عبد الله عن أنس عن أبيه به وقال النووي
 في شرح المهذب هذا حديث باطل وأخرجه أيضا الطبري والضيعة من طريق فيها
 ضعف وقد احتج بحديث أنس هذا من قال انه يجوز الحقيقة عن الكبير وقد حكاه ابن

رشد عن بعض أهل العلم (وعن أبي رافع ان حسن بن علي رضي الله عنه لما ولد أراحت
 أمه فاطمة رضي الله عنها ان تعق عنه بكبشين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا تعق عنه ولكن احلق شعرا رأسه فصدق في بوزنه من الورق ثم ولد حسين رضي الله
 عنه فصنعت مثل ذلك رواه أحمد . وعن أبي رافع قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أذن في اذن الحسين ولدت فاطمة بالسلامة واما أحمد وكذلك أبو داود

في شيء من هذا ضيق ولا حد ينتهي اليه لانه نافله فان طالوا القيام وأفلوا السجود لحسن وهذا أحب الى وان أكثر الركوع
 والسجود لحسن وقول الحلبي ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين لحسن أيضا لانهم انما أرادوا بما صنعوا الاقتداء
 بأهل مكة في الاستكثار من الفضل لا المماثلة كما ظن بعضهم قال والاقتصار على عشرين مع القراءة فيها بما يشروه غيره في
 ست وثلاثين ركعة أفضل لفضل طول القيام على كثرة الركوع والسجود وعن الشافعي أيضا في ما رواه عنه الزعفراني رأيت
 الناس يقومون بالمدينة بتسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين وليس في شيء من ذلك ضيق انتهى وقال الحنابلة والتراويح

عشرون ولا بأس بالزيادة نصاعن الامام أحمد انتهى كلام القسطلاني بقسامه على حديث محمد بن الخطاب وفي النسخ وفي الموطا عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد انها احدى عشرة ورواه سعيد بن منصور من وجه آخر وزاد فيه وكانوا يقرؤون بالمئين ويقومون على العصي من طول القيام ورواه محمد بن نصر المروزي من طريق محمد بن اسحق عن محمد بن يوسف فقال ثلاث عشرة ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال احدى وعشرين وروى مالك من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عشرين ركعة ٣٧٢ وهذا محمول على غير الوتر وعن يزيد بن رومان قال كان الناس في زمان عمر

يقومون بثلاث وعشرين ورواه محمد بن نصر عن عطاء أدركتهم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات الوتر والجمع بين هذه الروايات يمكن باختلاف الاحوال ويحتمل ان ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتحفيفها بحيث تطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس وبذلك جزم الداودي وغيره والعدد الاول موافق لحديث عائشة والثاني قريب منه والاختلاف فيما زاد على العشرين راجع الى الاختلاف في الوتر فكان تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث وقال الترمذي اكثر ما قيل فيه انها تصل احدى واربعين ركعة يعني بالوتر كذا قال وقد نقل ابن عبد البر عن الاسود بن يزيد يصل اربعين ويوتر بسبع وقيل ثمانا وثلاثين وهذا ~~ممكن~~ رده الى الاول بانضمام ثلاث الوتر لكن صرح في رواية بانه يوتر بواحدة فتكون اربعين الا واحدة قال مالك وعلى هذا العمل منذ بضع

والترمذي وصححه وقال الحسن وعنه أنس ان أم سليم ولدت غلاما قال فقال لي أبو طلحة احفظه حتى تأتي به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتاه به وأرسلت معه بتمرات فاخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفضها ثم أخذها من فيه فجعلها في الصبي وحملك به ومما عده الله وعن سهل بن سعد قال أتى بالمعذر بن أبي أسيد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين ولد فوضعه على فخذه وأبو أسيد جالس فلم يلبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشئ بين يديه فأمر أبو أسيد بانه فاحتمل من فخذه فاستفاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل قال ابن الصبي فقال أبو أسيد قلبنا ميار رسول الله قال ما اسمك قال فلان قال ولكن اسمك المنذر فسماه يومئذ المنذر متفق عليه ما حديث أبي رافع الاول أخرجه أيضا البيهقي وفي اسناده ابن عقيل وفيه مقال وقال البيهقي انه تفرد به ويشهد له ما أخرجه مالك وأبو داود في المراسيل والبيهقي من حديث جعفر بن محمد زاد البيهقي عن أبيه عن جده ان فاطمة رضي الله عنها وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم رضي الله عنهم فمصدقت بوزنه فضة وأخرجه الترمذي والحاكم من حديث محمد بن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن رضى الله عنهم قال علق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحسن شاة وقال يا فاطمة احلقي رأسه ونصدي بزنة شعره فضة فوزناه فكان وزنه درهما أو بعض درهم وروى الحاكم من حديث علي رضي الله عنه قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة فقالت زني شعر الحسن ونصدي بوزنه فضة وأعطى القابلة رجل العقيقة ورواه أبو داود في سننه من طريق حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلا وحديث أبي رافع الثاني أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي ورواه أبو نعيم والطبراني من حديثه بلفظ أذن في أذن الحسن والحسين رضي الله عنهما ومما رده علي عاصم بن عيسى والله هو ضعيف قال البخاري منكر الحديث وأخرج ابن السني من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهما مرفوعا بالنظم من ولده مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضرم أم الصبيان وأم الصبيان هي التابعة من الجن هكذا أورد الحديث في التلخيص ولم يتكلم عليه قبله لانه في عنه قبل يحمل هذا على انه قد كان صلى الله عليه وآله وسلم لم يلق عنه وهذا

ومائة وعن مالك ستة وأربعين وثلاث الوتر وهو المشهور عنه وروى ابن وهب عن العمري عن نافع قال لم أدرك متعين الناس الا وهم يصلون تسعا وثلاثين ويوترون بثلاث وعن زرارة بن أوفى انه كان يصل بهم بالبصرة اربعاً وثلاثين ويوتر وعن سعيد بن جبيرة اربعاً وعشرين وقيل ست عشرة غير الوتر وروى عن أبي مجلز عن محمد بن نصر وأخرج من طريق محمد بن اسحق حديث محمد بن يوسف عن جده السائب بن يزيد قال كان صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان ثلاث عشرة قال ابن اسحق وهذا أثبت ما سمعت في ذلك وهو موافق لحديث عائشة في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الليل انتهى كلام النسخ وقال شيخ الاسلام

ابن القسيم رحمه الله تعالى في بعض فتاواه ان نفس قيام رمضان لم يوقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه عددا معينا بل هو كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يزيد في رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة كان يطيل الركعات فلما جمعهما عمر على أبي بن كعب كان يصلي بهم عشرين ركعة ثم يوتر بثلاث وكان يخفف القراءة بقدر ما زاد من الركعات ولان ذلك أخف على المأمومين من تطويل الركعة الواحدة ثم كان طائفة من السلف يقولون بأربعين ويوترون بثلاث وآخرون قاموا بست وثلاثين وأوتروا بثلاث وهذا شائع فكيف تم اقامه في رمضان من هذه الوجوه فقد أحسن ٣٧٣ والافضل بختلاف باختلاف أحوال المصلين

فان كان فيهم احتمال اطول القيام فالقيام بعشرين ركعات وثلاث بعدها كما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي لنفسه في رمضان وغيره هو الافضل وان كانوا لا يحفلون فالقيام بعشرين هو الافضل وهو الذي يعمل به اكثر المسلمين فانه وسط بين العشرين والأربعين وان قام بأربعين وغيره جاز ذلك ولا يكره شيء من ذلك وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة كأحمد وغيره ومن ظن ان قيام رمضان فيه عدد موقت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزداد عليه ولا ينقص فقد أخطأ فاداك كانت هذه السعة في نفس عدد القيام فكيف الظن بزيادة القيام لاجل دعاء القنوت أو تركه كل ذلك سائق حسن وقد ينشط الرجل فيكون الافضل في حقه تطويل العبادة وقد لا ينشط فيكون الافضل في حقه تخفيفها انتهى كلامه وهذا الكلام أعدل الكلمات وأقربها الى الانصاف وأبعدها عن الاعتساف قال السيد العلامة محمد بن اسماعيل بن

متين لما قدمنا في رواية الترمذي والحاكم على عليه السلام قوله من الورق قال في التلخيص الروايات كلها متفقة على التصديق بالفضة وليس في شيء منها ذكر الذهب وقال الرافعي انه يتصدق بوزن شعره ذهبا وان لم يفعل ففضة وقال المهدي في البحر انه يتصدق بوزن شعره ذهبا وفضة ويدل على ذلك ما أخرجه الطبراني في الاوسط عن ابن عباس قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسعى ويحتن ويمطأ عنه الاذني وتثقب أذنه ويحق عنه ويحلق رأسه ويلطخ بدم عقيقته ويتصدق بوزن شعره رأسه ذهبا وفضة وفي اسناده رواد بن الجراح وهو ضعيف وبقية رجاله ثقات وفي انظره ما سكر وهو ثقب الاذن والتلطيخ بدم العقيقة قوله أذن في أذن الحسين عليه السلام الخ فيه استحباب التأذين في أذن الصبي عند ولادته وحكي في البحر استحباب ذلك عن الحسن البصري واحتج على الاقامة في اليسرى بقول عمر بن عبد العزيز قال وهو توقيف وقد روى ذلك ابن المنذر عنه انه كان اذا ولده ولد أذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى قال الحافظ لم أره عنه مسندا انتهى وقد قدمنا نحو هذا مرفوعا قوله فضة أي لا كها في فيه قوله وحكي بفتح المهملة بعدها نون مشددة والتحنيك ان يوضع المهنك القرا ونحوه حتى يصير ما تم بصيحت يتابع ثم يفتح فم المولود ويضعها فيه ليدخل شيء منها جوفه قال النووي اتفق العلماء على استحباب تحنيك المولود عند ولادته بتمر فان تعذر فإني معناه أو قريب منه من الحلوا قال ويستحب ان يكون من الصالحين ومن يتبرك به رجلا كان أو امرأة فان لم يكن حاضرا عند المولود حمل اليه وفيه استحباب التسمية بعبد الله قال النووي وابراهيم وسائر الانبياء الصالحين قال في البحر وعبد الرحمن واستحباب تشويص التسمية الى أهل الصلاح قوله أسيد بفتح الهززة على المشهور وروى عياض عن أحمد الضم وكذا عن عبد الرزاق وكيع قوله فاهي روى شيخ الهام وكسر هاء مع الياء والاولى لغة طي والثانية لغة الاكثري ومعناه اشتغل بذلك الشيء قاله أهل الغريب والشرح قوله فاهي متفق أي فرغ من ذلك الاشتغال بقوله قابله أي رددناه وصرفناه وفي الحديث استحباب التسمية بالندرة بفتح الدال قد وقع الخلاف في ابحاث تتعلق بالعقيقة الاول هل يجزئ منها غير الغنم أم لا فقيس لا يجزئ وقد نقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه وقال البوشنجي لانص الشافعي في ذلك

صلاح الامير يعني رحمه الله في سبل السلام شرح باوع المرام ان من أثبت صلاة التراويح وجعلها سنة في قيام رمضان استدل بحديث جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج في شهر رمضان ثم انتظروا من الليلة التالية فلم يخرج وقال اني خشيت ان يكتب عليكم التورواه ابن حبان وايس فيه دليل على كية ما يتبعونه ولا كية ما هم يصلونهم باجاعة عشرين ركعة يترجون بين كل ركعتين ثم رد على ذلك ثم قال اذا عرفت هذا عرفت ان عمر هو الذي جعلها باجاعة على معينين وهما باجاعة وقوله نعم البدعة فليس في البدعة ما يدح بل كل بدعة ضلالة ويتعين حل قوله بدعة على جماعة لهم معينين والزامهم بذلك لانه

أراد ان الجماعة بدعة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد جمع بهم وليس في العشرين رواية مرفوعة بل حديث عائشة المتفق عليه انه ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة فعرفت من هذا ان صلاة التراويح على هذا الاسلوب الذي اتفق عليه الاكثر بدعة نعم قيام رمضان سنة بلا خلاف والجماعة في نافلته لا تنكر فقد اتفق ابن عباس وغيره صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل لكن جعل هذه الكيفية والكمية والمحافظة عليها هو الذي تقول انه بدعة انتهى وقد بسط القول على ذلك في كتابي الانتقاد الرجح لشرح الاعتقاد ٣٧٤ الصحيح وشرحي على بلوغ المرام المسمى بمسك الختام وفي البخاري

قال ابن شهاب فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر على ذلك ثم كان الامر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر رضي الله عنهما قال القسطلاني أي على ترك الجماعة في التراويح ولفظ الفتح ولا جد في رواية ابن أبي ذئب عن الزهري في هذا الحديث ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع الناس على القيام واما ما رواه ابن وهب عن أبي هريرة خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال ما هذا فقبل فنام صلى بهم أبي بن كعب فقال أصابوا ونعم ما صنعوا ذكر ابن عبد البر وفيه مسلم بن خالد والحفوظ ان عمر هو الذي جمع الناس على أبي بن كعب وكان ذلك أول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان واما ما رواه ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر

وعندي لا يجزئ غيرها انتهى ولعل وجه ذلك ذكرها في الاحاديث دون غيرها ولا يخفى ان مجرد ذكرها لا يثبت اجزا غيرها واختلاف قول مالك في الاجزاء واما الأفضل عنده فالكعبش مثل الاضحية كما تقدم والجمهور على اجزاء البقر والغنم ويدل عليه ما عند الطبراني وابي الشيخ من حديث أنس مرفوعا باقظ يعق عنه من الابل والبقر والغنم ونص أحمد على انها شرط بدنة أو بقرة كاملة وذكر الرازي انه يجوز اشتراك سبعة في الابل والبقر كما في الاضحية وامل من يجوز اشتراك عشرة هناك يجوزهما الثاني هل يشترط فيها ما يشترط في الاضحية وفيه وجهان للشافعية وقد استدل باطلاق الشافعي على عدم الاشتراط وهو الحق لكن لال هذا الاطلاق بل لعدم ورود ما يدل ههنا على تلك الشروط والعيوب المذكورة في الاضحية وهي أحكام شرعية لا تثبت بدون دليل وقال المهدي في البحر مسئلة الامام يحيى ويجزئ عنها ما يجزئ أضحية بدنة أو بقرة أو شاة وسننهم وصفها والجامع التقرب بأروقة الدم انتهى ولا يخفى انه يلزم على مقتضى هذا القياس ان تثبت أحكام الاضحية في كل دم متقرب به ودماء الولا ثم كلها مندوبة عند المستدل بذلك القياس والمندوب متقرب به فيلزم ان يعتبر فيها أحكام الاضحية بل روى عن الشافعي في احد قوله ان ولجة العرس واجبة وذهب أهل الظاهر الى وجوب كثير من الولا ثم ولا عرف قائله يقول بانه يشترط في ذبايح ثني من هذه الولا ثم ما يشترط في الاضحية فقد استلزم هذا القياس ما لم يقل به احد وما استلزم الباطل باطل الثالث في مبداء وقت ذبح العقيقة وقد اختلف أصحاب مالك في ذلك فقبل وقت الضحايا وقد تقدم الخلاف فيه هل هو من بعد الفجر أو من طلوع الشمس أو من وقت الضحي أو غير ذلك وقبل انها تجزئ في الليل وقبل لا على حسب الخلاف السابق في الاضحية وقبل تجزئ في كل وقت وهو الظاهر ما عرفت من عدم الدليل على انه يعتبر فيها ما يعتبر في الاضحية

• (باب ما جاء في القرع والعتيرة ونسختها) •

(عن مخنف بن سليم قال كانوا قوامع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعرفات فسميته يقول يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة هل تدرون ما العتيرة هي التي

تسمونها

فاسناد ضعيف وقد عارضه حديث عائشة هذا الذي في الصحيحين مع كونها علم بحال

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يلا من غيرها قال ابن التين وغيره استنبط عمر ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى معه في تلك الليالي وان كان كره ذلك لهم فاعلموا كرهه خشية ان يفرض عليهم وكان هذا هو السر في ايراد البخاري لمحدث عائشة عقب حديث عمر فليامات حصل الامن من ذلك ورجع عند عمر ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة ولان الاجتماع على واحد انشط لكثير من المصلين والي قول عمر بن الخطاب قال ابن بطال قيام رمضان سنة لان عمر رأى هذه من

فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وقال عمر بن الخطاب البدعة وفي بعض الروايات نعت البدعة والبدعة أصلها ما حدث على غير مثال سبق وتطلق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة والتحقيق انها ان كانت مما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وان كانت مما يندرج تحت مستفحش في الشرع فهي مستفحشة والافهمي من قسم المباح وقد تنقسم الى الاحكام الخمسة انتهى كلام الفخ زاد القسطلاني وهي خمسة واجبة ومنسوبة ومحرمة ومكروهة ومباحة وحديث كل بدعة ضلالة من الامام المخصوص وقد رغبت فيها عمر بقوله ٣٧٥ نعم البدعة وهي كلمة تجمع الحسن

كلها كما ان بدس تجمع المساوي كلها وقيام رمضان ليس بدعة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر واذا اجتمع العصاة مع علي ذلك زال عنه اسم البدعة انتهى وهو اذا كلام متعقب لان الاحاديث الصحاح الواردة في ذم البدع مطلقة عامة لم تنقيد ولم تخصص بشئ في رواية ولا طريق وليس لاحد ان يخص ويقيدهم بطلاق الشرع وعمومات الادلة الصحيحة برأي يراه واجتهاد يجتهد به والزم انها يقتضي ان لا يكون شئ منها مستحسننا ابدا ولهذا لم يقل جماعة من السلف والخلف والحدثين بتقسيم البدع الى خمسة انواع او ما يزيد عليها او يتصل منها بل سر حواصراحة لا يزيد عليها بان كل بدعة ضلالة وليس الكلام في كون قيام رمضان سنة بل في ضلالة التراخي بذلك الكيفية والكمية المعروفة الآن المأمولة بين المسلمين من العوام

تسمونها الرجبية رواه احمد وابن ماجه والترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وعن أبي رزين العقيلي انه قال يا رسول الله ان كنت ذبح في رجب ذباح فذاكل منها وانظم من جاءنا فقال له لا بأس بذلك وعن الحارث بن عمرو انه اتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع قال فقال رجل يا رسول الله الفرائع والعتائر فقال من شاء فرع ومن شاء لم يفرع ومن شاء عتر ومن شاء لم يعتر في الفهم اخصيه رواه احمد والنسائي وعن نيشة الهذلي قال قال رجل يا رسول الله انا كنا نعتز عتيرة في الجاهلية في رجب فانا امرنا قال اذبحوا لله في أي شهر كان وبروا الله عز وجل وأطعموا وقال فقال رجل آخر يا رسول الله انا كنا نقرع فرعاً في الجاهلية فانا امرنا قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل ساعة من الفهم فرع تغذوه غنمك حتى اذا استعمل ذبحته فتصدقت بلحمه على ابن السبيل فان ذلك هو خير رواه الخمسة الا الترمذي حديث مخفف أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وفي نسخة أبو رزمة واسمه عامر قال الخطابي هو مجهول والحديث ضعيف المخرج وقال أبو بكر المصنف حديث مخفف بن سليم ضعيف لا يحتج به وحديث أبي رزين العقيلي أخرجه أيضاً البيهقي وأبو داود وصححه ابن حبان بلفظ انه قال يا رسول الله انا كنا نذبح في الجاهلية ذباح في رجب فذاكل منها وانظم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس بذلك وحديث الحارث بن عمرو أخرجه أيضاً البيهقي والحاكم وصححه وحديث نيشة صححه ابن المنذر وقال النووي أصابته صححة وفي الباب عن عائشة عند أبي داود والحاكم والبيهقي قال النووي بإسناد صحيح قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقرعة من كل خسين واحدة وفي رواية من كل خسين شاة وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم عن القرع فقال الفرع حق وأن تكوه حتى يكون بكرا أو ابن مخاض أو ابن لبون فتعطيه أرملة أو تحمل عليه في سبيل الله خير من أن تذبحه فليزق له بوبره ونكفنا ناطق وتوله ناقة تبيع أن ذبحه يذهب ابن الناقة ويذهبها قوله في كل عام اخصيه هذا من جملة الأدلة التي تمسك بها من قال بوجوب الاخصية وقد تقدم الكلام على ذلك قوله وعتيرة بفتح الهمزة وكسر القوية ويكون اخصية

والاعيان وهي لم تنبت وجه من الوجوه المعقولة عليها وليس فعل عمر رضي الله عنه ولا غيره من العصاة بجملة شرعية حتى يدل له نص صحيح عن الشارع واذا كان عمر تقيمه قال بانها بدعة فلا ينبغي لاحد ان يقول ان الجماعة فيها بتعيين عدد الركعات والمواظبة عليها بالزيادة وتقصان سنة أو مستتبطة من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما حديث عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي وحديث اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر فهما في السنن بالفاظ وطرق صححه أهل الآثار كالحاكم وابن حبان وغيرهما لكن ليس المراد بسنتهم الا طريقة تهم الموافقة لطريقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

من جهاد الكفار والاعداء وتقوية شـعائر الدين ونحوها والحديث عام لكل خليفة راشد لا يخص بالشخصين ومعلوم من قواعد الشريعة انه ليس لخليفة راشد ان يشرع طريقة غير ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ان هذا امر نفسه خليفة راشد هي ما رآه من جمع صلاة ابل رمضان بدعة ولم يقل انها سنة والصحابه قد خالفوا الشخصين في مسائل ومواضع فدل انهم لم يحكموا حديث الاقتداء على ان ما قالوه أو فعلوه حجة وقد حقه البرماوى الكلام في شرح الفية أصول الفقه وقال ان الحديث الاول انما يدل على انه ٣٧٦ اذا اتفق الخلفاء الاربعة على قول كان حجة لا اذا انفرد واحد منهم أو منهما

والحقيق ان الاقتداء ليس هو التقليد المص بل هو غيره كما حقق شارح نظم الكافى في بحث الاجماع نعم تجوز صلاة التراويح وعدد الركعات فيها بزيادة ونقصه ان لم يكن لا يقال انها سنة على هذه الحالة الطارئة بل السنة الصعبة المحكمة ما ورد في حديث عائشة المذکور المروى في الصحيح وحاصل المقال في هذا الموضع بلا تعصب في الانكار ما قال الشوكانى رحمه الله في السيل الجرار في هذه المسئلة ما لفظه أقول اما التراويح فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى في ليالى رمضان وأتم به جماعة وعلمهم فترك ذلك مخافة ان تفرض عليهم وهذا ثابت في أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما وهذا يتقرر ان صلاة التوافل في ليالى رمضان جماعة سنة لا بدعة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يترك ذلك الا لئلا يذروا ثبت أيضا عند أحد وأهل السنن وصححه الترمذى ورجاله رجال

بعدها راء وهي ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الاول من رجب ويسمونهم الرجبية كما وقع في الحديث المذکور قال النووى اتفق العلماء على تفسير العتيرة بهذا قوله الفرائع جمع فرع بفتح الفاء والراء ثم عين مهملة ويقال فيه الفرعة بالهاء هو أول نتاج البهجة كانوا يذبحونه ولا يملكونه رجا البركة في الام وكثرة نسلها هكذا افسروا كثر أهل اللغة وجماعة من أهل العلم منهم الشافعى وأصحابه وقيل هو أول النتاج للابل وهكذا جاء تفسيره في البخارى ومسلم وسنن أبى داود والترمذى وقالوا كانوا يذبحونه لآلهتهم - فالحقول الاول باعتبار أول نتاج الدابة على انفرادها والثانى باعتبار نتاج الجميع وان لم يكن أول ما تنتجه أمه وقيل هو أول النتاج لمن بلغت ابله مائة يذبحونه قال شعرة قال أبو مالك كان الرجل اذا بلغت ابله مائة قدم بكر افحمره لصفه ويسمونه فرعا قوله حتى اذا استكمل في رواية لابی داود عن نصر بن على استعمل للجمع أى اذا قدر الفرع على ان يحمله من أراد الخج تصدقت بلحمه على ابن السبيل وأحاديث الباب يدل بعضها على وجوب العتيرة والفرع وهو حديث مخفف وحديث نيثة وحديث عائشة وحديث عمرو بن شعيب وبعضها يدل على مجرد الجواز من غير وجوب وهو حديث الحرث بن عمرو وأبى رزين فيكون هذان الحديثان كالقرينة الصارفة للأحاديث المقتضية للوجوب الى التسلب وقد اختلف في الجمع بين الأحاديث المذكورة والأحاديث الآتية القاضية بالمنع من الفرع والعتيرة فقبل انه يجمع بينهما يحمل هذه الأحاديث على التسلب وحمل الأحاديث الآتية على عدم الوجوب ذلك جماعة منهم الشافعى والبيهقى وغيرهما فيكون المراد بقوله لا فرع ولا عتيرة أى لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة وهذا لا بد منه مع عدم العلم بالتاريخ لان المصير الى الترجيح مع امكان الجمع لا يجوز كما نقرر في موضعه وقد ذهب جماعة من أهل العلم الى ان هذه الأحاديث منسوخة بالأحاديث الآتية وادعى القاضى عياض ان جماهير العلماء على ذلك ولا يكتفى لا يجوز الجزم به الا بعد تدقيق انما متأخرة ولم يثبت (وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا فرع ولا عتيرة والفرع أول النتاج كان ينتج لهم فيذبحونه والعتيرة في رجب متفق عليه * وفي لفظ لاعتيرة في الاسلام ولا فرع ورواه

الصحيح عن أبى ذر رضى الله عنه قال صمنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يصل بنا حتى بنى سبع من احد الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يقم بنا فى السادسة وقام بنا فى الخامسة حتى ذهب شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو نفلتنا بقية ليلة هذه فقال الله من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يقم بنا حتى بنى ثلاث من الشهر فوصل بنا فى الثانية ودعا أهله ونساءه فقام بنا حتى نخوفنا القلاية قلت له وما القلايح قال السور وفى هذا الحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم فى اناؤه فى ليالى رمضان فكيف تكون الجماعة بدعة ولم يقع من عمر رضى الله عنه الا ما خرج الى المسجد فوجد الناس

أحمد * وفي انظر انه تم عن الفرع والاعتبة رواه أحمد والنسائي * وعن ابن عمر
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا فروع ولا اعتبة رواه أحمد حديث
ابن عمر رضي الله عنه من حديث أبي هريرة المتفق عليه وهو شاهد بجهته ولم يذكره
في مجمع الزوائد بل ذكر حديث ابن عمر الاخر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال
في الاعتبة هي حق وفي بعض نسخ المتن ركاه ابن ماجه مكان قوله رواه أحمد بقوله لا فرع
ولا اعتبة قد تقرران النكرة الواقعة في سياق النبي ثم في غير ذلك بنى كل فرع وكل اعتبة
والخبر محذوف وقد تقر في الاصول ان مقتضى لا عموم له فية در واحد وهو الصقها
بالمقام وقد تقدم ان المحذوف هو انظر واجب وواجبة ولكن انما حسن المصير الى أن
المحذوف هو ذلك الحرص على الجمع بين الاحاديث ولولا ذلك لكان المناسب بتقدير ثابت
في الاسلام أو مشرر ع أو حلال كما يرشد الى ذلك النص صريح بالهمي في الرواية الاخرى
وقد استدلل بحديثي الباب من قال بأن الفرع والاعتبة منسوخان وهم من تقدم ذكره
وقد عرفت ان النسخ لا يتم الا بعد معرفة تأخر تاريخ ما قيل انه ناسخ فاعدل الاقوال
الجمع بين الاحاديث بما سلف ولا يعكر على ذلك رواية النهي لان معنى النهي الحقيقي وان
كان هو التحريم لكن اذا وجبت قرينة أخرجه عن ذلك ويمكن ان يجعل النهي
موجه الى ما كانوا يذبحونه لاصنامهم فيكون على حقيقته ويكون غير متناول لما ذبح
من الفرع والاعتبة لغير ذلك بما فيه وجه قرينة وقد قيل ان المراد بان في المذ كوزاني
مساواتهم للانحمة في الثواب أو كما الاستنباب وقد استدلل الشافعي بما روى عنه
صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذبحوا لله في أي شهر كان كما تقدم في حديث ينيشة
على مشروعية الذبح في كل شهر ان أمكن قال في سنن حرمله *

انما ان يهيمت كل شهر كان حسنا والى هنا انتهى

النصف الاول من نيل الارطار شرح مستق

الاخبار بمعونة العزيز الغفار

وصلى الله وسلم على نبيه

المختار واله

• الاخبار

تم

• (تم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس أوله كتاب البيوع) •

أرزاغمة فرفين يصلي الرجل
لنفسه ويصلي الرجل فيصلي
بصلاته الرخط فقال اني أرى لو
جعت هؤلاء على قاري واحد
اكان أولى ثم عزم فجاءهم على
ابن كعب فقد كانت الجماعة في
المسجد موجودة بعد موت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقبل
ان يجمعهم عمرو بن عبد الله
ان لا يجمع في النوافل في ايالي
رمضان سنة لا بدعة واماما
استحسنه جماعة من أهل العلم
من جعل هذه الصلاة عشرين
ركعة وجعل القراءة في كل ركعة
شيامعينا فهذا لم يكن ثابتا
بفصوصه لكنه من جملة
ما يصدق عليه انه صلاة وانه
جماعة وانه في رمضان انتهى

• (اصلاح ما وقع من اللط في طبع الجزء الرابع من نيل الاوطار
شرح منتقى الاخبار) •

صواب	خطا	سطر	صفحة
أطاعوك لذلك	أطاعوك	٤	٣
الموحدة	بواحدة	٢٢	٦
يهيمون	يتبعون	٢٧	١١
ولانا كلوا	لانا كلوا	١٧	١٢
ما	من	٢٠	١٣
مسلم والفساق	مسلم	١٩	١٤
بينهما بالسوية	بينهما	٢٠	١٧
إذا	اذ	٢١	=
أنرجه أيضا	أنرجه	٩	١٩
طريق أبي	طريق	١٨	٢٨
وغيرهما	وغيرها	٢٤	٣٠
لكي	لكن	٣٠	=
والى	لى	٣١	٣٧
قدمنا ذلك	قدمنا	١٢	٣٩
الادلة	الدلالة	١٦	٤٢
المنهى	المق	١٣	٤٤
المستعفف	مستعفف	١٧	•
إذا	اذ	٢٦	٤٧
بني	مق	٥	٥١
انه	نه	٣٠	٥٦

وهو مروي أيضا من الناصر والشافعي		٢٤	٥٩
تقدم عند البضارى	تقدم	٣٠	٦٣
شعب	سعيد	١٨	٦٨
ابتداء قصوم	ابتداء	٢٤	٧٤
للمخالف	للمخالف	٢٦	•
لا يجوز له	لا يجوز	٧	٧٦
الحافظ	الحاكم	٢٤	•
الذى	لذى	٧	٧٩
أخرج	أخرج	٢٢	٨١

صفحة	سطر	حدنا	لرواب
٩٠	١٤	عند	عن
٩٢	١٢	خزعة	خزعة بزيادة
-	٢٢	المالني	المالني
٩٥	٢٥	ان	بان
٩٨	١١	أحوج	أهل بيت أحوج
١٠٢	٦	يؤثر	يؤثر
١٠٤	١٥	تجد	تجد
١٠٦	٢٦	بانه	بانه صوم
١٠٩	٨	اصيام	الانظر
=	١٩	ظاهرة	ظاهرة
١١٢	١٥	لا يجوز	يجوز
=	٢٤	القصر	الفطر
١١٥	١٦	الطعام	الاصيام
١٢٣	٢	انها	بام
١٢٨	١٧	بصيام بعض	بصيام دون بعض
١٤	١٩	المذكور	المذكور في الجاب
١٤١	٢٥	ابن	بني
١٤٨	٩	لريض	بالمرريض
-	٢٢	و	أو
١٥١	٢٨	عبد الرزق	عبد الرزاق
-	٣	والاعتزال	والاعتزال
١٥٢	٤	اماراتها	اماراتها
١٥٦	١٩	لاير	لاير
١٦٥	١٢	غريب	غريب في اسناده
١٦٧	١٦	الحج حتى	الحج
١٧٨	٢٦	أحاديثهم	أحاديثهم
١٩١	١٦	القران	القران
١٩٨	١٦	صيعا	صيعا
٢٠٤	٨	المصد	المصدر
٢٠٥	٦	صاحب الهداية	صاحب الهداية من الحنفية
-	٨	صاحب الهداية من الحنفية	الزبيرى
٢٠٦	١٢	عزاء	عزاء اليه

صواب	خطا	سطر	صفحة
أخرج عنه	أخرج	٣	٢٠٩
بذلك	ذلك	١١	٢١٥
نقد	دفقة	١	٢١٧
قرأنا فرارا	قرأنا	١٨	=
جابر يرفعه وكذلك الحاكم ورواه	جابر	٩	٢٢٦
الساقى عن مالك عن أبي الزبير			
موقوف على جابر			
جفرة	جفر	١١	-
جناية أنه	جناية	١٩	-
أشاد	أشاد	٢٠	٢٥٠
راءينا	راءنا	١١	٢٦١
العروش	العرش	٤	٢٧٩
عتود	عتودا	١٣	٢٨٦
محض	محض	١٧	٢٥١
أقرانه	أقرا به	٢٥	-
يخانا	يخانا	٩	٢٥٢
لا شريك له	لا شريك	٢١	٢٥٤
ابن القيم	ابن التميم	١٧	٢٦١

(تم بحمد الله وعونه)

• (صلاح ما وقع من الاعاط في طبع الجزء الرابع من كتاب
عون الباري شرح التبريد لجميع البخاري) •

صواب	خطا	سطر	حقيقة
الاعمال	الاعمال	٣٠	٢
واحترز	أواحترز	٢٦	٦
الطبراني	الطبري	١	١٠
X	قال	٢٠	١٢
الراجل	الرجل	١٦	١٤
(فان)	(وان)	١	١٧
واخرجه البخاري	وأخرجه	٣٦	١٩
أوالدنانير	اولدنانير	٣	٢٢
لترجة البخاري	للترجة	١	٢٤
X	زاد الطبراني فساءه	٢٥	٢٨
	ذلك		
فانكفي	فانكفي	٢٩	٢٩
قبله	بعده	١	٣٣
زاد	زد	١	٥١
لكن السباق	لكرم السباق	١٢	٥٥
(حبطا)	حبطا	٢٧	٥٧
لاحداهما	لاحدهما	٣٠	٦٠
الحديث في البخاري	الحديث	١٩	٦١
عنده	عند	٩	٦٤
X	وان رد السائل بعد	١٩	٧٢
	ثلاث ايس بذكره		
شين	شير	٣٥	٧٤
يقى	يقى	٢٩	٨٥
والكفارة في مال	والكفارة مال	١	٩٢
أوجب	وجب	١٧	٩٢
التفصيل	التفضيل	٣٥	١٠٢
هو ما لبني	ما لبني هو	٣٦	١١٤
ياذا	اذا	١٩	١٣٣

صواب	خطا	سطر	صفحة
صاحب	مساجد	٣٥	١٣٧
X	وهذا هو نسخ الحج المترجم به	٣٢	١٤٢
X	بالسكون في الاربعة	١	١٤٧
لنا	هنا	٢٤	١٦٢
بذلك	ذلك	٧	١٦٤
ذواع	ذراعا	٣٤	١٧٢
لكان ترك	لكان	١٧	١٧٩
لم يضبط	يضبط	١١	١٨٣
افراد البخاري	افراد	١٦	١٨٥
البخاري	المصنف	٣	٢٠٧
ما يقتضي	تقتضي	٣٤	٢٠٨
البخاري	المؤلف	٤	٢١٥
يتي	يتي	٣٦	٢١٨
(جمل)	(جمل)	٤	٢٢٢
أي النبي	أي	١	٢٢٤
فغضب	فغب	-	٢٢٥
X	ما في القسط لاي	٣٤	-
(فلما مضى)	فلما مضى	٤	٢٣٨
X	اتهي	٣٢	٢٣٩
بأحد	بأحدى	٢٣	٢٤٠
للتكسب	للتسبب	١	٢٤٤
وهي داخله في الحرم	وهي خارج من الحرم	٢٩	٢٤٦
طال	دام	٢	٢٤٧
في كتاب	من كتاب	١	٢٥١
البخاري	المصنف	٣٢	٢٥٢
X	ومقول قول الرجل هو قوله	١٦	٢٦٤
فاستفتيته	فاستفتيته	٣	٢٧١
جائيا	جائيا	٥	٢٧٦
أوهو	وهو	٢٠	٢٧٩
الأكبر	أكبر	٤	٢٨١
فرائضة	فرائضة	-	٢٩٩
ذكر العام بعد الخاص	الخاص بعد العام	٣٢	-

صواب	خطا	سطر	صفحة
حديثه	حديثه	٢٦	٣٠٠
لكونى	كونى	٢٦	٣٠٢
بجملته	بجملته	٨	٣١٢
على	وعلى	٢	٣٢٠
البخارى	المواف	٣٢	=
بفتح الراء وبكسر الميم	بكسر الميم وفتح الراء	٥	٣٣١
مقالا	فيها مقالا	٣٥	٣٤٠
لائقنا	لائقنا	١	٣٥٠
ترجم له البخارى	ترجم له	٢٥	٣٥٩
X	انتهى	٥	٣٦٥
وقيام رمضان ليس بدعة لانه	لانه	٣٦	٣٦٩
العشر	العشرين	١٤	٣٧٣
والحديث الاول	والحديث	١	٣٧٦

• (تم بحمد الله وعونه) •

